بسم الله الرحمن الرحيم

بصائر السرور

على حاشية ١٣١٤ھ

عبد الغفور

مکتبہ رشیدیہ
معکی روڈ کوئٹہ۔ فون: ۷۶۶۶۶۶

بسم اللہ الرحمن الرحیم ان اللہ وملئکتہ یصلون علی النبی یا ایہا الذین اٰمنوا صلوا علیہ وسلموا تسلیما

ہو اللہ الملک الوہاب مصباح الرقۃ والجلال کتاب نور علی نور المشکوٰۃ

سنن الترمذی

عن عائشۃ رضی اللہ عنہا

عبد الغفور

ناشر

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ۔ فون: ۲۶۶۲۲۶۳

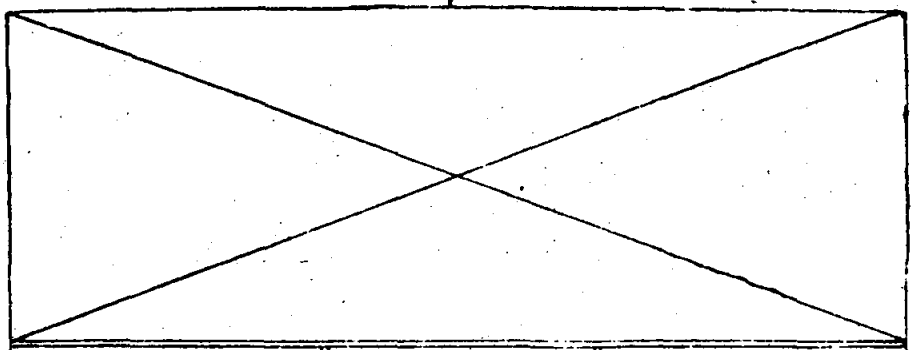

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد من كان له ضمير مجهوله ظاهرا * فصار بستر الجهول وبازره كليهما قاهرا * ومن بفضله يكون الفوز عباده عافرا * ويعلى رفع الدرجات من يعلم معنى كلامه باطنا وظاهرا * وينصب يوم التناد لوزن العمل ميزانا قادرا * ويبصر الحر في الجر ظاهرا وسائرا * ويجعل كلمته عليا فكانها فوق الفوق طائرا * ويصير السماء المبنى على الارض ليلا ونهارا دائرا * ويغمد الظباظب فلا يكون شيئا غابرا * ويخزى عامل الشر جزاء لا يكون فيه فتيلا خاسرا * ويعطى فاعل الخير جزاء لا يخطر خاطرا * ويعيى البلغاء عن ابراد نذر كلامه اعجاما باهرا * ويضلى على من شر شر الكفر شر شرة غائرا * وزلزل برضه قصر بسرى عصار له كاسرا * ووصل اسباب حقوق العبودية فلم يأت فيها قاصرا * وكان سر هذا الحرف بنيان الكفر قاشرا * وفصل فصل الخيرات فصار ظهارة ظاهرا * واشتق اسمه من الحمد فيحمد الحمد حمدا وافرا * ولن يوجد الوصول اليه في الطرع عبدا ماهرا * وقد كان لبناء دين الاسلام بانيا وعامرا * وعلى آله واصحابه الذين لم يكونوا في ارضائه حينا ما فاترا * وكانوا في الابصال اليه تعالى نبراسا ناضرا * اما بعد فيقول ذو البضاعة الكاسدة * وزر التجارة البائرة * الذي ليس له من الادراك شمس بازغة * كان جبلت له طبيعة وقريحة زايغة * المرسوم بعبد الله بن ابرار ادخلهما الله في زمرة الاخيار * الكاكا خيلي منسبا * والحنفي مشربا * والفشاوري موطنا * والزيادي مولدا وسكنا * ان الخطوط في خاطري الخاسر * والمرود في بالي الخاسر * اوان قراءة حاشية فتح العلام للشهوني ذكاوة وفطانة ودرايتي للسمى بعبد الغفور * اعطاه الله تعالى موجبات الفوز والسرور * وابعده بمرجبل عن احزان السموم والحرور * على الفوائد الضيائية للحبر النحرير * فريد دهره الطاهر الطرير * اللهم اعطه قصورا ورفيعة غلمانا وحورا * لدى من احرز قصبات السبق عن اكفران * ويشار في دهره في محافل العلم بالبنان * وبذل جهده في تحصيل العلوم الدينية لرضاء الخالق المنان * فصار في زمرة العلماء كالانسان للانسان * وكانت بينه وبين والدي نسبة الاخوة * اللهم اعطهما في دار السلام سلافة * ان اظهرها حقت استارها لهما * واذكرها لم يكن فيها مصرحة ومذكورة * وافصل مجملاتها * والخص معضلاتها * لكن قصورا عنى * وقلة

لعله مفعول بقول الآتية
لعله مفعول بالفراغة الآتية
لعله مفعول الفعل الآتية

بضاعتنى ، بهى فنى عن الاقامة فى هذ الديار ، ومن الاقبال الى هذ الامر العظيم الشأن ، الا انى لما رأيت كتب المتقدمين ، غير خالية عن شكوك للمتأخرين ، فحكم لى بالى على اسعاف ذلك المخطوب ، و اعلى السلوك فى فصل ذلك الامر بالمذكور ، بان لو صار مكتوبا هذ فالاسهم شكوك الماء اصرين ، فلا باس لانه على هذ المثابة جميع كتب المصنفين ، ومن اجل ذلاطم امواج العلايق ، وتراكم الحوادث والعوايق ، مضت برهة لم اسعف فيها للمرام ، ولم يأت جرجر عام النيل بالاتيام ، حتى اغتنمت قلعة من الدهر ، ووجدت فرصة من العصر ، فشرعت فى تحرير ما هو المطلوب ، وتقرير ما هو المرغوب ، اخذا من الحواشى السابقة ، مع ما لاح من الخطرات الفايقة ، ولما اقتصرت هم الطلبة على قراءة تلك الحاشية الى بحث المرفوعات ، فاقتصرت على شرح معضلات هذ القدر المقروالمشكلات ، فجاء للشروح بحمد الله كتابا عديم النظير ، ومجموعا كان اصل تلك الحاشية صبير ، وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء ، وتسميته بمصدر السرور على حاشية عبد الغفور ، اللهم اعطه من بين حواشيها نورا على نور ، والمرجو ممن لا يضع القدم فى طريق الاعتساف ان يكون لخطائى بالاغلاف وينظر فيه بنظر الاعطاف ، وتوسلت به الى حضرة من نضر رياض ملكه بمياه العدالة والانصاف ، وانحى عن وجه ارض الافغانستان رسوم الجور والاعتساف ، وصار بلدة الكابل لا فاست فيها محسن البلاد ، اللهم ابق ولايته الى يوم التناد ، ونصر الشريعة والملة والدين ، واقتفى على اثار سيد الانبياء والمرسلين ، وخضع جباه الامراء والرؤساء دون سرادقات جلاله ، واكحل اعين العلماء والفضلاء من تراب ساحة كماله ، وسدد تدبيره جنود يأجوج الطغيان ، وزال عداه عن الآفاق ظلمة العدوان ، وجعل يديه مبسوطتين فينفق كيف يشاء ، فكاد انفاقه يصيب الى اوج الجوزاء ، ولنعم ما قيل شعر ما نوال الغمام وقت ربيع ، كنوال الامير يوم سخاء ، فنوال الامير بدرة عين ، ونوال الغمام قطرة ماء ، واعز العلم بحيث لم يعزه قبله انس ولا جان ، واعلى العلماء ما لا اعين رأت ولا اذان ، سمعت ولا خطرت فى الاذهان ، وقطع كما ينبغى دار الكفرة والالحاد ، وجاهد فى سبيل الله تعالى حق الجهاد ، وينطبع فى سيفه صور الفتح والظفر ، ويزيل برحمه الكلف من وجه القمر ، الامير ابن الامير ابن الامير امير عبد الرحمن لازالت ارادته الصائبة موافقة لقضاء القادر الديان ، لان المطالب الخفية بالنسبة الى فكرة الصائب بينة ، والمآثر العلية بالنظر الى عطائه الغالب هينة ، فحضرت تستبق مسل فى ذلك المجموع اخرى واولى ، وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وهو حسبى ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير ، قال الشارح قدس سره بسم الله الرحمن الرحيم افتتح الكتاب بالتسمية والتحميد اتباعا لقول الرسول السعيد وتبركا على فعل الصحابى فى القرآن المجيد ، اما الثانى فظاهر واما الاول فلما قاله النبى صلى الله عليه وسلم من كل امر ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم وايضا قال كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم فان قيل ان الحديث الاول يقتضى البدأ بالتسمية والثانى يقتضى البدأ بالتحميد والبدأ بشيئين ممتنع كما هو الظاهر على الكل قلنا المراد بالبدأ فى الحديث الاول البدأ الحقيقى اعنى

تقديم الشئ على جميع ما عداه ولما اقتضت التسمية على كل ما عداها من التحميد وغيره والمراد بالبدأ في الثاني البدأ الاضافي اعني تقديم الشئ على بعض ما عداه كالمقصود والقرينة على هذا فضل عثمان رضي الله عنه في كتاب الله تعالى ويمكن ان يجاب بان المراد بالبدأ في الحديثين البدأ العرفي وهو ذكر الشئ قبل المقصود والبدأ بهذا المعنى مما يتصور بالامور المتعددة فان قيل ان المأمور به في الحديث الاول البدأ بما هو اسم الله تعالى والبدأ بهذا ليس الا بلفظ الاسم بل بالباء والاسم ليس من اسمائه تعالى قلنا ان لفظ الاسم مقحم اي زائد كما في قوله الشاعر ثم اسم السلام عليكما كان الابتداء بلفظ الله وهو من اسمائه تعالى كما هو الظاهر اعلم ان الباء في البسملة امّا متعلقة بالابتداء نظرا الى ان المأمور به هو الابتداء باسم الله فالتقدير ابتدأ او ابتدائي باسم الله الخ والثاني موافق لظاهر قوله الحمد لله والاول موافق لاصله واما متعلقة بالتبرك نظرا الى انه هو الادخل في التعظيم مع حصول المقصود الذي هو الابتداء باسم الله تعالى فالتقدير اتبرك او تبركي بسم الله والامر في الواقعة مثل ما مر سابقا فان قلت لم ترك العاطف بين البسملة والحمدلة قلنا لان قوله الحمد مقول القائل المحذوف الذي هو حال من ضمير ابتدأ او ابتدائي او من ضمير اتبرك او تبركي وايراد العاطف بين العامل والمقول غير صحيح ثم اعلم ان الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واعترض على هذا الترجيحين احدهما ان هذا التعريف لا يصدق على حمده تعالى في مقابلة صفاته الذاتية لانها ليست اختيارية له تعالى لان كلا من فاعليته مسبوق بالعدم وكل ما هو كذلك فهو ممكن بالنسبة اليه تعالى وعدم القدرة وغير ذلك من الامور التي تعالى الله تعالى عنها علوا كبيرا اليه تعالى وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على الاخبار عن اتصاف الفاعل المختار بالجميل على الجميل الاختياري مع انهم صرحوا على ان الحمد من قبيل الانشاء والجواب عن الاول بوجوه الاول ان المراد بالجميل الاختياري ما يكون فاعله مستقلا فيه وان صدر عنه بالايجاب والله تعالى مستقل في صدور الصفات عنه تعالى غير محتاج الى الغير والا لا يكون واجبا بل ممكنا وان كان هذا الصدور صدورا بالايجاب وصدور الصفات عنه تعالى بطريق الايجاب ليس بنقص كما تقرر في محله والثاني ان اللام بالاختياري للاختياري اي المنسوب الى المختار ولو في غير هذا الجميل او الثالث ان الحمد الواقع في مقابلة صفاته الذاتية واقع في مقابلة افعالها حقيقة وافعالها اختيارية له تعالى والجواب عن الثاني ان التعريف بالاعم جائز اذا كان الغرض امتياز المعرف عن بعض ما عداه والمقصد فيما نحن فيه امتياز الحمد عن الذم والمدح المحض فهو حاصل بهذا التعريف وعرفا هو الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وبين المغنيين عموم من وجه وهو الشكر لغة وكلاهما محتمل ههنا الا ان جعله مورد الحمد رأس الشكر لكون مورده الاصل والعمدة في البيان والاظهار يقتضي حمل الحمد على الاول واما عموم متعلق الحمد فيعارضه عموم مورد الشكر فيتساقطان وبهذا اظهر وجه اختيار لفظ الحمد على لفظ الشكر واما وجه ايثار لفظ الحمد على لفظ المدح فهو الدلالة على اختيارية وليه المستدعية لاتصافه بالصفات الاربعة اعني القدرة والارادة والعلم والحيوة كذا افيد من قول الفاضل المدقق قوله الحمد الخ ضمير هو راجع الى الشارح فان قلت لا بد من ذكر المرجع

قبل الضمير والذكر ههنا منتف قلت مراد المحشي شرح كلامه فكانه كان مذكورا ويمكن ان يرجع الضمير الى الفاعل وهو مفهوم من لفظ القول فكانه مذكور ضمنا وهذا التقدير يكفي وكالاحتمال الاول باعتبار الاصل والثاني باعتبار ذكر المرجع ضمنا في اللفظ قال الفاضل المدقق ان قول المحشي قوله مبتداء وقوله الحمد بدل منه وخبر المبتداء محذوف وهو اقول في شانه وقوله مصدر للمعلوم خبر مبتداء محذوف وهو في هذا المبتداء والخبر الى هذه الحاشية مقول اقول انتهى بحاصله وكثيرا ما يخطر بالبال ان القول اما بالمعنى المصدري الذي يعبر عنه في الفارسية بگفتن او بمعنى المقول وعلى الاول لا يصح الا بدال لان قوله الحمد مقول لا قول كما هو الظاهر وعلى الثاني وان صح الا بدال لكن فيه خدشتين اخريتين الاولى ان المراد اما الحمد فقط او مع قوله لوليه فان كان الاول فلا يصح لان المقول لا يكون الا جملة والحمد جزء منها لا عينها وعلى الثاني لا يصح افراد شرح هذا القول وشرح قوله لوليه بقوله قوله كما فعله المحشي وثانيتهما ان المقول لا بد له من القول سابقا وهو ههنا منتف الا ان يقال انه من الشق الثاني لكن المقول ههنا ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي هو يذكر بعد القول ويكون جملة بل بالمعنى اللغوي الذي يعبر عنه بالفارسية بگفته شده فلا يرد شئ مما ذكروا والله اعلم بالصواب قوله مصدر للمعلوم اي مصدر الفعل الفاعل المعلوم اي المعلوم من اللفظ ففي العبارة حذف الموصوف والمضاف وكذا الحال في مصدر المجهول اي مصدر فعل الفاعل المجهول اي غير المعلوم من اللفظ كذا افيد من قول الفاضل المدقق وههنا شك وهو ان المناسب للفاضل المحشي ان يقدم قوله واللام للجنس او الاستغراق على قوله مصدر للمعلوم ليطابق الشرح والمشروح الا ان يقال نظر الفاضل المحشي الى ان الحمد معروض واللام عارض له ومرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلهذا قدم الفاضل المحشي شرح المعروض على شرح العارض اصلا وقولا ان المشهور ان للمصدر معان مصدر المعلوم والمجهول والحاصل بالمصدر للمعلوم والمجهول والمبني للفاعل والمفعول وبيانه انه اذا احدث الفاعل فعلا فيحصل له صفته الا يجاد ويحصل صفة القبول وكل منهما لا يخلو عن تلك الحالات لان الاول اما ان يعتبر معه الاضافة الى الفاعل فيسمى بالمصدر المبني للفاعل ويعبر عنه بصيغة اسم الفاعل مع الباء المصدرية كالحامدية اولا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة فيسمى بمصدر للمعلوم اولا فيسمى بالحاصل بالمصدر المعلوم وقد يعبر بالهيئة الحاصلة بعد قيام المبدء المصدري بالفاعل والثاني اما ان يعتبر معه الاضافة الى المفعول فيسمى بالمصدر المبني للمفعول ويعبر عنه بصيغة اسم المفعول مع الباء المصدرية كالمحمودية اولا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة فيسمى بمصدر المجهول اولا فيسمى بالحاصل بالمصدر المجهول وقد يعبر بالهيئة الحاصلة بعد وقوع المعنى المصدري على المفعول والمآل واحد فعبر عن معنى الحمد على التقدير الاول في الفارسية بستودن زيد وعلى الثاني بستوده شدن زيد وعلى الثالث بسپاس وستائش وعلى الرابع بستوده شدن عمرو وعلى الخامس بستوده شدن وعلى السادس بستوده شدگي هكذا قال مولانا ظهور الله وثانيا ان ارادة كل واحد من هذه المعاني صحيحة في هذا المقام كما يفهم من الحواشي على حاشية الزاهد على شرح التهذيب ووجه عدم تعرض الفاضل المذكر بعضها الذكر ان شاء الله تعالى

فانتظر وثالثا ان فى تقديم ذلك الاحتمال اشارة الى ترجيحه بوجوه منها انه اظهر لان قوله الحمد لوليه معلوم من حمدت حمد الولية بجعل فى الفاعل والفعل مرتفعا واعتبار صلاحية نسبة المصدر اعنى الحمد الى الفاعل وتبديل النصب بالرفع وادخال الالف واللام عليه لصحة الابتدائية والباعث على العدول فصل الدوام والاستمرار ومنها انه اكثر بحسب الاستعمال ومنها انه اشمل لانه يجيئ من اللازم والمتعدى بخلاف مصدر المجهول لانه لا يجيئ من اللازم ومنها انه اوفق بقوله والصلوة على نبيه لانه مصدر معلوم كما لا يخفى والله اعلم قوله واللام للجنس او الاستغراق اى لتعريف الجنس او الاستغراق وبالتقييد يدفع ما يتوهم من العبارة من كون الجنس او الاستغراق موضوعا للام والام ليس كذلك وقد ههنا شك وهو ان كون اللام للجنس او الاستغراق لا يخلو اما ان يكون على جميع الاحتمالات الصحيحة المرادة ههنا من لفظ الحمد ويكون على احتمال كونه مصدرا معلوما والاول لا يصح لان الحمد اذا كان مصدرا مبنيا للفاعل حينئذ لو كان اللام للجنس او الاستغراق لكان المعنى ان جنس الحامدية او كل فرد منه مختص بولى الحمد وبينهم منه كون ولى الحمد حامدا لا محمودا وهو لا يناسب مقام المدح بل اللام على هذا التقدير يكون للعهد الخارجى والمشار الفرد الكامل من الحامدية وهو حامدية تعالى لنفسه كما صرح بهذا مولانا الحمزاوى فى حاشيته على الحاشية الجلالية حيث قال وعلى هذا التقدير يكون اللام للعهد الخارجى وفيه اشارة الى الحامدية الكاملة وهى حامدية تعالى لذاته انتهى والثانى ايضا كما ترى لانه لا يعلم على هذا حال الاحتمالات الاخر وهذا لا يناسب والجواب باختيار الشق الاول لكن المراد من الاحتمالات غير الاحتمال المذكور والقرينة ظهور عدم مناسبة كون اللام على هذا التقدير للجنس او الاستغراق وفيه انه ليس فى هذا فرق بين كون الحمد مصدرا مبنيا للفاعل او مصدرا معلوما لانه اذا كان مصدرا معلوما ويكون اللام للجنس او الاستغراق فايضا يفهم منه كون ولى الحمد حامدا لا محمودا الا ان معنى قوله الحمد لوليه ان الحمد قائم بوليه وصادر منه كما يقال الضرب لزيد والسخاوة لعمرو يعنى انهما قائمان بهما فعلى هذا ينبغى ان يكون اللام للعهد الخارجى ايضا وايضا انه لو كان اللام للجنس او الاستغراق على جميع الاحتمالات فالمناسب ذكر هذا القول بعد ذكر جميعها كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان اللام للاختصاص وهو اعم من ان يكون بالقيام والصدور او الوقوع والمتعارف فى هذا القول المعنى الاخير سيما فى لسان الشرع بخلاف غيره من الفاظ المصادر كالضرب والسخاوة فانه لم يظهر فيه عرف الجمهور واهل الشرع على المعنى الاخير وعن الثانى ان الاكتفاء فى اللاحق بالذكر سابقا شائع فيما بينهم هذا ما ظهر لى فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام قوله اى كل حمد الخ دفع توهمين احدهما ان كون اللام للجنس غير ملائم من وجهين الاول انه يعلم من عبارة الفاضل المحشى بعيد هذا ان الاستغراق ملائم وغيره غير ملائم فلو كان الجنس ايضا ملائما للزم التناقض والثانى ان تخلف الفرد عن الجنس بمعنى انه يختص الجنس بشئ ولا يختص الفرد به جائز وهذا التخلف لا يلائم مقام المدح فلا يصح وثانيا ان كون اللام للاستغراق ايضا غير ملائم لما يذهب الى الوهم من ان الاستغراق يحتاج الى القرينة ولا قرينة ههنا تحقق القرينة وهى ان هذا المقام مقام المدح واللائق به اثبات جميع المحامد لا الطبيعة ودفع

الشرط

كان او غير معين بل لاحتمال ارادة الاستغراق العرفي وهو غير ملائم وحاصل الدفع عن التوهم الاول من
الوجه الاول ان المراد من الجنس ههنا ليس معناه بل اللازم وهو اختصاص الافراد كلها ولا فرق بين هذا و
الاستغراق فلا يلزم التناقض ومن الوجه الثاني ان تخلف الفرد عن الجنس جائز اذا اريد به موضوع المهملة
القضائية اعني مطلق الشئ لاستناد احكامه الافراد اليه فباختصاص بعض الافراد يختص الجنس ايضا واما اذا
اريد به موضوع الطبيعة اعني الشئ المطلق فلانعدام صحة استناد احكام الافراد اليه فباختصاص البعض لا يختص
الجنس بل لابد في اختصاصه من اختصاص الكل والمراد المخبرين من لام الجنس ليس الا هذا لان الاعتبار الاول من
مخترعات الحكماء فاختصاص الافراد لازم للجنس والمراد ههنا اللازم كما سبق وحاصل الدفع من التوهم الثاني
ان المراد من الاستغراق الحقيقي لا العرفي بقرينة المقام فيلائم وبما قررنا يعلم ان هذا التفسير تفسير على كلا
الوجهين وقال بهذا مولانا عبد الحكيم ومولانا المدقق ايضا وهذا التعميم مستفاد من اللام والله اعلم بحقيقة
المقام قوله من الاول الخ دفع ما يتوهم من ان افراد الحمل المختصة بولي الحمل اما الافراد الصادرة في الماضي كلها او
بعضه واما الصادرة في زمان الحال واما الصادرة في المستقبل كلها او بعضه وعلى الاول يخرج الباقي وهكذا على
الباقي يخرج الباقي والخروج لا يناسب المدح وحاصل الدفع غني عن البيان بقي ان الاول ما يضيق القلب عن
تقدير نهايته من الازل وهو التضييق والا بد ما يتنافر القلب من تقدير غايته من الابد وهو التضييق فان جعل
الازل عبارة عن النظر الى الطرف المتصل بالحال والابد عبارة عن النظر الى ذلك الطرف يلزم خروج الحامد الماضية و
المستقبلة وان جعل المبدأية والمنتهائية بالنظر الى الوسط فمع قطع النظر عن جهالته يلزم الاستحالة المذكورة
بالنظر الى البعض كما ان الاول بالنظر الى الكل وان جعل الاول مبدأ بالنظر الى الطرف الاخر والابد منتهى بالنظر اليه
ايضا فيلزم المبدأية وعدمها والنهاية وعدمها والجواب ان بداية الحمد من الازل كناية عن عدم انتهائه
في جانب الماضي وان انتهائه الى الابد كناية عن عدم انتهائه في جانب المستقبل ولا يلزم في الكناية تصور المعنى
الحقيقي كما صرح به في التلويح وهذا التعميم مستفاد من اسمية الجملة لانه لقصد الاستمرار والدوام والله
اعلم بحقيقة المرام قوله من اي حامد كان دفع ما يتوهم من ان افراد الحمل المختصة بولي الحمل اما الافراد الصادرة
من الانسان وحده او من الجن وحده او من الملك وحده او من الاثنين او من الثلثة وعلى كل تقدير
يخرج البعض وهو الباقي من المذكور والافراد الصادرة من الواجب سبحانه والخروج غير ملائم بيان الدفع
ظاهر قال مولانا عبد الحكيم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا
لكان هذا العموم داخلا في عموم كل حمد انتهى قال عمي نور الله مرقده حاصله ان افراد الحمد على قسمين قسم
يختلف بحسب الحقيقة كما اذا حمد زيد لعمرو بانه عالم لشجاعة حسن الوجه كريم الى غير ذلك وقسم يختلف بحسب
المحل كما اذا حمد زيد وعمرو وبكر وغيرهم بالحال بانه عالم فلو كان تغاير الاعراض باعتبار الاضافة معتبرا في العرف
للزم الحاجة الى التعميم الثالث لانه مندرج في التعميم الاول انتهى وذهبنا الفاضل يحكم بان هذا التغاير لو كان

لعله اعني الابهام
والاضافة اللامية
ليس من الكناية
الالتفات منه

معتبرا فى العرف لكن الاحتياج الى التعميم الثالث ثابت لدفع التوهم المذكور كما يظهر بالتأمل وهذا التعميم مستفاد من ترك الفاعل لقصد العموم والله اعلم قوله او القدر المشترك وهو الذى لم يعتبر فيه النسبة الى الفاعل او الى متعلق اخر كما يعلم من قول الشيخ الرضى حيث قال ان المصدر موضوع للحدث السارى من غير اعتبار نسبة الى الفاعل او الى متعلق اخر والفعل ماخوذ فى مفهومه النسبة وضدها فان اعتبر من حيث انه مضاف الى الفاعل فهو مبنى للفاعل وان اعتبر نسبة الى متعلق اخر فهو مبنى للمفعول واذا لم يعتبر شئ منهما فهو القدر المشترك قال القاضى محمد مبارك فى حاشيته على حاشية مولانا محمد زاهد على شرح التهذيب وليس بين المصدر ذاتى مشترك لان بينهما من مقولتين متباينتين وهما الفعل والانفعال انتهى يعنى لو كان بينهما ذاتى مشترك لكان المقولات اجناسا عالية متباينة والمقرر خلاف هذا الا ان يقال هذا اذا كان المراد من الفعل والانفعال المعنى الاصطلاحى واما اذا كان المراد منهما المعنى اللغوى اعنى التأثير والتأثر فيجوز ان يوجد معنى مشترك ذاتى بينهما بلا اشكال فتامل كذا قال بعض الافاضل قوله فان مقام الخ دفع ما يتوهم من ان ذكر كون الحمد مصدرا معلوما مكافى فى حمده تعالى فلم ذكر الفاضل المحشى الاحتمالات الاخر بيان الدفع ان الملائم لمقام حمده تعالى الاستيعاب اعنى ارادة جميع محتملات اللفظ وهذا لا يحصل الا بذكر جميع الاحتمالات فلذا ذكرها لكن بقى شئ وهو ان المناسب على هذا ذكر هذا القول بعد قوله ويحتمل ان يكون حاصلا بالمصدر الخ لان الاحتمالات ذكرت ثم هناك الا ان يقال قد يجرى حكم الكل على الاكثر فان قيل ان بذكر الفاضل المحشى لم يحصل الاستيعاب لان من محتملات اللفظ كون الحمد مصدرا مبنيا للمفعول او للفاعل وحاصلا بالمصدر المجهول والفاضل المحشى لم يذكرها قلنا ان ذكر المصدر المعلوم والمجهول بعينه ذكر المصدر المبنى للفاعل والمبنى للمفعول لان معنى الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافتها الى الفاعل وللمفعول كما يدل على هذا قول مولانا محمد زاهد حيث قال ومعنى الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافتها الى الحامد والمحمود انتهى وذكر الحاصل بالمصدر المعلوم هو بعينه ذكر الحاصل بالمصدر المجهول لانهما متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا لان الامر الحاصل بالمبدء له اعتباران احدهما الترتب على الايقاع ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المعلوم وثانيهما الترتب على الانفعال ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المجهول فتعلم هذا من قول مولانا محمد مبارك واذا عرفت هذا علمت ان بذكر الفاضل المحشى حصل الاستيعاب اعلم ان قول الشارح الحمد لوليه على كل احتمال من الاحتمالات يحتمل الانشاء والاخبار لكن الاول اوفق بالحديث وهو قوله عم كل امر ذى بال بحمد الله والا يبتدأ بالشئ احداثه وانشائه فى الاول ففى جعل قول الحمد لوليه كلاما انشائيا بان يكون منقولا اليه من الاخبار كالفاظ العقود فوائد شتى وبعد يحصل الامتثال بالحديث صراحة بخلافه اذا جعل اخبارا فانه يكون لازما لا انشاء لان الاخبار عن الحمد مما يحصل فيه الامتثال بالحديث لكن ضمنا فالاول اوفق بالحديث موافقة كاملة والله اعلم قوله حمد الضمير راجع الى الله تعالى كذا مضمرا فى الضمير او لشهرته

على الالسنة او لذكره فى التسمية قوله سبحانه الظاهر انه اسم بمعنى التسبيح ومنصوب بفعل مضمر وهو سبحت فالمعنى سبحت سبحانه فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول والتسبيح التنزيه وهو التبرى عن السوء فالمعنى تنزهته تنزيها عن السوء قوله ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر قال مولانا عبد الحكيم المعنى للمصدرى من مقولة الفعل او الانفعال نحو امر غير قار الذات والحاصل بالمصدر الهيئة الغارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدرى ستودن والحاصل بالمصدر سپاس فليس المراد الاثر الذى يترتب على المعنى المصدرى كالالم على الضرب انتهى حاصله ان المعنى المصدرى داخل تحت مقولة الفعل وهو التاثير التجددى او مقولة الانفعال وهو التاثر التجددى اى قبول الاثر من غيره شيئا فشيئا بمعنى ان المصدر بمعنى مركب من الجنس والفصل وجنسه العالى الفعل والانفعال وفصله الذى يميزه عن غيره هو امر غير قار الذات اى غير مجتمع الاجزاء فى آن واحد على سبيل الاجتماع وان كانت موجودة على سبيل الاجتماع بحسب مجموع ازمنتها والحاصل بالمصدر هيئة قارة مجتمعة الاجزاء مترتبة عليه وليس تلك كترتب الالم الذى هو اثر الضرب عليه لان الالم الذى يوجد بعد مغاير له ذاتا ومصداقا والحاصل المترتب على المصدر عينه ذاتا ومصداقا وليس التغاير بينهما الا باعتبار الاطلاق والتقييد اى اعتبار حيثية التلبس فى المصدر وعدمه فى الحاصل وبينهما علاقة خصوصية يستنبط احدهما عن الآخر والله اعلم قوله سپاس وستايش اقول وبالله التوفيق انه لا وجه لتعرض الفاضل المحشى لتغاير هذين الاحتمالين ولا احتمالات الآخر فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال الشارح قدس سره قوله اللام فيه ليست متعلقة بالحمد حتى يكون جزء محمودا بعد قوله لوليه لانه على هذا يلزم حذف الخبر من غير سد شئ مسده بل متعلقة بمحذوف وهو ثابت وهو الخبر وبعد الحذف اقيم المتعلق مقامه قوله اى الحرى دفع ما يتوهم من ان الولى اما بمعنى الناصر المحب او متولى امر الخلائق كما قال فى مجمع الدقائق فى شرح المشارق فى شرح الاسماء الحسنى الولى المحب والناصر قيل معناه متولى امر الخلائق انتهى وارادة كل من هذه المعانى مما ياباه الذوق السليم لان تفسير الولى بهذه المعانى يوجب التصريح بالصفتى على ان تفسير الولى بالمعنى الثالث ياباه اضافته وليه نوع اباء فلا يصح قول الشارح لوليه بيان الدفع ان عدم الصحة ثابت اذا كان الولى بمعنى من المعانى المذكورة اما اذا كان الولى بمعنى الحرى فلا كما هو الظاهر والولى ههنا بهذا المعنى واعترض عليه بوجهين احدهما ان الولى بمعنى الحرى لم يوجد فى كتب اللغة نعم يفهم من الصراح وشمس العلوم كونه بمعنى احرى حيث قيل فى شمس العلوم ولى الميت وغيره اذا صار اولى به وفى الصراح وهو اولى به واحرى ولا يخفى من التفاوت بين الحرى والاحرى والثانى ان الولى بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى فاطلاقه عليه تعالى غير صحيح لان اسمائه تعالى توقيفية اى موقوفة على السمع والجواب عن الاول ان الولى بمعنى الحرى موجود فى كتب اللغة حيث قال فى كتاب الخلاصة

بالدستور ولي بأن دوم ونسزاوارفنا قال المعترض من انه لم يوجد في كتب اللغة ليس بصحيح وعن
الثاني ان تفسيره بالحمرى مبني على قصدة المعنى الوصفي دون ذاته تعالى بخصوصه وان كان منحصرا
في ذاتها المقدسة بخصوصها ادعاء ومثل هذا الاطلاق لا يتوقف على السمع نقله العلامة الدواني في
حواشي للطالع عن الامام الرازي على ان استعمال صبد الاشتقاق كاف فيه والله اعلم قوله بجنس
الحمد في زيادة لفظ الجنس اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ضمير لوليه راجع الى الحمد وفيه احتمالان احتمال
الجنسية على تقدير كون اللام للجنس واحتمال للمستغرقية على تقدير كونها للاستغراق ومال كلا التقديرين
واحد وهو الاستغراق كما يرشد اليه قول الفاضل المحشي في الحاشية السابقة اي كل حمد لكن في
الاولى بطريق الكناية وفي الثاني بطريق الصراحة فالحاصل ان كل فرد من افراد الحمد مختص بالله لكل
فرد من افراده وهذا المفهوم وان كان مفهوما عاما في الظاهر لكنه مختص بالواجب تعالى بحسب الاداء
بل بحسب نفس الامر لما فهم من دليل ان الواجب تعالى لا يشركه فرد من افراد الحمد وغيره تعالى ليس كذلك و
هذا يتصور بوجهين احدهما ان لا يثبت فرد من افراد الحمد في غيره تعالى والثاني ان يثبت البعض ولا يثبت
البعض الاخر وهذا ينافي المقصود لان المقصود السلب الكل من الغير لا السلب الجزئي بيان الدهر ان الضمير
فيه راجع الى الحمد الذي اريد به الجنس المستعمل في المعنى الحقيقي لا في الكنائي فالحاصل ان الواجب تعالى
لا يشرك بجنس الحمد ويفهم من هذا ان اللياقة بجنس الحمد منتف في غيره تعالى وهذا ايضا غير المقصود لان هذا
لا يتصور الا بوجود واحد هو السلب الكلي لانه لو وجد فرد واحد من الحمد في غيره تعالى لم يختص الجنس بالواجب
لوجود الجنس في ذلك الفرد والمفروض خلافه لا يقال ان الشيء الصالح للرجحية اعم من ان يراد به الجنس
او الاستغراق فينبغي ان يكون الراجح ايضا اعم لانا نقول عموم المرجح لا يدل على عموم الراجح كما في قوله تعالى
وبعولتهن احق بردهن فان الشيء الصالح للرجحية اعم من ان يكون مطلقات بالطلاق الرجعي او البائن و
الضمير لجميع المطلقات بالطلاق الرجعي لان الرد لا يكون الا في هذا النوع كما قال به المفسرون هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام والله اعلم قوله ولا يخفى الخ دفع ما يتوهم من ان الشائع المشهور فيما بين القوم ان يقولوا
الحمد لله فلم عدل الشارح عنه وقال الحمد لوليه وحاصل الدفع ان العدول لنكات اشار الفاضل المحشي
الى النكتة الاولى بقوله من اظهار الخ بيانها ان في الحمد لوليه اظهار العظمة والجلال بترك التصريح باسمه
تعالى وكلما هذا شانه فيكون هو اولى مما ليس بهذه المثابة كالحمد لله مثلا فينتج من الشكل الاول ان الحمد لوليه
اولى او اعتقاد العظمة والجلال بترك التصريح باسمه تعالى وكلما هذا شانه الخ والعظمة والجلال على التقدير
الاول يكون من قبيل مثل ضربته تأديبا وعلى الثاني يكون من قبيل قصدت عن الحرب جبنا قوله بقرائن المقام
ان قيل لم اضافة القرائن الى المقام استغراقية فيفهم من هذا ان في كل مقام ترك التصريح باسمه تعالى
فيها فيكون النكات المذكورة موجودة فيها والامر ليس كذلك لان في الحمد لمن قهر على العلماء التعليق المذكور

منتف والحال ان ذلك الترك واقع فيه قلنا ان الاضافة عهدية والمراد الترك الواقع في الحمل لوليه ان قيل لم يقل ولا يخفى ما في ترك اسمه تعالى وزاد لفظ التصريح قلنا انه لو لم يزد التصريح للزم الكذب لان اسمه تعالى ليس بمتروك بمطلقا اى سواء كان صراحة او ايماء لان الولى من اسمائه تعالى وان لم يكن منها بالمعنى المراد ههنا وهو الحري كما علمت سابقا قوله باسمه تعالى سبحانه ان قيل ان الباء لا تقتضي صلة الترك فكيف يصح باسمه قلنا ان الباء صلة التصريح لا الترك قوله من التعظيم والاجلال ان قيل لم زاد لفظ الاجلال عقيب التعظيم قلنا ان العظمة على قسمين عظمة الجمال وعظمة الجلال والموجب للاعراض عن التصريح بالاسم عظمة الجلال لا العظمة مطلقا كما لا يخفى فالزيادة ضروري قوله وادعاء التعيين اشارة الى النكتة الثانية ببيانها ان في الحمل لوليه ادعاء تعين ذاته المقدسة في نفس الامر وعند السامع لان تكون ما صدق عليه الحري بجنس الحمد وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالحمد لوليه اولى منه قوله وان الوهم الخ قال مولانا عبد الحليم عطف تفسيري للتعيين انتهى فيكون مرجع الضمير ان هذه العبارة اذا كانت تفسيرا فالمراد بالمفسر والمفسر يكون معنى واحدا وهو اما التعيين النفس الامري او التعيين عند السامع وكل واحد منهما لا يصلح نكتة للترك لان احد التعيينين لو وجد ولم يوجد الآخر فالمناسب التصريح اما بالنظر الى نفس الامر كما اذا وجد التعين عند السامع او بالنظر الى السامع كما اذا وجد التعين في نفس الامر فاعترض عن ذلك الفاضل المدقق وقال ما حاصله ان المراد بالتعين في المعطوف هو ان يكون عند السامع وفي المعطوف عليه هو ان يكون في نفس الامر والنكتة ادعاء التعيينين ان قيل لا يلزم من تعين الشئ في نفس الامر وعند السامع بوصف او بذاته ان يتعين بجميع الاوصاف فلم لا يجوز ان يتعين الواجب تعالى في نفس الامر وعند السامع بوصف ولا يتعين بثبوت كل افراد الحمد له تعالى قلنا ان المراد من التعين المضاف اليه للسامع ليس بمطلقه بل الذي يكون ما صدق عليه الحري بجنس الحمد فلا يرد ما قاله المعترض والله اعلم قوله وتعليق الحمد اه اشارة الى النكتة الثالثة ببيانها ان في الحمل لوليه تعليق الحمد بما يشعر بالعلية وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالحمد لوليه اولى منه قوله صريحا ان قيل لم زاد الفاضل المحشي لفظ الصريح ولم يقل تعليق الحمد بما يشعر بالعلية قلنا انه لو قال كذلك لما كانت هذه النكتة مفيدة لترجيح الحمد لوليه على الحمد لله لان التعليق بالمذكور ثابت فيه ايضا لان اسم الجلالة علم للذات المستجمع لجميع صفات الكمال فالتعليق به في قوة التعليق بالمستجمع والاستجماع علة الحمد ان قيل لو قال الشارح الحمد لله الو لحصل التعليق المذكور ايضا فلم قال ما قاله قلنا ان المراد من التعليق المذكور ليس مطلقه اعني اعم من ان يكون في المرتبة الاولى او الثانية بل في المرتبة الاولى وذلك منتف في العبارة المذكورة كما هو الظاهر والله اعلم قوله وغرابة الاسلوب الاسلوب بالضم بمعنى الطريق كما يفهم من منتخب اللغات وهذه العبارة اشارة الى النكتة الرابعة ببيانها ان في الحمل لوليه غرابة الاسلوب وكلما هذا شانه فهو

اولى مما ليس بهذه المثابة فينتج ان الحمل لوليه اولى مما ليس بهذه المثابة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كلما فيه غرابة الاسلوب فهو جديد وكل جديد لذيذ فينتج ان كلما فيه غرابة الاسلوب فهو لذيذ وههنا مقدمة صادقة وهي كل لذيذ اولى من الغير فنضمها كبرى لتلك النتيجة هكذا كلما فيه غرابة الاسلوب فهو لذيذ وكل لذيذ اولى من الغير فينتج كلما فيه غرابة الاسلوب يكون اولى من الغير وهل هذا الا المطلوب وبما قررنا ظهر ان قول الفاضل المحشي لتكون الجديد لذيذ اشارة الى كبرى القياس الذي هو دليل كبرى القياس الاول وقوله التي تجلب الطباع اليه اشارة الى دفع منع يرد على كبرى القياس الاول بان من الاساليب الغريبة ما تكون مشتملة على التطويل او الايجاز او التعقيد او غيرها لئلا والحال انه لا يوجد الاولوية فيها بيان الدفع ان المراد من الاساليب الغريبة ما لا تكون مشتملة على تلك الصفات بل تكون جالبة الطبيعة الى نفسها والا نسلك في تحقق الاولوية في هذا القسم من الاساليب الغريبة والتعقيد لا يضر كلية الكبرى وتكرار الحمد الاوسط لان التعقيد راجع الى الحكم كما قال صاحب القطبي في قولهم المتضمن والالتزام تابع والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع فطالع ثمة هذا ما ظهر لي في هذا المقام ولا يخفى ان هذه الوجوه كلها يفيد ترجيح الحمل لوليه على الحمد مع لا على العبارات الاخر كلها لاحتمال وجدان كل هذه الامور في العبارة الاخرى ايضا فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره والصلوة على نبيه ان قيل لم يزد الصلوة ولم اوردت متصلا بالحمد قلنا اما الاول فلوجهين احدهما ما قال القاضي عياض في شفائه من ان من مواطن الصلوة التي مضى عليها الامة ولم ينكرها احد الصلوة على النبي صلعم وعلى اله في الرسائل وثانيهما ما ورد في رواية ابي موسى المدني على ما في مفتاح الحصن انه قال النبي صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع محروق من كل بركة لاخير فيه واما الثاني فايضا من وجهين الاول ان الحمد نسبة بين الحامد وبينه تعالى والصلوة نسبة بين المصلي وبين نبيه تعالى فالمناسب جعلها متصلا به والثاني انه لما كانت الافادة والاستفامة موقوفة على المناسبة ولا مناسبة بين المبدأ المنزه غاية التنزه والنفس المكدرة غاية الكدورة لا جرم وجب التوسل من متوسط ذي جهتين وكان احسن الوسائل الوسيلة بالصلوة على النبي صلعم فلذا شاع بين المصنفين التوسل بايراد الصلوة بعد التحميد ثم اعلم انه ان كان المراد بالصلوة عليه التي امرنا الله تعالى بها في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اظهارا لشرفه وتعظيما كما ذهب اليه بعض المفسرين يكون قوله والصلوة على نبيه جملة خبرية والصلوة حاصلة بها كما ان قوله الحمد لوليه جملة خبرية والحمد حاصل به فيكون عطف الخبرية على الخبرية وان كان المراد بها طلب نزول افاضة الخير يكون قوله والصلوة الخ مستعملا في معنى اللهم صل على نبيه كنايتا ومجازا اي تكون جملة انشائية بعلاقة ان معنى هذا القول ملزوم لانزول الصلوة على نبيه كما ان قوله الحمد لوليه مستعمل في الحمد الحاصل به كنايتا او مجازا فيكون عطف الانشائية عليها

وان كانتا مختلفتين في الطلبية وغيره ان قيل قال النبي صلعم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الخرماء فلو لم يرد به الشارح هذا فلعل الشارح حمل الخطبة على الخطبة المنبرية المتعارفة في زمنه صلعم او اشار الى ان هذا الحديث ضعيف وان رواه ابو داود والترمذي كما قيل فلا يجب العمل به فان قيل ان الضمير في نبيه لا يخلو اما ان يرجع الى الولي او الى الحمد فالاول فيلزم الالتفات في الضمائر وهو غير مستحسن وان كان الثاني فهو ظاهر البطلان لان النبي ليس الا الله وتحميد ليس من اسمائه قلنا انا نختار الشق الاول والالتفات في الضمائر في الخطب جائز بل واقع كما يظهر على المتأمل فيها والله اعلم **قوله** اي الرحمة دفع ما يتوهم من ان المراد من الصلوة اما صلوة الملئكة او صلوة العباد او صلوة الوحوش وعلى كل التقادير يلزم المخالفة عن المأمور به بيانه انه لما ورد ايتها الذين امنوا صلوا عليه الاية سئلت الصحابة عن النبي صلعم كيف نصلي عليك يا نبي الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد والصلوة في هذا الحديث منسوب الى الله تعالى كما هو الظاهر فكان المأمور به هذه الصلوة فالصرف الى الغير يكون مخالفة عنه ولا شك ويلزم على صلوة المذكورين على الجناب المحمد صلعم كما يقتضيه كلمة على وهذا خلاف الواقع وحاصل الدفع ان المراد من الصلوة صلوة الله تعالى فلا يلزم المحذور ان قيل من اي وجه يعلم من عبارة الماتن المحشي انه المراد من الصلوة صلوة الله تعالى قلنا من التسمية بمعنى الرحمة لان من المشهور ان صلوة الملئكة الاستغفار والعباد الدعاء والوحوش التسبيح والله تعالى الرحمة **قوله** وافاضة الخير ودفع ما يتوهم من ان معنى الرحمة رقة القلب والله تعالى منزه من القلب فكيف يعبر بتغير الصلوة بالرحمة وحاصل الدفع ان الرحمة افاضة الخير مجازا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **قوله** فانزله دفع ما يتوهم من ان كلمة على متعلقة بالصلوة فيكون خبرها محذوفا وقاعدة على نبيه فيلزم حذف الخبر من غير سد شئ مسده ويكون مخلا بالمقصود لان المقصود الاخبار عن نزول الصلوة على نبيه او طلبه لا الاخبار عن ثبوت الصلوة عليه او طلبه وحاصل الدفع ظاهر اعترض عليه ان النزول هو الحركة من العالي الى السافل وهو من خواص الجواهر والافاضة من المعاني المصدرية الاعتبارية الانتزاعية فكيف يصح النزول اليها واجيب عنه بوجوه احدها ان هذه العبارة مثل قولهم في تعريف العلم حصول صورة الشئ فكما ان المراد هناك الصورة الحاصلة ليوافق المذهب المنصور من كون العلم من مقولة الكيف كذلك المراد ههنا الخبر الدايم والخير الثابت الالهي والثاني من الجواهر فهو على الاسناد وثانيها ان المضاف الى الضمير محذوف وهو الاثار وهي عبارة عن الانوار وهي لكونها جواهر يصح اتصافها بالنزول وثالثها ان الاسناد الى الضمير مجاز عقلي باعتبار المحل والله اعلم **قال الشارح** على نبيه اعلم ان النبي اما مأخوذ من النبأ بمعنى الخبر او من النبوة بمعنى الارتفاع وعلى هذا يكون النبي بمعنى المنبئ او المرتفع لانه اتى باخبار عن الله تعالى او من النبوة بمعنى الارتفاع وعلى هذا يكون ناقصا واويا وضع للمعنى المذكور

شذانة وهو منقول من النبئ بمعنى الطريق ثم وضع للمعنى المذكور لانه طريق اليه تعالى قوله من النبوة بمعنى الرفعة بكسر الراء وهو الارتفاع كما في منتخب اللغات رفعة بالكسر بلندى بلندى قد شد ن ان قيل هل جاء النبوة بمعنى الارتفاع في كتاب من كتب اللغة قلنا نعم لانه قال في شمس العلوم النبوة الارتفاع ان قيل قال في الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض اى الارض المرتفعة وايضا قال في المنتخب نبوة خبر جادون وزمين بلند موافق بناوة فلم قيد المحشى النبوة بمعنى الرفعة ولم يترك على الاطلاق حتى يكون النبئ مشتقا من النبوة بكلا المعنيين قلنا لئلا يحتاج الى مئونة الاشتقاق بالواسطة لان النبوة اذا كان بمعنى ما ارتفع من الارض يكون اشتقاق النبئ منه بالواسطة بان يقال نقل النبوة من هذا المعنى الى معنى الرفع او الى معنى الارتفاع ثم اشتق النبئ منه ان قيل ان في اشتقاق النبئ ثلثة احتمالات كما علمت فلم اختار المحشى آخرها وترك الباقيين قلنا اما ترك كون النبئ مشتقا من النباء فلورود الاعتراض عليه وهو انه لا يجمع جمعه على هذا بانبياء وهو به ثابت وان اجيب بان الهمزة لما ابدلت بالياء والزمه الابدال جمع ملاسمه حرف علة كعبيد واعباد واما ترك كون النبئ منقولا من النبئ بمعنى الطريق لاحتياجه مئونة النقل كما يدل على ان في الاحتمال الثالث نقلا دون الاولين قول جلال الملة والدين في شرح العقائد ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه ان قيل ان النقل في الاولين ايضا موجود غايته انه من العام الى الخاص اعني من المخبر المطلق او المرتفع المطلق الى المخاصين قلنا ليس في الاولين نقل لان المراد ان النبئ مشتق من النباء بمعنى الاخبار او من النبوة بمعنى الارتفاع ثم وضع للمعنى المذكور فليس ههنا نقل وليس المراد انه اشتق النبئ بمعنى المخبر اذ اكان النباء الاخبار او بمعنى الارتفاع اذا كان من النبوة بمعنى الارتفاع ثم نقل عنه الى المعنى المذكور ونظيره كما يقال ان الناس مشتق من الانس فليس المراد ان الناس وضع لمعنى الانس اولا ثم نقل المعنى المشهور فاوهم المعترض انه لا تخلص عن النقل في الاولين ايضا غايته انه من العام الى الخاص فبعيد نعم ان النقل من المعنى اللغوى الاصلى الى العرفى الاصطلاحى متحقق في المعاني الثلثة ولا كلام فيه وانما الكلام في المعنى الذى وضع له هذا اللفظ بخصوصه لم نقل منه الى الاصطلاحى فانه غير ثابت من الاشتقاق كذا افيد من الاعلام والله اعلم بحقيقة المرام قوله وهو الخ ان قيل ان الضمير لا يخلو اما ان يرجع الى النبئ الخاص المراد ههنا وهو خاتم النبيين او الى النبئ مطلقا والاول يستلزم عموم المعرف بالكسر من المعرف بالفتح مع انه لا بد فيهما من المساوات وعلى الثاني يكون التعريف بالاخص مع انهما لا بد فيهما من المساوات لان من النبيين من بعثه الله تعالى لكافة الناس من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل قلنا انا نختار الشق الاول والمراد بالعباد كلهم ولا نبي مبعوث الى الكل سوى خاتم النبيين فحصل المساوات وقيل في الجواب ان التعريف بالاعم جائز كما قال صاحب السلم والحق جوازه بالاعم وغيره من العلماء ايضا صرحوا على ان التعريف بالاعم جائز وانا نختار

لله مثال الجمع الذي وجد فيه التغير الجعل المذكور لان القياس اعواد لان العين بحرف ذاوى الا انه ابدل الواو في المفرد ياء والزم الابدال اجراء جمعه اعواد كما تقدم من الحمى الزلق منه

الشق الثاني ونقول ان المبعوث اليه اعم من ان يكون مغايرا حقيقيا عن المبعوث او اعتباريا والسلم الثاني موجود فيمن بعثه الله تعالى لكمال نفسه لانه من حيث انه مبعوث مغاير عن نفسه من حيث انه مبعوث عليه والله اعلم قوله في الشرع اى في اصطلاح اهل الشرع فلا يرد ما يرد فافهم قوله عبارة اى معتبرة بها فلا يرد ما يرد فافهم قوله انسان اعلم اولا ان الكلام في نبوة الانسان اما ان الكلام في نبوة الملك فلم يثبت نبوة الملك واما الجن فلم تثبت النبوة عنهم متفق عليه كذا في الحاشية الكمالية ثم لا يذهب عليك ان عدم نبوة الملك المفهوم بالخصائص المذكورة لما الرسالة والسفارة ثبتت قطعا في الملك بلا ريب فان جبرائيل رسول الله الى جميع البشر وغيرهم من الانبياء وان احتمل في وصفه انه يلزم من هذه فضيلة الملك على البشر الا ان الملك على هذا يكون مسلما والنبي متعلما والمعلم الذي من التعلم فاعلم ان المعلم الله تعالى والملك انما هو مبلغ والله تعالى افضل من النبي وثانيا انه قال القرطبي وقع الاختلاف في نبوة اربع نساء مريم واسية وساره وهاجر وزاد العلامة المتقن السراج بن الملقن في شرحه البسيط بعد الاحكام حوا وام موسى وذهب اهل التحقيق ان الذكورة شرط للنبوة خلافا لابي الحسن الاشعري واستدلوا عليه بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم وبان النساء ناقصات العقل والدين والنبي يكون اعقل رجل زمانه واكمل اقرانه وبان الانوثة تنافي الرعوة والاشتهار فهذه النساء على القول الراجح من اولياء الله تعالى وقد صرح به في فتح الرحموت شرح مسلم الثبوت وشرحه فقد الاكابر واذا دريت هذا فاعلم ان اختيار لفظ الانسان على الرجل لانهما سيان في الغرض فلعلهما اخذ عن دينه رمزا الى انه لو ثبت نبوة المرأة لكان هذا التعريف شاملا لها ايضا على ان لفظ الانسان ينبئ عن التعظيم فان قلت ان الاولى بدل الانسان اذ لا يكون الا رجلا كذا ذكره مولانا عبد الحكيم في حل المعاقد والله اعلم قوله على عباده ان قيل ان البعثة بمعنى الارسال وصلته اللام دون على فالاظهر لعباده لعباده قلنا ذكر في منتخب اللغات بعث بالفتح برانگيختن وفرستادن وبيدار كردن وبسكر والمناسب للمعنى الاول على كما ان المناسب للثاني اللام والمراد ههنا هو الاول فلا محذور قوله للتبليغ اللام عوض عن المضاف اليه اى لتبليغ ما اوحى اليه واللام للغرض والحكمة لا للغرض فان الاشاعرة قالوا لا يجوز تعليل افعاله بشئ من الاغراض فالمعنى ان المصلحة في بعثة الانبياء هو هذا التبليغ وان لم يترتب في البعض لمصالح لا يعلمها الا هو كما نقل ان بعض بني اسرائيل ماتوا قبل الوصول الى من ارسلوا اليهم وههنا شبهة تقريرها ان المراد بالوحي اما المعنى الاصطلاحي الشرعي وهو كلام الله تعالى المنزل على نبي من انبيائه فلزم اخذ المحدود في الحد وهو لا يستلزمه الدور بل اصل الدور والمعنى اللغوي وهو الاعلام في القلب وهذا ايضا كما ترى لان ذلك الاعلام ليس مختصا بالبعض فلا فائدة في اقحامه واجاب عنها بوجهين الاول باختيار الشق الثاني والاختصاص مستفاد من السابق فان البحث التبليغ المخصوص بالنبي والثاني باختيار الشق الاول ويقال ان تصور الوحي الشرعي يتوقف على تصور الموحى به بوجه ما لا بهذا الوجه فلا يلزم الدور ثم اعلم انه لما قيد الوحي بقوله اليه فلا يتمل من امر بتبليغ ما اوحي الا اليه

بل الى غيره كما قيل في بيوشع على نبينا وعليه السلام انه كان مأمورا بتبليغ ما اوحى الى موسى عليه السلام مع انه نبي آخر الا ان يقال ان ما اوحى الى غيره اوحى اليه حكما فتأمل اوحى بعد التقييد بقيد النبوة فافهم قوله ويظهر مما ذكرنا الخ دفع ما يرد على الشارح من ان الشهيدي فيما بين القوم في هذا المقام التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم فلم لم يصرح الشارح باسمه صلى الله عليه وسلم وقال والصلوة على نبيه دون والصلوة على محمد صلى الله عليه وسلم وحاصل الدفع ان عدم التصريح لنكات الاولى ان في عدم التصريح اظهار العظمة والجلال او اعتقادهما وكلما هذا شأنه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثانية ان فيه ادعاء تعيين ذاته الشريفة لان تكون ما صدق عليه النبي الذي يصلي عليه في نفس الامر وعند السامع وكلما هذا شأنه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثالثة ان فيه تعليق الصلوة صريحا اولا بما يشعر بالعلية وكلما هذا شأنه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الرابعة ان فيه غرابة الاسلوب وكلما هذا شأنه فهو اولى من غيره فعدم التصريح اولى الخامسة ان فيه حسن المواقفة مع فقرة الحمد وكلما هذا شأنه فهو اولى فعدم التصريح اولى ان قيل لو قال الشارح والصلوة على رسوله لحصلت النكات المذكورة ايضا فلم اختار الشارح ذلك على هذا قلنا ان في هذه العبارة لا يحصل تلك النكات لان منها النكتة الخامسة وهي لا يحصل فيها كما هو الظاهر على ان في عبارة الشارح اشارة الى صلوح الرسالة للعلية ايضا وقال والصلوة على رسوله لا يحصل تلك الاشارة لان الرسالة فوق النبوة ومن علية الفوق لا يحصل علية التحت بخلاف العكس كما لا يخفى هكذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هذا صحيح اذا فرق بين الرسول والنبي بكون الاول اخص من الثاني واما اذا لم يفرق بينهما بهذا الوجه بان يكونا مترادفين كما قيل او فرق بينهما بكون الثاني اخص من الاول كما قيل ايضا فلا يصح ولا يخفى ان هذه الوجوه كلها يفيد الترجيح بالنظر الى العبارة المشهورة التي هي والصلوة على محمد لا بالنظر الى العبارات كلها لامكان حصول تلك النكات في العبارة الاخرى ايضا قوله في الفقرة السابقة في المنتخب فقرم بالفقر استخوان سخرة پشت دزيوك كه بصورت استخوان پشت سازند وپارة از نسر بمنزله مصراع بيت انتهى والمراد ههنا هو الثالث فان قيل ان الفقرة السابقة عبارة عن الحمد لوليه وهو قول الشارح لا الفاضل المحشي فلا يصح قوله ما ذكرنا وان سلم ان هذا القول قول الفاضل المحشي باعتبار المزج كما هو عادة المصنفين فلا نسلم ان ما ذكره يعلم وجه تراك الا من ما ذكره فيها هو لام الجنس والحمد واللام والاولى والضمير ولا يعلم ذلك الوجه من شيء منها قلنا ان العبارة بحذف المضاف وهو الشرح فالتقدير ما ذكرناه في شرح الفقرة الاولى فلا يلزم المحذور ما مر قوله باسمه الباء صلة التصريح كما هو للمتبادر وانما قال ذلك لان فيها ايماء الى اسمه صلى الله عليه وسلم لانه جاء لفظ البعض في اسمائه الشريفة لكن لا بد لذلك البعض قوله حسن المواقفة الاضافة بيانية والالف واللام في المواقفة بدل من المضاف اليه والمعنى ان فيه مواقفة فقرة الصلوة بفقرة الحمد في قرن التصريح

باسم ما قصد تعلق الحمد والصلوة به قال الشارح قدس سره وعلى آله ان قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم ومن فصل بيني وبين آلي بعلي لم ينل شفاعتي فالمناسب للشارح ان يقول وآله لئلا يكون مخالفا لحديث وخبرا عن الشفاعته قلنا ان الظاهر ان هذا الحديث موضوع فان في اكثر الاحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلوة على النبي وآله ادخلت كلمة على على آله كما لا يخفى على من تتبع الاحاديث وربما يعارض بالقلب بان معنى الحديث من فرق بيني وبين آلي بعلي بان لم يصل الآل على كلمة على لم ينل شفاعتي والله اعلم قوله اي اهل بيته رد لما يرد على الشارح من انه قال صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة ولم يصل علي وعلى اهل بيتي لم تقبل رواه ابو جعفر عن مسعود فالمناسب للشارح ان يقول والصلوة على نبيه واهل بيته لئلا يكون مخالفا عن الحديث وبعيدا عن القبول وحاصل الدفع ان الآل بمعنى اهل البيت فلا يكون مخالفا ولا بعيدا عن القبول واهل البيت عبارة عن اقاربه وازواجه وخدمه قال الشارح قدس سره واصحابه ان قيل لم عدل عن لفظ الصحابة الى الاصحاب مع ان الاول غالب الاستعمال في اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قلنا لئلا يحتاج في اضافتها الى الضمير الى التجريد لان لفظ الصحابة بسبب غلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عليه الصلوة والسلام كالعلم لهم فلو قال وصحابته لاحتاج الى التجريد وايضا فيه موافقة مع الآل في ترك التصريح باسمهم ثم في جمع الآل والاصحاب في صلوة جمع بين رد الخوارج والروافض الاول بالاول والثاني بالثاني قوله كطاهر واطهار خبر مبتدا محذوف اي هما كطاهر واطهار والاليق تقديم الثاني على الاول ليوافق المثل له الا ان يقال نظر الفاضل المحشي ههنا الى الاصل الذي هو تقديم المفرد على الجمع ان قيل لا نسلم الاستشهاد لانه يحتمل ان يكون الاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كما قيل به في شرح الكشاف قلنا ليس المقصود الاستشهاد لان المقام مقام خطابي يكفي فيه الاحتمال وهو ههنا موجود اجيب بان هذا تنظير لا استشهاد قوله مخفف صاحب متعلق بالاخير والتخفيف باعتبار حذف الالف او متعلق بالاول ايضا والتخفيف باعتبار الحذف وتبديل الكسرة بالسكون قوله بناء مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير بنيا ابناء فهو متعلق بكليهما ولا ادري وجها قويا لتعرض الفاضل المحشي لتعريف النبي وعدم تعرضه لتعريف الصحابي وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الايمان ولو كان من الثقلين فالملكة ليست من الاصحاب وكذا من رآه ولم يؤمن به حال حيوته او من وارتد ومات عليه لا يكون من الاصحاب والرؤية اعم من الحقيقة والحكمي ليشمل الصحابي الاعمى كعبد الله بن مكتوم كذا افاد البرجندي فتأمل لعل احدا يحدث بعد ذلك امرا قوله على ما قيل في هذا التعبير اشارة الى الضعف ووجهه ما اشار اليه مولانا جمال الدين حيث قال الفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب وارتضاه الزمخشري والرضي فالقول بان جمع صحب بالسكون او صحب بالكسر اسم جمع مخفف صاحب انما نشأ من عدم التفحص هكذا ذكره الفهستاني في شرح المختصر انتهى وعبارته قال الشارح قدس سره للتأديب بين باديه قال مولانا جمال الدين يعني ينبغي ويظهر بتأديبهم حيث تأدبوا بتأديبه صلى الله عليه وسلم كما قال صلى الله عليه وسلم ادبني ربي فاحسن تأديبي انتهى

ثم قوله للمتأدبين بآدابه اما صفة الاصحاب او الآل او المجموع والمراد بالآداب اما آداب نفس النبي صلى الله عليه وسلم او آداب درسه والمراد بآداب درسه متعلقه بتبليغ الكتاب والاحكام هكذا قال مولانا عبد الرحمن **قوله** الآداب نگاه داشتن حد هر چيزى ان قيل ان كان المراد حصر معنى الادب في المحامد كما ذكر فهو غير مسلم لانه ذكر في المنتخب ادب بفتحتين طور پسنديدة و فرهنك وعانش وبمهمانى خواندن وشكفت ونگاهداشتن حد هر چيزى انتهى وان لم يكن الحصر مرادا فلم لم يذكر الفاضل المحشى معانيه الباقية قلنا اختار الشق الثانى وعدم ذكر معانيه الباقية لعدم ملايمتها ههنا كما هو الظاهر ان قيل فعلى هذا لا يصح قول الشارح المتأدبين بآدابه لان الآداب جمع وهو يقتضى تعدد الافراد وتعددها منتف في الادب بمعنى اللعف كما لا يخفى قلنا الالف واللام عوض عن المضاف اليه والتقدير بادب كل شئ نگاهداشتن حد هر چيزى واما ادب شئ فنگاهداشتن حد چيزى والله اعلم بالصواب **قوله** اى الذين ثبت اه دفع ما يرد على الشارح من ان توصيف الآل والاصحاب او المجموع بقوله للمتأدبين بآدابه لا يخلو اما ان يكون توصيف مدح او توصيف تقييد فعلى الاول يلزم ان يكون كل من الآل والاصحاب او المجموع متأدبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم لما تقرر ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن قرينة العهد الخارجي فيفهم ان كل واحد من الآل والاصحاب او المجموع متصف بكل من آداب النبي صلى الله عليه وسلم بناء على ما تقرر ان الجمع اذا قابل الجمع يكون كل من افراد الجمع الثاني في كل من افراد الجمع الاول وذلك باطل في نفسه كما هو الظاهر ومستلزم لاستواء جميع الآل او الاصحاب او المجموع في المرتبة والفضل وذا باطل ويلزم ان يكون واحد منهم متأدبا بكل واحد وآخر بآخر لما تقرر ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد وهو مع قطع النظر عن علم المعلوم به استواء حال الآل او الاصحاب او المجموع مع الآداب باطل كما هو الظاهر وعلى الثاني فمع قطع النظر عن خروج بعض الاصحاب او الآل عن الصلوة وعن الاستقامتين المذكورتين في الشق الاول يلزم الكذب لانه ليس فرد من الآل او الاصحاب او المجموع غير متأدب بادب النبي صلى الله عليه وسلم لان من الآداب الاسلام وهم تحقق في الكل وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولا يلزم المحذور لان الجمع الاول باق على حاله والاسناد مجازي من قبيل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا والجمع الثاني مأول بتأويل الجنس فيرشد الى بقاء الجمع الاول على حاله ويكون الاسناد مجازيا قول الفاضل المحشى اى الذين الخ والى تأويل الجمع الثاني قوله والانصباغ نصب حيث اورده صيغة المفرد ويكون حاصل المعنى ان جنس ادب النبي صلى الله عليه وسلم ثابت فيما بين الآل او الاصحاب او المجموع ولا شك في ذلك واعترض ههنا انه اذا كان الاسناد مجازيا فما الحاجة الى تأويل الجمع الثاني بالجنس الا ان يقال ان من الآداب الآداب التي هي مختصة بذات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل الى الآل والاصحاب فلو اكتفى بالمجاز ولم يؤول لفهم ان ذلك الادب ايضا ثبت بينهما وهو خلاف الواقع نعم لو قرر الاعتراض بالطريق العكس لورد ولا يبعد فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لقنائهم الخ دفع ما يتوهم من ان الانصباغ

بصيغة الغيبة مثال لان الصبغة من الاعراض فقيام العرض بمحلين على تقدير حلوله انتقال ذلك الصبغ
من ذلك الغير وانتقال العرض على تقدير انتقال ذلك العرض من ذلك الغير من الممتنعات وحاصل الدفع
انهم رضي الله عنهم لكمال العشق بالنبي صلى الله عليه وسلم فانون في ذاته صلى الله عليه وسلم فصبغانه صلى
الله عليه وسلم صبغاتهم رضي الله عنهم لا يقال كيف يصح قول الفاضل المحشي في ذاته صلى الله عليه وسلم لان الفناء
في الله وفي النبي وفي الشيخ في اصطلاح الصوفية عبارة عن تبدل الصفات دون الذات لانا نقول هذا
مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح وتفصيل ذلك الوحدة مذكور في كتب علماء التصوف فلا نطول
الكلام بذكره والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال الشارح قدس سره وبعد الخ هذا من الظروف
الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنية على الضم واذا حذف المضاف اليه لفظا ومعنى يكون معربا واذا
كان مذكورا يكون منصوبا على الظرفية اى وبشرح بعد الحمد والصلوة فيما يتعلق بالتاليف فتقول هذه الفاء في
هذه المنفصلة للجزاء بناء على توهم لما او تقديرها في نظم الكلام كما قيل لان توهم لما يعتبر احد من الموجبين
وتقديرها مشروط بكون ما بعد الفاء امرا او نفيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضي هكذا ذكره
الفرهستاني في شرح المختصر قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو بك فكبر وثيابك فطهر واما بطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نفيا وما قبلها منصوبا به بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا اضربته
بتقدير اما فاما قولك زيدا فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقابله خرلال فانكر على كلامين عند سيبويه وعلى
زيادة الفاء عند الاخفش انتهى هكذا ذكره مولانا جمال الدين قدس سره قوله اى ما سيتلى عليك في
ما يرد على الشارح من ان هذه من اسماء الاشارة فاما ان يشار بها الى الالفاظ التي اوردها الشارح في الفوائد
الضيائية وحدها او المعاني وحدها او المركب من اثنين اثنين او المركب من الثلثة وكل منها
لا يصح لان ضمائر تسميتها راجع الى المشار بهذه او الى الفوائد وعلى كلا التقديرين يتوهم من هذا ان الفوائد
الضيائية اسم للالفاظ وحدها مطلقة سواء كانت مرتبة بترتيب الشارح اولا او المعاني وحدها مطلقة
سواء كانت مرتبة بهذا الترتيب اولا او الباقي مطلقا وهو خلاف الواقع لان تلك الالفاظ او المعاني او
الباقي لو كانت مرتبة بغير الترتيب الذي رتبها الشارح به لم يكن الفوائد الضيائية اسما لها كما هو الظاهر
ويتوهم ان الفوائد الضيائية اسم لواحد من تلك الاحتمالات السبعة المذكورة الذي قام بجل مخصوص
كذهن الشارح ولكاتبه هذه الحروف بجعل آخر فاما لم يكن الاسم المذكور اسما له وهو خلاف الواقع ايضا لان الاسم
المذكور مشترك بين هذا الشخص وذلك الشخص او كان من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص وكلاهما
خلاف الاصل وحاصل الدفع ان المشار اليه بهذه اما تلك الالفاظ وحدها او المعاني وحدها او المجموع لكن
لا مطلقة بل مع قيد التلو والتالويين لا المرتب بالترتيب الخاص الذي صدر من الشارح ولما جاء الفاضل
المحشي بصيغة المجهول فعلم ان خصوصية الجعل لم يعتبر في اسامي الكتب حتى يلزم المحذور المذكور

فان قيل ان الاحتمالات ههنا سبعة كما ذكرت فلم فسرت كلمة ما التي في عبارة الفاضل المحشي بالثلاثة
من تلك الاحتمالات ولم يفسر بالباقي منها ايضا قلنا ان احتمال النقوش وحدها او مع غيرها ساقط من البين
عند المحققين لعدم قصد التدوين به كما يدل عليه قول مولانا محمد حسن في شرح السلم حيث قال واحتمال النقوش
ساقط من البين لعدم قصد التدوين به انتهى واعترض ههنا بوجهين الاول ان تفسير كلمة ما التي في عبارة
الفاضل المحشي بالمعاني او المركب منها ومن الالفاظ لا يصح لان التلو صفة الالفاظ وحدها لا المعاني كما هو
الظاهر الثاني ان الاشارة بهذه التي في كلام الشارح الى الالفاظ وحدها او المركب منها ومن المعاني لا يصح
لان الشارح حمل الفوائد على هذا والفوائد صفة المعاني وحدها كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاول
بان التلو اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة والثاني موجود في المعاني كما يفهم من الكتب وعن الثاني
بان العبارة على ذينك الاحتمالين من قبيل حذف المضاف والتقدير ردوال فوائد فلا يرد ما يرد فان قيل
الاشارة بهذه الى الالفاظ وحدها او المعاني او المجموع لا يصح لان هذه اسم اشارة وضع للمشار اليه المطلوب
المحسوس بالحس الظاهر وكل منها ليس بمحسوس بالحس الظاهر على ان المعاني ليست بموجودة قلنا انها
نزلت منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد والمعاني موجودة بوجود الالفاظ
ان كانت الخطبة خطبة الحافية وبالوجود الذهني ان كانت ابتدائية والاستقبال على الاول بالنظر
الى المخاطب انما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من زلال الاقدام والله اعلم بحقيقة المرام قوله ينبغي الخ
اعلم ههنا ان هذه العبارة اما ان يكون تفسير الفيد بفتح الفاء كما هو المصدر او الفائدة وكلاهما لا يصح
اما الاول فلان الفيد مصدر وهو موضوع للحدث وهو في هذا المقام مما يبعد عنه في الفارسية بگرفتن
وداون از دانش ومال لا بالجهة گرفته وداده شود الخ واما الثاني فلان الفائدة صيغة اسم الفاعل المؤنث
وهو موضوع للحدث والذات ونسبته الاول الى الثاني فمعناه على هذا ان كسي كه داد وگرفتن ميكند
از دانش ومال لا ما ذكره الفاضل المحشي كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ولا يلزم
المحذور لانه لم لا يجوز ان يكون المعنى المذكور في كلام الفاضل المحشي معنى لفظ الفائدة بعد نقلها من المعنى
الوصفي اليه ان قيل ان الفائدة بالمعنى المذكور لم يوجد في كتب اللغة لانه قال في التاج الفيد زيادة
شدن وتمنه الفائدة وفي القاموس فادت له فائدة اي حصلت قلنا ان ما ذكره الفاضل المحشي موافق
لما ذكره في الصراح حيث قال الفائدة الخ داده وگرفته شود از مال ودانش انتهى اقول وبالله التوفيق ان
هذه العبارة محتملة لمعنيين الاول ان الفائدة الشئ الذي اخذ من الغير واعطى لاخذ ذلك الشئ الغير
كما يقتضيه تقديم قوله گرفته على قوله داده الثاني ان الفائدة الشئ الذي اعطى للغير واخذ هذا الغير
ذلك الشئ كما يقتضيه عبارة الصراح بعينها والمواضعة المشهورة من ان الفائدة ما استفيد من الغير
مطلقا سواء افاد الغير او لا وعلى كلا المعنيين يكون الاخذ من الغير لازما في الفائدة اما على الاول

فظاهر وأما على الثاني فبالنظر الى الغير ومعان ماذكره الشارح يحتمل ان يكون بعضه ماخوذا من الغير وبعضه من خواص طبعه فلا يلائم الاول ويحتمل ان يفهمه الغير بطبعه الخاص به فلا يلايم الثاني فلا يلايم ايراد لفظ الفوائد ههنا الآن يقال ان الشارح سمى الكل فوائد بالنسبة الى المستفيدين من كلامه لا بالنسبة اليه نفسه اعلم ان المعنى اللغوي للفائدة ماذكره الفاضل المحشي واما المعنى العرفي فما يترتب على الفعل سواء فعل ذلك الفعل لاجله اولا كالاستظلال بالسرير الذي يصنع للجلوس عليه بخلاف الغرض لانه عبارة عما فعل الفعل لاجله ترتب عليه او لا فبينهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتأمل فالظاهر ان المراد ههنا هو المعنى اللغوي اي معان مستفادة من مطالعة كتب القوم والافكار والحمل على المعنى العرفي لا يخلو عن خفاء اذ لا يوجد ههنا ما يترتب عليه هذه المعاني المذكورة في الشرح الا ان يقال ان هذا الشرح الذكر والمطالعة والله تعالى اعلم قال الشارح قدس سره حل مشكلات الكافية فان قيل ان بعضا من مواضع الكافية من المشكلات ولم يتعرض الشارح لشرحها فضلا عن الانحلال كما يظهر من مطالعة شرحها فكيف يصح قوله وافية قلنا ان المراد من المشكلات المشكلات التي في نظر الشارح قدس سره فيصح قوله هكذا فهم من حاشية مولانا احمال الدين في هذا المقام اقول وبالله التوفيق وكذا الحال في قوله وافية فتأمل قوله بمعنى الاشباه يرد في هذا المقام ان هذه العبارة اما بفتح الهمزة وسكون الشين بدون التاء جمع شبه كما وجدت في نسخته او بكسر الهمزة مع التاء مصدر باب الافتعال كما وجدت في نسخة اخرى وكلتاهما لا تصح اما الاولى فلانه على هذا اما ان يقرأ مدخول كلمة من بكسر الهمزة او بفتحها وعلى الاول لا يصح قوله المشكل من الاشكال بكسر الهمزة لكن لا يصح قوله بمعنى الاشباه بفتح الهمزة لان الاشكال الذي هو مصدر بمعنى الدخول في الشكل كما يعلم من كلام صاحب بحر الفوائد حيث قال واما المشكل فهو الداخل في اشكاله جمع شكل بفتحتين وهو المثل والشبه انتهى وعلى الثاني وان صح قوله بمعنى الاشباه لكن لا يصح قوله المشكل من الاشكال بفتح الهمزة لان المشكل صيغة اسم الفاعل وهو يشتق من المصدر لا من غيره كما هو المتقرر في علم الصرف والمصدر بكسر الهمزة لا بفتحها واما الثانية فلان الاشكال سواء كان بكسر الهمزة او بفتحها لم يوجد بمعنى الاشتباه بل بمعنى الدخول في الشكل كما يعلم من عبارة بحر الفوائد المذكورة قبيل هذا فلا يصح قوله بمعنى الاشتباه وعلى تقدير الفتح لا يصح المشكل من الاشكال ايضا ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بان كلتا النسختين صحيحتان اما الاولى فلان المراد من الاشتقاق الاشتقاق بالواسطة وكون الاشكال بفتح الهمزة مشتقا منه للمشكل ثابت لانه مشتق من الاشكال بكسر الهمزة وهو الدخول في الاشكال والاشباه فالاشكال بفتح الهمزة جزاء للاشكال بكسر الهمزة واشتقاق الشيء من الكل اشتقاق بالواسطة من الاجزاء وعلى هذا يصح قراءة مدخول من بفتح الهمزة او لان المراد من المعنى المعنى التضمني وكون الاشباه معنى تضمنيا للاشكال بكسر الهمزة ثابت كما يعلم من كلام بحر الفوائد وعلى هذا يصح قراءة

مدخول من بكسر الهمزة اما الثانية فلان المراد من المعنى اعم من ان يكون معنى اصليا يعنى قبل النقل او فرعيا يعنى بعده والاشتباه معنى فرعى للاشكال كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله الرحمن الرحيم قوله لانه يشبه الباطل اى يدخل فى الشبه الذى هو الباطل على النسخة الاولى او يشبه بالباطل على النسخة الثانية فيحصل المطابقة فان قيل ان المشابهة بين الباطل والحق الخفى فى جواز الارادة من العبارة او فى جواز النبوت فى نفس الامر كما يعلم من عبارة الفاضل المدقق والحال ان بعد شرح الشارح يعلم ان الحق الخفى مراد فى هذا المقام دون الباطل وبعد النظر الصحيح يعلم ان الحق الخفى ثابت فى نفس الامر لا الباطل فلا يصح المشابهة فى هذين الامرين بان ذينك الامرين لان وجه الشبه يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به وهذان الامران لا يوجدان فى الباطل كما علم من السابق قلنا ان هذين الامرين يكفى ان وجد الشبه قبل شرح الشارح وقبل النظر الصحيح واما بعدهما فلا تحقق هذين الامرين فى الباطل قبل ذينك الامرين موجود كما هو الظاهر قوله والتاء فى الكافية هذا اشارة الى دفع ما يرد فى هذا المقام وهو ان الكافية علم الكتاب المخصوص وهو من كفر فالملائم حينئذ ان يراد التاء ليكون العلم لما هو علم له فحاصل الدفع انا لا نسلم ان التاء فى لفظ الكافية للتانيث حتى يلزم المخالفة فيلزم عدم الملائمة بل التاء فيه للمبالغة او النقل وان سلم ان التاء فيه للتانيث فلا نسلم انه علم للكتاب بل هو علم للرسالة المخصوصة والمراد بالرسالة مؤنث كما هو الظاهر اقول بقى فى ان الملائمة ثابتة ولو كان لفظ الكافية علما للكتاب لانه عبارة عن الالفاظ وحدها او المعانى وحدها او المجموع فهو مؤنث باعتبار المعنى وان كان مذكرا باعتبار اللفظ والله اعلم بالصواب قوله للمبالغة بيان التردد فى الاحتمالات الثلثة ان لفظ الكافية فى الاصل صيغة اسم فاعل مؤنث ثم جعل علما فان اعتبر زيادة التاء حين النقل فهى اما للمبالغة فى الكفاية فى المخ الشارح فيه لان زيادة المبانى تدل على زيادة المعانى غالبا او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبرت سابقة عليه فهى اما للمبالغة المذكورة او للتانيث ما هو علم له ومعنى كون التاء للنقل انهم اذا نقلوا كلمة من الوصفية الى الاسمية ادخلوا التاء فيه كالحقيقة والذبيحة وجعلنا نسبة كون النقل امرا ثانويا كالتانيث ثم الظاهر ان اعتبار النقل يجوز لزيادة التاء لا موجب لها والمتدخل فى اسود وارقم كذا قال مولانا نور الحق والله اعلم بالحق قوله باعتبار الرسالة او الطائفة فان كل كتاب طائفة من الالفاظ او المعانى او المجموع فان قيل لم وسط احتمال النقل وقدم احتمال المبالغة واخر احتمال التانيث قلنا ان النقل جعتين عدم جزالة المعنى وعدم الحاجة الى الاعتبار الزائد فهما بجهة الاولى تكون اخف من المبالغة لان فيها جزالة المعنى وعدم الحاجة الى زيادة الاعتبار وبالجهة الثانية تكون اشرف من التانيث لان الحاجة فيه ثابتة والجزالة فيه منتفية فالتانيث اخس من النقل والمبالغة فلان اخر عنهما والنقل الحس من المبالغة فقط فلان اخر عنه فقط كذا فهم من قول الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه تقديم احتمال المبالغة والنقل على احتمال التانيث انهما اشارا بان الجواب لعدم التسليم وهو اشارة الى الجواب بالتسليم

كما علمت ومن المتقرر في مقره ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فكذا ما هو اشارة الى الجواب الاول يكون مقدما على ما هو اشارة الى الجواب الثاني وأما وجه تقديم المبالغة على النقل فهو ان المبالغة محتملة في حال اعتبار زيادة التاء حين النقل وقبله بخلاف النقل لانه محتمل في حال اعتبار زيادة النقل لا قبله كما علمت ايضا وهذا الوجه وجه لتقديم المبالغة على التانيث ايضا هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البياض والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره للعلامة قال مولانا جمال الدين صفة للكافية بتقدير الكائنة **قوله** تانه للمبالغة دفع ما يرد على الشارح من ان التاء في لفظ العلامة اما ان يكون للمبالغة او النقل او التانيث وكلها لا يصح اما الاول فلانه على هذا يلزم ان يطلق هذا الاسم على الله سبحانه لانه جرى بالمبالغة في العلم والحال انه لا يطلق على الله سبحانه وأما الثاني فلانه على هذا يلزم ان يكون هذا الاسم علما للمصنف لان النقل فرع الاسمية والحال ان العلمية له غير ثابتة وأما الثالث فهو الظاهر من ان يبين بالاستدلال فحاصل الدفع ان التاء فيه للمبالغة وعدم الاطلاق على الله سبحانه لمانع وهو في هذه التانيث والله سبحانه منزه عنه وعن توهمه كما هو الظاهر قال الفاضل السيالكوتي ان المناسب ان يعلل عدم الاطلاق بقولنا لعدم ورود الشرع به والا فتوهم التذكير قائم في تاء التانيث ايضا وهو ما يجب تنزيه الله تعالى عنه انتهى وقيل في الجواب ان التذكير قيام من التانيث فاطلاق لفظ يشعر عن التعظيم اولى من اطلاق لفظ ينبئ عن النقصان وهذا الجواب مما لا يرضى به الذهن السليم والوجه ان المستفيم والله العالم الكريم فتأمل لعل اسيصدث بعد ذلك امرا ذكره المحشي من ان التاء في لفظ العلامة للمبالغة دفع ما يخطر بالبال ان الواجب على الشارح التصريح بالتاء لانه صفة العلامة وهو مؤنث فيجب ان يكون صفة ايضا مؤنثا لان التطابق بين الصفة والموصوف واجب **قوله** كناية الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان المشارق جمع مشرق وهو بمعنى طلوع الشمس لانه مأخوذ من الشرق بمعنى الشمس والمغارب جمع مغرب وهو بمعنى محل الغروب سواء كان الشمس او القمر وهذا ان تحلان خبر ان لفلك الشمس في ذلك القمر اشتهار المصنف في هذين المكانين غير معلوم فيلزم الاطراء في المدح وهو باطل كما تقرر فحاصل الدفع ان المراد بالمشارق والمغارب ليس معناها الحقيقيين حتى يلزم الاطراء بل المعنيان الكنائيان وهما جميع الارض والعلامة مزوية الاولى الفاء في التحقق وتبعية له لانه قد ورد النقل في خلق السموات بانها خلقت من دخان وهو من الارض فلا يلزم الاطراء فان قيل ان الاطراء يلزم على هذا ايضا لان من جميع الارض ما لا يسكن فيه اهل العلم واشتهار المصنف في ذلك المكان غير معلوم قلنا ان المراد من جميع وجه الارض الوجه الذي يسكن فيها اهل العلم بعد طيه الى يوم الشارح لا مطلقا حتى يلزم الاطراء ولا يخفى على المتأمل فائدة هذين التعبيرين فان قيل لم اجعل للمشارق والمغارب كناية عن جميع الارض

ولم يجعل الاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فى جميع الارض قلنا لانه لا علاقة بين الاشتهارين فرب مشتهر فى العالم الاسفل غير مشتهر فى العالم الاعلى وبالعكس هذا ما لخصت من قول الفاضل المدقق فى هذ المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** كما فى قوله تعالى دفع ما يتوهم من ان ذكر المشارق والمغارب وارادة جميع الارض ليس بواقع فى كلام الفصيح فتوجيه عبارة الشارح بمثل هذ التوجيه غير ملائم فيحصل الدفع انه واقع فى كلام الله سبحانه حيث قال رب المشارق والمغارب واراد جميع الارض ولا افصح منه فحينئذ فيلائم توجيه عبارة الشرح بذلك التوجيه بقى وجه ارادة جميع الارض من المشارق والمغارب المذكورين فى كلامه سبحانه وهو ان المقصود من كلامه سبحانه رب المشارق والمغارب اظهار كمال القدرة على التبديل يدل عليه ما بعده من انا لقادرون على ان نبدل خيرا منهم والاظهار المذكور انما يظهر بجعل المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض لانهما بالمعنيين الحقيقيين قليلان من جميع الارض وفى تبديل الاكثر اظهار الكمال الذى ليس فى تبديل الاقل كذا فهم من قول الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق لو كان المشارق والمغارب مجازا عن جميع فلك الشمس فلك القمر لعلاقة الجزئية والكلية لظهر كمال القدرة ايضا بل هو اكثر مما سبق لاعظمية الفلك من الارض كما تقرر فى محله الا ان يقال ان الفلك تابع والارض اصل كما يعلم من النقل المذكور فى الحاشية السابقة بلا فصل وبين القدرة بتبديل الاصل يعلم القدرة بتبديل الفرع ايضا بخلاف العكس ولما جعل المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض لا عن الفلكين اعلم ان هذه الكناية يحتمل احتمالين الاول ان يجعل المشارق كناية عن نصف وجه الارض الشرقى ويجعل المغارب كناية عن نصف وجه الارض الغربى الثانى ان يعطف المغارب على المشارق ثم يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه كناية عن جميع وجه الارض والله سبحانه اعلم **قوله** وتوجيه الجمع الخ فيه دفع ما يتوهم من ان ذكر المشارق والمغارب وارادة جميع الارض منهما على طريق الكناية لا يصح لان امكان المعنى الحقيقى شرط فى المجاز والكناية والمعنى الحقيقى ههنا ليس بممكن لان الشرق واحد وهو الطرف الذى اذا قام الشخص متوجها الى الكعبة فى بلادنا يكون خلفه والمعلوم من الجمع المقول ههنا تعدده وهكذا حال المغرب اعنى انه واحد وهو الطرف الذى يكون قدام الشخص اذا كان بالهيئة المذكورة فى بلادنا والمعلوم من الجمع المقول ههنا تعدده فحينئذ الدفع غنى عن البيان قال الفاضل المدقق واعلم انه قد تقرر فى الاصول انه لا يشترط فى الكناية والمجاز امكان المعنى الحقيقى فلا حاجة الى توجيه الجمع فى لفظ المشارق والمغارب كما فعل المحشى انتهى اقول وبالله التوفيق ان امكان المذكور وان لم يشترط عدم الكل لكنه امر مستحسن كما ان وجه التسمية ليس بشايع ومطرد لكنه امر مستحسن فلعل التوجيه يكون للاستحسان لا للوجوب وهو العالم بالقلوب او مبنى الفاضل المحشى الكامل على مذهب صاحبى ابى حنيفة رضى الله عنهم وهما اشترطا ان امكان المعنى الحقيقى للمجاز كما هو المثبت فى الاصول **قوله** من اول السرطان تبرء ههنا ان كلا من وضعته لابتداء الغاية والى لانتهائها فالكلمتان

اما متعلقان بالاستغراق المجموعي او بالاستغراق الافرادي وكلاهما لا يصحان اما الاول فلانه على هذا يكون المعنى ان مجموع مطالع الشمس مبتدأة من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدي وهذا المعنى وان كان صحيحا لان ابتداء المجموع باعتبار الجزء الاول وانتهائه باعتبار الجزء الاخر وفي الجزئيين المذكورين يصح الابتداء والانتهاء من المكانيين المخصوصين لكن الاستغراق المجموعي ليس بمذكور هنا حتى يصح تعلق تينك الحرفين به واما الثاني فلانه لا يصح المعنى على هذا التقدير لانه يكون المعنى على هذا ان كل واحد من مطالع الشمس مبتدأة من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدي وهذا المعنى غير صحيح كما هو الظاهر وان صح التعلق به لذكره قد يمكن ان يجاب عنه بان هذان الحرفان متعلقان بالاستغراق المجموعي وهو وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الاستغراق الافرادي الذي دل عليه قول الفاضل المحشي في كل يوم وهذا القدر كاف في التعلق والسرطان غاية القرب من القطب الشمالي والجدي غاية القرب من القطب الجنوبي **قوله** وهي تضمير عايد الى المطالع المدلول عليها بقوله مطالعها وكلام الفاضل المحشي بيان للمعنى الكلية لا الجزئية لانها الشمس من خلق الدنيا الى فنائها فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** مائة واثنان وثمانون قال الفاضل المدقق قال الامام الرازي في اسرار التنزيل واما قوله تعالى رب المشارق والمغارب فغير ممتنع لان الاقوال الراجحة في المراد منها مطالع الشمس والقمر والنجوم لكن المراد منها مطالع الشمس ومغاربها لان الشمس من اول البرج الذي يكون فيه النقطة من السرطان وهو اليوم الاول من الصيف الى ان تحصل في النقطة الاولى من الجدي وهو يوم الاول من الشتاء وعجموعها ستة اشهر كل يوم تطلع من مطلع اخر وذلك مائة وثمانون مطلعا ثم انها في اول الشتاء الى اول الصيف وهو ايضا ستة اشهر ترجع وتعود وتطلع من تلك المطالع باعيانها ولما كان للشمس مائة وثمانون مشرقا ومائة وثمانون مغربا كان المراد من قوله رب المشارق والمغارب هذه المشارق وهذه المغارب انتهى وعلى هذا الوجه لفظ اثنان الواقع في كلام الفاضل المحشي والله سبحانه اعلم **قوله** ثم تعود عطف على ما سبق بحسب المعنى كانه قيل تطلع من اول السرطان الى اول الجدي ثم تعود **قوله** كذلك انشا قولي انها تمكث في العود حيث تمكث في الذهاب ولا تمكث فيه حيث لا تمكث فيه **قوله** وفي فهم تثنيته غموض لان يكون هذا ترقيا في دفع التوهم الذي يتوهم عند قول المحشي كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب وبيناه سابقا فتذكر **قوله** كناية عن جميع الارض وهذه الكناية متعينة للاحتمال الاول من الاحتمالين المذكورين في كناية قوله تعالى رب المشارق ولا يجري ههنا الاحتمال الثاني لان تحلل الرب يمنعه كما هو الظاهر ولا ادري وجه ههنا للعدول عن المعنى الحقيقي الى المعنى الكنائي الى الان بخلاف ما سبق فان هناك القرينة على الكناية موجودة وهي قوله تعالى انا لقادرون الاية كما مر تقريره فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** مشرقي الذهاب الخ او على ارادة مشرقي الصيف والشتاء ومغربيهما كما في المدارك والكشاف **قوله** للكل اي لكل المطالع **قوله** خاجه دفع ما يرد على الشارح من ان هذا المقام مقام توجيه

المصنف والشيخ معان يعبر عنها في الفارسية به پير وانكه سن پيرى در وظاهر شود وانكه از پنجاه
سال گذشته باشد وبهشتاد نرسيده يا به آخر عمر وليس في الشيخ بهذا المعنى وصف كثير كما هو الظاهر
وحاصل الدفع ان الشيخ ههنا بمعنى خواجه وهو بمعنى المعظم والمراد من التعظيم التعظيم بحسب المرتبة
ولا شك ان في الشيخ بهذا المعنى وصفا كثيرا للمصنف فلا يرد ما قلت فان قلت ان الشيخ بمعنى خواجه
جاء في كتب اللغة ام لا قلنا انه جاء لانه قال في المنتخب شيخ بالفتح پير وخواجه وانكه سن پيرى
در وظاهر شود وانكه از پنجاه سال گذشته باشد وبهشتاد نرسيده باشد وبه آخر عمر انتهى اعلم انه
يفهم من عبارة الفاضل المدقق طريق السؤال بالطريق الاخص الذى يرد عليه ما اوردناه ولو قرر بالتقرير
الذى ذكرنا فلا يرد عليه ما اوردناه فتأمل في عبارته حتى يظهر لك تقرير السؤال والايراد الذى اوردناه
وعدم الايراد بهذا التقرير والله سبحانه اعلم قوله قال في قاموس سترة المتخرء فهم مايرد على الاصل من ان التخرء
بمعنى الغرق في الوحلة كما يعلم من كتب اللغة فالمناسب ان يقال تتمرء الله في غفرانه لان صلة الغرق
كلمة في لا كلمة الباء وحاصل الدفع ان التخرء ههنا بمعنى الستر وصلته كلمة الباء لا كلمة في وهو ايضا
من معانيه كما قال في منتخب اللغات ان شئت الاطلاع فارجع اليه قوله يعني ستر الله وفيه ما يرد على
قول الشارح في الحاشية ههنا من ان التخرء اذا كان بمعنى الستر فاما ان يحذف المضاف وهو الذنب
ضمير المفعول يعني تغمد ذنبه بغفرانه او لا فان كان الاول يلزم بسببية الشئ لنفسه اذ كانت الباء
للسببية او آلية الشئ لنفسه اذا كانت للآلة او مصاحبة الشئ لنفسه اذا كانت للمصاحبة بناء على ان
الغفران ستر الذنب وكل منها باطل لان كلا منها نسبة يقتضى تغاير الطرفين وليس فيما بين الشئ و
نفسه تغاير وان كان الثاني فيلزم ان يكون الغفران سببا لستر نفس المغفور او آلة له او مصاحبا له لا
لذنبه وهو خلاف الواقع لان الغفران ستر ذنب المغفور لا ستر نفسه وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول
ولا يلزم احد من المحذورات الثلثة لان المراد من الغفران ليس مطلقه بل الغفران الخاص وهو الذى
يجامعه او الناشئ من بعض فضله فيلزم بسببية الخاص للعام على الاحتمال الاول او آليته له على الثاني
او مصاحبته له على الثالث وكل واحد منها جائز لان الخاص والعام متغايران او آنا نختار الشق الثاني ولا يلزم
المحذور لان التغمد ههنا ليس بمعناه بل بمعنى الاحاطة مجازا بعلاقة اللزوم لان الستر تابع وملزوم
للاحاطة فيكون حاصل المعنى احاطه الله بغفرانه يعني جعل الله غفرانه شاملا للمصنف واليه في هذا
المعنى قد مال الدفع باختيار الشق الاول اشار الفاضل المحشى بقوله يعني ستر الى قوله من غير سابقة
عمل وباختيار الشق الثاني اشار بقوله ويجوز الى قوله شاملا له قال الفاضل المدقق يمكن ان يدفع باختيار
الشق الثاني بوجه آخر وهو ان يجعل الباء بمعنى اللام والمعنى ستره الله لاجل ستر ذنبه كما ورد في الحديث
ان الله تعالى يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره فيقول اتعرف ذنبا كذا فيقول نعم اى رب حتى قرره

بذنوبه ورأى في نعسه انه هلك فقال الله تعالى ستر تها عليك في الدنيا وانا اغفرلك اليوم فيعطى
له كتاب حسناته انتهى اقول وبالله التوفيق يمكن ان يدفع باختيار الشق الاول بوجه اخر بان البلعلقا
والغفران بمعنى امر فيريدان فيكون المعنى ستر الله تعالى ذنوبه مقارنا بغفرانه ولا شبهة في صحة ذلك
المعنى كذا فهم من قول جمال الدين ويمكن ان يدفع باختيار الشق الثاني بوجه اخر ايضا وهو ان يجعل
ستر ذنب للمغفرة ستر مجازا وتوسعا وانما اطبنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله
اعلم بحقيقة المرام قوله ما كان منه كلمة ما عبارة عن الذنوب وتذكير الضمير في الفعل الذي
بعدها باعتبار اللفظ والاتيان باعتبار معناه بمقتضى القاعدة كما هو الظاهر قوله جناب في القاموس
الجناب الفناء في الصراح جناب بالفتح درگاه والعرب اذا اراد وان يذكروا اسم احد من العظماء تعظيما
والاحتراما اضافوا الجناب اليه كان لا يمكن ذكر اسمه لعلو قدره الا بذكر اسم جنابه وعتبته كذا ذكره
شيخ عبد الحق في شرح المشكوة قوله او الناشئ الخ فان قيل ان الغفران الناشئ من محض فضل الله
سبحانه بعيد اللايق بجنابه تعالى اذ لا يعهد التفريق بينهما لانه يكون بين المتغايرين وهما واحد ان قلت
ان التغاير بينهما ثابت بان الاول انعم من الثاني لان غفران الذنوب مع تبديلها بالحسنات اضعافا
مضاعفة مع سبق عمل لا يليق بجنابه وليس ناشئا من محض فضله بالمعنى المذكور كما هو الظاهر فلا اشكال
في الترديد لان الترديد بين العام والخاص جائز قوله مسابقة السابقة والسمقية والسبق بمعنى واحد
كما يعلم من المكتب فالمعنى من غير سبق عمل فان قيل ان الغفران الناشئ من محض فضله ينفي الغفران
الذي مع سبق عمل والغفران الذي مع الحوق عوض فلم يخصص المشئ بالنفي الاول قلنا لعموم قوله
الثاني في شانه تعالى كما هو الظاهر لمن له ادنى تأمل وتمييز قوله قال في التاجيز الخ يحتمل ان يكون في
هذه العبارة اشارة الى التعريض على ما قال الشارح في الحاشية بان ما ذكرت من ان معنى التغمد الستر
المطلق فالغفران ايضا ذكر في التاجيز ان التجاوز عن الذنوب فيكون ان يجاب عن قبل الشارح ان المطابقة تامة في التاجيز لانه يريد بالغفران
بشفقة من اهل المغفرة وهو ظاهر ويحتمل ان يكون الستر المطلق ايضا معنى التغمد في كتاب مشتقة من شملت
اهل اللغة ونقل الشارح منه قوله فلا بد حينئذ من التجريد الخ وفيه ما يتوهم من ان التغمد اذا كان بمعنى
ستر الذنب يلزم نسبية الشئ لنفسه او الية له او مصاحبة له على الاحتمالات الثلثة في الباء وبناء عليه
ان الغفران ايضا ستر الذنب وكل واحد من هذه الامورات باطل وحاصل الدفع ان المقصود من الغفران
ليس مطلقه بل الغفران الخاص وهو اللايق بجنابه والناشئ من محض فضله من غير سابقة عمل ولم
يقصد بهذا المعنى فلا بد حينئذ من التجريد في التغمد من بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى
الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لا ستر ذنوبه
كذا فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم قال الفاضل المدقق ما حاصله ان المراد من التجريد تجريد الغفران

من بعض معناه وهو الذنب والمعنى ستر الله ذنوبه بستره بكفنه كما ورد في الحديث لا التجريد في التفعل ان بمجرد التجريد فيه لا يصح الكلام كما لا يخفى بل لا بد على هذا من ان يكون السلخ كناية عن الاحاطة وقول الفاضل المحشي كما في قوله تعالى اه بيان نظير التجريد انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق ان بمجرد التجريد في الغفران ايضا لا يصح الكلام كما لا يخفى على المتأمل بل لا بد من التقييد المستر بقيد الكنف كما قدره الفاضل المذكور نفسه فالتجريد ان سيأتي في عدم صحة الكلام بمجردها وعلى الاول اي التجريد في التفعل يلزم حمل العبارة على ما هو الظاهر من كون قول الفاضل المحشي كما في قوله تعالى الخ مثالا للتجريد في الاول بقرينة الثاني بخلاف الثاني اي التجريد في الغفران لانه على هذا لا يكون مثالا بل نظيرا لان التجريد في قوله تعالى تجريد في الاول بقرينة الثاني وهذا خلاف الظاهر فما قاله مولانا عبد الحكيم اظهر ولم يقل بالتجريد في التفعل فيما اذا كان التفعل عبارة عن الستر المطلق وحذف المضاف ولم يقصد بالغفران الغفران الخاص لانه يلزم الجمع فيه بين الامورات الثلثة التي كل واحد منها خلاف الاصل حذف المضاف والتجريد والكناية والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** كما في قوله تعالى الخ تمثيل التجريد في الاول بقرينة الثاني اما وجه التجريد في قوله تعالى فهو ان الليل مأخوذ في مفهوم السرى لانه السير في الليل مجردا عن الليل وكان بمعنى السير مطلقا **قوله** قال قدس سره الخ غرض الفاضل المحشي دفع الاعتراض الذي يرد على قول الشارح في الحاشية هنا ولفرقها فانتظر منتظر واما غرض الشارح فبيان لفظ معنى البحبوحة **قوله** يعني جل الله ام اشارة الى دفع الاعتراضات الثلثة واحد منها يرد على قول الشارح في الحاشية وثانيان منها يرد ان على قوله في الاصل اما الاول فهو ان الواو في قوله وهي من كل شئ الخ اما للتفسير او للعطف وعلى الاول يكون الحاصل ان البحبوحة معنى واحد وهو وسط كل شئ وخياره وعلى الثاني يكون الحاصل ان البحبوحة معنيين احدهما وسط الدار بخصوصه اعم من ان يكون هذا الوسط خيارا او لا وثانيهما وسط كل شئ لكن لا مطلقا بل خيارا لا سبيل الى الاول لان بين مفهومي هاتين العبارتين عموما وخصوصا من وجه كما يظهر على المتأمل وتفسير واحد من العام والخاص من وجه بالاخر مما لا يعرف نظيره في الكتب وكذا لا سبيل الى الثاني كما نبه على هذا ينبغي الشارح ان يذكر العبارة الثانية لان المناسب له ان المعنى المراد في هذا المقام لا مطلق المعنى والمراد ههنا المعنى الثاني كما يظهر على المتأمل واما الثانيان اي الذان يردان على الاصل فاحدهما ان قوله اسكن مشتق من الاسكان وهو مصدر باب الافعال وهمزته مجئ للسلب فيكون المعنى ان لا يسكنه الله تعالى في وسط الجنة وهذا دعاء عليه لا يليق من جانب الشارح وهذا لا يناسب مسئله وثانيهما ان اسكن مشتق من السكون الذي هو ضد الحركة فعلى هذا يكون المعنى ان يجعله الله تعالى في وسط الجنة ساكنا لا متحركا وهذا ايضا لا دعاء عليه لا يناسب الشارح في حق المصنف لان الحركة في الجنة ايضا من النعم كما هو الظاهر وحاصل الدفع عن الاعتراض الذي يرد على الحاشية انا نختار الشق الاول وليس بين هذين المفهومين عموم وخصوص من وجه بل مساواة لان اضافة

المحبوحة الى الدار فى العبارة الاولى بطريق التمثيل لا فائدة ان لا يستعمل المحبوحة الا فى الدار كما توهم المعترض والمراد بالوسط ليس مطلقا بل الخيار بناء على ان الاضافة عهدية فيحصل المساواة والتغيير احد المتساويين بالآخر شائع فيما بين القوم اذا كان فى المفسر نوع خفاء وهو ههنا متحقق كما هو الظاهر وعن الاعتراض الاول الذى يرد على الاصل ان همزة باب الافعال كما يجئ للسلب كذلك يجئ للصيرورة كما هو المثبت فى علم الصرف فههنا للصيرورة فيستقيم المعنى بلا خلل وعن الاعتراض الثانى الذى يرد على الاصل ان اسكن مشتق من السكن لا من السكون والشخص الذى له السكنى فى مكان قد يتحرك فيه وقد لا يسكن فلا يكون دعاء عليه والدرض الاول يعلم من قوله خيار جنانه والثانى يعلم من ايراد المفعول الثانى بالجملة لانه فى حال ذكر المفعول الثانى يكون بمعنى الصيرورة كما انه حال عدم الذكر يكون بمعنى الخلق كما تقرر فى محله ولا يستفاد الصيرورة من قول الشارح اسكنه بحبوحة الخ الا من الهمزة فتكون للصيرورة والثالث يعلم من قوله سكنى له هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره نظمتها الضمير راجع الى الفوائد اولى مما اشير اليه بعد او المراد واحد كما لا يخفى واعلم ان هذه الجملة والجملة الآتية للعبرة عنها بقوله وسميتها جملتان مستأنفتان واقعتان فى جواب سؤالين الاول ما الباعث على نظم الفوائد فى سلك التقرير وسمط التحرير والثانى ما اسمها فالجملة الاولى جواب السؤال الاول والثانية جواب السؤال الثانى وبهذا يظهر ان الاثبات فى الجملة الاولى متوجه الى قوله للولد العزيز **قوله** النظم در رشته بكن مع تلا فى الجواهر لا مطلقا كما يدل على هذا قول صاحب المنتخب نظم بهم پيوستن در رشته وبكشيدن جواهر برشته وسخن را وزن وترتيب ادن وشعر و رشته مراد ريدن وكروه ملخ ونام رشته كوكب از جوز الهندى يرد فى هذ المقام ان مراد الفاضل المحشى ان كان حصر معنى النظم فى المذكور فهو لا يصح لما علم من المنتخب من ان له معان اخر ايضا وان كان بيان المعنى المراد ههنا فالمناسب ان يذكر المعنى المذكور ثانيا فى المنتخب ههنا ايضا لا زاد قد ايضا صحيحة فى هذا المقام كما يظهر على المتأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا نختار الشق الثانى ولا يلزم المحذور لان الاشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر ايضا مقصود وذا لا يحصل الا بارادة المعنى الاول دون الثانى كما لا يخفى فلا يرد المرين كرد والله اعلم بالصواب **قوله** استعير الخ اعلم ان الاستعارة عبارة عن اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الحقيقى كاطلاق لفظ الاسد على زيد باعتبار مشاركتهما فى وصف الشجاعة وهى على اربعة انحاء احدها الاستعارة بالكناية وهى اضمار التشبيه فى النفس وترك جميع اركانه سوى المشبه وثانيها التخييل وهو اثبات لازم المشبه به للمتروك المذكور وثالثها التصريحية وهو ذكر المشبه به وارادة المشبه بالقرينة اللفظية ورابعها الترشيحية وهو ان يذكر ملايم المستعار منه فيثبت للمستعار والمراد من الاستعارة ههنا الاستعارة المصرحة لانه شبه التأليف بالنظم فى حصول اجتماع المتفرقات بهما فذكر المشبه به وهو النظم وارادة المشبه وهو التأليف بالقرينة اللفظية وهو لفظ النثر

فان قيل انه يعلم من عبارة الفاضل المحشي ان التاليف معنى مجازي للنظم لان الاستعارة قسم من اقسام المجاز مع ان المعلوم من المنتخب ان معنى حقيقي له لانه بعينه هو المعنى الثاني المذكور فيه لان التاليف والترتيب متحدان كما هو المذهب الراجح قلنا يعلم من عبارة المنتخب ان ترتيب الكلام مطلقا سواء كان مرتب المعاني او لا متناسقة الدلالة او لا معنى حقيقي للنظم ويعلم من عبارة الفاضل المحشي ان ترتيب كلام المرتب المعاني المتناسق الدلالة معنى مجازي للنظم وربما يكون المعنى العلم معنى حقيقيا والخاص معنى مجازيا كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد واما فائدة هذا القول فظاهرة لا تحتاج الى البيان والله اعلم **قوله** بسايط كلامه كلمات كانت تلك البسايط وجملا لان المراد بالبسيط البسيط الاضافي وهو الذي لا يكون له اجزاء او يكون لكن اقل من اجزاء المضاف اليه يعني بالنسبة الى مجموع كلامه لا ما لا جزء له اصلا والمراد من الكلام الكلام الواقع عليه النظم ههنا اصطلاحا **قوله** المترتبة المعاني بان يلاحظ ولا ما يناسب بحسب المقام ان يلاحظ سابقا مثلا يناسب لحاظ المسند في مقام القصر قبل المسند اليه وقس على هذا **قوله** المتناسقة الدلالات بان يكون كلها خارجة عن مقام التعقيد كان يكون جميعها في مرتبة واحدة من مراتب الوضوح حتى يرد ما يرد فتامل **قوله** وفي هذه الاستعارة الخ دفع ما يتوهم من انه ما الباعث على الشارح في اختيار هذه الاستعارة وحاصل الدفع ان الباعث الاشارة الى ان بسايط كلامه كالدرر فيحصل ترغيب الطلبة الى كتابه فقاما وجه الاشارة فهو استعمال النظم في الدر **قوله** في الصفاء والغلاء قال الفاضل المدقق ان كلمة في بمعنى الباء التي هي للسببية وليست داخلة على وجه الشبه كما ان ما دخلت هي عليه مختص بالدر ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به انتهى بعبارته اقول وبالله التوفيق قال في منتخب اللغات صفا بالفتح پاك وبيغش شدن وسنك سخت بزرك ونام كوهي باشد انتهى وايضا قال فيه غلا بالفتح گران شدن نرخ كالا وما هو امثله كوتاه وانكه تيز برآيد وراند ازد وتيزى كه در تفنگ بلند شتى در دور دور انتهى ولا يعلم من عبارتين العبارة المختصة بالصفاء والغلاء بالدر كما قال به الفاضل المدقق فالاحسن ان يجعل كلمة في داخلة على وجه الشبه لان الصفاء والغلاء مشتركان بين المشبه والمشبه به ولعل الكلام هكذا وان لم احصله **قوله** ترغيبا للطلبة دفع ما يتوهم من ان مدح هذا الكتاب لا يليق بجناب الشارح قدس سره وحاصل الدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره في سلك التقرير وسمط التحرير اقول وبالله التوفيق ان هذه العبارة ظرف لغو متعلقة بنظمها سواء كان النظم بمعنى التاليف المذكور كما اختاره الفاضل المحشي او بالمعنى الذي سمح التحرير عن درر شتة وجواهر لا ادري وجها لما قاله الفاضل المدقق ان النظم اذا كان مستعملا في التاليف يكون قوله في سلك اه ظرفا مستقرا والتقدير مخترطة في سلك اه وان جعل مستعملا في المعنى الذي سمح التحرير عن درر شتة وجواهر يكون القول المذكور ظرفا لغوا انتهى فان

قيل ما السر فى ايراد الشارح السلك مع التقرير والسمط مع التحرير ولم يفعل العكس قلنا لما كانت نفاسة المعانى مستفادة من قوله وافية بحمل الخ ونفاسة الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها لم يرد فى جانب التقرير الذى له تعلق باللفظ والمعنى اللفظ الذى يدل على النفاسة وهو السمط لانه عبارة عن الخيط الذى فيه الجواهر او الاولى او الخوارز ياجر ان لعدم الاحتياج اليه بل اورد السلك الذى هو عبارة عن الخيط الذى ليس فيه شئ وكلام يكن نفاسة النقوش مستفادة مما سبق اورد فى جانب التحرير الذى له تعلق بالنقش اللفظ الذى يدل على النفاسة وهو السمط لما ذكر الاحتياج اليه كذا افهم من قول الفاضل المدقق **قوله** السلك بضم اى السلك الذى بكسر السين بهذا المعنى مطلقا سواء كان بالفتح او بالضم لانه اذا كان بالفتح او الضم كان بمعنيين اخرين قال فى منتخب اللغات سلك بالكسر رشته وبالفتح كغيدن چيزى بچيزى وبالضم وفتح لام بيجه كبك انتهى ولعدم ملاءمة المعنيين الذين احدهما على تقدير الفتح والاخر على تقدير الضم فى هذا المقام كما لا يخفى على المتأمل اختار الفاضل المحشى المعنى المذكور على تقدير الكسر لانه ملائم فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة الامر **قوله** والتقرير فى ارادن فالتقرير مصدر المعلوم والتحرير مصدر المجهول والمسمى بهما كما ينبغى الفاظ هذا الكتاب مقربا بالقوة لمعناه فى ذهن البسامع ومضبوطا بقيد الكتابة **قوله** والاضافة دفع ما يتوهم من ان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى من كما فى خاتم فضة واضافة بمعنى فى كما فى ضرب اليوم واضافة بمعنى اللام كما فى غلام زيد وواحد منها لا يصح فى هذا المقام كما لا يخفى على المتأمل وحاصل الدفع ان الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء وهذه الاضافة بيانية او دعائية كما صرح به مولانا عصام الملة فى شرح خطبة الهداية ووجه التشبيه انه كما يجمع اللآلى فى السلك كذلك يجمع الالفاظ فى التقرير والتحرير والله اعلم بالضمير **قوله** بكسر السين انما قال بكسر السين لانه بالفتح والضم جاء بمعان اخر كل منها لا يراد ههنا قال فى منتخب اللغات سمط بالفتح دو كردن موى بر وبزنها له باب گرم براى بريان كردن واميختن چيزى وتيز كردن كارد وبر فتن حلاوت شير وغيره نگرد انيدن وخاموش بودن مرد ومرغ سبك ورده خشت پخته وبرج وبن غله وبالضم جامه ايست از صوف انتهى **قوله** شبه يعنى حرزه **قوله** والمراد الكتابة يعنى ليس المراد به نقش خط برگرفتن رفع نقش الخط حقيقة اى انمحائه واعدامه بل الكتابة فلا يرد ما يرد فتأمل **قوله** والاضافة كما مر الخ وههنا سؤال وجواب على طبق ما مر فى حاشية قوله والاضافة من باب اه فافهم حتى يظهر ان **قال** الشارح قدس سره الولد متعلق بنظمت اى نظمتها لاجل نفع الولد وقرائته كذا قال مولانا جمال الدين وقد سبق منا الاشارة اليه فتذكر والنظم لاجل نفع شخص لا ينافى ترتب نفع الغير على المنظوم فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** ارجمند وگرامى قال مولانا فى الحق العزيز هو الغالب القوى واصل العز الشدة والغلبة وهو المراد به ههنا جل شانه بالعزيز وقد يكون بمعنى نفاسة القدر وهو المناسب ههنا كما اشار اليه الفاضل المحشى بالاقتصار على هذا المعنى حيث قال وهو ارجمند وگرامى وكم ياب انتهى **قوله** كضياء البيت دفع ما يتوهم من ان ضياء البيت

لقب لما في الشارح وللقب عبارة عما يشعر بالمدح او الذم والثاني غير مناسب في هذا المقام والاول غير مرجح لان اضافة الضياء الى الدين من قبيل اضافة الضوء الى المضيئ كضوء الشمس وليس في هذه الاضافة مدح كما لا يخفى على من له فكر صائب في العلوم وحاصل الدفع انا لا نسلم ان اضافة الضياء الى الدين من قبيل الاضافة المذكورة بل من قبيل اضافة الضياء الى ما يمتد به اليه ان كان الضياء محمولا على معناه كما في ضياء البيت ومن قبيل اضافة المضيئ الى ما يمتد به اليه ان كان الضياء بمعنى المضيئ كما في سراج البيت ووجه المدح على هذين التقديرين من الاضافة مما لا يخفى على المتأمل **قوله** كانه ضياء يمتد الخ الظاهر ان هذا معنى ضياء الدين على تقدير ان يكون مثل ضياء البيت ويحتمل ان يكون هذا معنى له على كلا التقديرين على سبيل البدلية لان الضياء المذكور في كلام الفاضل المحشي ان كان بمعناه كان هذا معنى ضياء الدين اذا كان مثل ضياء البيت وان كان بمعنى المضيئ كان هذا معنى له اذا كان مثل سراج البيت والله اعلم **قال الشارح** قدس سره من موجبات الخ ان قيل لم زاد الشارح لفظ الموجبات ولم يقل حفظه الله تعالى عن التلهف والتأسف مع ان بزيادة هذا اللفظ يطول الفقرة الثانية على الاولى بكثير قلنا الله اعلم لعل الشارح لفظ الموجبات لكان المعنى حفظه الله تعالى عن التلهف والتأسف سواء تحققت موجباتهما او لا وهذا المعنى غير صحيح لان الحفظ عنهما مع تحقق موجباتهما غير معقول عن الكل فضلا عمن هو حديث السن كالولد العزيز لان الموجبات عبارة عن الاسباب والعلل ووجود المعلولات والمسببات معها ضروري كما تقرر في محله فلهذا زاد الشارح لفظ الموجبات فان قيل فعلى هذا يلزم تطويل الفقرة الثانية على الاولى وهو غير جائز قلنا لا نسلم عدم الجواز لانه واقع في كلام البارئ تعالى حيث قال لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الفقرة الثانية طويلة عن الاولى كما هو المصرح في كلام العلامة التفتازاني في بحث البديع والله اعلم ومنه تعالى فضلا وان المساواة ليس بشرط والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** التلهف ريم خوردن دغم مايز على الشارح من ان التلهف والتأسف كليهما بمعنى واحد وهو الحزن فجمعهما غير حسن بل يكفي احدهما وحاصل الدفع انا لا نسلم انهما بمعنى واحد بل الاول موضوع لمعنى والآخر موضوع لآخر ويمكن ان يجاب عنه على تقدير التسليم بان ايراد الالفاظ المترادفة في الخطاب جائز بل يورث حسنا كما تقرر في محله فان قيل ان مولانا عبد الحكيم فرق على قول الفاضل المحشي هذا ان التلهف هو الحزن الحاصل على فوات المطلوب والتأسف الحزن الحاصل على نزول المكروه حيث قال فالتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه انتهى وهذا التفريق ليس بصحيح لانه لا يعلم من عبارة الفاضل المحشي هذا الفرق كما هو الظاهر فاجيب عنه بان اندوهگين شدن يقال في العرف في الغايت ودرهم خوردن في النازل فيصح التفريع لان الفاضل المحشي ذكر اندوهگين شدن في التلهف ودرهم خوردن ذكر في التأسف كذا فهم من قول الفاضل المدقق آقاولي وبالله التوفيق انه على هذا ايضا لا يصح التفريع المذكور لان الفاضل المحشي ذكر دريغ خوردن ايضا في التلهف فعلى هذا

یستعمل التلهف فی الحزن الحاصل بسبب فوات امر او نزوله لا فی الحزن الحاصل بسبب فوات امر فقط کما
قاله المفرع بصیغة اسم الفاعل الا ان یقال دریغ خوردن یستعمل اصطلاحا فی الغایة ایضا وفیه نظر وهو انه علی
هذا یلزم ان یکون التأسف مستعملا فی الحزن الحاصل بسبب فوات امر او نزوله لا فی الحزن الحاصل بسبب
نزول امر فقط لان دریغ خوردن ایضا من معانیه کما یعلم من عطف کلمه دره علی دریغ فی کلام الفاضل المحشی
فتامل لعل الاصل بعد ذلک امرا قال الشارح قدس سره وسمیتها ان قیل ان ضمیر سمیتها راجع الی الفوائد
او الی المشار الیه بهذه کما فی نظمتها وکل منهما لا یخلو اما ان یکون عبارة عن قول الشارح اعلم الی اخر الکتاب او عن
قوله بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لولیه الی اخر الکتاب فان کان الاول یلزم خروج الخطبة من المسمی بالفوائد
الضیائیة وهو خلاف الظاهر اذ المتقرر ان الخطبة داخلة فی مسمی الکتاب وان کان الثانی یلزم دخول البسملة
والاخبار عن التسمیة ووجهها فی المسمی هو باطل کما لا یخفی علی من له ادنی تأمل قلنا انا نختار الشق الثانی لکن
قید التسمیة للتسمیة مراد ههنا والبسملة وذلک الاخبار ووجه التسمیة لیست بتسمیة حقیقیة لان یدخلا فی المسمی
فلا یرد الایراد والله اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب قال الشارح قدس سره بالفوائد الضیائیة ای
بالفوائد التی لها نسبة الی ضیاء الدین کان نظمها لاجله لا یقال ان الترکیب الاضافی اذا نسب فانما ینسب
الی الجزء الاخیر وهو المضاف الیه فکیف نسب ههنا الی الجزء الاول وهو الضیاء ولم ینسب الی الجزء الاخیر
وهو الدین لانا نقول انما ینسب الترکیب الاضافی الی المضاف الیه اذا کان المقصود فیه ذلک واما اذا کان
المقصود فیه هو المضاف ینسب حینئذ الیه والمقصود ههنا هو هذا فان المقصود انه ضیاء الدین کذا قال
مولانا عبد الرحمن قال الشارح قدس سره لانه لهذا الجمع الخ قیل الاولی ترک لفظ الجمع لانه لا فائدة فیه
الا اخراج الفقرتین عن المساوات انتهی وفیه بحث من وجوه ثلاثة الاول ان قول هذا القائل اشعر بجعلوا
ترکه معه لیس کذلک کما لا یخفی والثانی ان نسبة الاخراج عن المساوات الی لفظ الجمع غیر متعین بل
واثر فیه وبین لفظ التألیف بل المناسب ان ینسب الیه والثالث انه لو ترک واحد من لفظ الجمع والتألیف
لتوهم ان مراد الشارح باسم الاشارة جمعها فی سمط التحریر لقربه باعتبار الاخر فلم یعلم کون الوجه
الغائیة بجمعها فی سمط التحریر بخلاف ما لو اتی بهما فان المراد باحدهما جمعها فی سمط التقریر وبالاخر
جمعها فی سمط التحریر واما حال عدم المساوات بین الفقرتین فقد عرفت والله سبحانه اعلم بحقیقة الحال
والتقریب قوله ای لانه فی التسبب الخ دفع ما یتوهم من ان الکاف للتشبیه ولا تشبیه بین ضیاء الدین
والعلة الغائیة فی امر لان الاول من الاعیان والثانی من المعانی فلا یصح ارادة الکاف ههنا وحاصل الدفع
ان التشبیه بینهما موجود فی التسبب ای کما ان العلة الغائیة سبب للمعلول کذلک ضیاء الدین سبب لهذا
الجمع فان قیل فعلی هذا یلزم ان یکون ضیاء الدین عین العلة الغائیة لاشتراکهما بها قلنا ان العینیة بینهما
منتفیة لان ضیاء الدین معدوم علی هذا الجمع فی الوجود الخارجی بخلاف العلة الغائیة لانه مؤخر عن معلوله

فى ذلك الوجود ومقدم فى الوجود الذهنى كالجلوس للسرير قوله والبعث فيه دفع مايتوهم من ان الفاعل بين ضياء الدين والعلة الغائية فى التسبيب ليست بموجودة لان السبب مايكون مؤثرا وليس للعلة الغائية تاثير كما تقرر وحاصل الدفع ان المراد من التسبب البعث والباعثية للعلة الغائية موجودة كما هو الظاهر قوله التى تكون باعثة فيه اشارة الى تحقق وجه الشبه وهو البعث فى المشبه به وهى العلة الغائية قوله اى الباعث المحرك انما وصف الباعث بالمحرك ليخرج العلة الفاعلية فانه لا يقال له المحرك وان كانت باعثة قال الشارح قدس سره وسائر المستدين قال مولانا عبد الرحمن السائر بمعنى الباقى ويحتمل ان يكون بمعنى الجميع فيدخل فيه ضياء الدين يوسف ايضا فحينئذ يكون تعميما بعد تخصيص انتهى قال الشارح قدس سره من اصحاب التحصيل اى تحصيل العلوم باللغة العربية فهو احتراز عن اصحاب التصانيف وعن اصحاب تحصيل العلوم باللغة الغير العربية فلا يرد ما يرد ههنا فتامل قال الشارح قدس سره وما توفيقى الخ الواو اعتراضية وما كان اسناد هذا النظم اللطيف والتاليف الشريف الى نفسه سببا لتبجح النفس وعجبها عقب الاسناد المذكور بهذا القول لدفع ذلك التوهم هذا القول ماكونى موفقا الا بمعونة تعالى وما اعتمادى فى امرعلى احد الا عليه تعالى وما رجوعى الى احد الا اليه تعالى وما قيل ان العربى وما توفيقى الا من الله واستقر اهل اللسان نسبة الفعل او شبهه الى الفاعل بالباء لا تدخل الالة فلا يحسن ضربى بن يدى فرد وكان الحصر ممنوع وكفى فى رده قوله تعالى كفى بالله شهيدا قوله التوفيق الخ هذا معناه اللغوى واما معناه العرفى فعند المتكلمين الدعوة الى الطاعة وعند بعضهم خلق القدرة عليها وعند بعضهم جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخير كذا قاله السيد ابو الفتح وقاضى ارتضوعيلخان فى حاشيتيهما على شرح التهذيب ان شئت الاطلاع فليرجع اليهما ومال الفاضل المحشى فى هذه الخطبة بيان المعانى اللغوية للالفاظ دون العرفى فلذا افترض المعنى اللغوى دون العرفى والا فارادتهما صحيحة فى هذا المقام فالمناسب الافتراض لهما والله اعلم قوله للمطلوب قال الفاضل المدقق اى لما ينبغى ان يطلبه العقول السليمة وهو لا يكون الا خيرا فلا يرد انه يشترط فى التوفيق ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له الخذلان انتهى اقول جاء التوفيق انه لو كان مراد الفاضل المحشى بيان للمعنى العرفى له فلا مناسب ان يحمل قوله للمطلوب على المطلوب الخير كما فعله الفاضل المذكور لاشتراط خيرية المطلوب فى المعنى العرفى للتوفيق ولو كان بيان المعنى اللغوى له كما هو مذاق الفاضل المحشى فى هذه الخطبة فلا حاجة الى ذلك الحمل لعدم اشتراط خيرية المطلوب فى المعنى اللغوى للتوفيق كما علمت فى الحاشية السابقة بلا فضل هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة المقال قوله الحسب بضم بسندم بودن الخ دفع ما يتوهم من ان الحسب على ما قال فى القاموس بمعنى تعدد مفاخر الاباء او المال او الدين او الشرف فى الفعل وكل منها لا يستقيم فى هذا المدعى كما لا يخفى وحاصل الدفع ظاهر اعلم ان قول الفاضل المحشى بيان للمعنى المراد فى هذا المقام ولم يتعرض لجعله بمعنى اسم الفاعل كالحاذف ذو الدفع حتى يرد عليه عدم صحة الحمل لان الحسب اذا كان بمعنى اسم الفاعل او حذف ذو كان المجاز مجازا فى الطرف الذى هو عبارة عن استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له مع القرينة كالحاذق

بمعنى المخلوق ومجازا بالحذف وان كان بمعناه كما فصله الفاضل المحشي كان المجاز مجازا في النسبة الذي هو عبارة عن اسناد فعل او معناه الى ملابس له غير الفاعل والمفعول مع نصب قرينة مانعة من اسناده الى ما هو له كزيد عدل وانما كان المجاز في النسبة ابلغ من ذينك المجازين اعني المجاز في الطرف والمجاز بالحذف كما تقرر في محله فلاجل تحصيل البلاغة لم يتعرض لجعل الحسب بمعنى اسم الفاعل او محذوف ذو والله اعلم قوله والجملة عطف الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان جملة نعم الوكيل اما ان تكون معطوفة على جملة وهو حسبي الله او على حسبي فان كان الاول فلا يصح لان الجملة الثانية انشائية لان افعال المدح وضعت لانشاء مدح وبالجملة الاولى وهي وهو حسبي جملة اخبارية كما هو الظاهر ولا يجوز عطف الانشائية على الخبرية لكمال الانقطاع بينهما وان كان الثاني فهو ايضا لا يصح لانه اما باعتبار تضمن حسبي معنى يحسبني او بدونه فان كان الاول فلا يصح للوجه المذكور سابقا في الشق الاول وان كان الثاني فلا يصح ايضا لانه مستلزم لعطف الجملة على المفرد وهو غير جائز لما مر من كمال الانقطاع بينهما وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولا يلزمها قاله المورد لان المخصوص بالمدح محذوف وان احتمل بيانك ان هذا لا يدفع الاعتراض لان نعم الوكيل جملة انشائية بعد حذف المخصوص ايضا فاز لسان مراد الفاضل المحشي من حذف المخصوص بالمدح حذفه بعد تقدمه على ما هو الاكثر ان يكون وهو مبتدأ ونعم الوكيل خبره لما تقرر ان المخصوص اذا كان مقدما يكون لمتضيا للابتدائية او متأخرا يكون على مذهب من يجعله مبتدأ وما قبله خبره واذا كان المخصوص مبتدأ على اي تقدير وكان نعم الوكيل خبره يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على الخبرية لا من قبيل عطف الانشائية على الخبرية وفيه انه بعد تقدير المبتدأ مقدما او متأخرا لا يصح ان نعم الوكيل يعقل في حقه ذلك يكون الجملة ايضا انشائية اذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما ان التي خبرها فعلية بحسب اللفظ كيفما كان ولا فرق بين نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل في ان مدلول كليهما النسبة الغير الحاصلة بالصدق والكذب وبعد التأويل لا يكون للعطف بجملة نعم الوكيل بل بجملة متعلق خبرها نعم الوكيل واعتراض المعترض انما هو في عطف نعم الوكيل على انه بعد التأويل يفوت انشاء المدح المعتبر الذي وضع فعل المدح لانشائيته بل يصير للاخبار بالمدح الخاص وهو انه معقول في حقه نعم الوكيل وانما اختار الشق الاول من الشق الثاني ولا يرد ما قلته لان هذه الجملة جملة جزئية لها محل من الاعراب وعطف الانشائية على الخبرية انما ممتنع لها محل من الاعراب جائز كما قيل في قوله تعالى قالوا احسبنا الله ونعم الوكيل وههنا اعتراض وجواب اما الاول فهو ان الموجب لمنع العطف كمال الانقطاع وهو باق في صورة يكون الجملة الخبرية فيها محل من الاعراب فالوجه في جوازه واما الثاني فهو ان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلافها بالانشائية والاخبارية بل هذه الجمل في حكم المفردات التي وقعت موقعها فيجوز عطف تلك الجمل بعضها على بعض كالمفردات ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا العطف من قبيل عطف القصة على القصة ومعناه على ما بينه السيد قدس سره نقلا عن صاحب الكشاف ان يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة

لغرض آخر المناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجملة خبرية او انشائية وفيه ان المفهوم من هذا كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة في ذلك العطف وهذا الكون مفقود ههنا فكيف يصح هذا الجواب الا ان يقال قد يراد بعطف القصة على القصة عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ وقال بهذا صاحب شرح التلخيص في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن ولا بعد ان يجاب عن اصل الاعتراض بان الجملة الاولى وان كانت خبرية صورة لكنها واقعة في محل الدعاء والمقصود منه انشاء الكفاية لا الاخبار بانه تعالى كاف في نفس الامر وهو ظاهر واجيب ايضا عن اصل الاعتراض باختيار الشق الثاني من الترديد الثاني ولا يلزم المحذور وهو عطف الجملة على المفرد لان الجمل التي لها محل من الاعراب سواء كانت انشائية او اخبارية يجوز عطفها على المفردات كما صرح بهذا السيد السند وفيه ان كون نعم الوكيل من الجملة التي لها محل من الاعراب موقوف على عطفه على حسبي كما لا يخفى فكيف يكون عطفها على المفرد معللا بكونها من الجمل التي لها محل من الاعراب والله اعلم **قوله** لتضمنه معنى الفعل فان قلت يلزم التناقض بين كلامي الفاضل المحشي لانه يعلم من العبارة السابقة ان الحسب بمعناه والمجاز مجاز في النسبة ويعلم من هذه العبارة ان الحسب بمعنى يجزي والمجاز مجاز في الطرف وهل هذا الا التناقض قلت ان المعلوم من العبارة الاولى الاشارة الى ما هو المختار فيما بينهم في مثل هذا المقام والمعلوم من العبارة الثانية الاشارة الى الجواب ويدل على ما قلنا قول الشيخ عبد القاهر في قول الخنساء انما هي اقبال واد بار من ان جعلهما بمعنى اسم الفاعل او حذف المضاف اخراج للكلام الى الامر الضعيل اي القبيح **قال** الشارح قدس سره اعلم ان الخ فهذا مما يرد على المصنف من ان المتقرر فيما بينهم ان المخالفة عن قول السلف وضلالهم في قوة الخطاء بل عينه فلم خالف المصنف عنهم وذلك لان من عادتهم كتابة الحمد في اوائل الكتب والمصنف لم يكتب الحمد في اول كتابه وحاصل الدفع ان هذه المخالفة مخالفة لنكتة وهي الهضم والمخالفة لنكتة عن قول السلف فعلهم جائزة **قال** الشارح قدس سره رسالته هذه اتى فيه بقيد هذه لان الرسالة المسماة بمختصر الاصول للمصنف ما صدرها المصنف بالحمد **قال** الشارح قدس سره باب جعلها جزءا منها يحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انا لا نسلم ان المصنف لم يصدر رسالة هذه بالحمد لان قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل يكون حمدا لكونه منبئا عن التعظيم ومظهرا عن الصفات الكمالية لله تعالى لان الحمد اظهار صفات الكمال له تعالى فكلما يكون مظهرا ومنبئا عن التعظيم يكون حمدا والمصنف اورد التسمية في اول كتابه ولا خفاء في اظهار الصفات الكمالية له تعالى في ضمن التسمية فيكون المصنف اتى بالحمد في اول رسالة هذه وحاصل الدفع ان المراد من التصدير التصدير على وجه الجزئية فان قلت ان هذا التصدير حصل في ضمن التسمية قلت لعل المصنف لم يكتب التسمية في اول رسالة هذه فضلا عن ان يجعلها جزءا على التفصيل

الذكر وان اختلج ببالك انه على تقدير عدم كتابة التسمية لا يحصل العمل بالسنة وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم فانه بان العمل بالسنة يكفي فيه ان يذكر التسمية باللسان او يلحظها بالبال او يكتب على قصد التبرك من غير ان يجعله جزأ من الكتاب كذا افهم من قول بعض الدين ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد على ما قاله بعض الشارحين لم يبدأ بالحمد لله فعلم انه فعل بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ بها على سننهم وليس ببال حتى يكون بترك الحمد اقطع انتهى من ان الابتداء بالحمد مما ورد به الشرع والتزمه السلف وترك ما ورد به الشرع والتزمه السلف للمضم مما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد فعلم انه فعل بتخييل انه ليس في سبيل العقلاء البالغين وحاصل الدفع ان المراد بعدم التصدير عدم على وجه الجزئية وهو ليس مما ورد به الشرع لان المأمور به في الحديث الابتداء بالحمد مطلقا كما سيعلم من عبارة الشارح واما التزام السلف التصدير على وجه الجزئية فلا يعلم منه الا الاستحباب وترك المستحب للمضم جائز كذا افهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم بالحق قوله اي تركه اه دفع ما يرد على الشارح من ان قوله فعلا اما مفعول له ليصدر او للا سبيل الى الاول لانه يفهم على هذا بناء على ان النفي اذا دخل على كلام يكون فيه قيد يتوجه ذلك النفي الى هذا القيد واما المقيد فيبقى على حاله ان الشيخ لم يفعل التصدير الذي للمضم واما مطلقه اي للمضم او لنكتة اخرى ففعل وهذا المفهوم غير مطابق للمقصود وغير صحيح في نفسه كان مطلقه منفي اي لم يفعل لان المراد التصدير على وجه الجزئية وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا يكون المعنى الحرفي معللا وقد تقرر ان للمعاني الحرفية لعدم استقلالها مما لا تعلل وحاصل الدفع ان فعلا مفعول له للفعل المستفاد من الفعل المنفي بلم من حيث انه منفي وذلك المستفاد ترك فان قيل ما الداعي في التعبير عن ذلك الفعل المستفاد بترك لا بانتفى قلت ليتحقق شرط انتصاب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله عند الجمهور وعلى تقدير التعبير بانتفى لا يحصل هذا الشرط لان فاعل انتفى ههنا هو التصدير وفاعل المضم ههنا الشيخ بخلاف ما اذا عبر عن الفعل المستفاد بترك لان فاعل الترك والمضم كليهما ههنا الشيخ كما هو الظاهر كذا افهم من حاشية مولانا المدقق ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي الى القيد وان كان متبادرا لكن قد يقع الاستعمال على خلافه نحو قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور ولا نقطع كل حلاف مهين فان النفي ههنا توجه الى المقيد والقيد كليهما والا يلزم محبة المختال الغير الفخور وعدم النهي عن اطاعة الحلاف الغير المهين وكل من هذين الامرين مما لا يخفى فساده ويمكن ان يقال في الجواب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي الى القيد انما يكون في موضع يصلح ذلك القيد فيه لكون مقيدا للفعل في حال الاثبات كما في ضربته تأديبا وههنا لا يوجد هذا لان المضم لا يصح ان يكون علة للتصدير بل يكون علة لعدم التصدير كما هو الظاهر دون اقال مولانا نور الحق والله اعلم بالحق قوله وذلك الكسر الخ

لا يخفى ان هذا الجواب انما يتأتى لو كان المعنى على وجه الجزئية موجودا كما لا يخفى على المتأمل والمفروض خلافه

اشار الى ان قوله بتخييل ظرف لغو متعلق بعضها وليس ظرفا مستقرا صفة للنفس قوله من حيث انه مصنف
اشارة الى دفع ما يرد من ان عبارة الشارح من حيث انه كتاب لدفع ما يختلج بالبال من ان كتاب للمصنف مساو
كتب السلف بل هو دونها كما لا يخفى وجهه فالمناسب التصدير والحال ان ذلك المختلج لا يدفع بتلك
الحيثية لان هذه الحيثية حيثية اطلاقية لان ما قبلها وما بعدها امر واحد ومفاد الحيثية والحيث في تلك
الحيثية امر واحد فكما لا يدفع ذلك المختلج بالحيث كذلك لا يدفع بالحيثية وحاصل الدفع ان هذه الحيثية
حيثية التقديرية بجعل الاضافة فيما قبل الحيثية على الاطلاق وفيما بعد الحيثية على الاختصاص باعتبار
المصنوعية وحكم الحيثية والحيث في الحيثية التقديرية مغاير فيجوز ان لا يحصل الدفع بالحيث ويحصل
بالحيثية والله اعلم وههنا بحث وهو ان السلف استحسنوا تصدير الرسائل بالحمد من حيث الاشتمال على
المسائل لا من حيث انها من مصنوعات الانام الكملة الا ترى انهم لا يكتبون الحمد في المكاتبات وان كانت من
مكتوبات الرجال العظام والاشتمال على المسائل في كتاب الشيخ موجود فلا ينفع التخييل المذكور في حل النقض
المأمول ويفهم جواب هذا البحث من قول الفاضل المدقق وهو ان الشيخ خيل ان الابتداء او بالحمد استحسنوا في
كتاب مصنوع لرجل كامل واما الذي يكون لرجل غير كامل كانا فالتصدير فيه ليس بمستحسن ان في هذا
التخييل اتصاف السلف بنوع من العجب الذي هم بريئون منه فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله
فانهم انما الخ والدليل عليه انهم يتركون التصدير فيما لا يضون بشانه كالمكاتبات والامور الخسيسة وتقييد
الامر في الحديث بذي بال قوله لكن بقي توهم الخ الآن قيل لم اعتبر بالتوهم ولم يقل لكن بقي اعتراض الخ
قلنا لانه قد اندفع هذا الاعتراض سابقا بقول الشارح بان جعله جزأ فلم يبق الا التوهم وسبقت الاشارة
منى الى دفعه او نقول ان هذا الاعتراض بني على جعل الباء صلة للابتداء في الحديث فيفيد كون الحمد جزأ
للمبتدأ وهذا الجعل توهم اذ لا يوجد ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ والمأمور به في الحديث الابتداء بالحمد
في كل امر ذي بال سواء كان من قبيل الالفاظ او لا بل الباء للملابسة الشاملة للاخطار بالبال فيكون المأمور
به ملابسة امر ذي بال بالحمد سواء كان مع التلفظ او لا والتلفظ اعم من ان يكون مع الكتابة او لا والاول
اعم من ان يكون في ضمن التسمية او لا واعم من ان يكون بطريق الجزئية او في ضمن التسمية او بقصد التبرك
من غير ان يجعله جزأ كذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم مع زيادة من المذنب القاصر والعجب من
الفاضل المدقق في هذا المقام انه قال سابقا في شرح قول الشارح بان يجعله جزأ ان اعتراض ترك
الامتثال بالحديث الوارد على الشيخ مندفع بقول الشارح هذا ويقول في هذا المقام ان ذلك الاعتراض
ليس بمندفع بالقول السابق بل بقول الشارح ولا يلزم وارد التعبير بالتوهم وجوابا بان النفس لما اعتادت
استعادة الحمد في اوائل المكتب من لفظ الحمد وما اشتق منه وهو بعد البسملة توهمت وجرمت خبرا غير
مطابق بانه ترك الامتثال بالحديث انتهى والله اعلم قوله اي اقطع فيه اشارة الى ان قول الشارح اقطع

تفسير الاجزم الواقع في الحديث **قوله** لانه اشارة الى ان المراد انتفاء البركة لانقطع الجنسة **قوله** ان المأمور به الخ اشارة الى ان الحديث المذكور جملة جزئية وضعا مستعملة في معنى الامر فكانه قال عليه السلام ابدئي في كل امر ذي بال بحمد الله بطريق الكناية **قوله** التلفظ ان قيل انا لانسلم ان المأمور به التلفظ بالحمد بل المأمور به الملابسة به سواء كانت مع التلفظ او لا كما تقرر سابقا فلا يرد قول الفاضل المحشي المأمور به التلفظ قلنا انه مبني على التنازل عن كون المأمور به مطلق الملابسة الشاملة للاخطار بالبال كذا فهم من قول الفاضل المدقق **قوله** ترك الاول الخ الاول التصدير مع الكتابة والثاني هو مع عدم الكتابة ولا يلزم من ترك ذلك ترك هذا فيجوز ان يقول الشيخ بالحمد ولا يكتبه فيحصل الامتثال بالحديث فلا يرد الاعتراض **قال** الشارح قدس سره بتخييل الخ ان قلت ان التخييل من العبادات وتركها من شهوات النفس فكيف تنهضم النفس به قلت ان الهضم في تخييل ان كتابة ليس ككتب السلف لا في نفس ترك التخييل على ان النفس ربما تشتهي الى العبادة ويكون حظها في مباشرتها اكثر منه في تركها لما بين بعض من قبول الخلق والاشتهار فيما بينهم بالصفات الحميدة وغير ذلك كذا قال مولانا نور الحق قال مولانا جمال الدين يمكن ان يقال التخييل وان كان عبادة الا انه من حيث انه يبتداء به امر غير ذي بال ليس بعبادة لان ابتداءه تحقير كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة الا انه من حيث انه غصب حرام انتهى قال الفاضل المدقق فيه ان الهضم وان كان حاصلا بالتخييل المذكور لكن لا نسلم دخلية الهضم في ترك التصديرين المذكورين فان التخييل المسطور يقتضي الترك المذكور مع قطع النظر عن حصول الهضم فان النفس اطوع للخيلات انتهى اقول وبالله التوفيق ان الامر كما قال ذلك الفاضل يعني ان عدم التصدير حاصل عند ذلك التخييل لا ان الهضم لازم لذلك التخييل كما هو الظاهر واسناد المعلول الى لازم العلة شائع فيما بينهم كما ان اسناده الى العلة شائع والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره لجواز انيانه الخ بان يخطر بالبال حال التصنيف او يقول باللسان استقلالا او في ضمن التسمية ولم يكتب او يقول باللسان لكن في ضمن التسمية ان قيل ان شمول قول القائل للشق الاول والثاني نسلم لكن لا نسلم الشق الثالث لان قول الشارح بعيد هذا وهو من غير ان يجعل جزأ أب عنه لان الحمد اذا كان حاصلا في ضمن التسمية المكتوبة فكيف لا يحصل الجزئية قلنا انهم اجمعوا واتفقوا على ان التسمية خارجة ليست بجزء من الكتاب فالحمد اذا كان حاصلا في ضمن التسمية المكتوبة به لا يكون هذا مستلزما بالجزئية الحمد من الكتاب فلا يوجد الاباء لذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين افق اول وبالله التوفيق ان الاتفاق المذكور في كلامه غير مسلم لانه ذكر في مصباح الدرجي في لواء الهدى ان الجمهور على ان التسمية جزء من الكتاب كما ان الحمد جزء منه واختار صدر الشريعة في تنقيح الاصول خروجها من الكتاب ومال اليه العلامة سعد الملة والدين التفتازاني في شرح تلخيص المعاني انتهى ويعلم صريحا

من هذه العبارة ان خروج التسمية من الكتاب غير متفق عليه بل مخالف لقول الجمهور فالحق ان قول الشارح بجواز اتيانه بالحمد الخ شامل للشق الاول والثاني كما قال به الفاضل المدقق والله اعلم بالصواب

قال الشارح قدس سره وبدأ بتعريف الخ دفع ما يتوهم من انه لم قدم المصنف تعريف الكلمة والكلام على مباحث الاسم والفعل والحرف ولم يقدم تعريف غيرهما عليهما وحاصل الدفع ان المصنف يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما لا عن احوال غيرهما لا وضعا ولا مع احوال الكلمة والكلام فلذا اقدم تعريفهما فقط لان البحث عن احوالهما يتوقف عليه واما الاعتراض على توقف البحث على التعريف والجواب عنه فسيأتي في كلام الفاضل المحشي آن قيل ان بدأ مشتق من البدأ وهو الابتداء معناها التصدير يقال بدأت الكتاب بكذا اي جعلته في اوله وهو لا يتصور بامرين فكيف يصح قول الشارح وبدأ بتعريف الخ قلنا ايضا لا نسلم ان المصنف بدأ بتعريف الكلمة والكلام لتأخر تعريفهما عن التسمية قلنا ان المراد من البدأ البدأ العرفي وهو ذكر الشئ قبل المقصود والابتداء بهذا المعنى يمكن بامرين متعددة ولا ينافي التأخر عما لا يكون مقصودا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في هذا الكتاب آن قيل ان البحث عن احوال الكلمة والكلام ليس يختص بهذا الكتاب بل في جميع علم النحو فالمناسب للشارح ان يقول لانه يبحث في علم النحو لئلا يتوهم التخصيص قلنا على تقدير كون هذه العبارة موهمة التخصيص ان الشارح لو قال في علم النحو لاحتاج هذا الوجه الى مقدمة خارجة وهي ان هذا الكتاب في علم النحو بخلاف ما اذا قيل في هذا الكتاب لانه لا يحتاج الى مقدمة خارجة كما هو الظاهر والمحتاج الى الخارج اخس من غيره فلهذا قال هذا دون ذلك والله اعلم **قوله** وبدأ بتقسيمهما اه دفع ما يتوهم من ان البدأ بتعريف الكلمة والكلام كان للوجه المذكور في الشرح لكن البدأ بتقسيمهما لاي وجه كان وحاصل الدفع ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما والشئ اذا ذكر مع تتمة يوضح ايضاحا كاملا فلاجل حصول هذه الفائدة بدأ بتقسيمهما بينهما وانما كان تقسيم الشئ تتمة لتعريفه لان التعريف تصوير الشئ من حيث مفهومه والتقسيم تصوير له من حيث صدقه على الافراد كذا قال الفاضل المدقق آن قيل لم يتعرض الشارح لوجه البدأ بتقسيمهما قلنا من المتقرر فيما بينهم ان ذكر وجه البداية بالشئ في قوة ذكر وجهها بتتمة فاحال الشارح وجه البداية بتقسيمهما على الطالب المتفكر والله اعلم **قوله** او لتحصيل الخ فيه اشارة الى الدفع الثاني للتوهم المذكور بقول الفاضل المحشي وبدأ الخ وحاصل هذا الدفع ان البحث في هذا العلم قد يكون عن احوال الكلمة والكلام انفسهما كما يقال الكلمة اما معربة او مبنية والكلام اما تقييدي او غيره وقد يكون عن احوال اقسامهما كما يقال الحروف مبنية والتقييدي اما اضافي او توصيفي فمتى لم يقسما كيف يبحث عن احوال اقسامهما والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما المراد بالبحث عن احوالهما حملهما عليهما كقولهم الكلمة اما معربة او مبنية **قوله** اي عن احوال الخ دفع ما يرد

على الشارح من انه ان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام فقط لا عن احوال غيرهما فلا نسلم هذا المقدم لانه كما يبحث في هذا العلم عن احوالهما كقولهم الكلمة منقسمة الى الاقسام الثلثة والكلام منقسم الى المركب من اسمين او اسم وفعل كذلك يبحث عن احوال انواعهما كقولهم الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور والكلام الجزئي قد يقع جملة اسمية وكذلك يبحث عن احوال انواع انواعهما كقولهم المرفوع منه الفاعل الكلام الذي يكون الخبر فيه جملة لابد فيه من عايد وكذلك يبحث عن احوال الاعراض الذاتية لهما وانواعهما وانواع انواعهما كما لا يخفى وان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام مع الغير فلا يطابق الدليل المدعى لان المدعى خاص وهو البحث عن تعريف الكلمة والكلام والدليل عام يقتضي البحث عن تعريفهما وتعريف غيرهما فحاصل الدفع ان اختار الشق الاول ولا يرد ما ذكر لان المراد من الاحوال احوال المنسوبة الى الكلمة والكلام واحوال انواعهما واحوال انواع انواعهما واحوال الاعراض الذاتية لهما واحوال انواعهما واحوال انواع انواعها وان لم تكن منسوبة اليهما من حيث الانفراد لكنها منسوبة اليهما مع المتقابلات مثلا اذا دخل المعمول في مسئلة الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور وهم مقابلة وهو مدار هذا المفهوم المردد يكون من احوال الكلمة وهكذا القياس **قوله** من حيث انها الخ دفع ما يرد من ان تلك الاحوال الخمسة ترجع الى احوال الكلمة والكلام بملاحظة تلك الحيثية لكن يحتمل ان يكون البحث عن تلك الاحوال بل من حيث انها احوال انواع الكلمة والكلام نفسها واحوال انفس انواعهما واحوال انفس الاعراض الذاتية لهما واحوال انفس انواع الاعراض الذاتية لهما واحوال انفس انواع انواع الاعراض الذاتية لهما فيرفع الاشكال وهو عموم الدليل وخصوص المدعى وحاصل الدفع ان البحث في هذا العلم عن تلك الاحوال المنسوبة الى الكلمة والكلام من حيث انهما من منسوباتهما ولا يبحث في هذا العلم من تلك الاحوال من حيث انهما من منسوبات غيرهما وهي انواعهما وانواع انواعهما واعراضهما الذاتية وانواع اعراضهما الذاتية وانواع انواع اعراضهما الذاتية فاندفع الاشكال، هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال وقيد الحيثية يستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او مما تقرر ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب قيد الحيثية فيها كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** سواء ثبتت الخ فان قيل المناسب للفاضل المحشي ان يقول سواء ثبتت لنفسها او اقسامها او انواعها او اعراضها الذاتية او انواع اعراضها الذاتية او انواع انواع اعراضها الذاتية لكان البحث في هذا العلم يكون على هذا النمط والطريق كما لا يخفى فلم اورد قسمين من هذه الاقسام وترك الباقي منها قلنا ان الباقي مما يندرج في القسم الثاني لان الكلمة والكلام مع انواع اقسامهما او مع العرض الذاتي لهما او مع نوع نوع العرض الذاتي لهما او مع نوع نوع العرض الذاتي لهما قسم من مطلق الكلمة والكلام فكان الفاضل المحشي لم يترك قسما من تلك الاقسام وقد اما ما قاله الفاضل المدقق من قوله ولما كان البحث في علم النحو اما عن العوارض الذاتية لهما او عن العوارض الذاتية لاقسامهما الخ فالفاضل المبرد يرد القسمين انتهى بعبارته فانكار عما هو بديهي او مسلم عندهم والله اعلم بالصواب **قوله** من حيث انها اقسامها بقي لا من حيث انفسها فان اثبات تلك

الاحوال لاقسامها من حيث انفسها لا يصلح ان يكون قسما للبحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها هكذا قال الفاضل المدقق اقول هذا تصريح بما علم ضمنا من الحيثية السابقة فتامل قوله وفيه اشارة اه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح ان يقول لانه يبحث عن احوالها من حيث انه يعرف بها كيفية التركيب العربي صحة وسقما لانه اذا قال لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها فعلم ان موضوع علم النحو الكلمة والكلام والحال ان التعريف والمعاني والبيان والبديع ايضا موضوعها الكلمة والكلام فلا بد من اعتبار قيد الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه وحاصل الدفع ان المقصود بالذات للشارح ليس بيان الموضوعية حتى لا بد من التقييد بل مقصوده بالذات بيان وجه البدأ بتعريفها وانما بيان الموضوعية فلا يحصل الا بطريق الاشارة فلا احتاج الى التقييد فان قيل لا يحصل الاشارة في هذه العبارة الى كونها موضوعي علم النحو لان الموضوع ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية ومن هذه العبارة يعلم البحث عنها في هذا الكتاب لا في العلم قلنا انه يحصل الاشارة من هذه العبارة بملاحظة المقدمة الخارجية وهي ان هذا الكتاب في علم النحو فذا بين وجه التعبير بالاشارة التي هي للدلالة الخفية والله اعلم بالصواب قوله رد اي رد الشارح على من قال اه وجه الصحة وجه البدأ بتعريف الكلمة والكلام قوله الكلمة او الكلام يعني احدهما لا مجموعهما ظاهرا عن ان يتعدد الموضوع للعلم الواحد الذي كما لا يخفى ثم العقل اذ المتعدد لا يخلو اما ان يعتبر معه جهة وحدة او لا على الثاني يكون كل واحد من علم المنطق وعلم الحساب علما واحدا وعلى الاول لا يخلو اما ان يجعل ذلك المتعدد موضوعا ويلاحظ فيه جهة الوحدة او يجعل المفهوم الواحد المنتزع من تلك الجهة الواحدة موضوعا للعلم ويجعل ذلك المتعدد من افراده وعلى الاول يشبه على العقل انه يجوز ان يكون سوى المتعدد امر آخر داخل في تلك الجهة فزيد للموضح على ما فرض موضوعا وعلى الثاني يكون الموضوع امرا واحدا لا متعددا هذا خلف ويمكن الجواب باختيار الشق الاول من الترديد الثاني بانا لا نتعنى الفن الذي يكون الموضوع فيه متعددا ملحوظا بالجهة الواحدة ما وجدنا امرا آخر وراءه يكون داخلا في تلك الجهة التي اعتبرت معه فما زاد الموضوع حينئذ على قدر ما فرض باحتمال ان يكون امرا آخر كذلك تعلل الاحتمال لا يمنع كون المتعدد الملحوظ بتلك الجهة موضوعا للفن هكذا قال مولانا ظهور الله في حاشية على حاشية الزاهد على شرح التهذيب والله اعلم قوله لعدم اختصاصه اه وجه الرد على من قال اه وحاصله ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وفي النحو ان يبحث عن احوال الكلمة والكلام كليهما لا عن احدهما فكون موضوع علم النحو احدهما تحكم ودعوى بلا دليل قوله وجعل البحث اه دفع ما يتوهم من ان لا نسلم ان المبحوث عنه في علم النحو كلاهما لكن البحث عن احدهما راجع الى البحث عن الآخر مثلا احوال الكلمة راجعة الى الكلام باعتبار انها اجزاؤه ومن المقرر ان احوال الجزء ترجع الى احوال الكل فيكون الموضوع احدهما لا كلاهما وحاصل الدفع ان في جعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلفا كثيرا لان كلا منهما مبحوث عنه في العلم بطريق الكثرة وكل منهما معرف لكيفية التركيب النحوي فجعل البحث عن احدهما تابعا للآخر تكلف بلا ترتب واما

البحث عن احوال المركب الغير الاسنادي فلقائله ليس على هذه المثابة فيجعل البحث عنه راجعا الى البحث عن احدهما لا يلزم مثل ذلك التكلف ولاجل هذا لم يعد قسما برأسه عن الموضوع بل راجعا الى احدهما قال الشارح قدس سره فتتم لم يعرفا اه هذه العبارة اشارة الى وجه الكبرى المطوية والصغرى المصرح بها بقوله لانه يبحث عن احوالهما في هذا الكتاب وتقرير الاستدلال ان الكلمة والكلام ما يبحث عن احوالهما في هذا الكتاب وكلما يبحث عن احواله في هذا الكتاب يكون سببا معرفته مقدما على البحث عنه فينتج ان الكلمة والكلام يكون سبب معرفتهما مقدما على البحث عنه وهذا بعينه معنى قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام فثبت المطلوب والصغرى من هذا الدليل ظاهرة والكبرى خفية فاشار الشارح الى اثباتها بقوله فتتم لم يعرفا وحاصله ان البحث عن احوال الكلمة والكلام موقوف على سبب معرفتهما وكلما هو موقوف على سبب معرفتهما يكون متأخرا عنه ينتج ان البحث عن احوالهما يكون متأخرا عن سبب معرفتهما وهذا معنى الكبرى هذا ما ظهر لي وقت هذا التسويد في تقرير الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال قوله اي لم يتصفا اه فيه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان مدلول نقش وعرفا اما ان يكون مشتقا من المعرفة او من التعريف لا سبيل الى كل واحد منهما اما الاول فلانه على هذا وان يتم الملازمة لان البحث موقوف على المعرفة لكن لا يتم التعريف وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى لان المدعى البدأ بتعريف الكلمة والكلام وهذا لا يلزم من الدليل بل يلزم منه البدأ بما هو سبب معرفتهما سواء كان تعريفا او غيره وعلى فرض كونه تعريفا اعم من التعريفين الذين ذكرهما المصنف للكلمة والكلام لان تعريفهما ليسا بمنحصرين فيما ذكره المصنف واما الثاني فلانه على هذا لا يتم الملازمة لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجه كما هو الظاهر وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول والتعريف تاما لان المراد من التعريف المذكور في كلام الشارح ههنا ليس معناه الاصطلاحي بل ما يكون سببا للمعرفة بطريق ذكر الخاص بارادة العام فيكون حاصل عبارة الشارح وبدأ بسبب معرفة الكلمة والكلام لانه الخ فيتم الملازمة والتعريف كلاهما ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويتم الملازمة لان المراد من البحث المذكور في قول الشارح كيف يبحث عن احوالهما البحث على وجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة لا يحصل الا بالتعريف فتتم الملازمة هكذا قال الفاضل المدقق اقول وفيه بحث وهو انا نسلم ان البحث على وجه البصيرة لا يحصل الا بالتعريف لكن نقف البحث على خصوص التعريف الذي ذكره المصنف غير مسلم والله اعلم قوله لم يتصفا بحث اه فيه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان متى من كليم الجازاة كما يدل عليه عبارة المصنف في بحث الفعل وهي تدخل على الفعلين يسمى اولهما شرطا والثاني جزاء وكيف من ادوات الموضوعة للاستفهام كما يدل عليه عبارة تلخيص المفتاح في بحث الانشاء وعبارة الكافية ايضا حيث قيل فيها وكيف للحال استفهاما والاستفهام قسم من الانشاء والانشاء لا يصلح للجزائية كما تقرر عند السيد السند من انه لا بد في الجزاء الواقع بعد الشرط من التاويل فتعلم هذا من قول مولانا عبد الحكيم المتعلق بقول الفاضل المحشي هذا بعينه الخ المذكور ذيل قول الشارح

فمتى لم يعرف كيف أه لانه يستلزم لكون الاستفهام اخبارا وحاصل الدفع انا نسلم ان كيف من الفاظ الاستفهام لكنه ليس ههنا بمعناه وهو طلب حصول صورة الشئ فى الذهن بل بمعنى الانكار وهو على هذا لا يكون من الانشاء كما يدل عليه عبارة تلخيص المفتاح ايضا ان شئت الاطلاع عليه فلترجع اليه والمراد من الانكار عدم الامكان فيكون معنى قول الشارح فمتى لم يعرف الخ فمتى لم يعرف فلم يصح البحث عنها فيكون صحيحا بلا ريب ولعل هذا اللازم يكون على التسليم والا فعند المحقق التفتازانى والشارح الرضى يصح وقوع الجزاء انشاء بلا تأويل كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم فى ذلك المقام والله اعلم **قوله** عن الاحوال المنسوبة الخ قد عرفت وجه زيادة قيد النسبة وقيد الحيثية فتذكر **قوله** ولما ثبت الخ دفع ما يرد من انا سلمنا تتميم الملازمة والتقريب على تقدير ارادة سبب المعرفة من التعريف المذكور فى كلام الشارح لكن يرد انه ما السر فى ايراد هذين التعريفين الذين ذكرهما المصنف للكلمة والكلام مع ان الواجب هو المعرفة كما يحصل بهما يحصل بغيرهما ايضا وحاصل الدفع انا نسلم انه ليس مقتضى الدليل هذين التعريفين بخصوصهما لكن المصنف ذكرهما لتحصيل ما هو الواجب وقد كان من المتقرر فيما بين المتكلمين ان للفاعل المختار ان يرجح احد المتساويين على الآخر بمجرد ارادته يجوز للمصنف ان يختار هذين التعريفين وان مساويا معهما غيرهما فاندفع ان تحصيل ما هو الواجب كما يحصل التعريفين الذين ذكرهما المصنف كذلك يحصل بغيرهما والله اعلم **قوله** ان قيل انه منع الملازمة الدليلة بقوله ولما ثبت الخ حاصله انا لا نسلم انه اذا كان الواجب التصور عرفا التحصيل ما هو الواجب لان ما هو الواجب وهو التصور بوجه ما حاصل قبل التعريف لان تعريف كل شئ موقوف على تصور ذلك الشئ كيلا يلزم التوجه الى تحصيل المجهول المطلق، فلو كان ما هو الواجب حاصلا بالتعريف يكون التعريف سببا له والسبب ليس بموقوف على المسبب بل الامر بالعكس قال مولانا عبد الحكيم لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة من حيث انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه ما وانها ليتمكن من اثبات الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية فى قوله لم يصح البحث عن احوالهما الخ فالاولى اسقاط الحيثية او اسقاط هذا البحث الذى تكلف فى دفعه باعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق انتهى اقول وبالله التوفيق ان فى توقف البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انهما كذلك على تصورهما بوجه ما وان مطلقا مجال طلب التنبيه او الدليل فان ثبت باحدهما يكون مسلما والا فلا وايضا ان الترديد بين اسقاط هذا البحث واسقاط قيد الحيثية ليس فى موضعه لان قيد الحيثية لو اسقط وقيل فمتى لم يعرف فكيف يبحث عن احوالهما لورد الاعتراض وهو ان احوال انواع الكلمة والكلام واحوال انواعهما انواعهما واحوال اعراضهما الذاتية واحوال انواع اعراضهما الذاتية واحوال انواع اعراضهما الذاتية من احوالهما كما سيق منه انه لا بد فى اثبات تلك الاحوال للانواع وللانواع وللاعراض الذاتية وللانواع الاعراض الذاتية وللانواع انواعها من تصورها ولا من تصور الكلمة والكلام هذا

التعريفين

لعله الاول بالنظر الى كون المدعى بينا ومنه والثانى بالنظر الى كونها نظرية منه

ما ظهر لی فی هذ المقام والله اعلم بحقیقة المرام **قوله** اجیب الخ حاصله اثبات الملازمة بزیادة قید علی المتعلم فیکون المعنی واذا ثبت وجوب تصورها عرفا فتحصیل ما هو الواجب علی المتعلم وأما قول المعترض ان تعریف کل شئ موقوف علی تصوره فمقبول ان هذا التوقف توقف بالقیاس الی المعلم دون المتعلم **قوله** فاذن الخ دفع دخل وهو ان التعریف علی هذا یکون بالنظر الی السامع مفیدا وبالنظر الی المخاطب غیر مفید وهل هذا الا خرق الاجماع وحاصل الدفع ان التعریف مفید بالنظر الیهما لکن بالنظر الی احدهما افاد اصل المعرفة وهو السامع وبالنظر الی الآخر وهو المخاطب افاد زیادة المعرفة **قوله** اصل المعرفة قال ره وانا نقول الحق وفیه ان السامع اذا سمع لفظ المحدود فان لم یفهمه بوجه من الوجوه فکیف یستفید مما القی الیه من الحد وان فهمه واقله انه شئ ما وارید حد فقد فهمه بوجه قبل الحد وایضا المتعلم ان کان متوجها الی ما یفید المعلم فیلزم علمه به بوجه من الوجوه فحینئذ من لزوم التوجه نحو المجهول المطلق والا فلم یحصل له علم اشتراطی فتأمل الذهن الی ما یصغی الیه فی کسب العلم فتأمل انتهی **قال الشارح** قدس سره وقدم الکلمة الخ دفع ما یرد من ان الکلمة والکلام اذا کانا مبحوثین عنهما فی هذا الکتاب علی السواء ای من غیر ان یکون البحث عن احدهما مثل البحث عن الاسناد الجزئی ای اقل ما سبق فما الوجه فی تقدیم الکلمة علی الکلام مع ان کون الکلام مفیدا وکون الکلمة غیر مفیدة یقتضی تقدیمه علیها وحاصل الدفع ان الکلمة جزأ بالنظر الی الافراد والمفهوم من الکلام بالنظر الی افراده ومفهوم الاول من الاول والثانی من الثانی والجزء یکون مقدما علی الکل بالطبع فقد مت الکلمة علی الکلام فی الوضع لیوافق الوضع الطبع اقول وبالله التوفیق انه لا یرد لهذا الاعتراض لان المثبتات فیما بین المتکلمین ان الفاعل المختار ترجیح احد المتساویین علی الآخر یحتاج الارادة الا ان یقال ان الشارح مبنی کلامه هذا علی مذهب الحکماء وهو امتناع ترجیح احد المتساویین بلا مرجح الارادة من غیر مرجح فاجاب بما اجاب به لکن فیه ان وجه الترجیح موجودة فی کل من الکلمة والکلام أما فی الکلمة فما ذکره الشارح وأما فی الکلام فکونه مفیدا دون الکلمة فیکونان متساویین والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لکون افرادها الخ وههنا شک وهو ان جزئیة افراد الکلمة مثل زید وعمرو من افراد الکلام مثل جاء زید وذهب عمرو مسلم لکن جزئیة مفهوم الکلمة وهو لفظ وضع لمعنی مفرد علی ما ذکره المصنف من مفهوم الکلام وهو ما تضمن کلمتین بالاسناد علی ما ذکره ایضا غیر مسلم لان الجزء ما یکون موجودا فی الکل والمفهوم الاول لیس بموجود فی المفهوم الثانی کما هو الظاهر وحله ان المفهوم علی نوعین اجمالی وهو ما یعبر به عن امور متعددة بلفظ واحد وتفصیلی وهو یعبر به عن امور متعددة بالفاظ متعددة والمراد من المفهوم المضاف الی ضمیر الکلمة المفهوم الاجمالی ومن المضاف الی ضمیر الکلام المفهوم التفصیلی فلا شک ان المفهوم الاجمالی للکلمة جزء من المفهوم التفصیلی للکلام لاحتمال لفظ الکلمتین الذی هو تثنیة الکلمة فی المفهوم التفصیلی للکلام فان قیل ان الکلمة شئ فی تعریف الکلام والمفهوم الاجمالی لکونه امرا کلیا

واحد لا يثنى ولا يجمع فعلم ان الكلمة المأخوذة فى تعريف الكلام لا خذ مشتاه فيه ليس مفهوما اجماليا فلا يحتاج جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام بن لك الطريق ايضا فعاد الاشكال قلنا ان للمفهوم الاجمالى اعتبارات اعتبارهم من حيث هو واعتبارهم من حيث انطباقه على الافراد وعلى الاول لا يثنى ولا يجمع وعلى الثانى يثنى ويجمع على قياس سائر الكليات والمراد ههنا الثانى هكذا افهم من قول الفاضل المدقق قال مولانا جمال الدين فى دفع الشك ما حاصله ان معنى عبارة الشارح ان افراد الكلمة الكلية جزأ من افراد الكلام الكلى ومفهوم الكلمة الجزئية كزيد مثلا مفهوم جزء من مفهوم الكلام الجزئى كزيد قائم مثلا بطريق صنعته الاستخدام ولا يخفى صحة هذا المعنى على من له ادنى لب والله اعلم قوله اى سواء نظرا او دفع ما يرد على الشارح من ان المراد بتقدم الكلمة على الكلام اما تقديم تعريفها على تعريفه فقط كما هو المناسب لقوله وبدأ بتعريف الكلمة الخ او تقديم تعريفها مع تقسيمها على تعريفه مع تقسيمه كما هو المناسب لما حاصل من المصنف كما لا يخفى فان كان الاول فالمعطوف والمعطوف عليه لا يخلوا اما ان يكون كلا منهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما دليلا واحدا وعلى الاول يرد ان الدليل الاول المذكور بقول الشارح لكون افرادها جزأ من افراده لا يثبت المدعى وهو تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام لان جزئية افراد شئ من افراد شئ آخر لا يقتضى تقديم تعريف الشئ الاول على تعريف الاول الشئ الثانى كما ان افراد المفرد اجزاء لافراد المركب مع ان تعريف المركب يكون مقدما على تعريف المفرد كما يرى فى كتب صناعة الميزان وعلى الثانى يلزم استدراك الجزء الاول من الدليل بعين الدليل الذى ذكرناه انفا وان كان الثانى فايضا نقول ان للمعطوف والمعطوف عليه اما ان يكون كلا منهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما دليلا واحدا وعلى الاول يرد ان كلا من الدليلين لا يثبت المدعى وهو تقديم تعريف الكلمة وتقسيمها على تعريف الكلام وتقسيمه بل يثبت جزئيها الدليل الاول يثبت الجزء الثانى اعنى تقديم التقسيم لان التقسيم يكون بالنظر الى الافراد والدليل الثانى يثبت الجزء الاول اعنى تقديم التعريف لان التعريف يكون بالنظر الى المفهوم وعلى الثانى يرد ان المناسب للشارح على هذا ان يقول لكون مفهومها جزأ من مفهومه وافرادها جزأ من افراده لان التطابق فى هذا الطريق لان تقدير العبارة على هذا هكذا وقدم تعريف الكلمة وتقسيمها على تعريف الكلام وتقسيمه وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول من الشق الاول لكن المراد من الدليل ليس الدليل الموجب حتى يرد ما ذكره المورد بل اعم من ان يكون موجبا او معينا فالدليل الاول معين والثانى موجب ولا شك فى صحيته الاول والشاهد على هذا تقديم صاحب الميزان اعنى المفرد على المركب ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثانى من الشق الثانى ولا ايراد لان الشرط على غير ترتيب اللف ايضا شائع فيما بينهم هذا ما بينهم من الحواشى المكتوبة فى هذا المقام اقول وبالله التوفيق ان الدليل الاول اذا كان معينا والثانى موجبا يكون مجموع الدليلين دليلا واحدا لان المعين لا يكفى فى وجوع الشئ بل لا بد فى وجوده من المرجح فيكون ذلك الجواب جوابا باختيار الشق الثانى من الشق الاول فى الواقع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قوله لا يخفى ان

المتقدم الخ قال الفاضل المدقق يريد ان الكلمة بالنظر الى الافراد متقدمة بحسب الوجود الخارجي على الكلام بالنظر الى الافراد وبالنظر الى المفهوم متقدمة بحسب الوجود الذهني على الكلام بالنظر اليه فما بالنظر الى الاول يحصل من تقديمها في الكتابة توافق الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي في التقدم اما الخارجي والكتبي فتوافقهما ظاهر واما اللفظي والذهني فلان التلفظ بالمكتوب من النقوش يكون على ترتيب الكتابة غالبا وهو لا يكون الا بالوجود الذهني على ترتيبه وبالنظر الى الثاني يحصل من تقديمها في الكتابة توافق الوجودات ما عدا الوجود الخارجي انتهى وعلى هذا يكون هذه العبارة من الفاضل المحشي اشارة الى وجه اختيار الشارح طريقة اللف والنشر الغير المرتب حيث قال لكون افرادها الخ ولم يقل لكون مفهوما جزأ من مفهومه وافرادها جزأ من افراده ومن هذا يتضح ان المختار عند الفاضل المحشي ان مدعى الشارح بيان وجه البداية بتعريف الكلمة مع تقسيمها لا بيان وجه البداية بتعريفها فقط كما هو الظاهر لان الصادر من المصنف ذلك لا هذا فالمناسب للشارح بيان وجه ذلك لا بيان وجه هذا فتامل وسواء الوقت والله اعلم قال المصنف قدس سره الكلمة لفظ وههنا شك وهو ان الكلمة في قوله مبتدأ ولفظ خبره ومن المتقرر ان المطابقة بينهما شرط في التذكير والتانيث وغير ذلك وههنا لم يوجد كما لا يخفى وحاصل ان للمطابقة بينهما شروطا وهي لم يوجد ههنا فلا خير في عدم المطابقة وان اريد استيفاء شرائط المطابقة فاستمع لما نقول ان شرائطها بين المبتدأ والخبر على سبيل الاستقراء خمسة على الاجمال وسبعة على سبيل التفصيل اثنان منها حد ميان في جانب المبتدأ واثنان منها عدميان في جانب الخبر اما في جانب المبتدأ فاحدهما ان لا يكون ضميرا اذ في الضمير قد يراعى المرجع وقد يراعى الخبر وان كان هذا اولى وثانيهما ان لا يكون جملة كقولك سواء كان الامر كذا او لم يكن فان قولك كان الامر كذا او لم يكن جملة وقعت مبتدأ وسواء خبره واما في جانب الخبر فاحدها ان لا يكون مما يستوي فيه التذكير والتانيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل وثانيهما ان لا يكون مستويا فيه التذكير والتانيث بعارض كفاعل من وهذان الشرطان مما يؤديان بعبارة واحدة وهي ان لا يستوي فيه التذكير والتانيث فيكونان بمنزلة شرط واحد والثالثة منها وجودية وهي كلها في جانب الخبر احدها ان يكون الخبر مشتقا او ما في حكمه وهو الاسم المنسوب لانه في حكم المشتق في اقتضائه للموصوف وكون جملة بدون واسطة في اوله او اوله كالمشتق وثانيها ان يكون حاملا للضمير وثالثها ان يكون الضمير راجعا الى المبتدأ وهذان الشرطان ايضا يؤديان بعبارة واحدة وهي ان يكون حاملا لضمير المبتدأ فحصل ان شروطا واحدا فشرط المطابقة التي في جانب الخبر ليست بموجودة وعلى تقدير التنزل فاللفظ مصدر يستوي فيه الذكر والمؤنث وتراعى للتاء الاختصار فيه هذا كله ما وجدته في بعض الحواشي قال الشارح قدس سره قيل هي والكلام الخ في هذه العبارة اشارة الى الاختلاف في اشتقاق لفظ الكلمة والكلام وعدم اشتقاقهما وفي ايراد لفظ قيل اشارة الى ضعف وجه الاشتقاق كما سيعلمك ان قيل انها مذكوران في كلام الشارح

لعل اريد بالنظر الى الافراد ان يلاحظ كل واحد من الكلمة والكلام على حدة وبالنظر الى المفهوم ان يلاحظ مفهوم الكلمة ومفهوم الكلام وبالنظر اليه ان يلاحظ مفهوم الكلمة من حيث هو جزء مفهوم الكلام منه

فلم يقل فيها مشتقان الخ قلنا ان الشارح نظر الى عبارة المصنف لا الى عبارته فالمذكور في كلام المصنف الكلمة فقط فلذا اضمرت والكلام ليس بمذكور في عبارته ههنا فلهذا اظهر احدهما ان الاشتقاق حلي في عين علي وعلى آما العلمي فاذكره الفاضل المحشي في شرح هذا القول بقوله الاشتقاق ان يحل الخ وسيأتي مآله وما عليه في شرح كلامه ان شاء الله تعالى وآما العملي فاذكره الفاضل السمرقندي في حواشي التلويح من ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في حروفه الاصول مرتبة كانت او لا فتحصله والاعلى معنى بيناسبهما فالمأخوذ مشتق والمأخوذ منه مشتق منه ولا بد لمعرفتنا من علامة وهي التناسب المذكور مع رد احدهما الى الآخر ولا يخفى ان الموجود ههنا من القسمين العملي دون العلي كما قاله الفاضل المدقق قوله الاشتقاق ان يحل الخ فقوله ان يحل بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس يتناول المقصور وغيره وقوله في احد الدلولات الثلثة بمنزلة الفصل ليخرج اللفظين اللذين بينهما تناسب في جميع الحروف الاصلية دون احد الدلولات الثلثة كالبرد بفتح الباء والراء والبرد بالضم لان الاول يعبر عن مصداه بالفارسية بسرد والثاني يعبر عن مصداه بالفارسية بسرك والثاني يعبر عن مصداه بالفارسية بمهاوه مخطط وبال ملخ وكالضرب بمعنى الدق والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال ان احدهما مشتق من الآخر وقوله واشتراكا في جميع الحروف الاصلية بمنزلة الفصل الآخر يخرج اللفظين اللذين بينهما مناسبة في المعنى دون اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال لاحدهما انه مشتق من الآخر لفقدان المناسبة بينهما في الحروف الاصلية واعترض على هذا التعريف بوجوه الاول ان الاشتقاق بين الكلمة والكلام والكلام اشتقاق على الاعلى قلنا ان يعرف الاول دون الثاني كما هو الظاهر والثاني ان الاشتقاق صفة اللفظ ووجد ان المناسبة صفة المخاطب فكيف يعرف ما هو صفة اللفظ بما هو صفة المخاطب لان بين الطرفين لا بد من الاتحاد ولا اتحاد بين وصفي الشيئين المتغايرين والثالث ان هذا التعريف يصدق على كل من الضارب والمضروب في الحد المدح بالنسبة الى الآخر معانه ليس احدهما مشتقا من الآخر والرابع ان التعريف يكون للتوضيح وكلمة او للشك والابهام فلا يناسب ايرادها ههنا والخامس ان هذا التعريف يصدق على القتل الذي هو مصدر صحيح بالنسبة الى القتل مع انه ليس بمشتق منه ويمكن ان يجاب عن هذه الوجوه كلها آما عن الاول فهو ان الفاضل المهتدي بمعرفة الاشتقاق العلمي دون العملي لان العمل من افعال المنتهي دون المبتدئ فلذا اضمر الفاضل المحشي الاول دون الثاني وان وجد ههنا زاد دون ذلك وآما عن الثاني فهو ان العبارة تجعل المبتدأ المضاف الى الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان يحل الخ او يحذف المبتدأ الثاني المضاف الى ضمير الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان يحل الخ ولا شك في صحة المعنى على كلا التقديرين كما لا يخفى على المتأمل وآما عن الثالث فهو ان قيد رد احدهما الى الآخر او ابتغاء احدهما من الآخر لعلاقة مراد ههنا لكنه ترك لشهرته ولاشارة الى انه ليس بداخل في التعريف بل هو لبيان تغاير المشتق والمشتق منه لان المردود مشتق والمردود اليه مشتق منه وكل من هذين الامرين غير موجود في مادة

لعله كان تقاول ان تعليل الحكم وهي حاشية الخ الا ولى حذفه

النقص كما يعلم من عد مر قول قائل بالاشتقاق يبين تلك الالفاظ المعلوم بالاستقراء واما عن الراجح فهو ان كلمته او هنا لبيان انواع المحدود الصغير والكبير والاكبر لا للشك والابهام والمنافي للتقرير كلمته او هذا لاتاك الى الاول شار بقوله الاشتقاق ان تجد الى قوله مرتبا والى الثاني بقوله او غير مرتب الى الثالث بقوله او اشتراكا في اكثر الحروف واما عن الخامس فهو ان قيد مع نوع من التغاير في المعنى مراد ههنا لانه ترك لشهرته وهو مفقود بين المقتل والقتل واما ما قاله مولانا عبد الحكيم من ان قيد التغاير مفهوم من لفظ تناسبا فمحذوش بان دلالته لفظ التناسب على التغاير التزامي وهو مجوز في العلوم فضلا عن التعريفات والله اعلم بالصواب قوله في احد المدلولات الثلثة اي في المدلول المطابقي بان يكون المدلول المطابقي للمشتق مناسبا للمدلول المطابقي او التضمني او الالتزامي للمشتق منه او في المدلول التضمني بان يكون هذا المدلول المشتق مناسبا لواحد من المدلولات الثلثة للمشتق منه او في المدلول الالتزامي بان يكون هذا المدلول المشتق مناسبا بواحد من المدلولات الثلثة للمشتق منه هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال قوله كنعق من نعق الاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار قوله وقد اشار الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من انه لم ترك اسم قايل هذا القول وقال قيل هي والكلام الخ وحاصل الدفع ان هذا القول ضعيف ومن المتقرر انه اذا يشار الى ضعف قول فلا يصرح باسم قايله فلاجل الاشارة الى ضعف هذا القول ترك الشارح التصريح باسم قايل هذا القول وقال ما قاله قوله الى بعد هذا الاشتقاق الخ ان قيل ان الخدشة في الدليل لا يستلزم الخدشة في المدعى لجواز ثبوته بدليل آخر كما هو المتقرر فيما بين العلماء والشارح ضعف دليل الاشتقاق فلم لا يجوز ان لا يكون القول بالاشتقاق ضعيفا وان كان الدليل الذي ذكره الشارح له ضعيفا لجواز ثبوته بدليل آخر غير ضعيف كما يعلم من استدلال الفاضل المحشي على ذلك الاشتقاق بالدليل الآخر بعيد هذا فلا يناسب للشارح ان يشير الى ضعف القول بالاشتقاق بقوله قيل الخ قلنا انه ليس مراد الشارح الاشارة الى ضعف القول بذلك الاشتقاق مطلقا اي سواء كان من الوجه الذي ذكره الشارح او غيره بل المراد الاشارة الى ضعف ذلك الاشتقاق من الوجه الذي ذكره الشارح ولا شك في ضعفه من هذا الوجه كما بين الفاضل المحشي وهذا الجواب ينفع على تقدير كون الوجه المذكور في الشرح من كلام القايل لا من الشارح ولا من غيره غير القائل بذلك الاشتقاق والا فلا وجه لنسبة الضعف الى قول القائل بذلك الاشتقاق فافهم والله اعلم قوله وذلك لان الخ حاصل ما ذكره الشارح في بيان وجه التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام والكلم بقوله لتأثير الخ ان المدلول الالتزامي لها وهو تاثير معاني افرادها شبيه بالمدلول المطابقي للكلم في كون كلمة فاعل التاثير فلذا اشتق منه واما ترك بيان التناسب في الحروف وان كان لابد منه في الاشتقاق فلظهوره وحاصل وجه البعد الذي ذكره الفاضل المحشي ان

المراد من الصغير والكبير والاكبر ما يقابل التوسع منه

ههنا امور ثلثة احدها تاثير معانى افراد الكلمة والكلام مطلقا اى سواء كان يصحبه الالم او يصحبه اللذة وثانيها تاثير يصحبه اللذة وثالثها تاثير يصحبه الالم فان كان التشبيه بين الاول من هذه الامور الثلثة والجرح فهو لا يصح لان التاثير المطلق قد يصحبه الالم وقد يصحبه اللذة فتشبيهه بالجرح الذى يصحبه الالم دائما ترجيح بلا مرجح كما هو الظاهر فان كان بين الثانى من هذه الامور والجرح فهو ايضا لا يصح لان تشبيه التاثير الذى يصحبه اللذة بالجرح مع قطع النظر عن بعده عن الفهم لانه باعتبار ما يترتب على معانى بعض افرادها وعن عدم فهمه شئ من معانيها فان تاثير المعانى باللذة يختلف بحسب الاشخاص والاوقات ايضا ترجيح بلا مرجح بل المناسب تشبيهه بالفرح كما لا يخفى وان كان بين الثالث من هذه الامور والجرح فهذا التشبيه بعيد عن الفهم لانه باعتبار ما يترتب على معانى بعض افرادها غير لازمة لشئ من معانيها فان تاثيرها بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاحوال والله اعلم بحقيقة الحال قوله ومعان المناسب الخ حاصل ما ذكره الفاضل المحشى فى بيان التناسب المعنوى بين الكلمة والكلام والكلام المناسب ان المدلول الالتزامى للكلمة والكلام بالنظر الى انفسهما لا بالنظر الى معانى افرادها الذى هو تاثير قرع الاسماع ونقش الصور فى الاذهان مشترك مع المدلول الالتزامى للكلام الذى هو تاثير القرع والنقش فى كون كل من التاثيرين من مستتبعات القوة القرعى مدلول الكاف واللام واليه اشار بقوله المتبادر اشتق الكلمة والكلام من الكلم ان قيل اذا كان المدلول الالتزامى لهذه الالفاظ الثلثة مشتركا فى كونه من مستتبعات القوة فالسر فى اشتقاقها منه دون اشتقاقه منها قلنا ان اشتقاقها على الزيادة من حيث الحرف والسكنات سببا اشتقاقها منه دون اشتقاقه منها فافهم من قول مولانا المدقق وتخطر ببالى ان كون التاثير لهذه الالفاظ الثلثة بالنظر الى انفسها من مستتبعات القوة مخالف للواقع لوجدان تاثير القرع والنقش فى الالفاظ التى ليس فى جوهر حروفها دلالة على القوة كزيد وعمرو كما هو الظاهر لمن له ادنى تامل قد يمكن ان يقال ان مبنى قول الفاضل المحشى من مستتبعات القوة من لوازمها واللازم كما يكون مساويا كذلك قد يكون اعم كما هو المتقرر فوجدان تاثير القرع والنقش فى الالفاظ التى ليس فى جوهر حروفها دلالة على القوة لا يضر وعدم الاشتقاق بين تلك الالفاظ لاجل فوات المناسبة اللفظية والله اعلم قوله لان تاثيرا نفسها وجدت ههنا نسختان احداهما انفسها بضمير التثنية والثانية انفسها بضمير الواحد المؤنث ومآل كلتا النسختين الى امر واحد وهو ارادة نفس هذه الالفاظ الثلثة لانه على الاولى يكون الكلمة والكلام على طرف واحد والكلم على طرف اخر فيصح التعبير عنها بضمير التثنية وعلى الثانية يرجع الضمير الى المجموع وهو بتاويل الجماعة واحد مؤنث قوله بقرع الاسماع الباء للبيان والقرع والنقش مصدر المعلوم وما يترتب الخ معطوف على تاثيرا نفسها كذا قاله مولانا المدقق قوله نقش الصور الخ صورة واتما حذرنا على مذهب من قال ان ارتسام الصور مطلقا سواء كانت الكليات

او الجزئيات في الاذهان دون الحواس والافعلى مذهب من قال ان ارتسام صور الجزئيات في الحواس يكون صور هذه الالفاظ الثلثة لكونها من الجزئيات في الحواس دون الاذهان هذا ما ظهر لي والله اعلم قوله من الافعال هي جذب الملايمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام وغير ذلك قوله والانفعالات هي التالم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله على اي وجه كانت اي نفس هذه الالفاظ الثلثة من تقديم الكاف على اللام وبالعكس والميم على اللام وبالعكس وهكذا في الكاف واللام والميم قوله من مستتبعات خبران قوله القوة هي مدلول اه والمراد من المدلول المدلول الالتزامي دائما قائما القوة من المدلولات الالتزامية لان الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من الحروف المجهورة وعند اجتماعها يحصل القوة كما هو الظاهر قوله فان تقاليبها الخ وهي الملك بتقديم اللام على الميم ثم الكاف والملك بتقديم الميم على اللام ثم الكاف والكمل بتقديم الكاف على الميم ثم اللام والمكل بتقديم الميم على الكاف ثم اللام والكمر بتقديم اللام على الكاف ثم الميم ولا شك في تحقق القوة في معاني هذه الالفاظ فان الاول جلاء يكتحل به العين والاكتحال يوجب قوة البصر والثاني سخت كردن خبر فيحصل القوة والقالث بمعنى التام ووجود القوة فيه ظاهر والرابع بمعنى قلة ماء البير وقلة ماء البير لا يجيء الا من قوتها وعدم رخاوتها والخامس بمعنى مشت زدن ولا يجيء هذا الا من القوة كذا فهم والله اعلم قوله فالكلمة الخ فذلكة وحاصل المناسبة في قوله متساوية الاقدام اشارة الى ان بين التاثيرين تشابها وكلام صاحب القيل لا يقبل الارجاع الى هذا الوجه لكونه نصا في التشبيه فلا يكون على هذا متساوية الاقدام لان المشبه به يكون اقوى من المشبه اللهم الا ان يجعل المعطوف مع العاطف بعد قوله كالجرح وهو قوله وبالعكس ايضا لفظ معانيهما لا يلائم الارجاع الى هذا الوجه اللهم الا ان يراد بمعانيهما نفسا هذين اللفظين بعلاقة الدالية والمدلولية فتامل قوله وقد عبر الخ لا يلائم هذا الارجاع لان التعبير المذكور يقتضي تشبيه تاثير معاني افرادها الذي يصحبه الالم والمراد بقوله لتاثير معانيهما عند الارجاع يكون تاثير القرع والنقش فلا يحصل التاثير اللهم الا ان يقال وجه التاييد ان الشاعر لما تشبه بعض تاثيرات معانيها افرادها بالجرح فلاعتبار تشبيه تاثير التقسيم بالتاثير المذكور بالجرح مساغ وبالجملة الارجاع وان كان بعيدا من اللفظ الا ان جزالة المعنى يقتضيه وصول السيد السند قدس سره في حواشي المطول فقال راعى جزالة المعنى وان احوجه الى تكلفات كثيرة والله اعلم هكذا قال الفاضل المدقق مع نوع تغير قوله الجرح بفتح الجيم الخ فيه اشارة الى فهم ما يرد على الشارح من انه يعلم من قوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح ان للجرح تاثيرا مثل تاثير الكلمة والحال ان الجرح بمعنى خستگي وزخم وليس لهذين المعنيين تاثير بل هما امران مرتبان على التاثير وهو خسته كردن كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الجرح ههنا بفتح الجيم وهو بمعنى خسته كردن لا بضمها حتى يكون بمعنى خستگي او زخم كما قال في المنتخب جرح بالفتح خسته كردن وطعن كردن در كلام وسلاح وكسب كردن وبالضم خستگي وزخم جمعه جروح جسم انتهى قال الشارح قدس سره

لا انه لا يستحصل بدون زيادة الاولف فيحال الكمال ما معنى

لتاثير الخ العبارة بحذف المضاف اى معانى افرادها وأعترض عليه بعض الافاضل بانه لايكون لمعانى افراد الكلمة والكلام تاثير فى النفوس بل لمعانى افراد الكلام فقط لانه لايكون لمعانى افرادها تاثير فى النفوس بدون النسبة التامة واذا نسبت الكلمة الى اخرى نسبة تامة فلا يحصل الا الكلام وأجيب عنه بانا لانسلم عدم التاثير بدون النسبة الا ترى الى المحترقين بنار عشقه تعالى ووجدهم وانقباضهم عن التوجه الى الاغيار انهم يرتعصون عند مجرد سماع اسمه تعالى الى المظلوم غاية الظلم انه ينقبض عند مجرد سماع اسم ظالمه فان سلمنا فنقول ان التاثير فى النفوس اعم من ان يكون بطريق الاصالة او بطريق التبعية ولا شك فى وجود الثانى فى معانى افراد الكلمة كما لايخفى على من له ادنى لب فى العلوم لان تأثير الكل يستلزم تاثير الاجزاء والله اعلم قال الشارح قدس سره وقد عبر الخ ان قيل قال الشارح الكارزونى ان قايل هذا الشعر امير المؤمنين على بن ابى طالب كرم الله وجهه فالواجب على الشارح ان يقول قال على كرم الله وجهه لان التعبير عنه رضوان الله عنه ببعض الشعراء تخفيف له وتخفيف الصحابة ذنب عظيم قلنا لعل هذا لم يبلغ الى الشارح فلذا قال ما قاله كذا فهم من قول مولانا عصام الدين وقد يعبر التعبير بلفظ البعض للتعظيم ايضا كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات كما تقرر فى علم المعانى فلم لايجوز ان يكون هذا التعبير من هذا القبيل قلت اما جواز انشاد الشعر وعدمه فمذكور فى التفاسير فى قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغاوون الاية فى سورة الشعراء ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها قوله يعنى ان فلان الخ دفع ما يرد على الشارح من ان الغرض من قوله لتاثير معانيها بيان التناسب المعنوى بين الكلمة والكلام والكلم وهو قد تم بقوله كالجرح فلا حاجة الى قوله وقد عبر ببعض الخ فلم ذكره وحاصل الدفع ان هذه العبارة تقوية الكلام السابق وتاييد لانه يعلم منه ان هذه التشبيه علاقة معتبرة بين الفصحاء لانه مجرد احتمال عقلى قوله علاقة معتبرة ان قيل ان التشبيه لغة واصطلاحا عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر اخر فى شئ خاص مطلقا بالكاف ونحوه والعلاقة بين المستعار والمستعار منه المشابهة التى هى عبارة عن المشاركة المذكورة فكيف يصح حمل العلاقة على التشبيه قلنا لعله اراد بالتشبيه المشابهة من قبيل ذكر لفظ الدلالة واراده المدلول عليه كذا فهم من قول الفاضل المدقق قوله لم يجمع جراحته دفع ما يرد من ان الجرح لايجمع على الجراحات بل على الجروح كما علمت من قول صاحب منتخب اللغات المذكور لك سابقا ويعلم من قول المصنف فى الشافية ايضا فى بحث الجمع فكيف يصح قول الشاعر جراحات الخ وحاصل الدفع غنى عن البيان قال الشارح قدس سره ولا يلتام فى الاصل يلتئم من لئم مهموز العين فقلبت الهمزة الفا على خلاف القياس كذا قال مولانا عصمت الله فى المنتخب التيام باهم بكديگر پيوسته شدن وبهم آمدن واستوار كردن سر زخم را انتهى وصحة قول ما جرح اللسان ما اثره ما اثره اللسان على طريقة الاستعارة التبعية بان شبه التاثير بالجرح واشتق من لفظ الجرح الذى بمعنى التاثير لفظ الفعل اعنى جَرَحَ ولفظ لايلتام ملايم للمشبه به فهو ترشيح قال الشارح قدس سره والكلم جنس لما اشار الى الاختلاف فى اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بتسكين اللام اشارة الى الاختلاف فى كون لفظ الكلمة

مفرد الكلم بكسر اللام ويعلم من الاختلاف مما قاله الشارح لان كون الكلم جنسا مستلزم لعدم كون لفظ الكلمة مفرد الكلم وكونه جمعا مستلزم لكون لفظ الكلمة مفرد الكلم وآعلم ان كلا من الفريقين قايل بان الكلم جمع معنوى لا مفرد ولا مثنى ولا اسم جمع آما عدم كونه اسم جمع فلان من المتقرر انه يفرق بينه وبين واحده بالتاء وآسم الجمع لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيفضى الى ان الكلم لا يكون اسم جمع وآما عدم كونه مفردا ومثنى فلعدم استعماله فى معناهما وهو الواحد والاثنان ولعدم كونه مثنى دليل آخر ايضا وهو عدم لحوق علامة التثنية فى آخره مع كونه من الاسماء المتمكنة وآما كونه جمعا معنويا فلانه لا يستعمل الا فيما فوق الاثنين بقى ان الكلم هل هو جمع صيغى اى اصطلاحى وهو ما لا يكون اسم جمع ويكون موضوعا لما فوق الاثنين آو جنس وهو ما يكون موضوعا للماهية المعراة عن الوحدة والكثرة بحيث يجوز اطلاقه على الواحد والاثنين وما فوقهما فذهب الجمهور الى الاول وذهب صاحب الصحاح واللباب الى الثانى قوله لكن لم يستعمل الخ استدراك لما يتوهم من انه كيف يكون الكلم جنسا والحال انه يطلق على الواحد والكثير والكلم لا يطلق الا على ما فوق الاثنين وحاصل الدفع ان الاطلاق على الواحد والكثير فى الجنس بالنظر الى الوضع وآما بالنظر الى الاستعمال ايضا فكلا وتخصيص اطلاق الكلم بما فوق الاثنين ليس الا فى الاستعمال وآما بالنظر الى اصل الوضع فيجوز ان يطلق على الواحد والاثنين وبالجملة ان تخصيص اطلاق الكلم بما فوق الاثنين لا يضر الجنسية والله اعلم قوله الا فيما فوق الاثنين لا مخالفة بين كلامى الشارح والفاضل المحشى لا فى اللفظ ولا التوافق فى اللفظ غير لازم لان قال ما فوق الاثنين والثلثة فصاعدا واحد لان المراد بالفوقية اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما يظهر على من له ادنى تامل فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لا جمع انما عقب الجنس بقوله لا جمع ليحصل التقابل بمقول صاحب الصحاح واللباب بطريق الصراحة لانه قال بجنسية الكلم صراحة وان استلزم الجنسية عدم الجمعية والجمعية عدم الجنسية قال الشارح قدس سره كتمرة متعلق بالمنفى لا بالمنفى لان التمر جمع والتمرة مفرده كما يدل عليه عبارة صاحب المنتخب فى باب التاء مع الراء ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها ومتعلق بالنفى لان التمر ليس بجمع كما يفهم من قول المصنف فى بحث الجمع من هذا الكتاب حيث قال فمر وتمر وكتب ليس بجمع على لا صحيح ويخطر بالبال ان المناسب للشارح ان يورد المثال للمتيقن للجمعية ان كان مراده تمثيل المنفى والمتيقن للجنسية ان كان مراده تمثيل النفى لان التوضيح فى هذا الطريق وان كان التفطن فى ما فصلناه والله اعلم قال الشارح قدس سره اليه يصعد الخ الضمير راجع الى الله تعالى لانه هو المذكور سابقا حيث قال الله تعالى من كان يريد العزة فلله العزة جميعا وآما قيل الضمير راجع الى العرض فليس بسديد لعدم ذكر سابقا والمراد من الكلم كلمة التوحيد قيل الكلم الطيب يتناول الذكر والدعاء وقراءة القرآن وعنه عليه السلام هو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى السماء فيباهى بها وجه الرحمن فان لم يكن له عمل صالح لم يقبل آخر الخ

الكلام من الاول وان كان للاول فى كلام الشارح ما يوهم خلافه ولكن ارادة الفوقية بالذات من المنفى ممنوعة

ههنا الاول ان الصعود الحركة من السافل الى العالى فيعلم من هذا ان تعالى الواجب فى جهة العلو تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا الثانى ان اضافة الصعود الى الكلم لا يصح لانه يختص بالجواهر وهو ليس منها و
اجيب عن الاول بان الصعود الى الله مجاز عن قبوله تعالى اياه وليس بالمعنى الحقيقى حتى يفهم منه
اثبات الجهة وبان العبارة بحذف المضافين من الضمير والتقدير والى محل عرض الاعمال عليه تعالى يصعد
الخ وعن الثانى بان العبارة بحذف المضاف وهو الصحيفة والتقدير واليه يصعد صحيفة الكلم ولا
شك فى جوهريتها هذا كلما فهم من قول القاضى البيضاوى فى تفسير هذه الاية مع نوع زيادة وتغير والله
اعلم قوله فانه لو كان جمعا الخ اشارة الى وجه الاستدلال بهذه الاية على جنسية الكلم وحاصله انه
لو كان جمعا لوجب تانيث صفته ولو وجب هذا التانيث لم يذكر صفته فينتج ان الكلم لو كان جمعا لم يذكر صفته
ويحمل هذه النتيجة مع قولنا والتالى باطل قياسا استثنائيا منتجا لنقيض المقدم الذى هو المطلوب اما الكبرى
من القياس الاول فظاهرة واما الصغرى منه فلان الطيب صفة الكلم والمطابقة بين الصفة والموصوف
ضرورى فى التذكير والتانيث والكلم على تقدير جمعيته يكون مؤنثا فوجب تانيث صفته واما الصغرى من
القياس الثانى فظاهرة واما الكبرى منه فلقوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب هذا ما فهم من حاشية المدقق
المدقق ويخطر بالبال ان الكلم مؤنث على تقدير تاويله بالجماعة واما على تقدير تاويله بالجمع فلا وهذا
ايضا يفعل فيه كما يخفى والله اعلم قوله ويدل ليل انه ليس اه تقرير الاستدلال انه لو كان جمعا صيغيا كان
من اوزان الجمع والتالى باطل فالمقدم مثله وههنا ادلة اخر احدها انه لو كان جمعا لم يكن جمع قلة لان
اوزانها محصورة والكلم ليس منها بل يكون على تقدير جمعيته جمع كثرة ومن المتقرر ان جمع الكثرة لا يصغر
على لفظه بل يرد فى حال التصغير الى واحده والكلم فى حال التصغير يرد الى واحده فلا يكون جمع كثرة ولما لم يكن
جمع قلة يتعين ان لا يكون جمعا وثانيها ان الكلم لو كان جمعا لكان يجب عود ضمير الواحد اليه والتالى باطل فالمقدم
مثله واما الملازمة فانه لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد والتالى باطل فالمقدم مثله هذا ما نقل مولانا جمال الدين
عن الرضى واعترض ههنا ان هذه الادلة كلها ينفى الجمعية ولا يثبت الجنسية والمطلوب هذا وقد اجيب
عنه ان اثبات الجنسية مستفاد من انتفاء الواسطة المعلوم مما سبق فتذكر قوله والى هذا ذهب
صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة قال الشارح قدس سره حيث
لا يقع الا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممنوع كيف وجاز ان يكون عدم الوقوع من حيث
الاستعمال كما صرح به الشارح الرضى فى مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد كذا
قال مولانا جمال الدين قال الشارح قدس سره فصاعدا ذكر فى بعض الحواشى ان صاعدا حال و
عامله محذوف وتقدير الكلام لانه لا يقع الا على الثلث فيزداد ما يقع هو عليه صاعدا انتهى كذا قاله
الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره والكلم الطيب مؤول اه يحتمل ان يكون معناه ان لفظ الطيب

مقدر في نظم الآية ويحتمل ان يكون معناه ان الكلم مأول ببعض الكلم وايا ما كان ان كان هذا القول منعا لمقدمته من دليل الحصر فيدفع هذا المنع بان الظاهر هو ما ذكره الحصر من كون الكلم جنسا واللام عليه متعين مالم يوجد صارف والصارف غير موجود ههنا وان كان جوابا عما قيل كيف يصح القول بان جميع مع تذكير الوصف فيرد عليه ان ترك الظاهر وهو كون الطيب وصفا للكلم وادعاء خلافه وهو كونه وصفا للبعض لابد له من دليل حتى يتم وما قيل في الدليل اذ الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لاجميعها فلابد من اعتبار حذف المضاف وتقدير البعض فوصفة المضاف المحذوف ليس بتام لانه ان اراد ان الصاعد هو الطيب لاجميع الكلم من الخبيث والطيب فلابد من التقدير قلنا الآية الكريمة لاتدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصعود ههنا الكلم الطيب لا مطلقه سواء كان طيبا او خبيثا وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطيب لاجميعه فالتقدير برغم قريش يفيد صعود بعضه بعد التقدير قلنا ان الامر ليس كذلك اذ الطيب حينئذ صفة البعض ولا فرق بين ان يقال اليه يصعد الكلم الطيب او اليه يصعد بعض الكلم الطيب في ان اللازم هو صعود الطيب بتمامه فظهر ان ارتكاب التقدير لا يفيد ما لاجله يرتكب فارتكابه مما لا اصل له فضلا عن ان يكون ضروريا مثبتا بالدليل كذا قال مولانا جمال الدين **قوله** فان الصاعد اه غرض الفاضل المحشي ايراد الدليل على ترك الظاهر ادعاء خلافه المعلومين في الحاشية السابقة وزعم انه ان اراد بيان المناسبة بين المخبر والمخبر به كما هو الظاهر من كلامه اذ حاصله ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد به بعض الكلم الطيب كما يذكر الرحمة ويراد منه الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في باعث التاويل والتشبيه المذكور مما لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح وان اراد بيان القرينة على التاويل والواجب لم فاذكر ليس بتام كما لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يجدي في ذلك نفعا هذا كذا قال مولانا جمال الدين **قوله** الى محل الخ في زيادة هذه العبارة اشارة الى دفع الاعتراض المذكور سابقا في حاشية قول الشارح اليه يصعد الكلم الخ فتذكر **قوله** كلمة التوحيد ان قيل كيف يصح تمثيل بعض الكلم بكلمة التوحيد لانها جملة والكلمة لا تكون جملة كما هو الظاهر والكلم جمع كلمة قلنا ان الكلم ليس جمع كلمة بالمعنى المصطلح بل بالمعنى اللغوي والكلمة بالمعنى اللغوي يطلق على الكلام كما قال صاحب الالفية واحد كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم **قوله** تاويل الرحمة الخ هذا التاويل لاجل مخالفتها من اسمها الذين هما في الاصل مبتدا وخبر في التذكير والتانيث والمطابقة لازمة بينهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فكذا في ما بين اسم ان وخبرها ولاجل عدم صحته اضافة الرحمة الى الله لانه رقة القلب وهو تعالى منزه عنه القلب ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بدون التاويل بانه قيل في الرضي كل فعيل بمعنى فاعل عليه فعيل بمعنى مفعول فيحذف منه التاء كما يحذف على تقدير كونه بمعنى مفعول **قال** الشارح قدس سره واللام فيها للجنس وحده ذكر اللام وحدة دون الالف سيأتي في كلام الشارح نفسه

تحت قول المصنف ومن خواصه دخول اللام اعلم ان اللام على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي مايدخل على اسم
الفاعل واسم المفعول والحرفي مابخلافه ثم الحرفي على نوعين مزيد وغير مزيد فالزائد هو الذي لايحصل النقصان
في المعنى بسقوطه عن اللفظ كما في قول علي كرم الله وجهه لقد أمر على اللئيم يسبني ؛ فمضيت ثمة قلت لا يعنيني و
غير الزائد مابخلافه ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم كلتيهما بعوضي وغير عوضي فالزائد اللازم العوضي كاللام في لفظ
الله آما زيادتها فلان التعريف حصل بالعلمية وآما لزومها فلانها جزء من العلم والاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان وآما عوضيتها فلانها عوض عن الهمزة لانه في الاصل اله ثم حذفت الهمزة وعوضت عنها
اللام ثم ادغمت اللام في اللام فصار الله والزائد اللازم الغير العوضي كاللام في لفظ النجم والصعق والثريا آما وجه
الزيادة واللزوم فمثل ماذكر في لام لفظ الله وآما وجه عدم العوضية فظاهر والزائد الغير اللازم العوضي كاللام في
الناس في يا ايها الناس آما زيادتها فلان التعريف حصل بحرف النداء وآما عدم لزومها فلانها ليست جزء من الكلمة
اذ يقال في سعة الكلام ناس وآما عوضيتها فلانها عوض عن الهمزة لانه في الاصل اناس فالزائد الغير اللازم الغير
اللازم كاللام في الغلامان في قول الشاعر فما الغلامان الذان فزرا ؛ اما كان تكسبان شرا ؛ آما زيادتها فلان
التعريف حصل بحروف النداء وآما عدم لزومها فلانها لم تصر جزء من العلم وآما عدم عوضيتها فلانه لم يحذف
عن هذا اللفظ شئ وغير الزايد على انحاء اربعة جنسية وهي التي يشار بها الى ماهية الشئ مع قطع النظر عن
الافراد كاللام في الرجل خير من المرأة واستغراقية وهي التي يشار بها الى ماهية الشئ باعتبار تحققها في
جميع افرادها كاللام في الانسان في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الآية وعهدية ذهنية وهي التي يشار بها
الى الفرد المعلوم في ذهن المتكلم كاللام في الذئب في قوله تعالى فى اخاف ان يأكله الذئب وعهدية خارجية وهي
التي يشار بها الى الفرد المعلوم بين المتكلم والمخاطب كاللام في الرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول
واذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح واللام للجنس اه دفع مايرد على المصنف من ان اللام الداخلة
على الكلمة ليست من درجة تحت شئ من اقسام اللام فكيف يصح ايرادها هنا آما الاسمي فلانها لاتدخل الا على اسم
الفاعل والمفعول ولفظ الكلمة ليس شيئا منهما كما هو الظاهر وآما الحرفي الزائد فلانها هي التي لاتحصل بسقوطها نقصان
وههنا يحصل لانه تنكير المبتدأ واذا انتفى المقسم انتفى اقسامه واما الحرفي لغير الزائد فلان الجنسي والاستغراقي منه يلزم
الكثرة والتاء للوحدة وبينهما منافات وعلى الثاني يحصل التعريف للافراد وهو مخالف للواقع لان التعريف انما يكون للماهية
وآما العهد الذهني منه فغير مستلزم لتنكير المبتدأ لانه في حكم النكرة كما تقرر مع الاستحالة المذكورة وهي عدم صحة التعريف
للماهية وآما العهد الخارجي منه فلاستحالة سبق المعهود وهو مختف ههنا مع الاستحالة المذكورة وحاصل الدفع ان اللام حرفي
غير زائد جنسي فلا منافات بين الجنس والوحدة كما يجيء والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قوله هذا الوجه الخ اشارة
الى دفع مايرد ههنا من ان ههنا احتمالان كما ذكرهما الشارح فتعيين احتمال ثالث كون اللام للجنس وكونه
للعهد الخارجي وكونه للاستغراق فما الوجه في تقدير الجنس حاصل الدفع ان احتمال الجنسية مختار و

كلما هو مختار يناسب تقديمه فيجوز ان احتمال الجنسية يناسب تقديمه اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان احتمال الجنسية مناسب لمقتضى المقام وكلما هو مناسب لمقتضى المقام يكون مختارا فاحتمال الجنسية يكون مختارا واما الكبرى من هذا القياس ظاهرة واما الصغرى منه فاشار الفاضل المحشي الى اثباتها بقوله لان الخ وسنذكر حاصله انشاء الله تعالى **قوله** لان المقام الخ والمراد من المقام مقام البداية بتعريف الكلمة والكلام بالمعنى المصطلح عليهما لان البحث في هذا الكتاب من احوالهما بالمعنى المصطلح عليهما لا بالمعنى اللغوي ولا مطلقا **قوله** لا تعريف الفرد الخ حاصل هذا الدليل الموعود سابقا ان اللام في الكلمة اذا كانت للعهد الخارجي بارادة الكلمة الجارية على السنة النحاة فاما ان يكون الكلمة بالمعنى المصطلح او بالمعنى اللغوي وهو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا كما قال مولانا جمال او بعض ما يطلق عليه هذا اللفظ فان كان الاول فلا يعم كون اللام للعهد الخارجي لان المعهود الخارجي يجب ان يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست حصة من مفهومها بل عين مفهومها كما هو الظاهر ان كان الثاني والثالث فيعم كون اللام للعهد الخارجي لان الكلمة الجارية على السنة النحاة قسم من الكلمة بالمعنى اللغوي او بعض ما يطلق عليه هذا اللفظ لكنه مخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه كما مر واذا كانت للاستغراق فاما ان يراد ان كل الافراد معرفة او يراد ان المعرف هو الماهية لكن ادخلت لام الاستغراق عليه ليفيد بيان الجمعية كما يدخل لفظ الكل او ما يؤدي مؤداه على المعرف لبيان منعية فان كان الاول فلا يعم كون اللام للاستغراق لان التعريف لا يكون للافراد ولا بما يدل للماهية وبما شاع تقرر وان كان الثاني فيعم لان التعريف قد كان للماهية لكنه مخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه مطلقا سواء كان مع ذكر ما يفيد الجمعية او لا بخلاف لام الجنس لانه موافق لمقتضى المقام فيكون مختارا بقي شئ في بالي وهو ان لام العهد الخارجي لام الاستغراق اذا كانا متساويين في الصحة والمخالفة من مقتضى المقام فما السر في تعرض الشارح للاول دون الثاني فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لام العهد اضافة اللام الى العهد الخارجي للعهد الخارجي اشارة الى لام الكلمة **قوله** والتعريف الخ عطف على المقام والغرض من هذه العبارة الزام من ذكر ما يتوهم من ان مختارية الجنس من العهد الخارجي والاستغراق مسلم لما ذكر لكنه مختاريته من لام العهد الذهني غير مسلم فلم لا يجوز ان يراد من الكلمة المعنى المصطلح عليه ويشار بها الى فرد غير معين من مفهومها بان لك المعنى فيوافق مقتضى المقام ويكون اللام للعهد الذهني دون الجنس وحاصل الدفع ان كون اللام للعهد الذهني ههنا باطل لان الاشارة بها الى فرد غير معين عند المخاطب والتعريف لا يكون للفرد مطلقا اعم من ان يكون معينا او غير معين بل يكون للطبيعة ان قيل فحينئذ لا يعم كون اللام للعهد الخارجي ايضا لان الاشارة بها ايضا الى فرد كذا معين بل هي بعد الصحة اولى لاخذ التعيين في المشار بها معا نعم قلنا انها صحيحة لكنها مخالفة لمقتضى المقام

قلنا ان المشار بها ههنا هو الفرد النوعي للكلمة بمعناها اللغوي او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ لا الفرد الشخصي وهذا لا يعرف المعرفية واما الاراد فهو صالح له فلا ايراد بقي شيآن في بالي احدهما انه لم لا يجوز ان يكون اللام في الكلمة للعهد الذهني ويشار بها الى الفرد النوعي الغير المعين للكلمة بالمعنى اللغوي او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ واما عما لفت هذا الاحتمال عن مقتضى المقام فشيآن احدهما احتمال لام العهد الخارجي وثانيهما ان قوله والتعريف عطف على المقام فيكون تقدير الكلام وهذا الوجه هو المختار من العهد الذهني كان التعريف آه وظاهر ان هذا الدليل لا يقتضي اختياريته بل وجوبه الا ان يراد من الاختيار الوجوب والله اعلم **قوله** فاللام للجنس تفريع على ما سبق قال مولانا العلم الحكيم وفي عطف الطبيعة على الجنس اشارة الى انه ليس ههنا بمعنى اللام الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني انتهى وفيه بحث وهو ان الجنس المتفرع على نفي كون اللام للاستغراق والعهد الخارجي والعهد الذهني كيف يحتمل المعنى العام فلا يصح القول بان ذلك العطف لتلك الاشارة فالوجه للعطف ان يقال لانه للاشارة الى ان كل الجنس يسمى باسم الجنس فاللام للجنس والطبيعة كذا فهم من حاشية الفاضل السيالكوتي والله اعلم **قوله** والتاء ان تغير ذلك آه اي كون التاء للوحدة وحاصل هذا المنع ان التاء في الكلمة وان كانت تدل على الوحدة في اللغة لكن الكلمة لما نقلت في العرف الى لفظ وضع المجموع لمعنى مع التاء اسما لهذا المعنى صارت تاء لفظ الكلمة كدال لفظ زيد فحينئذ لا تدل على شيء فدلالته التاء على الوحدة تكون غير مسلمة **قوله** في المعنى العرفي اي الاصطلاحي للكلمة **قوله** خصوصا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخص هذا المنع من بين المنوع الثلثة التي ذكرناها منا في كلام الفاضل المحشي وواحد منها في كلام الشارح عند من عدل في تعريف الكلمة عن لفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة لتعريجه بان الوحدة غير مرادة **قوله** ولئن سلم آه يعني ولو سلم دلالته التاء على الوحدة في لفظ الكلمة لكن لا نسلم ان هذه الدلالة مرادة ههنا كما ان لفظ العبد دالته على الوحدة في لفظ عبد الله حين علمته لكن هذه الدلالة ليست بمرادة في هذا الحين ولذا يكون مفردا في هذا الحين كيف والكلمة وقعت ههنا مبتدأ ومن المقرر ان التعريف لا يكون الا للفرد فالتاء في لفظ الكلمة ههنا بقرينة عن معنى الوحدة اذ لا يخبر باسماء الاجناس في مقام التعريف عن الوحدة فلا يلزم التعريف للفرد ان كان اسم الجنس معرفا او بالفرد ان كان موقرا **قوله** على تقدير وضعها الخ فهم مما يتوهم من ان تجرد اسماء الاجناس عن الوحدة يقتضي سبق وجودها في تلك الاسماء وهي منتفية فيها لانها موضوعة للطبيعة والوحدة حاصل الدخول التنوين التنكير فحاصل الدفع ان في اسماء الاجناس مذهبين احدهما ما ذكره المتوهم وثانيهما انها موضوعة للفرد المشترك والتعريف مبني على هذا المذهب اعلم ان الفرد المنتشر يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما فرد غير معين من الكل اي شخص ما غير معين في نفسه من غير وضع بحيث يطابق كل شخص منه بحسب وجها البدلية دون الاجتماع كحسوس اللفظ بين الولادة اذ يعبر في مفهومه قيد غير معين الهوية مفهوم الفردية مضافا الى الكل كانسان ما مثلا فيكون معناه انسان واحد بالتخصص اي شخص كان فيمكن ان يكون في نفسه زيدا او عمرا او غيرا والآخر فرد معين في نفسه غير معين

صح الفرق بين اسم الجنس والجنس ان اسم الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء يطلق على القليل والكثير والجنس لا يطلق على سبيل البدل على سبيل الاجتماع بل على سبيل البدل كرجل مثلا فخص هذا بكون كل اسم جنس بهذا المعنى بدون العكس كذا قال المحقق في بحث المختبر منه

عند القول كالشيخ الحاصل لضعيف البصر وهذا لا يضر ان يكون في نفسه اياما كان من اشخاص الانسان بل هو في نفسه
انسان اوغيره فهم يضر عند العقل ان يكون ايا منهم على سبيل الاشتراك والتجويز الذهني من حيث انه غير معلوم
التعين كذا قال قاضي محب مبارك في حاشية على حاشية الزاهد على شرح المواقف **قوله** وليس التاء الخ فيه
اشارة الى الرد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد في التاء من معنى الوحدة بدليل ان التاء لصفة في الوحدة
قوله بدليل كلمتين حاصل الدليل ان التاء لو كانت نفسه في الوحدة لما جاء كلمتين وتمرتين كان مدلوليهما الاثنية
ومدلول التاء على هذا يكون الوحدة وبينهما منافات كما هو الظاهر قال الفاضل المذكور فيه نظر وهو ان دلالتها على عدم
خصوصية التاء في الوحدة على تقدير ان يكون الوحدة المدلولة للتاء بشرط لا اما اذا كانت لا بشرط شئ كما هو الظاهر
من كون الوحدة المدلولة لسكرة لا بشرط شئ فلا انتهى ويمكن ان يجاب عن هذا النظر بان احداث هذا الاعتبارات
من وظايف الفلاسفة دون الادباء فالظاهر من كون الوحدة مدلول التاء هو عدم وجود شئ آخر معه والله اعلم
ويمكن ان يرد قول الفاضل المذكور بوجه آخر وهو انه لو كانت التاء نصا في الوحدة لما جاء كما ة للجنس وكلمة الواحد
كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** هذا جواب الخ دفع ما يتوهم من انه لما كان ههنا مع كون التاء للوحدة وعلى تقدير
التسليم صنم ادلتها من التاء فلم لم يجب الشارح بهذا الطريق وحاصل الدفع ان جواب الشارح جواب على تقدير
التنزل والتسليم فكانه اجاب الشارح بذلك الطريق ايضا اعلم ان قوله واللام للجنس آما دفع اعتراض يرد
على المصنف وقررناه سابقا وتحقيق المقام ودفع القدح في كون اللام للجنس والتاء للوحدة بقوله ولا منافات
الخ فعلى الاول يصح قول الفاضل المحشي هذا جواب الخ لان لهذا الاعتراض اجوبة ثلثة وعلى الثاني لا يصح لانه
ليس للقدح في كون اللام للجنس والتاء للوحدة بعد الحكم بان التاء للوحدة الا الجواب الثاني وهو الجواب بعدم المنافات
الآن يقال ان الظاهر هو الاحتمال الاول لان جواب الشارح في هذا الكتاب دفع الاعتراضات الواردة على المصنف
بعبارة مختصرة فلذا حمل الفاضل المحشي على الاحتمال الاول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لجواز اتصاف
المراد من الاتصاف الاخبار لان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فلا يلزم التدافع
بين عبارتي الشارح اما وجه التدافع وهو انه يجب على الشارح ان يقول الجنس الواحد والواحد الجنس بالاتصاف
فاذا قال بالاخبار يلزم التدافع **قوله** طبيعية كانت الخ فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يتصف الجنس
بالوحدة لانه اخذ الكثرة في مفهومه مفهوما يتشابه اجزاؤه فعم الكل في الاسم يعني يكون اسم الكل والاجزاء واحدا
فكما يطلق هذا الاسم على الكل فكذلك يطلق على كل جزء منه كالماء فانه يطلق على البحر وعلى كل قطرة منه وحاصل
الدفع ان المراد من الوحدة اعم من ان يكون طبيعية او صناعية والاول وان لم يتحقق في الجنس لكن الثاني
متحقق فيه والوحدة الطبيعية ما يكون خلقية اي من غير مدخلية فعل العباد والصناعية ما يكون بمدخلية
فعل العباد كالسرير وكالمفهومات الاصطلاحية المعبرة بها عن امور متعددة وبما ذكر ظهر ان قول الفاضل
المحشي او غير ذلك اشارة الى تقسيم آخر للوحدة لكونها حقيقية اي كاكثرة في معروضها بوجه من الوجوه

او اعتبارية كاعتبار العسكر واحدا كذا قال مولانا فيرالحق والله اعلم بالحق **قوله** فيه نظر اه حاصل النظر ان المراد من الوحدة في قول الشارح لجواز اتصاف الخ اما الوحدة الفردية التي هي مدلول التاء او الوحدة الجنسية فان كان الاول فلا نسلم الاتصاف لان معروض تلك الوحدة الشخص والجنس ليس بشخص كما هو الظاهر وان كان الثاني فان تسلم لكن لا يستلزم المدعى وهو عدم المنافات بين الجنس والوحدة التي هي مدلول التاء غير الوحدة الفردية **قوله** هذه الوحدة اى الوحدة التي يتصف الجنس بها **قوله** مدلول الراء عبّر عن التاء بالهاء لانها تبدل في حال الوقف هاء كما تقرر في مقره **قوله** فانها اى الوحدة التي هي مدلول التاء **قوله** الجنسية والوحدة التي هي صفة الجنس جنسية **قوله** ويمكن ان يجاب اه حاصل الجواب انا نختار الشق الثاني والوحدة الجنسية وان لم تكن مدلول التاء بحسب اصل اللغة لكنها مدلول التاء ههنا بحسب الاصطلاح لان الكلمة لما انتقلت من المعنى اللغوي الذي هو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مع الوحدة الشخصية الى المعنى الاصطلاحي الذي هو لفظ وضع الخ فيكون التاء ايضا منقولة من الوحدة الشخصية الى الوحدة الجنسية والا لم يصح نقل الكلمة واذا تقرر هذا فيتازم الدليل المدعى **قوله** القاة جمع نام بمعنى حامل الخ وكقضاة جمع قاض ودعاة جمع داع **قوله** ويلزم من ذلك الخ اشارة الى ضعف هذا الجواب بان الشارح قال فيما سبق ان نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر ويلزم من هذا الجواب ان لا يكون نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر لان الوحدة في التمرة وحدة فردية بخلاف وحدة الكلمة على هذا لان الوحدة فيها جنسية ولعل وجه التعريض الشارح بقوله يمكن هذا القول لا يخفى ضعف هذا التضعيف لانا لا نسلم ان مراد الشارح بالتشبيه تشبيه الكلمة الاصطلاحية بالتمرة لانه لم يجز ان يكون المراد به تشبيه الكلمة اللغوية والوحدة فيها شخصية كما عرفت وان سلمنا ذلك فلا نسلم ان المراد بالتشبيه التشبيه في كل الامور حتى يلزم عدم تمام التشبيه بل في الفرق بالتاء وعدمه وهو ثابت ولعل وجه ضعف هذا الجواب ان هذا الجواب يعلم منه ان التاء ملحقة بلفظ الكلمة قبل النقل وهو لم يثبت الى الآن لم لا يجوز ان تكون ملحقة بها بعد **قوله** يعني ان بين الخ فيه اشارة الى دفع التوهمين الذين يرد ان على كلام الشارح الاول ان هذا القول اعني الواحد بالجنسية غير مناسب في هذا المقام بوجهين الاول عدم الحاجة اليه لانه يكفي لاثبات المدعى اتصاف الجنس بالوحدة والثاني عدم التطابق لما سبق لان المطابق له والوحدة بالجنس كما هو الظاهر لمن له ادنى مسكة والثاني ان الشاهد الذي صدر الشارح بقوله يقال الخ مخالف لما هو شاهد له ايضا بوجهين الاول ان المذكور فيما هو شاهد له لفظ الوحدة والجنسية والمذكور في الشاهد لفظ الواحد والجنس وبينهما تغاير كما لا يخفى والثاني ان المذكور فيما هو شاهد له لفظ الاتصاف والمثبت في الشاهد الصدق وبينهما ايضا تغاير وحاصل الدفع ان مراد الشارح ان بينهما تلازما والمراد من الوحدة الواحد من قبيل ذكر المبداء واراده المشتق ومن الجنسية الجنس بجعل الياء على النسبة والتاء على التانيث والنسبة من قبيل نسبة المسمى الى الاسم بالتقدير بالماهية المسماة بلفظ الجنس ومن الاتصاف الصدق لان الاوصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف وعليك بتطبيق هذا الدفع على الدفع الاول

ولا يخفى انه اذا كان المراد من الاتصاف الصدق فيكون قول الشارح يقال من قبيل اللف والنشر الغير المرتب وهذا
الطريق ايضا متعارف عندهم فافهم فانه من سوانح الوقت **قوله** لصلاة اى موضوعا **قوله** وضعا اى بحيث لا يقال
الشارح قدس سره اللفظ فى اللغة الرمى فلم يرد على المصنف من ان حمل اللفظ على الكلمة غير صحيح لانه مصدر
وحمل المصدر اما على المصدر الذى هو مراده فهكذا فى قولك القعود جلوس او على المصدر الذى هو حدثه كما فى
قولك الضرب بالشديد ضرب والكلمة ليست مرادفة اللفظ كما هو الظاهر ولا حدثه منه لانها محدثة اللفظ
كما هو الظاهر فحاصل الدفع ان للفظ معنيين مصدر فى اللغة ومعنى فى العرف والاصطلاح ومصدريته
بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثانى والمراد ههنا الثانى لا الاول فتامل **قوله** ورمى الشئ اه اشارة الى التعريض
على الشارح بان للفظ معان ثلثة فى اللغة فلم ذكر الشارح المعنى الواحد منها وترك الباقين الآخرين مع حصول
قوة المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه على تقديرهما ويمكن ان يجاب من قبل الشارح بما افاده مولانا عبد الحكيم
نور مرقده الله الرحيم وحاصله ان لفظ اللفظ موضوع للرمى المطلق دون رمى الشئ من الفم حرفا او صوتا ودون
رمى الحرف من الفم وهو التكلم فلن اقال الشارح اللفظ فى اللغة الرمى اما وجه عدم وضعه لهذين المقيدين
فلانه ان وضع لهما فيكون استعماله فى المطلق كما ثبت من اللغة اما بطريق الاشتراك بان كان موضوعا له
ايضا او بطريق المجاز بان لم يوضع له ويستعمل فيه بعلاقة الاطلاق والتقييد وكلاهما خلاف الاصل
بالنظر الى الحقيقة لانهما محتاجان الى القرينة وان اختلفا فى امر الاحتياج لان احتياج المشترك الى القرينة
لتعيين المراد بخلاف احتياج المجاز لانه للفهم كما تقرر بخلاف الحقيقة فانه غير محتاج الى القرينة وكلما
هو محتاج الى شئ فهو خلاف الاصل فوضع لفظ اللفظ لذينك المقيدين يكون خلاف الاصل فلا يكون موجودا
لان وجدان خلاف الاصل من العقلاء غير معقول واما اذا كان موضوعا للمطلق فلا يكون استعماله فى ذينك
المقيدين بطريق الاشتراك او المجاز لان استعمال المطلق فى المقيد حقيقة انتهى ولا يذهب عليك ان استعمال
المطلق فى المقيد حقيقة اذا لوحظ المقيد من حيث انه مطلق واما اذا لوحظ المقيد من حيث انه مقيد كما
هو المناسب للمقيد فلا فوقع القرار على ما عنه الفرار وبما قال الفاضل المدقق ادام الله فيوضه وحاصله
ان لفظ اللفظ استعمل فى اللغة فى المعانى الثلثة ولم يعلم انه لاى معنى وضع ومن المقرر ان اللفظ اذا دار بين
الاشتراك والمجاز فحمله على الحقيقة والمجاز اولى لانه علم بالاستقراء غلبته وجرى المجاز على الاشتراك
والمظنون الحاق الشئ بالاعم الاغلب فعلم بمجموعه تينك المقدمتين ان الواحد فى تلك المعانى الثلثة حقيقة
معنى والباقى معنى مجازى والمناسب للحقيقة المطلق لمناسبة لها فى كثيرة المواد يعنى كما ان مواد الحقيقة
تكون اكثر بسبب وضع اللفظ له كذلك مواد تحقق المطلق اكثر بسبب قلته مواده بالنظر الى الخاص لان
موادّ العام موادّ الخاص مع الزيادة كما تقرر فيكون المطلق من بين تلك المعانى الثلثة وهو الرمى معنى حقيقيا
فلن قال الشارح اللفظ فى اللغة الرمى انتهى فلا يخفى عليك ان وجود المواد ليس بلازم للحقيقة فضلا عن كثرتها

كما ترى فى المأخذات المتروكة الحقايق فاذا عرفت هذا فلا يحصل المناسبة بين المطلق والحقيقة حتى يتعين المطلق للحقيقة من بين تلك المعانى الثلثة كما قال فلذلك الفاضل المدقق وبما يفهم من كلام مولانا ابو البقاء طيب الله مضجعه صاحب الجود والعطا من ان معنى اللفظ فى اصل اللغة الرمى المطلق واما المقيدان المذكوران ظاهراً بمعنيين له فى اصل اللغة بل بعد النقل ومراد الشارح ههنا بيان بمعنى لفظ اللفظ فى اصل اللغة فان قال اللفظ فى اللغة الرمى انتهى ولا يخطر ببالك ان من شروط النقل الهجران فى المعنى الاول وهو ليس بموجود ههنا اه لفظ اللفظ يستعمل فى المطلق ايضا فكيف يكون ذلك المقيدان معنيين للفظ اللفظ بعد النقل كما يفهم من قول الآمدى ويدل على ان هذا الشرط فى النقل الى الاصطلاح وايضا قد تقرر ان النقل لا يكون من اللغة الى اللغة وبما اقول ان مقصود الشارح ههنا ليس بيان المعانى اللغوية للفظ اللفظ قصدا حتى يتم تعريض الفاضل المحشى عليه بل مقصوده دفع الايراد الذى قررناه فى الحاشية السابقة بلا فصل عن المصنف ويكفى فيه بيان المعنى الواحد اما بيان وجه هذا المعنى اى المطلق بخصوصه دون واحد من مقيديه فهو الشرافته لكثرة الموارد فتامل وانصف بعيد وبعيد القيل عن الصدق لان الرجال يعرفون بيان الحق لا الحق ببيان الرجال **قوله** الشئ سواء كان حرفا او غيره **قوله** والكلم اى الحرف من الفم فى هذه المعانى تعميم وتخصيص بعد سبيل التدريج كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره الكلت الخ دليل كون اللفظ بمعنى الرمى المطلق **قال** الشارح قدس سره اى رميتها اى من الفم وغيره **قوله** المفهوم من كلام الخ الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الاعتراض على الشارح بمنع النقل فى عرف النحاة مستندا بالمفهوم من كلام الشيخ الرضى **قوله** ثم استعمالاته لا يخفى عليك ان سياق هذه العبارة دال على ان استعمال اللفظ لغته فى الملفوظ به ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز كما يشهد به الوجدان السليم كيف لا ولو كان الملفوظ به معنى حقيقيا للفظ لكان فى قول الفاضل المحشى ورمى الشئ من الفم الخ قصور فى معرض التعريض على الشارح بالقصور وهو يبعد عن شان كل عاقل فضلا عن مثل الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** وهو المراد ههنا لعدم صحة حمل اللفظ على الكلمة على تقدير كونه بمعنى المتكلم وان خطر ببالك ان الملفوظ به معنى مجازى للفظ كما ثبت آنفا وآخذه فى التعريف شنيع فكيف يكون مرادا ههنا فاندفعه بان اخذ المجاز فى التعريف ليس بشنيع مطلقا بل مع عدم القرينة وههنا وجدت وهى الحمل من البليغ والله اعلم **قوله** فعلى هذا اى على المفهوم من كلام الشيخ الرضى **قوله** لا يكون فيه نقل لا فى اللغة ولا فى عرف النحاة فلا وجه للتخصيص بالثانى الواقع فى كلام الفاضل المدقق اما الاول فلما تقرر من ان درجة المنقول تكون احوط من درجة المنقول عنه لا مساويته معها ولا زيادة عليها ولو وجد نقل اللفظ من المعنى اللغوى الى المعنى اللغوى الآخر لكانت درجة مساويته وهو خلاف ما تقرر واما الثانى فلعدم الحاجة اليه لان كلما هو داخل فى ما يتلفظ به الانسان الخ فهو داخل فى الملفوظ به الذى يستعمل اللفظ فيه لغته فاى حاجة الى النقل ان قيل ان وجه التخصيص بالثانى ان المقصود من هذا القول منع النقل المثبت فى كلام الشارح وما هو الا النقل فى عرف النحاة قلنا ان منع ذلك النقل يثبت بمنع المطلق بالطريق الاولى فلا حاجة الى التخصيص والله اعلم

قوله لايقال آه اثبات للمقدمة الممنوعة وحاصله ان نقل اللفظ فى عرف النحاة موجود ومحتاج اليه لانه لولم ينقل الى مايتلفظ لخرج المنوى عن تعريف الكلمة لانه ليس بملفوظ به لغة لان الملفوظ به فى اللغة هو الملفوظ به الحقيقى ق المنوى داخل فى الكلمة اتفاقا فيكون خروجه عنها خلاف الجمع عليه فيكون باطلا فيحتاج الى النقل **قوله** قلنا نقول آه حاصله ان كما فى مايتلفظ به الانسان تعميما من الحقيقى والحكمى به يدخل المنوى كذلك فى الملفوظ به تعميم من الحقيقى والحكمى وبه يدخل المنوى فهما سيان فى الدخول على تقدير وعدم على تقدير آخر فاى حاجة الى النقل قال مولانا الحكيم نور مرقده الله الرحيم ماحاصله ان ارادة العام من الملفوظ به اما على تقدير المجاز او على تقدير النقل لاسبيل الى الاول لان اخذ المجاز فى التعريفات شنيع وقبيح فتعين الثانى فثبت القول بالنقل الممنوع وأجاب عن هذا الفاضل المدقق لم الله فيوضه بما حاصله ان اختار الشق الاول والشناعة عند سد مروجود القرينة وهى موجودة ههنا وهى التفاق على ان المنوى كالملفوظ به ويخطر ببالى ان الملفوظ به كان صار مجازيا للفظ اللفظ كما علم سابقا واذا كان ارادة العام منه بطريق المجاز كما فهم من قول هذا الفاضل المدقق كان المجاز مجازا وهو خلاف ماتقرر عند الكل ويمكن ان يجاب عن هذا الاحتمال بما يخطر بالبال ايضا من انه لايكون المجاز مجازا اذا لم يكن الاول مشهورا بمنزلة الحقيقة واما اذا كان مشهورا فيكون له مجاز كما ترى فى الصلوة المنسوبة الى الله تعالى الرحمة بمعنى الرحمة مجاز لان الصلوة فى الاصل الدعاء ثم صارت الرحمة مجازا من الاحسان هذا ما يختلج فى ذهنى القاصر فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** المراد باللفظ اى باللفظ الذى هو بمعنى الملفوظ به **قوله** لفظا اى ملفوظا به **قوله** ولعل الخ اشارة الى جواب هذا المنع باثبات المقدمة الممنوعة بان اللفظ اذا ذكر فى محاورات النحاة لم يفهم منه فى عرفهم الا المعنى الشامل للملفوظ به بالحقيقى والحكمى ودون غيره وهل هذا الا معنى النقل فوجد النقل فى اللفظ فلذا قال الشارح ثم نقل الخ **قوله** النقل اى نقل اللفظ فى عرف النحاة لانه هو المدعى **قوله** النحاة اشارة الى ان اهل اللغة اذا ذكر اللفظ فى محاوراتهم لم يفهم منه هذا المعنى اى المعنى الشامل والآخر ايضا فلا يوجد النقل فى اصطلاحهم كما لايخفى ووجه عدم الصحة قد ذكر سابقا **قال** الشارح قدس سره ابتداء منصوب على انه مفعول مطلق لنقل فان قلت ان هو اشتراط المغايرة اشتمال معنى الفعل عليه وهنا ههنا ليس بموجود كما هو الظاهر فكيف ينصب قلت انه مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو النقل والاشتمال عليه موجود ثم يأول بالمنسوب وبالمشتق ليصح توصيف النقل به وهذه المعاملة مثل المعاملة فى قول المصنف وقد يحذف جوازا وغير ذلك **قوله** فيكون المرجع الضمير راجع الى التسمية المفهوم من النقل المفهوم من قول الشارح ثم نقل ما الخ الثانى ظاهر واما الفهم الاول فلان اللفظ اذا نقل من معنى الى معنى آخر يكون المعنى الآخر مسمى به كما ان المعنى الاول مسمى به اولا وبهذا اندفع ما يخطر بالبال من ان ضمير يكون اما ان يكون راجعا الى الابتداء او النقل لاسبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا سبيل الى الثانى لان التسمية ليست بالنقل والله اعلم **قوله** من قبيل آه اى من جملة تسمية الخ فلا يرد ما يخطر ببالك فافهم **قوله** تسمية المسبب الخ لان الوحى المطلق باعتبار بعض الافراد الذى هو التلفظ سبب لحصول ما يتلفظ به باعتبار بعض افراده

وهو الحقيق فان قلت ان السبب للحصول ما يتلفظ به الخ ليس الا التلفظ وهو فرد من افراد الرمي المطلق ولا يستند احكام الافراد
للشيء المطلق المأخوذ ههنا بل الى مطلق الشيء الغير المأخوذ ههنا كما تقرر فكيف يستند النسبة الى الرمي المطلق حتى
يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب قلنا ان هذا تدقيق فلسفي غير معتبر عند الادباء بل عندهم الشيء المطلق والكلي
الشيء سيان في استناد احكام الافراد اليهما ومن اجل عدم اعتبار التدقيق الفلسفي عند الادباء صارت اقسام الذات
عندهم اربعة والاقسام الدائرة خمسة كما هو المثبت في مقره ولا يخفى قلق ما في حاشية مولانا عبد الحكيم نور مرقده الله
الرحيم ههنا لان التلفظ ليس بمنقول عنه حتى يحتاج الى اثبات سببية الآن يقال ان اثبات سببية اثبات سببية مطلقة
الذي هو الرمي المطلق كما ثبت في الكتاب هذا ما يخطر في الفؤاد والله اعلم بحقيقة المراد **قوله** او من قبيل تعلق الرمي
المطلق متعلق بكسر اللام ما يتلفظ به باعتبار بعض افراده وهو الحقيق لان المراد من التعلق في عرفهم تعلق الفعل او
شبهه بغير الفاعل وهو ههنا موجود لان الرمي مصدر وهو شبه الفعل وما يتلفظ مفعوله وتعلق المصدر بالمفعول
امر ثبت وههنا سوال وجواب على طبق ما مر فتامل قال الفاضل المدقق امام الله فوضه ما حاصله ان من المتقرر
فيما بينهم ان المفعول شرط للمصدر المتعدي وهو مشروط به فيكون قبيل تسمية الشرط باسم المشروط
ايضا واذا اختلفا جهته التوقف لان المفعول من حيث التحقق مسبب عن المصدر ههنا ومن حيث الذات شرط
لم يثبت الدور لان توقف كل واحد من الشيئين على الآخر من جهته واحدة وههنا ايضا سوال وجواب على طبق ما مر
فتامل ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** فليس فيه آه بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من اللفظ الى الملفوظ وضمنه
الى ما يتلفظ ولا يخفى ان استعمال اللفظ في الملفوظ ليس الا بطريق المجاز كما يعلم من عبارة الشارح او بعد جعله الخ الا
لو كان بطريق النقل فكان المناسب له ان يقول او بعد نقله الى الملفوظ فاوجهان سيان في عدم مؤنته تعدي النقل فيه
فان قلت انه اذا كان استعمال اللفظ في الملفوظ بطريق المجاز فكيف يصح النقل الثاني لان المعنى المجازي غير قابل لان يكون
منقولا عنه قلت اذا اشتهر المعنى المجازي فيصح النقل عنه كما يصح المجاز منه وقد تحقق الاشتهار لان المقام ظني فيكفي فيه
الاحتمال واذا كان من المتقرر ان النقل لا يكون طاريا الا على اللغة فكيف يصح قول من قال بان اللفظ نقل
اصطلاحيا من المعنى المصدري الى الملفوظ ونقلا اصطلاحيا منه الى ما يتلفظ به بناء على هذا يكون النقل الثاني واردا على الاصطلاح
لان احتمال كون الملفوظ معنى لغويا يوجب النقل من اللغة الى اللغة وهو خلاف ما ثبت في مقره من كل عاقل فضلا عمن
ينعقد عليه الناظمان الآن يراد من النقل المعنى اللغوي فتامل فان الحق احق بالقبول وان لم يساعد قول الفحول قال
الشارح قدس سره او بعد الخ اي يصير الملفوظ الذي هو بمعنى المرمى باللفظ الذي هو بمعنى الرمي اولا ثم يصير ما يتلفظ به
الخ باللفظ والتسمية الاولى من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق
او ان قبيل تسمية الشرط باسم المشروط **قوله** فيكون الخ اي فيكون تسمية ما يتلفظ الخ باللفظ من قبيل تسمية الخاص
باسم العام وانما ذكر من العام والخاص المطلق والخاص من وجه لان بين الملفوظ الذي هو بمعنى المرمى وبين ما يتلفظ به الخ عموما
وخصوصا من وجه مادة الاجتماع اللفظ الحقيقي كزيد ومادة افتراق الاول عن الثاني النواة الملقاة عن الفم او غيره ومادة

افتراق الثانی من الاول اللفظ الحکمی ای المنوی قوله وهذا اقرب آه ای تسمیة الخاص باسم العام اقرب من تسمیة السبب باسم المسبب او المتعلق باسم المتعلق وکذا من تسمیة الشرط باسم المشروط لان الحمل الذی هو مقتضی الاتحاد یوجد بین العام والخاص لا بین الامور الاخر المذکورة فعلم هذا ان بین الاولین علاقة لیست فی کل واحد من الاخریین وهی علاقة الاتحاد من وجه فذا لکونه هذه العلاقة اقرب فیکون لکل واحد من الاحتمالین وجه ترجیح ومرجوحیته اما وجه الترجیح فی الاول فهو عدم تعدد النقل واما وجه مرجوحیته فهو بعد العلاقة واما وجه الترجیح فی الثانی فهو قرب العلاقة واما وجه مرجوحیته فهو تعدد النقل والله اعلم قوله بمعنی الرمی الباء للتلبیس اللفظ المتلبس بمعنی الرمی من الغم وبمعنی التکلم تلبس الموضوع بالموضوع له ولا وجه لتفسیر الفاضل المدقق ههنا بقوله ای معنی الملقا المتلبس بمعنی الرمی من الغم وبمعنی التکلم تلبس الموضوع بالموضوع له انتهی لان معنی اللفظ لیس بموضوع بل الموضوع هو اللفظ والله اعلم قوله ابتداء او بواسطة والعلاقات فی الاحتمال الاول من کلا المعنیین وفی الثانی منهما هی العلاقات المذکورة سابقا فی الکتاب الحاشیة الا ان فی الاحتمال الثانی من المعنی الثانی المراد من العام والخاص العام والخاص مطلقا لان المتکلم بما خص مطلقا ما یتلفظ به الخ لشمول المنوی بخلاف فیکون التسمیة علی هذا من قبیل تسمیة العام المطلق باسم الخاص المطلق فتدبر حتی ینکشف لک الامر قوله الثالثة کفتن اعلم ان فیما بین القوم عدة مقدمات تلقاها المحققون بالقبول احدها ان معرفة المعرّف بفتح الراء موقوف علی معرفة المعرّف بکسرها وثانیها ان معرفة المعرّف موقوف علی معرفة اجزائه ان کان له اجزاء وثالثها ان معرفة المزید موقوف علی معرفة المجرد ورابعها ان الموقوف علی موقوف الشیء موقوف علی ذلک الشیء وان کان بوسایط کثیرة وخامسها ان معرفة المشتقات موقوف علی معرفة المبادی واذا نقشت هذه المقدمات علی صفحة الخاطر فاستقم لما یلقی الیک من ان عبارة الفاضل المحشی هذه دفع ما یرد فی هذا المقام من انه لا یصح نقل اللفظ الی ما یتلفظ به الخ لانه مستلزم للدور وهو محال کما تقرر فالمستلزم له ایضا یکون محالا کما ثبت ایضا فی مقره ووجه الاستلزام ان معرفة اللفظ علی هذا یکون موقوفا علی معرفة ما یتلفظ الخ ومعرفة موقوف علی معرفة اجزائه ومنها یتلفظ ومعرفة موقوف علی معرفة اللفظ ومعرفة موقوف علی معرفة اللفظ فتوقف معرفة اللفظ علی اللفظ وهو هذا الا الدور وحاصل الدفع انا نسلم المقدمات کلها لکن نقول التلفظ مزید اللفظ بالمعنی اللغوی الخاص اعنی کفتن لا الاصطلاحی فمعرفة اللفظ یکون موقوفا علی اللفظ بالمعنی اللغوی والموقوف علی التلفظ هو اللفظ بالمعنی الاصطلاحی فلا یحصل الدور لتغایر الموقوف

والله تعالى اعلم قوله والباء للتعدية دفع ما يتوهم من ان الباء في ما يتلفظ به ان كانت للسببية فيكون اظهار ما في الضمير لفظا لانه السبب للتلفظ وان كانت للآلة فيلزم ان يكون اللسان لفظا لانه الآلة للتلفظ وان كانت للمصاحبة فيلزم ان يكون تحريك اللسان مثلا لفظا لانه يصاحب التلفظ وكل من هذه الامور ليس بلفظ فلا يكون تعريف اللفظ مانعا عن دخول الاغيار ولا متناولا لشيء من افراد المعرف وحاصل الدفع ان الباء للتعدية ليست للسببية ولا للمصاحبة ولا للآلة فلا يلزم المحذور وكل ذي فهم مستقيم يعلم ان التعدية معنيين احدهما جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله وثانيهما ايصال الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر والمراد ههنا الثاني قوله وليس فيه الخ ان قيل لا حاجة الى هذه العبارة لانه علم مفادها مما سبق يعني التلفظ كفى قلنا ان فيه تصريحا بما علم ضمنا وهو شايع فيما بينهم لنكتة وهي رعاية طبايع المستفيدين لان الذكي يعلم مما سبق والمتوسط يعلم من هذه العبارة والغبي يعلم من قوله ان التلفظ الخ والله اعلم قوله دور وهو توقف الشيء على نفسه اما بواسطة واحدة كما اذا توقف آ على ب وب على آ وهو الدور المصرح او بوسايط كما اذا توقف آ على ب وب على ج وج على آ وهو الدور المضمر وهذا القدر كاف في هذا المقام قوله الذي هو الخ يخطر ببالي ان المعلوم مما سبق ومن كتب اللغة عدم وجدان هذا المعنى للفظ لغة فكيف قال الفاضل المحشي الذي هو الكلام او الحرف الا ان يقال ان هذه العبارة من قبيل اقامة الشرط مقام المشروط يعني ان التكلم معنى لغوي للفظ وهو واقع على الكلام والحرف فهو مفعوله والمفعول شرط المصدر كما تقرر فاقام الفاضل المحشي المفعول مقام المصدر والله اعلم قوله اعلم انهم الخ الغرض من هذه العبارة ان تعريف المصنف على مذهب من قال ان الحركة الاعرابية من الكلمة كالرضي ومن تبعه صحيح واما على مذهب من لم يعدها منها فغير صحيح لعدم كونه مانعا عن دخول الغير وهو الحركة الاعرابية وذهني القاصر يحكم على ان الامر بالعكس لانه لما اعتبر في التلفظ التعلق بالكلام او الحرف فيخرج بقيد اللفظ عن تعريف الكلمة ما ليس بكلام وحرف كالحركة الاعرابية فلا يكون التعريف جامعا لافراده لخروج الحركة الاعرابية والجواب الآتي من الفاضل المحشي ليس ببعيد كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى قوله اختلفوا آه ومنشاء هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو اعتبار وضع الحركة الاعرابية للفاعلية والمفعولية والاضافة وعدمه فمن ذهب الى الاول كالرضي ومن تبعه ذهب الى انها من الكلمة ومن ذهب الى الثاني وقال ان الموضوع للفاعلية مثلا هو اللفظ الموصوف بالحركة الاعرابية كما هي فذهب الى انها ليست من الكلمة لعدم الوضع فيها للمأخوذ في تعريف الكلمة قوله في ان الحركة في العبارة تحذف والتقدير في اختيار احد شقي ان الحركة الخ فلا يرد ان احد جانبي المختلف فيه اذا كان هذا التردد فان الجانب الآخر قوله المشكل

الخ حاصل الاشكال ان هذا التعريف على هذا المذهب غير مانع من دخول الغير لانه يدخل فيه الحركة الاعرابية لكونها لفظا وضع لمعنى مفرد مع انها ليست بكلمة على هذا المذهب وأورد عليه ان ورود هذا الاشكال مشكل لان صاحب هذا المذهب لا يسلم الوضع في الحركة الاعرابية كما علم مما سبق فكيف يصدق التعريف عليها ويمكن ان يجاب بان المراد من الوضع للمعنى المأخوذ في تعريف الكلمة اعم من ان يكون وضعا له او وضعا موصولا له والثاني تحقق الحركة الاعرابية كما يعم الوضع المأخوذ في تعريف الدلالة المطابقية من وضع عينه لعينه او وضع اجزائه لاجزائه بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى ليدخل دلالة المركب في المطابقة او يجاب بان ورود الاشكال مبني على شهرة الامر يعني ان وضع الحركة الاعرابية للمعاني مشهور فيما بينهم فبالنظر الى هذه الشهرة اورد الفاضل المحشي الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وقد اجيب الخ حاصل الجواب ان التعريف غير صادق على الحركة الاعرابية لخروجها بقيد اللفظ لانه لا يخلو من التعلق بالكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منهما **قوله** وفيه بحث آه حاصل البحث ان خروج الحركة الاعرابية بقيد اللفظ ممنوع لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا كما يدل عليه قول الشارح والثاني فيما يشارك الملفوظ الحقيقي في الاحوال والحركة الاعرابية مشاركة له في الدلالة التي هي حال من الاحوال فكيف يخرج بقيد اللفظ **قوله** اذ ظاهر الخ انما قال ظاهر الان باطن قوله او حكما لا يدخلها لان المراد من اللفظ الحكمي المشارك للفظ الحقيقي في احواله المختصة به والدلالة ليست من الاحوال المختصة لوقوعها في الدوال الاربع او المشارك له في الحكم الخبري كالاسناد والمؤكدية وكونه معطوفا عليه وكونه ذا حال وغير ذلك وشيء منها ليس بموجود في الحركة الاعرابية كما هو الظاهر ويحظر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال انه كما لا يدخل باطن **قوله** او حكما كذلك لا يدخل ظاهر الان الحكمي والحقيقي من اقسام التلفظ والمعتبر فيه على الاطلاق التعلق بالكلام او الحرف كما علم من تحقيق الفاضل المحشي سابقا والحركة الاعرابية ليست شيئا منها فيخرج عن المقسم فكيف يدخل في القسم لان قيوده من المقسم من المستحيلات نعم ان ثبت الاعتبار المذكور في الحقيقي فقط فيكون لبحث الفاضل المحشي وجه لكنه لم يثبت بعد وهذا هو الموعود سابقا **قوله** انما قيد الخ دفع لما يرد على الشارح من ان اخذ قيد الانسان في تعريف اللفظ غير سديد لانه به يخرج كلمات الله تعالى والملائكة والجن من اللفظ مع انها منه كما هو المتقرر ومعلوم من الشرح ايضا وحاصل الدفع ان ذلك القيد ليس للاحتراز بل للتقريب تصوير اللفظ اي حصول ماهيته على وجه اقرب في الذهن لاغلبة الناس بينهم وههنا شك وهو انه لا حاجة الى هذا الدفع لان الشارح نفسه دفع هذا الوهم بقوله وكلمات الله تعالى آه وحاصله ان جواب الشارح على تقدير عدم التسليم يعني انا لا نسلم ان كلمات الله تعالى والملائكة والجن ليست مما يتلفظ به الانسان وجواب الفاضل المحشي على تقدير التسليم يعني ان سلم عدم كونها

مما يتلفظ به الخ فاقول ان قيد الانسان ليس للاحتراز بل للتقريب او لقول ان جواب الشارح للاعتراض
الذي يرد على قيد يتلفظ بان التلفظ مختص بما يخرج من الفم كما قال الوحي فيخرج كلمات الله تعالى
لتنزهه عن الفم وجواب الفاضل المحشي للاعتراض الذي منشائه قيد الانسان وتقريره مذكور
ههنا هذا ما يخطر ببال هذا المستهام لاجل هزم جنود اهل الطغيان قال الشارح قدس سره
حقيقة او حكما دفع ما يتوهم من ان المتبادر من التلفظ الحقيقي وحمل التعريفات على ما هو المتبادر
منها واجب فيخرج عن اللفظ انضمائر المنوية لعدم التلفظ بها حقيقة وهل هذا الا خلاف المتقرر
وحاصل الدفع ان حمل التعريف على المتبادر واجب اذا لم يضر والضرر ههنا موجود وهو المخالفة
عن المتقرر فيترك على اطلاقه وتعميمه من الحقيقي والحكمي اعلم ان تسمية الملفوظ به الحقيقي بما
يتلفظ به الخ بطريق الحقيقة وتسمية الملفوظ به الحكمي بما يتلفظ به الخ بطريق المجاز باعتبار مشاركته
في الاحكام والاحوال من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به كتسمية الهيكل المخصوص باسم الاسد
بطريق الحقيقة والرجل الشجاع به بطريق المجاز فاورد عليه ان المراد مما يتلفظ الخ اما ما يتلفظ به
بطريق الحقيقة او بطريق المجاز او كليهما والاول لا يصح لخروج الملفوظ به الحكمي والثاني لا يصح لخروج
الملفوظ به الحقيقي والثالث لا يصح لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان المراد منه
ما يصدق عليه هذا المفهوم بطريق عموم المجاز اعم من ان يكون الصدق بطريق الحقيقة كما في الحقيقي
او بطريق المجاز كما في الحكمي هذا ما يفهم من حاشية الفاضل للدفتي والله اعلم قوله اي تلفظا حكميا
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان نصب حقيقة او حكما لا يخلو اما ان يكون بالظرفية او بالحالية او بالمصدرية
وكل منها لا يصح اما الاول فلما تقرر من ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا وحقيقة وحكما ليس شيء منهما واما
الثاني فلان الحالية ههنا لا يكون الا من الانسان او من الضمير الراجع اليه وهو ضمير به نظرا الى ان الحال
لا يكون الا من الفاعل او المفعول وكل منهما لا يصح لان المعتبر في الحال هو صحة حمله على ذي الحال وهو
ههنا غير صحيح كما لا يخفى واما الثالث فلعدم وجدان شرط نصبه ههنا وهو اشتمال معنى الفعل على
على المصدر وحاصل الدفع انا نختار الشق الثالث لكن ليس كلواحد من حقيقة او حكما مفعولا مطلقا
باعتبار نفسه حتى يشترط فيه ذلك الاشتمال بل باعتبار موصوفه وهو ههنا التلفظ فيشترط اشتمال معنى
الفعل على هذا الموصوف وهو ههنا موجود لان المعنى يتلفظ مشتمل على معنى التلفظ كما هو الظاهر فما
ورد انه لا يصح توصيف التلفظ بالحقيقة والحكم لان المعتبر بين الموصوف والصفة هو صحة الحمل
وهو ههنا غير موجود كما هو الظاهر اقول الفاضل المحشي الحكم بالحكمي هذا اولا يتبين يظهر لي وجه
تخصيص هذه الحاشية بقوله او حكما والحال ان اللازم على الفاضل المحشي الاشارة الى تاويل
حقيقة او حكما كليهما او الاشارة الى التاويل في الاول الاكتفاء عن الثاني به لان الاكتفاء عن

اخذ شيئ فى الثانى بذكره فى الاول شايع بخلاف العكس قوله حقيقة اى بطريق الحقيقة قوله
فى الاحوال كالاسناد اليه والمؤكدية وكونه معطوفا عليه وكونه ذا حال وغير ذلك قال
الشارح قدس سره مهملا كان او موضوعا دفع ما يرد على المصنف من انه لا حاجة الى قيد
الوضع فى تعريف الكلمة لانه يجوز ان يكون المراد من اللفظ هو اللفظ الموضوع وحاصل الدفع
ان المراد من اللفظ مطلقه لان الشيئ اذا ذكر مطلقا فقد يترك على اطلاقه كما تقرر فى علم
الاصول وانما قدم المهمل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع فى الكلمة لان المقصود
من التقسيم ههنا ادخال المهمل فى اللفظ اذ لا تردد فى ادخال الموضوع فيه فذكره اهم ولتقديم مرتبة
الاهمال على الوضع لان اللفظ اولا يكون غير موضوع ثم يوضع لمعنى هذا ما قالوه ولا ناعصمت الله قوله
قال قدس سره الخ غرض الفاضل المحشى من نقل هذه الحاشية رفع الاعتراض الوارد على آخرها كما سيظهر
لك انشاء الله تعالى واما غرض الشارح قدس سره منها فجيئ وجه العدول عن العبارة المشهورة وهو مهملا
كان او مستعملا قوله ولا يلزم الخ لان اللفظ الذى وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ليس بمهمل كما هو الظاهر
وليس بمستعمل لان معناه هو المستعمل بالفعل او الاستعمال بالفعل ليس بموجود فيه كما هو المفروض
قال الفاضل المدقق فى بيان الاستحالة التى لزوم الواسطة فلم يكن هذا التقسيم مثل التقسيمين الاخيرين
فى الانحصار انتهى اقول وبالله التوفيق فى بيان الاستحالة انه يلزم خروج هذا اللفظ عن الكلمة لانه
وان دخل فى اللفظ بالتقسيم الاول لكنه يخرج عنه بالتقسيم الثانى لان المراد من الاستعمال ليس
استعمال اللفظ بل استعماله فى المعنى وهو خلاف الفرض واذا خرج عن اللفظ فكيف يدخل فى الكلمة
لان اللفظ جنسها واذا خرج الشئ عن الجنس لا يدخل فى النوع كما تقرر مع ان ذلك اللفظ من
الكلمة كما يشعر به تمثيل المصنف الوضع فى تعريف الكلمة لا الاستعمال والله اعلم قوله ففوله الخ اشارة
الى دفع ما يرد على قول الشارح فى الحاشية قبل ان يستعمل من ان الاستعمال اما بمعنى كما يريد ان
كما قاله به الفاضل المدقق او جعل اللفظ معمولا وتعيينا للمعنى كما قاله به الفاضل الكوهستانى
وكل منهما لا يصح ههنا اما الاول فلعدم انحصاره بكما يريدان لفظ فى ارادة المعنى منه بل وضع له سواء اريد
منه ولا ايضا بكما يريدان لفظ فيلزم الكذب فى معنى العبارة كما لا يخفى وعدم الواسطة لان هذا اللفظ
ايضا مستعمل لانه بكما يريده شده ولا خفاء فى صدق هذا المفهوم على هذا اللفظ واما الثانى فلان
الاستعمال بهذا المعنى عين الوضع فيلزم الاستحالتان المذكورتان سابقا من الكذب فى معنى العبارة
وعدم الواسطة كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاستعمال ههنا بالمعنى الثالث وهو اطلاق اللفظ
وارادة المعنى منه فلا يلزم الكذب وعدم الواسطة هذا ما يفهم من حاشية الفاضل المدقق
والفاضل الكوهستانى هذا هو الموعود سابقا والله اعلم قوله فالمستعمل فى عباراتهم الخ

الفاء فصيحة وهذا بيان ارادة الموضوع من المستعمل يعني ان المراد بالمستعمل في كلامهم ما يصح استعماله على طريق المجاز المرسل بعلاقة الشرطية لان صحة الاستعمال شرط الاستعمال بالفعل او بعلاقة الاول والرجوع كما في من قتيلا فله سلبه لان صحة الاستعمال ليؤول ويرجع الى الاستعمال بالفعل **قوله** ما يصح استعماله ان قلت يلزم التدافع بين كلام الشارح في الحاشية وكلام الفاضل المحشي لان الشارح قال ان المراد بالمستعمل الموضوع والفاضل المحشي قال ان المراد ما يصح استعماله قلت لا تدافع لان المراد الشارح بارادة الموضوع من المستعمل ما يشمل ارادة ما يأتي به ومسامحة ما يصح استعماله الموضوع معلوم هذا يفهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** تسمية العام الخ اي العام من وجه وهو الموضوع باسم الخاص من وجه وهو المستعمل ان كان المراد من الوضع الوضع الشخصي لانه على هذا يكون بين الموضوع والمستعمل فيه عموما من وجه مادة الاجتماع اللفظ الموضوع الذي اطلق واريد منه المعنى ومادة الافتراق من جانب الموضوع اللفظ الذي وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ومادة الافتراق من جانب المستعمل اللفظ الذي استعمل في المعنى المجازي لعدم تحقق الوضع الشخصي فيه او مطلقا ان كان المراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا لانه على هذا يكون النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقا لعدم افتراق المستعمل من الموضوع كما لا يخفى هذا ما خطر لي وقت المطالعة ان قلت ان تسمية العام باسم الخاص ليست بموجودة ههنا لان المستعمل ليس باسم للموضوع كما هو الظاهر قلت ان المراد بالتسمية ههنا اطلاق الاسم لا وضع الاسم هذا ما يفهم من قول الفاضل المدقق **قال الشارح** قدس سره مفردا كان او مركبا دفع ما يرد على المصنف من انه لا حاجة الى قيد الافراد في التعريف لكلمة لخروج ما يخرج به بقيد الافراد لان الظاهر منه المفرد وحاصل الدفع ان الشيء قد يذكر ويراد منه مطلقا على ما تقرر في علم الاصول فبناء على هذا يراد من اللفظ مطلقه اي سواء كان مفردا او مركبا اعلم ان كلمة او في تعريف اللفظ للتعميم لا للشك فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** قيل انما الخ غرض صاحب هذا القول رفع ما يرد على الشارح من انه لا يصح اطلاق اللفظ على المركب من حرفين او الحرف والمركب من الحلمتين او الكلمات بل يصدق على الذي لا جزء له كفرة الاستفهام لان اللفظ اسم جنس وقع منكرا مفردا واسم الجنس اذا وقع منكرا مفردا موضوع لواحد من جنسه وهو ليس الا الذي لا جزء له لان الذي له جزآن او اكثر آحاد لا واحد كما هو الظاهر فلا يصدق الا عليه وحاصل الدفع ان اللفظ مصدر ولا فرق بين الواحد والكثير فيه لانه موضوع للحدث المطلق فكما يصدق على الذي لا جزء له كذلك يصدق على الذي له جزآن او اكثر واما غرض المحشي من نقل هذا القول فهو الاشارة الى تمريضه وضعفه وجوه

والعام مطلقا هو الموضوع والخاص مطلقا هو المستعمل منه

المراد من الجمع المنكر في قول الفاضل المحشي جمع القلة بخلاف المعرف

الاول ما قاله الفاضل المدقق والفاضل الكوهستاني ايضا قال بعضهم وحاصله انه يعلم من قوله
هذا القايل ان المعنى المصدري للفظ المراد ههنا ملحوظ مع ان الامر ليس كذلك لان اللفظ
ههنا بالمعنى المصطلح وهو ما يتلفظ به الانسان الخ ولا خفاء في استواء صدق هذا المفهوم
على المفرد والمركب فلا حاجة الى لحاظ المعنى المصدري اقول بالله التوفيق انه لا يعلم من
قول هذا القايل ان المعنى المصدري للفظ المراد ههنا بل يعلم منه خلافه لانه قال في الاصل
وجوابه جواب على تقدير التسليم يعني لا نسلم اولا ان اللفظ ههنا اسم الجنس لانه ههنا
ما يتلفظ به الخ وهو ليس باسم جنس ولا خفاء في صدق ما يتلفظ به الخ على المركب وان
سلم فنقول ان اللفظ في الاصل مصدر والواحد والكثير في المصدر مستويان الثاني
ما قاله الفاضل مولانا نور الحق من ان الجنس الواقع في التعريف مجرد عن معنى الوحدة
فلا اشكال فكانه اشار الى هذا بقوله قيل انتهى ويخطر بالبال ان هذا الكلام جواب
عن اصل الاعتراض لا بيان خدشة في قول ذلك القايل حتى يعرض به كما لا يخفى الثالث
ما سنح به خاطري وهو انه اذا لاحظ المعنى المصدري وان كان على سبيل الفرض والتقدير
فلا يصح الحاقه لا على الذي له جزء اصلا ولا على الذي له جزآن او اكثر لان حمل المعاني
المصدرية على الذوات غير متعارف عندهم فتامل لعل الحق لا يتجاوز ويظهر في فؤاد
هذا الاستيهان لاجل هزمرجنود اهل الطغيان جواب آخر عن اصل الاعتراض وهو ان اللفظ
ومن المتقرر في الكلي انه كما يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرين من افراده
فمجموع الحرفين او الحرف او الكلمتين او الكلمات لفظ كما ان الحرف الواحد لفظ والتحقيق في هذا
المقرر مقام آخر ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه وانما اطبنا الكلام في هذا المقام لانه
من مزال الاقدام قوله اي للملفوظ الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
وهو كزيد وضرب للممثل له وهو اللفظ لان المعتبر في المثال صدق الممثل له عليه لكونه
من افراده والصدق ههنا منتف لان اللفظ ملحوظ وحمل المصادر على الذوات غير متعارف
وحاصل الدفع ان اللفظ ههنا ليس بالمعنى المصدري بل بمعنى الملفوظ ولا خفاء في
صدقه لكونه مشتقا وهكذا المراد من اللفظ الحكي الملفوظ به الحكي لاجل رفع هذا التوهم
ولا امر اري وجها قويا لما قاله مولانا عبد الحكيم وتبعه لمضمونه الفاضل الكوهستاني
حيث قال فرارا بذلك ليصح مقابلة بالحكي والا فكلاهما لفظ حقيقي لكونهما فردين انتهى
لانه مخالف لصريح كلام الشارح قدس سره حيث قال فكان لفظا حكما لا حقيقة واما
قوله لكونهما آه فايضا مما لا يصح لان الافراد على قسمين متعارفة وغير متعارفة والحمل في

الكلي والقسم انما يكون بحسب الحقيقة على الافراد المتعارفة واما على الافراد الغير المتعارفة
فلا كما لا يخفى على من له ادنى مهارة في علم الميزان الا ان يقال ان ههنا امران اللفظ والملفوظ
والمنوى لفظ حقيقة ملفوظ حكما والظاهر لفظ وملفوظ حقيقة كما هو المتقرر عند النحاة ولفظا
في قول الشارح فكان لفظا حكما بمعنى ملفوظ فالمعنى فكان ملفوظا حكما لا حقيقة فلا يخالف
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره كزيد وضرب يرد ههنا ان المناسب للشارح ان يذكر مثال
الحرف ايضا ويكتفي على المثال الواحد قيل في الجواب ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والوا
وفي كزيد وضرب ولا يخفى بعد هذا الجواب لان ذكر الكاف والواو ليس بعنوان التمثيل
فكيف يفهم منه مثال الحرف وأجاب عز اصل الاعتراض مولانا عصمت الله بقوله ويمكن
ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحرف ايضا
بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقي والحكمي انتهى ولا يخفى بعده ايضا لانه لما لم يكن مقصوده
ذكر جميع الاقسام فالمناسب الاكتفاء بالواحد اقول وبالله التوفيق ان المقصود الشارح قدس
سره تمثيل اللفظ الحقيقي الذي يكون عمدة في الكلام لا صالة والحرف لا يقع عمدة فيه لا مسندا
ولا مسندا اليه كما هو المتقرر فلذا لم يذكر مثاله والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس
سره اذ ليس من مقولة الخ هذا مع المعطوف عليه وهو قوله واجروا عليه الخ تعليل كون
المنوى لفظا غير حقيقي وكونه لفظا حكميا اعلم ان المدعى ههنا مركب من جزئين احدهما
المنوى ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكمي والى اثبات الاول اشار بقوله اذ ليس الخ
بطريق الشكل الثاني الذي لا يشترط فيه ايجاب الصغرى بل اختلاف المقدمتين في الكيف
وكلية الكبرى وتقريره ليس المنوى من مقولة الحرف والصوت وكل لفظ حقيقي من
مقولتها فينتج ليس المنوى بلفظ حقيقي وهل هذا الا الجزء الاول ويمكن اثباته بطريق
الشكل الاول بالتزام جعل هذه القضية موجبة سالبة المحمول وتقدير الموضوع
في عبارة الشارح هكذا المنوى ليس من مقولة الحرف والصوت وكلما ليس
من مقولتها لا يكون لفظا حقيقيا فالمنوى لا يكون لفظا حقيقيا والى
الجزء الثاني اشار بقوله واجروا الخ بطريق الشكل الاول الذي يشترط فيه ايجاب
الصغرى وكليه الكبرى وتقريره ان المنوى اجروا عليه احكام اللفظ وكلما
اجروا عليه احكام اللفظ فهو لفظ حكمي فكان المنوى لفظا حكميا وهل هذا
الا الجزء الثاني وعليك باثبات المقدمات في الشكلين ان خفيت عليك **قوله**
الذي هو اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الصوت

وقد صرحوا بان الكلمة من مقولة اللفظ والمراد في عمول الصغرى وموضوع الكبرى هذا ليتم القياس

ان الصوت والحرف متحدان فما الفايدة في ذكر الاول بعد الثاني وحاصل الدفع انا لا نسلم الاتحاد الصوت اعم والقي الاخص لا يستلزم نفي الاعم وفي اللفظ الحكي لا بد من لغيرهما ان قلت لم لم يكتف الشارح قدس سره بنفي الصوت فقط مع انه يوافق المقصود لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص قلت ان اسلوب الشارح مفيد للمبالغة لان نفي الاعم بعد نفي الاخص يفيد المبالغة كما تقرر فلاجل افادة تلك المبالغة سلك الشارح ذلك الاسلوب **قوله** اعم من الخ اعلم اولا ان المراد من العموم العموم المقيد لقيد الاطلاق اعني المعموم المطلق لا المفيد بقيد من وجه اعني العموم من وجه ولا الاعم من قيد الاطلاق ومن قيد من وجه اعني مطلق العموم من الشقين الاخيرين اما الاول فلمخالفة الواقع كما لا يخفى واما الثاني فلانه وان كان يصدق باعتبار فرد وهو العموم المطلق لكن يتوهم صدقة باعتبار فرد آخر وهو العموم من وجه وهو مخالف للواقع فلاجل هذا التوهم لا يكون مرادا وثانيا ان المراد من العموم العموم بحسب الصدق والوجود كليهما ان فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج وبحسب الوجود فقط ان فسر الحرف بكيفيته عارضة للصوت واما الاول فلانه كلما يصدق عليه الحرف وكلما يوجد فيه الحرف يصدق عليه الصوت ويوجد الصوت فيه بكون الصوت جنسا او عرضا عاما للحرف وما خوذا فيه ولا عكس بطريق الكلية اعني لا يلزم ان كلما يصدق عليه الصوت او يوجد الصوت فيه يصدق عليه الحرف او يوجد الحرف فيه الا ترى الى منهق الحمار مثلا فان الصوت يصدق عليه ويوجد فيه ايضا مع ان الحرف لا يصدق عليه ولا يوجد فيه واما الثاني فلان المراد من الكيفية الكيفية المعتمدة على المخارج العارضة للصوت لا الكيفية مطلقة والكيفية المعتمدة آه لا توجد بدون الصوت ولا عكس كما في منهق الحمار مثلا ولا عموم على هذا بحسب الصدق لان الصوت على هذا يكون معروضا للكيفية التي هي الحروف وحمل المعروض غير متعارف بل الامر بالعكس وبما قررنا ظهر انه فاعرف ما يختلج بالبال من ان العموم بحسب الصدق وبحسب الوجود على التغيير الاول مسلم واما العموم بحسب الوجود على التفسير الثاني ففير مسلم لان الكيفية لازمة للصوت كما هو الظاهر على من له ادنى مسكنة وجه الاندفاع تقييد الكيفية بالمعتمدة على المخارج لا منها يست بلازمة للصوت فتامل فان الحق احق بالقبول وان لم يساعده قول الفحول **قوله** ولا ادري الخ هذا انكار عن قول الشارح اذ ليس من آه في صورة عدم العلم بانه راجع المنوي تحت المقولة المعنية لا في صورة عدم العلم مطلقا وقوله قال المصنف تاييد له فغرض الفاضل المحشي من هذه العبارة الرد على

لعله زيد في بعض النسخ منه مقولة الحرف والصوت مراد في محمول الصغرى وهو موضوع الكبرى فلا بد مما ذكره فافهم ١٢ منه

لعله الاول تامل الاول والثاني الى الثاني ١٢ منه

الشارح قدس سره وحاصله ان المنوى مندرجة تحت مقولة من المقولات لان المصنف
قال فى الايضاح ان المنوى هو المحذوف والمحذوف مندرج تحت المقوله فكذا المنوى لكن
اندراجه تحت المقولة المعية ... لا ادرى فلا وجه لقول الشارح اذ ليس مقولة الحرف
والصوت وما يجاب عن قبل الشارح قدس سره بان المنوى لا يكون مندرجا تحت المقوله
لان المقولات اقسام الموجود الخارجى والمنوى ليس بموجود خارجى فكيف يصح انه اجيب
تحت واحد منها فغير سديد لان المذهب التحقيق ان المقولات اقسام الموجود النفس
الامرى لا الموجود الخارجى كما لا يخفى على من له مهارة فى العلوم الحكمة ولا خفاء فى الوجود
النفس الامرى للمنوى كيف وانه اعتبر تعلق الوضع به والاتصال بالفعل كما قاله مولانا
عبد الحكيم وهذان الامران فى المعد ومر الصرف من المستحيلات والاكتفاء فى هذا المقام
بهذا القدر من الكلام اولى لئلا يخل بالمرام **قوله** قال المصنف اه فى الايضاح لما كان باب
المفعول باعتبار مفعولية حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف فى كل
موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعلية حكمه الوجود فعند عدم التلفظ به يحكم بانه موجود الا
فالضمير فى قولك زيد ضرب فى الاحتياج اليه كالضمير فى قوله تعالى ولكم فيها ما تشتهى الانفس
وان كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا انتهى اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان
هذه العبارة دالة على ما قاله المحشى من غير خفاء بل بطريق صراحة كما لا يخفى على من تامل
فى هذه العبارة ولعل الذى بيّن مراد المصنف من هذه العبارة بطريق يوافق كلام القوم علم
هذا البيان بطريق الكشف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اصلا اى لا بنفسه كزيد ولا
باعتبار لفظ دال عليه كضرب فى زيد والواو فى قوله وله بوضع اه للتعليل اى لتعليل ان المنوى
ليس من مقولة الحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه وحاصله انه ليس المنوى من مقولة
الحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه لانه لم يوضع له لفظ دال عليه وكلما لم يوضع له اللفظ
الدال عليه فلا يكون هو من مقولة الحرف والصوت باعتبار اللفظ الدال عليه فالمنوى
لا يكون من مقولتهما باعتبار اللفظ الدال عليه وهل هذا الا المطلوب ويرد هنا انه لا حاجة
فى اثبات عدم كون المنوى لفظا حقيقيا الى انتفاء مقولة الحرف والصوت منه باعتبار
اللفظ الدال عليه لان اللفظ الحقيقى يكون من مقولتهما باعتبار نفسه لا باعتبار للفظ الدال
عليه والا لكانت المعانى ايضا الفاظا حقيقة نشا لا يخفى ولم يسمع هذا من احد الى الان ويمكن
ان يجاب بانا نسلم ان المقصود يتم بالذى قاله المورد لكن الشارح قصد المبالغة فلذا
نفى كونه من مقولتهما باعتبار اللفظ الدال عليه هذا ما ظهر لى فى هذا المقال والله اعلم بحقيقة الحال

له كما لا يخفى على من تامل ١٢ منه

قوله خاص اشارة الى رفع مايرد على قول الشارح ولم يوضع له لفظ من ان لفظ الضمير موضوع له فلا يصح هذا القول وحاصل الدفع ان المراد ليس نفي اللفظ له مطلقا بل نفي اللفظ الخاص به والضمير ليس خاصا به لوضعه للباب ايضا قال الفاضل المدقق انما قيد به لانه وضع له لفظ بوضع عام كلفظ الضمير انتهى اقول لم يقل الفاضل المحشي بوضع خاص حتى يكون قوله مرافقا لقوله فكما لا يكون آه فذلكة ونتيجة لقوله الشارح ولما كان عدم كون المنوي من مقولة الحرف والصوت باعتبار نفسه اظهر جعله شبيها به والا فالتقدير فلا يكون الخ قوله لكن جعلوا الخ اشارة الى رفع مايرد ههنا من ان القوم يقولون ان المنوي في زيد مضرب هو في اضرب انت وفي اضرب انا وفي نضرب نحن فان كان مرادهم ان نفس هذه الالفاظ منويته فيرد المنع على المشبه به وان كان مرادهم ان معاني هذه الالفاظ منويته فيرد المنع على المشبه وحاصل الدفع انا نختار الشق الثاني ولا يرد المنع على المشبه لان المراد بالعبارة الخاصة العبارة الخاصة بطريق الملكية وتلك الالفاظ عبارات له بطريق العارية فلا ورود وههنا شك وهو انه لا حاجة الى هذا الدفع لان الشارح نفسه قد رفع هذا الايراد بقوله وانما عبروا الخ اللهم الا ان يقال ان هذا لصفي عن الغفلته والاغماض والله اعلم قوله مثلا هواي انا ونحن قوله كناية عنه اي تعبيرا بعلاقته المشاركة في المرقومية قوله فهو عارية تفريع على المقدر اي كنايته عنه بطريق الاستعارة فهو عارية فلا يرد مايرد فتأمل قوله عطف على الخ اشارة الى دفع مايتوهم من ان قول الشارح واجروا عليه اما ان يكون معطوفا على قوله وانما عبروا الخ او يكون معطوفا على قوله ولم يوضع وعلى كلا التقديرين يكون من تتمته قوله اليس من الخ وهذا القول تعليل كون المنوي غير لفظ حقيقي كما سبق كما سبق فيكون قول الشارح واجروا ايضا من تتمته فيبقى تعليل كون المنوي لفظا حكميا فلا يصح التفريع الذي بعيد هذا وحاصل الدفع انه معطوف على قول الشارح ليس من الخ فيكون من دواخل اذ والمعطوف عليه علته كون المنوي غير لفظ حقيقي والمعطوف عليه كون المنوي لفظا حكميا وسبق تقريرهما فتذكر فلا يوجد البقاء المذكور ولا عدم صحة التفريع المذكور فتأمل قوله والمراد باحكامه الخ اشارة الى دفع مايرد من ان الدوال الاربع متشاركة مع اللفظ الحقيقي في الدلالة فتكون الفاظا حكمية مع انه لم يقل احد بذلك وحاصل الدفع ان المراد من الاحكام الاحكام الفعلية بقرينة البحث والدلالة ليست منها فلا تكون تلك الدوال الفاظا حكمية قال الشارح قدس سره فكان لفظا تفريع على سبيل اللف والنشر الغير المرتب واختار هذا الطريق اشارة الى ان المقصود الاصلي ههنا اثبات كون المنوي لفظا حكميا وآما يغني كونه لفظا حقيقيا فتبعي او كان يحصل الاتصال بين المتفرع

والمتعرض عليه بقدر الامكان والله اعلم **قال** والمحذوف لفظا انما قال ذلك لئلا يتوهم اندراج المحذوف فى المنوى **قوله** اذ على تقدير شرطكان يرد على قول الشارح لانه قد يتلفظ به الخ ان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المدعى كون المحذوف مطلقا اى اعم من ان يكون محذوفا بالحذف الواجب او الحذف الجايز لفظا حقيقته والا لم يكن المحذوف بالحذف الواجب من الكلمة وهل هذا الا خرق الاجماع والدليل يثبت كون المحذوف بالحذف الجايز لفظا حقيقته لانه مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان واما المحذوف بالحذف الواجب فليس مما يتلفظ به الانسان والا لم يكن محذوفا بالخلاف بالحذف الواجب فلا يكون لفظا حقيقة فلا يكون الدليل مثبتا للمدعى بل لجزئه اشار الفاضل المحشى الى دفعه بقوله اذ على تقدير الخ وحاصل الدفع ان الالف واللام فى قول الشارح الاحيان بدل من المضاف اليه وهو الوجود لكن الوجود اعم من ان يكون على سبيل التحقيق كما فى المحذوف الذى يخرج من كتم العدم الى وطن الوجود او على سبيل التقدير كما فى المحذوف الذى لا يخرج من صفحة الليس الى بقعة الايس والمحذوف بالحذف الواجب وان لم يكن مما يتلفظ به الانسان فى بعض احيان وجوده على سبيل التحقيق لكن مما يتلفظ به الانسان فى بعض احيان وجوده على سبيل التقدير فيكون الدليل مثبتا للمدعى والله اعلم **قوله** وجوده فى الخارج الخ قال مولانا نور الحق وفيه انه لا معنى لوجوده فى الخارج الا التلفظ به فلا معنى لقوله على تقدير وجوده فى الخارج يتلفظ به الانسان اللهم الا ان يراد على تقدير قصد ايجاده فى الخارج انتهى والمراد من وجوده فى الخارج وجوده من عالم البشر اذ على تقدير وجوده فى الخارج لا من عالم البشر لا يتلفظ به الانسان كذا قال الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره فى بعض الاحيان يرد ههنا ان لفظ بعض الاحيان مستدرك لان قد التى للتحقيق مع التقليل يفيد معناه ويمكن ان يجاب بان كلمة قد ههنا لمجرد التحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم الله وبان قوله بعض الاحيان بيان لفظة قد ولما لم يكن التقليل مرادا لا فى الفاعل ولا فى المفعول ولا فى الفعل فرئيت الاعراض عن الاجوبة الثلثة التى ذكرت فى حاشية مولانا عبد الحكيم اجرى واولى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكلمات الله تعالى الخ لما كان يرد ههنا ان تعريف الكلمة غير جامع لافرادها لان من افرادها كلمات الله تعالى والتعريف لا يصدق عليها لاخذ اللفظ فيه وهو على ما قاله الرضى مختص بما يخرج من الفم والله تعالى منزه عن الفم اشار الشارح الى دفعه بقوله وكلمات الله تعالى الخ وهذا الدفع يقرر بثلثة تقريرات الاول ان المراد من التلفظ اعم من ان يكون فى كل الاوقات او فى بعضها وتلك الكلمات وان لم تكن متلفظة اى خارجة من الفم فى كل الاوقات لكنها متلفظة فى بعضها وهو اوقات الوصول الى الانسان فيصدق التعريف عليها

لما لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان والتلفظ مختص بما يخرج من الفم فكان اللفظ لاجل هذا يقال يتكلم الله ولا يقال تلفظ الله منه

وآلثانی ان المراد من التلفظ اعم من ان یکون بالفعل او ما من شانه ان یتلفظ به الانسان وتلك الکلمات وان لم تکن مما یتلفظ بها ای مما یخرج من الفم بالفعل لکن من شانها ان یتلفظ بها الانسان فان قیل ان کلمات الله تعالی لیست من جنس الحروف ولا صوات والتلفظ لا یکون بدونها فکیف یکون من شان تلك الکلمات تلفظ الانسان بها قلت هب لکن من شان نوعها التلفظ بها وهذا القدر کاف او بناء الکلام علی مذهب الحنابلة والکرامیة ویجوز بیان هذین المذهبین والثالث ان المراد من التلفظ اعم من ان یکون حقیقة او حکما لتشارك المفوظ الحقیقی فی الاحکام والاول وان لم یوجد فی تلك الکلمات لکن الثانی موجود فیها کما لا یخفی علی الاولی الفهم والی هذه التقریرات اشار الفاضل المحشی ولما لم یکن فی قول الشارح قدس سره قید یدل علی اختیاریته لواحد من التقریرات الثلثة المذکورة بل یحتاج کل واحد منها الی التقدیر فحمل کلام الشارح علی کل من هذه التقریرات اولی اعلم ان هذا اذا لم یوجد قید فی بعض الاعیان فی نسخته الشارح کما انه غیر موجود فی نسخته التی عندی واما اذا وجد کما یعلم من حاشیة مولانا عبد الحکیم فیکون قول الشارح حینئذ مشیرا الی اختیاریته التقریر الاول فیحتاج حینئذ الی ما قاله مولانا عبد الحکیم فی ترك تعرض الشارح الی التقریرین الاخرین والله تعالی اعلم **قوله** ای فی اللفظ اشارة الی رفع ما یتوهم من ان المناسب للشارح ان یقول وکلمات الله داخلته فیها ای فی الکلمة لان الاعتراض علی خروج تلك الکلمات عن الکلمة لا عن اللفظ وحاصل الدفع ان منشاء خروج تلك الکلمات عن الکلمة هو اللفظ لاختصاصه بما یخرج من الفم کما سبق فلذا قال الشارح وکلمات الله داخلته فیه لا فیها والله اعلم **قوله** بمقتضی هذا التعریف ای ما یتلفظ به الانسان وهذه العبارة اشارة الی دفع ما یتوهم من انه لا حاجة الی الکلمات المذکورة فی دفع خروج کلمات الله تعالی عن الکلمة لان اللفظ اذا کان بعض ما یتکلم به فلا یرد الاعتراض لعدم اختصاص التکلم بما یخرج عن الفم کما ان التلفظ مختص به آن قلت ان عدم ورود الاعتراض غیر مسلم لان التکلم مطلقا وان لم تکن مختصة بما یخرج من الفم لکن تکلم الانسان مختصة به کما هو الظاهر والماء خوذ ههنا هو الثانی دون الاول قلت لیس المراد من الاعتراض مطلقه بل الاعتراض الذی یرد بدون قید الانسان وهو فی ما یتلفظ به موجود دون ما یتکلم به کما لا یخفی وحاصل الدفع ان جواب الشارح علی تعریف اللفظ بما یتلفظ به لا مطلقا وهو مختص بما یخرج من الفم فاحتیج الی ما فعله الشارح والله اعلم **قوله** لانها مما یتلفظ بها وسبق حاصل هذا فی الحاشیة المتعلقة بقول وکلمات الله وکذا حاصل نظیریه فلا مفید **قوله** الانسان او رد هذا الاتمام التعریف لان له دخلا فی الجواب لان الاعتراض بقید التلفظ فالجواب عنه

بالتصرف فيه بالتعجيات الثلثه والله اعلم **قوله** فى بعض الاحيان وهى احيان الوصول الى الانسان **قوله** وان كانت بالقياس الخ لا يقال يصدق عليها بالقياس اليه سبحانه انها مما يتلفظ بها الانسان على تقدير وجودها من البشر من تلك الحشية لانا نقول وجودها من عالم البشر من تلك الحيثية محال كما لا يخفى والمراد من التقدير التقدير الممكن كذا قال الفاضل المدقق **قوله** وعلى هذا القياس الخ ان قيل كيف يقاس كلمات الملئكة والجن على كلمات الله تعالى لان الاولين لا يرد الاعتراض عليهما بقيد التلفظ لانهما خارجان من الفهم بخلاف كلمات الله تعالى قلنا ان المراد بالقياس هو القياس فى اجراء الوجوه الثلثة لا فى ورود الاعتراض الذى هو منشأ قيد التلفظ كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هكذا الحال فى قول الشارح وعلى هذا القياس كلمات الخ والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان الممكن لما كان مغايرا عن الواجب فالكلمات التى تكون قائمته به ومتلفظته به تكون مغايرة عن الكلمات التى تكون قائمته به تعالى ومتكلمته له تعالى فكيف يصدق على كلمات الله انها متلفظة فى بعض الاحيان او من شانها ان يتلفظ وحاصل الدفع ان المحل والمكان سيان فى عدم تغاير الحال والتمكن بتغايرهما عند الادباء كما انه لا يختلف المتمكن باختلاف المكان عند الفلاسفة فيصدق على الكلمات التى تكون متكلمته له تعالى انها متلفظة فى بعض الاحيان او من شانها ان يتلفظ بها اقول وبالله التوفيق اولا ان عدم تغاير كلمات الانسان وكلمات الله تعالى فى حين الخفاء بل فى حين الامتناع لتقاومهما بالحدوث والقدم وكون الاول جنس الحروف والاصوات بخلاف الثانى وغير ذلك الا ان يقال ان بناء كلام الشارح على ثبوت القيام الكلمات الله سبحانه تعالى به كما ذهب اليه الحنابلة كما سيعلم من كلام الفاضل المحشى وثانيا انه يعلم من قول الفاضل المحشى قبيل هذا ان عدم صدق التعريف على الكلمات التى تكون مقيسة اليه سبحانه لا يضر واذا كان الامر كذلك فاين الحاجة الى الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** الاولين قال الفاضل المدقق وجه التخصيص بهما انه لا ورود لهذا الاعتراض على الوجه الثالث لان ما تكلم به الحق سبحانه ما تلفظ به الانسان حكما انتهى اقول وبالله التوفيق ان التلفظ الحكمى يجرى فيما هو مشارك للملفوظ به الحقيقى فى الاحكام من الاسناد اليه والعطف عليه والتاكيد وكونه ذا حال والابدال وغير ذلك كما قال الفاضل المحشى وتلك الامور ان منتفية فى الكلمات التى تكون متكلمته له تعالى لما تقرر انه ليس فى الازل الا امر واحد بسيط ينقسم الى الاخبار والامر والنهى والاستفهام والنداء بحسب التعلقات الحادثة كما لا يخفى على من طالع كتب العقايد فكيف تكون متلفظة حكما الآن يبنى كلام الشارح على مذهب الحنابلة

له وانما يقيد الانسان فيه لان الكلام فيما يجاب بالوجوه الثلثة ان كان قيد الانسان فى التعريف للاحتراز واما اذا كان للتحسين كما قال الفاضل المحشى فلا حاجة الى الجواب منه

والكراية والله اعلم قوله ثم لا يخفى الخ فيه اشارة الى التحقيق قوله هذا الاعتذار اى
الاحتمال الدخول كلمات الله تعالى في تعريف الكلمة بالتعميمات الثلثة قوله اذ اثبت ان آه تما
ذهب اليه الحنابلة لانهم يقولون ان كلمات الله تعالى هي هذه الكلمات المتلوة والالفاظ
المذكورة وكما صنعوا جواز قيام الحوادث بذاته تعالى قالوا بقدمها وان كان مخالفا للبداهته
والكرامية لانهم يقولون ان كلام الله تعالى هو المكتوب في مصاحفنا والمقروء بالسنتنا وجوز
قيام الحوادث بذاته تعالى وان كان مخالفا للبرهان وللتحقيق مقام آخر ان شئت الاطلاع
عليه فارجع اليه قوله ما عليه المحققون من ان القايم بذاته تعالى مدلول هذه الالفاظ
المذكورة بهذا الترتيب وهو قديم وهذه الالفاظ حادثة قايمته لغيره سبحانه وتعالى
وعلى ما ذهب اليه المحققون لا حاجته الى الاجتيال لعدم ورود الاعتراض على القايم
به تعالى لعدم شمول المقسم له لانه مدلول الكلمات لا هي قوله او نقض الخ فيكون المراد من
كلمات الله هي الكلمات المعلومته له تعالى لا لغيره بانها كلمات وليست بمتلفظه لعدم خروجها
من الفم وان كان النقص بما في علم غيره من صاحب الفم ولا حاجته الى الاحتيال ايضا لانها كما تكون
كلمات تكون متلفظة قوله او بما يظهر آه عطف على بما في علمه اى نقض بما يظهر في غير صاحب
الفم بانها كلمات وليست متلفظة لعدم خروجها من الفم ويكون المراد من كلمات الله جزء
الكلمات التي مدلولا نها من صفات الله تعالى الظاهرة في غير صاحب الفم مثل الجهات والجوانب
الثقل وان كان النقض بما يظهر من صاحب الفم فلا حاجته الى الاحتياج لانها تما تكون كلمات
تكون متلفظة اى خارجته من الفم والله اعلم وجه الاحتياج الى الاعتذار عند احد هذه
الامور ان الظاهر من عدم تقييد الكلمة المعرفة بغير القايمته بذاته تعالى والمعلومته له
خاصة له تعالى والظاهرة في غير الانسان ان المعرف مطلق الكلمة الشاملة لها ايضا وكون
تدوين النحو لمعرفته احوال الالفاظ التي يتلفظ بها الانسان لا يمنع ذلك على ان اخذ الكلم
مطلقا في تعريف النحو يدل على ان الغرض منه احوال الالفاظ مطلقا اى مع قطع النظر عن
قيامها بالانسان والتخصيص خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة والله سبحانه اعلم كذا
قال الفاضل المدقق قال الفاضل الكوهستاني ما حاصله ان المراد بالاعتذار هو الاعتذار
الذي صدر من الفاضل المحشي بقوله لانا نقول الخ يعني ان هذا الاعتراض انما يرد اذا
ثبت احد الامرين اما قيام الكلمات بالله تعالى او النقض بما يقوم بمحل هو في علم الله تعالى
وغير معلومته لنا او بمحل هو غيرنا لكن معلومته لنا اذ على كل تقدير من هذه التقادير يلزم
اختلاف المحل فيرد الاعتراض فيحتاج الى الاعتذار انتهى محاصله اقول وبالله التوفيق

له ولا يخفى فائدة
هذا القيد الاخير

انه يعلم من قوله انه على عدم هذه التقادير لا يحتاج الى هذا الاعتذار وان احتاج الى الاعتذار الذى صدر من الشارح بقوله وكلمات الله الخ والامر ليس كذلك كما بيناه فلا تفعل ولا تكن من المقلدين فان التقليد جهل عند المحققين **قال** الشارح قدس سره والدوال الاربع اعلم اولا انه لما كان المفهوم من كلام الرضى ان المعرف اورد قيد اللفظ للاحتراز عن الدوال الاربع لانها دالة بالوضع على معانيها فلو لم يورد قيدا للفظ فى تعريف الكلمة لكان التعريف غير مانعا لصدقه على تلك الدوال مع انها ليست من الكلمة وأجاب عن الاعتراض الوارد عليه بان لفظ اللفظ فى الكلمة جنس والاحتراز بالجنس غير متعارف فيما بين العلماء لان ايراده لا يكون الا للمشمول بان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه يجوز الاحتراز بالجنس وههنا كذلك لوجود اللفظ والوضع لمعنى فى اللفظ الموضوع لمعنى وافتراق الاول عن الثانى فى اللفظ المهمل وافتراق الثانى عن الاول فى الموضوع الغير اللفظى اشار الشارح قدس سره الى رد هذا القول وحاصله ان تصنيف جعل الجنس فصلا فى صورة جواز كون النسبة بينهما عموما من وجه مستغنى عنه لان اللفظ جزء اول من اجزاء التعريف والدوال الاربع غير داخلة فيه فلا حاجة فى صلاحيته ما نفته التعريف الى اعتبار اخراجها بقيد اللفظ لان ما نفيته التعريف على ما قاله الفاضل المدقق عبارة عن عدم صدق التعريف على اغيار المعرف وهذا انما يحصل باعتبار اخراج الاغيار بقيود فكذلك يحصل باشتماله على قيد لا يدخل الاغيار فيه وان لم يعتبر اخراجها به والثانى ههنا موجود فاين الاحتياج وفيه انه على هذا لا حاجة الى اعتبار الاخراج بالفضول لان الاغيار لا تدخل فيها ايضا مع انه صادر عن الكل لا ان يقال ان هذا نكتة بعد الوقوع فان قلت اذا كانت الدوال الاربع غير داخلة فى اللفظ فلا معنى لاخراجها به لان الاخراج يقتضى سبق الدخول فالمناسب للشارح ان يقول فى الرد فلا معنى لاخراجها به لانه لا حاجة اليه وان يحصل الرد به ايضا لانه يوهم ان الاخراج صحيح لكن لا احتياج اليه والامر ليس كذلك كما سبق آنفا قلت ان الاخراج صحيح ههنا لانه بين الجنس والفصل ههنا عموم من وجه وفى هذه الصورة يمكن تقدير المقدم مؤخرا والمؤخر مقدما فالدخول موجود وان كان على سبيل التقدير والدخول الذى هو مقتضى الاخراج اعم من ان يكون حقيقة نحو كلام الشارح والدوال الاربع آه بان لفظ الدوال اما جمع ال او دال وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الجمعية وان كانت صحيحة على هذا التقدير لكن ايراد الصفة المؤنثة وهى دالة غير صحيح لان بعض موصوفها مذكر وهو الخط والعقد واجيب عنه بوجهين الاول انا نختار الشق الاول اعنى ان لفظ الدوال جمع دال وفاضل اذا كان صفة بغير ذوى العقول كما ههنا يجمع على هذا الجمع اعنى فواعل كرائم على روائم نص عليه الفاضل الچلپى فى حواشيه على المطول

والثانى انا نختار الشق الثانى اعنى ان لفظ الدوال جموده الته وايراد الصفته المؤنثة باعتبار تغليب الموصوف المؤنث وهى النصيبة والاشارة على الموصوف المذكر وهو ما عداها والمذكر وان كانت اصلا لكنه فرع فى استعمال صيغته جمع المؤنث فيه نص عليه الفاضل العداد فى حاشية المتعلقة بهذا المقام والثالث ان موصوف لفظ دالته هى الجموع اعنى الخطوط وكذا نظايرها لا المفردات كما يدل على هذا تفسير الشارح بالجموع فالجمعيته وايراد الصفة المؤنثة كلاهما صحيحان وهذا الجواب ايضا باختيار الشق الثانى وثالثا انه اعترض على كلام الشارح والدوال آه بان حكم عدم الاحتياج الى اعتبار الاخراج غير مختص بالدوال الا بعم بل جار فى كل موضوع لمعنى غير لفظ كالعقود التى تعقد لحفظ المقصود ومعنى العقود المذكورة فى كلام الشارح بجوع فانتظره فما وجه التخصيص واجيب عنه بان العبارة بخلاف العاطف والمعطوف والتقدير والدوال الاربع وكذا امثاله اقول وبالله التوفيق ويمكن ان يكون العبارة بحذف المضاف اى وامثال الدوال الاربع الخ ويمكن ان يقال مقصود الشارح الرد على الرضى كما عرفت وفيه ذكر الدوال الاربع فقط فلذا اكتفى الشارح بها فقط لكن بقى مسامحة طلب الوجه للرضى فافهم واحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق ولا تميل بالاطناب فى هذا المقام لانه من مزال الاقدام **قال** الشارح قدس سره الخطوط وهى النقوش التى فى الاوراق وهى موضوعته للالفاظ **قال** الشارح قدس سره والعقوده والمراد منها هى العقوده التى يحصل بانضمام بعض الاصابع مع بعض وهى موضوعة لمراتب الاعداد ودالته عليها مثلا اذا انضم راس السبابته براس الابهامة فتدل على عشرة واذا انضم مؤخر ظفرها فتدل على عشرين واذا انضم راس الابهامة بالمفصل الاول من جانب الراس من السبابته فتدل على عشرين وهكذا اخير ذلك من الانضمامات تدل على مراتب الاعداد كما تقرر **قوله** جمع نصيبة. راد ى بهما قويا لتعرض الفاضل المحشى لبيان جمعية النصب وتغيره للنصيبة وتركه لبيان الثلث الاخير من الدوال الاربع فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** الذى هو اول آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تفريع عدم الاحتياج على عدم دخول الدوال الاربع فى اللفظ كما صدر من الشارح لا يصح لان اللفظ لو كان متاخرا فى الوضع ستقدما بان قال الكلمته هى الموضوعته لمعنى مفرد لفظا لاحتاج الى اخراجها بقيد للفظ يكون التعريف مانعا وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ ليس مطلقه بل الذى هو اول اجزاء التعريف وذلك التفريع على عدم دخولها فى الجزء الاول مهم كما سبق منا الاشارة اليه فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح والدوال الاربع فتذكر فان قلت لم ترك الشارح هذا الوصف قلت للظهور والله اعلم **قوله** فيه اى فى اللفظ الموصوف بالصفته المذكورة ليصح كون ما يجئ تاليا للمقدم المذكور **قوله** فى تصحيح التعريف يحتمل ان يكون فى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من انا لا نسلم ان الدوال الاربع اذا كانت غير داخلته فى اللفظ الذى هو اول اجزاء التعريف

له وجه التخصيص ما هو المتبادر من الجنس وجوب تقدم بعض الجنس على الفصل والافضل ما هو المتحقق بان يكون بعض الجنس قد يوجد الجنس بتمامه الفصل مطلقا اى سواء كان بينهما تقدم مطلقا او من وجه ١٢ منه *

له صفته مصوغة ١٢ منه *

لم يحتج الى اعتبار اخراجها به لانه لم لا يجوز ان يكون هذا الاعتبار محتاجا اليه في فهم المبتدى المتعلم لانه لا يلزم الا بان يقول له ان هذا احتراز عن هذا الشيء وذلك احتراز عن ذلك الشيء وحاصل الدفع ان المراد من النفي الا الاحتياج ليس النفي مطلقا بل في صلاحية التعريف وهي غير محتاجة الى اعتبار ذلك وان كان المتعلم محتاجا اليه والمراد من التعميم ليس الا التعميم بطريق المانعية لان الاعتراض ليس الا بهذا الطريق والظهور وعدم الظهور بعد التقييد والله اعلم **قوله** الى اعتبار الخ ان قلت ما الفائدة في عدول الفاضل المحشي عما قاله الشارح حيث قال الى اعتبار اخراجه ولم يقل فلا حاجته الى قيد يخرجها مما قاله الشارح قلت فائدة العدول تنصيص الترقي على معنى الاحتراز لان الصادر منه اعتبار الاخراج بالملفظ لا الاخراج به في نفس الامر فيكون في عبارة الشارح حذف المضاف وهو الاعتبار **قوله** الى اخراجه ان قيل ان الضمير راجع الى الدوال الاربع فلا ذكر ولا الى اخراجها لان الدوال جمع والجمع بتاويل الجماعة مؤنث قلنا ان الضمير ليس براجع الى الدوال بل الى كل واحد من الخط والعقد والنصبة والاشارة وفيه ان هذا التوجيه في الاولين يعم لمذكريتهما وانثاهما في الثانيين فلا لمؤنثيتهما الا ان يقال ان من التقريرات انما بالتاء اذ الم يستعمل بدونها جاز التذكير والتانيث في وصفه فكذا في ضميره او يقال في الجواب من اصل الاعتراض ان الضمير راجع الى الدوال باعتبار تاويلها بالمذكور باعتبار تاويلها بالجمع والجمع بهذا التاويل مذكر كما نص عليه الرضي فيصح ارجاع ضمير المذكر اليه **قوله** هما تصفا والتصف من وجهين الاول ان الوضع لمعنى مفرد وان كان اعم من اللفظ بالعموم من وجه في نفس الامر لكنه ليس ههنا اعم منه لان هذا الوضع في هذا التعريف وقع وصفا للفظ كما هو شان كل فصل فالموصوف المذكور في هذا التعريف في مقام الفصل اما ان يكون مباينا مع جنسه او اعم منه من وجه او اعم منه مطلقا او مساويا له او اخص منه مطلقا والاربعة الاول لا يخفى فسادها اما الاول ففساده اظهر من البيان واما الثاني فلان الفصل اذا وقع صفة للجنس كان الجنس ماخوذا فيه فكيف يتصور العموم من وجه واما الثالث ففساده ايضا ظاهر واما الرابع فلان الترتيب من امرين متساويين غير واقع بل غير ممكن كما تقرر في محله فبقي الاحتمال الخامس وهو مستلزم للمطلوب الثاني ان الاحتراز بالجنس في هذه الصورة لا يتصور بالا باعتبار الجنس فصلا والفصل جنسا وهو غير صحيح لانهما مغايران من حيث المفهوم والاحكام كما لا يخفى فكيف يكون الشيء الواحد بالنظر الى الشيء الواحد جنسا وفصلا كما هو مقتضى هذا الجواز والى الان لم يتيسر لي العثور بالوجه المنقول من السلف في التصف فلذا اكتبت ما سمح به خاطري فلا تسرع بالرد والقبول لان هذا من افعال الفحول **قال** الشارح قدس سره وانما قال لفظه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف اخذ كتابه من المفصل والموافقته بين الماخوذ والماخوذ منه امر مستحسن عند المصنفين والمخالفة عنه في قوة الخطاء عند المحققين فلم خالف المصنف عن المفصل حيث قال لفظه والمصنف قال لفظ وحاصل الدفع ان الموافقته بين الماخوذ والماخوذ منه مستحسن اذا كان مقصودا مصنفيهما واحدا وههنا ليس كذلك

لم ولقائل ان يقول ان الاول فلان الوصف في بعض المواضع قد يكون مساويا كما يكون غيره والثاني فلانه يجوز ان يكون الموصوف المذكور مساويا للمعرف فلا يلزم التصف مع ان الجزء الذهني من التعريف قد يكون في غاية الخفاء منه

كم اي عند المصنف منه

لان المصنف لم يرد الوحدة في الكلمة فادخل عبد الله فيها بخلاف صاحب المفصل حيث اراد الواحدة فاخرجه عنها وان لم اتخف عن تشويش ذهن المبتدئ فاورد مثال المخالفة بين المأخوذ والمأخوذ منه لاجل اختلاف المقصود ممن يعتقد عليه الا فاضل والله اعلم **قوله** اما الان الخ تقرير هذا الدليل ان المصنف لم يقصد الوحدة لان مثل عبد الله علما دخل في الكلمة عنده فلو قصد وحدة اللفظ في تعريف الكلمة لكان خارجا عنها فلم يكن التعريف جامعا ان قلت ان دخوله علما فيها مرتب على عدم ارادة الوحدة فيها كما لا يخفى على المتأمل فكيف يكون ذلك دليلا على هذا قلت ان الاستدلال كما يكون من جانب العلة على المعلول كما يقال هذا محموم لانه متعفن الاخلاط وكلما هو متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فكذا يكون من جانب المعلول على العلة كما يقال هذا متعفن الاخلاط لانه محموم وكلما هو محموم فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فلم لا يجوز ان يكون هذا الاستدلال من هذا القبيل والله اعلم **قوله** عند من قال اي صاحب المفصل ولا بد له من قصد الوحدة بذكر اللفظة كيلا يبطل منع التعريف **قوله** واما المسياعتي في حاشية قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة تقرير هذا الدليل انه على ارادة الوحدة يرد الاعتراض وكلما يرد عليه الاعتراض فلا بد ان يهرب عنه فاراده الوحدة لا بد ان يهرب عنها فلذا قال المصنف لفظ ولم يقل لفظة واما ذلك الاعتراض فشروح في قول المحشي هناك بطريق الوضاحته فلا نذكره ههنا ان قلت ان هذا الدليل دليل من جانب العلة على المعلول كما يخفى والاصل في الدليل هذا القسم كما تقرر في مقره فالمناسب للفاضل المحشي تقديمه فلم اخره قلت اخره للاشارة الى ضعف هذا الدليل لان الاعتراض وان كان واردا على ارادة الوحدة لكنه مندفع كما سيأتي من الفاضل المحشي نفسه فانتظره او للاشارة الى قوة هذا الدليل لان من اصحاب بعض المصنفين ان الدليل القوي يذكر مؤخرا كصاحب الهداية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمطابقة غير لازمة الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان من المتقررات فيما بينهم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر لازمة في التذكير والتانيث فالواجب على المصنف ان يقول الكلمة لفظة لتحصيل التطابق وعدم قصد الوحدة لا ينافي هذا القول لاحتمال ان يستعمل في التانيث فقط اي بدون الوحدة واحتمال الدفع ان المطابقة مشروطة بالشروط وهي منتفية ههنا كما سيأتي وجهه فلذا قال لفظ **قوله** لمطابقة الخبر اه الف اولا استيناف والجملة الاستينافية وقعت جواب سوال سائل كانه قال ان المطابقة مختصة بشرط الاشتقاق امر يجاوزه وفي ضمن هذا الجواب تعريض على الشارح بان شروط المطابقة ثلثة فلم خص الشارح واحدا منها بالذكر واجاب عنه الفاضل المدقق بان انتفاء الاشتقاق ملزوم لانتفاء الباقيين وهو الاسناد وعدم التساوي بخلاف واحد من هذين الباقيين فانه ليس بملزوم لانتفاء ماسواه فلاجل هذا اللزوم خص الشارح نفي الاشتقاق من بين الشروط انتهى اقول

له وهو قول الملا علي الدين الرازي حيث خالف عن ما سبق في المطارحات في دليل بطلان كون العلم مركبا مع كون مدلوله مركبا من قوله ان شئت الرد والمنع فارجع الى التعليقة ١٢ منه

وبالله التوفيق ان ملزومية نفي الاشتقاق للفظ الاسناد مسلم وأما انتفاء عدم تساوي التذكير والتانيث فغير مسلم لانه لم لايجوز ان يكون غير مشتق بل جامدا ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث كلفظ رجل والجواب عن ذلك التعريض الفاضل الكوهستاني بان مفهوم الشارح منع لزوم المطابقته وهو يحصل بانتفاء شرائط فيه انه على هذا يطلب وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكر ويمكن ان يجاب عن اصل التعريض بان في عبارة الشارح حذف المعطوفين مع العاطفين والتقدير لعدم الاشتقاق والاسناد وعدم التساوي والقرينة على حذف ما شهرة اشتراط المطابقته بهذه الامور الثلثة وأما وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكر فلواستزاده لنفي الاسناد هذا ما ظهر بالبال والله اعلم بحقيقته الحال **قوله** وما في حكمه الواو العاطفته بمعنى او الفاصلة وما في حكمه هو المنسوب والمراد من نفي الاشتقاق في كلام الشارح اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا **قوله** وقد انتفت ههنا الثلثة اما الاول فلان اللفظ مشتق منه وليس بمشتق كما هو الظاهر واما الباقيان فلانه مصدر ومن المتقرر فيه انه لا يضمر فيه ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث **قال** الشارح قدس سره مع كون اللفظ اخصر دليل آخر لعدم قبول المصنف لفظة آن قلت اذا كان هذا دليلا آخر فلم لم يورد الشارح بعنوانه حيث لم يقل لكون اللفظ اخصر قلت لما سبق وهو عدم قصد الوحدة مع عدم لزوم المطابقته في هذا الدليل وحاصله ان المصنف غير قاصد للوحدة والمطابقته غير لازمته واللفظ اخصر من اللفظة وبناء المتن على الاختصار فلذا قال لفظ وأما ما سبق فيكفي وحده في دليل عدم القول بلفظة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الوضع آه آن قيل ان غرض الشارحين من التفسيرات بعد اجزاء المعرفات هو معرفتها لانها موقوفته على معرفته الاجزاء والمأخوذ في التعريف ههنا هو وضع بصيغة الفعل فالمناسب للشارح ان يفسر لك الفعل لا المبدأ قلنا ان الفعل مشتق ومعرفته المشتق لا يحصل الا بمعرفته المبدأ فلذا فسر الشارح المبدأ والله اعلم **قوله** في الكفته آه اشارة الى التعريض على الشارح بان المناسب له ان يفعل ههنا مثل ما فعل في اللفظ من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي كليهما وتخصيص شيء آه ليس المعنى اصطلاحيا كما يخفى على من طالع كتب اللغة ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ان يكون المعنى اللغوي للوضع مشهورا في زمان المصنف فلشهرة تركه لان الترك لاجل الشهرة شايع **قوله** في حيزاه في المنقلب حيز بالفتح وتشديد الياء مكسورة كرانئه هر چيز ومكان والمراد ههنا هو الثاني **قوله** فكان الواضع آه اشارة الى بيان وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وحاصله ان المعنى مشبه بالخبر في الاستقرار يعني كما ان الشيء مستقر في المكان كذلك اللفظ مستقر في المعنى فتخصيص اللفظ بالمعنى مشبه بجعل الشيء في الخبر والمكان فلاجل هذه المشابهة استعمل اللفظ الموضوع للجعل المذكور وهو الوضع في التعيين المسطور وانما اورد هذه العلاقة بصيغة التمريض وهي كأن لان الاظهر والاوضح ان يجعل اللفظ مشبها بالخبر كان الخبر كما انه غير مقصود كذلك اللفظ غير مقصود وكما ان المخبر مستور فيه كذلك المعنى مستور فيه ومن هذا يقال ان الالفاظ

قوالب المعانى لا العكس وأما الاستقرار فليس مختص به لانه كما ان اللفظ مستقر فى المعنى كذلك المعنى مستقر فيه والله اعلم **قوله** تعينه اى بسبب التعين الخاص وهو التخصيص المذكور فالاضافة للعهد انما عبّر عنه به اشارة الى ان الاولى الشارح ان يقول تعين شئ لشئ ليظهر تعلق قوله لمعنى بوضع كما قال مولانا عصام الدين **قال** الشارح قدس سره شئ بشئ المراد من الشئ الاول الدال والمراد من الثانى المدلول والمعنى ولم يقل تخصيص لفظ لان الوضع غير مختص به كما تقرر آنفا قيل ان الوضع مختص بالمعنى فلم لم يقل تخصيص شئ بالمعنى قلنا لاجل حصول المشاكلة **قوله** ملحوظا بخصوصه اشارة الى دفع مايتوهم من ان المتبادر من تخصيص شئ بالمعنى هو التخصيص الذى لايكون باعتبار الامر الاعراى الوصم الخاص وحمل التعريف لايكون الا على ما هو المتبادر فيخرج عنه وضع المشتقات كضارب مثلا لانه لم يوضع لذات قام به الضرب بخصوصه بل باعتبار لحاظه بامر اعم وهو كل لفظ على وزن فاعل فى مادة متصرفة وحاصل الدفع ان الشئ كما يحمل على ما هو المتبادر عنه فكذلك قد يترك على الاطلاق وهو المراد ههنا فلا يلزم عدم الخروج وهكذا القول فى قول الفاضل المحشى بعيد هذا سواء كان آه لكن بادنى تغيير يعنى ان هذا القول ايضا لدفع مايتوهم من ان المتبادر من المعنى هو المعنى بخصوصه اعنى ما لايكون ملحوظا باعتبار امر اعم فيخرج وضع المضمرات لان المعنى فيها ملحوظ باعتبار الامر الاعم على المذهب المنصور هو وضعها لجزئيات لكن باعتبار لحاظها بمفهومات كلية وبيان الدفع ظاهر اعلم انه قد يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا ايضا كوضع زيد للذات المخصوصة وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة مثلا فان الواضع لحظ اولا الامر الكلى لكن لا لان يوضع اللفظ له بل لاجل ان يلاحظ جزئياته بواسطة ووضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحته وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانسان للمفهوم الكلى كما قيل والحق انه داخل فى القسم الاول هكذا قال صاحب السلم فى المنهيه ولا يخفى اشارة الفاضل المحشى الى تلك الاقسام الاربعة على الفطن العارف والله اعلم بالصواب **قوله** كهيئة المفردات الخ يحتمل ان يكون المراد بالمفردات المشتقات لان هيئتها ملحوظة بجموعها فيكون كلا المثالين للقسم الثانى ويحتمل ان يكون المراد بها ما سوى المشتقات لكن اذا كان استعمالها بطريق الحقيقة كزيد لان هيئة ملحوظة بخصوصها فيكون الاول مثالا للاول والثانى للثانى هكذا قال الفاضل الكوهستانى وايراد المثال لكل نوع مرجح لاحتمال الثانى والقرب مرجح للاول والمسؤل من العزيز العلام ان يحصل لى العلم على وجه ايراد الفاضل المحشى المثال لهذين النوعين او نوع وتركه للاخرين **قوله** ولا يدخل الخ اشارة الى دفع مايتوهم من ان تعريف الكلمة غير مانع من دخول الاضيار لانه صادق على الحرفيات مثل قلف وطلف ولغلته وحرفيات قفل وطفل ولغته لانها الفاظ وضعت لمعان مفردة مع انها ليست بكلمات كما هو المقرر وتمام الدفع

انما غيره داخله في الموضع الذي هو مأخوذ في الكلمة لان الوضع جعل الدال للمعنى بطريق الحقيقة وهذا الجعل منتف فيما كان المحرف الاول لم يقصد جعلها للمعنى بل قصد بها بتوهم انها مجعولة للمعنى واذا كانت خارجة عن الوضع فلا يصدق التعريف عليها فيكون مانعا ويحتمل ان يكون في هذه العبارة رد على الفاضل الرضي حيث اورد قيد التواطئ لاخراج المحرفات بانه لا حاجة الى هذا القيد لانتفاء الجعل فيها والله اعلم بما في صدور عباده **قوله** ان قلت الخ حاصل السوال ان الشئ الاول عبارة عن الدال والثاني عبارة عن المدلول فالباء ان كان داخلا على المقصور فيلزم حصر المدلول في الدال فيخرج عن هذا التعريف وضع المرادف لعدم انحصار المدلول في داله لوجوده في دال آخر وان كان داخلا على المقصور عليه فيلزم حصر الدال في المدلول فيخرج عنه وضع المشترك لعدم انحصار داله في مدلوله لوجوده في مدلول آخر اعلم ان هذا السوال مبني على القول بوجود المرادف والمشترك ولو قال بعدمهما كما ذهب اليه البعض فلا يرد السوال راسا وثانيا انه لما كانت الارادة مرجحة في المتساويين بدون الاحتياج الى امر آخر كما هو المتقرر عند المتكلمين جاز للفاضل المشي ان يقدر مشق الدخول على المقصور لان دخول الباء على المقصور والمقصور عليه متساويان وهذا الا ان نظرنا الى لفظ التخصيص فيكون الباء داخله على المقصور عليه وان نظرنا الى الاستعمال الاكثر فيكون الباء داخله على المقصور فلكل وجهته والله اعلم **قوله** على المقصور اه ان قيل ان القصر عند علماء البيان منحصر في قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وليس شئ من الدال والمدلول صفة للآخر فكيف يكون احدهما مقصورا على الآخر قلت ان المراد من قصر المعنى على الدال قصره على مدلوليته هذا الدال اعني ان هذا المعنى لا يكون مدلولا لدال آخر ومن قصر الدال على المعنى قصره على كونه دالا على هذا المعنى اعني لا يكون هذا الدال دالا على معنى آخر ولا شك ان المدلولية وكونه دالا صفته للمعنى والدال الاول للاول والثاني للثاني فيكون كلا القصرين مندرجين في قصر الموصوف على الصفة كذا فهم من قول الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قوله** في واحد اي في مدلولية واحد بخلاف المضاف ليكون داخلا في قصر الموصوف على الصفة كما سبق **قوله** لوجوده في كليهما اي لوجود مدلوليته في كليهما وهذا ايضا بخلاف المضاف للفايدة المذكورة **قوله** في شئ من المعنيين اي في دلالته شئ من المعنيين **قوله** لوجوده في كليهما اي لوجود دلالته اللفظ المشترك على كلا المعنيين **قوله** والحاصل ان الخ الغرض من هذا الحاصل بيان معلومية مورد الايراد بخصوصه لئلا يتوهم ورود على الجزء الايجابي بكونه اسبق جزئي التخصيص او على كليهما او على القدر المشترك بينهما فيلزم خلاف الحق كما هو الظاهر **قوله** لا يوجد في كل وضع ان قيل لا نسلم عدم وجدان الجزء السلبي في كل وضع لوجود الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص في وضع غير المرادف والمشترك كما لا يخفى قلت ان مفاد قوله لا يوجد الخ هو الايجاب الكلي وهو لا ينافي الايجاب الجزئي وليس معناه السلب الكلي الذي ينافي الايجاب الجزئي كما لا يخفى على من له ادنى مسكة

له هذا هو المذكور في كلام السيد السند قدس سره المنقول في حاشية مولانا العبد الحكيم اه منه

فى كتب الميزان فلا يرد الاعتراض قوله يمكن الخ قال الفاضل المدقق تصدير هذه الاجوبة بلفظ الامكان يدل على انها تفيد صحته اتيان لفظ التخصيص لا رجحانه على لفظ التعين انتهى قوله بتجريد التخصيص الخ حاصل هذا الجواب ان القصر غير مراد ههنا لان المفيد له هو الجزء السلبي فى التخصيص وهو عدم الوجدان فى شئ آخر والتخصيص ههنا مجرد عنه ومستعمل فى الجزء الايجابي فقط وهو وجدان شئ فى شئ ولا ريب فى تحقق الجزء الايجابي فى وضع الالفاظ كلها سواء كان وضع المترادف او المشترك او غيرهما فلا يلزم خروج المترادف على تقدير والمشترك على تقدير آخر وهذا الجواب باختيار الشق الثالث لعدم ارادة القصر حتى يكون الباء داخلة على المقصور والمقصور عليه قوله وان التخصيص الخ اشارة الى الجواب الثانى وحاصل هذا الجواب ان القصر مراد لكن باعتبار الجعل وفى ضمنه ولا شك ان قصر اللفظ الواحد على لفظ واحد او اللفظ على معنى واحد فى المترادف والمشترك حين الجعل موجود لان الاوضاع فيهما مرتبته فلا يكون فى زمان واحد لمعنى واحد لا لفظ واحد وكذا لا يكون للفظ واحد فى زمان واحد لا معنى واحد والتعدد حاصل فى زمان آخر فلا يقدح فى القصر المراد ههنا وهذا جواب باختيار كلا من الشقين كما لا يخفى قوله بحسب الجعل اى الوضع قوله لا بحسب الحكم اى الاثر المترتب عليه وهو الاستعمال قوله ولما كانت الاوضاع الخ من مقدمات الجواب الثانى ويضطر ان مقدم هذه الشرطية وهو كون الاوضاع فى المشترك والمترادف مرتبته ممنوع لانه لم لا يجوز ان يوضع الالفاظ المتعددة كالالفاظ المترادفة لمعنى واحد فى آن واحد ويوضع اللفظ الواحد كاللفظ المشترك لمعان فى آن واحد وما قاله الفاضل الكوهستانى فى اثبات هذا المقدم من ان ترتب الاوضاع فى المترادف مبتدأ والمشترك على تقدير كون الواضع عبدا قليما تقرر من ان النفس فى آن واحد لا تتوجه الى شيئين فكيف يجوز وضع اللفظين لمعنى واحد واللفظ الواحد لمعان فى آن واحد لانه لا يتصور الا بتوجه النفس الى شيئين فى آن واحد وهو باطل والمستلزم للباطل باطل وعلى تقدير كون الواضع واجب سبحانه فلان الحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية هو التفهيم والالفاظ ان زايدان على المقصود والمعنيان مخلان بالفهم فامتناعه تعالى علينا او لا فوضع لفظ واحد لمعنى واحد ثم للفوايد وضع اللفظين لمعنى واحد ووضع اللفظ الواحد لمعان وهل هذا الا الترتيب فلا يخفى سخافته وركاكته اما سخافته الاولى فلان حكم توجه النفس فى آن واحد الى شيئين جزاما مشهورى مخالف للحق كما قال به الامام الرازى فى المباحث المشرقية ونقل غلام يحيى البهارى فى تعليقاته على حاشية الزاهد فى بحث الاراء التهان شئت الاطلاع فارجع اليه واما الثانى فلان الفوايد وان لم تكن اجزاء وضع الله اللفظ المترادف والمشترك اما ان يكون معلوميته له تعالى حين الجعل الاول او لا سبيل الى الثانى لان علمه تعالى لا يخرج عنه مثقال ذرة شئ من الاشياء فكيف يخرج من علمه تعالى تلك الفوايد ولا سبيل الى الاول فلان تلك الفوايد اما ان تتحمل مرجوحيته لزوم الزيادة على المقصود والاخلال بالفهم او لا فان كان الثانى فلزم

لعله متعلق بالجعل
ع ١٢ منه
ع بان تكون تلك الفوايد مقاصد
ضمنية ويتم ١٢ منه

ان لا يوجد المرادف والمشترك في الزمان الثاني ايضا للزوم هما في هذا الزمان ايضا وان كان الاول فيلزم وجودهما
في الزمان الاول ايضا لرعايته تلك الفوايد فلا يحصل الترتيب الذي ادعاه ذلك الفاضل وههنا وجه آخر
لتزييف قول ذلك الفاضل بان الحصر المستفاد من قوله غير صحيح لانه لم لا يجوز ان يكون الواضع من البداية
المتعددة وعدم الترتيب على هذا ظاهر غير خفي على من له ادنى مسكة ويمكن ان يجاب عن الاختلاج
بان كذب المقدم لا يؤثر في كذب الشرطية كما تقرر في كتب صناعة الميزان بل مدار صدقها على اللزوم
وهو ههنا موجود لانه لو كانت الاوضاع في المرادف والمشترك مترتبة فلا خفاء في انه على هذا التقدير
لا يتحقق في زمان الجعل الاول والثاني الا مجعول واحد ومجعول له واحد اما في الاول فظاهر واما في الثاني
فلان الجعل من الافعال وبقاؤها ممتنع كما تقرر وانه اعلم بالصواب **قوله** وبان التخصيص الخ اشارة الى الجواب
الثالث وحاصله تسليم ارادة القصر في زمان الاستعمال يعني انا نسلم ان القصر مراد في زمان الاستعمال لكن
القصر اضافي لا حقيقي ولا خفاء في ان القصر الاضافي متحقق في المرادف والمشترك اما في الاول فلان المعنى
مقصور على كل من اللفظين بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له واما في الثاني فلان اللفظ مقصور على كل
معنى من المعاني بالنسبة الى المعنى الذي لم يوضع له هذا اللفظ وهذا ايضا جواب باختيار كل من الشقين والله
اعلم **قوله** وبان معنى آه اشارة الى الجواب الرابع وحاصله انا سلمنا ارادة القصر حين الاستعمال بطريق
الحقيقة لكن الحشية مرادة سواء كانت الباء داخلة على المقصور او المقصور عليه فان كان الاول فرجع
التعريف مقصوريته المعنى على اللفظ من حيث المدلولية اي من حيث انه مدلول هذا اللفظ وان كان
الثاني فرجعة قصر اللفظ على المعنى من حيث الدالية اي من حيث انه دال على هذا المعنى ولا شك في وجود
القصر الحيث بالحشية في المرادف والمشترك واما الاول فلان مدلولية المعنى من لفظ غير مدلولية من
لفظ آخر لانه نسبة وتغايرها بتغاير المنتهين كما تقرر واذا تغايرا فوجد القصر واما الثاني فلان دالية لفظ
على معنى غير دالية على معنى آخر بعين ما ذكرناه آنفا واذا تغايرا فوجد القصر ومما ذكرنا من حواصل الجواب
يظهر وجه الترتيب بنا لمن له ادنى مهارة في علم المناظرة لان المتقرر فيها ان جواب عدم التسليم يكون مقدما
على جواب التسليم **قوله** فيما كان وضعه الخ ظرف مستقر وقع صفته للشبهة وكلمته ما مصدرية
والعبارة بحذف المضاف والتقدير عن الشبهة الواردة في صورة كون الاضع الخ وتقريرها ان وضع
الخ وتقريرها ان وضع المبهات يخرج عن تعريف الوضع سواء كانت الباء داخلة على المقصور والمقصور
عليه اما الاول فلعدم قصر معانيها عليها لوجود الفاظ اخر ازائها كمعنى زيد مثلا فانه وضع له لفظ زيد
ولفظ هو مثلا اذا رجع اليه واما الثاني فلعدم قصرها على واحد من المعاني لان الجزئيات المتكثرة كلها
معانيها على المذهب المنصور وغرض الفاضل المحشي من قوله وما ذكرنا الخ ان الاجوبة المذكورة سابقا
دافعة لهذه الشبهة ايضا ان قيل ان من الاجوبة جوابا باختيار الشق الثاني في الجواب الثاني يعني كون الباء

لم يلزم الزيادة آه اي زيادة قيد المرادف والاخلال بالفهم في المشترك بوجه

على المقصور عليه وهو غير جار فى هذه المادة لان الواضع وضع لفظ هو مثلا بوضع واحد للجزئيات المتكثرة فاعتبار الترتيب ساقط حتى يقال ان القصر فى زمان الجعل موجود فكيف يهم قول الفاضل المحشى ومما ذكرنا انه قلنا ليس المراد مما ذكرنا مطلقه بل هو الذى يجرى فى هذه المادة فعدم اجراء البعض واجراء الباقى لا يضر والله اعلم **قوله** اى حال كون الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الباء للسببية فيكون مفاد هذه العبارة سببية مفهوم هذه الشرطية اعنى لزوم فهم الشئ الثانى لاطلاق الشئ الاول او احساسه للتخصيص وهل هذا الا خلاف الواقع لان اللزوم بسببه كما هو الظاهر لمن له فكر صائب وحاصل الدفع ان الباء ليست السببية بل الملابسة وقعت هم مدخوله حالا باعتبار المتعلق عن الشئ الاول فيكون تقدير الكلام عين ما ذكر فى كلام الفاضل المحشى فلا يرد ما توهم ولم يجعله حالا عن التخصيص لانه ليس بفاعل ولا مفعول والحال لا يهم الا منهما انما تقرر عن الشئ الثانى لانه مفعول بالواسطة بخلاف الشئ الاول لانه مفعول بالذات كما هو الظاهر فهو بذكر الحالية اولى واحرى والله اعلم **قوله** وبه يخرج اى بقيد الحشية **قوله** يخرج تخصيص الخ يعنى لم يذكر الشارح هذا الحشية لكانت حروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب لوجدان تخصيص شئ الشئ فيها والامر ليس كذلك لان الدلالة على الموضوع له من لوازم الوضع وهى ليست بموجودة فيها كما هو الظاهر فلو كانت موضوعة لوجد اللازم بدون اللازم وهو محال ويذكر هذا القيد خرجت تلك الحروف عن الوضع لعدم وجدان فهم غرض التركيب عنها مع الاطلاق كما لا يخفى فان قيل ان كلام الشارح يدل على تحقق الوضع فيها لانها يخرج عن الكلمة بقيد المعنى ولخراج المخرج قيد عند المحققين قلنا ان عبارته مبنى على التنزل وتسليم كونها موضوعة والا فعدم تحقق الوضع فيها ظاهر للوجه الذى ذكرنا آنفا **قوله** وسمع اشارة الى دفع ما يتوهم من ان لزوم فهم الشئ الثانى للاطلاق فى كل الاوقات كما هو مفاد كلمة متى غير صحيح لان من الاوقات الاوقات المجتمعة مع عدم السمع والفهم فيها ليس بموجود لان السمع من شرط الفهم ووجود المشروط بدون الشرط غير صحيح وحاصل الدفع ان العبارة بحذف المعطوف مع العاطف هو قولى وسمع وانما حذف لاجل ظهور ان الفهم بدون السمع باطل فاندفع ما توهم **قوله** بغير السمع اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاحساس اعم من السمع لشموله للبصر والشم والذوق واللمس فمقابلته العام بالخاص بكلمته او غير متعارفة عند المحصلين فلا يهم التعريف لاشتماله على الامر الغير المتعارف وحاصل الدفع ان الاحساس مقيد بقيد عدم السمع لان العام اذا قوبل بالخاص فيكون المراد منه ما سوى هذا الخاص كما تقرر **قوله** وفيه تنبيه الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان حاصل هذه الشرطية لزوم فهم الشئ الثانى لاحساس الشئ الاول فما الفائدة فى ارتكاب هذا التكلفات وعدم القول بالاحساس فقط وحاصل الدفع ان فيما اختاره الشارح تنبيها على قسمى الموضوع من اللفظ وغيره **قوله** والا الخ اى وان لم يكن المقصود التنبيه على قسمى الموضوع **قوله** فان قلت اه حاصل هذا السؤال ان تعريف الوضع غير صادق على شئ من افراده

لان الشرطيته الكليته التي اخذت فيه لا يصدق الا اذا انضم العلم بالتخصيص للمقدم والانضمام ليس بموجود كما هو الظاهر فالصدق غير متحقق واذا لم يصدق الشرطيته فلا يصدق التعريف على شئ لكلية كذب الجزأين كذب الكل ووجه تصديق عدم الشرطيته الا اذا انضم الخ ان متى لعموم الاوقات ومن اوقات الاطلاق هي الاوقات التي لم يعتبر السامع بالتخصيص فيها ولا يحصل الفهم فيها لان العلم بالتخصيص من شروط الفهم كما ان السمع من شروط فلا يصدق الا بالانضمام وهو المدعى **قوله** قلنا الخ وحاصل هذا الجواب ان الانضمام وان لم يكن في اللفظ لكنه مراد في المعنى فوجد ما هو شرط صدق الشرطية فيصدق التعريف لعدم موجب كذبه **قوله** كل البعد ان كان بعيدا في الجملة لان التعريف آب عن الحذف لانه للوضاحته وفي ارادة المحذوفات اخلال بالفهم **قوله** ان التخصيص الخ وههنا شك من وجهين الاول انا لا نسلم ان العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقته بما يثبت الدلالة بل هي ظاهرة في انه علاقة بما يثبت فهم الشئ الثاني من الاول وابين الدلالته من الفهم لانه اما صفة الدال او السامع بخلاف الفهم فانه صفته المعنى لان المراد منه الانفهام كما تقرر والثاني ان التخصيص موجود في حروف الهجاء والدلالة غير موجودة فيها كما فهم من قول الفاضل المحشي سابقا فكيف يكون التخصيص علاقته بما يثبت الدلالة والجواب عن الاول ان الدلالته مفسرة بالتفسيرات الثلثة احدها كون الشئ بحالته يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وعلى هذا يكون صفته الدال والثاني فهم السامع المعنى من اللفظ وعلى هذا يكون صفة للسامع والثالث فهم المعنى من اللفظ اى انفهامه وعلى هذا يكون صفة للمعنى والمراد منها ههنا هو الثالث وهو متحد مع الفهم فلا يرد ما ورد وعن الثاني ان الالف واللام في التخصيص للعهد والمعهود التخصيص الحيث بالحشية المذكورة في الشرح وهو ليس بموجود في حروف الهجاء كما علم سابقا فلا يرد الايراد والله اعلم **قوله** فكانه الخ انما اورد بكلمة الشك لعدم قول الشارح به ظاهرا **قوله** متى الخ وسمع **قوله** او احس بغير السمع **قوله** وعلم ذلك التخصيص ان قيل كيف ينتظم العلم بالتخصيص الى الشرط لانه على هذا يكون موقوفا عليه لفهم المعنى وهو موقوف عليه للعلم بالتخصيص لانه نسبة والعلم بما لا يحصل الا اذا علم المنتبين فيلزم الدور قلنا ان فهم المعنى من الدال موقوف على العلم بالتخصيص وهو موقوف على فهم المعنى مطلقا فلا يحصل الدور لتغاير الموقوف والموقوف عليه **قوله** ان لم يكن مفهوما اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الوضع لا يصدق على شئ من افراده لان متى لعموم الاوقات ومن اوقات الاطلاق هي التي يكون الشئ الثاني فيها مفهوما وحاصله وفي هذه الاوقات لا يمكن الفهم لاستلزامه تحصيل الحاصل وحاصل الدفع ان قيد عدم فهم الشئ الثاني مراد في جانب المقدم فلا اعتراض وفيه ان قيد العلم بالتخصيص ايضا مراد في جانب المقدم كما علم آنفا وهو موقوف على العلم بالشئ الثاني وفهمه فكيف يجامع المقدم الممكن مع عدم العلم بالشئ الثاني لانه مستلزم لجامعيته الشئ الممكن النقيض

لعينه العلم بالشيء الثاني وعدم العلم به فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** او فهم منه فهم اشارة الى الجواب الاخر عن التوهم المذكور وحاصله ان الفهم ليس بمعناه وهو حصول الصورة من الشيء عند العقل بل بمعنى الالتفات فلا يقال انه اذا كان المعنى مفهوما قبل الاطلاق فحينئذ لو فهم يلزم تحصيل الحاصل بل يقال انه يلزم الالتفات الى الحاصل ولا شك في جوازه فان قيل ان من الاوقات الاوقات التي يكون المعنى فيها ملتفتا اليه ففي هذه الاوقات لا يمكن الالتفات اليه لانه يستلزم الالتفات الى الملتفت فلا يصدق تعريف الوضع على شيء من افراده قلنا ان الشدة والضعف يجريان في الالتفات فالالتفات الثاني يحصل الشدة والاول الضعف ولا شبهة في الجواز بهذا النحو ويمكن ان يجاب عنه بان الشيء الثاني عند الاطلاق في حالته الالتفات ملتفت بالتفات جديد لا بالالتفات الحاصل والتفات الملتفت بالالتفات الجديد جائز كما تقرر وفيه انه من الاوقات الاوقات التي تكون الالتفات فيها الى الشيء الثاني متصفته بالشدة وفي هذه الاوقات لا يمكن ان يلتفت بالالتفات الشديد فلا يصدق التعريف على فرد الا ان يقال ان مراتب الشدة غير واقعة عند حد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره قيل يخرج عنه الخ الغرض من هذا القول الاعتراض على التعريف بانه غير جامع لافراده لان منها وضع الحرف وهو ليس بحيث متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وعلم التخصيص ولم يكن المعنى مفهوما يفهم منه المعنى لان كلمته متى لعموم الاوقات ومن الاوقات الاوقات التي لم يذكر فيها الحرف معها وفي هذه الاوقات لا يمكن الفهم لان ضم الضميمة من شرائط الفهم ووجود المشروط بدون الشرط كما ترى فلم يكن التعريف جامعا لافراده وحاصل الجواب الذي صدر الشارح بقوله اجيب الخ ان المراد من الاطلاق ليس مطلقا بل المقيد بالعموم واطلاق الحرف بدون الضميمة ليس بعموم فعدم فهم المعنى لا يضر في هذه الاوقات لعدم شمول المقسم لها لا يقال اذا قلنا من حرف جر او مركب من حرفين يكون الاطلاق اطلاقا عاما مع انه لا يفهم معنى من منه في هذا الاطلاق فبقي الاشكال بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق العموم الاطلاق العموم الذي لاجل ارادة المعنى الحرفي والاطلاق المذكور ليس كذلك بل هو لاجل ارادة لفظه ولذا صح وقوعه محكوما عليه والله اعلم **قوله** وكذا وضع الفعل اشارة الى التعريض بان الاعتراض كما يرد على وضع الحرف فكذلك يرد على وضع الفعل والاسماء المتضمنة لمعنى الحرف وما كان وضعها عاما وما وضع له خاصا لان الشرطية الكلية التي اخذت في التعريف لا تصدق على هذه الاشياء لان متى لعموم الاوقات ومن الاوقات الاوقات التي لم يذكر الفاعل مع الفعل والضميمة مع الاسماء التي تكون متضمنة لمعنى الحرف وكم لوجد الاشارة في اسماء الاشارة التي كان وضعها عاما وما وضعت له خاصا فيها وفي هذه الاوقات لا يفهم معاني هذه الاشياء منها لعدم وجود شرط الفهم اصلا عدم فهم معنى الفعل فلان المأخوذ فيه النسبة الى فاعل معين اي معين كان ولا شك ان هذه النسبة لا يفهم

له وهو ذكر الفاعل في الفعل والضميمة في الاسماء مما لو تكون متضمنة لمعنى الحرف وجبران الاشارة في اسماء الاشارة

بدون ذكر الفاعل وأما معاني الاسماء المتضمنة للحرف فلا منها اذا كانت متضمنة اليه تكون كالحرف فلا فهم بدون الضميمة وأما معاني اسماء الاشارة فحد مرفهم تلك المعاني منها بدون الاشارة فظاهر ويمكن ان يجاب بان هذه الاشياء مثل الحرف في السوال والجواب فمن السوال على الحرف والجواب عنه ينساق الذهن الى السوال على تلك الاشياء والجواب عنه ولم يعكس الامر لان الحرف كالعلم في الاحتياج الى الغير بالنسبة اليها والى هذا الجواب اشار الفاضل المحشي حيث قال باعتبار الدلالة على النسبة كالحرف وقال والجواب هنا كالجواب عن الحرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره متى اطلق الخ لا يقال حق العبارة ان يقول متى اطلق او احس لان الاحساس ايضا معتبر في العلوم لانا نقول قيد احس لتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق والحروف من الموضوعات اللفظية التي قيد اطلق لتناولها فلا حاجته في الحرف الى قيد احس كما لا يخفى كذا قال مولانا عصمت الله **قال** الشارح قدس سره بل اذا اطلق قال مولانا عصام الدين الاولى متى اطلق مع ضميمة ضم انتهى اقول وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه ما قاله التفنن في العبارة **قوله** ولا يجاب الخ هذا جواب آخر عن النقض بالحرف وحاصله ان اللازم لفهم الشئ الاول سواء كان من طريق الاطلاق والسمع او الاحساس من غير السمع هو فهم الشئ الثاني لكن لا بالوجه الذي يكون معنى له بل بالوجه الذي يكون ملحوظا به حالته الوضع ولا شك في ان ملحوظيته معاني الحروف حالته الوضع لها باعتبار الامور الكلية لعدم انضباط خصوصياتها وعدم وجدان بعضها في زمان الواضع مثلا معنى من هو الابتداء الخاص الذي بين السير والبصرة او غيرهما لكن اذا لوحظ بالامر الكلي اعني الابتدائية المطلق للعلقة المذكورة وهذه الامور الكلية لا تحتاج الى الضميمة لاستقلالها فيكون معنى الحرف بالوجه الملحوظ حالته الوضع مفهوما قبل انضمام الضميمة وحاصل الدرة الذي اشار الفاضل المحشي اليه بقوله لان قوله الخ ان متى اطلق آه في تعريف الوضع اشارة الى الغاية وفهم معاني الحروف بالوجوه الملحوظة حالته الوضع ليس غايته لجعلها لان غرض الواضع من وضع الحروف لمعانيها هو فهمها لخصوصها لا فهمها بالامور الكلية كما لا يخفى ويحتمل ان يكون هذا الجواب جوابا للنقوض المذكورة في قول الفاضل المحشي ايضا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولا يبعد الخ جواب آخر عن النقض بالحرف وفي ضمنه يحصل الدرة على الجواب الاول وحاصله ان المراد بالاطلاق هو الاطلاق الذي يكون في المحاورات وهذا الاطلاق للحرف لا يكون بدون الضميمة فخرج اطلاق الحرف بدونها لا يضر **قوله** يعني انه لا حاجة الخ اشارة الى الفرق بين الجوابين بان الاول مشتمل على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد بخلاف الثاني **قوله** فان المتبادر الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ان كان التقييد مطلقا غير محتاج اليه فالجواب الاول والثاني سيان في الاشتمال على الامر الغير المحتاج اليه ودعوى التقييد لان مآله الى ان المراد من الاطلاق الاطلاق في محاوراتهم وان كان التقييد بالاطلاق الصحيح غير محتاج اليه فيحتاج الى البيان وهو منتف وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول وان قلت ان الجوابين مشتملان على التقييد فيكون

له بالضم الغيبة الاخر كما سبقت منا ١٢ منه

له انه مشتمل على الامر الغير المحتاج اليه ١٢ منه

سيان فنقول انه لا تقييد في الجواب الثاني لان الاستعمال في المقاصد متبادر من الاطلاق والتبادر علامة كون
ذلك معنى هذا فكيف يكون تقييدا بخلاف الاطلاق فالصحيح لانه ليس بتبادر من الاطلاق فلا يكون ذلك معنى
هذا فيكون تقييدا والله اعلم **قوله** والاستعمال فيما الخ فيها الخ اشارة الى ان الكبرى محذوفة في كلام الشارح
قدس سره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يقصد الخ الغرض من هذه العبارة الى قوله ولما كان الخ
بيان المعنيين للفظ المعنى ليوضع المعرف لان وضوحه بوضوح معرفه ووضوحه بوضوحه اجزائه فان
قيل المناسب تقديم المعنى اللغوي المشار اليه بقوله فهو اما مفعل الخ على المعنى الاصطلاحي المرموز بقوله
المعنى ما يقصد بشئ لتقدم اللغة على الاصطلاح قلنا ان الشارح نظر الى التأويل وعدمه والاول متفق
في المعنى اللغوي والثاني في الاصطلاحي وتقديم غير المطول على المطول شايع فيما بينهم وان كان الامر بالعكس
في نفس الامر ههنا والله اعلم **قوله** ويراد به صريحا الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف المعنى من ان
الظاهر من قصد الشئ هو القصد الذي لا يكون في ضمن شئ آخر ويتبعية فيخرج المعنى التضمني والالتزامي
مع انهما معدودان من المعنى والدفع غني عن البيان **قوله** سواء كان الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
الظاهر من القصد القصد الذي يكون بواسطة الوضع فيخرج المعنى الطبعي والعقلي لعدم الوضع فيهما
مع انهما معدودان من المعنى والدفع غني عن البيان **قوله** وغيرها من المعاني الطبعية كوجع الصدر
كلام اسم والعقلية كوجود اللافظ الذي المسموع من وراء الجدار **قوله** كما اذا سعلت من السعال بمعنى ما في
كردن مثال للمعنى العقلي ولعل وجه ترك مثال المعنى الطبعي من غير اللفظي وجود الاختلاف في وجوده
كما تقرر في صناعة الميزان وبما يراد مثال العقلي من غير اللفظي اشارة الى تعميم الشئ المأخوذ في تعريف المعنى
من اللفظ وغيره فلا يرد ان الطبعي من غير اللفظي وان كان مختلفا فيه لكنه من اللفظي متفق عليه فلم يصح
المثال له ويمكن ان يجاب بانه على هذا التقدير ان اورد المثال العقلي باللفظي فلا يحصل الاشارة المذكورة
وان اورده من غير اللفظي فيحصل التشويش والله اعلم **قوله** واردت به حضورا اشارة الى دفع ما يرد
من ان دلالته السعال على الحضور ليس بعقلي لانه هو الانتقال من الاثر الى المؤثر وبالعكس كما تقرر وليس
شئ منها بموجود ههنا وحاصل الدفع ان السعال وان لم يكن علة للحضور في نفس الامر لكنه علة له على تقدير
ارادته به **قوله** وقال بعضهم الخ لعل غرض هذا البعض من زيادة لفظ الفعلية دفع الاعتراض الوارد على
الشارح بان الظاهر من القصد القصد الذي يكون بالفعل فيخرج عنه المجازات المتروكة والحقايق كالمضمرات
واسماء الاشارة على مذهب ولسهولته الامر في عبارة الشارح بالتعميم ضعف الفاضل المحشي قول هذا
البعض ما التعبير بلفظ البعض بقي شئ في هذا المقام وهو انه اذا كان المراد التعميم كما هو مراد الشارح ومحرر
قول البعض ينبغي ان يكون الجار معنى للفظ زيد لانه يصح ان يراد به مع انه لا قايل به احد من العالمين
فضلا عن العالمين ويمكن ان يجاب بان المراد من الصحة الصحة التي تكون بسبب العلاقة المعتبرة عندهم

وهي الوضع والطبع والعقل وكل منها منتف في الصورة المذكورة كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اسم مكان قال مولانا عصام الدين ما حاصله انه لا وجه لتخصيص الشارح بجعل المعنى اسم مكان لانه كما يصح ان يكون اسم مكان كذلك لا مانع من ان يكون اسم زمان الا ان يقال ان الشارح ذكر الخاص واراد العام اي الظرف اعم من ان يكون زمانا او مكانا فلا تخصيص في كلامه فان قيل كيف يصح كون المعنى اسم مكان او اسم زمان والحال انه لا علاقة بين ما يقصد بشيء ومكان القاصديته او زمانه على تقدير ان يشتق الظرف من المصدر المعلوم وبين ما يقصد بشيء ومكان المقصوديته وزمانه على تقدير ان يشتق الظرف من المصدر المجهول وآ العلاقة مما لا بد منها ههنا لانه يوجد النقل من المعنى اللغوي الى الاصطلاحي والنقل موقوف على العلاقة قلنا ان العلاقة ههنا موجودة وهي تعلق القصد بما **قوله** من المصدر المعلوم مبني على الاول ومكان القاصديته وعلى الثاني مكان المقصوديته **قال** الشارح قدس سره او مصدر ميمي آن قيل ان عطف المصدر الميمي على قوله مفعل بكلمته او لا يصح لان او للتردد ولفظ المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا ايضا مفعل كما هو الظاهر قلنا انا لا نسلم انه عطف على المفعل بل عطف على اسم المكان ولفظ المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا ليس باسم المكان كما هو الظاهر فيصح التردد آن قيل لم لا يجوز هذا يلزم الانتشار في المعطوفات لان قوله او مخفف آ عطف على قوله اما مفعل وقوله مصدر ميمي يكون معطوفا على قوله اسم مكان ويلزم المخالفة من الطريق المتعارف وهو تصدير المعطوف عليه بكلمتها او بلفظة اما قلنا ان الانتشار شايع كما فعل الشارح نفسه في قول المصنف ومن خواصه دخول اللام الخ كما لا يخفى وعدم التصدير ايضا متعارف كما يعلم من عبارة المصنف حيث قال واما قبل المعطوف عليه لازمته مع اما جايزة مع او **قوله** المصدر المعلوم او المجهول على الاول يكون بمعنى القاصديته اي يكون الشيء قاصدا وعلى الثاني يكون بمعنى المقصوديته اي كون الشيء مقصودا **قال** الشارح قدس سره بمعنى المفعول آن قيل ان كون المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا بمعنى المقصودية لا يخلو اما ان يكون في اللغة او في الاصطلاح وكلاهما لا يصح اما الاول فلان المصدر موضوع للحدث لا للذات وقيام ذلك الحدث عليه الذي هو معنى المفعول وآما الثاني فلان لفظ المعنى في الاصطلاح موضوع للمقصود من الشيء لا مقصود مطلقا كما علمت آنفا من قول الشارح قلنا ان المقصود معنى لفظ المعنى بعد النقل لا في اصل اللغة ولا في الاصطلاح **قوله** يجوز ان لا يعتبر الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان في لفظ المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا احتمالين كما في لفظ اعني كونه منقولا من المعنى المصدري الى ما يقصد لشيء ابتداء او بعد كونه بمعنى المفعول فلم اختار الشارح احد ذينك الاحتمالين مع ان في مختارة تعدد النقل ويمكن ان يجاب من قبل الشارح بانه لم يرد قيد فقط حتى يتيقن النقل الى المقصود ثم منه الى ما يقصد بشيء بل قال بمعنى المفعول فيحتمل ان يقدر المتعلق وهو من شيء فيحصل الاحتمال الاول ويحتمل ان لا يقدر

فيحصل الاحتمال الثاني ولله در الشارح حيث ادى الاحتمالين بعبارة واحدة هذا ما خطر لي بعون الملك المنعم
قوله مؤونته النقل اى مؤونته تعدد النقل فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره او مخفف معنى
عطف على قوله اما مفعل في التخفيف بحذف احدى الياءين وقلب الكسرة فتحته والياء الفا **قوله** تخفيفا
غير قياسي اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المعنى بالتشديد كالمرجى بالتشديد فانه جاز في المشدد الاول
التخفيف فلم لا يجوز في الثاني وحاصل الدفع ان التخفيف غير قياسي فلا يقاس عليه شيء آخر **قوله** والذي جرأه
اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ما الباعث على ذكر الشارح هذا الاحتمال مع انه مشتمل على التخفيف الغير
القياسي وحاصل الدفع ان الباعث عليه في ذكره هو الميل الى جانب المعنى لانه حينئذ يكون منقولا عن العام
المطلق المحمول بحسب المواطاة الى الخاص كذلك بلا مؤونته تعدد النقل بخلاف الاحتمالين الاولين فان
النقل في اولهما من احد المتباينين المتشاركين في تعلق القصد الى الآخر وفي الاحتمال الثاني في احدهما تعدد
النقل وفي الآخر نقل من العام المطلق المحمول بحسب الاشتقاق الى الخاص كذلك ولا شك في حسن العلاقة
الاولى من العلاقتين الثانيتين ومذمته تعدد النقل لا يقال على تقدير ان يكون المعنى اسم مكان من معنى
المجهول يكون بمعنى محل المقصودية فيكون نقله منه الى المعنى الاصطلاحي بعينه النقل المذكور في الصدر
لانا نقول على ذلك التقدير يكون بمعنى مكان المقصودية لا بمعنى محل المقصودية وشتان بينهما فان
محلها من قام به فهو صادق على المقصود بخلاف مكانها فانه غير صادق عليه هكذا قال الفاضل المدقق
قوله واستعمال آه عطف على قوله الميل الى جانب المعنى وفيه اشارة الى الباعث الآخر على ذكر هذا
الاحتمال يعني ان استعمال المشدد بمعنى المخفف كثير واقع فيقال معنيّ الكلام ومعناه واحد فيحتمل ان
يكون المعنى مخفف معنى اسم مفعول **قال** الشارح قدس سره ولما كان المعنى مأخوذا الخ اعلم ان هذه
العبارة دفع سؤال يرد ههنا وله تقريران احدهما ان المعنى مأخوذ في الوضع فذكره بعده مستدرك لا حاجة
اليه وثانيهما انه لا يعم ارتباط المعنى بالوضع لانه انما يقتضي مفعولا واحدا بواسطة حرف الجر وهذا
المفعول داخل في مفهومه فكيف يرتبط قوله لمعنى بقوله وضع وحاصل الدفع ان كلا من هذين انما لا يرد
انما يثبت اذا لم يخرج الوضع من قيد المعنى واما اذا اجرد منه فلا يلزم شيء منهما وثانيا ان التقرير الاول
مخدوش من وجوه احدها انه لو كان الداعي والباعث على الشارح بالقول بالتجريد عدم الحاجة للزم
الدور لان ذكر المعنى على هذا التقدير يتوقف على التجريد المتوقف على ذكر المعنى بعد وثانيها ان ذلك
يندفع بادنى التفات لانه يمكن ان يقال ان ذكر المعنى بعده للتصريح بما علم ضمنا والنكتة التصريح بالقيد
الاحترازي على الاستقلال وثالثها ان التعليل بعدم الاحتياج مع صحته بعدم امكان الارتباط لا يجامع
من ضعف لقوة الثاني وضعف الاول ورابعها ان ذلك مشعر عرفا بصحته ولا صحة له في الواقع وخامسا
انه اعترض على الشارح ههنا بان المأخوذ في الوضع الشيوع لا المعنى فكيف يقال لما كان المعنى مأخوذا الخ

قوله اى بلا واسطة
زوال وله حمل الاشتقاق
كان ذلك ١٢ منه
قوله ولان حمل العام
المقصودية على ما له
يكون حصة لعدم
جريان الاشتقاق
فيما تقدم ١٢ منه

قلنا في جوابه ليس المراد من الاخذ الاخذ اللفظي بل اعم منه ومن المعنوي والمعنى، وان لم يؤخذ في الوضع لفظا لكنه مأخوذ فيه معنى لان الشيء الثاني المذكور في مفهوم الوضع عبارة عن المعنى كما لا يخفى اما وجه التعبير عن المعنى بالشيء فقد مرّ وراجعا انه قال مولانا عصام الدين ما حاصله ان المعنى كما هو ماخوذ في الوضع فذكره بعده مبني على التجريد فكذلك اللفظ مأخوذ فيه فاسناده اليه مبني عليه ايضا فلو لم يتعرض الشارح اليه واجاب عن ذلك مولانا جمال الدين بان التجريد هناك ايضا مراد لكن الشارح احاله على المقايسة فلذا تركه فان قلت فلو لم يعكس الامر قلت ليس مقصود الشارح بيان التجريد فقط بل المقصود جعل قوله لمعنى قيدا احترازيا فتعرض لتجريد ما له دخل في الاحتراز واحال التجريد على المقايسة فيما ليس له دخل في ذلك واجاب عن اعتراض مولانا عصام الدين مولانا عبد الحكيم وردّ على مولانا جمال الدين بان التجريد في اسناد الوضع الى ضمير اللفظ ليس بمتصور بجميع ما له لان التجريد انما يجيء اذا ذكر المأخوذ بعد ذكر المأخوذ فيه بدون افادة شيء آخر وههنا افاده وهو التعين بكونه لفظا سواء ان ذكر الفاعل بعد الفعل ليس مبنيا على التجريد لان المأخوذ في الفعل فاعل معين أيّ معين كان والمذكور معين انتهى اقول وبالله التوفيق ان قول مولانا عبد الحكيم لا يخلو عن حزازة من وجهين احدهما ان الشيء الاول المأخوذ في الوضع كما انه عام من اللفظ وغيره وباسناد الوضع الى ضمير اللفظ خص به فكذلك الشيء الثاني المأخوذ في الوضع عام من المعنى وغيره كغرض التركيب في حروف الهجاء وبذكر المعنى بعده خص به فان لم يكن في اسناد الوضع الى ضمير اللفظ تجريد فكذلك لا يكون في ذكر المعنى بعده تجريد وثانيهما ان المأخوذ في الفعل النسبة الى الفاعل لا الفاعل فكيف قال مولانا عبد الحكيم ان المأخوذ في الفعل فاعل معين أيّ معين كان لانه لو كان الفاعل مأخوذا في الفعل فاما ان يؤخذ معه النسبة اولا والاول باطل لانه يزيد على هذا الجزاء مفهوم الفعل على ثلثته وهذا خرق الاجماع والثاني ايضا باطل لانه يكون المعنى المطابقي للفعل على هذا التقدير مستقلا لان عدم استقلاله ليس الا باخذ النسبة فيه وليس فليس وهل ذاك الا تهافت خامسا انه يرد ههنا ان التجريد خلاف الاصل وخلاف الاصل لا يرتكب بدون النكتة فما هي ههنا قلنا هي تكثير الفايدة وهي جعل قوله مفردا صفة اللفظ والمعنى هذا ما لخص من الاسفار مع زيادة والله اعلم بحقيقة الاسرار قوله حتى يكون المراد آه دفع ما يرد من ان المحال لازم على تقدير التجريد ايضا لاخذ الشرطية في الوضع والمعنى مأخوذ فيها فحتى كانت الشرطية موجودة في الوضع يلزم المحال وهو عدم الحاجة او عدم الارتباط وحاصل الدفع ان المراد بالتجريد ليس التجريد عن المعنى فقط بل التجريد عنه بحال كونه ملتبسا بالتجريد عن الشرطية ايضا قوله لانها قيد دفع ما يرد من انه اذا كان المراد التجريد عن الشرطية ايضا فلو لم يتعرض الشارح اليه وحاصل الدفع ان التجريد عن المعنى مستلزم للتجريد عن الشرطية لانها قيد

بالنظر اليه فذا تركه وما سبق من الفاضل المحشي من كون بحيث آه حالا عن الشئ الاول هو بحيث مع الشرطية وههنا قيدية الشرطية فقط فلا يرد ما يتوهم من التدافع **قوله** مقيس الى الشئ المتروك كان الحكم في الشرطية ثابت في الجزاء عند الاباء والنفاة والجزاء قوله فهم منه الشئ الثاني ولحاظ الشئ الثاني الذي هو الشئ المتروك كاين في هذا القول اولا لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فهم فالجدير والاحق ان يكون الشرطية قيدا له اوكان قوله بحيث متى اطلق الخ صفة للشئ الثاني باعتبار التعلق لا الاول والقرع وان كان الشيآن معتبرين فيه ولا يتوهم تعلق قوله بحيث بالتخصيص لانه على هذا يلزم تعلق الحرفين من جنس واحد بشئ واحد وهو من المستقبحات عندهم واذا كان ذلك القول صفة للشئ الثاني يكون قيدا له والوجه الثاني ما سنح به خاطري والله اعلم **قوله** فتركه مستلزم الخ ان قيل ان الضمير في تركه راجع الى الشئ المتروك فيكون المعنى فترك الشئ الترك وهل هذا الا ترك المتروك وهو من المتروك فيه بينهم قلنا ان ترك المتروك اذا كان بترك مغاير للترك الاول وأما اذا كان بهذا الترك فليس بمتروك بل وأقم وهذا كما يقال في تحصيل الحاصل التفات الملتفت فافهم **قوله** وبذكر المعنى الخ فهم ما يرد من ان القول بالتقريد مضر لان المأخوذ في تعريف الكلمة هو الوضع بجميع معناه لا ببعض معناه وحاصل الدفع انه اذا كان المعنى مذكورا بعد الوضع فعاد معنى الوضع وبيّن الفاضل المحشي وجه العود بنفسه فافهم **قوله** لان تخصيص شئ آه ان قيل ان تخصيص شئ بشئ فقط ليس معنى الوضع لان الشرطية المذكورة في كلام الشارح ايضا مأخوذة فيه فلا يصح قول الفاضل المحشي لان تخصيص شئ بشئ هو الوضع قلنا ليس المراد من التخصيص التخصيص الذي بدون الشرطية بل معها لكن لم يتعرضها لان ذكر القيد الذي تكون الشرطية مقيسة بالنظر اليه وهو المعنى مستلزم لذكرها اذ ان تركه مستلزم لتركها ويرد ههنا ان تخصيص شئ بشئ مع الشرطية موجود في المجازات كلها لان لفظ الاسد مثلا خص للرجل الشجاع بحيث متى اطلق مع القرينة الصارفة عن معناه وهو الحيوان المفترس فهم منه الرجل الشجاع مع ان الوضع مفقود فيها وأجيب عنه بان المراد من فهم الشئ الثاني عند اطلاق الشئ الاول الفهم الذي يكون من هذا التخصيص لا غير والفهم هاهنا ليس من القرينة لا من التخصيص والله اعلم **قوله** اي بما يقصد اه فهم ما يرد من انه اذا كان الوضع تخصيص شئ بشئ فكيف عرف الوضع تخصيص لفظ بلفظ وحاصل الدفع ان المعنى ما يقصد بشئ سواء كان لفظا او غيره وليس المراد من القصد ما يكون بالفعل بل صحته لئلا يخرج الحقايق المتروكة كما في المجازات المتروكة الحقايق والله اعلم **قوله** وانما قيل بالتقريد الخ غرض هذه العبارة الرد على من قال الباعث على الشارح بالقول بالتقريد عدم الحاجة لقوله لمعنى لاشتمال الوضع عليه وحاصل الرد ان الباعث عدم الارتباط بين قوله لمعنى وقوله وضع لا عدم الحاجة وبيان وجه كون الباعث ذلك لا هذا قد سبق منا في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ فتذكر **قوله** لاشتماله عليه الخ يرد ههنا

ان اشتمال شئ على شئ وذكره بعدُ لا يقتضي التجريد الا ترى الى الفعل والفاعل حيث لا تقتضي ذكر الفاعل بعد الفعل التجريد مع ان الفعل مشتمل على الفاعل وأجيب عنه بان اشتمال شئ على شئ وذكره بعدُ من غير افادة شئ آخر يقتضي التجريد وذكر الفاعل بعد الفعل ليس بهذه المثابة لانه يفيد التعيين والتعيين شئ آخر لان المعتبر في الفعل فاعل معين اى معين كان وفيه ما سبق من ان المعتبر في الفعل النسبة الى الفاعل لا نفس الفاعل لانه لو كان معتبرا في الفعل فاما ان يعتبر معه النسبة او لا فعلى الاول يزيد الاجزاء على الثلثة وعلى الثانى يكون المعنى المطابق مستقلا وكلاهما في الفعل خلاف ما تقرر فيه واعلم **قوله** وارتكاب التجريد الخ دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض الوارد على المصنف الذى يقرر بتقرير تأسبق بيانهما منا في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ بوجهين احدهما التجريد وثانيهما جعل الوضع بمعنى الصوغ بعلاقة اللزوم فلم اختار الشارح التجريد ولم يتعرض للآخر وحاصل الدفع ان ارتكاب التجريد اقرب من كون الوضع بمعنى الصوغ وكلما هو اقرب فالتعرض اليه يكون مختارا فلذا اختار الشارح التجريد اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلوجوه احدها ان التجريد قريب الى الحقيقة لكون مدلول لفظ الوضع على هذا جزأ من المدلول المطابقى له وكلما هو قريب الى الحقيقة يكون اقرب فالتجريد يكون اقرب وثانيها ان في امثال هذا المقام شيوع التجريد وكلما هو شايع فهو اقرب وثالثها ان التجريد فيه كشف الاحتراز بكل من جزئى الوضع لانه خرج بالتخصيص المهملات و.... المال بالطبع والعقل وبالمعنى حروف الهجاء بخلاف جعل الوضع بمعنى الصوغ لانه لا يحصل الاحتراز به عن شئ وكلما فيه كشف الاحتراز بالجزئين فهو اقرب وتوابعها انه لا فايدة في ذكر الوضع على هذا التقدير لان الصوغ يفهم من اللفظ ثنا لا يخفى فلا يكون فيه فايدة الا تعلق قوله لمعنى به واما الوضع على تقدير التجريد فيفيد هذه الفايدة مع الاحتراز فيكون التجريد اقرب لحصول الفايدتين به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فخرجت المهملات وههنا ابحاث الاول ان المناسب ذكر هذه العبارة بعد شرح قول المصنف وضع وقبل شرح قوله لمعنى لانه لا دخل لقيد المعنى في خروج المهملات لانها تخرج بقيد الوضع كما هو الظاهر والثانى انه لا حاجة الى قول الشارح والالفاظ الدالة بالطبع بعد قوله المهملات لان هذه الالفاظ مهملات لان المهمل ما لا يكون دالا بالوضع على معنى والثالث انه يلزم التدافع بين قولى الشارح لانه قال ههنا فخرجت المهملات وقال بعيد هذا المقام وبقيت حروف الهجاء والحال انها مهملات على ما عرفت من تعريف المهمل والجواب عن الاول انا نسلم ان المناسب كما قاله الباحث لكن الشارح اورد هذه العبارة في هذا المقام اشارة الى ان الوضع مفقود في المهملات والالفاظ الدالة بالطبع مطلقا اى سواء كان وضعا خرج عن الشق الثانى اولا وهذه الاشارة لا يحصل على تقدير ايراد تلك العبارة بعد شرح قوله وضع والجواب عن الثانى ايضا بطريق التسليم لكن صرح بذلك القول لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان

اى ان التجريد شايع في امثال هذا المقام ١٢ منه

فيها عزيد التباس بالكلمة لانها دالة مثل الكلمة وعن الثالث ان قول الشارح فخرجت المهملات قضية مهملة وهي في قوة القضية الجزئية لا الكلية كما تقرر فلا يلزم التدافع اقول وبالله التوفيق ان المهمل لو كان معرفا بالتعريف المذكور لكان الجواب عن البحث الثالث ما ذكره المجيب وان كان معرفا بما لا يكون موضوعا لما هو المشهور لكان الجواب عن ذلك البحث بعد تسليم كون حروف الهجاء مهملة لان الوضع موجود في هذه الحروف لانها موضوعة لغرض التركيب والله اعلم **قوله** وكذا الالفاظ الخ دفع ما يرد من انه كما خرج الالفاظ الدالة بالطبع فكذلك يخرج الالفاظ الدالة بالعقل فلم لم يتعرض الشارح الى خروجها وحاصل الدفع ان المعطوف مع المعطوف عليه مقدر في كلام الشارح اي قيل ان التقدير لا بد له من قرينة لانه خلاف الاصل فاتيت القرينة في هذا المقام قلنا ان القرينة الدليل لانه عام يجري في الالفاظ الدالة بالطبع والالفاظ الدالة بالعقل كليهما واشار الفاضل المحشي الى هذا السؤال والجواب بقوله كالدليل عليه الدليل والله اعلم **قوله** فقط اي من غير مدخلية شيء آخر من الوضع والطبع واتما زاد قيد فقط ليخرج آخر بها عن الكلمة وتقابلها بالالفاظ الدالة بالطبع واما اذا لم يزد ذلك القيد فلا يصح كلا الامرين لان الالفاظ الدالة بالوضع الفاظ دالة بالعقل ايضا بمعنى ان للعقل دخلا في دلالتها فلا يصح الاخراج وكذا الالفاظ الدالة بالطبع دالة بالعقل ايضا بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ثم لا يخفى على من هو من اهل النهى **قوله** ولك ان تجعل الطبع آه دفع آخر للتوهم المندفع بقول الشارح وكذا الالفاظ الخ وحاصل الجواب ان المراد بالطبع ليس ما هو المشهور اعني المقابل للوضع والعقل كليهما بل المقابل للاول فقط والالفاظ الدالة بالطبع على هذا المعنى شاملة للالفاظ الدالة بالعقل **قال** الشارح قدس سره وتخصيص الخ في تعقيب الوضع بالتخصيص اشارة الى ان انتفاء الوضع فيها لانتفاء التخصيص لا لانتفاء الشرطية فقط فيها **قوله** اي حروف آه اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يصح اضافة الحروف الى الهجاء لان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى من واضافة بمعنى في واضافة بمعنى اللام وانتفاء الاولين في حروف الهجاء ظاهر واما الثالث فهو ايضا منتف فيه لان من لوازمه التخصيص وتلك الحروف مختصة بغرض التركيب لا بالهجاء وحاصل الدفع ان الهجاء هو العد بأساميها وهذا العد يجري في هذه الحروف فبهذه الملابسة اضيفت اليه فيكون الاضافة بمعنى اللام كما في **قوله** تعد بأساميها ان قيل ان الهجاء العد مطلقا اي سواء كان بأساميها او كما قال في الاساس الهجاء تعداد الحروف مطلقا فالمناسب ترك قوله بأساميها قلنا ان الفاضل المحشي بنى كلامه على كلام الطيبي لانه قال الهجاء تعداد الحروف بأساميها **قوله** وهي حروف المباني دفع ما يرد من ان المشهور ان الحروف على نوعين احدهما حروف المباني وثانيهما حروف المعاني وحروف الهجاء خارج عنهما وهل هذا الا خرق للمشهور الذي هو في قوة الخطاء وحاصل الدفع ان حروف الهجاء ليس بخارج

عن ذينك القسمين لانها مندرجة فى حروف المبانى بل عينها فلا يكون هذا الاعتبار لاسماء وليس فيه شئ من الخطاء والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اذا وضعها لغرض التركيب وههنا شك من وجهين احدهما ان كثيرا من حروف الهجاء موضوعة لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجارة وواو القسم وباءه ونائه وغير ذلك فكيف يصح الاحتراز عنها وثانيهما انها اذا كانت موضوعة لغرض التركيب فيكون هو مسماها فلا يصح الاحتراز عنها والجواب عن الاول انه ليس المراد من اخراج حروف الهجاء اخراج كلها بل اخراج بعضها الذى لا يكون موضوعا لمعنى كما يدل عليه توصيفها بقوله الموضوعة لغرض التركيب قيل هذا وعن الثانى ان غرض الشئ لا يكون معناه لان المعنى ما يقصد بشئ لا ما لاجله الشئ والا لكان حروف الهجاء كلها مترادفة ولا قايل به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فان قلت الخ ايراد على جامعية التعريف حاصله ان تعريف الكلمة غير جامع لانه يخرج عنه الكلمة التى وضعت بازاء لفظ لا بازاء معنى كلفظ الاسم فانه موضوع لزيد مثلا وكلفظ الفعل فانه موضوع لضرب مثلا وكلفظ الحرف فانه موضوع لمن مثلا وحاصل الجواب ان المراد من المعنى ليس ما هو مقابل اللفظ كما يتوهم من اكثر العبارات بل هو اعم منه لان المعنى عبارة عما يقصد من الشئ سواء كان ذلك المقصود لفظا او غيره ويرد ههنا ان المخل لجامعية التعريف هو بعض وضع الكلمات بازاء الالفاظ لا وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فالمناسب للشارح ان يقول بعض الكلمات بدل بعض الالفاظ والجواب عنه بان المراد من الالفاظ الكلمات بطريق ذكر العام وارادة الخاص او بطريق ان اللام فيها للعهد اشارة الى الالفاظ الموضوعة لمعنى مفرد **قوله** فيه اغماض الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر المعنى سابقا بما يقصد بالشئ وكلمته ما عامته يتناول اللفظ وغيره فالمعترض اما يسلم العموم او لا فان كان الاول فكيف يعترض وان كان الثانى فكيف يسلم الجواب بالعموم وحاصل الدفع ان المعترض يسلم العموم لكنه اغمض عنه فاعترض لان قيل ما الباعث على الاغماض قلنا الباعث التنبيه على ان تقابل اللفظ والمعنى الذى يتوهم من قول المصنف لفظ وضع لمعنى ومن اقوال غيره تقابل وهمى لا يقدح فى كون اللفظ من افراد المعنى ولا يكون ذلك التقابل قرينة على تخصيص ما الموصولة فى تعريف المعنى بما عدا اللفظ واما ما قاله مولانا عبد الحكيم فى تقرير الدفع من ان الاعتراض مبنى على الاغماض من العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ الخ فلا يخلو عن شئ لان الجواب اعادة العموم والاغماض بذلك المحل يستلزم عدم تسليمه هذا ما فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يتعلق الخ وههنا ايراد ان احدهما ان حمل ما يتعلق به القصد على المعنى لا يخلو اما ان يكون حملا اوليا او حملا شايعا والاول باطل لانه يقتضى اتحاد مفهومى الموضوع والمحمول وهذا مستنكف ههنا لان مفهوم المعنى ما يقصد بشئ ومفهوم ما يتعلق به القصد اعم منه لانه شامل لمكان القصد والله

ومايقصد بشئ ومايقصد بنفسه لابشئ وأما الثانى فهو لايخلو اما ان يكون من قبيل حمل المساوى على المساوى كما فى قولنا الانسان ناطق او من قبيل حمل العام على الخاص كما فى قولنا الانسان حيوان والاول باطل لما عرفت من انتفاء المساوات بين ذينك المفهومين والثانى مسلم لكن لا يلزم من عموم مايتعلق به القصد عموم المعنى كما لا يلزم من عموم الحيوان عموم الانسان وثانيهما ان قول الشارح المعنى مايتعلق به القصد اشارة الى صغرى القياس وقوله وهو اعم اشارة الى كبراه كما لا يخفى والحال ان هذه القضية طبعية لان العموم من اللفظ وغيره من محمولات طبيعته مايتعلق به القصد وعوارضه لا من محمولات افراده ومن المتقرر ان الطبعية لا تنتج فى كبرى الشكل الاول فكيف ينتج ذلك القياس الى قولنا المعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره والجواب عن الايراد الاول باختيار الشق الاول من الشق الثانى بان اللام فى لفظ القصد للعهد والمعنى مايتعلق به القصد بشئ فيحصل المساوات فان قيل ان المساوات لا يحصل باخذ قيد بشئ فيما يتعلق به القصد لان عمومه ليس بتلك هذا القيد فقط حتى يحصل باخذه المساوات بل بشموله لمكان القصد وآلته بخلاف مايقصد بشئ قلنا سبق قلنا ان عموم مايتعلق به القصد من مايقصد بشئ باعتبار شمول ذلك لذينك الامرين بخلاف هذا اذ المريد ذلك المفهوم يقيد بشئ وأما اذ قيد به فلا كما لا يخفى وجهه والجواب عن الايراد الثانى بمنع كون قول الشارح وهو اعم قضية طبعية لان موضوعه كلمته هو وهو من الضمائر وآل الضمائر داخلة فى الجزئى على المذهب التحقيق كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة فى علم الميزان فيكون هذه القضية شخصية والقضية الشخصية تنتج فى كبرى الشكل الاول كما يقال هذا زيد وزيد انسان فزيد انسان ولحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق

قال الشارح قدس سره فان قلت الخ اعتراض آخر على جامعية التعريف بانه يخرج عن تعريف الكلمة الكلمة التى وضعت بازاء معنى مركب كلفظ الجملة والجزء فانهما موضوعان لزيد قايم مثلا لعدم كونهما موضوعة لمعنى مفرد وحاصل الجواب ان المعانى المركبة التى وضعت الكلمة كلفظ الجملة بازائها لها اعتباران اعتبار بالنظر الى معانيها واعتبار بالنظر الى اللفظ الموضوع بازائها وتلك المعانى بالاعتبار الاول خارجة عن التعريف وبالاعتبار الثانى مفردة داخلة فى التعريف لعدم دلالته جزأ اللفظ الموضوع بازائها على جزئها كما لا يخفى ولا شناعة فى كون الشئ الواحد مفردا ومركبا بالاعتبارين الا ترى الى لفظ عبد الله فانه مفرد بالنظر الى الوضع العلمى ومركب بالنظر الى الوضع التركيبى فان قلت ان محل ورود هذا الاعتراض قول المصنف مفرد فالمناسب ايراده بعد شرح قوله مفرد لا ههنا قلت اورده الشارح ههنا ليجمع بين احدهما الاشتراك فى الجواب الذى عبر عنه الشارح بقوله وقد اجيب الخ والايراد الذى ذكره مناسب ههنا وثانيهما ان هذا السؤال فشاهم

لك اعلم ان ورود هذه الشبهة انما يكون اذا كان تعريف اللفظ المضاف الى المعنى معرفا لما يطلق عليه المعنى بالمطابقة وأما اذا كان الافراد قيل اللفظ بالاعتبارين الذكورين فلا يرد ان لفظ الجملة والجزء مفرد ١٢ منه

من الجواب للاعتراض الاول لانه اذا عمم المعنى من اللفظ وغيره توهم ان لفظ زيد قايم مثلا بعني لفظ الجزء مثلا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمات للمفردة ان قيل ان ذكر المفردة بعد ذكر الكلمات مستدرك لان الكلمات لا تكون الا مفردة قلت ذكر لفظ المفردة تصريح بما علم ضمنا وان قلت لا بد في هذا التصريح من النكتة فاينت ههنا قلت النكتة الاشارة الى ان هذا النقص باعتبار قيد الافراد كما ان النقص الاول باعتبار قيد المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد اجيب عن الاشكالين الخ جواب آخر وحاصله انا لا نسلم ان لفظ الاسم والفعل والحرف والجز والجملة والقياس والعكس والقضية مثلا موضوع لزيد وضرب ومن وزيد قايم والعالم متغير وكل متغير حادث وبعض الحيوان ناطق بل تلك الالفاظ موضوعة لمعان ومفاهيم كلية مثل كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة لا تدل على معنى في نفسه وما يحتمل الصدق والكذب وقول مؤلف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول آخر وتبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع مع بقاء الصدق بحاله وقول يقال لقايله انه صادق فيما وكاذب مثلا فلا يتحقق مادة النقض ولا بد للنقض من المادة المتحققة وان عاد المعترض ويقول ان هذه المفاهيم ايضا الفاظ مركبة فوجدت مادة النقض فيقال في جوابه ان المفهوم ما حصل في العقل من الشيء فهو سورة بسيطة غير مركبة واما ما ذكر فهو تعبير عنها ويراد ههنا ان من المتقرر في علم المناظرة ان جواب عدم التسليم يكون مفتقرا على جواب التسليم فالمناسب للشارح ان يذكر هذا الجواب قبل الجوابين السابقين ويمكن ان يجاب عنه بان تقديم جواب عدم التسليم اذا كان مختصا باعتراض واما اذا كان مشتركا بين اعتراضين ولهما جوابان يخصان بهما فالمتعارف في ذكر ذلك الجواب بعد هذين الجوابين والله اعلم **قوله** اي في مقام الخ دفع ما يتوهم من ان المشار اليه باللفظ ههنا ليس الا الاشكالين وعدم وجدان لفظ موضوع بازاء لفظ سواء كان مفردا او مركبا فيهما لا يدل على عدمه في نفس الامر فالدفع فنبي عن البيان **قوله** بالالفاظ والكلمات ان قيل لا نقص بالالفاظ والكلمات لتعريف الكلمة فكيف يصح قول الفاضل المحشي قلنا ان المراد بالالفاظ الالفاظ التي وضعت بازاء الفاظ وبالكلمات الكلمات التي وضعت بازاء الفاظ مركبة بحمل اللام فيهما على العهد والنقص بهما موجود فيصح قول الفاضل المحشي واراد المفردة بعد الكلمات للتصريح بما علم ضمنا كما سبق **قال** الشارح قدس سره ولا يخفى الخ اراد على الجواب المشترك وحاصله ان الوضع بازاء الالفاظ وان لم يكن موجودة في الالفاظ المذكورة سابقا لكنها موجودة في الضماير اذا رجعت الى الالفاظ المخصوصة سواء كانت مفردة او مركبة او الى الفاظ مركبة والموصولات اذا عبرت بها عن الالفاظ واسماء الاشارة والمعرف باللام اذا اشرت بها الى الفاظ اشارة حسية او اشارة ذهنية لانها اذا رجعت الى الفاظ

له لفظ وشرح على التهذيب ١٢ منه
سمة عليل ما التلويح ١٢ منه

او عبرت بما عنها او اشرت بها اليها يكون هي موضوعة بازاء تلك الالفاظ فيتحقق مادة النقض ويمكن ان يجاب بانه يحتمل ان يكون الجواب المذكور مبنيا على ما ذهب اليه البعض من ان الضمائر واسماء الاشارة موضوعة لمفاهيم كلية بشرط استعمالها في الجزئيات فلا يتحقق مادة النقض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره مخصوصة او مركبة في بعض النسخ الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة وفي بعضها الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة والظاهر ان النسختين الاخيرتين من تصحيفات الناسخين لان هذه العبارة اشارة الى الاعتراضين المذكورين في الشرح الذين بناء اولهما على كون الالفاظ موضوعة اليها مطلقتا اي سواء كانت مفردة او مركبة وبناء ثانيهما على كون الالفاظ موضوعة اليها حال كونها مركبة وعلى هاتين النسختين لا يحصل الاشارة اليهما كما هو الظاهر نعم لو وجد مركبة مكررة كانت هذه النسخة وجيها هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** اي مشخصة دفع ما يتوهم من ان المراد بقوله مخصوصة المفردة لان التقابل بين المفردة والمركبة فاذا وقع المخصصة في مقابلة المركبة كان المراد من المشخصة المفردة فاي سر في ترك الشارح لفظ المفردة واي راد لفظ المخصوصة بدله مع ان الظاهر تقابل المترادفين مع المذكور لا تقابل المذكور مع المذكور فحاصل الدفع انه ليس المراد بقوله مخصوصة المفردة لان هذه العبارة اشارة الى النقض الاول وهو غير موقوف على الافراد بل كما يرد حال كون الالفاظ الموضوعة اليها مفردة كذلك يرد حال كونها مركبة وبالجملة انه منظور الشارح ههنا ليس ذكر المتقابلين بل الاشارة الى النقضين المذكورين في كلام الشارح ههنا وان لم يحصل التقابل وقد ايراد مخصوصة لا مفردة لان الخصوص اعم من الافراد والتركيب هذا ما يخطر بالبال ويعلم من كلام موكانا المدقق ان هذا القول من الفاضل المحشي لدفع ما يرد من انه كيف يصح توصيف الالفاظ بالخصوصة والحال انها ليست لها الماهيات الكلية بيان الدفع انه لم يرد بالخصوص الخصوص النوعي حتى ينافي الماهية بل الخصوص الشخصي وهو موجود للالفاظ لانها هي الهويات الشخصية انتهى وهذا ليس بخال عن القلق لان وجود الخصوصيات بدون الماهية الكلية من المستحيلات كما تقرر في مقره فالاصل في جواب الايراد منع عدم روجدان الماهية النوعية للالفاظ والله اعلم **قوله** من حيث انها مشخصة الحشية اطلاقية اورد ت للتاكيد المورد لدفع توهم ارادة المفردة من المشخصة المقابلة بالمركبة بقرينته التقابل بين المفردة والمركبة **قوله** لان النقض الخ استدلال على ارادة المشخصة من المخصوصة تقريره ان الاشارة الى النقض الاول كاينة بلفظ مخصوصة وزا لا يحصل الا بتفسيرها بالمشخصة فالاشارة الى النقض الاول لا يحصل الا بتفسير المخصوصة بالمشخصة اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانه لو لم يفسر المخصوصة بالمشخصة بل يفسر بالمفردة لكان للافراد دخل في النقض الاول والامر ليس كذلك **قوله** اي في مقام الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقريم عدم المفهوم الكلي على كون الوضع في الضمائر واسماء الاشارة عاما والموضوع له خاصا غير ظاهر لان الضمائر مثلا كليو

الى الالفاظ فكذلك يرجع الى المفهوم الكلي ووجوده في هذا الحين ظاهر وحاصل الدفع ان تفريع العدم المذكور على الكون المذكور ليس مطلقا بل اذا رجع الى الفاظ مخصوصة او مركبة وعدم الوجدان في هذه الصور ظاهر **قال** الشارح قدس سره في الحقيقة انما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلي الموضوع له مجازا بعلاقة الوضع لجزئياته موجود كما يقال ان هو موضوع لما تقدم ذكره **قال** الشارح قدس سره وهو اما مجرور قدر هذا الاحتمال على الاحتمالين الاخيرين نظرا الى قرب المفرد لما هو قيد له والا فالظاهر تقدير الاحتمال المتوسط لان المشهور كون الافراد والتركيب من صفات الالفاظ **قال** الشارح قدس سره ومعناه ما لا يدل الخ ههنا اعتراضات ثلثة احدها ان صاحب المتوسط عرف المعنى المفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه والشارح خالف عنه حيث ترك لفظ المعنى وقال على جزئه فما السر في ذلك وثانيهما ان التعريف غير جامع لافراده اذ يخرج عنه معنى ضرب مثلا الذي هو الحدث والنسبة والزمان لان لفظ ضرب مركب من المادة والصورة والاول دال على الحدث والثاني دال على الزمان والنسبة فيدل جزء اللفظ على جزئه وثالثها ان التعريف غير مانع اذ يدل فيه مدلول الدال العقلي والطبعي لانه لا يدل جزء اللفظ على جزئه كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان العدول والمخالفة لورود الاعتراض على صاحب المتوسط وهو لزوم المعنى للمعنى لان الضمير في معناه راجع الى المعنى وعن الثاني ان المراد بالجزء الجزء الذي يكون مرتبا في السمع والمادة بالنظر الى الماهية ليست بهذه المثابة والطريق وعن الثالث ان المراد بجزء اللفظ جزء اللفظ الموضوع بجعل الاضافة للعهد اي ما لا يدل جزء لفظه الدال بالوضع لا بالعقل او الطبع او اعم من الاقسام الثلثة والجواب عن صاحب المتوسط بجعل اضافة المعنى الى ضميره من قبيل اضافة الوجود الى الوجود اعني الاضافة البيانية **قوله** من حيث انه جزء لفظه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان الحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص الثاني يكون معناه مفردا كما تقرر والحال ان تعريف المعنى المفرد لا يصدق عليه لان جزء هذا اللفظ اعني الحيوان مثلا دال على معناه وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وهذا المعنى جزء من الشخص الانساني الذي فرض معنى لفظ الحيوان الناطق لان الشخص الانساني مركب من الانسان والشخص والانسان مركب من الحيوان والناطق فيكون الشخص الانساني الذي فرض معنى لفظ الحيوان الناطق مركبا من الحيوان والناطق والشخص لان جزء الجزء جزء وهكذا الحال في الناطق فيكون جزء اللفظ المعنى دالا على جزئه فلا يصدق تعريف المعنى المفرد على معنى الحيوان الناطق في ذلك الفرض مع انه من افراده وحاصل الدفع ان قيد الحيثية مراد ههنا بقرينة شيوع اراده في التعريفات فيكون حاصل التعريف عدم دلالة جزء لفظ المعنى من حيث انه جزئه على جزئه وكون معنى الحيوان الناطق الذي هو الشخص الانساني الذي فرض معنى مفردا ليس الا باعتبار الوضع العلمي وبهذا الاعتبار لا يدل جزء لفظه كالحيوان مثلا على جزئه

لان ذلك الجزء لو دل على جزئيه بهذا الاعتبار لانتفى دلالته بانتفاء ذلك الاعتبار والامر ليس كذلك لان دلالته موجودة حين التركيب التوصيفي ايضا ويمكن ان يجاب بان المراد من الدلالة الدلالة القصدية وهي منتفية في الحيوان الناطق حال كونه علما لشخص انساني كما لا يخفى وجهه على من له مهارة في علم الميزان **قوله** علما لشخص انساني قيد بالقيد الاول لان معنى الحيوان الناطق حين عدم علميته ليس بمعنى مفرد فلو دل جزء لفظه على جزئه لم يكن مفردا وقيد بالقيد الثاني لانه لو كان علما لجزء معين مثلا لم يدل جزء لفظه على جزء معناه وهو الجزء المعين كما لا يخفى ولعلك درية من هذا ان قيد الانسان ليس بضروري بل الاعتراض بالحيوان يرد بالنظر الى جميع افراد الحيوان ان سواء كان انسانا او فرسا او غيرهما من افراد الحيوان نعم قيد الانسان ضروري بالنظر الى الاعتراض بالناطق فافهم **قوله** وذلك لانك قد علمت انه قيل في تقرير اعتراض الشارح ان من المتقررات فيما بينهم ان الشيء المتصف بصفة اذا تعلق به معنى مصدري يفهم منه ان تلك الصفة تكون حاصلة لذلك الشيء قبل المعنى المصدري المتعلق بذلك الشيء فيفهم ههنا بمقتضى تلك القاعدة ان الافراد حاصل للمعنى قبل الوضع والامر ليس كذلك لان الوضع مقدم على الافراد كما صرح به الشارح بعيد هذا ولا يخفى ان جواب الشارح يوافق هذا التقرير لكن لما يرد عليه ان القبلية ليس بمساق الى الفهم بل هو باطل لان قولنا جاء في الرجل الراكب يدل في العرف على ان الركوب مقدم على المجيء ذاتا او زمانا بل يدل على ان الرجل متصف بالركوب حال المجيء فعدل الفاضل المحشي عن ذلك التقرير وقال في تقرير الاعتراض وذلك لانك قد علمت ان من المثبتات فيما بينهم ان اذا عبرت عن شيء اعني المعنى ههنا بما فيه معنى الوصفية اعني الافراد ههنا وعلقت به معنى مصدريا اعني الوضع ههنا يفهم منه في العرف ان ذلك الشيء اعني المعنى موصوف بتلك الصفة اعني الافراد حال تعلق ذلك المعنى المصدري اعني الوضع لا بسببه والامر ههنا ليس كذلك لان الوضع سبب الافراد فان قيل ان هذا التقرير لا يطابق كلام الشارح لانه يدعي القبلية كما يشاهد عبارته على هذا بما على نداء نصه لو راعى ان الاتصاف حاصل حين الوضع لا بسببه فيطابق ذلك التقرير كلام الشارح وليس فليس قلنا ان قول الشارح قبل الوضع من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان اتصاف المعنى بالافراد في الزمان المتقدم على الوضع كما قال به الشارح ظاهرا يستلزم كون ذلك الاتصاف لا بسبب الوضع لانه لو كان بسببه لما تقدم عليه لان المسبب لا يتقدم على السبب وقوله المتصف صيغة اسم فاعل وهو قد يكون للحال وهو المراد ههنا وليس المراد به زمان التكلم كما هو الظاهر فيراد به حال تعلق ذلك المعنى به فيكون معنى عبارة الشارح انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف

بالافراد والتركيب حال تعلق الوضع به لا ان الوضع سلب ذلك اذ الاتصاف فهل مدار الحكم على سببية الوضع للافراد وعدمه فيطابق ذلك التقرير اى تقرير الفاضل المحشى كلام الشارح فان قيل لا يطابق جواب الشارح لهذا التقرير لانه يفهم منه ان اتصاف المعنى بالافراد حين الوضع ليس بحسب الحقيقة بل بحسب المشارفة والقرب كما فى من قتل قتيلا فله سلبه والحال ان زمان الوضع والافراد متحد كما قاله الشارح حيث قال لكنه مقارن له بحسب الزمان قلنا ان زمان الوضع امر ممتد اذ زمانه وقت تصور اللفظ وتصور المسمى ووضعه له وكون المعنى متصفا بالافراد باعتبار المشارفة والقرب باعتبار الجزء الاول الذى هو تصور اللفظ ومقارنة الوضع والافراد باعتبار الجزء الاخر من زمان الوضع ولا مناقشة فى هذا اذ المقارنة بين الشيئين فى الزمان عبارة عن ان يكون زمان احدهما بعينه زمان الاخر او جزء من زمانه فلا مخالفة واجيب عن المخالفة بين ما ادعاه الشارح من القبلية وما يفهم من كلام الفاضل المحشى بان كون الشيئ المتصف بصفة حال تعلق المعنى المصدرى به لا بسببه يحتمل احتمالين احدهما ان تكون تلك الصفة حاصلة لذلك الشيئ قبل تعلق المعنى المصدرى ومتدة الى ذلك التعلق وثانيهما ان تكون تلك الصفة حاصلة له بعد التعلق ذلك لكن ابتداء حصولها من ذلك التعلق فيحمل عبارة الفاضل المحشى على الاحتمال الاول فيحصل القبلية التى ادعاها الشارح والمقارنة التى ادعاها الفاضل المحشى وعلى هذا يكون لفظ قبل فى عبارة الشارح على معناه فان قيل فعلى هذا يكون مقتضى القاعدة تو هو تقدم الافراد على الوضع فلا يطابق معه قول الفاضل المحشى حيث قال لظهور المراد فى وجه ايراد يوهم اذ يفهم من قوله ان مقتضى القاعدة القبلية لا بسببه امر بين لكن لظهور المراد وهو كون الافراد بعد الوضع وبسببه صار وهميا قلنا ان هذا القول صدر من الفاضل المحشى بطريق التنزل والتسليم يعنى لا نسلم اولا ان القاعدة يقتضى ذلك الامر اقتضاء بينا بل يقتضى اقتضاء وهميا وان سلم فنقول قال يوهم بظهور المراد فاحفظ هذا التقرير الذى هو من خواص مولانى وعمى فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** اذا عبرت الخ يرد ههنا ان هذا التعبير لا يخلو اما ان يكون من قبيل تعبير المعنى باللفظ او يكون بمعنى الاخبار وكلاهما باطلان ههنا اما الاول فلانه يستلزم ان يكون المعبر عنه متروكا والمعبر به موجودا وههنا كلاهما موجودان وهما للمعنى والمفرد كما هو الظاهر واما الثانى فلان الموجود ههنا الاتصاف دون الاخبار كما هو الظاهر ايضا ويفهم من كلام الفاضل المدقق جواب هذا الايراد بان المراد بالتعبير ما يشتمل التوصيف والاستعمال ويخطر ببال ان المراد الاخبار وهو ههنا موجود

اذ الاوصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف والاخبار لا يوجد بدون الاخبار ههنا وان كان ضمنا والله اعلم **قوله** او غيرها من المشتقات والمصدر **قوله** انما قال آه دفع ما يرد من ان القاعدة اذا اقتضت امرا يكون ذلك الامر مدلولا ومقتضى لها فالمناسب للشارح ان يقول وفيه انه يدل او وفيه انه يقتضي بدل يوهم وحاصل الدفع انه قال الشارح يوهم لان ارادة المعنى المجازي يعني اتصاف المعنى بالافراد باعتبار المشارفة والقرب ظاهرة ههنا بحسب المقام فكان المعنى الحقيقي المدلول والمقتضى للقاعدة ههنا امر وهمي لا يتبادر اليه الذهن ونظير هذا المجاز المتعارف بالنظر الى الحقيقة المتروكة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فينبغي الخ اشارة الى دفع الاعتراض الذي ذكره الشارح بقوله وفيه انه يوهم الخ وحاصل الدفع ان قبلية الاتصاف على الوضع او معيته معه لا يسبب يعلم من هذه العبارة اذا كانت على المعنى الحقيقي واما اذا اريد منها المعنى المجازي فلا يعلم منها ذلك فالمراد ههنا المعنى المجازي واريد ينبغي بالنظر الى هذا الوجه المخصوص والا فالالزام ان يقول يجب بدل فينبغي لان التقييم واجب فلا يرد ما يرد فتأمل **قوله** وهو مجاز بطريق المشارفة دفع ما يتوهم من ان المجاز المركب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه المجاز باعتبار ما يؤول وهو لا يتصور ههنا لانه عبارة عن اطلاق الشيء الذي يوجد لشيء آخر بعد تعلق المعنى المصدري بذلك الشيء الآخر مع المهلة في زمان ذلك التعلق على ذلك الشيء الآخر والافراد لا يوجد للمعنى بعد الوضع مع المهلة لان زمان الوضع و الافراد واحد نعم الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات وحاصل الدفع ان المجاز المركب في مثل من قتل الخ مجاز بطريق المشارفة وهو عبارة عن اطلاق الشيء الذي يوجد لشيء آخر بسبب تعلق المعنى المصدري بذلك الشيء الآخر بلا مهلة فان قيل فعلى هذا يبطل الحصر للمجاز المرسل في اربعة وعشرين نوعا كما نطق به الكتب لوجود قسم آخر وهو المجاز بطريق المشارفة قلنا انه قسم من المجاز باعتبار ما يؤول وقيد مع مهلة فيه ممنوع بل هو اعم من ان يكون فيه مهلة اولا فافهم فانه من سوانح الوقت لكن الاشارة اليه موجودة في حاشية مولانا نور الحق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره على انه صفة اللفظ يرد هنا ان الرفع كما يتصور بكون المراد صفة اللفظ فكذلك يتصور بكونه جزء مبتدأ محذوف وهو لفظ هو فلم لم يتعرض الشارح اليه فاجيب عنه بانه محتاج الى الحذف وهو خلاف الاصل فلذا لم يتعرض اليه اقول وبالله التوفيق ان الاحتياج للحذف لا يصلح ان يكون وجها لعدم التعرض لان الحذف كثيرا ما يفعل كما لا يخفى على من ينظر في الكتب بل الوجه ان مقصود الشارح من ذكر الاحتمالات الثلثة في المفرد ذكر احتمالين منها على

ناظر الى التقرير الاعتراض الاول والشارح لم يتعرض

وجه يفيد كون المفرد قيدا للفظ فقط او المعنى فقط وذكر احتمال واحد منها على وجه يفيد كون المفرد محتملا لهما
اى للفظ والمعنى وعلى تقدير تصوير الرفع بكون المفرد جزء مبتداء محذوف وهو هو لا يحصل ذلك المقصود
لان هو يحتمل ان يكون راجعا الى اللفظ ويحتمل ان يكون راجعا الى المعنى وانما كان ذلك مقصود الشارح
لانه على هذا الطريق يحصل التفنن وهو الموافقة فى صفة الوحدة بخلاف ما اذا تعرض الشارح لرفع
مفرد على كونه جزء مبتدا محذوف لانه على هذا لا يحصل الموافقة فى صفة الوحدة لانه على هذا يكون لكون
المفرد قيدا للفظ او المعنى احتمال لان فافهم ولا تسرع بالرد والقبول لان عدم السرعة من اعمال الفحول
قال الشارح قدس سره ما لا يدل جزئه اتمام يقل جزء اللفظ لانه يلزم على هذا ان يكون اللفظ لفظ
لان ضمير لفظه راجع الى ما وهو عبارة عن اللفظ وما قيل ان ذلك الكون جايز بل واقع الا ترى ان لفظ
هو اذا رجع الى لفظ مفردا كان او مركبا يقع ذلك الكون فغير سديد لان الجواز المذكور فيما اذا لوحظ
كون اللفظ الثانى بمعنى اللفظ الاول وههنا ليس كذلك لانه لو كان كذلك لاستدرك لفظ المعنى فى قوله
على معناه بل يضر لانه يصدق على زيد قايم حين رجع لفظ هو اليه انه لفظ لا يدل جزء لفظ اعنى هو على
جزء معناه فيكون مفردا وهل هذا الا خرق الاجماع هذا ما حصل لى حين تسويد هذا البياض **قوله** من
حيث انه ههنا سؤال وجواب دقيق على الحقير ما رآه الا ان السؤال فيما مر بحسب المعنى وههنا من جانب اللفظ
فتأمل والظاهر انه لا حاجة للفظ لا يدل فى اخذ الحيثية **قوله** على جزء معناه متعلق بكلمة لا يدل
فى الحيث والحيثية **قوله** للمفهوم غرض الفاضل المحشى من هذه العبارة الايراد على الرضى بانه يفهم من قوله
ان الافراد والتركيب من صفات المعنى فى عرف النحاة والمشهور ليس كذلك واجاب عن هذا الايراد
بما لا عهد الحكيم بان قول الرضى هذا ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ
فمقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الفاظ غريبة بل الواجب استعمال المشهور المتعارف
لان الحد للتبيين انتهى ولا يدل هذه العبارة على ان الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النحاة لانه
لم يتعرض للاصطلاح النحاة ففهم ذلك عن كلامه افتراء عليه ويمكن ان يجاب عن جانب الفاضل المحشى
بان الرضى وان لم يتعرض للاصطلاح النحاة صريحا لكنه يفهم من قيد عند المنطقيين ان الحكم عند غيرهم غيره
عندهم والفاضل المحشى ما ادعى الصراحة بل ادعى الفهم كما ينادى به على نداء على هذا عبارته وفى الفهم
ذلك القدر كفاف ومقصود الرضى من هذا الكلام الاعتراض على المنصف بانه جعل الافراد صفة
للمعنى وهو خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد والجواب من جانب المصنف اولا بانا لا نسلم ان جعل
الافراد صفة للمعنى خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد لان المعلوم من كلامه كما سبق وتقدم ان
الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النحاة والمصنف نحوى فيتكلم باصطلاحهم وليس ذلك الجعل
فى هذا الاصطلاح خلاف المتعارف كما هو المعلوم من كلام الرضى فلا يكون مخلا بالغرض من الحد

لعل انه يصدق على اللفظ
الصحيح ان ان الكلى
اذا حمل على الشخص
انما فى افراد يدل جزء
لتطابق جزء معناه فلا
يكون مفردا مع ما ذكر فى
هذا الغرض من المفرد
١٢ منه

وثانيا بانا لو سلمنا ان ذلك الجعل خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد بناء على احتمال توافق اصطلاح
النحاة مع اصطلاح المنطقيين فنقول ان المعلم يجعل الافراد صفة المعنى لانه يحتمل ان يكون صفة للفظ
هذا ما ظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من بيان نكتة لان المتكلم بهذا الكلام بليغ كما هو
المعلوم من اقواله والدائر بالسنة الخواص والعوام فلا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية من
نكتة كذا في حاشية مولانا عصام الدين مع زيادة **قال** الشارح قدس سره جملة فعلية فعلها ماض فلا
يرد ما يرد فتأمل **قوله** وكانه النكتة اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان تقديم المفرد على الجملة فيما اذا
كانا نعتين لشيء واحد واجب كما صرح بهذا مولانا المدقق فالملازم على المصنف ان يقول لفظة مفرد
لمعنى في حاصل الدفع ان وجوب تقديم النعت المفرد على النعت الجملة فيما اذا تعلا تقدير الجملة عن النكتة
واما اذا كان في تقديمها نكتة فليس تقديم المفرد بواجب والنكتة ههنا موجودة وهي الاشارة الى تقدم
الوضع على الافراد **قوله** ايضا اي كما انه نكتة في اختيار كون احد الوصفين جملة فعلية فعلها ماض و
الآخر مفردا **قوله** في تقدير الوضع ان قيل ان تقديم الوضع ليس خلاف الاصل حتى يحتاج الى نكتة
ما يراد في عنوان الجملة مع تاء خبر المفرد خلاف الاصل محتاج الى النكتة قلنا ان المراد من الوضع
هو الذي يكون في قالب الفعل مع الفاعل مقدما على المفرد فيكون جملة مقدمة على المفرد والله اعلم
قوله او كانه الخ يعني او كان النكتة في تقدير الوضع على الافراد عدم اعتبار حسنه بدون الوضع و
الضمير راجع الى النكتة لا نها لا تستعمل بدون التاء وما هذا شانه يستوي فيه المذكر والمؤنث و
الترجيحان لعلهما يكونان من توجيهات الفاضل المحشي فيكون ايراد لفظ كان الموجب للشك في الموضعين
بناء على عادة المصنفين من تصدير الوجوه الورد تهن عنا القسم بكلمة الشك والتمريض هضما لنفسه
ويحتمل ان يكون كلمة كان للقطع واليقين لان هذه الكلمة تجيء بهذ المعنى ايضا كما لا يخفى على من راجع
الكتب ولا يخفى ان الدليل الاول اشارة الى الدليل الاني والثاني الى الدليل اللمي والله اعلم **قوله**
فاستعير له اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان الوضع ليس بمقدم على الافراد في الزمان الذي هو
مدلول الماضي فكيف يكون هذه النكتة مطابقة للواقع وحاصل الدفع ان اللفظ الماضي مستعار
من السبقة الزمانية الى السبقة الرتبية وهي موجودة ههنا لان الوضع سبب الافراد كما سبق بقي
شيء وهو ان التقدم المستعار من الماضي ليس بالنسبة الى زمان التكلم لانه زمانا ولا رتبيا والا لزم
خروج الكلمات الموضوعة لمعنى مفرد بعد تكلم المصراحين تكلمه عن التعريف لانه ليس وضعها لمعنى
المفردة مقدما على تكلم المصنف بوضع لمعنى مفرد لانه زمانا ولا رتبة الا ان يقال ان السبقة الرتبية ليست
بالنسبة الى زمان التكلم بل ما يقارنه وهو الافراد ولا مناقشة في تحقق السبقة الرتبية بالنسبة اليه
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واما نصبه الخ عطف على مقدر تقديره والمفرد اما مجرور او مرفوع

او منصوب اما جره فعلى انه صفة لمعنى واما دفعه فعلى انه صفة للفظ واما نصبه فعلى انه الخ والظاهر ان يقول
او منصوب لكن غير الاسلوب اشارة الى مرجوحية احتمال النصب لعدم موافقة رسم الخط واما عدم الصحة
بالنظر الى الظاهر فكل الاحتمالات فيه متساوية الاقدام كما لا يخفى **قوله** فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان من
المتقررات فيما بينهم كون الحال بجنب الفاعل الذي فرض كونه ذا حال له فما هو صالح للحالية عن الفاعل والمفعول
فالالزم على تقدير ارادة كون المفرد حالا عن الضمير المستكن في وضع ان يقول الكلمة لفظ وضع مفرد
المعنى واذا لم يقل كذلك فعلم انه ليس بحال عنه فذلك التوجيه للنصب توجيه قول القايل بما لا يرضى
واشتراط ذلك الكون لدفع الالتباس **قوله** قلنا الخ جواب لذلك الاعتراض بعدم التسليم حاصله
انا لا نسلم اشتراط كون الحال بجنب الفاعل في المادة المذكورة عند كل النحاة فان عند البعض منهم يجوز
تذكر الحال بجنب المفعول في المادة المذكورة لان رتبة الحال التاخر عن الفاعل والمفعول وان كان حالا
عن الفاعل واما الالتباس فيرفع بالقرينة سواء كانت حالية او مقالية والقرينة ههنا كون الافراد و
التركيب من صفات اللفظ كما هو المشهور بين المنطقيين كما قال به الشارح المرضي كما سبق والظاهر
توافق الاصطلاحين واذا عرفت هذا فلم لا يجوز ان يكون توجيه النصب من الشارح لذلك التوجيه بناء على
قول ذلك البعض والله اعلم **قوله** ولئن سلم الخ جواب آخر لذلك الاعتراض بطريق التسليم يعني انا لو
سلمنا اشتراط ذلك الكون حين عدم تحقق قرينة معلومية ذي الحال وههنا تحققت كما ذكر الفاضل
المحشي او حين تغير المعنى بجعله حالا عن القريب اعني المفعول والتغير ههنا منتف كما قال به الفاضل
المحشي ايضا لان المقصود دفع الالتباس وهو حاصل في الاول اعني تحقق القرينة والالتباس ليس بموجود في
الثاني اعني سقام التغير لرجوعه الى شيء واحد والتسليم بناء على عدم الاعتداد بقول ذلك البعض لعدم صحة
ذلك القول حين عدم تحقق القرينة والله اعلم **قوله** صفة اللفظ اي عند النحاة **قوله** واذا الخ كلمة او
بمعناها اعني احد الامرين لان كلا من المعطوف والمعطوف عليه كاف في الاشتراط المذكور في الصورة
المسطورة فكون او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة ليس ببديع وان صدر من الفاضل المدقق والله اعلم
قال الشارح قدس سره ومن المعنى عطف على قوله من المستكن والمراد الجار لئلا يتوهم عطفه على وضع
فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** تبع الشارحين الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كيف يكون المفرد حالا عن المعنى
والحال ان المعنى نكرة والحال عن النكرة مشروط بشروط ذكرها الشارح في بحث الحال وكل منتف منها
ههنا كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الشارح ترك ههنا مذهبه وتبع الشارحين الآخرين والحال وقوع عن النكرة
عندهم غير مشروط بل صحيح مطلقا **قوله** سيذكره من كون النكرة موصوفة او معتمدة غنما المعرفة لا سيما
اذا واقعة في حيز استفهام او واقعة قبل الا الداخلة على الحال او مقدما عليها الحال واما ما بينه الفاضل
المدقق وان كان صحيحا في نفسه لكن ليس مما ذكره الشارح كما لا يخفى على من طالع بحث الحال والله اعلم **قوله**

نكرة ان قيل ان تقديم الحال على ذي الحال النكرة ليس بواجب عندهم لصحة قولنا جاء في رجل ابوه قائم راكبا اتفاقا فكيف يصح هذا التعليل قلنا ان المراد من النكرة النكرة المحضة اى الغير المخصصة والنكرة في المثال المذكور ليست بنكرة محضة فلذا جاز ذلك المثال ان قيل ان التقديم على النكرة المحضة ايضا ليس بواجب عندهم لصحة قولنا جاءني رجل راكبا بين اتفاقا قلنا ان المراد من النكرة النكرة التي لا تكون مشاركة مع المعرفة في الحال وهذا ليس بموجود في المثال المذكور كما لا يخفى فلذا جاز والله اعلم **قوله** هذا اى وجوب تقديم الحال على صاحبها **قوله** مطلقا يعني سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرورا بحرف الجر وسواء كان معرفة او نكرة **قال** الشارح قدس سره فانه مفعول آه دفع ما يتوهم من ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول والمعنى ليس بشئ منها فكيف يصح حالية المفرد عنه وحاصل الدفع غني عن البيان **قوله** واللام واسطة الخ دفع ما يتوهم من تعلق قول الشارح بواسطة اللام بقوله على انه حال لان الحالية بالواسطة غير معلوم بانه متعلق بقوله فانه مفعول **قوله** ومعولا له تعميم بعد تخصيص والنكتة فيه الاشارة الى ان دفع مثل ذلك الامتزاج موقوف على اثبات المفعولية على الاطلاق لا المفعولية على الخصوص **قوله** فانتفى عامل آه فان دفع ما قيل من ان العامل في المعنى هو اللام الجارة وعامل الحال لا يكون الا فعلا او شبهه لفظا على ما تقرر ومصحح الحالية اتحاد العامل لان الاتحاد ههنا موجود لان المعنى مفعول للوضع الذي هو عامل في الحال ايضا **قال** الشارح قدس سره ووجه صحة دفع ما يتوهم من ان المفرد لا يكون حالا من المستكن في وضع او من المعنى لان الوضع مقدم على الافراد ومن شروط صحة الحالية المقارنة بين عامل ذي الحال والحال بيان الدفع ظاهر **قوله** فان المركبات آه دفع ما يرد من ان الشارح لا يخلو اما ان يريد بالمركبات الالفاظ المركبة او المعاني المركبة والاول خارجة بقيد الوضع لعدم الوضع فيها والثاني لا يشمله الجنس وهو اللفظ كما هو الظاهر فاسناد خروج المركبات الى قيد المفرد كما وقع من الشارح لا يخلو عن شئ لانه على الاول يلزم اخراج المخرج وعلى الثاني اخراج ما لم يشمله الجنس والحال ان الفصل يخرج ما يشمله الجنس فحاصل الدفع ان المراد من المركبات الالفاظ المركبة وخروجها بقيد الوضع غير مسلم لان المراد من الوضع المأخوذ في التعريف اعم من ان يكون شخصيا اى بلا واسطة امر كلي كوضع زيد لمعنى او نوعيا اى بواسطة امر كلي كوضع المشتقات والاخفاء في وجود الوضع النوعي في الالفاظ المركبة والله اعلم **قوله** كما اشرنا اليه انما لم يقل كما صرحنا عليه لان المعلوم فيما سبق اى في حاشية التخصيص كون هيئة المركبات موضوعة بالوضع النوعي وهي جزأ المركب لا محالة لكن فيه اشارة خفية الى كون المركب موضوعا بالوضع النوعي لان ملاحظة الكل بلا واسطة بدون ملاحظة الجزأ بلا واسطة محال بل اذا لوحظ الجزأ بواسطة الامر الكلي يلاحظ الكل كذلك فان قلت اذا كانت الهيئة جزأ من المركب فلا يكون لفظا لان الهيئة ليست بلفظ والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا فلا يشمله اللفظ الذي هو الجنس فكيف يخرج بقيد المفرد كما قاله الشارح

قلت لانسلم ان الهيئة ليست بلفظ لانه ما يتلفظ به اما بنفسه او بمعروضه والهيئة داخلة في النطق الثاني والله اعلم **قوله** ومثل رجل بالتنوين اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مثل الرجل وقائمة وبصري اللفظ الذي يكون مركبا من الكلمتين التين لهما وجود في الخط والتلفظ لكن بعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا فعلى هذا لا يدخل اللفظ الذي يكون مركبا من المنون والتنوين في هذا المثل لعدم الوجود لاحد جزئيه وهو التنوين فلا يكون خارجا عن تعريف الكلمة وهذا خلاف المتقرر فحاصل الدفع ان في العبارة تقدير للمعطوف مع العاطف فلا محذور والله اعلم **قوله** لان لام الخ ناظر الى المذكور في الشرح اولا **قوله** والتنوين ناظر الى المذكور في كلام الفاضل المحشي المقدر في كلام الشارح **قوله** واما تاء التانيث ناظر الى المسطور في الشرح ثانيا وثالثا لكن مع الزيادة على المصرح **قوله** والالف راجع الى التانيث يعني الالف للمقصورة والممدودة لكن لا يظهر وجهه لعدم ايراد مثال مع ايراد مثال لعلامة التثنية والجمع **قوله** فذهب الشيخ واستدلال الفريقين لعله يكون مذكورا في المبسوطات وتدبيل الشارح الرضي وهو دور ان معانيها مما يعلم هنا ايضا فافهم **قوله** ايضا كما ان اللام والتنوين من حروف المعاني **قوله** على المعنى المقصود من التانيث والنسبة والتثنية والجمعية **قوله** الا ان الخ دفع ما يتوهم من ان نسبة هذه المعاني الى تلك الحروف بطريق الدلالة ثابت فيما بينهم ولم يكن هذه الحروف موضوعة بازائها فانسبت الدلالة اليها وحاصل الدفع ان هذه النسبة من قبيل نسبة الشيء الى السبب **قوله** كما نسب الطلب آه مع ان الدال على الطلب والمطاوعة مجموع الصيغة ابتداء والمطاوعة عبارة عن حصول اثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله كما في قطعته فانقطع **قال الشارح** قدس سره وامثالها يرد هنا ان ذكر الامثال مستدرك لان المثل ذكر سابقا ويخطر بالبال ان هذه الايرادات انما يرد اذا كان لفظ الامثال معطوفا مثلا على الرجل وقائمة وبصري واما اذا كان اذا كان مرفوعا مبتداء وما بعدها آه جزءه ويكون هذه الجملة مستانفة لبيان مثل الاشياء الستة فلا يرد ذلك الايراد ثم يرد ان المناسب ذكره هو بدل امثالها لتقدم المرجع الا ان الشارح وضع الظاهر موضع المضمر لئلا يتوهم تخصيص بيان مثل الرجل فقط وما يراد لفظها وارجاعه الى الامثال المفهوم من لفظ المثل فغير ظاهر هذا وان لم يقرع سمعك نكتة لعل الحق لا يجاوزه فاحفظ ولا تلتفت الى ما قيل او يقال فان كله لا يغني من جوع **قال الشارح** قدس سره جزأ اللفظ جرى الشارح ههنا بما هو المشهور في تعريفي المفرد والمركب وفي السابق جرى على ما هو الحق عنده فلا يرد ان الظاهر ان يقول جزآه كما هو المناسب لما مر في تغيير اللفظ المفرد والله اعلم **قوله** كان المراد بالاعراب الخ دفع ما يرد على الشارح من انه يعلم من عبارته انه لولا الامتزاج بين كلمتي رجل والرجل وقائمة وبصري غير ذلك مما هو مثلها كانتا معربتين باعرابين والامر ليس كذلك لان احدى الكلمتين في تلك الالفاظ

مستحقة للبناء فلولا الامتزاج لكانتا مكيفتين بكيفية البناء والاعراب وحاصل الدفع ان المراد من
الاعراب ليس معناه بل المعنى لاعم الشامل للاعراب والبناء اعنى الكيفية مثلا فمعنى قول الشارح
واعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة ولا شك فى صحة هذا لانه لولا الامتزاج لبقيت الكيفية
لتلك الكلمتين اعنى جزئى تلك الكلمات وقد يجاب عن ذلك الايراد بانه انما يرد اذا كان لفظ الواحد
صفة الاعراب واما اذا كان مضافا اليه للاعراب فلا وههنا مضاف اليه ولا يخفى انه على هذا يفهم
من العبارة انه لولا الامتزاج لاعرب باعراب لفظين وهذا مما لا يعقل ههنا فتامل قوله فالحاصل
الخ دفع ما يرد من ان ارادة الكيفية من الاعراب مما لا نفهم لانه على هذا لا يجئ لقول الشارح
باعراب واحد معنى لان تلك الالفاظ متكيفة بكيفيتين كما لا يخفى والمستفاد من العبارة على هذا
كونها متكيفة بكيفية واحدة وحاصل الدفع ان المراد من التكيف بكيفية واحدة كما هو المستفاد
من كلام الشارح عدم اعطاء الحال اللايق بتينك الكلمتين اعنى جزئى تلك الكلمات لان هذا من
لوازم ذاك كما لا يخفى وهذا العدم موجود فى تلك الالفاظ والكلمات كما لا يخفى فيصح عبارة الشارح
قوله فان الحرف الخ دليل عدم الاعتبار وحاصله ان الجزء الاخير فى قائمة مثلا اعنى التاء مستحق
للبناء ولم يعط البناء لها والجزء الاول اعنى قاف مستحق للاعراب ولم يعط له بل فعل بالعكس فلم يعتبر
حاله اللايق بكل من جزئى قائمة والله اعلم قوله ولا يخفى الخ ايراد على الحاصل وحاصله ان عدم
الاعطاء الاعتبار المذكور انما يجرى فى بعض تلك الكلمات كقائمة واما فى البعض الآخر كالرجل وحو
والمثنى والمجموع والجمع فلانه اعطى لكل من جزئيها حاله اللايق به لان المستحق للاعراب فى لفظ
الرجل الجزء الاخير والاعراب اعطى له والجزء الاول منه اعنى الالف واللام مستحق للبناء وهو
اعطى لهذا الجزء وكذلك فى رجل الا ان المستحق فيه للاعراب الجزء الاول وللبناء الجزء الثانى وكذلك
المثنى والمجموع لان المستحق للاعراب فيهما مفرديهما الذى هو الجزء الاول لهما والاعراب اعطى له لانه فيهما
علامتى التثنية والجمع وهما تان العلامتان اعطيتا له كما لا يخفى والمستحق للبناء فيهما علامتيهما اللتين هما
الجزء الاخير ان لهما واعطاء البناء لهما ظاهر فوجد اعطاء الحال اللايق لكل جزء من جزئى تلك الكلمات
فى بعض تلك الكلمات فكيف يصح انه لم يعط لكل من الجزئين حاله اللايق به فى تلك الكلمات كما هو المعلوم من
العبارة والله اعلم قوله هذا اى عدم اعتبار الحال اللايق بكل من الجزئين قوله وفيه تامل قال الفاضل
المدقق ملخص ما له ان هذا الايراد انما يرد اذا كان عدم الاعتبار المذكور مرادا فى كل من الالفاظ وهو غير
مقطوع به لم لا يجوز ان يكون المراد ان هذا العدم موجود فيما بين تلك الالفاظ كما يقال بخارا فارسى
تركى يعنى ان قسما ثالثا فيما بينهم لا ان كلا قائله وهو غير منافى لعدم وجدان ذلك العدم فى بعض تلك
الالفاظ ولا يخفى انه لا يحسم مادة الاشكال عن مقال الشارح ويحتمل ان يكون فى تلك العبارة اشارة الى ان الفرق

فى مد ما عطاء الحال اللاحق بكل من الجزئين بين قلة وبصرة وحلى وحمراء وبين الرجل وهجل والمشق والجموع
غير سديد لان الاعراب المحكى فى النوع الثانى اعراب المجموع لا اعراب جزأ منه فيخلو كل من جزئه عن حاله اللاحق
به وهى كونه متكيفا بكيفية براسه لا فى ضمن شئ آخر هذا من سوانحى الوقت والله اعلم **قوله** ان قلت آه اعتراض
على كون عبد الله حال العلمية معربا باعرابين بانه فى هذه الحالة كلمة واحدة وجد منه فيها كالتزام من زيد
والكلمة الواحدة لا يتعدد فيها الاعراب فعبد الله فى هذه الحالة لا يتعدد فيه الاعراب اما الصغرى فظاهر فلم
يتعرض لاثباتها الفاضل المحشى واما الكبرى فلان تعدد الاعراب لا يتحقق الا بتعدد المقتضى لانه اثره ومعلوله وتعدد
المقتضى فى الكلمة الواحدة فى الحالة الواحدة من المستحيلات لانه يفضى الى توارد العلل على المعلول الواحد فتعدد الاعراب
فى الكلمة الواحدة من المستحيلات فثبت الكبرى بمفهومها والى صغرى دليل الكبرى اشار بقوله وتعدد المقتضى الى الكبرى
اشار بقوله ولا تعدد آه هذا اظهر لى فى تطبيق كلام الفاضل المحشى بقانون الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال
قوله ما توجد الخ كلمة ما نافية او استفهامية انكارية والمآل الى امر واحد وهو عدم كون عبد الله فى حال العلمية
معربا باعرابين **قوله** ولا تعدد الخ ولعل كون الاضافة مرادة فى حال العلمية خرج المضاف عن المقتضى فلا يرد ما ذكر
فتامل **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب انا لا نسلم كون عبد الله فى حال العلمية كلمة واحدة لانه فى هذه الحالة
علم والعلم يعتبر فيه حال الوضع السابق وعبد الله فى حال العلمية يعتبر فيه حال الوضع السابق وهو فى الوضع
السابق كلمتان فلا خذشة فى كونه معربا باعرابين ومحصل قول الشارح على هذا التقدير انه اعرب باعرابين احدهما
باعتبار الوضع الاضافى والآخر باعتبار الوضع العلمى **قوله** وقال صاحب الخ اشارة الى الجواب الآخر من الاجوبة
للمصنف بقوله فان قلت آه على طريق التسليم يعنى انا سلمنا ان عبد الله حال العلمية كلمة واحدة لكن الباطل
فى الكلمة الواحدة اعرابان على الاصالة واما اذا كان احدهما بطريق الاصالة والآخر بطريق الحكاية كما فى نحن فيه فليس
بباطل واما وجه اختيار الآخر للاعراب الحكائى فهو كونه على هيئة الوضع السابق لان التغير فيه لا يوجد كما لا يوجد
الآن ومحصل قول الشارح على هذا انه اعرب باعرابين احدهما اصلى والآخر حكائى **قوله** لما كان الخ اعتذار عما يختلج فى القلب
من ان محل الاعراب هو الآخر فلم اجرى فى الوسط بانه للتعذر **قوله** كما اظهر اعراب غيره دفع ما يتوهم من ان توجيه
اجراء الاعراب فى الوسط باشتغال الآخر بالحركة انما يسلم اذا ثبت له مثال ولم يثبت له مثال فلا يسلم فحاصل الدفع
ان المثال له ثابت وهو اظهار اعراب غير يفا اضيف اليه غير بل ما نحن فيه اولى لان هذا اجراء اعراب المحل على الحرف الذى
فى المثال اجراء اعراب المضاف اليه على المضاف ولا يخفى تفاوت العلاقتين **قوله** فليس لعبد الله الخ تفريع على قول صاحب
اللباب والمراد من الاعراب الواحد بطريق الاصالة **قوله** اعلم ان الخ الغرض من هذه العبارة بيان غرض علم النحو
ليعلم انسبية عكس ما فعله المصنف كما قاله الشارح يعنى ان غرض علم النحو بيان معرفة احوال اللفظ وتغيرها
اعرابه فالذى يراد ادخال ما كان لفظه واحدا واعرابه ايضا واحدا فى تعريف الكلمة سواء كان وحدته على سبيل
الحقيقة او من شدة الامتزاج واخراج ما كان لفظه متعددا واعرابه ايضا متعددا فاخراج ما يعد لشدة الامتزاج

لفظا واحدا ويكون معناه متعددا كما هو الظاهر عن تعريف الكلمة وادخال ما يكون لفظ متعدد او ما
واحد كعبد الله مثلا في تعريف الكلمة كما فعله المصنف اهمال لجانب اللفظ وميل لجانب المعنى فلا يناسب
ذلك العرض واسما علم **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على الشارح بان اخراج كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظا
واحدا عن تعريف الكلمة ليس باهمال لجانب اللفظ لانه قسمان احدهما ما لا يكون كل من جزئيه متكيفا بالكيفية
اللايقة به كتامية ومثله وثانيهما ما يكون كل من جزئيه متكيفا بالكيفية اللايقة به ورعاية جانب اللفظ يقتضي
خروج القسم الثاني لانه متكيف بالكيفيتين اللتين اقتضاهما في الزمان السابق بخلاف القسم الاول لانه
اذا كان كل من جزئيه غير متكيف بالكيفية التي كانت له من قبل يكون الكل متكيفا بالكيفية الواحدة فلذا
ادخله فيكون اخراجه اهمالا لجانب اللفظ ولا يذهب عليك ان الفرق بين القسمين ليس بعميم كما بينا
سابقا بل كل منهما سواء سيان في عدم كون كل من جزئيه متكيفا بكيفيته والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره العارف بالغرض الخ المراد من العارف المصدق والا فكيف يصح تعديته بواسطة الباء لانه متعد
بنفسه ولا يخفى تعديته المصدق بواسطة الباء **قال** الشارح قدس سره وما اورده الخ كلمة ما مبتدأ
وجزه فمثل عبد الله خبره والفاء لاجل كونه اسما موصولا يفعل وهو اورد وكلمة حيث مكانية و
الغرض من هذه العبارة ان عبارة المفصل حسن بالنظر الى عبارة المصنف لان هذا مشتمل على قيدين بخلاف
ذلك وان لم يكن حسنا في نفسه لاشتماله على قيد واحد **قوله** وفيه انه الخ اعتراض على خروج عبد الله بقيد
اللفظة من التعريف وحاصله ان المراد من اللفظة لا يخلو اما ان لا يكون لجزأ اصلا كهمزة الاستفهام واما
ما يكون له نوع وحدة سواء كانت حقيقية او اعتبارية واما ما يكون له وحدة خاصة كالوحدة من حيث
الاعراب وكل منها غير مفيد اما الاول فلانه على هذا يخرج كثير من افراد المعرف عنه كما هو الظاهر واما
الثاني فلانه على هذا لا يخرج عبد الله لان فيه ايضا وحدة وهي الوحدة الاعتبارية باعتبار كونه علما
لشخص واحد واما الثالث فلعدم وجود القرينة على هذه الارادة ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق
الثالث بارادة الوحدة العرفية والقرينة التبادر لان المتبادر من الوحدة في الاصطلاح هي الوحدة
العرفية ولا شك ان هذه الوحدة ليست بموجودة في عبد الله بخلاف سائر افراد المعرف والله اعلم
قوله نذر بالنون والذال المعجمة بمعنى النادر **قوله** ان قلت الخ جواب باختيار الشق الثالث وحاصله
ان المراد من اللفظة ما له خصوص وحدة بان يتكلم به دفعة والقرينة لفظ اللفظة لانه للمرة ولا يخفى ان
التكلم بعبد الله بدفعتين لا بدفعة واحدة فيخرج عن التعريف **قوله** قلت آه رد ذلك الجواب وحاصله
ان لعبد الله حالين حال الاضافة وحال العلمية وهو في الحال الثاني يجب ان يتكلم به دفعة واحدة
لان المراد مما يتكلم به دفعة ان لا يذكر جزأ منه لمعنى والا آخر لمعنى آخر لا ما يتكلم به آنا واحدا او لا
لخرج كثير من افراد المعرف عنه ولا شك في تحقق هذا المعنى المراد في عبد الله حال العلمية **قوله** اللهم

الخ رد ذلك الرد واثبات الجواب المصدق بقوله ان قلت الخ وحاصل الرد ان المراد من اللفظة التي للمرة ما يتكلم به دفعة لكن لا مطلقا بل مع صدور وجود صحيح المتكلم به على سبيل الدفعتين وفي عبد الله علما وجود هذا المعنى ظاهر وهو الوضع الاول فلا يرد ولعدم القرينة على هذا القيد صدر الرد بلفظ اللهم المشعر بالضعف واما ما قاله الفاضل المدقق في وجه ايراد اللهم من انه على تقدير حمل لفظ اللفظة التي للمرة على هذا المعنى يلزم توجه النفي الى المقيد لا القيد والشايع هذا لاذاك فمما لست احصله لان القيد في الواقع التاء التي للوحدة والمقيد اللفظ والواحدة تاكيد الوحدة التي تدل عليها التاء وللنفي في عبد الله الوحدة لا اللفظ حتى يرجع النفي الى المقيد واسلم

قوله اي ساعة دفع ايراد مقرر بتقريرين احدهما انه كيف يتصور بقاء قاية وبصرى داخلا في تعريف الكلمة والحال ان كلا واحدة منهما مركبة من كلمتين فيكون لفظا لا لفظة واحدة والمأخوذ في التعريف هذا وثانيهما ان البقاء على سبيل الدخول يقتضي سبق الدخول ولا شيء قبل اللفظة حتى يدخل فيها ويبقى فيها وحاصل الدفع على التقرير الاول ان كلا واحدة من تينك الكلمتين امتزجتا امتزاجا شديدا صارتا كالكلمة واحدة فتصور الدخول باعتبار هذه المساهمة وهذا الجواب وحاصل الدفع على التقرير الثاني ان لفظ اللفظة مركب من جزئين اللفظ والتاء وكل واحد من ذينك اللفظين داخل في الجزء الاول وباق في الجزء الثاني باعتبار ارادة الوحدة الا عند من الحقيقية والامتزاجية فتسبب بقاء الدخول في الجزء الى الكل مساهمة ومجازا وهكذا الحال في قول الشارح فمثل عبد الله خرج عنه لان الخروج يقتضي سبق الدخول والله اعلم قال الشارح قدس سره فاخرجه بقيد الافراد ان قيل ان اخراج صاحب المفصل قاية وبصرى بقيد الافراد ممنوع لانا لم لا يجوز ان يكون الافراد في كلامه محترزا لكونه قيدا للفظ كما في عبارة المصنف وعلى هذا لا يخرج لان افراد اللفظ متحقق في مثل قاية قلنا ان الوحدة باعتبار تعميمها من الحقيقية والامتزاجية متحققة فيه واما الافراد فلا لان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى موجود فيه ومع هذا كيف تحقق الافراد وايضا لفظ المفرد في كلام صاحب المفصل لا يجوز ان يكون قيدا للفظ لان اللفظة الذي قاله صاحب المفصل مؤنث وللفرد مذكر فلا يحصل التطابق على تقدير كونه قيد اللفظة ولان لفظ اللفظة في كلامه معرف والمفرد فيه منكر والله اعلم قال الشارح قدس سره بتركه الضمير راجع الى قيد الافراد والمراد من الترك الترك الذي يكون مع لحاظ جامعية التعريف ومانعيته فلا يرد انه لو ترك قيد الافراد لدخل في التعريف المركبات التامة التي تعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة كضربت وضربا وضربوا والتالي باطل فالمقدم مثله واما ما قاله الفاضل المدقق في تمثيل الترك الذي مع لحاظ جامعية التعريف ومانعيته من هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع الغير المشتمل على الاسناد فغير انه على هذا يخرج الفعل من التعريف لانه مشتمل على الاسناد الا ان يقال ان المراد من الاشتمال الاشتمال الذي يكون

تعريف المصنف و تعريف المفصل و غيره

مع ذكر المسند والمسند اليه في هذه اللفظة وعدم ذلك الاشتمال محقق في الفصل كما لا يخفى هذا ما ظهر لي والله اعلم بمراد الشارح قال الشارح قدس سره واعلم الخ اشارة الى دفع الايراد تقريره انه يلزم احد الامرين في التعريفين اما القصور واما الزيادة لان الدلالة ان كانت معتبرة في الكلمة لكان تعريف المصنف قاصرا لعدم ذكره لها في تعريفها وان لم يكن معتبرة فيكون تعريف صاحب المفصل مشتملا على الزيادة لذكره لها فيه وحاصل الدفع ان الدلالة معتبرة في الكلمة ولا يلزم القصور في تعريف المصنف لانه ذكر الوضع والوضع يستلزم الدلالة فذكره كانه ذكرها بخلاف صاحب المفصل لانه ذكر الدلالة اولا وهي لا تستلزم الوضع فلا بد من ذكرها ثانيا فان قيل ان الافراد يستلزم الوضع كما ذكره الشارح من ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فللمناسب ان لا يتقيد الافراد فجوابه ان مراد الشارح قدس سره فيما ذكره ان اتصاف المعنى الموضوع له بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لا ان اتصاف المعنى مطلقا كذلك هكذا قال الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لان الدلالة الخ تقرير كلام الشارح على قانون الاستدلال ان المتصلة اللزومية التي هي مفاد قوله ان الوضع يستلزم الدلالة وهي متى تحقق الوضع تحققت الدلالة صادقة لانه متى تحقق الوضع تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر ومتى تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر تحققت الدلالة فينتج متى تحقق الوضع تحققت الدلالة اما الصغرى فلان الوضع تخصيص متى بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني كما قاله الشارح وهذا الفهم وذلك الكون متلازمان فلزوم احدهما الشيء بعينه لزوم الآخر له وأما الكبرى فلان الدلالة الخ فيكون قول الشارح لان الخ دليل كبرى القياس المطوي وقوله فمتى تحقق الوضع نتيجة ذلك القياس قال الفاضل المدقق ما حاصله ان في تعريف الدلالة قيدين آخرين وهما قيد بحيث اذا علم وقيد عند العلم بالعلاقة لكنه تركهما لظهورهما والتقدير كون الشيء بحيث اذا علم يفهم منه شيء آخر عند العلم بالعلاقة اقول وبالله التوفيق لا حاجة الى ذكر هذين القيدين لان كون الشيء مقيدا بقيد فهم شيء آخر منه يستلزم بحيث ما يتوقف الفهم عليه سواء كان عالما بالشيء الاول او عالما بالعلاقة او غير ذلك والله اعلم قوله وهي ثلثة اقسام الغرض من هذا القول الاشارة الى وجه استلزام الوضع الدلالة دون العكس ان الدلالة منقسمة الى الوضعية وغيرها فيكون اعم منها ولو هي تكون اخص منه واستلزام الاخص للاعم بدون العكس ظاهر قوله بسبب جعل جاعل اي وضع الواضع الدال بالمدلول وليس المراد من الوضع الوضع بعينه والا لخرج دلالة المركبات والمشتقات عن الاقسام فلا يكون التقسيم حاصرا لانتفاء القسمين الاخيرين فيهما بل اعم منه سواء كان الوضع شخصيا او نوعيا والوضع الاعم موجود فيهما كما هو المقرر في محله قوله وطبيعية كدلالة اح اح على السعال وركض الدابة على شدة العدو قوله بقرينة اي المذكور من الجمل والصدر فلا يرد ان فيما سبق شيئين وذلك من السماء

قياس استثنائي وهو في القياس

الاشارة المغزة **قال** الشارح قدس سره فبعد ذكر الوضع الخ فان قيل ان المفهوم مما سبق في الشرح ان الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الجاء العارية عن الدلالة فلا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة قلنا ان الوضع المذكور في التعريف هو الوضع للمعنى المطلق والمذكور يغني عن الدلالة كناية ومثله **قال** الشارح قدس سره لكن الدلالة استدراك مما يتوهم من استلزام الوضع والدلالة يكون من الجانبين فكما انه لا حاجة الى الجمع في هذا الكتاب كذلك لا احتياج في المفصل فيكون عبارته مشتملا على الزيادة المغنية عنها لا مرجح بينهما وحاصل الاستدراك غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره كدلالة لفظ ديز الخ انما اورد اللفظ المهمل في مثال العقلي ليتخلص فهم وجود اللافظ بالدلالة العقلية بكمال الخصوصية بخلاف ما يكون اللفظ الدال معنى فانه يدل دلالة وضعية على ذلك اللفظ فيكون هناك دلالتان وان كان مدلول كل من الدلالتين مغاير المدلول الآخر **قوله** او لم يدل الخ اى لم يدل لفظ ديز في هذه الحال على وجود اللافظ بالدلالة العقلية واما مطلق الدلالة فثابتة فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** كما قال السيد قدس سره الخ قال مولانا جمال الدين ما حاصله ان حوالته عدم افادة الدلالة اوعدمها على السيد السند كما صدر من الفاضل المحشي ليس على ما ينبغي لان عبارته في حاشية شرح الشمسية وفي حاشية شرح المطالع وفي حاشيته على شرح التلخيص منادية باعلى نداء على عدم الظهور لا عدم الدلالة كما لا يخفى على من طالعها اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشي ادعى ههنا امرين عدم اظهار الدلالة وعدمها فلعله قوى الامر الاول بقول السيد قدس سره واثبت الامر الثاني بقوله فاذا وجود الخ فيكون قوله كما قال السيد قدس سره الخ متعلقا بقوله لم يظهر وقوله فان الخ متعلقا بقوله لم يدل لا كما قال الفاضل المدقق ان قوله فان الخ علة لاستلزام السماع المذكور لاحدهما الخ لانه يحتاج الى تقدير لفظ المجرد في قوله لا من اللفظ كما فعله ذلك المدقق والتقدير خلاف الظاهر وبناء قول السيد على عدم المنافات بين طريقين لشيء واحد ومبناء قول الفاضل المحشي فان الخ على المنافات لان الطرق علل وتوارد ها من المستقلات كما تقرر والله بما في صدور العباد ومنه المبدأ واليه المعاد

اقول قال لعل لان هذا التوجيه خالف لظاهر عبارة الفاضل المحشي لكن لما كان لا بد من التوجيه فلا بأس به منه

قال الشارح قدس سره اى الكلمة اشارة الى دفع ما يتوهم من رجوع الضمير في هي الى لفظ فم الخ اعني المفهوم التفصيلي للكلمة باعتبار قربه بالنظر الى الجزء الاخير فيرد انه على هذا لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع لتذكره ولا تصح الحمل لان المفهوم التفصيلي مركب ولا شيء من المركب باسم وفعل وحرف وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الكلمة اعني المفهوم الاجمالي فيحصل المطابقة ويصح الحمل ان قلت ان الكلمة اسم باعتبار دخول اللام عليها فيلغو حمل الاسم عليها ولا يصح حمل الفعل والحرف عليها قلت ان التقسيم ليس للكلمة باعتبار لفظها بل باعتبار مصداق مفهومها والاقسام الثلثة فيه متصورة بل واقعة **قال** الشارح قدس سره اى منقسمة دفع ما يرد من ان هي مبتداء واسم جنس

وفعل وحرف عطف عليه وهذا مستلزم لحمل الخاص على العام وهو كما ترى بيان الدفع ان ذلك
المحذور يلزم اذا كان الربط مقدما على العطف وههنا العطف مقدم على الربط فالمجموع قولنا اسم
وفعل وحرف وان اختلج ببالك انه على هذا كيف يصح العطف لان المعطوف ما قصد بالنسبة
مع متبوعه وههنا لم ينسب المطبوع الى شيء على ذلك التقدير وكيف يصح اجراء الرفع على كل
من الاسم والفعل والحرف والمنقول من المصنف في هذا المقام اجراء الرفع عليهم فانزله بان
الاسم جزء في الظاهر وهذا كاف في عطف الفعل والحرف عليه وكاف ايضا في اجراء الرفع على كل
من الاسم والفعل والحرف اقول وبالله التوفيق ان حمل الخاص على العام ثابت كما في القضية
المهملة كقولنا الانسان زيد فالملازمة بين وجه عدم صحة حمل الاسم وكذا الفعل والحرف
على الكلمة بوجه آخر والله اعلم بالصواب **قوله** السر في تثليث آه دفع ما يرد ههنا من ان المراد
من التقسيم لا يخلو اما ان يكون الى الاقسام الاولية او اعم منها ومن الثانوية وكلاهما لا يصح ان
اما الاول فلان الاقسام الاولية للكلمة اثنان كما يرشدك اليه عبارة المصنف حيث قال انها
اما الخ فكيف يصح قول الشارح الى هذه الاقسام الثلثة واما الثاني فبيان بطلانه ظاهر لعدم
انحصار الاعم في الثلثة وحاصل الدفع ان المراد من التقسيم التقسيم الى الاقسام التي تكون
احوالا تامة متباينة من غير لحاظ كونها اولية او ثانوية والاقسام التي احوالا تامة متباينة ثلثة
فذا ثلث القسمة اي جعل الاقسام ثلثة ان قيل ان احوال القسم الثاني متباينة ايضا فلم يدخل
اقسامه في القسمة وكذا اقسام القسم الاول والقسم الثاني قلنا ان المراد من التقسيم ليس التقسيم
الى الاقسام التي تكون احوالا تامة متباينة فقط بل مع قيد تخالف هذه الاشياء مادة وصورة
للكلام وليس هذا الا فيما بين الاقسام الثلثة فثلث القسمة اما تباين الاسم والفعل والحرف
مادة للكلام فهو باعتبار ان الاسم يصح ان يقع كلا ماد تيها اعني مسندا ومسندا اليه وان الفعل
يقع احد ماد تيه اعني مسندا لا مسندا اليه وان الحرف لا يصح ان يقع مادة له اصلا واما
تباين هذه الاشياء صورة للكلام فهو باعتبار ان الحرف يتصور فيه ان يكون صورة للكلام
كما في صورة الاعراب بالحرف على مذهب من يجعله من الروابط بخلاف اخويه فانه لا يتصور
فيها ذلك الكون ان قيل ان الرابط قد يكون اسما كما في زيد هو قايم وقد يكون فعلا كما في زيد
كان قايما فيكون ذلك الكون في اخوي الحرف ايضا متصورا قلنا ان بناء الكلام على مذهب
من يجعل الاعراب رابطا ومع هذا كيف يسلم كون هو وكان من الرابط وعلى تقدير تسليم كونهما
من الروابط فلا نسلم ان هو على هذا التقدير وكان ايضا عليه اسم وفعل بل هو على ذلك التقدير
وكان عليها ايضا في قالب الاسم والفعل كما تقرر في محله فلا يتصور ذلك الكون في اخوي الحرف

لكن لا يحصل الفرق في هذا الوسط بين هذين الاخوين هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** تثليث القسمة اضافة التثليث الى القسمة باعتبار الاقسام الحاصلة من القسمة لا باعتبار نفسها والا لكان انها واحدة كما هو الظاهر فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** يفهم من الدفع ما يرد من انه لا بد في تقدير شيء من القرينة وأيّ القرينة هنا على تقدير لفظ منحصرة وحاصل الدفع ان القرينة على تقدير هذا اللفظ السكوت في معرض البيان بعض ان المصنف سكت ولم يبين قسما آخر للكلمة والحال ان هذا الموضع موضع بيان اقسامها فعلم ان القسم الآخر غير موجود والكلمة منحصرة في الاسم والفعل والحرف بقي شيء وهو انه على تقدير لفظ منقسمة ايضا لا بد من القرينة لانه ايضا تقدير فما هي وما وجه مدمر تعرض الفاضل المشي الى قرينة تقديرية الا ان يقال ان القرينة ثمة موجودة لان من عادات المصنفين ان يوردون التقسيم بعد التعريف لوضاحة المعرّف فعلى هذه العادة يذهب الذهن الى ان قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة لانه بعد تعريفها ولعل وجه ترك الفاضل المشي التعرض له يكون هو الظهور كما ان المصنف ترك اداة التقسيم وهي كلمة اما او باعتبار ان كون الاسم والفعل والحرف اقساما للكلمة امر ظاهر فلا حاجة الى ايراد ما هو مشعر على كونها اقساما بينهما والله اعلم **قوله** ويتعلق به الخ اي بالحصر المفهوم من السكوت والغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المقرر سابقا من عبارة المصنف قد حصل بتقدير لفظ منقسمة فما الحاجة الى تقدير لفظ منحصرة وما الفائدة فيه وحاصل الدفع ان فائدة ذلك التقدير صحة تعلق قول المصنف لانها اما ان تدل الخ به لان هذا القول لا يصح تعلقه بلفظ منقسمة المقدر لان هذا القول دليل والدليل لا يكون الا للتصديق والتقسيم لكونه عبارة عن احداث الكثرة في الوحدة من قبيل التصور بخلاف ما اذا كان منحصرة لانه على هذا يصح تعلق ذلك القول بهذا اللفظ اعني الحصر لانه لكونه عبارة عن اثبات شيء لشيء مع نفي ما عداه عنه من قبيل التصديق وان اختلج في ذهنك ان المناسب للشارح ان يقدر لفظ منحصرة ابتداء بدون تقدير لفظ منقسمة لان ذلك التقدير كاف في دفع هذا الاعتراض والاعتراض الذي المدفوع بقوله منقسمة فاذا له بان الحصر لا يتعقل بدون التقسيم كما لا يخفى على من يرجع الى وجدانه فيكون تقدير منقسمة ضروريا ويمكن ان يدفع ذلك الاختلاج بان تقدير لفظ منحصرة في اول الوهلة من قبيل نزع الخف قبل الوصول الى الماء لانه يرد على قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف الاعتراض الذي يدفع بتقدير منقسمة كما قرر سابقا لا الاعتراض الذي يدفع بتقدير منحصرة لانه يرد حين يقال لانها

فما اشار الى دفع ما يرد في هذا الكلام من ان الاقسام ايراد كلمة او في الاقسام لا كلمة الى او فالمناسب للمصنف ان يقول وهي اسم او فعل او حرف ١٢ منه

لانها اما ان الخ فدفعه قبل الورود لايكون الا من القبيل المذكور والله اعلم بما فى الصدور **قوله** هذا الحصر عقلى اعلم ان الحصر على اقسام عقلى وقطعى واستقرائى وجعلى اما الاول فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من مجرد ملاحظة مفهومات الاقسام اى من غير الاستعانة بامر آخر بان يكون دايرا بين النفى والاثبات ولا يكون اقسامه زايدا على الاثنين واما الثانى فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من الدليل غير التتبع واما الثالث فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من الدليل الذى هو التتبع والاستقراء واما الرابع فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من ملاحظة عاينة وتخالف اعتبرها القاسم بين الاقسام **قوله** وتوجيه الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يجوز كون هذا الحصر عقليا لان المتقرر فيه عدم زيادة الاقسام على اثنين والدوران بين النفى والاثبات وكلا الامرين منتفيان ههنا حاصل الدفع ان يكون هذا الحصر عقليا ليس باعتبار نفسه بل باعتبار ما يكون هذا الحصر فى قوته وهو انقسام التقسيمين منه احدهما ان الكلمة اما اسم او ليس باسم وثانيهما ان ما ليس باسم اما فعل او ليس بفعل وبتقابل آخر هو ان الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسه او لا وما كانت دالة على معنى فى نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا وكلا الامرين لعينى الدوران بين النفى والاثبات وعدم الزيادة على قسمين موجودان فيما كان هذا الحصر فى قوته فلا محذور فى كون هذا الحصر عقليا باعتبار ارادة ذلك الاعتبار والله اعلم **قوله** الدليل اى دليل الحصر الذى ذكره المصنف بقوله لانها اما ان تدل الخ **قوله** وان ابيت الخ منشاء الاباء عدم كون القسم الثانى من التقسيم الثانى منحصرا فى الحرف لانه مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف وعدم كون القسم الثانى من التقسيم الاول وكذا القسم الثانى من التقسيم الثانى منحصرا فى الحرف والاسم للعلة المذكورة فافهم **قوله** فالظاهر انه قطعى لاستفادة الجزم بالانحصار فيه من دليل غير التتبع وهو قول المصنف لانها اما الخ وانما قال الظاهر لان هذا الحصر فى الحقيقة استقرائى لان التقسيمين المذكورين فى وجه الحصر وان كان دايرين بين النفى والاثبات نظرا الى الظاهر الا ان القسم الثانى من التقسيم الاول مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف وكذا الثانى من التقسيم الثانى مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الاسم فلا يكون ذلك الدليل دالا على عدم وجدان القسم الآخر ولا يدفع هذا الكلام بقول الفاضل المحشى اذ ليس الخ لانه يفيد حصر هذه الاقسام الثلثة بالمفهومات الحاصلة من التقسيمين لا حصرها فيهما هذا ما ظهر لى والله اعلم **قوله** اذ ليس الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يكون هذا الحصر قطعيا لان كونه قطعيا على تقدير استفادته من قول المصنف لانها الخ لان الظاهر عدم وجدان الدليل الآخر عليه وهذه الاستفادة غير ثابتة لان المفهوم من ذلك القول

لعله اى دليل الحصر الذى ذكره المصنف بقوله لانها اما ان تدل الخ

كذا فى نسخة ناظر الطريق الآخر كما ان الاول ناظر الى الاول ١٢ منه

الحصر بين كلمة دلت على معنى في غيرها وكلمة دلت على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لا بين الاسم والفعل والحرف وحاصل الدفع ان هذه الالفاظ الثلثة موضوعة لتلك المفهومات الثلثة في عرف النحاة وليست لها مفهومات اخر فالحصر بين تلك المفهومات حصر بينها فيكون هذا الحصر مستفادا من قول المصنف لانها اما ان تدل الخ فيكون قطعيا **قال** الشارح قدس سره لما كانت الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه لا يصح قول المصنف في وجه الحصر الثاني الحرف لان الثاني عبارة عن كلمة لا تدل على معنى في نفسها وهذا المفهوم مريد في على امرين احدهما ما لا يدل على معنى اصلا والثاني ما يدل على معنى لكن لا يدل على معنى في نفسها بل في غيرها والامر الثاني وان كان حرفا لكن الامر الاول ليس بحرف كما هو الظاهر فلا يصح قول المصنف الثاني الحرف وحاصل الدفع ان هذا المفهوم وان صدق على ذينك الامرين في الواقع لكن لا يصدق ههنا الا على الثاني منهما لان الكلمة يعتبر فيها الوضع وكل ما يعتبر فيه الوضع يعتبر فيه الدلالة فيجب ان الكلمة يعتبر فيها الدلالة وعليك باثبات المقدمتين واذا كان الامر كذلك فكيف يكون الحرف عبارة عما لا يدل على معنى اصلا الذي هو الامر الاول لانه قسم من الكلمة **قال** الشارح قدس سره في اما ان قيل لا يصح ايراد الفاء في جزاء لما كما هو المتقرر فكيف اورده الشارح في خزائنها قلنا ان المتقرر عدم ايراد الفاء في جزاء لما اذا كانت ماضيا لفظا ومعنى واما اذا كانت جملة اسمية فتكون مقرونة باذا والفاء كما ذكره السيد السند في حواشي شرح المفتاح والجزاء ههنا جملة اسمية فلذا اصدرها الشارح بالفاء ويمكن ان يجاب بان الجزاء محذوفة والتقدير لما كانت موضوعة للمعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبرت الدلالة فيها وقوله في جزاء شرط محذوف اي اذا كان الامر كذلك في اما الخ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من صفتها اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر فيما بينهم ان يكون جزاء محمولا على اسمها لانها في الاصل مبتداء وجزاؤه يكون محمولا على مبتداه وههنا لا يصح الحمل لانه مستلزم لحمل صرف الوصف على الذات لانه يؤل كلمة تدل بواسطة ان المصدرية الداخلة عليها بالدلالة الذي هو صرف الوصف وحاصل الدفع ان في العبارة تقديرا وفي حال التقدير يلزم حمل الجملة على الذات ولعدم رجحان صفة الكلمة في الدلالة وعدمها اورد الشارح كلمة من والاحاجة اليها كان الدفع يحصل بتقدير الصفة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** قيل التقدير الخ غرض القايل من ذلك التقدير رد ضم الاعتراض المقرر انفا من جانب المصنف فتقدير هذا القايل تقدير المضاف اما في جانب اسم ان كما في التقدير من الوجهين او في جانب جزءها كما في التقدير الثالث وغرض الفاضل المحشي من نقل هذا القول بيان تزييفه وشناعته

قوله ان تقدير الشرح وهو التقدير في جانب جز ان لان الجار والمجرور معمول وهو ان تدل او مبتدأ وهو ايضا ان تدل جز ان قوله فلا يناسب الخ لان المقصود تقسيم الكلمة وعلى تقدير الحال او الدلالة يكون المقصود تقسيم حال الشئ او دلالته ليستلزم تقسيمه كما لا يخفى بل المقصود ههنا تقسيم الكلمة لكن لا باعتبار نفسها بل باعتبار صفة من صفاتها وحال من احوالها فقول القايل مستلزم للمقصود وسلم يرد والله اعلم قوله ولا القول الخ ردا من الثاني على هذا التقدير يكون عبارة عن عدم الدلالة وهو ليس بحرف كما هو الظاهر والاول على خلافه التقدير يكون عبارة عن الدلالة وهو ليس باسم حين عدم الاقتران وفصل حين الاقتران كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بانه ليس المراد من الثاني عدم الدلالة بنفسه بل باعتبار شئ يكون عدم الدلالة حالا له ولا شك في كون الشئ الذي يكون عدم الدلالة حالا له حرفا وكذا الحال في الاول والله اعلم قوله ويستدعي عطف على قوله لا يناسب قوله على الاول وهو تقدير الحال قوله بانه ليس المراد من الحال الحال مطلقا بل الحال التي يحصل بها اختلاف الاقسام مادة وصورة للكلام ولا شك في انحصارها في الدلالة على معنى في نفسه وعدمها كما فهم مما سبق والله اعلم قوله ودلالتها الخ علته قوله عدم صحة الحمل ويمكن ان يجاب بانه لا شك في استقالة حمل عدم الدلالة مطلقا على الدلالة واما حمل عدم الدلالة الخاص على الدلالة كما في نحن فيه فلا استقالة فيه كما يقال وجود شئ اما وجود في الخارج او ليس بموجود فيه او يقال الحيوان اما حيوان ابيض او ليس بحيوان ابيض هذا ما ظهر لي والله اعلم قوله مع ان الضرورة الخ وجه آخر لبطلان تقدير المضاف في جانب الاسم سواء كان تقدير الحال او الدلالة ويمكن ان يجاب بان تحيوء النفس لدفع الشر من بدو الامر ايضا من المستحسنات قوله واما تقدير الذات الخ عطف على قوله واما تقدير الحال قوله فيخالف الخ لان زيادة ان المصدرية على الفعل انما يكون لان يجعل ذلك الفعل نصا في المعنى الحدثي المتجرد ويجرد ذلك المعنى الحدثي صفة ما يخصه وعلى فرض تقدير الذات يكون الصفة للكلمة الحاصل بالمصدر الغير المجرد الثابت في ذات الكلمة كما لا يخفى على من له ذوق سليم فيحصل المنافات اقول بانه الذي فيه بان المنافات انما يحصل اذا كان صفتية الفعل الداخلة عليها كلمة ان ثابتة لشئ فيقدر الذات بعد ثبوت تلك الصفتية واما اذا كان التقدير لتصحيح الصفتية فليس بمنافٍ لعدم وجود شئ آخر سابقا حتى ينافيه والله اعلم قوله وكذا اجعل الخ عطف على قوله تقدير الذات والتقدير انما اجعل ان تدل معنى الدال فيخالف ما اقتضاه زيادة ان مثل المخالفة في تقدير الذات وذلك لجعل الدال الاعتراض المدفوع بقول الشارح قدس سره من صفتها قال مولانا عبد الحكيم في بيان المنافات ما حاصله ان الزيادة يجعل الفعل نصا في الامر المجرد واسم الفاعل يدل على الثبوت وفيه نظر ظاهر وهو ان معنى

له لا نسلم ان جعل في معنى الفعل عدم الدلالة على معنى في نفسه بعض الدلالة ١٢ منه

الحدوث معتبر فى اسم الفاعل كما يدل عليه عبارة المصنف فيما بعد فكيف يدل على الثبوت فالاحسن ما قاله الفاضل المدقق فى وجه المنافات من ان زيادة أنْ يدل على عدم قصد المتكلم لاثبات حالة الى اسم أنْ والا لكفى ايراد تدل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** قال السيد الخ غرض السيد قدس سره الاعتراض على المقدرين بان التقدير مستغنى عنه والجواب عن الاعتراض الوارد ههنا بانه لا يلزم من حمل معرف الوصف على الذات لان الفعل المدخول عليه كلمة أنْ ليس بمعدد حقيقة وغرض الفاضل المحشى من نقل كلام السيد الرد عليه بقوله ولا يخلو عن خدشة كما سيجىء بيانه **قوله** اذ ليس فى الخ لان النسبة التامة معتبرة فى الفعل على سبيل الجزئية بخلاف المصدر لانها ليست بجزء منه وقد تعتبر معه على سبيل التقييد كما هو الظاهر **قوله** ولا يخلو عن الخ لان الفعل المدخول كلمة أنْ يصح وقوعه مسندا اليه ومع اعتبار النسبة التامة فيه كيف يكون مسندا اليه **قال** الشارح قدس سره كاين اشارة الى دفع ما يتوهم من ان كلمة فى فى قول المصنف فى نفسها متعلقة بكلمة تدل فيفيد كون الدلالة مظروفة فى الكلمة والامر ليس كذلك اذ الدلالة نسبة بينهما وبين المعنى وليست مظروفة فى شىء منهما وحاصل الدفع انها متعلقة بمحذوف وهو كاين مثلا وهذا المحذوف اما صفة المعنى وحال منه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر لا يقال ان الحال من المنصوبات والقاعدة فى كتابتها رسم الالف بعدها اذا لم يكن فى آخرها تاء او همزة بعد الالف كما فى سواء والالف ههنا ليست بمكتوبة فى آخر الكاين مع عدم وجدان التاء والهمزة فى آخره فكيف يصح كونه حالا لانا نقول ان هذه القاعدة فى المنصوبات المتيقنة واما المنصوبات المحتملة فليست تلك القاعدة فى كتابتها فلا يضر عدم كتابة الالف بعد الكاين لكونه حالا شاذا فى لفظ المفرد الواقع فى عبارة المصنف فى تعريف الكلمة حيث قال الشارح بحالية مع كتابة الالف فى آخره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد الخ دفع ما يتوهم من ان كلمة فى تجعل مدخولها ظرفا للمقابل لها شاهو الظاهر المتقرر وههنا لا يصح الظرفية لان مدخولها ههنا باعتبار المدلول هو الكلمة والكلمة ليست بظرف زمان ولا مكان والظرف منحصر فيهما وحاصل الدفع ان الظرف على نوعين حقيقى ومجازى والكلمة وان لم تكن ظرفا حقيقيا لانحصاره فى الزمان والمكان والكلمة ليست شيئا منهما لكنها ظرف مجازى اى مشابهة بالظرف الحقيقى فى عدم الاحتياج الى شىء آخر يعنى كما ان الظرف غير محتاج فى حق الاشتمال على المظروف الى شىء آخر فكذلك الكلمة لا تحتاج فى حق الدلالة على المعنى الى شىء آخر فيصح ادخال كلمة فى على الكلمة ان قلت لا يصح تفسير كون المعنى بان تدل عليه لان كون المعنى صفة المعنى ومعنى ان تدل الدلالة الكلمة ودلالة الكلمة صفة الكلمة وتفسير صفة احد الشيئين بصفة الشىء الآخر مما لا يعقل قلت ان كون المعنى مطلقا صفة المعنى واما كون المعنى فى نفس الكلمة كما ههنا فهو صفة الكلمة فيصح التفسير وبطريق اخر وهو ان دلالة الكلمة مطلقة صفة الكلمة واما دلالة الكلمة على المعنى كما ههنا فهى صفة المعنى فيصح التفسير

له اى على سبيل التفصيل واما على سبيل الاجمال فليس بمناف لوقوعه مسندا اليه ١٢ منه

له واما باعتبار المدلول فلفظ النفس المضاف الى ضمير الكلمة كما كان بين الشىء ونفسه فى نحو الكلمة ١٢ منه

كل ذلك فهم من كلام السيد السند في شرح اليساغوجي في بحث الدلالة والله اعلم **قوله** او مركب اشارة الى دفع مايرد من ان بعض الحروف كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل وغيرها يخرج عن القسم الثاني ويدخل في القسم الاول لان عدم الاحتياج الى الكلمة موجود فيها لانها محتاجة الى المركب وحاصل الدفع ان في العبارة حذف العاطف مع المعطوف ويمكن ان يراد من انضمام كلمة ههنا اعم من انضمامها براسها او في ضمن المركب فحينئذ لا حاجة الى انضمام او مركب كذا قال الفاضل السهارنفوري ويمكن ان يجاب بان الشارح اكتفى ههنا بالقدر الاقل كذا قال مولانا عصام الدين والله اعلم **قوله** اليها متعلق بالانضمام **قال** الشارح قدس سره ان لا فيه اشارة الى دفع مايرد على المصنف من ان كلتا وكلا لا كليتهما من الحروف العاطفة فيلزم اجتماع حرفي العطف على معطوف واحد بل لا معطوف في عبارة المصنف وحاصل الدفع ان كلمة لا خرجت ههنا من كونها حرف عطف وجعلت جزأ من المحمول كما في زيد لا جبان ولا بخيل او لعطف كلمته لا مع مدخولها المقدر وهو تدل على تدل فيكون التقدير ابان لا تدل وتعدد صحة الحمل ههنا ايضا قد ذكر الشارح قوله من سفتهما ههنا ايضا فهم الحمل وهكذا الحال في قوله او لا يقترن والله اعلم **قوله** استينافا آه اشارة الى دفع مايرد من انه لا وجه لايراد حرف العطف في بيان حال المقابل الاول من التوحيد والاثاني وعدم ايراده في الثاني منهما وحاصل الدفع ان الوجه موجود وهو ان الجملة التي في بيان حال المقابل الثاني من التوحيدين مستانفة فلذا لم يصدرها بحرف العطف واما الجملة التي في بيان حال المقابل الاول منهما فمعطوفة على الجملة الاستينافية فلذا صدرها بحرف العطف والله اعلم **قوله** معطوفا على الخبر والجامع على هذا التقدير كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جوابا عن سوال مقابل ويخطر بالبال ان السايل ليس على اما ان يجعل قوله ما الاول وما الثاني سوالا واحدا او يجعل سوالين فان كان الاول فلا يصح وقوع الجملة المستانفة جوابا وكذا المعطوف عليها لانه على هذا التقدير يكون كل منهما جوابا والحال انه لا يتبين في كل منهما الا جزأ السوال لا كله كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة وان كان الثاني فلم يصح العطف لان قوله الثاني الحرف جواب السوال الثاني وبحكم العطف يكون قوله والاول آه ايضا جوابا له وفساد هذا مما لا يخفى على كل احد للزوم الا ان يثبت المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه في كون احدهما جوابا السوال والآخر لآخر والله اعلم **قوله** وللك ان آه اي للك ان تجعل قوله الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا مجموعة جوابا عن السوال بان يكون الجواب موزعا عن العطف اي عطف قوله والاول اما كذا او كذا على الجملة الاستينافية والجامع على هذا كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جزأ الجواب **قال** الشارح قدس سره اعني الابتداء ويرد ههنا ان تفسير حيث بمن والى بالابتداء والانتهاء لا يصح لانهما معنيان اسميان مستقلان كما تقرر ومعنى الحرف غير مستقل اجيب بان المراد من الابتداء والانتهاء خصوصيتهما حال تصورهما تبعا لاصالتهما لا على هذا يكون ايضا من المعاني

له اي على تقدير تقدير الاستيناف

١٢ منه

الاسمية لكن جرت العادة على تفسير معاني الحروف بامثال ماذكر تسهيلا على المتعلمين كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين **قال الشارح** وانما سمي الخ ان قيل ان الحرف اذا كان في الجانب المقابل للاسم والفعل فكذلك الاسم والفعل يكونان في الجانب المقابل للحرف فينبغي تسميتهما ايضا بالحرف قلنا ان عدم اطراد وجه التسمية من الامور الشايعة فيما بينهم فكيف يثبت هذا الانبعاء **قوله** يقال الخ الغرض من هذا القول ايراد الشاهد على كون الحرف موضوعا للظرف فقول الفاضل المحشي اي ظرفه يكون من ايراد المقول لا من عند نفسه والا فلا يفيد الاشهادا كالا يخفى والله اعلم **قال الشارح** قدس سره وهو في ظرف هذا الاطلاق يكون من قبيل اطلاق اسم الظرف على المظروف **قوله** لانه قد يقع الخ قال الفاضل السهارنفوري اقول لفظة قد ههنا غير واقعة موقعها لانه يكون جزأ منه البتة لان الكلام عند المصنف ما تضمن كلمتين بالاسناد وان الجانب المقابل للكلام هو جانب الكلمة والاسم والفعل والحرف مستاوية الاقدام في وقوع كل واحد منها في ذلك الجانب انتهى قال مولانا نور الحق وفيه ان وقوعها جزأ فيه لا ينافي المقابلة بل المقابلة بالكلام اظهر فانه يفيد فايدة تامة والحرف ابعد من الافادة التامة انتهى اقول وبالله التوفيق انا لا نسلم كون الحرف جزأ من الكلام البتة لانه يحتمل ان يكون قيد فقط مرادا في عبارة المصنف كما يشعر به عبارة الشارح قدس سره بعيد هذا حيث قال ظاهر عبارة المصنف وان سلم فيحتمل ان يكون لفظ قد للتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله لا للتقليل حتى ينافي كون الحرف جزأ من الكلام البتة واما الجواب عن الاعتراض الثاني فهو ان الفاضل المحشي لم يقل اي في جانب مقابل بل قال اي في جانب والاسم والفعل لكونهما من اجزاء الكلام ليسا في جانبه كما هو الظاهر ومن هذا علم جواب اعتراض مولانا نور الحق بان وقوعها جزأ ينافي الجانبية وان لم ينافي المقابلة والمقول ههنا ذاك لا هذا والله اعلم بالصواب في كل الابواب **قال الشارح** قدس سره ذلك المعنى وفهم مما يرد من ان ضمير يقترن راجع الى القسم الاول وهو عبارة عن اللفظ وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كما هو الظاهر فكيف يصح عبارة المصنف وحاصل الدفع انا نسلم ان ضمير يقترن راجع الى القسم الاول الذي هو عبارة عن اللفظ لكن المراد من اقترانه باحد الازمنة الثلثة ليس اقترانه به بنفسه بل باعتبار معناه ولا شك في اقترانه به **قوله** لما اعتبر الخ غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة بيان فوايد القيود الثلثة التي ذكرها المصنف واحد منها وهو الاقتران وذكر الشارح اثنين منها وهما قيد في الفهم وقيد عنها بانه لو لم يعتبر في حد الفعل هذا القيد لما كان حدا مانعا اما على تقدير عدم اعتبار الاقتران الذي ذكره المصنف فلانه يصدق على مثل ضارب في ضارب امس لانه شيء يدل على معنى في نفسه متلبس باحد الازمنة الثلثة كما لا يخفى مع انه ليس بفعل واذا اعتبر الاقتران فلا يصدق هذا على ذلك لان الموجود فيه الترتب لا الاقتران كما لا يخفى واما على تقدير عدم اعتبار قيد في الفهم فلانه يصدق على ضرب مصدرا اذ معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة في التحقق مع انه ليس بفعل

قوله بل قال اي في جانب مقابل يقول والقسم الاول اما ان يتلبس بالحدث او لا فهذه ثلثة ١٢ منه

كما هو الظاهر وخروجه على تقدير اعتبار ذلك القيد ظاهر وأما على تقدير عدم اعتباره فلانه يصدق على ضارب اذا اتفق مع فهم معناه فهم الزمان ان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم كما لا يخفى مع انه ليس الفعل بكون ذلك الاقتران ليس اقتراناً عن تلك الكلمة لانه لو كان كذلك لوجد معه في كل الاوقات والامر ليس كذلك فباعتبار هذا القيد خرج عن تعريف الفعل هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي اقول وبالله التوفيق لا وجه لهذا التعرض الفاضل المحشي لفائدة قيد هو بين ذلك القيد وهو قيد ذلك المعنى والتعرض الى ما هو مقدر على ما هو مؤخر عنه وهو قيد في الفهم وقيد عنها فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امراً وطريق الترتيب وعدمه في النشر متعارف فلا يرد ما قيل ولو اخر الاول عن الثاني كما هو الظاهر ليكون النشر على ترتيب اللف انتهى والله اعلم **قال** المصنف قدس سره الازمنة الثلثة اعترض ههنا بان موصوف اسماء الاعداد ومبتدأها وذي حالها بمنزلة تمييزها كما تقرر والمتقرر في العدد الذي هو من الثلثة الى العشرة انه يذكر اذا كان تمييزه مؤنثاً ويؤنث اذا كان تمييزه مذكراً وموصوف الثلثة الذي هو بمنزلة تمييزه ههنا مكونه جمعاً مؤنث لان الجمع بتأويل الجماعة مؤنث فالاظهر ان يقول الازمنة الثلث بغير التاء واجيب بان من المتقرر ان التمييز اذا كان جمعاً فينظر في تذكيره وتانيثه الى مفرده فان كان مذكراً فيورد ذلك العدد مؤنثاً له وان كان مؤنثاً فيورد ذلك العدد مذكراً له كما نص على هذا مولانا عبد الحكيم في حاشية على شرح المواقف ومفرد الازمنة وهو الزمان مذكر فلا خدشة في ايراد لفظ الثلثة بالتاء اقول وبالله التوفيق ان تانيث الجمع باعتبار تاء ويله بالجماعة وهذا التاء ويل تاء ويل غير لازم لانه قد يثنى بالجمع فيكون الجمع على هذا مذكراً كان يخفى على من ينظر في الكتب واحاديث هذا اعلمت ان تانيث الثلثة لو كان لهذا الوجه لكان له ايضاً مساغ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى حين الخ بيان لحاصل المعنى لعدم الزيادة على ما سبق وما قاله مولانا عبد الحكيم من هذه العبارة لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي من ارادة من المقارنة في قوله مقارناله هو مقارنة الجزء للكل وفرد احد الازمنة من لفظ الماضي على سبيل الوصفية لا الجزئية انتهى ففيه انه لا يعلم ارادة مقارنة الجزء للكل في قوله مقارناً من قول الشارح حتى يدفع به الاعتراض المذكور نعم ان فهم منه بطريق التصوف فله وجه **قال** الشارح قدس سره مأخوذ من السمو بحركات السين وسكون الميم وتخفيف الواو وأما ما قال مولانا عبد الحكيم بضمتين وتشديد الواو ففيه لوجوه الاول انه لا ينطبق على الطريق الذي ذكره الفاضل المحشي لاخذ الاسم منه لانه لا حاجة على هذا الى نقل حركة السين الى الميم لصحة الوقف لانه مقدر بنفسه الثاني انه يلزم على هذا حذف الشدة من الآخر وهو غير معهود الثالث ان هذا القول منه مناقض لما قاله في حاشية التفسير البيضاوي بضم السين وكسرها وسكون الميم انتهى فلا يعتمد عليه والله اعلم **قوله** اى سمى سماء فهم مايتفرع من ان الظاهر ان نصب مأخوذاً على الحالية وهذا لا يصح لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والاسم ههنا ليس بشيء منهما لانه جزء مبتدأ

وهو قوله الثاني وحاصل الدفع انه مفعول ثان لسمي المستفاد من المقام والتقدير سمي الثاني اسما حال كونه مأخوذا من السمو **قوله** واصله اه بيان طريق اخذ الاسم من السمو **قوله** بحركات السين اي الضمة والفتحة والكسرة قال مولانا عبد الحكيم معترضا على الفاضل المحشي ولا يجوز ان يكون اصل اسم سَمْوا بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين يجمع على افعل وفعول كعَنْس واعنس وفلوس انتهى يعني ان جمع الاسم على اسماء اي افعال لا افعل وفعول فكيف يصح ان يكون بفتح الفاء ويمكن ان يجاب عنه بانه يعلم من عبارة المصنف في الشافية ان الغالب في جمع فعل بفتح الفاء افعل وفعول كما لا يخفى على من طالعها لا انحصار فلم لا يجوز ان يجيء افعال فيه ايضا على طريق القلة ولم ينظر الفاضل المحشي الى القلة والكثرة فتأمل بحركات السين والله اعلم **قوله** حذفت الواو الخ ان قيل ان الواو ههنا غير محذوفة لانها لو حذفت لما اجري الاعراب على الميم لان المحذوف كالملفوظ فعلى تقدير الاعراب اجراء على الميم يلزم اجراءه على الوسط قلنا ان هذا في المحذوف بالحذف القياسي وأما المحذوف على خلاف القياس لمجرد التخفيف فليس كالملفوظ فلا يلزم من اجراء الاعراب على ما بقي اجرائه على الوسط **قوله** الوقف لانه يستدعي الحركة كما مر في محله **قوله** ولانه يرفع المسمى وجه ثالث لتسمية القسم الثاني باسم الاسم وحاصله ان من الاولى ان يوجد المعنى اللغوي للاسم في مسماه والمعنى اللغوي للاسم الرفعة وهي موجودة في مسمى القسم الثاني دون مسمى الفعل والحرف لاستقلال معناه المطابق بخلاف معنييهما كما لا يخفى فلذا سمي القسم الثاني بالخصوص الاسم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حيث يتركب منه الخ ان قيل كيف يتركب الكلام من الاسم وحده والحال ان الكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما امران متغايران لا يصح ان يكون شيء واحد عينا معهما قلنا ليس المراد انه يتركب الكلام من الاسم وحده بدون شيء آخر بل المراد انه يتركب منه بدون الاحتياج الى الفعل والحرف بخلاف تركيبه من الفعل فانه لا يوجد بدون الاحتياج الى الاسم والمراد من الكلام اعم من ان يكون مفيدا او لا ليفصل الكلام من تكرار الاسم بشخصه كما في الانسان انسان اوزيد زيد فلا حاجة الى ما قاله مولانا عبد الرحمن اي من نوع الاسم انتهى لعدم توقف الكلام بالمفيد كما هو الظاهر المشهور الاحتياج اليه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقيل من الوسم حذفت الواو لكثرة الاستعمال ثم عوضت عنها الهمزة ونوقش فيه بان ابدال همزة الوصل عوضا عن الحرف التي حذفت من اول الكلمة لم يعهد في كلام العرب **قوله** ويدفعه الخ الغرض من هذه العبارة بيان ضعف هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح بقوله قيل وتحريرها انه غني عن البيان **قوله** وارتكاب الخ وفيه ما يرد من ان اشتقاق سمي وجمع الاسم على اسماء لا يدل كل منهما على ضعف المذهب الثاني لانه يحتمل ان يكون اصل اسم وسم لكن لاجل قصد التخفيف بالحذف انتقل فانه يحتمل انه لانها موضع الحذف ثم صار هذا النقل لسببا منسيا وردت هذه الواو في موضع اللام اذ حذفها من ذلك المكان وحاصل الدفع ان هذا النقل بعيد عن الفهم لعدم انسياق الذهن اليه لكونه خلاف الاصل فلا يرتكب القول

وبالله التوفيق ان يراد لفظ القلب ههنا غير مناسب لانه نقل شئ الى موضع شئ منقول هذا الشئ الى موضع ذلك الشئ وههنا لم ينقل الى فاء الكلمة لانها وان انتقل فانما الى لامها الآن يقال ان المراد من القلب المنقل قال الشارح قدس سره لتضمنه الخ ان قيل ان ما تضمن الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء يعني ان ما تضمنه الفعل الاصطلاحي ليس باسم وما هو الاسم فليس الفعل الاصطلاحي بمتضمن له فكيف يصح قول الشارح لتضمنه الخ قلنا ان الفعل بكسر الفاء مصدر ايضا يدل عليه قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات الآية ويعلم من كلام ابي المنتهى ان الفعل بكسر الفاء اسم وبفتح الفاء مصدر والله اعلم قوله باسم المدلول المراد من المدلول المتضمن فلا يرد ان مدلول الفعل الاصطلاحي الزمان والنسبة والحدث والفعل ليس اسم هذا المجموع كما هو الظاهر قال المصنف قدس سره وقد علم الخ انما قال علم ولم يقل عرف لانه جرى العادة على استعمال العلم في ادراك الكليات والمعرفة في ادراك الجزئيات والبسيط وههنا ادراك المركب لان الحد وههنا مركبة من الجنس والفصل قوله الواو للاعتراض اشارة الى دفع ما يرد من كلمة الواو العطف والمذكور فيما سبق لا يصلح شئ منه لكونه معطوفا عليه كما لا يخفى على من له وجدان سديد وحاصل الدفع ان هذه الواو للاعتراض لا العطف فلا يقتضي المعطوف عليه ان قيل كيف يصح كون هذه الواو للاعتراض والحال انه يشترط في واو الاعتراض ان تكون بين كلامين واحد وبين كلامين متصلين معنى وكلامنا منتف ههنا كما لا يخفى قلنا هذا الشرط غير متفق عليه لان الزمخشري قال بجواز وقوع واو الاعتراض لا بين كلامين واحد او بين كلامين متصلين بحسب لانه حكم بكون الواو للاعتراض وفي قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر لي وآدم ومن دونه تحت لوائي هذا قلم لا يجوز ان يكون قول الفاضل الحشي مبنيا على قول الزمخشري والله اعلم قوله لتنبيه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاعتراض لا يكون الا لنكتة وهي مفقودة ههنا وحاصل الدفع ان النكتة موجودة ههنا وهي التنبيه في حق من لا ينتفع بالاشارة لان طبايع الناس مختلفة بعضها يعلم الحدود من مجرد وجه الحصر وبعضها يعلم منه اذا بني له بان الحدود يعلم منه وبعضها يعلم من التصريح بما فهم لجعلنى من ينتفع بالاشارة ويمكن ان تكون النكتة في ايراد ذلك القول التنبيه على مدار وجه الحصر ترغيبا للطالبين في تعلمه والله اعلم بما في صدور اسراره قوله او للعطف الخ دفع ثان للايراد المندفع بقوله الواو للاعتراض وحاصل هذا الدفع ان هذه الواو للعطف لكن لا على المذكور بل على متعلق اللام في قول المصنف لانها الخ والتقدير انحصرت الكلمة في الاقسام الثلثة لانها الخ وقد علم بذلك آنفا او على جملة علم انحصار الكلمة المستفادة من الدليل والتقدير يعلم انحصار الكلمة وقد علم بذلك والجامع بين الجملتين على التقديرين انهما وقعتا في جواب سؤال السايل الذي لنشأ من السابق اما على الاول فلانه لما قال وهي اسم الخ سأل سايل لم كانت الكلمة منحصرة في الاقسام الثلثة

والحق سبقا من السكوت في معرض البيان كما سبق فاندفع ما يختلج ان المصنف لم يوجه اجابة الحصر في ذلك القول فمن اين نشأ ذلك السوال فقال انحصرت الكلمة في تلك الاقسام لانها اما الخ وانما ادرج الدليل على الحصر سأل سائل أيعلم من هذا الدليل حدود الاقسام الثلثة امر لا فقال قد علم الخ فعلم الدليل ومعلومية الحد مع ايراد الدليل كما يخفى كان ذلك الايراد منشاء لذلك السوال واما على الثاني فلانه ينشاء من ايراد الدليل سوالان احدهما أيعلم الانحصار من هذا الدليل امر فاجاب بانه يعلم انحصارا لكلمة منه وثانيهما أيعلم الحدود من هذا الدليل امر لا فاجاب بانه يعلم من ذلك الخ وفيه ان عطف شئ على مايكون جوابا لسوال يقتضي ان يكون ذلك الشئ جوابا لذلك السوال ايضا وهنا لا يصح ههنا كما لا يخفى الا ان يقال ان اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه انما هو في الاحكام اللفظية الحاصلة للمعطوف عليه من السابق لا في كل الاحكام والله اعلم **قوله** وعلى هذا التقدير الخ لان القارنة التي هي من شروط صحة الحالية متحققة بين العلمين لا بين نفس الانحصار وعلم الحدود وبذلك الدليل **قوله** الباء للاستعانة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان الحد لما كان الحكم فيها كما هو المتعارض قبيل التصور فالمشار اليه بذلك وجه الحصر وهو من قبيل التصديق لوجود الحكم فيه وعدم معلومية التصور من التصديق من المشهورات فيما بينهم فكيف يصح قول المصنف وقد علم بذلك الخ وحاصل الدفع ان الباء في قوله بذلك للاستعانة لا للسببية ومعلوميته التصور من التصديق بان يكون التصديق سببا له خلاف ما هو المشهور واما اذا كانت تلك المعلومية باستعانة التصديق فليس بخلاف ما هو المشهور ويمكن ان يجاب بان الدليل القاطع على امتناع اكتساب التصديق من التصور وبالعكس لم يقم الى الآن كما تقرر في صناعة الميزان فيجوز ان تكون الباء للسببية والله اعلم ويمكن ان يجاب بان المشار اليه بذلك التقسيم لا دليل الحصر وهو من قبيل التصورات **قوله** ووضع اسم الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون من المحسوسات بالبصر ودليل الحصر امر معقول ليس محسوسا بالبصر فلا يصح استعمال ذلك فيه بل المناسب ايراد الضمير بدله بيان الدفع ظاهر **قوله** واختار ذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون بعيدا ودليل الحصر قريب فلا يصح استعمال ذلك فيه بل المناسب ايراد هذا بدله وحاصل الدفع ان البعد على قسمين مكاني وترتبي والترتبي موجود ههنا كما لا يخفى **قوله** اضافة الحد الخ اعترض من هذه العبارة الى آخرها ايضاح قول المصنف في بعضه بيان الواقع وفي بعضه اخلال الخفاء كما في قوله كل واحد لانه يشك ههنا ان اضافة كل الى واحد لا يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في وكل منها لا يستقيم في هذا المقام اما الثالث فلانه يقتضي ظرفية المضاف اليه للمضاف وانتفاؤها ظاهر واما الثاني فلانه يقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف وعدم صحة الحمل ههنا ايضا ظاهر واذا لا يصح ان يقال الكل احد واما الاول فلانه يقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وظهور اللام بينهما وكلا الامرين

لعل اي التغاير الذي في ضمن وجه الحصر

منتقان ههنا اما الثانی فلان کلمة کل لازمته الاضافة وعلی تقدیر اظهارها اللام یقطع عن الاضافة کما هو الظاهر واما الاول فلان الکل عبارة عن المضاف الیه وحاصل اذا لته الخفاء ان الاضافة بمعنی اللام واشتراط ظهورها فیه ممنوع کما حققه الشارح قدس سره فی بحث المجرورات بل من شرائطها افادة الاختصاص وهی موجودة ههنا واما التغایر فثابت ههنا لان کلمته کل لاحاطة جزئیات ما اضیفت الیه وافراده والتغایر بین الافراد والکل مما لا یخفی علی من له ادنی بصیرة ولا یتوهم انه علی هذا یصح الحمل لان الکل یکون محمولا علی جزئیاته فیکون الاضافة بمعنی من لا بمعنی اللام ولان الحمل علی ما یکون الکل لاحاطته لانه الجزئی لما اضیف الیه کل لا علی الکل الذی هو المضاف ههنا والحمل فی الاضافة بمعنی من یکون حمل المضاف الیه علی المضاف وفیه ان الکل ههنا اذا کان عبارة عن جزئی الواحد لانه لاحاطته یکون عینه فالحمل علی هذا الجزئی حمل علی الکل والله اعلم **قوله** للتبعیض بقرینته دخولها علی ضمیر الجمع لان الدخول علی ضمیر الجمع بعینه دخول علی الجمع والدخول علی الجمع قرینة کون من للتبعیض کما سیأتی من الفاضل المحشی ذیل قول المصنف ومن خواصه دخول اللام **قال** الشارح قدس سره لکنه مقترن آه یرد ههنا ان کلمة لکن لدفع توهم ناشئ عما سبق وههنا لم ینشأ عما سبق ان الفعل کلمة دلت علی معنی فی نفسه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة حتی یدفع بکلمته لکن واجیب بان التوهم المذکور وان لم ینشأ عما سبق لکن التوهم الاخر ناش عنه وهو کفایة الدلالته علی معنی فی نفسه فی الفعل لانه لما ذکر فی مقابلته الحرف التی کفی فیها عدم الدلالته علی معنی فی نفسه فتوهم ان الدلالته علی معنی فی نفسه یکون کافیا فی الفعل فدفع هذا التوهم بقوله لکنه مقترن یعنی ان تلک الدلالته فقط لیس بکاف فی کون الکلمته فعلا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فالکلمة مشترکته لما کان الغالب فی الحد انضمام المیز الی المشترک بل الواجب عند المتاخرین القائلین بعدم جواز التعریف بالمیز وحده تعرض الشارح قدس سره للامر المشترک والمیز کلیهما فی حدود الاقسام الثلثة للکلمته فلا یرد ما قیل ان الحد لیس بموقوف علی المشترک والمیز وانضمامه الیه بل یکفی فیه المیز وحده فتعرض الشارح للامر المشترک والمیز کلیهما مستغنی عنه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والاسم ممتاز الخ یرد ههنا انه لما قال والحرف ممتاز عن اخویه بعدم الاستقلال فی الدلالة فهم منه ان الفعل والاسم مستقلان فلا حاجة الی قوله والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال والی قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وکذلک لما قال وعن الاسم بالاقتران فهم منه ان الاسم غیر مقترن فلا حاجته الی قوله وعن الفعل بعدم الاقتران واجیب بان المقصود ههنا تحصیل المفاهیم لکل من الاقسام الثلثة واللازم من قوله والحرف ممتاز الخ ومن قوله وعن الاسم بالاقتران لیس الا کون الاستقلال معتبرا فی اصل الاسم والفعل وکون عدم الاقتران معتبرا فی اصل الاسم لا فی مفهومیهما والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولیس المراد الخ اشارة

لعل ناظر الی قول الاول ومن ناظر الی قول الثانی

الى دفع ما يرد فى هذا المقام من ان حكم المصنف بعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلثة من دليل الحصر ليس بصحيح اذ المستفاد منه لكل واحد منها ليس الا مابه الاشتراك ومابه الامتياز والمركب منهما لا يلزم ان يكون حدا بل جاز ان يكون حدا وجاز ان يكون رسما فالمعلوم بالقطع ليس الا الاعم منهما وهو المعرف فلا يصح قول المصنف وقد علم من ذلك حد كل واحد منها وحاصل الدفع انه ليس المراد بالحد فى علم النحو ما هو مصطلح المنطقيين بل مصطلح النحاة وهو عبارة عن معرف جامع مانع سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات ولا مناقشة فى تخالف الاصطلاحين فصح قول المصنف وقد علم الخ لان كتابه لما كان فى علم النحو يكون عباداته على مصطلحات هذا العلم او انه ليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع على سبيل المجاز من قبيل ذكر الخاص وارادة العام لا المعنى الحقيقى اعنى ما يكون بالذاتيات ويمكن ان يجاب بان الحكم بمعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلثة فى هذا المقام بالمعنى الذى هو مصطلح المنطقيين صحيح لان هذه الاقسام الثلثة امور اصطلاحية والقاعدة فيها ان تحصل مفهوماتها اولا ثم يوضع اساميها بازائها فلا يكون لها ماهيات وحقايق سوى مفهوماتها والتحقيق موضع آخر والله اعلم

قوله اى فى هذا المقام الغرض من هذه العبارة ان كلمة ههنا فى كلام الشارح يحتمل احتمالين احدهما ان يكون اشارة الى علم النحو وثانيهما ان يكون اشارة الى هذا المقام والفرق بينهما ان ذكر الحد ههنا على الاحتمال الاول يكون على سبيل الحقيقة الاصطلاحية وعلى الثانى على سبيل المجاز قوله لان المركب الخ تعليل لايراد قيد ههنا اعم من ان يكون مشيرا الى هذا الفن او الى هذا المقام قال الشارح قدس سره وسماه الخ كلمة يمدح بها العرب شخصا اذا رشوا منه امرا عجيبا وعظيما ومدح المصنف ههنا بانه راعى جانب الذكى بالاشارة وجانب المتوسط بالتنبيه وجانب الغبى بالتصريح وهذا امر عجيب حيث لم يخل منه رعاية طبيعة من الطبايع ولا يخلو واحد عن الاستفادة من كلامه وهذه الرعاية هى النكتة فى اتيان المصنف بالامور الثلثة فلا يرد ان بناء المتون على الاختصار فلم جمع المصنف بين الامور الثلثة والله اعلم قوله المطر فى اللغة الخ لما كان فى المعنى اللغوى للمطر خفاء لتعرض الفاضل المحشى لذلك المعنى لكن فى تعرضه نكون اللين بمعنى لغوى باللام وعدم تعرضه نكون المطر بمعنى لغوى ايضا مع مجيئه بهذا المعنى ايضا كما قال الشارح الرضى المطر ما يدوا ى ينزل من الصنوبر من اللبن او من السحاب من الماء اشكالا لانه كما لا يصح استعمال المطر ههنا بمعنى اللبن لعدم وجوده للمصنف بل يراد منه المعنى المجازى هو الخير الكثير فكذلك لا يصح استعمال المطر ههنا بمعنى المطر واراده ذلك المعنى المجازى منه صحيح ايضا بل هذه الارادة منه اولى لان كثيرة خيريته غير مختص بقوم دون قوم بخلاف كثرة خيرية المطر بمعنى اللبن لانه مختص بالعرب مثلا فيجب ان يكون المطر بمعنى المطر كما يجوز ان يكون بمعنى اللبن ويراد منه الخير الكثير على كلا التقديرين فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله وفيه خير كثير اراد دفع ما يتوهم من ان اضافة المطر بمعنى اللبن الى المصنف كما وقع من الشارح قدس سره

له المطر ما هو مركب من الذاتيات والرسم ما هو مركب من العرضيات ١٢ منه
ح بيان ما هو منه
ح بيان ما ينزل من السحاب ١٢ منه

لا يصح لان اللبن ليس بموجود للمصنف كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الدهر ههنا المعنى المجازى هو الخير الكثير والعلاقة بين اللبن والخير الكثير لزوم هذا ذاك بالنسبة الى العرب اذ به معاشهم وليس المراد من الدهر ههنا المعنى الحقيقى حتى لا يصح الاضافة وصحة اضافة الدر بالمعنى المجازى الى المصنف مما لا يخفى **قوله** الخير اى الخير الكثير كما يدل عليه قوله وفيه خير كثير ولان الخير الكثير هو الذى يتعجب منه فيضاف الى الله تعالى بامتبار انه هو المنشئ للعجائب **قوله** مجازا اولو يتعرض الفاضل المحشى لاحتمال كونه منقولا لغويا لانه مخالف لما تقرر من ان اللفظ اذا دار بين المجاز والنقل فحمله على المجاز اولى فما قاله مولانا عبد الحكيم او منقولا لغويا فيكون لغة طارية انتهى خلاف الاولى والله اعلم **قوله** اى لا كثير خير ففى الاول تجريد من الخير وفى الثانى من الكثرة هذا ما ظهر لى والله اعلم **قوله** وذلك لان الدفع ما يتوهم من ان الخير الكثير اذا كان من المصنف فيكون ثابتا له تعالى فلا يصح قول الشارح ولله در المصنف وحاصل الدفع ان هذا الاثبات على سبيل عادة العرب لان من عاداتهم انهم اذا رأوا شيئا عجيبا من شخص يثبتون هذا الشئ لا لله تعالى اشعارا على ان غير الله تعالى لا يقدر على اصدار مثل هذا الامر العجيب فصدر منه لا قدرة تعالى عليه **قوله** وقد يقال اللام الخ وعندى ان هذا الوجه ضعيف لانه على هذا لا يظهر وجه دخول اللام على لفظ الله لانه ليس بمتعجب ولا بمتعجب منه كما هو الظاهر فلام التعجب يدخل على احدهما والله اعلم **قوله** الصفات الكمالية من الفصاحة والبلاغة **قال** المصنف الكلام ما تضمن الخ اللام فى الكلام للجنس اى جنس الكلام ما تضمن الخ او للعهد اى الكلام المصطلح بين النحاة واختار تضمن على تركب من وجوه احدها وهو ما اختاره الشيخ الرضى انه اخصر لاستغنائه عن صلة من ويرد عليه ان المصطلح عليه لفظ لا افراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح عليه وايضا تركب اخصر من الاكتفاء عن قوله كلمتين به بان يقول ما تركب بالاسناد صحيح بخلاف تضمن لان الاكتفاء به عنه غير صحيح وثانيهما ان تضمن يشمل مثل اضرب زيدا ونضرب دون تركب لان المركب منه لا يكون الا ملفوظا حقيقته وثالثها ان التركيب يستعمل حقيقة فى الاجسام والتضمن فى غير الاجسام فهو اليق ههنا من تركب لان الكلمتين غير الاجسام والمتضمن حقيقته فيه فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر قلت فى هذا توهم صدق الكلام على جزئه لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يكن احدهما نعالو جود النسبة فى التركيب الاضافى والتوصيفى وليس شئ منهما كلاما كذا فى حاشية مولانا عبد الرحمن **قوله** لم يعطفه دفع ما يتوهم من ان المناسبة بين الكلام والكلمة موجودة وهى كونهما موضوعى علم النحو فالمناسب ان يعطف الكلام على الكلمة ويقول والكلام وحاصل الدفع ان هذا فصل آخر من الكلام فالمناسب قطعه عما سبق فلذا قطعه فان قيل اذا كان هذا فصلا آخر من الكلام فالمناسب ان يعنون بعنوان الفصل كما هو الدأب فى الكتب قلنا ان المصنف جرى ههنا على عادته فى هذا الكتاب وهو ترك الباب والفصل فى صدد المباحث

ولا مناقشة لان لكل وجهة هو موليها والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في اللغة الخ دفع ما يتوهم من ان تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد غير صحيح لان زيدا كلام لانه عبارة عما يتكلم به مع انه ليس بمتضمن للكلمتين بالاسناد كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان للكلام معنيين احدهما لغوي والآخر اصطلاحي والمقصود ههنا بيان ان الكلام بالمعنى الاصطلاحي فلا ضير في عدم صدق ما تضمن الخ على زيد لانه كلام بالمعنى اللغوي فان قيل لم يتعرض الشارح قدس سره للمعنى اللغوي للكلمة وتعرض للمعنى اللغوي للكلام قلنا ان التعرض لمعناها اللغوي من الشارح قدس سره قد وجد لان معناها اللغوي يعلم من بيان اشتقاقها من الكلم بتسكين اللام بمعنى الجرح وهذا البيان مرجو منه قدس سره كما هو الظاهر لكن يخطر بالبال ان من بيان الاشتقاق كما يعلم معناها اللغوي كذلك يعلم معناه اللغوي فالسر في الاكتفاء عن ذكر معناها اللغوي ببيان الاشتقاق وعدم الاكتفاء عن ذكر معناه اللغوي بذلك البيان الآن ان يقال انه قد يكتفي عن السابق بالذكر في اللاحق فيجوز ان يكتفي الشارح عن بيان المعنى اللغوي للكلمة ببيان المعنى اللغوي للكلام وهذا على تقدير عجبية الكلمة بمعنى ما يتكلم به في اللغة مثل الكلام واما لم تجئ الكلمة بذلك المعنى في اللغة فالاولى ان يقال ان الشارح قدس سره قد اكتفى عن ذكر المعنى اللغوي المعلوم من ذلك الاشتقاق في الكلمة والكلام كليهما ببيان الاشتقاق سابقا وتعرض للمعنى اللغوي الآخر للكلام وههنا لان المعنى اللغوي الآخر موجود له دون الكلمة والله اعلم **قوله** ثم استعمل الخ دفع ما يتوهم من ان كون الكلام في اللغة بمعنى ما يتكلم به غير صحيح لانه يقال كلمته كلاما حال كون الكلام مفعولا مطلقا ولو كان بمعنى ما يتكلم به لم يصح كون كلاما مفعولا مطلقا كما لا يخفى على من له بصيرة وحاصل الدفع ان مقصود الشارح ان الكلام في اصل اللغة بمعنى ما يتكلم به وان عرض له في الاستعمال كونه بمعنى المصدر والقول المذكور مبني على الاستعمال **قوله** كاعطى عطاء اى كالعطاء في اعطى عطاء فلا يرد ما يرد فافهم والمقصود من هذه العبارة الاستشهاد على وضع لفظ في اصل اللغة لمعنى ثم وضعه في الاستعمال لمعنى آخر **قال** الشارح قدس سره اى لفظ دفع ما يرد من ان تعريف الكلام يصدق على ظرف الكلمات لان كلمة ما عبارة عن الشئ لانتفاء قرينة الخصوص وذلك الظرف شئ تضمن كلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن اللفظ وذلك الظرف ليس بلفظ فلا صدق والقرينة اشتهار كون الكلمة والكلام من اقسام اللفظ والايراد المندفع بذلك التفسير فقط هو المشهور بان التعريف يصدق على الجدار الذي كتب فيه زيد قائم لانه شئ تضمن كلمتين بالاسناد لكن بعض الاخلاء قال لي ان في الجدار نفس الكلمتين لا الكلمتين فكيف يصدق التعريف عليه فغيرت ذلك الايراد عن التقرير المشهور الى ما قررته لك سابقا لاجل تطييب نفسه وان كان للتقرير المشهور وجه وهو اجراء حكم الدال على المدلول مسامحة او يقال ان هذا اى عدم وجدان الكلمتين في الجدار جواب آخر للايراد وتعليل وجه عدم رضاء الشارح به انه لا نفع مادة الاشكال كما لا يخفى من العلماء المتجرين الا ترى ان القرآن عند عامة الاصوليين وهو الصحيح عبارة عن النظم والمعنى جميعا والحال ان يوجدون في تعريفه المكتوب في مصاحفنا

على قد قال الا منه ره وهي اقل الفضل عبد العزيز الميبذي

وكتابته النظم في المصاحف ليس باعتبار نفسه بل باعتبار دالّه وهو النقش او يقال ان هذا اى عدّ وجدان الكلمتين في الجملة جواب لمن اراد وضل وجهه عدّ اعتداد الشارح به انه لا يقلع مادة الاشتباه كما لا يخفى ولا عيب في هذا لانه واقع والله اعلم قال الشارح قدس سره تضمن ذكر الشارح تضمن مع ان مفعوله تفسير مالفظ لانهم يعدّون ذكر الموصوف بدون الصفة من المكروهات فلا يرتكبونه فلزم فوله تضمن الكل الخ دفع دخل مقرّر بتقريرين احدهما ان المراد من التضمن تضمن الكل لجزئياته كما يقال الانسان متضمن لزيد وعمرو وغيرهما من جزئياته فلزم ان يصدق الكلّ على كل واحد من الكلمتين لان صدق الكلى على جزئياته لزم وذلك الصدق منتف كما هو الظاهر وثانيهما ان التعريف يصدق على نحو في جواب من قال اقام زيد فانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد تضمن المفيد للفائدة انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان المراد من التضمن ههنا تضمن الكل لاجزائه وهذا ليس بموجود في كلمة نعم المقول في جواب من قال اقام زيد كما هو الظاهر الكل لا يوجد في هذا التضمن كما لا يخفى فاندفع التقريران واسأعلم قال الشارح قدس سره حقيقة او حكما اى تضمن كلمتين حقيقة بان تكون الكلمتان اللتان تضمنهما ذلك اللفظ كلمتين حقيقتين او تضمن كلمتين حكما بان لا تكون تانك الكلمتين كلمتين حقيقيتين سواء كانتا حكميتين او احديهما حقيقية والاخرى حكمية والكلمة الحكمية عبارة عما يعم التعبير عنه بالكلمة الحقيقية والغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من انه يخرج عن التعريف مثل قولهم زيد قايم بنا فضه زيد ليس بقايم ومثل قولهم زيد ابوه قايم ومثل قولهم جسق مهمل لان كلا منها ليس بمتضمن للكلمتين لان الاول متضمن للجملتين والثاني لجملته وكلمة والثالث لمهمل وكلمة والتغاير بين الجملة والمهمل والكلمة مما لا يخفى على احد مع ان كلا منها من افراد الكلام وحاصل الدفع ان المراد من تضمن اللفظ الذى كلمته فعبارة عنه لكلمتين اعم من ان تكون تضمنه لها حقيقة او حكما بالمعنيين الذين ذكرا والاول وان لم يوجد في تلك الصور الثلث لكن الثاني موجود فيها لانه يعم التعبير عن طرفي الاول بالكلمة الحقيقية بان يقال هذا ذاك او هو هو وعن الطرف الواحد في الثاني والثالث بالكلمة الحقيقية بان يقال زيد في او في اهمل فيوجد تضمن اللفظ لكلمتين في تلك الصور حكما وربما يوجه ههنا بان مثل ضربت زيدا في الدار تاء ديبا بجموعه كلام مع انه ليس بمتضمن كلمتين لانه تضمن الكلمات كما هو الظاهر فالتعريف لا يكون جامعا والجواب ان المصنف اكتفى بالقدر الاقل ولم يدع ان اجزاء الكلام لا يكون زايدا على كلمتين وايضا لما تضمن الكلمات صدق انه تضمن كلمتين لان كلمتين موجودتان في الكلمات كما هو ظاهر وايضا يمكن ان يقال ان الكلام في مثل ضربت زيدا في الدار تاء ديبا هو ضربت وما بقي خارج عن الكلام واسأعلم قال الشارح قدس سره اى يكون اشارة الى ما يرد في هذا المقام من ان الكلام عبارة عن الكلمتين بالاسناد فتفسيره بما تضمن كلمتين بالاسناد مما لا يعم لانه يستلزم اتحاد المتضمن بصيغة اسم الفاعل والمتضمن بصيغة اسم المفعول وحاصل الدفع ان الكلام عبارة عن مجموع الكلمتين بالاسناد لا عن كل واحد واحد والمتضمن بصيغة اسم المفعول كل واحد واحد فلا يلزم الاتحاد قوله فان التثنية اختصار اه دفع ما يتوهم من ان اعتبار واحد واحد في جانب المتضمن بصيغة المفعول مراد ليل عليه بل الدليل على اعتبار المجموع فيه لان المصنف اداه بلفظ واحد ولم يلاحظ فيه

الاجتماع لكان المناسب ان يقال بلفظين وحاصل الدفع ان المصنف اتى المتضمن بصيغة اسم المفعول على صيغة التثنية ومن المتقرر ان صيغة التثنية مختصرة العطف فكانه قال ما تضمن كلمته وكلمة والحكم في العطف يكون على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر فكذا فيما هو مختصر عنه فيوجد الدليل على اعتبار واحد واحد في جانب المتضمن بصيغة اسم المفعول واسماعه قوله قيل ولو الخ قايل هذا القول السيد السند في حواشيه على الرضي وتعرض الفاضل المحشي من نقل هذا القول ببيان وجه عدول الشارح عنه بقوله لا يخفى آه وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى ولعل غرض ذلك القايل الرد على من اول في عبارة المصنف بمثل التاء ويل الذي كتب الشارح قدس سره ههنا لدفع ايراد اتحاد المتضمن والمتضمن في تفسير الكلام بما تضمن الخ بان لزوم اتحاد المتضمن والمتضمن لا يخلو اما ان يكون مبنيا على كون الباء في قول المصنف بالاستناد للاستعانة او يكون مبنيا على كونها للمصاحبة اي بمعنى مع فان كان الاول يكون فعل ذلك المؤول الدافع مستغنى عنه لانه لا يلزم على هذا التقدير اتحاد المتضمن والمتضمن حتى يحتاج الى الدفع بفعل التاء ويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد لان المتضمن باستعانة لا يكون بد نه والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط وان كان الثاني يكون عبارة المصنف محتاجا الى التاويل لكن لا الى التاويل الذي ذكره ذلك المؤول بل الى ان يقال المتضمن بالكسر مجموع الاجزاء الثلثة اعني الكلمتين والاسناد الذي هو الهيئة والمتضمن بالفتح كل واحد من تلك الاجزاء الثلثة كما لا يخفى وبيان وجه العدول سيجيء عن قريب انشاء الله تعالى قوله الى هذا التاويل الاولى اسقاط لفظ هذا قوله والهيئة الخ اراد منه الاسناد لانه هو المدخول لكلمة الباء فيلزم على تقدير كونها بمعنى مع معية الاسناد مع الكلمتين لا معية الهيئة الاجتماعية لان الباء التي فرض كونها بمعنى مع ليست بداخلة على تلك الهيئة ويويد ذلك ان الارادة ما وقع في بعض النسخ لفظ الاسناد بدل الهيئة فلا يرد ما يرد فافهم قوله ولا يخفى الخ اشارة الى وجه عدول الشارح عن قول ذلك القائل بيانه ان قول ذلك القايل مبني على جعل الهيئة بمعنى الاسناد جزاء من الكلام سواء كانت الباء للاستعانة او للمصاحبة وهذا الجعل مستلزم للتجريد وهو كون الكلام لفظا مجازا لا حقيقة لانه على هذا يكون مركبا من اللفظ وغيره لان الاسناد ليس بلفظ كما لا يخفى فاعرض الشارح عن كلام ذلك القايل وجعل كلامه على عدم كونه جزاء منه فاحتيج الى التاء ويل المذكور في الشرح سواء كانت الباء للاستعانة كما هو المذكور في الشرح لان السببية فرع الاستعانة او المصاحبة اي بمعنى مع الشيء مع الشيء لا يدل على الجزئية قوله لا يكون الكلام آه لان الاسناد ليس بلفظ والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا قوله بل مسامحة باعتبار ان اكثر اجزائه الفاظ قوله فيما اذا تركب آه اشارة الى الرد على من قال ان اتحاد المتضمن والمتضمن يلزم في جميع افراد الكلام اي سواء كان مركبا من كلمتين او اكثر لان الكل عبارة عن الاجزاء سواء كانت قليلة او كثيرة فاذا قيل انه متضمن لها يلزم الاتحاد في الكلام المركب من كلمتين والكلام المركب من اكثر منهما وحاصل الرد ان لزوم الاتحاد في صورة واحدة وهي ما كان الكلام مركبا من كلمتين لان الكلام اذا كان

كان مركبا من اكثر منهما لا يلزم الاتحاد ذلك لان المتضمن بصيغة اسم الفاعل يكون هو الاكثر والمتضمن بصيغة
اسم المفعول يكون كلمتان نعم لو قال المصنف الكلام ما تضمن ما فيه الاسناد لكان الاتحاد ذلك لازما في
جميع افراد الكلام كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم فان قيل ان الكلام فيما كان مركبا
من اكثر من كلمتين هو الكلمتان وما بقي خارج عنه كما تقرر فيلزم ذلك الاتحاد في جميع الافراد قلنا
نستطلع على ان الكلام عند المصنف في الصورة المذكورة هو المجموع لا الكلمتان فقط فلا يلزم ذلك الاتحاد
في جميع الافراد هذا من مقترحاتي الكاسدة حين تسويد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره اي تضمنا الا اشارة الى احداث احتمال آخر وهو كون قول المصنف بالاسناد مفعولا مطلقا للفعل
باعتبار الموصوف المحذوف وهو التضمن مقابل لما هو الظاهر من عبارته وهو تعلق قوله بالاسناد
بقوله تضمن والله اعلم **قوله** ويجوز ان يكون الخ اعترض على هذا القول بانه على هذا ينتقض تعريف
الكلام على غلام زيد في غلام زيد قايم لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين حال كونه ملتبسا
بالاسناد مع انه لكونه مركبا اضافيا ليس من افراد الكلام ويخطر بالبال ان هذا النقض مندفع
لان المراد من الاسناد الاسناد الذي يكون بين الكلمتين اللتين تضمن لهما الكلام وهاتان الكلمتان
في المثال المذكور غلام زيد وقايم لا غلام وزيد لانه ليس بينهما اسناد والله اعلم **قوله** اي ضم
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهما ليسا من صفات الالفاظ
والا لكان قولهم زيد قايم كاذبا في جميع الاوقات لعدم ثبوت لفظ قايم لفظ زيد كما هو الظاهر
فلا يصح اضافتها الى احدى الكلمتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من النسبة المعنى اللغوي
وهو الضم والضم من صفات الالفاظ فيصح اضافتها الى احدى الكلمتين وعلى هذا الاطلاق المنسوب
والمنسوب اليه على الالفاظ بطريق الحقيقة وعلى المعاني بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال
او ان العبارة بحذف المضاف وهو المدلول والتقدير بنسبة مدلول احدى الكلمتين ولا شك
في صحة النسبة للمعنى والمدلول فيصح الاضافة وعلى هذا التقدير اطلاق المنسوب والمنسوب
اليه على المعاني بطريق الحقيقة وعلى الالفاظ بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال **قوله** الكلمة
الحكمية لما كان معنى الكلمة الحكمية خفيا فسره الفاضل المحشي لازالة خفائه **قوله** لا يقال آخر اصله
ان تعريف الاسناد غير جامع لانه يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان طرفيها غير كلمتين لان
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهما ليسا من الالفاظ التي وضعت لمعان مفردة لا بالفعل ولا بالقوة اما
انتفاء الاول فظاهر واما انتفاء الثاني فلان المفرد بالقوة ما يصح التعبير عنه بالمفرد لكن مع بقاء نوع اي الحكم
السابق اعني ان كان حمليا فيكون بعد التعبير ايضا حمليا وان كان شرطيا فبعد التعبير ايضا يكون شرطيا وهذا
الامر منتف في طرفي الشرطية لان الحكم بعد التعبير بالمفرد يصير حمليا وكان في السابق شرطيا كما لا يخفى فلا

تضمن احتمال آخر منه

بان يكون احدهما مسند او الآخر مسند اليه

يصدق على اسناد الشرطية انه نسبة احدى الكلمتين الخ وأما ما قاله مولانا عبد الحكيم في وجه الاخراج لكونه اسنادا بين الجملتين الخ فغير صحيح لان ادوات الشرط يخرج المقدم والتالي عن كونهما جملتين بل هذا غير لازم في الشرطية لا قبل دخول الادوات ولا بعد دخولها كما لا يخفى عن له ادنى بصيرة في صناعة الميزان ويخطر ببالي ان هذا الاعتراض كما يرد على تعريف الاسناد بعد كونه جامعا كذلك يرد على تعريف الكلام بانه غير جامع لافراده لانه يخرج عنه الكلام الشرطي لانه ليس بمتضمن للكلمتين بعين ما ذكر سابقا ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض في كلا المقامين بانه ليس المقصود تعريف الاسناد والكلام مطلقا بل تعريف الكلام الحملي والاسناد الذي يقع في الحمليات نظرا الى ما هو الغالب والله اعلم **قوله** لان الشرط الخ جواب لاعتراض المصنف بقوله لا يقال فيكون اللام متعلقة بلا يقال الخ وحاصله ان المتقرر فيما بين النحاة ان الحكم في الشرطية كائن في الجزاء والشرط قيد ما بمنزلة الظرف او بمنزلة الحال للمسند فيه فتقدير قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انما هو وجود النهار وقت طلوع الشمس او حال كون الشمس طالعة واطراف الجزاء من الكلمات اما حقيقة كما اذا كان الجزاء مركبا من المفردات بالفعل او حكما كما اذا كان مركبا من المفردات بالقوة فيصدق التعريف على الاسناد في الشرطية والباعث على النحاة في هذا الحكم ان الحكم لو كان في الشرطية بين المقدم والتالي كما يقوله المنطقيون للزم كون الانشاء محكوما به في مثل قولهم ان جاءك زيد فاكرمه وهذا اللازم باطل عند النحاة بل عند الكل كما صرح بهذا مولانا احمد الله والجواب عن قبل المنطقيين ان مثل هذا القول مؤول بان مجيء زيد فيستحق الاكرام وغير ذلك من التأويلات **قوله** على زعمهم انما قال على زعمهم لان الميزانيين قالوا ان الحكم بين المقدم والتالي قال السيد السند في حواشي شرح التلخيص لا خلاف بين الميزانيين واهل العربية كيف وقد صرح النحويون بان كلمة الجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء ففي القضية الشرطية الحكم بين المقدم والتالي بالاتفاق انتهى مقصوده فلا يرد قول الفاضل المحشي على زعمهم وان شئت توجيه عبارته فطالبه بحاشية مولانا احمد الله سمع خواشيها في باب التصديقات من متن سلم العلوم لانه يعلم توجيه عبارته منها ولا تتذكره لا فضاءة الى التطويل والتشويش في المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** ولذا قالوا الخ ولو كان الحكم بين المقدم والتالي لم يصح القولان المذكوران لان الاسم والفعل من اقسام الكلمة وهي لفظ وضع لمعنى مفرد وأطراف الشرطية ليست من الالفاظ المفردة كما هو الظاهر فيكون المسند اليه على هذا التقدير غير اسم ويكون الكلام مركبا لا من اسمين ولا من اسم وفعل وفي قول مولانا عبد الحكيم ههنا مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر **قوله** ولو جعل الرابط فيه اشارة الى ان الايراد يخرج الاسناد الذي في الجملة الشرطية عن تعريفه على مذهب الميزانيين وارد غير صحيح فتأمل وبالله التوفيق ان هذا الايراد يرد عليهم اذا كانوا يعترفون الاسناد بما ذكر وأما اذا لم يعترفوا به بل عرفوه بنسبة احد الى آخر ايجابا او سلبا كما قاله صاحب ميزان المنطق وغيره

فلا يرد ذلك الايراد عليهم كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** اذ لا يصح الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان طرفي الشرطية وان لم تكونا كلمتين حقيقة لكنهما كلمتان حكما لان الكلمة الحكمية ما يصح التعبير عنها بمفرد ويصح وقوعه موقعها والتعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية صحيح كما يقال هذا اذا الشمس طالعة مثلا ذاك اى ملزوم النهار موجود مثلا وتعسر الكلمة من الحقيقية والحكمية مراد كما يؤمي اليه عبارة الشارح قدس سره حقيقة او حكما كما قررنا لك فيصدق التعريف على الاسناد الذى في الجملة الشرطية فكيف يخرج وحاصل الدفع ان التعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية غير صحيح لانه ليس المراد بالتعبير التعبير مطلقا بل مع بقاء نوعية الحكم وههنا لا يبقى نوعيته بعد التعبير لان الحكم قبل التعبير كان بطريق التعليق وبعد التعبير بطريق البت والحل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** والدليل على انه حاصله ان من المتقرر ان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق التالي بل على العلاقة بين المقدم والتالي فلو كان الحكم في الجزاء والشرط قيد المسند فيه اما بمنزلة الحال او الظرف كما هو مزعوم اهل العربية للزم صدق المقيد مع كذب مطلقه وهو من المستحيلات مثلا قولنا ان ضربتني ضربتك صادق مع عدم وجود ضرب المتكلم للمخاطب ايضا اى كما يصدق عند وجود هذا الضرب ففي وقت عدم وجود ذلك الضرب اذا قيل هذا القول ويكون الحكم في الجزاء كما هو مزعوم اهل العربية يكون تقدير هذا القول ضربتك وقت ضربك اياى وهذا التقدير مستلزم لصدق المقيد مع كذب مطلقه اما صدق المقيد فلانه معنى ان ضربتني ضربتك وهذا صادق فكذا ما هو معناه واما كذب مطلقه وهو ضربتك فلفرض عدم صدور ضرب المتكلم ووجوده للمخاطب هذا والتحقيق موضع آخر واما الدليل على ان الحكم في الجزاء فقد مر ذكره فتذكر **قال الشارح** قدس سره الى الاخرى يرد ههنا ان تعميم الكلمة من الحقيقية والحكمية كما هو مراد في جانب المنسوب كذلك مراد في جانب المنسوب اليه فالازم للشارح ان يقول نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى كذلك ويمكن ان يجاب بان ذلك التعميم مراد في جانب الاخرى اعني المنسوب اليها ايضا الا انه اكتفى من ذكره ههنا بذكره قبيله والاكتفاء عن ذكر شيء بسبب ذكره سابقا شايع فيما بينهم فكيف لا يكون الاكتفاء بالذكر سابقا بمسافة قليلة جائزا والله اعلم **قوله** اى من شانه اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه يخرج عن تعريف الاسناد الاسناد الذى في الجمل الواقعة اخبارا وصافا او صلات لان ذلك الاسناد لا يفيد المخاطب لانه ليس هذا المقصود بالافادة بل المفيد والمقصود بالافادة الاسناد الذى بينها وبين مبتدائها والاسناد الذى في الجمل المعلومة للمخاطب لان هذا الاسناد ايضا لا يفيد المخاطب لان الافادة تحصيل العلم للغير اذا كان حاصلا له فلا معنى للتحصيل له وحاصل الدفع ان المراد بالافادة اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة والمراد المتقوحتها كل منها مفيدة بالقوة

بالقوة اما المادة الاولى فهى مفيدة على تقدير كون اسنادها مقصود الذاتها واما المادة الثانية
فمفيدة على تقدير عدم علم المخاطب بها والله اعلم **قوله** الصرفة اشارة الى دفع ما يرد من ان من المعلوم
قولنا جسم مهمل وزيد قايم جسم لان موضوعية المركب يكون بموضوعية جميع اجزائه وبعض الاجزاء
فى هذين التركيبين مهمل فيكونان من المهمل وهما كلاما ان الا ان الثانى مشتمل على حشو فخروج المهملات
يستلزم خروج فرد الشئ منه وهذا من المستحيلات وحاصل الدفع ان المراد بالمهملات الخارجة للعلة
الصرفة وهى التى لا تكون فيها لفظ موضوع والمهملان المذكوران ليسا بمهملين صرفين لوجود اللفظ الموضوع
فيهما فلا يكونان خارجين واذا عرفت هذا عرفت ان فى عبارة الفاضل المحشى تقديرا وهو واما المركب
من كلمتين ومهمل فلم يخرج وكذلك المركب من كلمة ومهمل ولعل نسخه عدم الذكر الاكتفاء بقول الشارح
قدس سره فيما بعد لانه ذكر ان جسم مهمل كلام لانه بمنزلة هذا اللفظ مهمل والله اعلم بما فى الصدور
واليه يرجع الامور **قوله** فلم يخرج لانه يصدق على هذا المركب انه تضمن كلمتين بالاسناد اما
التضمن للكلمتين فظاهر لوجود زيد وقايم الذين هما كلمتان فيه واما بالاسناد فلان زيد قايم متضمن
للكلمتين بالاسناد كما هو الظاهر وهو جزء من هذا المركب فى سبب حصول الجزء اعنى الاسناد ههنا
لان الباء للسببية تسبب حصول الكل كما هو المتقرر فاذا كان الجزء اعنى زيد قايم بالاسناد يكون الكل
اعنى ذلك المركب بالاسناد ايضا والله اعلم **قوله** اى محكية بها ان قيل لم عدل الفاضل المحشى عن
التعريف المشهور للجزء الافشاء اعنى ما يحتمل الصدق والكذب وما لا يحتملهما الاول للاول والثانى
للثانى مع ان المشهور بالايتان اولى قلنا ان للمشهور يكون اولى بالايتان اذا كان خاليا عن الخدشة
والمشهور ههنا ليس بخال عنها لوجهين الاول انه يخرج عن تعريف الجزء قولنا الله واحد والسماء فوقنا
والارض تحتنا والكل اعظم من الجزء وغير ذلك من الاقوال التى لا تحتمل الكذب والثانى ان هذا التعريف
دورى لان الصدق عبارة عن مطابقة الجزء الواقع فقط فاخذ الجزء فى تعريف الجزء فلذا عدل الفاضل
المحشى عن التعريف المشهور واما توجيه المشهور فاما عن الخدشة الاولى ان الجزء ما يحتمل الصدق و
الكذب باعتبار نفس المفهوم وهو ثبوت شئ لشئ مع قطع النظر عن خصوصية الطرفين واحتمال
تلك الاقوال بالنظر الى نفس مفهوماتها معها للصدق والكذب كليهما ثابت كما لا يخفى واما عن الثانية فبانا
لا نسلم ان الصدق عبارة عما ذكر بل هو عبارة عن مطابقة الحكم للواقع ويمكن ان يجاب عن الاولى
بان الواو الواصلة فى التعريف بمعنى او الفاصلة فلا يضر عدم احتمال تلك الاقوال الكذب والله اعلم
قال الشارح قدس سره وحيث آه ايضا لما اشار اليه سابقا بقوله حقيقة او حكما وكلما حيث
للشرط وقوله دخل جزاء الشرط لكن استعمال حيث للشرط بدون كلمة ما قليل او زمانية ظرف لقوله
دخل وعلى هذا تكون الواو فى المعنى داخلة على دخل والتقدير ودخل فى التعريف الاشياء المذكورة

وقت كون الكلمة اعم من ان تكون حقيقة او حكما او مكانية او تعليلية وهي اولى كما لا يخفى وجهه والله اعلم
قال الشارح قدس سره في التعريف اعلم انه يرد على تعريف الكلام انه يخرج عنه ما كان المسند
فيه جملة او شبهها لعدم كونه متضمنا لكلمتين بل لكلمة وجملة وكذلك يرد على تعريف الاسناد انه
يخرج عنه الاسناد الذي يكون في كلام يكون مسنده جملة لعدم كونه نسبة الكلمة بل نسبة الجملة
وبالتعميم يندفع كلا النقضين كما هو الظاهر والظاهر من كلام الشارح انه اراد دفع النقض بالكلام
حيث قال مثل زيد ابوه قايم ولم يقل مثل الاسناد في زيد ابو قايم وكذلك سائر عباراته فظهر ان ما
قال الفاضل المدقق ههنا من قوله اي في تعريف الاسناد اسناد مثل الخ يعني اسناد ابوه قايم الى زيد
وهكذا في البواقي فاندفع ان دخول مثل زيد ابوه قايم في تعريف الكلام لا يتوقف على تعميم الكلمتين
اذ هو مشتمل على كلمتين حقيقتين بينهما اسناد انتهى غير مناسب عن مثل هذا الشخص العظيم شأنه
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمة المفردة قيد واقعي وليس باحترازي لان الكلمة لا تكون
الا مفردة **قوله** جملة يرد ههنا ان الاجمال يقتضي التعدد والنسبة امر واحد بسيط فكيف
يصدق عليها انها مجملة في تلك القضايا اقول وبالله التوفيق اخبار تلك المركبات مشتملة على النسبة
كما هو الظاهر فيوجد علاقة الجزئية والكلية بين تلك الاخبار والنسبة فلم لا يجوز ان يكون المراد
من النسبة ههنا الجزء واطلاق المحل على الجزء لاجل تركيبه مما قد يعم فيكون الحاصل ان الاخبار في
تلك المركبات مجملة والمراد من تلك المركبات مجموع زيد ابوه قايم والله اعلم **قوله** وهو المفرد
ومما يدل على ذلك قول صاحب سلم العلوم حيث قال ان الرابع اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل
اصلا والجملة تحقق قضية احادية وان شئت التفصيل فارجع اليه مع شروحه **قال** يعني
قايم الاب يرد ههنا ان قايم الاب ايضا مركب فيلزم القرار على ما عنه الفرار اجيب عنه بان
المراد القايم المضاف اي بحيثية الاضافة لانه ليس المقصود ههنا القايم مطلقا لا المضاف والمضاف
اليه جميعا فان قيل قد ثبت في محله ان الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول اذا ارتفع ما بعدها
فلا ضمير فيها واما اذا نصب وجر بالاضافة ففيها ضمير ففي قايم المضاف الى الاب يكون ضمير راجعا
الى زيد فيكون مركبا وان خرج عنه المضاف اليه قلنا ان اضمار الضمير في الصفة في الحالين المذكورين
انما يكون وقت دلالته صفة السبب على صفة المسبب كما في زيد حسن الوجه واما اذا لم يدل
فلا ضمير فيها كما هو المتقرر ولا شك ان قايم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة
المسبب كما هو الظاهر فلا يلزم التركيب حال خروج المضاف اليه عنه والله اعلم **قوله** او ذا
اشارة الى ان التاويل ليس يختص بالمذكور بل يكون بغيره ايضا بل هو الاولى لعدم ورود اعتراض
عود التركيب عليه **قوله** ولا يصح القول الخ الغرض من هذه العبارة الرد على من قال معترضا على

انه لاحاصة فی ادخال جسق مهمل ودیز مقلوب زید الی تاویل المسند الیه فیهما بهذ اللفظ لان من المتقررات ان اللفظ اذا اريد به نفسه يكون علما لها فيكون موضوعا وحاصل الرد انا لانسلم انهاد التنزعلى انفسها لان الدلالة نسبة يقتضى التغاير بين الدال والمدلول عليه والتغاير ينتفى بين الشئ ونفسه اولان وجدان كل متلفظ بلفظ مراد نفسه شاهد بعدم قصده دلالته على نفسه بل مقصوده احضاره لا بواسطة دال واذا انتفت الدلالة بناء على ان التغاير الاعتبارى يكفى فى طرفى النسبة وهذا التغاير متصور ههنا لان اللفظ من حيث التلفظ به دال ومن حيث كونه حاصلا فى الذهن مدلول وان دعوى البداهة فى موضع الخلاف غير مسموع فنقول ان هذا الدلالة ليست بالوضع فلا يكون جسق ودیز كلمة فيحتاج فى الادخال الى التاويل ويرد ههنا ان دلالة اللفظ على نفسه اذا لم تكن بالوضع كما ذكرت والحال انها ليست بالعقل ولا بالطبع فيختل الحصر العقلى فى الاقسام الثلثة اما انتفاء الاول فلانها منحصرة فى دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تاثير ههنا واما انتفاء الثانى فلعدم مدخلية الطبع ههنا ويمكن ان يجاب بان هذه الدلالة مندرجة فى العقلية لانها فى الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغاير وهو حال من احواله والترصى اثناء هذا اخلاصة ماذكر فى هذا المقام **قوله** حتى لا يحتاج متعلق بالنفى **قوله** لما حقيقة متعلق بالنفى **قوله** بل هى الخ دفع ما يتوهم من ان اللفظ اذا كانت غير دالة على انفسها كانت انفسها مجهولة فينبغى ان لا يصح الحكم عليها مع ان الحكم عليها بالاحوال العارضة لها صحيح كما يقال زيد ذكر فى غير ذلك وحاصل الدفع ان الحكم يقتضى الحضور فى الذهن للمحكوم عليه مطلقا سواء كان بلا تنبا دالة او باعتبار نفسه والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود فيصح الحكم بهذا الاعتبار والله اعلم **قوله** ودعوى آه دفع ما يتوهم من ان ثبوت هذه الدلالة فى الالفاظ المهملة لا ينافى مهمليتها لان مهمليتها بالنظر الى المعنى وهذه الدلالة بالنظر الى نفسها وحاصل الدفع ان شيئا هذه الدلالة وان كان بالنظر الى نفسها لكنه يستلزم موضوعيتها لا نفسها وهذا مخالف لما هو المفهوم من مقالاتهم فى مباحث الالفاظ فلا يسمع تلك الدعوى **قوله** فى مباحث الالفاظ فانهم عرفوا وضع اللفظ فى تلك المباحث بانه جعل اللفظ بازاء المعنى لا بازاء شئ **قوله** لم تكن اسماء لان الاسم قسم من الكلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد **قوله** فكيف آه لان هذه الاشياء من خواص الاسم **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان هذه الخواص خواص الاسم لكن اعم من ان يكون اسما حقيقة او اسما تاويلا وهذه الالفاظ اسماء تاويلية لان وقوع الاسم موقعها صحيح كما لا يخفى فلذا قيلت تلك الالفاظ خواص الاسم **قوله** او ان الاخبار الخ اى عن الالفاظ المطلقة فيكون هذا الكلام من قبيل قول المصنف ومن خواص الاسم الاسناد الى الشئ والغرض

من هذه العبارة ذكر الجواب الثانى وحاصله ان هذه الخواص خواص اضافية للاسم بالنظر الى غيره
اذا كان هذا الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه فلا يقدح وجودها فى المهملات لعدم الوضع فيها
وفى الالفاظ التى تكون موضوعة للمعنى لكن لم تستعمل فيه لانه اريد بها انفسها كالفعل والحرف
الذين اريد بهما انفسهما لا معانيهما فى كون تلك الخواص خواصا للاسم **قال** الشارح قدس سره
اعلم ان كلام آه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان كلامه ماخوذ من
المفصل والمتقرر ان المأخوذ لا يكون مخالفا عما أخوذ منه فى المعنى والمفهوم وههنا معنى عبارة المصنف
مخالف عن مفهوم عبارة المفصل لان المفهوم من ظاهر عبارة المصنف ان ضربت زيدا قايما بمجموع
كلام لانه يصدق على هذا المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد بخلاف عبارة المفصل لانه قال
فى تعريفه هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى والمتبادر من هذه العبارة ان
الكلام لا يكون مشتملا على امر سوى تينك الكلمتين فيصدق التعريف على ضربت فقط ويمكن
ان يجاب بأن المراد من الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقتين او حكمتين كما هو المثبت والمذكور سابقا
فيصدق تعريف المفصل على مجموع ضربت زيدا قايما لان الشئ مع متعلقاته امر واحد حكمى او بان
قيد فقط مراد فى عبارة المصنف فتعريفه ايضا لا يصدق الا على ضربت فقط والله اعلم **قوله**
لا يخفى عليك آه ايراد على المصنف بانه يلزم على مذهبه القول بتحقق افراد الكلام فى فرد واحد
منه وهو ضربت زيدا قايما احدها ضربت لانه تضمن كلمتين بالاسناد والآخر ضربت زيدا انه
يصدق عليه ايضا انه تضمن كلمتين بالاسناد والثالث ضربت زيدا قايما للعلة المذكورة وتحقق
الافراد فى الفرد الواحد مع وحدة الاسناد من المستبعدات ولا يلزم هذا على صاحب المفصل
لان الكلام فى كل من هذه الصور هو ضربت عنده ويمكن ان يجاب عن قبل المصنف بانا لا نسلم
وحدة الاسناد فى الصورة المذكورة لان الاسناد فى ضربت زيدا قايما مغاير عن الاسناد فى ضرب
زيدا والاسناد فى هذا مغاير عن الاسناد فى ضربت لان للمتعلقات دخلا فى تحصيل تغاير الحكم
الذى هو الاسناد ولذا يعتبر اتحاد الوحدات الثمانية المشهورة فى التناقض وقولهم ضربت
القوم رجلا وهو قايم ليس بمجموعه كلاما واحدا عند صاحب المفصل حتى يلزم فيه تحقق افراد
الكلام بل كلامات متعددة لتعدد الاسناد فظهر سخافة ما قاله مولانا عبد الحكيم فافهم والله اعلم
قال الشارح قدس سره اعلم ان صاحب آه لعل الغرض من هذه العبارة يكون اشارة الى قصور
عبارة المصنف حيث ينطبق على كلا المذهبين فى الكلام والجملة من الترادف والعموم والخصوص
لان اللام فى قوله بالاسناد ان كان للجنس فيكون المعنى ما تضمن كلمتين بجنس الاسناد سواء كان
مقصودا لذاته او لا انطبق الحد على مذهب الترادف وان كان للعهد وكان المعهود الاسناد

كتبه نعمة الله الجيلانى
عفا الله عنه

اقول حاصل من الفصيح
انا نختار ضربت و
يجوز ان يكون ضربت
وهو قايم وحال من
ضربت منه

المقصود لذاته انطبق على مذهب المبرد والخصوص لكن حمله على المذهب الثاني بعيد كل البعد وجوابه
الاول ان القرينة على كون المعهود باللام الاسناد المقصود لذاته مفقودة وبدون القرينة كيف
يشار باللام الى هذا الاسناد والثاني ان المصنف قال في بحث حرفي الاستفهام ولهما صدر الكلام
والحال ان قول زيد أقام ابوه صحيح فيما بينهم مع ان قام ابوه في هذا التركيب على هذا لا يكون
كلاما لان الاسناد فيه ليس بمقصود لذاته بل المقصود اسناده الى زيد والثالث ان حروف الشرط
لها صدر الكلام مع ان الشرط ليس بكلام عند النحويين بل الكلام عندهم الجزاء كما قاله المحشي سابقا
هذا ما ظهر لي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اخبارا او اوصافا او صلات او احوالا **قوله**
او جملة قسمية دفع ما يتوهم من ان المعلوم من عبارة الشارح نظرا الى بيانه لما صدق عليه الجملة بالجملة
التي محل لها من الاعراب ان ما صدق عليه الجملة منحصر في الجمل التي لها محل من الاعراب والامر ليس
كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان بيان الشارح لمصداق الجملة بتلك الجمل وقصره عليها ليس لانحصار
فيها بل لاجل ان المتعرض في مقام التمثيل لما فرق الاثنين لا يليق بهذا الشرح لان بيانه على الايجاز
كذا ايفهم من الحاشيتين المشهورتين اقول وبالله التوفيق ان الشارح قدس سره لو اورد في بيان ما صدق
عليه الجملة نوعا من الجمل التي لها محل من الاعراب ونوعا من الجمل التي لا تكون لها محل من الاعراب لكان
احسن والله اعلم **قوله** وهو الجزاء على زعمهم والدليل من جانب النحويين على ان الحكم في الجزاء
ان الحكم لو كان بين الشرط والجزاء للزم كون الجزاء انشاء في مثل ان جئتني زيدا فاكرمه وكون الجزاء
كما ترى كما سبق والدليل من جانب اهل التحقيق انه لو كان الحكم في الجزاء والشرط قيدا احاديا او
ظرفا كما يقوله من يقول ان الحكم في الجزاء للزم صدق المقيد مع كذب مطلقه في مثل قولنا ان كان
زيد حمارا كان ناهقا كما لا يخفى على من رزق كتب الميزان واستقصاء هذا المطلب بايراد الكلام من الجانبين
مع اجوبة كل منهما مما لا يليق بهذا المقام **قوله** من الشرط والجزاء فيرد على هذا التقدير ان تعريف الكلام
لا يكون جامعا لافراده لانه يخرج منه الكلام الشرطي لانه ليس بمتضمن للكلمتين كما هو الظاهر فيمكن
ان يجاب عن هذا الايراد بان هذا التعريف تعريف الكلام المحلى لا للكلام مطلقا سواء كان حمليا او
شرطيا او بان في العبارة حذف فاو التقدير ما تضمن كلمتين او غيرهما مفردين بالاسناد **قال** الشارح قدس
سره اي لا يحصل اشارة الى دفع ما يرد في هذا المقام من ان الاتيان صفة ذوات الروح والكلام
ليس منها فما يراده في هذا المقام غير مناسب وحاصل الدفع ان المراد من الاتيان الحصول مجازا بعلاقة
اللزوم **قال** الشارح قدس سره اي الكلام دفع ما يرد من ان المشار اليه في هذا المقام هو الكلام
وهو قريب فالمناسب ايراد هذا الموضوع المقرب لا ذلك الموضوع للبعيد وحاصل ان المشار اليه
الكلام لا الاسناد والكلام بعيد فايراد ذلك مناسب **قوله** اشار بذلك اي اشار الشارح

قوله وان كانت الشمس طالعة الخ اقول هذا موجود حالا كون الشمس طالعة او وقت كونها طالعة ولم يوجد منه الا ان زيدا ناطق الذي هو المطلق كاذب كما هو الظاهر وقت كونه عالما الذي هو المقيد صادق كما لا يخفى

بذلك الواقع في عبارة المصنف ولا حاجة الى ما ارتكبه الفاضل المدقق لان كون اسم الاشارة من كلام المشير ليس بشرط في اشارته به الى شيء كما لا يخفى وفي هذا القدر اشارة الى دفع ما يقال من انه لو لم يشر الشارح قدس سره بذلك الواقع في عبارة المصنف الى تعريف الكلام او الى التضمن او الى الاسناد وحاصل الدفع ان الشارح قدس سره لم يجعل ذلك اشارة الى احد الامور الثلثة المذكورة لوجوه احدها ان الكلام المصنف من قوله الكلام الخ الى قوله الاسم آه مسوق لبيان الكلام فالاشارة الى ما سيق الكلام لاجله اولى وثانيها ان ذلك موضوع للاشارة الى بعيد والكلام اى لفظ بعيد في هذه الامور الاربعة فالاشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف اشارة الى تقسيم الكلمة بعد تعريفها فرعايته هذا الاسلوب يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا الكلام مثل الكلام السابق والله اعلم **قوله** ولبعده الخ قال مولانا نور الحق وهو ليس بوجه تام اذ الموصول و التضمن ايضا بعيد ان والابعد يه ليست بشرط في الاشارة بذلك انتهى اقول وبالله التوفيق ان البعد في الابعد موجود وهذه العلة علة صحيحة لا مرجحة بخلاف الآخرين فلا يرد ما اورده فافهم **قوله** وانما صرح آه دفع لما يرد في هذا المقام من انه لم خالف المصنف في تقسيم الكلام عن تقسيم الكلمة حيث اورد اداة الحصر في تقسيم الكلام ولم يورده في تقسيم الكلمة وحاصل الدفع ان المفهوم من تعريف الكلام انه يكون مركبا من كلمتين والتركيب من الكلمتين يتصور على انحاء ستة كما لا يخفى وكل من الانحاء الستة ليس بكلام بل الكلام منها الاثنان فلو لم يورد هو من تعريفه اعتنى المصنف بشان الحصر فاورد آداته في تقسيم الكلام بخلاف تعريف الكلمة وربما يورد ههنا ان المغايرة بين تقسيم الكلام وتقسيم الكلمة ثابتة من وجه آخر وهو ان المصنف اورد دليل الحصر لتقسيم الكلمة ولم يورده لتقسيم الكلام فما السر في هذا وأجاب عن هذا الايراد مولانا نور الحق بقوله ولم يورد دليل الحصر تنبيها على بداهته حيث يظهر بادنى تأمل في تعريف الكلام المعتبر فيه الاسناد المقتضي للمسند والمسند اليه انتهى اقول وبالله التوفيق انه ان نظر الى الاسناد الذي هو مأخوذ في تعريف الكلام لكفى ذلك النظر في دفع كون الانحاء الاربعة كلاما فلا يحتاج الى ايراد آداة الحصر في تقسيم بل الحق في الجواب عندي ان المصنف اكتفى عن ذكر دليل الحصر ههنا حوالة على طبيعة الذكي وذكر دليل الحصر في تعريف الكلمة نظرا الى غير الذكي ورعاية الطبايع من عادة المصنف كما لا يخفى والله اعلم بما في صدور العباد واليه المرجع يوم المبدأ والمعاد **قال** الشارح قدس سره في ضمن دفع ما يرد من ان الاشارة بلفظ ذلك الى الكلام لا يعم لان الاسمين اما الاسم والفعل ليس الا عين الكلام فيلزم اتحاد الشيء في نفسه وهذا غير معقول لان الاثنينية تقتضي تغاير الطرفين والشيء ونفسه متحدان وحاصل الدفع على ما يفهم من حاشية الفاضل المحشي ان الكلام عام وكل واحد من الاسمين اما الاسم والفعل

خاص والمغايرة بين الخاص والعام مما لا يخفى فيتصور اتيان الكلام بين الاسمين او الاسم والفعل **قوله** حقيقة او حكما اشارة الى دفع ما يرد من ان حصر اتيان الكلام في الاسمين او الاسم والفعل كما فعله المصنف غير صحيح لان قولنا زيد قايم نقيضه زيد ليس بقايم كلام مع انه مركب من غير الاسمين وغير الاسم والفعل وحاصل الدفع ان المراد من الاسم اعم من ان يكون اسما حقيقة او اسما حكما بان يؤول الاسم والقسم الاول وان لم يكن موجودا ههنا لكن الثاني موجود لانه يؤول زيد قايم بهذا او يؤول نقيضه زيد ليس بقايم بذلك فيقال هذا ذاك فهذا الكلام يكون مركبا من اسمين والله اعلم **قوله** وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقدير لفظ الضمن لا يدفع المحذور لانه كما يحتمل اتيان الشيء في نفسه كذلك يحتمل اتيان الشيء في ضمن نفسه كما لا يخفى على من له ذهن سليم وحاصل الدفع ان لفظ الضمن يستعمل بحسب العرف فيما بين العام والخاص فاذا اقدر الشارح لفظ الضمن فكانه قال ان اتيان الكلام في الاسمين مثلا اتيان الشيء في خاصه وهذا ليس بمحتمل كما عرفت وجهه ورد بما يرد ههنا ان ادخال كلمة في على الاسمين يوجب كون الاسمين ظرفا للكلام وكذا ادخالها على الاسم والفعل وكذا تقييد الخاص للعام يصح اذا كان الخاص خاصا مطلقا ولا يصح اذا كان الخاص خاصا من وجه لان الاحاطة على المظروف لازمة للظرف والاحاطة تحصل في الخاص المطلق لا في الخاص من وجه كما لا يخفى والاسمان وكذا الاسم والفعل خاص من وجه من الكلام مادة الاجتماع زيد قايم وضرب زيد ومادة افتراق الكلام عن الاسمين في المثال الثاني وعن الاسم والفعل في المثال الاول كما هو الظاهر ومادة افتراق الاسمين عن الكلام في مقول زيد قايم اذا كان على سبيل التعداد والاسم والفعل عن الكلام في مقول زيد ضرب اذا كان على سبيل التعداد فكيف يصح ايراد كلمة في ههنا واجيب بان المراد من الاسمين الاسمان اللذان يكون بينهما اسناد تام لا مطلق الاسمين والمراد من الاسم والفعل الاسم والفعل اللذان يكون بينهما اسناد ومع هذا القيد يكون كل واحد من القسمين خاصا مطلقا من الكلام كما لا يخفى فيصح ادخال كلمة في عليه والله اعلم **قوله** وانما قدم دفع ما يرد من ان المصنف بليغ كما هو المدار على الالسنة وصرح به مولانا عصام الدين ايضا كما نقلت لك سابقا وفعل البليغ لا يخلو عن نكتة فما هي في تقدير الكلام المأتي في ضمن الاسمين على الكلام المأتي في ضمن الاسم والفعل وحاصل الدفع ان النكتة في التقدير المفعول استحقاق جزئي ذلك الكلام للتقدير بخلاف جزئي هذا الكلام لان المستحق فيه للتقدير هو احد الجزئين وهو الاسم بخلاف الجزء الآخر واستحقاق الاسم للتقدير باعتبار انه يقع مسندا ومسندا اليه بخلاف الفعل لانه لا يقع الا مسندا والله اعلم **قوله** انما قدم الاسم الخ دفع ما يرد من ان قول المصنف واسم وفعل اشارة الى الجملة الفعلية كما ان قوله الا في اسمين اشارة الى الجملة الاسمية والفعل مقدم في الجملة

الفعلية كما هو الظاهر فالمناسب للمصنف ان يقدم الفعل فى ذلك القول ليوافق الوضع الطبع وحاصل الدفع ان المصنف نظر الى ان الاسم وان كان متأخرا عن الفعل فى الذكر فى الجملة الفعلية لكنه مقدم عليه فى الرتبة لكونه مسند اليه فقدم فى الذكر فى ذلك القول لاجل ذلك النظر والله اعلم **قوله** واما تقديم الخ الغرض من هذه العبارة بيان وجه تقديم الفعل على الاسم كما وقع فى النسخة الاخرى فى بيان القسم الثانى لكلام ليصح كلتا النسختين **قوله** الذكر اى ذكر المتن **قوله** الواقع اى الواقع فى الامثلة **قوله** لتقدم آه اى فى الذكر فى الامثلة **قال** الشارح قدس سره فان التركيب الخ دفع لما يرد من ان ايراد ادوات الحصر غير محتاج اليه بل لا يصح لان الحصر انما يكون للمنكر عن الحكم او الشاك فيه والسامع خالى الذهن عن ايتان الكلام فى ضمن الاسمين او اسم وفعل لعدم دليل انكاره وشكه فى الحكم وحاصل الدفع ان دليل الانكار والشك موجود هنا وهو ان تعريف الكلام يقتضى تحققه فى اثنين من اقسامه وتركيبه منها وهو ينبو عن ذلك لان الجملة ستة فكيف يكون الكلام موجودا فى الاثنين من هذه الانحاء الستة فقط كما هو الدائر على الالسنة فلذا اورد المصنف ادوات الحصر وجعل الكلام انه ربما ينزل غير المنكر بمنزلته فيتكلم معه مثل التكلم مع المنكر اقول وبالله التوفيق انه لو كان الاسناد المأخوذ فى تعريف الكلام واقتضائه للمسند والمسند اليه وعدم كون الحرف لا مسندا ولا مسندا اليه وعدم كون الفعل مسندا اليه فى نظر السامع لم يوجد له دليل الانكار والشك كما لا يخفى على من له ذهن سليم وربما يورد هنا ان الكلام قد يحصل فى الزايد من الاثنين من الاسمين او الاسم والفعل فيبطل الحصر اقول وبالله التوفيق ان المراد من الاسمين اعم من ان يكونا اسمين حقيقيين او حكميين بان يصح التعبير عنهما بلفظين مفردين كما سبق والزايد على المسند والمسند اليه فى الكلام المركب من الزايد من اثنين ان كان متعلقا ومتعلق واحد منهما فيصح التعبير هناك عن المتعلق والمتعلق بلفظ واحد فيكون اجزاء ذلك الكلام فى الواقع اثنين لا زايدا وان لم يكن كذلك فهو حسنوا الاعتبار والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المسند اليه مفقود والمراد من المسند اليه ذاته لا ذاته مع هذا الوصف وذات المسند اليه بدون هذا الوصف لا يستلزم المسند فلا يرد ان فى هذا القسم كما ان المسند اليه مفقود كذلك المسند مفقود لكونهما متضايفين كما لا يخفى وهكذا الحال فى قوله احدهما مفقود **قال** الشارح قدس سره ونحو ما زيدا الا اشارة الى دفع ما يرد من ان ما زيد كلام عندهم كما هو المتقرر والحال انه مركب من اسم وحرف كما هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ وحاصل الدفع ان هذا الكلام يتفيد بما دعوز يدا وادعو فعل فيكون مركبا من الاسم والفعل ولك ان يرد عليه ان الاسم فى الكلام الذى يكون مركبا منه ومن الفعل يكون مسند اليه وزيد ليس فى هذا الكلام

بيان الحق فى هذا المقام

مسند اليه فكيف يكون هذا الكلام مركبا من اسم وفعل اشار الشارح قدس سره الى دفعه بقوله الذي هو المنوي في ادعوزيدا بما يريد ههنا ان قولهم من حرف كلام وهو مركب من حرف وهو من واسم وهو حرف واجيب عنه بان كلمة من التي وقعت في هذا التركيب علم لمن التي تكون في التراكيب فيكون لفظا اريد والله اعلم **قوله** المنقول الى الانشاء دفع ما يرد من انه كيف يكون يا زيد بتقدير ادعو الذي هو المركب التام الجزي والحال انه لو كان كذلك لكان محتملا للصدق والكذب لان ادعو الذي قدر كون يا زيد بتقدير محتمل لهما ولكان هذا الكلام خطابا مع ثالث اعني سوى المنادى لان ادعو زيدا خطاب معه كما لا يخفى على صاحب القريحة السليمة واللازمان باطلان فالملزوم مثلهما وحاصل الدفع انه يرد هذان الامران اذا كان يا زيد بمعنى ادعو زيدا الذي هو المركب التام الجزي والامر ليس كذلك لان يا زيد بمعنى ادعو زيدا الذي نقل من الاخبار الى الانشاء قبل التقدير او بعده او حينه وعلم من هذا ان في عبارة الفاضل المحشي قصورا والله اعلم بما في الصدور **قال** الشارح قدس سره اي كلمة دفع ما يرد من ان كلمة ما الواقعة ههنا عبارة عن الشيء لانتفاء قرينة كونها عبارة عن الشيء الخاص فيكون مرجع تعريف الاسم الى ان الاسم شيء يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهذا يصدق على كل من الدوال الاربع والمركب كما لا يخفى والحال انه ليس باسم فلا يكون التعريف مانعا وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والقرينة كون الاسم قسما منها ويرد على الشارح ان كلمة ما مشتركة بين الموصولة والموصوفة وغيرذلك ومن المتقرر ان ارادة احد المعاني من المشترك بلا قرينة غير صحيح فمن اين قرينة فسر الشارح كلمة ما بالموصوفة حيث فسرها بالنكرة التي هي معنى الموصوفة واجاب عن هذا الايراد الفاضل المدقق بقوله ولما كان الموصول مجهول المراد والصلة تفسره والمجهول اذا فسر بشيء كان المراد هو ذلك الشيء من الابتداء فلا يعم جنسا بالنسبة الى المفسر بخلاف الموصوف فان الصفة يغيره من العموم الى الخصوص ويقصره على بعض افراده بعد ما تناول الكل فيصلح جنسا باعتبار التناول ويصلح الصفة فصلا باعتبار قصره على البعض فسرها بالنكرة احترازا عن لزوم الاقتضاء على الفصل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان هذا الكلام مخدوش من وجوه احدها ان هذا لاقتضاء على الفصل كما ينبئ عنه ذلك الكلام غير مسلم الا ترى ان احد انحاء الحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كما لا يخفى على من راى كتب صناعة الميزان وثانيها ان المخرج للاغيار في هذا التعريف هو قول المحرق في نفسه وقوله غير مقترن كما يصرح الشارح به بعيد هذا بقوله فالصفة الاولى الخ لان قوله دل على معنى بل دل فقط واذا دريت هذا فنقول انا نسلم ان الموصول لا يصلح للجنسية لكن بالنظر الى الصلة ولا نسلم ان الموصول والصلة كلهما معا لا يصلح للجنسية بالنظر الى شيء آخر فما هو المحذور وغير لازم وما هو اللازم غير محذور وثالثها ان كون الصفة مغيرة الموصوف من العموم الى الخصوص ومقصرة له على بعض

لا اضرب بالنظر الى ان الصلة في الحقيقة دل

افراده فى الصفة المطلقة غير مسلم الا ترى الى الصفة فى قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العلمين وغير ذلك بل هذه القاعدة فى الصفة المخصصة والصفة ههنا اعنى قوله دل على معنى بلا زمان فقط ليست بمخصصة لان الدلالة على معنى معتبرة فى الكلمة مطلقا كما لا يخفى فلا فرق بين الموصولة والموصوفة فى عدم صحة الجنسية بالنظر الى الصلة والصفة ويمكن ان يقال من جانب ذلك الفاضل انه نظر الى ان المتعلق بكسر اللام من تمام المتعلق بفتحها فيكون قوله فى نفسه وقوله غير مقترن من متممات دل على معنى فاذا كان صلة يلزم القصر على الفصل وحده واذا كان صفة فلا يلزم فيحصل الجواب من الاخيرين واما الجواب عن الاول فهو انه لعل الكلام مبنى على مذهب من لم يجوز التعريف بالفصل وحده كما قال مولانا عبد الحكيم والتعريف بالفصل وحده مذهب خذاب والعجب من الفاضل الدقاق يتعجب زايد على ذلك انه قال بعيد هذا القول فى تلك الحاشية ثم المراد بها لفظ الكلمة من حيث الدلالة على معناها لا معناها والا يلزم الاقتصار على الفصل لان الجنس قسم الكلى الذى هو قسم المفرد انتهى لوجهين احدهما ان الكلى قسم المفهوم المفرد بل للمفهوم لا اللفظ المفرد وان ذهب اليه البعض كما ايسا غوجى كما لا يخفى على من له مسكة فى صناعة الميزان والمناسب على هذا ان يراد من الكلمة معناها لا لفظها وثانيهما انه على تقدير ارادة لفظ الكلمة لا يصح الحكم لان الاسم ليس مجرة فالمراد بلفظ الكلمة الدالة على معنى الخ والا يلزم اقتصار الاسم فى لفظ الكلمة الا ان يقال فى الجواب عن الاول ان اطلاق الكلى على معنى الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن الخ كمعنى الانسان وعلى لفظها كالانسان كليهما موجود كما عرفت فلا حاجة فى ارادة لفظ تلك الكلمة كما وقع من ذلك الفاضل وعن الثانى ان مراده ان الاسم عبارة عن لفظ الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير الخ كلفظ زيد وعمرو وبكر وغير ذلك وليس مراده ان الاسم عبارة عن لفظ الكلمة المركب من هذه الحروف حتى يلزم الاقتصار والله اعلم **قوله** والا لدخل الخ بيان الايراد الذى اشير الى دفعه بقوله اى كلمة وقرينة ذلك سابقا فى صدر الحاشية السابقة بلا فصل **قوله** والقرينة دفع توهم غيبى عن البيان **قال** الشارح قدس سره كاين اشارة الى دفع ما يرد على قوله فى نفسه اما ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل او ظرفا مستقرا حالا عن ضمير دل باعتبار المتعلق وهو كاين او غيره وكلاهما لا يصحان اما الاول فلان كلمة فى على هذا اما ان يكون بمعنى الباء فيكون مآل التعريف الى ان الاسم كلمة دلت على معنى بنفسها اى من غير حاجة الى شيئ آخر وهذا المعنى وان كان صحيحا لكن ادعى كون كلمة فى بمعنى الباء بطريق الحقيقة فهذا خلاف المذهب المختار من ان الباء معنى مجازى الكلمة فى وان ادعى كونها بمعنى فى بطريق المجاز فيلزم اخذ المجاز الغير المشهور فى التعريف واما ان يكون بمعنى الظرفية المجازية يعنى ان الكلمة لما كانت دالة على المعنى من غير حاجة الى شيئ آخر فكانت كالظرف للمعنى لانه لا يكون محتاجا فى حق الاشتمال على المظروف الى شيئ آخر فيكون حاصل التعريف

بآ بجيم وجيم وباء موحدة وهمزة استفهام الا ان الشئ فيما بينكما شئ من الاسم

على هذا ان الاسم كلمة دلت على معنى فى حد ذاتها من غير حاجة الى شيئ آخر وهذا المعنى غير صحيح لان الدلالة ليست للكلمة فى حد ذاتها بل بالقياس الى الوضع كما هو الظاهر وأما ان يكون بمعنى الظرفية الحقيقية وانتفاؤها اظهر من البيان لانحصار الظرف فى الزمان والمكان والكلمة ليست بشيئ منهما وأما الثانى وهو شق الحالية فلانه على هذا ايضا يكون قيد للدلالة لما تقرر ان الحال يكون قيد العامل ذى الحال فيرد عليه ما يرد على الثانى اى الظرفية المجازية وحاصل الدفع انه ظرف مستقر متعلق بكائن لكنه ليس حالا من ضمير دل حتى يرد عليه ما اورد بل هو صفة للمعنى فان قيل من اين يعلم ان الشارح جعل قول المصنف فى نفسه باعتبار المتعلق صفة المعنى لا حالا عن ضمير دل قلنا انه يعلم من قاعدة الخط لانه لو جعل حالا لكان اللازم ان يكتب بالالف لان كتابة المنصوب بالالف فان قيل من اين يعلم انه جعل صفة المعنى والحال انه يجوز ان يكون خبر مبتدإ محذوف وهو هو قلنا ان هذا محتاج الى المحذوف والحذف خلاف الاصل أعلم انه لو جعل قوله فى نفسه باعتبار المتعلق حالا عن المعنى لم يرد عليه ايضا شيئ لكن الشارح لم يرتكبه ليحصل التطابق بين قيدى المعنى بان يكون صفتين له هذا بعض فهم من حاشية الفاضل المحشى وبعض هذا صحيح بما خطر ببالى والله اعلم

قوله جعله الخ دفع ما يرد من ان عبارة المصنف وهى قوله فى نفسه محتملة لاحتمالات ثلثة هى كونه فى نفسه ظرفا لغوا متعلقا بدل وكونه حالا باعتبار المتعلق عن ضمير دل وكونه باعتبار المتعلق صفة للمعنى فلم اختار الشارح الاحتمال الاخير فلم يتعرض الى الاولين وحاصل الدفع ان فى الاحتمالين الاولين ورود المحذور فلذا لم يتعرض لهما وبيان ورود المحذور فى الاحتمالين الاولين وبيان وجه جعل الشارح عبارة المصنف اعنى قوله فى نفسه صفة المعنى قد مر ذكرها فى الحاشية السابقة بلا فصل فتذكر

قوله مادل بنفسه اى من غير حاجة الى شيئ آخر وهذا المعنى على تقدير كون كلمة فى فى قول المصنف فى نفسه بمعنى الباء **قوله** او فى حد ذاته هذا على تقدير كون كلمة فى فى قول المصنف فى نفسه مستعملا فى الظرفية المجازية بان يشبه الكلمة الغير المحتاجة فى حق الدلالة على معنى الى شيئ آخر بالظرف الغير المحتاج فى حق الاشتمال على المظروف الى شيئ آخر فى صدم الاحتياج ولم يتعرض لكون كلمة فى فى ذلك القول مستعملة فى الظرفية الحقيقية لظهور فساده لانحصار الظرف فى الزمان والمكان والكلمة ليست شيئا منهما كما هو الظاهر **قوله** معتبرا فى حد ذاته اقول وبالله التوفيق انه كما يجئ احتمال استعمال كلمة فى فى الظرفية المجازية على تقدير الحالية كما ذكره الفاضل المحشى فكذلك يجئ احتمال كون كلمة فى بمعنى الباء على هذا التقدير فيكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى حال كونها معتبرا بنفسه فالمناسب أن يتعرض الفاضل المحشى لهذا الاحتمال ايضا او ان يبين وجه عدم صحته على هذا التقدير الا ان يقال وجه عدم التعرض له الظهور والله اعلم **قوله** المذهب المختار ان ادعى كون كلمة فى

البعض الاول تقرير السؤال والبعض الاخير ما زاد عليه ١٢ منه

بالنصب كما فى الحاشية السابقة ١٢ منه

بمعنى الجزء حقيقة لان المذهب المختار للمصنف ان كلمة في موضوعة للظرفية الحقيقية والموارد التي حكم فيها بكون كلمة في بمعنى الباء او على او اللام من موارد الظرفية المجازية كما ينطق به كلام الرضي فيكون الباء بمعنى مجازيا والكلمة في لا بمعنى حقيقيا **قوله** او مجازا غير مشهور ان ادعى كون كلمة في بمعنى الباء مجازا اقول وبالله التوفيق يعلم من قول الفاضل المحشي هذا وجه استحالة الشق المتروك في احتمال كون **قوله** في نفسه حالا وهو كون في بمعنى الباء فتأمل **قوله** وان الدلالة عطف على قوله ان في الخ فيكون داخلا تحت اللام التعليلية اقول وبالله التوفيق هذا القول بظاهره وجه لبطلان الشق الثاني من الشق الاول وهو استعمال كلمة في في الظرفية المجازية لذكر عبارة في حد ذاته في ذلك القول والشق المذكور من الشق الثاني وهو يبين الاحتمال المذكور آنفا وفي الواقع وجه لبطلان الكل لان الدلالة اذا كانت ثابتة للكلمة بالقياس الى الوضع فلا يكون دلالتها بنفسها كما في الشق الاول من الاول ولا معتبرة بنفسها كما في الشق المتروك من الثاني لان معناها ان تكون الدلالة بمحض الكلمة وخلوصها من غير مدخلية الغير قال مولانا عبد الحكيم لا يقال ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فيكون الكلمة دالة على معنى حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه في التعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها في افراده لا للماهية من حيث طبيعتها انتهى **قوله** مع الخ وجه آخر لبطلان الاحتمالين بكلا شقيه وحاصله ان قوله في نفسه على تقدير ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل سواء كانت كلمة في بمعنى الباء او مستعملة في الظرفية المجازية وعلى تقدير ان يكون ظرفا مستقرا حالا من ضمير دل بالتعميم المذكور يكون من متعلقات الدلالة اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان الحال من قيود عامل ذي الحال كما هو المتقرر فيفهم منه ان دلالة الحرف على المعنى ليست بنفسها ولا في حد ذاتها وكذا ليست معتبرة في حد ذاتها ومعتبرة بنفسها لان القيد المخرج للحرف ليس الا هذا القيد والشيء انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافقه فيفهم ان الحرف قاصر في الدلالة والحال ان القصور في دلالة الحرف ليس بموجود لان الدلالة الوصفية تابعة للوضع والاسم والفعل والحرف كلها متساوية الاقدام في الوضع كما لا يخفى والله اعلم **قوله** مبنية على الخ اقول الماء التوفيق ان صحة تلك المعاني مبنية على القصور المذكور مع ملاحظة كون كل من المعاني المذكورة قيدا مخرجا للحرف عن الاسم والفعل فتأمل **قوله** ولا قصور الخ الواو للحال **قوله** وذلك الاحتياج آه دفع ما يتوهم من انه لم لا يجوز ان يكون احتياج المعنى الحرفي الى الغير في القصور في التصور والالتفات مستلزما لاحتياج الدلالة فيكون قاصرا والدفع غني عن البيان **قوله** وبالوضع الخ دفع ما يتوهم من انه لم لا يجوز ان يثبت بالوضع حاجة اخرى تكون هي مستلزمة لاحتياج الدلالة والدفع غني عن البيان **قوله** بالذات انما قال بالذات لان

اي مدلولة الكلمة اه منه

احتياج المعنى فى التصور والالتفات الى الغير ينسب الى احتياج الدلالة لكن بالعرض لا بالذات **قوله** ولا يلزم الخ اقول وبالله التوفيق ان هذا القول عطف على قوله وذلك الاحتياج آه فيكون دفعا آخر للتوهم المندفع بهذا القول وحاصله ان احتياج المعنى فى التصور الى الغير لا يستلزم احتياج الدلالة والا لكان التصور بالدلالة موجودا فى كثير من الاسماء لتوقف معانيها فى الفهم على الغير فلا يكون التعريف جامعا لكن بقى شئ وهو طلب الفرق بين المعانى الاسمية الموقوفه فهمها على شئ آخر والحرفية ايضا كذلك الا ان يقال ان الفرق بينهما موجود وهو ان الغير فى المعانى الحرفيه ذو آلة والمعنى الحرفى آلة لتعرف حاله بخلاف الغير فى تلك المعانى الاسمية فانه ليس بهذه المثابة كما ستعلم والله اعلم **قوله** فان كثيرا الخ كمعنى الى فان فهمه يتوقف على تصور الغير وكالابوة فان فهمها موقوف على البنوة وكالبنوة فان فهمها موقوف على الابوة وغير ذلك **قوله** كتقدم آه اى كالمرجع المتقدم **قوله** لفظا كالمرجع المتقدم فى ضمير الغائب والغيبة فى الحرف **قوله** او غيره كالبصر فى انى والخطاب فى المضمر الخاطب التكلم فى المضمر المتكلم والاشارة فى اسم الاشارة والبنوة فى الابوة وبالعكس **قوله** ذلك القصور مفعول يستلزم وفاعله ما بعده **قال** الشارح قدس سره اى فى نفس آه دفع ما يرد من ان ضمير فى نفسه لا يخلو اما ان يرجع الى الاسم او الى كلمتا او الى ما هى تعبير عنه وهو الكلمة او الى المعنى وكل منها لا يصح اما الاول فلانه مستلزم للدور لانه على هذا يكون المعرف مأخوذا فى المعرف كما هو الظاهر واما الثانى فلوجهين احدهما انه يلزم التكرار فى التعريف وهو شنيع اما الشناعة فظاهر واما اللزوم فلان المفهوم من قوله ما دل على معنى مدلولية المعنى لما وانما كان الضمير راجعا الى ما يلزم مدلولية المعنى لما ايضا لان من قواعدهم ان المعنى اذا نسب الى شئ بواسطة كلمة فى يكون المنسوب مدلولا والمنسوب اليه دالا وثانيهما ان ذلك مستلزم لكون الكلمة ظرفا وهذا باطل لانحصار الظرف فى الزمان والمكان والكلمة ليست واحدة منهما واما الثالث فلوجوه ثلثة الثانى منها ما ذكرنا آنفا والثالث انه على هذا يلزم المخالفة بين الراجع والمرجع فى التذكير والتانيث والموافقة بينهما من الشرائط واما الرابع فلانه مستلزم للزوم ظرفية الشئ لنفسه مع قطع النظر عن عدم صحة ظرفية المعنى مطلقا اى سواء كان لنفسه او لغيره للانحصار المذكور وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى ما ولا يلزم التكرار لان المدلولية التى فهمت من قوله ما دل على معنى المدلولية المطلقة من قيد فى نفسه او فى غيره والمدلولية التى فهمت من قوله على معنى فى نفسه المدلولية المقيدة بقيد فى نفسه وذلك القيد بعد المطلق لا يعد من التكرار واما لزوم الظرفية فهو ايضا مندفع لانه ليس المراد بالظرفية الظرفية الحقيقية بل المجازية كما سبقت الاشارة اليه من الشارح فى شرح دليل الحصر والى الجزء الاول من الحاصل اشار الشارح قدس سره بزيادة لفظ النفس فى التفسير والى الجزء الثانى لم يشر لذكره فيما

فيما سبق هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره يعني الكلمة دفع ما يرد من انه كيف يرجع ضمير في نفسه الى ما دل والحال ان ما دل امران كما لا يخفى والضمير مفرد وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى ما وذكر دل استطرادي لكونه وصفا لما وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم **قال** الشارح قدس سره فتذكير الضمير لغة بمعنى الواو والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انه كيف يرجع ضمير في نفسه الى ما التي هي عبارة عن الكلمة لانه على هذا لا يحصل التوافق بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث وحاصل الدفع ان تذكير الضمير باعتبار لفظ ما ولفظ ما مذكر وان كان معناه ههنا مؤنثا **قال** الشارح قدس سره الموصول يرد ههنا انه علم مما سبق ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت فيه بالنكرة وفهم من هذه العبارة انها موصولة حيث صرح بلفظ الموصول فيلزم التدافع واجيب عنه بوجوه احدها ان تصريح الشارح ههنا بلفظ الموصول اشارة الى انه يصح كون كلمة ما ههنا موصولة كما يصح كونها موصوفة وبالجملة ان هذه العبارة اشارة الى الاحتمال الآخر ومثل هذا لا يعد تدافعا وثانيها ان اطلاق لفظ الموصول على كلمة ما صحيح بالنظر الى المقامات الاخر وان لم يجعل ههنا موصولة وثالثها ان الشارح لم يجعل كلمة ما موصوفة والتفسير بالنكرة لا يدل على هذا لان الموصول كالمعرف باللام يجيء للعهد الذهني ايضا اقول وبالله التوفيق انه على هذا تنتفي الحاجة الى اختيار كون ما ههنا موصولة كما ينبئ عن هذا قول الشارح الموصول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره قال المصنف الخ فيه اشارة الى احد احتمالي آخر في ضمير قول المصنف في نفسه وهو ارجاعه الى المعنى يرد ههنا انه على هذا يلزم ظرفية الشيء لنفسه كما هو الظاهر ويلزم كون المعنى مدلولا ودالا لانه يفهم من مادل على معنى مدلولية المعنى كما هو الظاهر ويفهم من قوله على معنى كائن في نفسه كون المعنى دالا لان من المتقررات فيما بينهم ان المعنى اذا نسب الى شيء بواسطة في يكون المنسوب دالا والمنسوب اليه مدلولا والمنسوب اليه على تقدير ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى هو المعنى لا غير بل يلزم التكرار ايضا لانه فهم مدلولية المعنى مرتين كما لا يخفى وجهه والجواب عن الكل ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية لا الظرفية الحقيقية والمعنى اذا لم يحتج في المفهومية عن الكلمة الى شيء آخر يكون كالظرف في عدم الاحتياج في حق الاشتمال على المظروف لنفسه المتقرر المذكور لا يبعد في كلمة في مطلقة اي سواء كانت للظرفية الحقيقية او المجازية بل في التي تكون للظرفية الحقيقة اقول وبالله التوفيق ان كلمة في موضوعة للظرفية فان كانت مستعملة في الظرفية المجازية سواء كان على تقدير ارجاع الضمير الى المعنى كما مر آنفا او الى الكلمة كما سبق يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو من الشنايع ايا ان يبنى هذا على مذهب من قال ان كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة وان لم يكن هذا المذهب مختارا للمصنف هذا ما ظهر لي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي مادل على معنى الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان قول المصنف في نفسه ظرف مستقر متعلق بكاين مثلا كما سبق والظاهر من الكون الكون الخارجي

كلمة بل للاشتمال ٢ رد ضرائب ١٢ منه

فاذا كان الضمير راجعا الى المعنى فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلت على معنى كاين فى نفسه اى غير محتاج فى الكون الخارجى الى شيئ آخر فيكون تعريف الاسم مختصا باسماء الواجب سبحانه لثبوت عدم الاحتياج الى شيئ آخر فى الكون الخارجى فى معانى تلك الاسماء دون اسماء الاشياء الاخر لان معانى كل هذه الاسماء محتاجة فى ذلك الكون الى شيئ آخر وهو الواجب سبحانه والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد من الكون الكون الاعتبارى وهو المفهومية من اللفظ فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلت على معنى غير محتاج فى المفهومية من اللفظ الى شيئ آخر ولا شك فى حصول هذا فى اسماء الاشياء الاخر ايضا هذا ما ظهر لى من حاشية المدقق مع تغيير ما واللّٰه اعلم **قال** الشارح قدس سره وبالنظر اليه دفع ما يرد من ان الاعتبار يكون بمعنى رعاية الحال كما فى قوله تعالى فاعتبروا يا اولى الابصار وآخذ هذا المعنى ليس بمناسب فى هذا المقام كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاعتبار ههنا بمعنى النظر كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** على ملحوظ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاعتبار اذا كان مفسرا ههنا بالنظر فلا يكون تعريف الاسم جامعا لان الظاهر من النظر النظر البصرى وهذا غير موجود فى معانى اسماء الاشياء كلها لان من الاسماء العنقاء مثلا والنظر البصرى الى معناه ليس بموجود كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد من النظر الذى فسر الاعتبار به هو الملاحظة والملاحظة ما يثبت فى معانى الاسماء كلها فلا نقض ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح قدس سره بانه لو جعل قوله فى نفسه ظرفا مستقرا متعلقا بالملحوظ لكفى عن مئونة زيادة الاعتبار ولم تتغير بقوله وبالنظر اليه واللّٰه اعلم **قوله** فى حد ذاته اشارة الى دفع ما يرد من انه على تقدير ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى يلزم ظرفية الشيئ لنفسه سواء كان قول المصنف فى نفسه ظرفا مستقرا متعلقا بكاين ونريد بالاعتبار وفى قول الشارح وبالنظر اليه او متعلقا بملحوظ وحاصل الدفع ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية حيث شبه المعنى المفهوم من الكلمة من غير حاجة الى شيئ آخر بالظرف الغير المحتاج فى حق الاشتمال على المظروف الى شيئ آخر فى عدم الاحتياج لكن يلزم اخذ المجاز فى التعريف الا ان يبنى الكلام على مذهب من جعل كلمة فى موضوعة للظرفية المطلقة كما سبق تذكره **قوله** لا فى ضمن غيره اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر من قوله على معنى ملحوظ فى حد ذاته ان لا يكون هذا المعنى محتاجا فى ملحوظية الى الغير اصلا فلا يكون التعريف جامعا لانه يخرج منه الاسماء التى توقفت معانيها على الغير وسبق من الفاضل المحشى امثلتها وحاصل الدفع ان المراد من عدم الاحتياج فى الملحوظية الى الغير عدم احتياج الى الغير فى الملحوظية احتياج الآلة الى ذى الآلة وهذا الاحتياج مفقود فى معانى تلك الاسماء فلا نقض والقرينة على هذا قوله كما فى مقابله لان المراد من المقابل الحرف والمعنى فيه التام لملاحظة حال الغير كما لا يخفى على من له بصيرة واللّٰه اعلم **قوله** كما فى مقابله اى مقابل على معنى فى نفسه وهو الحرف لا مقابل الاسم فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اى الدال الملحوظة اشارة الى احد

احتمالات ثلثة فى قول المصنف فى نفسها احدها الصفتية للدار باعتبار المتعلق وثانيها كونه حالا عن الدار
ما بلا تأويل كما هو مذهب ابن المالك النحوى من جواز الحال من المبتدأ بلا تأويل كما هو مذهب الجمهور
وثالثها كونه ظرفا للفعل المستفاد من نسبة الجز الى المبتداء الاول للاول والثانى للثانى والثالث
للثالث والله اعلم **قوله** لا باعتبار امر خارج تفسير لقوله فى حد اتها سواء كان فى الاحتمال الاول
او فى الثانى او فى الثالث اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشى لا فى ضمن الغير لكان موافقا لما
سبق والله اعلم **قوله** واعترض الخ حاصل هذا الاعتراض ان المصنف صرح بان قولهم على معنى
فى نفسه مشابه بقولهم الدار فى نفسها وهذه المشابهة ليست بتامة لانه يقال فى مقابلة الاول
على معنى فى غيره ولا يقال فى مقابلة الثانى الدار فى غيرها **قوله** نقيض قولهم يرد هنا ان نقيض
كل شئ رفعه فنقيض الانسان اللا انسان كما تقرر فى مقره وقولهم على معنى فى غيره ليس رفعا لقولهم
على معنى فى نفسه كما هو الظاهر فكيف يكون نقيضا له واجيب عنه بان المراد من النقيض ههنا الناقض
مطلقا لا المعنى العرفى عند المنطقيين كما يدل عليه قول الفاضل المحشى حيث قال ولا يقال فى مقابلة
قولك الخ والله اعلم **قوله** فى الموضعين احدهما ما دل على معنى فى نفسه والثانى الدار فى نفسها **قوله**
واحد حتى يلزم الاسناد الى الغير بكلمة فى فى مقابليها **قوله** ذلك اى الاتحاد فى المؤدى **قوله**
ملحوظ فى نفسه اى بعدم كونه مرآة لملاحظة حال الغير **قوله** وملحوظا فى غيره اى كونه مرآة لملاحظة حال
الغير **قوله** مع كونه اى كون ذلك الغير **قوله** لحكمها اى لتفاوت حكمها **قوله** وكذا حكمها اى
الحكم ايضا غير قابل لان ينسب الى الغير بكلمة فى **قوله** بل المقصود آلة بكلمة بل هذه لا اضراب كما ان
كلمة بل فى السابق للترقى وحاصل الجواب انه ليس المقصود التشبيه فى كل الامور بل فى اعتبار الامر الخارج
معهما تارة وعدمه اخرى وان كان فى اعتبار الامر الخارج معهما فرق لان اعتبار الغير فى المعنى من وجه
كونه آلة له واعتباره فى الدار من وجه داخله فى زيادة القيمة ونقصانه والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره ولذلك قيل الخ اى لاجل التفسير المذكور لتعريف الاسر قيل فى تعريف الحرف وتفسيره
بانه شئ معنى لما عرف الاسر بقوله ما دل على معنى فى نفسه وفسر بالتفسير المذكور الذى مآله الى ان
كون هذا المعنى آلة لشئ آخر فعرف الحرف المقابل له بقوله ما دل على معنى فى غيره وفسر بالتفسير الآتى
الذى مآله الى كون هذا المعنى آلة لشئ آخر **قال** الشارح قدس سره اى حاصل فيه فحكم كون قولهم
فى غيره طرفا لغوا مستعملا بدل **قال** الشارح قدس سره اى باعتبار الخ دفع ما يتوهم من انه لا معنى
لحصول معنى شئ فى غير ذلك الشئ بيان الدفع ان المعنى الحرفى لما كان باعتبار الغير من جهة كونه
آلة له فيكون ذلك الغير مشتملا على ذلك المعنى فكانه فيه لان المقصود يكون مشتملا على ما هو
وسيلة وآلة له لانه ينتفى بانتفائه كما ينتفى المشتمل عليه بانتفاء المشتمل اقول وبالله التوفيق ان

الشارح لو قال اى باعتباره فى متعلقه لا باعتبار نفسه لكان موافقا لما سبق كما لا يخفى على المتأمل
الصائب **قال** الشارح قدس سره ومحصوله الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر عدم اعتبار
الامر الخارج مع المعنى الاسمى اصلا واعتباره مع المعنى الحرفى كما ينادى على الاول قوله باعتبار امر
خارج وعلى الثانى قوله اى باعتبار متعلقة فلا يكون تعريفها الاسم جامعا وتعريف الحرف مانعا
لان الامر الخارج معتبر فى كثير من المعانى الاسمية كتقدم المرجع فى ضمير الغائب والتكلم فى الضمير المتكلم
وغير ذلك وحاصل الدفع ان المراد من اعتبار الامر الخارج مع المعنى الحرفى كونه آلة لذلك الامر الخارج
ومن عدم اعتباره مع المعنى الاسمى عدم كونه آلة له سواء لم يعتبر اصلا او اعتبر لكن لا يكون المعنى الاسمى
آلة له والله اعلم **قوله** اى كما ان الموجود الخ لعل الغرض من هذه العبارة دفع سؤالين احدهما
ان قول الشارح فى الخارج متعلق بقوله موجودا فيكون هذا القول من متعلقات اسم ان فالازم
ان يقول قائم بذاته بالرفع ليكون خبر ان لا بالنصب كما هو المثبت فى الشرح والثانى ان القيام بالغير
ما يتصور والقيام بنفسه ما لا يتصور لان القيام نسبة لا يتصور الا بين شيئين متغايرين والشئ
ونفسه متحدان فكيف يصح قول الشارح قائما بنفسه بيان الدفع عن الاول ان فى الخارج متعلق
بموجود فهو من متعلقات اسم ان واما قول الشارح قائما بذاته بالنصب فهو خبر ليكون المقدر
هناك هو مع اسمه وهو الضمير المستتر فيه وجزء جزء ان والتقدير كما ان موجودا فى الخارج يكون
قائما بذاته كالجواهر وقائما بغيره كالاعراض الخ فصح نصب قائما بذاته كما هو المثبت فى الشرح
وبيان الدفع عن الثانى ان المراد بقيام الشئ بالغير كونه وصفا له وتابعا له فى الوجود كالبياض
والثوب والمراد بقيام الشئ بنفسه عدم كونه تابعا للغير فى الوجود كالجسم فلا يرد ما اورد فافهم
يرد هنا ان المناسب للفاضل المحشى ان يقول اى كما ان الموجود الخارجى قد لا يكون وصفا لامر
تابعا له وقد يكون الخ لان المطابقة بين الحاشية والشرح يحصل بهذا الطريق اجيب بان الشارح
نظر الى شرافة القايم بنفسه فقدمه والفاضل المحشى نظر الى عدميته فاخره والله سبحانه اعلم **قوله**
فى الملاحظة زاد هذه العبارة لان المعنى الحرفى ليس بتابع فى الوجود للغير لان لهما صورتين فى
الذهن على الاستقلال كما لا يخفى **قوله** وفيه تشبيه الخ بيان الواقع والمراد من المعقول المعنى
الاسمى والمعنى الحرفى والمراد من المحبوس الجوهر والعرض لانهما محبوسان لكن احدهما بالذات والآخر
بالواسطة كما لا يخفى على من له بصيرة فى العلوم الحكمية **قوله** ويظهر آه اشارة الى دفع استبعاد
استعمال كلمة فى هنا لان نفس المعنى ليس ظرفا لنفسه ولا لشئ آخر لان الظرف اما زمان ومكان
ونفس المعنى ليس شيئا منهما والغير اعنى المتعلق ليس بظرف لمعنى الحرف واستعمال كلمة فى يكون
فى الظرف وحاصل الدفع ان للمعنى الحرفى مشابه بالعرض فى اصل التبعية لشئ آخر وان كان ذلك

التبعيتين فرق لان الاول تبعية فى الملاحظة والثانى تبعية فى الوجود فيصح ان ينسب ذلك المعنى
الحرفى لذلك الشئ بكلمة فى كما ينسب العرض التابع للجوهر الى الجوهر بكلمة فى والمعنى الاسمى شئ
بالجوهر فى عدم التبعية لشئ آخر فيصح ان ينسب الى نفسه بكلمة فى كما ينسب الجواهر الى نفسه
بتلك الكلمة وان احتياجها بالمآل انه لا معنى لانتساب الشئ الى نفسه بكلمة فى لان هذا يقتضى ظرفية
الشئ لا يكون ظرفا لنفسه كما هو الظاهر فارجع بان مرجع نسبة الشئ الى نفسه بكلمة فى عدم
قيامه بغيره وعدم كونه آلة لشئ آخر والله اعلم **قوله** آخر سوى ما فهم مما سبق وهو انه لما كان
المعنى الاسمى مفهوما من الكلمة من غير حاجة الى شئ آخر فيشبه الظرف فى عدم الاحتياج لانه فى
حق الاشتمال على المظروف لا يكون محتاجا الى شئ آخر فيصح استعمال كلمة فى فيه لانه يكون ظرفا
مجازا ولما كان المعنى الحرفى آلة لشئ آخر وهو ذو آلة يكون محيطا ومشتملا عليا حاطة المقصود على
غيره وهى الاحاطة المجازية من حيث استفادته باستفائه كما هو المتقرر فى المحيط والمحاط فيصح استعمال
كلمة فى فى ذلك الشئ الآخر وجعله ظرفا للمعنى الحرفى وههنا كلمات أخر لا نذكرها خوفا للاطناب
والله اعلم بالصواب **قوله** بهذا المعنى المشار اليه بهذا كون المعنى الحرفى مشابها بالعرض وكون
الغير مشابها بالجوهر كما هو المذكور فيما سبق والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان كلا من
الامرين المرتبين على كون المعنى الحرفى آلة من عدم صلاحيته لكونه محكوما عليه وبه ومن فى كلمة
بخصوصه غير صحيح اما الاول فلان المحكوم عليه فى قولنا كل رجل كذا آلة لملاحظة افراد الرجل من زيد
وعمرو وبكر وغير ذلك واما الثانى فلان ذكر هذه الافراد بخصوصها غير لازم معه وحاصل الدفع
ان المراد بآلية المعنى الحرفى وتبعية للغير تبعية مثل تبعية العرض للجوهر يعنى كما ان العرض والجوهر
موجودان فى انفسهما لكن وجود احدهما تابع لوجود الآخر فكذلك يجب ان يكون المعنى الحرفى و
الغير حاصلان فى الذهن بصورتين فى انفسهما لكن يكون صورة احدهما تابعة لصورة الآخر وفى
مادة النقض ليس الحاصل فى الذهن الا صورة واحدة فان كان هذا الحاصل محكوما عليه لم
يجب معه ذكر ما هو آلة له فلا يقدح فى ما ذكر والله اعلم **قوله** والمراد بالغير دفع ما يتوهم من
ان المراد بالغير الحال بقرينة ما سيأتى فى قول الشارح قدس سره وجعله آلة لتعرف حالهما
الخ فيلزم كون المعنى الحرفى آلة لحال نفسه وهو خلاف الواضح والدفع غنى عن البيان فان قيل انه
يلزم التدافع بين الحاشية وقول الشارح بل بين قوليه لانه ذكر فيما ان للمعنى الحرفى آلة لملاحظة
المتعلق نفسه وذكر فيه انه آلة لملاحظة حاله لا نفسه قلنا ان التدافع ليس بلازم لان ملاحظة
المتعلق يكون على طريقين احدهما بنفسه والآخر باعتبار حاله والمراد فى الحاشية الطريق الثانى لا
الاول **قوله** ملتفت بالذات يرد ههنا انا لا نسلم لزوم الالتفات فى المحكوم عليه والمحكوم به

بل اللازم فيها الحصول بالذات الا ترى الى ان المحكوم عليه فى القضية الحصرية هو الطبيعة على المذهب
التحقيق مع انها غير ملتفتة بالذات ودعوى البداهة غير مسموعة ويمكن ان يجاب عن ذلك الايراد
بان الحصول بالذات ايضا منتف فى المعنى الحرفى لان حصوله تابع لحصول المتعلق هذا ما ظهر لى عند
قال الفاضل المدقق ثم المراد بالصلاحية المثبتة والمنفية الذاتية كما يجئ فى كلامه قدس سره فلا يرد
النقض بالحدث الذى دل عليه الفعل لانه مدرك قصدا وملحوظ فى ذاته ولم يصح لان يحكم عليه و
ذلك لانه يقتضى صحة الحكم عليه وبه اذ الاخذ فى حد ذاته وان لم يقع محكوما عليه اذ الاخذ مع انتفاء
الواضح ان يكون مسندا ابدا الا يلزم خلاف وضعه وكذا المضمر للمرفوعة المتصلة لانها لا تقع
لان يحكم بها ووجه عدم ورود النقض مستفاد مما سلف آنفا على انه يمكن ان يقال الواو فى قوله
وبه بمعنى او فلا نقض والله سبحانه اعلم انتهى **قوله** تفسير لقوله آه اشارة الى دفع ما يرد من
ان المقصود يتوقف على قوله مستقلا بالمفهومية فلم اراد الشارح ملحوظا فى ذاته والدفع غنى عن البيان
لكن بقى شئ وهو ان مقتضى الملاءمة وجود النكتة فى ايراد التفسير فاقول بتوفيق الله تعالى فى بيانها
ان الشارح اذا قال مستقلا بالمفهومية فتوهم ان المراد بالمفهومية للمفهومية من اللفظ وهذا لا يصح لان
الكلمات كلها متساوية الاقدام فى ذلك كما سبق فقال لدفع هذا الوهم ملحوظا فى ذاته يعنى
ان المراد من الاستقلال بالمفهومية الملحوظية فى ذاته والله اعلم **قال الشارح** قدس سره
ولزمه تعقل آه دفع ما يرد من ان الملحوظ فى ذاته لا يحتاج الى شئ آخر ولا يلزمه تعقل غيره والابتداء
ليس كذلك لانه يلزمه تعقل المتعلق وهو ما منه الابتداء والابتداء محتاج اليه وان لاحظ العقل
قصدا وبالذات فكيف يكون الابتداء مستقلا بالمفهومية وملحوظا فى ذاته وحاصل الدفع ان
تعلق ما منه الابتداء على نحوين احدهما على سبيل الاجمال والآخر على سبيل التفصيل والمنافى
للاستقلال هو الثانى والملزم للابتداء هو الاول والله اعلم **قوله** لان المتعلق آه دفع ما يرد من ان
قول الشارح من غير حاجة الى ذكره غير صحيح لان الابتداء اذا لزمه تعقل متعلقه وان كان اجمالا وتبعا
فيحتاج الى ذكره بلفظه لان تعقل الشئ يكون من لفظه وحاصل الدفع ان المتعلق الاجمالى مفهوم من
لفظ الابتداء فما الحاجة الى ذكره بلفظه ثم لو لم يفهم من لفظ الابتداء لكانت الحاجة الى ذكره بلفظه
ماسة اللزومه له **قوله** ولما كان دفع ما يرد من ان فهم المتعلق من لفظ الابتداء ضمنى ومن لفظ صريحى
والصرائح اولى من الضمنيات فلم لا يذكر لفظه ويكتفى بفهمه ضمنا وحاصل الدفع ان التفات المتعلق
فى هذه الملاحظة اعنى ملاحظة الابتداء قصدا وبالذات تبعى فيكتفى بفهمه تبعا ايضا **قوله**
لو كان اى المتعلق ايضا **قوله** لابد آه اى لفهم هذا المتعلق **قوله** ذكر متعلقه قال الفاضل
المدقق وضع الظاهر موضع المضمر احترازا عن توهم رجوع الضمير الى لفظ الابتداء فان كون المتعلق

ملتفتا بالذات لا يقتضي ذكر لفظ الابتداء بل ذكر المتعلق بضم كلمة اخرى الى لفظ الابتداء انتهى اقول وبالله التوفيق انه لو اريد من المتعلق الابتداء ويكون الباء بمعنى مع ويكون المراد من الكلمة الاخرى الكلمة الدالة على المتعلق لكان له ايضا وجه ووضع الظاهر موضع المضمر على هذا يكون ليعد المرجع والله اعلم **قوله** ليدل عليه الضمير راجع الى الكلمة بتاويلها بالمضموم فلا يرد ما يرد عليه فافهم **قال** الشارح قدس سره فقط كلمة تطاسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من اذ المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة الخ بيان له **قوله** من حاله على كن اقيل ما حاصله ان في هذه العبارة اشارة الى دفع ما يرد من ان الكلام صفة اللفظ فيكون المعنى ولا حاجة للفظ الابتداء في دلالته على المعنى اذا لاحظ العقل قصدا والذات الى ضم كلمة اخرى دالة على متعلقه ويفهم من هذا ان الابتداء اذا لاحظ العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان اللفظ الدال عليه وهو كلمة من محتاجا الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على معناه وهل هذا الا القصور في دلالة الحرف والمتقرر خلاف ذلك لان الدلالة تابعة للوضع والالفاظ كلها متساوية الاقدام في الوضع وحاصل الدفع ان الدلالة في قوله ولا حاجة في الدلالة صفة المتكلم فيكون المعنى ولا حاجة للمتكلم حين افادته للسامع في دلالة لفظ الابتداء على معناه المقصود بالذات الى لفظ آخر ويفهم من هذا ان المتكلم محتاج حين الافادة في دلالة اللفظ الموضوع للابتداء الملحوظ حالة بين السير والبصرة الى كلمة اخرى ولا اخبار عليه قال الفاضل المدقق رادا على هذا القول ولتنبيه بان ما ذكره هذا القايل لا يعين كون الدلالة صفة المتكلم لجواز كون الدلالة عليه مصدرا مجهولا صفة للمعنى ايضا ولا اخبار عليه لان احتياج المعنى تصورا والتفاتا الى الغير يستلزم احتياجه فهما من اللفظ الى ذلك الغير فتدبر انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود القايل دفع الايراد وبيان عرضية الشيء لحصر الدفع في هذا الطريق فقط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا الخ اى استقلال المعنى بالمفهومية والحاظه بالذات بمعنى انه اذا انتقلت الكلمة الموضوعة باذاء المعنى الذهن السامع انتقل معناها اليه من غير حاجة الى شيء آخر فيكون الكلمة كالظرف للمعنى وهذا المعنى وان كان معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صارت كلمة في مجاز متعارف فيجوز استعمالها في التعريف كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** يعني انه ليس الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الحصر انما يكون لدفع احتمال آخر والاحتمال الآخر ههنا ليس بموجود فكيف يستقيم

الحصر المنصوص بقول الشارح وهذا هو المراد الخ وحاصل الدفع ان الاحتمال الآخر موجود ههنا فالحصر يكون في محله **قوله** حتى يخلو اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاحتمال الآخر اذا كان موجودا فلم لا يجوز ان يراد ذلك الاحتمال وحاصل الدفع ان من المرادة ذلك الاحتمال يلزم المحذور ان كما بينهما الفاضل المحشي بنفسه فيكون الحصر المذكور في الشرح مستقيما والله اعلم **قوله** الكلام قال مولانا عبد الحكيم لم يتل حتى يلزم استدراك **قوله** في نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تعلم الشرح عن الفائدة اذ كون المعنى لولا للاسم يفهم من كلمة ما انتهى ولعل وجهه ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والدلالة على المعنى معتبرة في مفهومها وهذه الدلالة مستلزمة لذلك الكون وفيه ان من اجزاء التعريف كلمة ما وهي على هذا لا يخلو عن الجدوى قال مولانا المدقق ما حاصله ان الكلام عبارة عن توصيف ما يدل على معنى في نفسه لان كل كلمة دالة على معنى بالوضع انتهى وفيه ان النظام من الكلام اللفظ بل هو المأخوذ في تعريفه والتوصيف ليس بلفظ ويحتمل ان يكون المراد من الكلام الكلام الذي يكون كون المعنى في نفس الكلمة مفهوما له وهو في نفسها لا فرق في الاصل كائن في نفسها ومفهوم هذا ليس الا الكون في نفس الكلمة والله اعلم **قوله** الحدوى اى الفائدة الجديدة لان فائدة في نفسه على ذلك التقدير لكون معلومة ما دل على معنى **قوله** ويدخل الحرف لعدم وجود القيد المخرج له على ذلك التقدير في تعريف الاسم **قوله** انما الضمير راجع الى الكلمة التي نسب المعنى اليها بكلمة في يعني كلمة الاسم والفعل لا الى الكلمة مطلقة حتى يرد ما يرد فافهم **قوله** تنقل معها يعني بعد العلم بالوضع **قوله** كظرف اى ظرف ملوء **قوله** فلذا اى لتشبيه الكلمة بالظرف في الانتقال **قوله** فمعناه انه وليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير لانه لا يخفى بطلانه **قوله** لم ينتقل معها الضمير راجع الى الحرف بتأويل الكلمة اقول وبالله التوفيق انه اذا لم ينتقل المعنى مع الحرف الى ذهن السامع بل يكون الانتقال حين ذكر الغير يلزم القصور في دلالة الحرف والمذكر فيما سبق انه لا قصور في دلالة الحرف فيلزم التدافع فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لا من حيث هو هو اشارة الى دفع ما يرد من ان الضمير في لاحظه راجع الى الابتداء الخصوصي كما سيظهر لك والحالية بين السير والبصرة مثلا لازمة له فما الحاجة الى قول الشارح من حيث هو حالة بين السير والبصرة وحاصل الدفع ان الحالية بينهما مثلا وان كانت لازمة له في نفس الامر لكن يمكن اعتبارها من حيث هو هو في الابتداء الخاص ايضا فلا بد من اعتبار كونه حالة بين السير والبصرة ليخرج ذلك الاعتبار لان الابتداء الخاص في ذلك الاعتبار معنى اسمي والله اعلم **قوله** وهو معنى قايم به قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيري لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى قايم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة

لعل وجه هذا الابتداء الخاص من حيث انه فرد من الافراد المتحققة في ضمن الابتداءات الخاصة من الاشياء ١٢ منه

ملحوظة تبعا اى باعتبار انها رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قايمة بالطرفين ملحوظة بتبعهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانها حينئذ يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها انتهى اقول وبالله التوفيق ان مراده ان مجئ الاعتبارين فى الابتداء الخاص الذى يكون باحدهما معنى اسميا وبالآخر معنى حرفيا فلا خدشة عليه لكن من اين يعلم ان عبارة معنى قايم بالسير بالقياس الى البصرة يفهم منه الاعتبار الذى يكون الابتداء الخاص به معنى اسميا حتى يكون عطفيا تفسيريا لقوله من حيث هو هو بل المعلوم من العبارة فى استشهاده وضع هذه العبارة للاعتبار الذى يكون الابتداء الخاص به معنى حرفيا لان النسبة التى كانت مدلولة اسمية مدلولية لقولهم النسبة التى بين الطرفين بذكر بين دون القيام والنسبة التى كانت مدلولة حرفية النسبة فى حال قيامها بالطرفين بذكر القيام دون البين وان كان مراده وضع هذه العبارة اى معنى قايم بالسير بالقياس الى البصرة للاعتبار الاستقلالى فى الابتداء الخاص فهذا امر آخر لا بد له من الاثبات فالاولى ان يقال الفاضل المحشى من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المناسب لك ان تقول واذا لاحظ العقل من حيث انه معنى قايم بالسير بالقياس الى البصرة لان ذكر لفظ القيام متعارف فى الاعتبار الغير الاستقلالى وذكر لفظ بين متعارف فى الاستقلالى كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم فى بيان استقلال النسبة وعدمها هذا ما ظهر لى حين تسويد هذه الاوراق والله اعلم **قوله** اى لتعرف آه اشارة الى دفع ما يرد من ان المعلوم من عبارة الشارح ان بين الابتداء الخاص وحال السير الى البصرة تغايرا لانه جعل آلة له وآلة الشئ يكون مغايرا له والامر ههنا ليس كذلك لان الحال ههنا ليس الا الابتداء كما يخفى وحاصل الدفع ان المراد بالحال ليس الا الابتداء ورد ههنا امران الاول انه اذا اريد من الحال الابتداء فما فايدة اضافة الحال الى ضمير السير والبصرة كما فعله الشارح قدس سره حيث قال لحال السير الى البصرة والثانى انه يلزم آلية الشئ لنفسه وهذه من المستحيلات والجواب عن الاول ان المقصود ليس آلية الابتداء لنفسه من حيث ذاته بل من حيث كونه حالة للطرفين فظهر فايدة الاضافة وعن الثانى ان الابتداء الخاص باعتبار الوجود العقلى آلة لنفسه باعتبار كونه حالة للطرفين فيحصل التغاير وان كان اعتبارا فلا يلزم آلية الشئ لنفسه الى الاول اشار الفاضل المحشى بقوله لا من حيث هو هو والى الثانى بقوله بل من حيث هو الخ قال الفاضل المدقق اى لتعرف حقيقته وهو الابتداء المطلق عبر عنه بنفسه لان الحصة عبارة عن الحصة الكلية والخصوصية خارجة عنها انتهى اقول وبالله التوفيق ان التغاير بين الحصة والطبيعة وان كان اعتباريا امر مشهور فارادة الطبيعة من الحصة

من غير ضرورة داعية غير سديدة أن قيل ان الضرورة هنا داعية وهو لزوم البتة الشيخ لنفسه قلنا هذا لا يدفع بتلك الارادة لان الفاضل المحشي يقول بعيد هذا بل من حيث انه حال للطرفين والمفهوم منه ليس الا البتة المحصنة والله اعلم **قوله** ومن منسوباتهما اشارة الى دفع ما يرد من ان حال الشيء ما يكون قائما به والابتداء ليس قائما بالسير والبصرة فكيف يكون حالها وحاصل الدفع ان المراد من الحال المنسوب والمنسوبية في الابتداء الى السير والبصرة بحمل المأخوذ منه عليهما وهو المبتدى والمبتدى منه **قوله** اى محض الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد بالمفهومية المفهومية من اللفظ واذا كان غير مستقل فيه بل يحتاج الى شيء آخر يلزمه المقصور في الدلالة والدفع غنى عن البيان ولم يفسره بغير الملحوظ في ذاته وان اقتضت المقابلة التفسير به لشمول الفعل ايضا **قوله** اى لا يمكن اشارة الى دفع ما يرد من ان تعقل الابتداء الخاص لا يتوقف على ذكر اللفظ الموضوع بازائه فضلا عن ان يتوقف على ذكر متعلقه لان تعقل الشيء هو حصوله في العقل وهو لا يتوقف على الالفاظ التي يعبر عما ذكر بها كما لا يخفى ومن انه لا حاجة الى قول الشارح ولا ان يدل عليه لان مفاد العبارتين واحد فحاصل الدفع انه ليس المراد تعقل المتكلم بل تعقل السامع اللفظ الموضوع باذاء الابتداء الخاص فتوقف تعقله بهذه الحيثية على ذكر المتعلق مما لا يخفى على احد واذا اريد هذا فلا يلزم التكرار ايضا لان مفاد الاول امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه ومفاد الثاني امتناع افهامه بدون ضمه **قوله** وذلك اشعار بذلك الى تعقل المتعلق الذي يتوقف عليه تعقل الابتداء الخاص بالنظر الى السامع **قوله** لكونه ملتفتا بالذات علة لقوله صريحا يعني لو كان المتعلق ملتفتا بالتبع لكفت دلالة الابتداء عليه كما لا يخفى على الفاضل المحشي سابقا واما وجه كونه ملتفتا بالذات لان الابتداء وهذه الالفاظ ملتفت بتعه فلو كان هو ايضا ملتفتا بالتبع للزم وجودها بالعرض بدون ما بالذات والله اعلم **قوله** ولعموم الخ عطف على قوله لكونه ملتفتا الخ فيكون الغرض من هذه العبارة ذكر الدليل الآخر لقوله صريحا وحاصله ان وضع كلة من عام يعني بواسطة الامر الكلي والموضوع له خاص وهو الجزئيات وخصوصية الوضع له لا يستفاد فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا بدون الضميمة فلا بد من ذكر المتعلق ليكون ضميمة والفرق بين الدليلين مذكور في حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها اما كون هذا الوضع عاما فلان كونه خاصا يستلزم تصور الوضع حين الوضع اما لا تحصى وهذا باطل سواء كانت النفس قديمة او حادثة لوجود مرتبة العقل الهيولاني وفيها ان ثبوت هذه المرتبة على تقدير حدوث النفس واضح على تقدير قدمها فكلا كما لا يخفى على من له بصيرة في صناعة المنطق **قوله** لانها لا تستعمل الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه من اين علم وضع كلة من الجزئيات ثم لا يجوز ان تكون موضوعة للمفهوم الكلي مع انه يلزم من وضعها للجزئيات اشتراكها والقول بالاشتراك فيما ليس

بصادر من احد وحاصل الدفع ان كلمة من مستعملة فى الجزئيات ولا يستعمل فى المفهوم الكلى فالاستعمال دليل الوضع واما القول بالاشتراك فليس بصحيح لان تعدد الوضع من شرائط الاشتراك والوضع ههنا واحد كما لا يخفى ان قيل ان الاستعمال لو كان دليل الوضع لكان المعنى المجازى ايضا موضوعا لتحقق الاستعمال فيه والامر ليس كذلك قلنا ان الاستعمال على قسمين احدهما بلا قرينة والآخر معها ودليل الوضع هو الاول للوجود ههنا وفى المجازات الثانى الذى ليس بدليل الوضع والله اعلم **قوله** والقول الخ دفع ما يرد من ان المجازات المتروكة الحقايق من المجازات عندهم فلم لا يجوز ان تكون كلمة من موضوعة للمفهوم الكلى ولا تستعمل فيه اصلا وحاصل الدفع ان القول بذلك المجاز يوجب فى مادة نقض الوضع بوضع لفظ لمعنى لم يستعمل هذا اللفظ فى هذا المعنى اصلا فيها ونقض الوضع على وضع كلمة من المفهوم الكلى لم ينقل من احد فيكون القول بهذا الاحتمال مما لا ضرورة اليه فى بدء الضرورة لا يصدر هذا القول قال الفاضل المدقق فى وجه عدم الضرورة فى هذا الاحتمال هذا لانه لم يرد من الواضع نص على وضعه لمعنى كلى كذلك ولم يستعمل فيه ولا يثبت الوضع الا بأحد هذين انتهى اقول وبالله التوفيق انه لا حاجة الى قوله ولم يستعمل فيه بل كيف يذهب الوهم اليه لانه لا يكون على تقدير الاستعمال مجازا لما تروك الحقيقة والله اعلم **قوله** ثم الظاهر الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه يلزم المخالفة بين الحاصل والمحصول لانه يعلم من الثانى انه لا فرق بين الموضوع له للفظ الابتداء والموضوع له لكلمة من الا بالملاحظ كما لا يخفى والمفهوم من الاول ان الموضوع له للفظ الابتداء معنى كلى والموضوع له لكلمة من معنى جزئى ولا يخفى ما بين الكلى والجزئى من المغايرة وهل ذلك الا المخالفة وحاصل الدفع ان المغايرة بينهما من المسلمات فيما بينهم لكن اذا كان الجزئى جزئيا حقيقيا والجزئى ههنا جزئى اضافى فلا مغايرة بين الكلى والجزئى الا اضافى الا فى العنوان والمراد من الاضافية الاعتبارية **قوله** لانها حصص آه هذا دليل لكون تلك الجزئيات اضافية اى اعتبارية وحاصله ان تلك الجزئيات جزئيات الابتداء كما هو الظاهر وكلما هى جزئيات الابتداء تكون حصصا لان الابتداء بمعنى مصدرى لا جزئيات له الا الحصص كما تقرر فى محله فينتج القياس الاول الا ان تلك الجزئيات حصص وكلما هى حصص فهى جزئيات اعتبارية لان الحصة عبارة عن الطبيعة المقيدة بقيد يكون القيد خارجا عنها والتقيد داخلا فيها فينتج الى ان تلك الجزئيات جزئيات اعتبارية وهل هذا الا المطلوب والله اعلم **قوله** لو خلت تنبيها بيان الواقع ولا دخل له فى الاستدلال والله اعلم **قوله** واثبات الافراد آه اى الافراد الحقيقية فلا يرد ما يرد من التدافع فى العبارة بان المحصات ثبت الافراد له آنفا **قوله** والظاهر ايضا اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان قيد المتعلقة من حيث انها الخ مما لا حاجة اليه لان تلك الجزئيات فى انفسها تأبى عن الالتفات قصدا وحاصل الدفع انا لا نسلم الاباء بل الظاهر الجواز لان من المتقررات

اى استعمال الالفاظ الموضوعة باذاء معانيها فيما لا نفسها فلا يرد ما يرد

ان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعا ليكن ان يلاحظه قصدا **قوله** لكن الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
الالحاظ القصدي اذا كان جايزا في تلك الجزئيات فما الباعث على الشارح في ايراد هذا القول فحاصل
الدفع ان في صورة الالحاظ القصدي يخرج تلك الجزئيات عن كونها من المعاني الحرفية والشارح ههنا
في صدد بيان المعاني الحرفية **قوله** قيل ان معنى الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول التعريض
الى التعريض على الظاهر الاول بانا لا نسلم كون معنى من جزئيات الابتداء فضلا عن ان تكون من الجزئيات
الاضافية لانه لو كان من جزئياته لكان الابتداء محكوما عليه وهو باطل لان معنى من لا يصلح لان يكون محكوما
عليه ويمكن ان يجاب بان استحالة حمل الابتداء على معنى من اذا كان في لباس من المسلمات واما اذا لم
يكن في لباسها فغير مسلمة لانه يقال الابتداء الخاص ابتداء **قوله** بل الابتداء من لوازمه يخطر
ببالك ان كون شيء لازما لشيء آخر لا ينافي كون الشيء الثاني من افراد الشيء الاول لان الكلي منقسم الى الذاتي
والعرضي المنقسم الى اللازم والمفارق ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من اللوازم اللوازم الغير المحمولة
بالمواطاة وبين الملازم الغير المحمول بذلك لشيء وفرديته له منافات كما لا يخفى على من طالع كتب
الميزان **قوله** وانت في نفسك الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول التعريض على الظاهر الثاني والجواب عنه
مثل الجواب الاول **قال** الشارح قدس سره واذا عرفت هذا الخ اعلم ان ههنا علوم اربعة علم بان
المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وعلم بان المراد بكينونة المعنى في نفسه كلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وعلم بان المراد من كينونة المعنى في غيره عدم الاستقلال
بالمفهومية وعلم بان المراد من كينونة المعنى في غير الكلمة عدم دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها وكل منها مستفاد مما سبق اما الاولان فمما قاله المصنف مع محصوله الى قول الشارح واذا
لاحظه العقل واما الثانيان فمن قوله واما لاحظه العقل الى قوله وهذا هو المراد بقولهم آه كذا افهم
من حاشية الفاضل المدقق **قوله** وعلمت الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كما يعلم مما سبق ان المراد
بكينونة المعنى الخ كذلك يعلم مما سبق ان المراد بكينونة المعنى في غيره عدم الاستقلال وبكينونة المعنى
في غير الكلمة عدم الدلالة فلم يقل الشارح قدس سره وعلمت ان المراد بكينونة المعنى في غيره الخ على
قياس ما قاله مع نحو تغيير وحاصل الدفع ان في العبارة تقدير العاطف مع المعطوف وانما قدره لان
الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد الآخر والله اعلم **قوله** من المعاني او في الخ قال مولانا عبد الحكيم
معترضا على الفاضل المحشي بان قوله من المعاني وقوله او في كلمة اخرى بيان للغير الا ان الاول على تقدير
رجع الضمير الى المعنى والثاني على تقدير رجع الضمير الى ما التي هي عبارة عن الكلمة فما الوجه في ايراد كلمة من
في المبين الاول وكلمة في في المبين الثاني وكذلك ما الوجه في تعريف المبين الاول وتنكير الثاني واجاب
الفاضل المدقق عن اعتراضه بان قول الفاضل المحشي وفي كلمة اخرى عطف على قوله في غيره وليس عطفا

على من المعاني حتى يكون بيانا للغير كالمعطوف عليه فلا يرد ما يرد تعميمهم من قوله من المعاني بطريق الصراحة
ان الضمير اذا رجع الى المعنى يكون للمعنى موصوف الغير ومن قوله او في كلمة اخرى بطريق الاشارة ان
الضمير اذا رجع الى الكلمة يكون الكلمة موصوفة للغير اقول وبالله التوفيق ان استعمال احد حرفي الجارة
موضع الآخر شايع بينهم وكون النكرة الموصوفة في حكم المعرفة ايضا شايع فيحتمل ان يكون كلمة
في بعض من فلا يوجد المخالفة بين المبينين في المعنى وان كان اسب للفاضل المحشي ان يذكر مآل العلم الرابع
ايضا لان المذكور مآل العلم الثالث كما سبق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا هو
الظاهر يرد ههنا ان وجه ظهور عبارة المفصل في ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى كما هو المفهوم من
الحصر لا يخلو اما ان يكون عدم المسبوقية بوجه الحصر كما هو الظاهر من عبارة الشارح واما ان يكون
قرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحمل العبارة على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه
كما قال به الفاضل المحشي فان كان الثاني فلا فرق في عبارة المصنف وعبارة المفصل لجريان تلك الوجوه
في عبارة المصنف ايضا فلم كانت عبارته ظاهرة في ارجاع الضمير الى كليهما وعبارة المفصل ظاهرة
في ارجاع الضمير الى المعنى وان كان الاول فلا نسلم الاستلزام لان العدم المذكور يدل على عدم ظهور
ارجاع الضمير الى كلمة مالا على ظهور ارجاع الضمير الى المعنى وبينهما من التفاوت ما لا يخفى واجيب عنه بالشق
الثاني بان يقال انا نسلم جريان هذه الوجوه في عبارة المصنف ايضا لكن ههنا شيء آخر وهو
الموافقة مع ما سبق بخلاف عبارة المفصل لعدم وجدانه هناك والموافقة مع ما سبق امر مهم و
بهذا التقرير ظهر ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقيتها آه ليس علة للظهور كما سيصرح به
الفاضل المحشي والله اعلم **قوله** الى ما هو المشهور فان الشايع عندهم الشيوع في نفسه لا الشيوع
في نفس دالة **قوله** وحملها الخ المراد من الحمل الحمل بطريق الصراحة والا فقد سبق من الشارح قدس
سره ان مآل الاحتمالين واحد وهو الاستقلال بالمفهومية في المعنى الاسمي والفعلي وعدم الاستقلال
في المعنى الحرفي فكيف يقال على احتمال رجع الضمير الى المعنى يحصل الحمل على ما هو مدار الامتياز
وعلى احتمال رجع الضمير الى كلمة مالا يحصل الحمل المذكور هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** اي لم يتم
الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان الظاهر من قوله لعدم مسبوقيتها الخ انه تعليل لظهور عبارة
المفصل في ارجاع ضميره في نفسه الى المعنى وهو غير مستلزم له لان العدم المذكور يدل على عدم
ظهور كون ما مرجعا اليها لا ظهور كون المعنى مرجعا اليه كما لا يخفى على المتأمل الصايب وحاصل الدفع
ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقيتها ليس علة للظهور المذكور بل علة لعدم الصرف عن
الظاهر المقدر ههنا اقول وبالله التوفيق لو فهم عدم ظهورية كون ما مرجعا اليها من هذا التعليل
وظهورية كون المعنى مرجعا اليه من عدم القول بالفصل لكان لتعلق قول الشارح لعدم الخ بقوله

ظاهرة ايضا وجه قال مولانا عبد الحكيم ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبوقيتها انتهى ويعلم من قول الفاضل المدقق ان المناسبة مع هذا القول موجودة ايضا لانه تقدير للجزاء الآخر هو المذكور في هذا القول والتقدير وهو اى معنى الاخير غير مصروف عن الظاهر لعدم مسبوقيتها الخ اقول وبالله التوفيق ان عدم الصرف عن الظاهر موجود في عبارة المفصل لا في هواى المعنى الاخير فالمناسب ان يكون غير مصروف عن الظاهر خبرا لعبارة المفصل ويكون التقدير وعبارة المفصل غير مصروف آه لا لقوله وهو فالجواب عن اعتراض مولانا عبد الحكيم باحدات احتمال كون تعلق هذه الحاشية بقوله وارجاع الضمير الخ من اعمال الناسخين **قال** الشارح قدس سره وبما سبق الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف الاسم جمعا وتعريف الحرف منعا بانه وقدام وخلف وتحت الى غير ذلك من الاسماء اللازمة للاضافة اسماء مع ان معانيها متعلقة بالنظر الى غيرها الذى هو المضاف اليه لا بالنظر الى نفسها فتخرج عن الاسم وتدخل في الحرف وحاصل الدفع ان حالها كحال الابتداء المطلق فكما ان لزوم تعلق المتعلق الاجمالي فيه غير مضر لاستقلاله له كما سبق كذلك لزوم تعلق المتعلق الحلي الاجمالي لها غير مضر لاستقلاليتها واسميتها **قوله** كذلك المشار اليه بكذلك الاستقلال بالمفهومية اذ لا دخل في صحة الاخبار عن شئ وبه لكون ذلك الشئ كليا اذ الاخبار عن الجزئيات اذا كانت مستقلة ايضا واقعة كذا فهم من الحاشيتين اقول وبالله التوفيق ان من المتقررات فيما بينهم ان حكم المجموع يكون غير حكم الجزاء فلو جعل المشار اليه بكذلك المجموع كون معانيها كلية ومستقلة بالمفهومية لكان له ايضا وجه لانه لا شك في ترتب صحة الاخبار على هذا المجموع وان لم يكن لكل واحد من الاجزاء دخل في الترتب **قوله** لازمة الظرفية اى لا تستعمل الا مفعولا فيه **قوله** لانا نقول الخ وحاصل الدفع ان الاستقلال يقتضي صحة الحكم بالنظر الى الذات فامتناع الحكم بالنظر الى العارض لا يضر الاستقلال والموجود ههنا الامتناع بالنظر الى العارض لا بالنظر الى الذات **قوله** المفهوم المستقل اقول وبالله التوفيق يعلم من ههنا ان المشار اليه بكذلك السابق الاستقلال فقط فاعلم **قوله** ذلك العارض المراد من العارض ما يتنع انفكاكه سواء كان داخلا او خارجا لا الخارج الممتنع الانفكاك كما هو المشهور فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** كمتى فانه موضوع للزمان الذى فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قوله** او خارجا ظاهر في الاستعمال **قوله** كالظروف المذكورة فان قدام مثلا موضوع للمكان المتقدم مطلقا الا انه لا يستعمل فيه الا اذا فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قال** الشارح قدس سره لكن لما جرت الخ استدراك لما يتوهم من ان ذكر المتعلق اذا كان غير واجب في تلك الاسماء لكون معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية فلم يكن المضاف اليه لازما علينا لها كما هو المتقرر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المتعلق

يعني ان تعقل المتعلق لا ينافي كونها اجمالا وبقي منه حاجة الى الفكرة ٢ منه

حاشية مولانا عبد الحكيم على المدقق ٢ منه

اليه لازما عليها كما هو المتقرر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المضاف اليه في العادة لفهم الخصوصية لا لفهم اصل المعنى **قوله** يعني ان العادة الخ دفع ما يتوهم من ان التقرر المذكور جار في الحروف ايضا بان يقال لم لا يجوز ان تكون الحروف موضوعة لمعان كلية مستقلة بالمفهومية لكن العادة جرت في استعمالها في متعلقات خاصة لانها الغرض من وضعها فذكر المتعلق لفهم الخصوصية لا لفهم اصل المعنى فلا فرق بين تلك الاسماء اللازمة الاضافة والحروف بكون الاول مستقلة والثاني غير مستقلة وحاصل الدفع ان جريان العادة في الاسماء اللازمة الاضافة ثابت بانها تستعمل في المفهوم الكلي وتستفاد الخصوصية من ذكر المضاف اليه وجريان العادة بهذه النحو في الحرف غير معقول والا لصح الاخبار عنها كما في قولنا ابتداء سير البصرة موجود لان الابتداء في هذا القول مستعمل في المعنى الكلي والخصوصية مستفادة من ذكر المضاف اليه فالاخبار عنه صحيح والاخبار عنها ليس بصحيح **قوله** فتأمل اشارة الى انه لا يجوز ان يكون امتناع الاخبار عنها وبالنظر الى العارض كالاضافات كما في تلك الاسماء اللازمة الاضافة بعينها فلا فرق بين تلك الاسماء والحروف والله اعلم

قال الشارح قدس سره ولما كان الفعل الخ اشارة الى دفع ما يرد هنا من ان قوله غير مقترن بزمان لا حاجة اليه لان ارادته لا اخراجه لان معنى الفعل مركب من نسبة وهي غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فلا يدل على معنى في نفسه لان المراد منه المعنى المستقل تحصيلا لدفع ان المراد من المعنى في قوله على معنى في نفسه المعنى التضمني ولا شك في استقلال المعنى التضمني للفعل كما لا يخفى فلا يكون القيد الاول المذكور في التعريف مخرجا للفعل فمست الحاجة الى اخراجه بالقيد الآخر وهنا بحث وهو ان تعريف الاسم غير مانع لدخول الفعل فيه لانه يدل على معنى تضمني مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الزمان لان اقتران الشيء بنفسه غير معقول ويمكن ان يجاب بان قوله غير مقترن الخ في حد الاسم في قوة السلب الكلي فالاقتران الماخوذ في الفعل يكون في قوة الايجاب الجزئي لانه نقيضه فمعنى تعريف الاسم انه كلمة دلت على معنى تضمني مستقل لا يكون فرد من افراده مقترنا باحد الازمنة الثلثة وهذا لا يصدق على الفعل لان معناه التضمني الذي هو الزمان وان كان غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكن المعنى التضمني الآخر الذي هو الحدث مقترن بذلك الاحد والله اعلم **قوله** يعني انه الخ الغرض من هذه العبارة على ما يخطر بالبال تقرير الاعتراض المدفوع بقول الشارح ولما كان الخ وتقرير جوابه لكن معاد في تقرير وهو الذي اشار اليه بقوله ما يشمل المعنى التضمني **قوله** ما يشتمل ايماء الى دفع ما يرد هنا من انه اذا اريد بالمعنى في قولنا الاسم دل على معنى في نفسه المعنى التضمني كما هو ظاهر كلام الشارح قدس سره فهو خرج كثيرا من الاسماء عن حد الاسم وهي الاسماء التي تكون معانيها بسيطة لعدم وجود المعنى التضمني لتلك الاسماء وحاصل الدفع ان

مقصود الشارح من قوله ولما كان الخ عدم ارادة خصوص المعنى المطابقي من المعنى في قول المصنف على معنى في نفسه لا تخصيصه بالمعنى التضمني كما هو المتوهم من ظاهر عبارة الشارح قدس سره
اعلم ان استلزام الدلالة التضمنية وكذا الالتزامية للمطابقية امر مثبت فيما بين المنطقيين وغيرهم مثبت عند الاصوليين واهل العربية لان الدلالة المطلقة تابعة عندهم للارادة ولا استلزام بين ارادة المعنى التضمني وارادة المعنى المطابقي كما لا يخفى على من له بصيرة بخلاف المنطقيين فان الدلالة المطابقية وحدها تابعة للارادة واذا دريت هذا علمت ان التطويل الذي ذكره في الحاشية المشهورتين مستغنى عنه وفي ذلك التطويل كلمات أخر لكن ترك التعرض لها لاجل افضائه الى التطويل اولى والله اعلم **قوله** لان المعنى المطابقي أقول وبالله التوفيق رأيت في بعض الكتب ان المعنى المطابقي للفعل امر واحد اجمالي يحلله العقل الى الزمان والحدث والنسبة الى فاعل لا يخفى ان هذا الامر الواحد الاجمالي امر مستقل فلو اريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى في نفسه للمعنى الملتفت اليه يحتمل له ايضا وجه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في الفهرس فائدة القيدين قد مرت فتذكر
قال المصنف بأحد الازمنة الثلثة اعلم انه ينظر في تأنيث العدد وتذكيره اذا كان جمعا الى مفرده فان كان مذكرا فيؤنث العدد له ان كان مؤنثا فيذكر العدد له والمفرد ههنا مذكر وهو الزمان فلا بد ان الواجب ان يقول باحد الازمنة الثلث بدون التاء لان القاعدة في اسماء الاعداد من الثلث الى العشر ايراد المذكر للمؤنث والمؤنث للمذكر والله اعلم **قوله** زمانا انت فيه اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان تقييد الاسم بجامع لافراده كالخروج نحو للقتل والمضرب والصبوح والغبوق عنه لاقترانه باحد الازمنة الثلثة الذي هو زمان وقوع الفعل في الاولين والصبوح والمساء في الثانيين وحاصل الدفع ان المراد باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال والاقتران باحدها في هذه الاسماء في الفهم كما لا يخفى فلا نقض والله اعلم **قوله** وشهرة الخ دفع ما يتوهم من ان المراد بالازمنة الثلثة اذا كان الماضي والحال والاستقبال فالمناسب ان يفسر الشارح قدس سره بها فلم يفسرها بها والدفع غني عن البيان **اقول** وبالله التوفيق ان الشارح قدس سره فسرها بما يقابلها لعدم التفسير ههنا للاكتفاء بما سبق في وجه الحصر **قوله** وهو بعيد لوجهين احدهما انه هذا يكون قيدا للدلالة على ما هو قاعدة الحال فيفهم ان لعدم الاقتران تأثيرا في الدلالة على المعنى والامر ليس كذلك كما لا يخفى وثانيهما انه على هذا يكون ذلك القيد لغوا عن القيد الاول بناء على ما اختاره الشارح وهذا من الركاكة عند هم قال مرلا ناصبي الدقاق في وجه البعد لان الاصل في الحال الانتقاء فيوهم ان معنى في نفسه قد لا يكون مقترنا باحد الازمنة الثلثة وقد يكون والاسم هو الكلمة الدالة على ذلك المعنى في الحال الاول وهذا كما ترى انتهى ولا ادري

على قوله وقد حاشية الزاهد على حاشية الدواني منه

على قوله فيفهم ان لعدم الاقتران تأثيرا في الدلالة على المعنى الخ اقول لعل وجه التأثير ان وقوع الفعل في الازمنة الثلثة وان وقع في الواقع لكن لا يفهم ذلك الوقوع الا بالاقتران بالزمان الذي لا يفهم ذلك الوقوع الا به منه

على قوله وهما لا يعين الازمنة الثلثة الخ فيه ما فيه منه

له وجها لان الانتقال يكون في الحال من ذى الحال الاول والاسم ههنا ليس بذى الحال والله اعلم

قال الشارح قدس سره والمراد بعدم الاقتران آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الاسم وكذا تعريف الفعل غير جامع لافراد وغيرها مانع عن دخول اغيارها لان الاسماء الافعال من الاسماء سم ان تعريف الفعل يصدق عليها لاقترانها بالزمان والافعال المنسلخة عن الزمان من الافعال سم ان تعريف الاسم يصدق عليها لعدم اقترانها بالزمان وحاصل الدفع ان المراد بعدم الاقتران المأخوذ في الاسم والاقتران المأخوذ في الفعل الاقتران وعدمه بحسب الوضع الاول ولا شك في تحقق عدم الاقتران بحسب الوضع الاول في اسماء الافعال وفي تحقق الاقتران بحسب الوضع الاول في الافعال المنسلخة فلا يختل جمع التعريفين وكن منعهما والله اعلم قوله اى المراد بعدم الاقتران آه اشارة الى دفع اعتراضات ثلثة ترد ههنا الاول ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى مطلقا اعم من ان يكون مستقلا او لا والدليل على ذلك ان الاستقلال في المعنى يفهم من قول المصنف في نفسه وهو صفة جيدة لقوله معنى فيصدق تعريف الاسم على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو المعنى المطابق له اذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه والا يلزم اقتران الشيء بنفسه لان الجزء موجود في الكل فاذا كان الكل مقترنا بجزء ففي ضمنه يكون الجزء الذى هو عين الجزء المقترن به مقترنا ايضا بذلك الجزء وهل هذا الا اقتران الشيء بنفسه والثاني ان الاول يقتضي الثاني لانهما متضايفان فعلى هذا اى اذا اخذ عدم الاقتران بالنظر الى الوضع الاول يلزم تعدد الوضع في كل اسم فيخرج كثير من افراد المعرف التي لا تعدد فيها على المعرف والثالث ان الظاهر من الوضع الاول وضع الاسم فيخرج عن تعريف الاسم اسم الفعل الذى يكون الوضع السابق فيه وضع الجار والمجرور مثل عليك او وضع المركب ويخرج زيد ويشكر على ان الوضع الاول فيهما وضع الفعل لانهما في الاصل مضارعان من زاد يزيد وشكر يشكر فيندفع الاول ان الضمير في غير مقترن راجع الى معنى في نفسه اعنى المعنى الموصوف بصفة في نفسه اعنى المعنى المستقل لا الى مطلق المعنى بقرينة ما سبق في شرح وجه الحصر حيث فسر المستكن في يقترن بذلك المعنى المدلول عليه بنفسها وقدر بعد قول المصنف او لا قوله يقترن ذلك المعنى والمعنى في نفسه في الفعل وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا يصدق تعريف الاسم على الفعل وبيان الدفع عن الثاني ان المراد بالاول ليس معناه حتى يقتضي الثاني بل المراد منه الغير المسبوق والاول بهذا المعنى لا يقتضي الثاني فيكون التعريف جامعا وبيان الدفع عن الثالث ان المراد من الوضع الاول اعم من ان يكون وضع الفعل او وضع الاسم او المركب او الجار والمجرور فيدخل اسماء الافعال ويزيد ويشكر على في تعريف الاسم الى الدفع الاول اشار بقوله المعنى المستقل والى الثاني بقوله اى الوضع

الغير المسبوق آه والى الثالث بقوله سواء كان الخ هذا ما لخص عن الكتب حين سفر الجبال وما طاعم
بحقيقة الحال **قوله** المعنى المستقل اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشي ان يقول
اى المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل وبالوضع الاول الوضع الغير المسبوق ليكون
ظاهرا في المقصود فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** فيدخل فيه الخ متفرع على تعميم
الوضع الاول بحيث يشمل الوضع الفعلي كذا في حاشية الفاضل الدقاق **قوله** غير مقترن
لان الاقتران في الفهم فرع وجود المقترن به وهو المعنى الحرفي ولا وجود لمعناها الحرفي بحسب الوضع
الاول ويريد ههنا ان المعنى الاسمي الحرفي كما لا يكون متصفا بالاقتران بالنظر الى الوضع الاول لعدم
وجوده فيه كذلك لا يكون متصفا بعدمه للعلة المذكورة بينهما لان اتصاف شيء ما اعم من
ان يكون وجوديا او عدميا يقتضي وجود الموصوف فكيف يكون تعريف الاسم صادقا على ما
ولينكر بالنظر الى الوضع الحرفي اجيب عنه بان المراد من قوله غير مقترن سلب الاقتران لا ثبوت
عدمه على ان كلمة غير للسلب لا للعدول فالقضية المتعقدة منه سالبة بسيطة لا موجبة معدولة
والسالبة البسيطة لا تقتضي وجود الموضوع بل يصدق عند عدمه ايضا فيصدق التعريف عليها
قوله ودخل فيه الخ متفرع على تعميم الوضع الاول بحيث يشمل وضع اسم ووضع مركب
اضافي او جار ومجرور **قوله** وفيه بحث آه حاصله ان معاني الافعال المنسلخة عن الزمان ليست
الا انشائية كما تقرر وتصدق على هذه المعاني الانشائية انها غير مقترنة بحسب الوضع الاول
بالزمان لعدم وجوده فيه كما ان المعنى الحرفي ليزيد ويفكر غير مقترن بالزمان بحسب ذلك الوضع
لعدم وجوده فيه فدخلت هذه الافعال في الاسم والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد
من اقتران المعنى اقتران المعنى المستقل كما سبق والمعنى المستقل في الافعال المنسلخة عن الزمان
ليس الا ما يقارنه صفة الانقضاء الذي هو الحدث الذي هو المقارنة ههنا ولا شك في وجود
هذا المعنى الحدثي في الوضع الاول واقترانه بالزمان بحسبه فخرجت هذه الافعال عن الاسم و
دخلت في الفعل والله اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ اى في دفع الاعتراض الوارد على تعريف الاسم
بانه غير جامع لافراد كخروج نحو يزيد ويفكر علمين واسماء الافعال عنه لاقترانها بالزمان وغيرها
من دخول الغير لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان فيه لعدم الاقتران بالزمان وحاصل الدفع ان
المراد بعدم الاقتران عدمه بحسب الوضع ولا شك ان يزيد ويفكر علمين غير مقترنين بالزمان
بحسب الوضع وهو الوضع العلمي وان اسماء الافعال غير مقترنة به بحسب الوضع لعدم وضعها
للمعاني الفعلية وان الافعال المنسلخة عن الزمان مقترنة به بحسب الوضع الذي هو الوضع الشامل
للفعلي لعدم وضعها بازاء المعاني الانشائية اقول وبالله التوفيق ان يزيد ويفكر كما يصدق عليهما

انما غير مقترنين بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع الحملي كذلك يصدق عليهما انهما مقترنان بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع الفعلي السابق فيصدق عليهما تعريف الفعل كما يصدق عليهما تعريف الاسم الا ان يقال لا محذور في اجتماع الامرين المتنافيين في شيء واحد بالنظر الى الجهتين كما تقرر والله اعلم **قوله** اصل الوضع يرد ههنا ان الظاهر من قوله اصل الوضع هو الوضع المقدم لانه يكون اصلا بالنظر الى الوضع المؤخر فلا يصح تقريم دخول يزيد ويشكر عليهن في الاسم لانهما في الوضع المقدم مقترنان بالزمان اجيب عنه بان اضافة الاصل الى الوضع اضافة بيانية و التقدير بحسب الاصل الذي هو الوضع وان احتجل بانك ما الفايدة في زيادة لفظ الاصل فالجواب بانه لو قال بحسب الوضع لربما تقريم دخول اسماء الافعال لان استعمالها في المعاني الفعلية يطلق عليه الوضع ايضا لكنه طار ليس باصل كذا افهم والله اعلم **قوله** اذ لا وضع لها بل الموجود الاستعمال الشايع الذي هو بمنزلة الوضع **قوله** وحينئذ يكون الخ دفع ما يتوهم من ان اسماء الافعال كيف تدخل في الاسم بحسب الوضع الاول والحال ان بعض تلك الاسماء بحسب ذلك الوضع مركبات والاسم من اقسام المفرد وحاصل الدفع ان الحكم باسميتها باعتبار التغليب اعلم ان هذا الوهم والدفع يجريان في جواب الشارح ايضا ولعل وجه الترك هو الاعتماد على التفكر والله اعلم **قوله** بانتفاء المتكافل الموجود الاستعمال الشايع الذي هو بمنزلة الحقيقة **قوله** ولما كان الخ دفع ما يتوهم من ان تصحيح عبارة المتن اذا كان ممكنا بهذا الطريق فلم يسلك به الشارح والدفع غني عن البيان **قوله** بعيد الان المعاني الفعلية اذا كانت متبادرة من اسماء الافعال وتكون هي مستعملة فيها بلا قرينة والمعاني الانشائية اذا كانت متبادرة من الافعال المنسلخة عن الزمان وتكون هي مستعملة فيها بلا قرينة تكون كل واحد منهما موضوعة لكل واحد منهما لان التبادر والاستعمال بلا قرينة من القوى العلامات الوضع **قوله** كما يقتضيه ظاهر الخ حيث قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وقال افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم وقال افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر جاء او حصولا اما خذ انيه والما قال ظاهر عبارته الخ لانه يحتمل ان يكون المراد بالاول ما كان دلالته بمعنى الامر او الماضي تبليل المستعمل بالمستعمل فيه لا تبليل الموضوع بالموضوع له وان يكون اللام في الثاني والثالث للعاقبة لا لصلة الوضع كذا ذكر في حاشية الفاضل المدقق **قوله** ولهذا اي لاجل ان بعد شيوع وعدم رضاء المصنف به موجب لترك ذلك الشيء لم يجب الشارح قدس سره عن تسميه اسماء الافعال بالطريقين الآخرين **قوله** بمعنى المصادر فاضافة الاسماء الى الافعال للملابسة اذ الافعال ملحوظة مع معانيها **قوله** قال الشيخ الخ وجه آخر لعدم اختيار الشارح قدس سره الجواب الاخير كذا قال الفاضل المدقق **قوله** الذي حاصله الدفع ما يتوهم من ان اسماء

الافعال اذا كانت مؤدية لمعاني الافعال فلم لم تكن افعالا وحاصل الدفع ان الباعث على عدم كونها افعالا مخالفتها لصيغ الافعال وعدم التصرف فيها كالتصرف في الافعال وقبولها لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا في الاصل والمراد من قبول اسماء الافعال لما لا يقبل الافعال قبول بعضها فلا يرد ان اكثرها لا يقبل التنوين وبعضها لا يقبل اللام قال الشارح الهندي في بحث اسماء الافعال ما حاصله ان الباعث على عدم كون اسماء الافعال افعالا انها موضوعة لالفاظ الافعال لا لمعانيها فلا تكون افعالا ولم يكن وضعها لالفاظ الافعال مختارا عند الفاضل المحشي كما يدل عليه نقل كلام الشارح الرضي في الحاشية السابقة الدال على تزييف كلام الشارح الهندي لم يسلك الفاضل المحشي بذلك الطريق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لان جميعها الا دليل كون اسماء الافعال داخلة في حد الاسم وحاصله ان كلا في الوضع الاول اما مصادر اصلية او نقلية او ظروف او جار ومجرور وكل منها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة **قال** الشارح قدس سره الاصلية للمراد من الاصلية اعم من ان تكون حقيقة او حكما فلا يرد ان طرقا من المصادر الاصلية ليس بصحيح لانها ليست من المصادر في الاصل والمراد من النقل الصريحي ان يثبت استعماله في المعنى المصدري ومن النقل الغير الصريحي ان لا يثبت استعماله مصدرا الا انه شبيه به بان يكون على وزنه نحو هيهات على وزن قوقاة يرد هنا ان الاستعمال في المعنى المنقول عنه ينافي النقل لان من شرائطه هجران الاستعمال في المعنى الاول كما تقرر ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يجوز ان يكون هذا الاستعمال من غير الناقل وما هو من شرائط النقل فهو هجران الناقل لا مطلقا كما لا يخفى اعلم انه لو كان المراد من الاستعمال الاستعمال الذي يكون قبل النقل لم يكن لهذا السؤال والجواب مساغ لانه من ضروريات النقل وان كان المراد الاستعمال الذي يكون بعد النقل فيكون لهما مساغ والله اعلم **قوله** وهو مصغر رواد دفع ما يتوهم من ان رويدا ان كان مصغر رود لانه للمستعمل والحال ان مصدر باب الافعال قياسي وليس رويد منه وحاصل الدفع ان رويد مصغر مصدر رود ومصغر المصدر مصدر ايضا كما تقرر **قوله** تصغير ترخيم دفع ما يتوهم من ان رويد كيف يكون مصغر رواد والحال ان في التصغير يكون زيادة على ما يصغر وفي رويد نقصان من اوادٍ وحاصل الدفع ان هذا التصغير تصغير ترخيم وهو ان يحذف الزوائد اولا ثم يصغر فنقصان الحروف عما يصغر لا ينافيه **قوله** اي ارفق رفقا يخطر بالبال ان الفاضل المحشي قال آنفا في تفسير رود اي ارفق ففي قوله ثانيا اي ارفق يلزم التكرار ويمكن ان يدفع بانه ليس المقصود من هذه العبارة تفسير رود حتى يلزم التكرار بل المقصود منه تقدير العامل في رويد زيد فعلى هذا يكون التنوين في رفقا عوضا عن المضاف اليه والله اعلم **قوله** ولو كان الخ

بل منها في الاصل بمعنى اصالة في نقلك الى المصادر ١٢ منه

وههنا شك وهو ان هذا المعنى اى قوله ارفق رفقا اما ان يكون معنى المكبر او يكون معنى المصغر و كلاهما باطلان اما الاول فلانه لا وجه لقوله صغيرا على هذا التقدير كما هو الظاهر واما الثانى فلانه لا يصح على هذا ايراد كلمة لو كما لا يخفى على العارف على استعمالها ويمكن ان يجاب عنه بان هذا من الباب مع قطع النظر عن خصوصية المكبرية والمصغرية وان اختلج فى صدرك انه على هذا ما الحاجة لايراد **قوله** ولو كان الخ فاز له بانه اورد لدفع توهم ان الرفق الصغير لا يكون معنى الباب كما هو المتبادر من الاطلاق لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو ههنا غير الصغير فدفع توهم ان الصغر والكبر من خواص الاجسام والرفق ليس منها فسر الفاضل المحشى قوله صغيرا بقوله قليلا والله اعلم **قوله** اى لم يثبت الخ دفع ما يتوهم من ان الظاهر من النقل الغير الصريح ان يكون منقولا لكن يكون فى نقله خفاء ولا بد للنقل من المنقول عنه الذى هو المعنى المصدرى ههنا وهو منتف فى هذا القسم فكيف يكون منقولا عنه الى المعنى الفعلى وحاصل الدفع انا نسلم لزوم المنقول عنه للنقل لكن اعم من ان يكون حقيقة او حكما والمعنى المصدرى الحكمى موجود ههنا وان انتفى الحقيقى كما لا يخفى **قوله** لكنه يشبه استدراك لما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعماله مصدرا فكيف يصح النقل منه وحاصل الدفع ان المنفى هو المصدر الحقيقى والملازمة للنقل اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثانى موجود ومعنى قوله يشبه يقرب ويظن **قوله** لانه قام الخ دفع ما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعماله مصدرا فما القرينة اولا على نقله من شئ الى المعنى الفعلى وثانيا على نقله من المعنى المصدرى اليه وحاصل الدفع ان القرينة على كلا الامرين موجودة اما الاول فهى ان صيغ هذا القسم مخالفة من صيغ الافعال فلا بد ان يكون منقولا الى المعنى الفعلى عن شئ واما على الثانى فهى ان الاشبه والمظنون ان يكون الشئ الذى نقل هذا القسم منه الى المعنى الفعلى مصدرا للمناسبة بين هذا القسم من اسم الفعل والمصدر وزنا ولان اخت هذا القسم مصدر فالمظنون ان يكون هو مصدرا ايضا **قوله** فاصل آه دفع ما يتوهم من انه كيف يكون هيهات علما مع ان التاء فى الثانى عوض عن الياء وفى مقابلة اللام الثانية فتكون اصلية والف الاول زايدة وحاصل الدفع ان الالف فى هيهات ايضا عوض عن الياء فى مقابلة اللام الثانية فتكون على وزنه **قوله** على فعل اى ماضى هذا الباب مصادره لا مطلق صيغه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اى تقدم بمعنى قدم الذى هو متعد فلا يرد انه اذا كان اسما لك بمعنى تقدم فلا وجه لنصب لديد بعده لانه لازم **قال** الشارح قدس سره وخرج آه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف الاسم يصدق على المضارع مثل يضرب لانه كلمة تدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مشترك بين زمانى الحال والاستقبال فيكون مقترنا بزمانين لا بواحد وحاصل الدفع انا

الذى هو المضاف الى المفعول الثانى

لا نسلم اولا انه مشترك بين ذينك الزمانين بل هو موضوع لاحدهما وفي الآخر مجاز فيكون
مقترنا بحسب الوضع بواحد ولو سلم الاشتراك لقلنا ان الاقتران بالزمان الواحد المأخوذ في
الفعل اعم من ان يكون بالاصالة او في ضمن الآخر والمعتبر في الاسم نفي هذا الاعم والاقتران
بواحد من الازمنة فيهما موجود في المضارع على تقدير الاشتراك وان لم يكن الاقتران به اصالة
موجودا في المضارع على هذا التقدير يرد ههنا انه كيف يتصور الاشتراك في المضارع بين زمان
الحال والاستقبال لان الاشتراك يقتضي الوضع ولا وضع للمضارع بلزامهما اتفاقا واجيب عنه
بانه ليس المراد من اشتراكه بينهما اشتراكه بينهما فقط بل اشتراكه بينهما مع النسبة والحدث والعدم
تعلق الغرض بذكرهما مع شهرة اخذهما فيه لم يتعرض لذكرهما والله اعلم **قوله** وهو الراجح
الغرض ببيان الرجحان في احتمالات المضارع اقول وبالله التوفيق ان من المتقرر ان اللفظ اذا دار بين
الاشتراك والحقيقة والمجاز يحمل على الثاني لا على الاول لكثرة الثاني بالنظر الى الاول فكيف يكون
احتمال الاشتراك راجحا على احتمال الحقيقة والمجاز كما قال الفاضل المحشي ويتوهم عن عبارة الشارح
قدس سره مرجوحية احتمال الاشتراك ايضا كما لا يخفى فانتظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لان المضارع اذا خلي عن القرينة يحمل على
الحال ولا يصار الى الاستقبال الا بقرينة وهذا اشارة الى الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لخفاء حتى اختلف فيه كذا في حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** جزء قدم
آه اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان قوله من خواصها ان يكون مبتدأ وقوله دخول اللام خبره
او يكون الامر بالعكس وكلا الاحتمالين باطلان اما الاول فلزوم تركب المبتدأ حرفا لان كلا من حرف
واما الثاني فلزوم تقديم الشيخ الذي حقه التاخير من غير نكتة وهو من المستقبحات وحاصل الدفع
انه جزء والنكتة في تقديم الخبر الاهتمام بشان هذا الجزء وافاده هذا القصر والمبتدأ بتاويل كلمة
من بلفظ البعض وأورد ههنا ايرادات الاول ان الاهتمام بشان شيخ لا يقتضي تقديمه مالم
يتبين وجهه وههنا ما هو الثاني ان القصر مستفاد من لفظ الخواص فما الحاجة الى افادة القصر من
تقديم ما حقه التاخير الثالث ان كون من مبتدأ باعتبار تاويله بلفظ البعض غير شايع وحمل
العبارة على غير الشايع من المستقبحات اجيب عن الاول بان الاهتمام بشان هذا الجزء من وجوه احد
كون الكلام في الخواص والثاني كون قوله من خواصه محطا للفايدة لانه الجزء الثاني التنبيه من اول الامر
على ان المسند خبره نعت وسببها المتقرر المذكور في المسندالية وعن الثاني ان في العبارة حذفا اي احد
او لافادة تاكيد الضمير وهو ازالة توهم التردد الحاصل من توهم وجود الخواص سوى الاثنين
في الفعل والحرف على ما بين في محله وعن الثالث ان الكون المذكور وان كان غير شايع لكنه واقع

من يعتقد عليه الانامل كالزمخشري في قوله تعالى ومن الناس من الآية قال مولانا جمال الدين وليس للقصر كما قيل وانما الافادة ان دخول اللام وما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من يزعم انه كل خواصه وليس فليس انتهى اقول وبالله التوفيق ان افادة البعضية واجبة على تقدير كون قوله ومن خواصه مبتداء واما على تقدير كونه جزافغير واجب فكيف يكون كلام المصنف ومن خواصه الخ كلاما مع من يزعم انه كل خواصه وفيه ان دخول كلمة من على البعض قرينة كونها تبعيضية وهذا الدخول في كلا الاحتمالين موجود فافادة البعضية من هذه العبارة في كلا الاحتمالين ثابت على ان المفهوم من كلام الشارح ومن كلام الفاضل المحشي افادة البعضية على تقدير كونه جزا ايضا حيث جعلا كلمة من تبعيضية على الاطلاق هذا ما لخص وتصرف والله اعلم **قوله** ولا يبعد الخ لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى ترجيح احتمال كون كلمة من مبتداة بانه يفهم منه فايدة وهي ان الخواص المذكورة للاسم قليلة من المتروكة لان كلمة من على هذا الاحتمال يكون مأولة بلفظ البعض والمتعارف في لفظ البعض المضاف الى الكل ان يكون مصداقه اقل مما بقي في المضاف اليه واما الخواص فلا يفهم من تلك الكلمة ذلك لعدم التأويل بلفظ البعض اقول وبالله التوفيق ان البعضية مرجحة على احتمال كونها جزا ايضا كما يستفاد من كلام الشارح قدس سره ومن كلام الفاضل المحشي فيما سيأتي حيث جعلا كلمة من تبعيضية على الاطلاق فافادة هذه الفايدة من هذه العبارة على احتمال وحدها على آخر تحكم الا ان يقال ان القاعدة المذكورة في لفظ البعض وعلى تقدير الابتدائية تكون تلك الكلمة مأولة بلفظ البعض بخلاف تقدير الجزية نعم لو خصت القاعدة المذكورة بلفظ البعض ولا تكون في المؤول به للم يحصل الترجيح بذلك والله اعلم **قوله** يرد ههنا ان هذه الفايدة مستفادة من ذكر لفظ الخواص وبيانها بخمسة منها كما سيعلم لك فلا يحصل الترجيح في مابين الاحتمالين بافادة احدهما تلك الفايدة دون الآخر اجيب عن ذلك الايراد بان المراد من الافادة الافادة من اول الوهلة وهي لا تحصل الا على احتمال كون كلمة من ابتداء كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره منها بصيغة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انهم جمع المصنف بين جمع الكثرة وكلمة من ولم يقل وخواصه بعدم ذكر كلمة من وكذا ثم يقل وخاصته بعدم ايراد جمع الكثرة وكلمة من وكذا ومن خاصته بايراد كلمة من وعدم ايراد جمع الكثرة وحاصل الدفع ان في ايراد جمع الكثرة تنبيها على كثرة الخواص بحيث يتجاوز العشرة وهذا التنبيه لا يحصل بالاحتمالين الاخيرين لعدم ورود جمع الكثرة فيهما وفي ايراد كلمة من اشارة الى ان المذكور بعض من هذه الخواص لا كلها وهذا التنبيه لا يحصل بالاحتمال الاول في السوال وأورد ههنا بعض الفضلا بان التنبيه المذكور بعضا من الخواص يستفاد من ذكر جمع الكثرة وبيانها باقل مما وضعت له وهو احد

وعلى بعض الاحتمال يجوز ان يقصد من خواصه الكثرة منها ويحصل الامر

عشر فصاعدا الان المذكور في الكتاب خمسة واجيب عن هذا الايراد بان المراد من التنبيه التنبيه من اول الوهلة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة وفي حاشية الفاضل المدقق كلمات اخر لدفع هذا الايراد لا نذكرها لخفاية للتشويش والله اعلم **قوله** التي تجاوز العشرة اشارة الى دفع ما يرد من ان الكثرة عدم الجمع مطلقا سواء كان جمع قلة او كثرة فكيف يكون هذا التنبيه باعثا على ايراد صيغة جمع الكثرة بخصوصها وحاصل الدفع ان المراد من الكثرة التي تجاوز العشرة وهي لا تستفاد من ايراد جمع القلة كما هو ظاهر **قوله** قالوا انها آه اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم وجود الخواص زايدة على ما ذكر والدفع غني عن البيان **قوله** قريبا من ثلثين ان شئت الاطلاع على التفصيل فارجع الى حاشية مولانا عبد الحكيم **قوله** بقرينة دخولها اشارة الى دفع ما يتوهم من انه من اين يعلم ان من هذه تبعيضية لم لا يجوز ان تكون للتبيين وغيره من معانيها والدفع غني عن البيان اورد ههنا انه يفهم من هذا الكلام انه كلما دخلت كلمة من على الجمع فيكون تبعيضية والامر ليس كذلك لانها مع دخولها على الجمع قد تكون للتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويمكن ان يقال لا نسلم ان المراد من الاوثان معناها الحقيقي بل المراد به جنس الوثن بدليل دخول لام الجنس عليه صرح به مولانا عبد الرحمن في حاشية شرح قول المصنف والتبيين في بحث الحرف وايضا المدعى وهو كون من التبعيض ظني لاحتمال كونها للتبيين بان يستعمل جمع الكثرة في معنى جمع القلة فيكفي له الدليل الظني وهو دخولها على الجمع لانه يفيد الظن على كون من للتبعيض وان لم يفد القطع والله اعلم **قوله** فلو دخلت على الخ الفاء لتعليل كون الدخول على الجمع قرينة كون من للتبعيض يرد ههنا انه يفهم منه ان كلمة من كلما دخلت على المفرد لكانت ابتدائية اتصالية وليس كذلك كما لا يخفى على من تتبع مواقع استعمال كلمة من اجيب عنه بان الكلية ليست مرادة بل المراد ان كلمة من لو دخلت على المفرد ههنا بان يقال ومن خاصته لكانت ابتدائية الفصالية كما سيظهر لك آنفا اعلم اولا ان من الابتدائية على قسمين احدهما ما يكون اتصالية وهي ما كان مجرورها مبدأ الشيء باعتبار اتصاله به كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى وثانيهما ما يكون غير اتصالية وهي ما كان مجرورها مبدأ الشيء بغير الاتصال كما في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لان الله تعالى مبدأ لوصول النعمة بالمخاطبين من غير الاتصال بينهما وثانيا انه لو قيل ههنا ومن خاصته دخول اللام لكانت ابتدائية اتصالية لعدم استقامة المعاني الاخر اما انتفاء التبيين وابتغاء الغاية فظاهر واما انتفاء التبعيض فلعدم كون الفرد اي دخول اللام وامثاله بعض الكل اي الخاصة واما انتفاء الغير الاتصالية لانها قسم من الابتدائية والمبدئية فيها لازمة وعدم كون الكل مبدأ لوجود الفرد من المثبتات فيما بين القوم لان المثبت فيما بينهم عكس ذلك اي كون الفرد مبدأ الكل والفرد اتصال بالكل فيكون ابتدائية اتصالية هذا ما لخص والله اعلم **قوله**

يشهد عليه آه اى على كون كلمة من للتبعيض على تقدير دخولها على الجمع والابتدائية الاتصالية على تقدير دخولها على المفرد فى بعض المواضع ووجه الشهادة ان كلمة من فى القول الاول للتبعيض لان المتقرر فى من التبعيضية ان يكون المذكور قبل الجمع ومرة بعضا وبعده بعض الجمع ومرة وفيه كذلك وليس فيه الا الدخول على الجمع فتكون من فيه للتبعيض وكلمة من فى القول الثانى ابتدائية اتصالية لانها لا تصلح للتبيين ولا للغاية وهذا ظاهر ولا للتبعيض لعدم كون الفرد بعض الكل ولا لكونها غير اتصالية لعدم كون الكل مبدأ لوجود الغير بل الامر بالعكس والمفرد اتصال بالكل ولم يوجد فيه الا الدخول على المفرد فتكون من فيه ابتدائية اتصالية كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قوله** لا يقال الخ اعتراض على قول الشارح وبمن التبعيضية الخ ببيانه غنى عن الذكر ورد ههنا ان بناء هذا الاعتراض اما ان يكون على المذهب المشهور من الفرق بين جمع الكثرة وجمع القلة فى جانب القلة وكلا الاحتمالين باطلان اما بطلان الثانى فظاهر لان مرتبة اقل جمع الكثرة على هذا ثلثة كما ان مرتبة اقل جمع القلة هذا العدد فلا يصح قوله لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة واما بطلان الاول فلان المشهور ان اقل جمع الكثرة احد عشر لا عشرة وصرح الشارح بهذا فى بحث الجمع ايضا فلا يصح قوله عشرة ويفهم من حاشية الفاضل المدقق جواب هذا الايراد بانا نختار الشق الاول ونقول ان اضافة المرتبة الى لفظ الاقل لاونى ملابسة اى مرتبة قبيل اقل جمع الكثرة عشرة ولا شك فى صحة هذا القول كما لا يخفى على المتأمل فتأمل هذه الاضافة قول الفقهاء كره الصلوة وقت الزوال اى قبيل الزوال وهكذا الحال فى قوله فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة هذا ملخص والله اعلم **قوله** عشرة والمذكور خمسة فكيف يصح **قوله** وخواصه الخ **قوله** لانا نقول الخ اشارة الى الاجوبة الثلثة الاول انا لا نسلم انه يفهم من علة القلة انه لو لم يرد بكلمة من لكان الحكم صحيحا لكنه يكون عاريا من التنبيه المذكور مستندين بان التنبيه من لا ينافى ان لا يكون لاتيانه بها سببا آخر كصحة الحكم فلا يفهم انه لو لم يذكر لم يصح الحكم والثانى انا نسلم الفهم المذكور بناء على ان السكوت فى موضع البيان يفيد القصر لكن يحتمل ان يكون بناء عبارة المصنف على تقدير عدم ايراد من على مذهب البعض من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة فى جانب القلة فيصح قول المصنف على هذا وخواصه دخول اللام لان المذكور ليس باقل من ثلثة وهى المراتبة الاقلة على هذا الجمع مطلقا والثالث انا نسلم الفرق المذكور بين جمع القلة والكثرة فى جانب القلة بناء على انه التحقيق المثبت فيما بينهم لكن يحتمل ان يكون المراد من هذا الجمع الكثرة جمع القلة لان استعمال كل منهما مقام الآخر كثير **قوله** كذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان استعمال جمع الكثرة مقام جمع القلة مجاز وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه وحاصل الدفع ان المجاز على قسمين احدهما المجاز الغير المتعارف وهو خلاف الاصل لا يصار اليه وثانيهما المجاز المتعارف وهو ليس خلاف الاصل لا حجة فى الصيرورة

اعتراض بان هذا لا يصح بيان علة الحكم كما فى قول المصنف ومن خواصه فلا الخ يفهم من التنبيه المذكور ان الصلوة فيه مكروهة

بل بمنزلة الحقيقة والمجاز ههنا من قبيل القسم الثاني فلا محذور وإذا دريت هذا علمت ان المجاز الغير الخيري هو المجاز المتعارف والله اعلم **قوله** تفسير لما يتضمنه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاختصاص عبارة عن الوجدان في شيء وعدم وجدانه في غير ذلك الشيء فيكون قوله ولا يوجد في غيره مأخوذا في معنى قوله ما يختص به فذكره بعده مستدرك وحاصل الدفع ان هذا من قبيل التصريح على ما علم ضمنا وهو من الاثبات فيما بينهم ويرد ههنا ان التصريح على ما علم ضمنا يكون لنكتة فيما هي ههنا واجيب عنه بان النكتة ههنا دفع توهم عدم الجزأ السلبي الذي يعبر عنه بقوله ولا يوجد في غيره في الاختصاص بناء على دخول الباء في قوله ما يختص به على المقصور كما هو الشايع في استعمال كلمتها بان الباء داخلة على المقصور عليه والجزأ السلبي مأخوذ في الاختصاص كالثبوتي قال الفاضل المدقق والمحقق المبرز قوله ولا يوجد في غيره تفسيرا للكلا جزئي محض ما يختص به بناء على ان كلمة النفي في ولا يوجد في غيره يكون متوجها الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فيكون معنى ولا يوجد في غيره ان يوجد في غيره ولا يوجد في غيره لان الجزأ الثبوتي لا يحتاج الى التفسير فان الجزأ الثبوتي على تقدير دخول الباء على المقصور والجزأ الثبوتي على تقدير دخول الباء على المقصور عليه متلازمان بخلاف الجزئين السلبيين على التقديرين انتهى اقول وبالله التوفيق ان النفي اذا توجه الى القيد ونفيه رفع مطلقه كما لا يخفى على من له بصيرة وهو ههنا الوجود لا الوجود فيه فكيف يكون معنى قوله ولا يوجد في غيره على تقدير توجه النفي الى القيد الذي هو في الغير ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره كما قال ذلك الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** والمحقق يقول الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان المناسب للشارح قدس سره ان يفسر الخاصة بما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره لتوهم الدور فيما قاله لان قوله يختص مشتق من الاختصاص وهو مأخوذ من الخصوص او الخصوصية او التخصيص وهذه الالفاظ الثلثة كما في الصراح بمعنى خاصه كردن فيتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف وهل هذا الا الدور وان كان هذا الدور يدفع بان الخاصة المعرفة الخاصة التي تكون بالمعنى الاصطلاحي والمأخوذة في التعريف الخاصة التي تكون بالمعنى اللغوي والاستدراك وان يدفع بما قاله الفاضل المحشي قبيل هذا بلا فصل وحاصل الدفع ان الاشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ثابت فيما قاله الشارح بخلاف التعريف الذي لم يقله وهذه الاشارة من الامور التي تراعى فيما بين القوم فلذا اقال ما قاله ولم يقل مالم يقله **قوله** باخذه فيه الباء متعلقة بالاشارة ويحتمل ان تكون متعلقة بالمناسبة فيكون على هذا متعلق الاشارة محذوفا والضمير الاول وهو الذي في قوله مأخوذه راجع الى اللغوي والضمير الثاني وهو الذي في قوله فيه راجع الى العرفي وحاصله ان المعنى اللغوي للخاصة مأخوذ في المعنى العرفي لها لانها بالمعنى الاول ضد العامة شاملة للذاتي والعرضي وبالمعنى الثاني عبارة عن الامر الخارج المحمول

---

١ متعلق بالدفع منه

٢ اذا دخلت الباء على المقصور الذي هو الخاصة لان الخبر يسند اليه يكون هو مقصورا عليه والكلي يكون مسندا عنه فتدبر منه

٣ اقول استدراك قوله ولا يوجد في غيره منه

الذى يوجد فى شئ ولا يوجد فى غيره كما هو عرف اهل الميزان او الخارج الذى يوجد الخ كما هو عرف النحاة وفى كلا العرفين أمر زائد على المعنى اللغوى وهو الخروج اما مع كل كما فى الاول او بعد كما فى الثانى فيكون ذكر المعنى عاما من كلا العرفين وما تشوا فى كليهما وكذا المعنى العرفى الثانى يكون ملحوظا فى المعنى العرفى الاول عاما منه كما لا يخفى وههنا فروق بين يختص ويكون فى غيره وما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فى وجود الاشارة الى اختلاف المعنى اللغوى فى الاصطلاحى الاول وعدمه فى الثانى لان كلمة ما لو كانت عبارة عن الخارج المحمول الخ او الخارج الذى الخ فى كلا التعريفين فكان كل واحد منهما تعريفا بالمساوى، وخاصا عن المعنى اللغوى لان كانت عامة بحيث يتناول الداخل والخارج والمحمول وغيره لكان كل منهما تعريفا بالعام وعينا للمعنى اللغوى فالفرق تحكم الا ان ينظر الى الالفاظ فيحصل الفرق **قوله** ولم يتحاش الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة ما فى التعريف عامة لعدم القرينة على الخصوص فيصدق التعريف على الناطق بالنسبة الى الانسان مع انه ليس من الخاصة لا فى عرف النحاة ولا فى عرف اهل الميزان لاعتبار الخروج فيهما على ما مر كلا الفريقين كما سبق فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وحاصل الدفع ان شمول التعريف لما ليس من الخاصة كالناطق ليس بضير لانه على هذا يكون التعريف تعريفا بالاعم وهذا جائز اذا كان المقصود الامتياز عن بعض ما عداه وههنا كذلك لان المقصود ههنا تمييز الخاصة عن الجنس والعرض العام وهو حاصل والله اعلم **قوله** وذلك ان تخصيص الخ اشارة الى الجواب الآخر عن الاعتراض المدفوع بقوله ولم يتحاش الخ وحاصله ان كلمة ما فى التعريف عبارة عن الخارج المحمول والقرينة ههنا المثال وهو قول الشارح كالكاتب وشهادة الامثلة على الاحكام غير عزيزة فيما بينهم والناطق ليس بخارج عن الانسان فكيف يصدق التعريف عليه **قوله** ولا يخفى الخ اعلم ان الشارح الهندى قال فى شرح قول المصنف ومن خواصه هو جمع خاصة وهى كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة قولا غير ضيا وغيره من الشارحين الذين نحوه سلكوا مسلكه ايضا ورد عليه ان عد ما ذكره المصنف فى الكتاب من الخواص غير صحيح لان الخاصة اذا كانت كلية تكون محمولة بالمواطاة على ما هى خاصة له لان المعتبر فى الكلى هو الحمل بالمواطاة كما هو المتقرر فى علم صناعة الميزان والمذكورات ليست بمحمولة على الاسم بهذا الحمل كما هو الظاهر فلم هذا الايراد قال الفاضل المحشى ولا يخفى وحاصله ان ذكر الخواص المذكورة فى كتاب المصنف من قبيل ذكر المبدأ وارادة المشتق ومشتقات تلك المذكورات محمولة على الاسم بالمواطاة كما لا يخفى وهذا المجاز شايع مشهور لا شناعة فى اختياره هذا ما فهم من الحواشى اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحشى من المعنى العرفى اما المعنى العرفى لاهل الميزان كما هو ظاهر عبارته لانه يرتكب التجوز على هذا التقدير فلا يسلم قوله كما هو ظاهر الامر لان الظاهر لكل انسان ان يتكلم على اصطلاحه لا على اصطلاح غيره فكيف يكون مراد المصنف بالخاصة الخاصة

الاول على تقدير كون المعنى العرفى الخاص هو المعنى العرفى لاهل الميزان والثانى على تقدير كون المعنى العرفى الخاص هو المعنى العرفى للنحاة

اعلم ان هذا انما يجعل الخاصة خاصة من اصطلاح الميزان لا من اصطلاح النحاة

التي تكون عند اهل الميزان وقوله واطباق الشراح عليه لان منهم الشارح الرضي ولم يتعرض هو للمعنى العرفي لاهل الميزان وقوله ويؤيده لفظ الحد لان لفظ الحد ههنا ليس بالمعنى المصطلح لاهل الميزان بل المراد به المعرف الجامع المانع كما سبق من الشارح قدس سره او المعنى العرفي للنجاة وعلى هذا ان يصح قوله كما هو ظاهر الامر وقوله ويؤيده لفظ الحد لكن لا يصح قوله لكان عدّ المذكورات الخ لان المحل ليس بماخوذ في الخاصة في عرف النجات بل هي عبارة عن الخارج الذي يوجد في شيء ولا يوجد في غيره كما سبق فما الحاجة الى ارتكاب المسامحة بذكر المبدأ وارادة المشتق ولعمري ان كلام الفاضل المحشي ههنا لا يخلو عن الاضطراب والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره وهي اما شاملة اشارة الى دفع ما يرد من ان عدّ المذكورات من الخواص غير صحيح لان الظاهر من الخاصة ان تكون شاملة لجميع افراد ذي الخاصة وشيء من هذه المذكورات ليس بهذه المثابة بالنظر الى الاسم كما لا يخفى والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره كالكتابة آه يرد ههنا ان القوة عبارة عن استعداد حصول شيء مع عدم حصوله بالفعل فلا يجامع الفعل فكيف يكون شاملا لجميع افراد الانسان لان منها ما تكون كاتبة بالفعل واجيب عنه بان المراد بالقوة ههنا الامكان لا المعنى المذكور والامكان ليس بمناف للفعل كما لا يخفى فتكون شاملة لجميع افراد الانسان **قوله** اي اللام الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر خروج المضاف اليه عن الحكم المتعلق بالمضاف مثل ما جاء في غلام زيد فالظاهر المستفاد من عبارة المصنف بناء على ذلك المتقرر ان تكون اللام خارجة عن الخواص ويكون الدخول منها وهل هذا الا خرق الاجماع لان الاجماع منعقد على ان الثلاثة الاول من الخواص اللفظية والدخول ليس منها كما لا يخفى وحاصل الدفع ان اضافة الدخول الى اللام من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير ومن خواصه اللام الداخلة يعني اللام لكن باعتبار دخولها على الاسم وهذا مثل ما يقال في حصول صورة الشيء في العقل للقول في تعريف العلم لانه يرد على هذا ان تعريف العلم بهذا التعريف غير صحيح لان العلم من مقولة الكيف والحصول ليس من هذه المقولة فاجيب بان اضافة الحصول الى الصورة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير الصورة الحاصلة يعني الصورة باعتبار حصولها والصورة من مقولة الكيف ولما كان الغرض الموافقة مع ذلك الاجماع المذكور عدّ اللام من الخواص وفسر الفاضل المحشي بالتفسير الذي فعله والا فكون دخول اللام من الخواص مستلزم لكون اللام منها ايضا لان اللام لا يوجد في شيء بدون الدخول واذا كان الدخول خاصة للاسم فكيف يوجد اللام في غيره فلم يحتج الى التفسير بل الحسن عدمه لانه على هذا يكون متضمنا الخاصتين والله اعلم **قوله** وانما قال ذلك آه اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد اذا كان كون اللام من الخواص فلم لم يقل المصنف ومن خواصه اللام مع ان بناء المتون على الاختصار فحاصل

وامّا قوله الجار الخ فليس في هذا ما يصح عن هذا الفاضل لان ضمير الشارح المحدث وهو لم يتعرض في خاصة للمعنى العرفي للنجاة ١٢ منه

كون اللام بمعنى العرض الموافقة تاباه الجزم الآتي

مسامحة الاولى حذف ومن خواصه ومن خواصه اللام

الدفع اذ ذات اللام ليس بوصف للاسم بل هو وصف له باعتبار الدخول والمتبادر من الحكم يكون للشيء
خاصة لشيء ان يكون الشيء الاول وصفا للشيء الثاني وذات اللام ليس وصفا للاسم فذكر الدخول لهما
بد منه فان قيل ان الحاجب اليه اذا كان ذكر الدخول واللام كليهما فلم لم يقل المصنف ومن خواصها اللام
الداخلة مع ان المقصود يحصل به ايضا قلنا قال ما قاله لان فيه اشعارا بما هو سبب التعيين من
اول الامر بخلاف عالم يقله فيكون ذلك اولى من هذا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي لام التعريف
اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان حد اللام من الخواص غير صحيح لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد
في غيره واللام يوجد في الفعل ايضا نحو ليقوم وليضرب وحاصل الدفع ان المراد من اللام لام
التعريف والموجود في الفعل لام الامر او لام الابتداء ولام التاكيد فما هو الخاصة غير موجود
في غير الاسم وما هو الموجود فيه ليس بخاصة للاسم يرد ههنا ان المصنف ذكر اللام مطلقا فمن اين
يراد منه لام التعريف اجيب عنه بوجوه الاول ان اللام في اللام عوض عن المضاف اليه والتقدير
دخول لام التعريف وفيه انه لا يلايم القرائن من الجر والتنوين وغيرهما لان اللام فيها ليست عوضا
عن المضاف اليه ويحتاج الى قرينة خصوص المضاف اليه الذي هو التعريف والثاني ان اللام في اللام
للعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف استعمال اللام المطلق فيه وهو لام التعريف بخلاف
ما عداه فانه يستعمل بالاضافة كما يقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم وفيه ان كون لام
التعريف شايعا فيما بينهم من مطلق اللام بحيث يتبادر منه هو لا غير ممنوع ولو سلم فلا حاجة الى التقييد
بلام التعريف والثالث ان اللام فيها للعهد الذهني اشارة الى فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسير
الشارح قدس سره يكون بيانا للواقع لا بيانا للمستعمل فيه فانه على هذا يكون مستعملا في الفرد المبهم
والاحسن ان يقال دخول الالف واللام ويجعل اللام فيها للجنس كما هو في قرائنها لانه على هذا
يخرج لام الامر ولام الابتداء ولام التاكيد عنها بقيد الالف لانها ليست معها ويتناول لام التعريف
ولام الموصول والالف واللام الزايدتين كما في الحارث علما والالف واللام التي هي جزء الكلمة
كما في الهيثم والالف واللام التي هي عوض كما في ابنه وهذا التناول موجب للحسن لان كلها من خواص
الاسم وقد يقال ان التناول للام الموصولة مضر لانها تدخل الا على الفعل في صورة الاسم كما حقق
في موضعه ويؤيد هذا تقييد الشارح الرضي بقيد الحرفية بعد ما قيد ها بكونها للتعريف لاحترازا
عن اللام الموصولة فكيف يكون التناول لهذه اللام موجبا للحسن الا ان يقال ان الاسم الذي هو
ذو الخاصة اعم من ان يكون اسما صورة فقط او صورة ومعنى كليهما فعلى هذا يكون اللام الموصولة
ايضا من خواص الاسم لانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم هذا ما الحسن والله اعلم **قوله** بدليل
الخ قد مر كما نقله في الحاشية السابقة بلا فصل فتذكر **قوله** او للعهد الخارجي فيه ايضا ما مر في

السابقة فتذكر **قوله** والتفسير متعلق بالاحتمال الاخير **قوله** لا بيان الخ آه الا ان اللفظ على هذا يستعمل في الغرض المبهم **قال** الشارح قدس سره ولو **قال** الخ اشارة الى التعريض على المصنف وبيانه اظهر والجواب عن جانب المصنف انه ليس بقاصد لذكر جميع الخواص ومن مؤيدات هذا ايراد من التبعيضية في قوله ومن خواصه آه فعدم الشمول لا يضره وفيه ان عدم الضرر وان كان ثابتا ومسلما لكن في ذكر الخاصة بلفظ واحد حسنا لا يخفى وللمناسب للمصنف البليغ ان يذكرها وهو الحسن هذا ما ظهر لي آه ان التعريف اعلم **قال** الشارح قدس سره لكان الخ اى لكان مدخول الدخول شاملا للميم او لكان بيان الخواص شاملا لاختصاص الميم كذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق لو كان الضمير في كان راجعا الى القول المفهوم من قال لصح الكلام ايضا **قوله** في لغة حمير اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يكون حرف التعريف شاملا للميم لانها لم تجئ للتعريف وحاصل الدفع انها جاءت للتعريف في لغة حمير وان لم تجئ له في لغة غيرهم وحمير بالكسر وسكون ميم وفتح ياء قبيلة اليمن ازقبائل كذا في الرشيدي **قوله** وشاملا ايضا عطف على قوله لكان شاملا وهذا العطف يبتني على الامتزاج الذي من عادات الشارحين مع عبارة المتون والمحشين مع عبارة الشروح فلا يرد ما يرد فافهم والغرض من هذه القول بيان الوجه الآخر لترجيح قول حرف التعريف على قول دخول اللام وههنا سوال وجواب على طبق ما مر في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولو لم الخ **قوله** لكنه لم يتعرض الخ اشارة الى استدراك ما يتوهم من ان الشمول اذا حصل لحرف النداء بقول حرف التعريف فلم لم يتعرض الشارح في وجه ترجيح هذا القول على قول المصنف لهذا الوجه ايضا في صدد بيان وجهه وحاصل الاستدراك ان اختصاص حرف النداء بالاسم ظاهر بحسب العقل فمفهومية هذا الاختصاص من قول لا يصير داعيا الى ترجيح هذا القول على القول الذي لا يفهم منه ذلك الاختصاص والمراد من الشمول الشمول الصريحي وهو لا يثبت على تقدير القول المفروض لانه تعرض لا عم صريحا وهو ليس بتعرض للاخص صريحا كما لا يخفى هذا ما لخص واسا ملخص **قوله** فان القابل الخ اما ان ان الفعل والحرف غير قابل للنداء فلان المطلوب به اقبال ملحوظ قصدي ولا شئ من صنفي الفعل والحرف بملحوظ قصدي واما ان قبول النداء غير شامل لجميع معاني الاسماء فلان منها غير قابل للاقبال كما لا يخفى فلا يكون قابلا للنداء كذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان المراد من الاقبال المأخوذ في تعريف المنادى اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان ينزل منزلة من له صلاحية الاقبال كما لا يخفى فلا يبقى في معاني الاسماء ما لا يقبل نعم بعض الالفاظ كالمعرف باللام لا يقبل دخول حرف النداء بالنظر الى القواعد العربية مثلا في ذلك البعض يلزم على تقدير دخول حرف النداء عليه اجتماع اللامين التعريف فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** في جواب الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان يجئ الميم للتعريف انما هو في لغة حمير والنبي عليه الصلوة والسلام لم يكن من هذه القبيلة

لا يخفى ان الحرف الميم الخ منه

وهو دخول حرف التعريف منه

فكيف استعمل اللبيب للتعريف والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره لعدم شهرته لا يقال عدم الشهرة لا يكون سببا للترك بل قد يجعل سببا للبيان كما اذا قصد بلوغ غير المشهور الى حد الشهرة لان بالبيان يبلغ الى حد الاشتهار والشهرة قد تجعل سببا للترك لان المشهور باعتبار شهرته غير محتاج الى البيان لانا نقول مثل هذه التصنيفات يكون للمبتدى لا للمنتهى وما هو المشهور يكون اسهل للمبتدى فايراده فيه اولى والله اعلم **قوله** لاختصاصه وجه آخر لعدم التعرض وفى العطف كلام مثل ما سبق فتذكر وهكذا الامر فى قوله ويجوز ان يقال الخ فافهم **قال** الشارح قدس سره وفى اختيار اللام الخ هذه العبارة محتملة لاحتمالين احدهما ان هذه العبارة جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال سايل تقريره ان علة اختصاص اللام بالاسم كونها اداة للتعريف وهى فى المشهور الالف واللام كتابها واللام وحدها فلم لم يقل المصنف دخول الالف واللام وحاصل الدفع ان فى آداة التعريف خلافا والمختار مذهب سيبويه وآداة التعريف على مذهبه اللام وحدها الالف واللام وتابعها ان هذه العبارة عطف على قوله لعدم شهرته وكلمة فى بمعنى اللام لانها قد تجئ بهذا المعنى كما لا يخفى فالتقدير ولاختياره الخ فتكون هذه العبارة على هذا نكتة اخرى لعدم التعرض للبيم بقوله دخول حرف التعريف كما ان عدم شهرة اللبيم للتعريف نكتة لعدم التعرض لها والله اعلم **قوله** اى فى ضمن آه التعرض من هذه الحاشية ازعبارة الشارح قدس سره وفى اختياره الخ محتملة لاحتمالين المذكورين فى الحاشية السابقة بلا فصل لان لفظ الاختيار لابد له من الصلة فان قدرت صلته قول على حرف التعريف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور ثانيا من دينك الاحتمالين وان قدرت صلته قول على الالف واللام او قول على الالف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور اولا قال الفاضل المدقق ما حاصله ان الاظهر فى تقدير صلة الاختيار قوله على حرف التعريف وقوله على الالف واللام وقوله على الالف جميعا لانه لو جعلت الصلة احدها بقى وجه الاخر وهو ايضا هذه الاشارة والاحالة على المقايسة خلاف الاصل اقول وبالله التوفيق ان بقاء وجه الاخر غير مضر لان الشارح ما اراد استيفاء جميع مطالب المصنف الا ترى ان الشارح ترك وجه اختياره لهذه الخواص المذكورة من بين الخواص وبينه الفاضل المحشى كما سيجئ وامثال ذلك لا يعد ولا يحصى والاحالة على المقايسة غير مضرة ايضا بل واقعة فى كتاب المصنف فى مواضع كما لا يخفى وانما ذكره وجها لزيادة لفظ الضمن فى الاول وتركه فى الثانى فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** على الالف واللام ولعدم الاعتداد على مذهب المبرد لظهور ضعفه لم يقل الشارح قدس سره وعلى الالف فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره هى اللام وحدها الكن مع قيد السكون كما يعلم مما يفيد هذا والحصر المستفاد من هذه العبارة اضافى اى ليست الهمزة او مجموع الهمزة واللام فلا يرد ان حرف المد واللين ايضا يكون اداة التعريف كذا ذكر السعد

وهكذا ان هذا العطف على العلة الاخيرة من العلة الاولى

وهذا على ما فى الحاشية السابقة

بلا فصل ١٢ منه

قوله لان نقيض الخ خلاصة الدليل ان من المستحسنات توافق دليلي النقيضين في الاوصاف كما تقرر والتنكير الذي هو نقيض التعريف حرف واحد وهو التنوين لانه اثنان وساكن لا متحرك فالمستحسن ان يكون دال التعريف ايضا حرفا واحدا لا اثنين فيبطل مذهب الخليل وساكنا لا متحركا فيبطل مذهب سيبويه والله اعلم اقول وبالله التوفيق ان هذا الدليل يثبت مذهب سيبويه من بين المذاهب الثلثة المذكورة في الشرح في اداة التعريف ولا يثبت نفس مذهب سيبويه مع قطع النظر عن ذلك لان الاستحسان المذكور يدل على كون دال التعريف حرفا ساكنا اي حرف ساكن كان اي لاما او غيرها لخصوص اللام والله اعلم **قوله** حرف اي حرف واحد ساكن لا متحرك وهو التنوين **قوله** في الدال اي في صفات الدال وهي الوحدة والسكون في نفسه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** ويتوافق تصريح بما علم فهما **قال** الشارح قدس سره لتعذر الابتداء قال الفاضل ميرك ابو البقا انت تعلم ان تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف لانه يدفع بالتحريك ايضا الا ان يجاب عنه بان دفعه بالتحريك ههنا لا يجوز اذ لو حرك بالكسرة لالتبس بلام الجارة ولو حرك بالفتحة لالتبس بلام الابتداء ولو حرك بالضمة للزم الثقل لان الضمة في غاية الثقل فلا بد من زيادة الهمزة لكونها من حروف الزوايد واقواها اقول وبالله التوفيق ان هذا منقوض بلام الامر ولام الاستغاثة فانه لا التباس فيهما بلام الجارة ولام الابتداء موجود ألبتة الا ان يجعل المجيب موجبا لا مستدلا لان النقض انما يرد على المستدل كما هو قانون اهل المناظرة كذا قال مولانا حافظ دراز واسا علم **قوله** مفتوحة رمز الى دفع ما يتوهم من ان هذه الهمزة كيف تكون همزة وصل لانها تكون مكسورة وهذه الهمزة مفتوحة وحاصل الدفع انا نسلم كسرتها في الاصل لكنها لجعلت مفتوحة للخفة لانها كثيرة الاستعمال فالخفة تناسبها **قوله** مكسورة اي من عدم المانع فلا يرد النقض بانصر لان كون العين مضمومة مانع عن كسرة الهمزة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقديرها لان الساكن كالميت فلا اعتداد به ولم يجعل فتح العين مانعا لعدم اللزوم المذكور ولئلا يلتبس بالهمزة القطعية كذا قيل والله اعلم **قوله** الشارح قدس سره فقد ذهب آه اي ذهب الخليل الى ان اداة التعريف كلمة ال على وزن هل وهمزتها في الاصل قطعية جعلت وصلية للخفة المدعوة لكثرة استعمالها او يقال ان الحذف مع المذكور وهو اللام اللزومي مع الهمزة كما فهم من حاشية مولانا عصام الدين غير مغير للهمزة القطعية لانه كلا حذف والله اعلم **قوله** وايضا لو لم يكن الخ في هذا المقام تقدير والتقدير فقد ذهب الخليل الى انها ال لان الاصل في الحروف عدم التغير والتصرف وايضا لو لم يكن الكثير حذف الدليل الاول لظهوره ومثل هذا واقع في كلام الله تعالى نحو وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين اعلم انه يرد على هذا المذهب ان اداة التعريف لو كانت ال كهل لما صح الحذف لكن لا كما ذهب المبرد لان حذف الجزء لكثرة الاستعمال اخف من حذف الكل

لاجل تلك الكثرة **قوله** وفيه ان عذبة آه وهو انه انما لم يكسر لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استعمالها **قوله** بضعفه ولم يقل ويبطله لان الحذف شايع لا واجب يدل عليه شيوع حذفها **قوله** والعلامة آه تقدير الكلام هكذا لانها علامة التعريف والعلامة لا تحذف الا انه كثيرا يحذف الصغرى لكونها سهلة الحصول **قال** الشارح قدس سره وانما اختص الخ يرد هنا ان المناسب ان يقول وانما اختص دخول اللام لان المصنف اختصه بالاسم لا مطلق حرف التعريف واجيب عنه بان اختصاص الاعم بشيء من وجه يستلزم اختصاص الاخص به من ذلك الوجه كما تقرر فلا منافات **قوله** سمعت عن آه الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره من وجهين الاول انه يفهم من كلامه ان اللام مطلقة لتعيين المعنى المستقل والامر ليس كذلك الا ترى ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به نفسه كالمعرف بالتعريف اللفظى ليست لتعيين فضلا من ان يكون لتعيين المعنى المستقل لان اللفظ فى حضر او التلفظ من غير احتمال الشركة فلا حاجة الى التعيين الثانى ان المصرح فى كلام الشارح ان اللام لتعيين المعنى المستقل المدلول عليه مطابقة والامر ليس كذلك الا ترى ان الصفات يدخل عليها اللام مع ان المعنى المستقل فيها ليس مدلولا مطابقيا لها كما لا يخفى والاعتراض بالوجه الثانى يفهم من عدم تقييد المعنى المستقل بالمطابقى فى كلام الفاضل المحشى المنقول من البعض اقول وبالله التوفيق يمكن الجواب عن الوجه الاول بان الشارح قدس سره قال ان حرف التعريف الخ فالمفهوم من كلامه ان اللام التى تكون للتعريف تكون موضوعة لتعيين المعنى المستقل واللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به نفسه ليست للتعريف كما صرح به ذلك الفاضل الذى نقل الفاضل المحشى كلامه فكيف يكون كلامه منافيا لكلام الشارح قدس سره وعن الثانى بان المعنى المطابقى للصفات معنى مستقل لان النسبة ملحوظة فيها اجمالا والنسبة بهذا الملحوظ لا ينافى الاستقلال قال السيد قدس سره فى حاشية المطول ان النسبة فى الفعل بطريق التفصيل وفى الاسم بطريق الاجمال والمركب من المستقل وغيره غير اذا كانت النسبة بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كانت بطريق الاجمال انتهى مع اذنى تغمر احفظ واغتنم هذا التقرير لعلك لا تجد فى غيره هذا التحرير **قوله** الذى الخ صفة المختصر والمراد به المفصل **قوله** ان اللام آه قال مولانا عبد الحكيم بكسر الهمزة لكونه مفعولا ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل الفاء فى خبره ومفعول سمعت محذوف انتهى اقول وبالله التوفيق يحتمل ان تكون تلك الكلمة بفتح الهمزة لكونها مفعولا لسمعت ويكون مفعول النقل محذوفا واما معلومية الكسر من ادخال الفاء فى الخبر فلست ما الحصل له وجها لان المكسورة ملحقة بليت ولعل عند سيبويه فى منع دخول الفاء على الخبر واما عند غيره فدخول الفاء فى خبره جايز فكيف يكون قرينة لمنع دخول الفاء على ان المفتوحة كما وقع من البعض غير مثبت كما يعلم من كلام الشارح قدس سره

قوله لتعيين المعنى المطابقى للصفات مستقلا بالاسناد

قوله لكسرة همزة ان وفتحها لانها مفعول سمعت والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية منها والفاء فى خبرها لتضمن المبتدا معنى الشرط

بها بعد نقل ثبت من الفاضل المحشي الكسر فلا وجه الا ما قاله ولا يجوز ان يتنازع السمع والقول في قوله
ان اللام الخ لانه على تقدير قراءة الكسر لا يكون مفعولا للسمع وعلى تقدير قراءة الفتح لا يكون مفعولا
لنقل وشرط صحة التنازع كون الاسم معمولا لكلا الفعلين بلا تغير كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اريد به
معناه الخ المراد من المعنى المعنى الذي يصلح للتعين لا مطلقة فلا يرد النقض باللام الداخلة على العلم
كالعباس فانها لو كانت للتعين لزم تعين المعين وهو من المستحيلات **قوله** ومنحصرة في الجنس الخ توضيح
هنا ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه اذا كانت للتعين فكيف يكون منحصرة في الجنس
والعهد لان التعين انما يتصور على ما هو المشهور على انحاء اربعة مشهورة الجنس والاستغراق والعهد
الخارجي والعهد الذهني ويمكن ان يجاب بان اطلاق الجنس على معنى اعم من الجنس المشهور والاستغراق
والعهد الذهني ايضا ثابت فيما بينهم فيمكن ان يراد من الجنس ههنا المعنى الاعم وهو الماهية سواء كانت من
حيث هي مع قطع النظر عن الافراد او من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد او من حيث تحققها في ضمن فرد غير
معين ومن العهد العهد الخارجي فيصح الحصر بلا ريب **قوله** على اللفظ الالف واللام في اللفظ عهدية
اشارة الى اللفظ الذي اريد به نفسه المفهوم مما سبق بطريق المفهوم المخالف ولا شك في قلة هذا القسم
فلا يرد ان مدخول اللام لا يكون الا على اللفظ فلا معنى لقوله فانها قد تدخل على اللفظ هذا من سوانح الوقت
والله اعلم **قوله** ولا تعين فيه اي يعني انه لا حاجة في اللفظ الى التعين لانه حضر بالتلفظ من غير احتمال
الاشتراك فلا يرد ان في التعين وسلبه عن اللفظ غير صحيح لانه متعين كما لا يخفى هذا ايضا من سوانح
الوقت والله اعلم **قوله** بالتعريف اللفظي وهو تعريف مفهوم اللفظ وتبيينه بلفظ اشهر منه كقولنا
الغضنفر الاسد هذا عند من يقول بان المقصود بالتعريف اللفظي افادة المتصدين بالموضوعة فان المراد
بالمعرف اللفظي عنده اللفظ فمعنى الغضنفر الاسد ان لفظ الغضنفر موضوع لمعنى الاسد واللفظ قد
حضر بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فلا تعين واما عند من يقول بان المقصود منه التصور فلا لان المراد
بالمعرف اللفظي عنده مدلوله فيجوز ان يعرف بلام الحقيقة كذا في حاشية الفاضل المدقق **قوله** هكذا
قالوا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح قدس سره ان يثبت اختصاص حرف التعريف بالاسم
لا ضعف فيه وهذا الوجه لا يخلو عن الضعف لورود الاعتراضات عليه وان كانت مدفوعة وحاصل
الدفع ان مقصود الشارح وغرضه اثبات المدعى بالطريق المنقول عن يعتقد عليها الا ناظل كالرضي ومن تبعه
وحده ولا وان كان ضعيفا لان النقل يوجب الشهرة وكثيرا ما يعتبر المشهور الضعيف اولى من القوي
الغير المشهور والله اعلم **قوله** وفيه الخ الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره بان المراد
من لفظ بقية المذكور في كلامه اما معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له او غيره
وهو دلالة اللفظ على المعنى المقصود سواء كان موضوعا له او غيره وكلا هما باطلان اما الاول فلانه يوجب

اشارة الى ان التعين على
تحقيقه منحصر على اقسام
خمسة اربعة منها ما هو
المشهور والخامس الجنس
من حيث هي في مقابلة
من حيث تحققها في ضمن
الجميع فافهم

عدم دخول اللام على اللفظ الذى استعمل فى المعنى المجازى وهو خلاف المثبت فيما بينهم لانه يقال رأيت
الاسد الرامى ولا يقبح واما الثانى فلانه يوجب دخول اللام على الفعل الذى جرد عن الزمان والنسبة
واستعمل فى الحدث فقط على سبيل القياس وهذا لم يثبت ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول بان استعمال
ارادة المعنى الحقيقى من لفظ المطابقة لعدم دخول اللام على اللفظ الذى اريد به المعنى المجازى غير مسلم
لانه ايضا مطابق لان الوضع المأخوذ فى تعريف المطابقة اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا والاول وان لم
يتحقق فى المعنى المجازى لكن الثانى تحقق فيه وهذا القدر يكفى ههنا والتحقيق مقام آخر ورأيت فى بعض الحواشى
ان بين تجريد الفعل عن النسبة واستعماله فى الحدث تناقضا لان الحدث ليس عبارة عن المعنى المطلق
بل عبارة عن الامر المنسوب الى الفاعل فيكون النسبة مأخوذة فيه أقول وبالله التوفيق ان هذه
مؤاخذة لفظية لا تليق بشأن المحصلين لان المعترض ان يقول على الفعل المجرد عن الحدث والنسبة
واستعماله فى الزمان والله اعلم **قوله** معناه الخ تذكير الضمير بناء على تأويل المطابقة باللفظ او على
النظر الى انه مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث **قوله** وليس كذلك لانه يقال رأيت الاسد الرامى
قوله المجرد الخ ذكر هذا التجريد على سبيل التمثيل لانه كما يرد الاعتراض على الفعل المذكور كذلك يرد
على الفعل المجرد عن النسبة والحدث المستعمل فى الزمان فقط بل عن النسبة فقط وجوابه جوابه **قوله**
قياسا انما قال قياسا لانه لا مانع من سماع دخول اللام على الفعل المجرد من الزمان والنسبة المستعمل فى
الحدث فقط او المجرد عن النسبة والحدث المستعمل فى الزمان فقط وان لم يسمع كما لا يخفى **قوله** المهم الخ
اى لا مخلص من هذا الاعتراض فى وقت من الاوقات الا فى ان يقال الخ وحاصله الجواب باختيار الشق
الثانى بانا نسلم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن النسبة قياسا بالنظر الى هذه الحالة لكن نمنع هذا
الدخول عليه بالنظر الى وضعه السابق والحالة الاولى ووجه التعريض المشار اليه بقوله المهم الخ انه
لا رعاية الحالة الاولى وعدم رعاية الحالة الثانية بعيدة لكن مع هذا واقعة فى اسماء الافعال والاصوات
المنسلخة عن الزمان فافهم **قوله** وضعه اى الوضع السابق والا فالوضع ثابت فى حالة التجريد ايضا
لانه يجاز والوضع النوعى فيه موجود كما تقرر **قوله** او يقال الخ عطف على قوله ان يقال فيكون جوابا
آخر وحاصله ان فرض تجريد الفعل عن النسبة فرض عقلى محض غير صحيح فى الاستعمال ومادة النقض يجب
ان تكون متحققة كذا قال مولانا عبد الحكيم **قال** الشارح قدس سره وهذه الخاصة لما بين الشارح سابقا
ان الخاصة على قسمين شاملة وغير شاملة اراد ان يبين حال اللام بل كل الخواص المذكورة فى المتن دفعا
لتوهم اندراجها فيما ليست منه درجة تحته **قال** الشارح قدس سره فان حرف التعريف الخ يرد
ههنا ان حرف النداء مدخله حرف التعريف كما هو الظاهر مع انه يدخل على المضمر المنفصل كما فى ياهو
وعلى اسم الاشارة كما فى ياهذا الرجل وعلى الموصول كما فى من أجلك يا التى فكيف يصح قول الشارح

فان هذا المعنى مستدل عليه بما سيأتى من ان الفعل المجرد عن الزمان والنسبة لا يدخل عليه اللام فافهم منه

ما تقدم ص ١٢ منه

قال الشارح قدس سره فان حرف التعريف الخ يرد هذا ان كان المعنى ان حرف التعريف لا يدخل على المضمر المنفصل ولا على اسم الاشارة ولا على الموصول فهو ظاهر الفساد وان كان المعنى ان حرف التعريف لا يدخل على المضمر المنفصل من حيث انه مضمر المنفصل ولا على اسم الاشارة من حيث انه اسم الاشارة ولا على الموصول من حيث انه موصول فمسلم لكن لا يضر قول الشارح بعد هذا ولا يدخل على المضمر المنفصل الخ فافهم منه

فان حرف الخ ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من حرف التعريف ههنا اللام بقرينة المقام او يقال ان حرف الندا ليس من جملة حرف التعريف مطلقا بل اذا قصد به التعريف كما تقرر والمراد من حرف التعريف ههنا ما هو للتعريف مطلقا وقيل في الاعتراض ان اللام تدخل على الموصولات مثل الذي والتي فانها في الاصل لذي ولتي الا ان يقال ان هذا ليس بمتفق عليه بل مما ذهب اليه البعض **قال** قدس سره وكذا العالم الخ معنى مثل اللام في انها غير شاملة الخواص الباقية لا في انها لا تحقق في الضمائر وامثالها فلا يرد ما يرد فافهم وقيل ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسم لو اريد صلاحية الاسناد اليه وفيه ان بعض الاسماء لا يصلح للاسناد اليه وان كان الاسناد بالقوة كاسماء الافعال والسابر بمعنى الباقي والاضافة بمعنى اللام فلا يرد ما يتوهم من ان السابر بمعنى الجميع والاضافة بمعنى من فيلزم تشبيه الشيء بنفسه وبطلان لفظ الخمس الاول بالنظر الى المتوهم الاول والثاني بالنظر الى الثاني فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** اعلم الخ اشارة الى دفع ما يقال ان عدّ اكثر ما ذكر في المتن من الخواص ليس بصحيح لان الخاصة ما يوجد في ذي الخاصة ولا يوجد في غيرها واكثر المذكورات موجودة في غير الاسم ايضا كالاسناد اليه فكما في الجسق في قولهم الجسق مهمل وامّا الجر والتنوين فكما في الجسق في قولهم حكمنا بجسقية زيد بانه مهمل وحاصل الدفع ان الخاصة كما انها منقسمة الى الشاملة وغيرها كذلك منقسمة الى الحقيقية والاضافية والمذكورات خواص اضافية للاسم يعني انها لا توجد في غير الاسم الذي اريد به معناه فان غير الاسم الذي لم يرد به معناه سواء لم يكن له معنى كالمهمل او كان لكن لم يرد به معناه بل اريد به مجرد لفظه فوجودها فيه غير مضر وبالجملة ان وجدان الخاصة في غير ذي الخاصة مضر للخاصة الحقيقية لا للخاصة الاضافية والمراد ههنا هذا الاخير **قوله** نعم آه تقرير وتصديق لما سبق وما بعده جملة مستانفة وقعت جوابا لسؤال مقدر وهو ان تلك الخواص اذا كانت موجودة في غير الاسم فمن اي جهة تعدّ من الخواص **قوله** ولذلك طوى آه الظاهر ان ضمير طوى راجع الى الشارح والا فالمراد ان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم والا فعكس ان يقول كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم يرد ههنا ان طوى الاخير مبني على عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية وطوى الانعكاس مبني على عدم كونها خواص شاملة فالمناسب للفاضل المحشي ان يقول ولذلك طوى الانعكاس من غير زيادة الا ان عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية غير مذكور في كلام الشارح فكيف يشير الفاضل المحشي بذلك الواقع في كلامه اليه ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم ان ضمير طوى راجع الى الشارح بل الغير راجع الى الفاضل المحشي بجعله نفسه غائبا للاحتراز عن نسبة الفعل الى نفسه صراحة لانه الموجب للتعجب وان اختل بمالك انه على هذا يلزم عدم التعرض للانعكاس لان طويه مبني على عدم كون تلك الخواص خواص شاملة وهذا غير مذكور في كلام الفاضل المحشي بل مذكور في كلام الشارح

فالازم ان يقول ولذلك طوى الاطراد من غير زيادة الا نعكاس فالجواب له بان الفاضل الحشي جعل كلام الشارح كلامه بناء على الامتزاج الذي هو من العادات فلذلك ذكر الاطراد والانعكاس كليهما وان قيل ان المناسب على هذا ان يقول ولذينك بالتثنية لان المشار اليه امران لا امور قلنا ان الفاضل الحشي اول ذينك الامرين بالمذكور ويحتمل ان يكون كلمة طوى على صيغة المجهول فافهم فانه من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** ثم اعلم الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان خواص الاسم كثيرة فما الذي دعى المصنف هذه الخواص الخمس وتركها لما بقي منها وحاصل الدفع ان ذكر هذه الخواص مشتمل على فايدة ليست في غيرها وهي تضمن كل واحد الخواص الاخر الكثيرة كما سيعلم لك فيكون ذكرها اولى لان القليل الكثير الفوايد اولى من الكثير القليل الفوايد كما لا يخفى **قوله** لان كلا منها الخ في العبارة حذف مضاف في مواضع والتقدير لان اختصاص كل منها متضمن لاختصاص خواص كثيرة فان اختصاص اللام متضمن لاختصاص انواع التعريف وهكذا الحال فيما بعد وجه تضمن اختصاص اللام اختصاص انواع التعريف ان اختصاص اللام لا يتحقق الا باختصاص معناه كما لا يخفى وهو التعريف واختصاصه مستلزم لاختصاص انواعه من تعريف العلم وتعريف الاضافة وتعريف النداء وتعريف الميم في لغة وتعريف اللام وتعريف المبهم لانه لا وجه للفرق بين تعريف وتعريف يرد ههنا ان اختصاص اللام كما هو متضمن لاختصاص انواعه المذكورة كذلك متضمن لاختصاص اسنافه من لام الجنس والاستغراق والعهد الخارجي فالمناسب للفاضل الحشي ان يقول لانواع التعريف واصنافه ويمكن ان يجاب عنه بان الالف واللام في قوله دخول اللام الجنس المندرج فيه جميع اصنافها المذكورة وليست اشارة الى صنف معين لعدم القرينة عليه فيكون قول المصنف دخول اللام تعرض لجميع اصنافه بطريق العبارة فيكون من زيادة قوله واصنافه مستغنى عنه بل يكون مضرا والله اعلم **قوله** والجر آه عطف على اللام يعني ان اختصاص الجر متضمن لاختصاص حروف الجر لان الجر اخص من حرف الجر فلو اختص الجر بالاسم ولم يختص حرف الجر به للزم وجود الاثر بدون المؤثر وهو من المستحيلات يرد ههنا ان اختصاص الجر كما هو متضمن لاختصاص حروف الجر لوجه المذكور كذلك اختصاص حروف الجر متضمن لاختصاص الجر لوجه المذكور بعينه لانه لا مؤثر في الجر سوى حرف الجر فكيف يكون هذا التضمن وجها لاختيارة ذكر الجر على ما عداه من الخواص واجيب عنه بانا لا نسلم انحصار مؤثر الجر في حرف الجر كما يعلم من عبارة الشارح قدس سره واما الاضافة اللفظية فلا يكون لاختصاص حروف الجر متضمنا لاختصاص الجر لان لك الوجه بعينه اقول وبالله التوفيق انا سلمنا انحصار مؤثر الجر في حرف الجر وتضمن الثاني لاختصاص الاول لكن نقول اختصاص الجر اولى بالذكر لانه يكون متضمنا لخواص كثيرة وهي حروف الجر بخلاف اختصاص حروف الجر لانه يكون متضمنا لاختصاص

اختيارها احتجاج اليه هو قوله الجر والتنوين والاضافة فالاسناد اليه ١٢ منه

حتى لو اشتمل الوصف معين لا يجوز ان يكون متضمنا لاختصاص الاصناف فيكون ذكره عبارة الفاضل الحشي حيث يترك فيه اختصاص اضافة منه

خاصة واحدة وهي الجر والله اعلم **قوله** اصنافه الخ المراد باصناف التنوين ليست جميعها لان تنوين
الترنم من اصناف التنوين وهي ليست بمختصة بالاسم بل تجئ فيه وفيما عداه كما لا يخفى فلا بد اما من دفعه
ولعل المراد باصناف التنوين تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة والمراد بعدها
التمكن والتنكير والعوضية والمقابلة ويخطر بالبال ان الالف واللام في قوله التنوين للجنس المنكر
تحته جميع اصنافه سوى التنوين كالالف واللام في قوله الالف واللام كما سبق وليست اللام في قوله التنوين اشارة
الى صنف معين لعدم القرينة عليه كما لا يخفى فيكون التنوين باصنافه مذكورا بطريق العبارة فلا
حاجة الى قول الفاضل المحشي لاختصاص اصنافه الا ان يقال ان المراد باصنافه التنوين ليست نفسها بل
معانيها كما يدل على هذا زيادة الفاضل المحشي قوله ومعانيها والفرق بين الاصناف والمعاني قد سبق
ويمكن ان يجاب بان المقصود من ذكر اختصاص التنوين تفهم اختصاص اصنافه بيانا وجه اختياره على ما
سواه من الخواص المشتركة مما ليس تحته اصناف كلحوق تاء التانيث المتحركة لا بيانا وجه اختياره على
اصنافه حتى يقال ان جميعها مذكورة بطريق العبارة فكيف يصح ذلك الاختيار لكن فيه بحث وهو ان
مثل هذا الكلام مجرى فيما سبق فالمناسب للفاضل المحشي زيادة **قوله** لا صنافه هناك ايضا لا
الاكتفاء بقوله لانواع التعريف الا ان يقال ان هذه نكتة بعد الوقوع فتأمل ولا تسرع بالرد والقبول
لان هذا القرن حين احتراق قلبي بنار البعد والهجران عن الاولاد والاقارب والاقتران فلعله
لا يخلو عن الخطاء والذلل والله اعلم **قوله** كونه موصوفا قال مولانا عبد الحكيم فان الموصول
وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول مسند اليه للفعل المبني للمفعول
والتمييز عن النسبة منزل عن الفاعل او المفعول فلا يصلح لشيء منها الا ما يصلح ان يكون مسندا اليه
انتهى **قوله** وايضا الخ دفع آخر للتوهم المدفوع بقوله اعلم آه وبيانه ظاهر ولا تطيل الكلام
بذكر المرايا الكثيرة المبنية في علم المعاني لتلك الخواص لئلا يورث التشويش وان شئت الاطلاع عليها
فارجع الى متن التلخيص للمصنف في ذلك العلم **قوله** اراد بالجر الخ اشارة الى دفع ما يرد من
ان تقدير الشارح قدس سره لدخول لاجل صحة كون الجر معطوفا على اللام مستغنى عنه لان
الجر جاء مصدر جرّ مجهولا ايضا فيكون المعنى على هذا كون الشيء مجرورا ولا شك في صحة هذه
العبارة ومن خواص الاسم كونه مجرورا واما الكلام في ان الحكم بكون الاسم مجرورا من خواص الاسم
لا هايل تحته فيصح بيانا زيد فصرفي قوله الاسناد اليه بادنى تغيير فانتظره وحاصل الدفع انا نسلم ان
الجر جاء مصدر جرّ ايضا لكن ارادة الحركة والحرف منه اظهر فلاجل هذا الظهور اراد الشارح
قدس سره من الجر الحركة والحرف فقدر لفظ الدخول لان المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء
ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بنفسها المرادين من الجر والله اعلم **قوله** على الاضافة

اقول في قوله فان اللام آه
ان يقال ان الالف واللام
في قوله وحمل اللام وان
كان لجنس المنكر فهو
جميع اصنافه لكن المتصور
من ذكر الخصائص الاعم
يتضمن اختصاص الاعم
بيانا وجه اختياره على ما
سواه من الخواص المشتركة
مما ليس تحته اصناف له
بيانا وجه اختياره على
اصنافه اه منه

اليه اى نسبة شيئ الى ما وجد الحرف فيه وليس المراد من الاضافة الا الاضافة النحوية فافهم **قوله** لفظا
او محلا خلاصة الكلام ان عبارة المصنف والجر اما مجرورا او مرفوعا اما جره فليس الا من وجه واحد
وهو عطف على لفظ اللام واما رفعه فمن وجهين احدهما العطف على محل اللام وهو الفاعلية
للدخول وثانيهما العطف على دخول اللام **قوله** وقس عليه يعنى ان التنوين جاء على معنيين ايضا
احدهما نون ساكنة يتبع حركة آخر الكلمة وثانيهما كون الشئ منونا وعلى الاول يكون عطفا على اللام
لفظا ومحلا تحت الدخول لان نفس النون لا تعم ان تعد من الخواص لما سبق وعلى الثانى يكون عطفا
على دخول اللام لكن المعنى الاول اظهر فلذا حمل الشارح عليه وزاد قيد الدخول والله اعلم **قوله**
ولما قدم آه دفع ما يتوهم من ان بين اللام والتنوين تقابلا واحد المتقابلين يكون اقرب خطورا بالبال
مع المقابل الآخر فالانسب للمصنف ان يقدم التنوين على الجر واورد بعد اللام ووجه التقابل
بين التنوين واللام اما كون اللام علامة للتعريف وكون التنوين علامة للتنكير واما عدم اجتماعهما فى
كلمة واحدة واما كون المصدر محل اللام والآخر محل التنوين وحاصل الدفع ان التنوين والجر
لا وجد انى الكلمة يكون التنوين مؤخرا عن الجر كما لا يخفى ومناسبة الوضع بالطبع يصير من المصمات
فيما بينهم فلاجل تحصيل هذه المناسبة قدم الجر على التنوين اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشى
لو قدم ربما يزاوجه تقديم اللام وآخر وجه تقديم غيرها كان احسن واوفق فافهم لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا **قوله** ولتضمنه خواص كثيرة يخطر بالبال انه يعلم من عبارة الفاضل المحشى للذكى
سابقا ان تضمن الاضافة لخواص كثيرة وتضمن الاسناد اليه لخواص قليلة لانه بين فيما ان الخواص
التى يتضمن لها الاضافة خمسة والتى يتضمن لها الاسناد اليه اربعة فكيف يعم ما قاله وتعل لكلامه
وان لم لحصله الآن والله اعلم بما فى صدور عباده **قال** الشارح قدس وانما اختص دخول الجر
الخ اى الجر باعتبار الدخول لئلا يرد ما يرد على قول المصنف دخول اللام وقد مر منا فتذكر وهكذا
الحال فى قوله دخول حرف الجر والله اعلم **قوله** اى حرف آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
اضافة الحرف الى الجر تعم لان الحرف المضاف اما ان يكون من جملة حروف المبانى او من جملة
حروف المعانى والاول لا يعم لان الجر ليس غرض حرف من حروف المبانى حتى يضاف اليه والثانى
ايضا لا يعم لان الجر ليس معنى حرف من حروف المعانى حتى يضاف اليه وحاصل الدفع ان اضافة الحرف
الى الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر ان كان المراد من الجر المعنى الاسمى الذى هو الحركة او الحرف
او من قبيل اضافة المؤثر الى تأثيره ان كان المراد منه المعنى المصدرى وهو الافضاء ولا يخفى ما بين
الاثر والتأثير من الفرق والله اعلم **قوله** ويعضد الاول اى يقويه لعل وجه تقويه قولهم
حرف الجر مع الاحتمال الاول فى قولهم حروف الجر اشتهار لفظ الجر فى المعنى الاسمى وعدم

اشتهاره فی المعنی المصدری والله اعلم واما ما بینه الفاضل المدقق فی وجه تقویة هذا القول
للاحتمال الاول فی قولهم حروف الجر فلا یخلو عن خدشة لان الجزم لو کان بمعنی الاسکان کما هو
من معانیه کما قال فی المنتخب جزم بالفتح یرید ون وعلجزد بیدل شدن وساکن کردن نحو عنه رلوکما
اضافة الحرف الی الجزم من قبیل اضافة المؤثر الی التاثیر لورود علیه شیئ کما لا یخفی **قال** الشارح
قدس سره فالمجرور به اعلم ان المجرور فی به عاید الی حرف الجر وقوله لفظا او تقدیرا قید للضمیر
ولا یجوز ان یکون قید المجرور لانه لا ینحصر فی اللفظی والتقدیری اذ قد یکون المجرور مجرورا محلیا قال
الشارح قدس سره کما فی الاضافة او ورد التمثیل بالاضافة المعنویة دون اللفظیة ودون کلیهما
لان تقدیر حرف الجر فی الاضافة المعنویة متفق علیه بخلاف اللفظیة علی ما لا یخفی والتمثیل
بالمتفق اولی **قال** الشارح قدس سره ودخول حرف الجر آه لما کان ظاهر عبارة الشارح غیر
مفید للمدعی علی قانون الاستدلال لانه لو جعل قوله لانه اثر حرف الجر صغری وقوله ودخول
حرف الجر کبری لکان منتجا الی ان الجر اثر مختص بالاسم ومدعی کون هذا الامر مدعی ظاهر فاقول بتوفیق
الله تعالی فی تقریر کلام الشارح ان قوله لانه اثر حرف الجر صغری القیاس وکبراه محذوفة للقطع
لان الجر اثر حرف الجر وکلما هو اثر حرف الجر یکون مختصا بالاسم فینتج الی ان الجر یکون مختصا بالاسم
الصغری فظاهرة واما الکبری فلان اثر حرف الجر لو لم یکن مختصا بالاسم لوجد الاثر بدون المؤثر
واللازم باطل فالملزوم مثله ولما کان یرد علی الملازمة المذکورة فی القیاس الاستثنائی انه لا یلزم
من عدم اختصاص اثر حرف الجر بالاسم وجود الاثر بدون المؤثر لانه یجوز ان لا یکون المؤثر الذی
هو حرف الجر مختصا بالاسم فاشار الشارح قدس سره الی دفعه بقوله ودخول حرف الجر یختص الخ
هذا القول منه قدس سره اشارة الی اثبات الملازمة المذکورة فی دلیل کبری المطویة ههنا اخذا
غایة وسعی فی تصحیح کلام الشارح علی قانون الاستدلال والله اعلم بحقیقة الحال یرد علی القول المذکور
لکن وجود الاثر آه ان المراد من معیة الاثر مع المؤثر اما المعیة الزمانیة او المعیة المکانیة لا سبیل
الی الثانی لان الشمس المؤثر فی الضیاء موجودة فی السماء والضیاء الذی هو اثرها یوجد فی الارض ایضا
ولا سبیل الی الاول لانه لا ینافی وجود الجر فی الفعل والحرف کما لا یخفی والجواب ان المعتبر هو الاول
لکن حرف الجر مؤثر ضعیف لا یؤثر مع اختلاف المکان بینه وبین اثره بخلاف الشمس والله اعلم
قال الشارح قدس سره واما الاضافة الخ دفع ما یرد من ان الضمیر فی قوله لانه اثر الخ اما ان یرجع
الی الجر المطلق او الی الجر الذی فیما سوی الاضافة اللفظیة فان کان الاول فلا نسلم ان الجر
المطلق هو اثر حرف الجر لانه موجود فی الاضافة اللفظیة وحرف الجر لیس بموجود فیه لا لفظا ولا
تقدیرا وان کان الثانی فلا یطابق الدلیل المدعی لان المدعی اختصاص الجر المطلق والدلیل یفید

بقی علیه ان یکون الاولی ان یجیب الجزء الثانی بنحو ما فی الاشارح وکلام الشارح لا یخلو عن تکلف کما لا یخفی علی المتامل فی عبارة الشارح کما هو الظاهر منه وفیه ما فیه قوله لان اثر حرف الجر لو لم یکن آه منه

بقی علیه ان یقول لا نسلم ان المؤثر فی الجر هو حرف الجر علی الاطلاق فی کل زمان وحین اثره فی الفعل والحرف

اختصاص الجر الخاص وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الجر الخاص الذى هو فيها سوى الاضافة اللفظية والدليل المذكور ليس دليلا لكل المدعى بل لجزئه وجزئه الآخر اعنى الجر الذى ليس اثر حرف الجر يثبت اختصاصه من دليل آخر وحاصل هذا ان ذلك الجر مختص بالاضافة اللفظية والاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية المختصة بالاسم ومخالفة الفرع من الاصل بان لا يختص بالاسم بل يختص بما هو اوسع من الحالات يرد ههنا ان اللام مقدرة فى الاضافة اللفظية ايضا عند المصنف كما يعلم من كلامه فى المجرورات فلا حاجة الى هذا الجواب لان الجر المطلق اثر حرف الجر على مذهبه ويمكن ان يجاب عنه بان هذا الجواب على تقدير التنزل والتسليم لا مطلقا يرد ههنا ان كلمة اما للتفصيل كما هو المتقرر والتفصيل يقتضى التعدد كما هو الظاهر فالملازم على الشارح ان يذكر لكلمة اما هذه عديلة اخرى ليحصل التعدد اجيب بانا نسلم اقتضاء كلمة اما التعدد لكن اعم من ان يكون ذكرا او مقدرا والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود لان تقدير عبارة الشارح هكذا ومن خواص الاسم دخول الجر مطلقا اما الجر فيما سوى الاضافة اللفظية فلانه اثر الخ واما الجر الذى فى الاضافة اللفظية فلانها الخ هذا ما لخص من الحواشى والله اعلم **قوله** اى اما الجر الخ دفع ما يتوهم من ان كلمة اما التفصيل ما اجمله المتكلم واجمال الاضافة كما يعلم من كلام الشارح واما الاضافة الخ غير ثابت لا من المصنف ولا من الشارح كما لا يخفى فكيف يصح قوله واما الاضافة الخ وحاصل الدفع ان عبارة الشارح غير محمولة على ظاهرها بل فيه تقدير اى اما الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما فى الاضافة الخ واجمال الجر ثابت بقوله ومنها دخول الجر **قوله** كما فى الاضافة يرد ههنا ان الظاهر من الكاف التمثيل والظاهر منه عدم انحصار الممثل فيه والامر ههنا ليس كذلك لان الجر الذى ليس اثر حرف الجر مختص بالاضافة اللفظية اجيب عنه بان هذا من قبيل قوله تعالى واذكروا الله كما هداكم اى على ما هداكم كذا قال عمى واستاذى نور الله مرقده والله اعلم **قوله** اولانه لا يكون الخ علة اخرى لاختصاص الجر الذى ليس اثر حرف الجر بالاسم وحاصله ان هذا القسم من الجر لا يكون الا فى الفاعل او المفعول والحرف والفعل ليسا بصالحين لكليهما اما عدم كونهما صالحين للفاعل لانه مسند اليه للفعل ولا شئ منهما يسند اليه كما هو الظاهر واما عدم كونهما صالحين للمفعول لانه يصح ان يسند اليه كما اذا اقيم الفعل المعلوم بالمجهول ولا شئ منهما بصالح للمسند اليه كما لا يخفى والله اعلم **قوله** بيان للمخالفة دفع ما يتوهم من ان قول الشارح قدس سره بل مختص غير صحيح لان الظاهر منه ان هذا بيان لعدم المخالفة وهذا العدم لا يثبت منه كما لا يخفى والدفع غنى عن البيان **قوله** متصورة اشارة الى ان كلمة او فى قول الشارح او يزيد عليه لانفصال

الحقيق **قوله** بقسم بيان لما في قوله بما يخالف **قوله** مقابل دفع ما يتوهم من ان
تفسير الشارح قدس سره لقوله ما يخالف بقوله اعني الفعل وجعل قوله او
يزيد عليه الخ مقابلا لقوله بان يختص آه كلاهما باطلان لان الفرع لو اختص بشئ اعم
من الاسم والفعل فايضا يصدق عليه انه مختص بما يخالف ما يختص به الاصل لان بين
العام والخاص مخالفة من وجه وحاصل الدفع ان المراد من المخالفة في قول الشارح
المقابلة وهي منتفية بين العام والخاص على ما لا يخفى فلا يصدق على الصورة المفروضة
انه مختص بما يخالف اى بما يقابل ما يختص به الاصل والله اعلم **قوله** الاسم بيان
ما في قوله ما يختص به والضمير في قوله وهو الذي آه للتعليل اى لتعليل تفسير ما في ما يختص
به بالاسم **قوله** الاضافة المعنوية اشار به الى ان المراد بالاصل المذكور في الشرح
الاضافة المعنوية **قوله** ذلك القسم اشارة الى ان قوله اعني الفعل تفسير لجملة
ما في ما يخالف الخ **قوله** لعدم استقلال الخ قد مر وجه كون معنى الفعل اسما
مستقلا ومعنى الحرف غير مستقل في تعريف الاسم فتذكر فلا يرد ما يرد فافهم
والله اعلم **قوله** على الاصل اشار بهذا الى ان الضمير المستتر في يزيد راجع الى الفرع
والضمير المجرور في عليه راجع الى الاصل الذي هو الاضافة المعنوية **قوله** بان
يدخله والفعل يرد هنا ان الدخول هو الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما غير
متصور ان هنا اى في الاضافة اللفظية الذي هو الفرع لكونه امرا مصدريا انتزاعيا فكيف
يصح قوله بان يدخله لان الضمير المستتر راجع الى الفرع الذي هو الاضافة اللفظية ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد من دخول الفرع دخول ما هو فيه اعني الجر لا نفسه والدخول
يتصور في الجر على ما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره باقسامه اشارة الى دفع
ما يرد من ان المراد من التنوين اما ان يكون التنوين بجميع اقسامه او التنوين ببعض اقسامه
وكلا الشقين باطلان اما الاول فلان من جملتها تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم كما
هو الظاهر واما الثاني فلانه لا قرينة على تعيين ذلك البعض وحاصل الدفع انا نختار الشق
الثاني اعني ان المراد من التنوين بعض اقسامه وهو ما سوى تنوين الترنم والقرينة موجودة
وهي ذكر تنوين الترنم في آخر الكتاب على وجه يظهر منه وجه عدم اختصاص
هذا التنوين بالاسم وجعل اللاحق قرينة على السابق مما قد يفعل فيما بينهم ولا
يخفى ما في عبارة الشارح وهي قوله وسيجئ الخ من الرمز الى هذه القرينة والله اعلم
قال الشارح قدس سره تعريفه وهو نون ساكنة يتبع آخر الكلمة **قوله**

كتبه الفقير نجل المرحوم
باقر الاصفهاني

وبيان اقسامه وهي تنوين الترنم وتنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين المقابلة وتنوين التنكير
قال الشارح قدس سره يظهر من الاظهار ويحتمل ان يكون من الظهور لكن العايد على
هذا يكون محذوفا وهو منه **قال** الشارح قدس سره وجهة اختصاص وهي ان تنوين
التمكن دال على كون الاسم منصرفا وتنوين العوض عبارة عما لحق آخر الاسم عوضا
عن المضاف اليه وتنوين التنكير يفرق بين المعرفة والنكرة وتنوين المقابلة عبارة عما
يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يخفى على من له ادنى بصيرة عدم وجدان كل
من هذه الامور المذكورة في هذا الاسم **قال** الشارح قدس سره وجهة عدم
الخ وهي ان تنوين الترنم عبارة عما لحق آخر المصاريع وآخر الابيات اعم من ان
يكون هذا الآخر اسما او غيره **قال** الشارح قدس سره هو بالرفع دفع ما يتوهم
من ان قول المصنف الاسناد اليه اما يكون بالجر للعطف على لفظ اللام او بالرفع
للعطف على محله وكل منهما لا يصح لانه على كلا التقديرين يكون ذلك القول
اعني الاسناد اليه مما اضيف اي نسب اليه الدخول واضافة الدخول الى الاسناد
اليه لا يصح لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او الحوق بالآخر وانتفاء كليهما
في الاسناد اليه ظاهر وحاصل الدفع ان ذلك القول بالرفع لكنه معطوف
على الدخول لا على محل اللام حتى يكون مما نسب اليه الدخول **قال** الشارح قدس
سره لان الخ قيل ان خير المتبادر من الدخول كون الشيء موجودا في شيء آخر قطع النظر
عن التكلم الاول والحوق في الآخر واذا حمل عليه فجاز عطف الاسناد اليه على
مدخول الدخول وهو اللام تاء مل كذا قال مولانا عصمت الله **قال** الشارح قدس
سره في الاسناد وفي بعض النسخ الاسناد اليه وهذا اولى لان من انتفاء الذكر في الاول
والحوق بالآخر في الاسناد الذي هو نسبة بين الطرفين لا يلزم انتفاءهما في الاسناد اليه
الذي هو في احد الطرفين والمدعى هو هذا دون ذاك اقول وبالله التوفيق ان المراد من
الاسناد الواقع في بعض النسخ الاسناد الذي هو في المتن وهو مقيد فحمل اليه لا مطلق
فحمل كلتا النسختين واحد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكذا في الاضافة
يعني مثل عطف الاسناد اليه العطف في الاضافة يعني ان قول المصنف الاضافة معطوف
على الدخول لا على مدخوله **قال** الشارح قدس سره والمراد به كون الخ اشارة
الى دفع ما يرد في هذا المقام من ان الضمير في اليه راجع الى الاسم لان ان كلام سوق
لذكر خواصه فمعنى قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ومن خواص الاسم الاسناد

الى الاسم وهذا ان حمل وترك على الظاهر فهو باطل لان الاسناد الى الاسم يوجد في الفعل بل يكون فيه دايما وان كان المراد منه كون الاسم مسندا اليه بناء على ان هذا من لوازم الاسناد الى الاسم كما لا يخفى لخلا الحكم بمن خواص الاسم على الاسناد اليه بهذا المعنى عن الفايدة لان ذلك في غاية الظهور كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الاسم والمراد من الاسناد الى الاسم كون الاسم مسندا اليه ولا يلزم خلو ذلك الحكم عن الفايدة لانه كثيرا ما يذكر شيء بخصوصه ويراد الحكم على نوعه والاعم منه كما يقال زيد ملزوم للضاحك بالذات لانه ذكر زيد وهو امر خاص واريد منه الامر الاعم منه وهو الانسان لانه الملزوم بالذات للضاحك كما لا يخفى فلم لا يجوز ان يذكر ههنا كون الاسم مسندا اليه ويراد منه كون الشيء الذي اضيف اليه الكون ليس الا الاسم في نفس الامر كما لا يخفى وجهه فكما يخلو ذلك الحكم عن الفايدة بذكر الاسم كذلك يخلو باريدة الشيء من الاسم لاتحاد المآل في نفس الامر فانه بان الشيء قد يكون له اعتبار ان يكون الحكم بشيء عليه باعتبار مفيدا او باعتبار آخر لا كما ترى في الانسان لانه اذا اخذ من حيث انه جسم يكون الحكم عليه بالحيوانية مفيدا واذا اخذ من حيث انه حيوان يكون ذلك الحكم عليه لغوا فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل بل منه وقد اجيب عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان الضمير راجع الى الاسم بل الى الشيء فلا يخلو ذلك الحكم عن الفايدة وفيه ان هذا بعيد لعدم ذكر الشيء في الكلام ومخالف لما سيق اليه الكلام كما هو الظاهر وبما ذكر ظهر ان ما كتب في بعض الحواشي المتعلقة بهذا الكلام من ان حاصل جواب الشارح ان الضمير راجع الى الشيء لا يخلو عن شيء والله اعلم بكل شيء واليه مرجع كل شيء **قوله** كما يقتضيه متعلق بالمنفي لا بالنفي اي ما لا يخفى **قوله** سياق الكلام فان الكلام مسوق لبيان خواص الاسم **قوله** والا اي وان لم يرد كون الشيء مسندا اليه **قوله** لخلا الحكم ان اريد من الاسناد كون الاسم مسندا اليه من قبيل ذكر احد المتلازمين واريدة الآخر منه كما لا يخفى او بدل ان يترك على الظاهر وهو الاسناد الى الاسم كما سبق ولعل وجه ترك الفاضل المحشي شق البطلان عدم سبق الذهن اليه للظهور بطلانه هذا ما سنح في الوقت والله اعلم **قوله** وتوجيه ذلك دفع ما يتوهم من ان الضمير اذا رجع الى الاسم فيكون مغنى عبارة المصنف كون الاسم مسندا اليه فباي طريق اريد منه كون الشيء مسندا اليه وحاصل الدفع ان لهذه الارادة طريقا فيما بينهم الاول انه كثيرا ما يذكر الخاص لاجل الحكم عليه

وهو ان كون الشيء مسندا اليه لا يخفى انه في الاسم

بشئ وبيان الحكم على ما اعم منه كما في المثال المذكور والثاني انه كثيرا ما يعتبر الحكم المتعلق بالمضاف قبل الاضافة والنسبة تشريفا بها الاضافة والنسبة اعلم ان الحكم ههنا قول المصنف ومن خواصه المضاف قوله الاسناد والمضاف اليه ضمير الاسم واذا اعتبر تعلق هذا الحكم بذلك المضاف قبل اضافته يفيد قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ان من خواص الاسم الاسناد الى الشئ لان الاسناد اذا لم يقيد بقيد الى الاسم يكون مقيدا بقيد الى الشئ لانه لا بد له من الصلة وغيره غير صالح فهو احد من هذين الطريقين يراد من قول المصنف الاسناد الى الاسم بمعنى كون الاسم مسندا اليه كون الشئ مسندا اليه فاعلم **قوله** ومطلقه الذي هو الشئ او اللفظ الموضوع لمعنى **قوله** وفائدة الخ دفع ما يرد من انه لم لم يقل المصنف ومن خواصه كون الشئ مسند اليه فيغنى عن تكلف ارادة كون الاسم مسندا اليه من الاسناد الى الشئ عن تكلف ارادة كون الشئ مسندا اليه من كون الاسم مسندا اليه والدفع غني عن البيان **قوله** وان لا تعرض آه عطف على قوله انه اخصر فيكون هذا دفعا آخر للايراد المذكور في الحاشية السابقة بلا فصل والمراد من التعرض المنفي التعرض الصريحي والله اعلم **قوله** وهو الشئ او اللفظ الموضوع يعني **قوله** او ان الحكم الخ عطف على قوله ان الخاص فيكون اشارة الى التوجيه الآخر **قوله** كما يقال الخ اعلم ان الباعث عليهم في القول بتقدير الحكم المتعلق بالمضاف على الاضافة في المثل المشهور انه لو ترك على حاله للزم الدور فيه لان معرفة لحية الرجل متاخرة عن معرفة الرجل ضرورة تأخر معرفة المضاف من حيث انه مضاف عن معرفة المضاف اليه فلو كانت اللحية علامة للرجل لكانت معرفتها متقدمة على معرفته لان علامة الشئ تعرف اولا ثم ذلك الشئ فيلزم تقدم معرفة الرجل على نفسه وهل هذا الا الدور واذا قطع النظر عن اضافة اللحية الى الرجل لم يكن معرفتها متأخرة عن معرفته والله اعلم **قوله** ان معناه الخ رئيت في بعض الحواشي معترضا صاحبه على الفاضل المحشي ان المثل المشهور من قبيل قولهم على الفرة مثلها زبدا في الجانب المبتداء الذي هو قوله لحيته ضميرا الى ستعلق الجار الذي هو الرجل فعلى هذا المناسب للفاضل المحشي ان يقول ان لحية الرجل علامة وتلك العلامة علامة الرجل كما لا يخفى على المتأمل اقول وبالله التوفيق ان المناسب على ذلك التقدير بعينه ما قال الفاضل المحشي لان التجريد عن الاضافة يكون في جانب المبتداء نعم لو كان علامة الرجل مبتداء ولحية خبرا كان المناسب ما قاله وان اختلج في قلبك انه كيف يصح كون لحته مبتداء وعلامته الرجل خبرا له مع ان من المتقرر ان المبتداء والجزاء اذا كانا معرفتين يجب تقدم المبتداء على الجزاء فنقول له بان المبتداء ههنا نكرة لان لحاظ الاضافة بعد الحكم نعم لو قال الفاضل المحشي ان معناه علامته الرجل لحيته لكان احسن **قوله** وبالجملة الباء زايدة واللام عوض عن المضاف اليه وقوله يجب بعد فاذا كان

ط اعلم ان ضمير اليه راجع الى ما يعتبر الحكم المتعلق بالمضاف ملزوم للضاف اليه بالذات ١٢ منه

ع اما كان ضمير اليه راجعا الى الاسم كان الاسناد اليه بمنزلة الاسناد الى الاسم فيكون هذا قول المصنف فلا يرد ما يرد فافهم ١٢ منه

ع ان معرفة الرجل متقدمة طبعا على معرفة لحيته بحكم التقدم الطبعي للاولى ومعرفتها متقدمة على معرفة الرجل بحكم التقدم الطبعي للثانية فاذا تقدم كل منهما على الآخر تقدم الشئ على نفسه فافهم ١٢ منه

ع لا يخفى ان قوله لحيته مبتداء وعلامة الرجل خبره قدم عليه تقديما واجبا ١٢ منه

ع اي على تقدير كون لحيته مبتداء وعلامة الرجل خبره ١٢ منه

فى تسمع بالمعيدى الخ والتقدير ومحصل الكلام انه الخ **قوله** قبل النظر كما فى الوجه الثانى **قوله** اوبعده كما فى الوجه الاول **قوله** المذكور اعلم ان هنا نختين احديهما مذكورة وثانيتهما مذكورا اما الاولى فظاهرة واما الثانية فغير صحيحه بظاهرها لان الذكر لا يكون فى الطبايع الا ان يكون مشتقا من الذكر بضم الذال لا من الذكر بالكسر على ما لا يخفى وتوصيف الشئ لدفع الاضمار قبل الذكر على تقدير رجوع الضمير الى الشئ **قوله** بعيد لانه مخالف للسوق واما ما قال نور الحق فى وجه البعد لعدم ذكره فى الكلام فغير سديد لان الذكر فيه ليس بشرط للارجاع كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره وانما اختص الخ يرد هنا ان كون الشئ مسندا اليه ليس خاصة للاسم لوجوده فى الفعل الذى اريد به معناه كما فى قول الشاعر تسمع بالمعيدى خير من ان تراه لان قوله تسمع مبتداء وخبر خبره وهو فعل ولجيب عنه بانه مأول بالمصدر بتقدير ان والتقدير سمعك بالمعيدى خير وان اختلف فى صدر لكن مواضع تقدير ان عدها المصنف فى كتابه وهذا ليس منها فكيف يقدر ان فيه فانزله بان المصنف ذكر المواضع القياسية لتقدير ان وهذا سماعى ليس بقياسى فعدم اندراجه تحتها غير مضر وبان المعدود فى الكتاب هو المشهور من المواضع فهذا من المواضع الغير المشهورة والله اعلم **قوله** يعنى ان العرب الخ دفع ما يرد على الشارح من انه ان اراد ان الفعل وضع للكون المذكور فهو باطل لان الكون المذكور خارج عما وضع له كما يعلم ممن كلامهم مجرد السمع وان اراد ان الفعل وضع لمعناه والغرض من وضعه لمعناه افادة هذا الكون فهو ممنوع كيف وان كل شئ موضوع لمعناه لافادته لا لافادة شئ آخر كما هو الظاهر فكيف يكون الغرض من وضع الفعل لمعناه افادة ذلك الكون مع كونه موضوعا له وحاصل الدفع ان المضاف الى الفعل وهو لفظ المعنى محذوف والمراد من الوضع اللحاظ لانه لازم له والمراد من المسند المساق الى الماضر والمرتبط به للعلاقة المذكورة والتقدير لان معنى الفعل لوحظ ابدا بانه مساق ومرتبط شئ آخر فلو جعل الشئ الآخر مساقا ومرتبطا بالفعل للزم خلاف ما هو المثبت فيه ابدا وللازم باطل فالملزوم مثله ولما كان اللاحظ لمعانى الكلم العربية العرب لا غير هم زاد الفاضل اللبيب لفظ العرب وقال يعنى ان العرب آه والا فاللحاظ غير مختص بالعرب ولا يرد ان ما ذكره الشارح ليس دليلا على المدعى وهو اختصاص الاسناد اليه بالاسم لانه يلزم منه عدم وجدانه فى الفعل لا فى الحرف ايضا وهو ايضا من المدعى لانه قد مر من الشارح فى الحاصل والمحصول ان معنى الحرف آلى غير مستقل وكلما هذا شانه لا يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به فلا حاجة الى اقامة الدليل على عدم كون الحرف مسندا اليه لانه هو المحكوم عليه والله اعلم **قوله** مساق الى الشئ اعم ابدا وكذا الحال فى مساق اليه

لعل وجه الاول عما قبض للملاحظة ومتعلقها لان من واذا فى عبارة عن اللفظ ومتعلقه كما لا يخفى ١٢ منه

لعل وجه قولهم ان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث ١٢ منه

فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره اى كون الشئ آه اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد بالاضافة اما المعنى الذى وضع لفظ الاضافة له على الظاهر وهو النسبة واما كون الشئ مضافا واما كون الشئ مضافا اليه بعلاقة ان المضاف والمضاف اليه طرفا النسبة التى وضع لفظ الاضافة لها على الظاهر وكل منها لا يصح اما الاول فبطلانه ظاهر لا يخفى على العاقل واما الثانى والثالث فلانهما يوجدان فى الفعل مثل مررت بزيد ويوم ينفع الصادقين الآية الاول للاول والثانى للثانى وحاصل الدفع ان المراد من الاضافة كون الشئ مضافا لكن لا مطلقا بل بتقدير حرف الجر ليس بخاصة وما هى الخاصة فلا يوجد فى الفعل وان اختلج فى صدرك ان ارادة هذا القيد اى القيد بتقدير حرف الحرف من لفظ الاضافة ارادة من غير قرينة لانه لا قرينة فى لفظ الاضافة على هذا القيد فكيف يراد كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر والشيوع من اقوى القرائن فافهم **قال** الشارح قدس سره ووجه اختصاصها الخ محال هذا الوجه ان لوازم الاضافة مختصة بالاسم كما سيجئ بيان هذا الاختصاص فلو لم يختص الاضافة به لوجد الملزوم بدون اللازم فعدم الملزوم لان المتقرر فى اللازم ان يكون مساويا للملزوم او اعم منه وتحقق احد المتساويين بدون الآخر وتحقق الاخص بدون الاعم يدل كل منهما كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من التعريف الخ اما وجه اختصاص تعريف بالاسم فهو انه على اقسام معدودة مشهورة سلب كل منها عن الفعل والحرف مما لا يخفى على العاقل واما وجه اختصاص التخصيص بالاسم فهو انه عبارة عن قلة الافراد وهذا لا يتصور فى الفعل والحرف اما فى الاول فلانه لا يراد منه الا الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد ولا بد للتخصيص الذى هو عبارة عن قلة الافراد من النظر اليها كما هو الظاهر واما فى الثانى فلان معناه جزئى شخصى غير قابل لشركة الافراد على ما لا يخفى فكيف يتقبل قلتها واما وجه اختصاص التخفيف بالاسم فهو انه لا يكون الا بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع او بحذف الضمير فى تعويض اللام عنه وكل من هذه الامور لا يتصور فى غير الاسم على ما لا يخفى فالتخفيف بها لا يتصور فيه ايضا والله اعلم **قوله** المراد بالتخصيص الخ دفع ما يرد من ان الحكم باختصاص التخصيص بالاسم كما صدر من الشارح غير صحيح لانه عبارة عن التقييد وتقليل الجهات وهذا يوجد فى الفعل كما فى صورة تقييده بالمفعول والظرف والحال وحاصل الدفع ان التخصيص اذا عد فى فوائد الاضافة يكون عبارة عن تقليل اشتراك الافراد لا عن التقييد وتقليل الجهات وتقليل اشتراك الافراد لا يتصور فى الفعل لان المراد به الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد وهو بهذه الحيثية غير صالح لتقليل الافراد كما هو الظاهر وبما ذكر ظهر ان الواو فى قول

ح اعنى ان المثال الاول مثال لكون الفعل مضافا وهو اول فى المثالين والمثال الثانى مثال لكون الشئ مضافا اليه وهو ثانى فى الفعل وهو ثالث فى الثانى والظاهر ان ما ذكره من الاشارة الى عدم تسليم الشيوع ١٢ منه

ط اى فلا يكون الملزوم مساويا ولا اعم فلا يكون اللازم اعم من الملزوم ١٢ منه

ى سواء كان بالحذف او بالتعويض ١٢ منه

الفاضل المحشي ولا يراد الخ بمعنى اللام التعليلية فيكون ذلك القول تعليلا للمقدمة المقدرة وهي قولنا وتقليل اشتراك الافراد لا يتصور في الفعل ولظهور عدم تصور ذلك التقليل في الحرف او لتطبيق الجواب بالسوال لم يتعرض الفاضل المحشي لعدم تصور ذلك التقليل في الحرف قال مولانا جمال الدين في دفع اصل الاعتراض اعلم ان التخفيف بحذف النون ونوني التثنية والجمع وحذف الضمير وتعويض اللام منه لازم الاضافة اللفظية والتعريف مع التخفيف والتخصيص معه لازم الاضافة المعنوية فالموجود في الفعل وهو التخصيص فقط ليس من لوازم الاضافة وما هو من لوازم الاضافة فليس بموجود في الفعل فالايراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم لين على ما ينبغي انتهى والله اعلم

وهو التخصيص مع التخفيف ١٢ منه

قوله ولا يراد بالفعل الخ يرد ههنا ان المراد بالطبيعة ليس الا الحدث والفعل موضوع له وللزمان وللنسبة كما هو المشهور فكيف يصح قول الفاضل المحشي بانه لا يراد من الفعل الا الطبيعة اجيب بان معنى العبارة ان لا يراد بالفعل الا معناه المشتمل على الطبيعة من حيث هو مع قطع النظر عن الافراد ولا خدشة في هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يقبل التخصيص لانه لا بد له من النظر الى الافراد التي قطعت النظر عنها في المعنى المراد من الفعل **قوله** فيه تامل لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى الايراد على المذكور سابقا من ان المراد بالتخصيص المعدود في فوايد الاضافة تقليل اشتراك الافراد بان هذه الايرادة مستلزمة لعدم صحة قولهم ضرب يوم مريدين به نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد لان الاضافة في هذا القول اضافة معنوية الى النكرة والاضافة المعنوية الى النكرة تفيد التخصيص على ما تقرر والتخصيص بمعنى تقليل اشتراك الافراد لا يوجد في القول المذكور على الغرض المذكور لان ذلك التقليل يقتضي النظر الى الافراد وفي القول المذكور على الغرض المذبور قطع النظر عن الافراد والملازم باطل لجواز القول المذكور على الغرض المذبور فالملزوم وهو ارادة تقليل اشتراك الافراد من التخصيص المعدود في فوايد الاضافة مثله فعلم ان المراد بالتخصيص المعدود في فوايد الاضافة معنى اعم من تقليل الافراد والتقييد ولما كان للمتوهم ان يتوهم ان بطلان تلك الارادة من التخصيص المعدود في فوايد الاضافة لا يضر المطلوب الذي هو كون التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة من خواص الاسم منه يجوز ان يكون التخصيص بالمعنى الاعم من تقليل الافراد والتقييد من خواص الاسم والمقصود اثبات المطلوب فدفع الفاضل المحشي ذلك التوهم بان ذاك البطلان

البطلان بضرورة المطلوب لان التخصيص بالمعنى الاعم من التقليل والتقييد يوجد في الفعل باعتبار بعض الافراد وهو التقييد وبما ذكرظهر ان قول الفاضل المحشي لجواز ان الخ اشارة الى بطلان اللازم وقوله ولا شبهة آه اشارة الى وجه الملازمة المقدرة ههنا وكلمة من في قوله ان هذا النوع من التخصيص بيانية والتقدير ولا يخفى ان هذا التخصيص الخ والمشار اليه بهذا هو التخصيص بالمعنى الاعم المعلوم ههنا هذا ما ظهر لي حين اوالمشار اليه بهذا هو التخصيص المفهوم من الضمير **قوله** مريدا به نفس الخ اى مع قطع النظر وان التحرير واليها اعلم بما في الضمير الافراد واحترز بهذا القيد عن ان يريد من الضرب معنى الضارب في قولهم ضرب يوما والمضروب لانه على هذا يكون اضافة لفظية مفيدة للتخفيف فلو لم يوجد التخصيص بمعنى تقليل الافراد فيه لم يثبت الملازمة المقدرة وعن ان يريد من الضرب الطبيعة من حيث تحققها في الافراد لانه على هذا لا يثبت الملازمة المقدرة ايضا كما لا يخفى **قوله** ان قلت الخ الغرض منه الرد على قوله ولا يخفى آه وتقوية التوهم المدفوع بهذا القول في الحاشية السابقة وحاصله ان التخصيص الجاري في الفعل باعتبار بعض افراده الذي هو التقييد ليس باعتبار معناه المطابقي كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمني الذي هو الحدث ولا شك انه معنى اسمي فلم يوجد التخصيص في غير الاسم **قوله** قلت المعنى الخ وحاصل الجواب انا نسلم ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار المعنى المصدري لكن لا نسلم التفريع وهو قوله فلم يوجد الخ لانه انما يتم لو كان المعنى المصدري قابلا للتخصيص في قالب المصدر فقط والامر ليس كذلك لان المعنى المصدري في قالب الفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلول تضمني للفعل كما هو الظاهر ولا فرق بين تقييد وتقييد فاذا جاز تقييده بالزمان المدلول عليه للفعل جاز تقييده بالمفعول والظرف والحال في قالب الفعل ايضا فلم يكن التخصيص مطلقا من خواص الاسم **قوله** وايضا آه جواب اخر لدفع اعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ وحاصله ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار معناه التضمني الذي هو الحدث لو كان غير مضر لعدم التخصيص مطلقا من خواص الاسم لم يعم التفصيل الآتي من الشارح المقرر فيما بين القوم على كون الاضافة من خواص الاسم بانه واقع في الفعل كما في قولهم مررت بزيد لان للمخصصين ان يقولوا ان الاضافة ليس للفعل اعني مررت باعتبار معناه المطابقي كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمني الذي هو المرور وهو معنى اسمي فلم يوجد الاضافة في غير الاسم واللازم اعني عدم صحة النقض باطل لانه يتكلف في دفعه ولو كان باطلا للم يتكلف في دفعه فالملزوم مثله فثبت ان جريان التخصيص في الفعل وان كان باعتبار معناه التضمني الاسمي مضرا بعدم التخصيص مطلقا من خواص الاسم ارادة

قوله والاشبه ان معلوميته بقول فعلم عدم التخصيص ع ١٢ منه

والتخصيص الخاص الذى هو تقليل الافراد بالطائه كما بينه الفاضل المحشى بنفسه فثبت الاعتراض فلا جواب الا ما علم من قول مولانا اجمالى الذين المذكور سابقا فتذكر وافهم قوله الا بين المذكور والملزوم محذوفا سمى فلم يوجد الاضافة الا فى الاسم قوله وذلك اى الغرض من هذه العبارة بيان وجه اختصاص التخفيف بالاسم بيانه ظاهر والمراد ما يقوم مقامه نونا التثنية والجمع لانه كما تتم الكلمة بالتنوين كذلك تتم بهما ويرد ههنا على ما يخطر بالبال ان المذكور فى بحث الاضافة ان التخفيف قد يكون فى المضاف ويحذف التنوين او ما يقوم مقامه منه وقد يكون فى المضاف اليه وهو بحذف الضمير عنه واستتاره فى الصفة المضاف وقد يكون فى كليهما وهو بكلا الامرين المذكورين وعبارة الفاضل المحشى ههنا مخالفة عن ذلك المذكور حيث جعل التخفيف مطلقا بحذف التنوين او ما يقوم مقامه والجواب انه لا مخالفة لان الاضافة ههنا مفسرة بكون الشئ مضافا فالتخفيف اللازم للاضافة بهذا المعنى هو تخفيف المضاف لا المطلق وذلك ليس الا بحذف التنوين او ما يقوم مقامه منه كما يعلم من بحث الاضافة بعينه فتامل لعل الحق لا يجاوزه قوله واما الحسن الوجه اشارة الى دفع ما يرد من ان عدّ التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من لوازم الاضافة بمعنى كون الشئ مضافا غير صحيح لان كون الشئ مضافا موجود فى الحسن الوجه وكل من لوازمه المذكورة منتفية فيه اما الاولان فلانهما من لوازم كون الشئ مضافا بالاضافة المعنوية والاضافة فى الحسن الوجه اضافة لفظية واما الثالث فلان سقوط التنوين من الحسن ليس الا بالام كما تقرر وحاصل الدفع ان يكون الشئ مضافا فى الاضافة اللفظية الآخر غير منفك عن التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ففى مثل الحسن الوجه وان لم يوجد التخفيف المذكور لكنه حمل على نظائره من الاضافات اللفظية الآخر طردا للباب فكانه وجد التخفيف فيه ايضا وبالتقرير المذكور ظهر اندفاع ما يخطر بالبال من انه لا حاجة فى مثل الحسن الوجه الى الحمل على طرد الباب لان التخفيف بحذف الضمير عن المضاف اليه واستتاره فى الحسن موجود كما لا يخفى هذا ما ظهر لى والآن تحرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة المرام قوله لا بمعنى ناعت وهو النسبة التى يصح اخذ نعت المضاف والمضاف اليه من نفسها وهو المنسوب والمنسوب اليه الاول والثانى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على الشارح من ان ايراد كلمة انما التى هى للحصر غير مناسب ههنا لانهما انما توجد فى المحتمل لامرين لان يراد هما يدفع احدهما ويثبت الآخر وقول المصنف والاضافة لا يحتمل الا احتمالا واحدا وهو ارادة كون الشئ مضافا لان ارادة كون الشئ مضافا اليه منه يحتاج الى تصدير اليه ولا قرينة عليه وحاصل الدفع ان الحصر ليس بالنسبة الى تفسير الاضافة بكون الشئ مضافا اليه بل بالنسبة الى تفسيرها بالامر الذى بين المضاف

لع الذى خلاصته ان المراد من التخصيص العدول فى نحو الاسم اما تقليل الافراد او ما يعمه ومن التقليل الاول بالطل لانه مستلزم للبطلان وهو مقرر فى ابينهم وهو ضرب اليوم لم يقرره فى الكتاب والثانى غير مختص بوجود فى الفعل كما فى صوبتا بالضرب والتطرف والمحال ٢ من وهو ان المراد من التخصيص المعدود فى خواصه اسم ما يعم الاسم بان يكون لفظ اسم يصح ان يخفف والتخفيف فى الفعل التخصيص فقط فالتخفيف غير موجود فى الفعل ٢ منه

لع وقوله الاول بالطل لانه مستلزم للبطلان وهو مقرر فى ابينهم وهو ضرب اليوم لم يقرره فى الكتاب والثانى غير مختص بوجود فى الفعل كما فى صوبتا بالضرب والتطرف والمحال ٢ من وهو ان المراد من التخصيص المعدود فى خواصه اسم ما يعم الاسم بان يكون لفظ اسم يصح ان يخفف والتخفيف فى الفعل التخصيص فقط فالتخفيف غير موجود فى الفعل ٢ منه

والمضاف اليه وذلك القول محتمل لهذا الحصر وفيه انه اذا كان الحصر بالنسبة الى تفسير الاضافة بالنسبة
المتقرر التقرير لا يلزم من جعل الفعل او الجملة مضافا اليه جعل الاضافة بمعنى النسبة فيها للتغاير الظاهر
بينه وبين المضاف اليه الا ان يقال ان معنى اختصاص النسبة بالاسمين واحدا من طرفيه كون الاسماء
كما صرح بهذا مولانا عصام الدين فاذا كان كون الشئ مضافا اليه موجودا الى الفعل والجملة لم يكن النسبة
مختصة بالاسم فيتم التقريب والاظهر الموافق مع ما في حاشية مولانا عصام الدين ان الحصر بمقابلة
كون الشئ مضافا اليه وبما كان الاكتفاء عن ذكر الشئ في اللاحق بسبب ذكره في السابق كثيرا شايعا
فيما بينهم فلم يجز ان تكون كلمة اليه مقدرة ههنا بقرينة ذكرها في قول المصنف والاسناد اليه
وان احتلم بيانك انه على تقدير تقدير اليه لا يحتمل العبارة لاحتمال كون الشئ مضافا فاذا له بان
احتمالها هذا الاحتمال ثابت باعتبار ان ارادة الجزء من الكل امر شايع والله اعلم **قوله** انما لم الخ اشارة
الى الاعتراض الذي مر تقريره في الحاشية السابقة بلا فصل المدفوع بقوله لا بجعل ناعت **قوله**
اذ لا دليل متعلق بالنفي ودليل لعدم الجعل وقد مر منا الدليل فتذكر **قوله** والعطف على الخ اشارة
الى جواب ما يرد من ان الدليل على تقدير كلمة اليه موجود وهو العطف على الاسناد لان كلمة اليه على
هذا يكون متعلقا بهما وحاصل الدفع ان هذا العطف بعيد من وجهين احدهما ان الظاهر على هذا تاخير
كلمة اليه عنهما وثانيهما انه مخالف عن السياق لان سوق الكلام على عطف خاصة على خاصة والاسناد
والاسناد بل قد اليه ليس بخاصة كما لا يخفى **قوله** وقوله الخ عطف على قوله اذ لا دليل فيكون هذا وجها
ثانيا لعدم الجعل المذكور وحاصله انه لو كان الحصر بالنسبة الى كون الشئ مضافا اليه فلا يليق للشارح
قدس سره على هذا ان يقول فالاضافة بمعنى كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم اقول بعون الله التوفيق
ان قوله فالاضافة الا ليس تفريعا على قوله وقد يقال الا فقط حتى يكون المناسب للشارح ما ذكره
الموجه بل هو تفريع على مجموع ما سبق من اختصاص كون الشئ مضافا بالاسم وكون الشئ مضافا
اليه به لان المراد ما هو بتقدير حرف الجر والآن الواقع في الفعل والجملة بتاء وبل المصدر الاول
للاول والثاني للثاني والله اعلم **قوله** ولان المصنف الخ عطف اذ لا دليل الا او عطف على قوله
قدس الخ وعلى كلا التقديرين يكون هذا القول وجها ثالثا لعدم الجعل المذكور وحاصله ان
المصنف رد عبارة المفصل بين تفسير الاضافة بكون الشئ مضافا وبين تفسيره بجعل ناعت
للمضاف والمضاف اليه وهو النسبة كما يظهر من نقل الفاضل الحشي لكلام المصنف على المنكر ههنا
فالمناسب للشارح ان يرد عبارة المصنف فيما رد فيه بنفسه وهو ليس الا كون الشئ مضافا
والمعنى الناعت ليكون توجيها لكلام الشخص على ما ينو يه وفي ههنا ايضا كلام لكن لا نذكر
تحرزا عن مجادلة اهل العصر وان كانت غير معتبرة عند العقلاء والله اعلم **قوله** او اراد الجميع

لعله والتوجيه بناء على القاعدة المشهورة في مضاف تعدد المضاف اليه وهو المضاف
ما لم يدل دليل على الخلاف مطلقا وبالجملة المعنى الثاني حتى يكون توجيها لعدم
وبين كون الشئ مضافا والاولى ان يقال ان المضاف اليه ليس مضافا بل هو الفعل والجملة
ان نصب مضافا بالفعل والاسم فيجعل الاسناد الى الفعل والجملة مجازا
بل كونه الشئ مضافا مثل
الجميع مشار اليه بقوله
ليس للرد بالاضافة
مطلقا النسبة لان
لا يطلق عليه لفظ
الجميع العدم التعدد
فيجعل كون الشئ
مضافا او مضافا اليه
منه

اى الكونين المذكورين آنفا **قوله** ان قلت الخ اعتراض على قول المصنف اواراد الجميع بان الاضافة لفظ واحد والكون ان المذكوران معيناه وارادة المعنيين من اللفظ الواحد فى اطلاق واحد غير جائز عندهم فكيف يراد الجميع من لفظ الاضافة **قوله** قلنا الخ وحاصل الجواب ان ارادة المعنيين من لفظ واحد غير جائز اذا كانت على سبيل الاستقلال وامّا اذا كانت تلك الارادة بان يراد من اللفظ معنى يشمل ذينك المعنيين سواء كان المعنى معنى حقيقيا كما فى الادعاء الاول او معنى مجازيا كما فى الادعاء الثانى فلا ضير فيه بل هو واقع وههنا كذلك اعنى ان ارادة المعنيين من لفظ الاضافة ليست على سبيل الاستقلال بل فى ضمن معنى آخر لان المراد من الاضافة الحالة التى بينهما وهى النسبة اما على سبيل الحقيقة بان يدعى وضع لفظ الاضافة لها او على سبيل المجاز وهذه الحالة شاملة للمضاف والمضاف اليه لانهما قد تقاس الى الاول فيعبر عنها بكون الشئ مضافا وقد تقاس الى الثانى فيفسر بكون الشئ مضافا اليه فمن اعتراض الفاضل المحشى وجوابه هذين ظهر ان الترديد الواقع فى عبارة المصنف انما اراد المضاف اواراد الجميع هو الترديد بين كون الشئ مضافا وبين المعنى الناعت لان الفاضل المحشى لم يثبت ارادة الجميع من لفظ الاضافة الا بارادة النسبة منها وهى الا المعنى الناعت ولو حمل عبارة المصنف على مذهب من جوز عموم المشترك لهم يفهم الترديد بين كون الشئ مضافا وبين المعنى الناعت والله اعلم **قوله** يدعى انما قال يدعى لان وضع لفظ الاضافة للنسبة غير معلوم فالادعاء بالنسبة الى المعطوف وهو قوله وان لفظ الاضافة آه لا بالنسبة الى المعطوف عليه وهو قوله انما يجوزاه **قوله** او يدعى انما قال يدعى ههنا لانه صرف اللفظ عن معناه الحقيقى بلا قرينة **قوله** وحمل الخ اشارة الى دفع ما اجيب عن الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ بان ارادة الجميع اى كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه من لفظ الاضافة تكون محالة اذا كانت على سبيل الاجتماع وامّا اذا كانت على سبيل البدل فلا استحالة فيه كما تقرر فى مقره بان ارادة الارادة على سبيل البدل بعيدة لا يساعد لفظ الجميع **قوله** اشارة الخ دفع مايتوهم من ان الشارح لا يخلو اما ان يتبع المصنف فالمناسب له ان يقول لان الفعل لان المضاف اليه على زعم الفاضل المحشى عند المصنف فى مثل يوم ينفع الصادقين هو الفعل او يتبع غيره فالمناسب له ان يقول لان الجملة لانها المضافة اليها فى القول المذكور عند هذا الغير وبالجملة الترديد غير مناسب وحاصل الدفع ان مقصود الشارح الاشارة الى اختلاف القولين لا بيان حال نفسه وهى لا يحصل الا بالترديد والمراد بالاختلاف الوجود فالمعنى اشارة الى وجود القولين كما سيجئ فى حاشية الفاضل المحشى **قوله** ذهب المصنف آه اقول وبالله التوفيق ان عبارة المصنف فى الايضاح شرح المفصل المنقول ههنا بظاهره يدل على ان المضاف اليه عنده هو الفعل كما لا يخفى وعبارته فى متن الكافية

---

١ لم يفهم الترديد بين كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه وهذه المقابلة نظير المقابلة بين العام والخاص كما لا يخفى وقد تقرر انه اذا قوبل العام بالخاص يراد منه خاص غير ذلك الخاص فكذا يراد من المقابل الثانى هو كون الشئ مضافا اليه فقد ترددين كون الشئ مضافا و بين كون الشئ مضافا اليه ١٢ منه

٢ اى ارادة الارادة المعانى ١٢ منه

٣ اشارة الى ما فيه على ما سيجئ فى ١٢ منه

يدل على ان المختار عنده ان المضاف اليه هو الجملة حيث قال والظروف المضافة الى الجملة الخ فمن اين وجه تعجب الفاضل المحشي عبارة الايضاح شرح المفصل على عبارة الكافية وحكم بان المختار عند المصنف ان المضاف اليه هو الفعل مع ان ارجاع عبارة الايضاح شرح المفصل الى عبارة الكافية ممكن بالوجه الغير النادر لان اطلاق الفعل على مجموع الفعل والفاعل شايع فيما بينهم فيحتمل ان يراد من الفعل الواقع في عبارة الايضاح هو مع الفاعل لا وحده وليس هذا الا الجملة فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** كما نقلناه من عبارة الايضاح في الحاشية السابقة بلا فصل **قوله** قال الشيخ الرضي آه لعل الغرض من هذا القول تأييد القول الثاني **قوله** الظاهر آه اقول وبالله التوفيق الظاهر ان المضاف اليه في قولهم اتيتك يوم قدم زيد هو الفعل ولو نظر الشيخ الرضي الى ان الفاعل بمنزلته الجزأ من الفعل وهو غير متردون الفاعل والشئ لا يثبت لحكم من الاحكام قبل تمامه لكان له وجه والله اعلم **قوله** كما ان الاسمية آه اقول وبالله التوفيق انما جعل وقوع الجملة الاسمية مشبها به لانه لو جعل جزأه اعني المبتداء مضافا اليه فقط لكان اللازم اجراء حكم المضاف اليه وهو الجر على ذلك الجزأ واللازم باطل كما هو الظاهر فكذا الملزوم فكان وقوع الجملة الاسمية مضافا اليها امرا ظاهرا **قوله** اليه الزمان الضمير في اليه راجع الى الالف واللام والزمان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضافا والتقدير فالمصدر الذي اضيف اليه الزمان **قال** الشارح قدس سره هذا الخ يرد ههنا ان هذا اسم اشارة مفرد والمذكور في السابق شيآن فكيف يشار بهذا اليهما واجيب عنه بان الاشارة الى قوله يوم ينفع او الى احد الامرين **قوله** ينبغي آه الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المعلوم من كلامة ضعف القول بالتاء ويل في صورة اضافة اسم الزمان الى الفعل او الجملة ثم ايشعر بهذا اللفظ قد يقال والامر ليس كذلك اعني ان التاء ويل في الصورة المذكورة ليس بضعيف بل قوي لوجوه ثلثة احدها انه لو لم ياء ول لوجد كون الشئ مضافا اليه في غير الاسم كما هو الظاهر فيوجد الجر فيه ايضا لانه من لوازم الاضافة اليه على ما تقرر فيخالف السابق من اختصاص الجر بالاسم قال مولانا عبد الحكيم في تضعيف هذا الوجه ما حاصله انا لا نسلم المخالفة على تقدير وجود الجر في غير الاسم اعني الفعل او الجملة لان المختص الجر اللفظي او التقديري والموجود في ذلك الغير الجر المحلي فالموجود غير المختص والمختص غير الموجود قال الفاضل المدقق في تريف ذلك التضعيف ما حاصله ان المختص بالاسم مطلق الجر لان دليل الاختصاص مقتض لاختصاص مطلق الجر لا الجر الخاص كما لا يخفى مع ان مراد الفاضل المحشي المخالفة عن ظاهر السابق ولا شك في لزومه وثانيها انه لو لم ياول الفعل او الجملة بالمصدر للزم المخالفة من قول المصنف الواقع في بحث المجرورات في تعريف المضاف اليه حيث قال المضاف اليه كل اسم الخ قال مولانا عبد الحكيم

قوله وهذا الارجاع يدفع التناقض بين عبارتي المصنف في الكافية والايضاح شرح المفصل **قوله** وان اختلفا بالتاء والياء فان الاول يجوز كون المبتدأ محذوفا والثاني لا يجوز كذا في الاطالة فان لزم على هذا ان يكون الاسماء العربية في الاسماء العربية عند البعض ولعل هذا القول يكون مشكلا على من ذهب

ملخصه انه لا يلزم المخالفة لان المعرف فيما سياتي ليس مطلق المضاف اليه بل الذي هو قسم من المعرب بقرينة ان المصنف في صدد المجرورات التي تكون من اقسام المعرب والمضاف اليه في مثل بيفعم الصادقين ليس من اقسام المعرب فعدم كونه اسما ليس بمخالفة كما لا يخفى القول وبالله التوفيق ان المضاف اليه في ذلك القول لو كان فعلا للزم المخالفة قطعا لان الفعل الواقع فيما عدى المضارع معرب ولو اراد الفاضل المحشي المخالفة عن ظاهر كلام المصنف فيما سياتي لكان يتوجه اليه قول مولانا عبد الحكيم لان الظاهر تفسير مطلق المضاف اليه وثالثها انه لو لم يوجد ذلك التاء ويل للزم المخالفة عما هو مقتضى معنى الفعل بالنظر الى الذات والمخالفة تلك من المستحيلات اما بطلان اللازم فظاهر واما الملازمة فلان معنى الفعل يقتضي بالنظر الى الذات ان يكون منسوبا الى شئ كما تقرر مرارا ايضا فلو جعل هذا المضاف اليه لكان منسوبا اليه وهل هذا الا المخالفة قال مولانا عبد الحكيم وان معنى الفعل اعني الحدث فطلبه بي عن كونه مضافا اليه لاعتبار كونه في الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد نسبته الى الفاعل فلا نسلم ابائه عنه كيف ويقع مسندا اليه في قولك تسمع بالمعيدي الخ انتهى بعبارته قال الفاضل المدقق ملخصا ان عبارة المصنف في امالية يدل على ان ذاته مطلقا مقتض لان يكون منسوبا الى شئ اخر هذا المثال المذكور فقد قيل ان الفعل فيه مستعمل في المعنى المصدري كما ان الفعل في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم امر لم تنذرهم مستعمل في المعنى المصدري فالفرق اختراع انتهى اقول وبالله التوفيق ان الوجه الثالث يثبت تاء ويل الفعل الواقع مضافا اليه بالمصدرية لا بالجملة والمدعى تامة وبما سبق ثبت اعتراض الفاضل المحشي على الشارح فالجواب ما قاله مولانا عصام الدين نور الله مرقده بقوله ان الشارح لا ينازع في ترجيح التاء ويل واشار بكلمة يقال الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة بدعواليه فانه لم يلتزم ذكر استيفاء الخواص فليحمل على ما هو الظاهر اختصاصا انتهى اقتبس هذا التقدير الا يفق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق قوله قال الشيخ الرضي اه اقول وبالله التوفيق لعل غرض الفاضل المحشي من نقل كلامه الاشارة الى ان القول بالتاء ويل ضعيف لان الدليل المصدر بقوله قيل المقول له شبانه رد عليه من ينعقد عليه الانامل وهو الشيخ الرضي بقوله واما انا الخ فيكون هذا القول في المعنى معارضة مع قول الفاضل المحشي ينبغي اه والله اعلم قوله والدليل الخ حاصله ان المتقرر فيما بينهم ان اكتساب تعريف المضاف من تعريف المضاف اليه فلو كان المضاف اليه في مثل بيفعم الصادقين اه الفعل وحده او هو مع الفاعل لكان المضاف معرفا الخ واما الفعل فقط او مع الفاعل من التعريف واللازم باطل لجواز صفة مثل هذا المضاف معرفة كما في اتيتك

* * *

قوله الا ان يقال ان مراده من المعرب الاعم المعرب بقرينة ان جعل القرينة كون المصنف في صدد المجرورات لا يفيد ويكون الاولى اسقاطه حاصل قولهم ان اقتضاء ذات معنى الفعل للنسبة الى شئ اخر مسلم فيما اذا لم يكن منسوبا الى الفاعل واما اذا كان منسوبا اليه فلا نسلم ان تروى الواقعة وقوعه مسندا اليه في مثل تسمع بالمعيدي اه فلو وقع مضافا اليه بعد اعتبار نسبته الى الفاعل للزم المخالفة عن اقتضاء معنى الفعل اه منه

يمر قدم زيد الحمار او البارد فالمقدر مثله فعدم ان المضاف اليه في مثل هذا القول هو المصدر
والشيخ الرضي ردّ عليه اي على ذلك الدليل بقوله واما انا الخ حاصله ان هذا المثال مصنوع غير مطابق
للفصحة والشاهد لابدّ له من الصحة كما لا يخفى قال الشارح قدس سره قسمان اشارة الى دفع
ما يرد من ان هو مبتداء ومعرب جزء ومبني عطف عليه وهذا مستلزم لحمل الخاص على العام
لان المعرب خاص من الاسم كما هو الظاهر وذلك غير جائز لان ذلك الحمل اما ان يكون حملا اوليا
او يكون حملا شايعا وانتفاء الاول لوجود التغاير فيما بين الخاص والعام ظاهر واما انتفاء الثاني فلان
اللازم فيه ان يكون الموضوع فرد المحمول او يكون افراد الموضوع افراد المحمول كما تقرر والعام
بالنظر الى الخاص ليس كذلك بيان الدفع ان الخبر مجموع قول المصنف معرب ومبني لا معرب فقط
اعني ان العطف مقدر على الربط لا الربط على العطف ومآل ذلك الى ان الاسم قسمان وان اعترض
بيانك انه على هذا كيف يصح العطف اي عطف مبني على معرب لان المعطوف تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه وههنا لم ينسب المتبوع الى شيء وكيف يصح اجراء الرفع على كل واحد من معرب
ومبني لانه لا يكون جزاما ان المقول من المصنف فيه الرفع فاذا له بان معرب جزء في الظاهر وهذا
كاف في عطف شيء وهو مبني عليه وكن الكاف في اجراء الرفع عليه والله اعلم قوله من الاعراب الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان المعرب بضم الاول وفتح ما قبل الآخر لحن من القول وغلط لان هذا الوزن لا يشتق
الا من الافعال بكسر العين وهو ههنا ليس الا الاعراب وهذا ليس بصالح لان يشتق منه شيء لانه اما
عبارة عن الحركة او الحرف كما ذهب اليه المصنف او عبارة عن اختلاف الآخر كما ذهب اليه غيره وهذا
المعنيان ليسا بصالحين لان يشتق منهما شيء اما الاول فلانه جامد كما هو الظاهر والجامد لا يشتق
منه شيء واما الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا لكنه ليس بصالح للاشتقاق كان
الاشتقاق من المعنى المصدري يكون اما بطريق القيام او بطريق الوقوع وكل منهما غير موجود في
الاختلاف اما الاول فلانه قايم بجزأ المعرب لا به واما الثاني فلانه صفة لازمة لا متعدية كذا فهم
من حاشية الفاضل المدقق فلا يصح اشتقاق لفظ المعرب باي معنى اخذ من الاعراب وان اعترض
بيانك ان الاشتقاق من الجوامد باعتبار نسبة التحقيق واقع فيما بينهم كما في قولهم ليل مقمر فلا يجوز
ان يكون لفظ المعرب من هذا القبيل فانه بان القياس على هذا كسرة ما قبل الآخر لا فتحته
فما يشهد به الشاهد المذكور بعينه وبالجملة ان لفظ المعرب بضم الاول وفتح ما قبل الآخر
لحن من القول وحاصل الدفع انا نسلم اختصاص اشتقاق هذا الوزن بالافعال الذي هو
الاعراب ههنا لكن كونه بالمعنيين المذكورين فقط غير مسلم بل له معان ثلثة اخر ايضا
واشتقاق لفظ المعرب منه باعتبار هذه المعاني احدها الاظهار وثانيها ازالة الفساد

---

١ اي يكون اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب باعتبار انه متحقق في الاسم المعرب ٢ منه

٢ وكلها صالحة ون يشتق منه شيء لانه من المعاني المصدرية الصالحة ذلك كما لا يخفى ٢ منه

٣ حيث اشتق لفظ المقمر من القمر باعتبار نسبة التحقق اي باعتبار ان القمر متحقق في الليل ٢ منه

وثانيها جعل الاعراب بمعنى الحركة او الحرف فى الكلمة ولفظ المعرب ان اشتق من الاعراب بالمعنيين الاولين من هذه الثلثة يكون اسم مكان والعلاقة موجودة لان الاسم المعرب محل اظهار المعانى المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة ومحل ازالة فساد الالتباس بين بعض المعانى مع بعض وان اشتق من الاعراب بالمعنى الثالث يكون اسم مفعول معناه مجعول فيه الاعراب ولا شك ان الاسم المعرب مما جعل فيه الاعراب وان اختلفوا فى بيان ان معنى الاعراب الظهور او الفساد او الاظهار وازالة الفساد كما يقال عرب الرجل اذا بيّن ووطم وغربت معدته اذا فسدت فازلة بان همزة باب الافعال قد يكون للتعدية وقد يكون للازالة تماما فى اشكيته والظهور اذا كان متعديا يكون اظهارا والفساد اذا كان ذاتيا يتحقق فيه ازالة الفساد فعلم ان الهمزة فى الاعراب بالمعنى الاول للتعدية وبالمعنى الثانى للازالة يرد ههنا ان اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب بهذه المعانى لا يصح لان هذه المعانى تقتضى وجود الاعراب بالفعل فى الاسم المعرب على ما لا يخفى على المتامل وذلك الوجود ليس بلازم فى ذلك الاسم اصلا كما يقال لم تعرب الكلمة وهى عربية وسيجىء من الشارح التصريح بهذا او يمكن ان يجاب بان المراد من الاظهار وازالة الفساد وجعل الاعراب فى الكلمة اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة ولا شك ان الاسم المعرب محل الاولين من هذه الامور الثلثة بالقوة مطلقا سواء اجرى الاعراب عليه او لا وصالح لجعل الاعراب فيه ايضا وهذا ولا انتقاض عن التطويل لانه مع افادة لا يخلو عن التفضيل

قوله لا من الاعراب ولم يتعرض لشق الاشتقاق من الاعراب العرفى باعتبار نفسه لظهور بطلانه وتفضيل شق الاشتقاق من المعنى العرفى بكلا شقيه اعنى باعتبار نفسه وباعتبار نسبة التحقق قد مرّ فلا حاجة الى الاعادة قوله وفيه انه لو جاز آه لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى ان يراد على قول المصرّح فى الاضلم لان القياس معرب بكسر الراء وحاصله ان اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب بالمعنى المصطلح باعتبار نسبة التحقق اذا كان جايزا كما قال فلا نسلم ان القياس كسر الراء لانه لم لا يجوز ان يكون اسم مكان بفتح الراء والحال ان معناه صحيح لان الاسم المعرب مكان تحقق الاعراب الاصطلاحى كما هو الظاهر اللهم الا ان يدعى ان القياس فى الاشتقاق من الجوامد باعتبار نسبة التحقق صيغة الصفة وهى بكسر الراء والشاهد على تلك الدعوى وجدان لفظ المقرمد صيغة الصفة لا بصيغة اسم المكان مع ان معناه صحيح فى هذه الصورة ايضا على ما لا يخفى هذا من سوانح الوقت والله اعلم قوله من البناء لعل الغرض من هذه العبارة دفع توهم كون لفظ المبنى بضم الاول وفتح ما قبل الآخر مأخوذا من الانباء وهو الاعلام بقرينة ان مقابله وهو المعرب بهذه الصفة لان المقرو على الالسنة بخلاف ذلك كما لا يخفى قوله المقصود فيه دفع ما يتوهم من ان المعنى الحقيقى لفظ البناء ما يعبر عنه فى الفارسية به برآوردن ولا مناسبة بين المبنى المصطلح والبناء

له اما اقتضاء المعنى الثالث فظاهر واما اقتضاء الاولين فلان اظهار المعانى المقتضية للاعراب وازالة الفساد لا يتحققان الا بجعل الاعراب واجرائه ليس الا وجوده اه منه

لانه قد يكون للقرار وقد يكون لعدمه كما لا يخفى وعدم القرار لا يوجد فى المبنى المصطلح والدفع عن البيان قوله وذلك لم يرد ههنا ان المبنى اذا كان مأخوذا من البناء بمعنى برا ورد فالصواب للفاضل المحشى ان يقول لانه شبه بالبناء فى قصد القرار وعدم التغير وان يترك زيادة صوغه فى قالب الخ لانه يوهم المخالفة لانه يفهم من القول الاول اعنى من البناء ان لفظ المبنى مأخوذ من البناء بمعنى برا ورد ويفهم من القول الثانى اعنى صوغه فى قالب آه انه مأخوذ من البناء بمعنى صوغ اللفظ فى قالب هيئة كتغير وأجيب بان مقصود الفاضل المحشى ان لفظ المبنى مأخوذ من البناء بمعنى برا ورد ان المقصود منه قرار المبنى وعدم تغيره لكن لا مطلقا بل بعد النقل منه الى صوغ اللفظ فى قالب هيئة لا تتغير فلا منافات كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم قوله صوغه اى صوغ مادته فلا يرد ان التغير راجع الى المبنى وهو مركب من المادة والهيئة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه على ما لا يخفى قوله الفاء للتفسير دفع ما يرد من ان المناسب ترك الفاء لانه يقتضى الشرط سابقا وهو منتف ههنا وحاصل الدفع ان المقتضى للشرط الفاء الجزائية وهذه الفاء فاء تفسيرية فالموجود غير مقتض للشرط والمقتضى غير موجود قوله والمصحح الخ دفع ما يرد من ان الفاء فى الحقيقة للتعقيب مع الوصل وبين المفسر والمفسر اتحاد على ما لا يخفى فما الوجه المصحح لدخول الفاء على المفسر وحاصل ان الاتحاد بينهما بالذات وهذه الاتحاد لا ينافى بعدية المفسر بالكسر عن المفسر بالفتح فى الذكر والمصحح لذلك الدخول هذا البعدية قوله ذلك المفسر قال مولانا عبد الحكيم ثم انه وقع فى النسخ التى رأيناها كون ذكر ذلك المفسر لا يظهر فايدة زيادة اسم الاشارة انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الفاضل المحشى لو كان بيان مصحح دخول الفاء فى هذا المقام واحالة بيانه فى المقامات الاخر على فهم المتعلم لظهر ايراده وجه كما لا يخفى فافهم وآن اختلم بالك ان المناسب على هذا لفظ هذا دون ذلك لان المفسر قريب فادفعه بان المفسر للاعتناء بشانه صار كانه بعيد والله اعلم قال الشارح قدس سره الذى هو الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف المعرب بالمركب الذى لم يشبه آه غير صحيح لان من المعربات المضارع والتعريف لا يصدق عليه لان موصوف المركب الاسم كما ستعلم وجهه والاسم المركب لا يصدق على المضارع وحاصل الدفع انه ليس المراد بالمعرب المعرب مطلقا بل الذى هو قسم من الاسم وهو الاسم المعرب والمضارع ليس على هذا المثابة فعدم شمول التعريف له غير مضر لان المعرف خاص غير متناول له قوله يعنى ان اللام ولما شرطا كان يتوهم من ظاهر عبارة الشارح تقدير الصفة التى هو قوله الذى هو قسم من الاسم والحال ان التقدير بخلاف الاصل دفع الفاضل المحشى بان مقصود الشارح جعل اللام الداخلة على لفظ المعرب للعهد ليس حرفا مقصودا للتقدير حتى يقال انه خلاف الاصل ومن هذا المقام يعلم جواب ما يرد على قول المصنف وهو معرب ومبنى من ان المقصود من هذا القول تقسيم الاسم الى المعرب والمبنى وهذا باطل لان كلا منهما عام من الاسم

له ربما يقال ان النسخ كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر بين اسم الاشارة والمشار اليه

موجود في الفعل كما هو الظاهر قسم الشئ لا يكون عاما من القسم وهواى الجواب ان المعرب والمبني
قيدا القسمين لا انفسهما وعموم قيد القسم من القسم فهو باطل كما يقال الحيوان اما حيوان ابيض
او حيوان غير ابيض والتقدير وهو اسم معرب واسم مبني ولا خدشة في هذا والله اعلم قوله لانه اذا لم
فلو لم يكن اللام الداخلة على لفظ المعرب للعهد والاشارة الى قسم الاسم الذي هو الاسم المعرب لزم
الخروج عن البحث وايضا لزم عدم كون التعريف جامعا شامرّ تقريره في الحاشية المتعلقة بقول
الشارح فتذكر قوله بقرينة المقام فهم مما يتوهم من ان المركب مقتض لتقدير الموصوف العام
لا الخاص فتقدير الموصوف الخاص للمركب هو الاسم كما وقع من الشارح غير مدار وحاصل
الدفع ان عدم الملايمة فيما كان تقدير الخاص بلا قرينة واما مع القرينة فلا يكون غير ملايم
بل يكون اولى وملايما والقرينة على تقدير الموصوف الخاص ههنا موجودة وهي كون المقام مقام
بيان احوال الاسم واقسامه قوله ويندفع به الخ دفع ما يتوهم من ان القرينة هذا تصحح تقدير
الاسم لانها ترجحه كما لا يخفى ولا بد في وجود الشئ من المصحح والمرجح كليهما والثاني منتف ههنا
وحاصل الدفع ان المرجح ايضا موجود وهو انه لو لم يقدر الاسم لكان التعريف غير جامع لدخول
مبني الاصل فيه لانه يصدق عليه انه شئ مركب لم يشبه مبني الاصل كما بين الفاضل المحشي وجه
الصدق بنفسه اقول وبالله التوفيق ان تقدير الموصوف الخاص للمركب كما يندفع بطلان الطرد
بدخول مبني الاصل كذلك يندفع بطلان الطرد بدخول زيد قايم مثلا وبدخول المضارع المركب مع الغير
لانه يصدق على كل واحد منهما انه مركب لم يشبه مبني الاصل كما هو الظاهر وكذلك يندفع الاعتراض
المشهور وان اخذ المقسم في تعريف الاقسام مما لا بد منه والمعرب قسم من الاسم فلم يوخذ
الاسم في تعريفه بان الاخذ اعم من ان يكون لفظا او تقديرا والثاني موجود ههنا والتقدير
الموصوف الخاص فوا بد اخر لا يخفى على المتامل ولعل وجه عدم تعرض الفاضل المحشي
اليها ظهورها والله اعلم قوله وكما يندفع الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان جعل الدفع
للاعتراض المذكور بتقدير الاسم من مرجحاته ليس بصحيح لانه يحصل بالقيد الاخر الذي
لا بد منه ههنا ايضا وهو تركيب يتحقق معه عامله والى جواب هذا الاعتراض اشار بقوله فذكر
الاسم الخ قوله اذ لا عامل لمبني الاصل لعل مراد الفاضل المحشي من العامل العامل الذي
له تاثير في اللفظ او في التقدير مطلق العامل والا فيرد الاعتراض على عجبني ان ضرب
زيد فافهم قوله وقيل في دفعه الخ وحاصل هذا الدفع ان التعريف مطرد لا يصدق على مبني الاصل
بان لم افراده الثلثة بعضها يشبه بعضا فلا يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل وفي الحقيقة في هذا
الدفع ايضا اشارة الى التعريض على الشارح بان تقدير الاسم لدفع بطلان الطرد المذكور

لـه اى دفع بطلان الطرد بدخول مبني الاصل ١٢ منه

لـه لان بعضها مشابه بنفسه حقيقة او مشابهة المبني بنفسه ١٢ منه

عما لا حاجة اليه بعد صدق التعريف على مبنى الاصل **قوله** وفيه بحث الغرض منه رد ذلك الجواب وحاصله ان المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب ليس مطلقها والا لم يصدق تعريف المعرب على غير المنصرف لان له مشابهة بمبنى الاصل اعنى الامر الماضى فى وجود الفرعتين مع انه من افراده بل لا يصدق على فرد من افراده لان لكلها مشابهة بمبنى الاصل فى القسمية من الكلمة كما هو الظاهر بل المشابهة التى تكون مؤثرة وموجبة للبناء على ما فصل صاحب المفصل وسيجئ فى بحث المبنيات فلو كان بعض اقسام مبنى الاصل مشابها ببعضه بتلك المشابهة كما قال ذلك الدافع للزم الدور وسيجئ بيانه ولم يكن بناء كل من اقسام مبنى الاصل بنفسه بل يكون بعارض المشابهة والاول باطل والثانى خلاف الغرض فيصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فلا بد من اخذ قيد الاسم ليدفع بطلان الطرد **قوله** والا للزم الدور بيانه موقوف على مقدمة مسلمة تلقيها العقول بالقبول وهى ان الموقوف على موقوف الشئ موقوف على ذلك الشئ فلو كان بناء الماضى مثلا موقوفا على بناء الحرف مثلا وبناء الحرف يكون موقوفا على بناء الامر مثلا وبناء الامر يكون موقوفا على بناء الماضى لكان بناء الماضى يكون موقوفا على بناء الماضى وهل هذا الا الدور وثبوت الدور فى غير هذه الصورة ظاهر غير خفى ولذا لم يتعرض اليه **قال** الشارح الذى ركب آه اشارة الى ان الالف واللام فى لفظ المركب اسمى بمعنى الذى والى دفع توهم مقدر بتقريرين احدهما ان توصيف الاسم بالمركب غير صحيح لان المركب مقابل الاسم كما لا يخفى واحد المتقابلين لا يكون صفة للآخر على ما هو الظاهر وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على مثل بعلبك لانه مركب لم يشبه مبنى الاصل مع انه ليس بمعرب عند المصنف كما قال مولانا عبد الحكيم وحاصل الدفع ان المراد من المركب المركب مع الغير لا من الغير مقابل الاسم والصادق على مثل بعلبك هو الثانى لا الاول فلا خدشة فى التوصيف ولا نقض بالتعريف **قوله** المركب يطلق آه الغرض من هذا العبارة التمهيد الى الاعتراض المصنف بقوله واعترض عليه الخ والمراد من الاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة والمجاز اعنى كون المركب فى احد المعنيين حقيقة وفى الآخر مجازا بناء على ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل يحمل على الاول على ما هو المثبت فيما بين القوم والفاضل المحشى اشار الى ذلك ايضا حيث حكم فى الاعتراض بان المتبادر المعنى الثانى لان التبادر علامة الحقيقة فيعلم منه ان المعنى الثانى حقيقة والاول مجاز والله اعلم **قوله** على المضموم بدل من قوله على الضم **قوله** كما يقال آه تنظير فى صورة معينة لدفع استبعاد كون اسم الجزأ والكل احدا **قوله** واعترض الخ حاصل الاعتراض ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه مثل بعلبك مع انه ليس بمعرب لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان المتبادر من المركب المركب من الغير وهو صادق على مثل بعلبك كما هو الظاهر والالفاظ فى التعريفات يحمل على المتبادر وكذا يرد علينا ان توصيف الاسم بالمركب لا يصح لان المراد

لـه وجعل انه مشابه بالحرف وهكذا فى الباقى ١٢ منه

لـه وهو ان يكون بناء الماضى موقوفا على بناء الحرف وبناء الحرف يكون موقوفا على بناء الامر وبناء الامر يكون موقوفا على بناء الماضى ١٢ منه

لـه لصحة ما عطف عليه ١٢ منه

لـه وفرق بين الارادة المعنى الغير المتبادر من لفظ المركب ١٢ منه *

منه هو الذى ركب من الغير للتبادر وهو من مقابلات الاسم فكيف يوصف الاسم به وكذا يرد عليه ان التعريف لا يكون جامعا لخروج زيد فى جاءنى زيد لانه ليس مركبا من الغير والمتبادر هو هذا والجواب ان تبادر المعنى الثانى من لفظ المركب وحمل الالفاظ على ما هو المتبادر فى التعريف مسلم لكن اذا لم يوجد القرينة الصارفة عن ارادة هذا المعنى المتبادر فيه وأما اذا وجدت تلك القرينة فغير مسلم وههنا وجدت وهى حمل المركب على المعرب ممن ينعقد عليه الاناملى **قول** على مثل بعلبك المراد من مثل بعلبك هو الاسم المركب من كلمتين الذى لم يناسب مبنى الاصل مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب أقول وبالله التوفيق ان فى بعلبك لغاتا ثلثة احداها وهو الافصح بناء الجزء الاول واعراب الجزء الثانى مع عدم الانصراف وثانيها اعراب الجزئين مع اضافة الجزء الاول الى الثانى وعدم انصرافه وثالثها اعراب الجزئين مع اضافة الجزء الاول الى الثانى وانصرافه وان ارجعت الاطلاع على وجوه هذه اللغات فارجع الى بحث المركبات واذا عرفت هذا فاعلم ان مورد الاعتراض هى اللغة الاولى كان بعلبك علما للفتين الاخيرتين من افراد المعرب فصدق التعريف عليه غير مضر لكن بقى شئ وهو انه اذا ركب مع الغير وجب لا ان يقال هذا بعلبك يلزم ان يكون معربا لانه يصدق عليه انه مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل والامر ليس كذلك فانظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره تركيبا يتحقق الخ دفع ما يتوهم من ان التعريف غير مانع لدخول غلام فى غلام زيد بسكون الميم لانه مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل وحاصل الدفع ان المراد من التركيب مع الغير ليس مطلقه بل الذى يتحقق معه عامله وهذا منتف فى مادة النقض كما هو الظاهر فلا يرد النقض به قال مولانا نور الحق ما حاصله ان هذا القيد ليس مما وجبت عليه القرينة وليس مما يسبقه الذهن فكيف يعتبر فى التعريف أقول وبالله التوفيق ان الذهن السليم يحكم على ان فى تركيب شئ مع شئ لا بد من العلاقة اما بان يكون احدهما عاملا فى الآخر او بان يكون معمولى امر ثالث لئلا يكون التركيب كوضع الحجر فى جنب الانسان يعنى لا يكون تركيبا واقعيا بل اعتباريا فلا يسبق الذهن الى ارادة التركيب المطلق من قوله المركب بل الى الخاص الذى هو مع العامل فلذا اخذ الشارح قيد تركيبا يتحقق معه عامله فى التعريف والله اعلم **قول** لم يقل تركيبا الخ دفع ما يتوهم من ان قول الشارح تركيبا يتحقق معه آه لدفع النقض على غلام فى غلام زيد وهو يحصل بان يقول تركيبا معه عامله فلم يقله مع انه اخصر والاخصر المفيد لفائدة اولى من الاطول المفيد لها وحاصل الدفع ان قول تركيبا معه عامله وان يصح الطرد لكن يبطل العكس لانه يخرج على هذا القول المعرب الذى يكون عامله معنويا لانه لا تركيب للفظ مع المعنى بخلاف قول تركيبا يتحقق معه عامله لانه يصح الطرد والعكس فيكون هو اولى بل يكون واجبا على ما لا يخفى **قول** وبعد الخ دفع ما يتوهم من ان قول تركيبا مع عامله يصح العكس ايضا لانه يمكن ان يراد من التركيب مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل منه

له وهذا جواب له صاحب عن ان الكل فافهم ١٢ منه

سم لانه يعلم من هذا الكل انه ليس المراد من المركب المركب من الغير لانه لا يصح حمله على المعرب الذى هو قسم من الاسم الذى هو قسم من الكلمة التى فسرت بلفظ وضع لمعنى مفرد على ما لا يخفى ١٢ منه

سم لا نسلم ان الفقر عن غلام فى غلام زيد ١٢ منه

سم كما يصح الطرد ١٢ منه

صعه فلا يخرج ما عامله معنى وحاصل الدفع ان هذه الارادة بعيدة لان المتبادر من التركيب مع العامل انضمامه معه بان يذكر في التركيب بمعنى تحقق العامل معه ولا حاجة ترتكب هذا الى تفسير المركب بلفظ يكون فهم المراد منه بعيدا **قوله** فسر الاشتباه اشارة الى دفع ما يرد من ان بيان مراد شخص من كلامه من غير قرينة التصريح منه على ارادة ذلك المراد ومن غير معلوميته من الكلام الآخر له غير مناسب فلم فعله الشارح وحاصل الدفع ان التصريح من المصنف على ارادة المناسبة من المشابهة موجود فلذا فسر الشارح قوله لم يشبه بقوله اى لم يناسب الخ **قوله** بالمناسبة اللام للعهد اى بالمناسبة المؤثرة في منع الاعراب **قوله** التي هي اعم لتحقق المناسبة المؤثرة في منع الاعراب في الوجوه الخمسة التي هي غير المشابهة كما لا يخفى وفي هذا القول رمز الى وجه ارادة المناسبة من المشابهة وهي علاقة العموم بينهما **قوله** ذلك الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المصنف لم فسر المشابهة المأخوذة على طريق السلب في تعريف المعرب بالمناسبة ولم تترك على معناها وتبع الشارح المصنف ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو ترك المشابهة على حالها لدخل في تعريف المعرب ما يكون متضمنا لمبنى الاصل كاين وما يكون واقعا موقعه كنزال وما يكون مشابها للواقع موقعه كجار وما يكون واقعا موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم وما يكون مضافا اليه كعذاب يوم اذ كان كل من هذه الامور مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل كما لا يخفى مع انها كانت محسوبة من المبنيات فلما فسر المشابهة بالمناسبة يخرج هذه الامور عن تعريف المعرب لعدم المناسبة فتحققه في كلها فبتفسير المشابهة بالمناسبة يخرج هذه الامور عن تعريف المعرب لعدم المناسبة **قوله** اى لاجل ان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول **قال** الشارح قدس سره مناسبة الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر في مقره ان الاعلام تعرف بالملكات والملكة ههنا المناسبة وهي بعمومها ليست مرادة وآلا لم يصدق التعريف على فرد من افراد المعرب لان كلها مناسبة لمبنى الاصل في وجه من الوجوه بل المراد نوع المناسبة وهو لو يعلم فيلزم الجهالة في التعريف وحاصل الدفع انا نسلم ان المراد نوع المناسبة وهو المناسبة المؤثرة منع الاعراب فلا يلزم الجهالة في التعريف **قوله** مبنية في الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان تقييد الشارح لا ينفي الجهالة لان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير معلوم فيلزم القرار على ما عنه الفرار وحاصل الدفع ان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير مجهول لانها بينت في بحث المبنيات وان لم يتبين ههنا وآلبيان غير ضروري في محل التعريف فتأمل **قوله** فلا يلزم الخ تفريع على قول الشارح مناسبة مؤثرة لكن بعد تقييد القول الفاضل المحشي مبنية في الخ **قوله** لم تتبين وآن وان يبين بان يقول اراد بالمناسبة القوية ما يكون باحد الوجوه المبينة في كلام صاحب المفصل فلا يوجد في الجهالة في التعريف على هذا التقدير ايضا كما لا يخفى **قوله** فان للقوة عله لقوله يلزم **قوله** عرضا واسعا لان القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه قويا **قوله** وليس بعمومه الخ وآلا لانتقض التعريف طردا وعكسا فافهم **قال** الشارح

لم اشارة الى ان البيان في بحث المبنيات ليس بواقع من المصنف فالجهالة بالنظر الى عبارته لازمة فافهم

١٢ منه

لعدم احدهما التضمن لمبنى الاصل كاين وتانيهما وقوعه موقعه كنزال او تانيهما مشابهته الواقع موقعه كجار او ايجابا وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم وما يكون مضافا اليه كعذاب يوم اذ

قدس سره اى المبنى اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اضافة المبنى الى الاصل اما ان يكون من قبيل زيد مضروب الغلام بمعنى اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله او يكون من زيد مضروب الاب بمعنى اضافه اسم المفعول الى الظرف او يكون زيد مضروب لباء ديب بمعنى اضافة اسم المفعول الى علته وعلى هذا يكون الاصل بمعنى القانون لانه لا معنى لعلتية اصل الشئ بالمعنى الظاهر لبناء ذلك الشئ كما لا يخفى وكل منها غير صحيح اما الاول فلانه يقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا بنفسه بل يكون اصله مبنيا وفساده لا يخفى لان الحرف لا اصل له والماضى والامر ان وجدا اصل وهى المصدر لكنه ليس بمبنى واما الثانى فلانه يقتضى ان لا يكون مبنيا الآن بل يكون مبنيا فى الاصل وفيه ايضا فساد لانه مبنى الآن كما هو الظاهر واما الثالث فلانه يقتضى ان يكون بناء مبنى الاصل لاجل القاعدة والقانون وذلك غير سليم ولئن سلم فلا وجه للتخصيص بهذه الامور الثلثة لانه اى شئ من المبنى الا وبناءه مبنى على القاعدة وحاصل الدفع انا نختار شقا ثانيا وهو ان اضافة المبنى الاصل اضافة بيانية والمعنى لم يشبه مبنيا هو الاصل فى البناء فلا يرد شئ مما ذكر فان اعترض فى قلبك ان المعلوم من تقرير الشارح ان المضاف اليه للمبنى هو الاصل المقيد بقيد فى البناء وعلى ذلك التقدير كيف يكون اضافة المبنى الى الاصل اضافة بيانية لان من شرطها العموم والخصوص من وجه بين المضاف والمضاف اليه وهو على المفهوم من كلام الشارح منتف لان الاصل فى البناء لم يوجد غير مبنى حتى يتحقق ما ذكر قلت يندفع ما ذكر بالاجماع فاذا له بان الشارح لم يرد ان الاصل قبل الاضافة مقيد بقيد فى البناء حتى يرد ما ذكر بل اراد ان الاصل قبل الاضافة مطلق وبعد اضافة المبنى اليه يصير مقيدا بقوله فى البناء وبين الاصل الاصل المطلق والمبنى عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى هذا ما استفيد من الحواشى بعون الملك الوهاب وهو اعلم بالصواب

قوله لم يفسر الخ دفع ما يتوهم من ان الشارح لم خالف الشارح الرضى حيث فسر قول المصنف مبنى الاصل بما اصله البناء والشارح فسر بالمبنى الذى هو الاصل فى البناء وحاصل الدفع ان المخالفة لاجل دفع الامرين الذين سيأتى حاصلهما على ذلك التفسير **قوله** لانه بهذا الخ هذه العبارة اشارة الى احد الامرين الذين يرد ان على تفسير الشارح الرضى حاصله انه لو فسر عبارة المصنف بما اصله البناء للزم عدم انحصار مبنى الاصل فى الثلثة الامور الماضى والحرف بل يتناول جميع الافعال لان اصل كلها البناء عند البصريين الذين بناء اكثر مسايل هذا المتن على مذهبهم وفى عدم الانحصار فساد ان احدهما خرق الاجماع لانه منعقد على تفسير مبنى الاصل بالامور الثلثة بل بالاربعة الرابع الجملة وثانيهما النقض على جمع التعريف باسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب غير المنصرف كما فهم **قوله** لان فيه اى هذه العبارة اشارة الى الامرين الذين يرد ان على تفسير الشارح الرضى حاصله ان من المتقرر فى مقره ان اطلاق المشتقات على ما هو متصف بمبدأ الاشتقاق بالفعل على سبيل الحقيقة وعلى ما من شانه ان يتصف به على سبيل المجاز وخلاف الظاهر فلو فسر عبارة المصنف الذى

لان كلا من هذه الامور مناسب بالمعنى الذى هو مبنى الاصل بكون المعنى كما لا يخفى

يتبادر منه بناء على تلك القاعدة اطلاق مبنى الاصل على ما هو مبنى بالفعل بحسب الاصالة بما اصل البناء فلزم حمل العبارة على خلاف الظاهر لان المتبادر من هذا التفسير اطلاق المبنى على ما اصله ان يبنى سواء كان مبنيا بالفعل اولا وهذا المعنى خلاف الظاهر من عبارة المصنف كما هو الظاهر ولا ضرورة داعية الى حمل العبارة على خلاف الظاهر لوجود التفسير الموافق له كما فعله الشارح والله اعلم **قوله** كما ذكر المصنف اشارة الى دفع ما يرد من ان تفسير الشارح لمبنى الاصل بالماضى والامر والحرف غير صحيح لان من جملته الجملة فلا بد ان يزيدها الشارح وحاصل الدفع انه تبع المصنف والجملة على مذهبه ليست من جملة مبنى الاصل فلذا تركها **قوله** من حيث هى اى اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الجملة معربة عند الكل لانها واقعة موقع المفرد فلا يعد عدها من جملة مبنى الاصل وحاصل الدفع ان فى الجملة اعتبارين احدهما اعتبار انها واقعة موقع المفرد وثانيهما اعتبارها من حيث هى هى والاعراب على الاعتبار الاول والعد من جملة مبنى الاصل على الاعتبار الثانى فلا استقامة **قال** الشارح قدس سره وليس للنحاة اشارة الى دفع ما يرد من ان صدر القول باعراب الاسماء المعدودة من صاحب الكشاف غير معقول لان المعرب ما اجرى عليه الاعراب وسلب جريان الاعراب من تلك الاسماء ظاهر والدفع غنى عن البيان **قوله** يعنى ان الخ اشارة الى دفع اعتراضات اربعة ترد على عبارة الشارح احدها انه يلزم بناء على ما يفهم من عبارة الشارح على العلامة الدوانى ان لا يكون الاسماء الجارى عليها الاعراب بالفعل معربة لعدم تحقق ما هو شرط الاعراب وهو مجرد الصلاحية عندهم فى تلك الاسماء لان الموجود فى تلك الاسماء الصلاحية مع الجريان بالفعل لا مجرد الصلاحية وثانيها ان المعرب عندهم ما يشبه مبنى الاصل سواء ركب مع الغير او لا وسواء تحقق معه عامله اولا وما صرح الاستحقاق الاعراب بعد التركيب فمن ابين يعلم ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية فى كون الشئ معربا كما وقع من الشارح وثالثها ان الصلاحية عبارة عن استعداد حصول الشئ مع عدم حصوله بالفعل فباعتبارها فى كون الشئ معربا يلزم ان لا يكون الاسماء الجارى عليها الاعراب بالفعل معربة لانتفاء الصلاحية فيها كما لا يخفى ورابعها ان الاستحقاق فى اللغة بمعنى سزاوار بودن وهذا المعنى هو الصلاحية بعينه فيستفاد من العبارة انه اعتبر الصلاحية لصلاحية الاعراب فلا معنى لهذه العبارة وحاصل الدفع عن الاول المشار اليه بلفظ الكتفى ان اعتبار مجرد الصلاحية فى كون الشئ معربا عند العلامة ليس بطريق الشرطية حتى يلزم المحذور بل بطريق الاكتفاء يعنى انه لو لم يوجد شئ آخر سوى هذه الصلاحية لكان وجودها ايضا كافيا فى كون الشئ معربا فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الثانى المشار اليه بلفظ التحقق ان اعتبار الصلاحية ليس فى مفهوم المعرب حتى يلزم على العلامة على هذا الاعتبار ان يعرف المعرب بما صرح الاستحقاق الاعراب بل فى تحقق المعرب والتفسير المذكور سابقا للمعرب لا ينافى اعتبار الصلاحية فى مصداقه فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الثالث المشار اليه بلفظ القابل ان الصلاحية ليس بمعنى الاستعداد

حتى لا يجامع الفعل فيلزم المحذور بل بمعنى الامكان والقبول وهو لا ينافي الفعلية كما هو المتقرر في مقره فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الرابع المشار اليه بلفظ اسباب الاعراب انه ليس المراد من الاستحقاق معناه حتى يلزم المحذور بل ما به الاستحقاق للاعراب وهو اسباب الاعراب من قبيل ذكر المسبب واراده السبب فيكون التقدير فاعتبار العلامة مجرد الصلاحية لاسباب الاعراب ولا حذشة في معنى هذه العبارة فلا يلزم المحذور وهذا ما لخص عن الحواشي والله اعلم **قوله** اسباب الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل وعدم المشابهة مبني الاصل ويرد هنا بناء على ان اضافة الاسباب الى الاعراب ليس وهو يتحقق بتحقق فرد ما الذي يلزم ان يكون مبني الاصل معربا بكونه قابلا لعدم المشابهة مبني الاصل الذي هو من جملة اسباب الاعراب وان يكون هؤلاء مثلا ايضا معربا بكونه قابلا[1] للتركيب متحقق العامل الذين هما من جملة اسباب الاعراب وكل من الامرين خلاف المتقرر كما هو الظاهر **فالجواب** بان المثبت فيما بينهم ان الحكم المضاف الى المعرفة ينتفين للاستغراق اذا لم يكن قرينة خلافه والقرينة ههنا منتفية فيفيد ان الاعراب يتحقق بكون الشيء قابلا لجميع اسباب الاعراب والقبول لجميع منتف في مبني الاصل ومثل هؤلاء لعدم وجود العامل ووجود المناسبة الاول في الاول والثاني في الثاني فافهم **قوله** سواء وجدت اه اي كل اسباب الاعراب بطريق الايجاب الكلي فعلى هذا معنى قوله اولم تكن اه رفع ذلك الايجاب وهو لا ينافي الايجاب الجزئي كما تقرر فلا يرد ان كل الاسباب ليس[2] بمنتف في زيد في حال التعداد لانه وجد فيه عدم المناسبة مبني الاصل الذي من جملة اسباب الاعراب **قوله** كزيد حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة **قال** الشارح قدس سره واعتبار المصنف الصلاحية قال مولانا عصمت الله لامحالة ههنا الى ذكر الصلاحية اذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون الصلاحية قال مولانا عبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان فائدة اعتبار الاستحقاق بعد الصلاحية التصريح على ان مقابلة منقسم الى قسمين احدهما ما انتفى فيه الصلاحية بمعنى القابلية كهؤلاء وثانيهما ما انتفى فيه الاستحقاق بعض ما به يستحق الاعراب الذي هي اسباب الاعراب كالاسماء[3] المعدودة واخراج كل منهما عن المعرب قصدا فتامل **قال** الشارح قدس سره وهذا اخذ اه اقول وبالله التوفيق ان المراد بالتركيب التركيب مع العامل لما اشار اليه الشارح سابقا ومع قيد عدم المشابهة مبني الاصل كما هو المصرح في عبارة المصنف فلا يرد ما يختلج بالبال من ان اعتبار المصنف حصول الاستحقاق بالفعل بمعنى ما به يستحق الاعراب مع الصلاحية لا يقتضي اخذ التركيب فقط في تعريف المعرب بل هو مع السببين الاخيرين كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره واما وجود الاعراب بالفعل اه دفع ما يتوهم من ان المصنف كما اعتبر وجود الاسباب مع الصلاحية فكذلك يعتبر وجود

[1] على ما سبق ١٢ منه
[2] اي وجود العامل في مبني الاصل ووجود المناسبة في مثل هؤلاء ١٢ منه
[3] بطريق السلب الكلي ١٢ منه
[4] لانه ليس بصالح لعدم المناسبة الذي هو من جملة اسباب الاعراب لوجدان المناسبة فيه وان لم يتحقق العامل والتركيب معه ١٢ منه
[5] وانتفاء العامل والتركيب مع انهما وجد فيها وان لم يوجد فيها عدم المناسبة ١٢ منه

وجود الاعراب بالفعل فيكون الشئ معربا بالتلازم الواقع بين اسباب الاعراب ومسببها الذى هو الاعراب فيلزم ان لا يكون زيد فى جاءنى زيد بالسكون على الوقف معربا لعدم وجود الاعراب بالفعل فيه كما هو الظاهر والدفع غنى عن البيان لكن بقى شئ وهو ان اعتبار وجود الاسباب مع الصلاحية فى كون الشئ معربا وعدم اعتبار مسببها الذى هو الاعراب فى هذا الكون مما لا يليق بشأن العاقل خصوصا المصنف لان المسبب يكون حاصلا للسبب بحيث لا يخالفه اصلا ومن ههنا يقال انه لا معرب عند المصنف الا وقد يكون الاعراب فيه لفظا او تقديرا الا ان يقال ان مراد الشارح الاعراب الخاص فيكون تقييدا لكلامه واما وجود الاعراب اللفظى بالفعل فى كون الشئ معربا فلم يعتبره احد فلا يرد المحذور لان اسباب الاعراب لا يقتضى الاعراب اللفظى بل الاعراب مطلقا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لم تعرب الخ اى لم تجر الاعراب اللفظى على الكلمة والحال انها معربة اى مما يصلح اجراء الاعراب اللفظى عليه ولو اعتبر وجود الاعراب اللفظى فى كون الشئ معربا للزم بكون الحكم المذكور فى قول وهى معربة مبنيا فافهم **قال** الشارح قدس سره وانما عدل الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان المشهور عند الجمهور فى تعريف المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل والمخالفة عن السواد الاعظم فى قوة الخطاء فلم خالفهم المصنف وحاصل الدفع ان المخالفة بلا نكتة فى قوة الخطاء واما المخالفة مع النكتة كما سيجئ بيانها فهى عين الصواب فلذا خالفهم **قوله** كما مر وقد اوان الغرض من هذه الجملة بيان منشاء عدول الجمهور **قوله** فى ذلك اى فى تعريف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل ومن ههنا يعلم انه لا حاجة الى قول الفاضل المحشى فتوهموا الخ لان التوهم المذكور بعينه الوقوع السطور كما لا يخفى بل ايراده موجب للتشويش والله اعلم **قوله** من لفظ المعرب حيث زعموا انه مشتق وملحوظ من قولهم اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها فيكون معنى لفظ المعرب على هذا ما جعل فيه الاعراب وهو عبارة عن اختلاف آخر الاسم او ما به الاختلاف على اختلاف المذهبين فيكون المعنى جعل فيه الاختلاف ومفاد هذا المعنى وما يختلف آخره واحد على ما لا يخفى فوقعوا فيما وقعوا والله اعلم **قوله** ووجود الاعراب عطف على قوله لفظ المعرب فيكون داخلا تحت كلمة من ودليلا للوقوع كما ان المعطوف عليه دليل له وحاصل هذا الدليل ان الجمهور لما وجدوا الاعراب بمعنى الاختلاف او ما به الاختلاف على الاختلاف فى افراد المعرب فتوهموا ان المعرب ما وجد فيه الاختلاف لان الاعراب الاختلاف ومفاده ومفاد ما يختلف الخ واحد فوقعوا فيما وقعوا اعلم اولا ان الفاضل المحشى لما كان المشرع بالشك لان المعلوم من لفظ المعرب على زعم الجمهور الذى مر ذكره فى الحاشية المتعلقة بقول الفاضل المحشى من لفظ المعرب فى من وجوه الاعراب فى افراد المعرب كونه مما يختلف آخره لا كونه مما يختلف آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له ادنى وقاد بالجمهور وقعوا فى الثانى لا الاول فلا يكون الامر

أن المذكوران منشأين قطعيين وثانيا ان المراد من الاعراب اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا وهو موجود
في كل افراد المعرب كما هو المتقرر فلا حاجة الى تقييد الافراد بالكثيرة كما وقع من مولانا عبد الحكيم ومولانا
المدقق وثالثا ان ما وقع من مولانا المدقق تعريضا على مولانا عبد الحكيم الذي حاصله ان المعطوف والمعطوف عليه
كل منهما دليل واحد لا دليلان مستقلان واثبت المدعى بما اثبته لا يخلو عن اختلال لان المدعى الوقوع
المشكوك كما ينطق بكلمة كان وكل منهما مستقل لافادة هذا المدعى وكيل تقريره منا لا الوقوع المقطوع
حتى لا يكون مستقلا بل لا يكون الجمع على هذا التقدير ايضا دليلا مثبتا له فافهم وبعد قلادة التقليد
لان الرجال يعرفون الحق بالرجال **قوله** ولم يعرفوا الخ اى لم يعرفوا ان الاختلاف من العوارض المفارقة
المعرب وارجاع الضمير الى الاختلاف باعتبار كونه مفهوما من الكلام قال الفاضلان في وجه كون الاختلاف
من العوارض المفارقة انه يقال لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما لم تعرب الكلمة اى لم تختلف وهي معربة
اى مما يختلف ولو كان من العوارض اللازمة لم يصح نفي الاعراب عن الكلمة الذي وقع في هذا القول اقول
وبالله التوفيق ان هذا القول مؤيد كون الاختلاف من العوارض اللازمة لان مقولية هذا القول في
حق ذلك القايل من اجل القدح عليه ونسبة التخطية اليه ولو كان الاختلاف من العوارض المفارقة
في الواقع للمرء يجد للقدح ونسبة التخطية معنى كما لا يخفى فالوجه في عدم كون الاختلاف من العوارض
اللازمة انه قد يترك الاسم ابتداء مع العامل وهو كذلك لان الاختلاف لم يوجد في الكلمة المذكورة
بل الموجود فيه حدوث الاعراب كما سيجيء من الشارح نفسه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
لان الغرض الخ هذا وجه العدول ببيانه موقوف على عدة مقدمات مسلمة عند العقول السليمة احدها
ان الغرض من قواعد علم النحو معرفة احوال اواخر الكلم الجزئية الواقعة في التراكيب بجعلها كبريات لصغريات
سهلة الحصول مثلا احوال آخر زيد في جاء في زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع بجعلها
كبرى الصغرى سهلة الحصول هكذا زيد في جاء في زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وثانيها ان الغرض
من تعريفات موضوعات هذه القواعد معرفتها بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم الذي هو محمول تلك القضايا
بالاكبر على الاصغر الذي هو موضوع صغرى سهلة الحصول مثلا الغرض من تعريف موضوع قولهم كل
فاعل مرفوع وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به معرفة الفاعل الذي هو الموضوع
على وجه صالح لان يكون وسطا للحكم بالاكبر على الاصغر فيقال زيد في جاء في زيد فاعل اى ما اسند الخ
وكل فاعل اى ما اسند آه فهو مرفوع فزيد مرفوع وثالثها ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة
احكام المعرب وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل من قواعد علم النحو واذا عرفت هذا فاعلم
ان الغرض من قولهم كل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل الذي هو من جملة قواعد النحو بناء على
المقدمة الثالثة معرفة احكام الكلم الجزئية الواقعة في التراكيب بناء على المقدمة الاولى بان يقال

لعل الحكم للفظ المعروض ثانيها وجود الاعراب
اى بيان السبب المشكوك
الوقوع صريحا وضمنا
لان المعطوف في التعريفين
الحقيقي ان يكون بلا واسطة
لفظ العطف وان يكون بلا
واسطة في افراده من يتحقق
عليه المعطوف حقيقة

هذا اى زيد فى جاء فى زيد مثلا معرب وكل معرب مما اختلف العوامل فهذا مما اختلف آخره باختلاف
العوامل وان الغرض من تعريف المعرب معرفته بوجه صالح لان يجعله وسطا لحكم الاكبر الذى هو
الاختلاف على الاصغر الذى هو هذا واذا علمت هذا فاعلم ان تعريف الجمهور للمعرب لا يجتنى
فيه ذلك الغرض لانه ليس بوجه صالح للجعل المذكور لانه لو كان المعرب بالتعريف المذكور لهم
وسطا لحكم الاكبر الذى هو الاختلاف على الاصغر الذى هو هذا الكان المعنى للقول المذكور هذا
معرب اى مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب اى ما اختلف آخره باختلاف العوامل
مما اختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما اختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم اتحاد
النتيجة والصغرى فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقرر تقديم الصغرى على النتيجة بخلاف تعريف
المصنف للمعرب لانه يتصور فيه ذلك الغرض لانه يرجع الحاصل الى هذا معرب اى مركب
لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب اى لم يشبه مبنى الاصل مما اختلف آخره باختلاف العوامل
فهذا مما اختلف آخره باختلاف العوامل ولا استحالة فى ذلك كما لا يخفى فلذلك عدل المصنف
عن تعريف الجمهور هذا ما ظهر لى والله اعلم بحقيقة الحال

قوله اى معرفة تتبع آه لما ورد على الشارح ههنا امور الاول ان المشار اليه بكذلك معرفة عدم
التتبع المفهوم من شرط قوله من لم يتتبع ومعرفة عدم السماع المفهوم من قوله ولم يعرف آه
ليكون المعنى فان العارف باحكامها معرفة عدم التتبع ومعرفة عدم السماع مستغن عن النحو
والاخفاء فى فساد هذا المعنى لان معرفة عدم التتبع وعدم السماع لا يكون الا بالنحو فكيف يثبت
الاستغناء الثانى ان حصر غرض النحو الذى هو معرفة احوال آخر الكلم بالنسبة الى من يتتبع
لغة العرب وبالنسبة الى من لم يعرف احكامها بالسماع منهم كما وقع من الشارح غير صحيح
لان من يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها ايضا محتاج الى تعلم النحو الثالث ان المفهوم بطريق
المفهوم المخالف من قول الشارح فان العارف الخ ان من لم يعرف الاحكام بالتتبع وبالسماع
فهو محتاج الى النحو ولا يخفى ما فيه من ان نفس النحو ليس بمحتاج اليه بل المحتاج اليه تعلمه كما هو
الظاهر الرابع ان احتياج غير العارف بالتتبع والسماع واستغناء العارف بهذين السببين
ليس لا بالنظر الى التصديقات بالمسايل الكلية والقواعد المدونة فقط اعنى من غير احتياج الى
الدلايل وهى حكاية عن علم النحو لا نفسه كما تقرر من ان العلم عبارة عن التصديقات بالمسايل لكن
عن ادلتها وآصلها لا عن ادلتها فهى حكاية عن العلم لا نفسه فذكر النحو ليس بمناسب فصل الخشى
كلام الشارح بحيث يندفع عنه تلك الامور فحاصل دفع الامر الاول ان المشار اليه بكذلك
معرفة التتبع ومعرفة السماع لا معرفة عدم التتبع وعدم السماع فيكون المعنى فان العارف باحكامها

معرفة تتبع وسماع مستغن الخ ولا خفاء في صحة هذا المعنى وحاصل دفع الامر الثاني ان المقصود من قول الشارح من لم يتتبع لغة العرب آه من لم يعرف احكامها بالتتبع اما بان لم يتتبع او تتبع ولم يعرف بقرينة مقابله وعديله وهو قوله ولم يعرف آه فلا يلزم المحذور وهو بطلان الحصر وحاصل دفع الامر الثالث ان في العبارة تقدير المضاف فيكون المعنى فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن تعلم علم النحو فالمفهوم منه ان غير العارف محتاج الى تعلم النحو فلا يلزم المحذور وهو اثبات الاحتياج الى نفس النحو وحاصل دفع الامر الرابع ان التصديقات بالمسايل المدونة اما ان تكون مع الدلايل او من غيرها فان كان الاول فهي علم النحو وتعلمه تعلمه على سبيل الاتفاق وان كان الثاني فهي ايضا علم النحو على مذهب تعلمه تعلمه على ذلك المذهب فلا يلزم المحذور في ذكر النحو فافهم هذا التقرير لعلك لا تجد في غير هذا التحرير والله اعلم **قوله** ما جمعه المدونون اشارة الى ان النحو عبارة عن المسائل المدونة والقواعد المرتبة بل عن التصديق بها كما لا يخفى **قوله** بخلاف من لم آه انما ترك بخلاف من لم يعرف الاحكام بالسماع مع انه لا بد منه ايضا لانه ايضا محتاج الى تعلم المدون لان المقصود الفاضل الحشي تفسير عبارة الشارح وهو من يتتبع فلا يرد عليه بطلان الحصر كما مر تقريره مناً لا بيان استيفاء من هو محتاج حتى يلزم عليه ذكر بخلاف من لم يعرف الخ والله اعلم **قوله** علم النحو اى تعلم علم النحو على حذف المضاف وهكذا فيما سيأتي **قال** الشارح قدس سره ولا فايدة الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان العارف بالاحكام من التتبع والسماع لا يستغني عن النحو لانه يعرف فيه مصطلحات اهل النحو مثل الفاعل والمبتداء والخبر لما هو مرفوع والمفعول والحال والتمييز لما هو منصوب في غير ذلك والدخ عني عن البيان **قوله** فيه اشارة الخ فيه دفع ما يرد على الشارح من ان ههنا فسادان احدهما في نفس التعريف كما قيل ان معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة المعرب لان الالف واللام في الآخر عوض عن المضاف اليه وهو المعرب فلو عرف المعرب بذلك لاختلاف للزم الدور والثاني في المقصود من التعريف كما قال الشارح ومرة مناً تقريره فلم اختار الشارح بيان الفساد الثاني وترك بيان فساد الاول مع كون الثاني شنيعا والاول اشنع كما لا يخفى وحاصل الدفع انه لا فساد في نفس التعريف لعدم توقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب الموقوف على معرفة الاختلاف على تقدير تعريف المعرب به لانه يمكن ان يعلم الاختلاف من استعمال العرب قبل ان يعلم المعرب فلا يدور فاختار الشارح بيان الفساد الثاني للمقصود وان قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى المتتبع لكنه موقوف عليه بالنظر الى غير المتتبع والمتتبع الغير العارف وتدوين الفوله فالفساد الاول لازم فورد على الشارح ما ورد قلنا في دفعه ان التصديق بتحقيق الاختلاف في افراد المعرب موقوف على التصديق بانها معربة بالنظر الى غير

المتهم لا تصور الاختلاف على تصور المعرب الذى هو موقوف على تصور الاختلاف على تقدير
التعريف به كما لا يخفى فلا يلزم الفساد فى اصل التعريف فلم يرد على الشارح ما ورد والله اعلم **قوله**
من تعريف المعرب الخ لان المعرب من جملة موضوعات مسايل علم النحو والمتقرر فيما بين القوم ان المقصود
من تعريفات موضوعات المسائل ان يعلم الموضوعات بوجوه صالحة لتعدية احكام المسائل الى جزئيات
تلك الموضوعات بضم صغريات سهلة الحصول الى تلك المسائل فالمقصود من تعريف المعرب ليس الا
هذه التعدية مثلا الفاعل موضوع مسئلة علم النحو وهى قول علماء هذا العلم كل مرفوع فالمقصود من تعريفه
ان يجعل وسطا لاثبات حكم هذه المسئلة الذى هو الرفع لجزئيات الفاعل الذى هو موضوع تلك المسئلة به
ضم صغرى سهلة الحصول اليها هكذا هذا فاعل اى ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به كل فاعل
مرفوع فهذا مرفوع فتعريف الفاعل بما هو مرفوع لا يعرى انه لا يتصور منه تحصيل ذلك الغرض كما لا يخفى **قوله**
بان هذا او ذاك مما آخره هذا اذا كان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة احكام مسايل علم النحو بان يكون
قولنا كل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل من مسايل علم النحو والا فلا يلزم ان يكون الغرض من تعريف
المعرب معلومية بوجه صالح لتعدية حكم الاختلاف الى جزئياته لان المتقرر كون الغرض من تعريفات الموضوعات
بوجوه صالحة لاحكام المسائل لا من كل شئ ولا لكل شئ كما مر والله اعلم **قوله** وكل معرب الخ اى مركب
يشبه مبنى الاصل **قوله** للزوم الخ اما بمرتبتين ان كان التقدم متحققا فى ضمن الدور الذى يتحقق ههنا
على تقدير او بمرتبة ان كان فى ضمن غير الدور كما لا يخفى **قوله** اما فى ضمن قال الفاضل المدقق الاول على
تقدير ان يكون التنبيه متوقفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى والكبرى وهيئة التاليف بالواسطة
كما هو الظاهر او على كل من هذه الثلثة بالذات وكلا توقف لها بالنسبة الى وجوهها كما هو الظاهر انتهى اى التوقف
على الجزء بعد التوقف فيها على كل من هذه الثلثة ويكون المقصود فى الصغرى الحكم بمفهوم الاختلاف من حيث الاجمال وانت
على تقدير ان يكون التنبيه متوقفة على كل من هذه الثلثة ويكون الحكم فى الصغرى الحكم بنفس مفهوم الاختلاف
كما فى الكبرى والله سبحانه اعلم وقد بينت فى بعض الحواشى المكتوبة على حاشية ذلك الفاضل هذا المقام بما
انه على هذا التقدير يكون التنبيه متوقفة على الصغرى بالذات وبالواسطة والصغرى ايضا تكون متوقفة على
النتيجة لان مفهوم الاختلاف من حيث الاجمال الذى هو المراد فى الصغرى مقيد مفهوما باختلاف الذى هو مراد
فى النتيجة مطلق والمقيد موقوف على المطلق بخلاف ما اذا كان الحكم فى الصغرى بنفس مفهوم الاختلاف فانه
حينئذ يكون النتيجة موقوفة على الصغرى ولا وجه للتوقف من جانب الصغرى على النتيجة فلا يلزم الدور انتهى اقول
وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان المتقرر فى مقره ان الدور عبارة عن توقف الشئ على ما يتوقف على
ذلك الشئ فان كان بدرجة واحدة كما اذا توقف أ على ب على أ فهو دور مصرح يلزم فيه تقدم الشئ على نفسه
برتبتين وان كان بدرجتين او درجات فهو دور مضمر يلزم فيه تقدم الشئ على نفسه برتبة اثنتين او ما

فوقها كما اذا توقف ا على ب وب على ج وج على آ ويعلم من هذا التقرير ان الدرجة لازمة في الدور مطلقا واذا عرفت هذا فاعلم ان النتيجة ان كانت موقوفة على الدليل الذي هو موقوف على لجزائه التي من جملتها الصغرى التي هي عين النتيجة ههنا فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور الحقيقي وان كانت موقوفة على الصغرى التي هي عينها فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن غير الدور لعدم تحقق الدرجة التي لابد منها في الدور مطلقا وان تأملت حق التأمل وانصفت حق الانصاف وبعدت قلادة التقليد عن العنق ظهر لك ان ما قال الفاضل المدقق ههنا غير لائق بشأنه وتدقيقه والله اعلم **قوله** وكل معرب اي كل ما اختلف آخره باختلاف العوامل **قوله** لزم ان يكون الخ يرد ههنا انه يلزم ايضا ان لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط والموضوع نفس مفهوم الاكبر والمحمول واجاب عن هذا الايراد الفاضلان المشهوران بانه يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في الحد والمحدود **قوله** ابتداء اي بلا واسطة ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الصغرى والكبرى وهيئة التأليف من غير توقف على الجزء الذي هو الدليل **قوله** او بواسطة الدليل يعني ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى وهيئة التأليف بالواسطة يكون النتيجة متأخرة عن الصغرى بالواسطة **قوله** وقد اشار الخ الغرض من هذه العبارة تطبيق كلام الشارح على البيان الذي ذكره الفاضل المحشي ودفع الايراد الذي ورد على كلامه من انه ان اراد بمعرفة المعرب معرفة مفهوم المعرب فلا يصح ارجاع ضمير انه اليه لظهور عدم كونه مختلف الآخر وان اراد بها معرفة ما صدق عليه هذا المفهوم لا يتم التقريب اذ الكلام في تعريف المعرب بمفهومه ولا يصح كلام الشارح اذ لا يلزم ان يكون المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب انه مما يختلف آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم ووجه الدفع بان غرض الشارح اختيار الشق الثاني والتقريب تام اذ المراد معرفة ما صدق عليه مفهوم المعرب من حيث انه معرب وهو معرفة ان هذا او ذاك معرب هذا لا يحصل بدون معرفة المعرب وكذا كلامه صحيح لان العينية اذا كانت مرادة فيكون المقصود من معرفة المصداق كونه مما يختلف آخره باختلاف العوامل على ما لا يخفى والله اعلم **قوله** والى الوسط المراد بالوسط الوسط الغرضي فلا يرد ان الاختلاف ليس بوسط لانه يلزم على تقدير كونه وسطا تقدم الشيء على نفسه والله اعلم **قوله** اي بسبب اشارة الى ان الباء في قول الشارح بمعرفة هذا الخ للسببية **قوله** فان التصديق الخ دفع ما يتوهم من ان المعرفة المتقدمة متحدة مع معرفة ان هذا او ذاك معرب كما سبق وهذه المعرفة علم تصديقي كما لا يخفى واكتسابه من التصور المتحد كما تقرر فكيف يحصل من معرفة الاختلاف الذي هو علم تصوري وحاصل الدفع ان المراد من الحصول التوقف ولا شك ان التصديق بهذا معرب موقوف على تصور المعرب لانه اما شطره او شرطه وتوقف الشيء على كل منهما ظاهر اما على الاول على مذهب الامام في التصديق والثاني على مذهب الحكيم فيه كما لا يخفى على من له ادنى مهارة في علم الميزان

وكذا الكلام على الكبرى وجهة التأليف ۱۲ منه

ووجهه انه عبر عن المفهوم بالمصدر وعن المحمول بما يختلف آخره باختلاف العوامل ۱۲ منه

وهذا القول لا يخلو عن مسامحة فتدبر لتحيط به من فضل الفاضل المحشي في فهم ۱۲ منه

فالمحال وهما لا كتساب غير مراد وما هو المراد وهو التوقف غير محال والله اعلم **قوله** لا يقال الخ
هذا لجواب عن حاصل الجمهور بان تغاير هما المعرف بما يختلف آخره باختلاف العوامل لا يجدي فيه لانه وان كان
يلزم على تقدير وهما تحاد الصغرى والنتيجة فيلزم تقدير الشئ على نفسه كما مر تقريره لكن لا استحالة
فيه لان بينهما تغايرا بحسب الاجمال والتفصيل لان الصغرى عبر فيها عن ما اختلف آخره آه بلفظ المعرب الذي يدل على
ذلك اجمالا لان دلالة الحد على الحد اجمالي كما تقرر والنتيجة عبر فيها عن معنى ما اختلف آخره الخ بلفظ
ما اختلف آخره فيكون دلالة هذا على ذلك دلالة تفصيلية لان دلالة لفظ الحد على معناه تفصيلي كما
تقرر ايضا فيكون الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة وهذا القدر يكفي في دفع لزوم تقدم الشئ على نفسه
والله اعلم **قوله** لانا نقول الخ حاصله ان احد التغاير بالاجمال والتفصيل هنا غير مفيد نعم لو كان
التفصيل داخلا في التعريف لكان مفيدا لكن الامر هنا ليس كذلك لان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على
هذا او ذاك الذي هو مفهوم النتيجة اعم من ان يعبر عنه بلفظ المعرب او بلفظ ما يختلف الخ موقوف
على كلية الكبرى وايجاب الصغرى وهي اي نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل اي
في الصغرى والنتيجة فمن توقف النتيجة على الصغرى يلزم تقدم الشئ على نفسه من غير شبهة **قال**
الشارح قدس سره اي من جملة احكامه دفع ما يرد من ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب للاستغراق
فمفاد العبارة ان كل حكم للمعرب الاختلاف والامر ليس كذلك لان حكم الاسماء المعدودة بعلامات
الاحد وث الاعراب لا الاختلاف كما سيجئ من الشارح قدس سره وحاصل الدفع ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب
ليس للاستغراق فعدم وجود الاختلاف في بعض الافراد لا يضر ومن هنا يعلم ان ما سيجئ من الشارح
بقوله فان قلت الخ مبني على الاعماض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واثاره دفع ما يتوهم من ان
الاحكام جمع الحكم وهو عبارة عن النسبة التامة الخبرية او عن التصديق او عن المحكوم عليه او عن المحكوم
به وارادة كل منها في هذا المقام غير ملايم كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الحكم هنا اثر الشئ
والاختلاف من جملته كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره المرتبة عليه يرد هنا ان الاختلاف اثر العامل
يترتب الاعلية لان اثر الشئ لا يترتب على ما هو مؤثر فيه فكيف يصح قوله للترتبة عليه لانه يفيد ترتب الاختلاف على
المعرب وهو ليس بمؤثر فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يقال ان كلمة على بمعنى في متعلقة بمحذوف وهو لفظ الموجودة
وكلمة على التي هي صلة لفظ المرتبة محذوفة والتقدير واثاره المرتبة على العامل الموجودة في المعرب لا يخفى استقامة هذا ومن
هنا يعلم ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب اضافة بمعنى في والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
فحديث هو معرب دفع ما يرد من ان عدا الاختلاف من احكام ذات المعرب ليس بصحيح لان ذات
المعرب ليس الا الهوية الشخصية الخارجية والاختلاف باختلاف العوامل لا يتصور فيه كما هو الظاهر
فكيف يكون الاختلاف حكما له وحاصل الدفع ان الاختلاف حكم المعرب من جهة كونه معربا لا من

بجهة كونه هوية خارجية وغير ذلك ويرد هنا ان التعريف ليس الا للاسم المعرب فكان مناسبا ان يقال من حيث هو اسم معرب لا معرب مطلقا ويمكن ان يقال ان هذا الحكم لما كان موجودا في المعرب مطلقا قال الشارح من حيث هو معرب بخلاف التعريف لانه وان كان بحسب ظاهره عام موجود في المعرب مطلقا لكن لو ترك على عمومه للزم المجاز وركاكة فتذكر **قال** الشارح قدس سره اي الحرف ادغم ما يرد من ان هذا الحكم ليس بشامل للمثنى والمجموع لعدم اختلاف آخرها الذي هو النون كما هو الظاهر مع ان المتقرر شمول هذا الحكم لهما ايضا وحاصل الدفع ان المراد اختلاف الحرف الذي هو آخر المعرب والنون فيهما ليس آخره بل هو حرف مستقل كالتنوين فعدم الاختلاف فيه لا يضر **قال** الشارح قدس سره ذاتا اشارة الى ادغم دخل وهو ان الحرف الآخر في زيد هو الدال وهو لا يختلف باختلاف العوامل كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الاختلاف اعم من ان يكون ذاتا او صفة والاول وان لم يوجد لكن الثاني موجود كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما والمراد من الحقيقي والحكمي في كل من المتقابلين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فيكون الاختلاف على ثمانية وجوه اختلاف ذاتي لفظي حقيقي نحو جاء في اخوك ورأيت اخاك ومررت باخيك واختلاف ذاتي لفظي حكمي نحو جاء في مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين واختلاف ذاتي تقديري حقيقي مثل جاء في ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم واختلاف ذاتي تقديري حكمي نحو جاء في صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم واختلاف صفتي لفظي حقيقي نحو جاء في زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد واختلاف صفتي لفظي حكمي نحو جاء في احمد ورأيت احمد ومررت باحمد واختلاف صفتي تقديري حقيقي نحو جاء في فتى ورأيت فتى ومررت بفتى واختلاف صفتي تقديري حكمي نحو جاء في حبلى ورأيت حبلى ومررت بحبلى فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** المراد بالتبدل لعل الترجمة من هذه العبارة التعريض على الشارح بانه لو قال اي آخر المعرب حقيقة او حكما لكفى لان المراد باختلاف آخر المعرب حقيقة وتبدل له تبدل ذات الدال على المعاني المعتورة سواء كان ذلك الدال حرفا او حركة الاول في جاء في ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك والثاني في جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وباختلاف آخر المعرب حكما وتبدله تبدل دلالة الدال على المعاني المعتورة تصح بقاء ذاته سواء كان ذلك الدال حرفا او حركة الاول في رأيت مسلمين ومررت بمسلمين جمعا وتثنية لان الدلالة في هذين المثالين متبدلة وذات الدال باقية لان الدلالة المقصودة في اول هذين المثالين دلالة على المفعولية وفي الثاني منهما دلالته على الاضافة كما هو الظاهر والثاني في رأيت احمد ومررت باحمد فتفصيل الشارح من ايراد التعميم من الحقيقي والحكمي

لعل وجه ان الحكم ايضا للاسم المعرب ٢ منه

لا يلزم من خفاء شيء على العموم خفاؤه على ٢ منه

فى المقامين تفصيل لا طايل تحته الا ان يقال ان الشارح لاحظ ههنا جانب غير الذكى والفائدة بالنسبة اليه متحققة بلا ريب والله اعلم **قوله** تبدل دلالته يرد ههنا انه لا حاجة الى قوله مع بقاء الذات فى تفسير التبدل الحكمى لا تمام تعريفه فلم قال واجيب عنه بان تبدل الدلالة موجودة فى تبدل الحقيقى ايضا لان تبدل الذات مستلزم لتبدل الدلالة فلو اكتفى فى تعريف التبدل الحكمى بتبدل الدلالة لتوهم عدم المقابلة بينهما وهى من المثبتات وانما قيد بقيد المقصودة احترازا عن دلالته على لافظه لانه لو كان التبدل الحكمى عبارة عن هذا التبدل وحده او مع تبدل دلالته المقصودة ايضا للزم ان لا يكون فى ربيت مسلمين ومهرت بمسلمين اذا كان صادرا عن شخص واحد تبدل حكمى وهذا باطل كن افهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم **قوله** اى حالة الخ دفع ما يرد من ان اطلاق لفظ الصفة ههنا غير مناسب لانه عبارة ههنا عن الحركة وهو ليس بصفة للحرف لانها ليست قايمة بالحرف وحاصل الدفع ان المراد بالصفة المعنى المجازى وهو التابع ولا شك فى ان الحركة تابع للحرف لانها لا توجد الا بعده كما لا يخفى لا المعنى الحقيقى وهو القايم بالموصوف حتى يرد ما يرد **قوله** لا تقوم بالحرف آه اورد احدهما ما قال مولانا عبد الحكيم بقوله لكونها متأخرة عنه فى التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف حالة الوقف من غير الحركة انتهى وثانيهما ما قاله الفاضل المدقق بقوله والا لزم قيام العرض بالعرض وهو باطل انتهى **قوله** بما يقوم به الحرف وهو المتكلم فى متعارف العرف والهواء المنفوخ فى الخارج فى التحقيق كذا قال مولانا عبد الحكيم **قال** المصنف باختلاف العوامل يرد ههنا ان عد هذا الحكم من احكام المتمم ليس بصحيح لانه ليس بموجود فى فرد من افراده لان وجوده فيه يقتضى دخول العوامل الثلثة عليه لانها اقل افراد الجمع المستعمل ههنا وهذا باطل اجيب بان اللام فى لفظ العوامل للجنس واللام الجنسى لا تدخل على الجمع ببطل معنى الجمعية كما تقرر فيفاد عبارة المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العامل فلا يراد والله اعلم **قوله** اجيب بانه صار اسما حاصل الجواب ان العامل وان كان بحسب الظاهر صفة لكن جعل فى التعريف اسما لما به يتقوم المعنى الخ فلا ضير فى جعينه بالعوامل **قال** مولانا عبد الحكيم قيل فى الكلام انه يجوز ان يكون عوامل جمع عاملة كما فى قوله عليه السلام ليس فى العوامل والحوامل صدقة لان العامل قل ما يكون غير كلمة لكن عد مرجح عاملة فى كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال انتهى وفيه نظر لا يخفى على المتتبع لكلام النحاة كيف ووقع فى كلام المصنف فى بحث الاستثناء حيث قال لبقاء الامر العامله هى لاجله **قوله** به خرج الخ الغرض من هذه العبارة ان مقصود الشارح من قوله الداخلة عليه دفع ما ورد على المصنف من ان اختلاف منوط فى قول السايل عن مريد فى جاء فى زيد وهو منون زيد ومنا فى قوله عن عمرو فى رأيت عمرا وهو منا عمرا ومبنى فى قوله عن بكر فى مررت ببكر وهو مبنى بكر باختلاف العوامل مع ان الكلمة مبنية بحركة فكيف يصح عد الاختلاف بالاختلاف من جملة احكام المعرب بان المراد

لا يخفى ان هذه الجمعية فى جمعية وزن فاعلة لجميع العوامل كما لا يخفى ١٢ منه
وقد ما يتوهم من ان كانت جمعية فهى بالجمعية وان كانت جمعية فهى بالجمعية لكن لا يضر هذا التوصيف ١٢ منه

من العوامل العوامل الداخلة عليه المختلف وفي الصورة المذكورة دخول العوامل بالمستفهم عنه بكلمة من لا بها ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما ورد على المصنف من ان آخر المستفهم عنه بكلمة مَنْ في جاءني زيد ومَنْ زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد مَنْ زيد مختلف باختلاف العوامل مع ان المتقرر ان هذه الحركات حركات حكائية لا حركات اعرابية وبيان الدفع ظاهر وقيل ان تقييد قول المصنف بقيد الداخلة عليه مضر لانه يخرج اختلاف آخر المبتداء والخبر لانه ليس باختلاف العوامل الداخلة عليه لان الدخول عبارة عن اللحوق بالاول والآخر وهو لا يتصور في العامل المعنوي كما هو الظاهر قال الفاضل المدقق ويمكن ان يجاب بان المراد بالدخول ما يشمل الحكمي انتهى قال الفاضل مولانا عبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان تركيب المبتداء والخبر ان كان ابتدائيا بمعنى لا سابقية دخول العوامل اللفظية عليهما فمضر ومجرد الاختلاف باختلاف العوامل الداخلة عليه فيهما ليس بمضر كما لا يخفى لان الموجود فيهما على هذا التقدير يحدث لا محالة وان كان بعد دخول العوامل اللفظية عليهما فذكر الدخول على هذا التقدير مبني على تنزيل العامل اللفظي بالعامل المعنوي والله اعلم **قوله** اختلاف منوا اورد ههنا ايراد ان الاولى ان اخراج اختلاف منو ومنا ومني بقيد الداخلة عليه اخراج المخرج لان ضمير آخره المذكور في قول المصنف وحكمه ان يختلف الخ راجع الى المعرب كلمة من ليست بمعربة والثاني ان اجراء اعراب المستفهم عنه على كلمة من يكون في صورة كونه نكرة كما هو المعلوم من كلام الرضي فكيف يصح **قوله** كجاء زيد ورايت عمرا ومررت ببكر لانها اعلام **قال** مولانا عبد الحكيم في دفع الاول المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل بنوعه انتهى ويمكن ان يقال ان هذا القول صدر من الفاضل المحشي بطريق الاغماض عن ارجاع ضمير آخره الى المعرب هو من الامور التي يفعل فيما بينهم كما لا يخفى قال الفاضل المدقق في جواب الثاني ان ايراد الاعلام الثلثة في الامثلة مبني على تنكيرها بتأويلها بالمسمى بها وانت على ذلك الاشارة الى ان التنكير المأخوذ في الضابطة شامل للتأويلي ايضا انتهى ومولانا عبد الحكيم قال ما قال ذلك الفاضل في دفع الثاني **قوله** كما ينبئ عنه الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا قرينة على تقدير قيد في العمل فلم قدره الشارح وحاصل الدفع ان القرينة موجودة وهي لفظ العوامل لانه جمع العامل وهو وان صار اسما في العرف لما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكن فيه رائحة الوصفية الاصلية فهو باعتبارها مبني وقرينة على الحيثية التي مفادها بينه مفاد قيد في العمل كانه قيل باختلاف العوامل من حيث انها عوامل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره نصب المنصوب بمعنى المنصوب كالخلق بمعنى المخلوق خبر مبتدا محذوف والتقدير كل واحد منهما منصوب على التمييز او على المصدرية ويحتمل ان يكون على صيغة الماضي المجهول والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد

ومن ههنا يفهم ان التغيير في عبارة المصنف بالاختلاف لا الى الملحوظ في الاعراب بالاختلاف القراد على ما عنه الكلام كما لا يخفى ١٢ منه

على المصنف من ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل للعوامل اما بجعل كل منهما تمييزا عن نسبة الاختلاف
الى لفظ العوامل او بكون كل منهما باعتبار الموصوف مفعولا مطلقا وهذا لا يصح لان العوامل
ليست منحصرة في اللفظي والتقديري لانها قد تكون معنوية كما في المبتدأ والخبر والمضارع في حالة
الرفع ولانه يخالف السابق واللاحق اما الاول فلان المقصود بيان احكام المعرب لا بيان احكام
العوامل واما الثاني فلان الظاهر من قوله الآتي وهو التقدير فيما تعذر واللفظي فيما عداه انه اشارة
الى ما يشير اليه **قوله** لفظا او تقديرا وهو ليس تفصيلا للعوامل فلو جعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا له للزم المخالفة كما هو الظاهر وحاصل الدفع انا لا نسلم ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل
للعوامل بل تفصيل لآخر المعرب اما بجعل كل منهما تمييزا عن نسبة يختلف الى لفظ الآخر او بكون
كل منهما مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المحذوف فلا يرد المحذور ولما كان من الامور المثبتة
والتمييز جعله فاعلا معنويا اذا كان عن نسبة الى الفاعل ومن الامور المثبتة في المفعول المطلق اشتقاق
معنى الفعل عليه قال في شق التمييز اي يختلف لفظ آخره الخ وفي شق المصدرية اي يختلف اختلافا
لفظ هذا والله اعلم **قوله** اي صورة آخره دفع ما يرد من ان الواجب على الشارح ان يقول اي
يختلف لفظ آخره بجعل آخره بدلا عن لفظ او عطف بيان له لان اللفظ الذي هو التمييز بين ما انتصب عنه
الذي هو آخره لا من متعلقاته والمتقرر ان التمييز اذا كان عينا لما انتصب عنه فاذا رد الى اصله جعل
المنتصب عنه بدلا عنه او عطف بيان له كما قال الشارح الرضي فاذا قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة
كلها الى اصله حيث كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه
الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان نفسه بدلا منه او عطف بيان له فنقول كفى رجلا زيد في كفى
زيد رجلا وطاب اب زيد في طاب زيدا اب وان كان التمييز متعلقا بالمنتصب عنه اما وصفا او غيره
اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابو زيد وولد زيد في طاب زيدا ابوه او نفسا جعلنا النفس
كالمتعلقة به حيث هو اضافة اليه انتهى وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ ههنا جزء الذي هو الكلمة وهو
المادة والكلمة حتى يكون عينا لآخره واذا اريد الكل الذي هو جزء آخر المعرب من اللفظ الذي هو عين يكون
التمييز من متعلقات المنتصب عنه فيصح اضافة التمييز اليه حين نرد هما الى مركزهما الاصلي هذا ما فهم من
الحاشيتين المشهورتين وفي ههنا كلام وهو ان نقش الاضافة وعطف البيان والابدال ههنا واحد كما لا يخفى
فحينئذ يتعين قراءة الشارح بالاضافة حتى يرد السؤال فيحتاج الى الجواب والله اعلم **قوله** اختلف آخره اعلم ان ههنا
امرين احدهما التعميم المصرح بقوله سواء كان الخ والثاني التنبيه بتقدير المذكور بقوله اي اختلف آخره فلا يرد
ما يرد ههنا من انه يخرج عن النوعين الى الاختلاف اللفظي والتقديري لاختلاف عصا وقاض وغلام ونحو ذلك
من كلمات لفظ آخرها في حالة واحدة كما هو الظاهر فافهم

كذا في بعض النسخ المصححة

كذا في بعض النسخ المصححة

منها ليس الا الحرف والحرف ليس مختلف فيهما والآن الظاهر من تقدير الآخران يكون هو مختلفا فقط واختلاف الحرف فقط منتف في الاولين منهما اعني قاض وعصا وحاصل الدفع ان المراد باختلاف تقدير الآخر اعم من ان يكون بحسب تقدير نفسه فقط او بحسبه مع تقدير صفته او بحسب تقدير صفته فالاضافة لادنى ملابسة والثاني لدفع توهم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره في التقسيم المذكور بان المنقسم التقدير المطلق لا التقدير الآخر هذا ما لخص عن حاشية الفاضل المدقق مع بعض ما سمح به خاطري والله اعلم **قوله** كما في عصا اي رفعا بانه قدر فيه ان الياء المدغمة عين الواو التي هو الاعراب اللفظي **قوله** كما في عصا وقاض الاول مطلقا اي في الاحوال الثلث والثاني رفعا وجرا فانه قدر ان اصل الاول في الاحوال كلها عصو مع الحرف والحركة واصل الثاني في الحالين قاضي مع الحرف والحركة **قوله** كما في حبلى وغلامي فانه قدر فيهما تلبس آخرها بالحركة من غير تقدير حرف اما في غلامي فظاهر واما في حبلى فلان المقصورة فيهما زايدة غير منقلبة من الواو والياء **قوله** فان آخرها الخ اشارة الى دفع ما يرد هنا من ان عد حبلى وغلامي من اقسام الاختلاف بحسب التقدير غير صحيح لانه من اقسام الاختلاف وهو عبارة عن الاعراب في وجوده فيهما ممتنع اما في الاول فلاشتغال محل الاعراب فيه بالسكون اللازم واما في الثاني فلاشتغال محل الاعراب فيه بالحركة وحاصل الدفع ان التقدير بمعنى الفرض فالاختلاف بحسب التقدير بمعنى الاختلاف بحسب الفرض ولا مانع من هذا فيهما لان فرض الممتنع جايز كما تقرر فان قيل اذا كان فرض الممتنع جايزا فليفرض الاختلاف في مثل هولاء ويكون من المعرب تاو هو خلاف المتقرر قلنا ان فرض الاختلاف في مثل هولاء فرض ممتنع بالتوصيف لوجود المانع من هذا الفرض فيه وهو المشابهة بمعنى الاصل بخلاف فرض الاختلاف في حبلى وغلامي لانه فيهما فرض ممتنع بالاضافة لعدم المانع من الفرض فيهما وان وجد المانع من قبول الاعراب فيهما ولا يخفى ما بين هذين الامرين فلا خدشة في كون احدهما ممتنعا والآخر جايزا ونظير ذلك في فرض الجزئي صادقا على كثيرين وفرض الكليات الفرضية كالملاشئ صادقة على كثيرين والله اعلم **قوله** اي اختلافا آه اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافة الاختلاف الى اللفظ والتقدير غير صحيح لان الظاهر من نسبة الاختلاف الى شئ ان يكون هو من آثاره واللفظ والتقدير ليسا بمؤثرين في الاختلاف حتى يكون هو من آثارهما وحاصل الدفع ان الاضافة لادنى ملابسة وهي وقوع الاختلاف في اللفظ والتقدير وذهن القاصر يحكم بعدم جريان وجه تأويل اللفظ بالصورة المذكورة فيما سبق في هذا المقام كما لا يخفى فلعل وجه التأويل ههنا الموافقة مع ما سبق والله اعلم **قوله** وانما لم يقل الخ دفع ما يرد من ان المقصود من هذا القول اي يختلف الخ تعميم كون يلفظ او تقدير منصوبين على المصدرية وهو يحصل ايضا بان يقول اي يختلف اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف فلم اختار الشارح ما اختاره مع كونه مخالفا للظاهر كما مر وجهه في الحاشية السابقة بلا فصل وحاصل الدفع ان هذا القول وان كان يصح

عصا وغلامي ١٢ منه
اي ان التقدير مصدر ليس بمحض التقدير وليس بمعنى المقدر اذ لا معنى له في جعل ولا حاجة الى الحمل ١٢ منه

المصدرية لكن فيه مجازا لان الاختلاف امر معنوى ليس بمتصف بالملفوظية والمقدرية الا باعتبار سببه وهو الحركة او الحرف بناء على مذهب فى الاول بخلاف الوجهين المذكورين فى الشرح لانه لا مجاز فيهما كما لا يخفى وذهنى القاصر يحكم بمجد وشية هذا الاحتمال من وجه آخر وهو انه محتاج الى تأويل اللفظ و التقدير بالملفوظ والمقدر بخلاف ماذكره الشارح لانه لا حاجة فيه الى تأويل اللفظ بالحركة فى نفسه وان احتيج بالنظر الى الموافقة مع ما سبق واما تقدير الاختلاف فهو مشترك بين هذا الوجه والوجه الذى ذكره الشارح فى شق المصدرية والله اعلم **قوله** ملفوظ وكذا مقدر مجازا لان الامر المعنوى كما لا يتصف بكونه ملفوظا كذلك لا يتصف بكونه مقدرا كما يعلم من قول الفاضل المحشى فى هذا المحث ولعل وجه الترك الاكتفاء بمعلوميته مما سيأتى لكن فيه ما فيه فافهم **قوله** لو جعلت الخ دفع ما يرد ان كون الاختلاف ملفوظا باعتبار سببه على الاطلاق غير صحيح لان سبب الاختلاف قد يكون حركة وهى ملفوظة لان اللفظ عبارة عن صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا والحركات ابعاض حروف المد فلا تكون من الالفاظ وحاصل الدفع ان فى كون الحركة من الالفاظ خلافا والحكم المذكور على مذهب كونها من الالفاظ وتفسير اللفظ على هذا بما يتلفظ به والله اعلم **قوله** ولم يجعل الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاقرب القوله لفظا او تقديرا العوامل والتعميم منهما ثابت فيهما ايضا فلم اختار الشارح كونه لفظا او تقديرا تفصيلا لآخر المعرب ولم يجعل تفصيلا للعوامل وحاصل الدفع انه لو جعل لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل للزم القصور فى التعميم وللزمت المخالفة من الكلام الآتى وهو قوله التقدير الخ كما لا يخفى وبالله التوفيق ومن زينك الوجهين بعينهما لم يجعل لفظا او تقديرا تفصيلا لاختلاف العوامل ولعل وجه عدم تعرض الفاضل المحشى الى هذا الاحتمال الاحالة على فهم المتعلم من ذكر زينك الوجهين مجد وشية هذا الاحتمال او كون هذا الاحتمال مجد وشا من الوجه الآخر الذى هو معلوم مما سبق ايضا وهو كون الاختلاف ملفوظا باعتبار سببه وهو العوامل ههنا والله اعلم **قوله** اى سواء كانت آه بيان حاصل المعنى او الاشارة الى ان قول المصنف لفظا او تقديرا على تقدير كونه تفصيلا للعوامل خبر كان المحذوف مع اسمها **قوله** لانه قد يكون معنويا الغرض من هذه العبارة بيان علة عدم انحصار العامل فى الملفوظ والمقدر قال مولانا عبد الحكيم تعريضا على الفاضل المحشى هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشايع فى استعماله مقابلا بالملفوظ واما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا فيشمل المعنوى ايضا لكنه خلاف الظاهر انتهى قال الفاضل المدقق فى تزييف **قوله** ان المعنوى غير داخل فى المقدر بالمعنيين اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان العامل المعنوى الذى هو التجرد مثلا الحى والصفات السلبية له سبحانه ولا يقال انها مفروضة انتهى والله اعلم **قوله** ولانه لا يلائم الخ وجه آخر لعدم جعل قول المصنف لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل وحاصله ان قوله الآتى التقدير فيما تقدر واللفظ الخ

وهو جعل الحركة لفظا او تقديرا وهو شق كون لفظا او مقدرا بمعنى المفروض عليه المصدرية بمعنى الملفوظ ١٢ منه

اشارة الى ان القصور كان الاكتفاء فالمناسب ان يكتفى وان يعلم ايضا الا ان يقال ان تلك العبارة لا تفيد ١٢ منه

بیان اقسام الاعراب التی هی الاعراب اللفظی والاعراب التقدیری فلو جعل قوله لفظا او تقدیرا ههنا تفصیلا لاختلاف الآخر لفهم منه انواع الاعراب فیکون هذا الکلام موافقا ملایما بلاحقه ولو جعل تفصیلا للعوامل للزم عدم الملایمة لان هذا القول لا یکون عین اللاحق ولا ما یفهم هذا اللاحق منه ومن هذا یعلم وجه قول الفاضل المحشی اشارة الی ما یشیر الیه قوله لفظا او تقدیرا من

قوله وذلک لان الظاهر وجه الظهور کما اتصال الکلام اللاحق بالکلام السابق واما قاله مولانا عبد الحکیم فی وجه الظهور مبناه علی ان الاصل فی اللام للعهد فلا یخلو عن اختلال لانه لو کان اللام فی القول الاتی لکان لهذا لکان المناسب للفاضل المحشی ان یقول اشارة الی قوله لفظا او تقدیرا والله اعلم **قوله** ورأیت جملی الخ اشارة الی التمریض علی الشارح بان المناسب ان یورد مثال الاختلاف التقدیری الحکمی من المتن بالحرکة وبالحرف بان ذکرهم قوله رأیت احمد قول رأیت جملی ومررت بجملی ورأیت صالحی القوم ومررت بصالحی القوم الا ان یقال ان قصور الشارح الامتحان علی المتعلم فاورد مثال الاختلاف اللفظی الحکمی فی الاعراب بالحرکة والاعراب بالحرف وحال علی فهمه مثال الاختلاف التقدیری الحکمی فی الاعراب بالحرکة والاعراب بالحرف ومن ماذکرنا یعلم ان فی تعریض الفاضل المحشی علی الشارح بالقصور قصورا کما لا یخفی علی المتأمل

قوله ای مدلول هاتین آه اشارة الی دفع ما یرد من ان تعلق قول الشارح یختلفان وجوها بحسبین فی رأیت مسلمین وکذا بهم فی مررت بمسلمین کما هو المراد ههنا غیر صحیح لانهم ان قرأ بصیغة التثنیة فی الموضعین فلا یتناول الجمع وان قرأ بصیغة الجمع فیهما فلا یتناول التثنیة کما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد به فی الموضعین مدلول نقش مسلمین وهو متحد لکلیهما کما لا یخفی وشیوع هذا التأویل فیما بینهم اظهر من الشمس وابین من الامس وههنا وجه آخر ذکرته مولانا عبد الحکیم ان شئت الاطلاع علیه فارجع الحاشیة

قوله ای علامة هی آه اشارة الی دفع ما یرد من ان الفتحة اذا کانت علامة للنصب کما هو الظاهر من عبارة علامة النصب یثبت العلامة للعلامة لان النصب علامة المفعولیة وخلاف هذا اظهر من خلاف العقل فحاصل الدفع ان المحذور یلزم اذا کانت الاضافة بمعنی اللام واما اذا کانت بیانیة فلا واضافة ههنا بیانیة فلما جعلت الاضافة بیانیة یکون النصب علامة ولا بد لها من فری العلامة فلهذا وصف الفاضل المحشی النصب بقوله الذی دل الخ والله اعلم **قوله** وقس علیه آه فی ورود مثال الاعراب والحواب المذکورین فی الحاشیة السابقة بلا فصل **قال** الشارح قدس سره فان قلت آه هذا الاعتراض مبنی علی الاغماض عن قوله ای مدلول احکامه فلا یرد ما یرد فافهم **قوله** فان قلت الخ الغرض من هذا القول جواب اعتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت آه وحاصله ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل حکم عام شامل لکل فرد من افراد المعرب آما فی صورة ترکیب مع العامل ثانیا قطعا وفی صورة ترکیب مع العامل ابتداء فظاهر لان ترکیب ذلک الترکیب مسبوق بتحقق العامل المعنوی فی الترکیب الآخر

وقد مر قولنا اشارة الی قولنا لفظا او تقدیرا

اشارة الی ان قوله لفظا لا یحتمل عدم شمول الحکم لانه یجوز ان یکون له احکام کثیرة شاملة ویکون ذلک الحکم مختصا منه ۱۲ منه

وان اجتلى في صدرك ان المعترض متردد بصورة تركيب المعرب مع العامل ابتداء وفي صورة الجواز المذكور كيف يكون التركيب ابتداء فاعلم له بان في تلك الصورة تركيبا مع العامل ابتداء لان التركيب في الصورة الاولى منتف لانه لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي كما لا يخفى ويرد هنا ان صيرورة المعرب مبتدأ بتركيب تحقق معه عامله امر احتمالي والجواب بالامر الاحتمالي غير منتج ولجيبه بان الجواب اذا كان بطريق المنع فيكفي فيه الاحتمال والجواز وهنا كذلك لان المعترض بقوله فان قلت الخ كان ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستندا عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء يمكن في الجواب منع صدر الشمول مستندا بالجواز المذكور هذا ما لخص والله اعلم **قوله** بالتركيب الذي الخ يرد عليه هنا ان الواجب ان يقول بالتركيبين الذين يتحقق معه عاملان معنويان فيهما لان تحقق العاملين المعنويين في تركيب واحد معه من المستحيلات واجيب عنه بان الامر الجنس فلا حاجة الى التثنية والله اعلم **قوله** عاملان معنويان يتحقق بالبال انه لا حاجة الى ايراد التثنية لان الاختلاف يتحقق بكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بتركيب تحقق مع ذلك المعرب عامل معنوي واحد كما لا يخفى الا ان يقال نظر الفاضل المحشي الى ظاهر لفظ العامل فافهم **قوله** وذلك لا يسلم الخ لله الحمد على وجدان ما تخلو به بالي هنا في حاشية مولانا جمال الدين من ان قول الفاضل المحشي وذلك الخ ممنوع كيف ولا سم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب يتحقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فيتحقق اختلاف العامل واختلاف الآخر ان قلت يتحقق فيهما اختلاف العاملين لا العامل لان العاملين المعنويين من حيث وحدة اثرهما في حكم عامل واحد قلت المراد اختلاف جنس العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متيقن اذ يحتمل ان يكون العامل اللفظي الثاني ايضا الرفع الا ان هذا اعتراض آخر صحيح واما ما حكم به الفاضل المحشي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عامله ابتداء مسبوقا بالعامل المعنوي فغير صحيح ولعمري ان الفاضل المحشي لم يأت هنا بما هو مناسب بحاله والله اعلم **قوله** لان عمل الخ لان العامل المعنوي عند عامليه السواد الاعظم عامل المبتدأ والخبر عامل المضارع اذا تجرد عن النواصب والجوازم وكلاهما لا يعملان الا عمل الرفع كما هو الظاهر فالمعنوي لا يعمل الا عمل الرفع وبالتقييد المذكور يكون الشق الثاني الذي هو في حاشية مولانا الجد الحكيم مستغنى عنه **قال** الشارح قدس سره قلت هذا الخ ويعلم من حاشية مولانا الفاضل المدقق جوابا آخر لا عتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت الخ وهو ان يجوز ان يكون المعرب الذي ركب مع العامل ابتداء في كلام شخص مركبا مع العامل الآخر ايضا ابتداء في كلام شخص آخر ومع عامل آخر كذلك في كلام شخص آخر ويكون زمان الثالث واحد

وعلى هذا لا شك فى شمول الحكم المذكور لكل افراد المعرب والله اعلم **قوله** لازمانه وشاملا لجميع
افراده **قوله** ان قلت الخ الغرض من هذا القول جواب الاعتراض المصدر بقوله فان قلت المذكور فى
الشرح وحاصله ان المعرب يقبل وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل فى كل الاوقات حتى ينتقض بالصرف المذكور
بل المطلق فيحتمل ان يريد ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل فى وقت من الاوقات وزمان من الازمنة
حكم المعرب ولا شك فى شمول هذا الحكم المراد للصورة المنتقضة فلا انتقاض بها **قوله** فلنا الخ الغرض
من هذا القول تزييف هذا الجواب وحاصله ان فى هذا التوجيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة وهو من
المستقبحات فما بينه من ورود هذا ان فى هذا التوجيه حمل الكلام على الظاهر لا الصرف عنه لان المتقرر فى
صفر ان القضية اذا كانت خالية عن الجهات يكون المتبادر منها فعلية النسبة وكونها فى وقت ما اجيب
بانا نسلم ان المتبادر من القضية الخالية فعلية النسبة لكن بالمعنى المقابل للامكان لا بالمعنى المقابل للدوام
المراد فى ذلك التوجيه فما هو المراد ليس بمتبادر وما هو المتبادر ليس بمراد والله اعلم **قوله** مع
انه بعد ذلك التقييد آه اشارة الى تزييف آخر لذلك الجواب وحاصله ان الاختلاف بالاختلاف
وان قيد بوقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكنه لا يكون شاملا لكل فرد من افراد المعرب
على سبيل التعلم لانه يجوز ان يتحقق معرب لا يتحقق معه عوامل فى شئ من الازمنة ووقت من
الاوقات اما بان يتحقق معه عامل واحد او تحقق معه اثنان لان الاختلاف باختلاف العوامل
يتحقق بوجود الثلث والله اعلم **قوله** نعم قابليته الخ تقرير لما سبق من عدم شمول الحكم المذكور
مع التقييد المسطور وما بعده جملة مستانفة وقع جوابا لسوال سايل كانه قيل هل يمكن جعل الحكم
المذكور شاملا لكل فرد من افراد المعرب بانه لو اريد بالاختلاف قابليته لكان شاملا ولا زم ما قلتم
ولما كان المتبادر الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاختلاف اذا كان شاملا على تقدير ارادة
القابلية فلم لم يتعرض الشارح فى الجواب لهذا الطريق وحاصل الدفع ان فى هذا التوجيه صرف الكلام
عن المتبادر من غير ضرورة لان المتبادر من القضية الخالية عن الجهات فعلية النسبة لا قابليتها او امكانها
كما تقرر فى مقره **قوله** قيل المراد الخ الغرض من هذا القول جواب الاعتراض الذى ذكر فى الشرح بقوله
فان قلت الخ وحاصله ان الحكم الذى ذكره المصنف للمعرب عام شامل للصورة المذكورة ايضا لان
المراد بالاختلاف الذى ذكر فى يختلف التغير والتبديل سواء كان من الحال الاعرابى الى الحال الاعرابى او من الحال
الاعرابى الى الحال الاعرابى وبالاختلاف الذى ذكر صراحة الوجود بطريق التقييد لان الاختلاف حاصل مع
مع التغير عن الحال الثانى وبالعوامل الجنس بقرينة دخول اللام عليه فيكون مرجع عبارة المصنف الى هذا
وحكمه ان يتغير آخر المعرب بوجود العامل ولا شك فى وجود هذا فى الصورة المنقوضة فلا انتقاض **قوله** قد
عبر الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لو كان المراد بالاختلاف الوجود فما الباعث فى ذكر الاختلاف والباعث الوجود عنه

بطريق التقييد وحاصل الدفع ان الباعث صنعة المشاكلة التي قد تكون هي اهم في عبارة البلغاء الذين من جملتهم المصنف **قوله** فان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان ارادة الجنس بالعوامل مستلزم لجمع المتنافيين لان العوامل جمع والجمع ملزوم الكثرة والجنس يطلق على القليل والكثير فلا يكون ملزوم الكثرة وبين ملزومية الكثرة وعدمه منافات كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الجمعية ههنا بطل بواسطة اللام نعم لو كانت الجمعية باقية واريد الجنس للزم جمع المتنافيين **قوله** ولا يخفى بعد ذلك الخ اي المذكور من الامور الثلثة اما الاول فلان المتبادر من قول المصنف ان يختلف آخره اي آخر المعرب اتصافه به بعد تصييره معربا فالمتبادر من الاختلاف التغير من الحال الاعرابي الى الحال الاعرابي الآخر لا من حال الى حال مطلقا واما الثاني فلانه ارتكاب مجاز بلا ضرورة واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى العوامل ينادي باعلى نداء على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه وذهب القاصر يحكم بان الامر الثالث من المذكورة الامور في قول ذلك القايل حتى بلا مرية لانه لو اريد بالحكم الخروج كل فرد من المعرف لان المراد من العوامل العوامل الداخلة على المعرب ودخول ما فوق الواحد على المعرب الواحد من المستحيلات كما مر في الحاشية المتعلقة بقول المصنف باختلاف العوامل **قوله** اي من خواصه الخ دفع ما يتوهم من كون هذا الحكم من الخواص الحقيقية الغير الشاملة للاسم المعرب والامر ليس كذلك لوجوده في المضارع ايضا وحاصل الدفع ان المراد من قول الشارح ان هذا الحكم ليس الخ ان هذا الحكم من الخواص الاضافية للاسم المعرب بالقياس الى المبني فوجوده في المضارع لا يضر لكونه شيئا وهو انه لا يحصل على هذا تطابق هذا الكلام بالكلام الذي قالوه في شمول هذا الحكم وعدمه الا في كونه حقيقيا او اضافيا الا ان يقال ان العبارة بحذف الصفة الاخرى للخواص والتقدير اي من خواصه الشاملة الاضافية فلا يلزم المحذور وههنا شيء آخر وهو ان هذا الحكم حكم المعرب مطلقا كالحكم الاسم المعرب كما ينادي عليه قول الشارح من حيث هو معرب حيث لم يقل من حيث هو اسم معرب ولا شك في كون هذا الحكم خاصة حقيقية للمعرب وان لم يكن للاسم المعرب اذا عرفت هذا فيكون تفسير الفاضل المحشي مستغنيا عنه والله اعلم **قوله** ولذلك قال الخ اي ولاجل كون الحكم المذكور خاصة اضافية غير شاملة قال الخ يرد ههنا ان كون الحكم المذكور من الخواص الاضافية الغير الشاملة لا يقتضي العدول عن ذكر لفظ الخاصة ههنا الى ذكر الحكم لاحتمال ان يذكر الخاصة ويراد منها الخاصة الاضافية الغير الشاملة كما ان الحكم المذكور فيما سبق لفظ الخواص واراد به الخواص الغير الشاملة بل الخواص الغير الشاملة الاضافية بالنظر الى الاكثر لان كل ما ذكر في الكتاب من الخواص الغير الشاملة كما سبق من الشارح نفسه واكثرها من الخواص الاضافية كما سبق من الفاضل المحشي ويعلم من حاشية تمو لانا المدقق جواب هذا الايراد بان كون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة الاضافية يقتضي العدول من ذكر لفظ الخاصة

الى ذكر لفظ الحكم لانه ان قال المصنف ههنا وخاصته فاما ان يشير الى الفرد الكامل وهو الخاصة الحقيقية الشاملة او يترك على الاطلاق لا سبيل الى الاول لعدم كون الحكم المذكور من ذلك القبيل كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثاني لانه يستلزم تحقق المطلق في الفرد الاتم وهو الخاصة التي الشاملة الاضافية بخلاف ما سبق من قوله ومن خواصه لانه لو اتى على الاطلاق لكان يلزم المحذور المذكور لان بعض ما ذكر في السابق من الخواص الشاملة كالاسناد اليه فيحتمل ان يتحقق المطلق باعتبارها انتهى بحاصله ويخطر ببالي ان هذا القول منه مخالف عن صريح عبارة الشارح وهو قوله وكذلك سائر الخواص فالاولى في الجواب ان يقال ان الحكم المذكور يقتضي العدول المسطور لانه لو قال ههنا وخاصته لاوجب التشويش والاختلال بالفهم لان الظاهر من الخاصة الخاصة الحقيقية الشاملة لكن بقي شيء وهو انه على هذا يكون المناسب فيما سبق العدول من لفظ الخواص الى لفظ الاحكام ايضا الا ان يقال ان هذا الطريق من المصنف اشارة الى جواز الطريقين في مثل ذلك المقام والله اعلم بحقيقة المرام

قوله ولا يخفى ان الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان الحكم على سبيل القطع والجزم يكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة غير صحيح لانه لو ثبت تحقق العوامل في الصورة المفروضة المنقوضة في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة وكان معنى عبارة المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة لكل فرد من افراد المعرب كما هو الظاهر وما قررنا ظهر ان في عبارة الفاضل المحشي تقدير المعطوف على قوله اذ لو تحقق الخ وهو قولنا وكان معنى الخ لعدم اتمام المقصود بدون تقديره كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة لكن بقي شيء آخر وهو ان حكم الشارح على سبيل القطع والجزم بكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة كما انه غير صحيح لما ذكر الفاضل المحشي كذلك غير صحيح لو كان التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان او يكون المراد بالاختلاف الاول التغير بالاختلاف الثاني الوجود وبالعوامل الجنس لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة ان ما ذكره الفاضل المحشي وما ذكرنا في التعريض على الشارح كلها جوابات لاعتراض الشارح الذي ذكره بقوله فان قلت الخ وذكر الفاضل المحشي كلها ودفعها الا التي في تعرضه الى واحد منها في التعريض على الشارح وهي تعرضه الى الاخيرين فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لكنها الخ دفع توهم شمول تلك الخواص لكل وقت واشارة الى توجيه الحكم المذكور بانه لم يرد بالخاصة الشاملة الشاملة لكل فرد كما هو المعنى العرفي في اللفظ بل الشاملة لكل وقت **قال** الشارح قدس سره اي حركة او حرف اشارة الى دفع ما يرد عليه من ان تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل والمعنى المقتضي للاعراب لان كلا منهما يجيء يختلف آخره به والدفع عنه ان المراد ههنا ان على هذا يلزم ارادة امرين متغايرين من لفظ واحد

لم يتحقق في حاشيته مولانا الدواني ههنا فحصان فهم من احدهما كون الاسناد اليه من الخواص الشاملة ومن الاخرى كونه من الخواص الحقيقية وما هو المذكور متحقق في الاول ١٢ منه

وهو ما في اطلاق واحد وهو من المستحيلات اجيب بان المراد من كلمة ما هنا هو الحركة لكن على حذف المعطوف والعاطف اعني او حرف وكلمة او التنوين والتقسيم فلا يرد ان كلمة او للشك او التشكيك وكل منهما ينافي التعريف **قوله** كان القرينة الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة ما عامة واراده الخاص من العام يحتاج الى القرينة لانه مجاز والمجاز لا يكون بدون القرينة وكذا الحذف خلاف الاصل يحتاج الى القرينة والقرينة على اراده الحركة من كلمة ما وكذا على حذف او حرف متنغيه فكيف يصح هذه الاراده وهذا الحذف وحاصل الدفع ان القرينة بكلتا قسميها اعني الحالية والمقالية على كلا الامرين المذكورين موجودة اما الحالية فهي شهرة كون الاعراب من قبيل الحركة او الحرف واما المقالية فهي ما سيذكره المصنف في بيان ضبط اعراب الاسماء من ان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب بالحرف واذا وجدت القرينة فصحت تلك الاراده وذلك الحذف يرد هنا ان المتقرر تقديم القرينة المقالية على الحاليه فلم قدم الفاضل المحشي هنا الحالية على المقالية اجيب بان تقرر تقدم المقالية على الحالية مسلم اذا لم تكن المقالية مخدوشة اما مطلقا والمقالية هنا مخدوشة كما اشار الفاضل المحشي الى مخدوشيتها بقوله ولا يخفى بعده **قوله** ولا يخفى بعده لان المذكور فيما سيأتي تقسيم الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف في الحقيقة فلو كان ذلك المذكور قرينة على ما في التعريف من تلك الاراده وذلك الحذف للزم توقف التعريف على التقسيم وهو محال المتقرر فيما بينهم من كون التقسيم موقوفا على التعريف **قوله** اعترض عليه الخ حاصله ان تعريف الاعراب غير جامع لخروج اعراب المثنى والمجموع عنه لعدم صدق ما اختلف آخره به الذي هو التعريف عليه لان اخرهما النون كما هو الظاهر وهو غير مختلف بل المختلف الحرف السابق عليه وحاصل الجواب ان النون مشابه بالتنوين في كون كل منهما مما يختم به الكلمة ويسقط عند الاضافة والتنوين لاجل كونه كلمة برأسها يعتبر اختلاف الحرف الذي يكون قبله لا اختلاف نفسه فكذا يعتبر اختلاف الحرف الذي يكون قبل النون لا اختلاف نفسه وذلك متحقق في المثنى والمجموع فلا يلزم المحذور **قوله** ولعلهم اراد والخ اشارة الى دفع ايرادين يرد ان على جوابهم احدهما ان المشابهة بين التنوين والنون مستلزم للمحال وهو الجمع بين الالف واللام والتنوين في المثنى والمجموع المعرفين باللام لان النون فيهما على تقدير المشابهة يكون بمنزلة التنوين والمستلزم للمحال محال فلا يصح الجواب المبني على المشابهة بين النون والتنوين وثانيهما ان النون في المثنى والمجموع علامة التثنية والجمع وعلامة الشيء يكون من مقوماته فيكون هو آخرهما فكيف يعتبر اختلاف الحرف الذي يكون مقدما عليه وحاصل الدفع عن الاول ان المراد من المشابهة بين النون والتنوين ليست في بعض الاوقات وهو وقت خلو المثنى والمجموع من الالف واللام لا في كل الاوقات فلا يستلزم تلك

يعلم التنوين بما يعتبر كون الحرف مصدرا بالضم

المشابهة المحال وعن الثانى ان فى النون جهتين جهة المشابهة وجهة كونه علامة وباعتبار اختلاف
الحرف الذى هو قبله بالجهة الاولى لا بالجهة الثانية ولا مطلقا والله اعلم **قوله** لامتناع الخ دليل
لقوله وذلك الخ وتقديره انه لو كان النون فى الصورتين المذكورتين بمنزلة التنوين فى المفرد للزم اجتماع
اللام والتنوين التنزيلى **قال** الشارح قدس سره اى آخر المعرب دفع توهم ارجاع ضمير آخره الى
فيرد عليه ان كلمة ما عبارة عن الحركة والآخر لها معدوم مركبا هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف قال
الشارح قدس سره من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية لان آخر المعرب من حيث ذاته
لا يختلف بالحركة او الحرف ولما قاله الشارح بعيد هذا فافهم **قال** الشارح قدس سره ذاتا
او صفة منصوبا على التمييز من نسبة الاختلاف الى آخره او على المصدرية فان قيل آخر المعرب فى
صورة الاعراب بالحرف الحرف الآخر الذى هو الاعراب فيلزم سببية الشئ لنفسه قلت لما
موجودة لان آخر المعرب ان كان فى نفس الامر عبارة عن الحرف الآخر الذى هو الاعراب لكنه
بحسب الظاهر اعم مخلاف الحرف الآخر الذى هو الاعراب لانه اخص والله اعلم **قوله** اما الاختلاف
الآخر الخ الغرض من هذه العبارة بيان مثالى الاختلاف الذاتى والصفتى ليتضح حق الامتناع **قوله**
اى نحوله الخ قال الفاضل المدقق فسر الاختلاف بالتحول لان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعددا و
آخره واحد بخلاف التحول وهو التغير وهو من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم انتهى اقول وبالله
التوفيق ان هذا الفاضل ان اراد ان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعددا بحسب اللفظ فهو غير مسلم
كيف ويقال اختلف زيد من الصحة الى المرض مع ان زيدا ليس بمتعدد بحسب اللفظ وان اراد ان التحول
لازم فاعل الاختلاف بان يكون فيه وجوه صالحة للتعدد فهذا مسلم لكنه موجود ههنا لان آخر المعرب
له صفات الرفع والنصب والجر مثلا كما انه لزيد صفات الصحة والمرض مثلا فكما يصح ان يقال فى اختلف
زيد من حال الصحة الى حال المرض فكذلك يصح ان يقال لاختلف آخره من الرفع الى النصب ومن النصب
الى الجر فالاولى ان يقال فسر الاختلاف بالتحول لئلا يرد عليه ان لا يكون حركة زيد فى التركيب الاضافى
اعرابا بالعد لتحقق الاختلاف فيه بخلاف التحول الذى هو التغير لانه لا يجامع دوامه من ان يكون من الحركة
او من السكون الى الحركة يوجد فى تلك الحركة ولو فسر الفاضل المحشى الاختلاف بالتحول فى الحاشية
السابقة لكان انسب **قوله** وكذا وصف الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان فى العبارة قصورا لان الاولى
كما يتوجه بالعامل والمقتضى فكذلك يتوجه بوصف كونه معربا وبالمتكلم وبالمتكلم لان كلا منهن من الاشياء
التى اختلف آخر المعرب به وحاصل الدفع ان فى الكلام حذف المعطوف مع المعاطف فلا قصور ويجاب
ايضا فافهم **قوله** قال قدس سره يرد ههنا اشكال وهو ان التقرير
يجاب بان الحاشية اذا كانت مخالفة عما تكون هى حاشية له فلا اعتداد بها والمخالفة ههنا موجودة

لان الشرح يدل على ان تخصيص كلمة ما بالحركة امر راجح وابقائها على العموم مرجوح بل ممتنع لان كلمة لو للامتناع والحاشية تدل على العكس كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بان تعارضهما الاعتداد بالحاشية لمخالفة مسلم فيما اذا لم يكن احد القولين بطريق النقل والآخر من عند نفسه واما اذا كان كذلك فهو غير مسلم وههنا كذلك لان القول المذكور في الشرح بطريق النقل من كلام الشارح الهندي والمذكور في الحاشية على اختياره كذا فهم والله اعلم **قوله** لكنه يشكل اجيب عن هذا الاشكال بوجوه احدها ان المراد من الحرف حرف العلة الساكنة والباء ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر وثانيها ان المراد من الحرف حرف الآخر والباء ليست في الآخر كما لا يخفى وثالثها ان المراد من الحرف حرف من حروف المباني والباء ليست من تلك الحروف بل من حروف المعاني كما لا يخفى ومجال الجر واسم مذكور في حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها **قوله** حرفا واحدا ما كان التنوين في لفظ الحرف المحذوف بعد تغيير كلمة ما في عبارة الشارح للوحدة فلاجل ذلك وصف الفاضل المحشي الحرف بالوحدة والله اعلم **قوله** فالاولى الخ انما قال قال فالاولى دون فالصواب لان لاحتمال التخصيص ايضا وجها كما عرفت او لان احتمال التعميم ايضا مخدوش لاجل ورود الاعتراضات التي سيذكرها الفاضل المحشي على هذا الاحتمال فلا يكون صوابا **قوله** الى السببية القريبة الخ والمراد عليه مجموع العامل والمقتضى والاعراب لان المركب من القريب البعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف الجدار او السقف والله اعلم **قوله** المفهومة صفة السببية من غير لحاظ وصفه الذي هو لفظ القريبة لان الباء ليس لها دخل في فهم القرب منها هذا ما خطر ببالي والله اعلم **قوله** الموصولة يرد ههنا ان المفهوم من الشرح ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت بالنكرة والمفهوم من الحاشية انها موصولة كما هو المصرح فيلزم المخالفة بين الشرح والحاشية اجيب بان حكم الموصول حكم الالف واللام وهما قد يكونان للعهد الذهني فيفسران بالنكرة فكذلك قد يكون للموصول للعهد الذهني فيفسر بالنكرة فلا يعلم من التفسير ما كون كلمة ما موصوفة وههنا كلمات اخر مذكورة فيما سبق فتذكر **قوله** ولك ان تجعل الخ اشارة الى دفع الاعتراض الذي دفعه الشارح بقوله اي حركة او حرف ومرة تقريره وحاصل الدفع ان حرف الباء الواقعة في ما اختلف الخ الآلة والعامل والمعنى المقتضى ليسا بآلتين اما الاول فلانه في عرف النحاة بمنزلة العلة المؤثرة ولذا يسمونه عاملا والفرق بين العلة المؤثرة والآلة غير خفي على العاقل واما الثاني فلما تقرر من ان آلة الشئ يكون سببا قريبا لذلك الشئ والمعنى المقتضى ليس سببا قريبا للاختلاف لان الاعراب واسطة بينه وبين ذلك الاختلاف وبهذا الجواب كما يندفع الاعتراض الوارد بالعامل والمعنى المقتضى فكذلك يندفع الاعتراض الوارد على المتكلم بكونه علة مؤثرة لا آلة والله اعلم

قوله اما خروج العامل الخ على تقدير جعل الباء للآلة تقرير الاستدلال ان العامل بمنزلة العلة المؤثرة وكلما هذا شانه لا يكون آلة فالعامل لا يكون آلة اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فبينها الفاضل المحشي بقوله فان النحاة **قوله** وليس علة آه الغرض منه بيان وجه زيادة لفظ المنزلة في قوله فان النحاة الخ **قوله** واما خروج المقتضي الخ اي على تقدير جعل الباء للآلة تقرير الاستدلال ان آلة الشيء سبب قريب لا شيء من المقتضي بسبب قريب فلا شيء من الآلة بمقتض **قوله** فان قيل الخ حاصله انه لو كان المراد من السبب المفهوم من الباء السبب القريب للزم ان لا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لصدقه على العلة التامة للاختلاف مع انه ليس باعراب اما الثاني فلان العلة التامة مركبة من الاعراب وغيره وكل ما هذا شانه لا يكون اعرابا فالعلة التامة لا يكون اعرابا واما الاول فلان السبب القريب ما لا يوجد الواسطة بينه وبين مسببه والعلة التامة لا تتصف بهذه المثابة كما لا يخفى ويخطر بالبال ان هذا الاعتراض ليس بوارد لان مادة النقض لا بد لها من الوجود والعلة التامة ليست بموجودة في الخارج لتركبه من الشرائط ورفع الموانع وغيرها فتكون مركبة من الوجودي والعدمي وكل ما هو مركب منهما يكون عدميا والاعدام ليست بموجودة فيه كما هو المقرر **قوله** ليس الخ وحاصل الدفع ان اطلاق السبب القريب على العلة التامة ليس بصحيح لانه لا سببية الا سببية اجزائها واجزائها مركبة من القريب والبعيد اي القريب والبعيد متحققان فيها فالعلة التامة ليست في نفسها قريبة ولا بعيدة بل قريبة باعتبار الجزء الذي هو سبب قريب بعيدة باعتبار الجزء الذي هو سبب بعيد فيكون التعريف مانعا عن دخول الاغيار اقول وبالله التوفيق ان اتصاف العلة التامة بالسببية تتصفها باعتبار سببية اجزائها واما اتصافها بوصف السببية من القرب والبعد فلم لا يجوز ان يكون باعتبار حال نفسها كما ان اتصاف العلة التامة بالعلية باعتبار علية الاجزاء واما اتصافها بوصف العلية من الاتمام والنقصان فباعتبار حال نفسها والا يلزم ان لا يكون العلة التامة موصوفة بالاتمام لان كلا من الاجزاء متصف بصفة النقصان والله اعلم **قوله** نعم لو ثبت الخ تقرير لما وما بعده جواب لما يقال هل هنا مادة يصح النقض بها على تعريف الاعراب اما لا وحاصل الجواب انه لو ثبت السبب القريب سوى الاعراب لصح النقض به يرد هنا ان استعمال كلمة لو هنا غير مناسب لانها تدل على الامتناع ولا امتناع هنا لوجود السبب القريب هنا سوى الاعراب كما لا يخفى فالتكلم بالجواب عنه بوجهين الاول ما قاله مولانا عبد الحكيم واما التكلم فالظاهر انه بتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول اثر التكلم الى المخاطب انتهى الثاني ما قاله الفاضل المدقق والتكلم بالاعراب ايجاد للاعراب الذي هو سبب للاختلاف انتهى **قوله** لا يقال لو كان الخ حاصله ان ارادة السببية القريبة من السببية المفهومة من الباء في قول المصنف به غير صحيح كما قال الشارح

قدس سره لانه مستلزم لعدم صدق التعريف على المعرف اعني الاعراب لانه ليس بسبب قريب لاختلاف
لان المتقرر في هذا السبب انه يكون مستلزما للمسبب والاعراب ليس بمستلزم للاختلاف لان
الاسم اذا ركب مع العامل ابتداء فيوجد الاعراب في هذه الصورة ولا يوجد الاختلاف كما هو
الظاهر فكيف الاستلزام **قوله** لانا نقول الخ حاصله انا لا نسلم الاستلزام بين السبب القريب
للشئ وبين ذلك الشئ لان السبب القريب للشئ ما انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ ولا
يخفى ان هذا المفهوم لا يقتضي الاستلزام فيجوز ان يكون الاعراب سببا قريبا للاختلاف ولا يكون
مستلزما له فصحت ارادة السببية القريبة ولقائل ان كلام الفاضل المحشي ههنا لا يخلو عن اختلال
لانه يفهم من قوله لا بينه وبين سببه بقرينة المقابلة انه لو كان السبب القريب للشئ ما انعقد علاقة
العلية بينه وبين سببه لفهوم منه الاستلزام ولا يخفى ان هذا المفهوم ايضا لا يقتضي الاستلزام بل هو
اولى بعدم اقتضاء الاستلزام لان المراد بالعلاقة المذكورة في تفسير السبب القريب هي العلاقة
التي بها يستصحب السبب القريب مع سببه او اعم وعلى الاول يكون ذلك المفهوم مقتضيا
للاستلزام وعلى الثاني يكون كل من العامل والمقتضي ايضا سببا قريبا لانعقاد علاقة العلية بينه
وبين الاختلاف فيعود اصل الاشكال الا ان يقال ان معنى قول الفاضل المحشي لا بينه وبين سببه
انه لا يتخلل الواسطة بين ذلك الشئ وبين سببه فيكون هذه العبارة من تتمة التعريف لا تعريفا آخر
مسلوبا فلا يرد ما يرد كذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم الا ان هذا خلاف مساق العبارة
ومقتضى التعريف من التوضيح لكنه مقام التوجيه والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان
صيغة الماضي الصادر من المصر ههنا غير صحيحة لانها تدل على تقدم الاختلاف على الاعراب وهو
فاسد لان الاختلاف اما متأخر عن الاعراب او مقارن له فلا يصدق التعريف على فرد منه
قال مولانا عبد الحكيم في توجيه ايراد الفاء ما حاصله انه لما كان هذا السوال متفرعا ومترتبا
على ما سبق من عدم استلزام السبب القريب للمسبب اورد كلمة الفاء ويرد ههنا ان السبب
القريب اعني الاعراب لو كان مستلزما للمسبب اعني الاختلاف فايضا الصحيح في العبارة
ما يختلف الخ بدل ما اختلف آه لان الاختلاف لا يتقدم على الاعراب ان كان مستلزما للاختلاف
فالاصل في توجيه الفاء انها لمجرد التعقيب في الذكر لكن بقي شئ وهو انه اذا قيل يختلف آه
يفهم منه تأخر الاختلاف عن الاعراب فيما قد يكونان مقارنين وانه اذا كان الوجه في ايراد الفاء
لا يمكن ان يجرد التعقيب فلا يظهر وجه ايراد الفاء في الاعتراض الذي وقع في الوسط والله اعلم
قوله ان قيل الخ هذا باب الاعتراض المعنون بقوله لا يقال اولا وحاصله انا لا نسلم
عدم صدق التعريف على المعرف لو كان الاعراب سببا قريبا وانما يلزم ذلك لو كان المراد

من الاختلاف التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه والامر ليس كذلك لان المراد من الاختلاف اعم منه ومن المذكور على وجه التفصيل في قول الفاضل المحشي بعينه وفي صورة التركيب يستدل وان لم يوجد الاختلاف بالمعنى الخاص لكنه موجود بالمعنى الاعم كما لا يخفى **قوله** ومن التحول من حد مرآة قال مولانا عبد الحكيم بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا ولا دخل له في الجواب انتهى وفيه انه لو قيد الاسم الذي ركب مع العامل ابتداء بكونه معربا بالحركة او الحرف في السابق لكان الامر كما قاله ولو لم يقيد بالقيد المذكور لدخل لدخل بجميع ما ذكر في دفع الاعتراض ورده على الكل والله اعلم **قوله** ومن علامة الى آه فان الياء فيه اعلامة المفعولية نصبا والاضافة جرا يرد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون الف التثنية واو الجمع مندرجا في هذا الشق بان يكون الالف قبل التركيب علامة التثنية وبعده علامة الاعراب كذا الواو اجيب بان هذا الجواز غير صحيح لانه مستلزم لحذف علامة التثنية والجمع ومن المتقرر ان العلامة لا تحذف **قوله** قلنا هذا الجواب حاصله انا نسلم صدق التعريف على المعرف لو فسر الاختلاف بمطلق التحول لكن يلزم على هذا التوجيه قول القايل بما لا يرضى به قايله وحمل العبارة على ما هو خلاف المتبادر اما الاول فلان الاختلاف عند المصنف التحول من الحركة او الحرف بخصوصه كما سيجيء بعيد هذا واما الثاني فلان من المتقرر انه اذا علق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به كان متصفا بمفهوم تلك الصفة قبل تعلق هذا المعلق فمعرفة هذا المتقرر يفهم ان طرو الاختلاف في الاسم بعد كونه معربا وتقدم الاعراب لا يتصور الا اذا فسر الاختلاف بالتحول الخاص والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وبقيد الحيثية الخ الغرض من هذه العبارة بيان فايدة قيد الحيثية كما اشرنا اليه سابقا ايضا **قوله** وان تحول الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان اخراج حركة نحو غلامي بقيد الحيثية مما لا يناسب لان الاختلاف فيه بنفسه موجود وسيجيء بيانا بين الدفع ان الاختلاف اي التحول من الحركة الاعرابية الى الكسرة وان كان موجودا فيه بهذه الحركة لكن ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم ولذا كانت هذه الكسرة موجودة فيه قبل التركيب ايضا في الاعراب اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب فاخراج تلك الحركة بقيد الحيثية مما لا بد منه بيانا وجه التحول من الحركة الاعرابية الى الكسرة في نحو غلامي ان الكلام ليس فيه حال عدم تركيبه مع العامل لان فيه في هذه الحال تحولا من السكون الى الكسرة اعلم من الحال المبحث فيخرج بضمير آخره الراجع الى المعرب بل الكلام فيه في حال تركيبه مع العامل وحقه في هذه الحال ان يعرب بالاعراب اللفظي لعدم كونه مشابها بمبني الاصل ومقصورا لكن لما اشتغل محل الاعراب بالكسرة تحول اعرابه اللفظي الى الكسرة وان اختلفي بما لك ان الكسرة في نحو غلامي موجودة

قبل تركيبه مع العامل فكيف يقول باعرابه اللفظي اليها فانزله بان المراد من تحول الاعراب اللفظي
الى الكسرة بقائها على ما كانت قبل التركيب عليه اورد ههنا ان ايراد ان الوصلية ههنا ليس بصحيح لان
المتقرر فيها ان الحكم يكون في نقيض مدخولها بطريق الاولوية وههنا ليس كذلك لان حركة نحو
غلامي اذا لم يكن التحول من الحركة الاعرابية موجودا فيه بسبب تلك الحركة يكون التحول
من السكون فيخرج بضمير آخره الراجع الى المعرب بقيد الحيثية ولجواب الفاضل المدقق عن هذا
الايراد بان ان الوصلية ههنا متعلقة بخروج حركة نحو غلامي لا بخروجها بقيد الحيثية وكم
شتان في اولوية خروج حركة نحو غلامي على تقدير عدم وجود التحول المذكور فيه والله اعلم
قوله وكن اخرج آه تعريض على الشارح بانه قصر في ذكر فايدة قيد الحيثية لانه كما يخرج
بها حركة نحو غلامي كذلك يخرج بها جر الجوار كجر ارجلكم بسبب قوعه في جوار رؤسكم فانه تحول
من النصب بسبب اغسلوا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف به آخر المعرب لكن
لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار رؤسكم واشارة الى ان في عبارة الشارح تقدير المضاف
مع العاطف لدفع ذلك الاعتراض وعلى الاول الجواب من قبل الشارح ان مقصوده عدم كون
ما ذكر في التعريف بلا فايدة وهذا يحصل بذكر الفايدة الواحدة له ليس مقصوده استيفاء
ذكر الفوايد حتى يكون التعريض وجه والله اعلم **قوله** واما حركات الخ دفع ما يتوهم من ان
ياء المتكلم وتاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع كما انها متساوية في اقتضاء حركة
ما قبلها فكذلك تكون متساوية في القيد المخرج فلم خصص خروج حركة نحو غلامي بقيد الحيثية
والدفع غني عن البيان **قوله** ليست معربة الضمير راجع الى ما باعتبار المعنى ووجه عدم الاعراب
عدم وجود العامل في ما لحقته تلك الاداوات كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضي المنقول
في حاشية مولانا عبد الحكيم ههنا **قوله** وان ابيت الخ لعل منشاء الاباء ارادة المعرب في
الجملة وما قبل هذه الاداوات وان لم تكن معربة قبل لحوقها لعدم وجود العامل لكنها معربة
بعد لحوقها لوجود العامل حينئذ **قال** الشارح قدس سره لانه معرب فهم ما يرد من ان حركة
نحو غلامي خارج بضمير آخره لانه راجع الى المعرب وغلامي ليس بمعرب بل هو مبني لكسبه البناء من
المضاف اليه وبيان الدفع ان ذلك المضاف بعد التركيب مع العامل معرب عند المصنف وان كان مبنيا
عند البعض ومن هذا ظهر فايدة زيادة قيد على اختيار المصنف ههنا كما يفهم من حاشية مولانا
عصمه الله ومعنى اختلاف هذه الحركة اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة **قوله** لوجود
آه الغرض من هذه العبارة اثبات كون اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة بحيثية كونه قبل ياء
المتكلم لا بحيثية كونه معربا وحاصله ان هذا الاختلاف لو كان من جهة كونه معربا للزم تقدم على

العامل والتالي باطل كما هو الظاهر فالمقدم مثله يرد هنا ان الامر اللازم في هذا الاثبات اثبات
القبلية بالنظر الى مطلق العامل فما النكتة في تعرض الفاضل المحشي لاثبات القبلية بالنظر الى العامل
الخاص اولا واخرابه عنه وتعرضه الى مطلق العامل ثانيا والجواب عنه انه لما ذهب بعض القوم
الى ان اعراب نحو غلامي في حالة الجر فقط فيتوهم ان اخراج حركة نحو غلامي مطلقا اعني بالنظر الى
الاحوال الثلث ليس بمناسب فلابد الرد على ذلك البعض ودفع ذلك التوهم فعل ما فعل فاسعاما
قوله وكن الحال في الصور آه يعني حركات ما قبل تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع
والمعنى انها خارجة بقيد الحيثية لان هذه الحركات لما كانت موجودة قبل العوامل فلم يكن الاختلاف في
هذه الحركات من حيث الاعراب بل من حيث الكون قبل هذه الاراوات وهذا القول من الفاضل
المحشي على تقدير الاباء المذكور فلا يرد ما يرد فتاء مل **قال** الشارح قدس سره وبهذا القدر الخ
دفع ما يرد من ان قوله ليدل آه اما ان يكون داخلا في الحد بان لا يتم الحد بدونه او لا يكون داخلا
فان كان الاول فيلزم التدافع في كلامي المصنف لانه قال في الامالي ليس هذا من تمام الحد ويلزم بيان صحة
هذا القيد لان القيود في التعريفات تكون للاحتراز وهو غير موجود كما لا يخفى وان كان الثاني فلا بد من
غاية بيان غرض هذا القول للتعريف والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره اختلاف وضع آه
اي اختلاف مأخوذ في وضع الاعراب اي مفهومه وهو ما اختلف آخره به كذا قال مولانا جمال الدين
قوله جمع معنى اشارة الى دفع ما يرد من ان التغاير فيما بينهما في هذه العبارة هل هو الى وجه جعل الامر
في آخر الاسم ولا يفهم وجه هذا الجعل منها لان المعاني جمع المعنى ومعناه ما يقصد بشئ وهذا لا يكون
متأخرا عنه بيانه الدفع ان المعاني جمع المعنى بمعنى ههنا ما يقوم بالشئ فيستفاد منها الصفتية والا
فسبب بدال الصفة ان يكون متأخرا عن دال الموصوف فيعلم منها وجه جعل الاعراب في آخر الاسم
وان خطر بالبال ان معنى المعنى ما يقصد بشئ فكيف يراد منه ما يقوم بشئ فانه بان الحلالة عليها غير
موجود كما يقال الصفة ما تدل على ذات باعتبار معنى قاير به **قوله** معطوف اه اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان قوله واللام في ليدل جملة مستانفة موجبة للتدافع مع السابق واللاحق
اما الثاني فلانه قال فيما سيأتي فاللام فيه متعلق بقوله اختلف الخ واما الاول فلانه اذا كان مقصود
المصنف التنبيه المذكور فيفهم منه تعلق اللام بقوله اختلف كما لا يخفى وحاصل الدفع منع
كون هذا القول جملة مستانفة بل هو داخل تحت النفي المصرح بقوله لا انه الخ **قوله** على اسم
ان آه اما على المحل القريب فيكون اللام منصوبا او على المحل البعيد فيكون مرفوعا وعلى الثاني
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة **قوله** اي وضع الاعراب آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
تعلق اللام بالوضع مما لا يعقل لان وضع الاعراب ليس للدلالة على المعاني المعتورة كما لا يخفى

علی من نظر الی اعراب المضارع وحاصل الدفع ان المراد من وضع الاعراب وضعه فی الاسماء الوضع مطلقا وذلک لیس بمختلف عن الدلالة کما لا یخفی ومثل هذا الاعتراض والجواب وارد علی تقدیم تعلق الامر بالاختلاف ایضا والله اعلم **قوله** ویتفرع به المعانی الخ اشارة الی دفع ما یرد من ان المعانی المعتورة تعلم من العامل ومن القرینة فلا یصح تعلیل وضع الاعراب فی کذا الاختلاف بالدلالة علی المعانی وحاصل الدفع ان المراد بالدلالة الدلالة القویة یعنی الدلالة التی لا یحتاج الی استعانة العامل والقرینة لا الدلالة مطلقا **قوله** وذلک الخ اشارة الی دفع ما یرد من ان وضاحة المعانی فی انفسها لا سماء لیس بمقصود فمن این یثبت الاحتیاج الی الدلالة القویة فحاصل الدفع ان نظام المعاش والمعاد افادة المعانی واستفادتها فانضباط تلک المعانی فی الاسماء یکون معتنی بشانه فشدت الحاجة الی الدلالة القویة علی تلک المعانی **قال** الشارح قدس سره للمفهوم من فحوی الکلام فیه دفع بعد تعلق الامر بالوضع لعدم ذکره **قال** الشارح قدس سره فانه بعید والمخطور یبالی فی وجه البعد والله اعلم بما فی بال الشارح انه اذا کانت اللام متعلقة بالوضع فیفهم منه کون الدلالة علی المعانی موضوعا له للاعراب فهو کما تری لان الرفع والنصب والجر التی هی الاعراب موضوعة للفاعلیة والمفعولیة والاضافة لا الدلالة علیها **قوله** لاتصاله ولانتباعا قال الفاضل المدقق اما الاول فظاهر واما الثانی فلانه لیس فی التعریف امر ایستتبع اعتبار المعنی وکثیرا ما یخطر فی ذهنی القاصر منع عدم النظر التبعی للوضع مستندا بان الوجدان حاکم جزما علی ان المفهوم من تلک العبارة ان الاعراب موضوع لهذا المفهوم وعبارة الشارح المفهوم من فحوی الکلام ایضا یفوی الا ان یقال ان هناک وضعین وضع نفس الاعراب ووضع الجزئیات والمتعلق للام فی قوله لیدل الخ هو الثانی لا الاول لان المعانی المتصفة بصفة الاعتوار لیست مدلولة لها لنفس الاعراب بل لجزئیاتها کما سیظهر من الشرح وحاشیة الفاضل المحشی بعید هذا فالمفهوم غیر متعلق والمتعلق غیر مفهوم والله اعلم **قوله** فیه ان الاختلاف الخ حاصل الاعتراض ان ارجاع الضمیر فی قوله یدل الی الاختلاف کما صدر من الشارح توجیه قول المصنف بما لا یرضی به لان المعلوم من عبارته ان الاعراب ما به الاختلاف لا الاختلاف کما ذهب الیه بعض المتاخرین وعلی تقدیر الارجاع المذکور یکون الاعراب عبارة عن الاختلاف عند المصنف ایضا للاتفاق علی ان الدال علی المعانی هو الاعراب **قوله** اللهم ان یقال الخ حاصل الجواب ان نسبة الدلالة الی الاختلاف علی تقدیر ارجاع الضمیر الیه لیس بطریق الحقیقة حتی یلزم المحذور المذکور بل بطریق المسامحة والتجاوز فلا یلزم المحذور المذکور لان المراد بمصدر الدال علی المعانی فی الاعراب هو الدال علی سبیل الحقیقة ولما کان الظاهر من النسبة النسبة بطریق الحقیقة صدر هذا الجواب بکلمة اللهم المشعر بالضعف والله اعلم **قوله** ووجه ذلک

الخ الغرض من هذه العبارة تفسير المسامحة ضرب لانه يحتمل امورات كثيرة كما لا يخفى يعني ان نسبة الاختلاف من قبيل نسبة الشيء الى شرطه لان شرط كون الاعراب دالا على المعاني المختلفة هو اختلافه لان نفسه دال على تغير المعاني **قوله** قال المصنف الغرض من نقل قول المصنف بيان وجه العدول عن تعريف بعض المتأخرين الى ما قاله المصنف بوجوه الاول ما ذكر بقوله لان الاختلاف الخ والثاني بقوله ولان الاختلاف الخ والثالث بقوله ويمكن ان يقال الخ تقرير الوجه الاول ان الاعراب علامة اللفظ المعتورة على المعرب والعلامة تكون موجودة لانها اذا كانت موجودة يظهر دلالتها على ذي العلامة فينتج ان الاعراب يكون موجودا ولا شيء من الاختلاف بموجود بكونه من المعاني المصدرية التي لا وجود لها الا في الذهن كما تقرر فينتج ان لا شيء من الاعراب ما باختلاف وهو المقصود **قوله** ولان الاختلاف الخ وجه ثان للعدول وحاصله ان تفسير الاعراب بالاختلاف لا يصح لانه مستلزم لعدم تحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا مع العامل لان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره وهو مفقود في الصورة المفروضة كذلك لا يصدق على الحركة والحرف الموجودين فيها انهما ما به الاختلاف بمعنى التحول بالمعنى المذكور كما لا يخفى على من له ادنى تأمل فالجملة ان تعريفنا لم يصدق وبعض المتأخرين سواسيان في الشمول وعدمه للصورة المفروضة **قوله** ويمكن ان يقال الخ وجه ثالث للعدول وحاصله ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي للشيء امر مهم فيما بينهم وهو لا يحصل على تقدير كون الاعراب عبارة عن الاختلاف لان الاعراب في اللغة اما بمعنى الاظهار والوضاحة او بمعنى ازالة الفساد ولا شيء من الاختلاف بموضح ومزيل بالذات تختلف ما به الاختلاف على الحركات والحروف فكون الاعراب عبارة عن ما به الاختلاف اولى من الاختلاف والفرق بين الوجوه الثلثة ان الاول والثالث يوجبان عدم مناسبة بجعل الاختلاف اعرابا والثاني يوجب عدم صحته كما قال الفاضل المدقق وفيه ما فيه فتذكر **قوله** قال الشيخ الرضي الخ حاصل قوله الاستدلال على كون الاعراب عبارة عن الاختلاف بيان ان المتقرر فيما بين اهل العربية ان المتقابلين اذا فسر شيء يكون المقابل الآخر مفسرا بضد ذلك الشيء وههنا البناء المقابل للاعراب عبارة عن عدم الاختلاف فيجب ان يكون الاعراب عبارة عن الاختلاف لا عن ما به الاختلاف وغرض الفاضل المحشي من نقل هذا القول تزييفه وانه **قوله** وفيه نظر الخ هذا رد كلام الشيخ الرضي وحاصله ان المتقرر المذكور فيما بين المتقابلين لكن اذا لم يمنع مانع وهو ههنا موجود كما سبق بيانه فلا يجدي ذلك القسر المصنف الاعراب بما به الاختلاف ولم يفسره باختلاف **قوله** كما سلك عدم المناسبة بالنظر الى الوجه الاول والثالث وعدم الصحة بالنظر الى الوجه الثاني وقد مر ما فيه منا فتذكر **قوله** واما البنى الخ دفع ما يرد من انه كما ان المعرب شاهد الاختلاف مسببه فكذلك في البنى شيآن عدم الاختلاف وسببه اعني

من قبيل نسبة الشيء الى الملزم او الى الشرط او الى السبب في غير ما نحن فيه من الحكم بالمباينة ولو بوجه او بطريق الرجحان كما لا يخفى فيفيد ما ذكره من انه مرجوح

منه

بعني الوجه الاول والثالث من الوجوه الثلثة

منه

بعني ان الموجود فيه التحول من الحركة الى الحركة

منه

بعني ان الاختلاف في بعض المواد قد يكون مفسرا بالقول الخاص والاختلاف في تعريف المصنف مفسرا بالتحول المطلق والله اعلم

الحركة والسكون في آخره فاذا فسر الاعراب بسبب الاختلاف فلم لم يفسر البناء بسبب عدم الاختلاف
مع ان العمل بالتقرر المذكور بين المتقابلين يحصل على هذا كما لا يخفى بيان الدفع ان سبب عدم
الاختلاف غير موجود في المبني والله اعلم **قوله** اي البقاء اه دفع ما يرد من ان التقرر فيما بينهم
ان البناء من الوجوبيات وعلى هذا يكون من العدميات بيان الدفع ان التفسير تفسير باللازم **قوله**
اذ لا حاجة اه دفع ما يرد من ان وجود شيء من الممكنات بدون السبب من المستحيلات فكيف يوجد
عدم الاختلاف الذي من الممكنات بدون السبب كما هو المفهوم من الحصر بيان الدفع ان الممكن
على قسمين وجودي وعدمي ووجوب وجود السبب على الاستقلال للاول واما الثاني فيكفي فيه
عدم علة الوجود كما تقرر في العلوم الحكمية وعدم الاختلاف عدمي بالنظر الى نفسه وان كان
وجوديا بالنظر الى تفسيره بالبقاء على حاله واحدة **قوله** وليس الحركة الخ لان عدم الاختلاف
لا يقتضي السبب اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشي لو بدل الواو بالفاء وقال فليس الحركة لكان
احسن لان عدم كون الحركة والسكون سببا لعدم الاختلاف فهم مما سبق الا ان يقال قصد الفاضل
المحشي بهذه العبارة جواب قول الشارح الرضي ولا يطلق البناء الخ صراحة بان عدم اطلاق البناء
على الحركات والسكون يعارض عدم كونها سببي عدم الاختلاف بخلاف الحركات في المعرب
لانها اسباب الاختلاف والله اعلم **قوله** على الحركات اقول وبالله التوفيق لو زاد او السكنات
لكان لاحق كلامه موافقا بسابقه والله اعلم **قوله** والتقابل الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب
اذا كان مفسرا بسبب الاختلاف والبناء مفسرا بعدم الاختلاف فينتفي المقابلة بين الاعراب والبناء
والمقابلة بينهما من المتقررات والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره يعني الفاعلية الغرض من
هذه العبارة رفع كلام الشارح الرضي حيث فسر المعاني المعتورة بكون الاسم عمدة وفضلة بلا
واسطة او بواسطة ولعل وجه الرفع انه على تفسيره يلزم المخالفة بين كلامي المصنف لانه يعلم من كلامه
ههنا على هذا ان تلك المعاني عبارة عن الكونين المذكورين وبهذا من كلامه بعيد هذا فالرفع على
الفاعلية ان تلك المعاني عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة ويمكن ان يجاب عن قبل الشارح الرضي
بانه لو جعلت الباء في الفاعلية والمفعولية للنسبة والتمام لتأنيث الموصوف وهو الخصلة لكان تفسير
الرضي موافقا بقول المصنف كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله قال** الشارح الرضي
لعل غرض الفاضل المحشي من نقل كلام الشارح الرضي التعريض على الشارح بان المعاني المعتورة
مفسرة في كلام الرضي بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه التعريض
ان بهذا التفسير لا يحتاج الى تعميم الفاعل والمفعول من الحقيقي والحكمي بخلاف ما فعل الشارح
فانه الفائدة في العدول الا ان يقال لفائدة فيه للموافقة مع ظاهر الكلام الآتي كما سبق والله اعلم

قال الشارح قدس سره على صيغة اسم الفاعل الغرض من هذه العبارة على كلام الفاضل الهندي حيث اختار صيغة اسم المفعول في لفظ المعتورة توضيح وجه الرد يأتي في توضيح رد الفاضل المحشي على الكلام المردود فانتظره **قوله** كما توهم الخ كلمة كما وحتى متعلقتان بالمنفي وحاصله ان لفظ الكل لو قرأ على صيغة اسم الفاعل لفهم منه كون المعاني آخذة للاسماء وطارية عليها على سبيل المنابة ولو قرأ على صيغة اسم المفعول لفهم كون الاسماء آخذة وطارية على المعاني وكونها مطروة عليها ولو وكلا الامرين ظاهران والمراد من الاخذ في قوله تأخذها التعلق لعدم تصور الاخذ في الاسماء والله اعلم **قوله** وذلك الخ رد على الكلام المنفي ببيانه ان الدلالة على المعاني المعتورة علة غائية لاختلاف كما ينادي عليه عبارة المصنف ويفهم من تقييد المعاني بالمعتورة في العلة الغائية ان للاعتوار اختلاف اختلاف الاعراب بل كونه علة له لانه محط الفايدة في الكلام المفيد هو القيد كما تقرر في محله والاعتوار على تقدير كونه مبنيا للفاعل يصلح للدخلية بل العلية وعلى تقدير كونه مبنيا للمفعول لا يصلح للعلية لان طرو المعاني على الاسماء الذي هو العلة للاعراب يفهم من الاعتوار على تقدير كونه مبنيا للفاعل بخلاف كونه مبنيا للمفعول لانه يفهم منه على هذا كون المعاني مطروا عليها فالمتعين صيغة اسم الفاعل لا المفعول لكن بقي شيء وهو انه ما الثمر في ان طريان المعاني على الاسماء مقتض للاعراب في طريان الاسماء على المعاني غير مقتض له فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** يقتضي الاعراب العبارة بحذف المضاف اي يقتضي اختلاف الاعراب فلا يرد ان اختلاف المعاني المشعر بالاختلاف مقتض لاختلاف الاعراب لا نفسه **قوله** ويوافقه الرواية رمز الى الرد الآخر على منوهم صيغة اسم المفعول بانه مخالف عن المروي عن المصنف **قوله** الى ما ذكرنا من ان علة اختلاف الاعراب هو اعتوار المعاني بمعنى كونها طارية لا بمعنى كونها مطروا عليها ووجه الارشاد انه يفهم من كلام الشارح الرضي وجوب العلامة للطاري لا للمطرو عليه **قوله** في الكلمة الظاهر ان كلمة في متعلقة بمضمر وهو الكاينة اي المعاني الكاينة في الكلمة قد يطرأ الخ ويحتمل ان يكون متعلقة بيطرأ اي المعاني يطرأ في الكلمة بضمها على بعض والله اعلم **قوله** قد يطرأ قال الفاضل المحشي في كلمة قد اشارة الى قسم آخر وهو ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة ومثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جعل احد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما انتهى ومضمون ذلك في حاشية مولانا عبد الحكيم ايضا موجود اقول وبالله التوفيق ان الوجدان السليم يحكم على ان لزوم العلامة لارادة احد المعاني الطارية على سبيل التعين من بينها لا شك ان ارادة احد معاني الكلم المشتركة على سبيل التعين محتاج الى العلامة فالظاهر ان كلمة قد للتحقيق

كما في قوله تعالى قد يعلم الله الخ اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من هذا الكلام ان المعاني بعضها طارية وبعضها مطروحة عليها والعلامة لابد للطارى ليكون ميزا ان من المطروح عليه لا للمطروح عليه اما الحكم الاول فان الطارى لظهوره لا يحتاج الذهن من نفس الكلمة اليه فلا بد له من علامة واما الحكم الثاني فان المطروح عليه لاصالته مفهوم من نفس الكلمة فلا حاجة في افهامه منها الى علامة اخرى وهذا المفهوم مخالف عما في نفس الامر لانه لم يوجد معنى مطروحا عليه غير محتاج الى العلامة في الفاعلية والمفعولية والاضافة والتصغير والتكسير لان العلامة لازمة كل منها كما لا يخفى فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ومن ثم الخ اى من اجل ان الطارى لا بد له من العلامة يحتاج المجاز الى القرينة اى العلامة دون الحقيقة لكونه مطروحا عليه اقول وبالله التوفيق ازعم اصحاب سلم العلوم يدل على ان الحقيقة له علامة ايضا حيث قال وعلامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة انتهى فافهم **قوله** والطارى آه اقول وبالله التوفيق لو قال الشارح الرضي فالطارى باراد الفاء لكان احسن لان هذا مقام التفصيل والتاييد فيه ايراد الفاء لا سيما اذا كان بعدا لاجمال والله اعلم **قوله** لا يلزم ان الخ لانه اذا كان غير لازم فلو كان علامته ثقيلة للزم ثقل ايضا **قوله** كما في الشق وكذا في الجموع وغيره **قوله** على معنى في المضاف من التعريف وقت كون المضاف اليه معرفة والتخصيص وقت كونه نكرة والتخفيف وقت كون الاضافة لفظية وعلى هذا يكون المراد من المضاف اعم من محضا او نقطه ولو كان المراد منه المحض فقط لكان تفصيل المعنى في المتنا بالاولين من تلك الثلثة فقط والله اعلم **قوله** وان كان الخ عطف على المفهوم ما سبق يعني ان كان الطارى غير لازم فحاله ما عرفت وان كان لازما فان الخ **قوله** لانها تطلب الخ ولا التباس في الصورة المفروضة لوحدة الطارى فيها **قوله** بالحكمة اى العدالة والانصاف **قوله** علامة والسر في كون العلامة اخف وثابتة في جوهر الكلمة ولازمة هو لزوم الطارى لان اللزوم يقتضي الامور الثلثة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **قوله** لازمة صفة بعد صفة لعلامة **قوله** في الاسم لانه اذا وقع في الكلام يعرض له معان وهي كونه عمدة تارة وفضلة اخرى وكونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه وغير ذلك **قوله** ابعاض حروف المد اى الفتحة والضمة والكسرة لما اشتهر ان الواو مركب من الضمتين والالف من الفتحتين والياء من الكسرتين **قوله** التي لم تجلب فهم ما يرد من انه اذا كانت العلامة في البعض حروف المد يكون ثقيلة لانها خفيفة فكيف يكون اخف وبيان الدفع انها اذا لم تجلب من الخارج يكون الثقل محبورا والله اعلم **قوله** ومن هذا التقرير آه وهو ان المقتضي للاعراب هو كون المعنى الطارى اللازم احد الشيئين او الاشياء وهذا لا يوجد الا في الاسم لان المعنى الطارى اللازم في الفعل وهو كونه عمدة واحد فلا حاجة الى العلامة وكذا في الحرف **قال** الشارح قدس سره على تضمين الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان الاعتوار معتد بنفسه كما يقال الاعور

وان المتحصل مما ذكر هنا ان القرينة المذكورة هنا والمذكورة في العلامة ومما سبق في صاحب سلم العلوم وجود العلامة لا الحقيقة بل ذكر في الجواهر ما فاده له بان المراد من القرينة هنا العلامة كما يظهر لمن يتامل في ما سبق واللاحق انتهى منه

ان الاعراب بالحروف لان الاعراب بالحركة تقبل من الاعراب بالحروف كما هو الظاهر انتهى منه

يجوز ان المعنى الطارى اللازم فيه امر اعتباري هو كونه غير معتد به انتهى منه

والشئ ونعاوره فكيف يصح **قوله** للعتورة عليه بيان الدفع ان ايراد كلمة على مبني على تضمين الاعتوار معنى الاستيلاء والورود وهما يتعديان بعلى كما لا يخفى قال العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بفعل معناه الحقيقي مع معنى فعل آخر مناسب له وطريق الارادة ان يجعل المتضمن في مكانه والمتضمن حالا او بالعكس فالتقدير ههنا على الاول ليدل على المعاني المعتورة واردة ومستولية عليه وعلى الثاني ليدل على المعاني الواردة والمستولية عليه حال كونها معتورة **قوله** فان آخذ الشئ الخ دفع ما يقال من انه في التضمين لا بد من المناسبة بين المتضمن والمتضمن وهي ههنا مفقودة بيان الدفع ان المناسبة ههنا موجودة لان معنى الاعتوار الذي هو المتضمن هو الاخذ في الاصل فمناسبة معنى الاستيلاء مع الاخذ ظاهر لكن بقي شئ وهو ان اللازم على الفاضل المحشي ان يبين المناسبة بين الاخذ والورود ايضا لا ان يقال ان العلاقة بينهما لاجل ظهورها متروكة والله اعلم **قوله** ومثله الطربال الخ مثل معنى الورود والاستيلاء الطربال في التعدية بعلى فيجوز ارادة الطربال من الاعتوار فالغرض من هذا النقل بيان مثل معنى الورود والاستيلاء **قال** الشارح قدس سره يقال اعتوره الشئ الغرض من هذه العبارة بيان المعنى اللغوي للاعتوار والرمز الى الباعث على التضمين فافهم **قوله** الاعتوار مستلزم الخ يرد ههنا ان هذا التفسير مفهوم من كلام الشارح بل مصرح فيه كما لا يخفى فما الفايدة الا ان يقال ان فيه رعاية من لا مهارة له في الكلام العربي مع مهارة في الكلام الفارسي والله اعلم **قوله** وقد يجعل ههنا الخ دفع ما يقال من ان المتبادر فيما بينهم ان في التضمين لا يترك المعنى الحقيقي كما سبق وارادة المعنى الحقيقي للاعتوار ههنا غير صحيح كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف على المعاني المعتورة وحاصل الدفع ان الاعتوار مستعار للتعلق على سبيل المناوبة او لوحظ تشبيه المستعار المستحامنه في صفة تعاصة وهي المناوبة او مجاز مرسل ان لوحظ لزوم المناوبة للاعتوار فيكون على سبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فتاء مل **قوله** اي جعل آه دفع ما يرد من ان المفهوم من قول الشارح ان الاعراب يجعل في آخر الاسم والامر ليس كذلك لان من الاعراب بالحروف الاعراب وهي ليست الا ولغير كما هو الظاهر بوجوه ثلثة حاصل الاول ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لانه الاصل لا مطلقة ولا شك في جعل ذلك في الآخر وحاصل الثاني ان الاعراب مطلقا في الآخر لان المراد من الجعل اعم من ان يكون جعل الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او جعل الكلي في ضمن الجزئيات كما في الاعراب بالحروف لان للاعراب بالحروف اي لتحققه بحسب المفهوم جزئيات وهي الاول والواسط والآخر فاذا جعل في الآخر جعل الكلي في ضمن جزئيه وحاصل الثالث ان العبارة بحذف المضاف وهو الجانب ولا شك في جعل الاعراب مطلقا في جانب الآخر والله اعلم **قوله** وذلك بناء الخ دفع ما يرد من ان الاعراب ليس بدال على صفة المسمى والمدلول لانه

وفيه ما يخدش بالبال ان هذا من باب ايراد الحقيقة وارادة المجاز بين الحقيقة والمجاز لا ان المعنى المناسب مجازي ١٢ منه

وهو مفهوم من صرح الشارح لانه عرفي ١٢ منه

دال على الفاعلية وللمفعولية والاضافة وهي عبارة عن كون الشيء عمدة او فضلة وهما من صفة الدال فلا يصح قول الشارح والاعراب على صفة وحاصل الدفع ان في الفاعلية ومقابليها خلافا فانهما من صفات المدلول او من صفات الدال وقول الشارح مبني على الاول **قوله** فقال لو جعل الاعراب الخ دفع ما يتوهم من ان دليل جعل الاعراب في آخر الاسم واحد وعلى تقدير كونه الفاعلية ومقابليها من صفات الدال يلغو حديث المدلول والمسمى في الدليل كما هو الظاهر وحاصل الدفع انا لا نسلم ان الدليل على كلا التقديرين واحد **قوله** لان الدال على الخ قال الفاضل المدقق يعني اذ ذكر الموضوع والدال على وصفه ينبغي ان يذكر الدال على وصفه بعد ذكر الموضوع رعاية لبعدية مدلوله عنه اقول وبالله التوفيق ان الحكم بالانبغاء المشعر بالتخلف مطلقا غير صحيح لان المراد بالوصف لو كان الوصف النحوي فالبعدية واجبة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** فان قيل الخ حاصله انه يفهم من قول الشارح ان الدال على صفة المسمى الذي هو الاعراب متأخر عن دال المسمى والامر ليس كذلك لان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب بالحرف والاول مع الآخر والثاني نفس الآخر فلا يتحقق التأخر **قوله** لا يجاب الخ جزاء لقوله فان قيل وقوله بل يجاب معطوف عليه وحاصل الجواب ان مقصود الشارح بيان حال الاعراب بالحركة لانه الاصل لاجل كونه خفيفا ومراده من التأخر في قوله ان يكون الدال عليه متأخرا التأخر الذاتي الذي هو عبارة عن ينبغية شيء لشيء آخر واحتياجه له ولا شك في تحقق التأخر الذاتي في الاعراب بالحركة لتبعيته في الوجود للحرف **قوله** لانا نقول الخ رد الجواب المصدر بقوله لا يجاب الخ حاصله انا اذا كان المراد من التأخر التأخر الذاتي فلو جعل الاعراب في الحرف الاول او الوسط لم يتحقق في التأخر الذاتي ايضا كما هو الظاهر فلا يتعين الآخر للاعراب الا ترجيحه ان تأخر الحركة انما هو بالنظر الى الحرف الذي يتبعه وهذا لا يختلف في صورة كون الحرف للمتبوع اولا او وسطا او آخرا ويخطر بالبال ان تأخر الحركة بالنظر الى الحرف المتبوع وان كان لا يختلف لكن التأخر بالنظر الى الاسم الذي هو المقصود ههنا يختلف لان الاعراب اذا كان في الحرف الآخر من الاسم يكون متأخرا عن جميع اجزائه وهذا مستلزم للتأخر عن الاسم بخلاف ما اذا كان في الاول او الوسط كما لا يخفى **قوله** بل يجاب الخ حاصله ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لكونه اصلا وللزام من التأخر التأخر الزماني كما هو الظاهر ولا شك في تأخر الحركة بالزمان عن الحرف لان الحركات ابعاض حروف المد كما هو الاول من كلام الشارح الرضي ولو كان هناك بعد الحرف الآخر قيد لكان هذا الحرف متأخرا عن ذلك بالتأخر الزماني فكذا بعضه ويخطر بالبال ان حكم الجزء حكم الكل حرف قد يكون مختلفا كما ترى في الجمل المركب من الاشارة فلم لا يجوز ان يكون هذه الصورة من ذلك القبيل **قوله**

[illegible] من الآخر فقط او ما من الوسط و الاول فلون الحرف الآخر منتأخر عنهما والتأخر من متأخر الشيء متأخر عنه ١٢ منه [illegible] ان التأخر الزماني [illegible] فتأمل

واذا اشبعتها الخ الغرض منه تأييد كون الحركة بعد الحرف حاصله ان المتقدم في مقره انما في صورة الاشباع لا يزيد شيئ بل هو تلفظ بالحركة مقدار التلفظ بها مرتين او اكثر والتأخر في صورة الاشباع موجود فكذا في صورة عدمه لكن من اجل الاتصال الشديد وكونه بعض الحرف يتوهم المحية والله اعلم **قوله** ويمكن ان يجاب الخ هذه العبارة اشارة الى الجوابين الآخرين والفرق بينهما ان في الاول تقييد التأخر بقيد قدر الامكان والبقاء الدال على حاله وفي الثاني تقييد الدال بقيد كالبقاء التأخر على حاله كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** بقدر الامكان والقدر الممكن في تأخر الحركة عن الدال على المسمى ان تكون متلفظة مع جزئه الاخير لان الحركة ليست بتلفظة بالاستقلال **قوله** فان التأخر الخ دفع ما يرد من ان المراد من التأخر اذا كان التأخر عما عدا الحرف الاخير فكيف يصح قول الشارح فالانسب ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه الدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره من اعرب اذا اوضح ابانه الاعراب اصطلاحي ما اوقع في آخره بحسب او مقدر هوى الاعراب بحسب الاظهار اى منقول عنه العلاقة وهذا التقرير اذا دفع ما يقال ان هذا يدل على اشتقاق المصدر من الفعل فهذا ليس مذهبا للبصريين بل هو مذهب الكوفيين وهذا مذهب غير مختار كذا في حاشية مولانا الجامي الدين اقول وبالله التوفيق انه يعلم من تقريره اشتقاق المصدر من المصدر وهذا مما لم يذهب اليه احد فالاصل في الجواب عن اصل الاعتراض ان يقال ان بين الاشتقاق والاخذ فرقا والمراد ههنا الثاني والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى انواع الاعراب الخ دفع ما يرد من ان الضمير في قول المصنف وانواعه راجع الى الاختلاف والاختلاف ليس منحصرا في الرفع والنصب والجر كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الاعراب لا الى الاختلاف **قال** الشارح قدس سره الاسم الخ دفع ما يرد من ان انواع الاعراب ايضا ليست منحصرة في الرفع والنصب والجر لان الجزم ايضا من انواعه حاصل الدفع ان المراد من انواع الاعراب انواع اعراب الاسم بقرينة البحث ولا شك في انحصارها في الثلثة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ثلثة الخ دفع ما يرد من ان الظاهر من عبارة المصنف ان قوله وانواعه مبتدا وقوله رفع خبره وقوله نصب معطوف عليه وقوله جر امعطوف على قوله نصب او على قوله رفع وبالجملة ان كلا من هذه الالفاظ الثلثة محمول على قوله وانواعه وهذا الحمل غير صحيح لاستلزامه حمل الفرد على الجمع حاصل الدفع ان العطف مقدم على الربط في تلك العبارة فيكون خبر انواعه في الواقع مجموع تلك الالفاظ الثلثة الذي يعبر عنه بلفظ الثلثة وما يحذو حذوه لا كل واحد كما هو المظنون في الظاهر **قوله** اشار به الخ بيان فايدة زيادة لفظ الثلثة **قوله** ان مجموع الخ هنا اشكال مشهور وهو ان الجزاء اذا كان مجموع الالفاظ الثلثة فالمستحق لاعراب الرفع على

هذا القيد يبقى على انحصار الحركات الثلث والاشباع محتملا ان يكون مقدار حركة او اكثر تعلم هذا مما قاله مولانا الدوق فليراجع فانه مهم

على الجزئية هو المجموع لا كل واحد من تلك الالفاظ الثلثة فلم كان هذا مرفوعا كما هو المروي عن المصنف ويفهم من حاشية مولانا المدقق دفع ذلك الاشكال بانا نسلم ان المستحق لاعراب الرفع هو المجموع لكن لما لم يصلح لاجراء الاعراب عليه واجرائه على بعض الاجزاء يستلزم الترجيح بلا مرجح اجرى الاعراب على كل واحد من اجزائه الذي هو كل واحد من تلك الالفاظ الثلثة والله اعلم **قوله** فيكون العطف آه يرد ههنا ان تقديم العطف فرع صحته والصحة ههنا ممنوعة لان الخبر انما كان هو المجموع فالمنسوب ليس الا هو لا قول المصنف دفع فلا يصح عطف نصب عليه لان المعطوف مفسر بما قصد بالنسبة صرح متنوجه وليس فليس وهكذا الكلام في قول المصنف وجرا الا ان يقال النسبة في تعريف للمعطوف اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاول وان كان مفقودا ههنا لكن الثاني موجود **قال** الشارح قدس سره هذه الاسماء الخ دفع ما يرد من ان اللازم على المصنف ان يقول ونواصبه رفع ونصب جر وواو والف وياء بيان الدفع ان ههنا الاسماء كما يطلق على الحركات كذلك يطلق على الحروف **قوله** اعلم ان الخ الظاهر منه تائيد قول الشارح والله اعلم **قوله** اعرابية كانت الخ يرد ههنا ان قول الفاضل المحشي اعرابية كانت الخ اما ان يكون تعميما لقوله غير بنائية كما هو الظاهر للقريب واما ان يكون تعميما ثانيا للحركات كما ان قوله سواء كانت تعميم اول لها والاول لا يصح لانه يلزم على هذا عموم القسم من القسم لشمول غير الاعرابية للبنائية ايضا والثاني كما ترى لانه يستلزم خلو هذا التعميم من الفايدة لان مفادهما واحد كما لا يخفى والجواب باختيار الشق الاول ان يقال ان القسم في الواقع غير البنائي الغير الاعرابي لغير الاعرابي مطلقا كما يقال الحيوان اما ابيض او غير ابيض مع ان القسم الحيوان الابيض لا الابيض مطلقا وباختيار الشق الثاني ان يقال ان الفايدة في التقسيم الثاني التعميم في التعريف والله اعلم **قوله** لكنها اذا اطلقت الخ هذا بمنزلة الاستثناء عما سبق فيكون الكلام السابق غير مراد منه والاعتراض على الكلام الغير التام ليس بدقيق وان كان صادرا من المدقق فظهر ان ما في حاشية الفاضل المدقق من الاعتراض والجواب تطويل بلا طايل والله اعلم **قوله** ولا يختص بها الخ دفع ما يرد من ان اسماء الرفع والنصب والجر اذا كانت مختصة بالحركات الاعرابية فيلزم النقص في بيان انواع الاعراب في عبارة المصنف كما هو الظاهر وسبق منا بيانه وحاصل الدفع ان الاختصاص من جانب الحركات الاعرابية بهذه الاسامي موجود لان التعبير عنها بالضمة والفتحة والكسرة بقرينة واما الاختصاص من جانب هذه الاسامي فليس بموجود بل هي اعم من الحركات والحروف والفايدة في زيادة لفظ المعنى في قوله بل معناها الاشارة الى كون هذه الاسامي مشتركة معنوية **قوله** مع من وجه قال الفاضل المدقق مادة الاجتماع حركات الاعراب

اي اذا اريد التعبير بالكناية والا فالمعطوف لفظ فيه ايضا

اي يكون المعطوف نسبة فليس

اي والمراد من المعنى ما يقابل اللفظ

١٢ منه

اي وكون الحركات والحروف من الاسماء المعنوية

١٢ منه

والاوساط ومادة افتراق الرفع واخويه الحروف الاعرابية انتهى هذا لحال النسبة بين الضمة والرفع واما بيان النسبة بين الضمة والضم فهو ان بينهما عموم وخصوص مطلقا فانهما يجتمعان في الحركات البنائية ويصدق الضمة على الحركات الاعرابية دون الضم واما بيان النسبة بين الضم والرفع فهو ان بينهما نسبة المباينة لاختصاص احدهما بالحركات البنائية بخلاف الآخر لانه لا يطلق على تلك الحركات هذا ما هو المشهور والله اعلم **قوله** بتلك الاسامي الخ الظاهر ان المراد من تلك الاسامي الرفع والنصب الجر ولله در الفاضل الحبشي حيث اورد وجه تسمية الحركات الثلث بالرفع واخويه بحيث يعلم منه وجه تسميتها بالضم والفتح والكسر بل بالضمة والفتحة والكسرة ولو ذكر الكسرة قبل الجر بان يقول والثالثة بكسر الفك الاسفل ويتبعه جرا وخفضه لكان اوفق بما سبق فافهم لان كل ذلك من سوانح الوقت **قوله** ويتبعه رفعها اى يلزمه رفعهما من مكانهما لزوم الموقوف عليه للموقوف **قوله** وفي الجزم قطع الخ اى الجزم بالاصطلاحي الذي هو قطع الحركة يريد ههنا ان الجزم اذا كان بمعنى قطع الحركة فيلزم ظرفية المقيد للمطلق وفي العبارة حذف العاطف مع المعطوف والتقدير وفي الجزم قطع الحركة والحرف فلا يجاز مركما قد يقطع الحركة كذلك قد يقطع الحرف **قوله** والاخير ان بالبنائي اقول وبالله التوفيق انه يلزم على هذا الحلو السكون الذي في الوسط اى في وسط الكلمة من الاسم وهو خلاف شان اللسان العربي ولو عمم السكون من البنائي للعرب لزم ذلك **قال** الشارح قدس سره ولا تطلق على الحركات الخ تاكيد لنفي المفهوم من قوله مختصة بالحركات او اشارة الى الاختصاص لاضافي **قوله** هذا عند البصرية دفع ما يرد من ان عدم اطلاق الرفع والنصب الجر على الحركات البنائية غير صحيح عند اهل الكوفة فلا يعم حكم الشارح بعدم الاطلاق مطلقا وحاصل الدفع ان مراد الشارح من عدم الاطلاق عدمه عند البصرية لا مطلقا وهو صحيح **قوله** فالكل في الكل الالف واللام في كليهما عوض عن المضاف اليه وهو الاسماء والحركات الاول في الاول والثاني في الثاني والتقدير فكل الاسماء من الضمة والفتحة والكسرة والضم والفتح والكسر الرفع والنصب والجر تستعمل في كل الحركات سواء كانت في الاوايل او الاواسط او الاواخر اعم من ان يكون من جهة العامل او لا **قوله** بل في الحركات الخ دفع ما يرد من ان الضمة والفتحة والكسرة اذا كانت مستعملة في الحركات البنائية بطريق الغلبة تحلت حركات اوايل الكلم واوساطها من الاسماء لانتفاء استعمال الضم والفتح والكسر الرفع والنصب الجر فيها حاصل الدفع ان المراد من الحركات البنائية الحركات الغير الاعرابية من قبيل ذكر الخاص وارادة العام والله اعلم **قوله** بالقرينة دفع ما يرد من انه يفهم من كلام الشارح استعمال الضمة والفتحة والكسرة

اشارة الى ان ههنا قول آخر وهو الذي يعارض قول الشارح فيما قبل قول المصنف والقاء الخ من علم الفرق بين الضم والضمة كما لا يخفى بعد ان وضعت الشدة الا على مكانها واستحلت من مكانها

بحيث لم يتعهد قوله بقيد القرينة منه

في الحركات الاعرابية من غير قرينة تكن على سبيل القلة والامر ليس كذلك لان الاستعمال
بدون القرينة غير موجود فيها لا على سبيل القلة ولا على سبيل الكثرة كما لا يخفى وحاصل الدفع
ان في العبارة تقديرا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى علامة آه دفع ما يرد من ان كون الرفع
علم الفاعلية لا يصح لان علم الشيء يكون محمولا على ذلك الشيء والرفع ليس بمحمول على الفاعلية كما
هو الظاهر حاصل الدفع ان العلم ههنا بمعنى العلامة لا بالمعنى الذي اراده المورد **قال** الشارح
قدس سره كون الشيء الخ اختار كون الياء مصدرية لانه توجيه لاخبار عليه بخلاف جعل الياء للنسبة
فانه لا يخلو عن خدشة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل وفيه محذوران
احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لا يكون الرفع علامة للفاعل ويمكن الدفع بان
يقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهي كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوبة
الى الفاعل لانه صفة له فاندفع المحذوران **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دفع ما يرد من
ان الرفع موجود في غير الفاعل كالمبتداء والخبر وغيرهما ذلك فكيف يكون علامة له حاصل الدفع ان الحاصل
من الفاعل ليس نفسه بل ليكون عمدة في الكلام فلا يلزم المحذوران اقول وبالله التوفيق هذا الجواب مبني
على تسليم المساوات بين العلامة وذي العلامة والا فالعلامة قد يكون اعم كما ترى في الشمس والضياء
والنار والحرارة فلا يضر وجود الرفع في غير الفاعل والله اعلم **قوله** وذلك اذا كان الخ دفع ما يرد
من ان التعميم لا يفيد لان الفاعل حكما عبارة عما يسند اليه حكم الفعل من عدم جواز الحذف فالمبتدا
والخبر لبسا بهذه المثابة كما هو الظاهر حاصل الدفع ان المراد من الفاعل الحكمي ما يكون عمدة في الكلام
وملحقات الفاعل من المبتداء والخبر وغيرهما كلها عمدة لان كون الشيء عمدة لا يتصور الا اذا كان
مسندا او مسندا اليه ولا شك في وجود هذين الامرين في تلك الملحقات فالتعميم يكون مفيدا لكن
بقي شيء وهو ان تفسير الفاعلية بكون الاسم عمدة على ما يعلم من هذا المقام مخالف عن قول الشارح
والاعراب على صفته اى على صفة المسمى لان كون الاسم عمدة من صفات الدال كما فهم من قول
الفاضل المحشي سابقا الا ان يقال ان هذا التفسير من الفاضل المحشي مبني على قول الشيخ الرضي من كون الفاعلية
من صفات الدال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وهذا الوصف آه دفع ما يرد من ان الفاعلية اذا
كانت مفسرة بكون الاسم عمدة كما يعلم من هذا المقام فيكون هذا الوصف مقتضيا للرفع والامر ليس
كذلك لانه لو كان مقتضيا لما تخلف الرفع عنه وهو موجود كما ترى في اسم ان وخبر كان وخبر ما
ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس حاصل الدفع ان الاقتضاء مسلم لكن قيد عدم وجود المانع
مراد في استعمالة ذلك التخلف وهو ثمة لوجود المانع وهو المشابهة بالفضلة كما ستعلم والله اعلم
قوله ولا يخفى ان الخ دفع ما يرد من انه ما النكتة في عدول الشارح عن جواب الاعتراض

الوارد من الاعتراض
الوارد ههنا على قول الشارح
الرفع علم الفاعل
حقيقة او حكما وقد
مر ما فيه في الكتاب
منه

الوارد على قول المصنف فالرفع علم الفاعلية بان وجوده فى غير الفاعل بطريق الاستعارة فلا يضر فى كون الرفع علم الفاعلية الى الجواب المصدر بقوله حقيقة او حكما حاصل الدفع ان الاصل فى علامة كل شئ ان يكون علامة له بطريق الاصالة وعلى ذلك الجواب يكون الرفع علامة الفاعل بطريق الاصالة وعلامة الملحقات بطريق الاستعارة فيلزم خلاف الاصل بخلاف جواب الشارح لان العلامة التى هى الرفع ههنا باعتبار ذلك الجواب يكون فى كل المواضع علامة بطريق الاصالة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** نعم الرفع الخ تصديق لما سبق وما بعده جملة مستانفة وقعت جوابا لسؤال مقدر كانه قيل لهذا القول منشاء وفى بعض النسخ لم يوجد هذه العبارة هكذا فى حاشية مولانا عبد الحكيم **قوله** احق لان العمدية فى الفاعل الفضلية فى المفعول كما ملا ان كما هو الحق **قوله** ومن جعل الخ دفع ما يرد من انه قد يجاب عن الاعتراض الوارد على قول المصنف فالرفع علم الفاعلية بان الباء للنسبة والعبارة بحذف الموصوف والتقدير فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى كون الاسم عمدة ولا محذور فى ذلك لان ملحقات الفاعل ايضا عمدة فما النكتة فى العدول حينئذ الدفع انه لا مخالفة بين هذين الجوابين فى المعنى وتوجيه الشارح اقرب لعدم احتياجه الى التجوز فلذلك اختاره ما قال والله اعلم **قوله** اقرب قال الفاضل المدقق لانه لا يحتاج الى تقدير بخلاف توجيهه ولا يذهب عليك ان توجيه الشارح يحتاج الى التعميم الذى لا ينتقل الذهن اليه بسهولة بخلاف توجيهه انتهى اقول وبالله التوفيق ان شيوع التقدير كما مر التعميم فى امثال هذا المقام يوجب مساواة التوجيهين والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دفع ما يرد من ان النصب يكون موجودا فى غير المفعول ايضا فكيف يصح قول المصنف والنصب علم المفعولية بيان الدفع ان المراد من المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون فضلة فى الكلام ويكون الاسم الذى يوجد النصب فيه فضلة ظاهر **قوله** وذلك فيما اذا كان الخ دفع ما يتوهم من ان المفعول الحكمى عبارة عن الاسم الذى يسند اليه حكم المفعول الحقيقى والاسم الموصوف بهذه الصفة غير موجود لان المفعول الحقيقى له اقسام كثيرة ولكل منها احكام يلحق متغايرة عن احكام الآخر فكيف يوجد فى الاسم الواحد حاصل الدفع ان لنا حكما واحدا مشتركا بين جميع اقسام المفعول الحقيقى وهو كون الشئ فضلة فاذا كان هذا الحكم موجودا فى اسم يكون مفعولا حكميا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى كون الشئ مضافا اليه دفع ما يرد من ان الاضافة لا يخلو اما ان يكون بمعنى النسبة او بمعنى كون الشئ مضافا او بمعنى كون الشئ مضافا اليه والكل غير صحيح اما الاول فلان الظاهر ان علامة كل شئ يكون فى اللفظ الموضوع له وهو منتف فى الاضافة بمعنى النسبة فكيف يكون الجر علامة له واما الثانى فلانه على هذا لا يصح المقابلة لان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا واما الثالث

من كون علامته بطريق الاصالة والحقيقة انتهى منه

الوارد منه ما قدمنا سابقا انتهى منه

فلانه محتاج الى تقدير اليه والتقدير بلا قرينة مما لا يفعل حاصل الدفع انا نختار الشق الثالث والقرينة على التقدير موجودة وهي المقابلة والله اعلم **قوله** بقرينة المقابلة دفع ما يرد من ان ارادة كون الشئ مضافا اليه من لفظ الاضافة لا يصح لانه محتاج الى التقدير ولا قرينة عليه وبدونها لا يصح والدفع ظاهر **قوله** لا كون الشئ مضافا فان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا **قوله** وانما لم يقل الخ دفع ما يرد من ان الاعتراض بعدم مساوات العلامة كما يرد في الفاعلية والمفعولية كذلك يرد في الاضافة لوجود الجر في غير المضاف اليه وهو المبتدأ في بحسبك زيد والفاعل في كفى بالله فلم يصح الشارح في هذا المقام ايضا وان كان مقصودة الاكتفاء في الاحق بسبب الذكر في السابق فالمناسب ان لا يصح في المفعولية ايضا والدفع بوجهين بيان الاول ان المراد من الجر هو الجر الذي يكون اعرابا وهذا لا يكون الا من العامل الذي له تأثير في المعنى وفي صورة النقض المذكور تبين الحال زيد غير مؤثر في المعنى فلا نقض لانه لا يكون الجر الذي حصل اعرابا وبيان الثاني ان المراد من الجر الجر الذي يكون مفيد الفائدة والجر الموجود في تينك الصورتين لزيادته غير مفيد والله اعلم **قوله** يبنى انه تعريض على الشارح بانه يفهم من كلامه في هذا المقام ان الرفع في الاول بطريق الاصالة وفي ملحقاته بطريق الاستعارة والتشبيه لان تعليل قلة الفاعل بالوحدة لا يصح الا بان يراد من الفاعل الفاعل الحقيقي كما هو الظاهر والمفهوم من كلامه السابق ان الرفع في الفاعل وملحقاته كليهما بطريق الاصالة فيلزم التدافع الا ان يقال لما كان هذان الكلامان صادرين من الفاة فلم لا يجوز ان يكون الكلام السابق من الشارح اشارة الى احدهما والكلام اللاحق منه الى آخرهما فلا تدافع والله اعلم **قوله** بحسب الاقسام لان اقسام الفاعل الاعم من الحقيقي والحكمي ثمانية كما لا يخفى واقسام المفعول الاعم من الحقيقي والحكمي اثنا عشر كما هو الظاهر على من له ادنى مهارة في علم النحو ولما كانت النكات المذكورة في هذا العلم اكثرها نكات بعد الوقوع فافهم ما في حاشية مولانا عبد الحكيم فافهم **قوله** وكذا الكلام الخ فان تعليل تخصيص النصب بالمفعول على هذه العلة يبنى على اصالة النصب في المفعول ولو ترك قول لانها خمسة وقال والمفعول حقيقة او حكما كثير بسبب اقسام لم يكن مبنيا عليها كذا في حاشية مولانا المدقق **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الوجه الآخر لاختصاص الرفع بالفاعل **قوله** فناسب العدة لقوتها **قوله** اي بحسب دفع ما يرد من ان زال لا عطاء يتعدى الى المفعول الثاني بلا واسطة حرف الجر فلا يصح دخول الا على القليل والدفع مقرر بتقريرين الاول ان للقليل مفعول ثان باعتبار المتعلق الذي هو المعنى المفهوم من الاعطاء لا باعتبار نفسه حتى يرد ما يرد وان اختلج ببالك ان المجعول ليس الا القليل والمفعول الثاني من باب الاعطاء يكون مغايرا عن الاول فكيف يكون المجعول مفعولا ثانيا فاعلم

بان محيط الفائدة هو وصف المجعول به لاذات المجعول والمتحد مع الثقيل هذا الاذاك والثانى ان الاعطاء متضمن للجعل والمفعول الثانى للاعطاء محذوف والتقدير اعطى الثقيل القليل حال كون القليل الثقيل مجعولا للقليل وفى كلا التقريرين نظر وهو ان الجعل مثل الاعطاء فى التعدية لمفعولين بنفسه وما قيل فى الجواب عن اصل الاعتراض ان اللام لتقوية زيدت العمل فمدفوع بان من المتقرر ان لام التقوية انما تدخل عند تقدم المعمول لانه على هذا يخرج عن سلك المعمولية ولا تقدم ههنا ولم اعلم **قوله** ولذا اى للتعامل **قوله** اوضعيف هذا اشارة الى الوجه الآخر لاختصاص النصب بالمفعول مقابل لقوله اولا ولك ان تقول الخ **قوله** انما احتيج اه دفع مايرد من ان المفعولية اذا كانت عبارة عن كون الشئ فضلة كما هو المفهوم مما سبق فالنصب يكون علامة للمضاف اليه ايضا لكونه فضلة كالمفعول فجعل الجر علامة للمضاف اليه كما صدروا به وتبعهم المصنف لغوبيان الدفع انا نسلم كون المضاف اليه فضلة لكنه فضلة بواسطة الحرف بخلاف المفعول فانه فضلة لا بواسطة الحرف والمراد من المفعول الفضلة لا بواسطة الحرف بقرينة قول المصنف والجر علم المضاف اليه فلا يكون ذلك الجعل لغوا والله اعلم **قوله** فلانه اقتضاء الخ المراد من الاقتضاء التعلق كالاقتضاء المسند اليه المسند وبالعكس لعدم كون هذا القسم من الاقتضاء موجودا فيما بين الفعل والمضاف اليه كما هو الظاهر **قوله** وليس عمدة اى ليس مسندا ولا مسندا اليه وكلما كان كذلك فهو فضلة **قوله** ولما كانت الخ دفع مايرد من ان اقتضاء الفعل للمضاف اليه غير صحيح لانه يلزم على هذا وجود المؤثرين الذين هما الفعل والحرف على متأثر واحد وهو المضاف اليه بيان الدفع ان المضاف اليه له جهتان جهة اللفظ وجهة المحل فلو كان عمل ذينك المؤثرين فى اللفظ فقط او فى المحل فقط لكان محالا وأما لو كان عمل احدهما فى اللفظ والآخر فى المحل كما فيما نحن فيه فلا يكون محالا **قوله** ففى ظاهره لعدم الفصل بينه وبين الحرف **قوله** ففى محله للفصل بينه وبين الفعل بذلك الحرف ويحتمل ان يكون وجه عمل الحرف فى اللفظ والفعل فى المحل ضعف الحرف وقوة الفعل **قوله** ويظهر الخ اى يظهر فى اللفظ نصبه المحلى فى صورة حذف الخافض كما فى قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه **قوله** ثم يخرج اه رمز الى وجه عدول المصنف عن قوله والجر علم الفضلة بواسطة بان الجر قد يخرج من علامة الفضلة ويكون علامة للمضاف اليه فقط كما فى الصورتين التين ذكرهما الفاضل المحشى ويعلم من هذا ومما بعده ان النسبة بين الفضلة بواسطة والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه **قوله** ويبقى علما للمضاف اليه قال الفاضل المدقق اى دالا على كونه مضافا اليه فى الاصل فانتفع انه قد سبق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فبين الخروج المذكور والبقاء المسطور منافات انتهى اقول وبالله التوفيق انه يعلم من كلام الفاضل المدقق ان ههنا فى

مادة الاجتماع هو المضاف اليه ومادة الافتراق من جانب المضاف اليه فلانه قد يجر ولا يكون فضلة بواسطة الحرف وللمفعول هو الفضلة

غلام زيد مضاف اليه في الاصل في الحال وهو خلاف ما تقرر واشتهر فالاصل في الجواب ان القول السابق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف قضية مهملة ليست بكلية فالخروج المذكور بالبقاء المسطور لا يكون من المنافيات المذكورة والله اعلم بالصدور **قوله** فان الفعل الخ دفع ما يرد من انه اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فيكون المتعلق بزيد مع عدم كونه عمدة موجودا ولا معنى للفضلة الا هذا فكيف يخرج هذا الجر عن كونه معمولا للفضلة حاصل الدفع انا نسلم ان الاصل هكذا لكن كان فيه امر فلا يوجد معنى الفضلة **قوله** كمر بزيد على بناء الماضي المجهول لان زيدا مضاف اليه لكونه اسند اليه الفعل بواسطة الحرف وليس بفضلة لانه نايب مناب الفاعل وان كان في الاصل فضلة **قوله** وكان قياس الخ دفع ما يرد من ان المفهوم مما سبق ان الجر علامة الفضلة بواسطة الحرف والامر ليس كذلك لان المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه فضلة ان بواسطة الحرف كما هو الظاهر وليسا بمجرورين حاصل الدفع انا نسلم المفهوم لكن قيد اذا لم يمنع مانع في كون الجر علامة للفضلة بواسطة الحرف مراد والمانع في تينك الصورتين موجود كما قاله الفاضل المحشي والله اعلم **قوله** اذا كان غير مفرغ لان المفرغ ليس بمنصوب على الاطلاق بل يكون معربا على حسب العوامل كما هو المشهور **قوله** لا منهما اي كل واحد منهما وان المبتداء ضمير ولا يشترط المطابقة في هذه الصورة كما تقرر فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** غير مختص ولو عمل الواو عمل الجر لكانت مختصة بالعلم لعدم وجود الجر في غير الاسم **قوله** وكان الاولى ولو عملت الجر لكان دخولها على الفضلة لازما **قوله** ما بعدهما منصوبا لانه لتنصيص اعراب الفضلة فلا يرد ان عدم اعمالهما لا يقتضي كون ما بعدهما منصوبا لانه لم لا يجوز ان يكون مرفوعا **قوله** احتيج الى الخ دفع ما يرد من ان المتقرر فيما بين القوم ان الجزاء تعريف شيء اذا كانت مجهولة تعرف فيما بعد ليحصل معرفة ذلك التعريف والعامل ليس بجزاء من تعريف الاعراب فلم عرف بيانا الدفع ان العامل وان لم يكن جزأ من تعريف الاعراب لكنه جزأ من حكم المعرب بل من تعريفه ايضا لان المراد من المركب المذكور في تعريفه المركب الذي ركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله كما في شرح نفسه فتست الحاجة الى تعريف العامل **قوله** مذكور الخ اذ كر ناظر الى الحكم والارادة ناظرة الى التعريف كما هو الظاهر **قوله** واما اخره الخ دفع ما يتوهم من ان اخذ العامل في حكم المعرب وتعريفه يقتضي ذكر تعريف العامل عقيب بيان ذينك الامرين متصلا فلم اخره عن تعريف الاعراب بيانا الدفع ان المقصود ههنا بيان الاختلاف لانه حكم للمعرب والعامل سبب بعيد له والاعراب سبب قريب له والمتقرر ان السبب القريب يكون واسطة بين المسبب والسبب البعيد فلاجل المرافقة مع ذلك المتقر هو سط الاعراب واخر العامل ف لافضله الاخذ المذكور لا اتصال ممنوع لا بد في اثباته من دليل **قوله** لانه سبب ناظر الى احتياج بيان الحكم لان احتياج التعريف ليس بالنظر الى الاختلاف حتى يكون كون العامل سببا بعيدا له مقتضيا

للتأخر عن الاعراب كما لا يخفى ولو نظر الى حال وجود السبب البعيد والقريب لحكمنا بأولوية تقديم بيان العامل على الاعراب لان الاول مقدم على الثانى فى الوجود كما هو الواضح على الذهن الثاقب فافهم لان لكل وجهة هو موليها ولم يتعرض لفاضل المحشى لوجه تأخير العامل عن الاعراب على تقدير احتياجه تعريف المعرب اليه ولتعلم ان الاعراب مبدأ المعرب الذى هو مذكور اولا والعامل مأخوذ فى التعريف الذى ذكر مؤخرا عن المعرب هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** العلل للاختلاف **قوله** كما قالوه اى كون ذكر العلل الاربع مقصودا ويؤيد ذلك ما وقع فى عبارة اللباب ان شئت الاطلاع فارجع اليه **قوله** فان المعرب الخ ليس المراد بالمادة المادة الحقيقية وكذا ليس المراد بالصورة الصورة الحقيقية بل التنزيلية فالمراد ان الاختلاف عبارة عن الانتقال من حالة الى حالة من المعلوم ان كلا من المعرب والاعراب خارج عن الانتقال فكيف يكون مادة وصورة له كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** تأخيرا اى وجه تأخير الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان استيفاء ذكر العلل الاربع للاختلاف يحصل بغير هذا الترتيب الخاص ايضا فلم اختار احد الامرين حاصل الدفع انا نسلم حصول الاستيفاء المذكور بغير ذلك الترتيب لكن فيه يلزم المخالفة بين الوضع والطبع فان قيل لزوم المخالفة فى صورة تقديم العامل الذى هو على الاختلاف على مادة وصورته مسلم لانها موجدان لماهية الشئ بخلاف الفاعل لانه موجد لوجود الشئ والماهية تكون مقدمة على الوجود وفى صورة تقديم العامل على الغاية لا يلزم المخالفة بل المخالفة فيه لان غاية الشئ تكون مؤخرة فى الوجود عن ذلك الشئ بخلاف فاعله قلنا ان ذكر الغاية ههنا بتبع ذكر صورة الاختلاف لا قصدا فلزوم المخالفة فى الصورة لزوم فى الغاية تعم لو اريد ذكر الغاية قصدا لكان الامر كما قاله المعترض والله اعلم **قوله** اولانها الخ وجه ثان لتأخير بيان العامل عن الغاية بانها مقصودة بالذات من الاختلاف بخلاف فاعله فالمناسب ان يقدم الغاية على الفاعل والعجب من الفاضل المدقق ههنا حيث قال ههنا ما يشعر بتقديم الغاية على الاختلاف لا العامل مع ان سوق الكلام اليه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** والمراد بيان الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل غير جامع لخروج عامل المضارع عنه لان المعانى المقتضية مختصة بالاسم حاصل الدفع ان مراد المصنف ليس تعريف العامل مطلقا بل تعريف عامل الاسم فلا يضر خروج عامل المضارع وان اختصاص المعانى المقتضية بالاسم ليس بمحقق **قوله** وينبغى الخ الباعث على هذا الكلام ازالة توهم السامع لانه لما كان التعريف المذكور فى المتن تعريفا للعامل الخاص على تقدير فتخيل السامع فى ان تعريف مطلق العامل ما ذا والله اعلم **قوله** ما اقتضاه الخ الاقتضاء فى الاسم والشبه فى الفعل المضارع **قوله** وايضا المراد الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل لا يصدق على العامل فى مثل قولنا بحسبك زيد فانه لم يحصل بسببه المعنى المقتضى اما الفاعلية والمفعولية فظاهر واما الاضافة فلان بحسبك ليس مضافا اليه والدفع غنى عن البيان ويمكن ان يقال ان الاضافة وان لم تكن

موجودة فيه حقيقة لكنها موجودة فيه حكما حيث اجرى حكم المضاف اليه عليه وهو الجر كذا في حاشية مولانا عصمت الله **قوله** تقديم الجار الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قوله به من متعلقات يتقوم فالمناسب تأخيره عنه والدفع غني عن البيان وفي ضمن هذا الغرض رد على من قال ان التقديم للحصر **قوله** للاهتمام اقول وبالله التوفيق ان الامر خلاف ما يفهم من الحاشيتين المشهورتين من ان الاهتمام ليس بمعنى الاختصاص لانه لا يصير وجها للتقديم مالم يبين وجهه بل بمعنى كونه نصب العين للمتكلم انتهى بالحاصل لان الاعتناء بالشان كما لا يصير وجها للتقديم مالم يبين وجهه فكذلك كونه نصب العين لا يصلح وجها له مالم يبين وجهه كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة بل يريد ما قلناه عين ما وقع في تينك الحاشيتين حيث قال مولانا عبد الحكيم في وجه كونه نصب العين بكونه مقصودا بالبيان وقال مولانا المدقق في وجه ذلك لان الفعل يتم به فالامر ارادة ما هو المشهور من الاهتمام وتبيين وجهه بما هو مذكور في تينك الحاشيتين في وجه نصب العين والله اعلم **قوله** اذ لا مدخل له في التعريف قال مولانا عبد الحكيم في وجه عدم دخل الحصر في التعريف لان المقصود منه تصوير المفهوم وتنقيحه في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا كان او اضافيا انتهى بالمقصود ورد عليه الفاضل المدقق بقوله وفيه ان في التعريف احكاما ضمنية فيجوز ان يكون الحصر بالنظر اليها والقول بان الحصر يقتضي الحكم القصدي غير مسلم والمعتبر في وجه العدول كون الحصر ليس بذاتي للعامل ولا يتوقف عليه امتيازه عن غيره لان جعل الباء للآلة كافية في الامتياز انتهى بالحاصل اقول وبالله التوفيق اما اولا فان هذا الحصر ليس بالنسبة الى الاحكام الضمنية التي في التعريف كما لا يخفى وجهه واما ثانيا فان الحصر كما هو ليس بذاتي وموقوف عليه الامتياز فكذلك الاهتمام كما لا يخفى على من له وجدان سليم وفهم مستقيم فترجيح وجه التقديم بالاهتمام على الحصر لا يكون سديدا فانتظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت الخ حاصله ان الظاهر من الباء السببية ولا شك ان كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما والمركب من العامل واحد الامور المذكورة سببية في الجملة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضي فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير **قوله** واحد الامور اقول وبالله التوفيق يبقى ههنا شق آخر وهو التركيب من العامل ومجموع الامور المذكورة من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما والله اعلم **قوله** قلنا الباء للآلة حاصل السؤال ان الباء في به للآلة ولا شك ان كلا من الصور المذكورة ليس بآلة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضي فلا يدخل في التعريف **قوله** اي ما عدوة آلة دفع ما يرد من انه على تقدير كون الباء للآلة لا يصدق التعريف على شيء من افراد المعرف لان العامل في عرف النحاة مؤثر لا آلة وحاصل الدفع ان المراد من الآلة ليس ما هو المسمى بها حتى يرد ما ذكر بل المراد من الآلة ما عدوه آلة لتأثير الحكم واحداثه المعاني المذكورة في الاسم وان لم يسموه آلة بل مؤثرا لغرض من الاغراض ولا شك في كون العامل

من هذا القبيل والله اعلم **قوله** لا يقال الخ رد الجواب بان المراد من الآلة اذا كان ما يعد دونه آلة ويتقدون انه الة فيتوقف التعريف على تتبع اللغة ليعلم المعدود من الآلة وغيره كما هو الظاهر وذلك التوقف محال لانه مفوت للغرض من تدوين علم النحو ومبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب اما الاول فلان الغرض من التدوين عيان يعرف به احوال اواخر الكلم في التراكيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم واما الثاني فلان تعريف المصنف يتوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذا في المراد بالمركب المأخوذ في تعريفه وهي متوقفة حينئذ على جميع ما عدوه آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لمن لم يتتبع لغة العرب **قوله** مأخوذ اي مراد فلا يرد ما يرد فتأمل **قوله** لا يقال الخ تقرير الجواب المردود بقوله لا يقال آه حاصله ان المدون حصروا العوامل وضبطوها وهذا الحصر والضبط كفى من التتبع فلا يتوقف التعريف عليه فلا يلزم المحذور **قوله** لا يخفى الخ اعتراض على المصنف بانه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لم يرد عليه الاعتراض المذكور لما قلت الخ لان مناط الجواب عن ذلك الاعتراض كون العامل آلة وهذا الكون منصوص في القول المتروك الذي فوض مقوليته مع حصول الاختصاص الذي هو من مقاصد اهل المتون **قوله** لانه نعم الخ يرد هنا ان كون العبارة نصا في الآلة مسلم اذا اريد بالمقوم المقوم بالعرض واما اذا اريد بالمقوم المقوم بالحقيقي الذي هو المتكلم فممنوع والسند عدم تسمية المقوم الحقيقي بالآلة الا ان يقال عدم وجدان تسمية المتكلم بالعامل في اصطلاح النحاة قرينة ظاهرة على ان المراد بالمقوم المقوم العرضي والجواب عن نجا المصنف ان في القول المتروك نوع حركون المتكلم عاملا لانه هو المقوم الحقيقي والله اعلم **قوله** اعلم الخ لعل الغرض من هذه العبارة تزييف الجواب المذكور قلنا الباء للآلة وكذا التزييف **قوله** ولا يخفى آه بان الباء في قوله به في تعريف العامل اذا كانت للآلة وبان يقال العامل ما يقوم آه يفهم منه ان العامل يقال له آلة في كل الاوقات والامر ليس كذلك لانه قد يقال فيما بينهم ان العامل علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ والله اعلم **قوله** ويتفرع عليه الخ لما ذكر ان فيما بين النحاة قد يقال له آلة وقد يقال له علامة فرع عليه ما تقرر واشتهر في العامل من كونه مقدما على المعلول رتبة ومن كونه لفظيا بطريق الاحقية ومن عدم كونه صالحا للمعمولية من جهة واحدة واما ما ذكر في الحاشيتين المشهورتين لغرض الفاضل المحشي من قوله اعلم الخ ففيه خدشة وهي ان الكلام انما سبق في كون العامل آلة فالمناسب ان يذكر في ذيل قوله اعلم آه ما يكون للآلية دخل فيه ولا يذكر قوله وقد يقال انه علامة ولا قوله ومن كونه علامة الخ فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** من ان رتبة الخ وقد يتأخر لغرض الاعتراض على ما بين في مقره **قوله** من حيث الخ وان لم يكن من حقها التقدم من جهة اخرى كما لا يخفى على من تتبع في علامات الاشياء **قوله** ومن كونه علامة الخ يعني ان كون العامل لفظيا بطريق الاحقية

من لا يعرف الخ اعترض من لا يعرف العرب من لم يتتبع لغة العرب المعرب بوجهه لانه لا يكون معربا لان الحكم بالاعراب لا يتم الا بعد تتبع لغة العرب ولا يخفى ما فيه على من له ادنى تعريف بالصناعة فتدبر منه

اما قال الخ قوله للمقوم المقوم كما مر في القاموس منه

يتقوم على كون العامل علامة لا على كونه آلة لان العلامة دالة على الشئ والآلة صل فى الدال ان يكون ظاهرا بخلاف الآلة **قوله** ايضا اى كما يظهر منه التقدم فى الرتبة **قوله** لا يتصور الخ كان الاعراب دال على صفة مدلول المعرب مسماه كما هو المفهوم من عبارة الشارح او على صفة لفظه كما هو المفهوم من قول الشيخ الرضى وايا ما كان فله فضل اتصال بالمعرب فلا يتخلل بينهما من العامل وغيره وان تأملت فى الحاشيتين المشهورتين تبين ظهرلك الاختلاف فى عبارتهما فافهم **قوله** يعنى الخ دفع ما يرد من انه اذا امتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين فلا يوجد العامل والمعمول وهو خلاف الواقع والدفع غنى عن البيان **قوله** التقدم الخ فيه تقدم الشئ على نفسه كما لا يخفى **قوله** الا بجهتين استثناء من الامتناع **قوله** كما فى كلمة الخ يرد ههنا ان كلمة الشرط يطلق على حرف الشرط وهو غير صالح للمعمولية وان الشرط يطلق عليه ايضا فلا يوجد ههنا شيآن وبالجملة ان المثال غير مطابق للممثل الا ان يقال ان المراد من كلمة الشرط اسم الشرط والمراد من الشرط فعل الشرط فيوجد الصالح للمعمولية والشيئان فلا يلزم المحذور ولعل الفاضل البحتى اكتفى بالمثال فى دفع المحذور والله اعلم بالصدور **قوله** التعليق اى تعليق الجزاء بالشرط **قوله** عاملا وعلامة عمله سقوط النون من كلمة تدعون **قوله** الفعل اى الدعوة والضمير فى عليه راجع الى واحد من اسمائه **قوله** بجهتين اى بجهة العاملية من جهة تضمنه معنى ان وجهة المعمولية من جهة وقوع الفعل عليه والله اعلم

قال الشارح قدس سره اى يحصل الخ دفع ما يرد من ان الباء التعدية وينقوم مشتق من التقوم بمعنى القيام بالغير فيفيد ان العامل ما يقوم به المعنى المقتضى للاعراب فلا يصدق التعريف على شئ من افراد العامل لان المعنى المقتضى قايم بالمعرب به وحاصل الدفع انا لا نسلم ان ينقوم مشتق من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء للتعدية بل هو مشتق من التقوم بمعنى الحصول والباء ليست للتعدية فلا يلزم المحذور والله اعلم **قوله** فسر التقوم دفعا لما يرد من ان عبارة المصنف محتملة لامرين احدهما كون ينقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام بالغير وجعل الباء للتعدية وثانيهما كونه مشتقا من التقوم بمعنى الحصول وجعل الباء للآلة فلم اختار الشارح الثانى وترك الاول مع انه هو الظاهر وحاصل الدفع انه لو فسر الشارح عبارة المصنف بالاحتمال الاول لفهم منه قيام المعنى المقتضى بالعامل والامر ليس كذلك فلذا اختار اقول وبالله التوفيق انه لو كان ينقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء المذكورة فى به للآلة وباء التعدية تكون مقدرة لكان ايضا لعبارة المصنف وجه والله اعلم **قوله** لا بالقيام بالغير وكذا لا بالقيمة ولكن لظهور عدم مناسبة ههنا لم يتعرض الفاضل المحشى لنفى هذا الاحتمال يرد ههنا

اما الاختلاف فى عبارة حاشية معلا ناعبد الحكيم فهو التصور والتصديق كما فى عبارة حاشية ملا عبد الحكيم فهو التصديق فقط كما هو المفهوم من قول الشارح الرضى وايا ما كان فله فضل اتصال بالمعرب فلا يتخلل بينهما من العامل وغيره وان تأملت فى الحاشيتين المشهورتين تبين ظهرلك الاختلاف فى عبارتهما فافهم

الاحسن من ان يكون للسببية او للآلة ليتيسر له الاول بعد دفع ما فى كلام الفاضل المحشى منه

ان الفاضل المحشي حكم في السابق بان اللام للآلة وبعد لحاظ ذلك لا يذهب الذهن الى اشتقاق يتقوم
من التقوم بمعنى القيام بالغير كما لا يخفى وجهه فلا حاجة الى نفي هذا الاحتمال الا ان يقال ان الفاضل
المحشي اغمض عن ذلك المقام فقال ما قاله والله اعلم **قوله** كما يقتضيه اصل اللغة يرد هنا ان القيام
بالغير معنى التقوم في العرف لا في اللغة فكيف يصح قول الفاضل المحشي كما يقتضيه اصل اللغة واجاب مولانا
المدقق عن هذا الايراد بان من المتقرر في علم الاصول ان العرف قاض وراجح على اللغة في صورة المعارضة
بينهما فبهذه الجهة يكون العرف اصل اللغة فيصح تعليل الفاضل المحشي اقول وبالله التوفيق ان عدم علم
شخص بشيء لا يستلزم عدم وجود ذلك الشيء كما تقرر فيما بين العقلاء فلم لا يجوز ان يكون معنى التقوم
الذي هو القيام بالغير يكون موجودا في اللغة وعلم الفاضل المحشي به ولم يصل ذلك الى المورد والله اعلم
قوله لاشتقاقه متعلق بقوله يقتضيه **قوله** ليس قائما ولو فسر بذلك التفسير لفهم منه
ذلك فيكون قوله وذلك اشارة الى وجه النفي **قال** الشارح قدس سره اي معنى الخ دفع ما يرد
من ان الظاهر من اللام هو التعريف والتعين فيحتمل التعريف لان ماهية العامل لا يقتضي المعنى المعين
من المعاني المقتضية للاعراب كما هو الظاهر حاصل الدفع ان اللام للعهد الذهني وهو في حكم النكرة
فيكون المعنى العامل ما به يتقوم معنى من المعاني المقتضية للاعراب لا محذور في هذا **قوله** انما يفيد
الخ دفع ما يرد من ان مقصود الشارح بالتفسير الذي يشعر عليه كلامه اي التفسيرية الاشارة الى كون
اللام هنا للعهد الذهني وهو حاصل بقوله معنى من المعاني فما الفائدة في زيادة لفظ المعتورة حاصل
الدفع ان المقصود من زيادة هذا اللفظ الاشارة الى علة اقتضاء المعاني الاعراب لان نفسها ليست
مقتضية له كما لا يخفى والمراد من التقييد التقييد الضمني لان التقييد الصريحي للمعاني لا للمعنى والضمير في له
راجع الى لفظ المعتورة هذا ما سمح به خاطري والله اعلم **قوله** كما ذكرناه اي في حاشية قول المصنف
المعتورة **قوله** لان له استدعاء الخ لانه مسند والكلام لا يتم بدون المسند اليه **قوله** اي
بالفعل دفع ما يرد من ان الضمير في يراجع الى رايت فيعلم منه ان مجموع الفعل والفاعل عامل وهو
خلاف مرامهم العموم حاصل الدفع ان الضمير راجع الى الفعل الذي في رايت لا الى مجموع رايت او
الى المجموع وكون مجموع الفعل والفاعل عاملا وان كان خلاف مذهب البصرية لكن ما ذهب
اليه الكوفيه فلا يكون خلاف مرامهم كل القوم والله اعلم **قوله** لانه مرامهم الخ اما على الفعل فلما مر
ان الفضلة هو الذي تعلق به الفعل ولا يكون مسندا ولا مسندا اليه واما على الفاعل فلانه لو
لوجب اقامة ذلك الاسم مقامه لان الكلام لا يتم بدون ذكر المسند والمسند اليه والفعل
مسند يرد هنا ان صيرورة فضلة بمجموع الفعل والفاعل لا يقتضي كونه معمولا فلا يتم التقريب اجيب
بان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وهو في المفعول المفعولية وهو كون الاسم فضلة بلا واسطة

والله اعلم
بما وقع في كلام المصنف على
ضوء الشرح ١٢ منه

حرف فباثبات كونه فضلة يثبت المفعولية فيتم التقريب **قوله** اى فى لفظه دفع ما يرد من ان المتقرر فيما سبق ان المجرور مفعول بواسطة حرف الجر والعامل فيه الفعل ويعلم من هذا المقام ان العامل فيه حرف الجر فيلزم التدافع حاصل الدفع ان التدافع معدوم لان عاملية الفعل المعلوم مما سبق فى محل المجرور وعاملته حرف الجر المعلوم من هذا المقام فى لفظ المجرور **قوله** هذا اى كون الحرف الجار عاملا فى لفظ المجرور **قوله** وجاز اعمال الخ دفع استبعاد كون المقدر عاملا **قوله** لوقوع المضاف الخ يعنى ان المضاف اذا وقع موقع حرف الجر المقدر فيكون ملفوظا بالنظر اليه فلا استبعاد فى كونه عاملا كما ان نصب المضارع بان المقدرة ضعيف كما تقرر واذا وقعت فاء السببية او واو الجمع موقعها جاز النصب بها مطرد **قوله** ولذا يكتب آه يعنى ان المتقرر فيما بين القوم ان المضاف يكتسب التعريف والتخصيص من المضاف اليه المعرفة والنكرة الاول من الاول والثانى من الثانى وهذا يدل على ان حرف الجر المقدر اذا صارت نسيا منسيا لانها لو لم تكن نسيا منسيا لم يكتب ذينك الامران من ذلك المضاف اليه كما فى صورة الاظهار واذا كانت نسيا منسيا فكيف تكون عاملة والله اعلم **قوله** لما ذكر الخ دفع ما يرد من ان الفاء من حروف العطف الجمع مع الترتيب بلا مهلة فيستفاد منها الترتيب بين كون العامل معربا فاعلا به يتقوم الخ وكون المفرد للمنصرف والجمع الخ وسخافة هذا مما لا يخفى بيان الدفع ان هذا الفاء لبيان اقسام انواع الاعراب فى امثلة تلك الاقسام وتفصيلها لان لكل من انواع الاعراب اقساما مثلا للرفع الضمة والواو والالف ولكل من تلك الاقسام امثلة مثلا للضمة المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والجمع مع الترتيب بلا مهلة يتحقق بين المبين والمبين فيصح ايراد الفاء بينهما لكن بقى شئ وهو انه على هذا يكون هذا الكلام معطوفا على قول المصنف وانواعه رفع الخ لان الفاء البيانية والتفصيلية لعطف المبين والمفصل على المجمل كما يعلم من المغنى فلو لم يفصل بين ذينك الكلامين بقوله العامل ما به يتقوم الخ لكان احسن الا ان يقال انه على هذا يوقع التشويش فى بيان استيعاب العلل للاختلاف الذى هو من جملة المقاصد كما سبق لان هذا البيان طويل الذيل والله اعلم **قوله** اقسام الرفع ثلثة الضمة فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والواو فى الاسماء الستة والالف فى المثنى والنصب اربعة الفتحة فى المنصرف والجمع المكسر المنصرف والكسرة فى الجمع المؤنث السالم والالف فى الاسماء الستة والياء فى المثنى والجمع والجر ثلثة الكسرة فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والمثنى والجمع **قوله** لما لم يكن الخ تأمل فى الحاشية السابقة تظهر لك الاحمالة **قال** الشارح قدس سره الذى لم يكن الخ دفع ما يرد هنا من انه لو نظر الى الكلام السابق للمصنف من تعريف الكلمة لكان المراد من المفرد المذكور هنا بقرينته ما لا يكون مركبا ولو نظر الى الكلام اللاحق الواقع فى المنادى بحث او بحث الغير لكان المراد من المفرد ما

بيان الكلام والله اعلم

يقابل المضاف او ما يقابل الجملة الاول بالنظر الى الاول والثاني بالنظر الى الثاني وكل من هذه المرادات لا يصح ههنا لان كلا من المثنى والمجموع مثل مفرد بهذه المعاني عند جماعة كما سبق مع انه ليس بمعرب بالحركة تبيان الدفع ان للمفرد معنى آخر ايضا وهو ما لا يكون مثنى ولا مجموعا والمراد ههنا هذا المعنى ولله در المصنف حيث اتى بمعاني المفرد كلها في مواضع مر ذكرنا به **قوله** المفرد الخ دفع ما يتوهم من انه لا معنى للمفرد الا ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فما الاحتياج الى تفسير الشارح والدفع غني عن البيان **قوله** ما يقابل المركب الاول في تعريف الكلمة والثاني في مبحث التمييز والثالث في بحث لا كما لا يخفى على من رأى عبارة الكافية ولو اخر الفاضل المحشي الثاني وقدم الثالث لكان اوفق بعبارة المصنف **قوله** والمراد ههنا الخ دفع ما يتوهم من ان المفرد اذا جاء بالمعاني الاربعة فيكون استعمالا مخلا بالفهم فلا يناسب للمصنف ايراده بيان الدفع ان الاخلال عند وجود عدم قرينة ارادة المعنى المعين والقرينة على تلك الارادة وهي المقابلة ههنا موجودة فلا اخلال **قوله** ان قيل الخ حاصل هذا الاعتراض ان المفرد اذا اريد به ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فيشمل الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع فيجب ان يقيد بقيد غير الاسماء الستة وغير ما الحق بالمثنى والمجموع لانهما معربان بالحروف فاذا لم يقيد كان حكم المصنف باطلا اجيب بان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه والصورتان المنقوض بهما لا منبأ بهما عن التعدد ليستا بمفردتين من كل وجه والله اعلم **قوله** فلا يجاب الخ حاصل الجواب الاول ان قول المصنف فالمفرد المنصرف الخ قضية مهملة وهي في قوة الجزئية كما تقرر فلا يضر خروج بعض افراد موضوعها عن محموليها والسر في عدم الضرر ان الحكم لا يكون على ذلك البعض بل على البعض الآخر وحاصل الجواب الثاني للشارح اليه بقوله او ان الاسماء الخ ان قول المصنف فالمفرد قضية كلية كما هو الظاهر ولا يضر خروج الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع من الحكم المذكور للمفرد لان شمول الحكم لجميع افراد الموضوع الذي هو من مقتضى القضية الكلية موجود فيهما لان الاسماء الستة في حال عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمثنى وهو كلا في حال الاضافة الى الظاهر معربان بالحركة تكن في الاول لفظية وفي الثاني تقديرية وان اختلج في بالك ان الحكم المذكور للمفرد لا يشملهما في غير تينك الصورتين فكيف يصح كون قول المصنف ذلك قضية كلية فانزله بان مقتضى كلية القضية الشمول لجميع افراد الموضوع مطلقا اي سواء كان في كل الاوقات او بعضها لا الشمول في كل الاوقات والله اعلم **قوله** وبعض ما الحق الخ انما قال بعض ما الحق لان البعض الآخر منه وهو اثنان واثنتان وثنتان وجميع ما الحق بالجمع وهو اولو وعشرون ولاتوا خارجة عن الحكم قطعا ففي هذه العبارة اشارة الى توجيه هذا الجواب **قوله** لان مقام الخ تعليل لنفي يعني ان التوجيهين المذكورين وان كان صحيحين بالنظر الى نفس عبارة المصنف لكن النظر الى مقام

ضبط اقسام انواع الاعراب في محالها يابى عن ذينك التوجيهين لان الظاهر على هذا مساوات الحكم للموضوع
والمساوات ينافي الاهمال وعدم الشمول في بعض الاوقات والله اعلم **قوله** مع ان ذكره اشارة
الى تزييف الجواب الثاني وحاصله ان غير المنصرف في حال الاضافة والتعريف باللام اعرابه كاعراب
المفرد المنصرف كما لا يخفى واذا لم يكن مقتضى الكلية شمول الحكم لافراد الموضوع في جميع الاوقات يكون
قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف الذي لا يكون مضافا ولا معرفا باللام لا لاخراج غير المنصرف
المطلق لانه قد يكون معربا كاعراب المفرد المنصرف كما اذا كان مضافا او معرفا باللام والظاهر المتبادر
ان قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق اعترض بعض المشتغلين بقراءة حاشية الفاضل
المحشي لدي علي بان اي محذور في كون قيد الانصراف لاخراج بعض اقسام غير المنصرف ولا محذور
في كون قيد الانصراف لاخراج الغير المنصرف المطلق لانه يفهم من العبارة على هذا ان غير المنصرف
المطلق لا يكون معربا كاعراب المفرد المنصرف والامر ليس كذلك لانه وقت كونه مضافا او معرفا باللام
معرب كاعراب المفرد المنصرف كما لا يخفى فلا يصح العلاوة فقلت بعون الله تعالى وتوفيقه ان
صحة تلك العلاوة بالنظر الى ظاهر عبارة المصنف كما يشعر عليه قول الفاضل المحشي كما هو الظاهر
ولا شك ان الظاهر من عبارة المصنف ان قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق لا بالنظر الى تقيد
بالامر لان قيد الانصراف بالنظر الى نفس الامر لاخراج بعض اقسام غير المنصرف وهو ما لا يكون مضافا
ولا معرفا باللام وان اختلج بالبال ان البعض الغير المخرج من اقسام غير المنصرف لا يطلق عليه المنصرف
فكيف لا يكون قيد المنصرف مخرجا لذلك البعض فاذله بان المراد من المنصرف ههنا ما هو منصرف
حكما وان لا يكون فيه علتان الخ والمنصرف بهذا المعنى يصدق على ذلك البعض والله اعلم **قوله**
بل يجاب الخ حاصل هذا الجواب ان موضوع قول المصنف فالمفرد الخ وهو المفرد وان كان شاملا
للاسماء الستة وما الحق بالمثنى والجموع فلا بد من قيد يخرجها لعدم شمول الحكم لها لكن ذكر حكمها
فيما بعد ينادي بأعلى ندائه على ان المراد بالمفرد ما سواها على طريقة التضمين او النسخ والله اعلم **قوله**
ان قيل الخ رد الجواب المصدر بقوله بل يجاب بانه اذا اكتفي عن القيد المخرج للاسماء الستة وما
الحق بالمثنى والجموع بذكر حكمها فيما بعد فلم يرد المصر القيد المخرج لها فلم يكتف بذكر حكم غير
المنصرف فيما بعد بان ترك قيد الانصراف المخرج لغير المنصرف مع ان الاختصار المطلوب للمصنف
في هذا الطريق **قوله** اجيب الخ حاصل الجواب ان غير المنصرف كثير الافراد بالنظر الى الاسماء
الستة وما الحق بالمثنى والجموع كما هو الظاهر فلو اكتفي في الاحتراز عنه بذكر حكمه فيما بعد لوقع
الغلط والتشويش في الامر الكثير بخلاف ما لو اكتفي في الاحتراز عن الاسماء الستة وما الحق بالمثنى
والجموع بذكر حكمها فيما بعد لان هذا الاكتفاء موجب لوقوع الغلط والتشويش في الامر القليل

ع١ اعني بالنصف حالة الرفع والنصف حالة النصب والكسر فتحالة البعد ١٢ منه

ع٢ للعلم بعموم الله ساكن قرية البعض ١٢ منه

ع٣ اعني ان شرط الانتفاء في القضية سلبا هو مذهب المصنف كما هو التحقيق عند المحققين العالم على بعض موصل بجلاء ومستقل معرفة فكون ذلك الامر اقتضاء لم يشترط الانتفاء في شرط الانتفاء لم يشترط الانتفاء كما هو مذهب المصنف التخصيص كما هو الظاهر الشافعية كون التخصيص عند هم قصر العام على بعض المسمى مطلقا بعض ذلك الارادة تكون طريقة التخصيص والعام هو ما يعم من غير حصر فيما وقع في الشيخ المحشي ١٢ منه

وبينهما من التفاوت ما لا يخفى **قوله** مع ان الخ ملاوة فى الرد وتقريرها ان مطلوب المصنف الاختصار فى العبارة فالاجمل هذا الاكتفى فى الاحتراز عن الامر القليل وهو الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والجمع بذكر حكمه فى اللاحق ولو لم يكن مطلوبه الاختصار لكان اللازم عليه التصريح بالقيد المخرج لذلك الامر ايضا **قوله** وانما لم يقل الخ دفع ما يرد من ان قيد الانصراف لما كان مرادا فى المحلين فلم لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان مع ان حصول الاختصار الذى هو مطلوب المصنف فى هذا الطريق والدفع عن هذا الايراد بوجوه ثلثة لكن كلها مخدوشة كما ستعلم **قوله** الاول ان مطلوب المصنف فى هذا المقام ذكر الجملة اقسام انواع الاعراب باسماء مختصة بها يعنى لا يشترك معها فيها غيرها وهذا المطلوب يحصل بالقول المذكور ولا يحصل بالقول المتروك اقول وبالله التوفيق ان الاشتراك فى كل اجزاء الاسم مفقود فى العبارتين وفى جزئه الذى هو الانصراف موجود فيهما فالفرق ليس بفرق والله اعلم **قوله** الثانى انه لو قال المصنف فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان لزم الفصل بين الصفة وهو قوله منصرف فان موصوفه وهو مجموع المفرد والجمع بما ليس بصفة لذلك الموصوف وهو المكسر لانه صفة الجمع وحده والفصل بين الموصوف والصفة بما ليس بصفة من القبايح قال الفاضل المدقق وفيه ان المنصرف فان يجوز ان يكون صفة لمجموع المفرد والجمع المكسر فحينئذ يكون المكسر من تتمة الموصوف انتهى اقول وبالله التوفيق لما كان المكسر صفة لجزء الموصوف فلم يكن اجنبيا عنه من كل الوجه فلم لا يجوز ان يكون هذا الفصل غير قبيح **قوله** الثالث انه لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان لتوهم ان واحدا من المفرد والجمع غير منصرف لكن المصنف عبر عنه بالمنصرف لاجل تغليبه على ذلك وهذا غير مراد بخلاف ما قاله فانه صريح فى ان قيد الانصراف مراد فيهما فيرتفع المراد قال مولانا عبد الحكيم فى توهم التغليب ما حاصله ان توهم التغليب موجود فى القول المذكور بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف وكنى عن الجمع المنقسم اليهما بالمنصرف تغليبا فاحفظ هذا التقرير لانه غير موجود فى غير هذا التحرير **قوله** نوع تلقيب انما يراد لفظ النوع لان التلقيب الحقيقى لا يتصور بدون ذكر اللقب الحقيقى وهو معلوم الانتفاء ههنا **قوله** وهو بعيد جدا الغرض من هذا الكلام تزييف الوجه الثالث بان هذا الوجه لا يرجع القول المذكور على القول المتروك لانه ان نظر الى مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف فى حكم الاعراب فلا يجدى لتوهم التغليب بحال كما هو الظاهر على من له ذهن مستقيم وان لم ينظر الى مقام الفرق فكما فى المتروك توهم التغليب فكذا فى المذكور توهم المشاكلة يعنى ان الانصراف فى المفرد والجمع غير مراد وفى احدهما مراد لكن المصنف قال به فيهما للمشاكلة والله اعلم **قوله** فيكون الخ يعنى ان الضمير فى مساءت راجع الى النار وهى غير صالحة لكونها مرتفقا لان الارتفاق عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة وانتفاء الاستراحة فى النار

بالنسبة الى بعض افراده اى كما ان اللازم عليه التصريح بالقيد المخرج لذلك الامر الكثير هو غير المنصرف منه

معلوم لكن الله تعالى ذكر الارتفاق لمشاكلة قوله وحسنت مرتفقا **قوله** الاظهر الخ تعريض على الشارح لكن في عنوان يعلم منه ازتفسير الشارح له وجرينا اما بيان التعريض فهو ان تفسير الشارح للهم المكسر غير جامع ومانع اما الاول فلخروج غلك عنه لان بناء الواحد فيه سالم لان واحده ليس الا هو واما الثاني فلانه يدخل فيه سنون وثبون وضربات لان بناء الواحد فيها ليس بسالم كما اشتهر واما بيانه فوجه كلام الشارح فهو ان المراد من عدم السلامة عدم السلامة في حال الجمع واعم من ان يكون حقيقة او تقديرا ولا شك في تحقق عدم السلامة تقديرا في فلك كما اشتهر فيما بين القوم من ان ضمته ان اعتبرت مثل ضمة اسد كان جمعا وان اعتبرت مثل ضمة فلك كان مفردا وعدم عدم السلامة في سنين وثبين وضربات لان التغيرات الواقعة فيها ليس في حال الجمعية بل بعدها قال الفاضل المدقق في وجه خروج سنين وثبين وضربات عن تفسير الشارح اما الاول فلان كون بناء الواحد فيه سالما ملزوم لكون آخر واحده ملحوقا للواو والنون او الالف والتاء فذكر الملزوم واراد اللازم انتهى اقول وبالله التوفيق ان المذكور في تفسير الشارح عدم سلامة بناء الواحد وملزوميته لكون آخر واحده ملحوقا للواو والنون او الالف والتاء ممنوع لا سلامة بناء الواحد وبالجملة ان المذكور غير ملزوم والملزوم غير مذكور فتامل **قوله** لخفتها يعني ان الاعراب علامة فالاحق في العلامة ان يكون اخف والحركة خفيفة بالنظر الى الحرف فالحركة يكون اصلا في كونها علامة فيكون اصلا في كونها اعرابا لكن بقي وجه طلب الاخفية الخفة في العلامة ولعله ان العلامة لما كانت مقصودة لاجل ما هي علامة له لا لاجل نفسها فالاحق فيها ان تكون حقيقة **قوله** ولانها بعاض يعني ان الحركات اجزاء ومقومات للحرف وهي متقومة بها والمتقوم يكون اصلا بالنظر الى المتقوم فالحركة تكون اصلا بالنظر الى الحرف **قوله** وفيه الخ رد على الوجه الثاني المقول لاصالة الاعراب بالحركة بالنظر الى الاعراب بالحرف وحاصله ان المراد بالبعضية اما البعضية الحقيقية او اعم من ان تكون حقيقية او وهمية فان كان الاول فبعد تسليمه يقتضي الاصالة بالنظر الى الذات لا في كونها علامة وان كان الثاني فلا نسلم ان البعضية الوهمية يقتضي الاصالة اقول وبالله التوفيق انه لو قال الفاضل المحشي في دفع ذلك الوجه وفيه ان البعضية اعم من ان تكون حقيقية او وهمية يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة لكان اولى لان البعاض ايضا يقتضي الاصالة بالنظر الى الذات لكن بحسب التوهم لا بحسب الواقع ويمكن ان يجاب بان الاصالة انما ثبت في شيء من جهة فالمظنون فيه اثبات الاصالة من جهة الحرف ايضا ما لم يوجد مانع ووجوده ههنا غير ظاهر والله تعالى خطابي عليه كتب بعذ الله القدير فاغفر ولا تفرح بالرد والقبول لان هذا البيان من

---

٥٤ سقط عبارته بعينه ١٢ منه

٥٥ اسم التفضيل ١٢ منه

٥٦ الاول جمع سنة بفتح السين والثاني جمع سنة بضم السين والثالث جمع ضربة بسكون الراء ١٢ منه

٥٧ الاولى ان يقال نظر الى الفاعل المدقق الى ما هو مبني بل هو الى المجموع ١٢ منه

٥٨ اي حقيقة ١٢ منه

اعمال الفعول **قوله** قال قدس سره غرض لفاضل المحشي من نقل كلامهم الحاشية توضيحه **قوله** هذا التركيب الخ هذه العبارة اشارة الى سوال وجواب اما السوال فهو ان في هذا التركيب يلزم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين لعاطف واحد ويجيء بيانه وهذا من المستحيلات فكيف يصح عبارة المصنف واما الجواب فهو ان استحالة ذلك العطف مطلقا يعني ان المجرور سواء كان مقدما او لا ليس مما ذهب اليه المصنف بل ذهب الى استحالة ذلك العطف اذا لم يكن المجرور مقدما والمجرور ههنا مقدم فيصح عبارته على مذهبه **قوله** وذلك الخ لما كان وجود العاملين ههنا غير ظاهر لان المذكور ثمة احد العاملين اعني الباء احتياج كلام الحاشية الى بيان وتوضيح فقال الفاضل المحشي في بيانه وذلك الخ **قوله** والعامل الخ فيكون المجرور ههنا مقدما **قوله** والعامل فيه هو الاعراب الاحتمال الاول والثالث جاريان على الاحتمالات الثلثة في قول المصنف رفعا ونصبا وجرا والاحتمال الثاني جار على الاحتمالين الظرفية والحالية في ذلك القول لان كفاية العامل العامل المفهوم الملحوظ في ذينك الاحتمالين بخلاف المصدرية كما تقرر **قوله** والقرينة عليها الخ دفع ما يرد من انه من اين يعلم الاعراب حتى يكون مقدرا فيكون عاملا والدفع غني عن البيان **قوله** في الظرف المستقر قال الفاضل المدقق وهو قوله بالضمة وعامله كاينان الواقع خبرا عن المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة الفاضل المحشي ينادي باعلى ندائه على ان الاعراب المقدر ليس بعامل في الظرف المستقر مع انه لو كان معنى عبارة المصنف اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة حالة الرفع او حال كونهما مرفوعين او اعراب رفع يكون الاعراب المقدر عاملا في الظرف ايضا كما يحكم به من له ذهن سليم نعم لو كان معنى عبارة المصنف فاعراب هذين القسمين كاينان بالضمة فلم يكن الاعراب المقدر عاملا في الظرف لامكان ان يقال ان عبارة الفاضل المحشي محمول على الظاهر من المقابلة بين عاملية الاعراب المقدر بصيغة المصدر لا اعم من ان يكون في ذلك القالب وفي قالب الفعل وعاملية عامل الظرف ولا شك في تحقق المغايرة بين هذين الامرين هذا ما سمح به خاطري والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره اي حالة الرفع دفع ما يرد ههنا من ان نصب رفعا ونصبا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او على الحالية او على المصدرية وكلها لا يصح اما الاول فلان الظرف على قسمين زمان ومكان والرفع والنصب والجر ليس لواحد منهما كما هو الظاهر واما الثاني فلانه يقتضي الفاعل او المفعول والحمل على ذي الحال ولا واحد من الامرين ههنا منتفيان اما الاول فلان المفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر مبتداء لا فاعل ولا مفعول واما الثاني فلعدم صحة الحمل بين المفرد المنصرف والرفع وعديليه كما هو الظاهر وكذا بين الجمع المكسر والرفع وعديليه واما الثالث فلان من شروط اشتمال المعنى عامله عليه اشتمال الكل على بعضه

يعني ان قوله وضابطه اي حال سواء كان حالا او ظرفا او مصدرا فعاملية الاعراب المقدر فيها صحيحة لان عامل الظرف فيها اما فعل او شبهه والاعراب المقدر عامل فيهما على التقديرين لان الاول بين والثاني يجري على الخلاف في ان عامل المفعول المطلق يكون ملفوظا او مقدرا منه

يعني ان اشتراط المصدر في المصدر المنتصب به الظرف ليكون من متعلقات المبتدا او الخبر

وتفقد انه ظاهر ههنا وحاصل الجواب ان الشقوق كلها صحيحة لكن عبارة المصنف ليست على ظاهرها اما على الاول فيقدر المضاف وهو الحالة مثلا فيكون الرفع وكذا النصب والجر ظرفا باعتبار المضاف واما على الثاني فيقدر اعرب او نحوه فيكون المفرد المنصرف وكذا ما عطف عليه مفعولا مطلقا لفاعله وبول الرفع بالمرفوع والنصب بالمنصوب والجر بالمجرور ليصح الحمل واما على الثالث فيقدر اعرب او الاعراب فالتقدير اعرب المفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر المنصرف بالضمة اعراب رفع والفتحة اعراب نصب والكسرة اعراب جر فيكون الرفع مفعولا مطلقا باعتبار المضاف المقدر لا عرب المقدر وكذا ما عطف عليه **قوله** قال قدس سره الغرض من نقل الحاشية تبيان غرض الشارح منها وهو الاشارة الى لحاظ معنى الاعراب ههنا **قوله** على معنى انه اعرب الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان النصب على الحالية او المصدرية لا يصح لان كلا منها مقتض لوجود العامل وهو ههنا غير موجود بيان الدفع انه بقرينة المقام يقدر اعرب ههنا فيوجد العامل **قوله** مرفوعين اول الرفع بالمرفوع ليصح الحمل على ذي حالة **قوله** اعراب رفع قدر الاعراب لتحقق الاشتمال الذي هو من شروط كون اللفظ مفعولا مطلقا **قوله** وقد اشار بقوله اما الاشارة الى ملاحظة الاعراب في شق الحالية بقوله على معنى آه فظاهر حيث قيده وامّا الاشارة الى ملاحظة الاعراب في شق المصدرية فلان قوله او اعرب عطف على اعرب هذا ان فيكون تحت قوله على معنى ايضا لكن بقي شيء وهو ان عبارة الحاشية على معنى الخ مقتض للحاظ الاعراب ههنا اعم من ان يكون في قالب المصدر او قالب الفعل واعم من ان يكون مقدرا في نظم الكلام او لم يقدر كما قال الفاضل المحشي بنفسه وهذا اللحاظ كاف في شق الحالية لا في شق المصدرية كما لا يخفى الا ان يقال ان مقتضى الحال ما قلت لكن يعلم التقدير في شق المصدرية من خارج هذا ما خطر ببالي والله اعلم **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على الشارح بان عبارة المصنف على شق المصدرية وحدها يعني من غير مقدمة خارجية يفيد كون الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا بخلاف تلك العبارة على شق الحالية والظرفية لانه سلم ينظم اليها مقدمة خارجية وهي ان الملابسة ههنا ملابسة العام بالخاص لا يفيد ذلك فالمناسب تقديم شق المصدرية على مقابليه والله اعلم **قوله** لا المصدرية يعني ان عبارة المصنف على شق المصدرية يفيد الكون المذكور واما على شق الظرفية والحالية فلا يفيد اولو سلمنا ان عبد الحكيم لافادة شق المصدرية فلكون المذكور مرجحا ورجح عليه الفاضل المدقق فاورد من عند نفسه لذلك الافادة وجها ان شئت الاطلاع على ذلك فارجع الى حاشيتيهما ولو تأملت لكفت وجدت فلادة التقليد عن العنق لظهر لك ان الاحتمالات كلها متساوية الاقدام في افادة الكون المذكور مع المقدمة الخارجية وعدمها مع عدمها والله اعلم **قوله** اذا كان متلبسا قولهما والله

لان في شق المصدرية يقدر المضاف فيكون التقدير اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الذي هما عرابا بالرفع متلبس بالضمة وكذا في شق ان اعراب الرفع هو الضمة لوجوده في الواو ومثلا ايضا فلو كان من التلبس تلبس العام بالخاص كما هو الظاهر فاد اتحاد الرفع والضمة والا فلا والله اعلم

التوفيق انه يعلم من هذا ان لحاظ التلبس ضروري لكنه اعم من ان يكون تلبس العالم بالحال وغيره فان كان الاول فيفيد كون الحركات الثلث عين الرفع والنصب والجر وان كان غيره فلا يفيد مع ان الاعراب لو قدر ههنا في قالب الفعل فلا احتياج لحاظ التلبس بل يكون قوله بالضمة متعلقا به وان قدر في قالب المصدر فيكون لحاظ التلبس ونحوه محتاجا اليه تكن يفهم من العبارة على هذا تلبس الاعراب حالة الرفع او حال مرفوعية المفرد والجمع بالضمة لا تلبس الرفع الا ان يقال ان هذا القول من الفاضل الحشي مبني على تقدير الاعراب في قالب المصدر وعلى الاتحاد بين الاعراب والرفع بناء على ان ذلك العام متحقق في ضمن هذا الخاص كما اشار اليه بقوله الذي هو الرفع واسامح

قوله قدمه الخ دفع ما يرد من ان الجمع المؤنث السالم كما انه معرب بالحركتين كذلك غير المنصرف معرب بالحركتين مع ان حركتي غير المنصرف اخف من حركتي ذلك الجمع كما لا يخفى فالمناسب تقديم غير المنصرف على ذلك الجمع حاصل الدفع ان الامر كما قلت لكن ههنا وجوها اخر فلاجلها فضل المصنف ما فعله الاول ان المصنف بصدد بيان اعراب اقسام الاسم المعرب فغير المنصرف لاجل المشابهة بالفعل في الفرعيتين كما تقرر منحط عن درجتها فلذا اخره وفيه ان هذا الوجه يقتضي تأخر ذكر غير المنصرف عن كل الاقسام مع انه قدم على البعض كما ترى الا ان يقال من جهة كونه معربا بالحركة قدم على ما هو معرب بالحروف والثاني ان الاصل في باب الاعراب ما هو معرب بالحركات الثلث مع التنوين في الاحوال الثلث ومخالفة غير المنصرف معه اكثر من مخالفة جمع المؤنث السالم كما ذكر الفاضل الحشي بنفسه فيكون ذلك منحطا في الدرجة من هذا فلذا اخره عنه والثالث ان في الجمع السالم ارتباط المقابلة والملابسة كليهما مع القسمين الاولين لان بالنظر الى الجزء الاول من الاول والجزء الثاني من الثاني باعتبار الجزء الاول من الثاني بخلاف غير المنصرف فانه فيه ارتباط المقابلة فقط مع القسمين الاولين باعتبار الجزئين الثانيين منهما فتقدير الجمع مقابل بالمفرد وغير المنصرف مقابل بالمنصرف والمفرد مقدم على المنصرف فاعلم ان الوجوهات الثلث الاول من قبيل قعدت عن الحرب جبنا والوجه الرابع من قبيل ضربته تأديبا واما وجه تقدير المفرد للمنصرف والجمع المكسر المنصرف فعلى كل الاقسام فكونهما معربا بالحركات بات الثلث في الاحوال الثلث ولعل لاجل الظهور ترك فاحفظ هذا التحقيق لانك لا تجد في غير هذا التعليق **قوله** بخلاف جمع المؤنث فانه لم يترك فيه التنوين وان ترك فيه احدى الحركات وفيه ان تنوين الاصل هو تنوين التمكن كما انه متروك في غير المنصرف فكذلك متروك في الجمع المؤنث السالم لان التنوين فيه ليس تنوين التمكن كما تقرر فلا يفيد هذا الوجه ترجيح الجمع المؤنث السالم على غير المنصرف الا ان يقال ان تنوين الجمع مشابه بتنوين الاصل

لكن ان يقال ان تعلق قوله بالضمة بالاعراب المقدر في قالب الفعل لا ينافي لحاظ التلبس كما لا يخفى فتدبر منه

في الصورة وان اختلفا في الصفة **قوله** باعتبار الجزء الاول متعلق بمقابل ومناسب على التنازع **قوله** باعتبار الجزء الثاني اي الواقع في غير الموضع الاول اقول وبالله التوفيق ان قوله باعتبار الجزء الثاني لو كان قيد الثاني ويكون المقابلة بين تمام جمع المؤنث السالم والجزء الثاني الجمع المكسر لكان لعبارة الفاضل المحشي ايضا وجه **قوله** قال قدس سره لعل غرض الفاضل المحشي من نقل الحاشية دفع ما يرد عليها كما سيأتي فانتظر **قوله** السالم قوله الخ دفع ما يرد من ان السالم صفة المؤنث كما هو الظاهر وهو خلاف مصطلح النحاة حيث وصفوا الجمع بالمكسر والسالم لا غير وهما والدفع غني عن البيان **قوله** حتى يكون اللحن وهذا اللحن وان لم يوجد الخلل فيه لكن خلاف مصطلح النحاة **قوله** اذا جمع الخ انما قيد به لان عدم التغير في الاحوال كلها غير مراد كما ترى التغير في حال التصغير وغيره وليدخل فيه مثل سنون وامثاله لان التغير الواقع فيه ليس في حال الجمعية بل بعدها كما سبق كذا افهم من الحاشيتين المشهورتين والله **قوله** وجاز توصيف الخ دفع ما يرد هنا من انه كيف صح توصيف الجمع بالسالم مع انه معرب بالاعراب والجمع مضاف الى المعرف باللام فيكون في درجة التعريف المنقص عنه لان تعريفه من اجل الاكتساب عنه ونقصان الموصوف من الصفة من المستحيلات عند النحاة فما تقرر ان الموصوف اخص او مساو وحاصل الدفع ان نقصان مرتبة المكتسب من المكتسب عنه مذهب المبرد لا مذهب الجمهور وكلام الحاشية مبني على مذهبهم لا على مذهبه واما على مذهبه فمثل هذا المقام يحمل على البدل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو ما كون بالالف والتاء دفع ما يرد على المصنف من ان سجلات وعرفات معربة بالضمة رفعا والكسرة جرا مع انهما ليسا من جمع المؤنث السالم اما الاول فلانتفاء جمعيته للمؤنث لانه جمع سجل وهو مذكر واما الثاني فلانتفاء الجمعية فيه لانه علم للجبل الذي عليه وقوف الحاجين وان نحو سنين ليس بمعرب بالضمة حالة الرفع والكسرة حالة النصب والجر كما هو الظاهر مع انه من جمع المؤنث السالم لانه جمع المؤنث سالم عن التغير لان المراد من التغير التغير حال الجمعية كما سبق والتغير فيها بعد الجمعية وحاصل الدفع ان المراد من جمع المؤنث السالم ما يكون بالالف والتاء في اصطلاح النحاة وان كان الامر كما قال المعترض بحسب اللغة فلا يلزم المحذور وان **قوله** سواء كان الخ دفع ما يرد من ان مراد الشارح كون جمع المؤنث السالم بالالف والتاء بعد كونه جمعا للمؤنث فيخرج سجلات وعرفات عن حكمه مع ان الامر ليس كذلك والدفع غني عن البيان **قوله** سجل على وزن قفل معين قرره **قوله** عرفات فانه كان في الاصل جمع عرفة ثم صار علما للجبل الذي عليه وقوف الحاجين **قوله** ولا يخفى الخ لعل الغرض من

اشارة الى الوجه الاخير لان للوجود فيها هو هذا وفيه ان سنين خارج عن جمع المؤنث السالم كما سيأتي في قول الفاضل المحشي فتحصله يكون مضرا اه منه

هذه العبارة ره **قول** من قال فى دفع الاعتراض الوارد على المصنف بان سنين جمع للمؤنث السالم كما هو الظاهر مع انه معرب بالحرف بان فى العبارة تقدير مضاف والتقدير صيغة جمع المؤنث السالم بالضمة ولا شك ان نحو سنين وان انجعا المؤنث سالم عن التغير كما علمت لكن صيغته ليست صيغته جمع المؤنث السالم لانها ما تكون بالالف والتاء لا بالواو والنون بان تفسير الشارح بجمع المؤنث السالم كاف فى دفع ذلك الاعتراض كما انه كاف فى دفع الاعتراضين الآخرين فلا حاجة الى القول بالتقدير مع انه خلاف الاصل والله اعلم **قوله** بحسب العرف اى يكون معنى جمع للمؤنث السالم فى عرف النحاة ما يكون بالالف والتاء وان كان معناه فى اللغة ما يكون جمعا فى الحال لمؤنث سالم عن التغير اذا جمع **قوله** او بحسب عموم المجاز وهو عبارة عن ان يراد من اللفظ معنى مجازى بان يكون المعنى الحقيقى فردا منه ويخطر ببالى ان بين المعنى الحقيقى لجمع المؤنث السالم وهو ما يكون جمعا فى الحال لمؤنث سالم عن التغير اذا جمع والمعنى المراد ههنا عموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع مسلمات ومادة الافتراق من جانب المعنى الحقيقى سنين ومادة الافتراق من جانب المعنى المراد سبحلا فان كان المراد من الفردية المأخوذ فى معنى عموم المجاز الفردية التى تحمل الفردية الاخص من وجه فيجئ العبارة الفاضل الخبشى وجه وان حمل على الظاهر من كون فرد الشئ اخص مطلقا منه فلا يجئ له وجه هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وهو صيغة الخ فيكون التقدير صيغة الجمع المؤنث السالم **قوله** او معطوف الخ فيكون التقدير جمع المؤنث السالم وما دل على صيغته بالضمة الخ **قوله** الى تقدير المضاف انما لم يقل او حذف معطوف لان حذف المعطوف اعنى ما كان على صيغته يخرج الثانى فانه باطل لانه وان كان لا يتناوله هذا المعطوف لكن يتناوله جمع المؤنث السالم كذا فى حاشية الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره واحترز به اى بالسالم ويحتمل ان يرجع الضمير الى جمع المؤنث السالم وقدر الاسم المعرب فى العبارة حتى يكون التقدير الاسم المعرب الذى هو جمع المؤنث السالم بالضمة الخ فلا يرد ان الاحتراز فرع الدخول وهو شئ قبل الجمع المؤنث السالم حتى يدخل فيه كذا فهم من حاشية مولانا عصمت الله **قال** الشارح قدس سره فانه قد علم الخ اى المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه بنفسه واما المكسر الغير المنصرف فهو داخل فى غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس كما انه علم وسيعلم بل لانه لا يشاركه فى هذا الحكم على لم يعلم المكسر حتى يقابل المنصرف كذا قال مولانا جمال الدين **قوله** اى لما خلى ولم يجعه دفع ما يرد من ان غير المنصرف قد يكسر فى حالة الجر فكيف يعم غير المنصرف بالضمة والفتحة وحاصل الدفع ان مراد المصنف ان غير المنصرف مع قطع النظر عن العوارض معرب بالضمة والفتحة وهذا

متعلق بالرد والمنع

حصول لان انكساره في سالمة العوارض ومتعلق على محذوف والواو بمعنى مع والتقدير اى اذا
خلى من العوارض وترك مع طبعه فيكون من قبيل قوله تعالى انتهوا خيرا لكم **قال** الشارح قدس سره
فاعراب هذه الاسماء آه يعلم من اكثر الحواشي المتعلقة بهذا المقام ان هذه العبارة من الشارح
لدفع ما يرد على المصنف بان المعلوم منه ان الحكم على الجزئيات وهو مع قطع النظر عن عدم
المناسبة يلغو بالنظر الى الواو وبالنظر الى قوله مضافة لاشتمال تلك الجزئيات عليها ولكونها
مضافة الى غير ياء المتكلم الاول للاول والثاني للثاني ويمتنع بالنظر الى الالف والياء لامتناع
وجودهما في تلك الاسماء حال وجود الواو فيها كما هو الظاهر بان عبارة المصنف من قبيل ذكر
الجزئي واراده الكلي يعني ان مقصوده الحكم على الاسماء الستة بلاحاظ اشتمالها على الواو
واضافتها الى غير ياء المتكلم ولا شك في صحة هذا الحكم وافادته ولو تاءملت تاءمل الانصاف
ظهر لك ان هذه العبارة من الشارح لا يدفع ذلك الايراد لان الشارح اورد اسم الاشارة
فيكون اشارة الى الاسماء الستة المذكورة في عبارة المصنف فيكون هذه العبارة من الشارح
مورد الاعتراض كعبارة المصنف بلا فرق نعم لو قال الشارح ههنا فاعراب الاسماء الستة لكان
للمعلوم من الحواشي وجه هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البيان والله اعلم فالاولى في بيان
غرض الشارح من هذا التقدير ببيان وجه حالية قول المصنف مضافة آه من اخوك آه والله
اعلم **قوله** اى لا بخصوصها يدفع ما يرد من ان كلمة هذه اشارة الى الاسماء التي ذكرت في
المتن وهي مشتملة على الواو والاضافة الى غير ياء المتكلم كما هو الظاهر فيلغو الحكم عليها بالواو
وكذا التقييد بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم ويمتنع الحكم عليها بالالف والياء وحاصل الدفع
ان الامر كذلك لكن كثيرا ما يحكم على شخص ويراد منه الحكم على نوعه ومطلقه وههنا كذلك فانه
حكم على شخص اخوك آه واريد النوع والمطلق اى الاسماء الستة فيكون معنى عبارة المصنف
اعراب الاسماء الستة بالواو ولا شك في صحة هذا المعنى والله اعلم **قوله** قيل في توجيه
آه لما كان في ذكر الخاص واراده العام منه بعد وجه تلك الاراد لدفع ذلك الاستبعاد ولما
كان هذا الوجه غير مرضي للفاضل الحشي كما يعلم من قوله وفيه ما مر عنون بلفظ قيل **قوله**
وفيما مر اى في بحث الكلام في الحاشية المتعلقة بقول الشارح فانه في حكم هذا اللفظ **قوله**
او بالحركة التقديرية دفع ما يرد من ان المنقول عن سيبويه كون الاسماء الستة معربة بالحركات
التقديرية والمنقول عن الكوفيين كونها معربة بالحركات التي هي قبل حروف المد وما قاله المصنف
مخالف عن كليهما والمخالفة من السواد الاعظم من غير الباعث في قوة الخطاء وحاصل الدفع
ان الباعث ههنا موجود وهو العدول الى ما هو خلاف الاصل في ذينك القولين وهي

التقدير في الاول ولزوم الاعراب في الوسط في الثاني فلاجل ذلك اباحت تخالف السنة
عن كليهما والله اعلم **قوله** للزوم الخ نشر على غير ترتيب اللف **قوله** مع الغنى متعلق باللزوم
والعدول على سبيل التنازع **قوله** اى ما يصغر منها دفع ما يتوهم من ان اضافة كلمة
للتصغيرات الى غير الاسماء الستة للاستغراق فيفيد ان كل واحد منها يصغر والامر ليس
كذلك لان ذو لا يصغر كما تقرر في مقره وحاصل الدفع ان الاضافة الجنسية هو تحقق
فرد ما فلا يضر عدم تصغير ذو اذا كان التصغير موجودا في بعض الاسماء الستة والله اعلم
قوله عينه ولامه الضميران عايدان الى ما يصغر فلا يرد ان اللايق ان يقول عينها ولامها
لان الضمير راجع الى المصغرات وذهني القاصر يحكم على ان ذكر عينه استطرادي لا دخل
له في المقصود وهو تحريك اللام في مصغرات الاسماء الستة **قوله** ليتم وزن الخ اعلم ان
العلة الاصلية في تحريك العين واللام في المصغر الاحتراز عن التقاء الساكنين لان من المتقرر
ان الياء الساكنة فيما بين العين واللام من ضيفته والله اعلم **قوله** يجب سكونه والسكون
الحركة لا يجتمعان في حرف واحد فلا يمكن جعل المصغر منها معربا بالحرف **قوله** لتشابه الحركة
الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل السكون والحاصل ان الاصل في الاعراب
الاعراب بالحركة كما تقرر فلو كان في مادة بالحرف لاجل هيئة فيجب ان يكون ذلك الحرف
مشابها الحركة والحرف المشابه بالحركة ليس الا الحرف الساكن لانهما خفيفان ان الحرف
الساكن بالنظر الى المخرج والحركة بالنظر الى الحرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والعامل
يصير الخ وقع بهذا يعلم ان اعراب الاسماء الستة اذا لم يكن بالواو والالف والياء مطلقا بل
حال كونها مكبرة وموحدة فلم يصرح المصنف بهذين القيدين بان يقول اخوك الى آخر الاسماء
الستة مكبرة وموحدة بالواو والالف والياء وحاصل الدفع ان المصنف اكتفى عن ذكر قيدك
القيدين بالمثال حيث اورد فيه مكبرة وموحدة ويحتمل بالبال ان المصنف لو قال الاسماء
الستة بالواو والالف والياء مثل جاء في اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك وهكذا لكان مما
قاله الشارح وجه وامّا على ما قاله المصنف فليس لقول الشارح وجه لانتفاء الامثلة كما هو ظاهر
الا ان يقال ليس المراد من الامثلة ما كانت محسوسة بعنوان المثال بل ما كانت صالحة للتمثيل والله
اعلم وان احتجت في قلبك انه لم لم يذكر المصنف الاسماء الستة مقطوعة عن الاضافة ولم لم يقل
الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم فاعلم له فانه لو ذكرها مقطوعة عن الاضافة
لتوهم استعمال ذو غير مضاف وهو خلاف المنقول ولو قال الاسماء لخلت العبارة عن فائدة
اشتمالها بالمثال وان كان في حال الرفع وعن فايدة هذه الآية المستعلم الاعراب فهو بالواو

فيجب ان يكون في الخ
قال ... اعرابا الخ منه

على ما ذهب اليه ان الاضافة لا دخل لها في التصغير الخ منه

ش بحث الجرجاني ذو لا يضاف الى مضمر منه

والالف والياء لانه يتعدى الیه بنفسه كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره و مضافة عطف على قوله موحدة وهذا لتقييد بالنظر الى ذو التحقيق وبالنظر الى ابواقى للآخر كما لا يخفى **قوله** فيه تغيير لنظم الخ تعريض على الشارح بان فى كلامه تغيير نظم المتن وهو ليس من دأب الشارح والمراد من النظم النظم الذى وجد فى اكثر النسخ لاحتمال وجدان نسخة فيها تاخير قوله مضافة عن قوله بالواو وعند الشارح قدمها كما فى حاشية مولانا عصام الدين **قوله** وذلك آه اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور بان تغيير نظم المتن من الشارح لاجل علة ليس بعزيز لانه واقع فى كلام الشارحين كما لا يخفى على من راجع كتبهم والعلة ههنا موجودة وهى ان قول المصنف مضافة حال من المستتر فى الظرف الذى هو معدود من جملة العامل المعنوى عند الجمهور وتقديم الحال على العامل المعنوى من المستحيلات عند سيبويه فلاجل تلك العلة قدم الشارح الظرف الذى اخره المصنف ليصح عبارته والله اعلم **قوله** فى الظرف بان يقرن قوله بالواو متعلقة بكائنة وينتقل الضمير بعد حذفه الى ذلك القول **قوله** وحينئذ يكون آه لعل الغرض من هذه العبارة توجيه عبارة المتن بان عبارة المتن محمولة على التقديم الذى هو من سهو الناسخين والتأخير الذى هو ايضا بطريق السهو والغفلة فيكون هذا القول جملة معترضة بين الجمل المذكورة وتفريعه بقوله فلذا لم قدمه ما اخره ومن هذا ظهر منافاة ما فى الحاشيتين من ان التقديم فى المتن لرعاية اتصال القيود لان التقديم اذا كان بهذه الكيفية يفوت تلك الرعاية والله اعلم **قوله** التقديم والتأخير اى التقديم والتأخير بطريق السهو والغفلة **قوله** فلذا اى لاجل ان قوله مضافة حال من المستتر فى الظرف الذى هو من جملة العامل المعنوى وتقديم الحال على العامل المعنوى ممتنع قدم قوله بالواو على قوله مضافة **قوله** اولان الشارح آه اشارة الى الجواب الآخر عن التعريض المذكور على تقدير تسليم جواز تقديم الحال على العامل المعنوى الذى هو الظرف وحاصله ان عبارة المصنف وان كانت صحيحة لكن للشارح تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب فى كل منها موجوة اما الاول فلان العناية بذكر حال الاعراب اقتضته اكثر من عناية ببيان شروطها فى مقام يذكر احوال الاعراب اقتضته وامّا الثانى فان حسن الموقع يقتضى ذكر شرط الاعراب معا وامّا الثالث فان موافقة الاسلوب السابق يقتضى كون الجزء متصلا بالمبتدا **قوله** ولا يخفى الخ لعل الغرض من هذه العبارة الرد على الجواب الاول للتعريض المذكور بانه لا حاجة الى حمل كلام المصنف على التقديم والتأخير لانه يحتمل ان يكون قوله مضافة حالا من معمول الاعراب المفهوم من القيام او المقدر فى نظم الكلام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولم يكتف الخ اشارة

لان الظاهر فتحر وفعل وفى الخ

ويمكن ان يجاب بان التعرض بالغفلة عن الترتيب لكمال الاعتناء بتحقيق القيود كذا فى حاشية مولانا عصام الدين منه

اما الجواب الاول فلا يدفع صحة التقديم والتأخير اذا كان بطريق السهو والغفلة واما الجواب الثانى فلان تقديم قوله بالواو وجعله حالا من المستتر فى الظرف الذى هو من جملة العامل المعنوى على المتن على صحة ما ذكر من تقدير الحال على العامل المعنوى الذى هو الظرف كما هو مذهب سيبويه والثانى على تقدير جواز ذلك كما هو مذهب الاخفش منه

الاول فى قوله لا يخفى والثانى فى قوله ولا يخفى منه

الى دفع مايرد من ان المصنف اذا اكتفى عن قيد المكبرية والوحدية بذكر المثال فلم لم يكتف عن قيد الاضافة الى غير ياء المتكلم به ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو اكتفى عنه بما ذكر لتوهم اختصاص اعراب الاسماء الستة بالواو والالف والياء بحال اضافتها الى ضمير المخاطب المذكر الواحد او المؤنث الواحد او لفظ مثل المال لانها المذكور في المثال وهذا التوهم غير مطابق لما في نفس الامر كما لا يخفى **قوله** تفصيله الخ اشارة الى دفع مايرد من ان المذكور في المتن كما هو مشتمل على خصوصية المضاف اليه فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ياء المتكلم فلم لا يجوز ان يقصد منه الثاني فيصح الاكتفاء من هذا القيد بالمثال ايضا وحاصل الدفع ان المذكور كما هو مشتمل على عدم تلك الاضافة فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ضمير الغايب او المتكلم واسم الظاهر فقصد العدم الاول من المثال في غاية الخفاء والله اعلم **قوله** خصوصية المضاف اليه يعلم من الحاشيتين تفسيرا بضمير المخاطب المذكر الواحد وهو مخالف لما هو الظاهر لان الحكم مضاف الى ضمير المخاطب المؤنث وذو ومضاف الى لفظ المال والله اعلم **قوله** وليس كذلك الخ اشارة الى الفرق يعني ان بين المكبرية والمصغرية وكذا بين الموحدية والمثنية والمجموعية علاقة التضاد والانتقال من الضد الى ضده مايضاده في غاية القرب **قوله** ولان الحرف الخ اقول وبالله التوفيق ان هذا الدليل من الافاضل المحشي يفيد ما افاده قول الشارح لانه لما بعض الى قوله وانما اختاروا الخ يعني ان هذين الدليلين كليهما لا يفيد المدعى بدون ضم المقدمات الاتية في كلام الشارح وتحمل الكلامين ان كليهما ليسا بدليلين مستقلين لاثبات المدعى بل هما جزآ دليل ومن هذا يعلم ضعف ما في حاشية مولانا عبد الرحمن ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه **قوله** كحركتين او اكثر هذا التردد مبني على ان حصول المدات باشباع الحركات الثلاث والاشباع يحتمل ان يكون مقدار حركتين او اكثر **قوله** ان يستبد المثنى اي يستقل في وجه الكراهة ان فيه يلزم مزية الفرع على الاصل **قال** الشارح قدس سره لما شابهتها المثنى الخ يرد ههنا ان الانباء عن التعدد في المثنى غير الانباء في الاسماء الستة لان طريق التعدد في المثنى جزئي المعنى بخلافهما في الاسماء الستة لان معناها واحد ووجه الشبه لا بد ان يكون مشتركا والجواب ان وجه الشبه هو الانباء عن التعدد سواء كان طريقه جزئي المعنى او يكون المعنى احد الطرفين الاول في المثنى والثاني في الاسماء الستة فان قلت لما كان اعراب تلك الاسماء لشبه المثنى وجب ان لا يستوفي الحروف الثلث لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انما وان تفرعت على المثنى في الاعراب بالحروف لكنها استوفى الحروف الثلث بناء على اصالتها ذاتا لكونها مفردة ولذلك قدمها على المثنى في قوله بالواو والالف والياء محمول على الامكان

---

١ الاول في قوله ما سوى كلهم وقوله الثاني في الكل

٢ لانه اعربها بالواو والالف والياء سواء كانت مضافة الى ضمير المخاطب او الى ضمير الغايب او الى ضمير المتكلم او الى اسم الظاهر ١٢ منه

٣ وهو كون بعض الاحرف معربة بالحروف ١٢ منه

العام وهو قضية موجبة فمفهومها ارتفاع الضروري عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب
اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري فيتناول الوجوب كما في ابوك واخوك وذو مال
والجواز كما في قولك وهنوك وحموك كذا في حاشية مولانا المدقق ويعلم من حاشية مولانا
عبد الحكيم والفاضل المدقق ان الشارح لو لم يزد لفظ المعاني وقال لمشابهتها المثنى في كونها
مبنية عن تعدد لكانت الاسماء الستة من قبيل الملحقات بالمثنى كما لا يخفى وبالله التوفيق
انه يعلم من هذا ان الابناء في الملحقات باعتبار المعاني والالفاظ كليهما بخلاف الاسماء الستة
اذ فيها باعتبار الاول فقط والامر ليس كذلك لان لفظ كلا ليس بمبني عن التعدد لا من جهة
المادة ولا من جهة الصورة لوجود مادة وصورته في الكلام انتفاء التعدد فيه كما لا يخفى
فالاصل في توجيه زيادة لفظ المعاني بيان الواقع لا الاحتراز ولاجل الفرق بين ابناء هذه
الاسماء الستة وبين ابناء كلا كما يخفى لم تكن من الملحقات ووجه الابناء عن التعدد في
الاسماء الستة ان الاخ مبني من الاخ والاب عن الابن والحمو عن المرأة او زوجها والفم والهن
عن صاحبهما وزوج عن الصاحب عما يصاحبه ولم يقل الشارح في كون معانيها مستلزمة
التعدد كان المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم
كونهما من مقولة الاضافة كذا فهم من الحواشي المكتوبة في هذا المقام والله اعلم بحقيقة
قوله دون غداي حال كون تلك الاسماء معتلا وزة عن غد لانه وان كان في آخره حرف
صالح للاعراب لان اصله غدو او غدي لكن حذف الواو والياء عوض كما في الصحاح لكن معناه غير
مبني عن التعدد وبالله التوفيق ان الاخ كما يقتضي الاخ والاب الابن فكذلك الغد يقتضي اليوم
الحالي الذي انت فيه والله اعلم **قوله** وليعلم الخ وفهم مما ذكر من ان علة كون الاسماء الستة معربة
بالحروف اذا كانت مشابهة بالمثنى في الابناء عن التعدد فالمناسب ان يكون تلك الاسماء معربة
بذلك الاعراب حال القطع عن الاضافة ايضا لوجود العلة وهو الابناء في تلك الاسماء في تلك
الحالة ايضا وحاصل الدفع ان وجود الابناء في حال عدم الاضافة مسلم في تلك الاسماء لكنه
غير ظاهر في حال الاضافة ظاهر والشيء الغير الظاهر بمنزلة العدم فلذلك تعمل الاعراب
بالحروف بحال الاضافة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولوجود الخ يختلج بالبال ان الواو
بمعنى مع واللام زايدة والغرض من هذا القول دفع ما يرد في هذا المقام من وجهين الاول
ان الابناء عن التعدد موجود في الاسماء الاخر ايضا كالوالد والولد والعم وغير ذلك فما
الوجه في اختيار تلك الاسماء الستة والثاني ان هذه الاسماء الستة لو جعلت معربة بالحروف
لست لصلاحية للاجتلاب تكليف الحروف الاصلية من الخارج الملزم الاحتراز عن الكلفة

ع منه من قول المصنف
يعلم من بحث المبرد ات
ان الاولى كما ان العام
بالنظر الى حمو وعن
بالنظر الى فوه والله
اعلم ١٢ منه

ع منه ما يرد من ان الا
بناء اذا كان في الاسماء
الستة وجب كما فيها
باقتضاء المصنف ان
تلك الاسماء كلها من
الملحقات بالمثنى
الدفع ان المراد في تعدد
جزئي المعنى في كلا
والمثنى كليهما فيكون
كلا من الملحقات
الشبيهة بهذه الاسماء
الستة فلم تكن ملحقة
منه

ع

من المهمات فيما بينهم وحاصل الدفع عن الوجه الاول ان في الاسماء الاخر التي هي منيبة عن الواو تكلف اجتلاب الحروف للاعراب عن الخارج لعدم وجود الحرف الصالح للاعراب في اواخرها بخلاف الاسماء الستة والاحتراز عن التكلف مهم لهم فلذا لم يجعل تلك الاسماء معربة بالحروف وعن الوجه الثاني أن الحرف الصالح للاعراب وان لم يوجد في الاسماء الستة بحسب الظاهر لكنه موجود فيها بحسب الاصل كما لا يخفى فلا يوجد فيها تكلف الاجتلاب من خارج على تقدير كونها معربة بالحروف فجعلت معربة بالحروف والله اعلم **قوله** فاستراحوا يعني انها اذا وجدت الحروف الصالحة للاعراب في اواخر الاسماء الستة وجعلت تلك الحروف اعرابا فاستراحوا الخ **قوله** حروف اجنبية في هذه العبارة رمز الى ان الاستراحة من كلفة الحروف التي هي اواخر الاسماء الستة ليست بحاصلة لانها كانت محذوفة نسيا منسيا كما سيصرح الفاضل المحشي به في هذه الحاشية فلو اكتفى عن الضميمة المشار اليها بقوله مع ان اللام الخ بهذه العبارة لكان ادق والله اعلم **قوله** مع ان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان الاستراحة عن ذلك التكلف موجبه للمخالفة عن اصل الاعراب بالحروف وهو الاعراب بالحركة لان فيه تكلف الاجتلاب كما لا يخفى وحاصل الدفع ان تكلف الاجتلاب كائن موجود في اكثر الاسماء الستة وهو ما سوى ذو ولان كلهما اذا كانت محذوفة في الاربعة الاول من تلك الاسماء ومبدلة باللام في واحد منها وهو فر فانما تاتي فيها لاجل اجراء الاعراب عليها ليس الا تكلف الاجتلاب والله اعلم **قوله** لانها كانت مبدلة في الصحاح واذا افردها لم يحتاجوا الى التنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما وقالوا فرقم وفرقمون ولو كان الميم عوضا عن الهاء لما اجتمعتا ثم وهذا القول ينادي بلسان حاله على خلاف ما قاله الفاضل المحشي الا ان يقال ان الواو التي اجتمعت مع الميم ليست ما هي عوض عنها والا فالمناسب ان يقدم الواو على الميم في الجمع بل تلك الواو واو اخرى زيدت في الجمع على خلاف القياس هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضي الخ لما كان بين انهما تختلفان في ان الواو التي في اواخر اسماء الستة في حالة الرفع هي الواو التي هي كلمة على حدة او بعضها والواو الاخرى بدل عن لام الكلمة او عينها اشار الفاضل المحشي الى ذلك الخلاف ورجحانه بالقول الثاني من ذينك القولين حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على المصنف الذاهب الى ذلك القول والله اعلم **قوله** والعين في الباقيين اي ذو وفر اقول وباعتبار توهم انه لما حذفت في ذو بان اصله ذَوَ وحذفت الضمة من الواو والثاني للثقل ثم حذفت تلك الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين ثم اسكنت الواو الاول ليصح جعلها اعرابا ثم ابدلت

خص الخلاف بالواو لانه لا تفاوت في كون الالف والياء بدلين او منه

الفتحة بالضمة للمناسبة ثم حذفت التنوين لكان لفظ العين في لفظ ذو وجه وأما اذا قيل
كلمة بينة سكتوا بان اصل ذو ذوَ وجعلت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسكنت
الواو الثانية استثقالا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين ثم ابدلت
الفتحة بالضمة فقيل ذو فلا يجيئ لفظ العين في ذو وجه كما لا يخفى والله اعلم **قوله**
كونها اي الالف والواو وقوله من لام الكلمة اي في الاربعة الاول **قوله** وبينها في الاخيرين
قوله وجعل ما قبلها الضمة في قبلها ومن جنس ما جاء الحروف الاعراب يعني ان الفتحة
التي قبل اللام والعين في الاصل انقلبت بالضمة والكسرة للتخفيف **قوله** لان دليل الاعراب
الاضافة بيانية والمعنى لان دليل المعاني المعتورة الذي هو الاعراب او الاعراب بمعنى كون
الكلمة معربة فالمعنى لان دليل كون الكلمة معربة فلا يرد ان الظاهر من الاضافة كونها بمعنى
اللام وهي لا يعم ههنا لعدم الدليل للاعراب وحاصل الدليل ان الاعراب دال على وصف
المسمى كما سبق والدال على وصف الشيء يكون متأخرا عنه فلا يكون الاعراب من سنخ
الكلمة لان سنخ الشيء لا يتأخر عنه **قوله** سنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة
الاصل **قوله** بدل من سنخ الكلمة وهو لام الكلمة في الاربعة الاول وعينها في الباقيين **قوله**
وهو الاعراب اي مرفوعية الكلمة ومنصوبيتها ومجروريتها **قوله** كالتاء في بنت لانها عوض
عن الواو لان اصل بنت بنو وهي لا يفيد التانيث **قوله** ولا يبقى الخ دفع ما يرد من ان اللام
والعين لما كانتا متحدتين وفتح من لفظ ذو وقوله فبقيا على حرف واحد والاسم على الحرف
الواحد ليس بموجود في كلام العرب والدفع غني عن البيان **قوله** وامتنع عليه الخ اي
على ما قال المصنف بيان الامتناع ظاهر قال مولانا عبد الحكيم فيه ان التخفيف حاصل
بالابدال ايضا اقول وبالله التوفيق حصول التخفيف في ابدال الواو والتي هي اصل كل الاسماء
الستة بالالف ظاهر واما في صورة ابدالها بالواو والياء فغير ظاهر والله اعلم وتفاصيل
الحذف في تزييف قول مولانا عبد الحكيم كلام ان شئت الاطلاع عليه فارجع الى حاشيتنا
قوله وله ان الخ اي للمصنف في الجواب عن اعتراض الشيخ الرضي ان يقول وحاصل
الجواب ان قياس لام الاسماء الستة على علامتي المثنى والمجموع قياس مع الفارق لان تينك
العلامتين من حروف المعاني الملتقطة للدلالة على التثنية والجمع بخلاف لام تلك الاسماء
لانها لا تدل على شيء من اجزاء المعنى قال مولانا جمال الدين اقول فيه بحث لان كونها من حروف
المعاني معلوم لانه لم يجز ان يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليها لما ان تلك الدلالة
ممنوعة لما ولو سلم فكونها من حروف المعاني ما نافى كونها من سنخ الكلمة على الاطلاق

ممنوع كيف وياء التصغير والف الجمع والفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومسلمون وضارب ومضروب
مع الحركات تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على
معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل ايضا صرح به الرضى ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهى البطلان
ولو سلم فكونها من حروف المعانى ليس الا مختلفا فيه فيكفى له ان يقول اى محذور فى جعلها اعم
من سنخ الكلمة كما جعل فى المثنى والمجموع من سنخهما ولو عند البعض انتهى **قال** الشارح
قدس سره وما يلحق به تعريض على المصنف بان المناسب له ان يقول المثنى وما يلحق به لان
الاختصار المطلوب للمصنفين يحمل به ويمكن ان يجاب من جانب المصنف بان هذا القول
موهم كون اعراب كلا وكلتا كالمثنى فى حال الاضافة الى المظهر لم يذكر قيد مضافا الى مضمر
وكون اعراب اثنين واثنتين كالمثنى مقيدا بحال الاضافة الى المضمر لم يذكر قيد مضافا الى
مضمر والله اعلم **قوله** لكون اعراب كلا بالحركة فى حال الاضافة الى المظهر وان كانت تقديرية
قدم المصنف كلا على اثنان وآلا فالمناسب عكس الترتيب لان مناسبة الاثنين بالمثنى اقوى
من مناسبة كلا به كما لا يخفى **قوله** وهو ليس بمثنى الضمير راجع الى كلا اعم من ان يكون مع التنوين
ودونه فلا يرد انه لا حاجة الى قوله الغير المثنى قال الله تعالى الخ والغرض من هذا القول دفع
ما يتوهم من انه لم لا يجوز ان يكون كلا من المثنى لا من ملحقاته وآن اخشى فى قلبك ان تعريف
المثنى لا يصدق على كلا لعدم وجدان النون فى آخره الذى اخذ فى تعريف المثنى فكيف ينتقل
الذهن الى ذلك التوهم فازاله بانه يمكن صدق التعريف على كلا بانه يمكن ان يقال ان النون
موجودة فى آخره فى الاصل لكن من جهة لزوم الاضافة فيه التزم حذف نونه وحاصل الدفع
ان كون كلا من المثنى غير صحيح لوجوه الاول ما اشار اليه بقوله لانه لم يثبت الخ وحاصله ان المثنى
لا بد له من مفرد كما يشهد به تعريفه ومفرد كلا لو كان لكان كل وسوى يثبت **قوله** و
لجواز رجوع الخ هذا وجه ثان لعدم كون كلا من المثنى وحاصله انه لو كان منه للزم ارجاع
ضمير التثنية اليه وآلا مر ليس كذلك كما يشهد به الشاهدان المذكوران فى كلام الفاضل
المحشى **قوله** ضمير الواحد اليه مؤنثا كان او مذكرا والشاهد على الاول القول الثانى و
على الثانى الاول ولاجل هذه النكتة اورد الفاضل المحشى شاهدين وآلا ففى اولهما كفاية
قوله وللزوم الالف الخ هذا وجه ثالث لعدم كون كلا من المثنى وحاصله ان القاعدة فى المثنى
تبديل الفه بالياء فى حال النصب والجر كما هو المتعارف والف كلا لا يبدل فى حال الاضافة
الى المظهر فلا يكون من المثنى **قوله** ويجوز اماليته هذا وجه رابع لعدم المسطور وحاصل
ان الاماله فى الف المثنى لا يجوز لانه علامة والعلامة لا تتغير الف كلا يمال فلا يكون

من الثنى **قوله** فان المثنى الخ علة لعلية جواز الامالة للقدر المذكور **قوله** والفه الخ
هذا الكلام اشارة الى الاختلاف الواقع بين النحاة فى الف كلا بانه بدل من الواو او الياء ولا
دخل لهذا الكلام فى اثبات عدم كون كلا من المثنى فيكون هذا الكلام معطفا على قوله وهو
ليس بمثنى **قوله** لابدال التاء الخ بيانه ان مؤنث هذا اللفظ كلتا كما هو المتقرر والتاء فيه
لا يخلو اما ان تكون بدلا من الواو او من الياء او لمجرد التانيث لا سبيل الى الثالث لانه على
هذا يلزم كون تاء التانيث وسطا وكون وزنه فعتل وكلا الامرين خلاف ما تقرر وكذا
لا سبيل الى الثانى لانه على هذا يلزم ابدال التاء من الياء فى غير لفظ الاثنين وهو خلاف
ما تقرر فلم يبق الا الاحتمال الاول فلذا كانت التاء بدلا من الواو فيكون لام كلا الذى هو
مذكر كلتا واوا فالف كلا يكون بدلا من الواو **قوله** ولم يبدل الخ المراد من عدم التبديل
هو الذى يكون فى موضع اللام وطريق الاتفاق فلا يرد التبديل فى كيت وذيت لانه
اختلافى وكذا لا يرد التبديل فى موضع الفاء ان شئت التفصيل فارجع الى حاشية
مولانا عبد الحكيم **قوله** اسماء الخ فوايد القيود الثلثة ظاهرة وان شئت التصريح بها
فارجع الى الحاشيتين المشهورتين لانها مذكورة فيهما على التفصيل **قوله** على وزن فعل
اشارة الى دفع ما يرد من ان الف كلتا هى الالف التى كانت فى كلا والتاء فيه زيدت
للتانيث فيلزم توسيط علامة التانيث وكون وزنه فعتل وكلاهما خلاف الواقع و
حاصل الدفع انا لا نسلم ان الالف فى كلتا هى الالف فى كلا وعلامة التانيث فيه التاء حتى
يلزم المحذور بل التاء فيه بدل من الواو التى ابدلت منها الالف فى كلا والالف فيه
للتانيث فيكون وزنه فعلى ويكون علامة التانيث فى الآخر فلا يلزم المخالفة من الواقع
قوله كالالف فى كلا اى الالف التى وقعت فى مقام لام الكلمة والتشبيه فى مجهولية الاخر
فقط لا فيه مع التانيث لان الف كلا ليست للتانيث كما لا يخفى **قوله** وانما جيئ الخ
اشارة الى دفع ما يرد من انه لما زيدت التاء فى كلتا فما الحاجة الى زيادة الالف بعدها
كيف والاشعار بالتانيث الذى هو المقصود يحصل بالتاء ايضا وحاصل الدفع ان زيادة
التاء لو كانت للاشعار بالتانيث لكان الامر كما قاله المورد لكن التاء هنا بدل من الف كلا
وليست متضمنة للتانيث فيحتاج الى علامة ليحصل الاشعار به **قوله** لكونها بدلا صلة
لقوله لم تتضمن وهو اى عدم التضمن علة لجواز التوسيط **قوله** ولهذا الخ يعنى هنا ان
المذكور فيما سبق عدم كون تاء كلتا للتانيث وابدالها من الالف التى وقعت فى مقام لام
الكلمة ولا دخل له فى عدم انقلاب تاء اخت وبنت هاء فى حالة الوقف كما لا يخفى فكيف

يعم قول الفاضل المحشي ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء والجواب ان المشار اليه بهذا هو العدم الاول والابدال مطلقا اعم من ان يكون في كلتا او غيرها فيصح التقريبان وان اختلفا في قلبك ان المذكور فيما سبق هو الخاص فكيف يشار بهذا الى العام فنقول له بان العام يفهم من الخاص والفهم كاف في الاشارة **قوله** لم ينفتح ما قبلها مع انه يجب انفتاح ما قبل تاء التانيث **قوله** ولم ينقلب الخ مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف **قوله** ولانها الخ الجار والمجرور متعلق بقوله جاز الجمع قدم عليه للاهتمام والتقدير وجاز الجمع بين الالف والتاء في كلتا لانها ليستا متحدتين في التانيث فيكون الواو لعطف جائز المتاخر على جائز المتقدم فالعلة في جواز الجمع هو عدم كون التاء متحضة للتانيث وليعده ذكر الفاضل المحشي في المعطوف والا فذكره هذه العلة في المعطوف عليه كاف والله اعلم **قوله** لانها تتغير حيث ينقلب ياء في حالتي النصب والجر والالف المتحضة للتانيث لا تتغير لان التغير في العلامة مما لا يعهد ويندفع بهذا ايضا ان التاء كتابة هذه الالف بالياء لانها للتانيث **قوله** والحاق الخ هذه جملة مستانفة اشارة الى الاختلاف الواقع بينهما في ان كلا اذا اضيف الى المؤنث هل يلحق التاء به ام لا **قوله** وفي قوله اي الشارح الرضي لان هذا القول يعني فلذا جاز توسيطها واقع في كلامه وكاخذ شتة في ارجاع الضمير اليه مع عدم ذكره لان شهرته يغني عن الذكر بيان الرد ان المفهوم من كلام المصنف حيث ذكر التانيث مطلقا ان ما فيه شائبة التانيث وتحضه لا يجوز توسيط مع ان تاء كلتا فيها شائبة التانيث كما هو الاظهر ووسطت فعلم ان عدم جواز التوسيط فيما كان لمحض التانيث كما هو المفهوم من كلام الشارح الرضي حيث نفى التانيث الخاص لا فيما فيه شائبة التانيث وتحضه كما هو المفهوم من كلام المصنف ولا يخفى انه لو كان المراد من التانيث المذكور في كلام المصنف تحضه حتى يكون معنى عبارته انها ليست لمحض التانيث لا يجيء الرد على المصنف بهذا الكلام وجه والله اعلم **قوله** ويجب الخ هذه جملة مستانفة ايضا اشارة الى حكم آخر لكلا وكلتا **قوله** اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين **قوله** يجب ان يكون الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب بالحرف هو الاصل اذا كان في حال الاضافة الى المظهر الذي هو الاصل ايضا فالمناسب ان يشترط في المظهر المضاف اليه التنكير الذي هو الاصل ايضا ليوافق الاصول الثلثة وحاصل الدفع ان المناسب كذلك لكنه تراءى هذا المناسب لئلا يلزم المخالفة من وضع كلا ويلزم المخالفة على تقدير اشتراط التنكير في المضاف اليه كان وضعه للتاكيد المعنوي والتكبير لا تؤكد به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره يسقط الخ قال الفاضل اللبيب قدس سره لا دخل لهذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان كون آخره الفا مستقل في كون اعرابه تقديريا انتهى اقول وبالله

التوفيق لعل غرض الشارح من هذا القول دفع ما يظن بحسب الظاهر من عدم وجود الالف
في آخر كلا حال الاضافة بأن الالف موجودة فيه بحسب الاصل لكنها ساقطة لاجل التقاء
الساكنين **قوله** قيل الخ اى في بيان تخصيص الاعراب بالحرف في كلا وكلتا بحال الاضافة
الى المضمر والاعراب بالحركة فيهما بحال الاضافة الى المظهر فيكون هذا القول وجها آخر لتقييد
المصنف بقوله مضافا الى مضمر **قوله** فالاغلب كونه جارا على المثنى تأكيدا له كما يقال
جاءني الرجلان كلاهما وجئتهما كلاهما وجئتكما كلاكما وانما قال فالاغلب لانه يجوز ان يقال كلاهما
جاءا بعد ذكر شخصين ولا يكون يكون تأكيدا بل مبتداء **قوله** وهو موافق لما ذكره من
هذا القول الاشعار على ان الجريان على المثنى لا يكفي في كون الجاري معربا باعراب كما ترى في قولهم
جاءني الرجلان زيد وعمرو بل لابد من الموافقة في المثنى مع ذلك الجريان والله اعلم **قوله** لفظا
او معنى اما معنى فظاهر يكون معناه معنى المثنى واما لفظا فلان آخره وان كان واوا او ياء في
الاصل لكنهما ابدلتا بالالف فوجدت الالف في آخره كما في المثنى وعدم وجدان النون في
آخره لا يقدح في الموافقة اللفظية لانه لما كان لازم الاضافة فيهما ان عدم النون للزوم الاضافة
لان النون غير موجود فيه في الاصل والله اعلم **قوله** ان يكون معربا لما تقرر ان الاصل في
الاسماء الاعراب كما ان الاصل في الافعال البناء **قوله** موافقا للمنبوه فيكون اعراب كلا و
كلتا في حال الاضافة الى المضمر بالحرفين كاعراب المثنى **قوله** ثم اطرد الخ دفع ما يتوهم من
كلا قد لا يكون تابعا للمثنى المعرب كقولك جئتا كلانا او جئتما كلاكما فلا يرد وجه اعراب
بالحرفين في تلك الصورة وحاصل الدفع ان الوجه هو اطراد الباب والله اعلم **قوله** المثنى
المعرب المراد من المثنى ما هو مثنى معنى لا ما هو مثنى معنى ولفظا فلا يرد ان المفهوم من
هذه العبارة اطلاق المثنى على الضمير والظاهر من المثنى المثنى لفظا ومعنى فيكون مفهوم
هذه العبارة مخالفا لما فهم من السابق من ان الضمير مثنى معنى فقط والله اعلم **قوله** فلم
يجر اذ لا يقال جاء في احواك كلا اخويك لانه موضع الاضمار فبقي مفرد امضمر فانتقض
فيكون معربا بالحركات الثلث تقديرا **قوله** قال الشيخ الرضي آه غرض الفاضل المحشي من
نقل كلام الشارح الرضي الاعتراض على المصنف ببيانه ان في عبارته قصورا وهو ان المناسب له
ان يذكر مذ ومن بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة بمعنى ظرف للقعد اى ظرفي الاية
في ملحقات المثنى لانه ليس منه اذ لم يستعمل مفردا مع انه معرب باعراب المثنى وان اجيب
عن جانب المصنف من ذلك الاعتراض بان المفرد المعتبر في المثنى اعم من ان يكون محققا او
مقدرا والثاني موجود ههنا يعني انه كان بحسب التقدير مذ ري بمعنى ظرف الاية ثم ثني لظرفي

الا بيتين فمع قطع عن المناسب على هذ مذريان بالياء لا مذروان بالواو لان من المتقرر
ان الاسم المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال فيرد على المجيب انه على هذا يكون
المناسب للمصنف ان يذكر في الملحقات ثنايان لانه ليس بمثنى مع انه معرب باعرابه اما الثاني
فظاهر واما الاول فلان مفرده وهو ثنا لو كان بحسب التقدير والفرض لكان بمعنى طرف الجبل
لان ثنايان بمعنى طرفي الجبل والثناء لا يوجد فيه معنى المثنى الذي اشتق ذلك منه لانه بمعنى
دوتاكردن كما في المنتخب قدم وجدان هذا المعنى في الطرف الواحد من الجبل غير خفي على من له
ذهن سليم وفهم مستقيم فالجواب عن جانب المصنف ان هذا المعنى وان لم يوجد في الطرف الواحد
من الجبل بمعنى الدخول لكنه موجود فيه بحسب العروض وهذا القدر يكفي في الاشتقاق فيكون
ثنايان مع دوام المثنى فلا قصور في عبارة المصنف هذا خلاصة الحواشي والله اعلم بالتواشي
قوله اذ ليس في المفرد لان المثنى في اللغة بمعنى العطف الذي هو بمعنى دوتاكردن كما في المنتخب
كما سبق وقدم وجدان هذا المعنى في المفرد مما لا يخفى **قوله** فثنايان علة لقوله وليس في
الطرف الواحد معنى المثنى **قوله** المثنى على وزن مرمي بمعنى دوتاكرده شد **قال** الشارح
قدس سره والمراد به الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مثل سنون وارضون يعرب بالواو والنون
بالرفع والياء حالة النصب والجر مع انهما ليسا من الجمع المذكر السالم لانه مفسر بما لا يكون مفرده
بالتاء مع سلامته وهذا التعريف لا يصدق عليهما كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الجمع
المذكر السالم ما يسمى به بحسب الاصطلاح وهو ما جمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء
سواء كان الواحد فيه مذكرا او مؤنثا وسواء كان الواحد فيه سالما او غيره وهذا المعنى يصدق
عليهما وعلم من هذا ان في عبارة الشارح بالواو والنون حذف العاطف مع المعطوف والله اعلم
قال الشارح قدس سره وما الحق به غرض الشارح من هذه العبارة مثل الغرض الذي بيناه في
قوله هذا في بحث المثنى **قال** المصنف والوفان قيل قالوا لم يوجد في كلام العرب اسم آخره
واو قبله ضمة فالوكذلك قلنا الواو في معرض التغير فلا يعتمد به او يقال الواو ما قامت مقام
الضمة فكانها ليست بواو ووجه تقدير الو على عشرين واخواتها ان الو مشارك مع الجمع المذكر
السالم في اصل الجمعية وخفيف واقل بالنسبة الى عشرين واخواتها كذا فهم من حاشية مولانا
عصمت الله مع منيه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره جمع ذو لا عن لفظه دفع ما يرد من
ان ذا لو من ملحقات الجمع المذكر السالم غير صحيح لانه كما سبق مفسر بما جمع بالواو والنون وهذا
التعريف يصدق على الو لانه يحتمل ان يكون عدم النون لاجل سقوطها لاجل الاضافة الملتزمة
فيه وحاصل الدفع ان وجود المفرد من لفظ الجمع المذكر السالم شرط فيه ومفرد الو من لفظ غير

موجود لانه جمع ذو فذلك عدّ من الملحقات لكن المناسب للشارح ان يذكر هذا الشرط في السابق الا ان يقال ترك لشهرته والله اعلم **قوله** فلا يكون جمعا سالما الخ راجع الى وصف السلامة بناء على ما اشتهر من ان النفي اذا دخل على شيء مقيد بقيد يكون ذلك النفي راجعا الى هذا القيد وبناء على ان الجمعية المطلقة ليست بمنفية عن الوكما هو الظاهر **قوله** وكذا اولات تعريض على المصنف بان المناسب له ان يذكر ملحق جمع المؤنث السالم وهو اولات جمع ذات لانه ليس منه بناء على ان وجود المفرد من لفظ الجمع كما هو شرط في الجمع المذكر السالم فكذلك شرط في الجمع المؤنث السالم وهذا الشرط غير موجود ههنا كما لا يخفى مع انه معرب باعراب الجمع المؤنث السالم الا ان يفرق بينه وبين الجمع المذكر السالم باشتراط قيد وجود المفرد من اللفظ في الثاني وعدم اشتراطه في الاول بل يكتفي فيه بما يجمع بالالف والتاء فيكون اولات على هذا من الجمع المؤنث السالم لكن من الملحقات فعدم الذكر لا يكون مضرا والله اعلم **قوله** فلا يكون جمعا الخ يرد ههنا ان المناسب مما سبق ان يقول فلا يكون جمعا سالما فلا حاجة لزيادة قيد المؤنث اجيب بان النكتة في ذكر المؤنث ههنا وعدم ذكر المذكر فيما سبق هي الاشعار على ان النفي في كلا المقامين هو وصف السلامة لمجرد خلية التذكير والتانيث لذكر السلامة في كلا المقامين على نحو واحد والله اعلم **قوله** واما ذو بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث والغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الوكما انه من الملحقات فكذلك يكون ذو ومنها فالمناسب ذكره فيها ايضا والدفع غني عن البيان وان اختلج في قلبك ان النون شرط في الجمع المذكر السالم وهي غير موجودة في ذو وفي كيف يكون منه فانزله بانه يمكن ان يقال بان النون موجودة في ذو وفي الاصل الا انه لاجل لزوم اضافته اذا استعمل في المحاورات سقطت منه **قوله** ولا يدل الخ يرد ههنا ان الجمعية وعدم الدلالة على عدد معين كانهما شيآن متحدان لان عدم الدلالة على عدد معين من لوازم الجمع وخواصه فالمناسب للفاضل المحشي ان يكتفي باحدهما في بيان وجه تقديم الوعلى عشرين اقول وبالله التوفيق ان هذين الامرين وان كانا كشيئين متحدين لكن كل واحد منهما بدون لحاظ الآخر كاف في بيان وجه التقديم فلاجل ذلك الحاظ ذكرهما بيانا كفاية الاول ان الوجمع وعشرون ليس بجمع لانه لو كان جمعا فكان المناسب ان يطلق على ثلثين بل على ازيد منه كما لا يخفى فيكون الوغير مناسبا بالجمع فقدم على ما ليس بجمع كعشرين واخواته وبيانا كفاية الثاني ان الوا لا يدل على عدد معين وعشرون يدل على عدد معين وكلما لا يدل على عدد معين يكون مناسبا بالجمع لان عدم الدلالة على عدد معين من مقتضى الجمع فيكون الوغير مناسبا بالجمع فقدم على ما ليس بجمع كعشرين واخواته واسامه **قوله** كما هو مقتضى آه متعلق بالنفي لا بالمنفي **قال** الشارح قدس سره والا

لعل من عبر ان يلاحظ فيه الدلالة على عدد معين وعدمها منه ١٢

لعل من عبر ان يلاحظ فيه الجمعية وعدمها منه ١٢

والا يعرآه وايضا لو كان جمعا للزمان يقال عشرون بفتح العين وهذا فيه لم يسمع وايضا لو كان جمعا لكان جمعا بالواو والنون وهذا الجمع لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلاء وعشرة وتظايرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون واخواتها على ما فوق العشرة بل عليها وعلى الاقل على ما هو الاصل في جمع القلة كذا فهم **قال** الشارح قدس سره ملحقاته قال مولانا عصام الدين الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن بيانه في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانها فرعان للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية انتهى قال مولانا نور الحق ما حاصله ان هذا ليس بداخل في المدعى بل ذكر لكمال كشف المرام ولا يبالي بامثال هذه التصريحات في الشروح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وفي آخرها آه زيادة هذه المقدمة للاشعار على ان الفرعية للمفرد وحدها غير كافية في كون الشيء معربا بالحروف والا فيشكل بالجمع المؤنث السالم **قال** الشارح قدس سره وهو علامة آه دفع ما يتوهم من كون اعراب التثنية والجمع بحرف النون لانه هو آخرهما وحاصل الدفع ان المراد بالاخر هو علامة التثنية والجمع لا الآخر الحقيقي الذي هو النون لانه لسقوطه بالاضافة لا اعتبار له والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضي آه قال الفاضل المدقق المقصود من هذا النقل دفع توهم ان الياء علامة التثنية والجمع انتهى بما هو المقصود وحاصل الدفع ان علامة التثنية والجمع هي الالف والواو والياء لان الاطراد في جميع المثنى والجمع لا يحصل الا بهذا الطريق لان الالف والواو موجودان في كل افراد المثنى والجمع بخلاف الياء كما لا يخفى فيكون علامة التثنية والجمع الالف والواو دون الياء لكن بقي شيء وهو ان من المتقرر فيما بين القوم ان العلامة لا تتغير واذا كانت الالف والواو علامة التثنية والجمع فكيف يبدلان بالياء في حالة النصب والجر الا ان يكون غرض الشارح الرضي من جعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع هو الجعل في حالة الرفع لا مطلقا فيكون علامة التثنية والجمع هو احد الامرين من الالف والياء او الواو والياء والله اعلم **قوله** لقلة عدد الخ اللام في كلا للموضعين اي لقلته ولكثرته متعلقة بالمناسبة ووجه المناسبة ان القلة الذي في المثنى يوجب الخفة كما ان الكثرة الذي في الجمع يوجب الثقل فالالف لخفتها تناسب المثنى الذي هو خفيف والواو لثقله يناسب الجمع الذي هو ثقيل **قوله** وهذا الحكم اي الجعل المذكور اما مطلقا كما هو ظاهر العبارة او في حالة الرفع كما هو المناسب على ما سبق **قوله** في جميع الخ اي سواء كانا مظهرين كما في زيدان وزيدون او مضمرين متصلين مستترين كما في ضاربان وضاربون او بارزين كما في ضربا وضربوا او منفصلين كما في انتما وانتم وهما وهم وكما وكم ووجه ان الواو في هذه الثلثة

لان الضمير مستتر في الملحقات غير موجودة لانها من المفرد الخ منه

لان الالف والواو في آخر الملحقات ليسا لتثنية والجمع الخ منه

وايضا يعلم من قول الشارح ان علامة التثنية والجمع هي الاعراب فيهما واذا كانت منحصرة في الالف والواو فكيف يجوز كونهما معربتين بالياء في حالة النصب والجر كما هو الثابت المتقرر الخ منه

او الا ان يكون المراد من الالف والواو اعم من ان يكون بصيغتهما او يكون تقلبهما الذي هو الياء فحاصل الكون الياء معدودة من الالف والواو والشاهد

بحسب الاصل لانها غير موجودة فى الاستعمال كما لا يخفى ويعلم من هذا ان فى عبارة الفاضل المحشى قصورا حيث ترك مثال المستتر وكان امثالى المظهرين على نسخة والله اعلم **قوله** ولان كلا الخ وجه آخر لتخصيص الالف بالمثنى فى حالة الرفع والواو والجمع فى تلك الحالة والياء بهما فى حالة النصب والجر وهى موقوفة على ثلثة مقدمات الاولى ان الالف فى المثنى والواو فى الجمع موجودان فيهما قبل الاعراب لانهما جزآهما وهما مقدمان على الاعراب لانهما موصوفان والاعراب صفتهما والموصوف يكون مقدما على الصفة فكذلك يكون مقدما ما هو جزء هما والثانية انه لا حاجة فى كون المثنى والمجموع معربين بالحروف الى اجتلاب حرف خارج عنهما بل الحرف الآخر فيهما كاف كما تقرر والثالثة ان الاسبق فى انواع الاعراب اعراب الرفع لانه علامة العمدة فحاصل هذا الوجه ان الالف فى المثنى وكذا الواو فى الجمع موجود انفيهما قبل حالة الاعراب بحكم المقدمة الاولى وكلما هو موجود فيهما قبل حالة الاعراب فالمناسب ان يجعل علامة بحكم المقدمة الثانية فينتج ان الالف والواو ناسبا ان يجعل علامة الاعراب لكن الاسبق منه الرفع بحكم المقدمة الثالثة فيجعلان علامة الرفع هذا غاية وسعى فى تطبيق الكلام بقوانين الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال لكن بقى شئ وهو ان التقدير كما انه ثابت للالف والواو فكذلك ثابت للياء فلا بد من تخصيصهما بالاعراب السابق الذى هو الرفع دون الياء من مخصص فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ولم يبق الخ اشارة الى قيد الجزء الآخر من المدعى وهو تخصيص الياء فى المثنى والمجموع بحالة النصب الجر **قوله** اولى لحصول حرف اللين من اشباع الحركات وشبهها بها فى الخفة **قوله** والجر اولى بها الغرض من هذه العبارة بيان ان النصب فى المثنى والمجموع تابع للجر ووجه الاولوية ان الياء حاصلة من اشباع الكسرة التى هى الاصل فى الجر **قوله** فاتبع اى جعل النصب تابعا للجر **قوله** لكونها علة لتبعية النصب الجر دون الرفع **قوله** قال الشيخ الرضى نزلت الخ لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان قوله فتحوا ينادى ما على ندائه على ان الفتحة غير موجودة فى المثنى قبل الاعراب والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فالمناسب له ان يقول وابقوا الفتح ومما يؤيد هذا تصريح الشارح الرضى بالبقاء الا ان يقال ان مراد الشارح من قوله فتحوا ابقوا الا احد ثوا ويحتمل ان يكون هذه العبارة اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسرها كما قال مولانا عبد الحكيم والله اعلم والمراد من الترك الواقع فى كلام الرضى الترك على حالها والضمير فى له فى كلامه راجع الى ما قبل الياء **قوله** قبل اعراب المثنى وجه القبلية ان الالف المقتضية لفتحة ما قبلها دخلت فى بناء المثنى وهو مقدم على الاعراب

هذه الكلمة غير مذكورة فى نسخة الرضى من

كما سبق فيكون الالف للمثنية ايضا فقد ما على الاعراب والله اعلم **قوله** مع عدم الخ اشارة الى عدم المانع من الابقاء المذكور كما انه موجود في الجمع **قوله** واما الضم الخ دفع ما يرد من ان الفرق الذي هو المقصود بين المثنى والمجموع يحصل بابقاء الضم الذي هو في الجمع قبل الحاقه الاعراب فلو ابدل بالكسر حاصل الدفع انا نسلم حصول الفرق على ذلك التقدير لكن يلزم في الابقاء محذور آخر وهو الاستثقال لو بقيت الياء على حالها والتباس حالة الرفع بحالة النصب والجر بطلان السعي اي سعي تبديل الواو بالياء في حالة الجر والنصب لو قلبت الياء بالواو كان من المتقرر تبديل الياء الساكنة التي قبلها ضمة بالواو **قوله** مع ان تغيرها اشارة الى وجه آخر لتبديل الضم بالكسر في الجمع وحاصله ان الضم لو بقيت على حالها لكان المناسب تبديل الياء بالواو للقاعدة المذكورة لكن التبديل موجب للعسرة لان تغير الحركة اسهل من تغير الحرف فابقاء الضم موجب للعسرة فبدلت بالكسرة التي هي المناسب بالياء **قوله** لان حذف الخ هذا التعليل لدفع ما يتراءى من انه لا حاجة الى الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره لحصول الفرق بكسر النون وفتحها والدفع غني عن البيان **قوله** وكسر النون الخ اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع حال عدم الاضافة وبيانه ان النون في المثنى مكسورة وفي الجمع مفتوحة وبيان كسر النون في المثنى ان هذه النون تنوين في الاصل لكون مفرد المثنى والجمع منصرفا مشتملا على التنوين التي تدل على امكنية الاسم فتكون ساكنة كما ان اصلها ساكن واذا التقى الالف المبدلة من المفرد لبناء المثنى والواو والساكن به لبناء الجمع فيلزم التقاء الساكنين فتشتد الحاجة الى التحريك ومن المتقرر ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فكسرت النون في المثنى وان اختلج ببالك ان اللازم من هذا كسرة النون اعم من ان تكون في المثنى او المجموع لا كسرتها في المثنى والمطلوب هذا لا ندفاعه بان المثنى مقدم في الوجود على الجمع فيلزم التقاء الساكنين في المثنى اولا فيحتاج الى دفع فيه اولا فكسرت نونه وبيان الفتح في الجمع انه لما كسرت النون في المثنى ففتحت في الجمع ليحصل الفرق بينهما وان اختلج ببالك ان الفرق يحصل بضمها ايضا فلم اختير الفتح فانه بان في الفتح ثقلا كما لا يخفى فتكون اولى **قوله** واما الياء الخ دفع ما يرد من ان الياء مشتركة بين المثنى والمجموع فلا يحصل الاعتدال بالفتح في المثنى والكسر في الجمع في حالتي النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء لما ربية للاعراب في الاعتبار للطارئ بخلاف الالف والواو فانهما تحصل البناء كذا في حاشية مولانا المدقق **قال الشارح** قدس سره تفسير الاعراب المراد من التقسيم التقسيم بطريق الاشارة لا بطريق الصراحة ومن البين بالبين البين بطريق الصراحة فلا يرد ان المصنف لم يقسم الاعراب الى الاعراب بالحرية والاعراب بالحرف فكيف يصح قول الشارح ولما فرغ من تقسيم الاعراب

لا فضل لهن والتقسيم قد فرغ الا ان يراد لا بها او يورد لدفع توهم ارادة البين الخفي فتدبر فتقل الشارح ١٢ منه

لان المصنف وان لم يقسم بطريق الصراحة لكن قسم في تعريف الاعراب بطريق الاشارة وصرح الشارح ثمه بذلك التقسيم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فيما سبق من تقسيم الاختلاف الى الاختلاف اللفظي والتقديري في بيان حكم المعرب وجه الاشارة ان الاعراب عبارة عنه الشارح بل عند المصنف عن مابه الاختلاف كما ينادي بأعلى نداء على هذا جعل كلمة ما في تعريف الاعراب موصوفة لا مصدرية وتقسيم الاختلاف الى اللفظي والتقديري ليس لان جهة تقسيم ما به الاختلاف الى هذين القسمين فيعلم من ذلك التقسيم هذه لكن بطريق الاشارة **قوله** اي في ضمن ما سبق دفع ما يرد من المتقرر عند ما ذكره الفاضل الچلپي في لفظ الاشارة انه اذا لم يكن في مقابلة التصريح فيراد منه مطلق الدلالة والظاهر منه الدلالة بطريق الصراحة فيعلم من قول الشارح ان تقسيم الاعراب الى اللفظي والتقديري مصرح به في الكلام السابق والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الظاهر من مطلق الدلالة الدلالة بطريق الصراحة لكن اذا كانت ارادته صحيحة وههنا لا تصح ارادة الدلالة بطريق الصراحة فالمراد من الاشارة الدلالة بطريق الخفاء وهي موجودة على ما مر بيانه كن افهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم **قوله** وانما قال ذلك الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على ايراد الشارح لهذه المقدمة مع ان الظاهر تركها بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله ليصح آه وحاصله ان مراد الشارح تفسير قول المصنف التقدير واللفظي بتقدير الاعراب ولفظيته وهذا التفسير لا يسوغ الا بكون اللام الموجودة في تلك القول للعهد الخارجي ومن شروطه تقدم المشار بها اليه اما صراحة او ضمنا فاورد الشارح هذه المقدمة ليعلم التقدم فيصح كونها للعهد الخارجي فيصح التفسير المراد لكن بقي شئ وهو انه لم حمل الشارح اللام في ذلك القول على العهد الخارجي ولم يحمل على باقي اقسام اللام من الاستغراق والجنس والعهد الذهني الا ان يقال لو حملت على الاولين للزم كون تقدم العامل فيما تقدم واستشكل لانه ايضا ما يقدر ولو حملت على الثالث للزم الجهالة كذا فحرروا والله اعلم **قوله** المعرب الظاهر ان يقول المعربين الا ان يرجع الضمير الى كل واحد **قوله** كما يبين وقعت هذه الصيغة في نسخة على صيغة الماضي وفي اخرى على صيغة المستقبل الاول بالنظر الى تقديم الشرح على حاشية الفاضل المحشي والثاني بالنظر الى ارادة الشارح **قوله** وليتصل الخ هذا هو الوجه الثاني لبيان الباعث على ايراد الشارح تلك المقدمة في البين وبيانه ان الشارح لو لم يورد تلك المقدمة لتوهم ان هذا القول من المصنف اشارة الى نفس الاعراب اللفظي والتقديري لا الى محلهما لان بيان الاعراب للاشياء فرع بيان انفسها فلا يحصل الاتصال بين الكلام السابق والى الحق المنصرف الى ههنا فالاحق اي قول المصنف التقدير واذا قال الشارح الذين اشار آه فلا يتوهم

حسيني اورد كلمة ما التي هي عامة ١٢ منه

قوله ويؤيد هذه المقدمة حيث قال فان انفسها الخ اعني الاختلاف اليهما معا دون اعتبار انفسهما اليهما ١٢ منه

قوله لكن في احدهما يتقدير المضاف اليه وفي الآخر بتقدير المضاف المعروف ١٢ منه

ذلك لان التصريح بعد العلم ليس من دأب المصنف فى الكافية فى اكثر المواضع بل يتيقن ان هذه العبارة بيان لصلة الاعرف التقديرى واللفظى فيحصل الاتصال والله اعلم **قوله** بعد الضبط اشار بزيادة هذا القول الى علة استلزام القلة للتقديم **قوله** والا لكان الخ هذا ابيان الاعتراض المدفوع بقول الشارح ولما كان التقديرى الخ وحاصله ان المتقرر فى العلامة بحسب الحقيقة ان تكون ظاهرة فيكون الاعراب اللفظى اصلا والتقديرى فرعا فالمناسب تقديم اللفظى على التقديرى فلو فعل المصنف العكس لكن يرد هنا انه على هذا وجدت النكتة للتقديم فى كل من اللفظى والتقديرى فلا بد لاختيار نكتة تقدير الاعراب التقديرى على اللفظى من نكتة الا ان يقال ان النكتة فى التقديرى نكتة عارضية والنكتة فى اللفظى ذاتية ومن المتقرر ترجيح العارض على الذاتى على ان فى رعاية الاولى يحصل الاتصال بين كل من خلاف الاصل الذى هو الاعراب بالحرف والاعراب التقديرى كذا افهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى تقدير الخ قدر المضاف اليه ولم يقدر الموصوف لانه يجتاج تقدير الموصوف الى جعل المتقدير اما بمعنى المقدر او حذف يا النسبة **قال** الشارح قدس سره اى فى الاسم فيه اشارة الى ان ما موصولة وهو المختار وانما فسر بالاسم المعرب لا بالاسم المطلق لان الاعراب التقديرى لا يكون الا فى الاسم المعرب فان فى الاسم المبنى يكون الاعراب محليا ولم يجعل ما كناية عن الحرف الآخر لان تقدير الاعراب كما يتأتى فى الاعراب بالحركة فكذلك يتأتى فى الاعراب بالحرف وهذا الجعل لا يصح فيه كما لا يخفى **قوله** اشار به الخ حيث لم يتصرف فى تعذر بتأويله بالمصدر **قوله** وذلك آه اى عدم كون ما مصدرية ثابت لان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر اما جعل فى بمعنى اللام او تقدير الوقت او نحوه فيكون المعنى تقدير الاعراب للتعذر او فى وقت التعذر وكلاهما خلاف الاصل وبزيادة ناقيد الظهور اندفع ما قاله الفاضل المدقق وهو ممنوع لجواز ان يجعل فى للظرفية المجازية وهو ظرفية السبب للمسبب انتهى لانه خفاء فى ظهور احد الامرين المذكورين على ذلك التقدير **قوله** والى لزوم الخ اشارة الى محذوشية احتمال كون ما مصدرية من وجه آخر وبيانه ان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر فى الامثلة تقدير التعذر او الاستثقال لان الظاهر من التمثيل تمثيل نفس التعذر لا محله والامثلة المذكورة فى المتن ليست من افراد التعذر او الاستثقال والتقدير خلاف الاصل وبزيادة قيد الظهور ههنا ايضا اندفع ما قاله الفاضل المدقق واللزوم المذكور ايضا ممنوع لجواز ان يكون المقصود تمثيل محل التعذر او الاستثقال المفهومين من التعذر والاستثقال انتهى **قوله** ولفوات الملايمة الخ اشارة الى محذوشية احتمال المصدرية من وجه آخر وبيانه ان كلمة لو كانت مصدرية

انما قال فى الكنز لانه صح بعد العلم فى تعريفات اقسام الكلمة منه

لفات الملايمة بين الكلامين لان الكلام السابق الذى هو قوله فالمفرد المتصرف الخ لبيان احالة الاعراب بالحركة والحرف وهذا القول على ذلك التقدير لا يكون لبيان احالة الاعراب التقديرى واللفظى لان محلهما ليس الا الاسم المعرب ولا تعرض له على ذلك التقدير لا بلفظه ولا بما هو كناية عنه اعنى كلمة ما والملايمة امر مهم عندهم **قوله** ولان فى آه اى لفظة فى فى قول المصنف واللفظى الخ هذا اشارة الى وجه آخر لحذ وشية احتمال المصدرية وبيانه ان كلمة ما لو كانت مصدرية لزمت المخالفة مع عديل هذا القول وهو قوله واللفظى فيما عداه لان الظاهر على تقدير المصدرية كون فى بمعنى اللام لان فى البقاء كلمة فى على الظاهر يلزم الاحتياج الى تقدير الوقت ونفس التقدير خلاف الاصل بخلاف جعل فى بمعنى اللام لان استعمال احد الحروف الجارة مقام الاخرى مما هو شايع كما تقرر والكون المذكور اعنى كون فى بمعنى اللام فى ذلك العديل غير صحيح مطلقا اى على تقدير مصدرية ما فيه وعدمه فيه لان المعنى على تقدير المصدرية يكون هكذا واللفظى لاجل عدو التعذر او الاستثقال ولا يخفى فساد هذا المعنى لان الاعراب اللفظى لاجل العامل مع ذلك العدو لا لاجل العدو فقط وعلى تقدير عدم المصدرية يكون المعنى واللفظى لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساد هذا المعنى كما سيجىء ولعل الفاضل المحشى ترك الاحتمال الاول لاجل الظهور وههنا خدشة ظاهرة وهى ان احتمال المصدرية كما انه محوج الى تقدير الوقت او جعل فى بمعنى اللام او مستلزم الى غيرهما فكذلك احتمال الموصولية محوج الى حذف العايد الذى هو خلاف الاصل ايضا الا ان يقال ان كلا من الوجوه المذكورة معهم احتمال الموصولية واما الوجه المرجح له فهو الاحتياج الى التقدير او الجعل المذكور او اللحوق من العديل المسطور مع فوات الملايمة مما سبق هذا ما ظهر لى فى تقرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** ولا يخفى الخ اذ الاعراب اللفظى لاجل العامل مع انتفاء التعذر والاستثقال لاجل كل ما يغاير عن التعذر او الاستثقال **قال** الشارح قدس سره الاعراب فيه دفع ما يرد فى هذا المقام من ان كلمة ما اذا كانت موصولة كناية عن الاسم المعرب فالضمير فى تعذر لا يخلو اما ان يرجع الى كلمة ما او يرجع الى الاعراب الذى كانت الالف واللام فى لفظ التقدير اشارة اليه لا سبيل الى الاول لان الاسم المعرب اذا كان متعذرا فكيف يقدر الاعراب فيه كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثانى لانه على هذا يخلو الصلة عن العايد واشتمالها عليه من الضروريات كما تقرر وحاصل الدفع انا نختار الشق الثانى ونسلم اشتمال الصلة على العايد لكن لا نسلم ان يكون ظاهرا او مقدرا والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود فلا يرد ان الاعراب فى عصا ممتنع والتعذر مبنى عن امكانه لانه عبارة عن دشوار شدن كار

ولو حملت الما على خلاف الظاهر على ابقاء فى على حالها و يقدر الوقت للزوم المخالفة لانه لا تخفى فى صحة معنى واللفظى فى وقت العدو والتعذر او الاستثقال عنا التعذر او الاستثقال والله اعلم بما منه

كما فى المنتخب فقال اى امتنع يعنى ان المراد من التعذر الامتناع ولما يرد ان الاعراب اذا كان ممتنعا فكيف يقدر فقال ظهوره يعنى ان المراد من الامتناع امتناع ظهوره لا امتناع نفسه والله اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ فى الجواب الآخر عن الاعتراض الوارد على المصنف الذى مر تقريره بيانه انا نختار الشق الاول ولا يرد المحذور المذكور فيه لان هذا الضمير فى الواقع مضاف اليه للمضاف المحذوف الذى اقيم ذلك المضاف اليه مقامه فيكون المعنى التقدير فى الاسم المعرب الذى تعذر اعرابه ولا خدشة فى هذا المعنى وهذا الجواب ممن مختارات الفاضل الرضى وذكر الفاضل ان المشهور ان فى وجه عدم تعرض الشارح الى هذا الجواب انه على هذا يلزم حذف العمدة وحذف الفضلة الذى يلزم على مختار الشارح اهون من ذلك اقول وبالله التوفيق انه اذا اقيم المضاف اليه مقام المضاف الذى هو العمدة فكيف يلزم حذفه فالوجه فى اختيار ما ذكره على ما تركه هو الترجيح بنفس الارادة على مذهب المكابرة من ان نفس ارادة المريد مرجحة فى اختيار الامرين المتساويين وعدم التعرض الى كليهما عدم ارادة الاستيعاب والله اعلم بحقيقة الباب **قوله** اى فى موضع آخر دفع ما يرد من ان آخر الاسم المعرب ليس الا الالف المقصورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وحاصل الدفع ان العبارة بحذف المضاف والتقدير اى فى موضع آخره فالظرف هو الموضع وهو مغاير للالف المقصورة كما لا يخفى **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الدفع الآخر وبيانه ان الالف المقصورة التى هى آخر الكلمة خاص مطلقا من آخر الاسم لانه يكون غيرذلك الالف ايضا كما هو الظاهر وظرفية العام المطلق للخاص المطلق مما لا يخفى جوازه باعتبار قيام الشمول العمومى مقام الشمول الظرفى **قوله** والالف الالف واللام فى الالف للعهد اشارة الى الالف المقصورة التى هى آخر الكلمة لا اليها مطلقة وليست اللام للجنس ايضا لان الالف المقصورة مطلقة وكذا جنس الالف خاص من وجه من آخر الاسم وظرفية الخاص من وجه للعام كذلك مما لا يعهد ولا يعرف وبما ذكرنا ظهر مخالفته ما فى حاشيته مولانا المدقق فافهم **قوله** لانها ضد الخ يعنى ان القصر بمعنى ترك المد وهو موجود فى الالف المقصورة كما هو الظاهر فسميت باسم المقصورة **قوله** اولانها الخ وجه آخر للتسمية وبيانها ان القصر بمعنى المنع والمنع موجود فى الالف المقصورة لانها ممنوعة عن الحركات الثلث على ما هو الظاهر فلذلك سميت باسم المقصورة وان اختلفى فى قلبك ان وجه التسمية يحصل بوجود المنع فى الالف عن واحد من الحركات الثلث فلم قيد الاطلاق فى وجه التسمية فاعلم له بانه لو لم يقيد ذلك القيد لورد الاعتراض بيناء قاض بان المنع عن الحركتين الرفع والجر موجود فيها

له نظر بعد وهو ان آخر الاسم هنا عبارة عن الالف المقصورة فيكون المعنى فى موضع الالف المقصورة وهذا الحكم كما ترى واجب عنه بان هذا الحكم ان كان انما اخبر عن آخره بالالف المقصورة لكن اذا عبر عنه بلفظ آخره فيفيد كما مر فى الكلام السابق اليه مثله ١٢ منه

ايضا فالمناسب ان يسمى بالمقصورة وان كان هذا الاعتراض مدفوعا بانه لا يشترط الاطراد
في وجه التسمية والله اعلم **قوله** اولى لم يقل الصواب لان المقابلة بالممدودة لا يوجب
التسمية بالمقصورة بل يرجحه وكذا عدم اختصاص المنع لا يوجب عدم التسمية بالمقصورة لعدم
لزوم الاطراد في وجه التسمية على ما تقرر **قوله** في ميم غلامي على المذهب المشهور واما
على مذهب البعض فالمنع مطلقا مختص بالالف المقصورة غير موجود في ميم غلامي لانه في
حال الجر معرب بالاعراب اللفظي على مذهب ذلك البعض **قوله** وهي في حكم الثابت دفع
ما يتوهم من ان الالف اذا كانت محذوفة فيكون من قبيل الاسماء المحذوفة الاعجاز يعني يكون
معربة بالاعراب اللفظي كيد ودم وحاصل الدفع ان آخر عصا في حكم الثابت بخلاف آخر
الاسماء المحذوفة الاعجاز لانه صار نسيا منسيا ويدل على هذا عدم سماع اواخرها عند
الاعراب كما سبق من الشارح فيجري الاعراب على ما قبله في الاصل لانه آخر في الحال واما
ههنا فآخره وسط على ما كان فلو اجرى الاعراب عليه لاجرى على وسط الكلمة وهو خلاف
المتعارف نعم واسا على **قوله** ولخفاء هذا القسم آه دفع ما يرد من ان الحكم اذا كان واحدا
في صورة حذف الالف ووجودها فلم يورد المصنف مثالا لهما او مثال وجود الالف
مع ان هذا هو الظاهر في تقدير بة الاعراب وحاصل الدفع ان ما ذكر مسلم لكن الخفي لو
ترك للم يكن معلوما والظاهر يكون معلوما وان لم يذكر فلاجل ذلك اللحاظ وقصد الاقتصار
ذكر ما ذكر وترك ما ترك والله اعلم **قال** المصنف كعصا وغلامي مثل بمثالين لان التقدير والتعذر
لا يكون الا من جهة كون الآخر غير قابل الاعراب وهذا لا يوجد الا بوجهين لانه اما باعتبار انه
لكونه موضوعا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركة
المناسبة كغلامي او حركة الحكاية مثل تأبط شرا فذكر المصنف مثالين للاشارة الى التوزيع
كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين اقول وبالله التوفيق ان المناسب زيادة مثال ثالث ايضا
لان الاقسام ثلثة كما علمت والله اعلم **قوله** خبر مبتداء الظاهر ان المراد من الجزئية وكذا من
من الصفتية الحرفية والصفتية باعتبار المتعلق لانه لو كان المراد منهما ما هو باعتبار نفس المعنى
للم يصح المقابلة بين هذه العبارة وعبارة وان جعلت الكاف اسمية لانه على ذلك يكون الكاف
اسمية ايضا كما لا يخفى والله اعلم **قوله** عصا وامثاله آن اختلج في قلبك ان الفاضل المحشي اما
ان يكتفي بالاجمال او يقصد التفصيل والتوضيح فان كانا الاول فالمناسب له ان يقول هواي ما تعذر
كعصا وغلامي وان كان الثاني فللمناسب له ان يقول هواي ما تعذر ثابت كعصا وغلامي
فانزله بان غرضه الاجمال يعني التعرض للمبتداء فقط لكن على وجه يكون الحكم شاملا لعصا

ع الاول ناظر الى مثال وجود الالف والثاني ناظر الى مثال عدمه ١٢ منه

ع اي متعلق الكاف الموجودة في عصا باعتبار الظاهر وفي غلامي باعتبار المطلق ١٢ منه

وغلامي فانزله بان غرضه الاجمال يعني التعرض للمبتداء فقط لكن على وجه يكون الحكم شاملا لعصاو غلامي وامثالهما بطريق الظهور وهذا لا يحصل لو قال هواي ما تعذر كعصاو غلامي كما لا يخفى **قوله** مصدر محذوف فيكون في محل النصب كما انه على الاول يكون في محل الرفع والاضافة في قوله كتعذر عصا لادنى ملابسة والتقدير كتعذر الاعراب في عصاو غلامي **قوله** وان جعلت الخ علق جواز البدلية والبيانية بجعل الكاف اسمية لانه لا يجوز ابدال الحرف من الاسم ولا بيان الاسم به **قوله** جاز ان يكون الخ وكذا يجوز ان يكون على هذا التقدير خبرا او صفة ولعل وجه الترك الظهور وكذا يحتمل ان يكون تفسيرا بتقدير اعني **قوله** بلا بقاء في محل الجر **قوله** عن معنى المثيل كانه قيل هو مشابه او ماثل بعصاو غلامي مطلقا اي غير مقيد بحال من الاحوال اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشي والعامل فيه متعلق الكاف لكان اظهر **قوله** او تقدير الاعراب كانه قيل قدر الاعراب في عصاو غلامي مطلقا **قوله** اضيف اليه لانه فاعل التعذر ويجوز ان يكون حالا عن التعذر المحذوف يرشدك اليه قوله فيما سيجيء تعذرا مطلقا والله سبحانه اعلم **قوله** والمعنى اي على تقدير الظرفية والمصدرية لا على تقدير الحالية ايضا **قوله** من قوله كعصا اي من الكاف التي بمعنى المثل فلما كان مثل عصا بدلا من ما في **قوله** فيما تعذر كان مفعولا لعامل الظرف المستقر فيصح الحال عنه كذا فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم **قوله** في الظرف المستقر وهو ثابت مثلا والتقدير بناء على البدلية ثابت في مثل عصاو غلامي حال كونهما مطلقين **قوله** او ظرف والتقدير التقدير ثابت في عصاو غلامي في زمان الطلاقهما اي عدم تقيدهما بحال من احوال الاعراب **قوله** ما دامت الفا دفع ما يرد من ان الهمزة في قائل الف في الاصل مع انها قبلت الكسرة وحاصل الدفع ان المراد من عدم القبول عدمه في حالة كون الالف الفا والالف في مادة النقص ليست الفا بل هي بالهمزة كما هو الظاهر **قوله** لم يقل الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان غلامي كما انه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم فكذلك هو مفرد فلم يتعرض لوصف افراده بان قال وكما في الاسم المفرد المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي بيان الدفع انه لو قال كذلك لخرج الجمع المكسر والجمع المؤنث المضافين الى ياء المتكلم مثل رجالي ومسلماتي مع انهما معربان بالاعراب التقديري للتعذر **قوله** ولو قيل الخ تعريض على الشارح بان عصاي اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم مع انه ليس بمعرب بالاعراب التقديري للتعذر لاجل الاضافة لان اعراب المضاف مقدم على الاضافة فالمناسب ان يقول بالحركة لفظا ليخرج مثل عصاي الا ان يقال ان هذا القيد مراعى تلك لاجل الظهور والله اعلم بالصدور **قوله** واعلم ان اكثر الخ دفع ما يرد

على المصنف من ان تقدير الاعراب في الاسم فرع كونه معربا كما هو الظاهر وغلامي على ماذهب اليه النحاة كما ذكره الرضي مبني فكيف يكون مما قدر فيه الاعراب للتعذر وحاصل الدفع ان بناء غلامي ليس مما ذهب اليه كل النحاة حتى يكون اعرابه اختراعا بل مما ذهب اليه اكثر النحاة والمخالفة عنهم لنكتة ليس بغريب بل المخالفة من الكل لاجل نكتة ايضا كذلك والموجود ههنا الثاني اي المخالفة عن الكل لان البعض الذاهبين الى اعراب غلامي لا يقولون بتقديره فيه في الاحوال الثلثة بل في حال الرفع والنصب المصنف يقول بتقدير الاعراب فيه مطلقا فيكون مخالفا عن الكل كما لا يخفى لكن لما كان لنكتة فلا خدشة والله اعلم **قوله** لان غلامي هذا الخ دليلين لمخالفة المصنف من الذاهبين الى بناء غلامي لوجه الاضافة الى المبني وبيانا ان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء والا فالمناسب بناء غلامَيَ لوجود تلك العلة فيه كما هو الظاهر لكن بناء مفقود بدليل ثبوت الالف في حال الرفع وانقلابها ياء حال النصب والجر كما لا يخفى فالمقدم مزدوج الاضافة الى المبني البناء مثله وان تأملت في هذا التقرير يظهر لك عدم اتجاه ما ذكر في حاشية مولانا عبد الحكيم عن جانب الخصم والله اعلم **قوله** ولان الاضافة آه هذا دليل آخر لمخالفة المصنف عن اكثر النحاة الذاهبين الى بناء غلامي وبيانه ان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء مطلقا بل على شرط وهو كون الاضافة بمنزلة العدم لانه على هذا يكون مشابها بالحرف في الاحتياج وعدم ابدال الشيء من المضاف اليه لانه لو ابدل لكان المضاف اليه باعتبار البدل موجودا فلم يشبه الحرف في الاحتياج مثال الجزء الاول من الشرط الاضافة الى الجملة اذ الاضافة اليها في الحقيقة اضافة الى مصدرها الغير الموجود ومثال الجزء الثاني قبل وبعد بالتنوين وكلا الامرين مفقودان في غلامي فكيف يوجب هذه الاضافة البناء والله اعلم **قوله** لان المضا الخ هذا اشارة الى وجه ما يستفاد من الشرح من ان كسرة الميم في غلامي قبل دخول العامل عليه وبيانا ان العامل لا يدخل على الاسم الا بعد تمامه لان دخوله عليه ليس الا لاجراء الترفية اجراء الاثر في الشيء قبل التمام ليس من المعقولات على ما لا يخفى والمتمم للاسم في الاسم المضاف ليس الا الاضافة فينتج ان العامل يدخل على غلامي بعد الاضافة واذا كان كذلك يكون كسرة الميم سابقة على العامل لان علته التي هي الياء تكون موجودة قبله وغرض دعوى القبلية المستفادة من كلام الشارح ظاهر فيه خفي لا لطيل الكلام بذكره والله اعلم **قوله** وهو ههنا آه اي الاسم الثابت في نفسه يعني التام في الاضافة مضاف الى الياء ولو قال الفاضل المحشي هو ههنا بكونه مضافا لكان اظهر في افادة هذا المعنى والله اعلم **قوله** تفريع الخ دفع ما يرد من ان عدم الرضاء بمذهب البعض لا يعلم الا من تحقق الامتناع الذي لا يحصل الا على كون

قوله فالرضي ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني وخالفهم المصنف ١٢ منه

قوله اما عن الاكثر فلذهابه الى الاعراب واما عن البعض فلذهابهم الى تقدير الاعراب مطلقا باب غلامي ١٢ منه

الاشتغال محققا على ما لا يخفى والمفهوم من كلام الشارح تعليق هذا الامتناع بالاشتغال في التعليق لا يستلزم التحقق كما لا يخفى على من له مهارة في صناعة الميزان فكيف بهم التفريع وحاصل الدفع ان كلمة لما مذكورة في الشرح وهي موضوعة للتعليق واستثناء المقدم لا للاول فقط كانه قيل ازا اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل فخلا عما امتنع فرفع عليه ما فرع وان اختلج في قلبك ان الدخل في التفريع كراهو للمقدمة الاستثنائية فكذلك للشرطية على ما لا يخفى فلم قال الفاضل المحشي تفريع على المقدمة الخ فالجواب بان التفريع على المجموع لكن اذا كان وضع المقدم الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية جزأ اخيرا من ذلك المجموع اسند الفاضل المحشي التفريع اليه كذا فهم والله اعلم **قوله** وتوضيح الخ دفع ما يرد ههنا من ان تفريع عدم مرضية مذهب البعض على المقدمة الاستثنائية غير صحيح لانها تدل على امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء بعد دخول العامل على تقدير اشتغاله عليها قبله وهذا غير لازم في مذهب البعض لانهم لا يجوزان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة ما قبل الياء في حال الجر هي كسرة الملايمة بعينها لان الكسرة الاخرى تدخل عليه حين ورود العامل حتى يلزم اجتماع الحركتين ولو حكما في حرف واحد على مذهب ذلك البعض فيكون غير مرضي وحاصل الدفع ان احتمال العينية بين كسرة الملايمة وكسرة الاعراب التي يوجد بعد العامل مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب لتقدم الاولى على الثانية بمراتب كما بينه الفاضل المحشي بنفسه فكيف يذهب ذلك البعض اليه والله اعلم **قوله** ان قلت الخ اعتراض على الشارح بان عدم مرضية مذهب البعض لا يعلم من امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء على تقدير اشتغاله عليها قبل دخول العامل لانه لم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة الملايمة تزول اذا جاءت كسرة الاعراب هنا لاحتمال مما لا خدشة فيه لانه لا يستلزم وجود الحركتين ولو حكما على حرف واحد كما هو المفهوم من الشرح ولا القول بالعينية بين المتقدم والمتأخر كما هو المفهوم من التوضيح **قوله** قلنا لا وجه لزوالها الخ وحاصل الجواب ان هذا الاحتمال وان لم يستلزم ذينك المحذورين لكن فيه محذورات اخر فهذا الاحتمال ايضا مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب فكيف يذهب اليه ذلك البعض المحذور الاول ان سبب كسرة الملايمة الياء وهي موجودة ووجود المسبب عند وجود السبب من المتقررات فالقول بزوال الكسرة التي هي المسبب مع بقاء الياء التي هي السبب من خلاف المتقررات المحذور الثاني ان القول بزوال الكسرة خلاف الاصل لان الاصل ابقاء الشيء على ما كان وكل ما هو خلاف الاصل فهو في قوة الخطاء المحذور الثالث ان القول بزوال كسرة الملايمة وبقاء

كسرة الاعراب خلاف المعقول لان سبب الاولى وهو الياء كالجزء من الكلمة لشدة الاتصال
بينهما كما هو الظاهر بخلاف سبب الثانية الذى هو العامل لانه ليس كالجزء فالمناسب ان
يكون العناية بالكسرة الاولى اكثر من العناية بالكسرة الثانية وزوال ما هذا شانه لا شك
فى كونه خلاف المعقول **قوله** خصوصا اشارة الى محذوفية العقول بالزوال وبيانه
ان المستقرا فى محله ان الاعمال من وجه اولى من الاهمال من كل وجه ويلزم من ذلك القول
اهمال رعاية الياء من كل وجه الى بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية الياء من كل وجه
بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية العامل والياء على ما لا يخفى والله اعلم **قوله** قلت
الخ اعتراض آخر على الشارح بان ما ذكره لا يدل على عدم مرضية مذهب البعض لانه لم لا يجوز
ان يكون مراده ان كسرة الملاصقة تكون كسرة الاعراب ايضا بعد دخول العامل ونظير هذا
علامتا التثنية والجمع لانهما قبل دخول العامل علامتان فقط وبعده تدل على الاعراب ايضا
فلم لا يجوز ان يكون كسرة الملاصقة ايضا كذلك قوله فقد اجيب الخ وحاصله ان قياس كسرة الملاصقة على
التثنية والجمع قياس مع الفارق فجعل كسرة الملاصقة دالة على الاعراب يلزم المحذور وفى جعل علامتى التثنية والجمع دالتين
على الاعراب لا يلزم المحذور وبيان الحكم الاول ان كلا واحد من الياء والعامل مؤثرا صطلاحا فى الكسرة والمؤثر
الحقيقى فيها المتكلم بخلاف صورتى التثنية والجمع لان المؤثر فى اعرابيهما اصطلاحا هو العامل
واما المؤثر فى علامتيهما الذى هو قصد المتكلم فليس بمؤثر حقيقة وبيان الحكم الثانى انه لو
جعل كسرة الملاصقة دالة على الاعراب لزم توارد العلتين اصطلاحا على اثر واحد وهى
كتوارد العلتين حقيقة على معلول واحد كما عرفت انه محال ولو جعل علامتا التثنية والجمع
دالتين على الاعراب لا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لا اصطلاحا لان المؤثر فى الاصطلاح
هو العامل لا غير ولا حقيقة لان المؤثر الحقيقى هو قصد المتكلم لا غير هذا ما فهمه والله اعلم
قال المصنف كقاض خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اى ما استثقل قاض وامثاله او صفة
مصدر محذوف اى استثقالا كاستثقال قاض وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون
كقاض بدلا من قوله ما استثقل او بيانا له هذا نظير ما قاله الفاضل الحشى من الطرق الثلثة
فى قول المصرح كعصا وغلامى والله اعلم **قوله** يعنى ان الخ دفع توهم كون قول المصنف فى
حيز ظرف لاستعمال قاض وثبوته لانه غير سديد لان قاض كما هو مستعمل فى تينك الحالين
فكذلك مستعمل فى حال المنصب بان ذلك القول ظرف لاستثقال قاض المقدر فى هذا
المقام لا لاستعماله ولا شك فى تقييد استثقاله بتينك الحالين ومطروفيته فيهما والله اعلم
قوله وقت مرفوعيته التفسير الاول على تقدير كون المصدر مصدرا ميميا ولا والثانى على

فيكون الاعراب فى غلامى فى محال الجر تقديرا ١٢ منه

وهو ان القياس مع الفارق ١٢ منه

اى يعنى ان كلا واحد من العامل وقصد المتكلم ليس مؤثرا اصطلاحيا بل احدهما اصطلاحى والآخر حقيقى ١٢ منه

تقدير كونه مصدرا معلوما **قوله** ولك ان تجعل مصدرا اى مفعولا مطلقا باعتبار اضافته
من الاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض استثقال رفع وجر **قوله** او حالا مما الخ وهو
فاعل للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا **قوله** الى غير
ذلك الخ احدها كون قوله رفعا وجرا حالا من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف
من معنى التمثيل كانه قيل مثلت ما استثقل بقاض حال كونه مرفوعا ومجرورا اما يفهم من الحال
من الاستثقال كانه قيل استثقل الاعراب فى قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا او تقديرا الاعراب
كانه قيل قدر الاعراب فى قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا وثانيها ان يكون قوله رفعا وجرا حالا
من قوله كقاض والعامل فيه ما هو عامل فى الظرف المستقر او ظرفا لذلك العامل وان تأملت
ظهر لك ان الاحتمالات المذكورة فى الشرح والحاشية بناء على الاحتمال الثانى فى قوله كقاض ف
الاحتمال الاول المذكور فى هذا التعليق بناء على الاحتمال الاول المذكور فى ذلك القول والثانى
المذكور فيه بناء على الاحتمال الثالث المذكور فى ذلك القول والله اعلم **قوله** المكسورة ما قبلها
دفع ما يرد من ان الكسرة والضمة على الياء مطلقة ليستا بثقيلتين كما هو الظاهر على من ينظر فى
كلمات العرب والدفع غنى عن البيان **قوله** قال الشيخ آه الغرض من هذا النقل اثبات الاستثقال
وبيان فايدة زيادة قوله المكسورة ما قبلها **قال** الشارح قدس سره عطف آه دفع ما يرد من
ان لفظ نحو مستدرك لانه قوله مسلمى عطف على قوله قاض فيكون تحت كاف التمثيل فالحاجة
الى زيادة النحو وحاصل الدفع انا لا نسلم انه عطف على قاض بل معطوف على كقاض فلا يكون
داخلا تحت الكاف فلا بد مما يفيد التمثيل وينفى التخصيص كلفظ نحو مثلا ولما كان يرد على ذلك
ان بناء المتون على الاختصار فلا ينبغى تكثيره ترك المصنف العطف على قاض وزاد لفظ النحو واختصار
العطف على كقاض ودفع الشارح هذا لا يراد بقوله يعنى الخ بيان الدفع انه زاد لفظ النحو ليعلم
ان قاض ومسلمى مندرجان تحت نوعى الاستثقال الاستثقال فى الحركة والاستثقال فى الحرف
لكن بقى شئ وهو ان عصا وغلامى ايضا مندرجان تحت نوعى التعذر التعذر من جهة الذات
والتعذر من جهة الغير كما سيجئ فالمناسب ان يراد فيه ايضا لفظ النحو الا ان يقال ان الياء
شدة الامتزاج كانها ليست بعارضة كما سيأتى من الفاضل المحشى **قوله** مرفوعا ومنصوبا
ناظران الى المعطوف عليه فالمعنى ان نحو مسلمى عطف على كقاض حال كونه مرفوعا ومنصوبا وتقدير
اعراب المعطوف لمماثلة على فهم المتعلم اولى المعطوف فالمعنى ان نحو مسلمى عطف على كقاض
حال كون لفظ النحو مرفوعا ومنصوبا على قياس اعراب المعطوف عليه وترك هذا الوجه لان
الكلام فى لفظ نحو وان الاحتمالات فى المعطوف عليه ثلثة الرفع بناء على كونه خبر مبتدا محذوف

وفنصب بناء على كونه صفة مصدر محذوف والجر بناء على كون الكاف اسمية وكون كقاض بدلا او عطف بيان لما استثقل حلما سبق في عبارة الفاضل المحشي فتصور الا ان يقال ادخل الجر في النصب والله اعلم **قوله** لا على قوله قاض محترز قول الشارح عطف على كقاض **قوله** اذ قصد الخ الغرض من هذه العبارة بيان محذوشية احتمال عطف قوله ونحو مسلمي على قوله قاض ليعلم احتراز الشارح عنه وتقريره ان المراد من لفظ النحو على ذلك التقدير لا يخلو اما ان يكون المراد افادة تمثيل تقدير الاعراب بسبب الاشتغال او افادة ان المثال لذلك التقدير غير مختص بمسلمي خاصة بل شامل لكل جمع سالم بالواو والنون مضاف الى ياء المتكلم لا سبيل الى الاول لانه يكفي في تلك الافادة لفظ الكاف المقدرة بحكم العطف كما لا يخفى وكذا لا سبيل الى الثاني لان نحو هرا لاختصاص لو كان معتبرا عندهم لكان الشايع بين القوم في امثال التمثيلات الجمع بين الكاف ولفظ النحو مثلا والامر ليس كذلك كما ترى فلا اعتبار لذلك الوجه حتى يزاد لاجله لفظ النحو والله اعلم **قوله** واضرابها اى امثالها وفي بعض النسخ واخواتها **قوله** ونحوها اى نحو الكاف مما يؤدي مؤداها كلفظ نحو ومثل في سائر التمثيلات **قوله** قال الفاضل الخ الغرض من نقل كلام هذا الفاضل الاشارة الى الاعتراض والجواب لوارد في هذا المقام بين الاول انه لا فرق بين عصا ومسلمي لان الاعراب فيهما قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر واما الاستثقال في عصا قبل الاعلال فلان اصله عصوا بالواو والواو صالحة للاعراب لكن مع الثقل كما هو الظاهر وفي مسلمي فلان اصله مسلموي فتكون الواو التي هي اعراب الجمع المذكر السالم موجودة فيه لكن لاجل اجتماعها مع الياء فيه صار التلفظ بها ثقيلا كما لا يخفى واما التعذر في عصا بعد الاعلال فلان الموجود فيه بعده الالف وهي لا يقبل الحركة وفي مسلمي فلان التلفظ بالواو بعد انقلابها ياء مما لا يخفى تعذره فلاي وجه عد المصنف عصا في ما تعذر ومسلمي في ما استثقل بيان الثاني ان الامر كذلك لكن المؤثر في تقدير الاعراب في عصا التعذر لا الاستثقال وفي مسلمي هذا الامر فلذا افعل المصنف ما فعل واما الاول فلان اعراب عصا بالحركة كما هو الظاهر واجراء الحركة على الواو التي يكون ما قبلها مفتوحا ثقيل كما لا يخفى فلاجل هذا الثقل وجب ابدال الواو بالالف وهذا الابدال ليس تقديريا لان الحركة حتى لو كانت الالف قابلة للحركة لكان الاعراب في عصا لفظيا بل يحكم بالتقدير بعد الاعلال لاجل امتناع الالف عن قبول الحركة وتعذر اجرائها عليها لان الالف فيكون التقدير لاجل التعذر واما الثاني فلان اعراب مسلمي بالواو وكما تقرر واجتماعها مع الياء ثقيل فذلك الثقل اوجب ابدال الواو ياء وادغامها فيها وهذا ابدال تقديري لان الواو

على ان الكاف مضمنة للتمثيل ولفظ النحو لتخصيص تقدير الاعراب بسبب الاشتغال بلفظ مسلمي خاصة فلا يلزم الاستدراك اه منه

على اي اختصاصا من المثال المذكور بحيث لا يشمل نحو مسلمي اه منه

لاجل الثقل والله اعلم **قوله** لا الاسكان فيه رمز الى الفرق بين عصا وقاض بان ثقل ظهور
الاعراب فى الثانى فى حالة الرفع والجر يوجب اسكان الياء وهو تقدير الحركة فعلة تقدير
الاعراب فيه الاستثقال بخلاف الاول لان الثقل فيه يوجب الابدال وهو ليس بتقدير
الحركة كما سبق بيانه فعلة التقدير فيه التعذر والله اعلم **قوله** وذلك الامتناع الخ دفع لما يرد
من ان التقريم لا يصح لانه لم لا يجوز ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة على الاعراب
كما ان الكسرة المنقلبة عن الفتح فى جمع المؤنث السالم بدل عنها فى الدلالة على الاعراب فى حامل
الدفتر ان قياس الياء على الكسرة قياس مع الفارق لان الواو زايلة بالاعلال بخلاف الفتحة
فلو جعلت الياء بدلا عن الواو فى الدلالة كالكسرة عن الفتحة للزم وجود الاعراب بين الكلمة
واحدة لان الزايل بحكم الاعلال فى حكم الثابت **قوله** باقية على سكونها دفع ما يتوهم
من ان كون الياء المدغمة ياء لا يقتضى لفظية الاعراب فى مسلمى حالة النصب الجواب اشتراط
السكون فى ياء الاعراب فيحتمل ان يكون الياء متحركة فى صورة الادغام والدفع غفل عن هذا
قوله او بعضها تعريض على الشارح بان غرضه من قوله وقد يكون الاعراب الخ تعريض
المصنف بان فى بيان الاعراب اللفظى او التقديرى قصور لانه قد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا فى الاحوال الثلث مع انه لا يعلم من عبارته والحال ان فى بيان التعريض الصادر من الشارح
على المصنف ايضا قصور لانه كما يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فكذلك يكون
تقديريا فى بعض الاحوال صح ان هذا لا يعلم من عبارة الشارح ومغايرة هذا البعض البعض
الذى تعرض المصنف له مما لا يخفى كما يعلم من الجواب مثال الاعراب بالحروف الذى يكون
تقديريا فى الاحوال الثلث جاء فى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم ومثال تقدير
الاعراب فى بعض الاحوال المثنى فى حال الرفع نحو جاء فى غلاما القوم بخلاف حال النصب والجر
لان الاعراب فيه فى تينك الحالين لفظى لان الدال على المحذوف لا لتقاء الساكنين يوجد فيه
حال الرفع لكون حركة ما قبل الالف من جنسها بخلاف حال النصب والجر لان حركة ما قبل
الياء فى المثنى ليس من جنسها فلو حذفت للزم وجود الدال عليها الا ان يقال انه يعلم من
تقدير الاعراب بالحروف فى جميع الاحوال تقديره فى بعض الاحوال كما لا يخفى فلا يوجد فى
تعريض الشارح قصور والله اعلم **قوله** فيما كان آه يرد ههنا ان من المتقرر استحالة تعلق
حرفين من جنس واحد بفعل واحد وهذا يلزم ههنا لان فى الاحوال الثلث وفيما كان فيها
متعلقان بقوله يكون اجيب عنه بان قوله فيما كان متعلق بيكون لكن بعد تعلق فى الاحوال
به وبالجملة ان الاول متعلق بالمتعلق والثانى بالمقيد **قوله** ولا قوة الخ انما اشترط

له اى تقديم صحيح فى الاقوى تقديرا على عدم تقدير ياء الواو ١٢ منه

ياء والعاد ١٢ منه

لان فى هذه الصورة تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين وتدل حركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب بالحرف تقديريا **قوله** كما فى قوله تعالى الخ اعلم ان فى هذا القول ثلث قراءات احدها والمقيمى الصلوة باضافة الجزء الاول الى الثانى وثانيها والمقيمين الصلوة بنصب الصلوة بناء على الاصل والثالث والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة وتقدير النون وهذه رواية الحسن ذكر فى التفسير الكبير فى قول الفاضل المحشى مبنى على هذا لانه على الاول لا يصح قوله على قراءة المنصب على الثانى لا يكون مثالا لتقدير الاعراب فافهم واغتنم هذا التحقيق لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق **قوله** لئلا ينتقض الخ ببيان النقض ان مصطفوا فى مصطفون اسم اعرابها بالحروف لاتى آخره ساكنا مع ان الاعراب فيه ليس بتقديرى **قوله** ولعله انما لم يعده جواب للشارح عن جانب المصنف بان مقصوده ببيان موضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين يوجدان فى الاسم بالنظر الى الذات لا باعتبار العارض وتقدير الاعراب فى الاسم الذى لم يذكره المعرب لاجل التقاء الساكنين لا لذاته فلن لك لم يذكره **قوله** وكان الياء الخ دفع ما يتوهم من انه لو كان مراد المصنف ما ذكر لكان المناسب له ان لا يذكر مثل قاضى ومسلمى لان تقدير الاعراب فيهما لاجل الياء بيان الدفع ظاهر **قوله** ان قلت الخ حاصله ان تقدير الاعراب لاجل الياء اذا لم يكن مخالفا لغرض مقصود المصنف فالمناسب له ان يعد فى لان اعرابه حال الرفع تقديرى لان اصله قوى فاجتمعت الواو والياء وا كولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء كما فى مسلمى وعلى تقدير عدم العد يبطل قول المصنف واللفظى فيما عداه كما لا يخفى **قوله** اجيب عنه الخ حاصله ان الاسماء الستة حال اضافتها الى ياء المتكلم معربة بالحركات التقديرية فاضل فى قوى بكسر الواو فنقلت كسرتها الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء فى الياء فصار قوى وهذا اشتغل ما قبل الياء بالكسرة جعل اعرابه فى الاحوال الثلث تقديريا فيكون مندرجا فى علامى وبالجملة ان نوعه مذكور وان لم يكن شخصه مذكورا **قوله** نعم يبقى الخ وان تأملت فيما سبق لظهر لك عدم بقاء هذا الاشكال لان تقدير الاعراب فى الاعلام التى تحكى فى لغة الحجاز بعارض الاستفهام لا مطلقا كما تقرر ويمكن ان يدفع بان مقصود المصنف ببيان موضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين يكونان متفقين فيما بين اهل اللغة والمادة المذكورة ليست بمتفقة كما هو الظاهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى الاعراب المتلفظ به انما غير الاسلوب حيث قدر المضاف اليه وهو الاعراب فى القول الاول للمصنف وهو التقديرى والموصوف فى القول الثانى له وهو اللفظى آه لان هذا القول منه متلبس بهذه النسبة كما ترى واراد ها بين المضاف

والمضاف اليه غير متعارف بخلاف القول الاول له لكن بقي شئ وهو انه لم يسلك المصنف على نسق واحد آلا ان يقال ان النكتة في تغيير الاسلوب لحاظ التفنن في العبارة والله اعلم

قال الشارح قدس سره يعني فيما عدا ما ذكر دفع ما يرد من ان المناسب للمصنف ان يقول واللفظ فيما عداهما لان المذكور في السابق امران التعذر والاستثقال وحاصل الدفع ان الضمير راجع اليهما بتأويلهما بالمذكور وهذا الجواب من الشارح على تقدير التسليم والا فههنا جواب آخر وهو ان يقال انا لا نسلم ان الضمير اذا كان راجعا الى امرين فيورد ذلك الضمير بصيغة التثنية مطلقا بل اذا كانا مذكورين سابقا بكلمة الواو واما اذا كانا مذكورين بالواو والفاصلة فيورد ذلك الضمير على صيغة المفرد كما تقرر والامران ذكرا ههنا بالواو والفاصلة كما ترى وانا لا نسلم ان الضمير راجع الى التعذر والاستثقال بل الى التقدير وهو امر واحد كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وما ذكر الخ دفع من ان بيان ما ضم الاعراب اللفظ والتقدير قد تم فالمناسب للمصنف ان يشرع في المقصود وهو قوله المرفوعات فلم شرع في تعريف غير المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه ذكر في بيان انواع اعراب الاسم الذي اشار المصنف اليه بقوله بقوله فالمعرب اما منصرف آه المنصرف وغير المنصرف فالمناسب له التعرض الى تعريفهما بمقتضى ذلك القول حتى الاتضح فلما ورد ان التعرض لتعريف غير المنصرف اذا كان لذلك الوجه كان المناسب له ان يتعرض لتعريف المنصرف ايضا فاشار الشارح الدفع هذا الايراد بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن تعريف المنصرف يعلم من تعريف غير المنصرف وعادة المصنفين جرت على الاختصار فلهذا تعرض الى تعريف غير المنصرف فقط فلما ورد ان بين المنصرف وغير المنصرف نسبة التقابل ولا شك في ان من تعريف احد المتقابلين يعلم المقابل الآخر لان من المتقررفيما بين القوم ان شيئا اذا اعتبر في احد المتقابلين يعتبر نقيضه ومنافيه في المقابل الآخر فكما يعلم المنصرف من تعريف غير المنصرف فكذا يعلم غير المنصرف من تعريف المنصرف فلاي وجه اختار المصنف تعريف غير المنصرف فاشار الشارح الى دفعه بقوله وكان غير المنصرف بيان الدفع ان غير المنصرف اقل افرادا من المنصرف بحسب الاستقراء وكل ما هو اقل افرادا فتعريفه اسهل لان مشتركه ومميزه يعلم بسهولة كما لا يخفى وكل ما هو اسهل يكون مختارا فلذا اختار المصنف ما اختاره هذا ما ظهر لي في تقرير هذه الكلمات والله اعلم بالمرادات **قوله** واغناه الاكتفاء الخ دفع ما يرد من ان الاكتفاء بتعريف غير المنصرف يكون صحيحا اذا كان يعلم منه تعريف المنصرف وهو مبني على حصر المعرب فيهما لانه على هذا يوخذ في احدهما نقيض ما يوخذ في

الآخر كما لا يخفى وذلك الحصر غير صحيح عند النحاة لخروج ما اعرب بالحروف منهما كما سيأتي وجه
فكيف يصح الاكتفاء وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن الحصر وان لم يثبت عند جمهور النحاة
لكنه ثابت عند المصنف ومما يدل على ذلك عدوله في تعريف المنصرف وغير المنصرف
عن تعريف النحاة لهما والله اعلم **قوله** ولهذا اي لانحصار المعرب عند المصنف في المنصرف
وغير المنصرف **قوله** ومثل ما سبق قالوا لانا المدقق في الظاهر ومثل ما سبق لان كلا منهما وجه
مستقل انتهى اقول وبالله التوفيق ان كلمة او ههنا مضمرة لانها لاحد الامرين كما تقرر والامر
ههنا علمنا ان فالمناسب الواو التي للجمع والله اعلم والمراد مما سبق بيان وجه عدول المصنف
عن تعريف النحاة للمعرب **قوله** وذلك الخ اي العدول لانحصارا ومثل ما سبق ثابت
للاستلزام وعدم الانحصار الاول بالنظر الى قوله ومثل ما سبق والثاني بالنظر الى قوله
ولهذا بيان الاستلزام ان المقصود من تعريف غير المنصرف بيان معرفة حال آخره
من سلب الجر والتنوين عنه كما ان المقصود من تعريف المعرب معرفة حال آخره مزكونه
مختلفا باختلاف العوامل فلو عرف غير المنصرف بما سلب عنه الجر والتنوين كما فعله النحاة
للزم توقف الشئ على نفسه كما لا يخفى مثلا اذا قلنا هذا غير منصرف اي ما سلب عنه الجر
والتنوين وكل ما هو غير منصرف اي ما سلب عنه الجر والتنوين ما يسلب عنه الجر والتنوين
فيتجه ان هذا ما يسلب عنه الجر والتنوين ومن هذا المثال يتضح لزوم تقدم الشئ على نفسه على
صورة الدور لا دراية وامابيان عدم الانحصار فهو ان ما اعرب بالحروف ليس بمنصرف لانه لا يبعد
مما يدخله الحركات الثلث والتنوين ولا غير منصرف لانه وان سلب عنه الجر والتنوين
لكنه ليس بمتحرك بالفتح كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** مثلا انما قال مثلا لانه يخرج
عنه ايضا ما اعرب بالضمة والكسرة كالجمع المؤنث السالم **قوله** المنصرف الخ الغرض من
هذه العبارة بيان ما اخذ المنصرف وغير المنصرف ليعلم وجه التسمية **قوله** وهو
الفضل كما يقال ما بين الدرهمين صرف فضل اي وقيل المنصرف مشتق من الصرف بمعنى
الصوت وفي آخر الاسم المنصرف يوجد الصوت وهو التنوين وقيل من الصرف بمعنى اللبن
الخالص والاسم المنصرف ايضا خالص عن مشابهة الفعل وههنا اقوال اخر تركتها لاجل
الاقتضاء ذكرها في التطويل **قوله** اعني علامته يعلم من الحواشي المكتوبة ههنا ان الضمير في
علامته راجع الى المنصرف ويحتمل ان يكون لفظ العلامة سنونا والمآل واحد **قوله** تمكن
اي قوة في الاسمية لعدم شبهه بالفعل وعدم منع الجر والتنوين الذين هما من خواص
الاسم عنه **قوله** ولما عرفنا الخ ولا يخفى وجه المناسبة ايضا في غير المنصرف على تقدير

القولين الآخرين المذكورين في السابق بل على القول الآخر **قال** الشارح قدس سره اي اسم دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يصدق على ضربت لوجود الوصفية والتانيث فيه مع انه ليس بغير منصرف وحاصل الدفع ان المراد من كلمة ما الاسم وضربت ليس باسم فهو خارج عن الجنس الذي يكون في التعريف **قال** الشارح قدس سره معرب دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يصدق على حضار وطار لوجود العلتين فيهما وهما العلمية والتانيث مع انهما ليسا بغير منصرفين وحاصل الدفع ان المراد بالاسم الذي هو جنس غير المنصرف الاسم المعرب وهما من المبنيات فيما خارجان من الجنس **قوله** جعل ما موصوفة آه دفع ما يرد من ان الشايع في امثال هذا المقام جعل كلمة ما موصولة والتعبير عنها بالمعرفة فلا يتم نكتة جعلها موصوفة وعبر بالنكرة وحاصل الدفع ان لفظ غير المنصرف ههنا مبتداء وقوله ما فيه علة مخبره والاصل في الخبر التنكير كما ان الاصل في المبتداء التعريف كما تقرر فذلك الاصل جعل كلمة ما موصوفة وعبر عنها بالنكرة **قوله** ولئلا يلزم الخ هذا اشارة الى وجه آخر لجعل الذكر والتعبير المسطور بيانه ان المبتداء ههنا وهو لفظ غير المنصرف نكرة فلو جعلت كلمة ما موصولة وعبرت عنها بالمعرفة للزم تعريف الخبر مع تنكير المبتداء وهو من المستقبحات عندهم فلما ورد ان كلمة غير مضاف الى المنصرف والاضافة للتعريف فكيف يكون المبتداء نكرة دفع بقوله لان غير الخ وحاصله ان كلمة غير لتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة وفيه ان عدم التعريف اذا لم يكن لما اضيف اليه كلمة غير ضد واحد مشهور واما اذا كان كذلك كما في ما نحن فيه وعليك بالحركة غير السكون فيتعرف اما وجود الضد الواحد في المثال الثاني فظاهر وفي المثال الاول فلان الاسم الذي لا يدخله الجر مع التنوين مشهور بخلاف غير المنصرف الذي اضيف اليه غير وبما ذكر ظهر مضافة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم من منع الضد الواحد للمنصرف **قوله** وفيه ان الخ تزييف للوجه الثاني المقول للزوم تنكير المبتداء وتعريف الخبر بان المحذور المذكور انما يلزم اذا اريد المعنى التركيبي الاضافي من لفظ غير المنصرف لان معنى الغيرية على هذا يكون ملحوظا فيكون مبهما بابهام الغير واما اذا اريد منه المعنى العرفي الذي هو مفهوم ما فيه ملتان الخ فلا يلزم المحذور المذكور لان معنى الغيرية لا يلاحظ فيه حتى يكون مبهما بل هو مفهوم محصل معين لا ابهام فيه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** وله ان يقول تزييف التزييف المذكور بيانه ان لفظ غير المنصرف اذا اريد منه المفهوم الكلي فهو ايضا نكرة فيلزم تنكير المبتداء وتعريف الخبر لان اللفظ الموضوع للمفهوم الكلي يكون معدودا من المعارف اذا كان من قبيل اعلام الاجناس واما اذا كان من قبيل اسماء الاجناس فلا والظاهر هو

صلم ملو كبير
كما بعاق بالبند ١٢

الثانی لان الاول فرض یفرض فی اللفظ الذی یجری علیه احکام المعارف فی لغة العرب و لفظ غیر المنصرف لیس من ذلك القبیل فیکون من قبیل اسم الجنس فیکون نکرة و قیل ان اسم الجنس یکون فی حکم النکرة إذا اریدبه فرد من افراده و اما اذا اریدبه المفهوم فی ضمن ای فرد کان فلا کما تقرر والله اعلم **قوله** والقول بانه الخ لما کان یرد علی کلا الوجهین بجعل کلمة ما موصوفة لا موصولة انه لم یجز ان تکون کلمة ما مبتداءة و لفظ غیر المنصرف خبره قدم علیه فالمناسب جعلها موصولة دفع الفاضل المحشی هذا الایراد بانه مخالف للاسلوب الشایع و القاعدة المحفوظة اما الاول فلان الشایع جعل المعرب بفتح الراء مبتدأ و المعرف بکسر الراء کما لا یخفی و اما الثانی فلان المتکلم و المخاطب فیما بین القوم ان المعلوم متعین لابتدائیة و لفظ غیر المنصرف معلوم فی السابق و ان کان بوجه الاعراب بخلاف ملفه علتان لانه غیر مذکور والله اعلم **قوله** ان الظرف الخ اما اذا قدر الظرف بالفعل فظاهر و اما اذا قدر باسم الفاعل فلانه اعتمد علی الموصوف فی حاشیة الفاضل المدقق ههنا لا یخلو عن اختلال حیث ترك الاشارة الی احتمال تقدیر الظرف بالفعل الذی هو من جملة محتملاته و زاد احتمال کون ما موصوله و هو المزیف کما علم آنفا والله اعلم **قوله** العلة الخ لعل الغرض من هذه العبارة الی قوله فعلی هذا الاشارة الی الایراد علی المصنف بان العلة فی اصطلاح النحاة ما ینبغی ان یختار المتکلم عند حصوله امر ایناسبه و لا شك ان المتکلم لا ینبغی له ان یختار عدم دخول الکسرة و التنوین عند واحد واحد من هذه الامور التسعه فلا یصح تسمیة کل کل واحد منها بعلة بل ینبغی له ان یختار العدم المذکور عند حصول اثنین اثنین منها فیکون العلة اثنین منها و الی جواب هذا الایراد اشار بقوله فعلی هذا و بیانه ان تسمیة واحد واحد منها بعلة من قبیل اطلاق اسم الکل الذی هو اثنان منها علی الجزء یعنی ان الاطلاق مجازی و باب المجاز غیر منسد والله اعلم **قوله** غیر طبع احترز بهذا القید عن العارض الطبع کالصحة و بالقید الثانی احترز عما لا یستند الی حالة کحمرة الخجل و صفرة الوجل و بالقید الثالث احترز عن الکیفیة الحادثة من شرب الدواء للصحة کذا فحرروا والله **قوله** لیست بمعنی الموجب قال الفاضل المدقق لان الموجب لتغیر آخر الکلمة لیس الا المتکلم اقول و بالله التوفیق ان الموجب الواقعی و ان کان المتکلم لکن لو لا یجوز ان یراد من الموجب ما هو الموجب بحسب الاصطلاح کالعامل لانه مؤثر فی الاصطلاح لا فی الواقع فلو لا یجوز ان یکون العلة بمعنی الموجب والله اعلم **قوله** ما ینبغی ان یختار الخ زاد ینبغی لان المتکلم قد یترك الامر المناسب عند حصول علته لنکتة کترك عدم دخول الکسر و التنوین ههنا للضرورة او للتناسب کذا فی الحاشیتین و ذهنی القاصر یحکم بعدم الانحصار

اسم الجنس ما وضع لمفهوم کلی لا من حیث ان المعلومیة من اسامه و ضع علم الجنس ما وضع للمعلوم من حیث ان المعلومیة من اسامه منه

ای و هو قوله لاعتماده علی الموصول او الموصوف منه

ای علی ما هو المعروف من کلام الفاضل المحشی و الحق ان هذا الظرف متعلق بالفعل لکونه علی هذا کون جملة منه

ای بل الظاهر هو هذا منه

في صورة التراك لنكتة لانها انما وجدت فالمناسب التراك كما لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم مستقيم والله اعلم **قوله** لكن صريح آه ايراد على الجواب الذي صدر بقوله فعلى هذا بان هذا التوجيه لكلام المصنف بما لا يرضى به لان المعلوم من ايضاح مصنف المصنف ان اطلاق العلة على كل واحد من العلل حقيقة الا ان يقال ان للعلة في اصطلاحهم معنيين احدهما ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا مناسبا وثانيهما ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله او حصول كله امرا مناسبا فلم لا يجوز ان يكون منظور المصنف المعنى الثاني ومنظور المجيب المعنى الاول او التوجيه بما لا يرضى انما يلزم لو كان منظورهما واحدا والله اعلم **قوله** ذلك اي صريح كلامه يعني ان المصنف صرح بالاطلاق الحقيقي نظرا الى ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان فيلزم اطلاق السبب على كل واحد واحد من الامور التسعة والاصل في الاطلاق الحقيقة فلذلك الوجه صرح المصنف بالاطلاق الحقيقي والله اعلم **قوله** هذا الوجه اي الاستدلال بالتثنية الذي ذكره في السبب جار في العلتين ايضا بان المصنف ثنى العلتين في تعريف غير المنصرف في الكافية كما لا يخفى فيلزم اطلاق العلة على كل واحد من الامور التسعة والاصل في الاطلاق الحقيقة فيعلم الاطلاق الحقيقي من كتاب الكافية كما علم من كتاب الايضاح فتوجيه كلام المصنف بكون الاطلاق مجازيا مما لا يرضى به المصنف والله اعلم **قوله** عنده اي عند المصنف بالنظر الى كتاب الكافية **قوله** ايضا اي كما في الايضاح **قال** الشارح قدس سره توثران باجتماعهما لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان وجود العلتين في شيء واحد يحكم واحد من المستقبحات بل من المستحيلات عندهم فكيف يصح تعريف غير المنصرف بما فيه علتان وحاصل الدفع ان المراد من العلتين العلتان اللتان توثران في الحكم بطريق الاجتماع يعني اذا اجتمعتا والعلتان اللتان تكونان بهذه المثابة تكون جزئي العلة التامة ووجود الجزئين من العلة التامة ليس من المستقبحات بل من الواجبات ورأيت في الحواشي المكتوبة في هذا المقام فوايد أخر لهذه العبارة لكن الفاضل المحشي اختار فايدة لقوله واستجماع شرايطها ولا يصح الا بالطريق الذي ذكرنا فلذا اخترت ما اخترته فافهم **قوله** انما قال ذلك آه فيه اشارة الى ان قول الشارح واستجماع شرايطها لدفع ايراد بين احدهما ان العلتين اللتين توثران باجتماعهما موجودتان في نوح وهند اذا صرفا فاحدهما العجمة والتانيث الاولى في الاول والثانية في الثاني وآخرهما العلمية مع انهما منصرفان كما هو المفروض وثانيهما ان ما دخله اللام كالاحمر وما اضيف كاحمركم يصدق عليهما ان فيهما علتان توثران باجتماعهما مع انهما منصرفان على مذهب كما هو المتقرر فيبطل منع المتقرر ايضا وحاصل الدفع ان المراد بالعلتين ليس مطلقيتهما بل ما تكونان مع الشرائط ورفع الموانع

الا لان التراك مناسب ١٢ منه

اي توثران في الحكم بطريق الاجتماع ١٢ منه

والشرايط مفقودة في مادة النقض التي ذكرت اولا كما لا يخفى ورفع الموانع مفقود في مادة النقض التي ذكرت ثانيا كما لا يخفى ايضا والله اعلم **قوله** او اضيف ولو قال واضيف بكلمة الواو بدل كلمة او لكان اظهر لان الورود ليس على احد الامرين **قوله** فانه منصرف اي على مذهب لا عند كل النحاة كما يظهر لك من الشرح نفسه فيما سيأتي في آخر بحث غير المنصرف **قوله** لان من شرايط ورود النقض عند اذا لم يصرف بان المعارض لتأثير السببين موجود فيه مع حصول عدم الانصراف لان شرط تأثير التناسب المعنوي احد الامور الثلثة كما سيجيء في المتن وهو مفقود في هند كما هو الظاهر كذا في حاشيته الناد الدقيق اقول وبالله التوفيق ان المراد من المعارض لا يخلو اما ان يكون ما يكون معارضا لتأثير السببين على سبيل التحتم والوجوب او ما يكون معارضا لتأثيرهما على سبيل الجواز فان كان الاول فوجوده في هند مسلم لكن مراد الفاضل المحشي من قوله لان من شرائط تأثير السببين على سبيل الوجوب انتفاء المعارض المذكور والموجود في هند التأثير على سبيل الجواز فوجود المعارض لا يضره وان كان الثاني فلا نسلم وجوده في هند لان المعارض بالمعنى المذكور عدم السببين وهو غير موجود في هند **قوله** يعارض احد الخ اي ثقله **قوله** يعارض السببين معارضة السببين في الصورة التي وجدت الاضافة او اللام فيها مع السبب الذي يكون العلمية شرطا فيه ومعارضة احد السببين في الصورة التي وجد احدهما مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطا فيه كما سيجيء في الشرح نفسه في آخر البحث **قوله** بالاسم فبدخول اللام او الاضافة يبتقوى جهة الاسمية ويضعف جهة الفعلية فيكون الاسم منصرفا او في حكم المنصرف على تقديرهما لا غير منصرف لا يصل بجهة المشابهة بالفعل في الغرضيتين وقد ضعف قال الفاضل المدقق وانما يحكم بمعارضة السببين في اللام والاضافة دون سكون الاوسط لزيادة ارتباطهما بالاسم بحيث صارا مختصين به دون سكون الاوسط لتحققه في الفعل ايضا نحو قيل وخاف انتهى **قوله** ان قلت الخ قال الفاضل المدقق لا بقاء لهذا النقض بعد ادخال انتفاء المعارض في شرايط تأثير العلتين لان الضرورة والتناسب يعارضهما فقوله لصدق التعريف عليه ممنوع انتهى ويفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم جواب هذا الايراد بان المراد من الشرايط الشرايط التي ذكرت في بيان العلل وبالنظر اليها يتصور البقاء لان الضرورة والتناسب ليسا من جملتها انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق لا فرق بين معارضة اللام او الاضافة مع السببين او احدهما ومعارضة الضرورة والتناسب معهما لانهما ليسا مذكورين في المتن بعنوان الشرايط وتضاد كليهما العدم الانصراف يعلم منه صراحة حيث قال ويجوز صرفه للضرورة او التناسب وجميع الباب باللام او

ك لان من شرائط تحقيق الاوسط البعيد تحقيق الاوسط القريب والزيادة على الخروج من الشرط شرط في التأثير فتدبر

ك ١٢ منه

ك لان من موانع عدم الانصراف الاضافة والا فيكون منها من حيث الاسم ومن حيث عدم

الاضافة يجر بالكسر فلا يتصور بقاء النقض الا ان يكون بناء هذا الاعتراض على الاغماض عما سبق من دخول انتفاء المعارض في الشرايط والاغماض ليس بعزيز في كلامهم والله اعلم **قوله** مع انه منصرف عنده اقول وبالله التوفيق ان عبارة الشارح في شرح قوله ويجوز صرفه ينادي بأعلى نداء على ان مراده خلو الكسر والتنوين ليس بمنصرف عند المصنف بل هو في حكم المنصرف فكما ان تعريف غير المنصرف يصدق عليه فكذلك هو غير منصرف فكيف يتصور النقض **قوله** و يصدق التعريف عليه لان فيه علتين التعريف والتانيث مع شرايطها **قوله** لدخول الكسرة في هذا التخليل نظر لانه لا يعلم من دخول الكسر والتنوين على شيء انصرافه لان غير المنصرف عند المصنف غير معرف بما لا يدخله الكسر والتنوين بل بما فيه علتان الخ **قوله** اجيب عن الاول الخ المراد مما سيجيء تفسير الصرف في قوله المصنف ويجوز صرفه بالجعل في حكم المنصرف آنا او تفسيره بالمعنى اللغوي وارجاع الضمير الى الحكم لان مآل كلا التوجيهين راجع الى ان دخول والتنوين غير منصرف عند المصنف فلا نقض لانه كما يصدق التعريف المذكور الذي عند المصنف عليه قلنا لك هو من افراده عنده واما الاحتمال الآخر المذكور في قول مولانا عبد الحكيم في قوله المصنف ويجوز صرفه من ان الحكم بالانصراف الواقع منه ليس على مذهبه بل على مذهب القدماء من النحاة فذلك وان كان يصلح للجواب عن ذلك النقض الا انه لما كان بعيدا عند الفاضل المحشي كما سيجيء في كلامه فلا ينبغي ان يراد مما سيجيء اقول وبالله التوفيق لما كان ارادة خلاف الظاهر من عبارة المصنف وهي ويجوز صرفه آه متيقنة ظاهرا فلا وجه لايراد هذا السوال فضلا من مثل الفاضل المحشي والله اعلم **قوله** بان يمنع وجود الخ حاصله ان للشارح ان يقول لا نقض لانه وجود السببين المستجمعين لشرايطهما فيه ممنوع لان السبب المؤثر في منع الصرف اما التانيث اللفظي او التانيث المعنوي اي التقديري لا سبيل الى الاول لان التاء الموجودة فيه ليست للتانيث لدلالتها على الجمعية ايضا والمعدود من اسباب منع الصرف التانيث بالتاء التي لمحض التانيث وكذا لا سبيل الى الثاني لان التاء الظاهرة الموجودة فيه مانعة عن تقدير تاء اخرى فيه اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشي ان يقول وعن الثاني بان يمنع وجود السببين لان شرط التانيث العلمية وشرط التعريف ايضا العلمية وهي غير مجموعة بل الكلام ههنا في نفس التانيث كما عرفت فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** او ان يقول اطلق على ان يمنع وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف عند المصنف كما يصدق على مسلمات فكذلك هو من افراده وان اختلج في قلبك انه كيف يكون مسلمات من افراد غير المنصرف والحال انه يدخل عليه الكسر والتنوين فانزله بان الممنوع من غير المنصرف سوى

قوله لا نسلم انه يعلم من ايضا ان ما لم يدخله الكسر والتنوين غير منصرف عند المصنف

قوله لا نسلم انه لم يجز ان يكون مراد المصنف ان فيه اسباب المنع من الصرف عند المصنف بل يجوز ان يكون مراده ان فيه سببا واحدا من اسباب المنع من الصرف عنده ١٢ منه

انكر لا مطلق التنوين والتنوين الموجود فى مسلمات تنوين المقابلة والممنوع منه الكسرة المختصة بحال الجر لا مطلق الكسرة والموجودة فى مسلمات ليست مختصة بحال الجر بل يوجد فى حال النصب ايضا **قوله** او ان يحذف الخ عطف على ان يمنع او ان يقول على ما هو المتعارف فى صورة قسم المعطوفات وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف كما يصدق على مسلمات فكذلك هو مع زيادة واجراء الكسر والتنوين عليه ليس بمثبت اتفاقا قال مولانا المدقق ولا يخفى انه يرد قوله تعالى من عرفات بالكسر والتنوين انتهى اقول وبالله التوفيق ان ورود قراءة القرآن ليس على المتفق من اللغات على ما لا يخفى فلم لا يجوز ان يكون اجراء الكسر والتنوين على عرفات على لغة المتبين لهما فى الجمع المؤنث لا على لغة النافين نعم ورود القرآن على افصح اللغات ثابت وهو لا يدل على النفى فكيف الرد بتلك الآية على الجواب الثالث والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اثر اسيجئ ذكره اشار بذلك الى ان المراد بالاثر المفهوم من قوله تؤثران ليس مطلق الاثر والا فيكفى وجود مطلق العلتين فى منع الصرف لانهما يؤثران مشيا وجدا فيه لان وجود العلة والمؤثر بدون الاثر من المستحيلات والله اعلم **قوله** مبينة بقوله الخ دفع ما يرد من ان التعريف يكون للتوضيح وهو لا يوجد هنا لتحقق الابهام فى التسع الذى اورده المصنف لرفع ابهام العلتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان لا ابهام فى التسع مسلم لكن البيان من المصنف له موجود بلا فصل فلا يخل ذلك الابهام بالتوضيح المقصود من التعريف والله اعلم **قوله** فلا سابعة اذن الخ الغرض من هذه العبارة الرد على من اجاب عن ذلك الايراد بان المراد من العلتين ليس مطلق تينك بل المانعتين من الصرف وهما موجودتان فى التسع المبنية لهما بلا تعين فيهما فلا ابهام فرفع التعريف بيان الرد ان المنع من الصرف يساوى غير المنصرف فى المعرفة والجملة فالعلتان المانعتان من الصرف مساويتان لغير المنصرف ومن شروط التعريف ان يكون بالاجلى كما تقرر والله اعلم **قوله** والحصر فيها اى فى العلل التسع استقرائى ومعنى الاستقرائى ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشى ان يؤخر شرح هذا القول يعنى من تسع شرح قوله من علل تسع لان المقصود فى القول الثانى شرح تقدير لفظ العلل وهو مقدم على لفظ التسع كما لا يخفى على من رأى عبارة الشرح فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره من علل تسع دفع ما يرد من ان التسع من اسماء الاعداد التى يطلب المميز ولا قرينة على تعيينه فيكون مميزة الاشياء فيرجع معنى العبارة الى ان غير المنصرف ما فيه علتان من اشياء تسع او تسع اشياء فيوهم كون من ظرفا مستقرا متعلقا بمركبة فيؤول المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان مركبتان من اشياء تسع بان يكون احدهما

مركبة من خمسة اشياء والآخر مركبة من اربعة او يكون كل منهما مركبة من تسعة او غير ذلك وهذا خلاف ما قصد واراد واكما هو الظاهر وحاصل الدفع ان لفظ علتان قرينة كون مميز التسع العلل فيرجع المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان من علل تسع او تسع علل وتركيب العلتين من العلل التسع غير ظاهر فيدل العبارة على كون من للتبعيض وهو موافق لما اراد واهذا ما ظهر من حاشية مولانا الدقتي مع ادنى تغير والله اعلم **قوله** او من تسع الخ الغرض من هذا التقدير بيان مميز لفظ التسع بعنوان الصفة او بعنوان المضاف اليه كما ان التقدير المذكور في الشرح بيان المميز بعنوان الموصوف وفي كل من شقي الصفة والمضاف اليه خدشة اما في الاول فلان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد بعنوان الصفة واما في الثاني فلان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض غير شامل لكل الالفاظ على ما ذكر في الرضي الا ان يقال ان التخصيص غير مسلم لان التنوين في ايا ما تدعو جعل عوضا عن المضاف اليه كما ذكر في المكمل مع انه ليس بلفظ كل وبعض وتعريف التنوين العوضي ايضا لا يدل على التخصيص وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه كما ذكر في الايضاح كذا فهم والله اعلم **قوله** والاول اوفق لان فعله واحدة صفة على القطع يقتضي الموصوف لانه لا يميز واحد ولا اثنان **قوله** وبما في اول الخ حيث قدم المعدود وعلى العدد فيه كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اي العلل الخ دفع ما يرد من ان الضمير في هي لا يخلو اما ان يرجع الى العلة الواحدة التي يقوم مقام سببين او الى التسع لا سبيل الى الثاني لعدم صحة الحمل ان قدم الربط على العطف كما لا يخفى وجهه ولعدم صحة الرفع المنقولة من التسع في عدل ووصف وهكذا ان قدم العطف على الربط لان الجزء الذي يقتضي الرفع على هذا هو المجموع لا كل واحد وعلى هذا لا يصح العطف ايضا لان العطف ما قصد بالنسبة اي فيه الى شيء او نسبة شيء اليه ولا يوجد هذا المعنى في وصف كما لا يخفى وكذا لا سبيل الى الاول لان العدل ليس مما يقوم مقام سببين على ما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى التسع وجزء مجموع ما في هذين البيتين لا كل واحد مما ذكر فيهما يعني ان العطف مقدم على الربط والله اعلم **قوله** وذلك باعتبار الخ ظاهر هذا القول ينادي باعلى بداهة على ان مراد الشارح من قوله اي العلل التسع جواب عن الايراد المذكور باختيار الشق الثاني من الاحتمال الثاني وهو لا يناسب لان الاستحالة المذكورة على ذلك الشق مدفوعة الوجه للرفع في عدل ووصف وعدم صحة العطف ولا تعرض لدفعهما الاستحالتين لا في كلام الشارح ولا في كلام المحشي لا صراحة ولا ضمنا الا ان يقال ان غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة بيان القرينة على الخبرة

ح محشي يعين الموضوع ١٢ منه

وأما وجه صحة الرفع في عدلٍ ووصفٌ وهكذا وصحة العطف فكون عدل مجرورا في الظاهر لعطفه
على الشارح والمحشي لم يتعرضا الى ذلك للاعتماد على فهم المتعلم والله اعلم **قوله** فالمقصود من تصوير
كلمة ما نافية والتصويب النزول او النسبة الى الصواب **قال** الشارح قدس سره والعدول في
عطف دلم ما يرد من ان كلمة ثم للتراخي في زمان كما تقرر وثبوت العلية للجمع ليس بمتأخر عن ثبوتها
للجهة وكان الاولى في التركيب فلم لم يسد ايراد الواو بدل ثم مع ان حصول الاختصار وكون ذكر العلل
على نسق واحد يحصل بايراد الواو وحاصل الدفع انا نسلم حصول الفوائد المذكورة على تقدير
ايراد الواو لكن المحافظة على الوزن لا يحصل بايرادها كما لا يخفى فاورت ثم بدل الواو وههنا نكتة
جليلة اخرى ذكرها مولانا عصام الدين وهي ان كلمة ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة
فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله اوادنى وههنا الامر موجود ههنا لان الجمع اعلى رتبة من الجهة و
التركيب حيث يؤثر وجدها في منع الصرف والله اعلم **قوله** مجردة عن الخ دفع ما يرد من ان
استقامة الوزن يحصل على تقدير ثم لكن الاستحالة المذكورة في ايرادها كما علمت سابقا من
انها للتراخي وهو غير موجود ههنا باقية على حالها فكيف يستقيم ايرادكلمه ثم وحاصل الدفع
انها مجردة عن التراخي واريد بها مجرد المشاركة كما في الواو **قوله** وذلك الخ الغرض من هذه
العبارة بيان الباعث على التقريد في **قوله** فيه مساهلة بجعل جزأ العلة الذي هو المجموع
شرطا للعلة التي جعلها المصنف علة اعني النون وهذه المساهلة لضرورة وزن الشعر **قوله**
او صفة موصوف نعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان في كلامه في بيان اعراب
زايدة قصورا لان ههنا احتمالات اخر اكان يقال ليس غرض الشارح الاستيعاب حتى يلزم
عليه ذكر جميع الاحتمالات **قوله** بتقدير اعني فالتقدير والنون اعني نونا زايدة **قوله** لان
النون الخ دفع ما يتوهم من ان النصب بتقدير اعني يكون في موضع الابهام والاحتياج الى التعيين
المراد **قوله** لان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف و
التنكير شرط كما تقرر والنون معرف باللام وتر زايدة منكر فكيف يجوز توصيفه به وحاصل
الدفع ان اللام في النون للعهد الذهني وهو في حكم النكرة كما هو المثبت عندهم فيجوز
التوصيف **قوله** زيدت الغرض من هذه العبارة بيان فايدة زيادة اللام التي هي للعهد الذهني
قوله يدل عليه الخ الغرض من هذه العبارة بيان القرينة على كون اللام في النون للعهد الذهني و
المراد من البواقي ما سوى وزن الفعل او كله ان كانت الاضافة فيه ايضا للعهد الذهني اولم يكن
الاضافة فيه مقصودة فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** او بدل عطف على صفة النون
والتقدير ويجوز ان يكون مرفوعا على انه بدل بحذف الموصوف اقامة زاد هذه العبارة لان البدلية

باعتبار حال نفسها غير متصور لعدم الاتحاد كما لا يخفى **قوله** او جزء مبتدأ عطف على صفة النون او على بدل فيكون التقدير ويجوز ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف **قوله** والجملة معترضة بين الجزاء يعني قوله والنون ومتعلقه اعني قوله من قبلها الف او بين جزأ الجزاء اعني قوله والنون ومتعلقه اعني قوله من قبلها الف الاحتمال الاول بالنظر الى اللفظ لانه اجرى الاعراب على النون فيكون جزاء والاحتمال الثاني بالنظر الى المعنى والواقع لان احرف الواقع المجموع كالواحد والنكتة في ايراد الجملة المعترضة بيان حال النون وهي الزيادة لانها مدار منع الاسم المشتمل عليها والله اعلم **قوله** قال الشارح قدس سره اذا الحق الخ دفع ما يرد من ان المتقرر فيما بين القوم ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والنون ههنا جزء مبتدأ فكيف يصح نسب قوله زايده بناء على الحالية عن النون وحاصل الدفع ان النون وان لم يكن فاعلا او مفعولا لكنه مذكور او مقدر في الكلام بل هو خبر مبتدأ في الظاهر لكنه في الاصل فاعل الفعل المفهوم من اللفظ وهذا التقدير يكفي في الانتصاب بالحالية والله اعلم **قوله** وذلك لعل الغرض من هذه العبارة بيان القرينة على فهم تعميم من هذا المقام لان تقدير الفعل الخاص بلا قرينة غير معهود وبيانها ان قوله عدل ووصف الخ اذا كان تعداد الموانع من الصرف فيفهم المنع منه بالفهم الظاهر **قوله** لانه خبر مبتدأ محذوف قال الفاضل المدقق اي في كلام ابن الحاجب واما في كلام ابن الحاجب فهو خبر لقوله وهي الراجع الى العلل التسع يبين الموانع بالصرف انتهى والدال على هذا التقييد الصحة من الفاضل المدقق ذكر المبتداء في كلام ابن الحاجب هو هي ولفظ الموانع لان غرض الفاضل المحشي ان كان بيان الاعراب في قول ابن الحاجب فالمناسب له ان يقول تعداد للعلل كما لا يخفى **قوله** اي تلك التسع الخ والايراد المشهور يرد ههنا ايضا بان يقال يلزم عدم صحة الحمل على تقدير وعدم صحة الرفع في عدل وهكذا على تقدير والجواب هو الجواب المشهور ايضا **قوله** المفهوم من المقام فعامل الحال ههنا يكون معنويا واشار الشارح الى هذا بقوله اذ المعنى الخ **قوله** من غير تقدير لانه لو قدر في نظم الكلام لاختل بالانتظام كما لا يخفى **قوله** قيل الخ غرض صاحب القول جواب الاعتراض الوارد على الشارح الذي مر تقريره بان النون مفعول الفعل المفهوم من الكلام كانه قيل اعرفك النون حال كونها زايدة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وفيه ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد النون انتهى يعني ان الحال يكون قيدا للحال فيكون الزيادة على هذا قيدا للتعريف وهو خلاف المقصود ومثل هذا يفهم من كلام الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان الحال لا يكون قيدا لنفس العامل بل له مع المتعلقات كما لا يخفى في جاء في زيد قايما حيث كان القيام قيدا لمجيء زيد لا لمجيء مطلقا وعلى هذا يكون

الزيادة قيد التخريج من موانع الصرف والاخفاء في مطابقة هذا التقييد مع المقصود واسلم
قوله كما قيل الخ يعني انه قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ان جميعا حال من الارض والعامل
فيه التعريف المستفاد من اللام والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ماحاصله ان عامل الحال
في الآية هو انتساب قبضة الى الارض لانه لم يوجد الشاهد في الآية لصاحب القيل على ذلك التقدير
والله اعلم **قوله** الجملة حال الغرض من هذه العبارة بيان ارتباط قوله من قبلها الخ مع قوله
والنون زائدة ودفع مايرد من ان الظرف اذا قدر باسم الفاعل فكيف يصح رفع الفاعل بالجار عليه
عند كان من شروطه الاعتماد وهو لم يوجد بان الاعتماد على ذي الحال والموصوف موجود ههنا
والله اعلم **قوله** او صفة للنون لان اللام فيه للعهد الذهني التي في حكم النكرة فلا يرد ان
المتقرر ان الجملة تكون صفة للنكرة والنون ههنا معرف باللام فكيف توصيفها بالجملة **قال**
الشارح قدس سره ولا يخفى الخ تزييف للتوجيه السابق في عبارة المتن بانه لا يفهم من ذلك التوجيه
زيادة الالف وهي ايضا من المقاصد كما لا يخفى ولا يخفى عليك ان هذا انما يصح اذا قدر متعلق الظرف
عاما اعني من الافعال العامة واما اذا قدر من الافعال الخاصة مثلا زايدة فيفهم زيادة الالف
ايضا بلا شبهة الا ان يقال ان الفعل العام متعين لمتعلقية الظرف عند عدم وجود القرينة
القرينة على الفعل الخاص وفيه ان القرينة موجودة وهو لفظ زايدة المذكور في المتن والله
اعلم **قوله** الفرق بين الخ دفع مايتوهم من انه ما الحاجة الى كون الظرف متعلقا بالزايد
والحال انه يجوز ان يكون قوله من قبلها متعلق بكاين حال من الالف فحاصل الدفع انه على هذا
لا يفهم زيادة النون لانه على هذا يكون المعنى والنون حال زيادة الالف الكائنة من قبلها بخلاف ما
اذا جعل الظرف متعلقا بالزيادة لانه على هذا يكون المعنى والنون حال زيادة الالف الزايدة
قبل النون لانه يفهم على هذا التقدير زيادتهما لان السابق على شئ في وصف يقتضي ان يكون للسبق
شريكا له في ذلك الوصف كما لا يخفى **قوله** للزيادة او لنفس الخ يختلج بالبال ان هذه المقابلة
لا تصح لان في الزايد النسبة والمبتدأ والذات والصالح للمتعلقية ليس الا المبتدأ الذي هو
الزيادة ههنا فلا فرق بين ان يكون الظرف متعلقا بالزيادة او بالزايد الا ان يقال ان المراد
بالزايد ليس لفظه بل مصداقه الذي ههنا هو الالف والمراد من جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا
ان يكون ذلك الظرف متعلقا بكاين مثلا وجعل حالا منه والله اعلم **قوله** الاولى اعني الالف
لانها الاولى في الذكر حين اجتماعها مع النون او في كلام الشارح **قال** الشارح قدس سره
يعني ان الخ الضمير في راجع الى المصنف ولفظ به مقدر وانما احتيج الى التقدير لان قول الشارح
وقوله مبتداء وقوله وهذا القول تقريب بدل منه وقوله يعني خبره والجملة اذا وقعت

المعنى على المطابقة بالنظر
الى كلام الشارح والا
فالاختلاف الاخير
ايضا جار في قوله
زايد كما سبق من
الفاضل المدقق

جزا لا بد فيها من الرابط وليس بموجود بحسب الظاهر **قوله** من فسر الخ لما فسر التقريب في بعض الشروح بالاقرب حيث قيل فيه ما حاصله ان يراد العلل والاسباب بصورة النظم اقرب الى الحفظ وأورد عليه بان التقريب جعل الشئ قريبا واقرب عبارة عن المصنف بزيادة القرب فيما من البعد ما لا يخفى فكيف يصح تفسير التقريب بالاقرب وجه الفاضل المحشي كلامه ذلك البعض بانه فهم الزيادة من حمل المصدر لان حمله لا يكون الا للمبالغة كما في زيد عدل او من نفس صيغة لان صيغة التقريب صيغة تفعيل وهو يجئ للتكثير **قوله** وفيه انه الخ اعتراض على الوجه الثاني ببيانه ان التفعيل على قسمين لازم ومتعد اما الاول فيجئ لتكثير نفس الفعل نحو جوّلت وطوّفت لتكثير الفاعل نحو موّلت المال واما الثاني فيجئ لتكثير المفعول كما في غلقت الابواب التقريب متعد ويدل على هذا قوله تعاقر بناء نجيا فيكون لتكثير المفعول الا ان يقال ان تكثيره يستلزم تكثير الفعل ايضا كما في غلقت الابواب لان الابواب كما هي متعددة ثمة فكذلك الغلق هناك متعدد فيفهم من التقريب المبالغة والتكثير في القرب ايضا والله اعلم **قوله** الا ظهر ان الخ ايراد على الشارح بان المناسب الا يليق لان يفسر قول المصنف وهذا القول الخ بتفسير يجري في كلام الناظم والعلة ليس بموجود في كلامه فالا يليق تبديل العلة بالمانع لكن الامر سهل لان علة عدم الانصراف مانع عن الصرف فيصح ارادة المانع من العلة او يقال ان هذين البيتين لما ذكرهما المصنف في كلامه فكانهما من كلامه والعلة موجودة في كلامه **قوله** مع ان الظاهر الخ اشارة الى الايراد الآخر على الشارح بان هذا التفسير غير لائق لرأي المصنف لان تسمية كل واحد من العلل التسعة بعلة تحقيقي عند المصنف لا مجازي على ما سبق فلا يدل العلة بالمانع وكان هذا تفسيرا لقول وهذا القول في كلام الانباري كان موافقا بان يؤيد قوله كلما اجتمعت ثنتان الخ قرينة ظاهرة على ان تسمية كل واحد بالمانع مجازي لكن الامر فيه ايضا سهل لانه يحتمل ان يكون المراد من التحقيقي الواقع في كلام الشارح التحقيقي الواقع لا التحقيقي عند المصنف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تقريبي هذا حاصل المعنى وليس اشارة الى ان يا النسبة محذوفة لان حذف ياء النسبة غير ثابت كما صرح به مولانا عصام الدين في بحث المصدر **قال** الشارح قدس سره اثنان منها الخ المراد من الاثنين اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين والتاء موجود في الجمع الفي التانيث كما لا يخفى فلا يرد ما يرد فتأمل **قال** الشارح قدس سره لان في عدها اختلافا آه اعلم ان في هذا المقام اختلافا فقال بعضهم ان الاسباب المانعة الصرف تسعة وهي المذكورة في بيتي الانباري وقال بعضهم انها اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انها عشرة التسعة في بيتي الانباري والعاشر شبه الف التانيث المقصورة اذا سمي به سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقيصى وقال بعضهم انها احد عشر العشرة ما ذكر والحادي عشر ما ثبت الاصل في نحو احمر الخ انكر بعد العلمية وقال بعضهم انها

ثلثة عشر الوابين لزوم التانيث ولزوم الجمع واذا عرفت هذا فقد ظهر لك ان المناسب للشارح ان يتعرض للمذهب الثالث والخامس ايضا لانه لو كان ملحوظا محذوشية المذاهب فالمناسب ان لا يتعرض لما سوى المذهب الاول لان ذاك محذوش كما سيأتي ولو كان ملحوظا لاستيفا كان المناسب له التعرض للمذهب الثالث والخامس ايضا فما نعلم انه يحذف بعد ذلك امر **قوله** لعله اراد الخ دفع ما يتوهم من ان هذا المذهب مما ينبغي ان لا يذهب اليه الوهم فضلا عن العقل لان سبب منع الصرف اذا كان منحصرا في الاثنين فالمناسب ان لا يحصل بدونهما والامر ليس كذلك لانه يحصل بالتانيث والعلمية تمثيلا وحاصل الدفع ان مراد صاحب هذا المذهب فهم التشريحي انه لا يقول بالسببين ما سوى الاسباب التسعة بل يندرج في ذينك الاثنين قال مولا عبد الحكيم فيه انه لو اراد ضم التشريح لادرج ايضا وزن الفعل في التركيب اوليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره في النواقي انتهى قال مولانا المدقق في جوابه ان مراد القايل تقليل الانتشار لا تشك في التقليل على طريق هذا المذهب انتهى لكن بقي شئ وهو انه ما النكتة على هذا في عدم اندراج وزن الفعل على الخصوص مع انه يحصل تقليل الانتشار بعد ما اندراج واحد من البواقي ايضا والله اعلم بالصدور واليه مرجع الامور **قوله** والاثنان الحكاية الغرض من هذه العبارة بيان الاثنين وتعيينهما بحيث يندرج الاسباب التسعة فيهما **قوله** كالعلم فمنع صرف اعلم ويشكر للوصفية في الاول والعلمية في الثاني والحكاية الفعلية فيهما يعني كما لا يدخل الكسر والتنوين عليهما قبل النقل فكذلك لا يدخلان عليهما بعده **قوله** ولا يخفى الخ حاصله ان للتقرير فيما بين القوم ان افكل اذا سمي به كان غير منصرف كذلك اعلم واصغر انتفاء التركيب في هذه الثلثة ظاهر فلا يكون الا من جهة الحكاية الفعلية والعلمية والوصفية ولما فسرت الحكاية بالنقل من الفعل الى الاسم فينتفي فيها ايضا اما في الاول فلعدم بناء الفعل منه واما في الثاني والثالث فلان كلا واحد من صيغة افعل التفضيل وفعل الصفة صيغة براسها غير منقولة عن الفعل كما تقرر الا ان يقال ان المراد من النقل اعم من ان يكون حقيقة او حكما او الاول وان لم يوجد فيه الكل الثاني موجود فيها لان هذا الوزن اذا كان مما يوجد في الفعل فكانها نقلت من الفعل وبعد اتصاف الصفة التي لم توجد فيها كلمة لا في لا يتناول والله اعلم **قوله** في البواقي كتركيب العدل مع المعدول عنه وتركيب الوصف مع الموصوف وتركيب التانيث مع التاء الظاهرة او المقدرة او الالف وتركيب المعرفة مع العلمية وتركيب العجمة مع العلمية او تكررها في العجمي والعربي وتركيب الجمع مع الجمع لان الجمعية في صيغة منتهى الجموع متكررة اما حقيقة او حكما وتركيب التركيب مع الاسمين وتركيب الالف والنون المزيدتين مع العلمية ووجه التكلف ظاهر لان التركيب المعتبر في منع الصرف هو بين الكلمتين لا مطلق التركيب

ع على صيغة الماضي في الاصل منه

ع على صيغة التفضيل والصفة المشبهة منه

والله اعلم **قوله** هذه التسعة دفع مايتوهم من ان الاثنين الزايدين على التسعة فى قول ذلك البعض الحكاية والتركيب بيان الدفع ان الاثنين الزايدين من مراعاة الاصل وشبه الف التانيث المقصورة لا الحكاية والتركيب لانهما ليسا مغايرين عن التسعة بل عينها كما عرفت **قوله** المقصورة قال مولانا الدرفيق صفة شبه الف التانيث يدل عليه قوله الآتى واما الف الالحاق الممدودة فانها الممدودة فيه صفة الالف المقابل للشبه المذكور انتهى مع الاختصار اقول وبالله التوفيق يعلم من كلام الفاضل المحشى حيث ارجع ضمير المذكر فى قوله وهو كل الخ الى لفظ الشبه ان هذا اللفظ مذكر فكيف يصح توصيفه بالمقصورة لان المطابقة بين الموصوف والصفة فى التذكير والتانيث لازمة الا ان يقال ان لفظ الشبه مما يذكر ويؤنث ويعلم تانيثه ايضا من كلام الفاضل المحشى حيث قال لانها بالعلمية الخ حيث ارجع ضمير المؤنث اليه والله اعلم **قوله** سواء كانت الخ اعلم ان معنى الالحاق ان توجد حروف ناقصة من حروف بنية اخرى فى الاصول فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله فى الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة وليس فى الاصول مماثل لها كما ذكر ايضا المفصل واذا عرفت هذا فاعلم ان مثال المحشى لالف الالحاق بارطى غير متيقن لانهم يقولون اَدِيْمٌ مُرَطًّى وكذلك يقولون اديم مأروط وعلى الاول لا يكون الفه للالحاق لان اثبات الياء يدل على اصالتها وانتفاء الاصالة شرط فى الالحاق وعلى الثانى يكون للالحاق لان حذف الالف من المفعول يدل على ازيادتها فالمناسب ترك هذا المثال واراد مثال اخر متيقن الا ان يقال ان الاحتمال فى المثال ايضا كاف كما لا يخفى على من طالع الكتب فى علم التصريف على تقدير كون الالف فيه للالحاق الحاقة بجعفر **قوله** اولا كقبعثرى وجه عدم كون الالف فيه للالحاق انه ليس فى الاصول سداسى حتى يلحق به ولم يشترط فى الملحق بكونه من الاصول كما يعلم من عبارة المكمل لكان لكون الالف فى قبعثرى للالحاق ايضا وجه كما وقع فى كلام الجوهرى فتامل **قوله** لانها بالعلمية اى شبه الف التانيث بسبب علمية الاسم المشتمل عليها ممتنع من التاء كالف التانيث المقصورة ممتنعة من التاء ووجه الشبه كون كل منهما الفا مقصورة ممتنعة من التاء وان كان المنع فى احدهما من جهة العلمية وفى الاخرى من جهة الف التانيث فلا ضير وان المنع من التاء اذا كان فى شبه الف التانيث من جهة العلمية فلا يتم المشابهة لان المنع فى الف التانيث من جهة التانيث لا من جهة العلمية والله اعلم **قوله** فلم يلحق الخ لان الالف للممدودة التى للتانيث اصلية الهمزة ليست اصلا فيه كما تقرر فلو اعتبر شبهها ايضا لكان هذا الاعتبار من قبيل اعتبار شبه الشبه وهو من المستكرهات والله اعلم **قوله** ولعل المصنف الخ اشارة الى جواب من قال ان الاسباب المنع المعرف احد عشر من جانب المصنف القايل بكونها تسعة بيانا ان المصنف اعتبر الوصفية

لك نحو من انتحا الرجل يدبغ ثم ١٢ منه

لك وانتفاء الاصالة شرط فى الالحاق ١٢ منه

لك فقبعثرى العظيم الشديد ١٢ منه

الاصلية كما ينادي عليه عبارته بل على تداوفر اعات الاصل يكون مندرجا في الوصف فلا حاجة الى اعتبارة براسه وأما شبه الف التانيث المقصورة فلم يذكره لان عدم الانصراف به غير ثابت عند المصرو ان كان القياس يقتضيه كما بينه الفاضل المحشي وفيه ان هذا لا يقتضي كون القول بالتسع مقربا الى الصواب لان المراد بالمقربية المقربية في نفس الامر لا عند المصرو وذلك لا يثبت منه لان عدم الاعتراف بشبه الف التانيث المقصورة وان لم يثبت عند المصنف لكنه ثابت عند غيره فالاولى ان يقال من جانب المصنف ان مشابه الشيء داخل في ذلك الشيء فاذا اعتبر الف التانيث فلا حاجة الى اعتبار شبهها لكن على هذا يرد ان الالف والنون ايضا كذلك فلا عدم اعتبارهما على الاستقلال الا ان يقال ان النكتة للفارق للفارق هذا ما لخص مع زيادة والله اعلم **قوله** لانه اشبه بشابهتها لفظا وامتناعا عن التاء بخلاف الالف والنون الزيدتين لوجود الثاني فيه كما هو الظاهر ومن هذا يعلم جواب الاعتراض الباقي في الحاشية السابقة بلا فضل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة بل من المذاهب الخمسة لان المذاهب خمسة كما سبق اما وجه كونه صوابا بالنظر الى المذهب الثاني فهو ان الحكاية لا يتناول الكل بل نحو اعلم وان واذكر في معنى التركيب كلف محض كما سبق واما وجه كونه صوابا بالنظر الى المذهب الثالث وكذا بالنظر الى الرابع والخامس فهو ان شبه الشيء داخل في حكم الشيء فلا حاجة الى اعتبار براسه وان مراعات الاصل داخل في حكم الوصف وان لزوم التانيث وصف له ووصف الشيء ملحق به فكذا لزوم الجمع لكن في دخول شبه الف التانيث فيه نظر وجواب مر ذكرهما فتذكر **قال** الشارح قدس سره ثم انه الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف في اختيار الترتيب الخاص الذي ذكره في بيان امثله العلل **قال** الشارح قدس سره وفي ايراد الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف في اختيار المثال الخاص الذي ذكره للمعرفة من بين امثلتها مع ان الظاهر ايراد مثالها على وجه لا يكون فيه سبب آخر كما لا يخفى **قوله** يعني ان التانيث الخ دفع ما يرد من ان الاشارة الى قسمي التانيث مخالف لما سبق الكلام له وهو بيان امثله العلل المعتبرة في عدم الانصراف فكيف يكون هذه الاشارة باعثة على ايراد زينب بعد طلحة وحاصل الدفع انه ليس المراد من الاشارة الاشارة الى قسمي التانيث من حيث هو هو بل من حيث اعتبارهما في منع الصرف ولا شك في موافقة تلك الاشارة من هذه الحيثية مع سوق الكلام اقول وبالله التوفيق ان في ضمن تفسير الفاضل المحشي يظهر الباعث على ايراد طلحة مثالا للتانيث مع ان الظاهر ايراد ما هو محال عن التذكير والله اعلم **قوله** وان كان الخ في ايراد ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن مع التذكير الحقيقي او مع التذكير والتانيث

ان المراد من الثالث والرابع والخامس ما هو من كونه في حاشية قوله الشارح لان في صرفها اختلاف الخ منه

على نظر الثالث آنفا ظاهر وان مراعات الاصل داخل في حكم الوصف الخ قوله الى المذهب الرابع قوله وان لزوم التانيث الخ منه

وهو انه على هذا عدم الالف والنون الزيدتين سببا براسه يكون مناسبا منه

الحقيقيين فاعتبار يكون اولى ولا شك فى الاولية **قوله** معناى مع التذكير الحقيقى فى المؤنث اللفظى **قوله** الذى خفى فيه آه فى التوصيف رمز الى انه ليس المراد من التانيث المعنوى ما يكون تانيثه من حيث المعنى بان يكون مؤنثا حقيقيا والا يخرج كثير من الاسماء المؤنثة منه على ما لا يخفى بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرة **قال** الشارح قدس سره اى حكم غير المنصرف دفع ما يرد ان الضمير فى وحكمه راجع الى احمد لانه هو القريب فيستفاد ان حكم احمد ان لا كسرة فيه ر تنوين وهذا وان كان صحيحا لكن خلاف الاليق لان هذا الحكم غير مختص باحمد بل هو شامل لما عداه ايضا والدفع غنى عن البيان ولو رجع الضمير الى احمد ويراد منه الحكم على نوعه اعنى غير المنصرف لكان ايضا صحيحا هذا ما ظهر لى حين تسويد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والاثر المرتب عليه فهو ما يرد من ان الحكم اما بمعنى خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين وجوبا وتخييرا او بمعنى فراغ الذمة عما وجب ما دانه او بمعنى النسبة التامة الخبرية لا سبيل الى الاول والثانى كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لانه باعتبار ملابسة الجزئية يضاف الى القضية وما بمعناها كالجزم والكلام وباعتبار ملابسة الصدور يضاف الى الحاكم والقايل وغير المنصرف ليس بشئ منها كما هو الظاهر فلا يصح اضافة الحكم الى ضمير الصادر من المصنف بيان الدفع ان الحكم كما يجئ بالمعانى المذكورة فكذلك يجئ بمعنى الاثر المرتب والحكم ههنا بهذا المعنى والله اعلم **قوله** انما قال ذلك آه الغرض من هذه العبارة بيان فايدة زيادة الشارح قوله من حيث اشتماله الخ وبيانها انه لما كان يرد على الشارح انه اذا جعل الحكم بمعنى الاثر المرتب فعادا اعتراض عدم صحة الاضافة لان الحكم بمعنى الاثر المرتب لا يضاف الا الى علة وذات غير المنصرف ليس بعلة لعدم الكسرة والتنوين والا لانعدما فى الاسماء المعربة كلها والامر ليس كذلك فزاد قوله من حيث اشتماله آه لدفع ذلك لان يراد بالدفع ان اضافة الحكم لضمير غير المنصرف لا فى ملابسة وهى ان عدم الكسرة والتنوين اذا كان بجهة العلتين او واحدة تقوم مقامهما من العلل التسع وغير المنصرف مشتمل على واحد منها فاضيف الحكم اليه باعتبار تلك الملابسة والمناسبة **قوله** ورجع الضمير الخ الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الرد على ما يجاب عن الاعتراض المدفوع بقول الشارح من حيث اشتماله على علتين بان الضمير فى قول المصنف وحكمه راجع الى وجود احد الامرين من العلتين او ما يقوم مقامهما المفهوم من المقام لا الى غير المنصرف ولا شك ان وجود المذكور غير الحكم وبيان الدفع ان الارجاع المذكور مخالف لما يسبق الى الفهم من هذا المقام على ما لا يخفى ويرد ههنا ان الارجاع المذكور كما انه مخالف لما يسبق الى الفهم فكذلك اضافة الحكم

الى مافيه العلة مخالف لما هو الظاهر فى اضافته وهو الاضافة الى العلة فمن اى وجه رجح هذا
على ذلك واجيب عنه بان فى الارجاع المذكور مخالفة للسياق والسوق لان الكلام سيق
لبيان غير المنصرف لا لبيان وجود احد الامرين بخلاف الاضافة الى مافيه العلة لان فيه شيئا
واحدا وهو مخالفة الظاهر والله اعلم **قال** المصنف ان لا يكسر ولا تنوين جزء مقدر كما ينبئ
عليه عبارة الشارح والجملة اى لا مع الاسم والجار خبر ان وضمير اسمه مستتر فيه راجع الى الشارح
فكلمة ان مخففة من المثقلة ولا حاجة الى العايد لان هذا ايضا قول هو الله احد اى يكون الخبر
تفسيرا للمبتداء **قوله** انما ذكر الكسرة الخ دفع ما يرد من ان انتفاء الكسرة وعدمها فى غير المنصرف علم
من قول المصنف سابقا غير المنصرف بالضمة والفتحة فلو تعرض اليه ثانيا مع ان الاختصار
المطلوب للمصنف يحصل فى تركه وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه اراد المصنف الجمع بين
الحكمين فلذا تعرض اليه ثانيا والباعث عليه فى ارادة الجمع بينهما الاقربية فى الضبط **قوله** ولا
يخفى الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان الحكم الذى ذكره غير
شامل لجميع افراد غير المنصرف لخروج المثنى وجمع المذكر السالم على لو لمؤنث عنه لان التنوين
فيهما ليست للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسرة ايضا لان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر
النصب وصرح الشارح الرضى بهذين الوجهين واجيب عنه بان من هب البعض فيهما جعلهما
معربين مثل اعراب المفرد وعلى هذا يكون فيهما تنوين التمكن فيحذف فيتبع الكسرة الى هذا
الجواب اشار الفاضل المحشى بقوله الا اذا الخ اقول وبالله التوفيق انه لا يلزم فى حكم الشئ ان
يكون شاملا لجميع افراده ما هو حكم له كما علم مما سبق فى بيان حكم المعرب فلا يجوز عدم
كون هذا الحكم شاملا للمثنى والجمع على لمؤنث وان عدم الكسرة والتنوين موجود فيهما
اما عدم الكسرة فى الجمع المذكر السالم فهو ظاهر واما عدم التنوين فيهما فلان التنوين المراد ف
له هو النون الساكنة لا المتحركة وهى فيهما متحركة واما عدم الكسرة فى المثنى فلان الممنوع من
غير المنصرف الكسرة التى هى الاعراب الكسرة الموجودة فى المثنى ليست باعراب كما هو
الظاهر ومنه الوصول الى سبيل الرشاد ومنه المبدأ والمعاد **قوله** اعلم الخ فيه اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان المراد من الفرعية اما ما يكون فرعية الموقوف للموقوف عليه كما فى
الوصف والموصوف وغيره فيخرج فرعية العدل للمعدول عنه لانه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى
كونه خلاف الاصل والمطابق له او يكون اعم فلا ينحصر فيما ذكر بل يشمل غيرها كلكون الاسم
مثنى مثلا فالمناسب ان يعتبر مع سبب آخر ويجعل الاسم غير منصرف به ايضا وبيان الدفع
ان المراد ما هو اعم لكن الجهة لو يعتبر وانما ينوى المذكور فى جعل الاسم غير منصرف فلم

انما يحذف فيهما ما يحذف
المعتلان فيهما غير منصرفين
غير منصرفين فيهما

يجعل الاسم غير منصرف به لذلك والله اعلم **قوله** ولم يعلم وجهه لعل الغرض من هذه العبارة رد هذا الجواب بان المعتبر هو الاعتبار الذي يظهر وجهه وهذا[ك] الاعتبار مما لا يظهر وجهه فكيف يعتبر ولم يجعل الاسم غير منصرف بالفرعية التي سوى ما ذكر في الشرح والجواب ان قواعد النحاة كانت بعد الوقوع فلما تتبعوا ووجدوا بعض الاسماء غير منصرفة تكلفوا لاسبابه والفرعية فيه ما ذكر فلذا اعتبره ولم يعتبر ما سوى ذلك والله اعلم **قوله** لم يقنع الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان منع الكسرة والتنوين من غير المنصرف اذا كان من جهة المشابهة بالفعل التي يحصل بوجود الفرعية الواحدة فلم لم يكتف في المنع المذكور بوجود الفرعية الواحدة مع ان تلك المشابهة يحصل بها ايضا وحاصل الدفع انا لا نسلم حصول المشابهة بالفرعية الواحدة لان المتقرر في وجه الشبه ان يكون مختصا واشتدار تباطا بالمشبهة به والفرعية الواحدة ليست من الخصائص الظاهرة للفعل وكذا من الخصائص لقوية اما الاول فلانه يحتاج في اثباتها في الفعل الى تكلف وهو جعل فرعية الافادة والجزئية للكلام للاسم وفرعية الفعل لان الفرعية في الاصل لافادة وجزئية من الكلام لا لنفس الفعل وجعل الفرعية عند البعض جعلا عند الكل لان فرعية الفعل في الاشتقاق عند البعض لا عند الكل واما الثاني فلان الفرعية متحققة في الاسم ايضا كاسم الفاعل لانه فرع الفعل في العمل ومن هذا التقرير علم ان قول الفاضل المحشي اذ الفرعية الى قوله تكلف علة لقوله غير ظاهرة واما علة قوله ولا قوة فمتروكة ولعل وجه الترك الاعتماد على فهم المحصل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان الفرعية الواحدة اذا لم تكن من الخصائص الظاهرة للفعل فما بال الفرعيتين يعني انهما لا يكونان من تلك الخصائص بالطريق الاولى فكيف يشبه الاسم بالفعل في وجود الفرعيتين فيه وان الفرعية في الفعل اذا كانت مفسرة بالاحتياج الى الفاعل كما فعله الشارح فلا يحتاج اثباتها في الفعل الى تكلف لان نفس الفعل محتاجة الى الفاعل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا اثبات الخ يعني ان المتقرر في وجه الشبه ان يكون ظاهرا في المشبه واثبات[ل] الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ويشهد على الخفاء بيان الفرعية بسبب هذه العلل في الكتب لان الفرعية لو كانت ظاهرة فما الحاجة الى البيان ولي كلام ههنا مثل ما سبق فافهم **قوله** ولم يكف الخ يريد ههنا ان معنى ولم يقنع بعينه معنى ولم يكف فما الحاجة الى التكرار لانه ذكر سابقا اجيب عنه بوجهين احدهما انه ذكر ثانيا للاتصال بين الاستثناء والمستثنى منه فثانيهما ان المذكور اولا بطريق المدعى والمذكور ثانيا بطريق النتيجة وهذا شايع فيما بينهم فلا قدح اقول[م] وبالله التوفيق ان المناسب على هذا ابدال الواو بالفاء لان الشايع في ايراد النتيجة بعد الدليل

[ك] اي عدم اعتبار النحاة ١٢ منه

[ل] اي انه ان كان اثبات الفرعية الواحدة في الاسم من هذه العلل خفيا كان اثبات الفرعيتين فيه بالطريق الاولى فكيف يشبه الاسم بالفعل في وجود الفرعيتين المشابهة ١٢ منه

[م] وفي بعض النسخ ان الفاء وبين ان الواو ١٢ منه

تقتضيها بالذات كما يفهم **قوله** اعلم الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انه ما الوجه في ان الاسم قد يشبه بالفعل فيعمل وينبني كاسم الفعل وقد يشبه فيعمل فقط ولا ينبني كاسم ان وقد يشبه فلا يعمل ولا ينبني لكن يمنع منه الاعراب المختص بالاسم كغير المنصرف وحاصل الدفع ان هذه الامور الثلثة باعتبار قوة المشابهة وضعفها وتوسطها فاذا كانت المشابهة قوية كما بين اسم الفعل والفعل لانه في قسام المعنى يعطى العمل والبناء كلاهما للمشابه بالفعل لانهما من خواص الفعل هو مشبه به وان كان بينهما فرق كما سيجئ واذا ضعفت المشابهة كما بين غير المنصرف والفعل لانها لوجه بعيد فلا يعطى كما هو مشابه بالفعل شيئ من خواصه لكن يمنع منه الاعراب المختص بالاسم لئلا يفوت رعاية المشابهة بالكلية واذا توسطت المشابهة كما بين اسم الفاعل والفعل لانه في جزء المعنى الذى هو الحدث وفي الحروف الاصلية فيعطى للمشابه بالفعل بعض خواص الفعل اعنى العمل لان البناء وان كان من خواصه لكنه ليس بمثابة العمل الا ترى ان الفعل لا يخلو عن العمل ويخلو عن البناء كالمضارع والله اعلم **قوله** اصل الاسم الاعراب لان اعتوار المعانى واختلافها على الاسم فيحتاج الى القرينة التى هى الاعراب بخلاف الفعل كما سبق من الفاضل الحشى في شرح كلام المصنف المعتورة فتذكر **قوله** ولهذا الخ اى ولاجل ضعف امر الفعل في البناء يعرب المضارع **قوله** او ينزعان اشارة الى الخلاف الواقع فيما بينهم كما سيأتى **قال** الشارح قدس سره فمنع منه الاعراب الخ ما كان للجر والتنوين زيادة اختصاص بالاسم من بين خواصه لوجودهما في اكثر الاسماء يحتمل المنع فلا يرد ما يرد فتأمل كذا قرره من حاشية مولانا جمال الدين **قوله** وفي تقديم الكسرة الخ اشارة الى دفع ما يرد من المناسب للشارح ان يقول فمنع منه التنوين والاعراب المختص بالاسم الخ لان منع التنوين بطريق الاصالة ومنع الجر بطريق التبعية فالمناسب ذكر الاول اولا والثانى ثانيا وحاصل الدفع ان كون منع الجر بطريق التبعية امر مختلف فيه كما مرت الاشارة الى الاختلاف من الفاضل الحشى قبيل هذا الكلام فلا اشارة الى من ذهب كون منع الجر بطريق الاصالة مثل منع التنوين قال الشارح ما قاله وقد مر ما فيه ولعله هذا ليكون بعينه وجها لتقديم المصنف الكسرة على التنوين ولما كان المراد من الجر الواقع في كلام الشارح الكسرة اى الجر الموجود في غير المنصرف الا انه على صورة الفتحة فلا يرد ان الشارح لم يتعرض للكسرة فتفطن حق التفطن يرد وظهر مما قررنا ان المشار اليه بذلك قول الفاضل الحشى في الحاشية السابقة او ينزعان معا لكن لو قال الفاضل الحشى او ينزعان وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى هذا قوله فمنع الخ او منع آه لكان ادق والله اعلم **قوله** او منع التنوين اولا لما كان من حاجات

المحشين والشارحين صد كلام الشرح والمتن من عبارة تمم عطف الفاضل كلامه او منع التنوين على كلام الشارح فمنع منه الاعراب ولعل الغرض من زيادة هذا القول التمهيد الى ما بعده ولا فذكره مستدرك لانه علم مما سبق واشار المصنف والشارح الى المذهب الآخر والله اعلم **قوله** وقد جوزاه دفع ما يتوهم من ان القول بالاختلاف المفهوم من كلام الفاضل المحشي يكون من محترعاته فلا يكون معتدا به والدفع غني عن البيان **قوله** لعود الكسرة الخ دليل على ان منع الكسرة من خور المنصرف من جهة منع التنوين منه وبيانه ان من المتقرر فيما بينهم انه اذا امتنعت الضرورة الى عود التنوين كما في اعدد كر فعان لنا الشعر يجيز الكسرة مصاحبا وان لم يكن الضرورة الى عودها اساسة ولو كان منع الكسرة بطريق الاصالة للزم تعدد منع التنوين عند مساس الحاجة الى عودها لان المتروك والممنوع من شيء لا يعاد الا لضرورة كما تقرر **قوله** وانما اتبع الكسرة الخ اشارة الى بيان الباعث على التبعية وبيانه ان الحذف التنوين ومنعه من الاسم اسبابا اخر من الوقف والاضافة كما تقرر فلو اكتفى بمنع التنوين من غير المنصرف لم يعلم من اول الامر ان هذا المنع لاجل المشابهة بالفعل او لجهة اخرى بخلاف ما اذا اتبع الكسرة للتنوين لانه على هذا يعلم من اول الامر لان الكسرة مقتضية على التنوين ان منع التنوين لاجل المشابهة بالفعل لان الكسرة منافية للفعل لا للاسباب الاخر التي تسقط التنوين لا جلها والله اعلم **قوله** صورة الكسرة انما زاد لفظ الصورة لان الكسرة بصورة الفتحة سيجيء **قوله** لانه تدخل الفعل الا ترى انه الواحد المقتضي للكسرة في آخر الفعل يؤتى بنون الضمائر نحو ضربني **قوله** وقال المصنف الخ بيان الباعث الآخر على التبعية **قوله** يعني ان الخ دفع ما يرد من ان ملازمة الكسرة للتنوين غير مسلمة لان التنوين موجود في جاء في زيد ورايت زيدا والكسرة ليست بموجودة كما هو الظاهر والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره والتنوين عطف على الاعراب وقوله الذي هو علامة الخ لدفع ما يرد من ان التنوين غير ممنوع من غير المنصرف لانه يجر في عرفات علما غير منصرف والتنوين موجود فيه بيان الدفع ان المراد من التنوين الممنوع تنوين التمكن لا مطلق التنوين والموجود في عرفات تنوين المقابلة ووجه منع تنوين التمكن انه لما منع من غير المنصرف اعراب الجر فلم يكن له امكنية جميع انواع الاعراب الاعراب فلا وجه لادخال تنوين التمكن التي هي الدالة على امكنية الاسم للاعرابات الثلثة كذا افهم من الحواشي المحشي وبالله التوفيق انهم يعلم من هذا الوجه ان منع التنوين من غير المنصرف لاجل منع جره منه لا بطريق الاصالة وهذا خلاف الاجماع والله اعلم **قوله** لان الاصل الخ يعني ان الاسم وله يبق على حاصله الاسمي وكلما لم يبق على حاصله الاصلي يكون فرعا لما بقي على حاصله

على قوله الشارح الى آخره

الاصلى الذى هو المعدول عنه فيتجه ان المعدول يكون فرعا للمعدول عنه ولما اعتبر العلامة
الحشى البقاء وهو موهت اللفظ علم ان المراد من العدل المعدول لا كون الاسم معدولا والله اعلم
قوله لتوقف معناه الخ ببيانه ان الوصف يتوقف فهم معناه على ما يوصف به الذى هو
الموصوف يكون مرفوعا له فيكون الوصف فرعا له وقد اراد الفاضل المحشى لفظ المعنى ليكون
نصا فى ان المراد من الوصف هو اللفظ كاحمر مثلا لا كون اللفظ دالا على ذات الخ فيكون مطابقا
للعدل وهكذا الحال فى البواقى والله اعلم **قوله** فهو فرع له لفظا اشارة الى ان التعريض على
الشارح بان المفهوم من كلامه هو الفرعية اللفظية فقط يعنى لا المعنوية والفرعية اللفظية
فقط غير كافية والى دفع التعريض اشار بقوله ولما غلب آه يعنى ان الفرعية المعنوية موجودة
ولعل وجه عدم التعرض ظهورها والله اعلم **قوله** ولما غلب المذكر الخ اى سمى بالرتبة
ايضا كما قال الله تعالى وللرجال عليهن درجة وايضا قال الرجال قوامون على النساء لا من حيث
ان المراد كان الغلبة من هذه الجهة غير معلومة والله اعلم **قوله** وفيه بحث الخ اعتراض على
فرعية المؤنث للمذكر بحسب اللفظ مستفاد من قول الشارح لانك تقول الخ ببيانه ان الفرعية
اللفظية انما يثبت اذا كان التانيث طاريا على التذكير والامر ليس كذلك لان قيد التجريد عن
علامة التانيث معتبر فيه ومع اعتبار ذلك القيد لا يصح ان يكون علامة التانيث طارية
عليه لانه مستلزم لاجتماع النقيضين على ما لا يخفى بل معروض التانيث هو المطلق اى مرتبة
لا بشرط شئ ليكون التانيث فرعا له لا للتذكير الذى هو بشرط لا شئ ويعلم من حاشية
موكانا جمال الدين جواب ذلك البحث بانه ليس مراد الشارح ان التانيث طار على التذكير
حتى يرد ما يرد بل مراده ان المذكر مجردا اذا المذكر عبارة عما ليس فيه علامة التانيث و
المؤنث مزيدا اذ المؤنث عبارة عما فيه علامة التانيث والمزيد فرع المجرد اقول وبالله التوفيق
الفرعية المزيد المجرد مطلقا ممنوع بل الثابت فرعية المزيد لمجرد ذلك المزيد اى لما يكون المزيد
عليه وهذا ليس الا مرتبة الاطلاق بل الاولى فى الجواب ان الفرق بين مرتبة لا بشرط شئ ومرتبة
بشرط لا شئ تدقيق فلسفى غير هذه الابواب فلما كان هذا مقام الجواب الذى يكون الاشتغال
فيه كافيا على ما تقرر فلا يرد ان عدم نظر الابواب الى التدقيقات الفلسفية باسرها غير ثابت
على ما لا يخفى فلم لا يجوز ان يكون ذلك الفرق من تلك التدقيقات التى ينظر اليها هذا ما ظهر لى
حين كتابة هذه السطور والله اعلم بما فى الصدور **قوله** يعنى ان التعريض دفع ما يرد
على الشارح من وجهين الاول انه يفهم من قوله لانك تقول رجل آه ان التعريض طار على التذكير
والامر ليس كذلك لانه كثيرا ما يستعمل المعارف بدون صون النكرة عليها كما لا يخفى على من له

وجد ان سلم فكيف يكون المعرفة طارية على النكرة الثانى انه يفهم من كلامه طريان المعرفة على النكرة والظاهر من طريان الشيء على الشيء تغايرهما يعنى ان الطريان يكون بزيادة امر على المطرو عليه والنكرة والمعرفة قد يكونان لفظا واحدا كلفظ رجل اذا جعل علما لشخص فلا يوجد الطرو والثالث ان الطريان المستفاد من كلامه يفيد الفرعية اللفظية فقط وهى قاصرة فكيف تكون كافية ببيان الدفع عن الاول ان مراد الشارح من الطرو والطرو بطريق الخلبة لا لطريق الكلية ولا خدشة فى ذلك وعن الثانى ان الطرو اعم من ان يكون بالزيادة او بشيء آخر كالوضع الجديد مثلا يعنى ان التغاير بين الطرو والمطرو عليه اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا فلا محذور ويجد ان التغاير الاعتبارى فى الصورة المفروضة وعن الثالث ان الفرعية المعنوية ايضا متحققة لكن من وجه آخر وهى تقديم الجهالة التى هى مفاد النكرة على التعريف ولعل ظهور هذا الوجه يكون وجها لعدم تعرض الشارح اليه ونحن بالمال ههنا بحث مثل البحث السابق وبيانه ان طريان التعريف على مرتبة الاطلاق لا على مرتبة التقييد والنكرة عبارة عن الثانى لانها مفسرة بما ليس فيه اداة التعريف وجوابه مثل الجواب المذكور ولعل وجه ترك تعرض الفاضل المحشى اليه هو الاعتماد على فهم المتعلمين والله اعلم بما فى صدور العالمين **قوله** بالف التانيث المراد بالف التانيث الهمزة المنقلبة عنها لانها هى التى للتانيث كما تقرر ويرد ههنا ان المتقرر فيما بين القوم اشتراك المشبه والمشبه به فى وجه الشبه والاشتراك ههنا غير موجود لان المذكور انما يزيدتا معانى الخ يشعر بان الف التانيث الممدودة واحدة والجواب عنه ان فى العبارة تقديرا والتقدير احضار عنهما بالف التانيث الممدودة مع الالف اللازمة لها فيتحقق الاثنينية فى جانب المشبه به هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** فى امتناء التاء يعنى كما ان تاء التانيث مسلوبة عن الاسم الذى فيه الف التانيث الممدودة فكذلك مسلوبة عن الاسم الذى فيه الف ونون زايدتان **قوله** وكونهما الخ يعنى كما ان الف التانيث الممدودة والالف التى قبلها زيدتا معانى الكلمة واذا اخذ فانما تعلة اخذهما فكذلك الالف والنون المزيدتان زيدتا معانى الاسم واذا اخذ فانما اخذ فانما معا **قوله** وكونهما اوفى آه يعنى كما ان الالف الاولى فى الف التانيث عدة فكذلك الاولى فى الالف والنون المزيدتين وقوة والاخرى من كل منهما وهى الهمزة فى الالف الاولى والنون فى الثانى حرفا يبهما بحرف العلة فى كونهما من الحروف الزوايد وكونهما قابلين للحذف **قوله** ولا يخفى الخ هذا الكلام هو المقصود من هذه الحاشية يعنى ان على هذا المذهب لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به فان ثبتت تلك الفرعية يصح قول الشارح ان لكل علة فرعية وان لم تثبت لم يصح والله اعلم **قوله** يفيد فرعية الخ تعريض على الشارح بان الوجه الذى ذكره لفرعية وزن الفعل لوزن الاسم انما يفيد فرعية

القسم الاول من وزن الفعل لوجود الاختصاص فيه بخلاف القسم الثاني لعدم وجود الاختصاص
فيه كما ينادي عليه قول الشارح فيما بعد او يكون غير مختص واجيب عن ذلك التعريض في الحاشيتين
المشهورتين بان الحرف الزايد في الفعل لما كان لمعنى كان وزنه اصلا للاسم الذي فيه زيادة فلا يخ
لان الاصل في الالفاظ ان تكون موضوعة لمعان اقول وبالله التوفيق ان اعتراض الفاضل المحشي
على الوجه الذي ذكره الشارح بانه لا يفيد الفرعية في القسمين وبما ذكر في تينك الحاشيتين يثبت
الفرعية في القسمين من وزن الفعل لكن لا بالوجه الذي ذكره الشارح بل من وجه آخر وهو فرعية
وزن الاسم لوزن الفعل فالاولى في الجواب عن ذلك التعريض ان يقال ان جريان وجه الفرعية
الذي ذكره الشارح في قسم من وزن الفعل دون قسم آخر لا يقدح في كون وزن الفعل بكلا قسميه
فرعا لوزن الاسم لان الترى الى التعريف والتنكير حيث يجري الوجه الذي ذكره الشارح يكون التعريف
فرعا للتنكير في الاغلب لا في الكل كما ينادي عليه قول الفاضل المحشي غالبا وان احتمل في قولك ان
عدم القدح في صورة التعريف والتنكير لاجل الغلبة يعني ان الوجه جار في الاغلب ان لم يجر
في الكل وههنا الغلبة غير موجودة لانه يجري في احد القسمين ولا يجري في الآخر فانه لا يتأتى الاختصاص
قد يوجد في القسم الآخر من وزن الفعل ايضا كما لا يخفى على من طالع كلام الفاضل المحشي في
بحث وزن الفعل فوجدت الغلبة ههنا ايضا قوله ولا يجوز عكسه دفع ما يرد على المصنف
بان الانسب له ان يقول ويجوز صرفه وعدم صرف المنصرف للضرورة الخ لان الضرورة
تغير الاشياء فغير المنصرف يغير الى المنصرف والمنصرف الى غير المنصرف بيان الدفع ان الضرورة
تغيرها الاشياء الى اصولها لا عن اصولها واصل الاسماء الصرف وعدم الانصراف خلاف الاصل
فالضرورة تغيرها الى الانصراف الذي هو الاصل لا الى عدم الانصراف الذي هو خلاف الاصل
فلذا اقتصر المصنف على ما ذكره وذهل القاصر بيكر بان تغيير الضرورة غير مختص بما الى الاصل
بل تغيير الضرورة عن الاصل ايضا قد يوجد كما لا يخفى والله اعلم قوله مد المقصور لانه اصل
والمدود فرع قوله بشرط العلمية قال مولانا عبد الحكيم دون غيرها من الاسباب لقوتها
لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا انتهى اقول وبالله التوفيق ان القوة للجزء والقو
الثابت حيث يقوم كل منهما مقام سببين بخلاف العلمية فالاولى ان يقال في وجه التخصيص
ان جواز العكس غير مثبت ومنقول في غير العلمية والله اعلم قال الشارح قدس سره اي كما
يمتنع دفع ما يرد من ان الجواز عبارة عن تساوي الطرفين والانصراف حقيقة او حكما فوصف
الضرورة ضروري فكيف يصح قول المصنف ويجوز صرفه للضرورة بيان الدفع ان المراد
من الجواز عدم الامتناع وهو اعم من الوجوب وتساوي الطرفين كما لا يخفى فالضرورة توجب

ع اي حاشية حواشي عبد الحكيم على شرح الملا
مولانا الملا فتى على المتن

ع اي صرف غير المنصرف

ع انما قال فالاولى دون
يمكن ان يقال ان عدم
مولانا عبد الحكيم
على تقدير كونه
الفاضل المحشي
او مستفيدا من
للضرورة كما لا يخفى
١٢ منه

الاول والتناسب يفيد الثانى **قوله** الجواز قد يراد ثم مايرد من ان الجواز يراد به الامكان الخاص وهو عبارة عن سلب الضرورة عن طرفى الوجود والعدم فكيف يجامع الوجوب لان فيه ضرورة احد الطرفين الذى هو الوجود فلا يصح تفسير الجواز بعدم الامتناع الشامل للوجوب بيان الدفع ان الجواز كما قد يراد به الامكان الخاص فكذلك قد يراد به الامكان العام وهذا لا ينافى الوجوب كما لا يخفى **قوله** ويقيد بجانب الخ دفع مايرد من ان امكان العام عبارة عن سلب الضرورة عن احد الطرفين اى الوجود او العدم وان المصنف هنا لم يذكر الوجود حيث لم يقل ويجوز وجود صرفه فيحتمل ان يكون صحيح عبارته ويجوز عدم صرفه وعلى هذا لا يصح الا تفريع هذا ايسلب الضرورة عن طرفى وجود الصرف مع ان وجوده ضرورى حين الضرورة بيان الدفع ان المتقرر ان الحكم اذا كان بطريق الايجاب يكون الامكان قيد اللوجود واذا كان بطريق السلب يكون قيد العدم والوجود ههنا هو الاول فيكون معناه سلب الضرورة عن طرف العدم وهو اعم من ضرورة طرف الوجود كما فى حالة الضرورة وخاصة كما فى حالة التناسب والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى جعله فى حكم المنصرف دفع مايرد من ان تعريف غير المنصرف غير مانع من دخول الغير لان مادخله الكسرة والتنوين للضرورة او للتناسب منصرف كما ينادى عليه قول المصنف ويجوز صرفه مع ان تعريف غير المنصرف وهو مافيه علتان او واحدة الخ يصدق عليه كما هو الظاهر بيان الدفع ان مراد المصنف من قوله ويجوز صرفه ويجوز جعله فى حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فالاسم الذى دخله الكسر والتنوين غير منصرف كما يصدق تعريفه عليه والله اعلم **قوله** فان ما لا يترتب الخ دفع مايرد من ان الاسم الذى دخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب اذا كان غير منصرف فلا يصح التعبير عنه بالصرف فكيف قول يصح المعرب ويجوز صرفه بيان الدفع ان الغير المنصرف غاية ما حكما وهو عدم دخول الكسرة والتنوين واذا لم يترتب هذا الحكم على الاسم الذى يكون غير منصرف فيكون عدم انصرافه كالعدم فيصح التعبير عنه بالصرف والله اعلم **قوله** والتنوين الآتى فى الشرح وهو امر جاء ضمير صرفه الى الحكم وحمل الصرف على اللغوى **قوله** عدم مانعية الخ قد مر تقريره فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح الى جعله آه فتذكر **قوله** والقول الخ اشارة الى جواب آخر عما يرد على قول المصنف ويجوز صرفه بان ذلك الاسم منصرف حقيقة وكيف يصدق عليه تعريف غير المنصرف الذى قال به القدماء وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان يصدق عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان يصدق عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو مافيه علتان الخ وبالجملة ان المصنف مشى فى هذه

ما ذكره المصنف من قوله ويجوز صرفه على ما ذكرنا من الوجه لا غبار عليه فتدبر ولا تغتر بما ذكره الكرمانى والتتوانى منه

حيث يجرى الكسر والتنوين عليه كما يجريان على المنصرف منه

العبارة على مذهب القدماء لا على مذهبه والله اعلم قوله بعيد جدا الان تعريف القدماء لغير المنصرف مرتبي عند المصنف حيث عدل عنه الى اختياره والمناسبة على المذهب المرتبي في عبارته بعيد بلا ريب وبالجملة ان عدم الانصراف ثابت لذلك الاسم فالقول بصرفه بعيد قال الشارح قدس سره بادخال الكسرة الخ يرد ههنا ان صرف غير المنصرف يحصل بادخال واحد من الكسرة والتنوين فقط عليه كما في بنت على الشعر ولا حاجة فيه الى ادخالهما عليه فكيف قال الشارح بادخال الكسرة آه الا ان يقال ان الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة المانعة الخلو ههنا قال الشارح قدس سره عند المصنف يرد ههنا ان المنصرف عند غير المصنف ما يدخله التنوين والحركات الثلث فالصورة التي يدخل فيها الكسر فقط او التنوين فقط كيف يكون صرفا عند غير المنصرف فاي وجه لتخصيص الشارح آ اجيب بان ادخال واحد من الكسر والتنوين على الاسم يوجب جواز ادخال الآخر عليه فكان كل ذلك موجودا في ذلك الاسم فتدبر قال الشارح قدس سره عنهما اي عن العلتين يرد ههنا ان المراد من العلتين المؤثرتين في تعريف غير المنصرف العلتان المؤثرتان كما يناديه عليه قول الشارح فيما سبق والتأثير ههنا ليس بموجود كما هو الظاهر فكان الاسم خال عن العلتين فلا يصح قول الشارح ويخطر بالبال ان الامر كما قال المورد في نفس الامر الا ان اطلاق العلة والسبب على غير المؤثر ايضا شايع كما في قول المصنف او على سبب فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح من العلتين ذاتهما فقط يعني وان لم تؤثرا قال الشارح قدس سره وقيل المراد الخ اشارة الى دفع آخر بعد دفع المتن بقوله اي جعله الخ بيانه ان المراد بالصرف المعنى اللغوي الذي هو التغيير وتغيير صرف في حكم غير المنصرف فحاصل عبارة المصنف على هذا ويجوز تغيير حكم غير المنصرف المضروري بان يدخل الكسر والتنوين عليه لاجل تلك العلة ولا خدشة في هذا المعنى يرد ههنا ان فهم هذا المعنى يحصل بارادة المعنى اللغوي هو خلاف الظاهر من الصرف فما الحاجة الى ارتكاب خلاف الظاهر الاخفى الذي هو رجوع الضمير الى حكم غير المنصرف اجيب عنه بان الامر كذلك لكن حاجة اليه فيما اختاره الشارح لان التغيير ليس في ذات غير المنصرف بل في حكمه وفي قول الشارح وقيل اشارة الى ضعف ذلك الجواب ولعل وجهه ان هذه العبارة تكون على هذه التقدير من احكام حكم غير المنصرف كما لا يخفى لا من احكام غير المنصرف الذي سيق الكلام له والله اعلم قال الشارح قدس سره اي لضرورة آه دفع مما يرد من ان المراد من الضرورة ضرورة وزن الشعر فيخرج غير المنصرف الذي دخله الكسر والتنوين لرعاية القافية فيلزم القصور في عبارة المصنف ببيان الدفع ظاهر قال الشارح قدس سره

فكقوله صبت آه اعلم اولا ان من البحور المعتبرة عند علماء العروض البحر الكامل وهو مما
من ركن متفاعلن ست مرات ثلث فى المصراع الاول من الشعر وثلث فى الثانى منه ومن الزحا
فات التى تعرض على هذا البحر الاضمار وهو فى حرفهم عبارة عن سكون التاء فى متفاعلن فينقل
الى مستفعلن وثانيا ان بحر هذه القصيدة كما صرح به بحر كامل صورة التقطيع والانطباق
الذين هما مفسران فى ذلك العرف بمقابلة ساكن من اجزاء الشعر بساكن من اركان البحر والتحرك
بمازاء المتحرك بدون لحاظ الموافقة فى نوع الحركة هذا اما على مستفعلن من شعر ترمستفعلن
بنت احمد ن متفاعلن وهكذا وثالثا ان هاهنا بان لو لم يكون لخروج هذا البيت من البحر الكامل
الذى قرأت تلك القصيدة فيه لانه يكون على هذا مكفوفا والكف الذى فى ذلك العرف
عبارة عن اسقاط الحرف الرابع الساكن من الركن كما يعرض على البحر الكامل كما تقدم والله اعلم
قوله الصب آه بيان المعنى اللغوى ليتضح المعنى ويحتمل ان يكون الغرض التعريض على صحة
البيت بان الصب مختص بالماء فلا يناسب ذكره فى هذا المقام لكن الاسم من جانبه سهل وهو
انه شبه المصائب بالمياه فاستعمل الصب **قوله** قال قدس سره الغرض من نقل هذه الحاشية
الاشارة الى ان قول الشارح فى الكتاب فكقوله بتذكير الضمير ليس فى موقعه لان قائله هذا
البيت فاطمة رضى الله عنها فالمناسب كقولها الا ان يقال ان علماء السير اختلفوا فى هذا البيت
فمنهم من يقولون ان هذا البيت مما انشده وقاله بعل فاطمة اى زوجها رضى الله عنهما وهم
من يقولون انه مما انشده فاطمة رضى الله عنها فلم لا يجوز ان يكون قول الشارح فى الكتاب مبنيا
على قول ولعله فى الحاشية مبنيا على قول آخر والله اعلم **قوله** وفى حاشيتها اقول وبالله التوفيق
ان قول الشارح جمع غائبة ان كان فى الحاشية على الحاشية فالمناسب ان يذكر بلفظ التى بعد قوله
غوالبا ليفيد انتهاء اصل الحاشية وان كان فى الحاشية فلا وجه لذكر قوله وفى حاشيتها بل
الانسب ان يقول بعد قوله غوالبا جمع غائبة فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** مرثية الغرض تحقيق
الانفاق اللغوية يتضح بمعنى الشعر والحاشية **قوله** ما الذى الخ هذا على تقدير ان يكون ما استفهامية وما
موصولة بمعنى الذى بكن تفسيرها كلمة ما الاستفهامية على هذا يكون منزوعا والتقدير اى شئ الذى **قوله** اى
شئ هذا على تقدير ان يكون ما زائدة وما استفهامية **قوله** وقع الخ فيه اشارة الى ان الجار والمجرور فى قوله
عليه متعلق بمحذوف وهو وقع **قوله** فى ان لا الخ فيه اشارة الى ان لا يتم منصوب بنزع الخافض وهو
كلمة فى والمعنى لا جرح على من شم تربة احمد فى تركه شم انواع الغاية لانها ما هى على من تلك التربة فهى
انواع آه فيه اشارة الى وجه عوالبا باعتبار الانواع فلا يرد ما يخطر بالبال فتامل **قال** الشارح قدس
سره واما الثانى فكقولها علما اولا ان من البحور المعتبرة عند علماء علم العروض البحر الطويل وهو فعولن

هذا بالنقل الى الحاشية
لعله من كتب فى الحاشية
لا فى الشرح انتهى منه

مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين يعني مرة في المصراع الاول ومرة في المصراع الثاني فمن الزحافات التي تعرض على هذا البحر القبض والكف الاولى في اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف الخامس الساكن نحو مفاعلن في مفاعيلن والثاني في اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف السابع الساكن نحو مفاعيل في مفاعيلن كما سبق وثانيا ان بحر هذا البيت بحر طويل صورة التقطيع والانطباق ادخل فعولن مرتين مفاعيلن لنا ان فعولن ان ذكر هو مفاعلن وان مكفوفا وثالثا ان فعان لو لم يكن لم يخرج هذا البيت من البحر لانه على ذلك التقدير يلزم الكف كما لا يخفى وهو قد يوجد في هذا البحر كما سبق لكن يخرج عن السلاسة كما لا يخفى والله اعلم

قوله استينافية في جواب سؤال مقدر كانه قيل ان الاعادة عبارة عن التكرار وهو امر شنيع فلا يهم الامر بالاعادة وبيان الدفع ظاهر قوله وهو اللام تفيد تعليل علة الامر بالاعادة قوله وانما لم يمثل الخ دفع ما يرد من ان المصنف مثل غير المنصرف الذي دخله التنوين لاجل التناسب لقوله سلاسلا واغلالا فلم لم يمثل لاجل الضرورة والدفع غني عن البيان

قال الشارح قدس سره ولكن يمتنع الخ يرد هنا ان الاحتراز عن الزحاف يحصل باجراء التنوين فعطف نعمان فما الحاجة الى اجراء الكسر الذي منع من غير المنصرف عليه كما لا يخفى والمروي اجراء هما عليه واجيب بان الكسر والتنوين متلازمتان في المنع من غير المنصرف بالاجماع سواء كان امتناع الكسر لاجل امتناع التنوين او على الاصالة على الاختلاف كما مر فت سابقا فاذا لم يمتنع التنوين لم يمتنع الكسر

قال الشارح قدس سره فان قلت الخ بيان الايراد ان المتقرر عند علماء العروض عدم القدح بورود الزحافات التي تجتمع في الابحار عليها مثلا لا يقدحون بجمع القبض في الشعر الذي قيل على البحر الطويل وبجميع الاضمار الشعر الذي قيل على البحر الكامل لان هذين الزحافين يرادان على زينة البحر كما تقرر وسبق واذا لم يوجب القدح فلم يكن الاحتراز عنه ضروريا فكيف يشمله قوله للضرورة

قال الشارح قدس سره قلنا الخ بيان جواب ذلك الايراد ان الزحاف على قسمين زحاف يخرج الشعر عن السلاسة وزحاف لا يخرج عنها والاحتراز عن القسم الاول ضروري عند الشعراء لان الخروج عن السلاسة بمنزلة الخروج عن البحر وما نحن فيه من القسم الاول كما يحكم به سلامة الطبع فيكون الاحتراز عنه ضروريا فيشمله قول المصنف للضرورة

قال الشارح قدس سره اذا امكن الاحتراز فيه وضع الظاهر موضع المضمر فالتوهم رجوع ضمير امكن الى بعض الزحافات فتدبر

قوله فالمراد الخ دفع ما يرد من ان حمل الضرورة على الاحتراز عن بعض الزحافات كما وقع في كلام الشارح غير صحيح لان الضرورة عبارة عن امتناع الانفكاك وهو لا يصح في ذلك الاحتراز لان عدم الاحتراز

ولا يخفى وجه ان القبض في هذا البحر الاصلم

ايضا قد يقع بيان الدفع ان المراد بالضرورة الضرورة التي مدحها الشعراء ضرورة وهو نسبة الخطية الى البيت على تقدير انتفاء ذلك الامر فيه ولا شك في نسبة الخطاء الى البيت على تقدير صدره احترازا عن بعض الزحافات فما كان هذا الايراد مندفعا بقول الشارح عند الشعراء صدر الفاضل المحشي هذا القول بالغاء التفريعيه وآلا فالاظهر ان يقول والمراد بالواو واسلم قال الشارح قدس سره اي يجوز صرفه آه دفع ما يرد هنا من ان بناء قول المصنف على الاختصار فلم تراد اللام في قوله اولمناسب في عطف على الضرورة ولم ينزل اللام فلم يعطف على الضرورة بيان الدفع ان الضرورة والمناسب الذين هما علتان لتغيير حكم غير المنصرف ليست علية تهما من طريق واحد لان الاول من قبيل فعدت عن الحرب جبنا والثاني من قبيل ضربته تأديبا فلو ترك اللام لتوهم كون علية تهما من الطريق الواحد وآلا مر ليس كذلك فلذا زاد اللام والله اعلم قوله ولهذا يقال آه يعني ان العرب يقولون مررت لرعاية هناء لي كما يقال هناء في الشيء ومرائي ولو لم يلحظوا تلك الرعاية لقالوا هناء في الشيء وامراني لان امرأ استعمال متفق فيما بين اهل اللغة بخلاف مرأ لان استعماله مختلف فيه والله اعلم قوله ثم قال يسري يعني ان اصله يسري بالياء الا انه لما كانت فواصل تلك السورة بالراء قال الله تعالى يسر بحذف الياء ولو لم يكن التناسب امرا مهما لكان المناسب ان يقول يسري لانه الاصل وعلة حذف الياء غير موجود اقول وبالله التوفيق ان هذا القول يكون مثالا على مذهب نافع وابي عمرو من القراء حذف الياء من يسري عندهما لاجل رعاية الفواصل واما عند غيرهما فهذا القول لا يكون مثالا لان حذف الياء عنده منع لاجل التخفيف وعلى قراءة يسر بدون التنوين واما على قراءته بالتنوين فلا يكون مثالا كل ذلك غير خفي على من له ادنى مهارة في التفاسير والله اعلم قوله وبال سبحي الخ يعني ان الامالة مختصة قياسا بما يكون الفه منقلبة عن الياء وههنا يال سبحي قياسا مع كون الفه منقلبة عن الواو لمناسبة قلبي الذي الفه بدل عن الياء ولو لم يكن التناسب امرا مهما مرعيا للحيرة والامالة في سبحي قياسا لعدم وجود شرطها والله اعلم قال الشارح قدس سره وان لم يصل الخ فيه اشارة الى ان رعاية التناسب بين الكلمات لو كانت واصلة الى احد الضررين لكان كونها مهتما بالطريق الاولى على ما هو القاعدة في ان الوصلية ولا شك في صحة ذلك المشار والعجب ما قاله مولانا عصمت الله همنا فيه اشارة الى ان رعاية التناسب قد تصل الى حد الضرورة الى آخر ما قاله فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال المصنف مثل سلاسلا واغلالا اقول وبالله التوفيق ان هذا القول مثال على قراءة نافع والكسائي وابي بكر من القراء وابي على قراءة غيرهم فليس بمثال لانهم لا يقولون سلاسلا بالتنوين ونصب سلاسل في

في المتن حكائي فلا يرد ان سلاسلا لو كان منصرفا لكان مجرورا فيه لاضافة المثل اليه **قوله** وقد ينصرف الخ دفع ما يتوهم من تخصيص انصراف غير المنصرف لاجل تنحية المنصرف الذي يليه بقرينة المثال المذكور في المتن ببيان الدفع ان المراد عام وذكر المثال الخاص اتفاقي لا انه ضروري **قوله** كقوله تعالى قوارير الثانية في كلام الله تعالى عند نافع والكسائي وابو بكر والاولى فيه عند ابن كثير **قوله** اواخرا لاني اي حالة عدم الوقف واما في حال الوقف فلا يناسب التنوين كما لا يخفى **قوله** واما اذا قرئ الخ دفع ما يرد من ان تقييد قوارير في تمثيل انصراف غير المنصرف لرعاية المنصرف الذي يليه بقوله على قراءة التنوين لغو لانه لو قرأ بالالف لكان مثالا لذلك ايضا لان التنوين ينقلب بالالف حالة الوقف فلم لا يجوز ان تكون تلك الالف بدلا عن التنوين بيان الدفع ان المثال على ذلك التقدير لا يكون يقينيا لان الالف كما يحتمل ذلك الاحتمال فكذلك يحتمل الالحاق اي الاشباع والاولى في المثال كونه يقينيا **قوله** الظنونا فان اصله الظنون فزيدت الالف ثم اشبعت فتحة النون فحدثت الالف فصار الظنونا **قوله** اعلم ان غير الفصيح الخ اقول وبالله التوفيق ان سلاسلا لو كان غير فصيح من وجه آخر سوى اجراء التنوين على غير المنصرف لكان لقول الفاضل الخشي هذا وجه وهو دفع ما يرد من ان لفظ سلاسلا غير فصيح فكيف وقع في القرآن بيان الدفع انا نسلم عدم فصاحته لكن كثيرا ما يكون اللفظ غير فصيح في نفسه ويصير فصيحا اذا اتصل بلفظ آخر فصيح مثل اغلا لا ههنا فلم لا يجوز ان يكون لفظ السلاسل من ذلك القبيل الا ان ذلك الوجه لا يعلم في الكتب ولو كان غير فصيح لاجل اجراء التنوين على غير المنصرف لم يجئ لقول الفاضل الخشي ذلك وجه لانه يكون هذا القول منه بعينه تكرارا لما في المتن والله اعلم **قوله** وكذا يبدئ الخ يعني ان يبدئ من الابداء غير فصيح ويبدأ من البدأ فصيح كما تقرر في محله صح ان الواقع في الكلام الذي يجب الاحتراز فيه هو وقوع غير الفصيح يبدئ من الابداء لانه وان كان غير فصيح في نفسه لكنه صار فصيحا لاجل ورود ذلك من الاعادة **قوله** روي فيه استشهاد آخر على ان اللفظ الغير الفصيح قد يصير فصيحا لاجل انضمام الفصيح الآخر وتقريره ظاهر **قوله** افعم ويأتي على هذا قول المصنف في باب المنادى المزجر كما لا يخفى **قوله** ان التناسب آه يعني تحصيل التناسب بين حار واوحار بالضم كما هو الظاهر يحسن حار بالضم وان كان الفصيح حار بالكسر **قال** الشارح قدس سره فقوله سلاسلا الخ دفع ما يرد من ان مثال الاسم الغير المنصرف الذي صرفه لاجل مناسبة المنصرف هو لفظ السلاسل فالانسب للمصنف ان يكتفي به لان التطويل في المتون لا سيما الكافية غير متعارف ببيان الدفع ظاهر لكن لا بد من بيان النكتة في تعرض المصنف الى تمثيل غير المنصرف

على التنوين يحكم فلا يرد ما يرد فافهم منه

على الثانية لو قوله لما علم منه

على قوله لانه على هذا يكون تعليلا قوله وفصيحا بالتنوين فيه سلاسلا بالتنوين فكيف وقع في القرآن بان اجراء التنوين عليه وجعله فيها لمناسبة لفظ الاغلال وهذا استفتاء من قول المصنف فليتأمل منه

الذى صرف لاجل المنصرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لاجله كليهما مع ان المقام يقتضى ايراد الاول فافهم لانه من سواغ الوقت **قوله** لكان الانسب لان المثال هو هذا **قوله** الا يتى تقديمه تعريض على المصنف بيانه ان المصنف ابهم فى تعريف غير المنصرف حيث قال او واحدة تقوم مقامها وجعل هذا القول بيانا لرفع ذلك الابهام فيكون هذا القول من تتمة التعريف فالمناسب تقديم هذا القول على قوله وحكمه ان لا كسرة الخ كما انه ابهم فى التعريف حيث قال ما فيه علتان من تسع وجعل قوله وهى عدل بيانا لرفع ابهامه وقدم على قوله وحكمه ان لا كسرة الخ اقول وبالله التوفيق يحتمل ان يكون هذا القول من المصنف اشارة الى جواز تقديم غير المقدم الذى هو الحكم على المقدم ايضا اذا كان مفهما بشانه والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اى العلة الخ دفع ما يرد من ان هذا القول من المصنف لبيان رفع الابهام الذى صدر منه فى تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة الخ وهذا لا يحصل به لان الواحدة فيما سبق عبارة عن العلة وكلمة ما ههنا عامة بيان الدفع انها ههنا ايضا عبارة عن العلة فيكون هذا القول مفيدا لرفع الابهام **قال الشارح** قدس سره مقام علتين دفع توهم رجوع الضمير الى الاعلال والسلاسل والى التناسب الضرورة لان كلا من هذين الاحتمالين مما لا يصح كما لا يخفى **قال الشارح** قدس سره علتان دفع ما يرد من ان العطف فى قول المصنف الجمع والنعا التانيث اما ان يكون مقدما على الربط او يكون الربط مقدما على العطف فان كان الاول فيكون الجزء هو المجموع لا كل واحد من الجمع والنفى التانيث فلا يصح رفعهما ولا يصح العطف وان كان الثانى فلا يصح الحمل لان الحمل على قسمين حمل اولى وحمل شايع وانتفاء الاول ظاهر واما انتفاء الثانى فلان من لوازمه ان يكون الموضوع قردا للمحمول او يكون افراد الموضوع افرادا له وكل من هذين غير موجود بين الموضوع والمحمول ههنا كما لا يخفى بيان الدفع انا نختار الاول يعنى ان الجزء هو المجموع وان اختل بسبب انه على هذا لا يصح رفع الجمع والنفى التانيث والنفى التانيث ولا يصح عطف هذا على ذاك فانا نقول بان صحة كلا الامرين بالنظر الى كون الجمع خبرا فى الظاهر ويمكن ان يقدر الدفع بان الخبر ههنا مقدر وقول المصنف الجمع خبر مبتداء محذوف وكذا ما بعده والتقدير ما يقوم مقامهما علتان احدهما الجمع وآخرهما الفا التانيث والله اعلم **قال الشارح** قدس سره مكررتان اشارة الى وجه قيام كل من الجمع والنفى التانيث مقام علتين وبيان التكرار فيهما سيجئ انشاء الله تعالى **قال الشارح** قدس سره قامت آه دفع ما يتوهم من ارادة كون مجموع الجمع والنفى التانيث قايما مقام علتين لانه على هذا لا يحصل الموافقة مع الخارج كما لا يخفى وما هو المتقرر عند المحل من ان الجمع وحده يقوم مقام علتين وكذا الفا التانيث **قال الشارح**

لعله كما انه يفيد الحصر فى غير المقصور فكذلك يفيد غير المقصور على المقصور منه

قدس سره البالغ الى آه دفع ما يرد من ان مسلمين جمع وكذا اخوات وضرب مع انها ليست
غير منصرفة بيان الدفع ان المراد بالجمع الجمع البالغ الى وزن صيغة منتهى الجموع اعني مفاعل
ومفاعيل والجموع المذكورة ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر فلا ضير قوله اى الجمع
الذى الخ دفع ما يرد فى هذا المقام من وجوه احدها ان البلوغ نسبة يقتضى تغاير الطرفين
وههنا الجمع وصيغة منتهى الجموع متحدان فكيف يتخلل البلوغ بينهما والثانى ان الصيغة عبارة
عن الهيئة والمادة كليهما كما تقرر فيفيد العبارة التخصيص لان المادة لا تكون الا مختصة بالغرض
لا يتصور للعام من حيث هو والمخصص اعنى مادة مساجد مثلا او مصابيح مثلا
غير معلوم بل مضر لانه لو اريد هيئة مساجد حال كونها عارضة لتلك المادة لخرج ما
سواها وبطلان هذا مما لا يخفى فلا يستقيم معنى العبارة والثالث ان الظاهر من الجموع الجموع
المطلقة فيكون مفاد العبارة ان المراد من الجمع البالغ الى صيغة تكون هى منتهى الجموع
المطلقة يعنى لا يجمع بالجمع الآخر سواء كان سالما او مكسرا فيخرج مساجد ومصابيح مثلا
لعدم منع الجمع السالم فيهما والرابع ان صيغة الجموع جمع واقل افراده الثلثة فيستفاد من
العبارة تحقق افراد من ثلثة الجمع فى الجمع الذى يقوم مقام سببين وهو خلاف الواقع كما
هو الظاهر بيان الدفع عن الاول ان المضاف من ضمير البالغ الراجع الى الجمع محذوف والتقدير
البالغ جمعيته الى صيغة آه والتغاير بين الجمعية وتلك الصيغة امر ظاهر فلا محذور والى
هذا اشار الفاضل المحشى بقوله بجمع وعن الثانى ان المراد بالصيغة الوزن يعنى الهيئة
فمفاد العبارة التخصيص بالهيئة يعنى هيئة مفاعل او مفاعيل ولا شك فى صحة ارادة هذا
التخصيص لا التخصيص بالهيئة والمادة كليهما حتى يلزم الاستحالة والى هذا اشار الفاضل
المحشى بقوله الى وزن وعن الثالث ان المراد بالجموع التكسيرية لا مطلقتها ولا السالمة فمفاد
العبارة منع جمع ذلك الوزن على جمع التكسير مرة اخرى ولا خدشة فى ذلك كما هو الظاهر فلا
يلزم خروج مساجد مثلا والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله التكسير وعن الرابع ان مع
التقرر فيما بين القوم ان الالف واللام اذا دخلا على الجمع يبطلان جمعية ذلك الجمع وعما
دلالان ههنا على لفظ الجموع الذى هو جمع فلا يستفاد من العبارة تحقق الافراد الثلثة من
الجمع فى كل جمع يقوم مقام سببين ويعلم هذا من قول الفاضل المحشى عن جمع بصيغة المفرد
فاحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجد فى غيره هذا التعليق والله اعلم بقى شئ وهو ان الظاهر
ان ضمير جمعه راجع الى الجمع فيخرج مساجد لان لا نهاية الى صيغة منتهى الجموع فيه ليس بجمعية
الجمع بل بجمعية المفرد كما هو لا يخفى على من له ادنى معرفة بكلمات النحاة الا ان يقال ان فى الجمع

لعل ارادة التخصيص

تقديرا واحذفا والتقدير اى الجمع الذى يجمع هذا الجمع او مفرده الى ان ينتهى اى يصل الوزن فيمتنع هذا الوزن اوذلك الجمع عن جمع التكسير مرة اخرى والله اعلم بما فى الصدور واليه مرجع الامور **قوله** اعلم ان الخ دفع ما يرد من ان المعلوم من النجاة فى سبب قوة الجمع امور ثلثة كونه نهاية جمع التكسير وكونه مكررا حقيقة او حكما وكونه لا نظير له فى الاحاد فما الوجه فى تخصيص الشارح احد هذه الامور الثلثة اعنى التكرار وترك الباقيين وبيان الدفع ان الشارح تعرض لتكرار بتبعية المصنف والله اعلم **قوله** الى ان قوة الآه الاولى ان يقول الى ان سبب قوتها كون الالف ليس الا فى السبب كما ينادى عليه قول الفاضل المحشى قبيل هذا اختلفوا فى سبب قوته **قوله** لكونه نهاية آه اذ بلوغ الشئ الى نهاية وكماله يوجب قوته **قوله** لتكرر الجمعية اذ الشئ اذا تكرر تقرر فقوى **قوله** صفيقه او حكما فايدة التعميم سيذكر فى التعليق بقول الشارح فانتظر **قوله** لكونه لا نظير له اذ هذا الكون ملزوم لعدم اشتباه الجمع بالمفرد والعربى فكان قويا فى الجمعية **قوله** واما نحو ثمان آه فيه دفع ما يرد على مذهب الاكثرين ببيان الايراد ان ثمانيا بالياء مفرد مع انه موازن مساجد كما هو الظاهر فكيف يصح قولهم لا نظير الجمع الذى يقوم مقام السببين فى الاحاد العربية ببيان الدفع ان هذا اللفظ قليل وهو بمنزلة المعدوم فلا اعتبار له **قوله** واما نحو لتراء آه فيه دفع ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان الايراد ان تراءى مصدر مفرد مع انه موازن مساجد فكيف يصح قولهم لا نظير الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع انا لا نسلم ان تراءى موازن مساجد لان الميم فيه مضمومة بخلاف مساجد **قوله** واما نحو هوازن آه فيه دفع ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان الايراد هوازن اسم قبيلة من قيس مفرد مع انه موازن مساجد فلا يصح قول اكثر النحاة من انه لا نظير الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع ان مراد هم من الاحاد العربية الاحاد العربية التى لا تكون منقولة عن الجمع وهوازن منقول عنه فلا نقض **قوله** واما نحو يمان آه فيه دفع ايراد آخر على ذلك المذهب ببيانه ان يمانى وشامى مفردان مع ان كلا منهما موازن مساجد فلا يصح قولهم ببيان الدفع ان مراد اكثر النحاة من عدم النظير عدمه فى الوزن الاصلى وهذا الوزن عارضى لان اصلهما يمنى وشامى بالياء المشددة للنسبة الى اليمن والشام ثم عوض عن احدى يائى النسبة الف فصار يمانى وشامى فلا نقض **قوله** والالف آه عطف على احدى آه وحاصل الدفع ان هذا الوزن بسبب ياء النسبة لكن ابقيت احدى يائيها على حالها وابدلت احدى يائيها الالف فيائى النسبة عارضة لا يعتد بها فهذا الوزن بسبب عارضة لا يعتد بها وكل ما هذا شانه لا يعتد به فهذا الوزن لا يعتد به وبما قررنا ظهر دفع ما يختل بالبال فافهم **قوله** وكذا تاء آه فيه اشارة الى دفع ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان الايراد ان تهاميا مفرد مع انه موازن مساجد فلا

لـ قوله قوة هذا الامور الثلثة يحتاج الى نظر فتامل منه

لـ وعد مركتب الياء فى قول الفاضل المحشى لاجل سقوطها للتنوين الخ منه

لـ موصوف هذه الكلمة مقدر كما مر ١٢ منه وهو ازلفا سبب الف ضل الخ ازيقول واحدى يائ النسبة تو الالف الذى هو بدل عن آه ليظهر التكرار ان هذا القول لا يحتاج الى لانه يفيد عدم مراعاة العارض او الوزن و الله اعلم ١٢ منه

يعم قولهم بعدم النظير ببيان الدفع ان الالف فى تهلم عوض عن احدى ياءى النسبة وآخر بها محذوفة لالتقاء الساكنين لان اصله تهمى فهذا الوزن عارض لا يعتد به ومراد اكثر النحاة بعدم النظير عدمه فى الاوزان الاصلية فلا نقض **قوله** بمعنى تهامة آه فيه دفع مايرد من ان النسبة فى تهمى ليس الا لبلدة وبلدة من البلاد ليست بمعروفة بالسم تهم ببيان الدفع ان التهم بمعنى التهامة **قوله** قلا الجوامرى آه مقابل لقوله فى المنسوب الى تهم **قوله** لكن حذف آه فيه دفع استدراك وهو انه كيف يعم النسبة الى تهامة مع ان ياء النسبة مشددة والياء المنقولة فى هذا اللفظ مخففة وببيان الدفع غنى عن البيان **قوله** وانما لم يعد ياء آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان ياء النسبة اذا كانت سببا لعروض الوزن وعدم الاعتداد به فلم اعتبر الموازنة الحاصلة بسبب تلك الياء فى نحو عوارى وجعلوه غير منصرف وببيان الدفع ان ياء النسبة لسبب عروض الوزن لكن اذا كان عروضها واعتبارها فى الجمع دون مفرده يعنى لم يكن قبل جمعية هذا الجمع موجودة واما اذا كانت موجودة قبل جمعية الجمع على اعتبار تلك الياء فليست سببا للعروض لانها اصلية بالنسبة الى الجمع وان كانت عارضة بالنسبة الى الواحد وعوارى من هذا القبيل لا من ذلك فلا خدشة **قوله** ان آه دفع آخر للايراد الذى يرد على اكثر النحاة القائلين بعدم النظير فى الاحاد العربية بالجمع الذى يقوم مقام اسببين بثمان وتقرير دفع الدفع ان هذا الوزن عارض لا اعتداد به لانه حاصل بسبب ياء النسبة لان الياء فى ثمان للنسبة الى جزء الذى هو الثمن اصله ثمنى ابدلت احدى ياء النسبة بالالف ففتحت اليم الساكنة وتسقط الاخرى لالتقاء الساكنين وابدلت الضمة بالفتحة فصار ثمان **قوله** ولا يخفى آه اذ لا معنى لنسبة العدد الى جزء كما لا يخفى **قوله** وقيل منسوب آه مقابل لقوله لانه منسوب الى جزء وصاحب هذا القول الفاضل الرضى كما ان صاحب القول الاول السيرافى **قوله** وليس الا آه يعنى ليس الثمانى الا المعدود ومثل هذه العبارة شايع **قوله** فاذن آه فيه رمز الى دفع مايختلج بالبال من ان ياء ثمانيا كيف يكون للنسبة مع ان ياءها مشددة والمروى فى هذا اللفظ مخففة وببيان الدفع ان الالف الموجودة فى هذا اللفظ ليس الف المنسوب اليه يعنى ثمانية بل هى بدل عن احدى ياءى النسبة فلا يضر التخفيف لها **قوله** وكذلك آه فيه دفع مايرد من ان الياء فى ثمان لا يكون للنسبة الى ثمانية لان ياء النسبة تلحق بالكلمة من خارج وتلك الياء ياء ثمانية وببيان الدفع ان ياء ثمانية محذوفة كما ان تاءها محذوفة وياء ثمان ملحقة به من خارج **قوله** واما السراويل آه فيه دفع ايراد آخر على من اكثر النحاة بان سراويل موازن مصابيح مع انه مفرد فكيف يعم القول بعدم النظير وببيان الدفع

بوجوه الاول ان مراده بعدم النظير عدمه في العربية كما ينادي عليه بناء عبارته ثم فتذكر وسراويل من الاحاد العجمية فلا يضر وجوده الثاني ان ذلك اللفظ شاذ فقيل كالمعدوم لا اعتبار له الثالث انا لا نسلم انه مفرد بل جمع غير منصرف الا ان احاده تقديرية **قوله** واما نحو آه فيه دفع ما يرد على مذهب اكثر النحاة من ان سبب قوة الجمع الذي يفيد قيامه مقام السببين لو كان انعدام النظير في الاحاد العربية فليعتبر واوزن نحو اكلب في اجمال قيامه مقام السببين ايضا لانه لم يوجد نظير هذا الوزن في الآحاد العربية ايضا وبيان الدفع ان هذين الوزنين مختصان بجمع القلة وهو في حكم المفردات بدليل التصغير على لفظه كما يقال اكيلب واجيمال ومرادهم بعدم النظير في الآحاد عدم المشابهة بالمفردات لا وزنا ولا حكما والثاني منتف في هذين الوزنين فلذا لم يعتبروا والله اعلم **قوله** فيهما اي في عدم اعتبار قيامهما مقام السببين **قوله** على لفظ اي بلا رده الى مفرده **قوله** ولا يصح آه فيه ترتيب جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو اكلب في قيامه مقام السببين لانه لا نظير له في الاحاد العربية بان نظيره موجود كاشد رجح وآجر وآنك فكيف يعتبر بيان الترتيب ان نظير وزن اكلب غير موجود في الآحاد العربية في الاصل لان ادر جا في الاصل جمع ليس بمفرد واستعماله في اسفر وضع عارضي فافراده المبني على ذلك الاستعمال ايضا عارضي لا اعتبار له واما آجر وآنك وان كانا مفردين في الاصل لكنهما من الاحاد العجمية لا من العربية والمعتبر نفي النظير في الاحاد العربية والله اعلم ورجح ههنا ان في نظير وزن اكلب ابلم فلم لم يتعرض الفاضل المحشي اليه والجواب ان ابلما بفتح الهمزة لغة رديئة والفصيح ضم الهمزة **قوله** ولان آنكا آه ترتيب الجواب المذكور في آنك بوجه آخر وهو ان وزن آنك فاعل بضم العين لا افعل والكلام في هذا دون ذاك **قوله** ولا باشد آه ترتيب جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو اكلب بان نظيره موجود كاشد فكيف يعتبر بيان الترتيب ان شدا ليس مفردا بل هو جمع مفرد ليس بموجود واشد على غير القياس **قوله** بدليل آه متعلق بجمعية الاشد مطلقا لا بخصوصية احد الجمعين **قال** الشارح قدس سره فانه قد تكرر آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العلة التي يقوم مقام السببين يشترط فيه التكرار كما ينادي عليه عبارة الشارح قبيل هذا وصيغة منتهى الجموع لم يوجد فيه التكرار كما في مساجد فكيف يقوم الجمع مقام السببين وبيان الدفع انا لم نشترط التكرار في العلة الذي يقوم مقام السببين لكنا نعم من ان يكون حقيقة او حكما والثاني موجود في مثل مساجد والله اعلم **قال** قدس سره آه غرض الشارح من الدعوى بيان ان التكرار الحقيقي في اكالب اساور وانا يعرف غرض الفاضل المحشي في نقلها بيان

كل وزن صيغة منتهى الجموع اعتبارا في قيام مقام السببين بعدم بيان النظير ولا يقال ١٢ منه

للمعانى اللغوية تلاه لفاظ التى خفيت معانيها ولو قال الفاضل اللحشى قوله كما كالب آه لكان احسن
فافهم لعل اسه يحدث بعد ذلك امرا **قوله** يارة دست بالمثنات الفوقانية والراء المهملة معناه
فى اللغة دست بر بخن **قوله** فى قراءة آه اعلم ان فى هذه الآية ثلث قراءات احدها وهو قراءة
حفص فلولا القى اساورة من ذهب وفى هذه السورة يكون منصرفا **قوله** واكثر ما
يقع آه كلمة ما مصدرية اى اكثر وقوع هذا الاسم على الابل **قوله** وارد وا آه لعل الغرض
من هذا القول دفع ما يرد من ان جمعية الجمع ان يكون اذا اريد الضروب والانواع المختلفة
والابل وكذا السوار والكلب نوع واحد كما لا يخفى فكيف يصح الجمع فيه بيان الدفع ان الحمير
صنيع اذ جمعية الجمع كما يكون لاجل ارادة الانواع المختلفة كذلك يكون لاجل ارادة التكثير و
التكثرة والثانى ههنا موجود وان لم يوجد الاول والضمير فى جمعه راجع الى ثم لا الى صيغة منتهى
الجموع بقرينة قوله كذا فى الصراح لان الصراح لا يبحث عنه والله اعلم **قوله** انما جعل لعل
الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا القسم كما انه مشابه بالقسم السابق فى الوزن كذلك
مشابه بالجموع الاخر فى الجمعية فلم جعل ملحقا بالقسم السابق ولم يجعل ملحقا بالجموع الاخر بيان الدفع ان
المشابهة بالقسم السابق اثر واكمل من المشابهة بالجموع الاخر لانه من وجوه ثلثة الجمعية والموازنة
وامتناع الجمعية بجمع التكسير مرة اخرى **قوله** وقد اشار اليهما آه الى الثانى بقوله كالجموع والى
الاول بقوله الموافقة لهما فى عدد الحرف والسكنات اقول وبالله التوفيق ان اشارة الشارح
ليس الا لوجه الثالث لان امتناع الجمعية ليس الا لاجل موافقة هذا القسم بالقسم السابق فى الوزن
واما الوجه الاول والثانى فصرح بهما فى كلام الشارح فلا يناسب لفظ الاشارة ويفهم من حاشية
مولانا عبد الحكيم والفاضل المدقق ان المراد من الوزن الوزن العروضى لا يصح وهذا من
الامور التى يظهر سخافتها على من له ادنى بصارة فى العلوم لانه لو كان المراد الموافقة فى الوزن
العروضى فكيف يستقيم جواب الفاضل اللحشى من نحو التزامى بان الاصل فيه ضم ما قبل الياء وكذا
من انك بانه يحتمل ان يكون فاعلا لا افعلا على ما سبق فى كلامه وكذا جواب الفاضل الرضى
من ابلور بان الضمير فيه ضم الهمزة لاخفتها على ما سبق منا لان المخالفة فى الحركة لا يضر الوزن
العروضى كما تقرر عندهم فان الحق احق بالقبول وان لم يصدر من الفحول والله اعلم **قوله** فى
الجمع اى جمع التكسير لا الجمع مطلقا **قال** الشارح قدس سره وثانيهما الثانيث فيه اشارة
الى دفع ما يرد من ان المصنف لم يعد الفى التانيث من الاسباب التسعة فى البيتين السابقين فكيف
يصح قوله والفا التانيث ههنا وبيان الدفع ان مراده التانيث لكن لما لم يقم مطلقه سواء كان بالتاء
او الالف مقام السببين بل ما هو بالالف والمقصود ههنا ذكر السبب الذى يقوم مقام السببين

ف فيما شاكلة
الى ان فى الطريقة
المفعولة ايضا حسن
لعل وجهه ان مراد
الفاضل الملحق توضيح
القول السابق ليصح
اسنادها الى قول الشارح
احكما آه منه

ع لان المراد من ما
يقوم مقام السببين
هو السبب الذى يكون
من العلل التسع فتم

قدم الالف على التاييث **قوله** الهمزة فى آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يرد من ان الممدودة ليست الا الالف التى قبل الهمزة كما لا يخفى وهى ليست للتاييث كما تقرر بل المتيقن لدى المتكلم التى ابدلت همزة الالف اى بهذه الحيثية فالمناسب للمصرّ ان يقول والف التاييث وهمزة وبيان الدفع ان الامر كما قلت لكن لما لم يفارق الهمزة من الالف والالف هنا فى صورة فرض المدغما نسبة التاييث الى مجموعهما وهذا مذهب سيبويه وعليه الجمهور وقيل الهمزة بدلها اى من غير حيثية ابدالها عن الالف للتاييث وقيل الالف التى قبل الهمزة للتاييث زيدت الهمزة بعدها للفرق بين مونث افعل نحو حمراء وبين مونث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة والالف معا للتاييث كذا فهم من قول مولانا عبد الحكيم ذيل قول المصرّ وعلامة التاييث والالف مقصورة او ممدودة وللايراد المذكور دفع آخر يعلم من قول الفاضل المحشى وهو ان الهمزة منقلبة عن الالف فضلا الاصل للتاييث الالف فلا تنظر الى الاصل قال المصرّ الفا التاييث والله اعلم **قوله** دون الالف آه لانها زيدت لتحصيل زيادة المد لان الالف السابق لما كان بمنزلة لام الكلمة فزيدت الالف قبلها للمد فاجتمع الفان ساكنان فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا ولم يحصل المد الزايد المطلوب فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة فاختير الهمزة دون الواو والياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء كما تقرر والله اعلم **قوله** نسبتا الى التاييث فيقال الممدودة للتاييث ولما كانا الممدودة مجموع الالفين فلا يتوهم ان نسبة الالفين الى التاييث ليس بموجود فى هذا القول **قال** الشارح قدس سره لانهما الزمتان الغرض من ذلك القول بيان التكرار المشروط فى السبب الذى يقوم مقام السببين **قوله** اى بسببها الغرض منه دفع ما يرد من ان التاء قد يكون لازمة للكلمة من غير العلمية كما فى حجارة وتجارة فلا يصح قول الشارح فانها ليست لازمة للكلمة وبيان الدفع ان المراد من عدم اللزوم عدم لزوم ابقاء الكلمة وهيئتها والتاء ليست بلازمة لهيئة حجارة وتجارة كما لا يخفى فلزوم ما فيهما لا يضر **قوله** الظاهر لتفسيره آه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الفاء الداخلة على قول المصرّ فالعدل آه تكون للعطف وعدم صحة هذا الكون اظهر من ان يبين ببيان الدفع ان هذه الفاء فاء تفسيرية وهى الفاء الداخلة على التفصيل الذى ذكر بعد الاجمال ولا شك فى كون هذه الفاء فاء التفسير لان قول المصرّ فالعدل الخ تفصيل للاجمال الذى ذكره بقوله وهى عدل ووصف آه **قوله** اى بيانا نفس آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المصرّم يفسر الا سببا كما فى هذا الكتاب كما هو الظاهر فكيف يصح قول الفاضل المحشى الفاء لتفسير العدل واخواته وبيان الدفع ان المراد من التفسير تفسير نفس المفهوم او تفسير شرط

لان البناء واللزوم فى الصيغة هو الهيئة التى يمكن ان يتشاركها فيها غيرها ١٢ منه

تأثيره في منع الصرف ولا شك في وجود هذا الامر الاعم بالنظر الى كل الاسباب في كتاب الله والله اعلم **قوله** وهو في آه لعل الغرض من هذه العبارة الرمز الى التعريض على المصرّحات للمناسب ان يفسر العدل بالاخراج بالخروج لانه في اللغة الصرف وهو متعد فالمناسب تفسيره بالمتعدي الا ان يقال توافق المعنى الاصطلاحي واللغوي في اللزوم والتعدية غير لازم وان كان امرا حسنا بل اللازم وجود العلاقة وهي موجودة ههنا لان الصرف يستلزم الخروج وتحقيق كلام الرضي يجيء يظهر منه رد قول الفاضل المحشي وهو في الصفة كما قال مولانا عبد الحكيم او قوله كما قال الفاضل المدقق مفوض الى من ينظر في كتاب الرضي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره مبنى آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان العدل مفسر في الفارسية به ببرون او ازمن فيكون صفة المتكلم والخروج مفسر فيهما به ببرون آمدن فيكون صفة اللفظ وتفسيرا هو صفة المتكلم بما هو صفة اللفظ غير صحيح فكيف يصح تفسير المعدل بالخروج ههنا وبيان الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول اى المعدولية اى كون اللفظ معدولا فيكون صفة اللفظ فيصح التفسير **قوله** فيصح تفسير آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الخروج المعتبر في المعدولية اى المصدر المبني للمفعول هو الخروج المستند الى اخراج المتكلم فيحتاج الى الجواب وبيان الدفع ان المتبادر من الخروج وان كان الخروج بنفسه لكن مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج او لا فالمراد ههنا هو الاول وبما ذكر ظهر ان الفاضل المحشي لو اورد الواو بدل الفاء لكان اظهر فافهم فانه من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وانما لم يفسر آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان مفهوم الخروج اذا كان اعم من المستند الى الاخراج ومدلوله وارد ههنا الاول فلم لم يفسر المصرّح العدل بالمصدر المعلوم الذي هو صفة المتكلم ايضا وبيان الدفع ان المصرّح فسر العدل بالمصدر المبني للمفعول ولم يفسر بالمصدر المعلوم لان اسباب منع الصرف اوصاف الاسم لا المتكلم والوصفية للاسم يحصل بالتفسير الاول دون الثاني كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى كون الاسم معدولا تفسير لما يفسر به المصدر المبني للمفعول هو المعدولية كما تقرر واختار الشارح تفسير التفسير لان احتمال العموم من الاسم الذي هو غير مراد ههنا باق في التفسير والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى خروج الاسم الخ التفسير الاول تفسير للمضاف اليه والتفسير الثاني تفسير للمضاف وغير الاسلوب الذي توقف التفسير الثاني على الاول وارجاع الضمير الى الاسم المعلوم من البحث لكون الكلام في الاسم لان العدل سبب منع الصرف وهو من خواص الاسم والله اعلم **قوله** اى خروج مادة فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر الصيغة بالمادة لغرض سنذكره ان شاء الله تعالى والاسم

وهذا الدفع يجامع قول الشارح فيما بعد حيث قال اعلم ان كونه مخرجا ولم يقل اى كونه خارجا اشارة منه كما يدل عليه تفسيره بالمصدر المبني للمفعول اى كون الشيء مخرجا بفتح الراء لان الفتح اذا كان اعم من المستند الى الاخراج ومدلوله لا بد له من الفتح بكسر الراء ايضا ليكون الشيء مخرجا بالفتح بالكسر فيكون التفسير الثاني وفائدة التفسير الثاني تصحيح حمل الخروج على العدل لانه يصح حمل المتبادر من الخروج وهو الخروج بنفسه لا بجعل الغير على العدل لان الخروج بنفسه لا يجعل هو المستند الى الفاعل

عبارة عن المادة والصورة كليهما فالصورة جزء للاسم والاسم كله وخروج الكل عن الجزء محال لان في خروج الشيء عن الشيء لابد من اشتمال الشيء الثاني على الشيء الاول وعدم اشتمال الجزء على الكل مما لا يخفى لانه مستلزم لاشتمال الشيء على نفسه لان ذلك الجزء موجود في الكل بيقين الدفعان في العبارة حذف مضاف والتقدير بخروج مادة الاسم عن صورته فلا يلزم خروج الكل عن الجزء وآن اختلج في قلبك انه على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو ايضا من المستحيلات فاعلم له بان استحالة هذا الخروج ايضا مسلم لكن اذا لم يكن الجزء مشتملا على الكل واما اذا كان كما في نحن فيه فلا استحالة لان الاشتمال الذي مما لا بد منه في الخروج موجود والله اعلم قال الشارح قدس اي عن صورة لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الصيغة عبارة عن المادة والصورة فخروج الاسم عنها يكون بالتغير عن المادة والصورة كليهما فيلزم خروج عمر عن الحد لانه ليس بفقط عن مادة عامر لان المادة عبارة عن الحروف الاصلية كما يدل عليه قول الشارح وان المتبادر من الخ فانه لو حملت المادة على الحروف الشاملة للاصول والزوايد لم يتصور بقاء مادة عامر في عمر كما هو الظاهر وبيان الدفع ان الصيغة كما يطلق على المعنى المذكور كذلك يطلق على الصورة والمراد ههنا الثاني فالخروج عنها لا يكون الا بالتغير عنها وتغير صورة عمر وعامر مما لا يخفى وههنا شك اورده الفاضل المدقق وهو ان الضمير في صيغة ليخرج اما ان يكون راجعا الى الاسم كما ان ضمير خروجه راجع اليه او الى المادة المقدرة ههنا بتأويل الجزء المادي وكل منهما محذور وشق أما الاول فلان لزوم خروج عمر عن الحد لان مادة عمر لم يخرج من صورة عامر كما لا يخفى واما الثاني فلانه لا يلزم خروج للمشتقات بعد الاضافة كما فعله الشارح لان صورة المشتقات صورة مادة المصدر كما ان صورة المصدر صورة تلك المادة والخروج مما هو المسلم واجاب عنه الفاضل المذكور ايضا بما حاصله انا نختار الشق الثاني ونقول ان في العبارة تقديرا واصله خروج مادة الاسم عن صيغة نوع مادة الاسم يعني عن صيغة توجد في نوع مادة ذلك الاسم وصيغة نوع المصدر ليست صيغة نوع المشتق لان اداء معنى المصدر لا يكون بصيغة نوع المشتقات بخلاف صيغة نوع عمر وعامر لانه واحد لان اداء معنى عمر كما يكون بصيغة نوع عمر كذلك يكون بنوع عامر فاورد ذلك الفاضل ثانيا بان المصادر قد يكون على صيغة اسم الفاعل فاداء المعنى المصدري يوجد بصيغة نوع المشتقات ايضا فاجاب بان المراد من المصدر المصدر الصالح للاشتقاق وهو لا يكون بقالب المشتق كما تقرر لنا سابقا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله اعلم بحقيقة المرام قوله كانه اراد بما آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه يخرج عن التعاريف خروج سحبان وائل بيد به سحبان معين عن الشعر المعرف باللام لان الخروج يستلزم المغايرة والمغايرة في

على استحالة الخروج عن الصورة من مادة ولقائل ان يقول هو المذكور في الشرح ص ١٢ منه الخ ص ١٢ منه اي الصيغة التي هي الخروج عن الخروج عنه ص ١٢ منه مع انه هو المعرف الخ

الصورة بين مفقودة لان اللام كلمة برأسها لا دخل لها في صورة الكلمة بيان الدفع ان اللام
وان كانت كلمة برأسها لكن من جهة عدم جواز الفصل بينها وبين مدخولها صارت بمنزلة جزء الكلمة
فالصورة الحاصلة لها باللام صورة لها ايضا لكن حكما لا حقيقة والمراد من الصورة ههنا اعم
من ان يكون حقيقة او حكما والصورة الحكمية مغايرة كما لا يخفى فوجد الخروج وانما اورد كلمة
كأنّ المشعرة بالشك لعدم انقطاع مادة الاشكال لورود الاعتراض الذي سيأتي عليه ايضا
قوله ومع هذا يبقى آه بيان الاشكال ان التعريف لا يصدق على خروج اسم التفضيل المجرد عن
الامور الثلثة من الحلي بمن او الاضافة لان صورة في الصورتين واحد غير مغاير بالتغاير بكيتين
والحكمي كليهما لان كلمة من والمضاف اليه ليستا بمنزلة جزء الكلمة بقرينة جواز الفصل بين
اسم التفضيل وبين من نحو هو احسن لوالدَيْه من الشمس والمضاف والمضاف اليه نحو بيكة
اصله بيروحور والخروج لابد له من المغايرة الا ان يقال ان المراد بالصورة الحكمية ما يحصل
بالامور اللازمة سواء كان جايزا الفصل كهذين الامرين او لا كاللام فوجد التغاير في الصورة
الحكمي في هذه الصورة ايضا هذا ما فهمه من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان قول
الفاضل المحشي ولا يرد على تفسيره آه ينادي باعلى نداء على ان محط الفايدة جواز الفصل ومدار
فالصورة الحكمية ما يكون بالامور التي لا يجوز الفصل بينها وبين الكلمة وان قوله للصورة الحاصلة
آه ينادي باعلى نداء على ان اسم التفضيل المجرد عن الامور الثلثة يحتمل فيه ان يكون معدودا
عما هو مضاف وعبارة الشارح فيما سيأتي خلاف ذلك الا ان يقال ان كلام الشارح في اسم
التفضيل الذي هو مجرد عن التنوين والبناء والاضافة كما مر وكلام الفاضل المحشي في المطلق
والله اعلم **قوله** من الصيغة آه بيان لما في عما هو حقه دخول الصورة المنقوضة بقوله او
استلزاما آه **قوله** معدودا عن آه لانه يصدق على خروج يوم الجمعة عن في يوم الجمعة انه
خروج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهو كلمة في معه الا ان يقال ان خفية في مع الظرف
غير مسلم لان الشايع فيه كلا الامرين يعني تارة في وايرادها واسما اعلم **قوله** بجواز آه قال الصبان
عبد الحكيم لم يعرف له مثال في الكتب المتداولة **قوله** ويمكن ان آه جواب عن جانب التعريف
المصدر بالخروج عما هو حقه آه **قال** الشارح قدس سره الاصل والقاعدة وذلك الاصل و
القاعدة اما من الصرف كما في العدل التقديري او غيره كما في العدل التحقيقي كما سيجيء فلا
يرد ان التعريف لا يصدق على العدل التقديري لعدم الاصل والقاعدة فيه **قال** الشارح
قدس سره ليست صيغة المشتقات المراد من المشتقات الاسماء المشتقة لان المشتقات التي
ليست باسماء كالماضي والمضارع والامر الحاضر مرجعت بضمير خروجه لانه راجع الى الاسم

على المكتوب
المصروف ١٢ منه

لعل
مشار الغرض عن الصور من
واتحد القوم ١٢ منه

وجه للتغاير بالكلية
واما تغاير في التغاير
المحقق فظاهر منه
الى البيان ١٢ منه

على
اني معروف هذا
منه ١٢ منه

فلو اخرجت باضافة الصيغة الى ضميرالاسم للزم اخراج المخرج فلا يرد ما يرد فافهم ويمكن ان يقال ان الافعال المشتقة وان كانت تخرج بضمير خروجه لكن اسناد اخراجها الى قيد اضافة الصيغة الى ضمير الاسم اولى لوجود المتشوبتين في تغريق المشتقات على ذلك التقدير واخراج المخرج باطل اذا كان مخرجا قصديا واما اذا كان تبعيا فلا هذا كله ظاهر على من له ادنى حفظ لكتب الميزان هذا ان سوانح الوقت والله اعلم قال الشارح خرجت المشتقات اى خروجها لان الاشتباه في خروج خروجها وعدمه فلا يرد ما يرد فافهم قال الشارح قدس سره وان المتبادر من آه عطف على ان الصيغة آه فيكون تحت قوله ولا يخفى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج الاسماء المحذوفة الا عجاز مع ان العدل لا يوجد فيها كيد ودم مثلا والصدق ظاهر لا يحتاج الى البيان وبيان الدفع ان المتبادر من خروج الاسم عن صيغة الاصلية وقوع التغير في الصورة مع بقاء المادة بحالها والمادة في الاسماء المحذوفة الاعجاز غير باقية كما هو الظاهر فلا صدق وان اختلج في قلبك ان كل المادة لم تبق في عمر ايضا وجود الالف فيه وبعضها موجود في تلك الاسماء ايضا فنقول بان المادة عبارة عن الحروف الاصول عنها مع الزوايد والالف من الزوايد والله اعلم قال الشارح قدس سره واخرج آه هذا ايضا عطف على ان صيغة آه فيكون داخلا تحت قوله ولا يخفى آه والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج المغيرات القياسية كمرمى ومدعو وميزان ومقام عن اصولها كما لا يخفى مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع ان المتبادر من خروج الاسم عن صيغة الاصلية ان يكون خارجا عن صيغة الاصلية وداخلا تحت صيغة اخرى مغايرة للاولى بان لم يكن داخلا تحت القاعدة كما كان الاولى داخلا تحتها وفي المغيرات القياسية كلا الصيغتان داخلتان تحت القاعدة كما لا يخفى والله اعلم قوله قيل لم تدخل آه لعل الغرض من هذا القول الاعتراض على من اخرج المغيرات القياسية بما هو المتبادر من خروج عن صيغة الاصلية ببيانه انها خارجة بقيد الخروج لان المتبادر منه الخروج بنفسه كما يقال خرج زيد الى بلد كذا وخروج المغيرات القياسية ليس بخروج بنفسه لانها مخرجة لا خارجة لان فيها علة تخرجه عن صيغة الاصلية اقول وبالله التوفيق ان الخروج وان كان المتبادر منه الخروج بنفسه لكن المراد ههنا اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج او لا كما ذكر الفاضل المحشي سابقا فكون المغيرات القياسية مخرجة لا ينافي قيد الخروج فلا بد من اخراجها بما هو المتبادر والله اعلم قوله وفي دخول المعدول آه الغرض منه الاعتراض على صاحب القول السابق بان المخرجية اذا كانت منافية لقيد الخروج فلا يكون التعريف جامعا لفرد من افراد المعرف

لان كلها مخرجة لا خارجة ويفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم ومولانا الفاضل المدقق جوابا
هذا الاعتراض بان بيان مخرجية المغيرات القياسية ومخرجية المعد ولات فرقا بان الاول لعلة
والثاني لا لعلة والمراد بالخروج الخروج لا لعلة سواء كان بنفسه او مستندا الى الاخراج فالمغيرات
القياسية لتكون خارجة بقيد الخروج بخلاف المعد ولات اقول وبالله التوفيق ان الاخراج
في المعد ولات ايضا لعلة اما منع الصرف او غيره كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره واما المغيرات آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه اذا كان المتبادر من الخروج عن الصيغ
الاصلية دخوله في الصيغة الاخرى المغايرة للاولى في كونها غير داخلة تحت القاعدة فيصدق
التعريف على خروج المغيرات الشاذة مثل اقوس وابيب لانها خارجة عن الصيغ الاصلية مثل
مثل اقواس وابياب وغير داخلة تحت قاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتها لان القاعدة في الاجوف
واويا كان او يائيا عدم الجمعية على افعل بل على افعال مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع
ان في العدل لا بد من امرين احدهما وجود الاصل والآخر اعتبار الاخراج عنه وههنا وان وجد
الامر الاول لكن الامر الثاني غير موجود لانه لو وجد فلا يقال لها في الاستعمال الجموع الشاذة
والله اعلم **قوله** كالجموع والمصغرات لعل الغرض من هذا التمثيل الرمز الى دفع ما يتوهم من تخصيص المغيرات الشاذة بالجموع
جريا على ما اشار اليه فيما سبق من ان الامر في المصغرات الشاذة والمنسوبات الشاذة ايضا كذلك فلا وجه للتخصيص
وبيان الدفع ان المراد التعميم وجريا على ما اشار اليه الشارح في الجموع وحدها بالتمثيل مثال المصغرات الشاذة كعريب
وعريبين في تصغير عرب وعربيين والاصل عربيه وعربية مثال المنسوب الشاذ
عُرَيْبِيّ في النسبة الى عربية والاصل عربي كجهني كذا في الرضي الشافية والله اعلم **قوله** الشاذ
قيد لكل من الجموع والمصغرات والمنسوبات والشذوذ يحصل بالمخالفة عن القواعد المعتبرة في
كل منها كما لا يخفى **قوله** واما القلب آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق
على خروج آيِس من يَاءِس مثلا يعني الخروج الذي يكون بالقلب كما هو الظاهر ان العدل غير
موجود فيه كما هو المثبت فلا يكون التعريف مانعا بيان الدفع ان الخروج عن الاصلية لم
يتحقق في تلك الصورة لان تبديل بعض الحروف على بعض لا يغير الصورة والهيئة فضلا عن
التقديم كما هو المتقرر في علم الصرف والله اعلم **قوله** فانه امر اعتباري يعني ان التقديم
من الامور الاعتبارية والنسبة فلو كان له دخل في الوزن والصورة لكان جزء منه والوزن
والصورة جزء من الكلمة فيكون التقدير الذي من الامور الاعتبارية جزء من الكلمة وكلما
هذا شانه يكون اعتباريا غير موجود في الخارج فيكون الكلمة امرا اعتباريا غير موجود في الخارج
وهو خلاف المثبت فيما بين القوم ويرد ههنا ان الاول ان السكون الذي هو عدمي لا يكون جزء

من الوزن والصورة بعين ذلك الدليل وهو خلاف ما تقرر الثاني انا لا نسلم ان الصورة جزء من الكلمة لانه لم لا يجوز ان يكون شرطا لتحقق الكلمة كما هو مذهب المحققين في الهيئة السترية فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** فمن مخذ وعنق آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج فخذ وعنق بسكون العين فيهما عن فخذ بكسر العين وعنق بضمها لان ذلك الخروج خروج الاسر عن صيغة الاصلية مع ان العدل غير موجود فيه فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وبيان الدفع ان من المتقرر ان اللفظ اذا اطلق ينصرف الى الكامل فالمراد من الخروج الخروج التام لانه الكامل وهو عبارة عن عدم الاستعمال في الصيغة الاصلية اصلا او على القلة وههنا استعمال فخذ وعنق في الصيغة الاصلية اكثر كما لا يخفى والله اعلم **قوله** ولا يخفى آه فيه اشارة الى الجواب الاخر وبيانه ان تغير فخذ عنق تغير قياسي فيجوز بما يجوز به المغيرات القياسية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره قال بعض الشارحين غرض صاحب القول الجواب عن الاعتراضات الواردة على تعريف العدل بالاسماء المحذوفة الا بجمار وبالمغيرات القياسية وبالمغيرات الشاذة وتقريره غني عن البيان والتعريض على مزاحاب عن تلك الاعتراضات بالتوجيهات التي ذكرها الشارح بان هذه التكلفات غير محتاجة اليها في تصحيح التعريف ولعل غرض الشارح من نقل هذا القول التعريض على صاحبه بان نسبة التكلف الى تلك التوجيهات كما صدر من هذا القول ليس كما ينبغي لان بعضها متبادرة وبعضها ظاهرة والله اعلم بما في صدور العباد واليه المرجع والمعاد **قال** الفاضل قدس سره اعلم ان آه لعل غرض الشارح من هذا القول الرد على ما هو المشهور من الفرق بين مثل وزفر وبين مثل ثلث ومثلث واخوه بجمع بان النجاة وقفوا وتنبهوا على اعتبار العدل في الاول بدليل منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تقديري بخلاف الثاني فانهم وقفوا وتنبهوا على اعتباره فيه بدليل غير منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تحقيقي وبيان الرد انه لا فرق في هذين القسمين في ان الدليل على العدل في احدهما منع الصرف وفي الآخر غيره بل الدليل على العدل فيهما منع الصرف الا ان وجود الاصل المحتاج اليه في العدل في القسم الثاني محقق فيكون تحقيقيا وفي القسم الاول تقديري فيكون العدل تقديريا والله اعلم **قوله** كان وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من امرين الاول ان المفهوم من كلام الشارح تقدم وجه ان النجاة وعلمهم منع صرف هذه الامثلة على اعتبار الغريتين كما لا يخفى وهذا مما لا يخفى على ركاكته لان غير المنصرف معرف بما فيه الغريتين فيكون علمه مؤخرا عن العلم بالغريتين على ما هو القاعدة في ما بين المعرف والمعرف الثاني ان كلام الشارح يدل على ان النجاة فتشوا عن حال

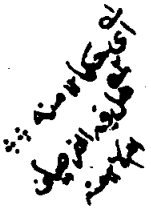

تلك الامثلة بعد وجدانها غير منصرفة وهذا التفتيش مما يستغنى عنه كما لا يستتر على من له ذوق سليم الثالث ان كلام الشارح يدل على عدم وجدان السبب المغاير للوصفية والعلمية ولا يدل على وجودها كما لا يخفى على من ينظر الى عبارة الشارح فبعد اعتبار العدل فى تلك الامثلة يوجد سببان احدهما فكيف تكون غير منصرفة وبيان الدفع عن الاول ان الامر كما قلت لكن هذا التقدير بالنظر نظر النحاة لان نظرهم فى تتبع الكلمات اولا الى اعراب الكلمة وبناءها لا الى ان فيه فرعيتان ام لا مثلا والى هذا الدفع اشار الفاضل المحشى بقوله كان وجهه الى قوله منع الصرف وبيان الدفع عن الثانى ان هذا التفتيش لتحصيل تطابق هذه الامثلة مع الكلمات الاخر الغير المنصرفة التى تتبعوها ووجدوها غير خالية عن الفرعيتين والاحتياج الى التفتيش لتحصيل تلك الفايدة مما لا يخفى والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله ولما حملوا الى قوله عن حال تلك الامثلة وبيان الدفع عن الثالث ان كلام الشارح بمفهومه الظاهر يدل على ما ذكر لكن بمفهومه المخالف يدل على وجدان العلمية والوصفية فى تلك الامثلة كما هو الظاهر عند اعتبار المفهوم المخالف فى النصوص لا فى الروايات والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله فوجد بهما فرعية آه هذا ما فهمت فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام وبما ذكر ظهر ان الضمير فى وجده راجع الى المفهوم من كلام الشارح اعلم الى آخره **قوله** حقيقة او حكما لان غير المنصرف قسمان صايغه علتان او واحدة تقوم مقامها من العلل التسع فالاول فى الاول والثانى فى الثانى **قوله** ولم يصلح آه ويجئ وجه فى تعليق كلام الشارح ولم يصلح للاعتبار الا العدل ان شاء الله تعالى **قوله** ثم فتشوا وهذا التفتيش لاجل عدم معقولية اعتبار العدل بدون المعدول عنه كما هو المتقرر **قوله** اى العدل آه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان توصيف العدل بالتحقيق على هذا لا يصح لان المعلوم مما سبق كون العدل باعتبار القول وتقديره فى كل الالفاظ وبيان الدفع ان هذا وصف بحال المتعلق لا بحال نفسه **قوله** اى ثابت فى الخارج فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المتحقق بمعنى الثابت والاصل ثابت فى القسم الثانى ايضا فكيف يكون الاول تحقيقيا والثانى تقديريا بيان الدفع ان المتحقق بمعنى الثابت فى الخارج لا بمعنى الثابت مطلقا والاصل فى القسم الثانى ثابت لكن فى الذهن لا فى الخارج فيصح تسمية احدهما بالتحقيقى والاخر بالتقديرى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره غير الوصفية الوصفية فى ثلث الجمع والعلمية فى عمر اقول وبالله التوفيق ان الاولى للشارح ان يقول ولم يجد وافيها سببا غير الوصفية لانه يفهم من كلامه بناء على ان النفى اذا دخل على كلام مقيد يتوجه الى القيد ان النحاة وجدوا فى تلك الامثلة سببا غير الوصفية والعلمية لكن لا على وجه الظهور وفيه خفاء لانه على هذا لا يحتاج الى اعتبار العدل

لان عدم الانصراف يقتضي وجود السبب الآخر مطلقا سواء كان على وجه الظهور او لا فافهم
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره ولم يصلح للاعتبار اى فى تلك الامثلة
اما وجه عدم صلاحية التركيب فلانه يقتضي الكلمتين كما هو الظاهر وكل من تلك الامثلة كلمة
واحدة واما وجه الجمع ووزن الفعل فلان لكل منهما وزن مخصوص كما لا يخفى وشئ من تلك
الامثلة ليس من ذلك الوزن واما وجه الفي التانيث والالف والنون المزيدين فلتضمنه وجود الالف
فيهما فى آخر الكلمة اما مع الهمزة او مع النون او وحدها ونفي وجود الالف فى آخر تلك الامثلة
اظهر من البيان واما نفي العجمة فلان كل منها عوبي كما لا يخفى واما وجه نفي الوصف فلان ان فيه
علمية وبينهما وبين الوصفية تضاد كما هو المتقرر وفى ثلث الجمع تحصيل الحاصل لان الوصفية
فيها موجودة واما وجه نفي التانيث فهو انه على قسمين التانيث بالتاء والتانيث المقصور وينتفي
الاول ظاهرا لانه يقتضي التاء وهي مفقودة واما نفي الثاني ففي ثلث الجمع ان من شروط العلمية
وهي ليست بموجودة فيها كما هو الاظهر واما فى عمر فلان العلمية وان كانت فيه موجودة لكن شرطه
الذي هو الزيادة على الثلثة ليس بموجود هذا ما سمح به خاطري والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره فاعتبره فيها ويرد عليه هنا ان العدل على هذا يتوقف على عدم الانصراف وهو موقوف على
العدل فيلزم الدور واجيب عنه بان عدم الانصراف موقوف على وجود السبب الآخر غير
الوصفية والعلمية لا العدل بخصوصه وهو موقوف على عدم الانصراف بخصوصه فلا يلزم
الدور ويخطر ببالي ان المفهوم من كلام الشارح توقف اعتبار العدل فى تلك الامثلة على وجد
ان النجاة عدم انصراف تلك الامثلة وعدم وجدان السبب الآخر غير الوصفية والعلمية فيها
وعدم صلاحية السبب الآخر للاعتبار لا على عدم الانصراف فقط كما لا يخفى على من له ادنى
مهارة فكيف يتوهم الدور وان اختلم فى قلبك انه على هذا يتوقف اعتبار العدل ايضا على عدم
الانصراف الا انه فى ضمن المجموع فيلزم القرار على ما عنه الفرار فاعرفه بان التوفيق لا يثبت
الدور والا لم يكن الشكل الاول منتجا فضلا عن ان يكون بديهي الانتاج وهذا ظاهر على من
سمع كلمات اهل الميزان والله مفيد الايقان **قال** الشارح قدس سره ولكن لا بد فى آخره
اشاره الى دفع ما يتوهم من ان ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر اذا كانت من سكة وطريقة واحدة
فى ان اعتبار العدل فى كلها لاجل وجدان النجاة منع صرفها فلم كانت الاول امثلة للعدل
التحقيقي وعمر مثالا للعدل التقديري كما صدر من المصنف وبيان الدفع انا نسلم انه لا فرق بين
هذه الامثلة فيما ذكرت لكن الفرق من وجه آخر وهو وجدان الدليل على الاصل الذي هو
غير منع الصرف ثابت بان فى ثلث واخواته يوجد الدليل عليه غيره كما سيجئ لشرحه فى الشرح

لان التانيث لا يجتمع مع التانيث اذا كان علما لكن يعقل ان يكون علما لمذكر يعقل الزيادة على الثلثة وقد ليست بموجودة ١٢ منه هذا السوال والجواب مذكوران فى حاشية عبد الرحمن

لان النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وهي موقوفة على النتيجة لكن لما كانت النتيجة فى الكبرى فى الاجمال فلا محذور

وفي عمر ومثله لم يوجد غيره كما سيجئ ايضا بيانه فيه وتحقيقية للعدل وتقديرية ليس الا باعتبار
الاصل ففي مثال يكون الدليل على الاصل غير منع الصرف يكون الاصل محققا ثابتا في الخارج
فيكون مثالا للعدل التحقيقي وفي مثال لم نوجد الدليل على هذا الطريق يكون الاصل مقدرا
لانه ورد للعدل فيكون مثالا للعدل التقديري فلا خدشة في عبارة المصنف والله اعلم
قال الشارح قدس احدهما وجود اصل آه اعم من ان يكون في الخارج او في اعتبار العقل و
تقديره فلا يرد عليه هذا يخرج العدل التقديري لعدم وجود الاصل له **قال** الشارح قدس
سره ففي بعض كثلث ومثلث وأخو وجمع مثلا وبيان الوجدان مذكور في الشرح نفسه غير
محتاج الى البيان **قال** الشارح قدس سره بلا شك آه ويرد ههنا ان استعمال لفظ بلاشك
ههنا غير واقع في موقعه لان مقدمات الدليل يجوز ان تكون ظنية فيفيد الظن لا اليقين و
وهذا اللفظ يستعمل في اليقين وأجيب عنه بأنا لا نسلم تخصيص استعمال هذا اللفظ في اليقين
بل قد يستعمل في الظن ايضا لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنفيه كما يصدق مع اليقين
كذلك يصدق مع الظن الذي هو عبارة عن الطرف الراجح بل مع الوهم ايضا هذا ما فهمت من
حاشية مولانا جمال الدين والله اعلم بما في صدور العالمين **قال** الشارح قدس سره ففي
بعضها الخ كعمر وزفر مثلا ورشيت كلام الشارح ههنا بالفاء والظاهر الواو وفاقا فهو ويرد ههنا
ان الدليل على وجود الاصل في هذا القسم وجدان النحاة منع صرفه مع عدم وجدان
انهم غيلوا لسبب الآخر الذي وجد فيه وهو في عمر مثلا العلمية ومع عدم علمية السبب
الآخر غير العدل لاعتبار يعني الدليل المجموع المركب من الامورات الثلثة وهو مغاير لمنع
الصرف فلا يصح قول الشارح لدليل غير منع الصرف وأجاب عن هذا ايراد مولانا جمال
الدين بان مراد الشارح بالقرينة الغيرية بالذات والمجموع المركب ليس بمغاير بالذات
لمنع الصرف اقول وبالله التوفيق ان المباحثة شاهدة على التغاير الذاتي بين المجموع وعدم
الانصراف الذي هو جزء واحد منه لاعتبار الجزئين الآخرين بينه ايضا فالاولى في الجواب
ان يقول ان مراد الشارح ان الدليل في بعض الامثلة على الاصل منع الصرف اما وحده
او مع شئ آخر وفي بعضها لا دخل لمنع الصرف في اثبات الاصل اصلا فيصح المقابلة ويصح
كلام الشارح ايضا والله اعلم **قوله** المشهور آه لعل غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام
الاشارة الى ان مراد الشارح من هذا الكلام الرد على ما هو المشهور ولله در المصنف حيث
اورد عبارة ينطبق على المشهور كما هو ظاهر هذه العبارة وينطبق على مختار الشارح كما
تكلف في انطباقه عليه فافهم **قوله** بعض الامثلة كثلث ومثلث وأخر وجمع مثلا **قوله**

بغير منع الصرف وبيان هذا الغير مذكور في الشرح **قوله** بعضها كمررت فمثلا **قوله** بمجرد
منع آه المراد من التجريد التجريد عن الدليل على منع اعتبار العدل الذي ثبت مثلا في ثلث لا
التجرد عن كل ما سوى منع الصرف لان الداعي للعدل قد يكون ضرورة كما سيجئ حتى يرد ما توهم
قوله ولعل وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المشهور قول لا حاجة الى رده لانه لا وجه
له اصلا لان الدلايل الموجودة في بعض الامثلة كثلث مثلا غير ناظرة الى العدل بل الى اصول تلك
الامثلة كما لا يخفى على من يسمعها فكلام الشارح تطويل لا طايل تحته وبيان الدفع ان الوجه المشهور
موجود وهو ان المتقرر فيما بين القوم ان ما يثبت الاصل يثبت الفرع ايضا لكن للاول اصالة والثاني
ضمنا فاذا ثبت الدلايل في بعض الامثلة اصولها فقد ثبتت ان تلك الامثلة فروع تلك الاصول
والمعلوم انه لا فرعية فيما بينها الا باعتبار عدولها واخراجها عنها فيكون الدلايل في بعض الامثلة
شبهة وناظرة الى العدل ايضا لكن ضمنا والله اعلم **قوله** ان قلت آه بيانه انه اذا ثبت الدليل
على وجود العدل غير منع الصرف في بعض الامثلة فكيف يصح قول الشارح فلا دليل عليه الا منع
الصرف لانه يفيد الانحصار ويرد ههنا ان وجود الدليل على العدل غير منع الصرف في توجيه القول
المشهور لا ينافي الانحصار في مختار الشارح لان هذين القولين قولان متنافيان فما الحاجة الى الجواب
المصدر بقوله قلنا آه واصيب عنه بان غرض الفاضل اللبيب اظهار ان الشارح المحقق مع علمه بتوجيه
القول المشهور خالفه ولعل وجه المخالفة ما ذكره الفاضل اللبيب سابقا لقوله كان وجهه وليس
مخالفة لعدم اطلاعه على التوجيه المذكور هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله**
اراد آه بيانه ان مراد الشارح من الدليل في قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف الدليل المؤثر بالتبع
من اول الامر لا اعم من ان يكون مثبتا من اول الامر او في المرتبة الثانية والدليل الثابت للعدل في
توجيه القول المشهور دليل في المرتبة الثانية وزاد الفاضل اللبيب قوله في نظر الفقاهة لانه لم يقم دليل
على انحصار الدليل على العدل غير منع الصرف في نفس الامر الى الآن والله اعلم **قوله** او ضرورة
مثله فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان انحصار دليل العدل في منع الانصراف كما هو مصرح قول
الشارح غير صحيح لان العدل قد يعتبر لاجل تحصيل البناء كما في حضار وقطام كما قاله الشارح بنفسه
بعيد هذا بيان الدفع ان مراد الشارح من عدم الانصراف الامر الداعي للعدل على طريق ذكر
الخاص والارادة العام **قوله** واما ثبوت آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العدل قد يثبت
من غير ضرورة كما في قطام فكيف يصح قوله ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله وبيان الدفع
ان الدليل المنحصر هو الدليل بالذات والدليل في الصورة المنقوضة هو الدليل بالعرض **قوله**
وصف بحال آه لعل غرض الفاضل اللبيب من هذا القول التعريض على الشارح بان توجيه توجيه

له ان عدم الانصراف
داع الخاص العدل

قول المصرح بما لا يرضى به لان الاظهر فى وصف الشئ وهو الوصف بحال نفسه وهذا يتصور فى قول المصرح تحقيقا او تقديرا على القول المشهور واما على توجيه الشارح فقوله تحقيق صفة لقوله خروجا بحال متعلقة الذى هو الاصل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا لمعنى اى خروج تقديرا اى خروجا مقدرا **قوله** اى ذلك الخروج لعل هذا التفسير يكون تفسيرا على كلا الاحتمالين لان الحاجة الى تقدير لفظ الخروج ماسة فى كليهما والغرض من هذا التفسير دفع ما يرد من ان توصيف الخروج وابتدائية لثلث غير صحيح لان كلا منهما يقتضى الحمل اما اقتضاء الثانى فظاهر واما اقتضاء الاول فلما تقرر من ان الاوصاف قبل العلم اخبار فالحمل بين الخروج وثلث منتف لعدم الاتحاد كما هو الظاهر بيان الدفع ان فى العبارة تقديرا والله اعلم **قوله** وهذا اخصر آه وجه الاختصار ان الدليل الذى قاله الشارح مركب من مقدمات ثلثة احدها ان فى معنى ثلث ومثلث تكرارا وثانيها ان التكرار فى لفظيهما غير موجود وثالثا ان الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا والدليل الذى اورده الرضى مركب من مقدمات خمسة احدها وجدان ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحدا وثانيها ان فايدة ثلث وثلثة تقسيم المرفوع اجزاء على هذا العدد المعين وثالثها ان لفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فى كلام العرب مكررا ورابعها مطابقة لفظ العدد مع غيره فى كونه مكررا وخامسها عدم وجدان لفظ مكرر بمعنى ثلث غير ثلثة ثلثة قال مولانا عبد الحكيم ما حاصله ان الدليل الذى اورده الرضى وان كان مطولا لكنه مشتمل على فوايد احداها فايدة ذكره فى الكلام وثانيها بيان اشتماله على الوصفية وثالثها بيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية مثل قرأت الكتاب جزء جزء ورابعها بيان فايدة كون الاصل فيه التكرار بوجه لا يجرى فى غير اسماء العدد المعدولة والدليل الذى اورده الشارح وان كان مختصرا لكنه يقتضى ان كل لفظ يدل على معنى مكرر يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء العدد كلها معدولة مثلا اثنين لكونه دالا على معنى واحد + واحد يكون معدولا عن واحد + واحد وكذا ثلثة واربعة انتهى حاصله قال مولانا المدقق فى تزييف كلامه الثانى انه لا بد فى العدل من بقاء المادة بعينها وهو مفقود فى اثنين وثلثة واربعة فاللزوم المذكور باطل انتهى اقول وبالله التوفيق فى تزييف كلامه الاول ان تلك الفوايد غير مهمة ومطروحة فى هذا المقام فاشتمال الدليل عليها لا يوجب الحسن ومقصود الفاضل المحشى من هذا القول بيان وجه عدول الشارح فى اثنات عدول ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عما اورده الرضى والله اعلم **قوله** ثلث آه الاولى ان يزاد ومثلث لان المقصود كلاهما **قوله** وفايدتها اى فايدة ذكر ثلث وثلثة فى الكلام **قوله** بعد هذا العدد آه ويرد هنا ان التقسيم لا يكون الا على المتعدد وهذا

ع فالظاهر ان مراد المصرح هو هذا القسم من الوصف ١٢ منه

ع لكن وجهه على الثانى ظاهر وعلى الاول فما تقرر من ان الاوصاف قبل العلم اخبار ١٢ منه

المعين امر واحد فكيف يكون فايدة ذكر ثلث وثلثة ثلثة في الكلام تقسيم امر ذى اجزاء عليه
ويمكن ان يجاب عنه بان هذا العدد المعين باعتبار عروضه للمعدودات المغايرة او في الكلام
حذف مضاف والتقدير على افراد العدد المعين وهى متعددة فلا خدشة والله اعلم **قوله**
مكررا اى على سبيل الكلية لان التكرار على سبيل الجزئية لا يفيد المطلوب **قوله** جزء جزء
منصوب على الحالية من الكتاب كانه قيل مفصلا بين التفصيل **قوله** فى باب العدد آه
ليس المراد من باب العدد اللفظ الموضوع له والا يلزم كون ثلث مثلا من اسماء العدد
بل اللفظ المأخوذ فى مفهومه العدد **قوله** كذلك اى التكرار على سبيل الكلية **قوله** علم
بالاستقراء يعنى انا لما استقرينا وجدنا لفظ العدد موافقا بغير لفظ العدد فى الاحكام فاذا
كان لفظ المقسوم عليه مكررا فى غير العدد كان القياس ذلك التكرار فى لفظ العدد ايضا
لاجل العمل بذلك الاستقراء والله اعلم **قوله** للفرد المتنازع فيه وهو لفظ ثلث ومثلث
حيث نزع فيهما بانهما مكرران بالاصالة او لا **قوله** بالاعم الاغلب وهو لفظ المقسوم عليه
فى غير العدد **قوله** ثلث آه وكذا مثلث والله اعلم **قوله** بمعنى ثلث وكذا بمعنى مثلث **قوله**
فقيل انه اصله الضمير الاول راجع الى ثلثة ثلثة بتأويلهما بذلك اللفظ فلا يرد ما يرد فافهم والضمير
الضمير الثانى راجع الى ثلث **قال** الشارح قدس سره وهو ثلثة ثلثة وفيه بحث من وجوه
الاول انه لا يصح عدول ثلث ومثلث من ثلثة ثلثة لانهما تقعان صفة المؤنث كما فى قوله
تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع وحكم موصوف اسماء الاعداد
حكم تمييزها وهو فيما فوق الثلثة للمذكر مؤنث وللمؤنث مذكر كما تقرر فيعلم انهما معدولان
من ثلث ثلث بدون التاء الثانى ان ثلث وكذا مثنى ورباع لو كانت معدولة عن ثلثة ثلثة
واثنان اثنان واربعة اربعة لجاز نكاح ثمانى عشرة امرأة على تقدير الواو والا نفصالية فى الآية
المذكورة او ثمانى عشرة لو حملت الواو على او لا نفصالية معرانه لا يجوز نكاح ما فوق الاربعة
الثالث انه لا يصح عدول ثلث من ثلثة ثلثة لان الثلث لفظ واحد وثلثة ثلثة لفظان ولا
يمكن خروج اللفظ الواحد من الاثنين والجواب عن الاول ان لفظ النساء اسم جمع وهو
مذكر لا مؤنث وعن الثانى بان اللفظ الثانى بدل عن الاول او تاكيد له فيفيد التاكيد
والتقرير لا العدد وعن الثالث ان خروج اللفظ الواحد عن اللفظين ممكن اذا كان بين الخروج
والمخرج عنه اتحاد فى المادة واما اذا لم يكن فلا وما نحن فيه من قبيل الاول وهذا حاصل
حاصل ما رأيت فى بعض التعليق المكتوب بخط عمى واستاذى ومولاى نور الله مرقده
ونفرح مضجعه والله اعلم **قوله** اراد بالآية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة الى

دخول ثلث ومثلث الذي هو المشبه به في المشبه وهو مستحيل وبيان الدفع ان كلمة الى لتعيين الحد فتكون بمعنى مع فيكون تقدير العبارة مع رباع ومربع ولا خدشة في ذلك والمراد من الحد الحد على الاتفاق لان مجموع خماس ومخمس وهكذا الثابت ايظر على مذهب الله اعلم **قوله** فالاظهر آه لانه يقتضي دخول المشبه به في المشبه وهو مستحيل **قوله** قال الشارح الرضي لعل غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المفهوم من كلام الرضي عدم سماع خماس الى تباع بدون الياء وسماع عشار فقط والمفهوم من كلامه سماع الكل الا ان يقال ان قول الشارح مبني على قول شارح التسهيل والموافقة مع الرضي لازم غير آه ويقال ان الضمير في قول الشارح والصواب مجيئها الى عشار ومعشر فقط سماعا قال مولانا عصام الدين فلا مخالفة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والسبب في الغرض من هذه العبارة الرمز الى راجحية قول من قال بعدم انصرافه ثلث ومثلث لاجل العدل والوصفية على قول من قال بعدم انصرافهما لاجل تكرار العدل ولعل وجه الراجحية ان هذا مستلزم لكون العدل قائما مقام السببين وهو خرق الاجماع كما لا يخفى **قوله** عند سيبويه الخ لعل غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة تعيين صلب القول الذي رجحه الشارح وذكر صاحب القول المرجوح بطريق الاجمال **قوله** لانه عدل فيه آه فيه دفع ما يرد من ان العدل في ثلث ومثلث واحد وهو العدل من اللفظ المكرر الى اللفظ الغير المكرر فكيف يعم القول بالتكرار وبيان الدفع ان ههنا اعتبارين احدهما اعتبار العدل من صيغة الى صيغة مع قطع النظر عن تكرار وعدم تكرارها وثانيهما اعتبار العدل من الصيغة المكررة اعني ثلثة ثلثة الى صيغة غير مكررة اعني ثلث او مثلث او اعتبار العدل من الاسمية التي في ثلثة ثلثة الى الوصفية التي في ثلث ومهذين الاعتبارين يتحقق التكرار والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لان الوصفية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان شرط الوصفية في منع الصرف هو الاصلية وهي منتفية في ثلثة ثلثة كما لا يخفى فكيف يؤثر هذه الوصفية في منع الصرف بيان الدفع ان الامر كما قلت لكن الوصفية العارضية في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث الاعتبار ها في موضوعه والمقصود عدم انصراف هذا الاذلك والله اعلم **قوله** اعلم ان ثلثة آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان ثلثة من السماع الاعداد موضوعة لمرتبة معينة منه كما فلا يتحقق الوصفية فيه لا اصلية ولا عارضية فكيف يعم قول الشارح لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة آه ببيان الدفع ان الامر كما قلت لكن قد يستعمل لفظ الثلثة مجازا في ماله الوحدات اعني المذوات المتصفة بالثلثية فبهذا الاعتبار يتحقق

الوصفية العارضية في لفظ الثلثة ولما وضع لفظ ثلث ومثلث لذلك المعنى الجارى صارت الوصفية فيها اصلية وخرج من السماء الاعداد والله اعلم **قوله** وتعاويل ان آه حاصله ان عارضية الوصفية في لفظ ثلثة مسلم باعتبار الوضع الافرادى واما باعتبار الوضع التركيبى فممنوع لانه لم لا يجوز ان يكون موضوعية باعتبار هذا الوضع لما له الوحدات اقول وبالله التوفيق ان هذه المنع وان لم يضر المقصود وهو كون الوصفية في ثلث اصلية منذ ظهر انصراف اربع في مررت بنسوة اربع بان هذا الاحتمال جار فيه ايضا فلم لم ينصرف **قوله** شهادة آه دليل آخر لكون آخر اسم تفضيل مقابل لقول الشارح لان معناه آه ورأيت في بعض الحواشي ممن انه لا يحتاج الى الدليل لان اصل اخر اخرو على وزن افعل اسم تفضيل قلبت الهمزة الثانية بالالف الذى هو مناسب بحركة ما قبلها وهي الفتحة انتهى اقول وبالله التوفيق ان هذه العبارة يدل على ان وزن افعل مختص باسم التفضيل كما لا يخفى وذا غير مسلم كما هو الظن لمن طالع كتب الصرف والنحو والله اعلم **قوله** اى في محض من المعاني آه لما كان التأخر مقتضيا للصلة ولا قرينة على تخصيصها قال الفاضل الحشي ما قال والله اعلم **قوله** لا حمار آخر وامرأة اخرى ويرد ان الحمار والمرأة من جنس زيد كما لا يخفى على من درى كتب الميزان فما وجه النفي ويمكن ان يجاب بان المراد من الجنس الجنس الاصولى لا المنطقى ولما كان اكثر المنافع المقصودة من الحمار والمرأة غير المنافع المقصودة من زيد لم يكونا من جنس واحد والله اعلم **قوله** ان قلت آه اعلم اولا ان حاصل كلام الشارح على قانون الاستدلال ان آخر معدول عن المستعمل باحد الامور الثلثة اعنى الالف واللام والاضافة ومن لانه اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة فينتج ان آخر قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة وكل ما قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة ولم يستعمل به يكون معدولا عن المستعمل فلم يكون معدولا عن المستعمل الى اثبات الصغرى من الشكل الاول اشار الشارح بقوله لانه جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل والكبرى منه مبنية على ما تقرر في اسم التفضيل والكبرى من الشكل الثانى ظاهرة وثانيا ان حاصل هذا الاعتراض المنع على الصغرى من الشكل الاول لو كان المراد من اسم التفضيل المستعمل في معنى الزيادة والمنع على الكبرى من الشكل الاول لو كان المراد من الموضوع للزيادة وان لم يستعمل وان اختلج في قلبك انه لم لا يجوز ان يكون المراد من في الصغرى الموضوع للزيادة وان لم يستعمل وفي الكبرى المستعمل في الزيادة فيكون كلا المقدمتين ظنيتين من المنع فالمزحه بانه على هذا لا يتكرر الحد الاوسط فكيف ينتج فاحفظ هذا التقرير لعلك لا تجده في غير هذا التقرير والله اعلم **قوله** معنى الاغيار يحتج بالبال ان هذا

له يجوز ان هذا الاحتمال غير معتد به ولا ينافى اربع غير منصرف لخطر ذلك الاحتمال فيه ايضا منه ١٢

له اعلم منه ان آخر مؤنث اسم تفضيل وكل مؤنث اسم تفضيل فانما اسم تفضيل ١٢ منه

خالف لنقل الشارح حيث اثبت النقل الى معنى غير لا الى معنى الاغيار وهكذا خالف لنقله في الحاشية
الشيخ الا ان يقال ان الشارح وعلى الشيخ في آخر ناظر الى آخر مذكر اخرى وعبارة الفاضل المحشي
هذا ناظر الى اخر جمع اخرى والله اعلم **قوله** قلنا نختار الاول آه بيان الجواب ان المراد من
اسم التفضيل ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه والمراد من قياسية الاستعمال باحد الامور
الثلثة القياسية في الاصل ولا شك في صحته كما ذكره الشيخ الرضي ومن هذا البيان يظهر ان
كلمة ما في قوله ما ذكره الشيخ الرضي مفعول نقول والله اعلم **قوله** لكن عدل آه هذه
العبارة لا دخل له في الجواب بل ذكر لدفع توهم في كلام الرضي وهو ان القياس اذا كان في
اسم التفضيل الاستعمال باحد الامور الثلثة في الاصل فلم لم يذكر مع اخر والله اعلم
قوله ولما كان العدول آه لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان الدليل الذي
ذكره مستلزم للامرين احدهما العدول عن واحد من الامور الثلثة اعني الالف واللام
والاضافة ومن لا بعينه وثانيهما تغيير التغيير الى خروجه عما هو حقه من الصيغة او استلزام
كلمة اخرى لعدم صدق التعريف على اخر على تقدير عدوله عن المستعمل عن او الاضافة
على التعريف الذي ذكره المصرح من والاضافة لا دخل لهما في الصيغة لا حقيقة ولا حكما
بخلاف اللام كما ذكره الفاضل المحشي سابقا والاول من هذين الامرين ذكره الشارح والاخر
لم يذكره هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** يؤيده آه بيان التائيد على وجه الاستدلال
ان يقال ان اخر اسم تفضيل مطابق لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وكل اسم تفضيل
مطابق لم يستعمل باللام يكون معدولا عن المستعمل بها فاخر يكون معدولا عن المستعمل بها
ولا يظهر حكم غير المنصرف في التثنية والجمع لكن لا ضير فيه كما سبق ويرد ههنا انه على هذا لما
للفاضل المحشي ان يقول ويدل عليه لان للمطابقة يكون حدا اوسط ويمكن ان يجاب عنه بان
ذلك بحسب مسلمة لكن وقت كون اسم التفضيل مستعملا في صحة الزيادة وههنا بمعنى غير فيكون
كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها **قوله** قيل لكن يدفعه آه بيان الدفع ان الموافقة بين
المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير امر لازم وعلى تقدير كون آخر معدولا عن اخر فيه
ينفي الموافقة لان آخر نكرة كما يقال جاءني زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان اخران و
رجال آخرون والآخر معرفة **قوله** اجيب آه بيان الجواب ان عدول الاسم عن صيغة الاصل
جايز لفظا ومعنى واذا جاز العدول معنى فكيف يلزم المطابقة بين المعدول والمعدول عنه
في التعريف والتنكير لان العدول معنى عبارة عن ترك بعض المعنى المعدول عنه في المعدول
كالتعريف مثلا فخلاصة الجواب منع لزوم الموافقة والله اعلم **قوله** اذا اردت به آه ويرد

لعل وجه تصحيح هذا الدليل
كون تصحيح هذا الجواب
موقوفا على هذا الجواب
وهو متضمن للدور
الامر الذي كان بينه الفاضل
المحشي

ههنا ان السحر اذا اريد به التعين فيعرف بالاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا كما تقرر فيكون السحر المجرد غلطا غير مستعمل ويمكن ان يجاب ان المراد بالتعين التعين مع الظرفية كما في قولك جئتك يوم الجمعة بسحر وفي هذه الصورة اللام او الاضافة غير لازمة هكذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** من لام العهد وحيث لم يوجد يكون معدولا عن المعرف باللام ويرد ههنا ان في عبارة الفاضل المحشي قصورا لان الرضي ذكر في بحث العلم ان اسم الجنس يطلق على بعض افراده للتعين باداتي التعريف هما اللام او الاضافة الا ان يقال ان في العبارة حذف المعطوف مع العاطف والتقدير من لام العهد او الاضافة والله اعلم **قوله** لبني آه ويرد ههنا انه يلزم المخالفة بين عبارتي الفاضل المحشي لانه يفهم من هذا المقام ان معنى اللام وهو التعين غير محفوظ والمفهوم من الكلام السابق حفظه وارادته كما ينادى يا على نداء عليه قوله اذا اردت به سحرا معينا الا ان يقال ان التعين كما انه معنى اللام كذلك معنى العلمية فحفظ المعلوم مما سبق لاجل العلمية كما ينادى عليه قوله فيما سيأتي وذلك بالعدل والعلمية المقدرة وعدم الحفظ للمعلوم من هذا المقام هو لاجل اللام فلا مخالفة والله اعلم **قوله** في المشهور ومقابله قول بعض الافاضل من انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف ولعل احقاقا الحق يكون مذكورا في المبسوطات والله اعلم **قوله** العلمية المقدرة اي الفرضية كما يدل عليه اذا اردت وههنا تعبيران اخران مذكوران في الحاشيتين المشهورتين ان شئت الاطلاع فارجع اليهما **قوله** وكامس آه عطف على كما في سحر اعلم ان في لفظ امس اقوالا ثلثة احدها ما نقل سيبويه عن بني تميم واختاره المحشي وذكره وهو الاعراب مع عدم الانصراف في حالة الرفع والبناء على الكسر في حالة النصب والجر ثانيها مذهب اهل الحجاز وهو اللغة العليا وهو البناء على الكسر في الاحوال الثلث وثالثها ما نقل الزمخشري عن بني تميم وهو الاعراب في جميع الاحوال ووجه ما ذكره الفاضل المحشي ان امس يمكن فيه اعتبار علة البناء وهو التضمن لمعنى اللام وعلة الاعراب مع عدم الانصراف وهو العدل عن المعرف باللام والعلمية المقدرة فحصل بالجهتين لان الاعمال من وجه اولى من الاهمال من كلوجه بان اعتبار الاعراب الذي هو اولى واشرف بالاسماء في الحالة التي هي اسبق انواع الاعراب واعتبار البناء في الحالتين الاخريتين وسوى بينهما في الكسرة دون الفتحة والضمة لان الاول اعراب غير المنصرف فعلى هذا التقدير لم يتميز عنه وعلى الثاني لم يتميز من الاعراب واما وجه القولين الاخيرين فلعله يكون مذكورا في المبسوطات والله اعلم **قوله** عند الجوهري فانه يقول ان ضحى اذا اردت به ضحى يومك يكون كسحر في عدم التنوين وفي العدول عن المعرف باللام **قوله** والقياس آه فيه اشارة الى التعريض على

بقي ان في لفظ السحر لسحر ثلث الظرفية فقط والتعين فقط والتعين مع الظرفية والحكم الاول معلوم والثاني كالاول وفهمنا مما سيجيء حكم الاضافة التخليص باللام او الاضافة نحو طاب السحر وسحر ليلتنا وحكم الثالث عدم الانصراف والعدل والعلمية

الجواب بانه ينتفي ان يكون صباح ومساء اذا اريد بهما صباح يوم ملك ومساء يوم ملك معدولين
عن الصباح والمساء المعرفين باللام فيكونان غير منصرفين كسحر ان لم يكن معنى اللام محفوظا فيهما
او مبنيين كامس ان كان معنى اللام محفوظا فيهما معا معربان منصرفان ويمكن ان يجاب عن
هذا الاعتراض بان علة اعتبار العدل ليس الا منع الصرف او البناء وهما لم يوجدا في صباح
ومساء فما الحاجة الى اعتبار العدل فيهما حتى يتفرع عليه ما فرع والله اعلم **قوله** يؤيده آه
ولما كان المخالفة بين المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير ايضا جائزا على ما سبق كما
على سبيل الندرة قال الفاضل المحشي يؤيده ولم يقل يدل عليه **قوله** لكن ينبو عنه البنو والتبر
واپس جستن وبجاى قرار نا گرفتنه وبيان البنو ان آخر اسم تفضيل مطابق لموصوفه وكل اسم تفضيل
مطابق لموصوفه لم يكن مستعملا من فلان لم يكن مستعملا لما لكن كان احتمال ان يكون للطائفة وهي تكونه صفة من الصفات
باعتبار تجريده عن الزيادة باقيا على ما سبق قال الفاضل المحشي ينبو ولم يقل يبطل والله اعلم
قوله وعدول ظواهر آه يعني ان آخران واخريان وآخرون واواخر واخرى معدولة من الواو
المذكر وهو آخر من ولو كان مستعملا ممن لم يوجد هذا العدل لان اسم التفضيل المستعمل ممن لا
ولا يجمع ولا يؤنث كما تقرر ولما كان هذا الحكم مختصا باسم التفضيل المستعمل في معنى الزيادة ولم
لم يكن من هذا القبيل عطف هذا القول على لزوم المطابقة وجعل تحت قوله ينبو واعاز الوقف
الظاهر في المقامين لانه لا معدول في معنى الشيء والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لاتحاد
المعنى لان الواحد يستوي فيه الجميع والله اعلم **قوله** ولا يخلو عن بعد قال مولانا عبد الحكيم
اي لا يخلو القول بكون الشيء والجمع والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها مغايرات قياسية
وان كان العدول فيها باعتبار يستلزم كلمة من انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان المراد من العدول
العدول باعتبارها لاستلزام كما هو الظاهر فاين البعد والله اعلم **قوله** وعلى هذا آه لعل الفرق
من هذه العبارة الاشارة الى ترجيح احتمال كون آخر معدولا عن المعرف باللام على احتمال كونه
معدولا عن المستعمل ممن بان العدول على الاول يتحقق في جميع التصاريف لان اللام لم يدخل
في الصورة على ما سبق بخلاف الاحتمال الثاني لان العدل على هذا التقدير يتحقق في التصاريف
التي هي ما سوى آخر على صيغة الواحد المذكر لاجل وجود التغاير بين المعدول والمعدول عنه
ولا يتحقق في آخر لعدم التغاير لان من لا دخل له في الصورة لا حقيقة ولا حكما على ما سبق تأمل
وبالله التوفيق ان التصاريف لا يوجد على تقدير استعمال آخر من على تقدير ان اسم التفضيل
المستعمل ممن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فكيف يثبت العدل فكيف يصح قول الفاضل المحشي وعلى
هذا آه فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وعلى كلا التقديرين آه لعل الغرض من

هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف وهو ان العدل اذا كان موجودا في ما سوى اخر يعني صيغة الجمع المؤنث فلم اختار ها المصنف بالذكر مع ان المفرد اولى ببيان الدفع ان اثر العدل وهو منع الصرف لا يظهر الا في هذه الصيغة بخلاف البواقي فان اثره لا يظهر فيها اما في اخرى واخر لوجود علة منع الصرف فيهما غيره وهي الالف المقصورة وصيغة منتهى الجموع الاول في الاولى والثاني في الثانية واما اخر وآخرون فلكون اعرابهما بالحروف على التظاهر واما الظروفات فلشبهها النسبي بالحرفي بخلاف غير المنصرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره عما ذكر معه من وزنا كان معنى من غير ملحوظ في العدل لم يكن جنسيا فلا يرد انه لو كان معدولا عن آخر من لكان مبنيا لتضمنه معنى الحرف والله اعلم **قوله** الحصر مفهوم آه الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بانه يفهم من كلامه الحصر في ايراد التنوين او البناء او الاضافة حين اسقاط المضاف اليه وهو غير مسلم الا ترى ان الخليل ذهب الى كون اجمع واكتع وابصع وابتع معرفات بالاضافة فاصل جاء في القوم اجمعون وقرءت الكتاب اجمع اجمعهم وجمعه وهكذا مع ان واحدا من تلك الامور الثلثة غير موجود فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب بان قول الشارح لعله مبني على مذهب غير الخليل ولذا قال الفاضل الحشي فالاولى آه والله اعلم **قوله** ولا يجوز اظهاره هنا لان المقتضي لاظهاره هنا لان المقتضي هو لحاظ معنى الزيادة وهو ههنا منتف كما لا يخفى **قوله** في المضاف اليه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بالمماثلة المماثلة في المضاف فعلى هذا لا يصح بين ذراعي وجهة الاسد لتغاير المضافين في هذا المثال مع ان صحة مثبت فيها بين القوم بيان الدفع غفي عن البيان **قوله** تكرار الاول كما في ياتيم تيم عدي **قوله** او لا كما في بين ذراعي وجهة الاسد **قوله** تابعا للاول تاكيد له او معطوفا عليه **قوله** ولذا اي لاجل اشتراط الكون المذكور **قوله** تلك العبارة اي في مقام قول الشارح او اضافة اخرى مثلها **قوله** تابع مفعول مالم يسم فاعله **قوله** اضيف **قوله** عليه متعلق بقوله دلالة والضمير راجع الى المضاف اليه **قوله** الاعلام او بداهة تمامه هذا الجزارة وسابقة ولا تقاتل بالعصى ولا لاحى بالجحارة الا حرف استثنا متعلق بما قبله والبداهة بالضم اول جري الفرس والعلالة بضم العين جريه بعد الجري الاول والسابح الفرس السريع السير والهند بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى الفاعل والجزارة بضم الجيم والزاء المعجمة والراء المهملة المفتوحة من الجزار والمراد بها القوايم الاربع ولم يرد ان على قوايمه لحما كثيرا وانما يريد به خلقا عظيما وقوله لا تقاتل الخ يريد بها ان قومه ليسوا بروعات ولا من السفلة الذين لا صلاح لهم فاذا تقاتلوا اقتتلوا بالجحارة وتضاربوا بالعصى بل هم اصحاب حرب يقاتلون على الخيل هكذا

لان المستثنى هو الجزارة والآخر مفهوم منها ١٢

نعم الاضافة

في حاشية مولانا الدقاق قال الشارح قدس سره جمع جمعاء آه بيان العدل في جمع على قانون الاستدلال ان جمع جمع جمعاء وكلما هو كذلك ولم يكن على صيغة جمع او جمعي او جمعاوات يكون معدولا عن واحد منها فجمع يكون معدولا عن واحد منها اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلما تقرر في جمعاء من انه ان كان صفة يجمع على فُعْل كحمراء على حمر وان كان اسما يجمع جمع التكسير على فعالى وجمع السالم على فعلاوات والله اعلم قوله لا على جمع فلا يكون قياسيا جمعاء وان كانت صفة ان يجمع على جمع اجيب عن هذا الاعتراض في الزيدية بان جمعه على اجمعون شاذ وخلاف القياس واما جمعه على القياس فهو لا يكون الا جمع فلا اراد قال الشارح قدس سره كحمراء لا يخفى ان حمراء ليس فعلاء افعل فهو تنظير لا تمثيل هكذا في حاشية الفاضل المدقق قوله وله ان يقول آه وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا هكذا في حاشية مولانا جمال الدين قوله انه علم جنس فانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا امتنع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية قال الشارح قدس سره اما جمع وجماء آه يعني ان نظر الى وصفية جمعاء بحسب الاصل فيكون اصله جمع وان نظر الى اسمية العامة في باب التاكيد يكون اصله جماء او جمعاوات والله اعلم قال مولانا جمال الدين ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا خير في كون التكسير معدولا عن السلامة فانه لا يقبل لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها انتهى قال الشارح قدس سره في باب التاكيد اسما لانه ليس المراد من اجمعون في قولهم جاء في القوم اجمعون الذوات المتصفة بالجمعية حتى يتحقق الوصفية فيه ولا لم يفد التاكيد كما لا يخفى بل المراد منه جماعته مخصوصة والله اعلم قوله واعترض عليه آه حاصله ان وجد الوصفية الاصلية في جمع غير صحيح كان ويجدانه فيه تابع لوجدانه في اجمع وهو فيه غير صحيح لان الوصفية فيه ان كانت موجودة فاما ان يكون من قبيل افعل الصفة كاحمر مثلا او يكون من قبيل افعل التفضيل كافضل مثلا وكلاهما باطل اما الاول فلانه اما ان ينظر الى اصله وهو الوصفية او ينظر الى عارضه وهو غلبة الاسمية فعلى كلا التقديرين لا يصح جمعه على اجمعون لان افعل الصفة يجمع على فعل كحمر بالنظر الى الوصفية وعلى افاعل كاساور بالنظر الى الاسمية واما الثاني فلانه لا يصح كون مؤنثه على جمعاء لان مؤنث افعل التفضيل على وزن فعلى كفضلى على ما هو المتقرر والله اعلم قوله واجاب عنه آه بيان الجواب لما اختار الشق الثاني وهو كون اجمع من قبيل افعل التفضيل وكون مؤنثه جمعاء باعتبار مشابهة اجمع باحمر لفظا ومعنى

اما الاول فظاهر واما الثانى فلتجريده عن معنى الزيادة **قوله** انه اتم جمعا اى الكتاب اتم مجموعية باعتبار الالفاظ والحركات والسكنات فى قرأتى من كل شئ فحذف المفضل عليه مع كلمة من بيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن كما فى الله اكبر هكذا فى حاشية الدقاق **قوله** عن معنى الزيادة واستعمل بمعنى جمعية **قوله** اسم التفضيل كالاضافة واللام وكلمة من **قوله** فهو كالحر فى التجريد والعدول المذكورين الا انه معرفة واخر نكرة **قوله** كما يعم حسناء آه العرض من هذه العبارة الاستشهاد على مجئ مؤنث الاسم على وزن فعلاء لاجل مشابهة بافعل الصيغة وبيانه ان القياس فى حسن وخشن ان يجئ مؤنثه على حسنة وخشنة لكونها صفة مشبهة باسم الفاعل ومؤنثه على القياس يجئ بالتاء لكن ترك هذا القياس لاجل مشابتهما باحمر فى الاشتمال على معنى الوصفى وفيه بحث آه الغرض من هذه العبارة ترسيخ الجواب المذكور بيانه ان المصنف ذهب الى اسمية اجمع فى باب التاكيد كما سبق وعلى هذا لم يكن فيه معنى الوصفية موجودا فلم يكن فى حكم احمر فى الاشتمال على الوصفية حتى يعم مجئ مؤنثه على فعلاء بذلك الاعتبار المعنوية اللفظية فقط لا يكفى فى تعميم مجئ مؤنثه على فعلاء والا لكان مؤنث افعل الصفة وافعل التفضيل على السواء ويمكن ان يقال فى تصحيح الجواب انا اجمع وان صارت اسما فى باب التاكيد لكن لم يجرد عن معنى الوصفية بالكلية كما لا يخفى فيكون مثل اسود وابيض وارقم والله اعلم **قوله** من تفسير معنى الخروج آه فيه دفع ما يتوهم من ان المراد بما ذكرنا دليل كون جمع جمعا فى الاصل اجماعى او جمعا بقرينة القرب ولا شك انه لا دخل لذلك الدليل فى دفع الايراد على تعريف العدل بالجمع مع الشاذة فكيف يستقيم قول الشارح وبما ذكرنا لا يرد آه بيان الدفع ان المراد بكلمة ما تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة ولا شك فى دخل ذلك التفسير فى ذلك الدفع لان الشارح فسر الخروج بكونه مخرجا وهو يدل على الاخراج كما لا يخفى وهو منتف فى المغيرات الشاذة والا لم يتحقق الشذوذ وان احتج فى قلبك ان الشارح اجاب عن ايراد المغيرات الشاذة اولا فيكون هذه العبارة تكرارا وهو شنيع فازحه بانه لا تكرار لان فى السابق اجاب عن ذلك الايراد بمجرد المنع وههنا اجاب عن ذلك الايراد بالمنع المستند بقوله كيف ولو اعتبر آه وان احتج فى قلبك انه لم يذكر الشارح قوله فكيف آه عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا يتوهم التكرار فازحه لوجهين احدهما ان نكات علم الادب انكات بعد الوقوع لا قبله فافهم وثانيهما ان النسيان والذهول وعدم العلم يعرض على العباد والشارح منهم فلم لا يجوز ان ينسى السند سابقا او لم يعلم وقد لم يعلم الشارح فى الامثلة باعتبار الاخراج سوى مثال جمع كما لا يخفى على من نظر فى عبارة الشارح فذهنى القاصر يحكم بان الاولى الاكتفاء فى تفسير كلمة ما بتفسير

قوله كما ان المسود وابيض ونحوهما وان خرجا عن معنى الوصفية لكن لم يخرجا عن الوصفية بالكلية فصارا غير مختصين كذلك اجمع وان صارت فى باب التاكيد اسما لكن لم تجرد عن الوصفية بالكلية فيعم مجئ مؤنثه على فعلاء باعتبار الوصفية منه

صحة الخروج لان الشارح بين في كلا امثلته دلايل وجود الاصل فتفرع عليها المعدولية وبمثل ذلك يمكن ان يقال في الجموع الشاذة ايضا فافهم[1] واحفظ لعلك لا تجد هذا التقرير في غيره القرير والله اعلم **قوله** اي لا ينقض آه النقض قد يكون بالطرد وقد يكون بالمنع والمراد ههنا الثاني ولو زاد لفظ المنع وقال اي لا ينقض منع التفسير بها لكان اظهر **قال** الشارح قدس سره ولو اعتبرهما لعل الضمير يكون راجعا الى القوس والناب المذكورين في الاقوس والانيب والله اعلم **قوله** يعني ان اقوسا آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المشار اليه بهذه في قول الشارح فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية اقواس وانياب كما هو الاظهر ولو هم شذوذ في هذه الجمعية في غاية البعد فكيف يحتاج الى الرد بقوله فلا شذوذ في هذه آه وبيان الدفع ان الظاهر وان كانت الاشارة الى جمعية اقواس وانياب لكن مراد الشارح بالاشارة الى جمعية اقوس وانيب هكذا افهم من حاشية المدقق وظهر بهذا التقرير عدم المخالفة بين كلام الشارح والفاضل الحشي كما قال به مولانا عبد الحكيم والله اعلم بالصدور واليه مرجع جميع الامور **قوله** لا سبيل الى الاول وهو نسبة الشذوذ الى الاقوس والانيب من جهة انهما جموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع وبيان الاستحالة ان هذه النسبة يقتضي البحث كما لا يخفى وهي منتفية فيهما لان الجمع مغير الواحد ابتداء كما تقرر ولا شيء من مغير الواحد ابتداء باقوس وانيب فلا شيء من الجمع باقوس وانيب وبعكس الى قولنا لا شيء من اقوس وانيب بجمع وهو المطلوب بقي شيء وهو انه على هذا يخرج جمع الجمع من الجمع مع ان اطلاق الجمع عليه شايع وان حمل المفرد والواحد على الواحد الاعم من الحقيقي والتنزيلي فيرد ان اقواسا وانيبا ايضا مفرد ان تنزيلا هذا ما سنح الوقت والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضي آه لعل غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام دفع ما يتوهم من ان المراد بمثل عمر وان كلما هو على وزن فعل ولا شك في استحالة لان صرد امثلا فعل مع ان العدل فيه غير موجود كما لا يخفى فكيف يصح قول الشارح كعمر بيان الدفع ان المراد بمثل عمر ما يكون على وزن فعل لكن اذا كان علما وجمع شرطين احدهما ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ولا شك في ثبوت العدل في هذا القسم وباقي الكلمات والاحكام مذكورة في كلام الفاضل المحشي على وجه الظهور لا يحتاج الى البيان والله اعلم **قوله** اسم جنس وهو عبارة عما يكون موضوعا للمفهوم كلي مع قطع النظر عن المعروضية والمعلومية بين المتكلم والمخاطب فيجري عليه احكام النكرة وعلم الجنس عبارة عما يكون موضوعا للمفهوم كلي مع لحاظ المعلومية بينهما فيجري عليه احكام المعرفة كما تقرر وصفة عطف على اسم جنس لا على غير صفة كما يعلم من الرضي **قوله** فلا عدل فيه آه فعلى الوجه فيه الاستقراء

[1] بان يقال ان في اقوس وانيب دليل على وجود الاصل وهو الاجوف واويا كان او يائيا فعلم انها مجموع علما قبل العلمية فعلم انها معدولان عن اقواس وانياب ١٢ منه

[2] اذ الفرض انهما جمعان لمفرد هما اقواس وانياب وهما ليسا بواحدين ١٢ منه

[3] لانه مغير الجمع ابتداء كما هو الظاهر ١٢ منه

والله اعلم **قوله** فلا عدل فيه فيكون منصرفا حين تسمية المذكر به لان العلمية وحدها لا يكفي في عدم الانصراف وغير منصرف حين تسمية المؤنث به لاجل العلمية والتانيث لا للعدل والعلمية لعدم وجوده ولعل الوجه فيه ايضا الاستقراء **قوله** الا اخر وجم ويرد هنا ان جم بمعنى جماء لا جمع كما هو المعلوم من الشرح نفسه وقول الرضي ايضا فكيف يصح قوله هذا والجواب عنه ان المختار عند الرضي ان جمع كاخر كما يدل عليه قوله ان شئت الاطلاق فارجع اليه ولما كونه جمع جماء كما هو المثبت في كلام الشارح والمذكور في كلام الرضي اولا فهو مما شاة مع القوم ليس بمرضي له ان اختبل في قلبك ان جمع صار علما او سما في باب التاكيد كما سبق فكيف يندرج تحت القسم الثاني وهو صفة فالاولى بازالة الشارح بالصفة الصفة الاصلية ولا شك في وجودها في جمع والله اعلم **قوله** فلا عدل فيها لعل الوجه فيه ايضا الاستقراء **قوله** سمي بها المذكر خص المذكر بالذكر لان فايدة اعتبار العدل وهو عدم الانصراف يحصل في هذا الوقت اوما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فايدة اعتباره لانه يمكن ان يقال ان عدم الانصراف لا يحصل في هذا الوقت اما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فايدة اعتباره لانه يمكن ان يقال ان عدم الانصراف حصل لاجل التانيث والعلمية لا لاجل العدل والعلمية والله اعلم **قوله** لا تمنع صرفها يختلج بالبال ان هذا القسم مختص بالنداء فلا يستعمل بدونه كما ينادى عليه باعلى نداء قول الفاضل اللبيب واما ان يختص به والمنادى حين عدم كونه مضافا فايكون مبنيا فكيف يكون غير منصرف لان عدم الانصراف من خواص المعرب وليت لي علما على ما قال الفاضل المدقق في دفع هذا الاختلاج اي على تقدير استعمالها في غير صورة النداء لان ظاهره يفضي الى الجواب بانه مناف بالاختصاص بالنداء كما هو المتبادر على مراده في فهم فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وتمسكوا الخ بيان التمسك على قانون الاستدلال ان فسق وفساق معدولان من فاسق وفاسقة لانهما ناقصان في الاستعمال عنهما مع كونهما لمبالغتهما وكلما هو ناقص في الاستعمال عن شيء مع كونه لمبالغة يكون معدولا عن ذلك الشيء فينتج ان فسق وفساق يكونان معدولين عن فاسق وفاسقة اما الصغرى فالجزء الثاني منها ما تقرر والجزء الاول منها لان فاسقا وفاسقة غير مختصين بباب النداء وفسق وفساق مختصان به فيكونان ناقصين ومورد المنع المذكور في قول الفاضل اللبيب الكبرى الا ان يقال ان فسق وفساق حين تسمية المذكر بهما لما وجدا غير منصرفين فطلبوا النجاة لاجل ذلك الوجد ان نكتة فبينوها بما ذكروا فيكون هذه النكتة نكتة بعد الوقوع ويكفي فيها الاحتمال فعدم وجدان الدليل لا يضر والله اعلم **قوله** كون فعل اه لما كان هنا

توهم رجوع الضمير الى أوجد لو قال الفاضل المحشي لكثرة كونه غير منصرف لغربته فوضع الظاهر موضع المضمر لدفع ذلك التوهم **قوله** واضطرارنا ه آه عطف على الكثرة والتقدير لاضطرارنا حين كون فعل الجامد للشرطين غير منصرف وجه الاضطرار ان عدم الانصراف يقتضي وجود السببين والموجود هنا العلمية فقط ولا يصلح للاعتبار ما سوى العدل والله اعلم **قوله** وعدم تأثيره آه هذه الاحكام مما اختلف فيه فلعل المختار عند الفاضل المحشي العدم فلا يصح الفتح عليه كما لا يخفى على من عادته حب الدكاء لاهلها وللناس فيما يعشقون مذاهب والله اعلم **قوله** واذا اختل آه وهذا الاختلال اما بانتفاء الشرط الاول وهو عدم فاعل وعدم فعل قبل العلمية او بانتفاء الشرط الثاني وهو ثبوت فعل وثبوت فاعل واما بانتفاء هما وهو عدم فاعل وعدم عدم فعل لان في انتفاء الاثنين انتفاء الواحد متحقق وهو عدم فاعل او ثبوت فعل قبل العلمية ملغى الاول والثالث غير متحقق ومثال الثاني ختم وخاتم والله اعلم **قوله** انصرف آه اما انصراف الاول والثالث فلعدم وجود المعدول عنه الملازم للعدل المقتضي لعدم الانصراف واما انصراف الثاني فلاحتمال النقل من فعل الجنسي وهذا الوجه يجري في الاحتمال الثالث ايضا **قوله** ان قلت آه بيان الاعتراض ان الشرط الثاني في عمر وزفر منتف لوجود عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبلها بمعنى السيء فينبغي ان ينصرفا بيان الجواب ان كما في الشرطية الاولى وهي قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين استثناء وهو قوله الا اذا ثبت آه كذلك في هذا الشرطية يعني واذا اختل آه استثناء مقدر وهو قوله الا اذا ثبت آه استعماله غير منصرف فلا محذور فافهم **قوله** ان قلت آه مورد هذا الاعتراض قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين بيان الاعتراض ان الشارح قال بعدم ثبوت المعدول عنه في العدل التقديري فكيف يكون ثبوت فاعل وهو المعدول عنه شرطا للعدل بيان الجواب ان فاعلا على قسمين احدهما فاعل علمي وثانيهما جنسي والمعدول عنه عند الشارح الفاعل العلمي وهو غير موجود والفاعل الجنسي الموجود وهو غير معدول عنه فالذي شرط وجوده غير معدول عنه والذي هو معدول عنه غير موجود نعم يرد هذا الاعتراض على الفاضل الرضي حيث يقول يكون الفاعل الجنسي معدولا عنه ان شئت الاطلاع فارجع الى كتابه والله اعلم **قوله** قلنا آه ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بتقرير آخر وهو ان الشرط ثبوت فاعل لا من حيث كونه معدولا عنه والعدم المفهوم من قول الشارح هو عدم الفاعل من حيث كونه معدولا عنه والفرق بين فلا منافات هكذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين **قوله** هذا اشارة الى قول السايل الشرط الاول **قوله** هو عدا اي المشهور ان الشايع الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه **قال** الشارح قدس سره ومثل ابن قطام وتقدير لفظ المثل للمشاكلة بقوله كعمر لا القصد المعنى والا لكان مستغنى عنه لان ما يفهم

على قوله او بعض منه

على قول الاصل ١٢ منه

من لفظ المثل يفهم من لفظ الباب فلا حاجة اليه **قال** الشارح قدس سره المعدولة عن فاطمة لما كان قطام اسم امرأة اورد الشارح المؤنث في المعدول عنه والا لكان المناسب ان يقول المعدولة عن قاطم فلا يرد على المتن ما اورده الشارح عليه فيما سيأتي من ان ذكر باب قطام في غير موقعه لان عدم انصرافه لاجل التأنيث والعلمية لا دخل للعدل فيه **قال** الشارح قدس سره واراد بما آه فيه دفع ما يرد من ان المراد بباب قطام كل اسم هو على وزن فعال وهذا الحكم من المتن غير صحيح لان فعال قد يكون بعض الامر وقد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الصفة وكلها مبنيات لا عدل فيها بيان الدفع ظاهر ومحترز قوله علما فعال صفة كفساق بمعنى فاسقة ومحترز قوله للاعيان ما كان علما للمعنى كفجار ومحترز قوله المؤنثة ما كان علما للاعيان المذكرة مثلا غلاب وكلاب ومحترز قوله من غير وزن الراء ما كان منها كحضار وطمار فلما تقرر ان الالف واللام الداخلة على الجمع يبطل معنى الجمعية فلا يرد ان المناسب للشارح ان يقول كلما هو على فعال علما لعين من الاعيان المؤنثة من غير وزن الراء لان العلمية للاعيان غير موجودة والله اعلم **قوله** على زعم بعض آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان بني تميم لا يعرفون العدل فكيف يعتبرونه ببيان الدفع ان المعتبرين للعدل النحاة لكن لما كان هذا الاعتبار متعلقا بلفظهم اسند الاعتبار اليهم مجازا ولفظ البعض الواقع في كلام الفاضل الحشي يدل على ان بعض النحاة لم يزعم والعدل في باب قطام في لغة بني تميم والله اعلم **قوله** اي بنيت آه فيه اشارة الى دفع ما يرد ان العدل ليس سببا للبناء والا لكان كلما كان فيه عدل من قبيل المبنيات والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فكيف يصح قول الشارح فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وبيان الدفع ان مراد الشارح باعتبار العدل لاجل تحصيل سبب البناء هو مع مناسبتها للنزال في الوزن ولا شك ان هذين الامرين كليهما موجبان للبناء وان لم يكن كل واحد منهما على الانفراد بموجب كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لان مجرد المناسبة آه وكذا مجرد العدل لا يوجب البناء والا لبنى مثل عمر وزفر وغير ذلك مما وجد فيه العدل ولعل وجه ترك الفاضل الحشي هذا الكلام الظهور والله اعلم بالصدور **قوله** وانما عنوا آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه ما الباعث على سبب البناء في ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مما هو على وزن فعال حتى يحتاج الى اعتبار العدل وبيان الدفع ان الباعث لفظها وحسنه لانه اذا كان مبنيا يبقى كسرا آخر على حالها وهي معربة تنوينا وهي مستحسنة كما تقرر والله اعلم **قوله** ولان الراء آه عطف على قوله ليحصل الكسرة فيكون هذا القول وجها آخر لبيان الباعث وبيانه ظاهر **قوله** والبناء اخف لانه موجب لبقاء الكلمة على حالة واحدة فيكون الكلمة معتادة بخلاف الاعراب **قوله** فكانه ذكر آه جواب لايراد الشارح ولما كان هذا مفهوما من قول الشارح ولهذا اورده الفاضل الحشي الغاء ولم يقل وكانه **قوله** وفيه اشارة آه فيه دفع ما يرد من انه ما الفائدة في الذكر الا استطرادي ببيان الدفع ظاهر **قوله** الا

قوله على الفعل للمتن ١٢ منه

قوله اعتبار العدل فقط ١٢ منه

الاسب آه فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف بان في الوصف خفاء لان له معنيان احدهما النعت
والآخر الامر القائم بالغير والآخر اللفظ الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها والآخر
المذكور والمراد ههنا الاخير فلم ناسب للمصنف ان يفسر الوصف الا ان يقال ان المصنف في
هذا الكتاب اختار عدم التفسير ان كان فيه خفاء في سبب لم يخالف الجمهور في التفسير فلذا
لم يفسره **قال** الشارح قدس سره وهو كون آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان الوصف عبارة
عن اللفظ الدال على ذات مبهمة آه وهو من الاسرار وصفه فكيف يصح مد الوصف من اسباب منع
الصرف لانها اوصاف الاسر بيان الدفع ظاهر **قوله** لانه هو السبب آه لانه هو الوصف للاسم
بخلاف الدال لانه عينه **قوله** لم تتعين الا آخر الى تخصص منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف
يصدق على اسماء الزمان والمكان والآلة كمقام ومضرب مثلا لان كلا واحد منها يدل على ذات
مبهمة وهي المكان والزمان والآلة ماخوذة مع بعض صفاتها كالقيام والضرب متلبسا فان الذات
من الذات المأخوذة في الوصف لا يتعين الا من جهة الوصف الذي اخذ معه كالضارب مثلا
لان معناه شيء له الضرب والذات المأخوذة في المكان والزمان والآلة كما تتعين من ذلك الجهة
كذلك يتعين من جهة اخرى وهي كونه مكانا او زمانا او آلة مثلا ولو كانت الاضافة في قولهم
من قبيل اضافة الصفات الى موصوفاتها لم يحتج في اخراج هذه الاسماء عن تعريف الوصف الى هذه
العناية لان القيام والضرب مثلا ليس صفة المكان والزمان والآلة هكذا افهم من حاشية المدقق
والله اعلم **قوله** وفيه نظر آه ببيان النظر ان المبادي قد يدل على الذوات المعنية كالفياض
مثلا لانه عبارة عن كثرة الماء فاذا اشتق منه الوصف كالفياض مثلا فيدل ذلك الوصف
على الذوات المعنية وهي الماء فيخرج مثل هذا الوصف عن التعريف فلا يكون التعريف جامعا
واجيب عن هذا النظر بان التعين المفهوم من جهة المبادي لا يضر الابهام المفهوم من جهة الهيئة
بعد ان الابهام المعتبر في الوصف هو الابهام بالنظر الى الهيئة ولا شك في تحققه في الفياض مثلا
هكذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** لان الاوصاف آه المراد من الاوصاف
صيغ المشتقات الدالة على المعاني القائمة بالغير كالضارب مثلا والمراد من الصفات المبادي
والمراد من الاخذ الاشتقاق والمراد من القياس كون النسبة الذوات المعنية ماخوذة في مفهومات
المبادي والله اعلم **قوله** فان الفياض المأخوذ آه قال مولانا جمال الدين ولا يشكل بالفياض
لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن امتلاء صرح به القاضي البيضاوي في تفسير قوله تفيض
من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه ما له انصباب لا يقال يشكل بما اذا
كان مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادي قلنا لا يفهم منه الا خصوص

ای یفسر الاسباب الاسم فلا یرد ان العدل لیس من اسباب منع الصرف فی بعض نسخ الکتاب

اختار فی هذا الکتاب عدم التفسیر لان للمعترض ان یقول ان الجمهور فی تفسیر العدل کذا

جمع الکتاب الاوصاف لان الاسم ذو اجزاء

بالماء فمعناه شئ ماله والسيلان بطريق الكثرة ولو سلم فمعناه بشئ ماله الكثرة وان كان ذلك الشئ
في الواقع مأ لا خير له اختصاص لكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا في مفهوم الفيض ولا ينتقض التصغير
لان المقصود تعريفه بصفة يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك انتهى **قوله** فانه بعيد
لعدم سبقه الا الدهن والماء الكثير منهما مراده والله سبحانه اعلم **قوله** فالاولى انما قال فالاولى
كان لما قاله الشارح ايضا وجها كما سبق والله اعلم **قوله** منع طليحة آه لان الوصفية بينافي العلمية
كما تقرر فكيف يجتمعان **قوله** قلنا آه هذا الجواب التسليمي مبني على القول الظاهري واما على القول
التحقيقي فمنعه من جهة العلمية والتانيث ممنوع لانه عليه منعه من الصرف لاجل الوصفية والتانيث
هكذا افهم من قول الفاضل المدقق لكن يختل بالبال ان شرط التانيث العلمية فكيف يصح منع
طليحة على القول التحقيقي بالوصفية والتانيث والله اعلم **قال** الشارح قدس سره سواء كانت آه
لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف غير جامع لانه يخرج عنه رحمن لانه لا يدل على ذات
مبهمة بل يدل على ذات معنية وهو الله تعالى الا ترى انه لا يصدق على غيره تعالى بيان الدفع ان المراد
من الدلالة على الذات المبهمة الدلالة عليها اعم من ان يكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال
ولفظ رحمن بحسب الوضع اعم يمكن صدقه على غيره تعالى بحسبه والله اعلم **قوله** القرينة على
آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الظاهر من الدلالة هي الدلالة الوصفية وحمل
التعريف على الظاهر واجب فكيف يكون المراد من الدلالة ما هي اعم من الوصفية والاستعمالية
بيان الدفع ان حمل التعريف على الظاهر واجب اذا لم يوجد القرينة على خلافه وههنا القرينة موجودة
وهي لفظ قول المصنف وشرطها ان يكون في الاصل ليلم بحمل الدلالة على الدلالة الاعم لان الدلالة الوصفية
يكون على ذلك التقدير مأخوذة في التعريف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره التي هي الحمرة ازاد
بعض المحققين لفظ الذكورة ايضا والامر ليس كذلك يعني ان الذكورة ليست من الاوصاف التي يكون الانوثة
معها موجبا للوصفية والا لكان مثل انسان وفرس وحيوان وصفا وهو خلاف ما تقرر هكذا فهم
من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره موصوفة بالاربعية قيل
الصواب متصفة ولعل وجهه ان قولهم متصفة بالاربعة في نفس الامر لا ادري وصفين احدهما
ولفظ موصوفة مشعر على هذا ويمكن ان يقال ان مال كون الشئ موصوفا ومتصفا شئ واحد فهم
اطلاق كل منهما على الآخر لانه قد اشتهر اطلاق الموصوف على من قام به المعنى بمعنى ما من شانه ان
يوصف سواء وصف احدا ولا والله اعلم **قوله** فانه في معروض آه علة لعلية مرضية لقوله
لا العرضي بيان العلية على قانون الاستدلال ان السبب الراسخ لما هو الاصل وهو الصرف في
الاسماء لا يكون الا راسخا ولا شئ من الراسخ بعرضي فلا شئ من السبب الراسخ لما هو الاصل بعرضي

لا كما في لفظ رحمن لان
لفظ الرحيم يصدق
على غيره تعالى ايضا كما
قال الله تعالى في وصف
الرسول صلى الله عليه
وسلم بالمومنين رؤف
رحيم فظهر ان الفاضل
عبد الرحمن انما اخذ
القرآن حيث اثبت
التصحيح بالله سبحانه
لا لفظ رحمن ورحيم
كليهما اضافة على الله
منعم كما توهمه عبد الله

قوله قال الشيخ الرضي آه لعل الغرض من نقل هذا القول التعريض على ما تقرر وذكر الشارح والمصنف من عدم اعتبار الوصف العرضي في سببية المنع الصرف **قوله** والاستدلال آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الدليل على عدم اعتبار الوصف العرضي موجود على سبيل الشهرة وهو انصراف اربع لانه لو اعتبر الوصف العرضي في سببية منع الصرف لكان اربع غير منصرف لان الوصفية العارضة موجودة فيه فكيف يصح قول الشيخ الرضي لم يقع لي الى الآن آه بيان الدفع ان مراد الشيخ نفي الدليل القاطع كما ينادي عليه عبارته وهذا الدليل ليس بقاطع لوجود الخلل فيه وهو جواز انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء كما ينادي عليه قول المصنف غير قابل للتاء فقبوله التاء **قوله** وما يقال آه لعل الغرض من هذا القول دفع الدخل المذكور ببيانه انا لا نسلم انتفاء شرط وزن الفعل في اربع حتى يجوز انصرافه لاجله لان شرطه عدم قبول التاء الطارئة لا مطلقا كما في يعمل ويعملة وهذه التاء ليست بطارئة لان اربعة مقدم على اربع لان المذكر مقدم على المؤنث في الرتبة بل تزن اربع حصن من اسقاط التاء ثم لو كان اربع للمذكر اربعة للمؤنث لكانت هذه التاء طارئة ولا مطلقا وليس فليس **قوله** ليس بشيء جواب لقوله وما يقال الغرض ابطال دفع الدخل المذكور ببيانه ان الخروج عن وزن الفعل عن سببية المنع الصرف هو قبول التاء فاذا لم يعتد بوزن الفعل لكونه لم يكن الخروج مرجوا فيه بالفعل لكن يكون ممكنا كما في يعمل فالمناسب ان لا يعتد بالوزن الذي يكون حاصلا من الوزن الذي يكون الخروج موجودا فيه بالفعل كما في اربع كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان الشيء يضعف ويخاف حين رؤية العدو ويقوى فلم يخف عنه الخلاص حينئذ كما تقرر فالمناسب ان لا يعتد بوزن يعمل لحصول المنافي عليه الذي هو يعملة ويعتد بوزن اربع لخلاصه عن المنافي وهو اربعة لتأثيرها عن هذا فافهم هذه النكتة لعلك لا تجدها في غير هذا التعليق والله اعلم بالتحقيق **قوله** مركونة آه يعني ان نظر الى الاصل وقطع النظر عن الاستعمال يكون اربع ويعمل من طريق واحد وهو امكان عروض الخروج على كليهما فيكون اربع حاصلا منها من اشتراط الوزن مثل يعمل **قوله** ما قيل آه اي في دفع الدخل المذكور ببيانه ظاهر **قوله** لان قولك آه علة لقوله ليس بشيء ببيانه ان هذه التاء للتأنيث لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة **قوله** والتذكير آه ولا يرد على عدم شيئية ما قيل ان هذه التاء او كانت للتأنيث فكيف يصح قولهم اربعة للمذكر دفعه الفاضل المحشي بقوله والتذكير ببيان الدفع ظاهر **قوله** ما قاله آه الضمير البارز راجع الى ما وضمير قال الى السيد قدس سره ببيان التأييد ان الانقلاب خاصة تاء التأنيث فلو لم يكن هذه التاء تاء التأنيث لما كان الانقلاب فيها **قوله** وعدم انصرافه آه عطف على قوله انقلاب التاء فيكون هذا تأييدا آخر ببيان الدليل ان اربعة في قولهم وبعة فصعقة مانية غير منصرف ولم يوجد فيه غير التأنيث والعلمية اما التأنيث فظاهر واما العلمية

خلسا تقريبا من السماء الاعداد اذا اريد بها الاعداد كانت اعلاما فلو لم تكن هذه التاء تاء التأنيث لما كان لعدم الانصراف وجها والله اعلم **قوله** وقال المحشي في دفع الدخل المذكور نبهانه الاولى انتفاء شرط وزن الفعل في اربع كان شرطه دوم تحول التاء قياسا وهذا موجود فيه كما هو الظاهر **قوله** الاولى ان يقول آه وجه الاولوية ورود الاعتراض على المصنف بمثل حاتم على تقدير عدم هذا القول بان مثل حاتم يجب ان يكون غير منصرف لوجود السببين فيه احدهما الوصفية الاصلية والثاني العلمية مع ان منصرف **قوله** وكانه نزله آه فيه اشارة الى توجيه عبارة المصنف ولما كان له وجه اورد الفاضل المحشي لفظ اولى دون لفظ الصواب والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في سببية منع الصرف لا في تحققه لانه غير مشروط بهذا الشرط كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره وصفا لعل الغرض من زيادة هذا القيد دفع توهم اشتراط كون ذات الوصف في الوضع شرطا لسببية منع الصرف وهذا التوهم فاسد لورود الاعتراض باللفظ الذي فيه الوصفية العارضة كاربع على ذلك التوهم لوجود ذاته الذي هو اربع في الوضع وان لم يكن مع الوصفية وحاصل الدفع ان تقدير العبارة شرطه كون الوصف وصفا في الاصل لا كون الوصف موجودا في الاصل مثلا حتى يفيد اشتراط كون ذات الوصف في الوضع مع قيد الوصفية فلا ورود واعتراض وحينئذ اسم يكون وجزء منه دفع باعلى فكر كان الاول مطلق والثاني مقيد كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره الذي هو الوضع فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاصل عبارة عن القاعدة والقانون والوصفية في اربع وصفية في القانون لان من القوانين قولهم كل عدد جاء على معدود فاء منه الذات المتصفة بمرتبة ذلك العدد فينبغي ان لا ينصرف لوجود الوصفية الاصلية ووزن الفعل فيه وحاصل الدفع ان المراد من الاصل الوضع والوصفية في اربع غير موجود في الوضع فلا ايراد والله اعلم **قوله** قال قدس سره في آه غرض الفاضل المحشي من نقل كلام الحاشية دفع ما يرد عليها كما استعلم عن قريب وغرض الشارح من الحاشية دفع ما يرد على تفسير الاصل بالوضع كما فعله في الشرح ببيانه ان الاصل وضع لما يبتنى عليه الشيء والقاعدة والقانون والوضع ليس بواحد منها فكيف يفسر الاصل به وببيان الدفع ان هذا التفسير ليس تفسيرا بالمعنى الحقيقي حتى يرد عليه ما اورد بل تفسير بالمعنى المجازي والجامع اي العلاقة بين المعنى الحقيقي اعني ما يبتنى عليه الشيء مثلا وبين المعنى المجازي التفرع والترتب يعني كما يترتب على الاصل الشيء الذي يكون ذلك الاصل اصلا له كذلك يترتب على الوضع الدلالات الثلث اعني المطابقة والتضمن والالتزام لكونها اقساما له ولو اورد الفاضل المحشي عين هذه العبارة قوله الذي هو الوضع وبعده لو قال قال قدس سره في الحاشية كان اظهر هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** اي لتفرع آه الغرض من هذه العبارة دفع توهم ارادة

قوله من الاصل الوضع لان المراد منه هو الوضع كما سيأتي منه

قوله دفع توهم فيه ان التوهم صحيح فمن اين يعلم ان المراد دفعه

قوله دفع ضعيف متدفع بما ذكره لانه لا يتوهم تقييد الوصف في الوضع لانه مستلزم لوجود الموصوف ولا يخفى ان اسم يكون وخبر كان هو المفهوم الراجح لا الوصف والاخلال منه

الدلالة العقلية والطبعية عن لفظ الدلالات بحمل الجمع على الجمع اللغوي اعني ما فوق الواحد او توهم
ارادة جميع الدلالات لاجل عدم ترتب ذينك الدلالتين وكذا الجميع على الوضع وان اختلف في
صدرك ان الشارح وصف الدلالات بقيد المعتبرة في الحاشية وهاتان الدلالتان لعدم
انظباطهما غير معتبرتين كما تقرر فكيف يتوهم ارادتهما حتى يحتاج الى الدفع فاعلم له بان الاعتبار
المطلق الذي ذكر في الحاشية موجود في ذينك الدلالتين لانهما معتبرتان في باب تقسيم الدلالة
وان لم يوجد الاعتبار في باب الافادة والاستفادة فيهما وبيان الدفع ان المراد بالدلالات الدلالة
المطابقية والتضمنية والالتزامية لا العقلية والطبيعية لان المراد بالدلالات الدلالات الثلث
كما هو ظاهر الجمع وهما ليستا بثلث وتفرعهما على الوضع ثابت كما مر والله اعلم **قوله** المعتبرة
في باب آه يعلم من الحاشيتين المشهورتين ان اخراج الدلالة العقلية والطبعية بقيد المعتبرة
اقول وبالله التوفيق انما اخرجهما بقيد الثلث المفهوم من لفظ الدلالات وهذا القيد بيان للواقع
بل خلاف الواقع لان الدلالة الالتزامية بالتضمنية ليستا بمعتبرتين في باب الافادة والاستفادة
في العلوم كما هو الظاهر منهما كما لا يخفى على من له حفظ كتب الميزان الا ان يقال ان المراد من
الافادة والاستفادة هما اللتان تكونان في المحاورات لا في العلوم وهجران تينك الدلالتين
في المحاورات غير مسلم والله اعلم **قوله** لان الاصل آه اي مثلا فلا يرد ما يرد فافهم **قوله**
واذا كان الوضع آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاصل جعله المصنف ظرفا
بقرينة دخول كلمة في عليه والوضع ليس بظرف لانه اما زمان او مكان وهو ليس بشئ منهما
كما هو الظاهر فكيف يفسر الاصل به كما فعله الشارح وبيان الدفع ان دخول كلمة في على لفظ
الاصل لا يقتضي ان يكون مراد المصنف به الظرف الحقيقي لانه لم لا يجوز ان يكون به الظرف المجازي
وهو صادق على الوضع لانه لما كان اصلا للدلالة ومشتملا عليه وهي يكون متفرعا عليه ومشتملا
عليه له يكون كالظرف في الاشتمال يعني كما ان الظرف مشتمل على المظروف كذلك الاصل يكون
مشتملا على الفرع فيصح تفسير الاصل بالوضع الذي هو اصل بالنسبة الى الدلالة لكن بقي شئ
وهو ان المحرجعل الاصل المفسر بالوضع ظرفا بالنسبة الى الوصف لا بالنسبة الى الدلالة واضافة
بالنسبة اليهم حيث مما ذكر فلا يكون ظرفا مجازيا بالنسبة اليه ايضا فكيف يصح دخول كلمة في
عليه في المتن وكيف يصح قول الفاضل المحشي صح نسبة الدلالة اليه لان مراده شرح عبارة المصنف
لا صحة نسبة الدلالة الى الوضع في اي عبارة كان ويمكن ان يجاب عنه بان الوصف عبارة عن مجموع
الامر على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فظرفية الاصل بالنسبة الى الوصف ظرفية
بالنسبة الى الدلالة وكون الاصل المفسر بالوضع ظرفا مجازيا بالنسبة الى الدلالة كونه اياه

صح الى اقل ما تتصور فيه

صح ان الاصل مشتمل على الفرع ١٢ منه

صح كما انه لا يكون مخفيا ١١ منه

بالنسبة الى الوصف فلا خدشة لا في عبارة المتن ولا في عبارة الفاضل المحشي هكذا افهم والله اعلم

قوله لما ان تقدم آه توجيه آخر بجعل المصنف الاصل ظرفا بالنسبة الى الوصف وبيانه ظاهر والفرق بين التوجيهين ان الظرفية على الاولى مجازية وعلى الثانية حقيقية واما كلمة في فان كانت موضوعة للظرفية المطلقة الظرفية يكون استعمالها بطريق الحقيقة في التوجيهين وان كانت موضوعة للظرفية الحقيقية يكون استعمالها على التوجيه الثاني بطريق الحقيقة وعلى الاول بطريق المجاز والله اعلم

قال الشارح قدس سره بان يكون آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الوصفية في الوضع تتحقق لعروضه في الاستعمال بعد الوضع ايضا فينتقض بالربع مع انه منصرف وبيان الدفع ان المراد من الوصفية في الوضع ان يكون وصفه على الوصفية ووضع الربع ليس على الوصفية فلا نقض به **قال** الشارح قدس سره سواء آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الظاهر من وضع الاسم على الوصفية بقاءه معه في كل الاحوال فيرد النقض بأسود وابيض فلم يخلوهما عن الوصفية مع ان كلا منهما غير منصرف وبيان الدفع ان المراد ههنا الاطلاق والعموم لكن بقي شيء وهو ان المعلوم من ارادة الاطلاق ان الوصفية يؤثر في منع الصرف وان كان زايلا وهذا الحكم ليس بصحيح كان الوصفية اذا زالت بالعلمية لم يؤثر في منع الصرف لاحال العلمية كما هو بالاتفاق ولا بعد زوالها كما هو عند الاخفش كما سيجيء فكيف يعم قوله او زال عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الزوال هو الزوال الذي يكون من وجه والزوال في صورة العلمية زوال من كل وجه فعدم تأثير الوصف الاصلي الزايل بالعلمية في منع الصرف لا يضر والله اعلم **قوله** بالفاء للتفريع آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الفاء للعطف وعطف جملة لا تصلح للعلية ليس مما ينبغي لان جملة وشرطان يكون في الاصل ولا على يكون في الاصل كما لا يخفى من له ممارسة وذهن سليم وبيان الدفع ان الفاء للتفريع لا للعطف والتقدير اذا كان شرط الوصف كونه في الاصل فلا تصلح الغلبة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بان يخرجه اشار به الى دفع ما يقال من ان الغلبة يخرج الوصفية لانه يرفع الابهام الكثير الثابت فيه والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره اي غلبة الاسمية آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بالغلبة غلبة الاستعمال في المعنى الوضعي ومخرجة تلك الغلبة ليست بمتوجهة حتى يحتاج الى دفعه بقوله فلا تصلح الغلبة وبيان الدفع ان المراد من الغلبة غلبة الاسمية على الوصفية ومخرجة تلك الغلبة مما يتوهم لزوال الوصفية على ذلك التقدير فيصح ان يدفع بقوله فلا تصلح الغلبة وسئلت في بعض الحواشي المتعلق بهذا المقول اشار الى ان المراد بالغلبة غلبة الاسمية لا مطلق الغلبة اسمية كانت او علمية لان العلمية يضر آقول وبالله التوفيق ان اراد

للمصنف لو كان نفى غلبة العلمية لكان المناسب له ان يترك قيد الغلبة لان العلمية نفسها يضر والله اعلم **قوله** اى معنى غلبة الاسمية لعل الغرض الاصلى من هذه العبارة دفع ما يرد على كلامهم الشارح من ان الظاهر من ضمير اختصاصه ارجاعه الى الوصفية وهو ليس بصحيح لانه على هذا لا يكون المثال مطابقا للممثل لان الاسود ليس بوصفية وبيان الدفع ان الضمير راجع الى الوصفية لكن بالنظر الى المعنى التضمنى وهو الاسم الدال على المعنى الوصفى ان كان مراد الشارح ببيان معنى غلبة الاسمية فيه على الوصفية او الاسم الدال على المعنى ان كان المراد ببيان معنى الغلبة مطلقا ولا شك ان السود دال على المعنى الوصفى وعلى المعنى فيكون المثال مطابقا للممثل ووجه كون كل من هذين الامرين معنى تضمنيا للوصفية ان الوصفية عبارة عن كون الشئ وصفا والوصف كما يطلق على كون الاسود والاحمر كذلك يطلق على الاسم الدال على المعنى الوصفى والمراد من الوصف الذى هو فى ضمن الوصفية هو المعنى الثانى فجزئية الدال على المعنى الوصفى من الوصفية ظاهر وجزئية الدال على المعنى منه لانه جزء الجزء وكل ما هو جزء الجزء فهو جزء وانت بعد من الفاضل المدقق انه فرق بين هذين الامرين بجعل الاول معنى تضمنيا والثانى التزاميا مع جزئية الامر الثانى من الاول كما هو الظاهر هذا ما فهم بعون الملك العلام وهو اعلم بحقيقة المرام **قوله** ذهب الشيخ آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على الشارح بان كلامه مخالف لما هو المفهوم من كلام المصرحين للمفهوم من كلامه عدم اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية على الوصفية حيث لم يقيد الحيثية بالحيثية التى فيها سواد وبياض وكذا بالحيثية التى فيها الفيد بجنة الدهمة والمفهوم من كلام الشارح اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية على الوصفية حيث بين معنى الغلبة باختصاصه ببعض افراده آه فلا اعتبار لكلام الشارح وبيان الدفع ان عدم الاشتراط المفهوم من كلام المصنف مخالف للغة كما بينه الفاضل المحشى ووجود الاشتراط للمفهوم من كلام الشارح موافق لكلام الرضى فالاعتبار لكلام الشارح ووجه عبارة المصرح فى مدلتقيا سيأتى فى كلام الفاضل المحشى عن قريب فانتظر وهذا ما ظهر لى حين تحرير هذه السطور والله اعلم بالصدور **قوله** فانزل اى حين غلبة الاسمية على الوصفية **قوله** اسما محضا اى لفظا ومعنى **قوله** وصفا لفظا اى جاريا على الموصوف **قوله** لعدم آه هذا دليل على خروجه عن كونه وصفا لفظا وبيان الدليل ان الوصف اللفظى عبارة عن الوصف الجارى على الموصوف وجريان الوصف الغالب محال لانه اما ان يجرى على الفرد الذى لم يختص هو به او على الفرد الذى صار مختصا به لا سبيل الى الاول لعدم صحة اطلاقه عليه وكذا لا سبيل الى الثانى لعدم افادة هذا الاطلاق لانه بمنزلة ان يقول الحية حية اقول وبالله التوفيق ان من مذهب هذا المستدل اشتراط بقاء

---

٥٤ وانما قيد الغرض بالاصلى لان بيان محال الامر اجمع يعلم من هذا القول بالطريق الاولى لان عدم الشئ عن الشئ يستلزم عدم ذلك الشئ بالطريق الاولى فالمناسب ان يقول اى معنى غلبة الاسمية او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى الوصفى او الدال على المعنى الوصفى والله اعلم منه

٥٥ لانه لو كان المراد المعنى الاول فيمكن ان يكون فيه كما لا يخفى منه

المعنى الوصفى فى الاوصاف الغالبة فكيف يكون قولنا الحية اسود بمنزلة قولنا الحية حية بل يكون بمنزلة قولنا الحية حية فيه سواد ولا شك فى افادة هذا القول وان كان غرض المستدل ان الفرد المختص اذا اخذ فى مفهوم الصفة الغالبة فلا حاجة الى ذكره لا فائدة منه فالقول فى رجحان الموصوف العام داخل فى مفهوم المشتقات عند اهل العرب مع انه قد يذكر معه كما لا يخفى وايضا نقول ان الاختصاص ببعض الافراد المعتبر فى الغلبة لا يدل على دخول ذلك البعض فى مفاهيم تلك الصفات والله اعلم **قوله** صدرا اشتراط اى جدا اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية على الوصفية **قوله** خالف اللغة اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل الجشى اما مخالفة الحمل على الاطلاق لبعض كتب اللغة او مخالفة لكلها الاول مسلم لكنه لا يضر لان الموافقة مع ذلك البعض غير لازم والثانى غير مسلم كما لا يخفى على من طالع كتب اللغة **قوله** فالاولى آه يعنى ان الاطلاق ليس بمراد للمصنف بل مراده التقييد لكن لما كان المقيد بصدد تقليل الذات ولا مدخل فى ذلك لتقييدها بصفة فلم يقيده وعلى هذا يكون من مذهبه ايضا بقاء المعنى الوصفى فى الصفات الغالبة وفيه ان هذا التوجيه مخالف لرأى المصرحيث قال فى شرح قوله وخلافا لسيبويه الاخفش فى نحو احمر ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى انتهى لان هذه العبارة ينادى على ان نحو هذا الاسم زال عنه معنى الوصف بالكلية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الى قرينة معينة للموصوف او غيره بخلاف سائر ما فيه سواد فانه لا بد لكل واحد منه اذا اريد به اسود من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو صندى اسود من الرجال **قوله** الفاء للنتيجة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصرح من ان الفاء بسببية ما قبلها لما بعدها فيفيد سببية الاصلين المذكورين قبل الفاء لامتناع والامتناع المذكورين بعد الفاء واللام لتعليل ما بعد هما لما قبلها وما بعد هما ذلك وهو اشارة الى مجموع الاصلين كما ستعرف وما قبلها الانصراف والامتناع لان العبارة فى الاصل هكذا صرف اربع وامتنع اسود وارقم لذلك الاصلين فيفيد ما افاده الفاء فيلزم الاستدراك وتوجيه ان الفاء للنتيجة ومفادها سببية ما قبلها لما بعدها لكن فى العلم يعنى ان علم ما قبلها مستلزم لعلم ما بعدها اعم من ان يكون ما قبلها علة لما بعدها فى الواقع والامر بالعكس او كانا معلولين لثالث واللام للتعليل فيفاد ها سببية ما بعدها لما قبلها فى الواقع فلا استدراك بل يكون اجتماعهما من قبيل التخصيص بعد التعميم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المذكور من اشتراطه آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاشارة بذلك لا يجز اما ان يكون الاشتراط الاصالة فى الوصفية او الى صدم مضرة الغلبة او الى كليهما لا سبيل الى الاول كما مر على هذا لا يصح عطف

له واما من اهل اللسان فلم يدخل الموصوف للمشتقات لا صالة ولا يلزم دخول العرض العام فى الفصل والخاص والا لزم انتقاد ما بالامكان الى الضرورة كما لا يخفى على من له ادنى خبط بكتب اللسان منه

لا متنع على صرف لان العطف يقتضي ان يكون الامتناع معلولا كما يكون الانصراف معلولا لة الامر ليس كذلك كما لا يخفى وجهه وكذا لا سبيل الى الثاني لا نه على هذا لا يصح ذكر صرف لعدم مداخلة صيغة العلمية في الانصراف كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لان ذلك من اسماء الاشارة للمفردة فكيف يشار بها الى الاثنين كما هو المتقرر وبيان الدفع انا نختار الشق الثالث لكن اولا الاثنين بتأويل المذكور فيكون الانصراف بالنظر الى الجزء الاول من ذلك المذكور والامتناع بالنظر الى الجزء الثاني فلا خدشة والله اعلم **قوله** وذلك آه ان اختلفا في قلبك ازهذا بعينه ما اختاره الشارح فما الفايدة في التكرار فاعلم له بان محط الفايدة في هذا الكلام ما قوله المترتب احدهما على الآخر اوقوله وجه ذلك وهما عالم يفهما من كلام الشارح اذ الاشارة الى ان التأويل ليس مختصا بالمذكور فايدة هذين الكلامين سيتبينها ان شاء الله تعالى فانتظر **قوله** المترتب آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان جعل الامرين بمنزلة الواحد بتأويله بالمذكور والمجموع يكون فيما اذا كان بينهما علاقة وههنا لم يوجد فكيف يصح تأويلهما بالمذكور والدفع مخفي عن الخبير والله اعلم **قوله** ليصح عطف آه وجه عدم صحة العطف على تقدير ان يشار الى الاصل الاول قدمر في الحاشية المتعلقة بقول الشارح فتذكر **قوله** ووجه ذلك آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان ذلك اذا كان اشارة لكلا الامرين بتاويلهما بالمذكور فلا يصح المعطوف وهو الامتناع وكذا المعطوف عليه وهو الانصراف لعدم ترتب واحد منهما على المجموع كما لا يخفى وبيان الدفع ان المترتب مجموع المعطوف والمعطوف عليه على مجموع الاصلين لا كل واحد منهما عليه حتى يرد ما يرد وامارة كل فرع الى اصله يضمحل على ذهن المتعلم للامتحان عليه والله اعلم **قوله** واما قوله آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قوله وضعف عطف على امتنع فيكون مترتبا على ما يكون امتنع مرتبا عليه وهو عدم مضرة العلمية والحال انه لا دخل له فيه كما لا يخفى والدفع يخفى عن الخبير او حل تركيب هذه العبارة ان هذا القول معطوف على ما سبق بحسب المعنى والحاصل واما قوله امتنع فقد عرفت حاله من عطفه على صرف بلا ارتكاب التكلف واما قوله وضعف عطف عليه بلا ارتكاب التكلف لكن فيه تكلف لان عدم التخليف لعدم كما يمز تكلف فتامل **قوله** لسبب الصرف آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الانصراف وعدمه من احوال الاسم وعرفت بنسوة اربع جملة فكيف يصح نسبة صرف اليه وبيان الدفع ظاهر لكن هذا لجواز جعينه معلوم من الشرح فلا فايدة في هذا التعليق من الفاضل المحشي بقول المصنف وذلك على فرضية المتن هكذا او صرف عرفت بنسوة اربع واما على النسخة الاخرى وهي صرف اربع فمرت الخ فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المحشي والله اعلم **قوله** اي صرف اسود آه لعل الغرض من

وهو ان الانصراف معلول لشرط الامتناع في الوصفية والامتناع معلول لعدم مضرة العلمية ١٢ منه

هذه العبارة دفع ما يرد من ان السود والرقم وادهم من الموجودات فكيف يصح نسبة امتناع اليها وبيان الدفع ان المراد من نسبة الامتناع اليها ليس نسبة الى نفسها بل الى كلمة فها وصرفها ممتنع غير موجود اعلم ان حال التوجيهين واحد لكن الاول اولى لموافقة بقول المصرح ويجوز صرفه واضعف لانه تصرف وتأويل قبل الاحتياج فيكون من قبيل نوع الحيف قبل الوصول الى الماء والثاني اولى لانه تصرف بعد الاحتياج واضعف لانه مخالف لقول المصرح ويجوز صرفه والفاضل المحشي لم يذكر التوجيه الثاني لكان احسن لانها معلومة من كلام الشارح فلا فايدة في الذكر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لم يجر آه ويرد هنا ان مقصود الشارح من هذه العبارة تطبيق المثال للمثل وهو يحصل بقوله فان هذه الاسماء الى قوله اوصافا فما الحاجة الى الامر دياد الذي وقع من الشارح ويمكن ان يجاب بان الامر كما قلت لكن في الازدياد اشارة الى دليل اصالة الوصفية في هذه الاسماء هذا ما فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ووزن الفعل آه ويرد هنا ان وزن الفعل كيف يؤثر في منع الصرف السود مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء مفقود فيه لانه يقال للحية الانثى اسودة ويمكن ان يجاب بان المراد بالتاء التاء اللاحقة على القياس تاء السود على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء وبهذا الجواب ظهر دفع ما يرد على انصراف ارقم لعدم اصالة الوصفية فيه بانه من اين يعلم ان ارقم انصرف لعدم شرط الوصف فيه وهو كونه على وزن لا يختص والحال انه لم لا يجوز ان ينصرف لعدم شرط وزن الفعل فيه وهو عدم قبول التاء بان قبول التاء فيه ليس على القياس لان اربعة للمذكر والقياس كونه للمؤنث كما هو الظاهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره على زعم آه الزعم بمعنى القول يعني ان منع صرف ارقم الذي هو بناء على قول الوصفية فيه ضعيف وعلة قول الوصفية فيه توهم اشتقاقه من آه فلا يرد ان الزعم عبارة عن الظن الذي هو الجانب الراجح والتوهم هو الجانب المرجوح فكيف يكون هذا علة لذاك وأجاب عن هذا الايراد مولانا عبد الرحمن بوجه آخر ان شئت الاطلاع فارجع الى حاشيته **قوله** محكوما فانتن آه اشارة الى ان الشارح بين المعنى اللازم للحدث الحقيقي مع ان الوصفية موجود فيه ايضا **قوله** وهو طاير اخضر آه ان وجد في هذه الطاير اخيلان في نفس الامر فيكون هذا الجواب من الفاضل المحشي لبيان طاير ذي خيلان الذي جعله الشارح بمعنى الاخيل وان لم يوجد الخيلان فيه في الواقع فيكون الغرض من هذه العبارة الايراد على الشارح بان الاخيل مفسر بالشقراق وهو ليس بذي خيلان والله اعلم **قوله** الخال نقطة آه لعل الغرض من هذه العبارة ان ذلك التوهم ليس بموجب للوصفية لان الخال عبارة عن النقطة وهي ليست من المعاني الوصفية كما لا يخفى او يقال انه ليس عبارة عن النقطة مطلقا بل من النقطة السودة كما ينادي على هذا قوله نقطة سيا

واسما علم قال الشارح قدس سره عدم الجزم بكونها آه ويرد هنا انه لا وجه في ان اعتبار الوصفية في افعى واخواته مع جوازها صالتها يوجب ضعف منع صرفها وتقدير العدل في عمر وامثاله مع الجزم بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخروج منها لا يوجب ضعف منع الصرف فيها مع انه اولى بالضعف ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بان الفرق بين الصورتين بالوجدان وعدمه بان عمر واخواته محقق في كلام العرب غير منصرف فيقدر السبب له بخلاف افعى واخواته والله اعلم قال الشارح قدس سره ولا في الحال ايراده للمبالغة في نفي الوصفية والا فلا حاجة اليه كما لا يخفى قال الشارح قدس سره مع ان آه الغرض منه دفع مساواة منع صرف افعى مع صرف اللازم مما سبق يثبت الضعف في جانب المنع والله اعلم قال الشارح قدس سره اللفظ آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف من ان التانيث المعنوي ايضا كاين بالتاء لان التاء المذكورة في المتن اعم من الملفوظة والمقدرة كما هو الظاهر والقسم الثاني موجود في التانيث المعنوي اما بنفسها او بحرف يقوم مقامها كالحرف الرابع كما هو المتقرر ومشروطا بالعلمية فيلزم استدراك قوله والمعنوي كذلك وبيان الدفع ان المراد من التانيث التانيث اللفظي لا الاعم فلا استدراك لكن فيه شيء وهو ان بناء كلام المتن على الاختصار فلم يرد الا وهم ولم يكتف بقوله التانيث بالتاء شرطا العلمية الا ان يقال انه لما كان اشتراط العلمية في التانيث اللفظي وللمعنوي بالتفاوت كما هو المشروح في الشرح فذا افرد التانيث المعنوي من التانيث اللفظي قال الشارح قدس سره الحاصل آه وههنا شكوك وبحثين الاول ان المتعارف في امثلة هذه العبارة تقدير النكرة فخالف الشارح الاسلوب المتعارف وقدر المعرفة ههنا والثاني انه على هذا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وذا لا يجوز كما هو المتقرر ويمكن ان يجاب اما عن الوجه الاول فبان المتعارف وان كان تقدير النكرة لكن جزالة المعنى في تقدير المعرفة لان النكرة تكون حالا والمعنى ليس على الحال كما لا يخفى فذا خالف الشارح الاسلوب المتعارف واما عن الثاني فبان اسم الفاعل ههنا وان كان للحدوث وكون الالف واللام على اسم الفاعل للموصولية مبني على كونه للحدوث ولو سلم فنقول ان ذلك الحذف جايز عند البعض هذا ما فهم والله اعلم قوله هي تاء زايدة آه لما لم يكن التاء مطلقة موجبة ومحصلة للتانيث كما هو الظاهر فاحتيج الى بيانها بينها الفاضل المحشي والمراد من الزايدة ما لا يكون جزءا للكلمة لا ما لا يكون مقابلا للفاء والعين واللام كما هو المشهور وسيجيء فايدة هذا فانتظر فاحترز بهذا عن تاء مثل لفظ تحت لانها جزء هذا اللفظ قوله في اخر الاسم واحترز بهذا اللفظ عن تاء افتعال ونحو ضربت اما الاول فلانه ليس في الاخر بل في الوسط واما الثاني فلانه ليس في آخر الاسم وان احتمل في الحال ان تاء ضربت تاء التانيث فكيف يحترز عنها

فأزيله بأن المعرف تاء التانيث لكن لا مطلقا بل التي لها دخل في عدم الانصراف وتاء ضربت وان كانت للتانيث لكن ليس لها دخل في عدم الانصراف كما هو الظاهر وبهذا اظهر الجواب عن الاعتراض الذي ذكره مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** مفتوحا ما قبلها واحترز بهذا القيد عن تاء نحو اخت **قوله** ينقلب في الواقف ها وهذا القيد لزيادة القيد لا للاحتراز وفيه رمز الى الرد على الكوفيين حيث ذهبوا الى ان الهاء اصل التاء **قوله** فتاء اخت آه ويختلج في الذهن شيء وهو انه ما السبب في تعرض الفاضل المحشي الى محترزات القيد الاخير وعدم تعرضه الى محترزات القيود الباقية الا ان يقال انه لما كان في اخت حيز قضية المؤنث به اختلافا في انه كهذا ومصروف وجوبا كما ذكر الفاضل المحشي فلذلك الاختلاف بنفسه فلذا اشارة الى هذا الاختلاف ذكر محترز القيد الاخير والله اعلم **قوله** لانتفاء القيد بين اي فيه الاولى ان يقول لانتفاء القيد الذي يكون قبل القيد الاخير لانه ليس للاحتراز **قوله** بل هي بدل من اللام لا يقال ازهذه التاء اذا كانت بدلا من اللام فكانت اصلية فيكون خارجة بالقيد الاول لانا نقول ان المراد من التانيث ههنا ما لا يكون جزء الكلمة كما سبق وهذا الامر موجود في هذه التاء فكيف يخرج هذا القيد **قوله** كهند في جواز الصرف وعدمه لان كلا منهما مشتمل على شرط جواز تأثير التانيث المعنوي وهو العلمية غير مشتمل على شرط انضمام وتحرك الاوسط والزيادة على الثلثة او البهمة **قوله** مصروفة اي وجوبا **قوله** مقتضية لكونها بدلا عن اللام كما مر **قوله** ولا يمكن آه دفع ما يتوهم من ان الهاء هذا وان كانت بدلا من اللام كما مر لكن يحتمل ان يقدر فيه تاء اخرى فيكون غير منصرف وبيان الدفع ظاهر **قوله** متضمنة اي للتانيث **قوله** للزوم الالف يعني ان اشتراط العلمية للتانيث بجعله وصيرورته لازما للكلمة باعتبار الالف لازمة لها لانها جزء هاهنا الحاجة الى الاشتراط **قال** الشارح قدس سره في سببية منع الصرف لا في نفس وجوده لان العلمية ليست شرطا له كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اي علمية الاسم آه لعل الغرض منه دفع ما يرد على المصرح من ان الياء في لفظ العلمية مصدرية فتقدير العبارة شرط التانيث كونه علما فيلزم حمل الذات الذي هو العلم على الوصف الذي هو التانيث لان خبر الكون محمول على اسمه وذا لا يجوز كما تقرر وبيان الدفع ان الالف واللام في لفظ العلمية بدل عن المضاف اليه الذي هو الاسم المؤنث فالتقدير وشرط التانيث كون الاسم المؤنث الذي وجد فيه التانيث علما فيلزم حمل الذات على الذات وانما جاز اذا كان بينهما علاقة وهي موجودة كما لا يخفى **قوله** اي بعد آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان التانيث بالتاء قد يلزم الكلمة من غير العلمية كما في جمزة فما الحاجة الى اشتراط العلمية لاجل اللزوم وبيان الدفع ان اشتراط العلمية للزوم التانيث فيما اذا لم يكن لازما كما هو الاصل فيه يعني ان الاصل في التاء عدم اللزوم لانها للفرق بين

لا يقيد به تأمل فان الظاهر ولا فيلزم التناقض في العبارة لانه اذا لم يكن للوصفية فكيف يكون قيدا فافهم منه

عكسه قال الفاضل المدقق منه

المذكر والمؤنث فحيث اريد المذكر لم يوات بها وحيث اريد المؤنث يؤتى بها فمست الحاجة فى
لزومها الى اشتراط العلمية ولزومها الكلمة على خلاف القياس فى بعض الاحيان غير معتبر لكن
بقى شئ وهو ان لزوم التانيث بالتاء اذا وجدت فى الكلمة على خلاف القياس هل يشترط فيه العلية
فى منع الصرف امر لا قلنا العلمية شرط فيه ايضا لكن لا للزوم التانيث بل لفرعية هذا التانيث
اللازم للتانيث الاصلى الغير اللازم كما علم والله اعلم **قوله** وهى ح اى حين اذا حملت على
اصله **قوله** كحمزة وحسنة الاول مثال الاول والثانى مثال الثانى **قوله** وح اى حين اذا
حمل على خلاف اصله **قوله** كحمزة فان حمل التاء فيها ليس لمعنى من المعانى بل هى جزء الكلمة كراهة
قوله لكن لم يعتبروا آه فيقولون شرط التانيث العلمية لتحصيل التانيث لانها ووجه عدم الاعتبار
كون هذا اللزوم على خلاف القياس والله اعلم **قوله** اعتناء بشانها هذا علة لبيان المحفوظية الاعم
عن التصرف **قوله** او ما فى حكمها وهو الثقل والتصغير **قوله** كما فى الترخيم هذا مثال كلا الامرين
كما بينه الفاضل المحشى بنفسه **قوله** جبرئيل الخ فنقول فيه مرتبا نحن فى الاول جعل الاول الوسط وفى الوسط جعل الاول
والاخر وفى الاخر جعل الكل فافهم **قوله** لك ان نقول آه المراد بالاعلام المذكور فى القول الشارح لان الاعلام المحفوظية
عن التصرف فى هذا التوجيه الاعلام التى فى كلمات العرب وقيد بقدر الامكان احتراز عن التصغير المضرورة
الحقيقة او الحكمية فى اعلام تلك الكلمات فقط كما ان المراد بالاعلام فى التوجيه الاول اعم من ان يكون فى كلمات
العرب او لا وقيد بقدر الامكان احتراز عن التصغير المضرورة الحقيقة او الحكمية فى اعلام الكلمات الا تم والله اعلم **قوله** اى ما يكون له لعل الغرض
من هذه العبارة دفع ما يرد من ان المؤنث المعنوى ما يكون اسما للمؤنث حقيقى فايراد ستر وقلاوجو
فى امثلة غير جيم لعدم اسميتها للمؤنث الحقيقى وكذا لا يصح قوله فان سمى به آه لانه على التقدير المذكور
لا يكون مؤنثا حقيقيا وبيان الدفع ان المراد بما يكون تاء مقدرة اعم من ان يكون اسما للمؤنث حقيقى
كهند وزينب او للمذكر حقيقى كقدم اذا سمى به مذكر او كاهذ اذا كان كما وجور وستر **قوله** ولا
بما آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المذكور يحصل بارادة ما يقبل
فيه علامة التانيث عن المؤنث المعنوى فلم خصص نسبة التقدير الى التاء وقال ما يكون تاء مقدرة
وبيان الدفع ان الالف لا يقبل التقدير لانها لازمة للكلمة بخلاف التاء فلذا خصص نسبة التقدير
الى التاء لان دفع الاعتراض لا يحصل الا به والله اعلم **قال الشارح** قدس سره بالتاء لا كالتانيث
بالالف لعدم اشتراط العلمية فيها **قوله** قد آه فى وجه مشابهة التانيث المعنوى باللفظى فى اشتراط
العلمية **قوله** وشرط الظاهر آه فالمقدر الذى هو اضعف من الظاهر اولى بهذا الشرط **قوله**
مستلزم له آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان ما ذكره الشارح لا يفيد الفرق بين التانيث
المعنوى واللفظى فى اشتراط العلمية لانه اذا كانت شرطا للجواز فى التانيث المعنوى يكون شرطا للوجوب

لله اعلم انه يجوز فى جبرئيل ثلث عشرة لغة
اشهرها وافصحها جبرئيل
بهمزة وزنون بلا ياء بعد الراء بكسر الهمزة
الاولى وفتحها وبفتح الجيم بكسر الهمزة
الثالثة كذلك الا انه بدون النون
الرابعة كذلك الا انه بياء بعد الراء
الخامسة كذلك الا انه بدون الهمزة
السادسة جبرائيل كما مر
السابعة كذلك الا انه بدون الهمزة
الثامنة جبرئيل كما مر
التاسعة كذلك الا انه بدون الهمزة
العاشرة جبرائيل كما مر
الحادية عشرة جبرئيل كما مر
الثانية عشرة جبرئيل كما مر
الثالثة عشرة جبرئيل كما مر
بفتح الجيم والنون الا انه بدون الهمزة
عشر كالثالثة عشرة الا انه بدون النون
بجيم مكسورة وياء ساكنة بعدها همزة
مفتوحة وبعدها الف وبعدها نون

فيه ايضا لان الوجوب موقوف على الجواز كما هو الظاهر والجواز يكون موقوفا على العلمية بناء على الدرض فالوجوب يكون موقوفا على العلمية ولا معنى لاشتراط الشئ على الشئ الا توقفه به وبيان الدرض ان المراد من الشرط المستلزم ولا شك ان العلمية ليست بمستلزمة لوجوب منع الصرف في التانيث المعنوي بخلافه في التانيث اللفظي كما لا يخفى فيحصل الفرق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره كما اشار اليه المراد من الاشارة الدلالة اعم من ان يكون بطريق التصريح او الخفاء والموجود ههنا هو الاول فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره اشار بهذا الى ان كلمة او ههنا ليست لمانعة الجمع حتى يتوهم الخلو ولو علم بالاستقراء عدم الجمع بين هذه الثلثة او بين الاثنين لكانت للانفصال الحقيقي والله اعلم **قوله** اي بالفعل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان المراد بتحرك الاوسط اعم من ان يكون في الاصل او في الحال فيلزم ان لا يتعرف دارهم على سبيل الوجوب لانه في الاصل دوهم بفتح الواو وانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبيان الدرض ظاهر **قوله** كهند في جواز الصرف وعدمه **قال** الشارح قدس سره من حروفها الثلثة انما قيد بالثلثة لانه لا حاجة الى تحرك الاوسط في الزايد على الثلثة لوجدان الامر الاول الذي هو شرط التقدم في ذلك الاسم **قال** المصنف او البعية في الثلاثي الساكن الاوسط وانما قيدنا بهذا القيد لانه لا حاجة الى البعية في الثلاثي المتحرك الاوسط وفي الاسم الزايد على الثلثة لوجدان الامرين الاولين في ذينك الاسمين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** انقلت آه حاصل الاعتراض ان الدليل لا يوافق الدعوى لانها امر خاص وهو اشتراط وجوب تاثير التانيث المعنوي باحد الامور الثلثة والمفهوم من الدليل امر عام وهو اشتراط وجوب تاثير التانيث المعنوي او العلمية باحد تلك الامور الثلثة كما يناديء عليه عبارة الشارح بنفسه ان تعارض ثقل احد السببين لكن بقي شئ وهو ان المناسب للفاضل المحشي ان يقول هذا الثقل يوجب تحتم تاثير واحد من العلمية والتانيث فلم جعله آه لان الخطة ليست من شانها تعارض ثقل السببين لا بمعنى المجموع كما يفهم من فعله وتحتم تاثير كليهما ولا بمعنى كلواحد واحد على سبيل الاحتمال كما يعلم من قوله تاثير كل من العلمية والتانيث فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان الامر كما قلت لكن لما كان الكلام مسوقا لبيان اشتراط التانيث فلن اجعل المصنف احد الامور الثلثة شرطا لتاثير التانيث المعنوي فيوافق الدليل الدعوى مع لحاظ تلك المقدمة لكن بقي شئ وهو ان تاثير العلمية ليست مشروطة باحد الامور الثلثة الا ترى الى العلمية المجامعة مع سبب آخر فكيف يصح ما هو المفهوم من الدليل وكيف سلم الفاضل المحشي ذلك المفهوم في الجواب للمصنف بقوله قلنا آه والله اعلم **قوله** اولان المتابع آه يعني ان المفهوم من الدليل امر عام لكن ذلك الامر متحقق في ضمن ذلك

الاخص يعني التانيث المعنوي في نفس الامر كان الخاص الاعم من ذلك الاعم اعني العلمية غير محتاج الى التقوية والاشتراط فلاجل هذا الامر جعل المصنف احد الامور الثلثة شرطا لتاثير التانيث المعنوي والله اعلم **قوله** دون العلمية بقوتها والدليل عليها كونها سببا برأسها وشرطا لتاثير سبب آخر **قوله** لانه لا يلايم آه لان المناسب للشارح على ذلك التقدير ان يقول من سابها ان يتعارض التانيث المعنوي وفي ذكر عدم الملاءمة اشارة الى ان ما قاله الشارح صحيح ايضا لان الاضافة في احد السببين للعهد اي احد السببين الذي هو محتاج الى التقوية والاشتراط وهو التانيث المعنوي والله اعلم **قوله** اشار بقوله آه دفع ما يتوهم من ان الشارح لم يقل علمين لمكانين بيان الدفع انه يشير بهذا الى وجه تانيث ماه وجور ولعل غرض الشارح من هذه الاشارة دفع ما يرد على المصنف من ان ايراد ماه وجور في امثلة الاسماء الغير المنصرفة لاجل العلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره غير صحيح لانه فيهما غير موجود لانهما اسمان لمكانين والمكان مذكر وبيان الدفع انهما البلدتين والبلدة مؤنثة والله اعلم **قوله** اعلم ان آه لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على المصنف بان امثال هذه الاسماء يجري فيها الوجوه الثلثة عدم الانصراف والانصراف وجواز الامرين فكيف يصح الحكم على ماه وجور بالامتناع على القطع واليقين الا ان يقال ان جريان الوجوه الثلثة في امثال تلك الاسماء حين عدم معلومية استعمالها على وجه الانصراف وعدمه والمصنف لعله علم على استعمال ماه وجور على طريق عدم الانصراف فلذا حكم عليهما بها بالقطع والله اعلم **قوله** معلوما قال الشارح الرضي واما الاسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر يشترط فالكلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفه كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وديفا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبايل تاويلها بالاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوز واصرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما على التاويل المذكور ان جملت كيفية استعمالهم لها قلك فيها الرجحان هذا انتهى وعليك بتطبيق كلام الفاضل المحشي بعبارة الرضي فانهم **قوله** بالقبيلة يعني اذا اولت تلك الاسماء بالقبيلة فتكون مؤنثة وغير منصرفة واذا اولت بالحي تكون مذكرة و منصرفة وان اولت بكلا الامرين يجوز فيها كلا الامرين اعني التذكير والتانيث والانصراف وعدمه **قال** الشارح قدس سره صرفها لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف من

وامامعلومية استعمالها فانهم قد يستعملونها تارة منصرفة وتارة غير منصرفة

ان حل ممتنع على زينب مع معطوفاته غير صحيح لامرين احدهما ان كلا من هذه الاسماء مصرح في كلام العرب بالممتنع لا يوجد فكيف يكون ممتنعة ثانيهما ان للابتداء ههنا متعذرا لان العطف بالواو وضعي الخبر مفرد فلا تطابق وهو شرط وبيان الدفع ان المراد من الامتناع ليس امتناع نفسها بل الامتناع صرفها وهواي باخراجها غير موجود في كلام العرب فلا يرد الامر الاول وان ممتنعا ليس مسندا الى زينب مع معطوفاته بل مسندا الى الصرف وهو مفرد فلا يرد الامر الثاني وان اختلج في ظنك ان لفظ الصرف غير مذكور فيلزم حذف الفاعل وذا لا يجوز كما هو المتقرر فازله بان حذف الفاعل حين قيام شئ آخر مقامه جايز وههنا قام الضمير الراجع الى زينب مع معطوفاته مقام فاعل لفظ الممتنع الذي هو الصرف وان اختلج ثانيا في ذهنك ان الضمير الكاين في لفظ الممتنع غير صحيح الارجاع الى زينب مع معطوفاته لافراده فكيف يصح ارجاعه اقلت فازله بان زينب مع معطوفاته في حكم المفرد لانه اسم جنس وهو مذكر مفرد فيصح ارجاع ضمير المفرد المذكر الى زينب مع معطوفاته هذا ما فهم والله اعلم **قوله** او ممتنع كل آه جواب آخر عن الايرادين الواردين على المصنف الذي سبق ذكرهما بيان الجواب عن الثاني ان الضمير راجع الى كل واحد من زينب مع معطوفاته لا الى جميعها وكل واحد مفرد فيثبت التطابق وبيان الجواب عن الاول ظاهر **قوله** والاول اوفق آه وجه الاوفقية ان الجواز في ذلك القول مسند الى الصرف فالموافق لذلك القول ان يسند الامتناع اليه ايضا والغرض من هذه العبارة بيان وجه اختيار الشارح ذلك التوجيه في هذا المقام **قال** الشارح قدس سره اي بالمؤنث آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الضمير في به راجع الى التانيث المعنوي بقرينة ان هذه العلة من تفصيلاته وهو غير صحيح لان تسمية المذكر بالتانيث المعنوي غير موجود في لفظ عقرب كما هو الظاهر وبيان الدفع ظاهر لكن بقي شئ وهو ان المؤنث المعنوي غير مذكور فيما سبق فكيف يرجع ضمير به اليه آه ان يقال انه مفهوم من التانيث المعنوي والله اعلم **قال** المصنف فشرطه ويخدش بالبال ان الضمير في شرطه لا يخلو اما ان يكون راجعا الى المؤنث المعنوي او الى التانيث المعنوي لا سبيل الى الثاني لوجهين احدهما الانتشار في الضمائر في غير الخطاب هو من المستكرهات كما تقرر وثانيهما ان التانيث المعنوي قد زال من ذلك اللفظ حين تسمية المذكر به فكيف يكون الشرط شرطه وكذا الاسبيل الى الاول لان المراد من الاشتراط الاشتراط في سببية منع الصرف للمؤنث المعنوي بسبب ليس لمنع الصرف لان اسبابه اوصاف الاسم كما تقرر وهو نفس الاسم كما هو الظاهر والوجه الثاني من وجهي بطلان الشق الثاني يجري ههنا ايضا فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وههنا شروط آه اعلم ان اعتراض الفاضل المحشي لو قرر بان شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي حين تسمية ما جوفيه هو عين المذكر غير منحصر في الزيادة على الثلثة لان ههنا مشروط ثلثة اخر احدها

لانه فاعل المعنوي ليس عين عقرب كما ان المؤنث المعنوي غير الا ان يقال ان الاستكراه فيما اذا لم يكن المراد معلوما واما اذا علم فلا استكراه من هذا القبيل بالمعنوي بل يكون مؤنثا كما قالوا عوفيت وعفت الله واما اذا لم يعلم بل يكون تاويلا فتقدير كما قال الفاضل الخ فلا وجه للزوال والله اعلم منه الا ان يقال ان التخيير راجعة الى المؤنث المذكور من حيث انه مؤنث معنوي ١٢ منه

عدم كون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل وثانيهما عدم احتياج تانيث ذلك الاسم الى تاويل
خير لازم وثالثهما عدم غلبة استعمال ذلك الاسم بحسب معناه الجنسي في المذكر فيدفع بما قيل
ان مقصود المصنف الحصر الاضافي يعني ان تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي لا ينفع تحرك الاوسط
او البجهة في سببية تاثيثه المنع الصرف بل لنافع له من بين الشروط الثلثة المذكورة في عبارة المصنف
سابقا هو الزيادة على الثلثة ويرد الاعتراض بان في عبارة المصنف قصورا حيث ترك في موضع
بيان شروط تحتم التانيث المعنوي حين تسمية المذكر ما هو منها وهو الامور الثلثة المذكورة سابقا
فيدفع بما قاله الفاضل المحشي في آخر الحاشية هذا ما فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم
قوله ذلك المؤنث كرباب اسم امرأة كان قبل التسمية مذكرا بمعنى السحاب **قوله** وكذا حايض آه
اى كالمؤنث الذى كان منقولا عن مذكر حايض ونحوه مما كان بغير التاء كطالق فيما اذا سمي
به مذكر صرف ولعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بعدم كون ذلك
ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل ان لا يكون ذلك المؤنث مستعملا في المذكر وعلى هذا يوجد اشتراط
في حايض ونحوه لعدم استعماله في المذكر مع ان الامر ليس كذلك وبيان الدفع ظاهر **قوله** كرجال
اى كل جمع مكسر بغير التاء **قوله** بتاويل الجمع اذ بسبب هذا التاويل يكون التاء فيه مقدرة **قوله**
بالجمع حتى يكون مذكرا **قوله** ان لا يغلب المراد من الغلبة المنفية غلبة استعماله مذكرا قبل تسمية
المذكر به لان الغلبة بل الكلية حين التسمية امر واجب كما لا يخفى **قوله** ثم ان تساويا اى قبل تسمية
المذكر به **قوله** تساوى اى بعد ذلك التسمية **قوله** وان غلب اى قبل تسمية المذكر به **قوله** فالاول
اى بعد تلك التسمية **قوله** فى الاول اى المؤنث الذى يكون مذكرا بحسب الاصل **قوله** بتقديم
اى الاسر والصعة **قوله** طارية اى عارضة على الوضع الاصلى **قوله** ما طرء وما عرض الاول
فى الاول والثانى فى الثانى **قوله** ان الحكم للغالب فاذا كان الغالب فيه التذكير يكون لا عتبار
له لا للتانيث **قوله** وما ذكرنا آه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الجواب عن الاعتراض
المذكور بان المتبادر من التانيث المعنوى هو التانيث المعنوى القوى وهو فى تلك الصور
ضعيف كما لا يخفى والحاصل ان التانيث المعنوى مطلقا اى سواء كان ضعيفا او قويا راسا
احتياج فى سببية لمنع الصرف الى شرط سوى الزيادة على الثلثة لكن التانيث المعنوى
القوى لا يحتاج فى ذلك السببية الى امر آخر سوى تلك الزيادة والمراد من التانيث المعنوى
هذا الاخير **قوله** فما هو آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الحرف الرابع
كما يقوم مقام تاء التانيث كذلك الحرف الخامس يقوم مقامها وكذلك السادس فلا
وجه للتخصيص وحاصل الدفع ان فى العبارة حذفا فلا تخصيص وما كان تاء التانيث

فى الاسم فلا وجه لابهام جعل الحرف الرابع فى الاسم الخماسى كالسداسى مقامها والله اعلم **قوله** لان موضعه الغرض من هذه العبارة الفرق بين الاسم الثلاثى والزايد عليه فى عدم جعل الثالث مقام تاء التانيث وجعل الزايد على الثلثة مقامها **قوله** وشبهه اى الغرض منه دفع مايرد بان التاء فى تبة للتانيث مع انها ثلثة فكيف يصح ان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة وبيان الدفع ان التاء فى تبة رابعة فى الاصل لان لامها اوعينا لهذه وقفة والاصل تبية اوثوبة **قوله** اصلها اى اصل تبة لكن اذا لم يعرض لها التاء وحكذا فى واصلها ثوب فلا يرد مايتوهم فافهم **قال** الشارح قدس سره اى التعريف الغرض من هذه العبارة دفع مايرد من ان عدّ المعرفة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوضح من الاسم والمعرفة ذات بيان الدفع ان المراد من المعرفة التعريف اما على طريق الحقيقة وهذا اذا كان لفظ المعرفة مشتركا بين الاسم المشتق على صفة التعريف والتعريف او طريق المجاز من قبيل ذكر المحل وارادة الحال لا يقال لم لم يقل التعريف شرطه كذا مع انه صريح فى المقصود لانا نقول على هذا لا يحصل موافقة التفصيل مع الاجمال لان المذكور فى الاجمال المعرفة كما لا يخفى ووجه ذكر لفظ المعرفة فى الاجمال هو ضرورة ويمكن جعل هذا نكتة فى اختيار المعرفة على العلمية ايضا واضافة الوصف الى التعريف اضافة بيانية كذا فى حواشى مولانا عصمت الله **قوله** يجوز ان يقدر آه اشارة الى جواب آخر لا يراد الذى دفعه الشارح بقوله اى التعريف بيان الجواب ان المراد من المعرفة هو الاسم المشتق على صفة التعريف لانه الشايع من المعرفة لكن المضاف فى العبارة مقدر والتقدير تعريف المعرفة فالسبب يكون تعريف المعرفة وهو تعريف المعرفة من الاسباب صحيح كما لا يخفى وقول الفاضل الهشا او ان يعتبر الحيثية آه اشارة الى الجواب الآخر عن ذلك الايراد بيان الجواب ان المراد من المعرفة ما هو الشايع منه وهو الاسم المشتق على صفة التعريف لكن الحيثية مقدرة والتقدير المعرفة من حيث انها معرفة فيكون المآل الى التعريف فيندفع الايراد لا يقال لم يتعرض الشارح الى هذين الجوابين لانا نقول على تقديرهما لا يحصل الموافقة مع سائر الاسباب لان المتقدم ليس فيها بموجود كذا فى حواشى مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح اى شرط تاثيرها الخ دفع مايتوهم من ان المعرفة توجد بدون العلمية كما هو الظاهر والمشروط لا يوجد بدون الشرط كما هو المتقرر فكيف يكون العلمية شرطا للمعرفة بيان الدفع ان العلمية شرط تاثير المعرفة فى منع الصرف وهذا التاثير لا يوجد بدون العلمية وليست العلمية شرطا لذات المعرفة وبالجملة ان فى عبارة المصنف تقديرا **قوله** قيد لم يقل الخ لعل غرض القايل بيان وجه زيادة لفظ ان تكون لان المصنف بليغ وفعل البليغ لا يخلو من نكتة ووجه مع ان تلك الزيادة موهم تكرار لفظ الكون كما ستعلم وجه انشاء الله تعالى وحاصل ذلك الوجه ان المراد من المعرفة ههنا التعريف دائما من الشارح ووجه هذا فلو قال شرطها علمية لصار المعنى التعريف شرطه كون الشئ علما والشئ وان كان اعم من التعريف فغير الذى يصلح لكونه علما لكن المراد منه ههنا

هو التعريف والا لزم كون التعريف مؤثرا في منع الصرف ابدا لان شرطه على هذا ان يكون موجودا ابدا على ما لا يخفى واذا كان المراد من الشيء ههنا التعريف فيصير المعنى التعريف شرطه كون التعريف علما ولا شك في عدم صحة هذا لان التعريف ليس بعلم بل يوجد في العلم **قوله** ان قلت الخ حاصل الاعتراض ان رجوع المعنى الى ان التعريف شرطه كون التعريف علما يلزم اذا كان المراد من قول المصنف المعرفة شرطه آه ان شرط التعريف كون التعريف نفسه علما واما لو كان المراد منه ان شرط التعريف كون ما فيه التعريف معرفة فلا يلزم من ذلك القول هذا بشهادة ان للمصنف اراد من قوله التانيث بالباء الخ ان شرط التانيث كون ما فيه التانيث علما لا كون التانيث نفسه علما والله اعلم **قوله** قلنا هناك الخ حاصل الجواب ان ارادة علمية ما فيه التعريف انما تجب اذا وجد هناك ما يكون بدلا عن المضاف اليه وهو ما فيه التعريف وذا ليس بموجود ههنا بخلاف قول المصنف التانيث بالتاء الخ لان ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو ما فيه التانيث موجود وذلك هو اللام فالمماثلة بين قول المصنف التانيث شرطه الخ وقوله التعريف شرطه الخ ممنوعة وقد بما يراد انه يعلم من هذا ان المضاف اليه محذوف في قول المصنف التانيث بالتاء الخ وعوض عنه اللام وهذا كما ترى لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم واضافة اخرى مثل الاضافة الاولى او التنوين وقد فات هذه الامور في ذلك القول مما لا يخفى واجيب بان المراد ان في ذلك القول وجد ما يؤدي مؤدى المضاف اليه اي علمية المؤنث لانه وجد فيه لام العهد واشار بها الى الحصة المعهودة وهي علمية الاسم اذ هو المعلوم فيما بينهم وبقرينة المقام خصص الاسم بالمؤنث فتودي مؤدى المضاف اليه كما لا يخفى وليس المراد ان في ذلك القول حذف المضاف اليه لعلك ترتاب من هذا اذ فاعل اختار هم ان اللام كما يكون عوضا عن المضاف اليه كذلك التنوين يكون عوضا عن المضاف اليه كما يظهر على من يسمع كلمات النحاة والتنوين يوجد في المعرفة شرطها علمية وان لم يوجد اللام وفي الجملة يجوز ان يقول المصنف المعرفة شرطها علمية ويريد ان المعرفة شرطها علمية ما فيه التعريف بجعل التنوين في علمية عوضا عن المضاف اليه ذلك لان التنوين لا يؤدي مؤدى المضاف اليه لانه لا يجيء للاشارة الى الحصة المعهودة والله اعلم **قوله** قلنا اللزوم الخ بيان الجواب الفلواتي باللام ههنا اي لو قال المعرفة شرطها العلمية للزم التكرار فيفوت التفنن المحوط للبلغاء في كلامهم فلعل المراد من التكرار التكرار في لفظ العلمية لانه لا يلزم تكرار تمييز اجزاء الجملتين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لفظا انما قال لفظا لانه لا تكرار معنى لان احدهما في التانيث والآخر في التعريف **قوله** ان قلت آه حاصل الاعتراض ان فرار المصنف من قول شرطها علمية الى قول شرطها ان تكون علمية لاجل لزوم التكرار اللفظي على ذلك دون هذا لا يدفع التكرار اللفظي للموجب لفوات التفنن المطلوب للبلغاء لانه وان لم يلزم بين اشتراط المعرفة واشتراط التانيث بالتاء لكن يلزم بين اشتراط المعرفة واشتراط العلمية لان المصنف قال في هذا ان اشتراط شرطها ان تكون علمية **قوله** لان زيادة الخ

ويجاب ايضا بان تعويض التنوين عن المضاف اليه مختص بالفظ كل وبعض واذا كما صرح به سيبويه وتبعه عبد الحكيم وبيد قول الفاضل المحشي او نحو علل ناقلا وعبد الرضى ١٢ منه

حاصل الجواب ان التغنن المرعى للبلغاء بعدم التكرار انما هو التغنن فى البجلة التامة دون المفردات و ما فى حكمها اذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات وما فى حكمها والبجلة التامة فى اشتراط البجهة ليست تكرارا للبجلة التامة فى اشتراط التعريف لان البجلة التامة فى اشتراط البجهة شرطها ان تكون علمية فى البجهة والبجلة التامة فى اشتراط التعريف شرطها ان تكون علمية والله اعلم **قوله** اى يكون هذا آه لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد ههنا لوجهين بيانه الايراد ان الياء فى لفظ العلمية اما ان تكون للمصدرية او للنسبة فان كان الاول فيلزم تكرار الكون لان مآل العلمية على هذا بقرينة المقام يكون الى كون المعرفة علما ومآل ان تكون باعتبار ان ايضا الى كون المعرفة لان ضمير تكون راجع الى المعرفة فمآل العبارة شرطها كونها كونها علما وهل هذا الا تكرار الكون وكما يخفى سخافته ومع هذا يستفاد من العبارة كون التعريف علما لان المراد من المعرفة التعريف كما مر وجه هذا ايضا لا يخفى على ان كان الثانى فيكون مآل العبارة الى شرطها كونها منسوبة الى العلم ونسبة شئ الى شئ يكون باعتبار من الاعتبارات كما لا يخفى فنسبة المعرفة الى العلم باى اعتبار يبين الوجه الاول من الدفع ان الياء فى لفظ العلمية مصدرية لكن لا يلزم تكرار الكون لان قول المصنف علمية مؤول بهذا النوع والمراد من هذا النوع التعريف العلمى لا الفظ فى كون التعريف العلمى فى غالب القياس الى محلق التعريف فيكون مآل العبارة الى ان شرط التعريف كونه هذا النوع ولا يخفى صحة هذا وايضا دفع المحذور الآخر ايضا كما لا يخفى ولما كان النوع مقتضيا للجنس اشار الى لفظ من جنس التعريف وبين الوجه الثانى من الدفع ان الياء فى لفظ العلمية للنسبة فالمعنى شرط التعريف ان يكون التعريف منسوبا الى العلم باعتبار كونه متحققا وحاصلا فى ضمنه فالنسبة باعتبار التحقق فى الحصول والله اعلم **قوله** لا يظهر ان آه تعريض على الشارح بان الفرق بين التوجيهين انما على الوجه الاول يستفاد من العبارة حصول التعريف فى ضمن التعريف العلمى وهذا الحصول حصول الكلى فى الجزئى لان التعريف العلمى جزئى التعريف كما هو الظاهر وعلى الوجه الثانى يستفاد من الكل حصول التعريف فى العلم وهذا الحصول حصول الصفة فى موصوفها لان العلم موصوف التعريف وليس بجزء له كما لا يخفى فالظاهر اسقاط لفظ الفى من البين كانه متحاش فى حصول الكلى فى جزئيه ونزياده لفظ حصول الصفة فى موصوفها فلو لم يسقط لفظ البين لفهم منه كون العلم جزئيا للتعريف وهو باطل ولو لم يزد حصول الصفة فى موصوفها لكان موهما لكون حصول التعريف فى العلم حصول الكلى فى جزئيه فلا يكون نصا فى المقصود وبالجملة ان انضمام القرينين التوجيهين فى ان يقال مآل فيه حصول الصفة فى موصوفها فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزئى فى الكل لحصول الصفة فى الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم الكلى مرفيا صدق عليه العلم اذ شان ذكر فيها صفة كذا فى **قوله** لا يخفى ان آه الغرض من هذه العبارة بيان الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسماء بها مما لا يتوهم كونهما على نسق واحد بيانا ان العلمية نوع التعريف والتعريف جنس له ومن المقرر

ان يجمع لا تحقق له الا تحقق النوع ولا تحقق للتعريف الا تحقق العلمية بخلاف الاسباب الاخر كالتانيث فان العلمية ليست نوعا لما بينهما من التباين كما لا يخفى فلا يكون تحققها تحقق العلمية لا يقال ان هذه الحاشية منوطة على القول المتعلق بكون ياء العلمية ياء النساء والفرق المذكور انما يناسب كون تلك الياء ياء مصدرية فما الوجه في ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية لانا نقول ان اشتراط تأثير التعريف بكونه منسوبا الى العلم حاصل فيه فلا يستلزم اشتراطه بالتعريف العلمي الذي هو مفاد كون ياء العلمية ياء مصدرية فباعتبار هذا الاستلزام ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كذا فهم والله اعلم **قوله** وفي حكم المنصرف دفع ما يرد من ان التعريف باللام او الاضافة سبب للامتناع بالجر بالكسرة لجعل غير المنصرف منصرفا فان غير المنصرف فيه علة من تسع او واحدة تقوم مقامها كما صرح به المصنف والامتناع بالجر بالكسرة لا يلزم خلوه عن الاسم عنها فكيف يعم ما قاله الشارح بجعل غير المنصرف منصرفا فاجيب بان في الكلام حذف المعطوف مع العاطف والحكم المذكور في المعطوف عليه مبني على تعريف القراء لخبر المنصرف وهو ما لم يدخله الكسر والتنوين والحكم المذكور في المعطوف مبني على تعريف المصنف لغير المنصرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فلم يبق الا التعريف فيه انه بقي تعريف النداء فالمناسب للتعرض له بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من المبنيات وبعضها معرب الا وشبه به فلا يصلح ان لسببية منع الصرف لما مر واما بعض لبا في وهو المنادى المستغاث باللام فلم يعتبر للاطراد كذا في حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم **قوله** هذا مبني الخ اي الخصائص الباقي في التعريف العلمي لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان السبب الاخر لعد انصرف امتناع الخواتم التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة لان اصل قولهم جاءني القوم كلهم اجمعون اجمع اجمع هذا ليس بمستوفى فيما سبق فكان المراد من التعريف باللام او الاضافة في قول الشارح التعريف باللام الخ التعريف باللام الظاهرة او الاضافة الظاهرة لانه لو كان المراد اعم لم يصح قول الشارح يجعل غير المنصرف منصرفا لان هذا الاعم باعتبار فرد هو التعريف باللام المقدرة او الاضافة المقدرة سبب لامتناع انصرف فلا يصح قول الشارح فلم يبق الا التعريف ايضا لما يكون ذلك مسلوبا فيما سبق يكون باقيا فكيف يصح قول الشارح فلم يبق الا الخ بيان الدفع ان كون السبب الاخر لعد انصرف امتناع الخواتم التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة ليس بمتفق لان المصنف ذهب الى ان السبب الاخر فيه الصفة الاصلية وبعض ذهب الى ان السبب الاخر العلمية في قول الشارح فلم يبق الا الخ مبني على احد هذين المذهبين ولعلك درريت من تقريرنا ما يراد اذ فاهم ما يقال ان الاولى كتابة هذه الحاشية وتعليقها بقول الشارح فلا يتصور كونه الخ فافهم لغير ولعل هذه الحاشية بقول المصنف شرطها ان تكون علمية لكان اولى فافهم والله اعلم **قوله** والعلمية اي العلمية الجنسية وذلك لان اجمع يجيء لتاكيد المعرفة وتاكيد لا يكون الا معرفة الا نادرا والنادر من الاعتبار فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون علما والعلمية الشخصية منتفية فيكون علمية جنسية كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وانما جعل الخ دفع

ما يرد من ان البعض جعل العلمية سببا لمنع الصرف والمصنف جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا فاى نكتة فى المخالفة بيان الدفع ان السبب لا بد له من الفرعية والفرعية فى التعريف اظهر من الفرعية فى العلمية كما سيجيء وجه فلهذه النكتة خالف عن ذلك البعض **قوله** قيل فعلى هذا الخ لعل غرض القايل دفع ما يرد على المصنف من ان فى كلامه تدافعا لانه يعلم من قوله المعرفة شرطا الخ ان للتعريف تأثيرا فى منع الصرف وليس للعلمية تأثير لانه جعل شرطا ولا تأثير للشرط ويعلم من قوله وما فيه علمية مؤثرة الخ ان للعلمية تأثيرا فى منع الصرف وهل هذا الا التدافع بيان الدفع ان المصنف جرى فى قوله وما فيه علمية الخ على اصطلاح الغير وفى قوله المعرفة شرطا الخ جرى على اصطلاح نفسه والتدافع يلزم على تقدير كون الجريان فى القولين من شخص واحد وجرى فى قوله وما فيه علمية الخ على التجوز بارادة العام وهو التعريف من الخاص وهو العلمية وفى قوله المعرفة شرطا الخ جرى على الحقيقة ولزوم التدافع على تقدير كون الجريان فى القولين على سبيل الحقيقة وغرض الفاضل المحشى من نقل كلام ذلك القايل الرد عليه وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى **قوله** فيه ان كون الخ اشارة الى الرد على من قال فعلى هذا الخ ببيان الرد ان الياء فى لفظ العلمية سواء كانت مصدرية ويكون مفاد العبارة كون تأثير التعريف مشروطا بتحققه فى ضمن العلمية او نسبتية ويكون مفادا العبارة كون تأثير التعريف مشروطا بثبوته فى العلم يكون مفاد العبارة تحقق التعريف فى العلمية والعلمية نوع التعريف والتعريف جنس له ولا تحقق للجنس الا تحقق النوع فيرجع كون التعريف مؤثرا الى كون العلمية مؤثرا وانما الاختلاف فى التعبير فلا يوجد فى قول المصنف وما فيه علمية مؤثرة جرى باصطلاح الغير ونجوز والله اعلم **قوله** لان الفرعية الخ اشارة الى وجه ظهور فرعية التعريف للتنكير ببيان ان الفرعية فى هذا السبب فرعية لما هو مقابل التنكير لا لما هو اصل ومقابل التنكير هو التعريف لا العلمية فالفرعية للتعريف لا للعلمية لكن لما كان العلمية نوعا من التعريف يكون العلمية ايضا مقابلا للتنكير لكن بالواسطة والتعريف بالذات فالفرعية فيه يكون اظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره هى كون اللفظ الخ دفع ما يرد من ان العجمة لكونها عبارة عن الاسم العجمى لا يعد من اسباب منع الصرف لان اسبابا منع الصرف تكون من اوصاف الاسم لا ذاته بيان الدفع ان المراد منها كون اللفظ الخ ولا شك فى كون هذا الكون من الاوصاف فيعد من الاسباب وطريق معرفة ان هذا اللفظ ما وضعه غير العرب على ما نقل مولانا عصام الدين عن صناع اللغة هو النقل واجماع الامة **قوله** لا غير اى لا غير غير العرب هو العرب يعنى لا يكون ذلك اللفظ مما وضعه العرب والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان اللفظ المشترك بين العجمة والعربية يجد فيكون هذا اللفظ ما وضعه غير العرب وهو العجمة فيلزم منع صرفه على تقدير وجود شرائط العجمة فيه وهو

ليس كذلك بيان الدفع ان ذلك اللفظ وان وجد فيه كون هذا اللفظ آه لكن وجد فيه ايضا كون
ما وضع غير غير العرب في هو العرب لانه ما وضعه العرب ايضا والمراد ههنا انه لا يكون مما وضعه
غير غير العرب في هو العرب فلا يلزم المحذور وهذا القيد مستفاد من المقام السكوتي وهو
معتبر عند الكل على ما قاله الفاضل المدقق قال مولانا عبد الحكيم ولا ظهر اعتبار الحيثية بان
يقال كون اللفظ مما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك انتهى ولعل وجه الاظهرية شيوع
الحد الحيثية في امثال هذا المقام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لتأثيرها في الخ زاد
هذا القيد كان العلمية ليست بموجودة في كثير من الالفاظ المبهمة كما هو الظاهر فلو كانت العلمية
شرطا لنفس المبهمة للزم عدم وجدان المبهمة في ذلك الكثير والازم باطل فالملزوم مثله وزاد اللفظ
شرطان لئلا يتوهم كون او الفاصلة في قول المصنف او الزيادة على الثلثة بمعنى الواو والواصلة فيكون
لتأثير المبهمة في منع الصرف شرط ثالثة وهذا خلاف الواقع كما لا يخفى وبين الاول والثاني لئلا
يتوهم عطف ذلك القول للمصنف على قوله ان يكون علمية في المبهمة فيكون الشرط الاول آه
من هذا الكون المذكور تلك الزيادة المذكورة والشرط الثاني تحرك الاوسط وهذا خلاف
الواقع كان المبهمة لا تؤثر في منع الصرف بدون العلمية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي منسوبة
الى العلم لم يجعل الياء في لفظ العلمية ههنا للمصدرية لانه على هذا يلزم ان يقول اي يكون هذا النوع
من جنس المبهمة كما يدل على هذا قوله في شرح قول المصنف شرطها ان آه في بحث المعرفة وذلك لان لازم
ههنا مما لا يصح لعدم تحقق النوعية والجنسية ههنا كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره بان تكون
الخ الاظهر ان يقول بان تكون حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها لان ذكر لفظ الضمن شايع
في الجزئي والنوع كما مر والعلم ليس بنوع للمبهمة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة كابن
الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللازم ان لا يؤثر المبهمة في قالون ولا يجعله غير منصرف
لعدم وجود شرطها والعلمية في اللغة المبهمة فيه لانه يقال اسم جنس بمعنى المبهمة واللازم باطل فيبين
الدفع ان العلمية في تلك اللغة اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول ان لم يوجد فيه لكن الثاني موجود
فيه كما بينه الشارح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره سمي به احد سمي بصيغة المبني للمفعول للاحد
مضافا الى الرواة والرواة جمع الراوي كالقضاة جمع القاضي **قوله** سمي نافع آه لما لم يعلم الشارح ان
قالون علم اي سمي راويا من اي قارئ وهذا النوع جهالة فاراد الفاضل المحشي رفع تلك الجهالة فلفظ سمي
بصيغة المبني للفاعل والفاعل نافع وهو من القراء ومفعول سمي اورية وعيسى بدل من الراوي او عطف
بيان له **قال** الشارح قدس سره وانما جعلت شرطا آه اي انما جعلت العلمية شرطا لتأثير المبهمة في
منع الصرف وبيانه انه لو لم يكن العلمية شرطا لتأثرت المبهمة في منع الصرف في اللفظ المبهم المنقول الى

العرب مطلقا اى سواء نقل اليها مع العلمية او بدونها واللازم باطل لان العرب يتصرف فى اللفظ
العجمى المنقول الى لغتهم بغير العلمية فيضعف فيه معنى العجمة فلا يصلح ان يكون رافعا لما هو الاصل
وهو الصرف لان الضعيف لا يقدر برفع القوى بخلاف ما اذا نقل اليها مع العلمية لانهم لا يتصرفون
فيه حينئذ لان الاعلام تكون محفوظة بقدر الامكان **قوله** تحقيق الاشتراط الخ هذه العبارة تشعر
بان ما ذكره الشارح ليس تحقيق الاشتراط ولعل وجه ذلك انه يتوهم من كلام الشارح ان اللفظ العجمى
اذا نقل الى لغة العرب مع العلمية فلا يتصرف العرب فيه اصلا والامر ليس كذلك لانه يقبل اعراب العرب وياء
النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها وايضا يتوهم منه ان بعض التصرف
فى ذلك اللفظ يضعف معنى العجمة فلا يكون صالحا للسببية لمنع الصرف والامر ليس كذلك لان التصرف
باجراء الاعراب والحاق ياء النسبة وبالتخفيف بالحذف والقلب لا يضعف معنى العجمة كما حرره المتقدمون لكن
الامر سهل لانه يحتمل ان يكون مراد الشارح من التصرف هو التصرف الخاص الذى يجعل من كلام
الشيخ الرضى هو التصرف العام والله اعلم **قوله** وهو ان العجمة الخ اى وصف العجمة فى الاعجمى المستعمل
فى كلام العرب لان اللام فى الاعجمى للعهد وبيان وجه اشتراط العلمية فى تأثير العجمة فى منع الصرف
من كلامهم الرضى انه لو لم يكن العلمية شرطا لتأثرت العجمة فى منع صرف الالفاظ العجمية المنقولة الى لغة العرب
مطلقا اى مع العلمية او بدونها واللازم باطل لان اللفظ العجمى المنقولة الى لغة العرب بدون العلمية
يتصرف فيه تصرف كلامهم كجعله قابلا للام والاضافة اذ لا مانع منهما فيه ولما كان التنوين مما
يعاقبها فيجعلونه قابلا للتنوين ايضا ولما كان الكسرة تابعا للتنوين فيجعلونه قابلا للكسر ايضا ولا يخفى
منافاة ذلك مع منع الصرف بخلاف اللفظ العجمى المنقول الى لغة العرب مع العلمية لانه باعتبار منافاة
العلمية للام والاضافة كما سيجئ وجه هذا لا يكون قابلا لهما فلا يكون قابلا للتنوين ايضا لانه
مما يعاقبها فلا يكون قابلا للكسر ايضا لانه تابعه وهل هذا الا مقتضى مع الصرف والله اعلم **قوله** يقتضى
ان لا يتصرف لان الاعجمى ليس من كلام العرب وما ليس من كلامهم كان اللائق عدم تصرفهم فيه
لان تصرف فيكون فيما هو من كلامه **قوله** فيما يرد هنا ان هذا الضمير وكذا نظائره من ضمير وقوعها
وضمير فيها الثانى وضمير وقعت راجعة الى الاعجمى كما هو الظاهر والاعجمى مذكر فلا يجدى التقابل بين
الراجح والمرجح فى التذكير والتأنيث ويعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم جواب ذلك الايراد بان
الاعجمى مؤول بالكلمة وباعتبار هذا التأويل يصح رجوع ضمير المؤنث اليه يعلم من حاشية مولانا
المدقق بان الاعجمى موصوفة اللفظ والمضاف الى هذا الموصوف محذوف والتقدير ان العجمة فى افراد اللفظ
الاعجمى تقتضى الخ فالضمائر المؤنثة راجعة الى ذلك اللفظ المحذوف وعود الضمائر اليه تلك الضمائر كما لا
يخفى والله اعلم **قوله** ان يتصرف فيها الخ لانه لما وقع فى كلامهم كثيرا من كلامهم تصرفوا به ما

يفعلون بما هو من كلامهم اعلم ان في قول الشيخ الرضي ان الجهة الى قوله تصرف كلامهم يرجع الى
الايراد بان نقل اللفظ العجمي الى لغة العرب يصح لانه على هذا يوجد فيه وضعان احدهما الجهة ق
الآخر وقوعه في كلام العرب الاول مقتض لئلا يتصرف فيه لان العقل يحكم على ان الاولى بالنقل
ان يتصرفوا فيما هو من كلامهم لا فيما لا يكون من كلامهم والثاني مقتض لان يتصرف فيه لوجد
ذلك اللفظ لما وقع فيه فصار كانه منه فان رعى الاول فمع قطع النظر عن لزوم الترجيح بلا مرجح
يلزم ان لا يتصرف فيه والامر ليس كذلك لان تصرف اجراء الاعراب والحاق ياء النسبة وامثالها
يوجد من العرب في كل الالفاظ العجمة المنقولة الى لغة العرب كما هو المتقرر وان رعى الثاني فمع قطع
النظر عن ذلك اللزوم يلزم ان يتصرف فيه والامر ليس كذلك لان تصرف الاضافة وادخال لام التعريف
والكسرة لما لا يوجد في اللفظ العجمي المنقول مع العلمية الى لغة العرب كما هو المتقرر ايضا وان رعى كلاهما
يلزم ارتفاع المتنافيين من التصرف وعدم التصرف وفي قوله فاذا وقعت الخ اشارة الى جواب ذلك الايراد
وسيأتي انشاء الله بيانا واضحا **قوله** فاذا وقعت والا اي نقلت مع العلمية الى لغة العرب هذه العبارة
الخ اشارة الى جواب الايراد الذي مر تقريره آنفا بيانا اما على الشق الثالث لكن الجهة تراعى في حق ادخال
التنوين في اللفظ العجمي الذي نقل مع العلمية الى لغة العرب فيمتنع ادخال التنوين عليه فيتبع له الكسر على ما هو
عادتهم الوقوع في كلامهم مراعى في حق باقي التصرفات في اللفظ العجمي المنقول الى لغة العرب مع العلمية او بدونها
فتكون جائزة في المنقول الى لغتهم فلا يلزم اجتماع المتنافيين لا يقال اذا كان الوقوع في كلامهم مرعيا
في باقي التصرفات فليلزم ان يكون ذلك اللفظ قابلا للام والاضافة والامر ليس كذلك لان هذا لا يحل المنافاة بين
العلمية واللام والاضافة فان اختير بانه ما الضير في كون الجهة مرعية في تصرف ادخال التنوين في اللفظ العجمي المنقول
الى تلك اللغة مع العلمية وكون الوقوع في كلام العرب مرعيا في باقي التصرفات في اللفظ العجمي المنقول الى تلك
اللغة مع العلمية او بدونها فاذا له بان النكات المذكورة في هذا الفن لكان بعد الوقوع وليست علة والله
اعلم **قوله** وهي منافية الخ لان حصول التعريف بالعلمية حصوله بجوهر الكلمة وحصوله باللام والاضافة ليس حصولها
بجوهرها كما لا يخفى فالواو للحال **قوله** فامتنعتا منها اي اللام والاضافة مع العلمية يرد هنا ان اللام قد
تجامع العلمية كالفضل والحسن والكافية والشافية والجواب ان هذا باعتبار الوصفية الكائنة في تلك
كما هو باعتبار الاصل والقاء المتفرع على المنافات بين العلمية واللام والاضافة **قوله** جاز ان يمتنع
الخ جواب اذا في فاذا وقعت الا كان اخال مولانا عبد الحكيم **قوله** ما يعاقبها ولعل وجه معاقبة التنوين اللام
والاضافة ان الكلمة اذا لم تكن تامة تامة باللام والاضافة تكون تامة بالتنوين فكانه يعاقبها والله اعلم **قوله**
رعاية لحق الخ مفعوله محذوف اي لا استنتاجها ولا تحليلها على سبيل التنازل لان علة امتناع اللام والاضافة مع العلمية هو
المنافات بينهما لا رعاية حق الجهة وضوابط امكنت راجع الى رعاية كذا فهم والله **قوله** فيتبع الكسر في جواز الامتناع

قوله على ما هو عادته اى جرى عادة الكسر على ان كل موضع يجوز فيه التنوين يجوز فيه الكسر وكل موضع لا يجوز فيه التنوين لا يجوز فيه الكسر انتهى **قوله** نحو جرنجاز الخ كلا المثالين مثالان للمقلوب فلو تعرض لمثال الحرف لكان اولى **قوله** ذهب سيبويه واكثر آله رحمهم الله الى التعريض على المصنف بان ما يستفاد من كلامه من ان الشرط الثانى لتأثير الجهة فى منع الصرف احد الامرين تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة مخالف لما عليه سيبويه واكثر النحاة كما سنذكره فى ان الشرط الثانى للجهة هو الزيادة على الثلثة ولعل وجه المصنف ان كون وضع كلام العجم على الطول فى جميع الالفاظ غير مسلم لان الثلاثيات ايضا كثيرة فى كلامهم كما لا يخفى وبعض تلك الثلاثيات ساكن الوسط وبعضها متحرك والثلاثى الساكن الوسط خفيف كما هو الظاهر فحينئذ يعارض احد السببين فلذا اشترط تحرك الوسط على تقدير عدم الزيادة على الثلثة والارادة كون وضع كلام العجم على الطول غالبا لا يفيد القطع بعدم الاعتداد بتحرك الاوسط فى تأثير الجهة فى منع الصرف كما لا يخفى والله اعلم **قوله** ان الشرط الثانى للجهة فى منع الصرف **قوله** ولا اعتداد به فى تأثير الجهة **قوله** لعدم الثلاثى خفيف سواء كان متحرك الاوسط او ساكنه ويمكن ان يقال من جانب المصنف ان متحرك الاوسط وان كان خفيفا بالنظر الى الزايد على الثلثة لكنه ثقيل بالنظر الى ساكن الوسط كما هو الظاهر فيمكن ان يوجد اعتبارا فى تأثير الجهة فى منع الصرف والله اعلم **قوله** فهب ان مخشريا كما كان قول الشارح وهذا اختيار المصنف مشعر على ان هنا ذاهب على ما ذهب اليه المصنف خلافا للفاضل الخبيصى حيث قال فهب ان مخشريا آه **قوله** كسند يعنى كما ان هنا يجوز صرفه وعدم صرفه كذلك نوح يجوز معرفة صرفه وعدم صرفه اما وجه جواز الصرف وعدمه فى هند فهو انتفاء شرط تحتم تأثير التانيث للعلمية **قوله** وكانه قاس آه لما كان قياس شئ على شئ مقتضيا لاشتراكهما بينهما فيقال ان هذا الامر هو عدم وجود العلة الفلانية ولما كان قياس شئ على شئ مقتضيا لتعدد حكم المقيس عليه للمقيس فيقال كما ان التانيث للعنوى يؤثر فى جواز عدم صرف الثلاثى الساكن الوسط كذلك العجمة تؤثر فى جواز عدم صرف ذلك الثلاثى فيكون نوح كهند فى جواز الصرف وعدمه ويخفى ان قياس العجمة على التانيث المعنوى قياس مع الفارق لان التانيث المعنوى امر محقق وله نوع قوة لظهور علامته فى بعض المواضع فلذا جاز ان لا يعتبر سكون الوسط وان لا يعتبر كما فى هند بخلاف العجمة لانها سبب ضعيف اذ ليست امرا حقيقيا ثابتا فى الاسم بل هى امر اضافى فلذا يجوز اعتبار مع سكون الوسط هذا هو الذى يفهم من كلام الشارح قدس سره قولا ونقلا تحققه الخ هذا لو سلم ان قول المخشرى كما ان قوله قاس الخ اشارة الى تعليل مذهبه ببيان ان العجمة فى هاء وجور موجبة لوجوب منع الصرف فيهما مع سكون الوسط واذا كان كذلك فلو لم تكن مؤثرة فى وجوب منع صرف نوح فلا اقل من ان تكون مؤثرة فى جواز صرف نوح لا محالة **قوله** لا يخفى ان قاله الخ اى ان قاع كلواحد من القياس والاستقراء قد يردان كلا من ذينك الامرين يثبت العجمة والتانيث فحينئذ يصح منع ما ذهب اليه من ذهب اليه تعليلا بما ذكره الشارح كما لا يخفى فارجاع الضمير الى احد الامرين لتحقيق ابهام المرجع والى كلا الامرين يستلزم عدم المطابقة اما تقريرا فظاهر القياس فظاهر واما تقويرا فلان قاع الخ مرفوض فظاهر والله اعلم **قوله** ما ذهب اليه الخ اى المخشرى **قوله** انما يسمع آه لقليل لكون ما ذهب اليه المخشرى ليس شيئا للزوم وجوب عدم الصرف فى نحو لوط وآتالى باطل فالمقدم مثله اما بطلان التالى فلانه يسمع لا فى كلام فصيح ولا فى غير فصيح فيكون نحو لوط غير منصرف

واما البلازمه فلان لوما كنوح فى سكون الوسط فلو نجا عدم انصراف نوح للزوم جواز عدم انصراف لوط ايضا فيكون
مسموعا وان البحث عن مطلق الجواز وعدمه ليس من وظائف هذا العلم والله اعلم **قال** لشارحه قدس سره اذ المراد معنى
يرد ان الضمير راجع الى الجهة ولفظ الجهة مؤنث كما هو الظاهر وما يدل على هذا تانيث ضمير اعتبارها الراجع للجهة فيرد
عدم مطابقة الراجع والمرجع والجواب ان ضمير المذكر راجع الى الجهة باعتبار تاويلها بالسبب او يقال ان الضمير ذكر باعتبار
الخبر وهو معنوى كذا فى حاشية مولانا عصمت الله **قوله** اى ليس له علامة الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من
ان معنى الاسم المعنوى ما لم يكن لفظا والتانيث للمعنوى هو معنوى فهذا المعنى ايضا فكيف الافتراق بينه وبين الجهة بكونها امرا
معنويا بين الدفع ان المراد من الامر المعنوى ما لا تكون له علامة تظهر فى اللفظ فى بعض الاحوال ويدل على هذا قول المصنف فى الشافية
حيث قال فى بحث التصغير ويزاد فى المؤنث الثلاثى بغير تاء تاء كعيينة واذنية انتهى اى فى تصغير عين واذن كذا فهم
من حاشية مولانا الدقاق مع زيادة والله اعلم **قال** لشارحه قدس سره انما هو لتقويه آه يرد هنا ان احد السببين
فى ما وجر هو العلمية والعلمية لكونها سماعيا قويا الا ترى انها تؤثر بالشرطية وبالسببية كما لا يخفى مستغنية عن القوى
فكيف يصح قول الشارح قدس سره لتقوية السببين وايضا قال بعيد هذا ولا يلزم من اعتبارها لتقوية السبب الآخر
يعلم من هذا ان اعتبار الجهة فى ما وجر لتقوية احد السببين وهو التانيث المعنوى لان المراد من السبب الآخر ليس الا هذا
ويعلم من قوله انما هو لتقوية السببين ان اعتبار الجهة فى ما وجر لتقوية كلا السببين وهل هذا الا التدافع والتناقض
الا ان يصار الى ما عن المتقدمين وهو احد التقديرين لتقوية احد السببين فاندفع الايراد والله اعلم **قوله** قيل يجوز
ان يقال آه اشارة الى الاعتراض وتبيانه ان عدم انصراف شتر لا يدل على ان الجهة تؤثر فى منع الصرف مع تحرك الاوسط لاحتمال
ان يكون عدم انصراف شتر لاجل التانيث والعلمية لا للجهة والعلمية ولما لم يوجد التانيث فى شتر فى الظاهر شبه العلم
الى شبهه بقوله لتاويلها بالبقعة يعنى ان شتر مؤنث باعتبار ان مسماها وهو الحسن بدير بكر مؤول بالبقعة هلكا
واصله الا ملكن فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم ابدلت الواو الفا او البقعة كانت مؤنثة كما مر عن الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** فيه انه لا يستعمل
الخ اشارة الى الاعتراض المشار بقوله قيل يجوز ان يقال آه وتبيانه ان عدم انصراف شتر لاجل العلمية والتانيث الحاصل
من تاويله بالبقعة موقوف على استعماله مؤنثا واستعماله مؤنثا مفقود اذ لا يرجع اليه ضمير المؤنث فاذا كان العلم
مجوزا للوجهين فى شتر فرجع ضمير المؤنث اليها ولما كان المجوز انفا لوجوه التانيث فيه فرجع ضمير المذكر اليه فاندفع
اصل **قوله** للمناقشة فيه مجال اشار الى ترتيب الجواب المشار بقوله وفيه انه آه وتبيانه ان من المقرر ان شهادة النفى لا تسمع
فيما لا يمكن ضبطه وباب رجع الضمائر مما لا يمكن ضبطه فكيف يعتبر شهادة النفى المشار بقوله اذ لا يرجع اليه ضمير فيجوز ان يوجد
رجع ضمير المؤنث الى شتر فى الاستعمال فيكون تاويلها بالبقعة صحيحا **قوله** بالملك بدل هر فيهم فكاف **قوله** كان لسلم
من الاعتراض قال مولانا عبد الحكيم ولما صار ان الاسلمية من الاعتراض يكون ثابتا لو ثبت امتناع صرفه وقد تقرر
فيما مضى ما يدل على هذه المناقشة تقول مولانا عصام الدين حيث قال ولم يروا بدا من الزيادة على الثلاثة كان لهما
نوح منصرفة انتهى فى بعلم من حاشية مولانا الدقاق جواب اعتراض مولانا عبد الحكيم بانه يعلم من كلام الرضى حيث قال فاذا

العصيصي لك اسم ابي نوح على نبينا وعليه الصلوة والسلام انتهى ان لمدت غير منصرف عند الشيخ الرضي لانه حكم بكونه ممنوعا وكونه ممنوعا موقوف على كونه غير منصرف كما هو الظاهر وحكم الفاضل المحشي مبني على مذهب عموم الشيخ الرضي والحكم المبني على مذهب شخص من الاشياء ليس محلا للاعتراض لاسيما يكون الزاعم مثل الشيخ الرضي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو اسم حسن الخ هذا مخالف لما في القاموس من قلعه بايران بين بروجرد وكنكه كذا في حاشية مولانا عصام الدين والعل الشارح ينقل هذا من ثقة من الثقات فان لم يحصل الى الاطلاع الاطلاع على هذا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فهاذا خير مما يرد من ان حل ممتنع على شترو ابراهيم بتأويل كل واحد بفريق امتناع شترو ابراهيم وعدم وجودهما وهذا غير صحيح كما هو الظاهر بيان الدفع ان المثال المغير في ممتنع وهو الصرف هذا وف فعفاد الطباق امتناع صرف شترو ابراهيم وعدم وجوده لانتفاء في صحة هذا **قال** الشارح قدس سره وفي ابراهيم الخ وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع من الصرف لوجود الشرطين فيه كذا في حاشية مولانا عصام الدين **قال** الشارح قدس سره وانما خص التفريع الخ دفع ما يتوهم من ان المصنف جعل لتأثير العجمة في منع الصرف شرطان احدهما العلمية والثاني منها تجاوز الاوسط او الزيادة على الثلثة فما الداعي الى التعرض الى تفريع الشرط الثاني وجودا وعدما وعدم تعرضه الى تفريع الشرط الاول وجودا وكذا عدما وما السبب في تقديم انصراف نوح على امتناع صرف شترو ابراهيم مع ان الاولى العكس لان انصراف نوح تفريع الشرط الثاني عدما وامتناع صرف شترو ابراهيم تفريع هذا الشرط وجودا وما هو تفريع الوجود يكون اولى مما هو تفريع العدم كما لا يخفى وجهه وما يكون الاولى يذكر مقدما بيان الدفع ان مقصود المصنف التنبيه على ما هو الحق عنده في الاختلاف الذي في نوح من انه منصرف وليس مقصوده بيان ذكر التفريعات لكن يحتمل ان يقال ان المقصود اذا كان ذلك التنبيه فلم ذكر امتناع شترو ابراهيم آلا ان يقال لما حصل في ذكرهما التنبيه على ذلك التنبيه التعرض الى تفريع الشرط الثاني عدما فتعرض بتبعه الى تفريع هذا الشرط وجودا لان اولوية تقرير الشرط وجودا يابى عن ترك ذكره مع ذكر تفريع الشرط عدما وان كان حصول هذا الذكر في ضمن شيء آخر فتدبر والله اعلم **قوله** يجوز ان يقال الخ اشارة الى الجواب الآخر عن التوهم المذكور بقوله الشارح انما خص الخ بيان الجواز ان مقصود المصنف هو التنبيه على ما هو الحق عنده وما وقع فيه الانزاع من نوح وشترا ما في الاول فان المصنف ذهب الى وجوب انصرافه والزمخشري ذهب الى جواز عدم انصرافه واما الثاني فلان المصنف ذهب الى عدم انصراف للعجمة والعلمية واكثر النحاة ذهبوا الى عدم انصرافه لاجل التانيث والعلمية لان الشرط الثاني لتأثير العجمة في منع الصرف عندهم هو الزيادة على الثلثة فقط **قوله** تقدير انصرف الخ اشارة الى وجه الاستفسار الثاني المذكور في تعليق قول الشارح وانما خص الخ بيان ان المصنف اعتنى بشان انصراف نوح لانه مخالف عن اصل كتابه اعني انصراف بخلاف عدم انصراف شترو لانه ليس بمخالف عن اصل كتابه فلذا قدم انصراف نوح وان كان المناسب تاخيره لانه تفريع الشرط عدما اعلم ان صاحب المفصل قال وفيه سببا من الثلاثي نساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي جاء بها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه انتهى قوله

البسملة تشعر على ان القول بجواز الامرين فى نوح غير مختار عند صاحب المفصل والقول بالصرف مختار عنده كما لا يخفى فكيف يكون الصرف نوح مخالفا لاصل هذا الكتاب يعنى للمفصل الا ان يقال ان المراد انه مخالف لما هو مذكور فى اصل هذا الكتاب سواء كان على سبيل الاشارة الى ترجيحه او لا والله اعلم **قوله** مما لا ينبغى او يعنى ان المصنف قدم انصراف نوح مع كونه تفريع الشرط الثانى عدما لانه جلى لا ينبغى لاحد ان يتنازع فيه ومما يدل على جلائه ما قاله الشيخ الرضى لو سمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من كلامهم **قوله** فانه ليس بهذه الخ لان اكثر النحاة ذهبوا الى عدم تحرك الاوسط فى العجمة تأثيرا فى منع الصرف وقالوا ان امتناع صرف شتر كجمل التأنيث المعنوى الحاصل باعتبار التأويل بالبقعة والعلمية وما هو المنقول عن اكثر النحاة ان لم يكن مما لا ينبغى ان يتنازع فيه لكن لا يكون مخالفة جليا والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اعلم ان اسماء الاعلام لم يكن الكتاب المعتد به فى علم اللغة غير خال عن هذه القاعدة اراد الشارح ان تذكر هذه القاعدة فى كتابه ايضا لكن هذه القاعدة منتقضة بشيث وعزير عليهما السلام فانهما منصرفان كما يدل عليه المنصوص كذا ذكر فى حاشية مولانا عصام الدين ومولانا عمت افاضاته قول وبالله التوفيق ذكر صاحب تفسير الاتقان فى النوع التاسع والستين وفيه اى فى القرآن من اسماء المتقدمين غير الانبياء والرسل عمران ابو موسى ويوقيل ابو موسى ايضا واخو هارون وليس بنبى موسى كما فى حديث اخرجه مسلم وسيأتى فى آخر الكتاب وعزير الى آخره ويعلم من هذه العبارة تصريحا ان ليس بعجمى فكيف يوجد النقض بسواما النقض بشيث فيمكن ان يدفع بان المراد من الانبياء الانبياء المذكورة فى القرآن وشيث ليس منها لانها على ما قاله صاحب الاتقان فى ذلك النوع خمس وعشرون آدم[1] ونوح[2] وادريس[3] وابراهيم[4] واسمعيل[5] واسحق[6] ويعقوب[7] ويوسف[8] ولوط[9] وهود[10] وصالح[11] وشعيب[12] وموسى[13] وهارون[14] وداود[15] وسليمان[16] وايوب[17] وذو الكفل[18] ويونس[19] والياس[20] واليسع[21] وذكريا[22] ويحيى[23] وعيسى[24] ومحمد[25] عليهم الصلوة والسلام والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لكونها عربية فلا يوجد فيها الجهة وانتفاء الاسباب الاخر غير العلمية فيها ظاهر فلم يوجد فيها الا العلمية وهى فقط فلا يحصل عدم الانصراف فتكون منصرفة وبعض الفضلاء اعنى ملا صاحب جاك قال لى ان صالحا قبل اسمعيل عليهما السلام كما هو المتقرر فى مقره ومن المتقرر ان العرب من ولد اسمعيل عليه السلام كما صرح به الشارح فكيف يكون عربيا بل يتعين ان يكون عجميا وشرط الجهة يعنى العلمية والزيادة على الثلثة موجود ان فيه فلم يكن غير منصرف انتهى وما يدل على تقديم صالح على اسمعيل ما قاله صاحب تفسير الاتقان فى النوع التاسع والستين ذيل نبى صالح ولم يكن بين نوح وابراهيم نبى الا هود وصالح انتهى لان ابراهيم لكونه ابا اسمعيل مقدم عليهم اسمعيل فصالح لما كان مقدما على ابراهيم كان مقدما على اسمعيل لان المقدم على المقدم على الشئ مقدم على ذلك الشئ وبعد زمان ظهر لى دفع ذلك بانا نسلم لا يجوز ان يكون اسم صالح عربيا ومصدقه عجميا وان احتجت يا لك ان الظاهر ان اللغة العربى يوجد بعد

[1] لعله فى الى يوجد فيه

وجود العرب لم يكونوا موجودين قبل اسمعيل كما ينطق به كلام الشارح وكان تسمية صالح بصالح قبل اسمعيل كما هو الظاهر فكيف يجوز ان يكون اسم صالح عربيا فانا نقول بان وجود اللغة العربية موقوف على وجود العرب بل يجوز ان يكون هذه اللغة موجودا قبل العرب ومما يدل على هذا قول صاحب روح البيان تحت تفسير قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها حيث قال وفي الخبر عنه سبعمائة الف لغة فلما وقع في اكل الشجرة سلب اللغات الا العربية فلما اصطفاه بالنبوة رد الله تعالى عليه جميع اللغات فكان من معجزاته تكلمه بجميع اللغات المختلفة التي يتكلم بها اولاده الى يوم القيامة من العربية والفارسية والرومية والسريانية واليونانية والعبرانية والزنجية وغيرها فافهم والله اعلم قال الشارح قدس سره من ولد اسمعيل الخ قيل اسمعيل ايضا عربي فكيف يصح هذا القول الا ان يقال المراد ان العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبله غير مشهور فهو معنى قوله ومن كان ذلك فليس بعربي انه ليس بعربي في المشهور فلا منافاة حينئذ كذا في حاشية مولانا عبد الرحمن قال الشارح قدس سره فيما يذكر اي في كتب التواريخ التي يذكر فيها حالات الانبياء عليهم السلام قوله اي الجمعية دفع ما يرد من اسباب منع الصرف تكون اوصافا للاسم وذات الجمع لا تكون على هذا الا ديدن فكيف يعد من اسباب منع الصرف للاسم بوجوه ثلثة احدها ان الجمعية لازمة للجمع كما هو الظاهر فللمصنف ذكر اللازم واراد الملزوم وثانيها ان العبارة على حذف المضاف وهو الجمعية والتقدير اي جمعية الجمع وثالثها ان الحيثية مرادة اي الجمع من حيث انه جمع والجمع للجمعية بهذه الحيثية عايد الى الجمعية والجمعية من اوصاف الاسم فيصح العد لكن يختل انه على هذه التوجيهات يكون مفاد قول المصنف شرطه الخ كون شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع ولا معنى لهذا كما لا يخفى الا ان يقال ان المراد شرط الجمعية كون ما يوجد فيه الجمعية صيغة منتهى الجموع ولا خفاء في صحة هذا والله اعلم قوله يجوز ان يجعل الخ لما كان قول الشارح وهو سبب قايما مقام السببين تذكير الكوفة لكونه قائما مقام السببين لان قول المصنف وما يقوم مقامها آه بعد مظنة الثنيتين والباعث على التذكير ان الشارح اراد تفسير ضمير قول المصنف شرطه بما ذكره وهذا مقتض لذلك التذكير كما لا يخفى اراد الفاضل المحشي ذكر التوجيه الآخر لذلك التوجيه فقال ويجوز ان يجعل آه ولا يخفى ان كون لام لفظ الجمع للعهد هو على الاحتمال الاول والثاني واما على الاحتمال الثاني فيكون الاضافة للعهد فافهم حاشية على هذا الى كون اللام للعهد قوله قال الفاضل المحشي قوله وهو سببان اه ويجوز ان آه لكان اولى كما لا يخفى والله اعلم قوله مصدر ميمي آه دفع ما يتوهم من ان المتبادر منها ان يكون اسم زمان او اسم مكان او اسم مفعول لا سبيل الى الثالث لان الانتهاء لازم كما يدل على هذا قول الفاضل المحشي في هذه الحاشية حيث قال اي صيغة ينتهي هذا الجمع آه والمراد من ينتهي منه صيغة اسم المفعول وكذلك لا سبيل الى الثاني والثالث لان منتهاه ليس من مقامات الجموع كما هو الظاهر فتعد كونه مكانا لهذا الانتهاء ايضا كذلك كما لا يخفى تنبيه اللهم ان خلت اللفظ مصدر ميمي اشارة الى الفاعل فيفيد ان هذه الصيغة صيغة انتهاء الجموع فما

لم يظهر من هذه الفائدة كون هذه الصيغة منتهى لها مع ان المتم ذلك ولم يكن المراد من الجموع الجموع مطلقة ليجيء جمع تلك الصيغة بالسالم كما لا يخفى فسر الفاضل المحشي هذه العبارة لقوله اى صيغة آه وقيد الجموع بمجموع التكسير ولست واحصل وجها قويا لما قال الفاضل المدقق في فائدة هذا التفسير لانه يلزم على بيانه تقدير معمول المصدر عليه وهو مخالف لما قال المصرفي في مثله من اضافة الصيغة الى المنتهى من قبيل اضافة السبب الى المسبب يعلم من قول الفاضل المحشي ينتهي بها يعز والله اعلم **قوله** جموع التكسير المراد ما فوق الواحد **قوله** يعني ان آه الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان صيغة رجال صيغة ينتهي بها جموع التكسير لان هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى كما هو المتقرر فيوجد فيه الجمعية مع شرط عدم الا ليس بغير منصرف وبيان الدفع ان عدم الجمعية في رجال بجمع التكسير مرة اخرى لخصوصية فيه لا للنوع هذا الوزن الا ترى الى حمار وحمر وحمير فلا يعتبر ولعل وجه الخصوصية بين في مقره **قوله** بناء متعلق بالنفي وقوله فان آه لا بيان عدم القابلية باعتبار الخصوص ولو تعلق بالمنفي لم يظهر لقوله بخصوصه على هذا وجه فافهم **قوله** حمير على وزن كريم وفي بعض النسخ على حُمُر بضمتين كذا سره **قال** الشارح قدس سره وهي الصيغة آه وذكر قول المصنف بغير هاء على ذلك التقدير اما للتحقيق او لعدم الاعتداد بالهاء المنقلبة عن التاء لجواز حذفها فيكون بعد الالف حرفان او الارادة الياء المدة من الوسط لا مطلقة فلا يرد ان ذكر قوله بغير هاء مستدرك لان المتلبس بالتاء لا يكون وسط ساكنا فيخرج بصيغة منتهى الجموع **قوله** اولها مكسور الخ الغرض هذه العبارة دفع ما يرد من ان تعريف صيغة منتهى الجموع يصدق على صحاري وكمالات الاول بالاول لان فيه بعد الالف حرفان والثاني بالثاني لان فيه بعدها ثلثة احرف مع ان كل واحد منهما ليس من صيغة منتهى الجموع كما هو الظاهر بيان الدفع ان المراد من الحرفين بعد الالف والثلثة بعدها ما يكون اولهما او اولهما مكسورا ولم يوجد الكسر في صحاري وكمالات فيخرج كل منهما عن التعريف والقرينة على ذلك التنبيه الثاني لان المذكورات في قول المصنف واجيب عن النقض بكمالات بوجه آخر هو ان الكلام في جمع التكسير وهو ليس منه كما هو الظاهر ورد هذا بوجهين الاول انه لا يعلم من السابق تخصيص الكلام بجمع التكسير الثاني ان مدركونة من جموع التكسير لا يضر لان مقصود المتعرض نقض تعريف صيغة منتهى الجموع به وهو حاصل الا ان يراد من الصيغة المذكورة في التعريف صيغة جمع التكسير فيكون خارجا بهذا القيد الرد الاول ذكر في حاشية مولانا عبد الحكيم والرد الثاني ذكر في حاشية مولانا الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قال** الشارح قدس سره وهي التي

اى على نقض تعريف منتهى الجموع بما ذكره الشارح ١٢ منه

آه يحتمل ان يكون ضمير هي راجعا الى صيغة منتهى الجموع ويكون هذا التعريفا آخر لها ولا خدشة
في تعدد التعريفين لو كانا من جملة الرسوم او الحدود الناقصة او يكون الواو بمعنى او لو كانا من
جملة الحدود التامة كما هو الظاهر لانه لا كثرة للامور الاصطلاحية الا ما حصلت منها في الذهن
ولعل هذا التعريف يكون احسن لانه يعلم منه وجه التسمية وغير مشتمل على كلمة او التي
وضعت للشك في الاصل وان لم تكن هنا له بل للتخيير واما انتقاضه برجال فقد آتى دفعه
ويحتمل ان يكون ضمير هي راجعا الى الصيغة التي ذكرت في التعريف ويكون مقصود الشارح من
هذا القول الاشارة الى وجه التسمية وعدم ورود النقض برجال على ذلك التقدير ظاهر
هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لا يجتمع اي لا يجتمع مفردان
يريد ان المفهوم من هذه العبارة تحقق الجمعية الواحدة في صيغة منتهى الجموع كما لا يخفى مع ان
هذا مناف لكونها صيغة منتهى الجموع والله اعلم **قال** الشارح قدس سره آه دفع ما يتوهم
من ان الشارح اتى بهذا لعدم جمعية مفرد تلك الصيغة بجمع التكسير مرة اخرى وهو لا يقتضي
التسمية بصيغة منتهى الجموع لان لفظ الجموع لو بقي على حاله لكان مقتضيا لتكرار الجمعية ثلثة مراة
واكثر ولو اريد منها ما فوق الواحد لكان مقتضيا لذلك التكرار مرتين وعدم الجمعية بجمع التكسير
مرة اخرى لا يستلزم واحدا من ذينك الامرين كما في مساجد لان العدم المذكور فيه موجود
مع انتفاء كل من الامرين فيه كما هو الظاهر فكيف يهم التعليل ببيان الدفع ان المراد من الجموع
ما فوق الواحد والتكرار مرتين الذي هو من مقتضاه موجود في بعض صور صيغة منتهى الجموع
كما كاتب يعني ان العدم المذكور وان لم يستلزم للامر الثاني المختار ههنا بالنظر الى كل الصور لكن
يستلزمه بالنظر الى بعض الصور وان اختلج في قلبك ان المناسب على هذا تسمية ذلك البعض
بذلك الاسم لا البعض الآخر فاعلم له بانهم يجوزون الامور الكثيرة لطرد الباب لعل هذا
التسمية يكون من ذلك القبيل والله اعلم **قوله** اي لانها صيغة آه بالاضافة لا بالتوصيف
لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد وهو ان المضاف من اسم ان وهو المفرد اما ان يكون محذوفا
اولا وكلاهما ليسا بصحيحين اما الاول فلان مفرد هذه الصيغة جمع على جمع ثم جمع تلك الجمع على
تلك الصيغة كما هو المتقرر لا ان مفرد تلك الصيغة جمع مرة على جمع ثم جمع مرة اخرى على
تلك الصيغة اما الثاني فلان تلك الصيغة لو جمعت مرة على جمع لا يكون صيغة منتهى الجموع جمعا
على شيء آخر في بعض الصور مرتين كما زعمت حتى يكون منافيا لكونها منتهى الجموع بل المراد ان
الجمعية في تلك الصيغة في بعض الصور متحققة مرتين لانها اذا كانت جمع الجمع فكلما اعتبرت
جمعية مفرد هو لجمعيتها ويمكن ان يدفع باختيار الشق الاول بان مفرد هذه الصيغة اذا كان

جمعا للصفر الاصل فكانه جمع مرتين هذا غاية الوسيع فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة الحال
قوله وهو تعليل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قول الشارح لانها آه
يكون علة التسمية بصيغة منتهى الجموع والحال ان ذلك التسمية علمت سابقا بقوله ولهذه
وتوسط المعلول بين العلتين خلاف المتعارف فكيف فعل الشارح بيان الدفع ان هذا القول
ليس علة التسمية بل علة للعلية المستفادة من قوله ولهذه التسمية وبيان تلك العلية
قدمنا فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح لانها فتذكر **قال** الشارح قدس سره فانه لا
يغير الصيغة وان اختل فى ذهنك ان جمع السلامة اذا لم يغير الصيغة فكيف يكون فيها من الجمع
كان تلبس المفرد بالتغير مأخوذ فى مفهوم الجمع كما لا يخفى فانه بان المراد بالنفى هنا نفى التغير
فى المفرد بان ينقص منه شئ او يغير حركاته او سكناته او يزيد فى وسط شئ والتغير المأخوذ فى
المفهوم اعم مما ذكر ومن ان يلحق بآخره شئ هذا ما ظهر والله اعلم **قوله** فتصير كمنتهى الشأن
الى آخره علة الاشتراط بان كون المذكر يجمع وفيه رمز الى دفع ما يرد هنا من ان الصون عن التغير
يحصل بالعلمية ايضا فلم لم يكن شرطا للجمع كما كان شرطا للبعض الاسباب الآخر بيان الدفع
انه على تقدير العلمية لا يبقى الجمعية فضلا لزومها والمقصود بقاء هما على وجه اللزوم حتى يكون
رافعا للاصل الذى هو الصرف فى الاسماء **قوله** الباء للملابسة لعل الغرض منه دفع ما يتوهم
من ان الباء للسببية وعدم صحتها ظاهر كما لا يخفى **قوله** والغير يجئ آه لعل الغرض منه دفع
ما يتوهم من ان الباء اذا كانت للملابسة والغير بمعنى ما يغاير يكون المقصود هنا تلبس تلك
الصيغة بما يغاير الباء وهو زايد على الغرض كما لا يخفى بيان الدفع ان الغير هنا بمعنى النفى كالجمع
للغير **قوله** بل لا بهاء لما كان توهم تلبس تلك الصيغة بعدم الهاء قائما فى المعنى المذكور ينافى
على توهم ارادة العدول من كلمة لا اعرض عن ذلك وقال لا بهاء **قوله** جزء آخر شرطه
والتقدير شرطه بغيرها بل لا بهاء والعجب من الفاضل المدقق حيث قال هنا والتقدير
كونه بغيرها فانه على ذلك التقدير يكون قوله بغيرها خبرا لكون لا خبر شرطه كما هو الظاهر
وهذه الشرط ليس بمستقل فى تأثير الجمع فى منع الصرف بل لا بد معه من الشرط الاول كما ان
الاول ليس بمستقل بل لا بد معه من هذا الشرط ومن هذا علم ان جعل قوله بغيرها صفة
لقوله صيغة منتهى الجموع اولى فافهم والله اعلم **قوله** او صفة آه وان اختل فى ذهنك انه لا بد على
هذا من تقدير المتعلق معرفا بالطابق الصفة مع الموصوف وهذا التقدير ركيك لانه يلزم على هذا
حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة فانه بان الفاضل المحشى تبع فى هذا الشارح حيث قدر
المتعلق معرفا باللام فى قول المصنف خبر لا النافية للجنس **قال** الشارح قدس سره منقلبة عن آه

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فوارة غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو الظاهر فكيف يصح قول المص بغيرها وبيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف وهاء فوارة ليست من هذا القبيل لانها من نفس الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لا نفسها وانما سميت الهاء تاء لانها يؤل الى الهاء حالة الوقف وفوارة ليس بمتلبس بتاء التانيث فلا خدشة في جمعية **قوله** فعلى الاول آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول المص شرطه صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بمقيدة بجهة من الجهات على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما لان هذا الثبوت ادناه وهذا الثبوت متحقق في فوارة لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا والامر بخلاف ذلك بيان الدفع ان هذه القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مقيدة اما بقيد حالة الوقف ان كان المراد من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقرينة على ذينك التقييدين عدم ظهور كون الهاء المنقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل ولا ادري وجه لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم ههنا حيث يعلم الفرق مما قاله ههنا بين الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم به الذهن الثاقب **قال** الشارح قدس سره او المراد آه قال مولا عصمت الله والاظهر ان يقال بغير تاء التانيث لئلا يحتاج الى احد هذين التكليفين كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء الا انه تفنن في العبارة انتهى ويختلج بالبال ان التفنن يحصل بطريق العكس ايضا كما هو الظاهر الا ان يقال النكتة للفاء لا للفاء ولما كان المضر في الاشتراط ههنا وجود التاء بالفعل وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل زاد القبول هنالك لا في هذا المقام والله اعلم **قوله** كما قيل آه يعني ان غرض الشارح قدس سره من بيان جمعية فوارة الرد على من قال انه جمع فارة ووجه الرد ظاهر **قوله** قال قدس سره آه لعل الغرض من هذه العبارة ازالة كون الفارة اسمابان للفارة معنيين وكل واحد منهما صفة فالفارة صفة نكرة الى احد معنييه بقوله الفارة الى نزق والى الآخر بقوله ويقال للبغل آه **قوله** يبين الفروهة قال الفاضل مولانا المدقق في تاج البيهقي الفروهية والفراهة سخت نيرك شدن ونيك شدن انتهى **قوله** الحاذق لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية لفظا في صفتية الحاذق فسر الفاضل المحشي الحاذق ليكون لفظا لما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البغل والحمار لم يحتج الى تفسير المعنى الآخر **قوله** ويقال للفرس آه يعني كما انه يقال في ذلك المعنى

له الضرورة او الدوام وغير ذلك ١٢ منه

له اي تقدير الجمعية وتقدير الصفتية ١٢ منه

عه واما الثبوت بطريق الامكان العام فيعم الخالي عن الوقوع فلعله لا يكون معتبرا عند النحاة ١٢ منه

عه هذا ناظر الى الجواب الاول في الشرح ١٢ منه

عه هذا ناظر الى الجواب الثاني في الشرح ١٢ منه

للفرس جواد كذلك يقال فيه له رايم يعني ان ذلك المعنى صفة للفرس ابتر لكن المستقبل فيه
ليس لفظ الفاره بل لفظ الجواد والرابع **قوله** فينبغي ان آه اذ غير اللازم في معرض الزوال
وما قيل في الحاشيتين المشهورتين اذا العارض في معرض الزوال لا يخلوا عن حدثة اذ الدائم
عارض كما تقرر وليس في معرض الزوال الا ان يقال في اصطلاح البغاة المراد من العارض
المفارق بالفعل والله اعلم **قوله** كما في وزن الفعل حيث ينقلب بهذا الوزن الى وزن لا تعم
بقبوله التاء قال الفاضل المدقق وانت خبير بان من اعترض على اعتبار تغير الوزن بالتاء في نحو
كيف لا يعترض على اعتبار تغير الوزن بها في وزن الفعل فالجواب المذكور كما ترى انتهى اقول
بل الاعتراض في ذلك المقام اولى لان المعتبر فيه القبول لا الفعلية الا ان يقال ان هذا
الكلام كلام على السند الاخص وهو ليس بمعتبر كما هو المتقرر **قوله** على ان التاء آه حاصل
العلاوة ان المعترض ان اراد بقوله التاء غير لازمة عدم لزوم التاء في جميع صور صيغة
منتهى الجموع على طريق السلب الكلي فهو ممنوع وسنده هذا المنع مثل اشاعث وقراريط لانهما
لم يستعملا في كلام العرب بدون التاء وان اريد عدم لزومها في بعض صورها على طريق
السلب عن البعض والاثبات للبعض الآخر فتفرع الانتفاء غير مسلم كما هو الظاهر **قوله**
وفيه نظر آه هذا النظر متوجه الى العلاوة وبيانه ظاهر ويمكن ان يجاب بان مراد صاحب
العلاوة المنع على السلب الكلي على تقدير وهو يتحقق بالمزوم في بعض الصور وهو جمع المنتهى
كما لا يخفى على من له ذايقة سليمة بقي شيء في مقابلة الفاضل المحشي الا يعمى للمنسوب فانظر
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** اذا كانت اي فعالة جمعا للمنسوب تقديرا المتعلق
بخاص بقرينة المقام ويحتمل ان يتعلق لام المنسوب بكائنة مثلا ويراد من الكسونة الجهينة
له وهكذا الكلام في قوله لا يعمى **قوله** اشعثي منسوب الى اشعث اسم رجل واما جمع شعث
فهو اشاعث **قوله** لانها بدل آه تعليل للزوم التاء في المنسوب الجامع كون كل من ياء النسبة
والتاء للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج **قوله** بخلاف آه يعني ان التاء في
هذا القسم غير لازمة لانها غير موجودة لان الحاق التاء في هذا القسم ايضا ثابت بطريق
الغلبة كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** وايضا عدم آه منع للسند
المستفاد من قوله لعدم استعمال آه لمنع عدم لزوم التاء على تقدير وتقريره انه يجوز ان يكون
موضوعا بلا تاء ويكون استعماله مشروطا بالحاق التاء كما في السماء الاشارة والموصولات
والضمائر على مذهب من قال وضعها للمفهوم الكلي ويمكن ان يجاب ان هذا منع على السند
وهو ليس بمعتبر والله اعلم **قوله** بزيادة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان

مقصود الشارح من هذا الكلام الرد على من زعم انه لا بد فى تعريف صيغة منتهى الجموع من زيادة قيد ولا بياء النسبة كخاتم نحو مدايني وهذا الرد لا يحصل بهذا الكلام بطريق الصحة وان استلزمه لان الامر المضروري فى كلام الرضي احتياجه الى الاخراج لكن بقيد زايد ليس فى كلام الشارح الا احتياجه الى مطلق الاخراج فبيان الدفع ان مراد الشارح ايضا نفي الاحتياج الى الاخراج الخاص لتحصيل الرد بطريق الصراحة ويرد هنا ان مدايني خارج من تعريف صيغة منتهى الجموع لان بعد الالف فيه اربعة احرف فكيف التزم الزاعم اخراجه بقيد زايد وسلك الشارح مسلكه واجيب بان المقصود اخراج مدايين فى مدايني لا مدايني وبعد الالف فيه حرفان فيصدق تعريف صيغة منتهى الجموع عليه والحال انه فيه منصرف فلا بد من قيد زايد حتى يخرجه فلذلك وجد الالتزام المذكور والسلوك المسطور واورد عليه الفاضل المدقق بان مدايين فى مدايني جزء منه والاحتراز عن جزء الكلمة لا معنى له انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق ان جزء الكلمة لو كان له حكم خاص فلا بعد فى الاحتراز عنه بشئ الا ترى ان عبد الله كلمة عند النحاة مع ان جزئه الذى هو عبد او الله مثلا لو اخرج عن تعريف غير المضاف او غير المضاف اليه فلا يكون فيه بعد كما لا يخفى والله اعلم **قوله** مع انه لو زيد آه اشارة الى ايراد الآخر على من يزيد ذلك القيد لذلك الاخراج بيانه انه يلزم على هذا خروج كراسي من الجمع الذى يؤثر فى منع الصرف لانه بياء النسبة مع انه غير منصرف اقول وبالله التوفيق انه لو اريد بياء النسبة التى لم تكن فى مفرده فلم يتوجه اليه هذا الرد ويرد هنا ان الياء فى كراسي ليست للنسبة كما يفهم من كلام الشيخ الرضي فى شرح الشافية فكيف يخرج بهذا القيد واجيب بان اطلاق ياء النسبة على تلك الياء فى اصطلاح النحاة امر جايز كما يفهم من كلام ذلك الشيخ فى شرح الكافية فى بحث وان لم يخبر ذلك الاطلاق عليها فى اصطلاح الصرافين خاصا من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** لا يصح الا آه تفسير المفرد والمحض الباعث عليه لعله دفع ما يتوهم من ان المفرد المحض ما لا يكون فيه وجه من التركيب فى مدايين فى مدايني تركيب مع ياء النسبة فكيف يكون مفردا محضا بيان الدفع ان المراد من المفرد المحض ما لا يعامل معاملة المفرد وهو فيه كذلك لانه لو عومل معه معاملة الجمع لرد فى النسبة الى المفرد على ما هو القاعدة فى نسبة الجمع **قوله** فلا يتم آه تفسير الجمع المحض ولعل الباعث على هذا التفسير دفع ما يتوهم ان الجمع المحض ما لا يكون فيه جهة من الافراد وفى قرارته هذه الجهة موجودة وهى المشابهة بالكراهية اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشى لا يصح الا معاملة الجمع معاملة المفرد او رد الفاء فى السابق لكان عبارته بسلك واحد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والجمع

لو قيل فى قرارته هذه الجهة موجودة وهى المشابهة بالكراهية

آه يختل بالبال ان الكلام اذا كان في مدايني كما سبق دعمه ففي اثبات الجمعية له كلام
المصرح بعدم القول وفي نفي الجمعية عنه بقوله ليس جمعا آه تدافع الا ان يقال ان الثاني لما
كون جزء مدايني والاول وقت عدم كونه جزء لكن بقي شيء وهو ان نفي الجمعية الحالية حال الجزئية
ظاهر واما نفي الجزئية المآلية فهو غير ظاهر الا ان يقال ان مراد الشارح ان مداين ليس
جمعا في الحال ولا بعد حذف ياء النسبة عنه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما تقرر من ان في وجود
الشيء لا يكفي رفع المانع والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بخلاف فرازنة لعل الغرض من هذا
الكلام رد فهم ما يتوهم من انه كما كان احتياج الى اخراج نحو مدايني لعدم جمعية كذلك كان احتياج اخراج
نحو فرازنة لانه يكون مفردا على زنة المفردات مفرد بيان الدفع انه جمع وكون الشيء على زنة المفرد
لا يقتضي الافراد نعم يثبت الفتور في الجمعية فاذا كان جمعا ضعيفا لا يقوى القيام مقام السبب
لاحتياج الى قيد يخرجه **قوله** وهو معرب الضمير راجع الى فرازن والمعرب منه لم يذكر كلام
الفاضل الحشي وهو فرزين كما ينادي عليه عبارة المنتخب ولعل مقصود الفاضل الحشي من
هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الشارح لم اختار تقديم الفرزين على الفرزان ولم يقل
جمع فرزان او فرزين بان الفرزان معرب فرزين فهو اصله والاصل يكون مقدما فلذا
قدم الشارح هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فعلم مما سبق
انه لعل الغرض من هذا الكلام التمهيد الى دفع ما قيل ليست اما في قوله واما فرازنة للتفصيل
لعدم التعدد واللازم كما التفصيلية ولا للاستيناف لسبق كلام آخر عليها وانتفاء شرط
في الاستينافية بان لما هذه للتفصيل والتعدد اللازم لها اعم من ان يكون مذكورا كما
في قولك جاء اخوتك فاما زيد فضربته واما عمرو فاكرمته واما خالد فكلمته او مقدرا كما
في قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ الآية والثاني موجود ههنا لان تقدير الكلام صيغة
منتهى الجموع قد يكون بهما وقد يكون بغيرهما اما الصيغة التي بغيرهما كمساجد ومصابيح
فهي غير منصرفة واما التي تكون بالهاء كفرازنة فهي منصرفة **قوله** قيل ليست آه لعل
لعل غرض الفاضل الحشي من نقل هذا الكلام الرد عليه باختيار الشق الثاني وسيجيء بيانه
كما ردّ عليه الشارح باختيار الشق الاول ومرّ تقريره **قوله** للاستيناف يعني ان الكاف
في اما الاستينافية عدم سبق الاجمال عليها كما ينادي عليه عبارة الشارح في بحث حروف
الشرط لا عدم سبق الكلام عليها كما توهم هذا القايل والعجب من الفاضل ابن المشهور
جعل ما خذ هذا الكلام كلام الفاضل الهندي الذي ذكره عن غيره مع وجود ما أخذه
في كلام الشارح في بحث اما في حروف الشرط والله اعلم **قوله** فمنصرفة مع وجود شرط

لعله ان يقال ان قوله
فانه يجمع من صيغ الفاعل
الخ فالتعريف عليه
ظاهر فتدبر فتقوله
فانه مفرد لانه من
عبارة الشارح قدره
في كلام الفاضل
الحشي ويريد هنا ان الجمعية
الا صلية منتفية كما في
حفاجر فلو لا يجوز ان
يكون مداين في الاصل
غير منصرف بسبب الو
ان يدعى اعتبارا في
محل لا يكون محلل في
فرزنة وههنا باعتبار
لحوق ياء النسبة يعني
وجد الخلل في فرزنة لانه
في ايراد التقدير بعد
النقض فالاولى كلام
الشارح مشتمل على
غير المناسب كما صرح به
مرارا ما صيح جال وقال
وكان المناسب العكس
ان يقدره واما ما كان
بهامش

للمطابقة بين المبتداء والخبر وذكر نها سابقا في الحاشية المتعلقة بقول المصنف الكلمة لفظ
واعجب من الفاضلين المشهورين حيث اكتفيا في بيان شروط المطابقة بالاشتقاق وحده
والله اعلم **قوله** لان المنصرف آه يعني ان الخبر جامد فلا يلزم المطابقة اما الثاني فظاهر
واما الاول فلان المنصرف اسم اما لما ليس فيه علتان او واحدة تقوم مقامها كما هو عند
المصر واما لما دخله الكسر والتنوين كما هو عند غيره **قوله** وان المراد آه يعني ان المطابقة موجودة
ههنا لان المبتداء ليس فرازنة في الواقع بل لفظ نحو مقدرا او ما يؤدي مؤداه كمثل اقول و
بالله التوفيق ان هذا الجواب مما لم يشر اليه الشارح بقوله وامثالها بل اشار به الى حذف اللفظ
والمعطوف ليصح الحكم بالانصراف على فرازنة وحده ولو كان هذا الجواب مما استفيد من
كلام الشارح لكان المناسب للفاضل المحشي اما تقديمه او تأخيره كما لا يخفى على من له ذهن
سليم وفهم مستقيم والله اعلم **قوله** او ان المراد اللفظ يعني ان فرازنة مذكر معنى مؤنث
كطلحة فروعي جهة المعنى فذكر الخبر اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المراد به اللفظ **قوله**
وهذا هو الظاهر لان الكلام في بيان انصراف الالفاظ وعدم انصرافها **قوله** بالعلمية آه
الالفاظ اذا اريد بها نفسها تكون اعلاما لها عند الجمهور خلافا للسيد السند كما تقرر في محله
قوله لانا نقول آه ويرد ههنا ان هذا جواب بالتسليم يعني بتسليم عدم الانصراف فكيف
يصح الحكم عليه بالانصراف واجيب بان الانصراف وعدمه بالاعتبارين هكذا ذكره في
التحقيق بحسب المعنى **قوله** مع انه يجوز آه جواب آخر واما عدم الاحضار بوجه عدم اجراء
التنوين عليه فمما لا يصغى اليه لان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلاف في
اصغاره فلا يرد ما قيل انه ح يكون اختلال في اصغاره مستعملا في معناه مع ان المقصود
خلاف **قوله** ليس منصوبا آه لما كان لمتوهم ان يتوهم ان علما منصوب باعني المقدر لانه
لو كان حالا فاما ان يكون حالا عن حفاجر او عن ضمير منصرف راجع اليه وكلاهما يخلو
عن الخدشة اما الاول فلانه مخالف لمذهب المصنف واما الثاني فلانه يوجب تقديم المضاف
اليه على المضاف لان المعمول لا يتقدم الا حيث يتقدم العامل فيه وهو غير جايز اتفاقا والنصب
به ايضا لا يخلو عن الخدشة لفقد ان شرطه في هذا المقام وهو المدح او الذم او الترحم كما هو
الظاهر فكيف يصح نصب علما اشيلم الفاضل المحشي الى دفعه بانه حال عن ضمير منصرف
راجع الى حفاجر وكلا اضافة ههنا لان كلمة غير بمعنى النفي فيكون التقدير ودحفاجر علما لا
منصرف والله اعلم **قوله** باعني اي اعني المقدر فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** في غير منصرف
اي في منصرف في غير منصرف فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** وخمان آه ناظر الى قوله المتوهم

موضع ۳۹۹ فرازنة
منصرف ۱۲ منه
قوله ان التوضيح
الى انه لو قيل ان
اخذ من الخ
الفاضل المبتدا
الساقط فقيل في
ان الفاضل لم
اخذ من المبتدا
فالنسبة اليه اولى ۱۲

لان من جهة ان الكلام
لا يصح عن المبتدا ۱۲
منه

واما الثانی فلانه الخ **قوله** بمعنی النفی وتحمل علیه لتصحیح العبارة **قوله** فانه ح فی قوة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما یتوهم من ان غیر اذا کان بمعنی النفی یکون التقدیر وحفاجر مما لیس منصرفا وتقدیم خبر لیس علیه مختلف فیه فکذا تقدیم معموله علیه بناء علی القاعدة المشهورة من ان المعمول لا یقع الا حیث یقع العامل فیه فکیف قال الفاضل المحشی وجاز علی لا اطلاق ولیلزم کون غیر بمعنی لیس علی تقدیر النفی بل یحتمل ان یکون بمعنی لا وههنا کذلک **قوله** من تقدیر بیان ما فی قوله ما جاءنی والمراد من المدخول فی کلا الموضعین مدخول لا وقوله وزیادة عطف علی تقدیر ومثال التقدیر انا زید غیر ضارب ای انا لا ضارب زید او مثال الزیادة لا زید فی الدار ولا عمرو **قوله** ولا یخفی آه رد علی احتمال الحالیة **قوله** من ایهام آه انما قال من ایهام لانه بعد التاء مل یظهر عدم انصراف حفاجر فی حال التنکیر بطریق الاولی لانه لما اعتبر الجمعیة مع المنافی وهو العلمیة فاعتبارها مع عدم المنافی وهو التنکیر اولی فالحال یکون قیدا لکن الاحتراز یا فیکون هذا التقیید مثل التقیید فی نعم العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصه **قوله** علی انه خبر مبتداء محذوف وهو هو ولم یجعل خبر حفاجر لان مثل هذا الحکم لیس بمقصود للنحوی کما لا یخفی **قوله** وینبغی آه یعنی وان عدم کونها جملة حالیة بناء علی انها لا تکون قیدا احترازیا کما فی قوله علما لکن جعل کونها اعتراضیة اولی لخلوه عن الایهام المذکور **قال** الشارح قدس سره علم جنس لفرق بین علم الجنس واسم الجنس من وجهین الاول ان علم الجنس موضوع الطبیعة مع اعتبار المعهودیة والمعلومیة بخلاف اسم الجنس لانه موضوع لها مع اعتبار عدم المعهودیة والمعلومیة الثانی انه یجری علی علم الجنس احکام المعارف بخلاف اسم الجنس فانه یجری علیه احکام النکایر **قال** الشارح قدس سره یطلق علی الواحد قال مولانا جمال الدین لیس مما یحتاج الیه اذ مجرد قوله علم جنس یکفی فی انتفاء الجمعیة انتهی اقول وبالله التوفیق لو کان غرض الشارح من هذه العبارة الرمز الی انتفاء الجمعیة بوجه آخر حاصله ان الجمع لا یطلق علی الواحد وحفاجر یطلق علیه فلا یکون جمعا فینبغی ان یکون منصرفا لان صیغة منتهی الجموع شرط للجمع لیس لسبب لکان الکلام الشارح وهو واطلاق حفاجر علی الکثیر مغایر لاطلاق الجمع علیه لانه اطلاق علی واحد واحد بخلاف اطلاق الجمع فهو ایضا ینافی الجمعیة هکذا قال مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فینبغی ان یکون آه قیل انتفاء الجمعیة لا یقتضی الا انصراف اذ کثیر من الاسماء المفردة غیر منصرف واجیب عنه بان منه من الصرف مستند الی الجمعیة واذا انتفت الجمعیة فینبغی ان یکون منصرفا وبان هذا التفرع بالنظر الی ظهور انتفاء الاسباب الاخر فی حفاجر

هكذا قيل في حاشية مولانا جمال الدين وعصمت الله **قال** الشارح قدس سره الجمعية الاولى اشار به الى ان في عبارة المصنف مسامحة لانه يشعر على ان النقل من الجمعية سبب عدم الانصراف والامر ليس كذلك **قوله** الجمعية وان كانت آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يتوهم من ان عدم الانصراف اذا كان للجمعية يلزم اعتبار المتضادين وهما الجمعية والعلمية في حكم واحد وهو عدم الانصراف وهو من الممتنعات بيان الدفع ان المنافات مسلم لكن لا تسلم معية الا اعتبارين اى اعتبار الجمعية واعتبار العلمية في حكم واحد وهو عدم الانصراف لانه لا حاجة فيه الى اعتبار العلمية لان الجمعية وحدها تقوم مقام السببين **قوله** كالوصفية اى كمنافات الوصفية للعلمية **قوله** ومن قال آه في دفع التوهم المذكور وبيان هذا الدفع عدم تسليم المنافات بين الجمعية والعلمية **قوله** منافيا العلمية حال عن ضميره لانه لازم فيكون من قبيل عبارة المصنف وحفاجر علما غير منصرف **قوله** لعنى الجمعية لان معنى الجمع الاحاد المقصودة بحروف مفرده بلا تعين **قوله** نعم يجوز كلمة نعم تصديق لما سبق وهو المنافات بين الجمعية والعلمية وقوله يجوز آه جملة مستانفة ذكرت بين يدي منشاء ظن ذلك القايل بانه قد يبقى شايبة الجمعية وهي التعدد في العلم كما انه قد يبقى شايبة الوصفية فيه فمن هذا البقاء يتوهم بقاء الجمعية والوصفية واجتماعهما مع العلم فيقال انه لا منافات بينهما **قوله** قال قدس سره آه غرض الفاضل المحشي من نقل هذه الحاشية الرد عليها بانها مخالفة لما في الصحاح والعمدة بل لجوابها عن الاعتراض الذي ذكر في الشرح بعد تسليم التانيث في الضبع وفرض الشارح اثبات قوله لان الضبع هي انثى الضبعان لكن بقي في نفسي شيء وهو ان المناسب للفاضل المحشي ان يورد ههنا قوله لان الضبع هي آه فيقول بعد قال قدس سره والشارح ان يثبت قوله بالنقل من كتاب ثقة من كتب اللغة لان ما قاله في الحاشية ليس الا لي ما قاله في الكتاب حتى يثبت هذا بذلك هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** اندفع السوال لانه مبني على كون حفاجر انثى الضبعان وان اختلج في صدرك ان الجواب بعدم تسليم التانيث صدر من الشارح نفسه في الكتاب في جواب الاعتراض المصدر بقوله فان قلت آه فكيف قال الفاضل المحشي فعلى هذا اندفع السوال فانزله بان ههنا تانيثين تانيث حفاجر وتانيث الضبع قال الفاضل المحشي منع تانيث الضبع مستندا بالصراح والصحاح وتبعه في منع تانيث حفاجر ايضا لانه علم له والشارح منع تانيث حفاجر لا الضبع كما يعلم من حاشية المتعلقة بقوله لانه علم لجنس الضبع لانه اول قول المصنف وحفاجر علما للضبع آه والله اعلم **قوله** المذكورة ممنوعة وحاصل المنع اما لا فسلمنا انه اذا كانت

لانه تقديم ليبين ان الجمعية لا تنافي المنافات ههنا كما لا يخفى ١٢ منه

لان شرط المتبوعات الاستقلال ليس من رأي المصنفين كما هو المحسوس في الكتب ولو اراد الفاضل المحشي نقل كلام الشارح بقوله كما ان قد يبقى شايبة الى آخره كان كما يراد الى آخره كان وجها لكن فيه بعد يخفى ١٢ منه

الصدور وان كان في متعلق بالمتبوع فلا يراد ان تعلق الجار من حيث واحد بفعل واحد من المستانفات فافهم ١٢ منه

العلمية مؤثرة فى حفاجر يكون منصرفا بعد التنكير لان المانع من الجمعة العلمية فاذا زالت بالتنكير عادت الجمعية فيكون غير منصرف كما فى اسحر لان الوصفية زالت عنه بالعلمية فاذا زالت بالتنكير عادت الوصفية فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل الا ان يقال ان ملاحظة الشارح مبنية على المذهب المختار وهو عدم عود الزايل برفع المانع فتدبر

قوله قال قدس سره آه غرض الفاضل المحشي من نقل هذه الحاشية الرد عليها بان التأويل مستغنى عنه لانه مبنى على الباطل وهو تانيث الضبع وغرض الشارح دفع ما يرد عليه بان عدم تسليم التانيث فى حفاجر غير موافق لقول المصرح وحفاجر علما للضبع انثى الضبعان كما قاله الشارح سابقا بان نسلم ان الضبع مؤنث لكن لا نسلم تانيث حفاجر لانه علم الجنس الضبع مذكرا كان هذا الجنس او مؤنثا ومعنى قول المصرح وحفاجر للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا له فقط وههنا سؤال على طبق ما مر وانعجب من الفاضل المدقق حيث تعرض للسؤال ههنا ولم يتعرض له فيما سبق مع انه مثل هذا المقام من غير فرق والله اعلم

قوله فعلى هذا اى على تقدير كون حفاجر علما لجنس الضبع مذكرا كان هذا الجنس او مؤنثا **قوله** بناء لانه لو لم يثبت التانيث فى الضبع بل يكون شاملا للمذكر والمؤنث كما علم من الصراح والصحاح لكان العموم مستفادا بدون تقدير لفظ الجنس وتوصيفه بشامل **قوله** ولا يمكن آه دليل آخر لقول الشارح ولم يقل آه وبيانه ان اعتبار الجمعية المطلقة اعنى الشاملة للجمعية الاصلية والجمعية الحالية ممكن فى منع الصرف ولو قال المحشي ان يكون فى الاصل ولو تاء ملت تامل الانصاف لظهر لك ان هذا القليل فى غير محله لان الجمعية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية كما ان الوصفية الاصلية فيما سبق مقابلة للوصفية العارضية لا للجمعية الحالية كيف ولو كانت الجمعية الاصلية مقابلة للحالية فى هذا المقام لتوهم مقابلة الوصفية الاصلية بالوصفية الحالية فيما سبق ايضا فيفهم منه عدم اعتبار الوصفية الحالية فى منع الصرف والامر ليس كذلك فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا

قال الشارح قدس سره فاجاب بانه آه وفيه ههنا ان الاعتراض على سراويل ليس الا على تقدير عدم انصرافه فالاختلاف فى صرفه وعدمه كيف جوابا واجيب بان الجواب آخر الكلام وما اولاه اى ببيان الاختلاف فليتأمل منع السؤال بان سراويل مادة النقض على الاتفاق لانه اذا صرف لا يرد النقض به كما هو الظاهر هكذا افهم من حاشية مولانا عصمت الله

قوله ومذهب الاكثر آه يعنى ان فى عبارة المصرح حذفا اما حذف الجار والمجرور كما فعله

لعله ان المناسب له ان يزيد قوله لانه علم لجنس الضبع فيقول بعده فاذا قال فقد سمى آه ولو اراد ان يقول الكلام كان اولى لكن فيه بعد لا يخفى ١٢ منه

الشارح او حذف المضاف كما فعله الفاضل المحشي وفي كلا التقديرين نوع نقصان اما في تقدير الشارح فلانه موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا مستنكر بل متعذر واما تقدير الفاضل فلانه موقوف على ثبوت اختلاف النحاة في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم هكذا اقال مولانا عصمت الله ويفهم من قول مولانا عصام الدين ادام ولعل الاختلاف المذكور في الشرح يكون امرا مشهورا لا تحقيقيا كما هو المفهوم من حاشية مولانا عصام الدين **قوله** خبر مبتدا محذوف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان قوله اعجمي مقول القول المستفاد من قوله فقد قيل وهو لا يكون الا جملة والاعجمي مفرد ببيان الدفع انه خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اعجمي ومقول القول ليس الا هو مع مبتدئه اه وهذا المجموع جملة والفرق بين كلام الفاضل المحشي والشارح بقلة الحذف وكثرته فيكون في عبارة الفاضل المحشي تعريض على الشارح والى هذا التقدير اشار الشارح قدس سره بقوله انه اسم اعجمي مع زيادة فايدة وهو تقدير الموصوف وهذا التقدير ليس مما يستغنى عنه لانه قد يكون صفة للنكرة وهو غير مراد هنا هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** لانه دخيل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان حمل سراويل على موازنه واعتبار العجمية فيه حكما ليس باولى من حمل موازنه عليه وعدم العجمية فيه لحكما بيان الدفع ان سراويل دخيل في كلام العرب على تقدير اعجمية فيكون تابعا لما هو عربي في الاصل فيكون محمولا عليه بخلاف ما هو عربي في الاصل لانه لا يكون تابعا فلا يكون محمولا **قوله** وانما لم يمنع آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحمل على الموازن لو كان مؤثرا في منع الصرف لكان المناسب عدم انصراف آجر المعرب حملا على موازنه منه اذ هو اسم بلدة ببيان الدفع ان بعض موازن آجر المعرب منصرف كالكلب والجرو وبعضه غير منصرف كاذرع فلما لم يكن لغير المنصرف ترجيح على المنصرف بل الامر بالعكس نظرا الى ما هو الاصل في الاسماء حمل الموازن المنصرفة بخلاف سراويل لان جميع موازنه غير منصرفة فحمل عليها وجعل غير منصرف وان لم يكن فيه سبب من اسباب منع الصرف **قوله** المعرب مخففا قال في الصحاح آجر فارسي معرب قد يشدد راءه وقد يخفف انتهى فلما كانت موازنه الغير المنصرفة مخففة كاذرع مثلا قال الفاضل المحشي مخففا والا فالتعريب ليس مختصا بحال التخفيف والله اعلم **قوله** اعتذار آه يعني ان المقصود من عبارة الشارح قدس سره لكنه من قبيله حكما دفع ما يرد من ان الحمل على الموازن غير معدود فيما سبق من اسباب منع الصرف فكيف آثر هنا فيه ببيان الدفع ان المؤثر هنا العجمية الحكمية الحاصلة من الحمل

الحمل لا الحمل بنفسه وفي استناد الفاضل المحشي الاعتراض لهذا القول اشارة الى شيء لم اقف
بعادلة اهل العصر لم يتحص الى ذكره فافهم **قوله** وقد يعتذر عنه ببيان هذا الاعتراض عدم
الحمل على الموازن من اسباب منع الصرف فيما سبق لاجل انه سبب على سبيل الاحتمال
وليس بسبب على القطع لان السبب في سراويل على تقدير كونه عربيا الجمعية التقديرية وعلى
تقدير كونه عجميا الحمل على الموازن **قوله** قال المصرح غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام
الاشارة الى ان الاعتراض الاول ليس بمرضي للمصرح لانه على تقدير ان يلزم على الذين قالوا بان
الجمع وما اشبهه الجمع كما ان بعضهم قال بذلك هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق اقول
وبالله التوفيق ان المصرح في كلام الشارح قدس سره ان بناء الجواب على هذا التقدير على
ان المراد من الجمعية اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فكما انه لا حاجة على تقدير كون الجمعية
اعم من ان يكون حقيقة او تقديرا الى زيادة القيد كذلك لا حاجة على تقدير تعميمها
من الحقيقية والحكمية الى الزيادة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم في تعليق قول الفاضل
المحشي قال المصرح تائيد لكونه سببا لمنع الصرف على هذا التقدير حيث صرح المصرح بلزوم
ذكره في قوان الجمع وانه قد قرن به البعض انتهى **قال** الشارح قدس سره فبناء هذا و
يرد هنا ان بناء الجواب اذا كان على التعميم من الحقيقي والحكمي فلو قال به المصرح سابقا في
دفع سوال حفاجز تقسرت المسافة ولم يرد الاعتراض على سراويل ويمكن ان يجاب عن
هذا الايراد بان الجمعية الحكمية تكون لاجل الحمل على الموازن وهو مفقود في الالفاظ المترجمة
بعضها مع بعض كان بعضها ليس بدخيل في البعض الاخر بل كلها اصيل والحمل لا يكون الا في الدخيل
هكذا وجد في بعض الحواشي المكتوبة بيد مولانا وحيدنا المرحوم نور الله مرقده وطيب الله
مضجعه والله اعلم **قوله** فهو تقدير الماكان في نصب تقديرا هنا خفاء لان المفعول بما يقام
مقامه يقتضي الفعل او شبهه وكلاهما مفقودان هنا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان
الجمع وان كان مصدرا في الاصل لكنه نقل الى ما دل على احاد آه والحال يقتضي الفاعل
او المفعول واذا انتفى الفعل وشبهه فينتفيان ايضا وبيان سائر اقسام المنصوب ظاهر
ايشار الفاضل المحشي الى انه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل مقدر وهو قدر والجملة
وقعت جوابا لمن قال كيف كان جمع سروالة مع ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل
بان هذه الجمعية تقديرية فيفقد السروالة بذلك المعنى وان لم يوجد بذلك المعنى فكتب
اللغة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم الجملة صفة سروالة ويرد عليه انه يفهم من هذا
ان لفظ السروالة رضي معرا انه ليس كذلك كما هو الظاهر لانه مستعمل فيما بين العرب الا

ان يقال ان المراد من السروالة السروالة بمعنى قطعة من السراويل لا مطلقا والله اعلم قال
الشارح قدس سره فكانه سمي آه الفاء للتفريع او للتعليل هكذا قال الفاضل المدقق قوله
انما قال كانه يعني انما اورده بصيغة التمريض لان السروالة اذا كانت مفرد السراويل وهو يكون
جمعا فيجب ان يكون السروالة بمعنى قطعة من السراويل كما لا يخفى وهي بهذا المعنى ليست
بموجودة في كتب اللغة بل جاء فيها بمعنى قطعة الخرقة فلو فرض كون السروالة بذلك المعنى ويكون
مفردا لها وغرض الغرض لا يخفى قوله فيكون للفرد آه اي السروالة بمعنى قطعة من السراويل
قال الفاضل المدقق تفريع على قوله كانه سمي انتهى اقول وبالله التوفيق ان تفريع هذا الكلام
على كلام الفاضل المحشي نفسه وهو قوله لان السروالة آه صحيح كما لا يخفى في الحاجة الى تفريعه
على كلام الشارح قدس سره وان كان صحيحا بالنظر الى المزج المتعارف من المستدين قوله
والمقام يحمل آه دفع ما يتوهم من ان السروالة اذا جاءت بمعنى قطعة الخرقة فلم يعتبر السراويل
جمعا لها بذلك المعنى صح ان الجمعية يكون على هذا التقدير تحقيقيا والمفرد ايضا يكون محققا بين
الدفع انه على هذا يكون السراويل مختصا بالخرقة وهو خلاف ما ثبت في كتب اللغة من اختصاصه
بالازار قوله لقايل ان يقول آه غرض هذا القايل اثبات ان السراويل جمع للسروالة بمعنى قطعة
الخرقة ببيان ان اختصاص السراويل بالازار ليس الا بعد نقله من المعنى الجمعي الى هذا الجنس
الغير الملحوظ فيه معنى الاقطاع مطلقا سواء كان اقطاع الازار او اقطاع الخرقة واما قبل نقله
يحتمل ان يلاحظ فيه معنى اقطاع الخرقة او اقطاع الازار بل الاول متعين لان السروالة بذلك
المعنى موجود فالنقل الى هذا الجنس جايز ان يكون من اقطاع الخرقة بل هو متعين قوله لان
قيل آه جواب الاعتراض الذي صدر بقول الفاضل المحشي لقايل ان يقول آه بيانه انه على فرض
التسليم لا يلزم النقل من الجمع الى الواحد الكاين في الاجناس وهو لم يوجد ولو قيل ان النقل
من الجمع الى الواحد في الاجناس ثابت كما في حفاجر فكيف يصح هذا الجواب فنقول له بان اراد
الفاضل المحشي بقوله في الاجناس في اسماء الاجناس على طريق حذف المضاف وحفاجر اسم جنس
كما تقرر كان اسم جنس فلو قيل انه على هذا لا يصح قوله نعم جاء في الاشخاص لانها اعم من
الاعلام والنقل ليس ثابتا الا في الاعلام سواء كانت اعلام اشخاص كزيد او اعلام اجناس
كحفاجر فنقول له بان هنا ايضا حذف المضاف والتقدير اعلام اعلام الاشخاص والمراد من الاشخاص
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل الاجناس قوله اجيب آه بيان هذا الجواب ان
الجمع على قسمين جمع محقق وهو الذي يستعمل العرب في محاوراتهم في معنى الجمعية وجمع مقدر
وهو ان لا يستعمل في محاوراتهم في معنى الجمعية لكن يقال به لامر متقرر مثلا لو لم يقل

له الخرقة بالكسر ما يكون به الستر وتجمع على خرق بالضم

يعني اقطاع مقدر يكون سراويل قبل النقل بمعنى اقطاع الخرقة

بالجمعية في سراويل لبطل قاعدتهم وهي ان ما على وزن صيغة منتهى الجموع لا يمنع الصرف الا
بالجمعية وهي ليست موجودة فيه فقدرناها فيه وعدم ثبوت النقل من الجمع الى الواحد في السراويل
الا يناسب يختص بالجمع المحقق لا بالاعم منه ومن المقدر **قوله** وبان المفرد آه جواب بتغيير
الدعوى ان مراد القايل ليس نقل السراويل الذي هو جمع السراولة بمعنى قطعة الخرقة الى
جنس الازار حتى يرد ما يرد بل مراده انه لم لا يجوز ان يكون سراويل جمع سراولة بذلك المعنى
لكن اطلق على ذلك الجنس مجازا لاشتماله على الاقطاع بدون النظر الى اهينا اقطاع الخرقة او
اقطاع الازار فاحفظ هذا التقرير ولا تتسرع بالرد والقبول لعل الحق لا يجاوزه والله اعلم بمراده
قوله وفيه ان آه هذا الكلام على قوله كما يقال **قوله** ذلك اي المنقول بقول
يقال **قوله** اجراه الجمع وجعله صفة له **قوله** من باب الاطلاق آه اي ذكر الجمع واراد به الواحد
والكلام في الثاني دون الاول **قوله** صح الاطلاق لانها اذا صح توصيف شئ بشئ صح اطلاق
الشئ الثاني على الاول **قوله** لما كان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان كلمة اذا يستعمل
في ما هو قطع الوقوع وعدم الصرف والصرف كلاهما ههنا مشكوك فكيف استعملت فيهما
بيان الدفع ان عدم الصرف غلبة وقوعه كان مثل قطع الوقوع فاستعملت فيه كلمة اذا الدالة
على قطع الوقوع حقيقة او حكما واما الصرف فاستعمال كلمة اذا فيه للمشاكلة لا لمعناها لانه
ليس قطعي الوقوع لا حقيقة ولا حكما وجها الاول ظاهر ووجه الثاني التذرة **قوله** صرح
بان كلمة اذا تستعمل في المشكوك اي غير المقطوع به سواء كان مشكوكا حقيقيا او موهوما او
المغلوب لندرته موهوما فلا يرد ما يرد وانهم **قوله** للمشاكلة كما في قوله تعالى جزاء سيئة
سيئة مثلها والمشاكلة التعبير عن الشئ بلفظ مصاحبه سواء كان مقدما عليه او متاخرا عنه
لكن اقول الفاضل المدقق قدس سره بالنقض به آه لعل الغرض من هذا ان
كلمة لا في قول المصنف فلا اشكال لنفي الجنس وهو ههنا غير متحقق فورود الاعتراض على هذا
بصايير بان المناسب ان يكون منصرفا لانه يوازن مفردا منصرفا وهو سراويل كما صرف
قراطيس تلويحا بكراهية تبيان الدفع انه ليس المراد من الاشكال عدم الاشكال بل المراد الاتي
الوارد على سراويل بقاعدة الجمع جازيغة منتهى الجموع وعدمها يعني بدون الجمعية لا يثبت عدم
الانصراف والجمعية في سراويل ليست بموجودة فكيف مسلم من الصرف وهذا اشكال على
تقدير الصرف ليس بوارد فيرد على قول المصنف فلا اشكال **قوله** لا يخفى آه لعل الغرض من هذا الدفع
ما يختل بالبال منه على تقدير التخصيص في الاشكال لا يكون كلمة لا لنفي الجنس مع ان قسما
الامر مستفيضة حسنا كما لا يخفى فكيف يتم قول المصنف فلا اشكال بيان الدفع ان التخصيص ليس

اي على تقدير الصرف

اي لا يكون المراد من الاشكال الاشكال على تقدير الصرف بل على تقدير الجمعية

فيها لانها ينفي جنس مدخولها سواء كان اعم او احص والمدخول ههنا احص بقرينة السياق هكذا
فهم من حاشية الدقاق **قوله** ويمكن ان آه بيان الدفع الاول ان سراويل مفرد اعجمي دخيل
في كلام العرب لا يوجب الفتور في قوة الجمعية موازنة للمفرد الدخيل فلن الم يصرف منصرفا
بخلاف الكراهية فانه مفرد اصيل فيوجب الفتور في قوة جمعية الفرازنة فصرف وهذا
الجواب على تقدير انصراف سراويل **قوله** او بالندور بيان الدفع الثاني ان سراويل و
ان كان عربيا لكن انصرافه نادر والنادر كالعدم فلا يجعل موازنة مصابيح بالمفرد المنصرف
حتى يكون منصرفا وهذا ايضا جواب على تقدير الانصراف **قوله** او تقديرا آه بيان هذا الدفع
الثالث ان الجمعية في سراويل مقدرة ومطروحة سواء صرف اولم يصرف الاختصاص هذا
الوزن بالجمع فلا يكون مصابيح موازنا بالمفرد حتى يكون منصرفا **قوله** فمن نظر آه لعل
الغرض من هذا الدفع ما يختلج بالبال من ان الجمعية اذا قدرت في سراويل فيكون غير منصرف
فكيف يصح قوله سواء صرف اولم يصرف وبيان الدفع ظاهر **قال** المصنف ونحو جوار آه
لعل الغرض من هذا الدفع ما يرد من ان الجمعية مع شرط الذي هي صيغة منتهى الجموع موجودة
في جوار لان اصله جواري مع انه منصرف بشهادة اجراء التنوين عليه بيان الدفع انا لا نسلم
انه منصرف بل هو غير منصرف والتنوين فيه تنوين العوض اما عن الياء المحذوفة او عن
حركتها لا تنوين التمكن المصنوع من غير المنصرف وان سلم انه منصرف فنقول ان الجمعية
وحدها بعني بدون صيغة منتهى الجموع لا يؤثر في عدم الانصراف وهي غير موجودة لان
الاعلال مقدم على عدم الانصراف واعلم ان الاحتياج الى الجواب في حالة الرفع والجر
واما في حالة النصب فلا اشكال فلا احتياج وان اختلج في ذهنك ان المشابه نحو جوار
يقاض حالة الرفع والجر ولا يعلم من هذا التشبيه هذا الجواب فلم قلت بيان الدفع انا لا
نسلم آه فاعلم له بان التنوين في قاض تنوين العوض حال العلمية المؤنث كما سيعلم من قول الفاضل
المحشي بعيد هذا فافهم **قال** الشارح قدس سره اي كل جمع آه لعل الغرض منه دفع اختصاص
نحو جوار بالجمع المنقوص اليائي **قوله** وكذا كل مفرد آه لعل الغرض من هذا التعريض على
الشارح فان مثل الامتراض المذكور في جوار جار في قاض اسم امرأة واعيل مصغرا على
ايغر فالمناسب لك ان يفسر نحو جوار بكل كلمة منقوصة غير منصرفة سواء كانت مفردا
او جمعا تقديرا لا امتراض في قاض انه غير منصرف للعلمية والتانيث مع اجراء التنوين عليه
التي هي علامة انصراف الاسم وتقديرا لا عتراض في اعيل انه مصغرا على وهو غير منصرف
للوصفية ووزن الفعل والمتقرر ان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوايد فينبغي

في بعض النسخ يجب لفظ سواء ١٢ منه

ان اختلج في ذهنك آه يعني لم تشبيه نحو جوار بكل كلمة لانه يوهم الاشتباه التي بنفسه كما لا يخفى فانزله بان قاض في جانب المشبه مانوع ولكن بلفظ آخر وهو كل كلمة وقع فيها المشبه كنحو ولكن بلفظ نحو يرتفع التشبيه التي بنفسه والله اعلم

ان يكون هذا التصغير غير منصرف للعلمين المذكورتين مع اجراء التنوين عليه التي هي علامة انصراف الاسم وبيان الدفع عن قاض واعيل انا نسلم عدم انصرافهما والتنوين فيهما عوض عن الياء او عن الحركة لان اصل قاض قاضي بالياء واصل اعيل اعيلي بالياء ثم اعلا اعلا لا مشهور الا تنوين صرف والممنوع من غير المنصرف هذا دون ذاك الا ان يقال لعلامة عهود الشارح اظهار الجوابين جواب عدم التسليم وجواب التسليم وهما يجريان في الجمع المنقوص دون المفرد المنقوص لان تقدير الاعلال وتأخيره فيه لا يؤثر في عدم الانصراف والانصراف كما لا يخفى على من له ادنى مرابية من الفهم الصليب بخلاف الجمع لان التقدير والتأخير فيه مؤثر كما بينه الشارح فلذا احتاج تفسير جواز في الجمع المنقوص فاحفظ هذا التقرير لا ينفي لعلك لا تجد في غيره هذا التعليق **قوله** المقصور عطف على قوله منقوص ولعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان الامتناع كما هو جار في المفرد المنقوص كذلك جار في المفرد المقصور فلم خصصت بالتشبيه المفرد الغير المنصرف المنقوص ببيان الدفع ان الاعتراض لا يجري في المفرد المقصور لان اجراءه فيه موقوف على اجراء التنوين عليه وهو موقوف على حذف الالف عنه وهو غير ثابت لان الالف تحذفها ثابت فيه **قال** الشارح قدس سره في حالتي الرفع لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان نصب رفعا وجرا لا يخلو اما ان يكون على المحلية او المصدرية او الظرفية وكل منها غير صحيح اما الاول فلعدم صحة حمل كل واحد من الرفع والجر على جواز على تقدير محليتهما عن الضمير الكاين في شبيه او مشابه المستفاد من كاف التشبيه الراجع الى جواز وعلى قاض على تقدير محليتهما عنه بناء على انه مفعول لشبيه او مشابه المستفاد كل واحد منهما من كاف التشبيه ووجه عدم الحمل ظاهر واما الثاني فلعدم اشتمال معنى الفعول او شبهه المستفاد من كاف التشبيه وهو المشابهة اما في قالب الفعل او شبه الفعل على الرفع والجر ومن شرط النصب على المصدرية ذلك الاشتمال واما الثالث فلعدم كون كل من الرفع والجر ظرف زمان او مكان كما هو الظاهر ببيان الدفع انهما منصوبان على الظرفية بناء على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قوله** اشارة الى انه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان مقصود الشارح من هذا التقدير جعل قوله رفعا وجرا منصوبان على المحلية مع ان من شرط المحل وهو هنا مفقود فكيف يصح الاشارة ببيان الدفع ظاهر **قوله** والعامل الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لا بد للظرف من العامل الفعل وشبهه وكلاهما مفقود ان في هذه العبارة فكيف يصح جعل رفعا وجرا منصوبان على الظرفية ببيان الدفع ان العامل فيهما

معنى المماثلة المستفادة من كاف التشبيه والتقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرفع والجر بقاض
قال الشارح قدس سره لان الاعلال آه ويرد هنا ان اعلال جوار بسبب شغل الحركة
الحاصلة بالعامل فلا يكون هذا الاعلال متعلقا بجوهر الكلمة اذ لا تعلق له بذاتها ويجاب
عنه بان المراد بتعلق الاعلال بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف او القلب او
التسكين موجب لتغير جوهر الكلمة لان الاعلال متعلق بما في خاتمها قوله ولان الاعلال
آه ويرد هنا ان قول الشارح قدس سره لان الاعلال آه علة لكون التنوين في جوار تنوين
صرف وقول الفاضل الحشي على قول الشارح واجيب بانه معطوف على قول الشارح بحسب
المعنى كانه قيل لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة و
منع الصرف من احوالها ولان الاعلال سببه آه قوله سببه قوي واذا كان السبب
قويا فالاولى الاعتناء بشانه وهذا الاعتناء يقتضي التقديم قوله فصار مثل آه لعل غرض
الفاضل الحشي من زيادة هذا القول الاشارة الى ان مقصود الشارح من قوله على ونحو سلم
وكلام الرمز الى علة انصرف جوار بعد الاعلال وهو الفتوري الجمعية للمشابهة لمفرد
الاصلية لان المشتمل بهذا الوصف في هذا الباب فوازنة والله اعلم قوله بقرينة
آه لعل الغرض من هذا الكلام الاعتراض على ذلك البعض بان المفهوم من كلامه انه قال
بتقديم الاعلال على منع الصرف والتعميم للصرح بقوله عوض عن الياء المحذوفة او
غير حركتها ينافي ذلك القول لان القايل بتعويض التنوين عن الحركة هو المبرد وهو لا يقول
بتقديم الاعلال على منع الصرف كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضي ويمكن ان يجاب
عن هذا الاعتراض بان القايل بتعويض التنوين عن الحركة مع تاخر الاعلال وان كان
منصرفا في المبرد لكن عند العقل يحتمل ان يقول بخصص آخر بذلك التعويض وتقديم الاعلال
فلا يختل التعميم في قول ذلك البعض هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم
ووجه فهم تقديم الاعلال على منع الصرف من كلام هذا البعض ظاهر كما لا يخفى قوله
وجب الفتح فلا يوجد الاعلال عند هذا البعض ايضا الا في حالة واحدة وهو خلاف
مذهبه واما وجوب الفتح في حالة الجر في غير المنصرف فهو ظاهر من الشمس غير محتاج الى
البيان قوله واصله آه المناسب ان يبدل الواو بالفاء لان هذا بيان اصل جوار على مذهب
المبرد هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق قوله بالتنوين يعني مع الياء المحركة قوله
بعد فيها يعني بعد حذف التنوين دون حركة الياء ووجه حذف التنوين كونه على صيغة منتهى
الجموع مع الجمعية قوله مولى من الالفاظ المشتركة يستعمل في المعتق بكسر التاء وفي

على ما في نسخة ومن بعض الاخوة

وفي المعتق بفتحها المراد ههنا الثاني وغرض الفاضل الرمز الى هجو عبد الله بانه معتق معتق و عمل الاستشهاد آخر اشعر **قوله** ويجوز آه وعلى هذا يبطل الاستشهاد لان الياء الثابتة في موالي في حالة الجر على هذا انما تكون ياء نفس الكلمة بل ياء المتكلم ويختل بالبال ان عدم الانصراف اذا كان مقتضيا لحذف التنوين والحركة والياء في حالة الرفع والجر كما في جواري فكيف يحصل تشديد الياء في موالي حال الاضافة الى ياء المتكلم بل يكون موالي كقاضي لكن الامر فيه سهل وهو ان عدم الانصراف لا يقتضي الا حذف التنوين والكسرة لا حذف الياء كما هو الاظهر وحذف الياء في جواري لالتقاء الساكنين الياء والتنوين المعوض عن الحركة وههنا لم يوجد التنوين لان الاضافة عينا فيها **قوله** وحذفت الياء الاولى ههنا طريق آخر وهو قلب الياء الثانية الفا لكن لقلة بالنسبة الى الحذف اعرض الفاضل الخبشي عن ذكره هكذا افهم من حاشية الفاضل المدني **قوله** ما فيه من المبالغة لانه جعل معتق معتق نفسه **قال** الشارح قدس سره وهو صحيح ورتة آه لعل الغرض من هذا الكلام الرمز الى دفع ما يرد من ان مثل الفهرى والبصرى اذا جعل علما ينبغي ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية مع عدم الاضافة والاسناد ومع ان الامر ليس كذلك ببيان الدفع ان عدم صرفية الجزء ايضا مراد في التركيب في المادة المذكورة احد الجزئين حرف مرهى الدار والياء **قوله** ولا شبهة آه لعل الغرض من هذا الكلام الرمز الى دفع ما يرد ههنا من ان تعريف التركيب غير صحيح لانه يخرج منه التركيبات التي لا يجعل الكلمتين او الكلمات فيها كلمة واحدة كزيد قايم مثلا وببيان الدفع ان خروجها غير مضر لان المعروف ههنا التركيب الذي يوجد في الاسماء لا المناسب والالحق بالعرّ من الاسباب كما هو الظاهر وهو لا يكون بدون كون الكلمتين او الكلمات فيه كلمة واحدة **قوله** اذن اي اذا كان المعروف هو التركيب الذي هو التركيب الموجود في الاسماء **قوله** لا اشتراط يفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم ان الاشتراط تقييد شيء بشرط والشرط بيان ما يتوقف عليه وجود شيء فالحاصل بعد التسليم ان العلمية بيان لما يتوقف عليه وجود التركيب وشيوعه ونحيب بتقييد له حتى يفهم منه وجود التركيب بدون العلمية فعلى هذا يكون قول الفاضل الخبشي لا اشتراط معطوفا على قوله شرطه يخطر بالبال انه اشتراط شيء شيء لا يكون الغرض شيء مثلا اشتراط السبب صدم الصرف ههنا ليس الا لغرض تأثيرها في منع الصرف فلو اريد بالاشتراط الواقع في كلام الفاضل الخبشي التاثير ويكون الاشتراط معطوفا على قوله لتضمنه يعني لكن ايهز وجه لانه يكون الحاصل على هذا ان العلمية ليست شرطا لتأثير التركيب في منع

لعل ان الذي يرد فيما ايتما فانه يجوز ان التركيب فيه ليس بموجود في الاسماء فافهم ١٢ منه

حتى يفهم وجوده بدونها والخدشة في جواب التسليم انه على ذلك التقدير يلزم القلب في كلام
المصنف لان يقض الشروط المذكورة فيه يكون شرط التأثير والبعض الآخر يكون شرط
الوجود فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت آه بيان الاعتراض ظاهر
لكن يرد ههنا ان نفي الاضافة والاسناد اعتبر في كلام المصرّح فكيف قال المعترض من
غير اعتبار نفي الاضافة آه وأجيب عنه بانه ليس المراد بالاعتبار في الموضعين مطلقة
بل المراد الاعتبار على وجه الجزئية من المفهوم وهذا الاعتبار حاصل في نفي حرفية الجزء
دون نفي الاضافة ونفي الاسناد كما هو الاظهر هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق
قوله فما اورد بالتركيب اقول وبالله التوفيق الاولى للفاضل المحشي ان يقول في مفهوم
التركيب او تعريفه لانه يعلم من عبارته ان ما ذكره الشارح مراد من التركيب لا تعريف
له مع انه بنفسه قال سابقا وهو المعرف والله اعلم **قوله** تحكم اى حكم من غير دليل يعني
ان الانتفاءات الثلثة متساوية الاقدام في كونها شروطا لتأثير التركيب في منع الصرف فكون
احدها جزء وهو نفي جزئية الحرف من مفهوم التركيب الآخران خارجان شرطان له دعوى
بلا دليل **قوله** قلنا الحرف آه حاصله اثبات الفرق بين الانتفاءات الثلثة وبيانه ان
التركيب الذي هو من اسباب منع الصرف هو الذي له تأثير في اللفظ كجعل الاسم غير منصرف
والتركيب من الاسمين مطلقا اضافيا كان او اسناديا ليس له تأثير في اللفظ كالبناء و
النواجر المضاف الى الصرف فكانا متناسبين فالمناسب عدم خروج هذا التركيب من مفهوم
ذلك التركيب اخراجه بقيد الاشتراط والتركيب من الحرف ليس له اثر في اللفظ فلا يكون
مناسبا للتركيب المراد ههنا فالمناسب اخراجه من مفهومه فالاعتبار المذكور والفرق
المسطور مرئي مع دليل **قوله** ولما لم يوجد آه دفع لما يقال لا بد للشارح ان يزيد من
غير فصلية جزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر في منع الصرف وبيان الدفع ظاهر وان احتج
في ذلك لان المناسب للفاضل المحشي ان يزيد قوله ومن الحرفين لان هذا التركيب ايضا
غير مؤثر في ذلك المنع فاقوله بان هذا القسم غير متداول في كلام الشارح لان التركيب اذا
كان من الحرفين فيجب فيه حرفية الجزء وانتفاؤه مذكور في كلام الشارح بطريق الصراحة فلا
حاجة ههنا وقالوا ان انتفاء التركيب من الفعلين ايضا مفهوم من كلام المصرّح لانه استناد
لان هذا التركيب ليس الا تركيبا اسناديا فاقهم بان الاسناد لا بد له من الطرفين
المسند والمسند اليه وفي ذلك التركيب الاخير مفقود فلا يكون هذا القسم من قبيل
التركيب الاسنادي فلا يكون انتفاؤه مفهوما منه هذا ما سنح في الوقت والله اعلم

قوله والاغلال لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان التركيب لا يزول حين عدم العلمية كما ترى في المركبات كلها فكيف يعم هذا الاشتراط تلك الفائدة ببيان الدفع ان المراد من الزوال الاغلال ولا شك في عدمها مع عدم العلمية كما مر **قوله** او ليتحقق آه لعل هذا يكون نكتة بعد الوقوع والا فما الباعث على هذا في اشتراط العلمية بخصوصها فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اي اللزوم آه لعل الغرض من هذا دفع توهم مقرر بتقريرين لاحدهما اشار الفاضل مولانا عبد الحكيم وللآخر اشار الفاضل المدقق

وجه التصدي بالحل ان للمفسر بحسب التفسير الشد لكن لما كان مقابل تلك الشدة الضعف ومقابل القوة ايضا الضعف فتوهم منه اتحادهما

اما الاول فهو ان التركيب لا يقبل القوة والضعف فكيف يحصل بالعلمية فيه قوة ولعل وجه عدم القبول ان القوة عبارة عن كون احد الفردين بحيث ينتزع منه العقل بالقوة الوهم امثال الاضعف واما الثاني فهو ان قوة الشيء عبارة عن عدم احتمال النقيض لذلك الشيء وعدم احتمال التركيب نقيضه غير مختص بالعلمية لانه لا يحتمله سواء كان علما او لا فكيف يحصل بالعلمية هذه القوة بيان الدفع من التقرير الاول ان المراد من القوة ليس معناه المقابل للضعف حيث يقال ان التركيب لا يقبل الاتصاف بمقابل اللزوم والتركيب يقبل اللزوم وعدمه فبالعلمية يكون لازما لان الاعلام لا يتغير بيان الدفع من الثاني ان عدم احتمال التركيب نقيضه في حال التركيب مطلقا سواء كان حال التركيب او في المآل والمراد ههنا عدم الاحتمال مطلقا وذا يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير لا تقول وبالله التوفيق ان قوة الشيء عبارة عن ظهور اثر ذلك الشيء في احد الفردين ان يريد من الآخر وهذا موجود في التركيب المراد ههنا قبل العلمية لان اثر التركيب اجتماع المتفرقات وفي التركيب المراد ههنا هذا الاثر زايد الا ترى انه يعد اجزاء هذا المركب كلمة واحدة واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه العبارة من الفاضل المحشي دفع لما يرد من ان القوة حاصلة في التركيب المراد ههنا قبل العلمية فكيف يكون اشتراط العلمية لتحصيل القوة بيان الدفع ان المراد من القوة لزومه لا نفسه والحاصل قبله نفسه لا لزومه والاشتراط للزوم لا لتحصيل نفس القوة واللزوم يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير فاحفظ هذا التقرير ولا تمل بالاطناب لان تقدم الطريق شيء واحد يوجب الطرب للنفس والله اعلم **قال** المصنف ولا باسناد والمركب التوصيفي داخل في الاسنادي كما هو المفهوم من كلام مولانا عصام الدين **قوله** الباء للملابسة آه لعل الغرض من هذا الحل دفع ما يرد من ان الباء في قول المصنف باضافية لا تخلو اما ان تكون للمصاحبة والملابسة او الاستعانة والسببية او الالصاق او للمقابلة او للتعدية او تكون زايدة وكل ذلك لا يصح

اما الزايدة فلانه هنا يجتمع في بعض المواضع قياسا وفي الآخر سماعا وانتفاء الامرين في هذا ظاهر واما التعدية فلان باءها تجعل الفعل اللازم متعديا باعتبار تضمينه معنى التصيير كما في ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وبهذا البحث ههنا مفقود كما لا يخفى واما المقابلة فلان باءها عبارة عن ان يكون مدخولها في مقابلة شئ آخر كما في قولك هذا بذاك وهذا ايضا معدوم ههنا كما لا يخفى اما الصادق فلان باءه عبارة عن ان يكون مدخوله ملصقا شئ آخر كما في قولك مررت بزيد وبين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد مباينات لان المراد من التركيب التركيب الذي بعد شدة الامتزاج كلمة واحدة والاضافة والاسناد يقتضيان الكلمتين لامحالة من النسب التي لا تتصور الا بين اثنين فلا يكون بينهما الصاق اما الاسناد والسببية فلان باءهما عبارة عن ان مدخولها آله وسبب شئ آخر والاضافة والاسناد ليسا بسببية وآلية بين التركيب المراد ههنا للمباينات بينهما كما سبق بل السبب نحو الوضع الثاني اما المصاحبة والملابسة فلان باءهما عبارة عن ان يكون مدخولها مصاحبا وملابسا شئ آخر وهذه المصاحبة والملابسة بين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد ايضا مفقود للمباينات المسطورة وبيان الدفع ان الباء للملابسة والمراد من الاضافة والاسناد هيئتهما وللمباينات بين التركيب وبين الاضافة والاسناد نفسيهما لا هيئتهما كما هو الظاهر لكن بقي شئ وهو ان المراد من الاضافة والاسناد اذا كانا هيئتهما فلم لا يجوز ان يكون الباء للالصاق فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** وذلك لان آه غرض الفاضل المحشي من هذا الكلام اقامة الاستدلال على اشتراط نفي الاضافة والاسناد في تاء تغير التركيب في منع الصرف والرمز الى النقض في الاستدلال الشارح على هذا المطلب بيان الاول ان من المتقررات فيما بين النحاة في الكلمة المنقولة عن مركب كونها معربة ومبنية باعتبار المنقول عنه وكون معناها باعتبار المنقول اليه فلو جعلت كلمة منقولة من المركب الاضافي والاسنادي علما وتكون غير منصرفة باعتبار هذا الوضع يلزم خلاف المتقرر لانه يلزم على هذا اعتبار الاعراب الذي هو حكم عدم الانصراف بالنظر الى المنقول اليه وبطلان جعلها غير منصرفة باعتبار الوضع السابق ظاهر لعدم وجود السبب بيان الثاني ان دليل الشارح يدل على ان المركب الاضافي لا يمكن منع صرفه نظرا الى حال الاضافة ولا يدل على عدم صرفه نظرا الى الوضع العلمي والمقصود هذا دون ذلك والله اعلم **قوله** نقلت آه والمراد من المنقول عنه الوصف المنقول عنه وهو التركيب والمنقول اليه الوصف المنقول اليه وهو الافراد وبالنقل اللغوي فلا يرد ان المنقول اليه هو معناها فكيف يصح قوله

الاستفهامية وهو خبر لقوله بليس وما الخ منه

وهو جبسبك زيدين وكخ بالله تشبيه اوالخ مجيد منه

ومعناها باعتبار المنقول اليه هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** اعرابها سواء كان المعرب
كما في المضاف اليه في عبد الله او المطلق كما في المضاف منه وسواء كان في الجزئين كما في
حسن وجهه وسيضرب زيدا وفي احدهما كما في ضرب زيد هكذا في حاشية مولانا
عبد الحكيم **قوله** باعتبار المنقول ليشعر بكونه منقولا **قوله** باعتبار المنقول اليه
باعتبار الملوحظ الطارئ بالنقل **قوله** لامتناع اعتبار حكمه اي حكم منع الصرف لان
هو الاعراب ممتنع باعتبار الوضع العلمي بناء على المقرر المذكور فيكون منع الصرف
باعتبار ذلك الوضع ممنوعا قال الشارح قدس سره لان الاضافة اي التركيب الاضافي
فعلى هذا لا يرد المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب الاضافي
هكذا في الحاشية **قوله** اولان آه دليل آخر لاشتراط انتفاء الاضافة بيانه ان تلك التركيب
الاضافي اما ان يكون في الجزء الاول او يكون في الجزء الثاني لا سبيل الى الاول كما عرفت في
الشرح وهو كون الاضافة مخرجا للمضاف الى الصرف او الى حكمه ولا سبيل الى الثاني باعراب
المكاني ويريد هنا انه لم لا يجوز شغل الجزء الثاني من المركب المراد هنا بالاعراب المكاني و
اجيب عنه بان الشغل يقتضي سبق استعمال المركب المراد هنا على العلمية وهو معدوم
بخلاف المركب الاضافي الذي جعل علما وكما لا يخفى والله اعلم **قوله** اذا كان آه لعل الغرض
من هذا دفع ما يتوهم في الوهم من انه يجوز ان يكون الاضافة مؤثرا في المضاف الصرف وفي المضاف
اليه بعدمه نظرا الى تغاير المحلين بيان الدفع ان اقتضاء الضدين في طبيعة شيء من المستحيلات
لان مقتضى الطبيعة لا يختلف بحسب ظرف دون ظرف فان اقتضت الصرف اقتضته في
المضاف والمضاف اليه وان اقتضت عدم الصرف اقتضته في كليهما فتخصيص احدهما بالحكم
والاقتضاء لا وجه له **قوله** بيانا في مادة آه كانه العلاوة في الدفع المذكور بيانا ان الكلام
الاضافي في حكم كلمة واحدة فاقتضاء الصرف في المضاف اقتضاء في المضاف اليه وعدم
الصرف في المضاف اليه اقتضاء في المضاف فيلزم على هذا اجتماع الضدين في امر واحد الذي
هو المركب الاضافي **قوله** في حكم كلمة واحدة قال مولانا عبد الحكيم ولذا يكتسب المضاف
التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة انتهى اقول وبالله التوفيق الشارح
قال في شرح فعل المصنف وتفيد تعريف ان تعريف المضاف مستفاد من هيئة الاضافة المقتضية
كما من المضاف اليه فلا محل لكلامه هنا واما حديث عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه في السعة فابيضه محمد وبش كما يعلم من فتوى القاضي البيضاوي ذيل قوله تعالى وما هم
بضارين به من احد الا باذن الله حيث قال وقرئ بضاري على الاضافة الى احد وجعل الجار

جزء منه والفصل بالظرف انتهى واما النقصان فى كلامه لعدم التقيد بالمعنا اليه المعرفة فالامر فيه سهل كانه يقال فى ذلك الدفع ان المراد من المضاف اليه المضاف اليه المعرفة لا المضاف اليه مطلقا والله اعلم بالصواب واليه المرجع المآب **قوله** عند بعضهم آه لعل الغرض من هذا اعتراض على الشارح بان تحليل نفى الاسناد فى التركيب بذلك الطريق لا يصدر منه يقتضى تخصيص ذلك النفى بالمعرف ومن وافقه لان بناء المركبات الاسنادية ليس الا عندهم واما الآخرون فذهبوا الى اعرابها على الحكاية ولا بعد فى اعتبار عدم المعرف ذلك التقدير فيها والامر ليس كذلك لان هذا النفى معتبر عند الكل وان لم يعتبر هذا القيد عند الكل فهذا تحقيق لا اعتراض اعلم ان فى هذا المقام تطويلا فى الحاشيتين للشريف بحيث يمل طبايع الطلبة فالخصها بحيث يخلو عن ذلك الاملال فالسمع ان مولانا عبد الحكيم اعترض على الفاضل المحشى بان نسبة بناء الاعلام المشتملة على الاسناد الى المعرف افتراء عليه لان المعلوم من كلام الشريف الرضى فى بحث المركبات ان المركب الاسنادى ليس عجميا ولا مبنيا عند المعرف لا قبل العلمية ولا بعدها فاجاب عنه الفاضل الدقى بان المعلوم من كلام المعرف فى الضياء المفصل ومن امالية فى بحث الكنايات ان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات الحكية وان اختلج فى ذهنك انه على هذا ما الوجه لكلام الشارح الرضى حيث نفى البناء والاعراب عن تلك المركبات الى المعرف فاعلم له بانه يحتمل ان يكون ذلك النفى من تحقيقات نفس الشارح الرضى ولا يكون داخلا فى المنسوب الى المعرف وان اختلج فى ذهنك ان تلك المركبات اخرجها المعرف بقيد ولا نسبة فى تعريف المركب فيما سيأتى عن المركبات واخراجها عن باقى اقسام المبنى ظاهر فكيف تكون مبنية عند المعرف فاعلم له بان تلك المركبات مبنية لا لاجل التركيب والمقصود من المركبات المبنية المعدودة فى المبنيات المركبات التى بناؤها لاجل التركيب فلذا اخرجها عن تلك المركبات فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** بعدم انصرافه الضمير راجع الى العلم المشتمل على الاسناد المعلوم من لفظ العلم المشتملة على الاسناد المذكور فى الشرح ووجه صحة الارجاع المرجع الذى هو من عادات المصنفين فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** وان لم يظهر اثره لكون آخره مشغولا بالحركة العلمية ونظير ذلك الحكم بالحكم لعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع ظهور اثره ولولا ما ذكرنا عبد الحكيم فى عد الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المعربات الحكية كلام ان شئت الاطلاع فارجع الى كلامه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره علمين هذا قيد لما بالنظر الى القسمين اعنى ما تضمن حرف العطف وما يكون الجزء الثانى منه صوتا والتثنية باعتبار

ذلك لا باعتبار الافراد المذكورة منها هنا وبالنظر الى القسم الثانى وترك علمية القسم الاول
الشهرة فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** لان المذكور آه هذا ناظر الى ايراد كلمة كان فى جواب السؤال
الوارد على خمسة عشر وستة عشر واما وجه ايراد كلمة كان فى جواب السؤال الوارد
ولفظويه فهو انه يجوز ان يكون معنى قول المصرح والاعراب الثانى فى بحث المركبات انه وان
لم يكن الثانى متروكا هنا لحرف العطف اعرب الثانى مع منع صرفه مطلقا اى سواء كان مبنيا
قبل التركيب او لا وقوله على الاصح يكون قيدا لقوله ويبنى الاول فقط فيكون مثل سيبويه
ولفظويه ممنوعا بانه غير منصرف عند المصرح كما ذهب اليه البعض ايضا ولا ادرى وجه الغرض
الفاضل المحشى لوجه ايراد كلمة كان فى جواب خمسة عشر دون جواب سيبويه **قوله** مع
بعده اى فى الذكر يعنى ان هذه القرينة قرينة تخفية لا يساق الذهن اليها **قوله** ومن
المجايز آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه على ذلك التقدير يكون حكم ما يتضمن
حرف العطف فى الاصل معلوما بطريق الدلالة ببيان الدفع ان المعلومية بطريق الدلالة
ينفع اذا كان حكم ما يتضمن حرف العطف بالفعل موافقا لحكم ما يتضمن حرف العطف
فى الاصل ولم لا يجوز ان يكون بين هذين الحكمين تخالف **قوله** ولذا اى لاجل ذلك لم يجز
فى الحكمين ذهب البعض الى الاعراب مع عدم الصرف فى المتضمن لحرف العطف فى الاصل
قوله جواب آخر بيان هذا الجواب ان تقييد التركيب المؤثر فى منع الصرف بما يخرج خمسة
عشر مضروبة من المعربات الغير المنصرفة عند المصرح وكذا يعد جواب آخر للاعتراض
بسيبويه ولفظويه من جهة ان وجه ايراد كلمة كان فى جوابهما كما سبق فتذكر وافهم واجبا
مرارا عصمت الله عن اصل الاعتراض بان ما تضمن حرف العطف فهو خارج بقوله من غير
حرفية جزء واما ما يكون احد جزئيه صوتا فهو خارج بقوله صيرورة الكلمتين او اكثر لان
الصوت ليس بكلمة انتهى مع ادنى تغيير **قال** الشارح انما من قبيل المبنيات ويرد هنا ان المتعرض
فى كلام المصرح فيما بعد بناء المتضمن لحرف العطف ولا تعرض فيه لبناء ما كان الجزء الثانى منه
صوتا واجيب عنه بان الشارح قال هذا بالنظر الى التوجيه الذى فعله فى عبارة المصرح وهو
قوله والاعراب الثانى وبنى الاول على الاصح وهو تقييد الشرط بقوله ان لم يكن مبنيا سابقا
وجعل قوله على الاصح متعلقا بالجملتين والتعرض لبناء ما كان الجزء الثانى منه صوتا
على هذا اثابت بطريق الاشارة وان لم يثبت بطريق الصراحة فى عبارة المصرح كما لا يخفى
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فلنرجع الى ذكر بناء ها اصلا بل اخرجها من المركبات بقيد
الاسناد واخراجها من باقى المركبات ظاهر ووجه عدها فى المبنيات مع ذلك الخروج

قدمرّ في الحاشية المتعلقة بقول الفاضل المحشي عند جماعة فتذكره **قال** الشارح قدس سره علم لبلدة آه قال مولانا عصمت الله فيه انه اذا كان بعلبك علما لبلدة يجوز ان يكون علم صرفه للعلمية والتأنيث كماه وجود فلم يكن مثالا قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف انتهى اقول وبالله التوفيق التأنيث باعتبار البلدة ليس بثابت ومتقرر لانه او اول تلك البلدة بالمكان يكون مذكرا على ماهو القاعدة في السماء الاماكن فلذا لم يعتبر ذلك التأنيث وجعل غير منصرف للعلمية والتركيب اه اعلم لكن بقي شئ وهو ان المراد من الاضافة في قوله ولا باضافية هيئة كما علم من قول الفاضل المحشي سابقا لا قصد المعنى الاضافي ووجد الهيئة الاضافة في لعلنك مما لا يخفى فلا يوجد الشرط فكيف يمنع من الصرف ويمكن ان يجاب بان المراد هيئة الاضافة والاسناد المبهمة التي يكون ملاحظتها موجودة في اللفظ كجزء الكلمة في عبد الله ونصب شرا في تاء بط شرا وهيئة بعلبك ليس بهذه المثابة **قوله** بل من غير نقل آه لما كان يرد على الشارح ان المعلوم من كلامه نفي قصد النسبة لا اصلها في بعلبك والشرط نفي اصل النسبة لا نفي القصد اضرب الفاضل المحشي عما قاله ونفي اصل النسبة ويمكن ان يجاب عما قبل الشارح بان النفي قد يفيد نفي المقيد والقيد كليهما اذا دخل على شئ مقيد فلا يجوز ان يكون مراد الشارح هنا نفي النسبة والقصد لا الاخير فقط والله اعلم **قوله** على الارتجال اي من غير نقل بقال او تحمل الخطبة والشعر ابتداء من غير تهيئة قبل ذلك **قال** الشارح قدس سره او غيرهما قال مولانا عصمت الله لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضير في تأثير التركيب فلا حاجة الى نفيه اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من كلام الشارح قبيل هذا ضرا النسبة العطفية في التأثير كما لا يخفى ولو كان وجود النسبة العطفية غير مضر كما قال فلا يتوجه الجواب عن الاعتراض المذكور في كلام الشارح بقوله فان قلت كان آه كما نقلت سابقا فتذكره والله اعلم **قوله** قيل الواو بمعنى مع لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الواو لمطلق الجمع لا للاجتماع كما تقرر فمفاد كلام المصرّحون لا لف والنون في الاسم على طريق الاجتماع او التفريق بان يكون احدهما في اسم والآخر في اسم آخر وهذا ليس بمراد كما هو الظاهر بين الدفع ان الواو وهنا بمعنى مع او العطف مقدر على الحكم وهو قوله ان كان آه فيفيد الاجتماع المراد وهو الاجتماع في اسم واحد لكن لما كان هذا ان الاخران خلاف الاصل مرّ ض هذا التوجيه وقال قيل وقد يقرر الايراد بان الظاهر في العطف اعتبار متأخرا عن الحكم فلا يصلح جعل ضمير التثنية الى المعطوف عليه ولا الى المعطوف وضعف هذا التقرير مولانا عبد الحكيم بان الشايع في العطف بالواو ايراد ضمير التثنية كما في قولهم زيد وعمرو جاءا

فلا خدشة في عبارة المصنف والله اعلم قال الشارح قدس سره المعدود ان من آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الالف والنون موجودتان في حسان الحسن اسما مع انه منصرف ببيان الدفع ان المراد من الالف والنون الالف والنون المزيدتان بجعل اللام للعهد اشارة الى ما ذكر في الكتاب والنون في حسان ليست بزايدة كما هو الظاهر فلما لم يرد مثل هذا الايراد في الاسباب الاخر لم يشر الشارح فيها الى كون اللام للعهد وان كانت فيها ايضا هكذا افهم من حاشية مولانا اجمال والله اعلم بحقيقة الحال قوله بالفعل لما كان معنى كون الشئ من الحروف الزوايد موافقا لما سيأتي في بحث الحروف امكان اتصافه بالزيادة في مادة من المواد لا انه متصف بها في كل المواد فذهب الى الذهن كون الالف والنون من حروف الزيادة بهذا المعنى فيقتضي ان يكون حسان مشتقا من الحسن غير منصرف بوجود ذلك المعنى في نونه فيلزم على ما عنه الفرار قيد الفاضل المحشي قول الشارح لانهما من الحروف الزوايد بقيد بالفعل اشارة الى ان المراد بكون الالف والنون من حروف الزيادة ههنا كونهما متصفتين بها بالفعل فيكون حسان منصرفا لان نونه ليس بمتصف بها بالفعل حال كونه ملغزا من الحسن والله اعلم قوله نونه بدل من قوله لفظ ويحتمل ان يكون مضافا اليه للفظ لفظ والضمير يكون راجعا الى الشئ المذكور في كلامه والمذكور في كل لسان قوله جاز صرفه هذا البحث بالنظر الى الاحتمال الاصالة لا بالنظر الى الاصالة لانها يوجب الصرف كما لا يخفى واما المنع في قوله الآتي ويمنع ح وبالنظر الى كون حسان من الحسن بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة لا بالنظر الى جواز ذلك الكون لانه يوجب جواز المنع كما لا يخفى فعلم ان الاولى للفاضل المحشي ترك الجواز في الصرف او ذكره في المنع ليكون الكلام على نسق واحد هذا من سوانح الوقت والله اعلم قوله بجواز آه الغرض بيان تطبيق المثال وهو حسان المثل وهو كون نون هذا اللفظ محتمل الاصالة والزيادة قوله لحضار عتمانا آه اعلم ان المرئي في نسخ الشرح ههنا لفظ عليهما بعد قوله تاء التانيث وفي كلام الفاضل المحشي هذه العبارة الطويلة بدون لفظ عليهما فصدر بها لفظ الخ كما هو عادة المصنفين في بعض المقامات ارجع الى ان ذلك اللفظ غير موجود في النسخة التي عند الفاضل المحشي والى ان الاصل عدم الزيادة لان المقرر في وجه الشبه ان يكون مشتركا بين المشبه به وعلى تقدير الايراد المذكور يكون مختصا بالالف والنون على ما هو الظاهر وهو راجع ضمير عليهما اليهما وان تكلف على ذلك التقدير ايضا بان الضمير راجع الى ريف التانيث التين جعلتا بمنزلة امر واحد والالف والنون المزيدتين التين جعلتا ايضا بمنزلة امر واحد والله اعلم قوله لما كان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الشارح لم لم يجعل وجه مشابهة الالف والنون المزيدتين مع الالف الممدودة تساوي الوزنين صدرا وكون الزايدتين مختصا

بشئ الذى هو المذكر وكون المؤنث والمذكر فى لفظتى الصيغة ببيان الدفع ان تأثير الالف والنون المزيدتين فى منع الصرف ليس بدايرمع تلك الوجوه لان ندمان منصرف مع وجود الوجه الاولين فيه وعمران وعثمان ممتنعان من الصرف مع عدم تلك الوجوه فيهما بخلاف منع دخول التاينث لان تأثيرها فى ذلك المنع معه دايرا وجودا وعدما فتعين جعله وجها للشبه فجعل الشارح وجه الشبه اياه لا غيره **قوله** منع صرفهما لم يعم هذه العبارة على الظاهر لانه يستفاد منه نسبة الصرف الى الالف والنون المزيدتين وهو خلاف الواقع لانه وجد مرارا انصراف مزاوصاف الاسماء اول الفاضل المدقق بان المنع المضاف الى الصرف مضاف الى ضميرهما فى الواقع والتقدير منعهما الصرف ولا شك فى صحة هذا المعنى اقول وبالله التوفيق ان لفظ منع صرف وان كان مركبا اضافيا فى الواقع لكنه يحتمل ان يخرج عن التركيب الاضافى ويجعل كشئ واحد فاضيف الى ضميرهما لادنى الملابسة وهى كونه حاصلا من مرجعهما والله اعلم **قوله** دايرا عليه الضمير راجع الى منع دخول تاء التانيث ومعنى دورانه منع الصرف على ذلك المعنى وجودا وعدما ان وجود منعهما دخول تاء التانيث مستلزم لوجود منعهما للصرف وعدمه يستلزم لعدمه ويرد هنا ان الدوران علامة العلية كما هو المتقرر فى علم الاصول فللناسب ان يجعل سبب منع الصرف منع دخول تاء التانيث لا الالف والنون المزيدتان ويمكن ان يجاب عنه بان الامر كما قلت لكن لما كان الاجماع منعقدا على جعل الالف والنون المزيدتين من اسباب منع الصرف والمخالفة منه من المتبحى فجعل ذلك المنع سببا لما لاجله منع الالف والنون الصرف من الاسماء وهو المشابهة لا لفقد التانيث ولا سيتسير هذا الابان يجعل منع دخول تاء التانيث وجه الشبه والله اعلم **قوله** لان الوجوه آه اسم ان الوجوه وجزها التساوى مع ما عطف عليه هذا اذا وجدت الواو فى قوله الآتى ولا يدور عليها آه وان لم يوجد نحو لك حرف الواو فيكون الخبر هو وقوله مشى الوزنين مع ما عطف عليه عطف بيان او بدل من الوجوه **قوله** صدر الاولى تركه لان الوزنين كما انهما متساويان صدرا لكذلك متساويان عجزا لكن الامر سهل وهو عدم كون القيد احترازيا **قوله** مع تحقق تلك الوجوه ويعلم من الحاشيتين المشهورتين ان المراد من تحقق تلك الوجوه فى ندمان تحققها فيها ما سوى الوجه الثالث يعنى ان فى ندمان الاول والثانى من تلك الوجوه موجودان وفى عمران وعثمان كل معدومة اقول وبالله التوفيق لعل وجه استثناء الوجه الثالث من ندمان كون المراد بكون المؤنث صيغة اخرى كونها على صيغة فعلى لا المخالفة المطلقة وهذا منتف فى ندمان المنصرف لان مؤنثه على هذا

اى لفظهما منه

كذا فى نسخة منه

كذا فى نسخة منه

قوله صدرا فى كون الحرف الاول منهما مفتوحا وما قبل الثانى ساكنا كذلك متساويان عجزا فى كون حرف الثانى مفتوحا والاول ساكنا منه

ندمانة لا ندمى ولعل وجه انتفاء الوجه الثانى عمران وعثمان ان المفهوم من اختصاص الزا
يدتين بالمذكر فى سكران مثلا المؤنث له مع عدم تحمل الزايدتين وهذا المعنى منتفى فيه
لان المؤنث لم يجئ لهما ولو لا ذا لك التكلفان بل بقى كلام الفاضل المحشى على ظاهره لعلمت
ان الوجوه كلها موجودة فى ندمان المنصرف والاول والثالث منتفيان فى عمران وعثمان
والثانى موجود فيهما فاحفظه ولا تسرع بالرد والقبول والله اعلم **قوله** عمران وعثمان بكسر
الاول فى الاول وضم الاول فى الثانى وبهذا اظهر وجه انتفاء الوجه الاول فيهما ولما لم يجئ
لهما مؤنث تحقق وجه انتفاء الوجه الثالث فيهما ايضا واما وجه انتفاء الوجه الثانى فيهما
فقد عرفت حاله **قوله** لا يظهر الغرض من هذا التزييف القول الاول بان للشرح ان
الالف والنون الزايدتين انتفاء التاء وعدم دخولها عليهما وعلى هذا القول لا يظهر ذلك
الاشتراط وجه لان وجود التاء لا يقدح فرعيتهما للمزيد عليه **قوله** الا ان يقال الغرض
تعميم القول الاول والجواب عن تلك التزييف وبيانه ان تأثير الالف والنون فى منع
الصرف لاجل الفرعية ودخول التاء يقدح فيها لان المجرد عن التاء الذى هو المتلبس
بالالف والنون ههنا على تقدير دخولها به يكون اصلا بناء على ما تقرر ان المجرد عن التاء
اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية **قوله** اى فى منع دخول آه لما كان
مشابهة الالف والنون بالفى التانيث متصورا بوجوه شتى مطلقا لم تكن مرادة كما سبق
كل منزلا مرين قيد الفاضل المحشى بما هو المراد والله اعلم **قوله** اما المشابهة او المشابه
ويرد ههنا ان المناسب للفاضل المحشى ان يقدم المشابه على المشابهة لان اسناد السببية الى
الالف والنون على الاول يكون حقيقيا وعلى الثانى يكون مجازيا كما لا يخفى واجيب عنه بان
الفاضل المحشى نظر الى ان سببية الثانى اصلية لان فرعية النسبة للطرفين فى الوجود من امر
ظاهر بخلاف سببية الاول ولكل وجهة هو موليها هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق
والله اعلم **قوله** لكنه سبب آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الفرعية اذا كانت
لما زيد تأليه والسبب اذا كان الالف والنون فما الحاجة لشابهة الالف والنون بالفى التانيث
وبيان الدفع ظاهر **قوله** مع ان المشبه آه يعنى ان المشبه من توابع المشبه به وهو اذا كان
ههنا فرعا للمذكر يكون مشبهه ايضا فرعا له فلا حاجة الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه
به **قوله** ظاهر وبيان التوجيه فيما سبق لا يثبت الظهور بل الصحة كما هو الظاهر فلا يرد ما
قاله **قال** الشارح قدس سره يعنى به ما آه الغرض من هذا الدفع ما يرد من ان الاسم اعم
مطلقا من الصفة وهو خاص منه مطلقا والمقابلة بين ذلك العام والخاص بكلية او ليست

ع ويجوز بالبار ان المؤنث لن ما نة ينتفى اذا كان ن ما نة فيه ايضا الصحة الثانى فيه كما لا يخفى الا ان يقال ان المراد من الاختصاص عدم معية الزايدتين فى المؤنث فقط ولم تكن فى ندمان فى المؤنث مع التاء كما لا يخفى والله اعلم منه

من المتعارفات فكيف حصلت من المصنف بيان الدفع ان للاسم اطلاقين باحدهما يكون اعم من الصفة وهو ما يذكر في مقابلة الفعل والحرف وما الآخر مقابل لهما وهو ما لا يدل على ذات ما الوحظ معه صفة من الصفات والمراد هنا هو الثاني والمقصود من قول الشارح فان الاسم آه الاستدلال على اطلاق الاسم في مقابلة الصفة كما انه يطلق في مقابلة الفعل والحرف وقوله فالمراد بالاسم آه تقرير على الدليل اشارة الى ان نفي قصد الاسم الشامل للاسم والصفة مراد في المدعى هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** و لا الاسم آه لعل الغرض من هذا الكلام التعريض على الشارح بان للاسم اطلاقات اخر ايضا اعم مطلقا من الصفة فالمناسب نفيها ايضا لا يتوهم ارادتها فيلزم المقابلة بين العامين المطلقين بكلمة او ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى المذكور في الشرح هو الظاهر المتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الاخر فليس كذلك في مثل هذا المقام فلذا لم يحتج الى نفيها هكذا اذكر في حاشية مولانا امير حال اقول وبالله التوفيق او كان المراد من الاسم الشامل للاسم والصفة المنفي في قول الشارح الاسم المقابل للفعل والحرف لكان للسائل والجواب وجه ولو اريد به ما هو ظاهره يعني لم يرد بالاسم المعنى الذي يكون به شاملا للاسم والصفة باي وجه كان هذا الشمول لم يحتج لهما وجه والله اعلم **قوله** المقابل آه وهو عما لا يكون مشعرا بالمدح والذم وكلا مصدرا بالاب والابن كما يقال العلم اما اسم وتعب او كنية **قوله** والمقابل للمهمل اي اللفظ الموضوع لمعنى وعليه حمل القاضي البيضاوي الاسماء في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها **قوله** والمقابل للظرف وهو ما لا يستعمل ظرفا لان الظرف اللازم هو الذي لا يستعمل الا ظرفا والى هذا المعنى اشار ابو علي حيث قال حيث يستعمل ظرفا لا اسما **قوله** او مجموع اشارة الى تأويل آخر لا فراد الضمير الراجع الى الالف والنون في قوله فشرطه **قوله** وتثنية الضمير اشارة الى نكتة ايراد ضمير التثنية في قوله وان كانا في صفة اقول وبالله التوفيق الاولى ترك هذا القول لاكون النكتة للغاء من المشهورة والله اعلم **قوله** الشروط الى بقية اذ هي شروط الاسبق الاسم اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشي لو قال فيه انه يخالف الشروط بحذف السابقة لفظا كان احسن **قوله** لكن آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا التوجيه اذا كان مخالفا للشروط فالمناسب ان لا يذكر الشارح واكتفى بالاول فقط بان الدفع ان الحسن فيه ثابت من وجه وهو الخلو عن لزوم التنافر الموجب لتغيير المبتدى فلذا اذكر فتى كل من التوجيهين حسن وقع وفي تقديم التوجيه الاول رمز الى ان الموافقة اهم مهما من التحرز عن لزوم التنافر والله اعلم **قوله**

وجه ضعف هذا الجواب من ذي وفقه مولانا عبد الحكيم ان مشتق الا ظاهر فافهم اليها ١٢ منه

منهم من قال لما كان فى العلمية الجامعة مع الالف والنون المزيدتين خلاف فى انها سبب و شبه كما فى شروط ما سوى الجمع او شرط محض كما فى شرطه الشاذ الفاضل المحشى الى ذلك الخلاف والاحتمال الاول اولى لان المتقرر ان المشبه لا يكون فى مرتبة المشبه به فكيف يقوم الالف والنون مقام السببين والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تحقيقا للزوم آه ويرد هنا ان العلمية وضع ثان تجعل الالف والنون من تمام الكلمة واصلين والحال تأثيرها فى منع الصرف لاجل الزيادة فيهما منافات فكيف يشترط احدهما بالآخر فاجيب عنه بان العلمية وان كان وصفا ثانيا وتجعل الزايدين من تمام الكلمة لكن لا يخفى انهما صارا اصليين بل يخفى انهما صارا كالشئ الذى من اصول الكلمة فى اللزوم وعدم الانفكاك هكذا افهم من حاشية مولا مير جمال والله اعلم **قوله** ولم يتحقق سبب آخر الغرض من هذا الكلام احد امرين الوجه الآخر لاشتراط العلمية فى الالف والنون المزيدتين الكائنين فى الاسم وفيه كلام سبق والرمز المخفى الى ان الوجه المذكور فى الشرح ثانيا ناظر الى المذهب المرجوح وهو المذكور ثانيا فى كلام الفاضل المحشى فى الحاشية السابقة بلا فصل والله اعلم **قوله** وسلمان وعثمان الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد على المصرّ بانه ما الوجه فى ايراد المثال المكسور الفاء فى الاسم والمفتوح الفاء فى الصفة مع وجود مفتوح الفاء فى الاسم كسلمان بيان الدفع ان مفتوح الفاء ومفهومها مشتركان فيما بين الاسم والصفة يعنى يوجدان فيهما واما مكسور الفاء فلم يوجد فى الصفة فايراد المثال الخاص بالاسم المقابل للصفة اولى فلذا اورده المصرّ وخفية الدفع ينادى باعلى ندا على وجه تعيين المصرّ للمثال المفتوح الفاء على مثال مضموم الفاء فى الصفة فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** لكن المؤنث الخ لعل الغرض من هذا دفع استدراك توهم مساوات مضموم الفاء مفتوحها فى سائر الاحكام الناشى من الحكم بتحيثهما فى الصفة ورمز حقى الى وجه اختيار المصرّ فى ايراد مثال الصفة مفتوح الفاء وهو ان المفتوح اولى بكون مؤنثة مع التاء وبدونها فيكون اعم من مضموم الفاء لان مؤنثة لا يكون الا مع التاء والاعم اولى **قوله** فيه انه عطف آه الغرض من هذا الكلام ايراد عتراض على المصرّ بانه يلزم فى كلامه عطف الامرين وهما فى صفة وانتفاء فعلانة على المعمولين وهما فى اسم وشرطه العلمية لعاملين مختلفين الاول لكان لانه جزء والثانى لان الشرطية لانه جزاؤها بعاطف واحد وهو كلمة او وذا غير جايز كما تقرر وانت خبير فى قلبك انه كيف يصح عطف انتفاء فعلانة على شرطه العلمية لانه على هذا لكون جزاء ومن شرطه كونه جملة وهو ليس كذلك فاجاب له بان المراد من عطفه عطفه بتقدير المبتدا يعنى عطف شرطه انتفاء فعلانة على شرطه العلمية هكذا افهم من الحاشيتين قال الفاضل

ح وان اختلفا اه لا حاجة فى عطف قوله فى انتفاء فعلانة على قوله بتقدير المبتدا على قوله لان العلمية وعلى قوله المذكور عطفه على قوله العلمية كما لا يخفى فان الصفة لا يصح ايراد الالف فافهم منه

المدقق ما حاصله ان معمول از الشرطية ما بعد الفاء لا هو معها فليس هناك العطف على معمولي العاملين المختلفين بل ليس هناك العطف على شيئين فان الظاهر ان كلمة او لعطف قوله فى صفة على قوله فى اسم وبسبب العطف يكون التقدير وان كانا فى صفة ولما لم يصح الجزاء الاول الجزائية ان الشرطية ولا بد لها منه قاورده المصنف قوله فانتفاء فتقدير المبتدا وانتهى ما حاصله والله اعلم **قوله** وليس على شرطه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المتقرر فى مقره ان المجرور اذا كان مقدما فى ذلك العطف يكون جايزا كما فى الدار لزيد والحجرة عمرو وههنا المجرور مقدم فلا حاجة فى عبارة المصنف الى ان ههنا مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموع الجار والمجرور كان المجرور وحده عطف على المجرور وحده واعادة الجار لامر لفظى لان الجار فى المعطوف ههنا لا يكون فى حكم العدم فلا يكون على شرط جوازه فيلزم النقصان فى عبارة المصنف هكذا افسره من الحاشيتين المشهورتين ولعل وجه عدم كون الجار فى المعطوف فى حكم العدم عدم وجدان امر لفظى باعث على اعادته فيه كما ان الباعث موجود فى المال بيني وبين زيد يعني ان الباعث غير موجود فاذا ذكر فيكون لنكتة فلا يكون فى حكم العدم والله اعلم **قوله** قيل الصواب آه اعتراض على قول المصنف او فى صفة وبيانه ظاهر لكن لشهرة لفظ الصواب فى ضد الامر الغير الصحيح الاولى للفاضل المحشي ان يقول الظاهر او الاحسن او غيرهما وان كان هذه الالفاظ من الفاظ القايل فايراد الجواب لهذا الاعتراض اشارة الى نقصان تقريره لا يضر والله اعلم **قوله** باعتبار نفس آه اى طبيعة الالف والنون التى هى مفهوم كلى **قوله** فردها اى الالف والنون المخصوصتان بالخصوص الشخصي ويرد هنا ان التزويد فى نفس الالف والنون قضا القرينة على ارادة الفرد الشخصي منه واجيب عنه بان الحصول صفة الافراد حقيقة لان الطبيعة لا يحصل فى شئ الا بواسطة الفرد **قوله** ويمكن ان يجاب آه بجعل ان الالف والنون على قسمين احدهما فى الاسم والآخر فى الصفة والمراد كلمة او فى الاسم شايع فلا حاجة الاشارة الى تقسيمه اليهما او رد هما المصنف **قال** الشارح قدس سره كانا فى صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء على الشرط والجزاء وليس من العطف على معمولي عاملين مختلفين لانه ليس ما جوز وهذا على تقدير كون كلمة فى مذكور امع صفة واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فمن عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه يكون من قبيل ما جوز هكذا رئيت فى بعض الحواشي **قال** الشارح قدس سره لتناول دخول آه اشار بهذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلانة يفتح الفاء ليس بقصد

وهو سد صحة العطف كما لا يخفى لجواز ان يقدر اعادة الجار اه منه

حتى يردان فى عريانة بضم العين تحقق انتفاء فعلانة بفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء التانيث هكذا قال مولانا عصمت الله **قال** الشارح قدس سره ليبقى مشابهتهما هذا القليل بالنظر الى القول الراجح فافهم **قوله** هذا عند الاكثرين اى من اهل اللغة لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى امرين احدهما ان الملازمة المذكورة فى قول الشارح ليست بالنظر الى كل اهل اللغة حتى يردان بنى اسد يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا كما يقولون فى مؤنث سكران سكرى وسكرانة وفى مؤنث غضبان غضبى وغضبانة بل بالنظر الى اكثر اهل اللغة وهم لا يقولون فى فعلان جاء مؤنثة على فعلى فعلانة وثانيهما ان غرض الشارح من هذا القول الاشارة الى ضعف هذا المذهب الذى اشار المحشى اليه بلفظ قيل وبيانه ان مقصود هذا القايل اما وجود فعلى او انتفاء فعلانة فان كان الاول فالمناسب بل الواجب ان يحكم بعدم انصراف سكران وغضبان فى لغة بنى اسد لوجود الشرط وهو وجود فعلى والامر ليس كذلك عندهم لانهم يحكمون بانصرافهما وان كان الثانى فلا وجه للعدول عن المقصود وهو انتفاء فعلانة الى غير المقصود وهو وجود فعلى مع عدم الملازمة بينهما لان المقصود قد يحصل بغير وجود فعلى ايضا كما فى رحمن والله اعلم **قوله** عندهم اى عند ذلك القايل مع اتباعه وهكذا فى الثانى والثالث والرابع **قوله** لحصول المطلوب وهو انتفاء فعلانة لعدم استعمال رحمانة فى لغات العرب كما هو الظاهر **قوله** قلنا آه حاصل الجواب انه يحتمل ان يكون مراد ذلك القايل انتفاء فعلانة لكن لا مطلقا بل اذا كان مؤكدا بدليل لفظى وهو ههنا ليس الا فعلى والانتفاء الموصوف هذا الوصف منتفى فى رحمن فلن امتنع صرفه من الصرف قال مولانا عبد الحكيم ما حاصله المنع لتلك الامور الثلث حاصل المنع الاول ان المراد من انتفاء فعلانة تحقق المشابهة بالفى التانيث وهذا يحصل بمجرد ذلك الانتفاء فما الحاجة الى الانتفاء المؤكد وحاصل المنع الثانى ان الدليل العقلى قد يكون اقوى من الدليل اللفظى فما الحاجة على تقدير تسليم الانتفاء الموكد الى مؤكدية بالدليل اللفظى وحاصل المنع الثالث ان انتفاء فعلانة قد يكون بوجود فعلى وقد يكون بغيره فلا وجه للحصر لعلة ذلك الانتفاء فى وجود فعلى اقول وبالله التوفيق لو لوحظ كون الاحتمال كافيا للجواب كما هو المشهور لا سيما مثل ذلك الاحتمال لم يرد على الجواب شئ ولهذه المنوع اجوبة اخر فى حاشية الفاضل الدقاق ان شئت الاطلاع فارجع اليها والله اعلم **قال** الشارح فى انه منصرف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الاختلاف فى وجود رحمن الذى هو اسم الله تعالى غير ثابت او

على الاول بالنظر الى عدم الاعتداد بقول البعض والثانى بالنظر الى صدوره منهم وان كان ضعيفا فالمدار على الغناء والبيان عدمه

مثبت غير مرتب على الاختلاف في شرط الالف والنون المزيدتين فكيف يصح قول المصنف
ومن ثم اختلف في رحمن بيان الدفع ان المراد من الاختلاف في رحمن الاختلاف في صرفه وهو مرتب
على الاختلاف في الشرط ويرد هنا ان الامر المردد المذكور في كلام الشارح متفق فكيف
يوجد الاختلاف فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف ليس الا في الصرف فقط او في
عدم الصرف فقط لا في الامر المردد بينهما وان اختلج في ذهنك انه يعلم من الاختلاف
في الصرف ذهاب البعض اليه والبعض الآخر الى عدم الانصراف وليس مفادا الاختلاف
في عدم الصرف الا هذا فما الحاجة الى قوله او في عدم الصرف فاعلم له بان الامر كما قلت لكن
الفرق في لحاظ الصرف اولا كما في الاول وثانيا للتلازم موجود ولعل الشارح نظر الى ذلك فقال
ما قال وهذا الفرق اللحاظي ايضا قد يعتبر هنا للغاة كما قال الشارح في شرح قول المصنف
لا يتصرف فيه بتقديم وتأخير في بحث فعل التعجب يرد هنا ان الانصراف وعدمه وكذا
الاحكام الاخر اللغوية يعلم من استعمالات العرب ورحمن فيها اما ان يكون منصرفا او يكون
غير منصرف فلا معنى للاختلاف فيه واجيب عنه بانه يجوز ان يستعمل فيما بين العرب مصروفا
او معرفا بالام فلا يعلم منه الانصراف وعدمه والله اعلم **قوله** فعلى الاول ينبغي آه
الانبغاء بمعنى الوجوب وكذا في الثاني فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اللهم الا ان آه يعني ان تحقق
المشابهة بين الالف والنون المزيدتين وبين الفي التانيث وانتفاءه على تقدير وجود التانيث
بالتاء والتانيث بالالف الاول بالثاني والثاني بالاول انما يثبت اذا كان ذلك الوجود دائما
مقارنا بالاستعمال واما اذا كان فيها سببا فقط كما كان ههنا فلا يكون فيه التانيث بالالف
كافيا في وجود منع الصرف والتانيث بالتاء مضر الوجوده ولما كان ثبوت الاحكام بالنظر الى
القياس امرا مشهورا فيما بينهم وكثبوت الاصل مثلا في ثلث ومثلث باعتبار القياس وهو
ان المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا اصدر الفاضل المحشي هذا الجواب بلفظ اللهم
المشعر بالضعف والله اعلم **قال** المصنف دون سكران حال من رحمن اي من اجل الاختلاف
في الشرط اختلف في رحمن متجاوزا عن سكران ندمان فالاختلاف في الشرط سبب الاختلاف في
البعض والاتفاق في البعض الآخر ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا كان في الكل اتفاق
فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران وندمان
لانه على تقدير الاتفاق ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان هكذا في حاشية
مولانا جمال الدين **قوله** لما كان المراد آه لما كان ندمان منصرفا بالاتفاق لعدم وجود
الشرط على كلا المذهبين فخطر في الذهن ان ندمان الواقع في عبارة الكافية يكون مكسورا

ومنونا لا اضافة دون اليه بحكم العطف فاشار الفاضل المحشي الى اعرابه بان المناسب عدم اجراء التنوين والكسرة على نون ما ان الواقع في عبارة الكافية لان المراد منه اللفظ فيكون علما للنون المنصرف فيكون غير منصرف للالف والنون المزيدتين في الاسم والعلمية تعتبر لو لحظ حال مسماه فيكون الكسرة والتنوين جاريتين عليه للمشاكلة وبالجملة جواز الامرين في نون ما الواقع في تلك العبارة ثابت وهذا لاجل عدم العلم بالمنقول من المصنف في اعرابه والله اعلم

قال الشارح قدس سره وهو كون للاسم آه لعل الغرض من هذا دفع ايرادين احدهما ان عدّ وزن الفعل من اسباب منع الصرف غير صحيح لان تلك الاسباب اوصاف للاسم ووزن الفعل وصف الفعل كما هو الظاهر وثانيهما ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيفيد الاختصاص فيلغو قوله شرطه ان يختص بالفعل ببيان الدفع عن الاول ان وزن الفعل بالمعنى الاضافي صفة الفعل لكن في الاصطلاح نقل عن ذلك المعنى الى كون الاسم آه وهو صفة الاسم وببيان الدفع عن الثاني ان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل والعد من اوزان الفعل كما يكون باختصاص كذلك يكون بمجرد الوجود فيه وهو غير كاف في حصول منع الصرف فيحتاج الى قوله شرطه ان آه وباحرر نا من النقل اندفع ما قيل ان في تفسير وزن الفعل بكون الاسم آه نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى هذا ما فهم من الحواشي والله اعلم **قوله** سواء كان له زيادة آه لعل الغرض من هذا دفع ما يختلج بالبال من ان هذا الوزن المشترك بين الاسم والفعل من اوزان الفعل دون اوزان الاسم يشعر على زيادة اختصاص ذلك الوزن بالفعل فعلى تقدير تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آه يفهم الاختصاص ايضا فيستدرك قوله شرطه وببيان الدفع ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد نسبتها اليه لا لزيادة نسبتها اليه **قوله** فالاضافة في آه ويرد هنا ان كون الاضافة بمعنى النسبة مرادة في وزن الفعل الذي هو مذكور في المتن غير صحيح لانه بالمعنى الاضافي وصف الفعل كما هو الظاهر واسباب منع الصرف اوصاف الاسم واجاب عنه الفاضل المدقق ان المراد من وزن الفعل في قول الفاضل المحشي هو الذي ذكر في ضمن اوزان الفعل او المأخوذ في المفهوم الاصطلاحي لوزن الفعل لانه كون الاسم على وزن الفعل وبهذا يظهر منافاة ما في بعض الحواشي المتعلقة بقول المصنف وزن الفعل لانه يفهم منه ارادة الاضافة في قول المصنف وهو خلاف الواقع لانه مفرد منقول في الاصطلاح الى ما هو صفة الاسم **قوله** والا لم يجز آه اي ان كانت الاضافة محمولة على زيادة النسبة يكون لفظ شرطه مستدركا

لان شرط الشئ يكون اخص منه والاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة احد هذا التقدير يكون مستفادا من وزن الفعل فيكون مساويا له ويرد هنا ان المفهوم من كلام الفاضل المحشي فيما سيأتي ان الزيادة نسبة الوزن الى الفعل فردا آخر اسوى القسمين المذكورين في المتن وهو غلبة وجوده في الفعل مثل وزن فاعَلَ وتحقق وزن الفعل في هذا الفرد لا يؤثر في منع الصرف كما يقول به الفاضل المحشي فيما سيأتي واذا كان الامر كذلك فيكون الاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة احد من وزن الفعل فلا يكون لفظة احد مستدركا ويعلم هذا الايراد من حاشية مولانا عبد الحكيم المتعلقة بقول الفاضل المحشي لا على الاشتراط لكن العجب منه في عدم تعرضه اليه في هذا القول واجاب عن هذا الايراد الفاضل المدقق لكن لستُ احصله فلذا لم اذكره والله اعلم **قوله** فشرطه المرئي في النسخ الموجودة من كتاب الفاضل المحشي لفظ فشرطه بزيادة الفاء والحال ان هذا اللفظ ليس بموجود لا في كلام المصنف ولا في كلام الشارح الذين رشيتهما فيكون زيادة الفاء سهوا من الناسخ او يكون نسخة المتن او الشرح بزيادة الفاء والله اعلم **قوله** فشرطه في زيادة الفاء في هذا الكلام كلام مثل الكلام السابق **قوله** على شرط التحقق يعني ان هذا الشرط شرط التحقق وهو لا يكون خاصا بل مساويا فمساواة الاختصاص بالفعل او كون الزيادة في اوله كزيادة احد مع وزن الفعل على تقدير حمل الاضافة على الزيادة النسبة مما لا يضر لان شرط تأثيره في منع الصرف فيكون المساوات المذكور مضرا له وفي هذا المقام يرد الايراد السابق المذكور في حاشية قوله فالاضافة الخ بادنى تغير فافهم **قوله** لان السببية آه لما ورد على ما فهم من كلام مولانا عبد الحكيم ههنا من تعلق هذا القول بقول الفاضل المحشي ولك ان تحمل آه ان الدليل انما يدل على اعتبار زيادة الاختصاص في وزن الفعل في الجملة سواء كان في مفهومه او شرطا اعترض الفاضل المدقق عنه وقال تعليل للمفهوم مما سبق وهو لا بد في تأثير وزن الفعل من زيادة النسبة الفعل سواء حمل الاضافة على هذه الزيادة او على النسبة وانما لوحظ الاشعار على الفرعية من اول الوهلة لكان لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وجه لانه لو اعتبر زيادة اختصاصه في شرطه لكان فهم الفرعية ثانيا يعني بعد التعريف لا اولا هذا ما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره اخذ الامرين في اشارة الى ان لفظة او في قوله او يكون آه للترديد ولذا اراد لفظة اما **قال** الشارح قدس سره في اللغة العربية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان وزن فَعَلَ من المختصات بالفعل على التقرر وهو لا يصح لان بقم وشلم موجودان في الاسماء بيان الدفع ان المراد من الاختصاص

لان ذكر في ضمن او الخ لان الفعل او الخ في ضمن المفهوم لا في ضمن وزن الفعل صلاحي

لان ذكر الاحتمال وتنبيه الايراد عليها عرفي عنه ۱۲ منه

الاختصاص فی اللغة العربیة وهما من الاسماء الجمیعیة فلا یقدح فی الاختصاص **قوله** فی اکثر نسخ المتن لعل الغرض من هذا تعریض علی الشارح بان فی کلام المصنف ههنا نسختین احدیهما محتمل لدخول الباء علی المقصور علیه الذی هو الاستعمال القلیل و لدخول الباء علی المقصور الذی هو الاستعمال الشایع و ثانیتهما مختص بدخول الباء علی المقصور علیه الذی هو الاستعمال الشایع فالمناسب له تعلیق قوله علی النسخة المحتملة لدخول الباء علی المقصور الذی هو الاستعمال الشایع واسما علم **قوله** والضمیر راجع ای ضمیر به راجع الی العمل لیوافق اکثر النسخ مع اقبها وان کانت الباء علی هذا داخلة علی المقصور علیه الذی هو الاستعمال الاقل **قوله** او بالعکس یعنی ضمیر به راجع الی الوزن وضمیر یختص راجعا الی الفعل لیکون الباء داخلة علی المقصور الذی هو الاستعمال الاکثر الغالب ان کانت النسختان علی هذا الفتح **قوله** وذا اعرب من الاعراب بمعنی الایضاح ای ابین واوضح وافصح **قال الشارح** قدس سره بمعنی انه لا یوجد آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان هذا الوزن اذا کان مختصا بالفعل فکیف یکون سببا لتحصیل منع الصرف الذی یجیئ فی الاسم بیان الدفع ان المراد باختصاصه اختصاصه بطریق الاصالة وهو لا ینافی مجیئه فی الاسم بطریق النقل وعدم الانصراف یقتضی مجیئه فی الاسم اعم من ان یکون بطریق الاصالة او علی طریق النقل **قال الشارح** قدس سره علی صیغة آه لعل الغرض من هذا دفع ما یتوهم من کون ثم علی صیغة الماضی المجهول من الثمر اخذ من الثلاثی المجرد فیلزم التکرار فی المثال من غیر فایدة وهو من المستبعدات بیان الدفع ظاهر اقول وبالله التوفیق ان المعلوم من کلام الزبدة ههنا ان وزن الثلاثی المزید فیه سواء کان معلوما او مجهولا مختص بالفعل حیث قال واعلم ان کل اوزان الفعل ثمانیة اقسام ستة منها مختصة بالفعل واثنان غیر مختصة اما الستة المختصة فهو الثلاثی المجرد المجهول والثلاثی المزید فیه سواء کان معلوما او مجهولا لانه لم یوجد فی الاسم بطریق الاستقراء والرباعی المجرد المجهول والمزید فیه علی الاطلاق لانه لم یوجد فی الاسم اصلا واما الاثنان الذان هما غیر مختصین به فهو الثلاثی المجرد المعلوم لانه یوجد فی الاسم کفرس والرباعی المجرد المعلوم لانه یوجد فی الاسم ایضا کجعفر انتهی فلعل محط الفایدة فی هذا التفسیر قول الشارح من التشهیر لان صیغة الفعل الماضی المجهول منه ایضا مختص بالفعل علی ما فهم من کلام الزبدة فلو قال علی صیغة الفعل من التشهیر لکان احسن ولو اردت من شهر صیغة الفعل المعلوم من المزید سواء کان مزیدا ثلاثیا او رباعیا واردت من شهرت صیغة الفعل المجهول سواء کان من الثلاثی المجرد او الرباعی المجرد او المزید

ح هذا الشرح بعض منه تعلیق الشرح بنسخة بالفعل علی ما فی بعض نسخ الشرح واما علی تقدیر تعلیقه بنسخة به کما فی اکثر النسخ فالباء داخلة علی المقصور علیه الذی هو الاستعمال الاکثر الغالب

ح وهی نسخة ان یختص ضمیر به لا الفعل ۱۲ منه

ح علی تقدیر ان یکون ضمیر یختص راجعا الی الوزن وضمیر به راجعا الی الفعل ۱۲ منه

ح علی تقدیر ان یکون ضمیر به راجعا الی الفعل وضمیر یختص راجعا الی الوزن ۱۲ منه

ح وهی نسخة ان یختص بالفعل ۱۲ منه

من كليهما لكان عبارة المصنف مشيرا الى كل الاوزان المختصة بالفعل فافهم هذا التقرير لكنه لعلك لا تجد في غير هذا التعليق والله اعلم **قوله** من بنات المال لما بين المعنى الاصلي للمثال المذكور في المتن لهذا النوع في الشرح اراد ان يبين الفاضل المحشي للمعاني الاصلية للامثلة المذكورة في الشرح من هذا النوع ولعل المعنى الاصلي لعثر الذي يعبر عنه بالفارسية بلغزيدن يكون ظاهرا فلذا تركه **قوله** علما مرتجلا اعلم ان المرتجل ما يكون موضوعا لمعنى ثم نقل منه الى معنى آخر لمناسبة بينهما وهذا المعنى غير موجود في شلم لان له معنى واحدا فلا يحصل وجها لزيادة الفاضل المحشي قيدا لا بتحالي ههنا فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** ونزن فعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان ونزن فعل موجود في اسماء الاجناس كدئل لدويبة فكيف يكون هذا الوزن مختصا بالفعل اجاب عنه الفاضل المحشي اولا بقوله ونزن فعل الخ وبيان الجواب ان دئل في اسماء الاجناس لكونه واحدا لا اعتبار له فلا يضر الاختصاص وثانيا بقوله وقيل آه حاصل هذا الجواب ان من عادات العرب نقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان على سبيل القلة فيجوز ان يكون دئل منقولا منه لما كونه بمعنى اسرع ولا يكون موجودا في اسماء الاجناس بطريق الاصالة فالوجود المذكور لا يقدح في الاختصاص ولو قال الفاضل المحشي ونزن فعل مجهولا من الخواص اما دئل اسم جنس او قبيلة فهو على سبيل الندرة او على سبيل النقل من دئل بمعنى السرع او من دال بمعنى مشى لكان اظهر واوضح والله اعلم **قوله** نهاكر عن فيل وقال الدليل على كونهما منقولين الى اسماء الاجناس خارجين عن معنى الفعلية دخول حرف الجر عليهما **قوله** واما دئل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد على اختصاص ونزن فعل مجهولا بالفعل بان دئل علما لقبيلة موجود في الاسماء فكيف يكون مختصا بيان الدفع انه منقول من دئل بمعنى السرع او من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا فكونه موجودا في الاسماء يكون بطريق النقل لا بطريق الاصالة فلا يقدح في الاختصاص ولم يتعرض الفاضل المحشي الى نقل دئل اسم جنس من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا لانه لا يحصل على هذا وجه التغيير والله اعلم **قوله** والتغيير للدلالة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه كيف يكون منقولا من دال لان الموافقة بين المنقول والمنقول عنه من المهمات ببيان الدفع ان للتغيير فائدة اذا كانت الغرض فلا باس به وههنا الغرض الدلالة على العلمية **قوله** كما قيل الاول بالفتحات الثلاثة والثاني بضم الاول وكسر الثاني وفتح الثالث **قوله** واما الرمل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الرمل وكذا الرمي يجوز ان الفعل موجودان في الاسماء فكيف يكون هذا الوزن مختصا

لان الشارح اذا قال كذا فقيل كذا ينبغي كذا من قبيل كذا ينبغي كذا

بالفعل بيان الدقم انها شاذان فلا اعتبار لهما فلا يقدحان فى الاختصاص **قوله** فى الوعل بفتح الواو وسكون العين بزكوهى **قوله** والرئم بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ههنا بفتح الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم نعم لو ثبت فى كتب اللغة على طريقة يكون كلامه اعتراضا على الفاضل المحشى بانه غير محتاج الى الجواب والله اعلم **قال الشارح** قدس سره ولم يذهب الى منع آه ويرد ههنا ان الدليل قد تقرر على قوله غير مختص بالفعل فما الحاجة الى زيادة هذا القول واجيب عنه بان هذا دليل آخر على التقييد بالبناء للمفعول بيانه ان الذاهبين الى منع صرف فَعَلَ بالفتحات حال العلمية مثلا ليسوا الا بعض النحاة والمقصود بالبيان ههنا مذهب الجمهور فذا قيد بالبناء للمفعول وَرُدَّ بان المقصور بالتمثيل ههنا الوزن الذى اختص بالفعل ووزن فعل بالفتحات غير مختص بالفعل كما هو الظاهر فلا يصح التمثيل به وان كان الذاهبون الى عدم انصرافه الجمهور فالحق فى الجواب ان هذا القول جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال من قال هل الوزن المشترك سبب لعدم الانصراف امر لا هكذا افهم من حاشية مولانا امير جمال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** بهذا تعلم آه لعل الغرض من هذا الكلام تعيين ذلك البعض الذى اجمله الشارح وتزييف مذهب ذلك البعض والله اعلم **قوله** بين القبيلتين اى الاسم والفعل و معنى قوله يؤثر اى يؤثر مطلقا سواء كان منقولا من الفعل الى الاسم او لا ليصح التقابل عند وجود السبب الآخر ويرد عليه انه اذا لم يكن منقولا من الفعل فكيف يتحقق الفرعية التى بناء وجود اسباب منع الصرف عليها فافهم **قوله** الى تاثير آه يعنى اذا كان الوزن مشتركا ويكون الكلمة التى وجد ذلك الوزن فيها منقولة الى الاسم فيؤثر ذلك الوزن فى عدم الانصراف عنه تحقق السبب الآخر قال مولانا عبد الحكيم اى الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر فى منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا فى الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم لنتوقف اقول وبالله التوفيق ان الوزن بسبب استعماله فى الاسم بطريق النقل من الفعل لا يكون مشتركا والا يكون الوزن المختص مشتركا بين القبيلتين بل المشترك ما يكون مشتركا بين القبيلتين قبل النقل ولا يكون مختصا باحدهما فبين اول كلامه وآخره تدافع والله اعلم **قوله** كقوله انا آه هذا مثال لتاثير الوزن المشترك بين القبيلتين فى منع الصرف يعنى يعنى ان جملا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحال انه ليس من الاوزان المختصة بالفعل فعلم ان الوزن المشترك ايضا يؤثر فى عدم الانصراف وانما حملنا هذا القول على مثال تاثير الوزن المشترك بين القبيلتين فى منع الصرف دون مثال تاثير ذلك الوزن اذا كان

منقوله كما قاله عيسى لان المناسب للتمثيل على هذا ما يكون فيه عدم التأثير لاجل عدم النقل دون مثل هذا القول لانه لا يعلم فيه ان التأثير من جهة الوزن المشترك مطلقا او من جهة بعد النقل كما قاله يونس وعليه الاول والثاني الثاني وتمامه مني اضم الصامة تعرفوني جلا من الافعال التي استوى فيه اللزوم والتعدية يعني انكشف او كشف في الاصل ثم صار علما للشخص وثنايا جمع ثنية وهي العقبة وطلاعا الثنايا عبارة عن ركاب صعاب الامور عطف على ابن اوجلا وتفسير للصراع الاخير ظاهر **قوله** ولو لا ذلك آه يعني لو لا كان جلا غير منصرف لكان منونا لانه اسم معرب ولا مانع فيه من التنوين على هذا كما هو الظاهر والرواية بغيره فعلم انه غير منصرف فيكون هذا القول دليلا على كون جلا غير منصرف **قوله** ويرد آه بيان الرد ان عدم التنوين في جلا لا يدل على تأثير الوزن المشترك في عدم الانصراف لان وزنه ليس من الاوزان المختصة بالاسم بل من الاوزان المشتركة بين القبيلتين فلم يجز ان يكون محكيا يعني يكون جلا مع الضمير علما في البيت منقولا من الفعل وليس بمنون فكيف يكون المحكي بمنون لان المحكي لا يتغير وان يكون صفة لمقدر يعني يكون جلا فعلا في البيت ولم يكن سلما وعدم كون الفعل منونا ظاهر فافهم وهذا التقرير للرد والمردود ولا نشرع بالرد والقبول **قوله** انما لم يقل بدله آه لعل الغرض من هذا وجه عدول المصرح ما قاله هنا وهو قولهم او يقلب في الفعل هذا الوزن بان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم بيان وجه العدول انه على هذا يرد وزن فاعل لانه غالب في الافعال بحيث لم يوجد في الاسماء الا كلمات معدودة مع انه لو سمي به لكان غير منصرف بخلاف ما قاله المصرح لانه لا يرد عليه لان هذا الوزن ليس مختص بالفعل وليس في اوله زيادة كزيادة الفعل على ما هو الظاهر اقول وبالله التوفيق ان هذا الوزن يكون مختصا بالفعل على ما قال في الزبدة ونقل عبارتها سابقا لانه مزيد وهو مختص بالفعل سواء كان معلوما او مجهولا والله اعلم **قوله** لمذكرهم يظهر لي الى الآن وجه التقييد الا ان يقال ان عدم الانصراف على تقدير علمية المؤنث يحتمل ان لا يكون لوزن الفعل والله اعلم **قوله** الا خاتم ويرد هنا ان المقصود لو كان التمثيل فيكفي فيه ايراد المثال الواحد لو كان المقصود الاستيعاب فقيه قصور لان من الاسماء موجودة بهذا الوزن غيرها ذكره مثل طابع وقالب وغيرهما الا ان يقال ذكر الفاضل المحشي الخاص واراد العام اي الكلمات المعدودة فلا خلل والله اعلم **قوله** ولان في آه وجه آخر للعدول يعني ان مولومية الغلبة يحصل اذا تتبع جميع الاسماء والافعال بخلاف معلومية الوزن الذي يكون فيه الزيادة مثل زيادة الفعل فانه يحصل اذا تتبع

هو فقط ليعلم انه قابل للتاء او غير قابل لها ففي ما قاله النحاة يكون المؤنثة زايدا بخلاف ما قاله المصنف فان المؤنثة فيه قليلة بالنسبة الى ما عدل عنه والله اعلم **قوله** يقال آه اعتراض على الوجه الثاني للعدول بيانه انا لا نسلم ان الاشتمال على المؤنثة الزايدة علة لترك ما اشتمل عليها لمستزايانه لو كان كذلك لكان المناسب للمصنف ان يترك ان يختص ايضا فان معلومية الاختصاص موقوف على تتبع جميع الاسماء والافعال كما لا يخفى **قوله** لانا نقول آه بيانه انا نسلم ان المناسب للمصنف ترك الاختصاص لكن اذا لم يوجد لفظ يؤدي مؤداه من غير اشتمال على ما لا يقتضي المؤنثة فاورده للضرورة وحديث كون الضرورة مبيحا للمحذور امر مشهور بخلاف يغلب فذا مدل عنه **قوله** ان قلت آه معارضة لاقامة الدليل على مختار النحاة وبيانها ان سبب امتناع الصرف موقوفة على الفرعية كما تقرر وهي لا يحصل الا اذا كان لهذا الوزن زيادة اختصاص بالفعل وهو لا يكون الا بالاختصاص وبالغلبة فاذا انتفى الاول فلا بد من اعتبار الغلبة **قوله** يظهر من الظهور يعني پيدا شدن اى حتى يحصل فرعية اى فرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له **قوله** قلنا آه حاصله منع انحصار زيادة الاختصاص بالفعل في الاختصاص والغلبة مستندا بانه يجوز ان يكون بوجه آخر لكون زيادة تلك الحروف مطردة في الافعال دون الاسماء **قوله** الافعال المتصرفة احتراز عن افعال المدح والذم كنعم وبئس **قال** الشارح قدس سره او يكون غير مختص لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان كلمة او لاحد الامرين فيفهم منها ان في وزن الفعل الذي هو سبب عدم الانصراف احد هذين الامرين وهو خلاف الواقع لانه يجوز ان يجتمعا فيه كما في نحو يزيد ويشكر بيان الدفع ان قيد عدم الاختصاص مراد هنا فلا يجوز اجتماعه مع الاختصاص وفي نحو يزيد الزيادة المرادة وهي الزيادة مع عدم الاختصاص غير موجودة كما لا يخفى **قوله** بقرينة المقابلة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان عبارة المصنف مطلقة فمن اى قرينة قيدت بقيد عدم الاختصاص بيان الدفع ظاهر **قوله** لعل وجهه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه ما الباعث على المقابلة ولم لا يجوز ان يكون الشق الثاني عاما شاملا للشق الاول بيان الدفع ان بين هذين الامرين اى الاختصاص والزيادة في الاول تفاوتا في التأثير يعني ان الاختصاص اولى بالتأثير من الزيادة على ما لا يخفى فالاولى بيان شق الزيادة على وجه لا يشمل الاختصاص ويكون مقابلا له وانما قال المصنف او يكون في اوله زيادة آه ولم يقل او يكون في اوله حرف من اتين مع انه احصر لانه لو قال كذلك لامتنع من الصرف اولق المشتق منه ما لوقا اذا سمي وكذا ايفق علما ونمشل اذا سمي به مع انهما منصرفان لاصالة اوايل هذه الكلمات كما علم من كلام الشيخ الرضي

وهذا لا يستلزم تتبع جميع الاسماء والافعال كونه قيدا في اول الوهلة بل يكفي في ذلك ان يعلم انه قابل للتاء او غير قابل لها

قوله والظاهر آه هذا اعتراض على الشارح بان جوابه لدفع الاعتراض الوارد على عبارة المتن محتاج الى التقدير وان كان مع القرينة وههنا وجه آخر بصحة بلا تقدير فما الباعث عليه في الجملة بيان للوجه الآخر ان التردد بكلمة او الكائنة لمنع الخلو بين العام والخاص من وجه اذا ثبت فيما بينهما عموم وهذه النسبة موجودة من بين هذين الامرين كما بينه الفاضل المحشي فلم لا يجوز ان يكون كلمة او وههنا لمنع الخلو فلا يثبت الخلل في الاجتماع ولا ينفي المقابلة المشعرة بكون الشق الاول اولى بالتأثير واجاب عن هذا الاعتراض مولانا عصمت الله حيث قال قلنا نعم لكن لا يحتاج حينئذ الى اشتراط عدم قبول التاء انتهى اقول وبالله التوفيق لعل الاشتراط يكون بالنظر الى بعض الافراد الغير المختصة والله اعلم قوله لافتراقهما آه افتراق الاول عن الثاني موجود في الاول وافتراق الثاني عن الاول موجود في الثاني قوله واجتماعهما آه ويرد ههنا ان الشقين اذا كانا مجتمعين في يزيد ويشكر يلزم اجتماع النقيضين الذين هما عدم الاحتياج الى الشق الاول عدم قبول التاء والاحتياج الى ذلك الاشتراط فيهما لان في الشق الاول اقتضاء الاول وفي الشق الثاني اقتضاء الثاني والجواب عنه ان هذا الاجتماع اذا كان بالنظرين فلا محذور فافهم ولا تسرع بالرد والقبول قوله واستبرق ابجمي جملة معترضة وقعت جوابا لما يقال كيف يكون وزن استخرج معلوما مختصا بالفعل حتى يكون هذا مادة اجتماع الشقين مع ان المستبرق موجود في الاسماء بيان الدفع ان هذا الوجدان غير مضر لانه ابجمي ليس بعربي والمراد من الاختصاص الا الاختصاص في اللغة العربية كما قاله الشارح في الصدر والله اعلم قال الشارح قدس سره اي اول وزن الفعل هذا التردد بعد بيان مرجع الضمير اذ المراد على التقدير الاول ايضا وزن الفعل الذي في الاسم لقوله زيادة لكن زيادة تتأتى التقديرين واحد هكذا قال مولانا امير حسن قوله لما كان المراد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الكلام على وزن الفعل الذي هو موزون لهذا الوزن غير مذكور فكيف يصح ارجاع الضمير اليه بيان الدفع انه لو كان المراد من وزن الفعل ميزان الفعل لصح ما قال المعترض لكن المراد منه كون الاسم على وزن الفعل وهو مشتمل على الميزان والموزون الذي هو الاسم كما هو الظاهر فيصح رجوع الضمير الى كليهما والله اعلم قوله الى الوزن بمعنى الميزان لكونه مذكورا ضمنا موزون الفعل يرد ههنا ان المقصود كون زيادة الموزون الذي هو الاسم كزيادة الفعل وهو لا يحصل على هذا التقدير فكيف يصح ارجاع الضمير الى وزن الفعل واجيب عنه بان كون زيادة كزيادة في اوله مستلزم لذلك المقصود كما لا يخفى فيصح ذلك الارجاع هكذا فهم من حاشية

لان يتفق على تقدير كون الشق الثاني اعم مطلقا من الشق الاول كما مر منه

اي فتقدير ارجاع الضمير الى وزن الفعل كما مر منه

الفاضل المدقق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى زيادة حرف لما كانت الزيادة مصدرا
مقتضيا للفاعل وهو لم يوجد فى عبارة المصرح اول الشارح على طريقين عبارة المصرح احدهما ان التنوين
فى زيادة عوض عن المضاف اليه وهو فاعل فى المعنى وثانيهما ان الزيادة بمعنى الزايد والموصوف
اى الحرف قبله مقدر فيكون فاعله على هذا ضميرا راجعا الى موصوفه مستترا فيه وفى هذين
الطريقين لف ونشر على الترتيب الطريق الاول بالنظر الى الارجاع الاول والطريق الثانى با
لنظر الى الارجاع الثانى فافهم **قوله** على الاول آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه
يشكل على التقديرين الظرفية اذ ليس فى اول احمر مثلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف
زايد كما هو الظاهر ببيان الدفع ان وجه الظرفية على التقدير الاول شيوع نسبة الصفة
الى موصوفها يعنى كما يقال السواد فى الجسم يعنى ان الزيادة صفة الاول فهو نسبة اليه بنى
وعلى التقدير الثانى ان النسبة بين الحرف الزايد والاول عموم وخصوص من وجه كما بينه قاله
ونسبة احدهما الى الآخر بكلية فى جايز فلا مخدشة فى عبارة المصرح ويعلم من حاشية مولانا
مير جمال تزييف القول الاول الصادر من الفاضل المحشى ببيانه ان الصفة هو الزيادة لا
زيادة الحرف والمنسوب ههنا ليس الا الثانى فما هو صفة ليس بمنسوب وما هو منسوب
ليس بصفة **قوله** عموم من وجه مادة اجتماعهما احمر ومادة الافتراق من جانب الاول
فى شمر مثلا ومادة الافتراق من جانب الحرف الزايد فى استخراج مثلا **قوله** العام الى آه
تشبيها لاشتمال الكل اى الخاص على الجزء اى العام باشتمال الظرف على المظروف **قوله** بالعكس
آه تشبيها لشمول العموم بشمول الظرف فى ولما كانت الاحاطة فى العام والخاص من وجه
ناقصة فلا بد لهذه الصحة من التقل من الثقات وهو الى الآن لم يثبت هكذا فى حاشية
الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** اولا ان آه وجه آخر لصحة الظرفية ببيانه ان العبارة بحذف
المضاف وبعدة امر الظرفية ظاهر **قوله** ولو غير ذلك آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد
من ان هَرَاقَ على صيغة الماضى وهَرِيقَ على صيغة الامر معدودان من اوزان الفعل با
لنظر الى القسم الثانى مع ان الزيادة فى اوله كزيادته غير موجود كما هو الظاهر ببيان الدفع ان
الزيادة فى الاصل موجود والتغير الحالى لا يضر لانه نادر كان الاكثر فى الاستعمال اَرَاقَ
وهَرِيقَ **قوله** وكذا لو تصرف آه اى وكذا لا يضر التصرف المذكور فى كلام الفاضل
المحشى لتأثير وزن الفعل فى عدم الانصراف لان ذلك الزيادة يحفظ وزن الفعل **قوله**
لان السقوط دليل لقوله يرد المحذوف **قوله** جاءنى يقول يا عادة العين المحذوفة
لالتقاء الساكنين الحاصل لاجل الجزم واخشى يا عادة اللام المحذوفة لاجل الوقف الجارى

قال بل بالنظر الى القسمين
بالنظر الى المذكور
المذكور فى الذى سبق
منه

بهما الجزم **قوله** حال من ضمير اوله ببيان للواقع لان ببيان وزن الفعل اوما كان على وزن
الفعل الذين يعلمون وحاليتهما من هذه العبارة ليس صادرا من الشارح الا في ضمير اوله
وحديث ضمنية الحالية من المضاف اليه وقت جواز حذفه واقامة المضاف مقامه كما في
بل نتبع ابراهيم حنيفا يدفع استبعاد وقوع الحال من ضمير اوله لانه مضاف اليه فيه
ان هذا فيما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به والامر ههنا ليس كذلك ولو نظر الى ظاهر
عبارة الشارح في بحث الحال حيث لم يقيد المفعول بقيد به لم يرد هذا الاعتراض لكن
قول الفاضل المحشي هناك بما في عن ارادة المفعول مطلقا الا ان يقال باصطلاح القوم
من ان المفعول فيه هو ما قدر فيه في واما ما هو الظاهر فيه في نحو مفعول به بالواسطة
كما هو المصرح في الشرح في بحث المفعول فيه فافهم والله اعلم **قوله** وانما لم يجعله الخ بيان
ان القسم الاول من وزن الفعل لا يحتاج الى شرط عدم قبول التاء لانه غير قابل لها
لاختصاصه بالفعل وبهذا اندفع ما يختلج بالبال ان وزن الفعل من جملة موانع الصرف
فيكون فاعلا يمنع الممنوع من نحوي الكلام فما الباعث على الشارح في اختياره حالية
هذا القول من ضمير اوله لانه على ذلك التقدير يفيد الاشتراط في الشقين والامر ليس
كذلك لان الاول غير محتاج الى الشرط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لاختصاص
بها بالاسم ويرد هنا ايرادان الاول ان الالف واللام ايضا مختصان بالاسم فلم لم يخرج
بدخولهما عن وزن الفعل الثاني ان الخروج يكون على تقدير اللحوق لا على القبول فالمناسب
للمصنف ان ينفي اللحوق لا القبول والجواب عن الاول ان المراد من الاختصاص الاختصاص
بحسب الكيفية وذا موجودة في التاء مفقود في الالف واللام كما لا يخفى وعن الثاني
ان المراد من القبول الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي هكذا افهم من حاشية مولانا
مير جمال **قوله** كانه اراد الخ هذا الجواب عن جانب المعترض من ان اعتراض الشارح بان
وزن الفعل في اربع واسود مؤثر في منع الصرف مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء
مفقود كما هو الظاهر بيان الجواب ان مراد المصنف من عدم قبول التاء عدم قبولها
قياسا وبالنظر الى الوضع الاصلي وقبولها في اربع ليس بقياسي وفي اسود ليس بالنظر الى
الوضع الاصلي الذي هو وضع الوصفية كما لا يخفى وان اختلج في قلبك ان الفاضل المحشي
اجاب عن اعتراض اسود كما ينادي عليه زيادة قيد بحسب الوضع وتفريع عدم النقض
بالسود فكيف يكون عبارة جوابا عن كلا الاعتراضين فانزله بان مراد الفاضل المحشي
لو كان دفع اعتراض السود فقط لكان المناسب له ان يقول اذ مونثة بحسب الوضع

یکون علی فعلاء ولما زاد ههنا لفظ القیاس فعلم ان مراده دفع الاعتراضین فیکون تقدیر کلامه کانه اراد غیر قابل للتاء قیاسًا بحسب الوضع فلا یرد النقض بالسوداء اذ قیاس مؤنثها وضعا ان یکون علی فعلاء واربعة وان اختلّ فی ذهنك ان الفاضل المحشی لم ینسب الی المصرّح ارادة القید الذی دفع به الشارح اعتراض اسود وهو بالاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله کما نسب الیه ارادة القید الذی دفع به اعتراض اربع وهو قیاسًا فانزله بان ارادة ذلك القید من عبارة المصرّح غیر متبادر فلا یحمل عبارته علیه بخلاف ما قاله لانه متبادر من عبارته هذا ما انخصت عن حاشیة الفاضل المدقق مع قدر زائد من عندنفسی والله اعلم قال الشارح قدس سره بالاعتبار آه الاولی ان یقول وبالاعتبار بزیادة الواو کما لا یخفی لانه یقال حذف العاطف غیر عزیز فلم لا یجوز ان یکون مراد الشارح ویرد ههنا ان المعلوم من الشرح ان اعتراض اربع یدفع بارادة قید القیاس واعتراض اسود یدفع بقید بالاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله والامر لیس کذلك لان القید الذی یدفع به اعتراض السود یدفع بها اعتراض اربع ایضا لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسی وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمی وهو بهذا الاعتبار غیر قابل للتاء واجیب عنه بان الامر کما قلت لکن الشارح زاد قید القیاس لدفع اعتراض اربع لاجل حصول الموافقة لکلمات النحاة حیث قالوا ان وزن الفعل فی اربع فی قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعتبر عدم قبول التاء قیاسًا وانصرافه لاجل انتفاء الوصف الاصلی هذا خلاصة ما فی حاشیة مولانا عبد الحکیم وقیل ان القید الذی یدفع به اعتراض اربع وهو القیاس یدفع به اعتراض اسود اذ الفرق بینهما الاسم المذکر ومؤنثه بالتاء خلاف القیاس واما القیاس المفرق بینهما کما صرح به الرضی فی بحث الجمع الصحیح واجیب عنه بان المصرح فی کلام الرضی غلبة الفرق فی الاسماء الجوامد بین مذکرها ومؤنثها بوضع الصیغ المخصوصة لکل منهما والغالبة لا یستلزم القیاسیة حتی یکون خلافه وهو الفرق بالتاء خلاف القیاس عبارة الرضی هکذا الغالب فی الصفات ان یفرق بین مذکرها ومؤنثها بوضع صیغة مخصوصة لکل منهما کعیران وناقة وقد جاء العکس ایضا فی کلیهما کاحمر وحمراء وافضل وفضلی وسکران سکری وکاهر وامرأة انتهی هذا ما انخصت وعن حاشیة مولانا میر والله اعلم بحقیقة الحال قوله قیل فی آه هذا اعتراض ببیانه ان المتقرر المتعارف فیما بین القوم ان المشار الیه بثم یکون علة لما بعده فیکون عدم قبول التاء المشار الیه بثم علة لعدم انصراف احمر وانت اف یعمل وهو لیس بصحیح لان ذلك العدم

شرط وهو ليس بمستلزم للمشروط كما تقرر فكيف يكون علة لانه مستلزم للمعلول **قوله** وقد يدفع آه بيان الدفع ان المشار اليه بلفظ تلك الاشتراط لا الشرط كما ينادي عليه قول الشارح ومن اجل اشتراط آه والاشتراط علة مستلزمة للحكم بعدم انصراف احمر وانما يحصل الاشتراط حتى لا يكون مستلزما له وان اختير في قلبك ان الاشتراط مستلزم للحكم بالانصراف يعمل لانه لو لم يشترط لكان غير منصرف وليس بمستلزم للحكم بعدم انصراف احمر لانه لو لم يكن منصرفا قابل يكون غير منصرف كما كان فازاله بان المراد ان الاشتراط علة مستلزمة للحكم باختلاف احمر وبعمل في الانصراف ومدمروك شلت في هذا الاستلزام لانه لو لا لكانا متفقين في عدم الانصراف قال ميرزا جيه الدين معترضا على جواب الفاضل المحشي ولست بخير بان اشتراط الشروط المذكورة في باب منع الصرف يكون لنفس الامتناع لا لحكمنا بالامتناع يعني لو وجد الشرط مع تحقق العلة بتحقق الامتناع في نفسه سواء حكمنا بالامتناع اولا ومجيبا عن اصل الاعتراض ان معنى قول المصرح ومن ثم اي من اجل وجود الشرط مع العلة في احمر امتنع من الصرف ومن اجل انتفاء الشرط وان كان العلة موجودا في يعمل انصرف انتهى بالحاصل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي كل اسم آه لما كان الظاهر من قول المصرح ان وما فيه آه قاعدة والقواعد لا تكون الا كلية والكلية لا بد من لفظ كل وهو لم يوجد في هذا القول فقدر الشارح لفظ الكل ههنا ولما كان المراد من المؤثر المؤثر في منع الصرف بقرينة المقام فسرها بالاسم الغير المنصرف لان عدم الانصراف لا يحصل الا فيه والله اعلم **قوله** او مع شرطية اعلم ان ههنا في الشرح نسختين احديهما او بالشرطية لسبب آخر وآخرهما او مع الشرطية لسبب آخر ففي هذا القول من الفاضل المحشي اشارة الى ان الباء كما وقعت في النسخة الاولى بمعنى مع والالف واللام عوض عن المضاف اليه والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه بناء على النسخة الثانية **قوله** لا بالشرطية المخففة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان تأثير العلمية كما يكون بالسببية المخففة وبما مع الشرطية كذلك يكون بالشرطية المخففة كما في الالف والنون المزيدتين حيث قالوا التأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالغير التأنيث الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال فلم لم يتعرض الشارح لبيانه بيان الدفع ان تأثيرها بالشرطية المحضة مذهب الجماعة المخالفة للمذهب المختار ومقصود الشارح حمل عبارة المصنف عليه وهو في الصورة المذكورة ان العلمية سبب شرط لانه شرط كما تقدم وان اختير في قلبك ان صورة تأثير العلمية بالشرطية

لا هذا فاضل طويل الباطن لكن فيه فضائله كما سبق من توجيهين وهو منصف من قال انا آه منه

المحضة لا ينحصر في الصورة المتقدمة لانه اذا اجتمعت العلمية مع التانيث والعجمة وكان
السبب في منع الصرف هو التانيث والعجمة فالعلمية كانت شرطا محضا للتأثير هما
لا شرطا وسببا لان السببين موجودان في غيرها فانزله بان في حصول عدم الانصراف
في الصورة المذكورة بدينك السببين يلزم الترجيح بلا مرجح هذا ما فهمه من حاشية مولانا
عصمت الله لكن بقي شيء وهو ان الفاضل المحشي بين المذهبين في الالف والنون المزيدتين
سابقا بالمحافظة عليهما ولم يتعرض الى ان احد المذهبين مذهب الجمهور والآخر مذهب
الغير فمن اي وجه قال ههنا ما قاله والله اعلم قال الشارح قدس سره وصيغة منتهى
الخ ويرد ههنا ان المعدود من اسباب الجمع لا صيغة منتهى الجموع فالمناسب ان يقول
والجمع واجيب عنه بان الجمعية لا يبقى مع العلمية لتنافيهما من المنافات كما لا يخفى
بخلاف صيغة منتهى الجموع فانها يبقى معها كما هو الظاهر فللتنبيه على هذه النكتة قال
الشارح وصيغة منتهى الجموع لكن يرد عليه ان الجمعية الاصلية باقية حال العلمية
كما في حفاجر علما والزايل الجمعية الحالية والمعتبر في منع الصرف ذلك لا هذا الا ان
يقال ان المتكلم لما قسم الجمع الى الاصلي والحالي في الظاهر كما قسم الموصوف لم ينصرف
الذهن الى اعتبار الجمع الاصلي في عدم الانصراف هذا ما ظهر لي وان تحرير هذه السطور
والله اعلم بالصدور قوله اي بمفهوم صالح الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه
يلزم المخالفة بين كلامي الشارح حيث يعلم من هذا المقام ان المراد من زيد واحد من
الجماعة المسماة به ومن قوله فانه اريد به المسمى بزيد بيان الرفع ان مراد الشارح من هذا المقام
ان يأول زيد بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة وهو ليس الا المسمى بزيد فالصدق
يطابق الجزء قال الفاضل المدقق ولا حاجة الى هذا التأويل فانه يجوز ان يكون في الكلام
اشارة الى تأويلين فان كلا منهما صحيح انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الشارح لو كان
ذلك الاشارة فالمناسب له ان يصرح بذلك لان هذا بيان مقام التأويل للتنكير والاشارة
في مقام البيان ليس بمقصود والله اعلم قوله والا الخ الغرض من هذه العبارة اثبات تلك
الارادة يعني ان لم يرد بزيد المسمى به وبين المخالفة بين الموصوف والصفة في التعريف كما
لا يخفى قال المصنف لما تبين الخ بيانه على قانون الاستدلال ان الاسم الذي يكون العلمية
فيه موثرة اذا نكر يكون منصرفا لانه اذا نكر يكون بلا سبب او على سبب واحد وكلما هذا شانه
يكون منصرفا فانه يكون منصرفا ويرد على الدليل منع الملازمة لان وجود السببين غير
لازم في عدم الانصراف الا ترى الى الجمع والف التانيث فاشار المصنف الى دفعه بقوله

ان يقول بان يراد بالجماعة
واحد من الجماعة او بان يقول
المسمى لا منه

لما تبين آه بيانه ان العلمية المؤثرة لا تجتمع الا مع التانيث بالتاء لفظا او معنى والمعرفة والجمعة والتركيب بالالف والنون المزيدتين اذا كانا في اسم والعدل ووزن الفعل فقط لا مع غيرها من الاسباب من الجمع والف التانيث والوصف والمراد ههنا العلمية المؤثرة فلا يتصور المنع ههنا وبيان الصغرى المشار اليه بقوله لما تبين الى قوله الا احدهما انه لو لم يكن فا الاسم على تقدير التنكير بلا سبب او على سبب واحد للزم وجود المشروط بدون الشرط كما في الخمسة الاول كما لا يخفى او لزم وجود المتضادين كما في الاثنين الثانيين فافهم واغتنم لعلك لا تجد في غير هذا التعليق ومنه الوصول الى التحقيق **قوله** اى لدليل آه فسرها بالدليل لان الشايع بعده مما لاجل الدليل وقال بالالتزام لانه يرد على قول المصر والشارح ان السبب من التبيين والظهور ما يكون بطريق الصراحة ومقدمات هذا الدليل ليست بهذه المثابة فيما سبق كما لا يخفى بيان الدفع الايراد ان المراد من التبيين والظهور اعم من الصراحة والالتزام الموجود في هذا المقام في ضمن الاخير وارادة الاعم ايضا شايع وحكم معلومية مقدمات الدليل مما سبق ليس الا بالنظر الى الاكثر فان بعضها اعني تضاد وزن الفعل والعدل ليس بمعلوم مما سبق وطريق معلومية الاكثر مما سبق انه ظهر من قوله وما يقدم مقامها الجمع والف التانيث ان العلمية غير مؤثرة معهما وظهر من قوله فلا تضره الغلبة ان العلمية لا يجامع الوصف كان مراد المصر من الغلبة الاسمية لا مطلقها لان غلبة العلمية يضره كما علم سبق وظهر من اشتراط بعض الاسباب بالعلمية انها تجامع ما هي شرط فيه وظهر من امثلته العدل ووزن الفعل انها تجامعها بغير اشتراط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وذلك في التانيث اقول وبالله التوفيق لو زاد الشارح قوله وفي المعرفة وقوله ان كانا في اسم لكان موافقا لما قاله المصر فافهم **قال** الشارح قدس سره الاربع لعل الشارح نظر الى لفظ الاسباب الى مفرده فلا يرد ان الاولى الاربعة فافهم **قال** الشارح قدس سره مشروطة الصواب مشروط بدل مشروطة الواقعة في بعض النسخ فافهم **قال** الشارح قدس سره استثناء آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان في عبارة المصر يلزم تعدد الاستثناء من المستثنى منه الواحد بلا عاطف وهو من المستحيلات بيان الدفع ان المستثنى منه ههنا متعدد لانه نظر الى الاستثناء الاول الكل اى كل الاسباب نظر الى الثاني ما بقي من الاستثناء الاول واذا تعدد المستثنى منه فلم يلزم المحذور **قوله** اى استثناء بعد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه يعلم من عبارة الشارح ان الاستثناء الاول للكل وابقى منه شيء باخراج البعض الآخر منه ولا معنى لهذا كما لا يخفى على من له بصيرة

لان العدل ووزن الفعل متضادان فلو لم يكن مع العلمية الا سبب واحد بالتكلم احدهما لكان مع العلمية سببان متضادان كما هو الظاهر ٢ منه

لعل الشارحة الان موافق لعبارة المصر ما قلت لكن المتبوع فيما بين القوم لكن جرى دأب الشارح عليه كون العلمية سببا ولا يضر له شتراطها بما كما هو الظاهر ٢ منه

بيان الدفع ان غرض الشارح ان هذا الاستثناء من شئ بقي من شئ آخر بعد الاستثناء الاول من هذا الشيء وكان حقه ان لا يستثنى منه في هذا المقام السبب المطلق وبالاستثناء الاول خرج منه التانيث بالتاء والمعرفة والجمعة والتركيب والنون المزيدتان الكائنتان في اسم وبقي فيه العدل ووزن الفعل والوصف والجمع والف التانيث فاستثنى منه العدل ووزن الفعل فافهم **قوله** فلم يلزم تقريع على تعدد المستثنى منه المذكور في كلام الشارح بطريق الاشارة وفي عبارة الفاضل المحشي بطريق الصراحة ويرد هنا انه كان حقه هنا الى الجواب عن هذا الايراد كما مر ان اراد المعترض ان تعدد الاستثناء من المستثنى منه الواحد بلا عاطف محال مطلقا سواء كان مع تعدد ادات الاستثناء او لا فهو ممنوع وان اراد ذلك التعدد محال وقت اتحاد الادات فمسلم لكن عبارة المصنف ليس من ذلك القبيل كما هو الظاهر على ان هذا ايضا ليس مذهب الكل كما ينادي عليه عبارة الشيخ الرضي حيث قال استثنا نصف شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا عند الاكثر اداة الاستثناء اذا لاصل فيه الا وهي حرف واحد فلا يستثنى بها شيئان وبجوز مطلقا عند البعض انتهى حكذا نقل من حاشية مولانا امير جمال **قوله** ونظير ذلك آه يعني كثيرا ما يورد عبارة المصنفين بحيث يكون الجاران من جنس واحد فيهما متعلقين بفعل واحد بلا عاطف وهو من المستحيلات فيرد الاعتراض عليها فيجاب هناك بان الجار الواحد متعلق بمطلق الفعل والآخر بمقيده بالجار الاول فلا يلزم تعلق الجارين من جنس واحد بفعل واحد وغرض الفاضل من ايراد النظير تقوية ذلك الجواب كان الشيء يقوى بالنظير والله اعلم **قوله** ولو جعل آه الغرض من هذا التعريض على المصرح بان قصده الاعتراض وهو مع الاظهرية في ان يقول الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم ورود الاعتراض عليه **قوله** ولعل النكتة آه جواب عن ذلك التعريض ببيان ان المصرح قصد الاشعار على تفاوت تأثير العلمية مع ما شرط فيه ومع العدل ووزن الفعل بان في الاول الشرطية والسببية وفي الثاني بالسببية وقصد غرابة الاسلوب فلاجل قصد هذين الامرين قال ما قال **قوله** لتتفق الفاتحة آه الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام وفي ضمنه بيان فرد مما يتوهم من ان العلمية المؤثرة مع العدل على نوعين نوع يكون الاسم فيه قبل العلمية منصرفا كعمر ونوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبل كثلث وكذا العلمية المؤثرة مع وزن الفعل على نوعين نوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبلها كاحمد ونوع يكون الاسم فيه منصرفا قبلها كاصبع وزيد فمن اي وجه اختار الشارح

هذا امثال على تقدير فرض وضعه قبل العلمية ۱۲ منه

بقاء المراد بمعنى نظر الى الظاهر كما سبق ۱۲ منه

التعريف بين ذينك النوعين فى التمثيل حيث اختار من النوعين والاولين الاول ومن
الثانيين ايضا الاول المشتمل على المخالفة وبيان الدفع ان مقصود الشارح بيان ما هو المتفق
على وجه يحصل بين المثالين صفة التقابل وذا لا يحصل الا بما قاله لانه لو اورد النوع الثانى
من النوعين الاولين لم يحصل ببيان هو المتفق لان فى عدم انصراف النوع الثانى كما قاله
الفاضل المحشى بنفسه اختلافا واورد النوع الاول منهما للاتفاق على عدم الانصراف فيه
فان اورد معه النوع الثانى من النوعين الثانيين لم يحصل صنعة التقابل لكن بقى شئ وهو
انه ما الباعث على الشارح فى اختياره صنعة التقابل على اختياره صنعة المناسبة و
لست احصل وجها لما فى الحاشيتين المشهورتين فى اختيار الشارح احمد فلذا اعرضت
عنه والله اعلم **قوله** لان العدل آه يعنى ان العدل فى ثلث ومثلث لا يكون الا لاجل
تكرار المعنى كما سبق وهو ليس الا فى المعنى الوصفى فيكون العدل تابعا فاذا زال المتبوع
بالعلمية زال تابعه ايضا وفيه ان زوال المتبوع لا يستلزم زوال تابعه لانه قد يكون اعم كما فى
الشمس والحرارة مع ان تكرار المعنى علة لوجود الاصل لا للعدل لان علة عدم الانصراف
ليس الا كما سبق فتذكر **قوله** اعتبار العدل يعنى ان الزايل العدل الحالى لزوال المتبوع
اعنى الوصف والمعتبر فى عدم الانصراف العدل الاصلى وهو لم يزل فافهم **قوله** واما اخر
آه ويرد هنا ان اخر واخواته مندرجة فى الاسم الذى كان غير منصرف قبل العلمية
فما الحاجة الى ذكرها على حدة اجيب ما انها ذكرت على حدة لوجهين احدهما ان فى
وصفيتها خفاء لكونها مستعملة استعمال الاسماء وثانيهما انها لو لم يذكر على حدة لكان الذاهب
الى عدم انصرافها باجماله والى انصرافها اكثر النحاة والاظهر ليس كذلك لان الذاهب الى عدم
سيبويه الانصراف الكوفيين هكذا افهم والله اعلم **قوله** دفع لما يتوهم آه اعلم ان قول المصنف
وهما متضادان من جملة ما يتوقف عليه صغرى قياس اثبات القاعدة المذكورة كما
ان قوله لما تبين آه من جملة ايضا كما سبق تقريره فيكون هذا القول عطفا على ما سبق
ولا يكون اعتراضا كما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وان اختلج فى ذهنك انه ليس
من دأب الفاضل المحشى التعرض لمثل ذلك الامور الظاهرة فلم تعرض الى ذلك التوهم
هنا فانزله بان مطمح نظره بيان الدفع الآخر لذلك التوهم وهو ان يحصل على طريق
الاجمال لكن على طريق التفصيل والبيان اولى والله اعلم **قوله** قبل ورودها وان اختلج
فى صدرك انه لم لا يجوز ان يكون العلمية سابقة على واحد من وزن الفعل والعدل فيكون
فى مع واحد منهما مستقلين بمنع الصرف لا العدل ووزن الفعل كما قاله الفاضل المحشى

ع۵ الا ان يقال ان هذا
النكتة الوقوع كما
هو شان اكثر النكت
لكن كرارة فى هذا
انفسه ۱۲ منه

ع۵ بان يقول وقد تبين فى
ما وقع للمصنف ان يقول
ان العلمية ۱۲ منه

فانزله بان انتفاء تقدیم العلمیة علی وزن الفعل امر ظاهر اذ لا یتصور العروض فیه واما العدل فلان الباعث علیه لیس الا منع الصرف کما تقرر فلو کانت العلمیة سابقة علیه فما الحاجة الی اعتبارها لان منع الصرف یحصل بدونه بالعلمیة ووزن الفعل ویحمل الکلام ان تاخر العلمیة فی الصورة المفروضة امر ضروری فلذا اسند الفاضل المحشی استقلال التاثیر الی العدل ووزن الفعل والله اعلم **قوله** او وزان ثلث الخ لما قال الشارح علی اوزان مخصوصة ولم یبینها فبین الفاضل المحشی فی ضمن الامثلة واحال فهم کلیاتها منها علی فهم المتعلم والله اعلم **قوله** ثلث یعنی بضم الفاء وما قبل آخره الف ساکنة یعنی فُعَالَ **قوله** ومثلث یعنی بفتح المیم الزایدة وسکون الفاء وفتح العین اعنی مَفْعَلَ **قوله** واخر بضم الفاء وفتح العین اعنی فُعَلَ **قوله** وسحر یعنی بفتح الفاء والعین یعنی فَعَلَ وان اختلج فی ذهنک ان الفعل علی هذا الوزن موجود کما لا یخفی فکیف یصح قول الشارح فانزله بان هذا الوزن غیر معتبر فی منع الصرف **قوله** وامس یعنی بفتح الفاء وسکون العین اعنی فَعْلَ **قوله** عند بنی تمیم آه ویختلج ببالی اما اولا فلان المناسب للفاضل المحشی عدم تقیید امس ههنا بقید عند بنی تمیم لان المقصود ههنا بیان اوزان العدل واعتبار العدل فی وزن امس غیر مقید بذلک القید وان قید ذلک لاعتبار امر مخصوص بذلک القید کما یعلم من الرضی حیث قال لان اوزان العدل اما فعال عند بنی تمیم او مفعول او فعل او فعل او فعل او فعال انتهی واما ثانیا فلانه اذا کان اعتبار العدل فی وزن امس ووزن قطام کلیهما عند بنی تمیم فما الباعث فی التفرقة حیث لم یقل کامس وقطام لعل وجه التفرقة ان اعتبار العدل فی قطام عند بنی تمیم لاجل الحمل علی الموازن بخلاف العدل فی وزن امس فانه لاجل عدم الانصراف واما ثالثا فهو ان تقیید عدل وزن قطام من اوزان العدل بقید عند بنی تمیم کما صدر من الفاضل المحشی غیر صحیح لان الحجازیین ایضا یعتبرون العدل فی قطام لکن لتحصیل البناء کما یعلم من حاشیة مولانا عصمت الله المتعلقة بقول الشارح فیما سبق لان الحجازیین یبنونه فافهم لعل الله یحدث بعد ذلک امرا **قوله** یعنی ان المستثنی آه غرض الفاضل المحشی من هذا بیان الاعتراض الذی دفعه الشارح بقوله ای لا بوجدانه بیانه ان الضمیر الذی فی یکون الذی هو المستثنی منه لا یخلو اما ان یکون راجعا الی السبب المنع مطلقا او الی السبب الذی هو احد الامرین من العدل ووزن الفعل وکلاهما مخدوشان اما الاول فلعدم صحة الحکم بان مع العلمیة کما یکون واحد من العدل ووزن الفعل کذلک یکون معهما من الاسباب الاخر مثل التانیث

له لان من الامس ورد العلمیة وهما علتان فی الامس وهو موجود فی الضمیر فیلزم ان یکون الضمیر غیر راجع الی المستثنی منه ۱۲ منه

مثلا واما الثانی فلانه یلزم استثناء الشیء من نفسه علی هذا التقدیر کما هو الظاهر بیان الدفع
انا نختار الشق الثالث و نرجع الضمیر الی المفهوم المردد بین مجموع السببین واحدهما وهو
اعم من احدهما کما هو الظاهر فیلزم استثناء الخاص من العام والله اعلم **قوله** بل
بمفهوم مردد او هو ما یتصف بالتضاد او ذو تضاد کما وجد فی حاشیة الوجیه و یختل
بالمال ههنا امران الاول ان الاتصاف بالتضاد لا یثبت للمجموع لانه لیس بمتضاد مع
شیء بل هو خاص فی احد السببین من العدل و وزن الفعل لان کل واحد منهما مطابق
مع الآخر الثانی ان هذا الامر غیر مذکور فکیف یرجع ضمیر یکون الیه و یمکن ان یجاب
عن الاول بان اتصاف المجموع بالتضاد انما هو باعتبار الاجزاء بعضها مع بعض لا باعتبار
نفسه مع شیء آخر و عن الثانی ان هذا معلوم من قوله و هما متضادان فکانه مذکور
حکما هکذا فهم و صح به خاطری والله اعلم **قوله** او مفهوما و مساویا آه یعنی ان ما قال
الشارح فی بیان المستثنی منه لیس علی طریق التنصیص بل علی طریق التمثیل لانه کما
یدفع الاعتراض بارجاع الضمیر الی المفهوم المردد کذلک یدفع الاعتراض بارجاع الضمیر
الی المفهوم المساوی مع احد السببین فی الواقع الاعم منه بحسب الظاهر وهو ما یجامع
العلمیة مؤثرا و لم یکن مشروطا بها **قوله** کما فی کلمة التوحید یعنی ان الاعتراض والجواب
المذکورین ههنا مثل الاعتراض والجواب المذکورین فی کلمة التوحید بیان الاول ان المراد
من الاله اما المعبود مطلقا یعنی اعم من ان یکون حقا او باطلا او المعبود بالحق وهما خذ
شان اما الاول فلعدم صحة الحکم لوجود الآلهة الباطلة واما الثانی فللزوم استثناء الشیء
من نفسه علی هذا التقدیر بیان الثانی ان المراد من الاله المعبود بالحق وهذا وان کان مساویا
مع الله تعالی فی الواقع لکنه اعم منه بحسب التصور والمفهوم ومن هذا التقریر یعلم ان الشیء
علی تقدیر الجواب الذی ذکره الفاضل المحشی من عند نفسه فافهم **قال** الشارح فقط
لا بجموعهما قال مولانا عصمت الله کلمة بعد الحصر بالنفی والاستثناء الی قوله فقط
ولا الی قوله لا بجموعهما کما بین فی محله انتهی قال مولانا میر جمال اجیب بان قوله لا بجموعهما
وان لم یوجد فی کلام العرب العرباء لکن کثیر فی عبارة العلماء انتهی **قال** الشارح قدس
سره احد اسبابه ای احد اسباب التعریف المتحقق فی ضمن العلمیة علی مذهب المصنف
وهذه العبارة محمولة علی مذهب غیره فلا یرد ما یرد **فافهم قال** الشارح قدس سره
ای لم یبق فیه آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد علی المصنف بان التنکیر لا یزیل التانیث مثلا
کما هو الظاهر فکیف یصح قوله بقی بلا سبب بیان الدفع ان ههنا امران احدهما ذات

التانيث مثلا والآخر وصف سببية والمراد بالانتفاء ههنا على تقدير التنكير الاخير
ولا شك في انتفاء وصف السببية عن التانيث مثلا على ذلك التقدير لانه مشروط
بالعلمية وهو زال بالتنكير وفيه بحث وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق
بالتأثير وبدونه ليس في السبب وصف السببية والعلية واذا عرفت هذا فلا فرق بين العدل
والتانيث مثلا في ابقاء الاول من حيث وصف السببية على تقدير التنكير وانتفاء الثاني
من حيث ذلك الوصف على ذلك التقدير ويمكن ان يجاب عنه بانه اذا لم يفت من العدل
ما يصيره من الاسباب وفات من التانيث مثلا ما يصيره منها فلا مشاحة في عد الاول
باقيا والثاني منتفيا هكذا افهم من حاشية مولانا امير جمال **قوله** وان كانت الاربعة
مجتمعة آه لعل الغرض من هذه الزيادة دفع ايهام عدم بقاء السبب على تقدير كون السبب
الجامع المشروط بالعلمية معا واحدا بيان الدفع ظاهر والمراد من الاربعة بقرينة المثال ما
سوى العلمية لان الاربعة التي سواها موجودة فيه وهي التانيث والعجمة والتركيب و
الالف والنون المزيدتان اما الاول فلانه اسم لبلدة واما الثاني فلانه معرب آذربايكان
واما الثالث فلانه مركب من آذر بمعنى بلند في التركي وبايكان بمعنى جاي تونگران
فيه على ما علم من الغياث واما الرابع فلان حكم المعرب حكم العربي في زيادة الحروف
وعدمها اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل الهندي وان كانت الخمسة مجتمعة لكان اصوب
لان الاسباب المشروطة بالعلمية خمسة وكل منها موجودة في آذربيجان فافهم والله اعلم
قال الشارح قدس سره من الاسباب الاربعة بل من الاسباب الخمسة **قال الشارح**
قدس سره حلا انه قد انتفى آه اقول وبالله التوفيق الاليق العبارة المحررة ان يقول لانه قد انتفى
السببان من حيث وسببيتهما بالتنكير مثلا انتفى المعرفة والتانيث المشروطان بالعلمية به
من تلك الحيثية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب ولعل هذا القول صدر من الشارح
على مذهب غير المحرر والله اعلم **قال** المصنف او على سبب واحد ويرد هنا ان التنكير
يكون على طريقين احدهما ارادة الوصف المشتهر صاحب ذلك اللفظ به منه كما سبق
فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به وصفا في الاصل ويكون التنكير على هذا الطريق
فيجوز ان يبقى بعد التنكير سببان احدهما هذه الوصفية والآخر العدل ووزن الفعل
كما في احمر لانه كان في الاصل وصف بمعنى ذات له الحمرة ثم جعل علما لشخص مشهور
بالحمرة فاذا نكر بان يراد منه ذات متصف بالحمرة يبقى فيه سببان احدهما الوصفية
الاصلية والآخر وزن الفعل ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى الحاصل بالتنكير غير الوصفية

وما معها في خمسة ۱۲ منه

كما يتحقق عليه عبارة المصنف ۱۲ منه

اشارة الى ان الوصف العلمية فلا وجه لهذا الاعتراض ۱۲ منه

الاصلية بقرينة انه لو فرض عدمها فى ذلك الاسم ونكر بذلك الطريق يستفاد منه هذا المعنى ولو كان عينها فعلى فرض عدمها كيف يحصل هكذا افهم من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد قيل آه لو كان هذا القول مستندا لا على عدم صحة الحكم الاستقرائى بان العدل ووزن الفعل متضادان بانه قد جمع فى احمت بكسر الهمزة والميم لكان الجواب الذى حاصله المنع متوجها عليه وان كان هذا ايضا مناقضا لعدل ووزن الفعل مستندا باجتماعهما فى احمت فحينئذ لا يصح الجواب الذى حاصله ذلك المنع اذ منع السند غير موجه هكذا افهم من حاشية مولانا عصمت الله وليث شعرى بان الشارح لم لم يذكر هذا القول فى ذيل قول المصنف وهما متضادان **قال** الشارح قدس سره امر غير متحقق فيه انه لو كفى هذا الاحتمال فى رد العدل لما ثبت فى اخر جمعا بجواز ان يكون استعمال فعل بدون الاضافة واللام ومن فى اصل اللغة الا انه هجر هكذا قال الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره احمت بكسر تين آه لما لم يقل الشارح بجواز ورود احمت منه بكسر تين وان لم يشتهر لكانت عبارته محملة لمعنيين احدهما انه يجوز ان لو ورد احمت بكسر تين من حمت بضم العين بكسر العين وان لم يشتهر هذه الكسرة فى هذا الباب وثانيهما انه يجوز ان يورد احمت بكسر تين من حمت يحمت بضم العين وان لم يشتهر مجئ الامر بكسر تين من ذلك الباب والله اعلم **قوله** به يندفع النقض آه لعل الغرض من هذه الاشارة الى التعريض على الشارح بان الجواب الثانى اولى من الجواب الاول لاشتماله على فايدة ليست فى الاول وهو دفع نقض وارد على آخر فالمناسب تقديمه ببيان النقض ان الحكم الاستقرائى بتضاد العدل ووزن الفعل باطل لوجودهما فى آخر على وزن افعل اما الثانى فللغرض واما الاول فلانه معدول عما كان معه اللام او الاضافة ومن بيان الدفع ان مجرد وجود الاصل لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بل لا بد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل والسبب فيه غير العدل موجودان وهما وزن الفعل والصفة الاصلية فلو منع حرفه مقتضيا للعدل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى الاخفش المشهور لعل لعل الغرض من هذا الايراد الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بان القاعدة فى باب المخالفة كون الفعول اصلا والفاعل فرعا ويلزم من هذا كون الاستاذ الذى هو سيبويه فرعا للتلميذ الذى هو الاخفش وهذا غير مناسب ببيان الجواب بان المراد من الاخفش ليس هو الاخفش المشهور الذى هو تلميذ سيبويه حتى يلزم ذلك بل استاذه او

معاصرة على ما قيل ان الاخفش اسم ثلثة افراد احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب
الثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قريبه ومعاصره وهو ابو
الحسن علي بن سليمان فلا يلزم المحذور ببيان المراد من الاخفش هو الاخفش
المشهور الذي هو تلميذ سيبويه لان نقل هذا المذهب عن غيره غير معلوم
ولما كان يرد على ذلك اسناد المخالفة الى الاستاذ الموجب لكونه فرعا دفعه الشارح
عن جانب المصنف بقوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ ان الاستاذية لا يقتضي كونه اصلا
في جميع الاقوال بل قد يكون الحال في بعض الاقوال على العكس وهذا المقام من ذلك
القبيل كما ستعرف فلذا اسند المخالفة الى الاستاذ والله اعلم **قوله** يبعد ان يجعل
آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه من اين علم ان المصنف اسند المخالفة الى سيبويه
والحال انه يجوز ان يكون الاخفش مرفوعا فاعلا وسيبويه مفعولا منصوبا قدم لاجل
كونه استاذا له فيكون اسناد المخالفة الى التلميذ ببيان الدفع ان في ذلك الاحتمال
المحذور بين احدهما اصالة قول سيبويه والحال انه مخالف من القاعدة الحقة عند المصنف
وهو قوله ومافيه علمية آه والمخالف عن القاعدة في قوة الخطاء فكيف يكون اصلا
وثانيهما ان اعتبار مفعول له لخالف وشرط نصبه اي تقدير اللام فيه اتحاد فاعله
وفاعل الفعل المعلل به وفاعل الاعتبار ليس الا سيبويه فالواجب ان يكون فاعل خالف
ايضا هو الاخفش والا لا يصح نصبه **قوله** اصلا اذ تحقق المخالفة يقتضي سبق تقرر
الاصل **قوله** عنده اي عند المصنف المذكور بقوله ومافيه علمية الخ **قوله** وامتناع
آه عطف على جعل فيكون فاعل يلزم **قوله** والقول آه لعل الغرض من هذا دفع
المحذور الثاني بان نصب اعتبار ليس على كونه مفعولا له حتى يلزم المحذور لانه لم لا يجوز
ان يكون منصوبا على الظرفية بتقدير المضاف والتقدير وخالف سيبويه الاخفش
وقت اعتباره الصفة الاصلية او على الحالية بتأويله بصيغة اسم الفاعل والتقدير
وخالف سيبويه الاخفش حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل اشتمال
من سيبويه والتقدير خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية واتحاد فاعل
هذه الاشياء وفاعل فعلها ليس بشرط كما هو المثبت ببيان الدفع ان هذه الاحتمالات
بعيدة لان المقصود ههنا التعليل وشيء من هذه الوجوه ليس لضائه كما لا يخفى
والله اعلم **قوله** قال في مثل احمر آه وجد في بعض النسخ الكافية ههنا لفظ المثل وفي
بعضها لفظ النحو وقول الفاضل الحشي مبني على الاول **قوله** حال من احمر لعل الغرض

من هذا دفع ما يتوهم من ان علما صفة احمر فالواجب جره معان المنقول من المصروف نصبه بشهادة كتب الالف في رسم خطه ببيان الدفع ظاهر ولما ورد ان الحال لا يكون الا عن الفاعل او المفعول واحمر ليس واحدا منهما كما هو الظاهر دفعه الفاضل المحشي بقوله لانه مفعول للمماثلة ببيان الدفع ان احمر مفعول لفعل بماثل المستفاد من لفظ المثل والفاعلية والمفعولية في ذي الحال اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد بنحو احمر آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان المتبادر من نحو احمر علما كل لفظ يكون على وزن افعل ويكون فيه معنى الوصفية قبل العلمية فيخرج عنه مثل سكران مع ان حكمه بعد التنكير حكم احمر ويدخل فيه افعل التاكيد نحو اجمع وكتعا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية مع ان كلا واحد منهما منصرف بالاتفاق ببيان الدفع ظاهر **قال** الشارح قدس سره ظاهرا غير خفي والمراد من الظهور الظهور من مجرد اللفظ فيخرج افعل التفضيل المقرون بكلمة من لان ظهور معنى الوصفية فيه من التفضيلية كما ينادي عليه قول الشارح فيما سيأتي فان قلت ما قيل ان المراد بنحو احمر صادق على افعل التفضيل المقرون بمن فكيف يكون غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير هكذا افهم من حاشية مولانا مير جمال **قوله** وكذلك ثلث لعل الغرض من هذا التعريض على الشارح بان مقصوده لو كان تفريع ما هو الداخل والخارج على تلك الارادة من غير تعرض الى تفصيلهما لكان المناسب له ان يكتفي على قوله ويخرج عنه افعل التاكيد بقوله وكذلك افضل التفضيل لاتمامه على ذلك القدر كما لا يخفى ولو كان المقصود ذلك مع تفصيل الجزئيات لكان المناسب له ان يذكر ثلث ايضا لانه كافعل التاكيد الا ان يقال ان ثلث مثل احمر وليس مثل افعل التاكيد لان الخلاف في انصرافه بعد التنكير ثابت ايضا كما هو المعلوم من قول الرضي ان شئت الاطلاع فارجع اليه فكيف يخرج عن احمر والله اعلم **قوله** بخلاف افعل فعلاء يعني ان فهم الوصفية من افعل فعلاء باعتبار نفسه لان لفظه مشعر بالالوان والحلى الظاهرة في الوصف بخلاف افعل التفضيل المجرد عن من لان شرط ظهور الوصفية منه مقارنة من معه كما في الوافي **قوله** ولن لا يعمل آه اي لاجل ان معنى الوصفية خفي في افعل التفضيل المجرد عن من فيقل مشابهته بالفعل الذي هو وصف العامل فلا يعمل في اسم ظاهر لانه قوي لا يكفي فيه رايحة الفعل بخلاف افعل فعلاء لان معنى الوصفية فيه ظاهر فتم مشابهته بالفعل فيعمل في اسم ظاهر قبل

العلمية هذا ان سوانح الوقت والله اعلم **قوله** اى ملحق به لعل الغرض من هذا دفع
ما يرد من ان افعل التفضيل وان خفى فيه معنى الوصفية لكنه وصف فكيف يصير
اسما لانه مقابله بيان الدفع ان الشارح لم يرد ان افعل التفضيل صار اسما حقيقة
حتى يرد ما يرد بل اراد انه لخفاء ذلك المعنى فيه كانه اسم وملحق به والله اعلم
قوله كافكل معناه بالفارسية لرزه كذا فى الرشيدى **قوله** يجوز ان يكون آه
معطوف على مقدر والتقدير مفعول له لقوله خالف ويجوز ان يكون مصدرا
آه ولما لزم فى المصدر كونه للتاكيد او العدد او النوع اشار الفاضل الحشى الشارح
الثالث ههنا ومصدرية لعله يكون باعتبار المضاف المحذوف والتقدير وخالف
سيبويه الاخفش خلاف اعتبار الخ وترك هذا الاحتمال فى ذيل قوله السابق و
القول بانه منصوب آه يشعر بمناقاة هذا الاحتمال احتمال فاعلية الاخفش لخالف
وملائمة لاحتمال فاعلية سيبويه له كاستمال كون اعتبار مفعول له له هذا من
سوانح الوقت والله اعلم **قوله** بمعنى ان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان
معنى الاحمر بعد التنكير مثلا شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض
فكيف يرجع معنى الصفة الاصلية التى هى الحمرة حتى يكون معتبرا ببيان الدفع ان معنى
الاعتبار انه يجعل المعنى الوصفى الزايل كالثابت حتى لو اعتبره شخص بجائز لزوال ما
يضاده والله اعلم **قال الشارح** قدس سره قيل الباعث آه حاصل الجواب ان المقتضى
لاعتبار الوصفية الاصلية فى احمر موجود وهو انها اعتبرت فى السود وازرق وكلاهما غير
منصرفين فلم لم تكن معتبرة فى احمر مع انه مثلهما فى زوال الوصفية عنها بل هو على
حالها منهما لان ما نحن فيه قد نزلت بالتنكير بخلافهما لان المانع فيهما علمية الاصلية وهى
موجودة والله اعلم **قوله** ان قيل آه حاصل الاعتراض ان ابقاء شايبة من الوصفية
فى السود وازرق لا يجدى نفعا فى الفرق بينهما وبين احمر حتى يكون قياسه عليهما قياسا مع
الفارق لان هذا الابقاء متصور فيه ايضا كما اذا سمى به من فيه حمرة وان اختلف فى قلبه
انه فى الصور الاخر لا يكون المعنى الوصفى باقيا فكيف يعتبر فى جميع الصور فانزله بان هذا
لا يثبت مذهب الاخفش لانه مبنى على السبب الكلى لان الايجاب الجزئى فى ضمنه نعم لا يثبت
به مذهب سيبويه وهو الايجاب الكلى والله اعلم **قوله** اجيب آه بيان الجواب ان
المقصود الاهم فى الاعلام المنصوبة عدم وجدان الطغانى اللغوية فى افلو وجدت فى
بعض المواضع فلا يعتبر فكانه لا يبقى المعنى الوصفى فى الاعلام فى كل صورها بخلاف

لما قال المتاول ان
معناه على احمر طريقة
التنكير وما على الاخر
يكون معناه الوصف
المشتهر ذات كان وصف
بمسماه او غيره ومن
الحمرة او غيرها ومن
هذا علم ان ما فى
حاشية صوكاتا
عبارة كبيرة ويظهر
عن حل شبهة كونه
ليس معنى الاحمر
ما ذكر لا على الاطلاق
اه منه

السود وارقم فيحصل الغرق فيكون القياس قياسا مع الغرق والله اعلم **قوله** كزيد فانه مصدر من ازيد يزيد زيدا وزيادة مع ان الزيادة ليست معتبرة فى حال العلمية **قوله** قال الشيخ الرضى آه لعل الغرض من نقل كلامه دفع ما يرد على الاخفش وتوابعه كما المصنف والشارح بانه لا يجرى الكسر والتنوين على احمر بعد التنكير فى كلمات العرب فكيف يكون منصرفا فبيان الدفع ان مراد الاخفش الخلاف عن سيبويه فى مقتضى القياس لا مطلقا ولا شك فى انصراف احمر على مقتضى القياس وان لم يسمع من العرب منصرفا والله اعلم **قوله** خلافه الضمير راجع الى الاخفش **قوله** من كل وجه احترز به عن الوصفية فى السود وارقم فانها معدومة من وجه باقية من وجه فافهم **قال** الشارح قدس سره ولما اعتبر آه اشارة الى ان قول المصرح لا يلزم آه جواب سوال بيانه ان سيبويه لما جعل الوصف الزايل المعدوم كالموجود ورتب عليه الحكم وهو عدم الانصراف فى مثل احمر فالازم عليه ان يجعله فى باب حاتم ايضا كالموجود ويترتب عليه عدم الانصراف بجامع ان الوصف فيهما زايل حاصل الجواب ان بينهما فرقا وهو ان اعتبار الوصف الزايل فى حاتم يلزم اعتبار المتضادين لان ضده اعنى العلمية لم يزل بشئ بخلاف احمر لان ضده زال فيه بالتنكير فلا يلزم من اعتباره فيه اعتبار المتضادين فلاجل ذلك اعتبره فى احمر ولم يعتبره فى حاتم والله اعلم **قال** الشارح مع بقاء العلمية ولم يكن فيه سبب آخر غير العلمية فخرج ما يرد ما قيل ان هذا المراد صادق على احمر مع انه لا حاجة فيه الى اعتبار الوصفية لوجود السببين فيه غيرها **قوله** علة للنفى وعلة النفى هو اعتبار الوصفية فى احمر كما مر وغرض الفاضل المحشى من هذه العبارة بيان الواقع لان الذهن بل الوهم لا يذهب الى كون قوله لما يلزم آه علة للنفى والله اعلم **قوله** يعنى انه اراد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان دليل الشارح لا يثبت للمدعى الذى هو التضاد لوجهين احدهما انه لا يكون التضاد الا بين الامرين الوجوديين والخصوص والعموم ليسا بهذه المثابة لانهما عبارتان عن التعين وعدمه وثانيهما ان الخصوص والعموم من صفات معانى موصوفى الوصفية و العلمية لا من صفاتهما فكيف يثبت التضاد بينهما بهما بيان الدفع ان مراد المصرح من التضاد التقابل مطلقا يعنى اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فانطبق الدليل على المدعى فافهم **قوله** اى فى شان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحكم الواحد عبارة عن عدم الانصراف وهو ليس بموجود فى باب حاتم فكيف يلزم اعتبار المتضادين فيه بيان

الدفع ان العبارة بحذف المضاف وهو الشان وهو ههنا بمعنى التفصيل فالتقدير لما يلزم من اعتبار المتضادين فى تحصيل حكم واحد والمراد من الحكم الاثر اى المعانى الاخر كما لا يخفى ولا خدشة فى هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يرد الخ هذا فايدة قيد الشارح وهو لفظ واحد ومعطوف هذا القول وهو ولا فى منع صرف احمر الخ فايدة القيد الذى ذكر فى كلام الفاضل المحشى وهو قوله منعا شخصيا بيان الايراد المدفوع بقيد الشارح هو ان لزوم اعتبار المتضادين فى حكم واحد هو منع الصرف غير محال الا ترى الى منع صرف بعض الالفاظ من وجه العلمية وسبب آخر وبعضها من وجه الوصفية وسبب آخر وان اختلفا فى قلبك ان منع صرف الالفاظ ليس لواحد فكيف يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد فانا نقول له بانه واحد بالنوع وبيان الدفع ظاهر بيان الايراد المدفوع بقيد الفاضل المحشى هو ان اعتبار المتضادين فى حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد غير محال الا ترى الى منع صرف احمر تارة لاجل الوصفية ووزن الفعل وتارة لاجل العلمية ووزن الفعل بيان الدفع ان المنع للاولين غير المنع للثانيين بالتشخص كما لا يخفى والا لزم تواردا العلتين المستقلتين الحكميين على معلول واحد شخصى على سبيل التعاقب وهو باطل عندهم كالتوارد الحقيقى والمراد وحدة المنع بالشخص ولو تأملت تأمل الانصاف ظهر لك ان قيد الفاضل المحشى يكفى فى دفع الايراد الاول ايضا لان تعدد المنع بالشخص اذا حصل فى لفظ واحد فكيف لا يحصل فى الالفاظ المتعددة والله اعلم **قوله** بل نقول آه جعل فى الحاشيتين المشهورتين كلة بل هذه للاضراب وان كان بينهما فرق فيه كما لا يخفى وذهب القاهر على انها للانتقال من كلام الى كلام وليست للاضراب لان التغيير فى كلام الفاضل المحشى من كلام الشارح ليس الا فى الامرين هما لفظا التوهم والتقابلين ولما حكم الفاضل المحشى سابقا على ان المراد من التضاد التقابل وكان شبه اجتماع المتضادين الذى ذكره الشارح مستلزما لايهامها فكيف يصح الاضراب عنهما للموجب لفظا اضرب عنه والله اعلم **قوله** ليس فى هذا المقام اى مقام عدم انصراف محل الوصفية الاصلية والعلمية **قوله** وهو ظاهر لان دلالة حائر مثلا على العموم لاجل كونه صيغة وصف ودلالة على الخصوص لاجل كون لفظه علما **قوله** لاختلاف محلهما ويرد عليه ان اختلاف المحل ليس بضرورى لهما على الاطلاق فكيف يصح نفى التضاد عنهما واجيب عنه بان فى العبارة تقدير والتقدير لاختلاف محلهما عند اعتبار ذلك الاختلاف كما فى ههنا لان محل العموم المعنى الوصفى ومحل الخصوص

بقى ان الواقع فى كلام الشارح وفى كلام الفاضل المحشى لفظ التوهم والواقع فى كلام الشارح فى لفظ المتضادين والواقع فى كلام الفاضل المحشى فى لفظ المتقابلين منه

المعنى العلمى هكذا افهم من قول الفاضل المدقق **قوله** استعمال المشترك لان القايل بذلك الجواز لم يفرق بين ان يكون معانى المشترك من الاضداد اولا **قوله** فذلك ليس آه يعنى ان علة عدم ذلك الجواز عدم ايرادهم فى الاستعمال لان كون المعانى من الاضداد حتى او كانت من المتلازمات لكان ايضا ايراد تهلمن المحالات **قوله** لاجمال الشبهة اى الشبهة المذكورة فى قول الشارح المصدرة بلفظ فان قلت آه ووجه عدم اجمال هذه الشبهة فى هذا التقرير ان بناء ها على لزوم اجتماع المتضادين كما هو الظاهر وبناء هذا التقرير ليس عليه كما ينادى عليه قول الفاضل المحشى فيما بعد سواء كان الضدان آه **قوله** ان الوجود اللفظى آه هذا ابناء على مذهب من يقول ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية ومحل وشية هذا المذهب مما لا يخفى كما هو المتقرر فى مقره **قوله** فى بادى النظر اى ظاهر النظر اواوله وفايدة القيد مما يجئى فى كلام الفاضل المحشى بنفسه **قوله** وهو تأثير الضدين الاظهر ان يقول وهو المتقابلين كما لا يخفى **قوله** سواء كان آه هذا هو المظهر لعدم اجمال تلك الشبهة فى هذا التقرير **قوله** كالكيفيات المتقابلة ان كان بين الكيفيات تضاد بالمعنى المصطلح فيكون المراد من المتقابلة المتضادة على طريق ذكر العام وارادة الخاص وان كان بينهما تضاد بالمعنى اللغوى يكون المراد من قوله لان الضدين قد آه المتقابلين فاندفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال للمثل والله اعلم **قوله** المؤثرة فى المزاج لعل القول بالتأثير سمع الفاضل المحشى عن بعض من يبحث عن هذا او لا فهذا مخالف لما هو المشهور بينهم وهو ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان تفيض عليها من الباري سبحانه كما هو راى المحققين او من المبدء الفياض كما هو راى غيرهم كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربعة متشابهة فى جميع الاجزاء ويعلم من هذا ان المؤثر فى المزاج هو الباري سبحانه او المبدء الفياض لا الكيفيات كما قاله الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** وذلك تدقيق آه المشار اليه بذلك كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فى المزاج يعنى ان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فى المزاج تدقيق فلسفى اى منسوب الى الفلاسفة واما العلماء الظاهريون فيستندون كل الامور الى الواجب الحق الفعال لما يشاء ومنها المزاج فيكون مستندا اليه فيكون الفاعل فيه هو الله تعالى لا الكيفيات واذا كان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فى المزاج من التدقيقات الفلسفية فكيف يكون فى بادى النظر والله اعلم بحقيقة المراد **قوله** فان لزوم آه

علة الشبه وبيانه ان الوصفية الاصلية مع العلمية فى التصور حالة تانيرهما فى صنع صرف حاتم مثلا امر ضرورى كما هو الظاهر وهو بمنزلة اجتماعهما فى التحقق كما انه كضوء تحقق كما لا يخفى والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اى باب غير المنصرف لاجل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان اللام فى قوله الباب للعهد اشارة الى باب حاتم فالمعنى وجميع باب حاتم ينجر بالكسر بسبب اللام والاضافة وهذا للمعنى مخدوش لان الانجرار بالكسر ليس بممنوع عن باب حاتم حتى يكون اللام والاضافة سببا للتحقق فيه كما لا يخفى وبيان الدفع ان اللام للعهد اشارة الى باب غير المنصرف فالمعنى وجميع باب غير المنصرف الخ ولما كان هذا المعنى غير ظاهر قال مولانا عصمت الله اى جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف والله اعلم **قوله** يعنى اراد آه لعل الغرض من هذا بيان جواب السوال المدفوع بقوله اى بصورة الكسر بيان السوال ان الانجرار بالكسر غير متصور لان الانجرار لا يكون الا فى الحركات الاعرابية والكسر لا يكون الا فى الحركات البنائية وبينهما تضاد كما لا يخفى فالظاهر ان يقول ينجر بالكسرة لانها اى المقرونة مع التاء اعم من الحركات الاعرابية والبنائية بخلاف الجرة من التاء لانها مختصة بالكسرة البنائية عند البصريين الذين بناء اكثر كلام المصنف على مذهبهم وبيان الجواب ان المراد من الكسر صورة الكسر اى الحالة الاعرابية الشبيهة بالكسر فى الصورة اى الحركة البنائية وان اختل فى صدرك ان هذا معنى مجازى للكسر فمن اى علاقة اريد ذلك المعنى منها فانزله بان اراد منها بعلاقة التشبيه يعنى انه مجاز مستعار والله اعلم **قوله** لان الكسر آه علة ارادة صورة الكسر من الكسر لا معناها منها **قوله** ويطلق آه المراد من هذا المجاز هو المجاز المستعار لانه لو اريد منه المجاز المرسل بعلاقة التضاد فلا يجيء لقول الفاضل المحشى على سبيل الاستعارة وجه لكن بقى شئ وهو ان المجاز المرسل بعلاقة التضاد اذا كان متصورا ههنا بان يكون المراد من الكسر صورة الكسر والمراد منها الحالة الاعرابية بدون لحاظ قيد الشبهة فما الباعث على الفاضل المحشى فى تفسير كلام الشارح على وجه يكون من قبيل المجاز المستعار فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال الشارح** قدس سره ايضا ويرد ههنا ان قوله ايضا مستدرك لان الكسر بدون التاء لا يطلق على الحركات الاعرابية عند البصريين ويمكن ان يجاب عنه بان هذا مبنى على ما هو المختار عنده لشارح وهو ما ذكره فى اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذا الالقاب لا ان هذا الالقاب يعبر بها الا عنها لانها كثيرا

وفى بعض النسخ بدل قوله الاستعارة الاضافة

ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ابقر وان اختلج في صدرك ان الكسرة اذا كانت اعم من الحركة البنائية والاعرابية فما الحاجة الى التكلف في قول المصنف بالكسر فانه بيان الحاجة اليه على الطريق المشهور لا على مختار الشارح فيكون في الحقيقة قول الشارح اي بصورة الكسر جوابا على تقدير تسليم محاية الا بجرار بالكسر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وللنحاة خلاف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لم لم يقل المصنف وجميع الباب باللام او الاضافة ينصرف مع انه غير محتاج الى التكلف ببيان الدفع ان صرف مختلف فيه والا بجرار بالكسر متفق والقول بالمتفق اولى **قال** الشارح قدس سره اعني اللام او الاضافة بيان لما ونسبة الدخول اليهما على طريق التغليب **قوله** دون سائر الخواص لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان ذكر اللام او الاضافة من بين خواص الاسم بطريق التمثيل لا بطريق الحصر وبيان الدفع ان هذا الذكر بطريق الحصر الذي يعلم من السكوت في مقام بيان ما اضيف اليه الدخول **قوله** قيل وجه ذلك آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللام والاضافة مشتركان مع سائر الخواص في كونهما خاصيتين فمن اي وجه يحصل ضعف مشابهة الغير المنصرف بالفعل بسبب دخولهما عليه دون سائر الخواص بيان الدفع ان اللام والاضافة يؤثران في مدلول الاسم لانهما يغيران من التنكير الى التعريف كما في اللام والاضافة الى المعرفة ومن عدم التخصيص الى التخصيص كما في الاضافة الى النكرة بخلاف سائر الخواص فانها ليست بهذه المثابة كما لا يخفى **قوله** قيل في آه لما كان مذهب من قال ان الاسم بعد دخول اللام او الاضافة غير منصرف مطلقا غير صحيح لان الكسر لا يدخل على غير المنصرف وذلك الاسم بعد دخولهما عليه ينكسر فاجاب الشارح عن قبله بما اجاب واجاب البعض عن ذلك الاعتراض بطريق آخر ولما كان جواب ذلك البعض غير مرضي للفاضل المحشي قال قيل في توجيه والله اعلم **قوله** ان التنوين آه يعني ان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين لانه المنافي له لانه دال على التمكن والكسرة تابعة له في السقوط لانه لو دخله الكسرة توهم جواز دخول التنوين ايضا لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد والتنوين موجود حكما فيما دخله اللام او الاضافة لانهما تعلقان له اي شبهان بالخلف من حيث ان بينهما وبين التنوين تقاربا فيوجد تابعه الذي هو الكسر ايضا وفيه ان ثبوت الممنوع حكمي وثبوت التابع حقيقي وهذا الوجه مزيف الفرع على الاصل هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** وانه محذوف ببيانه ان شعبة الكسر التنوين في السقوط مختص بما اذا سقط التنوين لاجل

عدم الانصراف وتنوين الاسم الذى دخله اللام او الاضافة سقط لاجلها لا لعدم الانصراف
لوجود المنافات بينهما وبين التنوين لان كلا منهما من مقتضيات الاسم فكرهوا اجتماع
واحد منهما معه فلا يتبعه الكسرة فى السقوط **قوله** وفيه اى فى الوجه الاخير بحث
بيانه ان المتقرر فيما بين القوم تعاقب الاضافة للتنوين المقدر فى حواج بيت الله و
هذا يدل على ان التنوين فى حواج سقط لاجل منع الصرف والا لكانت الاضافة
متعاقبة للتنوين المحقق لا للتنوين المقدر اقول وبالله التوفيق ان عبارة المصنف وجميع
الباب باللام او الاضافة يدل على ان لحاظ عدم الانصراف فى الاسم اولا دخول اللام
والاضافة عليه ثانيا كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك فكيف يذهب الذهن الى سقوط
التنوين لاجل اللام والاضافة لا لاجل عدم الانصراف لان نسبة التصليم شئ الى المنافى
الذى يكون فى المرتبة الثانية مع وجود منافيه فى المرتبة الاولى بعيد عن الانصاف والله
اعلم **قوله** فيه ان اللام آه بيان الاعتراض ان المنافات بين اللام والعلم غير مسلم لان
العلم اذا كان مصدرا او صفة فى الاصل فيدخل عليه اللام بالنظر الى المعنى الاصلى
القابل لدخول اللام عليه فكيف يزول العلمية باللام واجاب عنه مولانا الجامى بان
المراد من اللام اللام الذى يكون للتعريف حقيقة واللام الداخل على الطرائد هو فى الاصل
مصدر او صفة للتعريف توهما لا حقيقة ورد عليه فى الحاشيتين المشهورتين بان
هذا موجب للقصور فى الشرح لان المناسب على هذا ان يقول وان لم يكن هناك
علمية او يكون ولكن لم تزل بقيت العلتان على حالهما والشارح لما لم يقل على هذا الطريق
فتوجيه بذلك الطريق توجيه بما لا يرضى قايله واجاب الفاضل المدقق بان الشارح
لعله يدعى عدم تحقق منع الصرف فى العلم الذى كان فى الاصل مصدرا او الله
اعلم **الحمد لله** الذى علم الانسان ما لم يعلم وحصل لى الفراغ من البحث الذى قصرت همته
الطلبة لاجل قصورهم عن قراءة ذلك البحث من حاشية الفاضل الحشى فى هذا
الزمان فى اليوم التاسع والعشرين يوم الاثنين من الجمادى الآخر سنة الف وثلثمائة
وثلث سنة ممن لا بضاعة له الا السيئات ولا خلاق له من الحسنات عبد الله ابن
ابراهيم اسكنهما الله فى الجنان الاخيار اللهم كما كان للمقصود فى هذه الحاشية انتفاع
الطلبة لاجل خيرا اجعلها متداولة بينهم لاجل الانتفاع وليس ببعيد من فضل خالق
السماء والارض ان ينتفع بها من اولا دى من كان يقرئ فى هذا اليوم **وَإِذْ جَعَلْنَا**
الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ الى **وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ** وكان عمره خمسة سنة واربعة اشهر مع قدره

ح هذا فى اليوم الآخر
من الجزء الاول ليس
بنقصان للحسد الحسن

من الایام المسمی بمحمد اللہ ومن لم یشرع بالتعلیم لحد اسنۃ السن المسمی بحبیب اللہ ومن لم یفطم من الرضاعۃ للعلۃ المذکورۃ المسمی بعبید اللہ آوان ختم ھذہ الحاشیۃ امین ثم امین

زمین فضل الٰہی باین حقیر عباد		تمام گشت زتنظیم این تہمد وجہاد
امید نیست زفضلش اگرچہ خورسازہ		دراشتہار حواشی ہمہ تا روز معاد
بقدر وسع بکوشیدم اتا بشود		خطائے سہو خدا در نہال عمد نہاد
امید مار تو این است گر خطا سنجی		کہ چشم پوشی ازان تا نشود خاک رہاد
بکشف مطلبہائے عفو رضا من ہست		زانتفاع مگردان خدا تو این بر باد
اگر بدرسہای غفور شد مقبول		بگو کہ جرح ولم مسدول شدہ زضماد
زنفع او تو مگردان خدا ہمہ محروم		علی الخصوص کہ دارد بالنسب ز ولاد
بوقت ختم چو جستم سن ہجری زحساب		بگوش ہوش رسید است زغراب سداد

وفات موجب انقضاء عدۃ من الاشہر من ذلک السن

طبع شدہ تاریخ 20.5.1993

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ، فون: ۲۶۶۲۲۶۳